

الجمهوريّة العربيّة السوريّة
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كليّة الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربيّة
الدراسات العليا

دراسة القسم الثاني من كتاب

مَنهجُ السَّالك إلى أَلفيَّة ابن مالك

لأبي الحسن نور الدّين عليّ بن محمّد الأشمونيّ

وتحقيقه

(من بداية باب أسماء الأفعال إلى نهاية بحث الإدغام)

بحث لنيل درجة الماجستير بإشراف الدّكتور

عبد النّاصر عسّاف

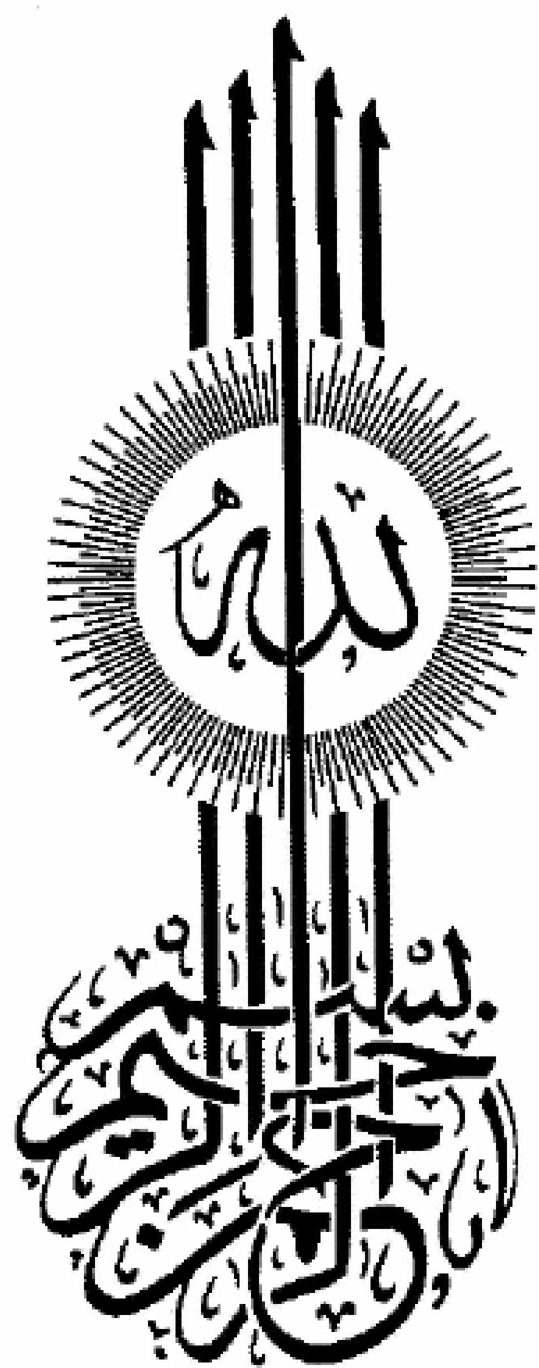
أعدّته وقدّمته

سهير مروان خير الله

الجزء الأوّل

العام الدّراسيّ

١٤٣١- ١٤٣٢هـ، ٢٠١٠- ٢٠١١م


الله
بسم الله الرحمن الرحيم



إهداء

إلى التي نبْضُها أحْيا بهِ نغَمُ
أمّي.. لأجلكِ غنّى الشّعرُ والقَلَمُ
إلى أبي ساعدِ الجدّ ألوذُ بهِ
فالعزْمُ مَركبُهُ إنْ كلّتِ الهِمَمُ
وتوأمِ الرّوحِ أخْتٌ ما يزالُ لَها
قَلبي يَحنُّ ويلقَاها فَيبتسِمُ
وكُلّ مَن كَانَ في يَقينِهِ أبداً:
بالعِلْمِ والإيمَانِ تُرْفَعُ الأُمَمُ

سهير خير الله

المُقَدِّمَة

الحمدُ لله على ما يسّرَ وأنعم حمداً كثيراً طيّباً مباركاً، وأزكى الصّلاةِ وأتمّ التّسليمِ على خيرِ البريّةِ محمّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فقد أخلص العلماءُ السّابقونَ لِلُغَتِهم، وتقرّبوا إلى اللهِ بخدمتِها، وأحاطوها بعنايتِهم، وبذلوا جهدَهم في جمعِ أصولِها، وصيانةِ أحكامِها، فصدقَ منهمُ العزمُ، وخَلَصَتِ النّيّةُ، وكانوا مثالَ الصّبرِ الصّابرِ والكدحِ الدّائبِ، وليس أدلُّ على هذا منَ المراجعِ الكبيرةِ التي تركوها، والكتبِ المستفيضةِ التي خلّفوها، والنّفائسِ التي تموجُ بها الخزائنُ.

ومِن هذا التّراثِ المميّز: كتابُ "منهجِ السّالكِ إلى ألفيّةِ ابنِ مالكٍ" للأشمونيِّ الذي نهضَتْ همّتُه لشرحِ الألفيّةِ، وكشفِ غامِضِها، وجمعِ آراءِ النّحاةِ وأقوالِهم في مسائلها، ففاقتْ شُهرةُ شرحِه شروحَ الألفيّة الأخرى، وتنافسَ المصنّفونَ والباحثونَ على خدمة هذا الكتابِ، فكانتْ له النّسخُ الكثيرةُ، وقامتْ عليه الحواشي العديدةُ، وتناولتْهُ حلقاتُ العلمِ في مصرَ والشّامِ، حتّى تجدَ كلَّ طالبِ علمٍ يُقِرُّ بفضلِ الأشمونيِّ، ويعترفُ بأهميّةِ كتابهِ.

وهذه الأهميّة حدت بي إلى العناية بالكتاب فاتّخذته مادةً للبحث تحقيقاً ودَرْساً، وجاء عملي في قسمين:

قسمٌ خصّصته للتّحقيق، فالكتابُ لم يلقَ العنايةَ الكافيةَ من الدّارسين في عصرنا، فما ظهرَ منَ الكتابِ مطبوعاً – إن اكتملْ – زَخَرَ بالمواضعِ التي لم تحظَ بالضّبّطِ والدّقّةِ وحُسنِ التّثبّتِ.

والحقُّ أنَّ كتابَ الأشمونيِّ غزيرُ المادّةِ، يحتاجُ إلى جهدٍ لإخراجه محقّقاً تحقيقاً علميّاً، ونسبةِ الأقوالِ إلى أصحابِها، وتخريجِ الشّواهدِ، وإعادةِ نصوصهِ إلى مظانّها ومصادرِها، ولا سيما أنّ بعضَ تلك المصادرِ نادرٌ، وذلك ليظهرَ على الوجه الأمثلِ المطلوب.

وكما قال الدّكتور رمضانُ عبدُ التوّاب[1]: "قد كنّا قبلَ ربعِ قرنٍ مضى نقنعُ بأنْ يقومَ أحدُ الورّاقين بقراءةِ مخطوطةٍ ما، وطبعِها بأغلاطِها والتّحريفَات الموجودَةِ فيها...كما كنّا نقنعُ بأن يقومَ ذلك الورّاقُ بإعادة طبعِ كتابٍ مِنَ الكتبِ الصّفراء، على ورقٍ أبيضَ مصقولٍ بلا تحقيق. أمّا اليوم، وقد تغيّرتْ أساليبُ التّحقيقِ والنّشر...فإن ّعملاً كهذا لا يطمئنُّ له الباحثُ الحديثُ.

وتحقيقُ النّصوصِ فنٌّ يحتاجُ إليه كلُّ مَن يعالِجُ نصّاً من النّصوص، فليسَ المرادُ مِن تحقيقِ النّصِ إعدادَه للنّشرِ فحسب، بل إنّ الباحثَ مُطالَبٌ بتحقيقِ النّصِ الّذي يستنبطُ منه نتائجَ معيّنةً، قبلَ أنْ يُقْدِمَ على استنباطِ هذه

[1] - في مقدمة تحقيقه لكتاب البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث للأنباري ٤.

النّتائجِ، وليس من اللاّزمِ أنْ يكونَ ذلك النّصُ مخطوطاً؛ فكثيرٌ مِن الكتبِ المطبوعةِ التي بين أيدينا لا تفترقُ عن المخطوطاتِ...جاءتْ في كثيرٍ من الأحيان مليئةً بالتّصحيفِ والتّحريفِ، نصوصُها مضطربةٌ مشوَّشَة، تَبْعُدُ عن الأصلِ الذي كتبَهُ مُؤلِّفُها".

وعليه، فقد حَرَصْتُ في قسمِ التحقيقِ على أن أقَدِّمَ النّصّ الذي كُلِّفتُ به مضبوطاً محرّراً من السّقط والتّصحيف والتّحريف، سليماً من الاضطراب، مُخَرَّجاً ما فيه من الشّواهد والنّصوصِ المنقولة. وزوَّدتُ هذا القسمَ بعددٍ من الفهارسِ تسهيلاً للفائدةِ.

أمّا القسمُ الآخرُ من العمل فقد جعلته كمُقدِّمةٍ مُوجَزَةٍ لَه، بعدَ أنِ انبنى على سابقِه، وفيه قمتُ بدراسةِ الكتاب، فبدأت هذه الدّراسةَ بالكلامِ على شخصيّةِ الأشمونيّ ونَسَبِهِ ونشأتِه وعلمِهِ وخلقِهِ وشيوخِهِ وتلاميذِه ومصنّفاته. ثمّ يمّمت وجهي شطرَ ألفيّةِ ابنِ مالك، فقدّمت بين يدي الحديثِ ترجمةً مُوجزةً للنّاظم، ثمّ تحدّثتُ عن الألفيّةِ وأهمّيّتِها والشّروحِ التي قامتْ عليها. وبعد ذلك، تناولتُ كتابَ "منهجِ السّالكِ إلى ألفيّةِ ابنِ مالكٍ" بالدّرس، وبيّنت منزلتَه وأهمّيّتَه ومصادرَه وعلاقتَه بالشّروحِ الأخرى. ثمّ بسطتُ الكلامَ على منهجِ الأشمونيِّ في شرحِه. وتوقّفتُ عندَ مصادرِ الاحتجاجِ التي استمدّ منها شواهِدَهُ، والأصولِ النّحويّةِ التّي اتّكأَ عليها في احتجاجه. وذكرتُ ظاهرةَ التّعليلِ عند الأشمونيِّ، وما تجلّى مِن أثرِ المنطقِ فيها. ثمَّ ختمتُ هذا القسمَ بعرضِ أهمِّ النتائجِ التي وصلتُ إليها.

على أنّه من الإنصافِ والعدل أن أنبّهَ على أنّي مسبوقةٌ إلى هذه الدّراسةِ بغيرِ من دراسةٍ حولَ الأشمونيّ: منها ما وقفت عليه كالدراسةِ التي أصدرها الدّكتور محمّدٌ عبدُ المجيد الطّويل سنة ١٤٠٦هـ، وسمّاها: "الأشمونيُّ وكتابُه منهجُ السّالكِ إلى ألفيّةِ ابنِ مالك". والدّراسةِ التي أعدّها الدّكتور محسنٌ عبيد عام ١٩٩٢م، وسمّاها: "شرحُ الأشمونيِّ ومنزلتُه بينَ الشّروح". فالأستاذان حازا قَصَبَ السَّبْقِ بدارستيهما، وبذلا جهدَهما، وقدّما وُسْعَهُما. فأجملتُ في دراستي ما فصّلاه، وفصّلت ما أجملاه، وأشرتُ إلى مواضعِ اجتهادِهما؛ للنّظرِ فيها، والاستزادةِ منها.

ولا يَسَعُني قبلَ الختامِ إلاّ الاعترافُ بفضلِ اللهِ ومنّتِه وعونِه على إنجازِ هذا العملِ، ثمَّ بفضلِ المشرفِ الدّكتور عبدِ النّاصر عسّاف وأمانتِه وصبرِه ودقّتِه وفيضِ علمِه وكرمِه.

كما أتقدّم بالشّكرِ الجزيلِ إلى أعضاءِ لجنةِ الحكمِ، الدكتور محسن عبيد والدكتور أيمن الشوا، على قراءةِ هذا البحثِ وإصلاحِ ما انآدَ منه.

كذا لا أملك إلاّ الشّكرَ والعِرفانَ بالجميلِ لأساتذتي الكرام — وأخصُ بالذّكرِ منهم رئيسَ قِسمِ اللغةِ العربيةِ الأستاذَ الدكتور نبيل أبو عمشة – فقد محضوا النّصحَ، ومدّوا يد العون، وفتحوا أبوابَ مكتباتِهِمُ العامرةِ، فكانوا خيرَ سندٍ وخيرَ مرشد.

هُمُ الكِرَامُ ولا تَخْفَى صَنائِعُهُمْ   قَدْ زَانَهُمْ عِلْمٌ بالجُــودِ أزْكَوهُ

أرجو اللهَ تعالى أن يجزيَهم عنّي خيرَ الجزاء، وأنْ أكونَ قد وُفّقْتُ فيما قصدتُ إليه بالمساهمةِ في خدمةِ تراثِ اللّغةِ العربيّةِ. فقد بذلتُ جهدي صادقةً للوصولِ إلى الصّواب، فإن قصّرتُ أو أخطأتُ فليَ أجرُ الاجتهادِ إن شاء الله، وإن أصبتُ فنِعمّا هو.

وأختِمُ كلامي بقول العماد الأصبهانيّ: "إنّي رأيت أنّه لا يكتبُ إنسانٌ كتاباً في يومِه إلاّ قالَ في غدِه: لو غُيِّر هذا لكانَ أحسن، ولو زِيدَ كذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكانَ أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل. وهذا مِن أعظمِ العِبَر، وَهُوَ دليلُ استيلاءُ النّقصِ على جُملةِ البشر".[1]

والحمدُ للهِ رَبّ العَالَمِين

سهير خير الله

٢٥/ربيع الأول/١٤٣٢هـ

٢٨/شباط/٢٠١١م

[1] - انظر قول الأصبهاني في مقدمة مناهج شروح ألفيّة ابن مالك ٨.

القِسْمُ الأوَّل

الدِّرَاسَة

الأُشْـــــــمُونِــيّ[1]

اسمه ونسبه:

لا خلاف في اسم الأشمونيّ، ولا في نسبه، فهو أبو الحسن، عليّ بن محمّد بن عيسى بن يوسف بن محمّد بن الشّمس بن الشّرف، الإمام الأصوليّ الشّافعيّ، المعروف بالأشمونيّ[2]، الملقّب نور الدّين[3].

نشأته وسيرته[4]:

وُلد الأشمونيّ في شعبان سنة ٨٣٨هــ بنواحي قناطر السّباع[5]، واشتغل بالعلم وأقبل على العلماء منذ نعومة أظفاره، فحفظ القرآن الكريم، والمنهاج[6]، وجمع الجوامع[7]، وألفيّة ابن مالك، كلّ ذلك، وهو ابن ستَّ عشرةَ سنةً.

وساهم ازدهار الجانب التّعليميّ تلك الفترة، وحرص المماليك على العلم والتّعليم، وانتشار المدارس، في نبوغ علماءَ كالأشمونيّ، الذي تصدّى للإقراء والتدّريس سنة ٨٦٤هــ، وصار مقصداً لطلاّب العلم، ينتفعون به، وينهلون من علمه.

وبقي أبو الحسن متكسّباً بالشّهادة[8] إلى أن حجّ سنة ٨٨٥هــ، إذ أُرْسِلِ إلى دمياط[9] لتولّي القضاء فيها، فدام ثلاث سنين، ثمّ امْتُحِنَ بالتّرسيم[10] مدّةً، كان الأستادار[11] يمدّه فيها ويسعفه إلى أن انتهت محنته، وأقام مستمرّاً على نيابته[12] وأشغاله. ولأهل تلك النّواحي به غاية النّفع.

---

[1] - للاستزادة انظر: دراسة الدكتور محمد عبد المجيد الطويل: الأشموني وكتابه منهج السالك ٩-١٣. ورسالة الدكتور محسن عبيد "شرح الأشموني ومنزلته بين الشروح" ٢٩-٣٣. وانظر ترجمته في الضوء اللامع ٥/٦، وشذرات الذهب ١٦٥/٤، والبدر الطالع ١/ ٤٩١، وكشف الظنون ١٥٣/١، والأعلام ١٠/٥، والمدارس النحوية لشوقي ضيف ٣٦٠، ومعجم المؤلفين ٣٨/٧، ١٨٤، ٢٢٥.

[2] - نِسبة إلى أُشمون، وهي مدينة قديمة عامرة آهلة، وهي قصبة كورة من كُوَر الصعيد الأدنى غربي النيل، ذات بساتين ونخل كثير سميت باسم عامرها وهو أشمن بن مصر بن بيصر بن حام بن نوح. انظر معجم البلدان (أشمون) ٢٠٠/١.

[3] - انظر الضوء اللامع ٥/٦، وشذرات الذهب ١٦٥/٤، والبدر الطالع ٤٩١/١، والأعلام ١٠/٥.

[4] - ضنت المصادر بالحديث عن حياة الأشموني، والكلام الآتي من الضوء اللامع ٥/٦.

[5] - وهي على حدود القاهرة من جهة المغرب، تعرف قديماً بالحمراء الدنيا. وأوّل من أنشأ هذه القناطر الملك الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداريّ، ونصب عليها سباعاً من الحجارة، فقيل لها قناطر السباع من أجل ذلك. انظر المواعظ والاعتبار للمقريزي ١٤٦/٢.

[6] - منهاج الطالبين في فروع الشافعية، للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيى بن شرف النووي الشافعي المتوفى سنة ٦٧٦هـ. والكتاب مختصر لكتاب المحرر في فروع الشافعية، للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني المتوفى في حدود سنة ٦٢٣ هـ. انظر كشف الظنون ١٦١٢/٢.

[7] - جمع الجوامع، في أصول الفقه، لتاج الدين؛ عبد الوهاب بن علي بن السبكي الشافعي، المتوفى سنة ٧٧١هـ. جمعه من زهاء مئة مصنف مشتمل على زبدة ما في شرحيه على مختصر ابن الحاجب والمنهاج مع زيادات وبلاغة في الاختصار. انظر كشف الظنون ٥٩٥/١.

[8] - أي: أنه كان يأخذ الأجرة على تدريس النحو والتصنيف فيه. وفي ذلك إشارة إلى الفقر، إذ كان القوم يتورعون عن مثل هذا العمل إلا عند الحاجة.

[9] - دمياط: مدينة مصريّة قديمة، على زاوية بين بحر الروم (البحر الأبيض المتوسط) والنيل. انظر معجم البلدان (دمياط) ٤٧٢/٢.

[10] - الترسيم: أمر يصدر من الجهة المختصة بعقوبة شخص ما؛ وذلك بوضعه تحت المراقبة. وهو الحجر أو الإقامة الجبرية في لغتنا المعاصرة.

[11] - الأستادار: هو الذي يتولى نفقة القصور السلطانية، وهو رئيس الخدم السلطاني.

[12] - أي: تولي القضاء في دمياط.

اختُلف في سنة وفاته، فذكر ابن العماد[١] أنّها ٩٢٩هـ تقريباً، وحدّدها الشّوكانيّ[٢] بسنة ٩١٨هـ، وذكر بعض المحدثين[٣] أنّها سنة ٩٠٠هـ.

عِلمُه:

برع النّور الأشمونيّ "في جميع العلوم"[٤]، فهو من فقهاء الشّافعيّة، وعلى معرفة بعلم القراءات، والحديث، والأصول، والفرائض، والمنطق، والشِّعر، واللّغة، "وربّما كان أنبه نحويّ أخرجته مصر في القرن العاشر الهجريّ"[٥].

والنّاظر في كتابه "منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك" يجده كثيرَ الاطّلاع على أقوال مَن سبقه مِن النّحاة، خبيراً بمصنّفات ابن مالك خاصّة، ومصنفات شرّاح الألفيّة عامّة، حافظاً جامعاً، مستعيناً بذهنه المتّقد في تعليلاته وتفصيلاته، مزيّناً كلامه بنظم آرائه.

وكان كلّ ذلك سبباً كافياً لرواج أمرِه، وعُلُوِّ شأنِه، ورِفعة منزلته، حتّى رُجّح على السّيوطيّ بين أهل زمانه[٦].

خُلُقه:

عُرف الأشمونيّ بصلاحه وتقواه، وفي اختياره لتولّي القضاء دليلٌ على ذلك. وقد صبر في محنته، فكانت عودته للقضاء بعدها دليلاً آخر على براءته ونزاهته.

وقرن الأشمونيّ العلمَ بالعمل، حتّى وصفه السّخاويّ بقوله[٧]: " تميّز وبرع في الفضائل". وظلّ في عسره ويسره "متقشّفاً في مأكله وملبسه وفرشه"[٨]. وكان متواضعاً، يجلّ العلماء، وينافح عنهم[٩]، مع حُسن خُلق، ورعاية للحقّ، فإن بدا له صواب قبله، وإن بدا له غير ذلك قال: "والأحسن أنْ يُقال.."[١٠].

شيوخه:

تَعاطى أبو الحسن علوماً كثيرة، وأخذ عن العلماء في مختلف العلوم. وقد ذكر ابن العماد[١١] أنّه أخذ القراءات عن ابن الجزريّ[١٢]، وهذا فيه نظر؛ لأنّ ابن الجزريّ هو محمّد بن محمّد بن محمّد بن عليّ بن يوسف

---

[١] - شذرات الذهب ١٦٥/٤.
[٢] - البدر الطالع ٤٩١/١.
[٣] - كحاجي خليفة في كشف الظنون ١٩٥/١، ٢٠٨، ١٦٠٥/٢، ١٦٠٦، ١٨٧١، والزركلي في الأعلام ١٠/٥. وانظر تحقيق الدكتور الطويل في هذه المسألة في كتابه الأشموني وكتابه منهج السالك ٩-١٢.
[٤] - البدر الطالع ٤٩١/١.
[٥] - المدارس النحوية لشوقي ضيف ٣٦٠.
[٦] - الضوء اللامع ٥/٦.
[٧] - الضوء اللامع ٥/٦.
[٨] - شذرات الذهب ١٦٥/٤.
[٩] - وقد ردّ على البقاعي انتقاده قول حجّة الإسلام الغزاليّ (ت ٥٠٥هـ): "ليس في الإمكان أبدع مِمّا كان". وسيأتي الكلام عليه في تصانيفه.
[١٠] - انظر النّص المحقق ٢٥٧، ٣٦٧، ٤٢٨.
[١١] - شذرات الذهب ١٦٥/٤.
[١٢] - انظر ترجمته في الضوء اللامع ٢٥٥/٩-٢٦٠، والأعلام ٢٩١/١١-٢٩٢.

العمريّ، الدّمشقيّ، ثم الشّيرازيّ، الشّافعيّ، شمس الدّين، أبو الخير، المقرئ، المحدّث، الحافظ، المؤرّخ، المفسّر، الفقيه، النّحوي، البيانيّ، النّاظم. فابن الجزريّ هذا، وهو صاحب النّشر توفي سنة ٨٣٣هـ، والأشمونيّ وُلد سنة ٨٣٨هـ ! و لم أقف على مقرئ عُرف بابن الجزريّ بين أهل زمانه غير المذكور.

وأورد السّخاوي في الضّوء اللاّمع[1] أسماء بعض شيوخه؛ وذكر أنّ **أوّلهم**:

– النّور الجَوْجَريّ[2]: عليّ بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن الحاج نصر العلاء، أو النّور بن النّور بن الفقيه ناصر الدّين، وقد يختصر فيقال: ناصر الجوجريّ، ثمّ الدّمياطيّ القاهريّ الشّافعيّ، ويعرف بالحصريّ وبابن ناصر. ولد سنة ٨٠٩ أو ٨١٠هـ بِجَوْجَر[3]، ونشأ بها، ثمّ تحوّل منها إلى القاهرة في حدود سنة ٨٢٦هـ فقرأ في المنهاج وغيره. وانتقل لدمياط في سنة ٨٢٨هـ، فبرع في النّحو والفقه والعَروض، واعتنى بنظم الشِّعر والفنون فأحسن. وتكسَّبَ بالشّهادة وبصناعة الحُصُر[4]. و لم تُذكر سنة وفاته.

ومِمّن أخذ عنهم الفقه والفرائض والعربيّة:

– الشّارِمْساحيّ[5]:

أحمد بن عليّ بن أبي بكر الشّهابُ بن النّور بن الزّين الشّارِمساحيّ، ثمّ القاهريّ الشّافعيّ المقرئ الفرضيّ.

تجرّد للعلم، وطاف البلاد، فكان مِمّن برع في الفرائض والحساب والقراءات والنّحو. ومن تصانيفه: (شرح على مجموع الكلائيّ)[6]. توفي سنة ٨٥٥هـ، وقد جاوز الثّمانين بيسير.

– الجلال المَحَلّيّ[7]:

محمّد بن أحمد بن محمّد بن إبراهيم المَحَلّيّ الشّافعيّ، الأصوليّ، المفسِّر. ولد وتوفي بالقاهرة. وكان مهيباً صدّاعاً بالحقّ، يواجه بذلك الظَّلَمَةَ الحُكَّام، ويأتون إليه، فلا يأذن لهم. وعُرِض عليه القضاء الأكبر فامتنع. وصنف كتاباً مشهوراً في التفسير؛ أتمّه السّيوطي جلال الدين، وسمّي (تفسير الجلالين)، وله (كتر الرّاغبين) في شرح المنهاج في فقه الشّافعيّة، و(البدر الطّالع في حلّ جمع الجوامع) في أصول الفقه، وغير ذلك. توفي سنة ٨٦٤هـ.

---

[1] - ٥/٦.
[2] - انظر ترجمته في الضوء اللامع ٢٦٢/٥.
[3] - جَوجَرُ: بجيمين مفتوحتين وراء، بليدة بمصر من جهة دمياط. انظر معجم البلدان (جوجر) ١٧٨/٢.
[4] - الحُصُرَ: جمع حَصير؛ وهو الذي يبسط في البيوت. وتضم الصاد وتسكن تخفيفاً. انظر اللسان (حصر).
[5] - انظر ترجمته في الضوء اللامع ١٦/٢-١٧، ومعجم المؤلفين ٣٢٠/١. والشارمساحيّ نسبة إلى شارمْساح؛ وهي قرية كبيرة من أعمال دمياط في مصر. انظر معجم البلدان (شارمساح) ٣٠٨/٣.
[6] - المجموع في علم الفرائض، للشيخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن شرف الكلائيّ الفرضيّ الشافعي، ت ٧٧٧هـ. انظر كشف الظنون ١٦٠٥/٢، والأعلام ١٥٧/٦.
[7] - انظر ترجمته في الضوء اللامع ٣٩/٧-٤٠، وبغية الوعاة ٣٨٧/٢، والأعلام ٣٣٣/٥.

- العَلَم البَلْقَينيّ[1]:

صالح بن عمر بن رسلان بن نصير بن صالح، علم الدّين، أبو البقاء، البَلْقَينيّ[2] الأصل، القاهريّ الشّافعيّ. لازم الاشتغال في الفقه وأصوله والعربيّة والحديث وغيرها من العلوم. فقه بأخيه عبد الرحمن بالقاهرة، وناب عنه في الحكم، ثم تصدّر للإفتاء والتدريس بعد موته سنة ٨٢٤ هـ، فكان إماماً فقيهاً عالماً، غاية في الذّكاء وسرعة الحفظ، طلق العبارة، فصيحاً، حسن الاعتقاد في الصّالحين، بشوشاً طلق المحيّا، فاشياً للسّلام، مهاباً له جلالة، ووقع في صدور الخاصّة والعامّة، لطيف المحاضرة، فكهاً، ذاكراً لكثير من المتون والفوائد والمبهمات. وولي قضاء الدّيار المصريّة سنة ٨٢٥ — ٨٢٧ هـ، وعزل وأعيد ستّ مرات، وتوفي وهو على القضاء سنة ٨٦٨هـ. من كتبه: (ديوان خطب)، و(الغيث الجاري على صحيح البخاري)، و(التّذكرة)، وغير ذلك.

- الشّرف المُناويّ[3]:

يحيى بن محمّد بن محمّد بن أحمد، أبو زكريّا، شرف الدّين المناويّ، فقيه شافعيّ، من أهل القاهرة، منشأه ووفاته بها، أصله من مُنية الخُصَيب[4] ونسبته إليها. كان من محاسن الدهر ديناً وصلاحاً وتعبّداً واقتفاءً للسّنّة وتواضعاً وكرماً وبذلاً وتودُّداً وحالاً وقالاً، مع الشّهامة والتّوجّه للفقراء، والرّغبة في البذل لهم، وحسن العشرة والمداعبة واللّطف. ولي قضاء الدّيار المصريّة، وحمدت سيرته، ومدحه بعض كبار الشعراء. وله تصانيف منها: (شرح مختصر المزنيّ)، و(حاشية على شرح البهجة الورديّة) وكلاهما في فروع الفقه الشّافعيّ، و(حاشية على الروض الأنف للسّهيليّ) في السّيرة، وله نظم ونثر وفوائد. ولَمّا مات سنة ٨٧١هـ رثاه كثيرون.

- الكافِيَجيّ[5]:

محمّد بن سليمان بن سعد بن مسعود الروميّ الحنفيّ محيي الدّين، أبو عبد الله الكافِيَجيّ، فقيه، أصوليّ، محدّث، نحويّ، صرفيّ، بيانيّ، مفسّر، صُوفيّ، منطقيّ، حكيمٌ، روميّ الأصل. اشتغل بالعلم منذ صغره، وارتحل في طلبه، ولقي العلماء الأجلّاء وأخذ عنهم. وكان صحيح العقيدة، سليم الفطرة، واسع العلم، محبّاً لأهل الحديث، كثير الصّدقة والبذل، صبوراً على الأذى. واشتهر بمصر، وظهرت فضائله، ولازمه السّيوطيّ ١٤ سنة. وعرف بالكافِيَجي لكثرة اشتغاله بالكافية في النّحو. ولي وظائف عديدة، وانتهت إليه رياسة الحنفيّة بمصر. له تصانيف جليلة، منها: (شرح قواعد الإعراب)، و(مختصر في علم التّاريخ)، و(أنوار السّعادة في شرح كلمتي الشّهادة)، و(نزهة المعرب)، و (التّيسير في قواعد التّفسير)، وغيرها كثير. توفي سنة ٨٧٩هـ.

[1] - انظر ترجمته في الضوء اللامع ٣/٣١٢-٣١٤، والأعلام ٣/١٩٤.
[2] - أصل بَلْقَيْن: بَني القَيْن، وهم حيٌّ مِن قُضاعَة. وأبو القين هو جَسْرُ بنُ شَيْع الله بن أسَدِ بن وَبَرَة. انظر التاج (جسر)، و(طوق).
[3] - انظر ترجمته في الضوء اللامع ١٠/٢٥٤-٢٥٥، والأعلام ٨/١٦٧، ومعجم المؤلفين ١٣/٢٢٧.
[4] - مُنية أبي الخُصَيب: بضم الميم ثم السكون ثم ياءٍ مفتوحة. مدينة كبيرة حسنة كثيرة الأهل والسكن على شاطىء النيل في الصعيد الأدنى. انظر معجم البلدان (منية) ٥/٢١٨.
[5] - انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/١١٧-١١٩، والأعلام ٦/١٥٠، ومعجم المؤلفين ١٠/٥١.

- البكتمريّ[1]:

محمّد بن محمّد بن عمر بن قطلوبغا، سيف الدّين البكتمريّ، الحنفيّ، مصريّ، تركيّ الأصل، وصفه ابن الهمام بمحقّق الدّيار المصريّة. إمام علامّة في الفقه وأصوله والعربيّة والتّفسير وأصول الدّين وغيرها، بديع التّحقيق، بعيد النّظر والمطالعة، متأنٍّ في تقريره، مع سلوكه طريق السّلف، ومداومته على العبادة والتّهجد والجماعة، والانقباض عن بني الدّنيا، وترك الخوض فيما لا يعنيه. تصدّى للإقراء، وتولّى تدريس الفقه والتّفسير في عدة مدارس. كتبَ حاشية على التّوضيح لابن هشام، وشرحَ تنقيح الفصول في الأصول للقَرافيّ[2]، وله مصنّفات أخرى. توفي سنة ٨٨١هـ.

- الشّمس الباميّ[3]:

محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن محمّد بن الفقيه أحمد بن قريش، الشّمس الباميّ الأصل - نسبة لبلدة بالصّعيد - القاهريّ الشّافعيّ، المعروف بالباميّ. له علم بالعربيّة والأصول والفرائض والحساب والفقه والقراءات، وتصدّر للإفتاء والإقراء والتّدريس. وهو قانع متعفِّف، مع العلم والدّين والتّودّد. من آثاره: (فتح المنعم) في الفقه، و(شرحه)، و(تصحيح التّنبيه)، و(حاشية على شرح صحيح البخاري للكرمانيّ). توفي سنة ٨٨٥هـ، وقال عنه السّخاويّ[4]: "لم يخلف بعده في طبقته مثله رحمه الله".

هذا ما تهيّأ أن أحصيه من المشايخ الذين أخذ عنهم الأشمونيّ، ولعلّ الملاحظ أنّ تحصيله النّحو مِن بطون الكتب أوسع مِن أخذه عن شيوخه في هذا العلم، لأنّ الكافِيَجي هو النّحويّ المشهور الوحيد الذي أخذ عنه، وأكثر مشايخه من الفقهاء والقرّاء وأصحاب الحديث والتّفسير.

تلاميذه:

برع نور الدّين الأشمونيّ بعلوم شتّى، وانتفع به خلقٌ كثير[5]، و لم يُذكر أنّ مِن تلاميذه مَن أخذ عنه العربيّة وعُدّ مِن أئمّته، وربّما كان مَردُّ ذلك إلى أنّه لم يختصّ بتدريس علم واحد؛ فدرّس الفقه، والعربيّة، والقراءات، والأصول، وغيرها. وكان له تلاميذ أخذوا عنه هذه العلوم: فكان منهم مَن أخذ الفقه عنه، كأحمد بن أبي بكر ابن محمّد الأنصاريّ الشّافعيّ الشّاذليّ المقرئ القاهريّ[6]. ومنهم مَن قرأ على الأشمونيّ كعبد الله بن عبد السّلام ابن موسى بن عبد الله الجمال بن الزّين الدّمياطيّ، المعروف بابن عبد السّلام[7]. ومنهم مَن تلقّى منه العربيّة

[1] - انظر ترجمته في الضوء اللامع ١٧٣/٩-١٧٥، وبغية الوعاة ٢٣١/١، والأعلام ٥٠/٧.
[2] - أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله، المشهور بالقرافي، شهاب الدين، أبو العباس، فقيه، أصوليّ، مفسر، ومشارك في علوم أخرى. توفي سنة ٦٨٤هـ. انظر كشف الظنون ٤٩٩/١، ومعجم المؤلفين ١٥٨/١.
[3] - انظر ترجمته في الضوء اللامع ٤٨/٧-٤٩، ومعجم المؤلفين ٣١٦/٨.
[4] - الضوء اللامع ٤٩/٧.
[5] - الضوء اللامع ٥/٦.
[6] - الضوء اللامع ٢٦٢/١-٢٦٣.
[7] - الضوء اللامع ٢٦/٥.

والفرائض كعليّ بن داود بن سليمان، نور الدّين الجوجريّ[1] ثمّ القاهريّ الشّافعيّ، خطيب جامع طولون[2]، وله شرحٌ على الألفيّة، وغيرها، توفي سنة ٨٨٧هـ[3].

و لم تذكر المصادرُ تلاميذَ لازموا الأشمونيّ، أو أملى عليهم كتبه، ونتج عن ذلك فقدان كثير من مصنّفاته، كما سيأتي.

مـصنّـفـاتـه:

لم تقتصر مصنّفات أبي الحسن الأشمونيّ على العربيّة، وإنّما عُرفت له تصانيف في الفقه وأصوله وغيرهما. وذاعت سمعتها وانتفع النّاس بها، وسأذكر فيما يأتي تصانيفه التي تيسّر لي أن أهتدي إليها، وقد جعلتها في ثلاثة أقسام: القسم الأوّل: المطبوع، والقسم الثّاني: المخطوط، والقسم الثّالث: ما نُسِب إليه و لم أقف عليه.

– تصانيفه المطبوعة:

١– منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك: وسيأتي تفصيل الكلام عليه.

٢– لمع اللّوامع (أو البدر الطّالع) في نظم جمع الجوامع: وهو نظمُ الأشمونيّ لكتاب جمع الجوامع لتاج الدّين عبد الوهاب بن عليّ بن السّبكيّ الشّافعيّ (ت ٧٧١هـ)، موضوعها في الفقه[4]. وأوّل الرّجز:

"يَقُولُ ذُو التَّقْصِيرِ الِـاْشْمُونِيْ عَلِيْ الْحَمْـد للهِ الْمُهَيْمِـنِ الْـعَـلِيْ"

وآخره:

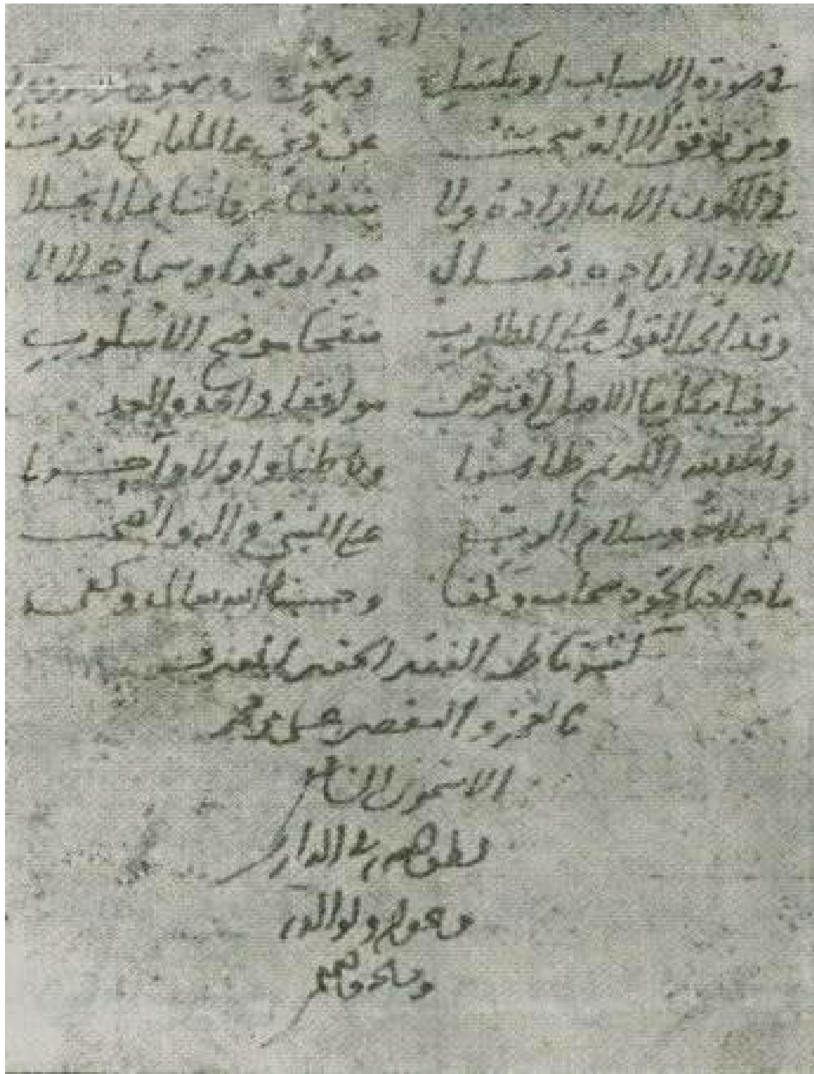
"والْحَمْـد للهِ الكَرِيْـمِ ظَـاهِـرا وبَـاطِـنـاً وَأَوّلاً وَآخِـرا

ثُمَّ صَـلاةٌ وَسَـلامُ الـرَّبِّ عَلَى الـنَّبِيْ وَآلِـهِ وَالصَّحْـبِ

مَا جَادَ بالجَودِ سَـحَابٌ وَكَفَـا[5] وحَسْـبُنَا اللهُ تَعَـالَى وَكَفَـى"

وللأشمونيّ نسخة للنّظم بخطّه في مكتبة الأسد برقم (٩٧٢٢). وفي المكتبة الأزهريّة نسخة خطيّة للنّظم برقم (٣٠٣٥٤٠). وفي جامعة أمّ القرى نسخة خطيّة أخرى للنّظم برقم (٦٧). وقد طبع النّظم ضمن شرح التّرمسيّ (ت١٣٣٨هـ)، المعروف بـ"إسعاف المطالع بشرح البدر اللاّمع"[6]. وحُقّق في رسائل علميّة في جامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة.

[1] - وفي معجم المؤلفين ٩٠/٧: نور الدين الجوهريّ.
[2] - هذا الجامع موضعه يعرف بجبل يشكر قرب القاهرة، قال ابن عبد الظاهر: وهو مكان مشهور بإجابة الدعاء، وقيل: إن موسى عليه السلام ناجى ربه عليه بكلمات. بناه أحمد بن طولون، ابتدأ بنيانه في سنة ٢٦٣هـ، وفرغ منه سنة ٢٦٥هـ ، ثم جدّده المنصور حسام الدين لاجين ٦٩٦هـ، وأزال كل ما كان فيه من تكريب، وبلطه وبيضه ورتب فيه تفسير القرآن الكريم، ودرساً لحديث النبي ﷺ، ودرساً للطب، وقرر للخطيب معلوماً، وجعل له إماماً راتباً، ومؤذنين وفراشين وقومة، وعمل بجواره مكتباً لإقراء أيتام المسلمين كتاب الله عز وجل، وغير ذلك من أنواع القربات ووجوه البر. انظر المواعظ والاعتبار للمقريزي ٢٦٥/٢- ٢٦٨.
[3] - الضوء اللامع ٢١٩/٥، ومعجم المؤلفين ٩٠/٧.
[4] - ذكر في الضوء اللامع ٥/٦، وشذرات الذهب ١٦٥/٤، والبدر الطالع ٤٩١/١، والأعلام ١٠/٥ ومعجم المؤلفين ٣٨/٧.
[5] - الجّود، بفتح الجيم: المطر الغزير. وكف: سال. انظر الصحاح (جود)، واللسان (وكف).
[6] - الدليل إلى المتون العلميّة ٣٣٠.



صورة للورقة الأخيرة من نسخة خطية لنظم جمع الجوامع بخط الأشمونيّ

– تصانيفه المخطوطة:

١– همع الهوامع في شرح لمع اللوامع: وهو شرحٌ للأشمونيّ على نظمه جمع الجوامع، ذكره ابن العماد[١]، وللأشمونيّ نسخة بخطّه في مكتبة مدريد العامة برقم (١٠٧٠).

وأوّل الشّرح: "بِسم الله الرّحمن الرّحيم. الله أحمد حمداً أستفتح به أبواب الدّخول..أمّا بعد، فهذا شرحٌ وجيز على منظومتي لجمع الجوامع، في أصول الفقه، وأصول الدّين...المسمّاة بلمع اللوامع في نظم جمع الجوامع... ولقّبته بهمع الهوامع في شرح لمع اللوامع".

وآخر الشّرح: "كان الفراغ من هذا التقييد المبارك بعد العصر من اليوم المبارك حادي عشر المحرّم الحرام سنة ٨٨٨هـ على يد مؤلفه عليّ الأشمونيّ".[٢]

[١] - شذرات الذهب ١٦٥/٤.
[٢] - أسماء أشهر الكتب العربية الموجودة بخزائن كتب دولة إسبانيا، للشيخ محمد محمود بن التلاميد التُّرْكُزي الشنقيطي، دار الكتب الوطنية بتونس مكتبة حسن حسني عبد الوهاب رقم ١٨٦٧٥.

Cod. 1070

Casiri № 1070. Codex autographus. Eq. 888. complectens opus de Jurisprudentia, versibus conscriptum, de Alaschmuni.

صورة غلاف نسخة خطية لهمع الهوامع بخط الأشمونيّ

صورة الورقة الأولى من نسخة خطية لهمع الهوامع بخط الأشموني

٢- الينبوع في شرح المجموع: والمجموع كتاب في فروع الشّافعيّة، لأبي عليّ حسين بن شعيب المعروف بابن السّنجيّ (ت ٤٣٠هـ)[١]. شرح الأشمونيّ المجموع، وسمّى شرحه "الينبوع في شرح المجموع". ذُكر الشّرحُ في هديّة العارفين[٢]، وكشف الظّنون[٣]، ومعجم المؤلّفين[٤]. ولشرح الأشمونيّ المسمّى "الينبوع" نسخة خطيّة في المكتبة الأزهريّة برقم (٣٠٩٤٧٩).

٣- أرجوزة في الضّرورات الشّعريّة: ذكرت في فهرس المخطوطات العربيّة، في مكتبة الأوقاف العامّة في بغداد ٣/١٨٠.[٥]

[١] - كشف الظنون ١٦٠٦/٢، والأعلام ٢٣٩/٢.
[٢] - ٧٣٩/٥.
[٣] - ١٦٠٦/٢.
[٤] - ١٨٤/٧.
[٥] - الأشموني وكتابه منهج السالك ١٢.

– التّصانيف التي نُسبت إلى الأشمونيّ ولم أقف عليها:

١– شرح بعض التّسهيل لابن مالك: ذكره السّخاويّ والشّوكانيّ[1].

٢– نظم المنهاج في الفقه: ورد في كتابي ابن العماد والزّركليّ[2] أنّ الأشمونيّ نظم منهاج الطّالبين للنّوويّ.

٣– نظم المنهاج للحليميّ: والحليميّ هو الشّيخ الإمام حسين بن الحسن، أبو عبد الله الحليميّ الجرجانيّ الشّافعيّ، (ت ٤٠٣ هـ). والمنهاج اسمه الكامل: منهاج الدين، وهو كتاب جليل في شعب الإيمان في نحو ثلاث مجلدات، فيه أحكام كثيرة ومسائل فقهية وغيرها مما يتعلق بأصول الإيمان، رتّبه على سبعة وسبعين باباً؛ على أن للإيمان بضعاً وسبعين شعبة. ذكر النّظم إسماعيل باشا البغداديّ، وحاجي خليفة، وعمر رضا كحّالة[3]. ويمكن أن يكون هناك مَن وهِم وخلط بين نظم المنهاج للحليميّ، ونظم المنهاج في الفقه. وقد يكون للأشمونيّ أحدهما، ثم نسب إليه الآخر خطأ. والله أعلم.

٤– شرح نظم المنهاج في الفقه: ذكره ابن العماد، والزّركليّ[2].

٥– نظم أيساغوجي في المنطق: والأيساغوجي لفظ يونانيّ، معناه الكليّات الخمس؛ أي: الجنس والنّوع والفصل والخاصّة والعرض العام، وهو باب من الأبواب التّسعة في المنطق. ونظم الأشمونيّ هذا الباب كما ذكر السّخاويّ، والشّوكانيّ، وحاجي خليفة، والزّركليّ، وعمر رضا كحّالة[4].

٦– حاشية (أو تعليقة) على الأنوار لعمل الأبرار للأردبيليّ: وكتاب الأنوار في الفقه الشّافعيّ، صاحبه الشّيخ الإمام جمال الدّين بن إبراهيم الأردبيليّ الشّافعيّ (ت ٧٩٩هـ). وللأشمونيّ تعليقة عليه كما ذكر السّخاويّ، وحاجي خليفة، و عمر رضا كحّالة[5].

٧– نظم المجموع للكلائيّ: وكتاب المجموع في علم الفرائض، مؤلّفه الشّيخ أبو عبد الله شمس الدّين محمّد ابن شرف الكلائيّ الفرضيّ الشّافعيّ (ت ٧٧٧هـ). نظم الأشمونيّ الكتاب، ذكر ذلك السّخاويّ، وحاجي خليفة[6].

٨– ردٌّ للأشمونيّ على البقاعيّ؛ برهان الدّين إبراهيم بن عمر البقاعيّ، (ت ٨٨٥هـ)، في كتابه "تهديم الأركان في ليس في الإمكان أبدع مِمّا كان". إذ اعترض فيه على حجّة الإسلام الغزاليّ (ت ٥٠٥هـ) في إحيائه، ولَمّح إلى أنّ قوله: "ليس في الإمكان أبدع مِمّا كان" كلام أهل الوحدة من الفلاسفة والإسلاميّين القائلين بأنّ الله هو الوجود[7]. وذكر السّخاويّ[8] أنّ الأشمونيّ ردَّ على البقاعيّ انتقاده قول الغزاليّ المُشار إليه. وكلام السّخاويّ لا يتعيّن به كون رَدِّه مصنّفاً أو رسالة، ولا دليل يشير إلى وصفه أو يبيّن حقيقته.

---

[1] ـ الضوء اللامع ٥/٦، والبدر الطالع ٤٩١/١.
[2] ـ شذرات الذهب ١٦٥/٤، والأعلام ١٠/٥.
[3] ـ هديّة العارفين ٧٣٩/٥، وكشف الظنون ١٨١٧/٢، ومعجم المؤلفين ٣٨/٧.
[4] ـ الضوء اللامع ٥/٦، والبدر الطالع ٤٩١/١، وكشف الظنون ٢٠٨/١، والأعلام ١٠/٥، ومعجم المؤلفين ٢٢٥/٧.
[5] ـ الضوء اللامع ٥/٦، وكشف الظنون ١٩٥/١، ومعجم المؤلفين ١٨٤/٧، ٢٢٥.
[6] ـ الضوء اللامع ٥/٦، وكشف الظنون ١٦٠٥/٢.
[7] ـ انظر كشف الظنون ٥١٣/١.
[8] ـ الضوء اللامع ٥/٦.

وبذا يجد النّاظر في مصنّفات الأشمونيّ المطبوع منها والمخطوط والمنسوب إليه أنّه صنّف في موضوعات شتّى، كالنّحو والفقه والأصول والشِّعر والفرائض والمنطق، وفي هذا دليل على سعة اطّلاعه ورغبته في تحصيل العلوم والتّصنيف فيها. على أنّ مؤلّفاته لا تخرج عن النّظم والشّرح والتحشية.

واختلفت مصنّفاته فيما بينها في الحجم، فكان منها الموجز، ومنها المتوسّط، ومنها المطوّل.

وكان لطبيعة العصر الذي عاش فيه الأشمونيّ أثرٌ في ميله إلى الشّرح أو النّظم على حساب التّأليف، إذ عصر المماليك اتّسم بتصنيف الشّروح على المتون[1]، فجاءت كتب الأشمونيّ شرحاً أو نظماً لكتابٍ صنّفه عالِمٌ مِن قبل، له شروح وتعليقات عديدة.

ولا ينكر كلّ مَن تعرّف مصنّفات الأشمونيّ ميله إلى نظم المتون والعلوم، وقدرته على تضمينه المعاني المرادة، واختصاره أو التوسّع فيه، بحسب ما يقتضيه الموضوع والمادّة.

كما يلحظ القارئ سِمة مميّزة في تصانيفه؛ وهي اعتماده على النّقل مِن مصنّفات مَن سبقه.

ولا ريب في أنّ كتابه "منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك" كان له الحظّ الأكبر في الانتشار، فتداوله طلاّب العلم جيلاً بعد جيل، واستفادوا من مادّته، وكثرت الحواشي عليه، وسيتّضح ذلك جليّاً في فصل قادم مختصّ به.

[1] ـ انظر مناهج شروح ألفية ابن مالك ٣٩-٤٢.

أَلْــفِــيَّـــةُ ابْنِ مَـــالِكٍ وشُـــرُوحُهـــا[1]

ألفيَّـــة ابن مـــالك:

ولد الإمام العلامة أبو عبد الله جمال الدّين[2]، محمّد بن عبد الله الطّائيّ في مدينة جيّان بالأندلس، سنة ٥٩٨هـــ، وفيها تلقى جانباً من دراسته الأولية، ثم هجرها في شبابه المبكّر إلى بلاد الشّام، وفي طريقه إليها عرَّج على مصر، فأقام بها مدّةً تحوَّل خلالها من مذهب الإمام مالك إلى مذهب الإمام الشّافعيّ.

ثمّ ارتحـــل إلى الأراضي المقـــدّســـة؛ رغبـــةً في الحجّ، ومنها واصل المسيرة إلى دمشق، وحضـــر فيهـــا دروســـاً على بعـــض علمائهـــا، ثمّ انتقـــل إلى حلب، فأطـــال بها المقام، باحثاً، ومـــدرِّســـاً. ومن حلب رحـــل إلى حَماة، ومنها إلى دمشق، وفي دمشق ألقى عصا التَّرحال، بعد أن لمع نجمه، وارتفع قدره، فتصدَّر للتّدريس فيها صابراً على متابعة البحث، محتسباً أجـــره عنـــد الله، حتّى توفي يوم الأربعـــاء الثّاني عشر من شعبان سنة ٦٧٢ هـــ.

وتجسّدت في ابن مالك أخلاق العلماء، فأجمع الّذين ترجموا له على عظمة خُلقه، وشدّة تواضعه، وصار يضرب به المثل مع الحفظ والذّكاء والورع والدّيانة. وقـــد جمع الله لابن مالـــك من الأسبـــاب ما يؤهّله لأن يكـــون واحد عصره، وقدوةً لِمَن جاء بعـــده، فهيّأ له البيئـــة التي تموج بالعلم، وتـــدفـــع إليـــه دفعـــاً، كـــما منحـــه العقل المفكّر، والذّهن المتفتّق، والحافظة الواعية، والرّغبة المتدفّقة في البحث والتّقصي.

وكان لكثرة اطّلاعه على أشعار القدامى، وسرعة حفظه لما يقع عليه بصره، أو يلتقطه سمعه، أثرٌ واضح فيه؛ إذ كان نظمُ الشِّعر عليه سهلاً حتّى عالجه في أدقّ مسالكه؛ وهو نظم العلوم والفنون.

ولابن مالـــك في المكتبـــة العـــربيـــة مؤلّفـــات كثيرة متنـــوّعـــة، ولكن أبرزها وأشهرهـــا "الخـــلاصـــة" المعـــروفـــة بـــ "الألفيّـــة"، فقد سارت بذكـــرها الرّكبان، وتبارى العلماء على مرّ العصور في شرحها، أو اختصارها، أو محاكاتها، أو نقدها .

[1] - للاستزادة انظر: كشف الظنون ١٥١/١، وبحث الدكتور غريب عبد المجيد نافع: ألفية ابن مالك: منهجها وشروحها، المنشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مجلد ١٧، العدد ٦٥-٦٦، ص١٨٤ - ١٩٠ ص، ١٩٨٥م. ومجلد ١٩، العدد ٧٣-٧٤، ص١٧١ – ١٨٩، ١٩٨٧م. والدليل إلى المتون العلمية ٥١٣-٥٣٤، ورسالة الدكتور محسن عبيد "شرح الأشموني ومنزلته بين الشروح" ٣٧-٨٩. ومناهج شروح ألفية ابن مالك ١-٤٤.

[2] - انظر ترجمة ابن مالك في فوات الوفيات ٤٠٧/٣، والبلغة ٢٦٩، وغاية النهاية في طبقات القراء ١٨٠/٢، وبغية الوعاة ١٣٠/١، والأعلام ٢٣٣/٦.

و"الألفيّة": منظـــومة علميّـــة تعليميّـــة، اختصرهـــا من منظـــومته الكبرى "الكافية الشـــافيـــة"، وجعلها في أرجوزة جمعت خلاصة النّحو، وأغلب مباحث الصّرف، في إيجاز محكَم، مع الإشارة أحياناً إلى مذاهب العلماء، وبيان ما يختاره من آراء.

وقد كانت ألفيّته محاكاةً لابن مُعْطٍ[1] الذي سبقه بمنظومته الألفيّة. وزعم ابنُ مالك أنّه نظم أفضلَ منها فقال:

تُقَـــرِّبُ الأَقْصَـــى بِلَـــفْـــظٍ مُـــوْجَـــزِ وَتَـــبْسُـــطُ الــبَـــذْلَ بِـــوَعْـــدٍ مُنْجَـــزِ
وتَقْـــتَـــضِـــي رِضًى بِغَيْـــرِ سُـــــخْطِ فَـــائِـــقَـــةً أَلْـــفِـــيَّـــةَ ابْـــنِ مُـــعْـــطِ

ومع أنّ ابن معطٍ سبق ابن مالك في النّظم، كانت ألفيّته أقلَّ حظّاً في الشّرح والانتشار من ألفيّة ابن مالك، فلم تتجاوز شروحها العشرة[2]، على حين أقبل العلماء والمتعلّمون على ألفيّة ابن مالك إقبـــالاً منقطع النظير، وعكف عليها المتخصّصـــون في جميـــع الأزمـــان والأمصار، يدرِّســـونها، ويعلّقون عليها نظماً أو نثراً بالعربيّة وبغيرها، حتّى أربت شروحها على التّسعين[3]، ما عدا الحواشي الكثيرة التي عُلّقت على تلك الشّروح.

شُـــــرُوحُ الأَلْـــفِـــيَّـــةِ:

لقد ظهرت آثار الجودة في الألفيّة واضحةً جليّة؛ فحرّكت همّة الصّفوة إلى شرحها، وأذكت في المخلصين منهم روح التّنافس والوفاء؛ فكثرت بذلك شروحها، وتنوّعت حواشيها.

وفي ضوء ما تيسّر لي الاطّلاع عليه، أثبتُ مِنَ الشّروح أهمَّها وأقربها صِلةً بشرح الأشمونيّ، مرتّبةً ترتيباً زمنيّاً، مع وصفها وبيان منهجها بإيجاز، وهي:

١- "الدُّرّةُ المُضِيَّة في شرح الألفيّة" لابن النّاظم، بدر الدين محمّد بن محمّد بن عبد الله بن مالك الطّائي، الدّمشقيّ، المتوفى بدمشق سنة ٦٨٦هـــ.

وشرحُ ابن النّاظم شرح موجز منقَّح، سلك فيه منهج الحياد، فاعترض على والده في بعض المسائل، وأورد فيه كثيراً من الشّواهد القرآنية، مع الاستشهاد بالحديث، وكلام العرب.

و"الدّرّة المضيّة" أوّل شرح للألفيّة عرفته المكتبة، ومن ثَمَّ لا تنصرف كلمة "الشّارح" إذا أطلقت في شروح الألفية إلاّ إلى بدر الدّين بن مالك.

[1] - يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، أبو الحسين، زين الدين: عالم بالعربية والأدب، واسع الشهرة في المغرب والمشرق. من أشهر مصنفاته: (الدرة الألفية في علم العربية)، و(الفصول الخمسون) في النحو. توفي سنة ٦٢٨هـ. انظر بغية الوعاة ٣٤٤/٢، والأعلام ١٥٥/٨.

[2] - انظر كشف الظنون ١٥٥/١، ومناهج شروح ألفية ابن مالك ٤٠.

[3] - انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٧٨/٥-٢٩١، وكشف الظنون ١٥١/١، والدليل إلى المتون العلمية ٥١٣، ومناهج شروح ألفية ابن مالك ٤٠.

ولأهمّيّة هذا الشرح في حل رموز الألفية، وكشف غوامضها، كثر التّعليق عليه، فظهرت حوله مؤلفات عديدة.

٢- "منهج السَّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك" لأبي حيّان النّحوي، الإمام أثير الدين، محمّد بن يوسف الغرناطيّ، الأندلسيّ، الشّافعيّ، توفي بمصر سنة ٧٤٥هـ قبل أنْ يتمّ شرحه.

وقد حدّد أبو حيّان غرضه من هذا الشّرح، ومنهجه في تأليفه، بقوله[١]: "فالغرض من هذا الكتاب الكلام على الألفية في مقاصد ثلاثة:

الأوّل: تبيين مقصدٍ أطلقَه، وواضحِ أغلقه، ومخصّصٍ عمَّمه، ومعيَّنٍ أبهمه، ومفصَّلٍ أجمله، وموجَزٍ طوّله...

الثّاني: التّنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام، ونسبته إن أمكن إلى مَن ذهب إليه مِن الأئمّة والأعلام...

الثّالث: حلُّ ما يهجس في أنفس النّشأة من مشكلاتها، وفتح ما يلبس من مقفلاتها..

ولم أقصد التّكثير من الكلام لما وضح للأفهام. وربما انجرّ مع هذه المقاصد فوائد تُشَنَّفُ بحسنها الأسماع، وفرائد تشرِّف المبارق والرّقاع".

٣- "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك" للمراديّ، الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله المرادي، المغربي، المصري، المالكيّ، النّحويّ، اللّغويّ، المعروف بـ"ابن أمّ قاسم" المتوفى سنة ٧٤٩هـ .

وزعم المراديّ أنّ شرحه مختصرٌ[٢]، لكنّه جمع كثيراً من الأحكام النّحوية، وسلك فيه صاحبه منهجاً علميّاً تعليميّاً، مع تتبُّع ابن مالك في كتبه الأخرى، والتّنبيه على ما جاء بها مِن زيادات، فضلاً عن العناية بالشّواهد، والإشارة إلى المسائل الشّاذة، والنّادرة، والمطّردة، وبيان الأوجه الصّحيحة. وقد دارت حول هذا الشّرح دراسات مختلفة، وحواش متعدّدة.

٤- "رفع الخصَاصة عن قُرّاء الخُلاصَة" لابن هشام، الإمام أبي محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ، المصريّ، النّحويّ، الحنبليّ، الشّهير بـ"ابن هشام" المتوفى سنة ٧٦١هـ. وهي حواش وتعليقات على الألفيّة، تقع في أربعة مجلّدات، ذكره السّيوطيّ[٣]. وقد أفاد من هذه "الحواشي والتّعليقات" الشّيخ خالد الأزهري في "التّصريح"، والشّيخ يحيى العليميّ في حاشيته عليه .

٥- "أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك" لابن هشام الأنصاريّ، وهو المعروف بـ "التّوضيح". و"التّوضيح": نثر مكثّف لمضمون الألفيّة، مع كثير من الزّيادات المفيدة، والآراء المنسوبة إلى أصحابها. ولأهمية "التّوضيح" التعليميّة، حظي بعناية العلماء والمحقّقين؛ فتعدّدت شروحه، وتنوّعت حواشيه، منها: "التّصريح بمضمون التّوضيح"، أو "شرح التّصريح على التّوضيح" للشّيخ خالد الأزهريّ، زين الدّين خالد بن عبد الله بن

[١] - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ١.
[٢] - شرح ألفية ابن مالك للمرادي ٢١/٢.
[٣] - بغية الوعاة ٦٩/٢. وذكر في كشف الظنون ١٥٤/١ أن اسمه: "دفع الخصاصة عن الخلاصة".

أبي بكر بن محمّد بن أحمد الخزرجيّ، الشّافعيّ، النّحويّ، الأزهريّ، المتوفى سنة ٩٠٥هـ . وأخُصّها بالذّكر من بين سائر الحواشي لاستفادة الأشموني منها.

وقد حدّد الشّيخ خالد منهجه بقوله[١]: "وشرحته شرحاً كشف خفاياه، وأبرز أسراره وخباياه، وباح بسرِّه المكتوم، وجمع شمله بأصله المنظوم، وسمّيته "التّصريح بمضمون التّوضيح"، ووشّحته بعشرة أمور مهمّة، مشتملة على فوائدَ جمّة:

أحدها: أنّي مزجت شرحي بشرحه حتى صارا كالشّيء الواحد، لا يميّز بينهما إلاّ صاحب بصَرٍ أو بصيرة، ومن فوائد ذلك حلُّ تراكيبه العسيرة.

ثانيها: أنّي تتبّعت أصوله الّتي أخذ منها، وربّما شرحت كلامه بكلامه؛ ومن فوائد ذلك بيان قصده ومَرامه.

ثالثها: أنّي ذكرت ما أهمله من الشّروط في بعض المسائل المطلقة؛ ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه.

رابعها: أنّي كمّلت بيتَ كلِّ شاهد. مما اقتصر على شطره، وعزوته إلى قائله إلاّ قليلا لم أظفر بذكره، وشرحت منه الغريب، ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريباً حتّى يتمّ منه التّقريب.

خامسها: أنّي ضبطت الألفاظ الغريبة بالحرف، وبيّنت جميع معانيها، ومن فوائد ذلك الأمن من التّحريف، وحفظ مبانيها.

سادسها: أنّي طبّقت الشّرح على النّظم، وقد كان أغفله؛ ومن فوائد ذلك معرفة شرح كلِّ مسألة.

سابعها: أنّي ذكرت حجج المخالفين، وقوّة التّرجيح؛ ومن فوائد ذلك العلم بما يفْتَى به على الصّحيح.

ثامنها: أنّي ذكرت غالب علل الأحكام وأدلّتها؛ ومن فوائد ذلك تمكينها في الأذهان والجزم بمعرفتها.

تاسعها: أنّي بيّنت المعتمَد من المواضع التي تناقض كلامه فيها، وما خالف فيه التّسهيل؛ ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التّعويل.

عاشرها: أنّي بيّنت المواضع التي اعتمدها، مع أنّها من أبحاثه، ومن فوائد ذلك معرفة أنّها من عندياته" .

ولشهرة "التّصريح" بين العلماء والمتخصّصين، تناولوه بالنّقد، والتّعليق.

٦- "شرح ألفيّة ابن مالك" لابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله بن عقيل الهمدانيّ، المصري، المتوفى سنة ٧٦٩هـ.

ابتعد ابن عقيل في شرحه عن الإيجاز المخلّ والإسهاب المُمِل، فأقبل عليه الطّلبة لما امتاز من السّهولة والوضوح والبُعد قدر الإمكان عن الخلافات والتّعليلات. وخدمت الشّرحَ حواشٍ عديدة، ودراسات متنوّعة.

---

[١] - شرح التصريح على التوضيح ٣/١-٤.

٧- "شرح ألفيّة ابن مالك" لابن جابر، أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن عليّ بن جابر الهوّاريّ الأندلسيّ النّحويّ البلاغيّ المالكيّ، المتوفّى سنة ٧٨٠هـ. وقد شرح ألفيّة ابن مُعطٍ قبلُ في ثلاثة مجلدات[١].

وشرح ابن جابر نافع للمبتدئين لسهولته وقرب مأخذه ووضوح عبارته وألفاظه. وابن جابر اهتمّ بإعراب أبيات الألفيّة معتمداً على فهم مراد النّاظم منها.

٨- "المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية" للشّاطبيّ، أبي إسحاق برهان الدّين إبراهيم بن موسى بن محمّد اللّخميّ الغرناطيّ الشّاطبيّ الأندلسيّ، المحدّث، الفقيه الأصوليّ، اللّغويّ، المفسّر، المتوفّى سنة ٧٩٠هـ.

ويأتي شرح الشّاطبيّ في مقدمة شروح الألفيّة المطوّلة الّتي اهتمّت بتوضيح مشكلها، وبيان فوائدها، وشرح مقاصدها، ووقف النّاظر فيها على أغراضها، وذكر مسائلها، وجمع أقوال العلماء المتأخّرين والمتقدّمين في قواعدها، متضمنّة التّحليل والتّعليل، بفكرٍ ثاقب، ورأي صائبٍ، ولسانٍ عدل.

٩- "شرح ألفيّة ابن مالك" للمَكُوديّ، أبي زيد، عبد الرّحمن بن عليّ بن صالح المكوديّ، الفاسيّ، المالكيّ، توفي سنة ٨٠٧هـ.

قال المكودي في مقدّمة شرحه[٢]: "هذا شرح مختصر على ألفيّة ابن مالك، مهذّب المقاصد، واضح المسالك، تفهم به ألفاظها، ويحظى بمعانيها حفّاظها، مُعرِب عن إعراب أبياها، ومقرِّب لما شرد من عباراها، من غير تعرّض للنّقل عليها، ولا إضافة غيرها إليها، ولا إنشاد شواهد إلاّ ما لا بُدّ منه، ولا إيراد مذاهب إلاّ ما لا مندوحة عنه. يستفيد به البادي، ويستحسنه الشّادي".

١٠- "كاشِفُ الخَصَاصَةِ عن ألفَاظِ الخُلاصَةِ" لابن الجزريّ، شمس الدّين، أبي الخير محمّد بن الخطيب، الدّمشقيّ، المحدّث، الإمام الجليل، المقرئ، توفي سنة ٨٣٣هـ.

واقتصر في شرح الألفيّة على "حلّ ألفاظها، مع التّمثيل، معرضاً في الغالب عن الاستشهاد والتّعليل، معوِّلاً على شرحها وشرح مؤلّفها للشّافية الكافية إلاّ في القليل"[٣].

١١- "البَهْجَةُ المَرْضِيَّةُ في شَرْحِ الألفِيّة" أو "النّهجة المرضيّة" للسّيوطي، جلال الدّين، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمّد بن سابق الدّين الخضيري المصريّ الشّافعيّ، المتوفّى سنة ٩١١هـ.

وشرحُ السّيوطيّ شرحٌ موجَزٌ قال في مقدّمته[٤]: "هذا شرح لطيف مزجته بألفيّة ابن مالك، مهذّب المقاصد، واضح المسالك، يبيّن فيه مراد ناظمها، ويهدي الطّالب إلى معالمها، حاوٍ لأبحاث منها ريح التّحقيق تفوح، وجامع لنكتٍ لم يسبقه إليها غيره من الشّروح".

---

[١] - انظر بغية الوعاة ٣٥/١.
[٢] - شرح ألفية ابن مالك للمكودي ٥.
[٣] - من مقدمة ابن الجزري في كاشف الخصاصة ٣.
[٤] - شرح ألفية ابن مالك للسيوطي ١٠-١١.

منهجُ السّالك إلى ألفيّة ابنِ مالك[1]

اسم الكتاب ونسبته إلى الأشمونيّ:

جاء في الورقة (٢/أ) من الأصل والنّسخة الخطيّة (د) العبارة التّالية: "فهذا شرحٌ بديعٌ على ألفيّة ابن مالك...وقد لقّبته بـــ منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك". وكذا ذكر اسمه عند بعض المحدثين[٢].

واشتهر الكتاب بـــ"شرح الأشمونيّ" إشارة إلى العمل وصاحبه، فنسبته إلى الأشمونيّ صحيحة لا يعتريها شكّ؛ صرّح بذلك مَن نسخ الشّرح في بداية الكتاب[٣]، ومَن ترجم الأشمونيّ[٤]، ومَن اعتمد شرح الأشمونيّ مِن العلماء وكتب عليه حاشيته[٥].

أهمّيّة الكتاب ومترلته بين الشّروح:

شرح الأشمونيّ شرحٌ تعليميّ مطوّل، وصفه عبد الوهاب الشّعراويّ (ت ٩٧٣هـــ) بـــ"الشّرح العظيم"[٦]، فهو عملٌ جليل، توسّع فيه صاحبه، وساق تعليلاته، وأظهر علم المنطق فيه، وأبدع وأمتع في تنبيهاته، وناقش آراء مَن سبقه، فأيّد ونقض، وكان خلاصة الشّروح السّابقة؛ استوعب خصائصها، وضمّن أفكارها.

وظهرت جودة شرح الأشمونيّ من خلال قدرته على جمعِ المصادر المتنوّعة المتعدّدة، وصهرِها في وعاء واحد، ثمّ إعادة تشكيلها في بناء جديد متقَن بديع. وهذا لعمري عملٌ لا يستطيعه إلاّ مَن تهيّأ له عقلٌ فذٌّ، وحافظةٌ قويّة حاضرة، وعِلمٌ واسعٌ، وحكمةٌ تعينه على تمييز الصّواب مِن الخطأ، وبصيرةٌ تقيه الزّلل والخلل.

وضمّ شرح الأشمونيّ ثروةً نحويّة ولغويّة مِن أقوال النّحاة المتقدّمين والمتأخّرين، وكان له فضلٌ في حفظ بعض نصوصِ كتبٍ قيّمة نادرة أو مفقودة[٧]، من مثل كتاب الأوسط للأخفش[٨]، واليواقيت لأبي عمر المطرّز[٩]، والتّذكرة للفارسيّ[١٠]، والغرّة لابن الدّهان[١١]، والبسيط لابن العلج[١٢]، وغيرها..

[١] - للاستزادة انظر: دراسة الدكتور محمد الطويل الأشموني وكتابه منهج السالك ٢٣-٧٢. ورسالة الدكتور محسن عبيد "شرح الأشموني ومنزلته بين الشروح" ١٨٤-٢٠٨.
[٢] - انظر هدية العارفين ٧٣٩/٥، ومعجم المؤلفين ١٨٤/٧، والمدارس النحوية ٣٦٠.
[٣] - انظر الورقة الأولى من الأصل ود.
[٤] - انظر الضوء اللامع ٥/٦، وشذرات الذهب ١٦٥/٤، والبدر الطالع ٤٩١/١، وكشف الظنون ١٥٣/١، ومعجم المطبوعات ٤٥١/١، والأعلام ١٠/٥، ومعجم المؤلفين ٣٨/٧.
[٥] - انظر حاشية الصبان ٩/١.
[٦] - نقله عنه ابن العماد في شذرات الذهب ١٦٥/٤. ويقال: عبد الوهاب الشعرانيّ أو الشعراويّ. انظر الأعلام ١٨٠/٤.
[٧] - وأغلب الظن أنه نقلها من مصادر أخرى كالارتشاف وشرح المرادي وغيرهما.
[٨] - انظر النص المحقق ٧٨، ٣٤٩، ٤١٣.
[٩] - المصدر السابق ٥١٣.
[١٠] - المصدر السابق ٣٣٩.
[١١] - المصدر السابق ٣٤.
[١٢] - المصدر السابق ٦٠، ٦٢، ٥١١.

ومِمّا يغني الكتاب ويمكّنه أنْ يُعدَّ مصدراً من مصادر هذا العلم المذاهبُ النّحويّة المبثوثة فيه، والشّواهد الشّعريّة التي استشهد بها صاحبه، والمسائل التي أثارها، وذكر اختلاف العلماء فيها.

وقد قال فيه الشّيخ محمّد محيي الدّين عبد الحميد في مقدّمة تحقيقه[1]: "هو أجلّ الشّروح على كثرتها واختلاف مشاربها وتعدّد مناحيها، وأكثرها مادّة وأبعدها شوطاً في ميدان الجمع والتّهذيب، بل نحن لا نبالغ إذا قطعنا بأنّ هذا الشّرح أوفى ما يتناقله قرّاء العربيّة اليوم مِن كتب النّحو والتّصريف، وأجمعها لمذاهب النّحاة وشواهدها وتعليلاتها والإشارة إلى توجيه شواذّها، في عبارة سهلة وأسلوب لا تعقيد فيه ولا إغلاق".

ثمّ جاء الدّكتور عبد الحميد السّيد ليؤكّد ما ذهب إليه سابقه ويقول[2]: "ووجدنا فيه علماً فيّاضاً، ونبوغاً منقطع النّظير".

وظلّ شرح الأشمونيّ محلّ عناية العلماء، فكثرت التّعليقات والحواشي والتّقارير على شرح الأشمونيّ كثرةً تدلّ على أهمّيّته وتزيد مِن قيمته؛ منها حاشية أحمد العباديّ (ت ٩٩٤هـ)، وحاشية حسن المدابغيّ (ت ١١٧٠هـ)، وحاشية محمّد البليديّ (ت ١١٧٦هـ)، وحاشية شمس الدين الحفنيّ (ت ١١٨١هـ)، وحاشية محمّد التّونسيّ (ت ١١٩٩هـ)، وحاشية الصّبّان (ت ١٢٠٦هـ)، وهي أشهرها[3].

ونهل من الشّرح محمّد الخضريّ (ت ١٢٨٨هـ) واعتمد عليه في حاشيته على شرح ابن عقيل[4]. ومن عصرنا الحديث استفاد منه الأستاذ عباس حسن في كتابه النّحو الوافي[5].

ولم أقف على قولٍ لأحد مِن المتأخّرين يذمّ فيه هذا الشّرح، لكنّه لم يسلم من غمز بعض المحدثين، فقد وصف الطّنطاويّ هذا الشّرحَ فأشادَ به، ثمّ عاب عليه مواطنَ بعضِ التّنبيهات فيه، وقال: "ولتهافت الأشمونيّ على تسطير ما حوته الكُتب السّابقة كَتبَ بعضَ المعلومات في موطنٍ غيرُه أنسبُ بالكتابة فيه، وحملَه هذا الصّنيعُ إلى تكرارها ثانياً وثالثاً، والحيلة في التّخلّص عنده لجوؤه إلى "التّنبيه" مفرداً ومثنّى وجمعاً، هذا مع عدم الدّقّة في ترتيب التّنبيهات من حيث رعاية ارتباطها بالمقصود"[6].

ولم يمنع مثل ذلك القول من إقبال النّاس على الكتاب، فقد ذاع شرح الأشمونيّ في عصر مؤلّفه وبعده، وبقي مادّة للدّرس بين العلماء والمتعلّمين إلى يومنا هذا.

---

[1] - شرح الأشموني، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط٣، ج١ ، ص٤.
[2] - منهج السالك إلى ألفية ابن مالك طبعة المكتبة الأزهرية (١/٥).
[3] - انظر الدليل إلى المتون العلمية ٥٢٧-٥٢٩.
[4] - انظر نقل الخضري عن الأشموني في حاشيته ١/٨، ٩، ١٠، ١١، ٢/٩٦، ٩٧، ١٠٨، ١١٣، ١٢٤ ... وغيرها كثير جداً.
[5] - انظر استفادة عباس حسن من الأشموني في النحو الوافي ٣/٦٥٥، ٤/٥٨٣، ٦٢٣، ٦٥٧، ٦٧٧.. وغيرها كثير.
[6] - الأشموني وكتابه منهج السالك ١٣- ١٤.

مصادره:

كان من فضل تأخّرِ الأشمونيّ أنْ أتاح له الاطّلاعَ على التّراث النّحويّ الذي وصل إليه، بدءاً بالخليل وسيبويه، ومروراً بالفارسيّ وابن جنيّ، ثمّ ابن مالك ومؤلّفاته والشّروح التي كانت عليها، وانتهاء بالكافيَجيّ أستاذه، فكانت مصادر الشّرح غزيرة وكثيرة.

وارتضى الأشمونيُّ شرحَ المراديّ مصدراً رئيساً لشرحه، فاستمدّ منه مادّته الأولى، وترسّم منهجه وخطاه، وأقام بنيانه على شرحه وتنبيهاته ونقوله عمّن سبقه مِن النّحاة.[1] وتكاد بعض فصول كتابه تتطابق مع مثيلتها في شرح المراديّ إلاّ في مواضع يسيرة[2].

ثمّ بنى الأشمونيّ على ذلك الأساس الذي اختاره ما انتقاه من نصوص الكافية والتّسهيل وشرحهما[3] لابن مالك، وشرح ابن النّاظم[4]، والارتشاف[5] لأبي حيّان، والجنى الدّاني[6] وشرح التّسهيل[7] للمراديّ، والمغني[8] وشرح ابن هشام[9]، وشرح التّصريح للأزهريّ[10].

وكتم الأشمونيّ سائر مظانّه التي عوّل عليها، ولم يذكر منها إلاّ القليل، فالمراديّ مثلاً صرّح بالنّقل عنه في اثني عشر موضعاً فقط من كتابه كلّه، رغم كون شرح المراديّ أساس مادّته.. ولذلك حرصت في التّحقيق على إرجاع الكلام إلى مصادره، والإشارة إلى النّصوص المنقولة أو المستفادة من الكتب الأخرى.

منهج الأشمونيّ في الشّرح[11]:

وصفَ الأشمونيّ منهجه في الشّرح قائلاً[12]: "فهذا شرحٌ لطيفٌ بديعٌ على ألفيّة ابن مالك، مهذَّب المقاصد، واضح المسالك، يمتزج بها امتزاج الرّوح بالجسد، ويحلّ منها محلّ الشّجاعة من الأسد. تجد نشرَ التّحقيق من أدراج[13] عباراته يعبق، وبدرَ التّدقيق من أبراج إشاراته يشرق. خلا من الإفراط المُمِلّ، وعلا عن التّفريط المُخِلّ، وكان بين ذلك قواماً...ولم آلُ[14] جهداً في تنقيحه، وتهذيبه، وتوضيحه، وتقريبه".

[1] - انظر باب التصغير ٣٠١-٣٠٢، وباب النسب ٣٢٧-٣٢٨، وباب الإبدال ٤٤٥، وباب الإدغام ٥٠١، ٥٠٣، وباب الإمالة ٣٧١-٣٧٢... وغيرها كثير جداً.

[2] - انظر فصل قلب لام فعلى ٤٥٦-٤٥٨، وفصل النقل والقلب والحذف والإدغام ٤٦٨-٤٧٩.

[3] - انظر نقله من الكافية والتسهيل وشرحهما في باب المقصور والممدود ٢٢١، وباب جمع التكسير ٢٥٤-٢٥٥، وباب التصغير ٣٠٨، وباب الوقف ٣٥٣، وباب الإمالة ٣٦٤.. وغيرها كثير.

[4] - انظر باب الإخبار بالذي والألف واللام ١٦٤-١٧٠. وغيره.

[5] - انظر باب أسماء الأفعال ١، وباب العدد ١٧١-١٧٣، وباب النسب ٣١٩-٣٢٠، ٣٢٣...وغيرها.

[6] - انظر باب إعراب الفعل ٩٥-٩٦، وباب عوامل الجزم ١١٨، وفصل لو ١٥١.

[7] - انظر باب الإمالة ٣٥٥، وفصل في النقل والقلب والحذف والإدغام ٤٧٣...وغيرها. وأنبّه على أنّ كلام المرادي في شرح التسهيل موافق لكلامه في شرح الألفية في كثير من المواضع، وقد اكتفيت فيها بإرجاع الكلام إلى شرح الألفيّة في النص المحقق؛ لأنه المصدر الأساس للأشموني في شرحه.

[8] - انظر باب إعراب الفعل ٩٢، ٩٥، ٩٩، وفصل لو ١٤٧، وفصل أما ولولا ولوما ١٥٥.

[9] - انظر باب العدد ١٧٨، وباب الإمالة ٣٦٦، وباب الإبدال ٤٢٤، ٤٢٨، ٤٤١.. وغيرها كثير.

[10] - انظر باب الإخبار بالذي والألف واللام ١٦٤-١٧٠، وباب التأنيث ٢٠٦.

[11] - للاستزادة انظر مناهج شروح ألفية ابن مالك ٧٢- ٧٦.

[12] - الأصل ٢/أ، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك طبعة المكتبة الأزهرية (٩/١).

[13] - جمع دَرَج: وهو الطريق والمذهب. أو جمع الدّرج (بفتح الراء وسكونها): وهو الذي يُكْتَبُ فيه. يقال: أنفذته في دَرْجِ الكتاب، أي في طيِّهِ. انظر الصحاح واللسان (درج).

[14] - يقال: ألا الرجل يَألو؛ أي: قَصَّرَ. ولم يألُ خيراً أو جهداً: لم يدعه. انظر الصحاح واللسان (ألو).

ولرسم صورة واضحة عن منهج الأشمونيّ في هذا الكتاب وبيان معالمه بدقّة وجبَ أنْ نتعرّف الجوانب الآتية:

– موقف الأشمونيّ من نصّ الألفيّة:

حافظ الأشمونيّ على تقسيم النّاظم للأبواب في ألفيّته، وراعى تسلسلها، فلم يغيّر فيها أو يبدّل. و لم يقتصر الأشمونيّ على شرح متن الألفيّة الذي ضمّ أبواب النّحو وفصوله، بل شرح أبيات المقدّمة والخاتمة أيضاً، وفسّر معاني أسماء أبواب الألفيّة التي وضعها النّاظم.

وهو في شرحه يقدّم أبيات الألفيّة، فيورد البيت أو جزءاً منه ثمّ يتبعه بالشّرح[١]، ولكنّه يورد أحياناً بيتين معاً ويشرحهما[٢]، وقد يورد أكثر من ذلك[٣] حسب ما تقتضيه الفكرة أو المسألة.

ويعوّل الأشمونيّ في الشّرح على الفهم الدّقيق للمعاني، فهو حريصٌ على العناية باللّفظ، وبتتبُّعه بقدر الإمكان، سابراً أغواره، كاشفاً أسراره، متحرِّزاً مِنَ الوقوف وراء اللّفظ تقليداً دون أن يتحرّر معنى الكلام أو يظهر وجهه. وهو في إشاراته إلى المعنى يسعى ليلمّ بأصنافه، فيظهر الصّلة بين أضرب المعنى، ويجعل بعضها في خدمة بعض.

والأشمونيّ يهتمّ بالرّجوع إلى المعنى المعجميّ[٤] لألفاظ الأبيات، مستعيناً بكتب اللغة ومعاجمها، كصحاح الجوهريّ، وغيره.. فيقول عند شرحه قول ابن مالك: (في دَرَجَاتِ الآخِرَه): "الدَّرَجَات: قال في الصّحاح: هي الطّبقات من المراتب. وقال أبو عبيدة: الدَّرَج إلى أعلى، والدَّرَك إلى أسفل". ثمّ يبيّن المعنى الّذي أراده النّاظم فيقول: "والمرادُ: مراتب السّعادة في الدّار الآخرة"[٥].

ولا يغفل الأشمونيّ في حديثه المعنى الوظيفيّ[٦] لبعض الألفاظ الّتي تسهم في بيان مقصد ابن مالك ومراده، فيقول في باب الإخبار بالذي والألف واللاّم[٧]: "الباءُ في قوله (بالّذي) باءُ السَّببيَّةِ، لا باء التّعدِيَة ؛ لدخولها على المخبَرِ عنهُ ؛ لأنَّ "الّذي" يُجْعَل في هذا الباب مبتدأً، لا خبراً، كما ستقف عليه، فهو في الحقيقةِ مخبَرٌ عنه. فإذا قيلَ: أَخْبِرْ عَنْ زَيْدٍ مِنْ "قَامَ زَيْدٌ"، فالمعنى: أَخْبِرْ عَنْ مُسَمَّى زيدٍ بواسطةِ تعبيرِك عنه بـــ"الّذي"."

[١] - انظر باب ما لا ينصرف ٣٥، ٥٤، ٥٦، ٦٤، ٦٦..وغيرها كثير.
[٢] - انظر باب الإخبار بالذي والألف واللام ١٦٥-١٦٦.
[٣] - أثبت الأشمونيّ ثلاثة أبيات متتالية من الألفية في باب ما لا ينصرف ٦٠، وأثبت أربعة أبيات متتالية في باب التصغير ٢٩٣.
[٤] - وهو المعنى الذي نجده في معاجم اللغة. وانظر تتبع الأشمونيّ للمعنى المعجميّ في منهج السالك إلى ألفية ابن مالك طبعة المكتبة الأزهرية (١٣/١، ١٤، ١٨، ١٩، ٢٥)، وباب ما لا ينصرف ٣٦، وباب عوامل الجزم ١٣٤، ١٣٩ .. وغيرها كثير.
[٥] - منهج السالك إلى ألفية ابن مالك طبعة المكتبة الأزهرية (٢١/١).
[٦] - وهو المعنى الذي يهتم بوظيفة الكلمة على اختلاف أقسامها. وانظر تطرّق الأشمونيّ إلى المعنى الوظيفيّ لبعض الألفاظ في منهج السالك إلى ألفية ابن مالك طبعة المكتبة الأزهرية (١١/١، ١٧، ٢١، ٣١،..) وغيرها كثير.
[٧] - ١٦٤.

ويختار الأشمونيّ المعنى السّياقيّ[1] لترجيح معنًى اقتضاه المقام ودلّ عليه السّياقُ، فيقف عند "ثمّ" مِن قول المصنّف:

كَــلامُنَــا لَفْــظٌ مُفيْــدٌ كَــ"اسْــتَقِمْ" واسْــمٌ وفِــعْــلٌ ثُمَّ حَــرْفٌ الْكَــلِمْ

ويقول[2]: "(ثُمَّ) في قوله: (ثُمَّ حَرْفٌ) بمعنى الواو؛ إذ لا معنى للتّراخي بين الأقسام".

ويرى الأشمونيّ أنّ بعض ألفاظ الألفيّة لا يكتمل بيان مقصودها دون ذكر معناها الاصطلاحيّ[3]، ويحرص في تعاريفه على الإتيان به، ومِن ذلك تعريفه الإدغام قائلاً[4]: "وهو لغةً: الإِدْخَالُ، واصْطِلاحاً: الإتيانُ بحرفَين ساكنٍ فَمُتَحَرِّكٍ مِنْ مَخْرَجٍ واحدٍ بِلا فَصْلٍ". فيجتهد الأشمونيّ في بيان دلالات المعنى الاصطلاحيّ وتحديدها، شأنه بذلك شأنُ المتقدّمين[5] الّذين أمعنوا النّظر في التّراث النّحويّ الّذي خلّفه النّحاة كابن مالك ومَن قبله، و لم يجدوا فيه دلالة ثابتة لبعض المصطلحات[6].

و لم يكن اهتمام الأشمونيّ بإعراب أبيات الألفيّة أقلَّ من اهتمامه بالمعنى، فقد أعرب ما رآه ضرورياً من الأبيات، كلّها أو بعضها[7]، واعتماد الأشمونيّ الأوّل في إعرابه على المعنى؛ فاســتقامة المعنى أو فساده سبب رئيس يقوم عليه أكثر ما يذهب إليه الأشمونيّ في إعرابه. ومن ذلك إعرابه لقول النّاظم في باب الإخبار بالذي والألف واللاّم[8]:

مَــا قِيْــلَ أَخْبِــرْ عَنْــهُ بِالَّــذِي خَبَــرْ عَــنِ الّذي مُبْتَــدَأً قَبْــلُ اسْــتَقَــرْ

"(مَا) موصولة مبتدأ، و(خَبَرْ) خبرها، و(مُبتدأً) حال من (الّذي) الثّاني، و(الّذي) الأوّل والثّاني في البيت لا يحتاجانِ إلى صلةٍ؛ لأنّه إنّما أرادَ تعليقَ الحُكْمِ على لفظِهما، لا أنّهما موصولان. والتّقدير: مَا قيلَ لك أخبِرْ عنه بهذا اللّفظِ، أعني الّذي، هو خبر عن لفظ "الّذي" حالَ كونِه مبتدأً مُسْتَقِرّاً أوّلاً".

وهو في إيلائه المعنى هذه المترلة في أعاريبه يتلمّس سبيل النّحاة المتقدّمين الذين بوّؤوا المعنى عنايتهم ومحضوه جهدهم من مثل الخليل، وسيبويه، والفارسيّ، وغيرهم[9]..

[1] - أو المعنى الاجتماعي؛ وهو معنى المقام، ويقصد به المعنى الذي يقتضيه المقام الذي قيل فيه الكلام. وانظر بيان الأشمونيّ للمعنى الاجتماعيّ في منهج السالك إلى ألفية ابن مالك طبعة المكتبة الأزهرية (١٦/١، ١٧، ١٨، ..)، وباب ما لا ينصرف ٦٣، ٦٤.. وغيرها.

[2] - منهج السالك إلى ألفية ابن مالك طبعة المكتبة الأزهرية (٢٥/١).

[3] - المصطلح هو اللفظ الذي يطلقه النحاة ويجعلون له دلالة ثابتة جامعة عندهم. وانظر كلام الأشمونيّ على المعنى الاصطلاحيّ في منهج السالك إلى ألفية ابن مالك طبعة المكتبة الأزهرية (١٧/١) ، وباب ما لا ينصرف ٣٥، وباب التصريف ٣٧٣ .. وغيرها.

[4] - فصل في الإدغام ٥٠١.

[5] - كابن هشام والفيوميّ والشّاطبيّ.

٦ - انظر القاعدة النّحويّة ٥٩-٦٤.

[7] - انظر باب أسماء الأفعال ٣، ٧، ١١، وباب ما لا ينصرف ٤٥، ٤٩، وباب إعراب الفعل ٩٧، ١٠٤، ١١٠...وغيرها كثير.

[8] - ١٦٤.

[9] - انظر الكتاب ٤١/١، وكتاب الشعر للفارسي ٤١٠-٤١٢.

وقد يشير الأشمونيّ إلى الأوجه الإعرابيّة المحتملة للكلمة، معتمِداً على القواعد النّحويّة، وذاكراً اختلاف المذاهب فيها. فقول ابن مالك:

وتَقْــتَضِــي رِضًى بِــغَيْــرِ سُـــخْــطِ فَـــائِــقَـــةً أَلْفِــيَّـــةَ ابْـــنِ مُــعْــطِـــي

خصّص له الأشمونيّ تنبيهاً قال فيه[1]: "يجوز في (فَائِقَة) النّصبُ على الحال من فاعل (تَقْتَضي). والرّفعُ خبراً لمبتدأ محذوف. والجرّ نعتاً لــ(ألفيّة)[2]، على حدّ ﴿وهَذا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مبارَكٌ﴾[سورة الأنعام٦: ٩٢] في النّعت بالمفرد بعد النّعت بالجملة. والغالب العكس. وأوجبه بعضهم".

ونجد الأشمونيّ موافقاً مذهب البصريّين حين يختار أحد أوجه الإعراب للكلمة دون الإشارة إلى غيره. ومن ذلك ما جاء في باب إعراب الفعل[3]:

وَإِنْ عَلَى اسْــمٍ خَـــالِصٍ فِعْــلٌ عُطِــفْ تَـــنْصِبُـــهُ "أَنْ" ثَـــابِــتـــاً أو مُنْحَـــذِفْ

إذ اختار الأشمونيّ رفع (فِعْلٌ) بالنّيابة بفعلٍ مضمَرٍ يفسِّرُه الفعلُ بعدَه. وهو مذهب البصريّين. وذهب الكوفيّون إلى أنّه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل، فجوّزوا تقديم مرفوع الفعل مع "إن" الشّرطيّة[4]. وحكي عن أبي الحسن الأخفش أنّه يرتفع بالابتداء[5].

ويأخذ الأشمونيّ بباب الحمل على المعنى؛ وهو باب في العربيّة معروف، "ومذهبٌ نازح فسيح، ورد به القرآن ، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكّر وتذكير المؤنّث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد"[6]. ومنه إعراب (وافرة) صفة في بيت النّاظم:

وَاللهُ يَــقْــضِـــي بِـــهِــبَـــاتٍ وَافِـــرَهْ لِـــي وَلَـــهُ فِـــي دَرَجَـــــاتِ الآخِــرَهْ

فقال[7]: " وصف (هبات) وهو جمعٌ بــ(وافرة) وهو مفردٌ، لتأوّله بجماعة. وإن كان الأفصح "وافرات"؛ لأنّ (هبات) جمع قلّة، والأفصح في جمع القلّة مِمّا لا يعقِل وفي جمع العاقل مطلقاً المطابقة، نحو: الأجذاعُ انكسرْنَ، ومنكسرات".

[1] ـ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك طبعة المكتبة الأزهرية (٢١/١).
[2] ـ في بيت سابق: وأستعين الله في ألفيّة..
[3] ـ ١١٤.
[4] ـ فإعراب (فعلٌ) على مذهب الكوفيين: نائب فاعل مقدّم للفعل (عُطف).
[5] ـ انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ٦١٥/٢.
[6] ـ انظر الخصائص ٤١١/٢.
[7] ـ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك طبعة المكتبة الأزهرية (٢٢/١).

وفي إعراب الأشمونيّ إشارات لمواضع الضّرورة الشّعريّة الّتي يقتضيها الوزن والقافية في الألفيّة، ومثل ذلك قول النّاظم في باب الحكاية[1]:

وَقُــلْ "مَنَــانِ" وَ"مَنَيْــنِ" بَــعْــدَ "لِي   إلْفَــانِ بِابْنَيْــنِ" وَسَــــكِّــنْ تَعْــدِلِ

"فَــ"مَنَانْ" لِحِكاية المرفوعِ، و"مَنَيْنْ" لِحِكاية المجرورِ والمنصوبِ، والأصل سكون النّون فيهما، ويقــول الأشمونيّ معقّباً ومبيّناً: "وإنّما حُرِّكَ في النّظم للضّرورة"[2].

وهكذا دأب الأشمونيّ في شرحه على تفسير أبيات الألفيّة، وجهد في إظهار المعنى الذي يخدم المقام، واختار التّوجيه النّحويّ الذي يتعارف هو والمعنى ولا يتنافر.

– موقف الأشمونيّ من صاحب النّص[3]:

يبقى شرح الألفيّة توضيحاً لمقاصد ناظمها، وبسطاً لمجمل أحكامها، وبياناً لإشاراتها، فالتّأييد هو الأصــلُ الذي انطلق منه الشّرّاح في تقريب مراد ابن مالك إلى الأذهان، ومِن الطّبيعيّ التزام الأشمونيّ بما تضمّنته الألفيّة، واكتفاؤه بشرح أبياتها شرحاً محايداً. لكنّ ذلك لا ينفي تصريحه بموافقة النّاظم في عدد من المسائل، لا سيّما ما يتعلّق منها بالخلاف. كما جاء في آخر باب ما لا ينصرف، حيث أجاز ابن مالك منعَ صــرفِ المــصروف للضّرورة، وأجاز ذلك الكوفيّون والأخفش والفارسيّ، وأباه سائر البصريّين. فأيّد الأشمونيّ النّــاظمَ في هــذه المسألة، وصحّح مذهبه، واحتجّ له، فقال[4]: " والصّحيح الجوازُ. واختارَه النّاظم لثبوتِ سماعِه. من ذلك قوله:

وَمَــا كَــانَ حِصْــنٌ وَلاَ حَــابِــسٌ   يَــفُــوقَــانِ مِــرْدَاسَ فِــي مَــجْمَــعِ

وقوله:

وَقَــائِــلَةٍ مَا بَــالُ دَوْسَــــرَ بَعْدَنَــا   صَحَــا قَــلبُهُ عَنْ آلِ لَيــلَى وَعَنْ هِنْــدِ

وقوله:

طَــلَبَ الأزَارِقُ بِالكَتَــائِبِ إذْ هَــوَتْ   بِشَــــبِيبَ غَــائِــلَةُ النُّفُــوسِ غَــدُورُ

وأبياتٌ أُخَرُ".

---

[1] - ١٩٩.
[2] - المصدر السابق.
[3] - للاستزادة انظر: شرح الأشموني ومنزلته بين شروح الألفية ١٦٦-١٨٣، ومناهج شروح الألفية ٨٨، ١١٢-١١٦.
[4] - باب ما لا ينصرف ٨١-٨٢.

أمّا الخلاف بين النّاظم والأشمونيّ فلم يكن عميقاً؛ لأنّه لم يتعدّ بعض التّعريفات والحدود النّحويّة التي يضيق النّظم الموجز عن الإحاطة بها وتوضيحها، بدليل استعانته بمصنّفاته الأخرى في توضيح ذلك، ولا سيّما الكافية الشّافية، والتّسهيل، وشرحه عليهما. فكانت الاعتراضات من قبيل التّوضيح حيناً، والتّرجيح حيناً آخر[1]. ومن ذلك اعتراض الأشمونيّ على قول النّاظم في باب التّصغير:

وَصَغَّرُوا شُذُوذاً الّذِي الّتِي		وَذَا مَعَ الفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَ تِي

قال الأشمونيّ[2]: "قولُ النَّاظم: (وَصَغَّرُوا شُذُوذاً...) البيت، مُعْتَرَضٌ مِنْ ثلاثةِ أوجُهٍ: أوَّلُها: أنّه لم يُبيِّنْ كيفيةَ تصغيرِها، بل ظاهِرُه يُوْهِمُ أنَّ تصغيرَها كتصغيرِ المُتَمَكِّن. ثانيها: أنّ قولَه: (مَعَ الفُرُوعِ) ليسَ على عمومِهِ؛ لأنّهم لم يُصَغِّروا جميعَ الفروع كما عرفت. ثالثها: أنّ قولَه: (مِنْها تَا وتِي) يُوهِمُ أنّ "تِي" صُغِّرَ كما صُغِّرَتَا، وقد نصُّوا على أنّهم لم يُصَغِّروا مِنْ ألفاظِ المؤنَّثِ إلاَّ "تَا". وهو المفهوم مِنَ التّسهيل؛ فإنّه قال[3]: "لا يُصَغَّرُ مِنْ غيرِ المُتَمَكِّنِ إلاَّ "ذَا"، و"الّذِي" وفروعُهما الآتي ذِكْرُها"، و لم يذكُرْ مِنْ ألفاظ المؤنَّث غيرَ "تا"."

وما يميّز اعتراضات الأشمونيّ من بقية الشّرّاح هو تعديل نظم بعض أبيات الألفيّة، إن رأى فيها قصوراً أو غموضاً، لتشمل الاستدراكات التي يريدها فيه. ولا غرابة في ذلك، فالأشمونيّ بارع في نظم المتون والعلوم. ومن ذلك استدراكه على النّاظم في باب النّسب بعد قوله:

وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا		رُكِّبَ مَزْجاً لِثَانٍ تَمَّمَا

إضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوَ ٱبْ		أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

قال الأشمونيّ[4]: "كانَ الأحسنُ أنْ يقولَ:

إضَافَةً مِنَ الكُنَى أوِ اشْتَهَرْ		مُضَافُهَا غَلَبَةً كـ"ابْنِ عُمَرْ"

لأنّ عبارَتَه توهِمُ أنَّ ما له التّعريف بالثّاني قِسْمٌ برأسه، فشمل نحو: "غُلام زَيْدٍ". وليس كذلك. قال في شرح الكافية[5]: "وإذا كان الّذي يُنْسَبُ إليه مُضافاً، وكان مُعَرَّفاً صَدْرُه بعَجُزِه، أو كان كُنْيَةً، حُذِفَ صدْرُه ونُسِبَ إلى عَجُزِه، كقولك في "ابن الزُّبَيْر": "زُبَيْرِيّ"، وفي "أَبِي بَكْرٍ": "بَكْرِيّ"." هذا كلامه. وكذا قال الشَّارح[6]، إلاَّ أنّه زاد في المثل "غُلام زَيْدٍ"، وعلى هذا فقول النّاظم: (أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي) مِنْ عَطْفِ العامِّ على الخاصِّ؛ لاندراج المصدَّرِ بـ"ابن" فيه، وهو تمثيلٌ فاسِدٌ؛ لأنّهم يعنون بالمضاف هنا ما كان عَلَماً أو غَالِباً،

---

[1] - انظر مناهج شروح ألفيّة ابن مالك ٧٩.
[2] - باب التّصغير ٣٠٧.
[3] - التسهيل ٢٨٨.
[4] - باب النسب ٣٢٥.
[5] - ١٩٥٣/٤.
[6] - شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٨٠١.

لا مثل "غُلام زَيْدٍ" فإنّه ليس لمجموعِه معنًى مفرَدٌ يُنْسَبُ إليه، بل يجوز أنْ يُنْسَبَ إلى "غُلامٍ" وإلى "زَيْدٍ" ويكون ذلك مِنْ قبيل النَّسَبِ إلى المفرَدِ لا إلى المضاف. وإنْ أراد "غُلام زَيْد" مَجْعولاً عَلَماً فليسَ مِنْ قبيل ما تعــرَّفَ فيه الأوّلُ بالثّاني، بل هو مِنْ قبيل ما يُنْسَبُ إلى صَدْرِه ما لم يُخَفِ اللَّبْسُ".

وأشار الأشمونيّ في كثير مِن المواضع إلى وقوع الاختلاف في رأي ابن مالك[1]، من خلال عرض آرائــه في كتبه الأخرى، كشرح الكافية، أو التّسهيل، والمقارنه بينها، منبّهاً عليها، من مثل ما في باب جمع التّكسير[2]: "مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية[3]، وعليه مشى الشَّارحُ[4]، أنَّ "فِعْلَاناً" لا يطَّرد في "فَعَل" صحيحِ العَين، كــ"خَرَب وخِرْبَان"، و"أَخ وإخْوَان". ومقتضى كلامِ التّسهيل[5] اطِّراده فيه. والخَرَبُ: ذَكَرُ الحُبَارى".

وعلى هذا النّحو كان الأشمونيّ يشرح الألفيّة، ويمعن تفكيره فيها، ويقف من صــاحبها، فهــو شــارح ومصحّحٌ وناقدٌ وناظمٌ ومستفيدٌ.

– موقف الأشمونيّ مِن آراء ســابقيه:

عُني الأشمونيّ بمذاهب النّحويّين، وآراء المتقدّمين والمتأخّرين، كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمر وأبي عمرو ابن العلاء ويونس والمازنيّ والكسائيّ والفرّاء والمبرّد والأخفش والفارسيّ وابن جنّي والزّمخشريّ وابن بابشاذ وابن عصفور وغيرهم.. وساقها في كلامه على المسائل التي تكلّم عليها.

وكان يسعى الأشمونيّ للإحاطة بكل الأقوال التي تتعلّق بمسائل الكتاب، دون أن يُعنى بنسبة تلك الأقوال أو المذاهب والآراء إلى أصحابها إلاّ في بعض المواضع[6]، وتردّدت على لسانه عباراتٌ تفيد العموم كقوله: "وقيل:.."، وكقوله: "وذهب قوم آخرون.."، وكقوله: "وبعضهم يقول:.."، وكقوله: "وقد أجاز قوم.."[7].

وقد يخطئ في نسبة المذاهب النّحويّة إلى أصحابها، ومن ذلك أنّه نسب إلى أبي عمرو بن العلاء أنّ أصل "ويك": "وَيْلَكَ"، فحُذِفَتْ اللامُ لكثرة الاستعمال، وفُتِحَ "أنّ" بفِعْلٍ مضمر، كأنّه قال: "وَيْكَ اعْلَمْ أنَّ"[8].

وما عزاه الأشمونيّ إلى أبي عمرو بن العلاء منسوب للكسائيّ عند ابن جنّيّ في الخصائص[9]، وابن الحاجب في الإيضاح[10]، كذا في المغني[11]. وهو الصّواب؛ دلّ على ذلك أمران: الأوّل: قول الكسائيّ[12]: "ويكأنّ حرف

[1] - للاستزادة انظر دراسة الباحث حوفان القرني: "اختلاف آراء ابن مالك النحوية من خلال شرح الأشموني للألفية".
[2] - ٢٦٧.
[3] - ١٨٥٨/٤.
[4] - شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٧٧٧.
[5] - ٢٧٦.
[6] - من المواضع التي نسب الأقوال فيها إلى أصحابها باب العدد ١٨٢-١٨٣، ١٨٥، وباب كم وكأين وكذا ١٩٥، وفصل في الإعلال بالحذف ٥٠٠.. وغيرها.
[7] - انظر باب أسماء الأفعال ٢، وباب التصغير ٢٩٢، وباب التصريف ٣٨٤، وفصل في زيادة همزة الوصل ٤١٦، وفصل في النقل والقلب والحذف ٤٧٥.. وغيرها.
[8] - باب أسماء الأفعال ٥-٦.
[9] - ٤٠/٣.
[10] - ٤٨٦/١.
[11] - ٤٨٣.
[12] - معاني القرآن للكسائي ٢١٠.

واحد بجملته، وهو بمعنى: ألم تر، وأصله: ويلك". والثّاني: قول العكبريّ في إملائه[1]، وقول ابن الحاجب في إيضاحه[2]: إنّ مذهب البصريّين: "وَيْ" كلمةٌ دخلت على "كَأنّ". ومذهب الكوفيّين: أنّها "وَيْكَ" دخلت على "أنّ". والقرّاء البصريّون جاءت قراءتهم على خلاف مذهبهم ووَفْقَ مذهب الكوفيّين. وقراءة الكوفيّين جاءت أيضاً على خلاف مذهبهم، فأبو عمرو بن العلاء بصريّ يقف على الكاف من "وَيْك". والكسائيّ كوفيّ يقف على الياء من "وَيْ".

وأغلب نقل الأشمونيّ عن المتقدّمين أو المتأخّرين إنّما هو مستفاد من شرح المراديّ، وتلك سمةٌ ظاهرة تؤكّدها متابعة الأشمونيّ وهمَ المراديّ في بعض المواضع، فهو ينقل من كتابه دون تحقيق، كما ينقل المراديّ من أبي حيّان دون تحقيق. ومن ذلك ما جاء في باب كيفيّة تثنية المقصور والممدود في مسألة إجازة الإتباع في جمع تأنيث ما لامه واو أو ياء، وقال[3]: "والصّحيحُ الجَوَازُ مُطْلَقاً. قال ابن عصفور: "كما لم يَحْفِلُوا باجتماعِ ضَمَّتَيْنِ والواوِ كذلك لم يَحْفِلُوا باجتماع كسرتَينِ والياءِ".

والظّاهر أنّ ابن عصفور قد جوّز اللّغات الثّلاث في مثل: سِدْرَةٌ وسِدرات، ومنع الإتباع في ذوات الياء والواو كما في شرح الجمل[4]، والمقرّب[5]. والكلام الذي نسـبه الأشمونيّ إلى ابن عصفور متابعاً المراديّ[6] هو كلام أبي حيّان في التّذييل والتّكميل[7] بعد نقله عن ابن عصفور جواز اللّغات الثّلاث في مثل "فدية".

ويثير الأشمونيّ بكثرة نقله سؤالاً في ذهن الباحث: هل كان الأشمونيّ مجرّد ناقلٍ لأراء مَن سبقه ليجمعها في شرحه؟ أم أنّه وقف عندها وناقشها وبيّن رأيه فيها؟

والنّاظر في شرح الأشمونيّ يجده مكتفياً بعرض الآراء ملتزماً الحياد في بعض المواضع من شرحه. و مرجّحاً رأياً على آخر دون تعليل في مسائل عديدة. وأنّه ناقش الكثير مِن آراء النّحويّين واجتهد ليظهر حجّته فيما اختاره صواباً منها.

فمِن الأوّل قوله في باب النّسـب[8]: "إذا نسبتَ إلى "مُحَيِّي".. قلت: "مُحَوِيّ"... قال الجرميّ: وهذا أجودُ، كما تقول: "أُمَوِيّ". وفيه وجهٌ آخر وهو: "مُحَيِّيّ"، كما تقول: "أُمَيِّيّ". قال المبرّد: وهو أجودُ؛ لأنّا نَحذفُ الياءَ الأخيرةَ لاجتماعِ السَّاكِنَين ووقوعِها خامسةً فتصير إلى: "مُحَيٍّ" كـ"أُمَيّ"، ثمّ تضيف ياءَ النِّسـْبَةِ فتقول: "مُحَيِّيّ" فيجتمع أربعُ ياءات لسكون الأولى والثّالثة". فذكر الوجهين، ورأي الجرميّ والمبرّد في أجودهما، لكنّه لم يصرّح برأيه.

[1] - ١٨٠/٢.
[2] - ٤٨٦/١.
[3] - ٢٣٤.
[4] - ١٥١/١.
[5] - ٥٢/٢.
[6] - شرح ألفية ابن مالك للمرادي ٢٧١/٢.
[7] - ٥١/٢.
[8] - ٣١٤.

ومِن الثّاني قوله[1]: "مذهبُ البصريّين أنّ "هَلُمَّ" مركَّبةٌ مِنْ "ها" التّنبيه، ومِنْ "لُمَّ" الّتي هي فِعْلُ أمرٍ مِنْ قولهم: "لَمَّ اللهُ شَعَثَهُ"؛ أي: جَمَعَهُ، كأنّه قيل: اجْمَعْ نَفْسَكَ إلينا، فحُذِفَتْ أَلِفُها تخفيفاً. وقال الخليل: رُكِّبَا قبل الإدغامِ، فحُذِفَتِ الهمزةُ للدَّرْجِ، إذ كانت همزةَ وصلٍ، وحُذِفَتِ الألِفُ لالتقاءِ السّاكنين، ثمّ نُقِلَتْ حركةُ الميمِ الأُوْلَى إلى اللاّم. وقال الفرّاءُ: مُرَكَّبَةٌ مِنْ "هَلْ" الّتي للزَّجْرِ، و"أُمَّ" بمعنى "اقْصِدْ"، فخُفِّفَتِ الهمزةُ بإلقاء حركتها على السّاكن قبلها، فصار "هَلُمَّ". ونسب بعضهم هذا القولَ إلى الكوفيّين. وقولُ البصريّين أقربُ إلى الصَّوابِ".

ومن الثّالث قوله في باب جمع التّكسير[2]: "وذهب الأخفش إلى أنّ نحو: "رَكْب"، و"صَحْب" جمعُ تكسيرٍ. ومذهب سيبويه أنّه اسمُ جمع. وهو الصَّحيحُ؛ لأنّه يُصَغَّرُ على لفظِه".

ومنه تعليل إمالة ألف ﴿الضُّحَى﴾[سورة الضّحى٩٣: ١]؛ وفيه ذكر الأشمونيّ قولَ أبي حيّان[3] والمراديّ[4]: "القياس أنّ إمالةَ ألفِه للتّناسُبِ". ثمّ قال[5]: "والأحسنُ أنْ يُقالَ: إنّما أُمِيلَ مِنْ أجلِ أنَّ مِنَ العرَبِ مَنْ يُثَنِّي ما كان مِنْ ذَواتِ الواوِ إذا كان مضمومَ الأوّل أو مكسورَه بالياء، نحو: "الضُّحَى"، و"الرِّبَا" فيقول: "ضُحَيَانِ"، و"رِبَيَانِ"، فأُمِيلَتِ الألفُ لأنّها قد صارتْ ياءً في التّثنية. وإنّما فعلوا ذلك اسْتِثْقَالاً للواوِ مع الضَّمَّةِ والكسرةِ". فاعتماد الأشمونيّ على أبي حيّان والمراديّ لم يمنعه مخالفتَهما في موضعٍ رأى فيه رأياً آخرَ بيّنه واحتجّ له.

إنّ عناية الأشمونيّ بآراء سابقيه مظهرٌ مِن مظاهر عديدة وسمت شرحه بطابع خاصّ ودلّت على نزعته التّعليميّة الآتي بيانها.

– نزعة الأشمونيّ التّعليميّة:

إنّ الطّابع التّعليميّ هو الطّابع الغالب الذي اتّسم به التّصنيف في النّحو[6]، وقد برز هذا الطّابع جليّاً في شرح الأشمونيّ مِن خلال المظاهر الآتية:

١– التّوسّعُ: فالشّرح من المطوّلات التي صُنِّفت للمتخصّصين، والأشمونيّ يفصّل القول، ويسرد الآراء، ويعلّل ما يحتاج إلى تعليل، ويسوق الأدلّة، ويسعى إلى مناقشة بعض الوجوه وإبداء الرّأي، على النّحو الذي بان في الفقرة السّابقة. ويرصد الأشمونيّ مسائل الخلاف[7]، ومن ذلك ذهاب الكوفيّين إلى جواز تصغير "شيخ" على "شُيَيخ"، و"شُوَيخ" بقلب الياء واواً في الثّاني، بدليل سماع قولهم: "بويضة" في تصغير "بيضة". وهو شاذّ عند البصريّين.[8]

[1] ـ فصل في الإدغام ٥١١.
[2] ـ ٢٧٧.
[3] ـ الارتشاف ٥٣٥/٢.
[4] ـ شرح ألفية ابن مالك للمرادي ٤٣٤/٢.
[5] ـ باب الإمالة ٣٦٧.
[6] ـ للاستزادة انظر النحو التعليمي في التراث العربي ١٥، ٨٣-٨٤، ١٠٠.
[7] ـ من ذلك شرح الأشمونيّ باب ما لا ينصرف؛ لأنّه من أوسع الأبواب، وأكثرها احتواء على مسائل الخلاف، وقد ألمّ الأشمونيّ بأغلب تفاصيلها.
[8] ـ باب التصغير ٢٩٧.

٢- التّقسيم: وبه يتجلّى الطّابع التّعليميّ بكثرة التّبويب والتّفريع في عناوين المسائل والأبحاث، وإتيانه بالمقدّمات[١]، وتلخيص بعض القضايا في نهاية معظم الأبواب على شكل خاتمة[٢].

٣- التّنبيهات: استدرك الأشمونيّ بعض الوجوه والمسائل التي لم يُتح له التّفصيل فيها حين شرح في صورة تنبيهات. وقد تعدّدت ما بين تنبيه مفرد[٣]، أو تنبيهين[٤]، أو عدّة تنبيهات متلاحقة[٥]. واختلف توزّعهـا بين باب وآخر، كما اختلف حجمها طولاً وقصراً، كلّ ذلك بحسب مضمونها، فهي استدراكات وإيضاحات احتوت بعض الآراء النّحويّة، أو تعليلاً لبعض المسائل، أو إضافة بعض الشّواهد والأمثلة والوجوه الإعرابيّة، أو تلخيصاً لما سبق في بعض الأبواب والفصول.

٤- كثرة الأمثلة: أكثر الأشمونيّ مِن الأمثلة، وملأ شرحه بها[٦]، حتّى كأنّك تصاحب مِنَ الكتاب أعرابيّاً تسأله فيجيب وتستهديه فيرشد. وقد أدرك الأشمونيّ كغيره من النّحاة أنّ اللّغة ليست صناعةً تُكتسب بحفظ القواعد، وإنّما هي مَلَكَةٌ تُكتسب بالسّماع وتقوى بالممارسة[٧]. وليس في ذلك تعسيرٌ على طالب العلم، فالنّحو في أساسه صناعةٌ تيسِّر كسبَ السّليقة، لكنّ التّيسير لا يستطيع أن يُسقط واجب الاجتهاد في تعلّم النّحو واللّغة، فعلى الدّارس حفظ مئات الأمثلة لشذوذها عن القواعد، ومعرفة القواعد لا تغني عن الحفظ والاستذكار[٨].

٥- مسائل التّمرين: جاءت مسائل التّمرين الصّرفيّة لإعمال فكر المتدرّب، ثمّ امتحانه. وقد ذكر ابن عصفور في الممتع[٩] أنّ "للنّحويّين في هذا الباب ثلاثة مذاهب: منهم مَن ذهب إلى أنّه لا يجوز شيء مِن ذلك، وأنّ ما يُصنع مِن ذلك فإنّما القصد به أن يُبيَّن أنّه لو كان مِن كلام العرب كيف كان يكون حكمه. ومنهم مَن ذهب إلى أنّ ذلك جائز على كلّ حال. ومنهم مَن فصّل فقال: إن كانت العرب قد فعلت مثل ما فعلته مِن البناء وكثر ذلك في كلامها واطّرد جاز لك ذلك، وإلاّ لم يجز". ويرى بعض الباحثين[١٠] أنّ المبالغة في هذا الجانب مجهود دراسيّ عقيم لا يخدم اللّغة، وهو مناقشة بعيدة عن الغاية، ولا أثر لها في الواقع، ولا يقبلها المنطق، من مثل: لو سَمَّيْتَ بـ"خَرَجَ اليَومَ زَيْدٌ" ثمّ نسبت إليه قلتَ: "خَرَجِيّ"[١١]...ومثل: لو بَنَيْتَ مِنَ الهمزةِ مثلَ "أُتْرُجَّة" قلتَ: "أُوْؤُوْءَة"، والأصْلُ: "أُؤْؤُؤَة"[١٢]..

---

[١] - انظر مقدمة فصل لو ١٤٦، ومقدمة الإخبار بالذي والألف واللام ١٦٤، ومقدمة باب التصريف ٣٧٣، ومقدمة باب الإبدال ٤٢٢، ومقدمة فصل الإدغام ٥٠١..وغيرها

[٢] - انظر خاتمة باب التأنيث ٢١٧، وخاتمة العدد ١٨٧، وخاتمة باب التصغير ٣٠٨، وخاتمة باب الإبدال ٤٨٥، وخاتمة فصل الإدغام ٥١١..وغيرها.

[٣] - انظر باب النسب ٣١٠، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٢...وغيرها كثير.

[٤] - انظر باب النسب ٣٢٥، ٣٣٠-٣٣١، ٣٣٥..وغيرها كثير.

[٥] - انظر باب النسب ٣١٣، ٣٢٣، ٣٢٨-٣٢٩..وغيرها كثير.

[٦] - انظر باب التأنيث، وباب المقصور والممدود، وباب الإبدال...وغيرها.

[٧] - انظر نظرات وآراء في العربية وعلومها ١٨.

[٨] - انظر أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ٥٠-٥٥.

[٩] - ٧٣١/٢-٧٣٢.

[١٠] - انظر مقدمة محقق شرح التسهيل للمرادي ٩٦.

[١١] - باب النسب ٣٢٥.

[١٢] - باب الإبدال ٤٤٥.

٦- أسلوب الأشمونيّ: حرص الأشمونيّ على تقديم مادّته بأسلوب لا تعقيد فيه ولا إغلاق، وعبارات سهلة، وتراكيب سليمة صحيحة. وقد استخدم الأشمونيّ في مواضع معدودة بعض الأساليب الضّعيفة أو المختلف في جوازها. ومِن ذلك قوله[١]: "لم يذكر في هذا النّظم غالباً إلاّ المطّرد، ولَمَّا يذكرُ غيرَه يشـيرُ إلى عدم اطِّرادِه غالباً بـ"قَدْ" أو نحو: "قلَّ" أو "نَدر"." وهذا على حدّ تعبير الصّبّان[٢]: "تركيب فاسدٌ؛ لأنّ "لَمّا" الحينيّة لا تدخل إلاّ على ماض". ومِن ذلك أيضاً عطفه بـ"أو" بعد همزة التّسوية أو مايعادلها[٣]، وهو أسلوب مختلف فيه، منهم من أجازه كالرضيّ[٤]، ومنهم من منعه كابن هشام[٥]. وتبقى تلك المواضع قليلة جداً لا تضرّ بأسلوب الأشمونيّ العامّ في شرحه.

تلك كانت أبرز المظاهر التي تجلّت فيها نزعة الأشمونيّ التّعليميّة في شرحه، وكوّنت جانباً مهمّاً مِن جوانب منهجه في الشّرح.

- مذهب الأشمونيّ النّحويّ[٦]:

لم يكن الأشمونيّ صاحب مذهب نحويّ متميّز، وإنّما كان مذهبه يقوم على الاختيار من جميع المذاهب على السّواء. يشهد على ذلك نقله عن النّحاة على اختلاف أزمانهم ومذاهبهم، المتقدّمين منهم والمتأخّرين، البصريّين والكوفيّين والبغداديّين، وشرّاح الألفيّة المتقدّمين، وغيرهم.. فقد نقل الكثير من آراء السّابقين، فلم يكن الشّرح تعبيراً عن صاحبه، بل بدا كتعبير عن آراء أصحاب الكتب التي نُقل منها، وعن مذاهب أصحابها.

والأشمونيّ واحدٌ من المتأخّرين الذين اعتمدوا على الانتقاء والتّرجيح سعياً منهم إلى الاعتدال والتّسهيل، وهو بذلك أقرب إلى مذهب ابن مالك المعتدل الذي لم يؤيّد موقف البصريّين وحدهم، ولا موقف الكوفيّين وحدهم، فاتّخذ من الفريقين موقفاً وسطاً اقترب من البصريّين أكثر. وسيتّضح ذلك من خلال الكلام الآتي على مصادره في الاحتجاج والأصول النّحويّة التي اعتمدها.

---

[١] - باب جمع التكسير ٢٦٥.
[٢] - حاشية الصبان ١٥٩٩/٤.
[٣] - باب نوني التوكيد ٣٠.
[٤] - شرح الرضي على الكافية ٤١٢/٤-٤١٣
[٥] - المغني ٦٣.
[٦] - انظر مناهج شروح الألفية ١٩٣-١٩٤.

مذهبُ الأشمونيّ في الاحْتِجَاجِ[١]

أخذ الاهتمام باللّغة العربيّة ينمو ويتطوّر منذ نزول القرآن الكريم؛ وذلك لتفهّم معانيه، والنّظر في قراءاته. وبعد أن توالت عوارض اللّحن اجتهد الأوّلون من السّلف في وضع القواعد التي تضبط العربية وتصونها وتحافظ عليها، ملتمسين الحجج مِن القرآن الكريم وكلام العرب؛ لإثبات سداد قواعدهم وصحّة مذاهبهم.

و لم تكن المصادر التي استمدّ منها الأشمونيّ شواهده مختلفة عمّا حدّده النّحاة القدماء، ولكنّ الخلاف تمثّل في التّطبيق العمليّ لما رسمه القدماء، وفي مراتب تلك المصادر ومدى المفاضلة بينها. فالمصادر واحدة؛ وهـي: القرآن الكريم، والحديث النّبويّ الشّريف، وكلام العرب.

– الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته:

أجمع العلماء على الاستشهاد بالقرآن الكريم والاحتجاج به، جملة وتفصيلاً، و لم تدع نصوصهم ريباً في ذلك[٢]. ولكنّها صرّحت في بعض نواحيها أنّه قد يحوي القياسيّ، وغير القياسيّ؛ أي: المطّرد الّذي يُقاس عليه، والشّاذّ الّذي لا يُقاس عليه.

واختلف منهج النّحاة في هذه المسألة، فالبصريّون تمسّكوا بأصولهم وقواعدهم الّتي أقاموها على استقراء ما وردهم وما سمعوه من كلام العرب، ثمّ نظروا في القراءات القرآنيّة فما اتّفق منها مع قواعدهم أخذوه، وما اختلف تأوّلوه أو ردُّوه، أو عدُّوه شاذّاً. وكان لبعض النّحاة رأيٌ في مذهب البصريّين ذاك، وذهبوا إلى الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة في صياغة القاعدة النّحويّة واللّغويّة، وإجراء القياس عليها.

أمّا الأشمونيّ فقد فاق عدد الآيات الّتي استشهد بها في شرحه ثماني مئة آية كريمة، وكرّر بعض هذه الآيات فقاربت مواضع استشهاده بالقرآن الكريم الألف. وهذا الفيض من الشّواهد القرآنيّة يعكس حرص الأشمونيّ على الإفادة من الشّواهد القرآنيّة بقراءاتها المختلفة. فمِن عادة الأشمونيّ الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة الصّحيحة المتواترة[٣]، والشّاذّة[٤]، مستدِلاً بها على آرائه، مع توثيق نسبتها لقرّائها ورواتها في الأعمّ الأغلب[٥].

---

[١] - للاستزادة انظر: الأشموني وكتابه منهج السالك ٧٥-٩٨، وشرح الأشموني ومنزلته بين شروح الألفية ١٤٥-١٥٦، ومناهج شروح الألفية ١٣٠-١٩٠.

[٢] - انظر الكتاب ٧٤/١، ومعاني القرآن للفراء ١٤/١، والاقتراح للسيوطي ٧٤-٧٦.

[٣] - انظر ٧، ١٢، ٩٢، ١٤٧، ١٧٤، ١٧٥، ١٩٣.. وغيرها كثير.

[٤] - انظر ٩٣، ١٤٠، ١٧٦، ٤٥٥، ٤٩٣.. وغيرها كثير.

[٥] - كان جلّ اعتماد الأشموني كغيره من شرّاح الألفية على قراءة حفص، وكان في الغالب لا يشير إلى نسبتها إلى حفص ولا يسميها. أما ما استشهد به من القراءات الصحيحة والشاذة فقد كان ينسبها في أكثر المواضع إلى أصحابها ورواتها. انظر المواضع المشار إليها سابقاً.

و لم يجد الأشمونيّ حرجاً في الاحتجاج[1] لجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بقراءة ابن عامر[2]:﴿وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أوْلادَهُم شُرَكائِهم﴾[سورة الأنعام ٦: ١٣٧]، وذلك لتأييدها بشواهد أخرى من السّماع. في حين لم يسوِّغ البصريّون الاحتجاج بهذه القراءة؛ "لأنّ الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير الضرورة"، وهم "يذهبون إلى وَهْي هذه القراءة ووهم القارئ"[3]. ومنهم مَن نبذ هذه القراءة ورماها، متعلِّلاً بقلَّة الفصل بين المتضايفين، وفي ذلك يقول أبو عليّ الفارسيّ معقِّباً عليها: "ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، والمفعول به مفعول المصدر، وهذا قبيح قليل في الاستعمال"[4]. ومنهم ابن جنّيّ إذ قال بعد أن ساق قراءة ابن عامر: "وهذا في النّثر وحال السّعة صعب جداً، لا سيّما والمفعول به مفعول لا ظرف"[5].

وإن خالفت القراءة المشهورَ والمُجْمَعَ عليه، و لم يأتِ ما يؤيّدها، بقي الأشمونيّ ملتزماً أدب العلماء، فلا يقبّح، ولا يضعّف، ووقف عندها دون القياس عليها، كقوله في تحقيق همزة "أئمّة" دون إبدالها[6]: "وأمّا قراءةُ ابنِ عامرٍ والكوفيّين[7]: ﴿أَئِمَّةً﴾[سورة التوبة٩: ١٢] بالتّحقيقِ فَمِمّا يُوْقَفُ عندَه ولا يُتَجَاوَزْ."

أمّا استشهاد الأشمونيّ بالقراءات الشّاذّة؛ فيذهب في بعض المواضع إلى إثبات القراءة الشّاذّة وبيان آراء النّحاة فيها دون بيان وجه ترجيح، كقوله[8]: "قال ابن جنّي[9] في قراءة الأعمش: ﴿فَشَرِّذْ بِهِمْ﴾[سورة الأنفال٨: ٥٧] بالذّال المعجمة: "إنّ الذّالَ بدلٌ مِنَ الدّال، كما قالوا: "لَحْمٌ خَرَاذِل وخَرَادِل". والمعنى الجامعُ لهما أنّهما مجهورانِ ومتقاربان". وخرّجها الزَّمخشريّ[10] على القلْبِ بتقديم اللاّمِ على العين مِنْ قولهم[11]: "شَذَرَ مَذَرَ"."

ويذهب في مواضع أخر إلى الاستشهاد بها لتأكيد بعض اللهجات، كما فعل في كلامه على لغات "كائِنْ" الخمسة فقال[12]: "والثالثة: "كَأْيِنْ" مثل "كَعْين"، وبها قرأ الأعْمشُ وابنُ مُحَيصِن[13]"".

وقد يسوق الأشمونيّ القراءة الشّاذّة كما يسوق القراءة المتواترة استدلالاً أو تمثيلاً، كقوله[14]: "ومثالُ الصّرف للتّناسُب قراءةُ[15] نافعٍ والكسائيّ: ﴿سَلاسِلاً وَأَغْلالاً وَسَعِيْراً﴾ [سورة الإنسان٧٦: ٤]، ﴿قَوَارِيْراً * قَوَارِيْراً﴾ [سورة الإنسان٧٦: ١٥-١٦]، وقراءةُ الأعمش[16] بن مهران: ﴿ولا يَغُوْثاً وَيَعُوْقاً وَنَسْراً﴾ [سورة نوح٧١: ٢٣]".

---

[1] - منهج السالك إلى ألفية ابن مالك طبعة المكتبة الأزهرية (٥١٧/٢).
[2] - الحجّة لابن خالويه ١٥٠-١٥١.
[3] - الإنصاف ٤٣٥/٢-٤٣٦.
[4] - الحجّة للقراء السبعة للفارسي ٤١٠/٣-٤١١.
[5] - الخصائص ٤٠٧/٢.
[6] - باب الإبدال ٤٤٣.
[7] - قراءة ابن عامر والكوفيين: (حمزة وعاصم والكسائي) في السبعة ٣١٢، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢٣٥/١.
[8] - باب الإبدال ٤٢٤.
[9] - المحتسب ٢٨٠/١.
[10] - الكشاف ٢٣٠/٢.
[11] - يقال: ذهبوا شذر مذر؛ أي: في كل وجه. انظر الكنز اللغوي ١٣، ومجمع الأمثال ٢٧٩/١.
[12] - باب كم وكأين وكذا ١٩٦.
[13] - قراءة الأعمش وابن محيصن في المحتسب ١٧٠/١.
[14] - باب ما لاينصرف ٨١.
[15] - القراءة بالتنوين عن نافع والكسائي في السبعة لابن مجاهد ٦٦٣.
[16] - القراءة عن الأعمش بالصرف في مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ١٦٢، والبحر المحيط ٢٨٦/١٠.

بل إنّه قد يؤيّد مذهباً من المذاهب بقراءة شاذّة، وذلك كتأييده مذهب يونس والكوفيّين في جواز وقوع نون التّوكيد الخفيفة بعد الألف بقوله[1]: "ويعضد ما ذهبَ إليه يونسُ والكوفيّون قراءةُ بعضِهم: ﴿فَـدَمِّرَانِهِم تَدْمِيراً﴾[سورة الفرقان٢٥: ٣٦]، حكاها ابنُ جنّي[2]".

وهكذا نرى أنّ الأشمونيّ عُني بالقراءات، وحَرَصَ على توجيهها، ودقّق النّظر فيها، فارتضى الاستشهاد بها، وذهب إلى الاحتجاج بها في مواضع كثيرة.

- الاحتجاج بالحديث النّبويّ الشّريف:

كما هيّأ الله تعالى لكتابه من العلماء من يحفظه لفظاً وتفسيراً ودراية وسنداً هيّأ لحديث نبيّه ﷺ رجالاً أفنوا أعمارهم من أجل إثباته وتنقيته وإزالة الشّوائب عنه، وإظهار الصّحيح منه، والتزموا في ذلك قواعد وضوابط قلّ أن نجدها عند أمّة من الأمم.

ومع أنّ النّحويّين يقرّون بأنّ الرّسول ﷺ أفصح بني البشر، فإنّهم اختلفوا في مسألة الاحتجاج بحديثه الشّريف؛ وذلك لأنّ النّحويّين اعتنوا "بالاستنباط مِمّا نقل من كلام العرب عن الثّقات، وتركوا ما نقل من الأحاديث لاحتمال إخراج الرّاوي لفظ الحديث عن القياس العربيّ، فيكون قد بنى على غير أصل، وذلك من جملة تحرّيهم في المحافظة على القواعد اللّسانيّة".[3]

ويُعَدّ الأشمونيّ مِن المهتمّين بالاحتجاج بالحديث الشّريف؛ إذ ذهب إلى صحّة الاستشهاد بحديث رسول الله ﷺ. وقد جاء احتجاجه بالحديث الشّريف دعماً وتأكيداً لبعض شواهد القرآن والشّعر، وليس لتأسيس القواعد وصياغتها. ومن ذلك استشهاده في باب عوامل الجزم[4] على جواز مجيء فعل الشّرط مضارعاً والجواب ماضياً بمَا رواه البخاريّ مِنْ قوله ﷺ[5]: "مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إيْمَاناً وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ"، ومن قول عائشة رضي اللهُ عنها[6]: "إنّ أبا بَكْرٍ رَجُلٌ أسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ"، تبعاً للفرّاء والنّاظم، وخلافاً للجمهور الذي خصّه بالضّرورة.

ولا يقيس الأشمونيّ على النّادر من الحديث ما لم يؤيّده سماع، ومِن ذلك ما جاء في باب إعراب الفعل[7]:

وَشَـرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أنْ تَضَعْ "إنْ" قَبْلَ "لاَ" دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

---

[1] - باب نوني التوكيد ٣١.
[2] - المحتسب٢/١٢٢؛ وعزاها إلى علي بن أبي طالب ومسلمة بن محارب.
[3] - المقاصد الشافية ٣/٤٠٢.
[4] - ١٣٢.
[5] - والحديث في صحيح البخاري برقم ٣٥، باب قيام ليلة القدر، كتاب الإيمان. وفي صحيح مسلم برقم ٧٦٠، باب الترغيب في قيام رمضان، كتاب صلاة المسافرين وقصرها.
[6] - الحديث في صحيح البخاري برقم ٣٢٠٤، باب لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين، كتاب أحاديث الأنبياء.
[7] - ١١١.

فالنّاظم ذهب في المسألة مذهب الإمام[1] والبصريّين[2] في أنّ وقوع الجزم بعد النّهي مشترَطٌ بصحّة وقوع "إنْ" الشّرطيّة في التّقدير قبل "لا" الّتي للنّهي، فإذا استقام الكلام صحَّ الجزم. فإذا قلت: "لا تدنُ مِنَ الأسدِ تَسْلَمْ"، صحّ الجزم هنا؛ لأنّك إن قلت: "إنْ لا تدنُ مِن الأسد تسلمْ" فكلامك صحيح. بخلاف لو قلت: "لا تدن من الأسد يأكلك"؛ لأنّك إذا قدّرته بـ"إنْ" قبل "لا" لم يستقم، إذ كنت تقول: "إنْ لا تدنُ من الأسد يأكلْك"، وهذا محال لا يصحّ. وهذا معنى التّخالف الّذي نبّه عليه النّاظم بقوله "دُوْنَ تَخَالُفٍ يَقَع"، يعني من غير أن تقع مخالفةٌ بين التّقدير بالشّرط والكلام الأوّل، فإذا حصل التّخالف لم يصحّ الجزم.[3]

وذهب الكسائيّ[4] إلى جواز التّخالف بين التّقدير والمقدّر، فتقول على مذهبه: "لا تدنُ مِنَ الأسَدِ يأكلْكَ"، وتقديره بإسقاط "لا"كأنّه قال: "إنْ تدن من الأسد يأكلْك".[5] وقد جاء مِن السّماع ما يصلح أنْ يحتجّ به الكسائيّ كقوله ﷺ: "مَنْ أكلَ من هذه الشّجرةِ فَلا يَقْرَبَنّ مَسْجدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّوم"[6]، وكقول الصّحابيّ: "يا رسولَ اللهِ لا تُشْرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ"[7]. إلاّ أنّ الأشمونيّ، وإنْ سلَّم بصحّة الاستشهاد بالحديث في أحكام العربيّة، يرى مخالفة الكسائيّ، وحملَ ما جاء مِن ذلك على الإبدال؛ لندوره، ولجواز أن يكون المجزوم ثانياً بدلاً من المجزوم أوّلاً، لا جواباً.

وبذا نرى أنّ الأشمونيّ قد تابع النّاظم في احتجاجه بالحديث الشّريف. وفي الكلام التّالي ما يتمّ البحث في مذهب الأشمونيّ في الاحتجاج.

الاحتجاج بكلام العرب:

كلام العرب هو المادّة الأولى الّتي أقام عليها النّحويّون استقراءهم، وكانت مَعيناً لكلّ ما قدموه من قواعد وأصول. وهو ضربان: شعر، ونثر.

أمّا احتجاج الأشمونيّ بالشّعر، فكان في الغالب لصياغة القواعد والأصول وشرحها، ثمّ كان دعماً وتوضيحاً لشواهد أخرى في بعض المواضع. وذلك مذهب القدماء الذين أصّلوا وقعّدوا وساقوا شواهدهم المكرّرة. وكانت غالبيّة الشّعراء أصحاب الشّواهد تنتمي إلى العصرين الجاهليّ والإسلاميّ اللّذين حصروا الاحتجاج النّحويّ فيهما.

---

[1] ـ كتاب سيبويه ٤٥١/١.
[2] ـ المقتضب للمبرد ٨٣/٢، والأصول لابن السراج ١٨٠/٢، ١٨٣.
[3] ـ انظر المقاصد الشافية ٧٣/٦ـ٧٤.
[4] ـ كذا نقل عنه في الحلل في إصلاح الخلل للبطليوسي٢٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣/٤، والارتشاف لأبي حيان ١٦٨٥/٤، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١٤٤/٢.
[5] ـ انظر المقاصد الشافية ٧٥/٦ـ٧٦.
[6] ـ الحديث في الأوسط لابن المنذر برقم ١٨٧١، رواه أبو هريرة، باب ذكر النهي عن إتيان الجماعة لآكل الثوم. وهو في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٥٢/٣، وأوضح المسالك لابن هشام ١٦٥/٤. ونبّه النووي في شرحه على مسلم ٤٩/٥ قائلاً:" هُوَ بِتَشْدِيدِ نُون يُؤْذِيَنَّا. وَإِنَّمَا نَبَّهْت عَلَيْهِ، لِأَنِّي رَأَيْت مَنْ خَفَّفَهُ ثُمَّ اِسْتَشْكَلَ عَلَيْهِ إِثْبَات الْيَاء مَعَ أَنَّ إِثْبَات الْيَاء الْمُخَفَّفَة جَائِز عَلَى إِرَادَة الْخَبَر".
[7] ـ الصحابي هو أبو طلحة ؓ. وكلامه من الحديث عن يوم أحد، والحديث باللفظ المستشهد به في مسند أبي يعلى برقم ٣٨١٥، عن عبد العزيز بن صهيب، مسند أنس بن مالك. وهو في صحيح البخاري بلفظ "يصيبك" بالياء، برقم ٣٦٠٠، باب مناقب أبي طلحة، كتاب المناقب، وبرقم٣٨٣٧، باب "إذ همّت طائفتان منكم.."، كتاب المغازي. وفي صحيح مسلم بلفظ "لا يصبْك"، برقم ١٨١١، باب غزوة النساء مع الرجال، كتاب الجهاد.

وأورد الأشمونيّ شواهد كثيرة، منها ما تمثّل ظواهر الكثرة والاطّراد،كاستشهاد الأشمونيّ في باب ما لا ينصرف[1] بقول الشّاعر:

أَنَا ابْنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

على أنّ "جلا" محكيٌّ، لا ممنوع من الصّرف، خلافاً لعيسى بن عمر.

ومنها ما تمثّل ظواهر القلّة والنّدرة والضّرورة؛ كاحتجاج الأشمونيّ على إجازة مدّ المقصور للضّرورة مطلقاً[2] بقول العجّاج:

وَالْمَرْءُ يُبْلِيْهِ بِلاَءَ الْسِّرْبَالْ

تَعَاقُبُ الإهْلاَلِ بَعْدَ الإهْلاَلْ

وبقول أبي المقدام:

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيْشَاءِ

يَنْشَبُ فِي المَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

موافقاً الكوفيّين ومخالفاً البصريّين في المسألة.

وتجاوز الأشمونيّ عصر الاحتجاج الذي حدّده النّحاة في مواضع من شرحه، وأورد أشعاراً لعدد من الشعراء المولّدين والمتأخّرين على سبيل التّمثيل والاستئناس، ومن ذلك استشهاده ببيت الشّريف الرّضيّ[3]:

أَتَبِيْتُ رَيَّانَ الجُفُونِ مِنَ الكَرَى وَأَبِيْتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ

مثالاً على نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة بعد واو المعيّة في جواب الاستفهام[4].

ومنه أيضاً استشهاده بقول أبي حيّان الفقعسيّ[5]:

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

على إثبات الهمزة في "يؤكرم" على الأصل، وعدم حذفها للتّخفيف، وذلك للضّرورة[6].

---

[1] - ٦٧.
[2] - باب المقصور والممدود ٢٢٤.
[3] - توفي سنة ٤٠٦هـ.
[4] - باب إعراب الفعل ١٠٩.
[5] - توفي نحو ٢١٠هـ.
[6] - فصل في الإعلال بالحذف ٤٩٨.

ولا يجد الأشمونيّ في أشعار المولّدين حجّة لإثبات ما لم يسمع من العرب، وربّما وصم بعضها بالوضع والصّناعة، ومن ذلك قوله في باب ما لا ينصرف[1]: "ومن النّحويّين من زعم أنّ "سَـراوِيل" عربيّ، وأنّه في التّقدير جمعُ "سِـرْوَالَة" سُمّي به المفرد. ورُدَّ بأنّ "سِرْوَالَة" لم يُسمع. وأمّا قوله:

عَـلَيـهِ مِـنَ اللُّـؤْمِ سِـرْوَالَـةٌ ... فَـلَيْـسَ يَـرِقُّ لِمُسْـتَعْطِفِ

فمصنوعٌ لا حُجّة فيه".

ويذهب الأشمونيّ مذهب النّاظم في اعتبار ما في الشّعر من الضّرورات اعتبار ما يجوز تبديله أو لا يجوز في بعض المواضع، ومن ذلك قوله[2]: "تُحْذَفُ لامُ الأمْرِ ويبقى عَمَلُها، وذلك على ثلاثةِ أضْرُبٍ: كثيرٌ مُطَّرِدٌ.. وقليلٌ جائزٌ في الاخْتيارِ؛ وهو حذْفُها بعدَ قولٍ غيرِ أمْرٍ، كقوله:

قُـلْتُ لِـبَـوَّابٍ لَـدَيْـهِ دَارُهَـا

تِيْـذَنْ فَإنِّي حَمْوُهَـا وَجَـارُهَـا

قال المصنّفُ[3]: "وليسَ مُضْطَراً؛ لتَمَكُّنه مِنْ أنْ يقولَ: إيْذَنْ"، قال: "وليس لقائلٍ أنْ يقولَ: هَذا مِنْ تسْكينِ المتحَرِّكِ، عَلى أنْ يكونَ الفِعْلُ مُستَحِقّاً للرَّفْعِ فَسُكِّنَ اضْطِراراً؛ لأنَّ الرّاجزَ لو قصدَ الرّفْعَ لتوَصَّلَ إليهِ مُسْتَغْنياً عن الفاءِ؛ فكان يقولُ: "تِئْذَنُ إنِّي". وقليل مخصوصٌ بالاضْطرار.."

ومن الواضح البيّن أنّه كان للشّعر النّصيب الأوفر في شواهد الأشمونيّ، لكنّه لم يغفل نصيب النّثر فيهـا، فقد استشهد به أمثالاً وأقوالاً. و لم يكن الاستشهاد بها لاستنباط القواعد بل للخروج عليها.

ومن ذلك احتجاجه على عدم اختصاص تصغيرِ التَّرخيم بالأعلام خِلافاً للفرّاء وثعلب، بقول العـرب: "يَجْرِي بُلَيْقٌ ويُذَمُّ"، مُصَغَّرُ "أبْلَق"، وبقولهم: "جاء بِأُمِّ الرُّبَيْق على أُرَيْق"[4].

ومنه قوله[5]: "سُمِعَ "أمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ" بالنّصْبِ، و"أمّا قُرَيْشاً فَأنَا أَفْضَلُهَا". وفيه دليلٌ على أنّه لا يلزمُ أنْ يُقَدَّرَ: مَهْمَا يكُنْ مِنْ شَيءٍ؛ بل يجوزُ أنْ يُقَدَّرَ غيرُه مِمّا يليقُ بالمحلّ، إذ التّقديرُ هُنا: مَهْمَا ذَكَرْتَ، وعلـى ذلك فيخرُجُ قولهم: "أمّا العِلْمَ فَعَالِمٌ"، و"أمّا عِلْماً فَعَالِمٌ"، فهو أحسنُ مِمّا قيلَ: إنّه مفعولٌ مُطْلَقٌ معمولٌ لِما بعدَ الفاء، أو مفعولٌ لأجلهِ إنْ كانَ مُعَرَّفاً، وحالٌ إنْ كانَ مُنَكَّراً. وفيه دليلٌ أيضاً على أنّ "أمّا" ليست العاملةَ؛ إذْ لا يعملُ الحرفُ في المفعولِ به".

---

[1] - ٥٤-٥٥.
[2] - باب عوامل الجزم ١١٩.
[3] - شرح الكافية الشافية ٣/١٥٧٠.
[4] - باب التصغير ٣٠٢.
[5] - باب أما ولولا ولوما ١٥٩.

وهكذا نقف على سعة اطّلاع الأشمونيّ على الشّواهد التي احتجّ بها مَن قبله من النّحاة، ونرى أنّ أكثر حججه التي أوردها كانت من القرآن الكريم، ثمّ الشّواهد الشّعرية، ونجده مستدلاً بكلام العرب، مع عنايته بالقراءات والحديث الشّريف. ولكي تتكامل الدراسة سأتكلم فيما يلي على الأصول النّحويّة التي اعتمدها واحتكم إليها في قبول الآراء النحوية وردّها.

الأصولُ النّحويّةُ عندَ الأشمونيّ[1]

كان الأشمونيّ يعتمد في شرحه على أصول نحويّة واضحة وينبّه عليها، ويقوّي المذاهب النّحويّة ويضعّفها بالاستناد إليها، وتتمثّل تلك الأصول بالقياس والسّماع. وفيما يأتي عرض مفصّل لموقف الأشمونيّ من تلك الأصول.

– السّماع:

يعدّ السّماع مرجع الأدلّة كلّها؛ لأنّ القياس والإجماع بنيا على ما جاء به السّماع، وعرّفه السّيوطيّ بقوله[2]: "ما ثبت في كلام مَن يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى؛ وهو القرآن، وكلام نبيّه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظماً ونثراً، عن مسلمٍ أو كافر".

وكان الأشمونيّ شديد العناية بالمسموع، وقف عنده ليحتجّ به، ويدحض رأي من يخالفه مستنداً إليه، ومن ذلك تصحيحه مذهب الكسائيّ وأكثر الكوفيّين وطائفة من البصريّين في إعمال "إنْ" عمل "ليس"حيث قال[3]: "والصّحيح الإعمالُ؛ فقد سمع نثراً ونظماً: فَمِن النّثر قولهم: "إنْ أحدٌ خيراً مِن أحدٍ إلاّ بالعافية"، وجعل منه ابن جنّي قراءة سعيد بن جبير: ﴿إنِ الّذينَ تَدْعُونَ مِنْ دونِ اللهِ عباداً أمْثَالَكُم﴾[سورة الأعراف٧: ١٩٤] على أنّ ﴿إنْ﴾ نافية رفعت ﴿الّذين﴾ ونصبت ﴿عباداً أمثالَكم﴾. والمعنى: ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم في الاتّصاف بالعقل.. ومن النّظم قوله:

إنْ هُـــوَ مُسْـــتَوْلِـــيـــاً عَـــلَى أحَـــدٍ إلاّ عَـــلَى أَضْـــعَـــفِ المَجَـــانِـــيـــنِ

وقوله:

إنِ المـــرْءُ مَيْتـــاً بانْقِضَـــاءِ حَيَـــاتِـــهِ ولكِنْ بِـــأنْ يُبْغَـــى عَلَيـــهِ فَـــيُخْـــذلاَ"

واستدلّ الأشمونيّ بالسّماع لإثبات صحّة قاعدة ما أو نفيها، ومن ذلك ما جاء في باب إعراب الفعل عقب قول النّاظم[4]:

وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَـــا نُـــصِـــبْ كَـــنَصْـــبِ مَا إلَى التَّمَنِّـــي يَنْتَسِـــبْ

---

[1] - للاستزادة انظر: الأشموني وكتابه منهج السالك ١٨١-١٩٦، وشرح الأشموني ومنزلته بين شروح الألفية ١١٤-١٣٥، ومناهج شروح الألفية ١٩١-٢١٥.
[2] - الاقتراح ٧٤.
[3] - منهج السالك إلى ألفية ابن مالك طبعة المكتبة الأزهرية (٣٦٨/١-٣٦٩).
[4] - ١١٣.

وفاقاً للفرّاء، لثبوت ذلك سَمَاعاً، كقراءة حفصٍ عن عاصمٍ[1]: ﴿لَعَلِّيْ أَبْلُغُ الأَسْبَابَ* أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾[سورة غافر٤٠: ٣٦-٣٧]، وكذلك[2]: ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[سورة عبس٨٠: ٣-٤]، وقولُ الرّاجز أنشده الفرّاء:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أو دُوْلاتِهَا

تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

ومذهب البصريّين أنّ الرّجاءَ ليس له جوابٌ منصوبٌ، وتأوّلوا ذلك بما فيه بُعْد".

واتّخد الأشمونيّ من عدم السّماع طريقاً إلى المنع، كما فعل في حديثه عن شروط إعمال "إذا"، وذكره شرط عدم الفصل بينها وبين الفعل بغير القسم، وقال[3]: "وأجازَ ابنُ بابشاذ الفصلَ بالنّداء أو الدّعاء. وابنُ عصفور الفصلَ بالظَّرْف. والصّحيحُ المنْعُ؛ إذْ لم يُسْمَعْ شيءٌ من ذلك".

وعدّ الأشمونيّ السّماع أصلاً تثبت به اللّغة وتقوم عليه، وميّز الشّاذّ من المسموع لئلاّ يقاس عليه، ومن ذلك قوله[4]: "سُمِعَ في جمع "عَائِط": "عُوْط" بإقرار الضَّمَّةِ وقَلْبِ الياءِ واواً. وهو شاذٌّ. وسُمِع "عِيط" على القياس".

واستند الأشمونيّ أحياناً فيما استدركه على النّاظم إلى المسموع، فمن ذلك ما كان في باب التّأنيث، فقد اعتمد على بعض ما كان مسموعاً مشتركاً بين القصر والمدّ، ومنها ما سمع على وزن "فُعَّيْلَى" من قولهم: "هو عَالِمٌ بِدُخَّيْلاَئِه". ولم يُسمَعْ غيرُه[5].

ومِمّا سبق ظهرت عناية الأشمونيّ بالسّماع، وكان للقياس أيضاً نصيب من عنايته، فقد اهتمّ به أصلاً يبني عليه، كما سيأتي.

– القياس:

يعدّ القياس من الأدلّة النّحويّة القديمة، وتظهر معظم تعريفاته مقدار اهتمام النّحاة به واعتمادهم عليه، كقول ابن عصفور[6]: "النّحو علمٌ مُستخرَجٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه الّتي تأتلف منها". وقول السّيوطي[7]: "هو معظم أدلّة النّحو، والمعوّل في غالب مسائله عليه".

[1] ـ السبعة ٥٧٠:"رواية حفص بالنصب، والباقون بالرفع".
[2] ـ السبعة ٦٧٢:" قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وأحسب ابن عامر فتنفعُه الذكرى رفعاً، وقرأ عاصم وحده فتنفعَه الذكرى نصباً".
[3] ـ باب إعراب الفعل ٩٥.
[4] ـ باب الإبدال ٤٥٢.
[5] ـ باب التأنيث ٢١١.
[6] ـ المقرب ٤٥/١.
[7] ـ الاقتراح ٢٠٣.

والأشمونيّ من النّحويّين الذين احتفوا بالقياس، إذ اعتمد عليه، واتّخذه في مواضع من شرحه أصلاً يحتكم إليه في مباحثه وترجيحاته، و لم يكن القياس بأقلّ شأناً من السّماع عنده، بل تلازم الأصلان وتداخلا في كثير من المواضع، ومن ذلك ما أورده عن الخلاف بين الخليل وسيبويه وبين الأخفش في مسألة إبدال كلّ من الواو والياء همزة إذا وقع ثاني حرفين ليّنين، بينهما ألف "مفاعل". فمذهب الخليل وسيبويه إبدال الواو والياء همزة سواء كان الليّنان ياءين كـ"نَيَائِف" جمع "نَيِّف"، أو واوين كـ"أوَائِل" جمع "أوّل"، أو مختلفين كـ"سَيَائِد" جمع "سَيِّد". فيما ذهب الأخفش إلى أنّ الهمزة في الواوين فقط، ولا يهمز في الياءين، ولا في الواو مع الياء، "فيقول: "نَيَايِف"، و"سَيَاوِد"، و"صَوَايِد" على الأصل. وشبهته أنّ الإبدالَ في الواوين إنّما كان لثقلهما، ولأنّ لذلك نظيراً؛ وهو اجتماع الواوين أوَّلَ كلمة. وأمّا إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدالَ؛ لأنّه إذا التقت الياءانِ أو الياءُ والواو أوَّلَ كلمةٍ فلا هَمْزَ، نحو: "يَيْن"، و"يَوم"، اسم موضع. واحتجَّ أيضاً بقول العرب في جمع "ضَيْوَن"؛ وهو ذكر السَّنَانير: "ضَيَاوِن" مِنْ غير همزٍ.

والصَّحيحُ ما ذهب إليه الأوَّلان للقياس والسّماع. أمّا القياس فلأنّ الإبدالَ في نحو "أوَائِل" إنّما هو بالحمْلِ على "كِسَاء"، و"رِدَاء"؛ لشِبْهِه به مِنْ جهة قُرْبه مِنَ الطَّرَفِ، وهو في "كِساء"، و"رِدَاء"، لا فرقَ بين الياء والواو، فكذلك هنا. وأمّا السّماع فحكى أبو زيد في "سَيِّقَة"[1]: "سَيَائِق" بالهمز، وهو "فَعِيْلَة" مِنْ "سَاقَ يَسُوقُ". وحكى الجوهريّ في تاج اللُّغة: "جَيِّد، وجَيَائِد" وهو مِنْ "جَادَ يَجُودُ". وحكى أبو عثمان عن الأصمعيّ في جمع "عَيِّل": "عَيَائِل". وأمّا "ضَيَاوِن" فشاذٌّ مع أنّه لَمَّا صحَّ في واحده صحَّ في الجمع فقالوا: "ضَيَاوِن" كما قالوا: "ضَيْوَن"، وكان قياسُه: "ضَيِّن". والصَّحيح أنّه لا يُقاس عليه"[2].

وقامت أحكام الأشمونيّ على السّماع الكثير، وأورد كثيراً من النّوادر والشّواذّ، و لم يقس عليها، ومن ذلك قوله في باب النّسب[3]: "ما جاء مِنَ النَّسَب مُخالفاً لما تقدَّم منَ الضَّوابطِ شَاذٌّ، يُحْفَظُ ولا يقاس عليه، وبعضُه أشذُّ مِنْ بعضٍ ، فمن ذلك قولُهم في النَّسَب إلى "البَصْرَة": "بِصْرِيّ" بكسر الباء، وإلى "الدَّهْر": "دُهْرِيّ" بضمِّ الدَّال، وإلى "مَرْو": "مَرْوَزِيّ"، وإلى "الرَّيّ": "رَازِيّ"، وإلى "خُرَاسَان": "خُرْسِيّ وخُرَاسِيّ"، وإلى "جَلُولاَء"، و"حَرُورَاء" — موضعين — "جَلُولِيّ"، و"حَرُورِيّ"، وإلى "البَحْرَين": "بَحْرَانِيّ" ، وإلى "أُمَيَّة": "أَمَوِيّ" بفتح الهمزة، وإلى "السَّهْل": "سُهْلِيّ" بضمّ السّين...".

وخالف الأشمونيّ كثيراً من النّحاة بقياس ما لم يُسمع على ما سُمع، ومن ذلك ما ذهب إليه في مسألة النّصب مع الواو، فقال[4]: "وقد سُمِعَ النَّصْبُ مع الواو في خمسةٍ ممّا سُمِعَ معَ الفاء:

الأوّلُ: النّفيُ نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الّذِيْنَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِيْنَ﴾[سورة آل عمران٣: ١٤٢].

[1] - هي التي تساق سوقاً. انظر الصحاح واللسان (سوق).
[2] - باب الإبدال ٤٣١-٤٣٢.
[3] - ٣٣٥.
[4] - باب إعراب الفعل ١٠٨-١٠٩.

الثّاني: الأمرُ نحو قوله:

فَقُلتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

الثّالثُ: النّهْيُ نحو قوله:

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ [عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ]

الرّابعُ: الاستفهامُ نحو قوله:

أَتَبِيْتُ رَيَّانَ الجُفُونِ مِنَ الكَرَى وَأَبِيْتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ

وقوله:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَينِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإخَاءُ

الخامسُ: التّمنّي نحو: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُوْنَ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ﴾[سورة الأنعام٦: ٢٧] في قراءةِ حمزة وحفص. وقِسِ الباقي"[١].

وهكذا ارتبط السّماع والقياس عند الأشمونيّ، وكان في الثّاني معتمداً على الأوّل، كما كان شرّاح الألفيّة من قبله. وبالكلام على هذين الأصلين اتّضح جانبٌ من جوانب شخصيّته العلميّة، وأعان على معرفة موقفه مِمَّنْ سبقه في بعض التّفاصيل الدّقيقة مِن مذهبه.

[١] - قال أبو حيان في الارتشاف ١٦٨٠/٤، وكذا نقل عنه المرادي في شرح الألفية ١٤١/٢:" ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء، ولا العرض، ولا التحضيض، ولا الرجاء، ولا ينبغي أن يُقدَم على ذلك إلا بسماع".

ظاهرة التّعليل في شرح الأشمونيّ[1]

كان الأشمونيّ مولعاً بالتّعليل، يعلّل أغلب الآراء النّحويّة التي يعرض لها، ويعتمد في تضعيف كثير من الآراء على بيان ضعف علّتها، ويبسط آراء النّحويّين في المسألة التي يتصدّى لها فيبطل معلّلاً ومستدلاًّ، ويصحّح منها ما يصحّح معتلاًّ لذلك أيضاً.

وقد يأتي الأشمونيّ بتعليلين أو أكثر للمسألة الواحدة، مستنداً في تعليله إلى قواعد يحتكم إليها؛ والقواعد التي استند إليها الأشمونيّ في تعليلاته لا تخرج في مجملها عن مدار القواعد التي يعلّل بها النّحاة، كالتّعليل بإعطاء الأصل ماليس للفرع؛ فما كان أصلاً في العمل يجوز فيه ما لا يجوز فيما عمل على أنّه فرعٌ؛ ومن ذلك تعليله التّوجيه النّحوي الذي اختاره في "كي" عند مجيء "أنْ" بعدها، كما في الشّاهد:

"أَرَدْتَ لِكَيمَا أنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي [فَتَتْرُكَهَا شَنّاً بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ]

إذ قال[2]: "احتَمل أن تكونَ[كي] مصدريّةً مُؤَكَّدَةً بـ"أَنْ"، وأن تكون تعليليّةً مُؤَكِّدَةً للاَّم. ويترجَّحُ هذا الثّاني بأمور:

الأوّل: أنّ "أَنْ" أُمّ الباب، فلو جُعِلَتْ مُؤَكِّدَةً لـ"كَي" لكانت "كَي" ناصبة، فيلزمُ تقديم الفرْعِ على الأصل. الثّاني: ما كان أصلاً في بابه لا يكون مُؤَكِّداً لغيره. الثّالث: أَنَّ "أَنْ" لاصقت الفعلَ، فيترجَّح أن تكون العاملةَ".

واتّبع الأشمونيّ منهج المعلّم؛ فسعى لتوضيح كلامه، وحذر من وقوع اللّبس فيه، وعوّل في تعليله على ذلك، كقوله في باب العدد[3]: " ولا يقال: "اثْنَاكَ"؛ لئلاَّ يلتبس بإضافة "اثنين" بلا تركيب". كما نبّه على الشّاذّ الذي جاء به العرب فراراً من اللّبس في كلامهم، ومن ذلك قوله في باب النسب[4]: "شذَّ بناء "فَعْلَل" مِنْ جُزْءَي الإضافيّ منسوباً إليه كما شذَّ ذلك في المركَّب المزجيّ ، والمحفوظُ مِنْ ذلك: "تَيْمَلِيّ"، و"عَبْدَرِيّ"، و"مَرْقَسِيّ" ، و"عَبْقَسِيّ"، و"عَبْشَمِيّ"، في: "تَيم اللاَّت"، و"عَبْدِ الدَّار"، و"امرِئ القَيْس بن حُجْر الكِنْدِيّ"، و"عَبْدِ القَيْس"، و"عَبْدِ شَمْس". وإنّما فعلوا ذلك فِراراً مِنَ اللَّبْسِ".

---

[1] - للاستزادة انظر اللغة والنحو ١٤٣-١٧٨، وشرح الأشموني ومنزلته بين شروح الألفية ١٣٦-١٤٤.
[2] - باب إعراب الفعل ٨٨.
[3] - ١٧٩.
[4] - ٣٢٧.

وتأثّرت تعليلات الأشمونيّ بالمنطق، وليس بدعاً أن يُرى أثر المنطق في ثنايا شرحه وهو صاحب نظم "الأيساغوجي" فيه، فأخذت تعليلاته نصيبها من الجدل المنطقيّ، والبحث المنظّم، وطرح التّساؤلات، وترتيب الإجابات، وتنسيق الفقر؛ ومن ذلك قوله في باب المعرب والمبنيّ[1]: "مَا بُنِي مِن الأسماء على السُّكون فيه سؤالٌ واحدٌ: لِمَ بُنِيَ؟ ومَا بُنِي منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة: لِمَ بُنِي؟ ولِم حُرِّكَ؟ ولِمَ كانت الحركةُ كذا؟ وما بُنِيَ مِن الأفعال أو الحروف على السّكون لا يُسأل عنه. وما بُنِي منهما على حركةٍ فيه سؤالان: لِم حُرِّك؟ ولِمَ كانت الحركة كذا؟

وأسبابُ البناء على الحركة خمسةٌ: التقاءُ السّاكنين، كـ"أيْنَ". وكون الكلمة على حرف واحد، كبعض المضمرات. أو عرضة لأنْ يُبتدأ بها، كباء الجرِّ. أو لها أصلٌ في التّمكُّن، كـ"أول". أو شابهت المعرب، كالماضي؛ فإنّه أشبه المضارع في وقوعه صفةً وصِلةً وحالاً وخبراً، كما تقدّم.

وأسبابُ البناء على الفتح: طلبُ الخِفّة كـ"أيْنَ". ومجاورة الألف، كـ"أيّانَ". وكونها حركة الأصل، نحو: "يا مُضَارَ"، ترخيم "مُضَارٍّ" اسم مفعول. والفرق بين معنيين بأداة واحدة، نحو: "يا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو". والإتباع، نحو: "كيفَ"؛ بُنيت على الفتح إتباعاً لحركة الكاف؛ لأنَّ الياء بينهما ساكنةٌ، والسّاكنُ حاجز غير حصين.

وأسبابُ البناء على الكسر: التقاءُ السَّاكنين، كـ"أمْسِ". ومجانسة العمل، كباء الجرِّ. والحمل على المقابل، كلامِ الأمر؛ كُسرت حملاً على لام الجرِّ، فإنّها في الفعل نظيرتها في الاسم. والإشعار بالتّأنيث، نحو: "أنتِ". وكونها حركة الأصل نحو: "يا مُضَارِ"، ترخيم "مُضَارّ" اسم فاعل. والفرق بين أداتين، كلام الجرِّ؛ كُسرت فرقاً بينها وبين لام الابتداء في نحو: "لَمُوسَى عَبْدٌ". والإتباع، نحو: "ذِهِ"، و"تِهِ" بالكسر في الإشارة للمؤنّثة.

وأسبابُ البناء على الضَّمِّ: أنْ لا يكون للكلمة حالُ الإعراب، نحو: ﴿لِلّهِ الأمرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ﴾[سورة الرّوم٣٠: ٤] بالضَّمِّ. ومشابهته الغايات، نحو: "يا زيدُ"؛ فإنّه أشبه "قَبْلُ"، و"بَعْدُ"، قيل: مِن جهة أنّه يكون متمكِّناً في حالة أخرى. وقيل: مِن جهة أنّه لا تكون له الضَّمَّةُ حالةَ الإعراب. وقال السّيرافيّ: مِن جهة أنّه إذا نُكِّر أو أضيفَ أُعْرِبَ. ومِن هذا "حيثُ"؛ فإنّها إنّما ضُمَّتْ لشبهها بــ"قبلُ" و"بعدُ" مِن جهة أنّها كانت مستحقّة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها، فمُنعت ذلك كما مُنعت "قبلُ" و"بعدُ" الإضافةَ. وكونها حركة الأصل، نحو: "يا تَحَاجُ"، ترخيم "تَحَاجُج" مصدر "تحاجَّ" إذا سُمِّي به. وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها، كـ"نحنُ"، ونظيرتها: "هُمُو". وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها، نحو: "اخْشَوُا القَوْمَ"، ونظيرتها: قُلُ ادْعُوا. والإتباع، كـ"مُنْذُ"."

ويرى الأستاذ عبّاس حسن[2] في مثل هذا التّعليل ضرباً من العبث الشّاقّ مع العقل والواقع، لأنّها عللٌ زائفةٌ، ولو أنَّ العربيّ الأوّل فكّر في كلّ كلمة على هذا النّحو، وأطال النّظر في بنائها وإعرابها، وما يتّصل بها لما

[1] - منهج السالك إلى ألفية ابن مالك طبعة المكتبة الأزهرية (٦٥/١).
[2] - انظر اللغة والنحو ١٥٦-١٦٣.

تكّلم إلاّ بكلمات معدودة... ويجد أنّ التّعليل الصّحيح هو محاكاة العرب، والنّسج على منوالهم، ولا شيء غير هذا. وتلك التّعليلات قد أرهقت المتعلّمين وضاقت بها صدورهم وأوقاتهم عند الرّجوع لمثل هذه المطوّلات لاستخلاص بعض القواعد النّحويّة.

والحقُّ أنّ الشّكوى من النّحو وُلدت مع ظهور هذه التّعاليل[١]، لكنّ الأشمونيّ لم يخالف مَن سبقه في هذا، بل سار على سَنَنهم ومنوالهم؛ إذ لم تبرأ المصنّفات ذات الطّابع التّعليميّ مِن آثار الطّابع النّظريّ الفلسفيّ، غير أنّ شرحه المطوّل أظهر عنايته بالتّعليل، وأوضح أثر المنطق فيه على نحو واضح بيّن.

[١] ـ انظر النحو التعليمي في التراث العربي ١٥.

خَـــاتِــمَــة

ابتغيت من هذه الدّراسة التّعريف الموجز بألفيّة ابن مالك، والتّعريف بالأشمونيّ وكتابه "منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك"، مع إيضاح منهج الأشمونيّ في شرحه، وبيان مذهبه في الاحتجاج، وأصوله النّحويّة التّي اعتمدها. ويخلص من هذا البحث إلى نتائج هي:

١- ذاعت شهرة ابن مالك، ولقيت مؤلّفاته عناية المتأخّرين من بعده، وسعى الكثيرون منهم إلى شرح الألفيّة وتعليق الحواشي عليها.

٢- راج أمر الأشمونيّ بين أهل زمانه، لسعة معرفته، وتنوّع علومه، وحسن خلقه. وكان واحداً من شرّاح الألفيّة، بعد أن تلقّى العلم عن جلّة من علماء عصره، واطّلع على كتب النّحو ومتونه.

٣- تميّز شرح الأشمونيّ من بقية الشّروح، وكتب الله له القبول والانتشار، فانتفع به خلق كثير، وقامت عليه تعليقاتٌ وحواشٍ عديدة، وظلّ محطّ اهتمام المتعلّمين والعلماء إلى يومنا هذا.

٤- ضمّ شرح الأشمونيّ ثروة نحويّة ولغويّة، وكان شرح المراديّ مصدراً رئيساً له، مع استعانته بمؤلّفات ابن مالك، وأبي حيّان، وابن هشام، والأزهريّ، وغيرهم.

٥- شرح الأشمونيّ متن الخلاصة شرحاً مباشراً، حافظ فيه على تقسيم النّاظم للأبواب، وعوّل على الفهم الدّقيق لمعاني أبياته، واهتمّ بإعراب ما يراه مشكلاً منها.

٦- صرّح الأشمونيّ بموافقة المصنّف في عدد من المسائل، واعترض عليه في مسائل أخر، وذهب إلى تعديل بعض أبياته، وكشف عن اختلاف آرائه النّحويّة في كثير من المواضع.

٧- عُني الأشمونيّ بمذاهب النّحويّين وآراء المتقدّمين والمتأخّرين، فجاء شرحه جمعاً للكثير ممّا حوته مصنّفات مَن قبله.

٨- أغفل الأشمونيّ ذكر المصادر التي اتّكأ عليها، ولا سيّما شرح الألفيّة للمراديّ، مع أنّه سلخ قسطاً وافراً من مادّته بلا عزو منه. وفي هذا عدول عن المنهج العلميّ في الإشارة إلى جهود السّابقين.

٩- غلب على الأشمونيّ النّقل والاتّباع، فلم تظهر شخصيّته المستقلّة في شرحه إلاّ في مواضع يسيرة.

١٠- ظهر الطّابع التّعليميّ في شرح الأشمونيّ من خلال توسّعه في رصد مسائل الخلاف وآراء النّحاة، مع كثرة التبويب والتّفريع والتّقسيم، وإتيانه بالمقدّمات والخواتم والتّنبيهات، وتعدّد أمثلته، وإيراده مسائل التّمرين، كلّ ذلك بأسلوب سهل واضح لا تعقيد فيه ولا إغلاق.

١١- اعتمد الأشمونيّ على الانتقاء والتّرجيح، فاتّخذ موقفاً وسطاً بين البصريّين والكوفيّين، واقترب من البصريّين أكثر، شأنه شأن مَن سبقه مِن شرّاح الألفيّة.

١٢- تابع الأشمونيّ مذهب النّاظم في الاحتجاج إلى حدٍّ كبير، فكانت معظم شواهده من القرآن الكريم والشّعر، كما كان للحديث الشّريف نصيب وافرٌ، إضافةً إلى الشّواهد النّثريّة من كلام العرب.

١٣- اعتمد الأشمونيّ في مناقشاته على أصلين من الأصول النّحويّة، هما: السّماع، والقياس. وجعل السّماع مقدَّماً ومرجِّحاً، وامتنع عن القياس على القليل النّادر.

١٤- ساق الأشمونيّ تعليلاته في شرحه، موضّحاً بها ما يذهب إليه ويختاره، مستفيداً مِمّن سبقه، متأثّراً بالمنطق على نحو جليّ واضح.

تمّت

القِسْمُ الثَّاني

التَّحْقِيق

نُـــسَــــــخُ الــكِــتَــابِ

١- النُّسَخُ المخْطُوطَةُ:

لشرح الأشمونيّ نسخٌ خطيَّةٌ كثيرة، وفي مكتبة الأسد بدمشق وحدها إحدى عشرةَ مخطوطةً تامّة، اختلفت فيما بينها من حيث الإتقان والسّلامة والقِدَم، اخترت منها نسختين، لأعتمد صورة عنهما أساساً في التّحقيق .

- النُّسْـــخَةُ الأصل:

وهي في مكتبة الأسد ورقم تسلسلها ١٦٣١، من مخطوطات المكتبة الظّاهرية بدمشق، نسخها عليّ المتونيّ، وأوقفها الوزير محمّد باشا والي الشّام على طلبة العلم سنة ١١٩٠هـــ .

وهي نسخة قيّمة، مُصحّحة، على هامشها شروح وتعليقات كثيرة، بلغ مقابلة على الأُجهوريّ[1] سنة ١١٧٠هـــ. كُتِبت بخطٍّ نسخيّ جيّد، وكتب المتن ورؤوس العبارات وأطّرت الأوراق بالحمرة، وزخرف الغلاف واللّسان.

وقد بدأت بقول المؤلّف: "بسم الله الرّحمن الرّحيم. أمّا بعد حمد الله على ما منح من أسباب البيان.. فهذا شرح بديعٌ على ألفيّة ابن مالك ...".

وانتهت بقوله:

"فَـــأَحَـــمْـــدُ اللَّهَ مُـــصَـــلِّـــيـــاً عَـــلَى		مُحَمَّـــدٍ خَـــيْـــرِ نَـــبِـــيٍّ أُرْسِــــــــلاَ

وَآلِـــهِ الْـــغُـــرِّ الْـــكِـــرَامِ الْـــبَـــرَرَهْ		وَصَحْـــبِـــهِ الْمُنْتَخَبِـــيْـــنَ الْـــخِـــيَـــرَهْ

الحمدُ أوَّلاً وآخِراً، وظَاهِراً، وصَلَّى الله على سيدنا محمَّدٍ وآله وصحبه وسَلَّمَ تسلِيماً كثيراً. أكمله بيده الفانية عليّ المتونيّ غفرَ الله له ولوالديه ولِمَنْ قرأ فيه. آمين".

وتأثّرها بالحموضة في بعض المواضع لم يضرّ وضوح المتن وفهمه.

ضمّت النّسخة ٤٢٠ ورقة قياس ٢١×١٦سم ، وتحوي كلٌّ منها ٢٥سطراً .

وقد اعتمدتُ هذه النّسخةَ أصلاً في التّحقيق لتمامها، وسلامتها، ودقّتها، وضبطها، ومظاهر العناية بها.

---

[1] - عطية الأجهوري البرهاني الشافعي الضّرير، عالم، فقيه، فاضل، مشارك في الحديث وأصوله والمنطق والتفسير والنحو وغيرها. تصدر في جامع الأزهر لإقراء الدروس، وكان مقصداً لطلاب العلم؛ منهم محمد الصبان؛ وقد قرأ عليه شرح الأشموني. له مؤلفات نافعة منها: (حاشية على شرح المرادي للألفية)، و(حاشية على شرح ابن عقيل للألفية)، و(حاشية على شرح الزرقاني على البيقونية في الاصطلاح)، وغيرها. توفي في القاهرة سنة ١١٩٠هـ. انظر عجائب الآثار ٤/٢، ٢٢٧، والأعلام ٢٣٨/٤، ومعجم المؤلفين ٢٨٧/٦.

- النُّسْخَةُ الثَّانِيَةُ (د):

وهي في مكتبة الأسد، ورقم تسلسلها ١٦٣٥٦، من مخطوطات مكتبة الأوقاف بحلب برقم ٧٧٤. نسخها عبد المنعم بن عليّ بن جمال الدّين بن خضر الدنوشريّ الشّافعيّ الرّفاعيّ، سنة ١٠٧٨ هـ .

وهي نسخة مصحّحة، عليها شروح وحواش، عليها تملُّك باسم باكير بن مصطفى الكرديّ سنة ١١٠٤هـ .

كتبت بخطٍّ نسخيّ، وكتب المتن ووضع فوق رؤوس الفقر خطوط بالحمرة.

وجاء في بدايتها : "بسم الله الرحمن الرحيم. أما بعد حمد الله على ما منح من أسباب البيان ... فهذا شرح بديع على ألفية ابن مالك ...".

وجاء في نهايتها:

"فَأَحَمْدُ اللَّهَ مُصَلِّياً عَلَى	مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ
وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ	وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ

الحمدُ أوَّلاً وآخِراً، باطناً وظَاهِراً، وصَلَّى الله على سيدنا محمَّدٍ وآله وصحبه وسَلَّمَ. ووافق الفراغ من كتابة هذه النّسخة المباركة في يوم الثّلاثاء المبارك ثامن عشر شهر صفر الخير سنة ثمان وسبعين وألف من الهجرة النّبوية على صاحبها أفضل الصّلاة والسّلام. وكتبها العبد الفقير المعترف بالذّنْبِ والتّقصير عبد المنعم بن عليّ ابن جمال الدّين بن خضر الدنوشريّ بلداً، والشّافعيّ مذهباً، والرّفاعيّ طريقة. غفر الله له ولوالديه، ولمن دعا لهم بالمغفرة والرّحمة، ولمن نظر فيه خللاً فأصلحه أو عيباً فستره. وحسبنا الله ونعم الوكيل. ولا حول ولا قوّة إلا بالله العليّ العظيم. تمَّ بخير وعافية".

ضمّت هذه المخطوطة ٣٥٨ ورقة ، من قياس ٢١×١٥سم ، في كلٍ منها ٢٣ سطراً.

وتقع نهاية النّسخة في الورقة ٣٥٥، ويليها فهرس للموضوعات، وورقة منفصلة عن المخطوطة موضوعها في النحو أيضاً.

والمخطوطة متأثّرة بالرّطوبة والحموضة في بعض المواضع.

وهذه النّسخة أقربُ مخطوطاتِ المكتبة مِن عهد المؤلّف؛ ولذلك اعتمدتُها في التّحقيق، وقد منعني مِن اتّخاذها أصلاً أنْ سَقَطَ منها عشرون ورقة (٢٠٠-٢٢٠).

ويظهر النّقص أيضاً في مواضع متفرّقة كثيرة أخرى؛ كسقوط شاهد، أو شرح، أو تنبيه.. كما أنّ كاتبها لم يضبط الكلمات في الأعمّ الغالب.

٢- النُّسَخُ المطْبُوعَةُ:

ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب[١] أن الشّرح طُبع في بولاق سنة ١٢٧٠هـ. والمشهورُ أنّ أُولى طبعات الكتاب ظهرت مرفقة مع الحواشي المؤلّفة عليه، فقد طُبع كتاب الأشمونيّ في بولاق سنة ١٢٨٠ هـ مع حاشية الصّبّان عليه[٢]. ثمّ طبع سنة ١٢٩٣هـ في تونس مع حاشية محمّد بن عليّ بن سعيد التّونسيّ عليه[٣]. وفي سنة ١٣٠٥هـ أعيد طبعه مع حاشية الصّبّان عليه في المطبعة الأزهريّة والمطبعة الخيريّة بمصر[٤]...

ولعلّ أوّل من اهتمّ بتحقيق هذا الشّرح وطباعته دون الحواشي الشّيخ محمّد محيي الدّين عبد الحميد؛ إذ بدأ طباعة الشّرح في المطبعة المصرية عام ١٩٣٣م، فأصدر منه جزأين وتوقّف. ثمّ طبَع منه أربعة أجزاء تنتهي بتمام القول في عطف النّسق، وذلك في مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ بمصر سنة ١٣٦٥هـ، ١٩٤٦م. ثمّ شرَع في طباعته مع تعليقاته واستدراكاته في مكتبة النّهضة المصريّة، فأَصدر منه ثلاثة أجزاء، غير أنّه توفي – رحمه الله – قبل أنْ تتمّ طباعة الكتاب، فجاءت الطّبعات غير مكتملة، لم تستوفِ ثلث الشّرح.

وفيما يأتي الحديث عن النّسخ المطبوعة الأخرى المعتمَدة في التّحقيق:

– نسخةُ المكتبة الأزهريّة للتّراث (ط١):

حقّق الدّكتور عبد الحميد السّيد الكتاب بتمامه، وأصدرت طبعته المكتبةُ الأزهريّة للتّراث بمصر، وهي الطّبعة المكتملة الأولى للكتاب. ولم يُذكر للطّبعة تاريخٌ[٥]، إلاّ أنّ المحقّق قال في مقدّمته[٦]: "كان أوّل عهدنا بشرح الأشمونيّ في أواخر الأربعينيّات وأوائل الخمسينيّات".

وقد اهتمّ الدّكتور عبد الحميد السّيد بتحقيق شواهد الكتاب الشّعريّة، فنسبها إلى قائليها، وأشار إلى بحرها، وشرَحها، وأعربها، وبيّن موضع الشّاهد ووجه الاستشهاد فيها. وذكر أسماء السور وأرقام الآيات المستشهد بها، وترجم للأعلام المصرَّح بأسمائهم، واجتهد في إحالة النّصوص إلى مصادرها.

غير أنّ عمله قد اتّصف بالسّرعة الّتي أوقعته بأخطاء الضّبط والتّصحيف والتّحريف والسّقط وغير ذلك في مواضع كثيرة جداً.

فمِن الأخطاء – على سبيل المثال لا الحصر – ما جاء في باب أسماء الأفعال من كلام الأشمونيّ على "هَلُمَّ" وفيه[٧]: "وقد استعمل لها مضارعاً من قيل له: "هَلُمَّ" لا أَهْلَم". وصواب العبارة: "وقد اسْتَعْمَلَ لَها مُضارِعاً مَنْ قِيل له: "هَلُمَّ"، [فقال]: "لا أَهَلُمُّ"."

---

[١] - ٢٨٦/٥. على أن بروكلمان خلط بينه وبين الشمني، وصحح المترجم ذلك وأشار إلى ذلك في الحاشية.
[٢] - انظر معجم المطبوعات ١١٩٥/٢، والدليل إلى المتون العلمية ٥٢٨.
[٣] - انظر معجم المطبوعات ١١٧/١، والدليل إلى المتون العلمية ٥٢٧.
[٤] - انظر معجم المطبوعات ١١٩٥/٢. وانظر الطبعات الأخرى مع الحواشي المشهورة في الدليل إلى المتون العلمية ٥٢٧-٥٢٩.
[٥] - وأشير في بطاقة معلوماته التفصيلية في مكتبة الأسد إلى زيادة سنة النشر، وأنها ١٩٩٣م. انظر المعلومات التفصيلية في بطاقة ص١٧٠٢٤٦.
[٦] - ٥/١.
[٧] - ٣٧٧/٣.

ومنها ما جاء في باب إعراب الفعل من كلام الأشمونيّ على إجازة الكسائيّ نصبَ جواب الدّعاء المدلول عليه بالخبر بعد الفاء ومثّل له بقوله[1]: "غَفَرَ اللهُ لِزَيْدٍ، فَيُدْخِلْهُ الجَنَّةَ". والصّواب: فَيُدْخِلَهُ، بالنّصب، وبجزمه ينتفي الشّاهد.

ومنها ما جاء في حديث الأشمونيّ، في باب نوني التّوكيد، عن إجازة يونس والكوفيّين وقوعَ نون التّوكيد الخفيفة بعد الألف، فقال[2]: "ويعضد ما ذهبَ إليه يونسُ والكوفيّون قراءةُ بعضِهم: ﴿فَدَمَّرْنَاهُم تَدْمِيراً﴾". ثمّ أشار المحقّق في الحاشية إلى أنّ المستشهَد به هو من الآية ٢٦ من سورة الفرقان. والصّواب أنّ القراءة المُستَشهَد بها هي: ﴿فَدَمِّرَانهم تَدْمِيراً﴾، وأنّها من الآية ٣٦ من سورة الفرقان. ولا شاهد في القراءة التي أثبتها.

ومنها سقطٌ لشرح قول ابن مالك: (**وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ...وَقْفاً**)، من الباب السّابق نفسه[3].

ومنها ما قاله في ترجمة الشّاطبيّ[4]: "الشّاطبيّ: القاسم بن فيرة بن أبي القاسم...صنّف القصيدة المشهورة في القراءات.. (ت ٥٩٠هـ)". والصّواب أنّه إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ)، صاحب المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، والنّص الذي نقله الأشمونيّ هو من كتابه (٧٤/١-٧٦).

وغير ذلك كثيرٌ لا يُحصى. ويبقى للمحقّق فضل السّبق في إظهار أوّل طبعة كاملة للكتاب.

– نسخة دار الكتب العلميّة (ط٢):

حقّق هذه النّسخة حسن أحمد، وأشرف عليها الدّكتور إميل بديع يعقوب، وصدرت طبعتها الأولى سنة ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

وتمتاز هذه النّسخة بجودة المتن، وصناعة بعض الفهارس الفنيّة، إلاّ أنّ عمل المحقّق لم يكتمل، لانشغاله بتحقيق شواهد الكتاب الشِّعريّة عن أيّ عمل آخر ينبغي للمحقّق أن يقوم به؛ كإرجاع كلام الأشمونيّ إلى مظانّه ومصادره، وتوثيق الأقوال المنسوبة إلى أصحابها، وتخريج مذاهب النّحويين الّذين ذكرهم الأشمونيّ في شرحه، وغير ذلك..

وتكاد تخلو هذه النّسخة من التّصحيف أو التّحريف أو السّقط، فمِن ذلك الضّبط الخاطئ لما جاء في باب أمّا ولولا ولوما مِن قول الأشمونيّ[5]: "وقد يلي الفِعْلَ "لولا" غيرُ مفهمةٍ تحضيضاً". والصّواب: ""وقَدْ يَلِي الفِعْلُ "لولا" غيرَ مُفْهِمَةٍ تحضيضاً".

ومن ذلك نسبة الشّاهد إلى غير قائله؛ فقول الشّاعر :

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيكُمْ بُيُوتُكُم		لَيَعْلَمُ رَبِّي أنَّ بَيتِيَ وَاسِعُ

[1] - ٥٥٧/٣.
[2] - ٤١٦/٣.
[3] - ٤١٩/٣.
[4] - ٥٦/١.
[5] - ٣٠٥/٣.

نسبه المحقّق[1] إلى ذي الرّمّة، وأشار إلى وروده في ديوانه ١٢٩٠، وفي اللّسان (دوا).

والصّواب أنّ البيت للكميت بن معروف. وأمّا بيت ذي الرّمّة الذي أشار إليه المحقّق في ديوانه واللّسان فهو:

وَدَوٍّ كَكَفِّ الْمُشْتَرِي غيْرَ أَنَّهُ بِسَاطٌ لأَخْماسِ المَراسِيلِ وَاسِعُ

ومن ذلك سقط شرح بيتين من أبيات الألفيّة مع التّنبيهات المتعلّقة بها في باب كيفيّة تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً.[2]

وتبقى مواضع الخطأ قليلة، لتكون هذه النّسخة في دقّتها وضبطها أفضل من نسخة المكتبة الأزهريّة.

– نسخة دار الفكر (ص):

وهي الطّبعة التي صدرت سنة ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م مع حاشية الصّبّان عليها، ومعهما شرح الشّواهد للعينيّ. وقد اكتُفي بالعناية بمتنها، فضُبطت أبياتُ الألفيّة، والشّواهد الشّعريّة، والآياتُ المستشهد بها مع ذكر اسم السورة ورقم الآية. وخلت من التّعليقات أو الاستدراكات أو غير ذلك..

وفي هذه النّسخة بعض الأخطاء، ومن ذلك الإشارة[3] إلى أنّ قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولاهُم لأُخْراهُم﴾ من سورة الأعراف، الآية:٣٨. والصّواب أنّها من سورة الأعراف، الآية: ٣٩.

وقد يسهو النّاشر عن بعض الآيات المستشهد بها، فتختلط في سياق الكلام دون تنبيه أو إشارة إليها، ومن ذلك ما جاء في باب الإمالة[4]: "إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفت مانع الإمالة سواء كان حرف استعلاء أو راء غير مكسورة: فيمال نحو: على أبصارهم وغارم وضارب وطارق، ونحو: دار القرار". والواجب أن ينّبه إلى الآيات، ليكون النّص: "إذا وَقعتِ الرَّاءُ المكسورةُ بعدَ الألف كَفَّتْ مانعَ الإمالةِ، سواء كان حرْفَ استعلاءٍ أو راءً غيرَ مكسورة؛ فيمال نحو: ﴿عَلَى أَبْصَارِهِمْ﴾[سورة البقرة٢: ٧]، و"غَارِم"، و"ضَارِب"، و"طَارِق"، ونحو: ﴿دَارُ القَرَارِ﴾[سورة غافر٤٠: ٣٩]".

و لم تسلم هذه النّسخة من أخطاء التّصحيف والتّحريف والسّقط، وقد نُبّه عليها في مواضعها من التّحقيق.

وبعد، فإنّ كتاب الأشموني غزير المادة، يحتاج إلى جهد لإخراجه محقّقاً تحقيقاً علميّاً، ونسبة الأقوال إلى أصحابها، وتخريج الشّواهد، وإعادة نصوصه إلى مظانّها ومصادرها، وخصوصاً أنّ بعض تلك المصادر نادر، وذلك ليظهر على الوجه الأمثل المطلوب.

---

[1] - ١١٥/٣.
[2] - ٣٧٣/٣. وانظر الباب ٢٣٣- ٢٣٤.
[3] - ١٢٩٦/٣.
[4] - ١٧٢٧/٤.

والحقّ أنّ الكتاب لم يلق العناية الكافية من الدّارسين، فما ظهر من الكتاب مطبوعاً – إن اكتمل – زخر بالمواضع التي لم تحظ بالضّبط والدّقّة وحسن التّثبّت.

وكما قال الدّكتور رمضان عبد التوّاب[1]: "قد كنّا قبل ربع قرن مضى نقنع بأن يقوم أحد الورّاقين بقراءة مخطوطة ما، وطبعها بأغلاطها والتّحريفات الموجودة فيها...كما كنّا نقنع بأن يقوم ذلك الورّاق بإعادة طبع كتاب من الكتب الصّفراء، على ورق أبيض مصقول بلا تحقيق. أمّا اليوم، وقد تغيّرت أساليب التّحقيق والنّشر...فإنّ عملاً كهذا لا يطمئنّ له الباحث الحديث.

وتحقيق النّصوص فنٌّ يحتاج إليه كلُّ مَن يعالج نصّاً من النّصوص، فليس المراد من تحقيق النّص إعداده للنّشر فحسب، بل إنّ الباحث مُطالَبٌ بتحقيق النّص الّذي يستنبط منه نتائج معيّنة، قبل أنْ يقدم على استنباط هذه النّتائج، وليس من اللاّزم أن يكون ذلك النّص مخطوطاً؛ فكثيرٌ مِن الكتب المطبوعة التي بين أيدينا لا تفترق كثيراً عن المخطوطات...جاءت في كثير من الأحيان مليئةً بالتّصحيف والتّحريف، نصوصها مضطربة مشوَّشَة، تبعد كثيراً عن الأصل الذي كتبه مؤلّفها".

[1] - في مقدمة تحقيقه لكتاب البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث للأنباري ٤.

مَـــنْـــهَـــجُ الـــتَّـــحْـــقِـــيـــقِ

من خلال اطّلاعي على مناهج علمائنا في التّحقيق، اتّخذتُ لنفسي منهجاً أسير وفق خطواته الآتية:

١- نسخت النّصَّ على ما يوافق النّسخة الأصل التي اعتمدتها ثمّ عرضته على النّسخ الأخرى المذكورة، الخطيّة والمطبوعة، وأثبتُّ الفروق بينها، وأشرت إلى صوابها أو خللها أو نقصها أو زيادتها، وذلك للخروج بنصٍّ أُصْلِحَ خطؤه، وعولج سقْطُه، ليخلوَ من التّصحيف أو التّحريف، ويبلغ من الدّقّة والضّبط والسّلامة ما يرتضيه المؤلّف، ويستحسنه القارئ.

٢- عُنيت بضبط النّصّ، ثمّ عجْتُ على مادّة الشّرح فعرضتها على المصادر التي عوّل عليها الأشمونيّ مبيّنة جميع ما استمدّه منها مصرّحاً أو غير مصرّح ما استطعت، وما أخذه بلفظه أو بضربٍ من التّصرّف، وتحرّيت الدّقّة في تتبّع نقول الأشمونيّ من هذه المصادر.

٣- رأيت أنّ شرح الأشمونيّ قد يأتي ممزوجاً بأبيات الألفيّة، كما سلف في الحديث عن منهجه، فاستحسنتُ إثبات البيت المراد شرحه إن لم يثبته الأشمونيّ كاملاً قبل شرحه.

٤- رأيت توثيق الشّواهد القرآنيّة في المتن نفسه، لا في الحاشية، تخفيفاً.

٥- قيّدت كلّ ما زدته على متن الأصل، من أبيات الألفيّة أو تخريج الآيات أو من النّسخ الأخرى عند الحاجة إليه، بحاصرتين للدّلالة عليه [ ].

٦- خرّجت الأشعار والأرجاز من الدّواوين الشّعرية المطبوعة المحقّقة، أو المجموعات الشعريّة، ونسبتها إلى قائلها، وأشرت إلى الخلاف في الرّواية إنْ وُجد. وذكرت بعض المصادر النّحوية واللّغويّة التي جاء فيها هذا البيت؛ للإفادة من استشهاد المتقدّمين أو المتأخّرين به. كما قمت بتحديد شروح الألفيّة التي ورد فيها. وبيّنت موضع الشاهد ووجه الاستشهاد فيه ما كان من داعٍ، مع إيضاح ما قدّرت أنه يستغلق من معنى بيت أو كلمة غريبة فيه أو ما قدّرت فيه فائدة .

٧- خرّجت الأقوال من كتب أصحابها، المطبوعة أو المخطوطة ما استطعت، وإلاّ فمن المصادر الأخرى. وإن ظهر خلاف بين تلك الأقوال وبين ما جاء في مصادرها وقفت عنده وأشرت إليه.

٨- حاولت ما استطعت أن أعيد النّصوص والأمثلة والآراء النّحويّة التي لم تُنسب إلى مصادرها وأصحابها.

٩- حرصت على الرّبط بين شرح الأشموني وبين الشّروح السّابقة.

١٠- رجعت في التّحقيق إلى الكتب المتخصّصة لمعرفة ما يعرض لي في الكتاب المحقّق، وضبطه، وفهم معناه:

- فلمعرفة مسألة نحويّة رجعت إلى كتب النّحو، وهي كثيرة.

- ولمعرفة مسألة خلافيّة في النحو رجعت إلى الإنصاف للأنباري (ت ٥٧٧هـ)، واللّباب للعكبري (ت ٦١٦هـ)، واستعنت بكتب النّحو لبيانها.

- ولمعرفة مسألة صرفيّة، رجعت إلى كتب التّصريف، كتصريف المازنيّ (ت ٢٤٧هـ)، والتّكملة للفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، وشرح تصريف المازني لابن جنّيّ (ت ٣٩٢هـ)، وسر صناعة الإعراب لابن جنّيّ، وشرح الملوكي لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، وشافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، والممتع لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ).

- ولمعرفة المذكّر والمؤنّث رجعت إلى الكتب المؤلّفة في هذا الباب، كالمذكّر والمؤنّث للفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، والمذكّر والمؤنّث للسّجستاني (ت ٢٥٥هـ)، والمذكّر والمؤنّث للأنباري.

- ولمعرفة المقصور والممدود رجعت إلى الكتب المؤلّفة في هذه الباب، كالمنقوص والممدود للفرّاء، والمقصور والممدود لابن ولّاد (ت ٣٢١هـ).

- ولمعرفة قراءة من القراءات ومعرفة قارئها رجعت إلى كتب القراءات أو ماله صلة بها، كالسّبعة لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، والحجّة لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه أيضاً، والحجّة للقرّاء السّبعة للفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، والمحتسب لابن جنّي، والإقناع لابن الباذش (ت ٥٤٠هـ)، والبحر المحيط لأبي حيّان (ت ٧٤٥هـ)، والنّشر لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ).

- ولمعرفة معنى كلمة من القرآن الكريم أو إعرابها، رجعت إلى كتب إعراب القرآن الكريم وتفسيره، كمعاني القرآن للفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، ومجاز القرآن لأبي عبيدة (ت بعد ٢٠٩هـ)، ومعاني القرآن للأخفش (ت ٢١٥هـ)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجّاج (ت ٣١١هـ)، وإعراب القرآن للنّحاس (ت ٣٣٨هـ)، وإعراب القراءات السّبع وعللها لابن خالويه، والحجّة للقرّاء السّبعة للفارسي، والإغفال للفارسي، ومشكل إعراب القرآن لمكيّ القيسيّ (ت ٤٣٧)، والبيان للأنباري، والإملاء للعكبري.

- ولمعرفة حديث شريف رجعت إلى كتب الحديث، كصحيح البخاري (ت ٢٥٦هـ) أوّلاً، ثمّ صحيح مسلم (ت ٢٦١هـ)، ثمّ كتب السّنن: لابن ماجة (ت ٢٧٥هـ)، ولأبي داود (ت ٢٧٥هـ)، وللترمذيّ (ت ٢٧٩هـ)، وللنّسائيّ (ت ٣٠٣هـ)، وكتب الحديث الأخرى: كالموطّأ للإمام مالك (ت ١٧٩هـ)، ومسند الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ).

– ولمعرفة كلمة غريبة في الأحاديث والآثار رجعت إلى كتب غريب الحديث: لأبي عبيد (ت ٢٢٤هـ)، ولابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ).

– ولمعرفة كلمة أشكل عليّ ضبطها أو معناها استعنت بكتب الأبنية، كأبنية السّجستاني (ت ٢٥٥هـ)، والزّبيدي (ت ٣٧٩هـ)، وابن القطّاع (ت ٥١٥هـ). ورجعت إلى المعجمات العربيّة كجمهرة اللّغة لابن دريد (ت ٣٢١هـ)، والصّحاح للجوهريّ (٣٩٣هـ)، والمحكم والمخصّص لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، والتكملة والذّيل والصّلة للصّاغاني (ت ٦٣٥هـ)، واللسان لابن منظور (ت ٧١١هـ)، والمصباح المنير للفيومي (ت ٧٧٠هـ)، والقاموس للفيروزأبادي (ت٨١٧هـ)، والتاج للزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ).

– ولمعرفة كلمة معرّبة رجعت إلى المعرّب للجواليقي (ت ٥٤٠هـ).

– ولمعرفة تحديد موضع، أو اسم مدينة رجعت إلى معجم البلدان لياقوت (ت ٦٢٦هـ).

– ولمعرفة مثل من الأمثال أو قول من أقوال العرب رجعت إلى أمثال أبي عبيد (ت ٢٧٦هـ)، ومجمع الأمثال للميداني (ت ٥١٨هـ)، واستعنت بكتب النّحو والصّرف.

– ولترجمة علَم من الأعلام رجعت إلى كتب التّراجم، كحلية الأولياء للأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، ووفيات الأعيان لابن خلّكان (ت ٦٨١هـ)، وفوات الوفيات للكتبيّ (ت بعد ٧٥٤هـ)، والبلغة للفيروز أبادي، وغاية النهاية لابن الجزري، والإصابة لابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، وبغية الوعاة للسيوطي (ت ٩١١هـ)، والأعلام للزركلي (ت ١٩٧٦م).

– ولمعرفة كتاب ورد اسمه دون نسبته لمؤلفه رجعت إلى فهارس الكتب، من مثل كشف الظنون لحاجي خليفة (١٠٦٧هـ)، ومعجم المؤلّفين لكحّالة (ت ١٤٠٨هـ).

١١- راعيت التّسلسل الزّمنيّ في ذكر مصادر التّخريج؛ لأنّ الفضل للمتقدّم، استفاد منه المتأخّر.

١٢- استخدمت رموزاً في التّحقيق للدّلالة على كتبٍ تكرّر ذكرها، لعدم إثقال الحواشي بها.

وهي حسب تسلسلها الزّمنيّ:

– تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، للسّجستانيّ = أبنية السّجستاني.

– أبنية كتاب سيبويه، أو كتاب أسماء والأفعال، للزّبيديّ = أبنية الزّبيديّ.

– أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطّاع = أبنية ابن القطّاع.

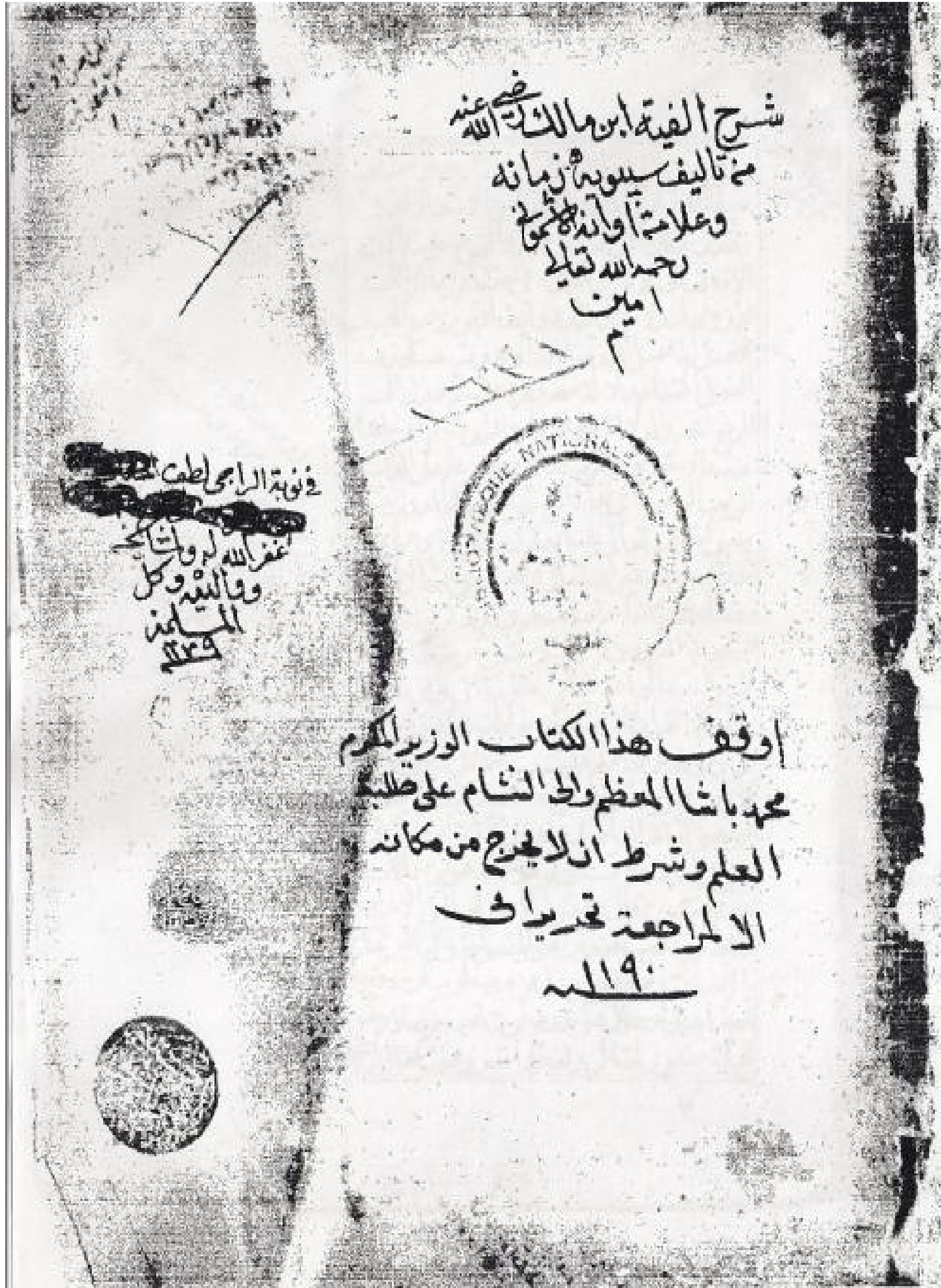
– شرح المفصّل لابن يعيش = شرح المفصّل.

– شرح الكافية الشّافية، لابن مالك = شرح الكافية. (كذا عبّر عنها الأشموني في شرحه).

– الدّرّة المُضيّة في شرح الألفيّة، لابن النّاظم = نا .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، للمراديّ = مر .
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لابن هشام = هشا .
- شرح ألفيّة ابن مالك، لابن عقيل = عق .
- شرح ألفيّة ابن مالك، لابن جابر = جا .
- المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، للشّاطبيّ = شا .
- شرح ألفيّة ابن مالك، للمكّوديّ = مكو .
- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، لابن الجزريّ = جز .
- شرح التّصريح على التّوضيح للأزهريّ = زهر .
- البهجة المرضيّة في شرح الألفيّة، للسّيوطيّ = سيو .
- منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك، للأشمونيّ (نسخة المكتبة الأزهريّة ونسخة دار الكتب العلميّة) = ط.
- حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك (نسخة دار الفكر) = جعلت الرمز (ص) للدّلالة على متن شرح الأشموني. وجعلت الرمز (صب) للدّلالة على حاشية الصّبّان.

١٣- صنعت فهارس للآيات والأحاديث وأقوال الصّحابة والأمثال وأقوال العرب والشّواهد الشّعريّة والأعلام والأمثلة والموضوعات، لتيسّر مراجعة الكتاب، وتزيد من قيمته، وتكون عوناً للقارئ.



صورة الغلاف من النّسخة الأصل



صورة الورقة الثّانية من الأصل



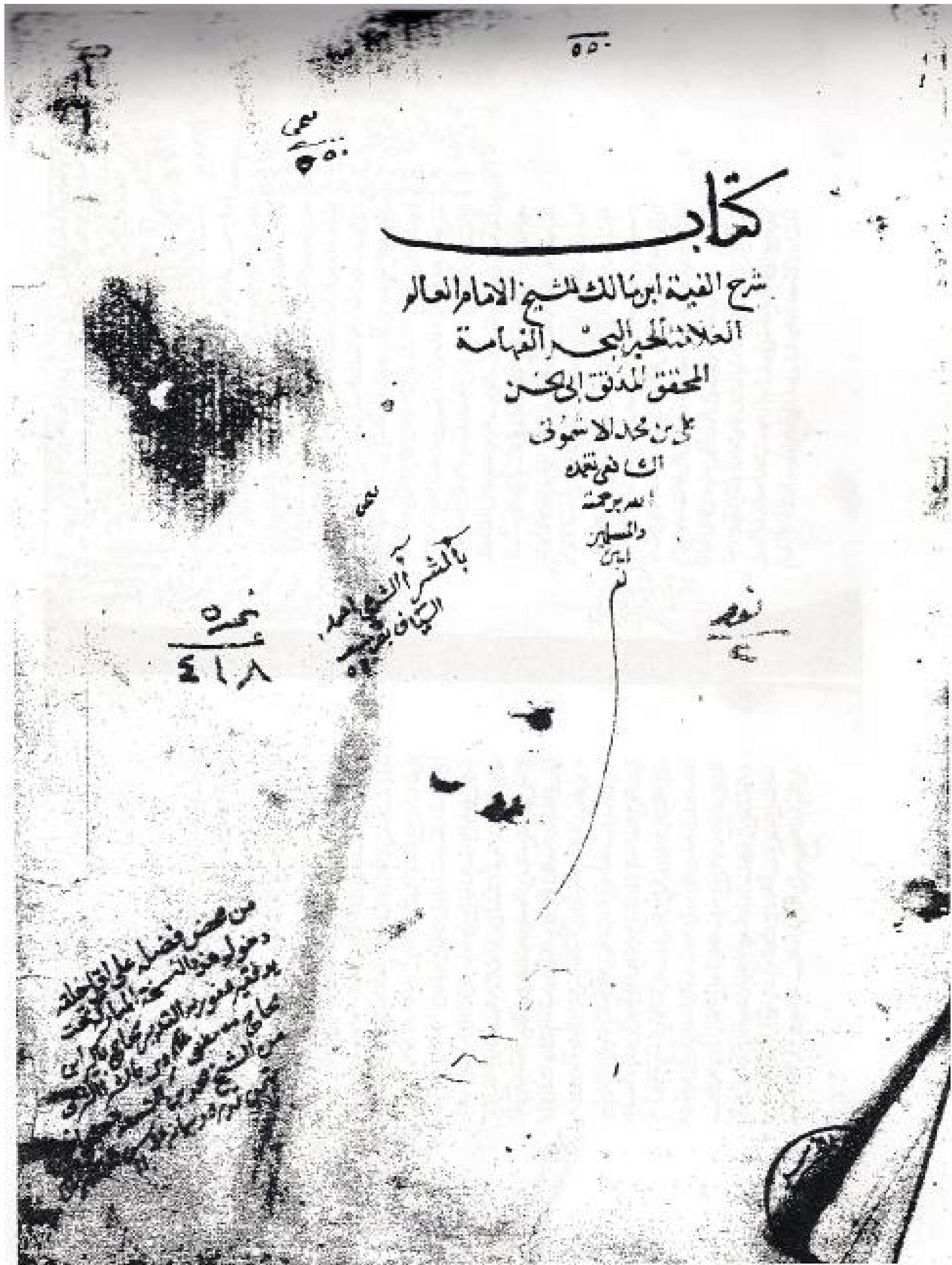
صورة الورقة الثّالثة من الأصل



صورة الورقة ما قبل الأخيرة من الأصل



صورة الورقة الأخيرة من الأصل


كتاب
شرح ألفية ابن مالك للشيخ الإمام العالم
العلامة الحبر البحر الفهامة
المحقق المدقق أبي الحسن
علي بن محمد الأشموني
الشافعي تغمده
الله برحمته
والمسلمين
آمين

صورة الغلاف من النّسخة (د)



صورة الورقة الثانية من النّسخة (د)



صورة الورقة الثّالثة من النّسخة (د)

صورة الورقة ما قبل الأخيرة من النّسخة (د)

صورة الورقة الأخيرة من النّسخة (د)

النَّصُّ المُحَقَّقُ

أســـْــمَاءُ الأفْــعَـــالِ وَالأصْـــوَاتِ

[مَا نَـــابَ عَنْ فِعْلٍ كَــ"شَـــتَّانَ" و"صَـــهْ"   هُوَ اسْـــمُ فِعْـــلٍ وَكَـــذَا "أَوَّهْ" وَ"مَـــهْ"]

(**مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ**) في العملِ، و لم يتأثّرْ بالعواملِ، و لم يكنْ فضلةً، (**كَــ"شَتَّانَ" وَ"صَهْ"**)، (**هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا "أَوَّهْ" وَ"مَهْ"**).

فما نابَ عن فعلٍ: جنسٌ[١] يشملُ اسمَ الفعل، وغيرَهُ، مِمَّا ينوبُ عن الفعل. والقيدُ الأوَّلُ، وهو:"و لم يتـــأثّرْ بالعوامل[٢]" فصلٌ يُخرِجُ/ المصدرَ الواقعَ بدلاً من اللّفظِ بالفعلِ، واسمَ الفاعلِ ونحوهما. والقيدُ الثّاني، وهو:" و لم ٢١٨/ب يكنْ فضْلةً " لإخراجِ الحروف، كـــ"إنّ وأخواهّا"[٣]. فقدْ بان لكَ أنّ قولَهُ: (**كــ"شَتَّانَ"**) تتميمٌ للحدّ[٤]؛ فَـــ"شَتَّانَ" ينوبُ عن "افترقَ"، و"صَهْ" ينوبُ عن "اسْكُتْ"، و"أوَّهْ" عن "أتوجّعُ"، و"مَهْ" عن "انْكَفِفْ"[٥]. وكلُّها لا تتأثّرُ بالعواملِ، وليست فضلاتٍ لاستقلالها.

تنبيهان:

الأوَّل[٦] : كونُ هذه الألفاظِ أســـماءً حقيقةً[٧] هو الصّحيحُ الّذي عليه جمهورُ البصريّين[٨]. وقالَ بعضُ البصريّين: إنّها أفعالٌ استُعملت استعمالَ الأسماء[٩]. وذهب الكوفيّون[١٠] إلى أنّها أفعالٌ حقيقةٌ[١١].

---

١ - في د: "اسم جنس".
٢ - سقط "بالعوامل"، من د.
٣ - سقط "كإن وأخواتها" من ط ، و ص.
٤ - في د: "تمّم الحدّ". وفي صبـ١٢٣٤/٣:"أي: تتميم للتعريف، ولو أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقول المصنف "كشتان وصه"، ثم قال: فبان لك ..إلخ لكان أوضح".
٥ - في شرح التسهيل للمرادي ٣٣٦/١:"مه: تستعمل ساكنة ومكسورة، وكلاهما معرفة ومعناهما: طلب الانكفاف عن فعل معين، والمشهور أن مه بمعنى: اكفف، والصحيح أنها بمعنى: انكفف؛ لأن اكفف متعدٍّ، ومه لا يتعدى". وهذا ما نبّه إليه ابن هشام في شرح شذور الذهب ١٦٢.
٦ - كل ما جاء في التنبيه الأول مذكور في الارتشاف ٢٢٨٩/٥، وانظر مر ٤٥/٢-٤٦، وزهر ١٩٥/٢.
٧ - أي لم تُستعمل استعمال الأفعال.
٨ - انظر الكتاب ١٢٣/١، والأصول ١٤١/١، والمسائل الحلبيات ٢١١-٢١٩. وفي مر٤٥/٢:" لقبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين والتعريف، ولعدم قبولها علامات الأفعال، ولورودها على أوزان تخالف أوزان الأفعال".
٩ - في الارتشاف ٢٢٨٩/٥: "جاءت على أبنيتها، واتصلت الضمائر بها اتصالها بالأسماء"، وفي صبـ١٢٣٤/٣ :"أي :من حيث إنها تنوّن تارة ولا تنوّن تارة أخرى، ومن حيث إنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة، ومن حيث إن الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد ونحو ذلك".
١٠ - انظر البسيط لابن أبي الربيع ١٦٣/١.
١١ - في شا ٤٩٥/٥: "وهو مذهب غير جار على طريقة صنـاعة، فلو كانت أفعالا لاتصلت بها الضمـائر". وفي صبـ١٢٣٤/٣:" قـال الحفني: "أي لم تستعمل استعمال الأسماء وليس المراد بالحقيقة ما قابل المجاز" اهـ وأنت خبير بأن هذا يؤدي إلى أن قول الكوفيين محض مكابرة وكيف ينكر أحد أنها استعملت استعمال الأسماء فيما مرّ، والأولى عندي أنّ مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحدٌ وأنّ الاختلاف بينهما ليس إلا في العبارة".

وعلى الصّحيح: فالأرجحُ أنّ مدلولَها لفظُ الفعلِ[١]، لا الحدثُ والزّمانُ، بل تدلُّ على ما يدلّ على الحدثِ والزمانِ، كما أفهمه كلامه[٢].

وقيل[٣]: إنّها تدلّ على الحدث والزّمـــان كالفعل، لكنْ بالوَضْعِ[٤] لا بأصلِ الصّيْغة[٥]. وقيل: مدلولُها المصادرُ[٦]. وقيل[٧]: ما ســـبقَ استعمالُه في ظرفٍ أو مصدرٍ[٨]، باقٍ على الاسميّةِ[٩]، كـــ"رُوَيْدَ"[١٠]، و"دُوْنَكَ زيداً"، و[فَرَطَكَ][١١]، وما عداه فِعْلٌ، كـــ"نَزَالِ"، و"صَهْ". وقيل[١٢]: هي قِسْمٌ برأسِه، ويُسمّى خالِفَةَ الفعل[١٣].

الثاني[١٤]: ذهب[١٥] كثيرٌ من النّحْويّين، منهم الأخفش[١٦]، إلى أنّ أسماءَ الأفعال لا موضعَ لها من الإعراب، وهو مذهبُ المصنّف[١٧]، ونسبَه بعضُهم إلى الجمهور[١٨].

---

١ - في صب عن الدماميني١٢٣٤/٣ :" أي من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له، لا من حيث كونه مطلق لفظ، فآمين مثلاً مسمى به الفعل الذي هو استجب؛ لا من حيث كونه لفظاً من الألفاظ، بل من حيث كونه لفظاً دالاً على طلب الاستجابة ".

٢ - في صب١٢٣٤/٣ :" أي: حيث قال: (هو اسم فعل) ".

٣ - في الارتشاف ٢٢٨٩/٥:"قيل: هو ظاهر مذهب سيبويه وأبي علي وجماعة"، وكذا في مر ٤٥/٢، والهمع ١٠٤/٣. و انظر البسيط لابن أبي الربيع ١٦٨/١، والهمع ١٠٤/٣.

٤ - في صب١٢٣٤/٣:" بالوضع: يعني المادة".

٥ - قال الرضي في شرحه على الكافية ٨٧/٣:" وليس ما قال بعضهم: إن (صه) مثلا اسم للفظ (اسكت) الذي هو دال على معنى الفعل، فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء، إذ العربي القح ربما يقول: صه، مع أنه لا يخطر بباله لفظ: اسكت، وربما لم يسمعه أصلا، ولو قلت انه اسم لـ: اصمت أو امتنع أو كف عن الكلام أو غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى، لصح، فعلمنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ، وقد صار الفعل اسم فعل"، وورد في شرح التسهيل للمرادي ٣٢٤/١:" فهي اسم لمعنى الفعل"، وفي حاشية إحدى النسخ المخطوطة لشرح المرادي كما نقل المحقق مر٤٥/٢ عن التواتي:"بخلاف الأفعال التي تدلّ على الزمان باختلاف الصّيَغ مع الوضع، فعلى هذا فالوضع عام في أسماء الأفعال والأفعال، والصوغ خاص بالأفعال".

٦ - في شـا ٤٩٥/٥:" لو كـانت موضـوعة موضـع المصـادر لجرت بوجوه الإعراب كالمصـادر، فكونهم التزموا بنـاءها دليـل على خـلاف مـا ذهبوا إليه، وصحة ما مال إليه الناظم".

٧ - نسب أبو حيان هذا القول إلى أبي القاسم بن القاسم الخضراوي من نحاة الأندلس في الارتشاف ٢٢٨٩/٥.

٨ - في د: "في ظرفيّة أو مصدريّة".

٩ -في د، وط٢، وص:"اسميّتِهِ"، وفي الارتشاف ٢٢٨٩/٥:" فهو منصوب على إضمار فعل لا يجوز إظهاره".

١٠ - سقط "رويد" من د، وفي ط٢: "رويد زيداً".

١١ - سقط من ط، وفي الأصل ود: "قرطل"، وهو تحريف لـ"فرطك" إذ ورد في الكتاب ١٢٦/١:" فقولك: فرطك إذا كنت تحذره من بين يديه شيئاً أو تأمره أن يتقدم"، قال الرضي ٨٥/٣: " والأولى في فرَطك بمعنى :تقدّمْ أو احذرْ من قدّامك أن يقال: إنها باقية على المصدرية، إذ لم يقم دليل على انتقالها إلى أسماء الأفعال"، وفي اللسان (تيز): "فرْطَكَ بمعنى تقدّمْ"، وفي التاج(فرط): " فرَطَكَ: إذا كنت تحذره من بين يديه شيئاً أو تأمره أن يتقدّم، وهي من أسماء الفعل الذي لا يتعدى". والله أعلم.

١٢ - القول منسوب إلى ابن صابر في الهمع ١٠٤/٣.

١٣ - في صب١٢٣٥/٣:" أي خليفته ونائبه في الدلالة على معناه".

١٤ - ورد التنبيه الثاني في الارتشاف ٢٣١١/٥، ومر ٤٦/٢. وانظر زهر ١٩٥/٢، والهمع ٦٩/١.

١٥ - دلّ في شا ٤٩٥/٥على أن هذا الخلاف مبني على الخلاف الأول فعلى القول بأنها أفعال حقيقة أو أسماء لألفاظ الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وعلى القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر، وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال موضعها نصب بأفعالها النائبة هي عنها. كذا في زهر ١٩٥/٢، وصب١٢٣٥/٣.

١٦ - هو سعيد بن مسعدة المجاشعي الأخفش الأوسط، أبو الحسن، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسنّ منه، ولم يأخذ عن الخليل، ومن تصانيفه: كتاب(الأوسط)، و(معاني القرآن)، وفي سنة وفاته خلاف، وهي في البلغة سنة ٢١٥هـ. انظر إنباه الرواة٣٦/٢، والبلغة ١٤٥.

١٧ - انظر شرح الكافية ١٣٩٧/٣:" هي عاملة وغير معمولة"، وانظر فيها ١٣٨٢/٣-١٣٨٣.

١٨ - في الارتشاف ٢٣١١/٥:" ونسبه صاحب الكافي إلى الجمهور"، وفي شرح التسهيل للمرادي ٣٤٩/١: "ونسبه في الإفصاح إلى الجمهور". وصاحب الكافي هو أبو جعفر النحاس النحوي توفي سنة ٣٣٨هـ، وكتاب الإفصاح قد يكون كتاب "الإفصاح بفوائد الإيضاح" المنسوب إلى ابن هشام الخضراوي توفي سنة ٦٤٦هـ أو كتاب "الإفصاح في شرح الإيضاح" المنسوب إلى ابن أبي الربيع توفي سنة ٦٨٨هـ، أو كتاب "الإفصاح=

وذهب المازنيّ[1]، ومن وافَقَهُ[2]، إلى أنّها في موضعِ نصْبٍ بمضمر[3]. ونُقل عن سـيبويه[4] وعن الفارسيّ[5] القولان. وذهب بعضُ النّحاة[6] إلى أنّها في موضعِ رفْعٍ بالابتداء، وأغناها مرفوعُها عن الخبر، كما أغنى في نحو:"أقائمٌ الزَّيْدان؟"[7] .[8]

[وَمَا بِمَعْنَى افْعَل كَـ"آمِينَ" كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَـ"وَي" وَ"هَيهَاتَ" نَزُرْ]

(**وَمَا بِمَعْنَى افْعَل كَـ"آمِينَ" كَثُرْ**) (**ما**): موصول مبتدأ، وما بعده صلتُه، و(**كثر**): خبره. أي: ورودُ اسمِ ٢١٩/أ الفعل بمعنى الأمرِ كثيرٌ. من ذلك:/ "آمِينَ" بمعنى: اسْتجبْ، و"صَهْ" بمعنى: اسكُتْ، و"مَهْ" بمعنى: انْكَفِفْ، و"تَيْدَ، وتَيْدَخْ" بمعنى: أمْهِلْ، و"هَيْتَ، وهَيَّا" بمعنى: أسرِعْ، و"وَيْهاً" بمعنى: أَغْرِ، و"إيهِ" بمعنى: امضِ في حديثك، و"حَيَّهَلْ" بمعنى: ائْتِ، أو أقبِلْ، أو عجِّلْ.

ومنه باب "نَزَالِ" وقد مرّ[9] أنّه مقيسٌ من الثّلاثي، وأنّ "قَرْقَارِ" بمعنى:"قَرْقِرْ"، و"عَرْعَارِ" بمعنى: "عَرْعِرْ"[10]، شاذٌّ.

=في غوامض الإيضاح" المنسوب إلى أبي الحسن الفارسي المعروف بابن الأخت تلميذ إبراهيم بن أحمد الجزري المتوفى سنة ٦٧٥هـ. والغالب أنه إفصاح ابن هشام الخضراوي لكثرة نقل المرادي وشيخه أبي حيان منه. انظر كشف الظنون ٢١٢/١، ١٣٧٩/٢.

[1] - بكر بن محمد بن بقية، وقيل ابن عدي بن حبيب، أبو عثمان المازني، النحوي، روى عن أبي عبيدة، والأصمعي، وأبي زيد الأنصاري. له كتاب التصريف، وكتاب (الديباج)، وغيرهما. وروى عنه أبو العباس المبرد. اختلف في سنة وفاته، ومنها سنة ٢٤٧هـ . انظر إنباه الرواة ٢٨١/١، والبلغة ٩٤، والأعلام ٦٩/٤.

[2] - في الارتشاف ٢٣١١/٥:" وذهب سيبويه والمازني وأبو علي الدينوري إلى أنها في موضع نصب".

[3] - في د زيادة:"على المصدر".

[4] - نقل النصب عن سيبويه في الارتشاف ٢٣١١/٥. وسيبويه هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، صاحب الكتاب،أخذ النحو عن الخليل ولازمه، وعن عيسى بن عمر الثقفي، ويونس، وغيرهم، واللغة عن أبي الخطاب الأخفش، وفي سنة موته اختلاف كبير، قيل إنه توفي سنة ١٨٠هـ. انظر فوات الوفيات١٠٣/٢، والبلغة ٢٢٢، والأعلام ٨١/٥.

[5] - ذكر الفارسي في كتابه الإغفال ٤٧٧/٢ أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب. والفارسي هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبوعلي الفارسي، قرأ النحو على الزجاج، ثم على ابن السراج، وبرع في النحو وانتهت إليه رئاسته، وأخذ عنه النحو خلق كثير كابن جني، وأبي الحسن الربعي، وأبي طالب العبدي ، وآخرين، وله كتاب التذكرة، والحجة، والإغفال، والإيضاح، والتكملة، وغير ذلك.. توفي سنة ٣٧٧هـ. انظر البلغة ١٠٨، والأعلام ١٧٩/٢.

[6] - منهم الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١٢/٤، وابن الحاجب في أماليه ٣٦٥/١-٣٦٧.

[7] - انظر شرح تسهيل الفوائد للمرادي٣٤٩/١، وفي هذه المسألة قال الرضي في شرحه للكافية ٨٧/٣: " اعلم أن بعضهم يدعي أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأة لا خبر لها، وليس بشيء، إذ لا معنى للاسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ، واسم الفعل كان له في الأصل محل من الإعراب فلما انتقل إلى معنى الفعلية، والفعل لا محل له من الإعراب في الأصل، لم يبق له محل من الإعراب، وما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية، ليس بشيء، إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرة، فلم تكن قائمة مقام الفعل، فلم تكن مبنية، ولا نقول في: أمامك بمعنى تقدم، إنه منصوب بفعل مقدر، بل النصب فيه صار كفتح فاء جعفر، وكذا لا تقول في: عليك، وإليك، اسمي فعل، إنهما حرفا جر مع مجرورهما متعلقان بمقدر، بل المضاف والمضاف إليه، في الأول صارا ككلمة، وكذا الجار والمجرور في الثاني، فهي منقولة عن أصولها إلى معنى الفعل نقل الأعلام".

[8] - في د زيادة "انتهى".

[9] - في الأصل ٢٠٦/ب، وفي ط١(٢٩٥/٣): أن اسم فعل الأمر على "فعَال" مطرد من الثلاثي عند سيبويه، وأن سماعه من غير الثلاثي شاذ عند سيبويه، وردّه المبرد، وقاس عليه الأخفش. والصحيح ما قاله سيبويه. وانظر الكتاب ٤٠/٢، ونا ٦١١، ومر ٤٧/٢.

[10] - ورد في الكتاب٤٠/٢:" يقال: قرقر بالرَّعد للسَّحاب ،وعرعار بمنزلة قرقار، وهي لعبة وإنمَّا هي من عرعرت".

تنبيه[١]:

في "آمين" لغتان[٢]: "أَمِيْنَ" بالقصْر، على وزن "فَعِيْل". و"آمِيْنَ" بالمدّ، على وزن "فَاعِيْل". وكلتاهما مسموعةٌ.

فمِنَ الأُولى قوله[٣]:

١ – تَبَـاعَـدَ مِنِّـي فَطْحَـلٌ إِذْ رَأَيْتـهُ[٤] أَمِـيْـنَ فَـزَادَ اللهُ مَـا بَيْنَنَـا بُـعْـدَا

ومن الثّانية قوله[٥]:

٢ –[يا رَبِّ لا تَسْـلُبَنِّي حُبَّهَـا أَبَـداً] وَيَـرْحَـمُ اللهُ عَـبْـداً قَـالَ آمِـينَـا

وعلى هذه اللّغة، فقيل[٦]: إنّه عجميّ[٧] مُعَرَّب؛ لأنّه ليس في كلام العرب "فَاعِيْل". وقيل[٨]: أصلُه "أَمِيْنَ" بالقصْر، فأُشبعتْ فتحةُ الهمزة، وتولّدتِ الألفُ، كما في قوله[٩]:

٣ – أَقُـولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الكَلْكَـالِ

قال ابنُ إياز[١٠]: وهذا أَوْلَى.[١١]

---

١ - بعض ما جاء في هذا التنبيه موجود في مر ٤٨/٢.

٢ - كذا في معاني القرآن للأخفش ٥٩٣/٢، والزاهر ٦٣/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٠/١، والمسائل الحلبيات ١١٠، وفي المصباح المنير ٢٤/١:" وَأَمِينَ بالقصْرِ فِي لُغَةِ الحِجَازِ وَبِالمَدِّ فِي لُغَةِ بَنِي عَامِرٍ"، وانظر شا ٥٠٠/٥، وشرح شذور الذهب ١٦٤-١٦٥-١٦٦.

٣ - البيت من الطويل لجبير بن الأضبط في تهذيب إصلاح المنطق ٤٢/٢، والتاج (فطحل)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ١٧٩، واللسان (فطحل)، (أمن). ورد في شا ٥٠٠/٥. وفطحل: اسم علم بفتح الفاء والحاء كـ"جَعْفَر"، أو بضمهما كـ" قُنفُذ".

موضع الشاهد: أمين، ووجه الاستشهاد أنه بالقصر على وزن فعيل، وهي لغة مسموعة في آمين.

٤ - في د، وط٢، وص:"وابن أمّهِ".

٥ - البيت من البسيط للمجنون في ديوانه ٤، ولعمر بن أبي ربيعة في اللسان (أمن)، وليس في ديوانه. ورد في شا ٥٠٠/٥.

موضع الشاهد:آمين، ووجه الاستشهاد أنه بالمدّ على وزن فاعيل.

٦ - نسب القول إلى الأخفش في المسائل الحلبيات ١١٠، وفي إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١٥٠/١. وجاء في شرح الكافية للرضي٨٥/٣: "أما (آمين) فقيل: سرياني، وليس إلا من أوزان الأعجمية، كقابيل، وهابيل".

٧ - في د: "أعجمي".

٨ - هو قول أبي علي في المسائل الحلبيات ١١٢، كذا حكي ذلك عن أبي علي في مر ٤٨/٢. وقال ابن جني في الخصائص١٢٣/٣: "هو إشباع فتحة الهمزة من أمين"، وجاء في شرح الكافية للرضي٨٥/٣:" ولا مانع أن يقال: أصله القصر ثم مد، فيكون عربيا، مصدرا في الأصل، كالنذير، والنكير، ثم جعل اسم فعل"، وفي المصباح المنير ٢٤/١:"وَالمَدُّ إِشْبَاعٌ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لا يُوجَدُ فِي العَرَبِيَّةِ كَلِمَةٌ عَلَى فاعِيل ".

٩ - الرجز قائله مجهول، ذكر بلا نسبة في المحتسب ١٦٦/١، والإنصاف ٢٥/١-٧٤٩/٢، وفي اللسان (كلل)، والجنى الداني ١٧٨. والكلكل: الصدر، أو ما بين الترقوتين.

موضع الشاهد: الكلكال، ووجه الاستشهاد: نشأت الألف في (الكلكال) من إشباع فتحة الكاف في (الكلكل).

١٠ - المحصول في شرح الفصول ٧٦٤/٢. وفي الأصل: "ابن إبان". والظاهر أنه تصحيف، على أنه ورد "ابن إبان" في البلغة وحدها في ترجمة توافق ترجمة ابن إياز في المصادر الأخرى. وابن إياز هو الحسين بن إياز النحوي البغدادي المنعوت بالجمال، إمام متأخر، أخذ عن أبي عثمان الجذامي، البياني البغدادي، وله مصنفات منها: شرح الفصول، وقواعد المطارحة، وشرح ضروري التصريف ، وكتاب المسائل الخلافية. مات سنة ٦٧٤هـ، وقيل في وفاته غير ذلك. انظر البلغة ١٢٢، والأعلام ٢٣٤/٢.

١١ - في د زيادة "انتهى".

(**وَغَيْرُهُ كَـ"وَي" وَ"هَيهَاتَ" نَزُرْ**)؛ أي: غيرُ ما هو من هذه الأسماء بمعنى فعلِ الأمرِ قَلَّ، وذلك ما هو بمعنى الماضي "كشَتَّانَ" بمعنى: "افْتَرقَ"، و"هيهاتَ" بمعنى: "بَعُدَ". وما هو بمعنى المضارع "كأوَّهْ" بمعنى: "أتوجَّعُ"، و"أُفٍّ" بمعنى: "أتضجّر"، و"وَاْ"، و"وَيْ"، و"وَاهاً" بمعنى: "أعْجَبُ"، كقوله تعالى:﴿وَيْكَأَنَّهُ لايُفْلِحُ الكافِرُونَ﴾ [سورة القصص٢٨: ٨٢]، أي: أَعْجَبُ لعدمِ فلاحِ الكافرين[١]، وقول الشّاعر[٢]:

٤ – وَا بِأَبِي أَنْتِ وَفُـوكِ الأَشْـنَبُ

وقول الآخر[٣]:

٥ – وَاهاً لِسَـلمَى ثُمَّ وَاهاً وَاهَـا[٤]

تنبيهان:

الأوّل: تلحقُ"وَيْ" كافُ الخطاب[٥]،كقوله[٦]:

٦ – وَلَقَدْ شَـفَى نَفْسِـي وَأَبْرَأَ سُـقْمَهَا قِيـلُ الفَـوَارِسِ وَيـكَ عَنْتَـرُ أَقْـدِمِ[٧]

قيل[٨]: والآيةُ المذكورة[٩]،/ وقولُه تعالى:﴿وَيكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُـطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَـاء﴾[سورة القصص٢٨ :٨٢] مِنْ ذلك. وذهب أبو عمرو بن العلاء[١٠] إلى أنّ الأصلَ: "وَيْلَكَ"[١١]، فحُذِفَتْ اللامُ لكثرة الاستعمال، وفُتِحَ "أنّ" ٢١٩/ب

---

١ - وهو قول ابن هشام في المغني ٢٥٤:" أن الكاف للتعليل، وأنّ للتوكيد، فهما كلمتان لا كلمة".

٢ - الرجز لرجل من بني تميم في المقاصد ٣١٠/٤، و الدرر٣٠٤/٥، وبلا نسبة في شرح الكافية ١٣٨٦/٣، واللسان (زرنب)، والارتشاف ٢٢٩٣/٥، والتاج (زرنب). ورد في مر٤٩/٢، وهشا ٧٥/٤، وزهر ١٩٧/٢. والشنب: رقة الثغر وصفاؤه.
وموضع الشاهد: وا، ووجه الاستشهاد أنه اسم فعل مضارع بمعنى "أتعجب".

٣ - الرجز لرؤبة في ديوانه ١٦٨، وله أو لأبي النجم في المقاصد ١٢٣/١، ٦٣٦/٣، ولأبي النجم في اللسان(ويه) برواية (واها لريّا ثم واهاً واها)، وفي زهر، ولأبي النجم أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٤٥٥/٧، وبلا نسبة في المغني ٤٨٣. ورد في نا ٤٥٥، وهشا ٧٦/٤، وجز ٢٨٣، وزهر ١٩٧/٢.
وموضع الشاهد: واهاً، ووجه الاستشهاد أنه اسم فعل مضارع بمعنى "أتعجب".

٤ - سقط من د: "وقول الشاعر: وا بأبي....... واها".

٥ - انظر الارتشاف ٢٢٩٢/٥-٢٢٩٣، ومر ٤٩/٢.

٦ - البيت من الكامل، لعنترة في ديوانه ٢١٩، ومنتهى الطلب ٧٦/٢، وشرح الرضي للشافية ٢٦٤/٢، واللسان (ويا)، والمقاصد ٣١٨/٤، وخزانة الأدب ٤٠٦/٦،٤٠٨، وبلا نسبة في الخصائص ٤١/٣. ورد في مر ٤٩/٢، وزهر ١٩٧/٢.
وموضع الشاهد: ويك، ووجه الاستشهاد أن "وي" جاءت اسم فعل مضارع بمعنى "نعجب"، ورفعت ضميراً مستتراً، ولحقتها كاف الخطاب.

٧ - في د:"اقدُم".

٨ - القول منسوب إلى أبي الحسن في العضديات ٦١، ومر٤٩/٢، و زهر١٩٧/٢، ونسبه الرضي في شرحه للكافية ١٢٥/٣-١٢٦ إلى الفراء.

٩ - أي قوله تعالى: ﴿ويكأنه لا يفلح الكافرون﴾ الوارد في الصفحة السابقة، وهو مع ما يليه هنا من آية واحدة.

١٠ - زبان بن العلاء بن عمار، واختلف في اسمه على واحد وعشرين قولاً أصحها: زبان، وهو من أئمة اللغة، وأحد القراء السبعة، مات بالكوفة سنة ١٥٤هـ. انظر وفيات الأعيان ٤٦٦/٣، والبلغة ١٣٩، والأعلام ٤١/٣.

١١ - قال الكسائي في معاني القرآن٢١٠:"ويكأن حرف واحد بجملته وهو بمعنى "ألم تر"، وأصله: ويلك"، و ما عزاه الأشموني إلى أبي عمرو بن العلاء نقله الفراء عن بعض النحويين دون نسبة في معاني القرآن ٣١٢/٢، وهو منسوب للكسائي عند ابن جني في الخصائص٤٠/٣، وابن الحاجب في الإيضاح ٤٨٦/١، كذا في المغني ٤٨٣، ومنسوب إلى الفراء وإلى قطرب حكاية عن يونس في تفسير الرازي ٢٠/١٣. والله أعلم.

بفِعْلٍ مضمر، كأنّه قال: "وَيْكَ اعْلَمْ أنَّ"[١]. وقال قطرب[٢]: قبْلها لامٌ مُضْمر[٣]، والتّقديـــر: "وَيْكَ لِأَنَّ". والصّحيح الأوّل[٤]. قال سيبويه[٥]: سألتُ الخليلَ[٦] عن الآيتين، فزعم أنّها "وَيْ" مفصولةً من "كأنّ". ويدلّ على ما قاله قول الشّاعر[٧]:

٧ – وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُـــنْ لَهُ نَشَــــبٌ يُحْـــ ـــبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِـــرْ يَعِـــشْ عَيـــشَ ضُرِّ

الثّاني[٨]: ما ذكرَه في "هَيْهَاتَ" هو المشهور. وذهب أبو إسحاق[٩] إلى أنّها اسمٌ بمعنى: البُعْدُ، وأنّها في موضْع رفعٍ[١٠] في نحو قوله تعالى: ﴿هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣: ٣٦]. وذهب المبرّد[١١] إلى أنّها ظرْفٌ غيرُ متمكّن، وبُنِيَ لإبْهامِهِ، وتأويلُهُ عندَه في البُعْد[١٢].

ويفتحُ الحجازيّون تاءَ "هيهات" ويقفون بالهاء. ويكسرها تميم ويقفون بالتّاء. وبعضُهم يضمُّها[١٣]. وإذا ضُمَّتْ فمذهبُ أبي عليّ أنّها تُكتَبُ بالتّاء، ومذهبُ ابنِ جنّي[١٤] أنّها تُكتَبُ بالهاء.

١- قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١٥٦/٤:"وهذا خطأ من غير وجهة، لو كان كما قال لكانت "أن" مكسورة كما تقول: ويلك إنه قد كان كذا وكذا، ومن جهة أخرى أن يقال لمن خاطب القوم بهذا فقالوا: ويلك "إنه لا يفلح الكافرون"، ومن جهة أخرى أنه حذف اللام من "ويل". والقول الصحيح في هذا ما ذكره سيبويه عن الخليل ويونس".

٢ - محمد بن المستنير، أخذ النحو عن سيبويه وغيره، وسيبويه هو الذي لقبه قطرباً لبكوره في الطلب، والقطرب: دويبة تسعى طوال الليل ولا تفتر، وكان عالماً ثقة، روى عنه الجلّة، وصنف: الاشتقاق،والأضداد، ومعاني القرآن، وغير ذلك. توفي سنة ٢٠٦هـ. انظر وفيات الأعيان٣١٢/٤، والبلغة٢٨٤، والأعلام ٩٥/٧.

٣ - ورد في نظم الدرر للبقاعي (تفسير سورة القصص: الآية ٨٢):"وفتحت أن لإضمار العلم؛ وقال قطرب : لتقدير اللام". والقول منسوب للأخفش في الارتشاف ٢٢٩٣/٥:" فعند أبي الحسن :أعجب لأن الله يبسط"، وفي المغني ٤٨٣:" قال أبو الحسن الأخفش: وي اسم فعل، والكاف حرف خطاب، وأنّ على إضمار اللام، والمعنى: أعجب لأن الله".

٤ - في صب ١٢٣٩/٣ :" أي كون "وي" اسم فعل بمعنى أعجب، والكاف للتعليل بقرينة تقويته بكلام سيبويه، فإن هذا المذهب مذهبه ومذهب الخليل". وفيه ١٢٣٨/٣:"وحاصل ما ذكره الشارح في "ويكأن" أربعة أقوال".

٥ - الكتاب٢٩٠/١.

٦ - الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن البصري الفراهيدي، النحوي، اللغوي، الزاهد، أستاذ سيبويه، وأول من اخترع العروض والقوافي، له مصنفات مشهورة منها كتاب العين، لكنه لم يتمه، توفي سنة ١٧٠ أو ١٧٥هـ. انظر إنباه الرواة ٣٧٦/١، وفيات الأعيان ٢٤٤/٢، والأعلام ٣١٤/٢.

٧ - البيت من الخفيف، وهو لزيد بن عمرو بن نفيل القرشي في الكتاب ٢٩٠/١، والأصول٢٥٢/١، وخزانة الأدب ٤٠٤/٦،٤١٠، ولنبيه بن الحجاج في الأغاني ٦٠/١٦، ولزيد أو لنبيه في اللسان (ويا). ورد في شا ٥٠١/٥. والنشب: المال والعقار.
وموضع الشاهد: وي كأن، ووجه الاستشهاد: أنه جاءت "وي" فيه مفصولة عن "كأن".

٨ - التنبيه برمته في مر٤٩/٢.

٩ - إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، ولد ومات في بغداد، أخذ عن ثعلب والمبرد ، وله (معاني القرآن) ، و(فعل وأفعل)، وغير ذلك، توفي سنة ٣١١هـ. انظر وفيات الأعيان ٤٩/١، والبلغة ٥٩، والأعلام ٤٠/١.

١٠ - انظر معاني القرآن للزجاج ١٢/٤، والبحر المحيط لأبي حيان ٥٦١/٧-٥٦٢.

١١ - محمد بن يزيد الملقب بالمبرد، قرأ كتاب سيبويه على الجرمي، ثم على المازني، إمام في العربية، له تصانيف كثيرة، كالكامل، والمقتضب، والاشتقاق، ومعاني القرآن، وغيرها، توفي سنة ٢٨٥هـ. انظر وفيات الأعيان ٣١٣/٣، والبلغة ٢٨٦، والأعلام ١٤٤/٧.

١٢ - المقتضب ١٨٢/٣.

١٣ - انظر معاني القرآن للكسائي ٢٠١، والمفصل ٢٠١-٢٠٢، وشا ٥٠٢/٥.

١٤ - المحتسب ٩١/٢. وابن جني هو عثمان بن جني، أبو الفتح، الموصلي، الإمام البارع المقدم، أخذ العربية عن الفارسي، ولازمه أربعين سنة سفراً وحضراً، ومن أحسن تصانيفه: الخصائص. توفي سنة ٣٩٢هـ. انظر البلغة ١٩٤، والأعلام ٢٠٤/٤.

وحكى الصّغّاني[١] فيها ستّاً وثلاثين لغةً[٢]: "هَيْهَاة، وأَيْهَاة[٣]، وهَيْهَات، وأَيْهَات، وهَيْهَان، وأَيْهَان"، كلُّ واحدةٍ من هذه السّتّ مضمومةُ الآخر ومفتوحةٌ ومكسورةٌ[٤]، وكلُّ واحدة منوّنةٌ وغيرُ منوّنة، فتلك ستٌّ وثلاثون.

وحكى غيرُه[٥]: هيهاك، وأيهاك، وأيهاء، وأيهاه[٦]، وهيهاء، وهيهاه. انتهى.

[وَالفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ "عَلَيكَا" وَهَكَذَا "دُونَكَ" مَعْ "إلَيكَا"

كَذَا "رُوَيدَ" "بَلْهَ" نَاصِبَينِ وَيَعْمَلاَنِ الخَفْضَ مَصْدَرَينِ]

(**وَالفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ "عَلَيكَا"** ... **وَهَكَذَا "دُونَكَ" مَعْ "إلَيكَا"**) (**الفعلُ**): مبتدأ، و(**من أسمائه "عليكا"**): جملةٌ اسميّة في موضع الخبر، و(**دونك**): أيضاً مبتدأ، خبره: (**هكذا**).

يعني: أنّ اسمَ الفعل على ضربين:

أحدهما: ما وُضع من أوّل الأمر كذلك[٧] "كشَتَّانَ، وصَهْ".

والثّاني: ما نُقل عن غيره وهو/ نوعان: الأوّل: منقولٌ عن ظرف، أو جار ومجرور، نحو: "عليك" بمعنى: ٢٢٠/أ
"الْزَمْ"، ومنه: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [سورة المائدة ٥ :١٠٥] أي: الزموا شأنَ أنفسكم، و"دُونَكَ زيداً" بمعنى: "خُذْهُ"، و"مَكانَكَ" بمعنى: "اثْبُتْ"، و"أَمَامكَ" بمعنى: "تَقدَّمْ"، و"وَرَاءَكَ" بمعنى: "تَأَخَّرْ"، و"إليكَ" بمعنى: "تَنَحَّ".

تنبيهات:

الأوَّل: قال في شرح الكافية[٨]: "ولا يُقاسُ على هذه الظروف غيرُها، إلاّ عند الكسائيّ[٩]، أي: فإنه لا يقتصرُ فيها على السّماع، بل يقيس على ما سُمِعَ ما لم يُسمَعْ[١٠]".

---

١ - الحسن بن محمد، أبو الفضائل العمري الصغاني، كان إماماً في اللغة والحديث والفقه، وكان حنفياً، له: (مجمع البحرين)، و(العباب)، و(التكملة والذيل والصلة). توفي سنة ٦٥٠هـ. انظر فوات الوفيات ٣٥٨/١، والبلغة ١١٧، والأعلام ٢١٤/٢.

٢ - في التكملة والذيل ٣٦١/٦. وانظر مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ٩٩-١٠٠، والمحتسب ٩٠/٢-٩٢، والخصائص٤٢/٣، والارتشاف ٢٣٠٢/٥، وشا ٥٠٢/٥، وزهر ١٩٦/٢.

٣- في د:" هَيهَاة، وإيْهَاة، وهيهات، وإيهات، وهيهان، وإيهان".

٤ - في ط٢:"ومفتوحته ومكسورته".

٥ - القول بلا نسبة في مر ٥٠/٢، و زهر ١٩٧/٢.

٦ - في د:"إيهاك، وإيهاء، وأيهاء، وإيهاه".

٧ - أي هي أسماء أفعال مرتجلة.

٨- ١٣٩٤/٣.

٩ - معاني القرآن للكسائي ١٢٨. ونقله بعضهم عن الكوفيين. انظر شرح المفصل ٧٤/٤، والارتشاف ٢٣١٠/٥، ومر ٥١/٢، وزهر ١٩٨/٢. والكسائي هو علي بن حمزة، الكوفي المعروف، الإمام المعلم المقرئ، أخذ القراءات عن حمزة الزيات، وقرأ النحو على معاذ، ثم الخليل، ثم خرج إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة، وكتب الكثير عن العرب، توفي سنة ١٨٩. انظر وفيات الأعيان ٢٩٥/٣، والبلغة ٢٠٨، والأعلام ٢٨٣/٤.

١٠ - سقط من ط١:"ما لم يسمع".

الثّاني: قال فيه أيضاً[١]: "لا يُستعمل هذا النوع -أيضاً[٢]- إلاّ متّصلاً بضمير المخاطب. وشذَّ قولهم: "عليه رجلاً[٣]" بمعنى: "لِيَلْزَم"، و"عليَّ الشيء" بمعنى: "أَوْلِنيْه"[٤]، و"إليَّ" بمعنى: "أَتَنَحَّى"[٥]". وكلامُه في التّسهيل[٦] يقتضي أنّ ذلك غيرُ شاذّ.

الثّالث[٧]: قال فيه أيضاً[٨]: "اختُلف في الضّميرِ المتّصل بهذه الكلمات، فموضعُه رفْعٌ عند الفرّاء[٩]، ونصْبٌ عند الكسائيّ، وجَرٌّ عند البصريّين[١٠]. وهو الصّحيح؛ لأنّ الأخفش روى عن عَرَبٍ فصحاء: "عليَّ عبدِ الله زيداً"[١١] بجرِّ "عبد"، فتبيّنَ أنّ الضّميرَ مجرورُ الموضع لا مرفوعُه ولا منصوبُه. ومع ذلك فمع كلِّ واحدٍ من هذه الأسماء ضميرٌ مستترٌ مرفوعُ الموضعِ بمقتضى الفاعلية. فلك أن تقول في التّوكيد: "عليكُم كلِّكم زيداً" بالجرِّ؛ توكيداً للموجودِ المجرور، وبالرّفع توكيداً للمستكنِّ المرفوع".

والنّوع[١٢] الثّاني: منقولٌ من مصدر، وهو على قسمين: مصدرٌ استُعمل فعلُه. ومصدرٌ أُهمِل فعلُه. وإلى هذا[١٣] بقسميه الإشارةُ بقوله: (**كَذَا "رُوَيدَ" "بَلْهَ" نَاصِبَيْنِ**) أي: ناصبين ما بعدهما، نحو:"رُوَيْدَ زيداً"، و"بَلْهَ عمراً". فأمّا "رُوَيْدَ زيداً"، فأصلُه: "أَرْوِدْ زيداً إِرْوَاداً" بمعنى:"أَمْهِلْه إمهالاً"، ثمّ صغَّرُوا/"الإِرْوَاد" تصغيرَ ٢٢٠/ب

---

١ - شرح الكافية ١٣٩٣/٣، وانظر مر ٥١/٢.

٢- سقط من د.

٣ - في ط٢: "عليه رجلاً لِيُسَنِي"، و قال سيبويه في الكتاب ١٢٦/١:"حدثني من سمعه أن بعضهم قال: عليه رجلاً ليسني، وهذا قليل، شبهوه بالفعل". وفي المقتضب ٢٨٠/٣:" إنما قالوا "عليه رجلاً ليسني" لأنّ هذا مثل؛ والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيراً".

٤ - الكتاب ١٢٧/١.

٥- كذا وردت في ص، وفي د:"انتح"، وفي باقي النسخ "تنحَّ"، والذي يرجّح اختيار ما في ص قول سيبويه في الكتاب ١٢٦/١:"حدّثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقال له: إليْكَ، فيقول: إليَّ، كأنه قيل له: تنَحَّ، فقال: أتنحَّى"، وقول أبي حيان في الارتشاف ٢٣٠٩/٥:"إليك معناه: تنحّ، وإليّ معناه: أتنحّى أو انتحيت"، وقول المرادي مر ٥١/٢:"إليّ بمعنى: أتنحّى"، وفي المساعد٦٥٤/٢:"ولم يأت منه في الخبر إلا قول بعضهم: إليّ".

٦ - ٢١٢-٢١٣.

٧ - انظر زهر ١٩٨/٢.

٨ - شرح الكافية ١٣٩٣/٣-١٣٩٤.

٩ - هو يحيى بن زياد، أبو زكريا، الإمام المشهور، أخذ عن الكسائي، وهو من جلة أصحابه، وكان أبرع الكوفيين، له مصنفات كثيرة مشهورة في النحو واللغة ومعاني القرآن. توفي سنة ٢٠٧. انظر وفيات الأعيان ١٧٦/٦، والبلغة ٣١٣، والأعلام ١٤٥/٨.

١٠ - في صب١٢٤٣/٣:" والقول بأن موضعه جر منظور فيه إلى ما قبل النقل لأن اسم الفعل لا يعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف: (وما لما تنوب عنه من عمل... لها). وهوعلى الأصل بالإضافة في نحو "دونك" وبالحرف في نحو "عليك"".

١١ - كذا نقل عن الأخفش في نا ٦١٢، وشرح الرضي للكافية ١٠٦/٣، و جا ٦٣/٤. وفي صب١٢٤٤/٣ :" وقال شيخ الإسلام زكريا- أبو يحيى الأنصاري-: وهِم من فهم أنّ "عليّ" في "عليّ عبد الله" جارة لياء المتكلم لا لعبد الله حتى بني عليه أن عبد الله عطف بيان أو بدل من الياء اهـ. وعليه يقرأ على بالألف وعبد مجرور بها".

١٢ - سقط من د:"النوع".

١٣ - في د، و ط ، و ص زيادة: "هذا النوع".

التّرخيم[١]، وأقاموه مُقامَ فعلِه، واستعملوه تارةً مضافاً إلى مفعولِه، فقالوا:"رُوَيْدَ زيدٍ"، وتارةً منوّناً ناصباً للمفعولِ، فقالوا:"رُوَيْداً زيداً"، ثمّ إنّهم[٢] نقلوه، وسمّوا به فِعْلَه، فقالوا:"رُوَيْدَ زيداً"[٣]، ومنه قوله[٤]:

٨ – رُوَيــدَ عَلِيّــاً جُــدَّ مَــاثَدْيُ أُمِّهِمْ		إلَــيْنَــا وَلَكِــنْ بَعْضُهُــم مُتَيَــامِــنُ[٥]

أنشده سيبويه[٦]. والدّليل على أنّ هذا اسمُ فعلٍ كونُه مبنياً[٧]، والدّليل على بنائه عدمُ تنوينه[٨].

وأما "بَلْهَ" فهو في الأصل مصدرُ فعلٍ مُهمَلٍ مرادفٍ لــ "دَعْ، واتْرُكْ". فقيل فيه: "بَلْهَ زيدٍ" بالإضافة إلى مفعوله، كما يقال: "ترْك زيدٍ". ثمّ قيل: "بَلْهَ زيداً" بنصب المفعولِ وبناء "بله"[٩] على أنّه اسمُ فعل[١٠]، ومنه قوله[١١]:

٩– [تَذَرُ الجَمَــاجِمَ ضَــاحِيــاً هَامَاتُهَــا]		بَــلْــهَ الأَكُــفَّ كَــأَنَّهَــا لَمْ تُخْــلَقِ

بنصْب الأكفّ.

وأشار إلى استعمالهما الأصليّ بقوله: (**وَيَعْمَلاَنِ الخَفْضَ مَصْدَرَينِ**) أي: مُعرَبين بالنّصب، دالَّين على الطّلب أيضاً، لكن لا على أنّهما اسما فعل، بل على أنّ كلاً منهما بدلٌ من اللّفظ بفعلِه، نحو: "رُوَيْدَ زيــدٍ"، و"بَلْــهَ عمروٍ"، أي: إمهالَ زيدٍ، وترْكَ عمروٍ.

---

١ ـ قال المرادي في شرح التسهيل ٣٣٣/١:"ومذهب البصريين أن رويداً تصغير:إرواد تصغير ترخيم، ومذهب الفراء أنه تصغير: رُوْدٍ بمعنى: المهل والرفق" وفي مر٥٢/٢:"ورُدَّ قول الفراء بأنّ "رويد" يتعدى". وتصغير الترخيم: أن تعمد إلى ذي الزيادة فتحذفها، ثم توقع التصغير على أصوله، وفي زهر ١٩٨/٢:" أي حذفوا الهمزة والألف الزائدتين، وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا: رويد، وسمّي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد؛ والترخيم حذفٌ".

٢ ـ في د:"لكنّهم".

٣ ـ كلامه السابق على "رويد" في هشا ٧٧/٤، وانظر المقتضب١/ ٢٠٨، والأصول في النحو ١٣٠/٢، والمقتصد ٥٧٠/١-٥٧١، وشرح الرضي على الكافية ٩٤/٣-٩٥.

٤ ـ البيت من الطويل وهو للهذلي في الكتاب ١٢٤/١، ولمالك بن خالد الهذلي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٠١/١، وللمعطل الهذلي في معجم ما استعجم ٧٣٧/٣. ورد في شا ٥٠٦/٥. والمقصود من قوله جد ثدي أمهم: قطع ما بينهما من الرحم. ومتيامن: ذاهب إلى اليمن.
وموضع الشاهد: رويد علياً، ووجه الاستشهاد أن اسم الفعل "رويد" نصب المفعول "عليا".

٥- كذا روي الشطر الثاني موافقة لرواية ابن كيسان في اللسان (رود)، وفي ط٢:"لكن ودهم متمائن" موافقة لنقل المبرد في المقتضب ٢٠٨/٣واللسان(رود)،(مأن). وفي شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٠١/١، واللسان(مين) رواية ثالثة:"لكن ودهم متمائن". وهي في الكتاب ١٢٤/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٠٢/١، وشا ٥٠٦/٥ "لكن بغضهم متمائن".

٦ ـ الكتاب١٢٤/١.

٧ ـ في صبـ١٢٤٤/٣:" لا يلزم من بنائه كونه اسم فعل لبناء كثير من الأسماء وليست أسماء أفعال، وقد يقال معلوم انحصار رويد بين كونه اسم فعل وكونه مصدراً، والمقصود إثبات كونه اسم فعل ونفي كونه مصدراً فقوله والدليل على أن هذا اسم فعل أي لا مصدر، وبعد ملاحظة هذا الانحصار يستلزم كونه مبنياً كونه اسمَ فعل لا مصدراً؛ لأن البناء ينفي المصدرية فثبتت اسمية الفعل".

٨ ـ في صبـ١٢٤٥/٣:" المراد: عدمُ تنوينه مع عدمِ موجباتِ عدمِ تنوين غير البناء، فلم يبق إلا البناء".

٩ ـ في الأصل خلافاً للنسخ الأخرى: "وبنائه".

١٠ ـ الاستدلال على كون "رويد" اسم فعل مبني، ثم كلامه على "بله" في هشا ٧٧/٤.

١١ ـ البيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٤٥، وسيرة ابن هشام ٢٦٢/٢، وكتاب الشعر للفارسي ٢٦/١، واللسان (بله)، وخزانة الأدب ٢١١/٦،٢١٦، والتاج(بله)، والدرر ١٨٧/٣. وبلا نسبة في المفصل ١٩٦، وشرح الرضي للكافية ٩٤/٣. ورد في نا ٢٧٠، ومر ٥٣/٢، وهشا ١٨٢/٢، وشا ٥٠٥/٥، وجز ٢٨٢، وزهر ١٩٩/٢، وسيو ٢٥٠. وورد التنبيه على روايتي الجر والرفع الأخريين في هذه المصادر.
موضع الشاهد: بله الأكف، ووجه الاستشهاد أن " بله" اسم فعل أمر بمعنى "اترك" جاء ناصبا للمفعول "الأكف" برواية النصب.

وقد رُوي قوله:"بلهَ الأكفِّ" بالجرِّ على الإضافة. فـ"رُوَيْدَ" تُضاف[1] إلى المفعول كما مرّ[2]، وإلى الفاعل نحو:" رويدَ زيدٍ عمراً". وأمّا "بَلْهَ" فإضافتُها إلى المفعول كما مرّ. وقال أبو عليّ: إلى الفاعل[3]. ويجوز فيها حينئذٍ، أي: حين كونها مصدراً[4]، القلبُ، نحو "بَهْلَ زيدٍ"، رواه أبو زيد[5]. ويجوز فيهما[6] التّنوينُ ونصبُ ما بعدهما بهما، وهو الأصلُ في المصدر المضاف، نحو:"رُوَيْداً زيداً"، و"بَلْهاً عمراً". ومَنَعَ المبرّدُ النّصبَ بـ"رُوَيْدَ" لكونه مُصَغَّراً[7].

تنبيهات[8]:

الأوّل: الضّميرُ في "يعملان" عائدٌ على "رُوَيْدَ" و"بَلْهَ" في اللّفظ لا في المعنى، فإنّ "رُوَيْدَ"/ و"بَلْهَ" إذا كانا اسمي فعْلٍ غيرُ "رُوَيد" و"بَلْه" المصدرين في المعنى[9]. ٢٢١/أ

الثّاني[10]: إذا قلت:"رُوَيْدَكَ" و"بَلْهَ الفتى" احتُمل أن يكونا اسمي فعلٍ، ففتحتُهما فتحةُ بناء، والكافُ من "رُوَيْدَكَ" حرفُ خطابٍ لا موضع له من الإعراب مثلُها في "ذلك"[11]. وأن يكونا مصدرين ففتحتُهما فتحةُ إعراب، وحينئذٍ فالكاف في "رُوَيْدَكَ" تحتمل الوجهين[12]: أن تكونَ فاعلاً. وأنْ تكونَ مفعولاً.

الثّالث: تخرج "رُوَيْدَ" و"بَلْهَ" عن الطّلب: فأمّا "بَلْهَ"[13] فتكون اسماً بمعنى "كيف"، فيكون ما بعدها مرفوعاً، وقد روي قوله:"بَلْهَ الأكفُّ" بالرّفع أيضاً. وممّن أجاز ذلك قُطْرُب وأبو الحسن. وأنكر أبو عليّ الرّفْعَ بعدها[14]. وفي الحديث:"يقول الله تبارك وتعالى: أعددتُ لعبادي الصّالحين ما لا عَيْنٌ رأَتْ، ولا أذنٌ سمعتْ،

---

[1] - في د، وط١، وص:"مضاف". وهو الأصح.
[2] - انظر الصفحة السابقة.
[3] - كتاب الشعر للفارسي ٢٦/١.
[4] - سقط من ط ، وص:"أي: حين كونها مصدراً".
[5] - كذا نقل عن أبي زيد في كتاب الشعر ٢٦/١، والمقتصد ٥٧٣/١، والمفصل ١٩٦، وشرح الرضي للكافية ٩٤/٣، والجنى الداني ٤٢٤. وأبو زيد هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أحد أئمة الأدب واللغة، من أهل البصرة، ووفاته فيها، وهو من ثقات اللغويين، قال ابن الانباري: كان سيبويه إذا قال (سمعت الثقة) عنى أبا زيد، روى القراءات عن أبي عمرو بن العلاء، له كتاب (النوادر)،و(الهمز)، وغيرها، مات سنة ٢١٥هـ. انظر البلغة ١٤٣.
[6] - في ط٢:"فيها"، وفي د، و ط٢، وص زيادة: "حينئذ".
[7] - كذا ورد في الارتشاف ٢٢٥٦/٥، ومر ٥٢/٢، ، وفي شا ٥٠٨/٥ نُسِب المنعُ إلى أبي العباس، والظاهر من كلام أبي العباس المبرد إجازته إذ قال في المقتضب ٣/ ٢٠٨-٢٠٩: "أما رويد زيداً، فاسم للفعل، وليس بمصدر، وبني على الفتح،.... فإن قلت: أرودته كان المصدر إرواداً، وتصرَّف تصرُّفَ جميع المصادر، فإن حذفت الزوائد على هذه الشريطة صرفتَ رويد... تقول: رويد زيدٍ؛ كما قال الله عز وجل:﴿فضرب الرقاب﴾، ورويداً زيداً؛ كما تقول: ضرباً زيداً في الأمر"، وفي ٢٧٨/٣ :" ومن جعله مصدراً صحيحاً قال: رويداً زيداً ورويدَ زيدٍ".
[8] - أغلب ما جاء في هذه التنبيهات في الارتشاف٢٣٠٠/٥. وانظر مر٥٢/٢-٥٣.
[9] - سقط من د: "في المعنى".
[10] - انظر المقتصد ٥٧١/١، والارتشاف ٢٢٩٥/٥-٢٢٩٦، وزهر ١٩٩/٢.
[11] - انظر الكتاب ١٢٤/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٩/١، والمقتضب ٢٧٧/٣، والعضديات ١٣٨، ومر ٥٢/٢.
[12] - انظر شرح الرضي ٩٥/٣، ومر ٥٢/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٢٣٣/١.
[13] - انظر المفصل ١٩٦، والمقرب ١٣٣/١، وشرح الرضي للكافية ٩٣/٣-٩٤، والارتشاف ٢٢٩٦/٥، والجنى الداني ٤٢٣-٤٢٤، وشرح التسهيل للمرادي ٣٣٥/١، ومغني اللبيب ١٥٦، وزهر ١٩٩/٢.
[14] - تحدث أبو علي في كتاب الشعر ٢٦/١-٢٧ عن روايتي النصب والجر بعد "بله" في الشاهد: بله الأكف .. وكأنه أنكر الرفع بعدها بتركه الحديث عن رواية الرفع. والله أعلم.

ولا خَطَرَ على قلبِ بَشَرٍ، ذُخْراً من بَلْهِ ما أُطْلِعْتُم عليه"[1]، فوقعت معربةً مجرورةً بـــ"مِنْ"، وخارجةً عن المعاني المذكورة. وفسَّـــرَها بعضُهم بـــ"غير"، وهو ظاهرٌ. وبهذا يَتَقَوَّى من يَعُدُّها من ألفاظِ الاستثناء، وهو مذهبٌ لبعض[2] الكوفيّين.

وأمّا "رُوَيْدَ"[3] فتكون حالاً، نحو: "ساروا رُوَيْداً". فقيل: هو حالٌ من الفاعل أي: مُرْوِدِين. وقيل: من ضمير المصدرِ المحذوف، أي: سارُوهُ؛ أي: السَّـــيْرَ رُوَيْداً. وتكون نعتاً لمصدرٍ[4] إمّا مذكورٍ نحو:"ســـاروا سيراً رُوَيْداً"، أو محذوفٍ نحو:"ساروا رُوَيْداً" أي: سَيْراً رُوَيْداً.[5]

[وَمَـــا لِمَـــا تَنُـــوبُ عَنْـــهُ مِنْ عَمَـــلْ   لَـــهَـــا وَأخِّـــرْ مَـــا لِـــذِي فِيهِ العَمَـــلْ]

(وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ ... لَهَا) **(ما)**: مبتدأ موصولٌ، صلتُه **(لما)**. و**(ما)** من **(لما)** موصولٌ أيضاً، صلتُه **(تنوبُ)**، و**(عنه)** و**(من عمل)** متعلّقان بـــ**(تنوب)**، و**(لها)** خبرُ المبتدأ. والعائدُ على **(ما)** الأولى ضميرٌ مستترٌ في الاستقرار،/ الّذي هو متعلّقُ اللام من **(لما)**، والعائدُ على **(ما)** الثّانية الهاءُ في **(عنه)**. ٢٢١/ب

يعني: أنّ العمل الّذي استقرّ للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقِرٌّ لها، أي: لهذه الأسماء. فتَرْفَعُ الفاعلَ ظاهراً في نحو: "هَيْهَاتَ نجدٌ"، و"شتّانَ زيدٌ وعمرٌو"، لأنّك تقول:"بَعُدَتْ نجدٌ"، و"افترَقَ زيدٌ وعمرٌو". ومضمَراً في نحو: "نَزَالِ". ويَنْصِبُ منها المفعـــولَ ما ناب عن متعدّ، نحو:"دَرَاكِ زيداً"، لأنّك تقول:"أدْرِكْ زيداً"[6]. ويتعدّى منها بحرفٍ من حروف الجرّ ما هو بمعنى ما يتعدّى بذلك الحرف، ومن ثَمَّ عَدَّوا[7] "حَيَّهَلْ" بنفسه لَمّا ناب عن "ائْتِ" في نحو:"حَيَّهَلِ الثّريدَ"[8]، وبالباء لَمّا ناب عن "عجِّلْ" في نحو:"إذا ذُكِرَ الصّالحون فحَيَّهَلاَ بِعُمَرَ"[9]؛ أي: فعجِّلُوا بذكرِ عُمَرَ، وبـــ"على" لَمّا ناب عن "أقبِلْ" في نحو:"حيَّهلْ على كذا"[10].

---

١ - الحديث في سنن ابن ماجه برقم ٤٣٢٨، ومسند الإمام أحمد برقم ١٠٤٢٨ مسند أبي هريرة؛ بلفظ "من بله ما أطلعكم عليه"، وورد الحديث بحذف "من" في صحيح البخاري برقم ٤٥٠٢ باب تفسير سورة السجدة، كتاب تفسير القرآن، كذا في صحيح مسلم برقم ٢٨٢٤ الباب الأول من كتاب وصف الجنة ونعيمها. وانظر شواهد التوضيح والتصحيح ٢٠٣، ٢٠٥.

٢ - وهو مذهب الأخفش من البصريين في كتاب الشعر ٢٦/١، وشرح الرضي للكافية ٩٤/٣، والارتشاف ٢٢٩٦/٥، وفي مر٥٣/٢:" وعدّها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء". وفي المراجع المذكورة عن الأخفش أنها حرف جر.

٣ - انظر الجمل المنسوب للخليل ٣٣٨، والكتاب١٢٤/١، و الأصول ١٤٣/١، والمقتصد ٥٧١/١، وشرح الرضي للكافية ٩٥/٣، والارتشاف ٢٣٠٠/٥، وشرح التسهيل للمرادي ٣٣٣/١.

٤ - في الارتشاف ٢٣٠٠/٥:" وكونه نعتاً لمصدر محذوف قول ضعفاء المعربين"، وفي شرح التسهيل للمرادي ٣٣٣/١:" ومذهب سيبويه أنه منصوب على الحال، ولا يكون نعتَ مصدر محذوف؛ لأن رويداً صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف إلا على قُبْح".

٥ - في د زيادة: "انتهى".

٦ - سقط من د:"لأنك تقول: أدرك زيداً".

٧ - في د: "عُدّي"، وفي ط٢:"عَدّى".

٨ - قول العرب في الكتاب ١٢٣/١، والأصول ١٤٢/٢، والمقتصد ٥٧٢/١.

٩- من حديث ابن مسعود ﷺ في المستدرك برقم ٤٥٢٢، وفي مسند الإمام أحمد برقم ٢٥١٩٣؛ من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

١٠- انظر في تعدية "حيهل" نا ٦١٣، وشرح الرضي للكافية ٩٨/٤-٩٩، والارتشاف ٢٣٠٧/٥، وجا ٦٤/٤-٦٥، وزهر ١٩٩/٢.

تنبيهات:

الأوَّل: قال في التّـــسهيل[١]: و"حُكْمُها -يعني: أسماء الأفعال- غالباً في التّعدي واللّزوم، حكمُ الأفعالِ". واحترَزَ بقوله: "غالباً" عن "آمِيْنَ"، فإنّها نابت عن مُتَعَدٍّ، و لم يُحْفَظْ لها مفعول[٢].

الثّاني[٧]: مذهبُ النّاظم جوازُ إعمالِ اسمِ الفعل مضمَراً، قال في شرح الكافية[٣]: "إنّ إضمارَ اسم الفعل مُقَدَّماً، لدلالةِ متأخّرٍ عليه، جائزٌ عند سيبويه[٤]".

الثّالث: قال[٥] في التّسهيل[٦]: "ولا علامة للمضمَرِ المرْتَفَعِ بها"، يعني: بأسماء الأفعال. ثمّ قال[١١]: "وبروزُه مع شبهِها في عدم التَّصَرُّفِ دليلُ[٧] فعلِيَّته"، يعني: كما في "هاتِ" و"تَعَالَ"[٨]، فإنّ بعضَ النّحويّين غَلِطَ فعدَّهُما من أسماء الأفعال[٩]، وليسا منها، بل هما فعلان غيرُ متصرّفين، لوجوب اتّصالِ ضمير الرّفعِ البارزِ بهما، كقولك للأنثى:"هاتِيْ وتعالَيْ"، وللاثنين والاثنتين: "هاتِيَا وتعالَيَا"، وللجماعتين: "هاتُوا وتعالَوا" و"هاتِيْنَ /وتَعَالَيْنَ". ٢٢٢/أ

وهكذا حكم "هَلُمَّ" عند بني تميم، فإنّهم يقولون[١٠]: "هَلُمَّ، هَلُمِّي[١١]، هَلُمَّا، هَلُمُّوا، هَلْمُمْنَ"، فهي عندهم فِعلٌ، لا اسمُ فعْلٍ، ويدلُّ على ذلك أنّهم يؤكِّدونها بالنّون نحو: "هَلُمَّنَّ". قال ســـيبويه[١٢]: "وقد تدخلُ الخفيفةُ والثّقيلةُ"، يعني: على هَلُمَّ، قال[٤]: "لأنّها عندهم بمنزلة "رُدَّ، ورُدَّا، ورُدِّى[١٣]، وارْدُدْنَ"." وقد استَعْمَلَ لها مضارعاً مَن قيل له: "هَلُمَّ"، [فقال][١٤]: "لا أَهَلُمُّ"."[١٥].

وأمّا أهل الحجاز فيقولون[١٦]: "هَلُمَّ" في الأحوال كلِّها، كغيرِها من أسماء الأفعال، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهداءَكُم﴾[سورة الأنعام ٦ :١٥٠]، ﴿والقائلينَ لإخوانِهم هَلُمَّ إلينا﴾[سورة الأحزاب ٣٣ :١٨]، وهي عند الحجازيّين بمعنى: "أحْضِرْ"[١٧]، وتأتي عندهم أيضاً بمعنى:"أقْبِلْ".[١٨]

---

١ - ٢١٠. وانظر اللباب ٤٥٦/١.
٢ - انظر مر ٥٤/٢.
٣ - ١٣٩٥/٣.
٤ - في الكتاب ١٢٧/١:" تقول زيداً فتنصبَ بإضمارك الفعلَ ثم تذكر عليك بعد ذلك".
٥ - سقط من د:"قال".
٦ - ٢١٠.
٧ - في ط:"دليلٌ على فعليته".
٨ - في صب١٢٤٩/٣:" هات بكسر التاء مبني على حذف الياء كـ"ارم"، وتعال بفتح اللام مبني على حذف الألف كـ"اخشَ".".
٩ - عدّ الزمخشري في المفصل ١٥١"هاتِ" اسم فعل أمر، وانظر شرح الكافية ١٣٨٩/٣، وشرح التسهيل للمرادي ٣٥٠/١.
١٠ - الأصول ١٤٦/١، والمفصل ١٩٣، وانظر شرح الرضي للكافية ١٠١/٣.
١١ - سقط "هلمي" من د، وعطفت الأمثلة بالواو في ط٢.
١٢ - الكتاب١٥٨/٢.
١٣ - في ط ، و ص زيادة:"و رُدُّوا"، وهي ليست في نص سيبويه في الكتاب.
١٤ - زيادة من د، وط٢، وص.
١٥ - وكلامه على "هاتِ" و"تعالَ" و"هلمّ" إلى هنا منقول من كلام المصنف في شرح الكافية١٣٨٨/٣-١٣٩٠. وانظر شرح الرضي ١٠٢/٢، والارتشاف ٢٣٠٦/٥.
١٦ - الأصول ١٤٦/١، والخصائص ١٦٨/١، والارتشاف ٢٣٠٥/٥.
١٧ - في د، وط٢، وص: "احْضُرْ".
١٨ - سقط من ط، وص:"أيضاً". وفي د زيادة "انتهى".

(**وَأخِّرْ مَا لِذِي**) الأسماء (**فِيهِ العَمَل**) وجوباً، فلا يجوز "زيداً دَرَاكِ"، خلافاً للكسائيّ[1]. قال النّاظم[2]: "ولا حجّةَ لهُ[3] في قول الرّاجز[4]:

١٠ – يَــاأيُّهَا المَــائِح دَلوى دُونَــكَ
إنِّي رَأيتُ النَّــاسَ يَحْمَــدُونَــكَ[5]

لصحّةِ تقديرِ "دلوي" مبتدأ، أو مفعولاً بـــ"دونك" مضمراً." ثمّ ذكَر[6] ما تقدَّم عن سيبويه.

ويأتي هذا التّأويلُ الثّاني في قوله تعالى:﴿كتابَ اللهِ عليكُم﴾[7] [سورة النساء٤ :٢٤].

تنبيهات:

الأوّل: ادّعى النّاظمُ[8] وولدُه[9]، أنّه لم يخالفْ في هذه المُسَيْئِلَة[10] سوى الكسائيّ، ونَقَلَ بعضُهم ذلك عن الكوفيّين[11].

الثّاني: توهّم المكوديّ[12] أنّ "لذِي" اسمٌ موصول، فقال: "والظّاهر أنّ "ما" في قوله: "ما لذي فيه العمل" زائدةٌ، ولا يجوز أن تكونَ موصولةً؛ لأنّ "لذِي" بعدها موصولة"[13]. وليـــس كذلك؛ بل "ما" موصولة، و"لذِي" جار ومجرور في موضع رفعِ خبر مقدَّم، و"العمل" مبتدأ مؤخَّر، والجملة صلة "ما".

---

١ - أجاز الكسائي فيه ما يجوز في الفعل من التقديم والتأخير،مستدلاً بالآية ﴿ كتاب الله عليكم﴾، وبقول الراجز. انظر معاني القرآن للكسائي ١١٣، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج١٥٢/١، و نا ٦١٤، وشرح شذور الذهب ٥٣٠.

٢ - شرح الكافية ١٣٩٤/٣. وانظر شرح التسهيل للمرادي ٣٤٨/١.

٣ - سقط "له" من د.

٤ - نسب الشاطبي الرجز إلى رجل جاهلي من بني أسد في شا، ونُسِبَ لجارية من بني مازن في المقاصد ٣١١/٤، وفي زهر، والدرر٣٠١/٥، وهو بلا نسبة في معجم ما استعجم ٤١٦/١، والإنصاف ٢٣٤/١. ورد في هشا ٧٩/٤، وشا ٥١٣/٥، وجز ٢٨٠، وزهر ٢٠٠/٢.
وموضع الشاهد: دلوي دونك، ووجه الاستشهاد صحة تقدير "دلوي" مبتدأ أو مفعولاً بـ"دونك" مضمراً.

٥ - كذا ورد في الأصل، وص. وفي د وط بإطلاق القافية، وهو المعروف والمروي في المصادر.

٦ - يقصد الناظم في شرح الكافية١٣٩٥/٥.

٧- مقصوده أن "كتاب" منصوب بفعل مضمر، أو أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، وقد ضعّف النحويون تأويل الكسائي. انظر الكتاب ١٢٧/١-١٢٨، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٠/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦/٢، والأصول١٤٢/١، ومشكل إعراب القرآن لمكي١٩٤/١، والإنصاف المسألة (٢٧)٢٢٨/١، وشا ٥١٣/٥.

٨ - شرح الكافية١٣٩٤/٥.

٩ - نا ٦١٤.

١٠ - في ط، وص:"المسألة".

١١ - انظر الإنصاف المسألة (٢٧)٢٢٨/١، وشرح الرضي للكافية ٨٩/٣، ومر ٥١/٢.

١٢ - عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، أبو زيد: عالم بالعربية، نسبته إلى بني مكود (قبيلة قرب فاس) ومولده ووفاته بفاس، له (شرح ألفية ابن مالك) في النحو، و (شرح مقدمة ابن آجروم) و (البسط والتعريف في علم التصريف) منظومة، و (شرح المقصور والممدود، لابن مالك)، توفي سنة ٨٠٧هـ. انظر الأعلام ٣١٨/٣.

١٣ - مكو ٢٦٠.

الثّـــالث[١]: ليس في قوله: (**العَمَلْ**) مع قوله: (**عَمَلْ**) إيْطَـــاءٌ[٢]، لأنّ أحدَهمـــا نكِرةٌ، والآخـــر معرفة. وقد وقع ذلك للنّاظم في مواضعَ[٣]/من هذا الكتاب.[٤] ٢٢٢/ب

[وَاحْــكُــمْ بِــتَنْكِيــرِ الَّــذِي يُــنَــوَّنُ مِــنْهَــا وَتَعْــرِيــفُ سِـــوَاهُ بَيِّــنُ]

(**وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الذِي يُنَوَّنُ** ... **مِنْهَا**) أي: من أسماء الأفعال (**وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ**) أي: سوى المنوّن (**بَيِّنُ**).

قال النّاظم في شرح الكافية[٥]: "لَمّا كانت هذه الكلماتُ من قبيل[٦] المعنى أفعالاً، ومن قبيل[٦] اللّفظِ أسماءً، جُعِلَ لها تعريفٌ وتنكيرٌ، فعلامةُ تعريفِ المعرفة منها تجرُّدُه من التّنوين، وعلامةُ تنكير النّكرة منها استعمالُه منوّناً.

ولَمّا كان من الأســـماء المحضة ما يلازم التّعريف كالمضمرات، وأســـماء الإشـــارة[٧]، وما يلازم التّنكير كـــ"أَحَدٍ، وعَرِيْبٍ، وديَّارٍ[٨]"، وما يُعَرَّفُ وقتاً ويُنَكَّرُ وقتاً، كـــ"رَجُل، وفَرَس"؛ جعلوا هذه الأسماءَ كذلك، فألزموا بعضاً التّعريفَ كـــ"نَزَالِ، وبلْهَ، وآمينَ"، وألزموا بعضاً التّنكيرَ كـــ"واهاً، وويْهاً"، واســـتعملوا بعضاً بوجهين[٩]، فنُوِّنَ مقصوداً تنكيرُه، وجُرِّد مقصوداً تعريفُه[١٠]، كـــ"صَهْ وصَهٍ[١١]، وأُفْ وأُفٍّ"." انتهى.

تنبيه[١٢]:

ما ذكره النّاظم هو المشهور. وذهب قومٌ إلى أنّ أسماءَ الأفعال كلَّها معارفٌ، ما نُوِّنَ منها وما لم يُنَوَّنْ، تعريفَ عَلَمِ الجنس[١٣].

---

١ - انظر شا ٥/٥١٤.

٢- الإيطاء: اتفاق كلمتين في القافية لفظاً ومعنى، وهو عيب من عيوب القافية.

٣ - من مثل قوله في باب إنّ وأخواتها: وَتَصحَبُ الوَاسِطَ معْمُولَ الخَبَرْ والفَصْلَ واسْماً حَلَّ قبْلَهُ الخَبَرْ

٤ - في د زيادة: "انتهى".

٥ - ٣/١٣٨٨.

٦ - في ط، وص : "قبل".

٧ - في ط، وص:"الإشارات".

٨- سقط "ديار" من د. وإن قيل: ما بالدار عريب، أو ما بالدار ديار فالمقصود: ما بها أحد.

٩ - ورد في شا ٥/٥١٥:" ومعنى التنكير أن يكون مدلول اسم الفعل غير معهود عند المأمور أو المنهي، فكأنه يأمره بأمر غير معين أو ينهاه عنه، والتعريف بخلافه، وهو أن يكون مدلوله معهوداً عند السماع. فإذا قال : إيهِ بغير تنوين، فكأنه قال له: حدث الحديث الذي أنت فيه، وإذا قال إيهٍ بالتنوين فكأنه قال له : حدث بكل ما تريد.. وكذلك سائر أسماء الأفعال".

١٠ - في شا ٥/٥١٥:" جعل إليك الحكم بالتنكير أوالتعريف عند وجود التنوين وعدمه، ولم يجعل لك إلحاق التنوين فيما ليس فيه، ولا حذفه مما هو فيه....لأن ذلك متلقًى من السماع، ليس للقياس فيه مدخل".

١١ - سقط "صَهٍ" من ط١.

١٢ - ورد الكلام برمته في مر٢/٥٤، وانظر الارتشاف ٥/٢٣١١.

١٣ - في صب٣/١٢٥٢:" يعني أنّ مسماها حقيقة لفظ الفعل المتحدة في الذهن". و في د زيادة:"انتهى".

[وَمَا بِــهِ خُــوطِــبَ مَــا لاَ يَعْــقِــلُ مِنْ مُشْـــبِهِ اسْـــمِ الفِعْلِ صَوَتاً يُجْعَــلُ
كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَــايَــةً كَــ"قَبْ" وَالــزَمْ بِــنَــا النَّوعَيــنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ]

(**وَمَا بِــهِ خُــوطِبَ مَا لاَ يَعْــقِلُ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوتاً يُجْعَلُ ... كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَــ"قَبْ"**) أي: أسماء الأصوات: ما وُضِع لخطاب ما لا يَعْقِل، أو ما هو في حُكْمِ ما لا يعقل من صغار الآدميّين، أو لحكاية الأصوات، كذا في شرح الكافية[1].

فالنّوع الأوّل: إمّا زَجْرٌ كــ"هَلا" للخيل، ومنه قوله[2]:

١١- [أعَــيَّــرْتَنــي دَاءً بأُمِّــكَ مِثْــلُهُ] وأيُّ جَــوَادٍ لاَ يُــقَــالُ لَــهُ هَــلاَ

و"عَدَسْ"[3] زجْرٌ[4] للبغل، ومنه قوله[5]:

١٢ – عَدَسْ مَــا لِعَبَّــادٍ عَــلَيكِ إمَــارَةٌ [نَــجَــوْتِ وهَــذَا تَحْمِلِيْــنَ طَــلِيْقُ]

و"كِخْ" للطّفل، وفي الحديــث: "كِخْ كِخْ، فإنّها من الصَّدَقَة"[6]، و"هَيْدَ، وهَــادَ، ودَهْ، وعَهْ[7]، وعَــاهِ، وعِيْهِ"[8]/ للإبل، و"عَاجِ، وهَيجِ ، وحَلْ"[9] للنّاقة، و"إِسَّ، وهُــسَّ، وهَجْ، وقَاعِ" لِلغنم، و"هَجَا، وهَجْ" ٢٢٣/أ للكلب، و"سَــعْ" للضّأن، و"وَحْ" للبقر، و"عَزْ، وعَيْزَ" للعنز، و"حَرِّ" للحمار، و"جَاهِ" للسَّبُع.

وإمّا دعاءٌ، كــ"أَوْ" للفرس، و"دَوْهِ" للرُّبَع[10]، و"عَوْهِ" للجحش، و"بُسَّ" للغنم، و"جَوْتَ، وجِئْ" للإبل المورَدة، و"تُؤْ،وتَأْ" للتّيس المُنْزَى، و"نَخ" مخففاً ومشدَّداً للبعير المُنَاخ، و"هِدَعْ" لصغار الإبل المسكّنة، و"تَشَأْ، وتُشُؤ" للحمار الموْرَد، و"دَجْ" للدّجاج، و"قُوسْ"[11] للكلب.

---

١ - ١٣٩٦/٣.
٢ - البيت من الطويل، وهو لليلى الأخيلية من هجائها للنابغة في ديوانها ١٠٣، والأغاني ١٣٣/٤، وخزانة الأدب ٢٤٣/٦. ورد في شا ٥١٨/٥.
وموضع الشاهد: هلا، ووجه الاستشهاد أنه جاء اسم صوت لزجر الخيل.
٣ - وفي اللسان(عدس) قيل أنَّ عَدَساً رَجُلٌ كان يعنف على البغال أيّامَ سُلَيْمانَ - صلوات الله عليه - ، فكانت البغال إذا قيل لها عَدَسْ انزَعَجَت. وهذا ما لا تُعْرَف حقيقتُه في اللُّغة.
٤ - سقط من د، و ط: "زجر".
٥ - البيت من الطويل، ليزيد بن مفرّغ في ديوانه ١٧٠، وفي الإنصاف ٧١٧/٢، ونا، واللسان (عدس)، وشا، والمقاصد ٤٤٢/١، والتاج(عدس). وبلا نسبة في الجمل المنسوب للخليل ١٨٠، والمفصل ١٩٠. ورد في نا ٩٠، وهشا ٨٢/٤، وشا ٥١٩/٥، وزهر ٢٠٢/٢، وسيو ١٠١.
موضع الشاهد: عدس، ووجه الاستشهاد أنه جاء اسم صوت لزجر البغل.
٦ - الحديث في البخاري برقم ١٤٢٠ باب ما يذكر في الصدقة، كتاب الزكاة؛ بلفظ:" كخ كخ.. أما شعرت أنّا لا ناكل الصدقة" وبرقم ٢٩٠٧ باب من تكلم الفارسية، كتاب الجهاد والسير؛ بلفظ"أما تعرف أنا لا نأكل الصدقة"، وفي مسلم برقم ١٠٦٩ باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ، كتاب الزكاة؛ بلفظ:" كخ كخ .. أما علمت أنا لا نأكل الصدقة".
٧ - في ط:"جَهْ"، وفي اللسان (عهه):"عَه" تستخدم لزجر الإبل،وفيه (زجر): "جَه" تستخدم لزجر السبع، وفي الارتشاف ٢٣١٢/٥:"و"جه جه" لزجر الإبل".
٨ - ورد في الأصل:"عَيْد"، لكنني لم أصب له أصلاً في الكتب فلعله تحريف. والله أعلم.
٩ - وردت في الأصل بضم الحاء، وكذا في شرح الكافية ١٣٩٦/٣. ووردت بالفتح في اللسان (زجر)، و(عوج)، والتاج(غمض). وصرّح بالفتح في صب١٢٥٣/٣.
١٠ - الرّبَع بضم الراء وفتح الباء: الفصيل من الإبل يُولد في أوّل الربيع، انظر التاج(ربع).
١١ - ورد في اللسان والتاج (قوس) أنك تقول: (قُوْس) إذا أردت زجر الكلب، وتقول:(قُسْ) إذا أردت دعوته.

والنّوع الثّـــاني[1]: كــ"غَـــاق[2]" للغراب، و"ماءِ"-بالإمَـــالة-[3] للظبية، و"شِيْبِ" لشــرب الإبل، و"عِيْطِ" للمتلاعبين، و"طِيْخِ" للضّاحك، و"طَاقِ" للضّرب، و"طَقْ" لوقع الحجارة، و"قَبْ" لوقْع السيف، و"خَاقِ بَاقِ" للنّكاح، و"قاشِ ماشِ" للقماش.

تنبيه:

قوله: (**من مشبه اسم الفعل**[4]) كذا عبّر به أيضاً في الكافية[5]، ولم يَذكر في شرحها ما احترز به عنه. قال ابن هشام[6] في التّوضيح[7]: "وهو احترازٌ من نحو قوله[8]:

١٣- يَـــا دَارَ مَيَّـــةَ بِالعَـــلْيَـــاءِ فَالسَّـــــنَدِ		[أَقْــوَتْ وَ طَـــالَ عَلَيْهَا سَـــالِفُ الأَمَدِ]

وقوله[9]:

١٤- ألاَ أَيُّهَـــا اللَّيْـــلُ الطَّوِيـــلُ ألاَ انْجَـــلِي		[بِصُـــبْحٍ ومَـــا الإصْبَـــاحُ مِنْكَ بِأمْثَلِ]"[10]

(**وَالزَمْ بِنَـــا[11] النَّوعَيِن فَهْوَ قَدْ وَجَبَ**) يحتمل أن يريد بالنّوعين: أســماءَ الأفعالِ والأصواتِ، وهو ما صرّح به في شرح الكافية[12]. ويحتمل أن يريد نوعَي الأصوات[13]، وهو أَوْلَى؛ لأنه قد تقدَّم الكلامُ على أسماء الأفعال في أوَّل الكتاب[14]. وعلَّةُ بناءِ الأصوات مشابهتُها الحروفَ المهملة؛ في أنّها لا عاملة ولا معمولة، فهي أحقّ بالبناء من أسماء الأفعال[15].

---

١ - النوع الثاني في أسماء الأصوات: ألفاظ استعملت لتدل على حكاية صوت من الأصوات.

٢ - أي حكاية صوت الغراب: غاق.

٣ - في شرح الكافية للرضي١٢٢/٣:"بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الألف"، وورد فيه: "وقيل: هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة". وفي اللسان (بغم): "مَاءْ مَاءْ": صوت الظبية وهي تدعو ولدها.

٤ - في صب١٢٥٢/٣:" قال الحفني أي: في الاكتفاء به وعدم احتياجه في إفادة المراد إلى شيء آخر".

٥ - أي: جاء بيته في الألفية مطابقاً لبيته في الكافية إذ قال فيهما: (وما به خوطب ما لا يعقل		من مشبه اسم الفعل صوتاً يجعل). انظر شرح الكافية ١٣٩٦/٣.

٦ - عبد الله بو يوسف، أبو محمد، جمال الدين بن هشام الأنصاري، الحنبليّ، المصري، انفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة. قال عنه ابن خلدون:"ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له: ابن هشام ، أنحى من سيبويه". من تصانيفه: (المغني)، و(التوضيح)، و(شذور الذهب)، وغيرها. توفي سنة٧٦١هـ. انظر الأعلام ١٤٧/٤.

٧ - هشا ٨٢/٤ .

٨ - البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه١٤، وفي الكتاب ٣٦٤/١، وفي معجم ما استعجم ٧٦١/٣، وفي الأغاني ١٦٦/٩، والمقاصد ٣١٥/٤، والدرر ٢٧٤/١. ورد في هشا ٨٣/٤، وزهر ٢٠٢/٢. وأقوت: خلت من أهلها.

موضع الشاهد: يا دار، ووجه الاستشهاد أنه نداء لما لا يعقل، ورغم ذلك فهو ليس باسم صوت لأنه ليس مما يشبه اسم الفعل.

٩ - البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٨، والأغاني ٥٧/٨، وسر صناعة الإعراب ٥١٣/٢، واللسان (شلل)، والخزانة ٣٢٦،٣٢٧/٢. ورد في هشا ٨٣/٤، وزهر ٢٠٢/٢.

وموضع الشاهد: أيها الليل، ووجه الاستشهاد أنه خطاب ونداء لما لا يعقل وهو الليل، ولأنه لا يشبه اسم الفعل لم يكن اسم صوت.

١٠ - في د وط٢ زيادة: "انتهى".

١١ - أي: بناءَ النوعين.

١٢ - ١٣٩٧/٣.

١٣ - مر٥٥/٢ بتصرف يسير.

١٤ - الأصل ١٢/أ ، و ط١(٥٨/١)، وفيه شرح لقول الناظم: (وكَنِيَابَةٍ عن الفعْل بلا .. تأثر).

١٥ - التعليل برمته في شرح الكافية ١٣٩٧/٣، وانظر الارتشاف ٢٣١٧/٥، ومر٥٦/٢، وهشا ٨٤/٤.

تنبيه[١]:

هذه الأصواتُ لا ضميرَ فيها، بخلاف أسماء الأفعال، فهي من قبيل المفردات،/وأسماءُ الأفعال من قبيل ٢٢٣/ب المركَّبات.

خاتمة:

قد يُعرَبُ بعض الأصوات، لوقوعه موقعَ متمكّنٍ[٢]، كقوله[٣]:

١٥- قَدْ أَقْبَلَتْ عَــزَّةُ مِنْ عِرَاقِهَــا
مُلصِقَةَ السَّــرْجِ بِخَاقِ بَاقِهَــا

أي: بفرجها. وقوله[٤]:

١٦- إذْ لِمَّتِي مِثْلُ جَنَــاحِ غَــاقِ

أي: غُرَاب. ومنه قول ذي الرّمّة[٥]:

١٧- تَدَاعَيْــنَ بِاسْــمِ الشِّــيبِ فِي مُتَثَــلِّمٍ جَــوَانِــبُــهُ مِــنْ بَصْــرَةٍ وَسِــــــلاَمِ

وقوله أيضاً[٦]:

١٨- لاَ يُنْعِــشُ الطَّــرْفَ إلاَّ مَــا يُخَــوِّنُهُ دَاعٍ يُنَــادِيــهِ بِاسْــــمِ المــاءِ مَبْغُــومُ

فالشِّيْب: صوتُ شرب الإبل، والماء: صوتُ الظّبية كما تقدّم.[٧] والله سبحانه وتعالى[٨] أعلم.

---

١ - التنبيه كاملاً في مر ٥٦/٢.
٢ - نا ٦١٥، والارتشاف ٢٣١٧/٥.
٣ - الرجز بلا نسبة في المسائل المنثورة ٢٤٤ برواية "ممدودة الرجل بخاق باقها"، والشاهد في اللسان والتاج (خوق).
وموضع الشاهد: بخاق باقها، ووجه الاستشهاد أنه صوت أعرب لوقوعه موقع المتمكن.
٤ - الرجز لرؤبة في ديوانه ١٨٠، واللسان والتاج (طوق)، والدرر ٣٠٨/٥. وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢٣١٧/٥، وشرح التسهيل للمرادي ٣٥٥/١. ورد في زهر ٢٠٢/٢. واللمة: شعر جانب الرأس.
وموضع الشاهد: غاق، ووجه الاستشهاد إعراب الصوت لوقوعه موقع المتمكن.
٥ - البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٦٠٩، وإصلاح المنطق ٢٩، واللسان (شيب)، والخزانة ١٠٤/١، والتاج(شيب). وبلا نسبة في الخصائص ١٦٥/٢، والمفصل ١٢٦. ورد في شا ٥٢٠/٥. ومتثلّم: اسم مكان لحوض ماء. والبَصْرَة: حجارة رخوة. وسِلام جمع سَلِمَة وهي الحجارة الرِّقاق.
وموضع الشاهد: باسم الشيب، ووجه الاستشهاد أنه أعرب الصوت "الشيب" لوقوعه موقع الاسم المتمكن.
٦ - البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ٥٧١، وإصلاح المنطق ٢٧٣، وكتاب الشعر ٣٠/١، والخصائص ٢٩/٣، والمفصل ١٢٥، واللسان (نعش)، والخزانة ٣٤٥/٤،٣٤٤، والتاج (نعش). وينعش: يرفع. يخوّنه: يتعهّده، وأصل التخوّن: التنقص. ومَبْغُوم: من البُغام؛ وبُغامُ الناقة: صَوْتٌ لا تُفْصِح به؛ يقال: بُغام مَبْغُوم كقولك قوْلٌ مَقُول. والمعنى: الغزالُ ناعسٌ لا يرفع طرفه إلاّ أن تجيء أمّه وهي المتعهدّةُ له. ويقال: إلاَّ ما تَنَقَّصَ نومَه دعاءُ أُمِّه له.
وموضع الشاهد: الماء، ووجه الاستشهاد: إعراب صوت الظبية "الماء" لوقوعه موقع الاسم المتمكن.
٧- في د، وط، وص زيادة: "انتهى".
٨ - سقط من د، وط، وص:"سبحانه وتعالى".

نُــونَــا الــتَّــوكِــيــدِ

[لِلــفِــعْــلِ تَوكِيــدٌ بِنُــونَيــنِ هُمَــا		كَنُــونَيِ "اذْهَبَــنَّ" وَ"اقْصِــدَنْــهُمَــا"]

(**لِلفِعْلِ تَوكِيدٌ بِنُونَينِ هُمَا**): الثّقيلة والخفيفة؛ (**كَنُونَيِ "اذْهَبَنَّ" وَ"اقْصِدَنْهُمَا"**). وقد اجْتَمَعَا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً﴾ [سورة يوسف ١٢: ٣٢] ، وقد تقدَّمَ أوّل الكتاب[1] أنّ قولَه[2]:

١٩- أَقَــائِــلُنَّ أحْضِــرُوا الشُّــــهُودَا

ضَرُورَةٌ.

تنبيه[3]:

ذهب البصريّون إلى أنّ كُلاًّ منهما أصلٌ لتخالف بعضِ أحكامهما. وذهب الكوفيّون[4] إلى أنّ الخفيفةَ فــرعُ الثّقيلة. وقيل بالعكس لقصد التّوكيد[5]. وذكر الخليلُ[6] أنّ التّوكيدَ بالثّقيلة أشدُّ من الخفيفة[7].

[يُؤَكِّــدَانِ افْــعَــلْ وَ يَفْعَــلْ[8] آتِــيَــا		ذَا طَلَــبٍ شَــــرْطــاً "إِمَّــا" تَــالِيَــا]

(**يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ**) أي: فعل الأمر مطلقاً، نحو "اضْرِبَنَّ زيداً"، ومثله الدُّعاء كقوله[9]:

٢٠- فَــأَنْزِلَــنْ سَــــكِينةً عَــلَيْنــا

---

[1] - الأصل ٩/أ، و ط١(٤٧/١). وانظر شرح شرح الكافية ١٤١١/٣-١٤١٢، وشرح الرضي للكافية ٤٨٨/٤.

[2] - الرجز لرؤبة في ديوانه ١٧٣، ونا، والمقاصد ١١٨/١، وزهر، ولرجل من هذيل في حاشية العليمي على زهر٤٢/١، والخزانة ٤٢٠/١١ برواية:" أقائلن أحضري الشهودا"، وفيه ٤٢٧/١١ قال:" وقوله: أحضري: خطاب للمرأة أمر من أحضره إحضاراً. ورواه العيني: أحضروا بواو الجمع، ولا وجه له، كما لا وجه لنسبة الشعر إلى رؤبة بن العجاج. والله أعلم". والشاهد منسوب لرجل من هذيل في الدرر ١٧٦/٥، وبلا نسبة في الخصائص ١٣٦/١، وشرح الرضي للكافية ٤٨٨/٤. ورد في نا ٦٢٦، ومر ٥٧/٢، وهشا ٢٥/١، وشا ٥٢٨/٥، وزهر ٤٢/١، وسيو٤٦٠.
وموضع الشاهد: أقائلنّ، ووجه الاستشهاد أنه أكد اسم الفاعل بنون التوكيد للضرورة.

[3] - أكثر ما في التنبيه في مر٥٧/٢، وزهر ٢٠٣/٢.

[4] - الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٩٤) ٢٥٠/٢-٢٥٩، ونصّ الرضي في شرحه للكافية ٤٩٣/٤ على أن ذلك مذهب أكثر الكوفيين.

[5] - سقط "لقصد التوكيد" من د، وط، وص.

[6] - الكتاب١٤٩/٢.

[7] - انظر شرح التسهيل للمرادي٣٥٩/١.

[8] - "يفعلْ" سكّن ابن مالك الفعل للضرورة.

[9] - الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ١٠٧، وفي طبعة هارون للكتاب ٥١١/٣، وفي شرح الشنتمري بهامش الكتاب ١٥٠/٢، وفي شرح الكافية ١٤٠٢/٣، ولكعب بن مالك في طبعة بولاق للكتاب ١٥٠/٢، ولعامر بن الأكوع في سيرة ابن هشام ٣٢٨/٢، وبلا نسبة في المقتضب ١٣/٣. ورد في مر ٥٧/٢، وشا ٥٣٣/٥، وجز ٢٨٥، وزهر ٢٠٣/٢.
موضع الشاهد: فأنزلن، ووجه الاستشهاد تأكيد فعل الأمر الذي وقع للدعاء بالنون.

(وَيَفْعَلْ) أي: المضارع بالشّروط الآتي ذكرها[1]. ولا يؤكّدان الماضي مطلقاً، وأمّا قوله[2]:

٢١- دَامَــنَّ سَـــعْدُكِ لو[3] رَحِمْتِ مُتَيَّمَــا		[لَـوْلاكِ لَمْ يَـكُ لِلصَّبَـابَةِ جَـانِحَـا]

فضرورةٌ شاذّةٌ سهَّلَهَا كونُه بمعنى الاستقبال[4].

٢٢٤/أ وإنَّما يُؤَكَّد بهما /المضارعُ حالَ كونِه **(آتِيًا... ذَا طَلَب)** بأنْ يأتِيَ أمْراً نحو "لِيَقُومَنَّ زيدٌ"، أو نَهْياً نحو: ﴿ولا تَحْسَبَنَّ اللّهَ غَافِلاً﴾[سورة إبراهيم١٤: ٤٢] ، أو عَرْضاً نحو "ألا تَنْزِلَنَّ عِنْدَنا"، أو تحضيضاً كقوله[5]:

٢٢ – هَــلاَّ تَمُنِّــنْ بِوَعْــدٍ غَيْــرَ مُخْلِفَــةٍ		كَمَــا عَهِدتُــكِ فِي أَيَّــامِ ذِي سَــلَمِ

أو تَمَنّياً كقوله[6]:

٢٣ – فَــلَيتَــكِ يَــومَ المُلتَقَــى تَــرَيِنَّــنِي		لِكَي تَعْــلَمِي أَنِّي امْــرُؤٌ بِــكِ هَــائِمُ

أو استفهاماً كقوله[7]:

٢٤- وَهَــلْ يَمْنَعَنِّــي ارْتِــيَــادِي البِــلاَ		دَ مِــنْ حَــذَرِ المَــوتِ أنْ يَــأْتِيَــنْ؟

وقوله[8]:

٢٥ – [قَــالَتْ فُطَيْمَةُ حَلِّ شِــعْرَكَ مَدْحَهُ]		أَفَبَعْــدَ كِــنْــدَةَ تَمْــدَحَــنَّ قَبِيْــلا؟

---

[1] - في ط، وص: "بالشرط الآتي ذكره".

[2] - البيت من الكامل، وقائله مجهول، وهو في الجنى الداني ١٤٣، والمغني ٤٤٤، والمقاصد ٣٤١/٤، والدرر١٦١/٥. ورد في مر ٥٧/٢، وشا ٥٣١/٥، وزهر ٢٠٣/٢.
موضع الشاهد: دامنّ، وجه الاستشهاد تأكيد الفعل الماضي بالنون لضرورة شاذة، وسهلها كونه بمعنى الاستقبال.

[3] - في د، وط، وص:"إن".

[4] - في الجنى الداني ١٤٣:"وأما الماضي فقد جاء توكيده بالنون، في قول الشاعر:دامن سعدك، إن رحمت متيماً ... وفي الحديث:"فإمّا أدركنّ أحدٌ" [الحديث في صحيح مسلم برقم ٢٩٣٤، باب ذكر الدجال، كتاب الفتن]، والذي سوغ ذلك أن الفعل فيهما مستقبل المعنى، لأنه في البيت دعاء، وفي الحديث شرط".

[5] - البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو في شرح الكافية ١٤٠٢/٣، والمقاصد ٣٢٢/٤، والدرر ١٥٠/٥. ورد في نا ٦١٨، وهشا٨٩/٤، وجز٢٨٦، وزهر ٢٠٤/٢، وسيو ٤٥٨. وذي سلم: موضع بالحجاز.
موضع الشاهد: هلا تمننْ، ووجه الاستشهاد تأكيد الفعل المضارع حال كونه تحضيضاً.

[6] - البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو في شرح الكافية ١٤٠٢/٣، والمقاصد ٣٢٣/٤، والدرر ١٥١/٥. ورد في نا ٦١٨، وهشا ٩٠/٤، وجز٢٨٦، وزهر ٢٠٤/٢، وسيو ٤٥٨.
موضع الشاهد: فليتك تريِنّني، ووجه الاستشهاد تأكيد الفعل المضارع حال كونه تمنياً.

[7] - البيت من المتقارب، للأعشى في ديوانه ١٤، والكتاب ١٥١/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٢٨/٢، وشرح الكافية ١٤٠٠/٣، والمقاصد ٣٢٤/٤، والخزانة ٣٨٣/١١. ورد في نا ٦١٨، وشا ٥٣٥/٥، وجز ٢٨٦، وسيو ٤٥٨.
موضع الشاهد: هل يمنعنّي، ووجه الاستشهاد تأكيد الفعل المضارع حال كونه استفهاماً.

[8] - البيت من الكامل، لامرئ القيس في ديوانه ٣٥٩، وجاء في حاشية شرح الكافية للرضي من كلام المحقق ٤٨٥/٤:" وجاء في طبعة الخزانة التي لم تكمل أنه من قصيدة لامرئ القيس"، وهو لمقنع في الكتاب ١٥١/٢، والبيت بلا نسبة في شرح الرضي للكافية ٤٨٥/٤، والمقاصد ٣٤٠/٤، والخزانة ٣٨٣/١١،٣٨٤ وفيها:"وهذا الشعر من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل، والله أعلم". ورد في نا ٦١٨، وهشا ٩١/٤، وشا٥٣٥/٥.
موضع الشاهد: تمدحنّ، ووجه الاستشهاد تأكيد الفعل المضارع حال كونه استفهاماً.

وقوله[1]:

٢٦- فَأَقْبِـــلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِـــكَ نَبْتَحِثْ مَسَـــاعِيَنَـــا حَتَّى نَرَى كَيـــفَ نَفْعَـــلاَ [2]

أو دعاءً كقوله[3]:

٢٧ - لاَ يَبْعَـــدَنْ قَـــومِـــي الَّـــذِيـــنَ هُـــمُ سُـــــــمُّ الـــعُـــدَاةِ وَآفَـــةُ الجُـــزْرِ
الـــنَّـــَازِلـــُونَ بِـــكُـــلِّ مُـــعْـــتَـــرَكٍ وَ الـــطَّـــيِّـــبُـــونَ مَـــعَـــاقِـــدَ الأزْرِ

(أَو) آتيا (**شَرْطاً اْمَّا تَالِيَا**)؛ (**إمّا**) في موضع النّصب مفعول به لـــ(**تاليا**)، أي: شرطاً تابعاً "إن" الـــشّرطيّة المؤكّدة بـــ"ما" نحو ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [سورة الأنفال٨: ٥٨]، ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ﴾ [سورة الزخرف٤٣: ٤١]، ﴿فَإِمَّا تَـــرَيِنَّ﴾ [سورة مريم١٩: ٢٦]. واحترز من الواقع شرطاً بغير "إمّا"، فإنّ توكيدَه قليلٌ[4] كما سيأتي[5].

[أَوْ مُثْــبَتــاً فِي قَسَـــــــمٍ مُسْـــتَقْبَـــلاَ وَقَلَّ بَعْـــدَ "مَـــا" وَ "لَـــمْ" وَ بَعْـــدَ "لا"]

(**أَوْ**) آتياً (**مُثْبَتاً فِي**) جواب (**قَسَمٍ مُسْـــتَقْبَلاَ**) غير مفصولٍ من لامه بفاصل نحو: ﴿تَاللهِ لأَكِيْدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [سورة الأنبياء٢١: ٥٧]، وقوله[6]:

٢٨- فَمَنْ يَـــكُ لَمْ يَثْـــأَرْ بِأَعْـــرَاضِ قَومِهِ فَـــإِنِّـــي وَرَبِّ الـــرَّاقِـــصَـــاتِ لأَثْـــأرَا

ولا يجوزُ تأكيدُه بهما إن كان منفيّاً نحو: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوْسُفَ﴾ [سورة يوســف١٢: ٨٥]، إذ التّقدير: لا تفتأُ[7].

وأمّا قوله[8]:

٢٩- تَـــاللهِ لاَ يُحْمَـــدَنَّ المـــرءُ مُجْتَنِبـــاً فِعْلَ الكِـــرَامِ وَلَو فَـــاقَ الوَرَى حَسَـــبَـــا

فشاذٌّ أو ضرورة[9].

---

[1] - البيت من الطويل، للنابغة الجعدي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٧٣/٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الكتاب ١٥١/٢، وشرح الكافية ١٤٠١/٣، وشرح الكافية للرضي ٤٨٥/٤، المقاصد ٣٢٥/٤. ورد في نا ٦١٩، وشا ٥٣٦/٥. وفي "نرى" و"نفعلا" رواية أخرى "ترى" و"تفعلا" على الخطاب.
موضع الشاهد: نفعلا، ووجه الاستشهاد أن أصل الفعل المضارع "نفعلن" بالنون مؤكداً لوقوعه بعد الاستفهام، وأبدلت النون ألفاً للوقف.

[2] - الكلام في توكيد المضارع إذا كان أمراً وما تلاه إلى هذا الموضع مذكور برمته في نا٦١٧ – ٦١٨-٦١٩، وانظر الارتشاف ٦٥٣/٢-٦٥٤.

[3] - البيت من الكامل، لخِرْنِق بنت هفان من بني قيس في ديوانها ٤٣، وفي الكتاب ١٠٤/١، والأصول ٤٠/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي٢٧/٢، واللسان (نضر)، وهشا، وشا، والمقاصد ٦٠٢/٣، وبلا نسبة في الجمل المنسوب للخليل ٨٨. ورد في نا ٤٥٢، وهشا ٢٦٨/٣، وشا ٦٧٠/٤، وزهر ٢٠٤/٢. الجزر: جمع جزور؛ وهي الناقة. تريد أنهم ينحرون إبلهم لضيفانهم. والأزر: جمع إزار؛ ويقال: فلانٌ طيب الإزار إذا كان عفيفاً لا يأتي فجوراً.
موضع الشاهد: لا يبعدن، ووجه الاستشهاد تأكيد المضارع حال كونه دعاء.

[4] - كذا في مر ٥٨/٢.

[5] - الصفحة ٢٦.

[6] - البيت من الطويل، للنابغة الجعدي في ديوانه ٨٩، والكتاب ١٥١/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي١٧٣/٢، والمقاصد ٣٣٦/٤. ورد في نا٦٣١.
والراقصات: الإبل التي تسير رقصاً، والرقص: ضرب من الخَبَب؛ وعنى الإبل التي تحمل الحاجّ وترقص نحو الحرم.
موضع الشاهد:لأثأرا، ووجه الاستشهاد تأكيد الفعل المضارع المثبت المتصل بلام القسم بالنون، إذ الأصل "لأثأرن" وأبدلت النون ألفاً للوقف .

[7] - انظر زهر٢٠٣/٢.

[8] - البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في الارتشاف ١٧٨١/٤، والمساعد ٣١٨/٢. ورد في مر ٦٢/٢.
موضع الشاهد: لا يحمدنّ، ووجه الاستشهاد تأكيد الفعل المضارع بعد القسم بالنون رغم كونه منفياً خلافاً للقاعدة وهذا شاذّ أو ضرورة.

[9] - المفهوم من كلام أبي حيان في الارتشاف ١٧٨١/٤-١٧٨٢، وابن عقيل في المساعد ٣١٨/٢ أنه جائز قليل. والله أعلم.

أو كان حالاً كقراءةِ ابنِ كثير[1]: ﴿لَأُقْسِمُ بيوم القيامة﴾[2] [سورة القيامة٧٥: ١]، وقوله[3]:

٣٠ - يَمِيـــنـــاً لَأُبْغِـــضُ كُـــلَّ امْـــرِئٍ   يُـــزَخْـــرِفُ قَـــولاً وَلاَ يَـــفْـــعَـــلُ / ٢٢٤/ب

وقوله[4]:

٣١- لَئِنْ تَـــكُ قَدْ ضَـــاقَتْ عَلَيكُمْ بُيُوتُكُم   لَيَـــعْـــلَـــمُ رَبِّـــي أنَّ بَيتِـــيَ وَاسِـــــعُ

أو كان مفصولاً من اللاَّم مثل: ﴿ولَئِنْ مُتُّمْ أوْ قُتِلْتُمْ لإلى اللهِ تُحْـــشَرُونَ﴾ [ســورة آل عمــران٣: ١٥٨]، ونحـــو: ﴿ولَسَوْفَ يُعْطِيْكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [سورة الضحى٩٣: ٥].[5]

تنبيهان:

الأوَّل: التّوكيدُ في هذا النّوعِ واجبٌ بالشّروطِ المذكورةِ كما نصَّ عليه في التّـــسهيل[6]، وهـــو مـــذهبُ البصريّين، فلا بدَّ عندهم من اللاّم والنّون، فإن خلا منهما قُدِّر قَبْلُ حَرْفُ النَّفْي[7]، فإذا قلتَ "واللهِ يقومُ زيدٌ" كان المعنى: نَفْي القيامِ [عنه] [8].

وأجازَ الكوفيّون تعاقُبَهما[9]، وقد وردَ في الشّعر[10]. وحكى سيبويه:"واللهِ لَأَضْرِبُهُ"[11].

---

[1] - القراءة في السبعة لابن مجاهد عن قنبل عن ابن كثير ٦٦١، كذا في إعراب القراءات لابن خالويه٤١٤/٢، وقراءة الباقين ﴿لا أقسم﴾. وابن كثير هو عبد الله بن كثير الداري المكي، أبو معبد: أحد القراء السبعة، كان قاضي الجماعة بمكة، وكانت حرفته العطارة، ويسمون العطار "داريا" فعرف بالداري، وهو فارسي الأصل، مولده ووفاته بمكة سنة ١٢٠هـ.انظر وفيات الأعيان٤١/٣،الأعلام ١١٥/٤.

[2] - في لام ﴿لأقسم﴾ قولان: القسم والابتداء، وفي الفعل ﴿أقسم﴾ إذا كانت اللام للقسم قولان: للحال أو للمستقبل، وحذفت النون المؤكدة وهو قليل. وانظر في هذه التوجيهات إعراب القراءات لابن خالويه ٤١٤/٢، والحجة للفارسي ٣٤٤/٦-٣٤٥، و الاستدراك ٥٤٧.

[3] - البيت من المتقارب، قائله مجهول، وهو في المقاصد ٣٣٨/٤. ورد في هشا ٨٥/٤، وشا ٥٤١/٥، وزهر ٢٠٣/٢.
موضع الشاهد: لأبغضُ، ووجه الاستشهاد أن نون التوكيد لم تتصل بالفعل المضارع المثبت المتصل بلام القسم؛ لأنه يدل على الحال لا الاستقبال.

[4] - البيت من الطويل، للكميت بن معروف، ونسبة البيت إلى الكميت بن معروف نقلها الفرّاء عن الكسائي في معاني القرآن ١٣١/٢، وهو له في منتهى الطلب من أشعار العرب ١٢٤/٨، والخزانة ٦٨/١٠،٧٠،٣٣١/١١، وهو بلا نسبة في شرح الرضي للكافية ٣١٢/٤، وانظر المقاصد ٣٢٧/٤. ورد في نا٦٢١، وشا ٥٤١/٥، وجز ٢٨٧، وزهر ٢٥٤/٢.
موضع الشاهد: ليعلم، ووجه الاستشهاد أن الفعل المضارع المثبت الواقع جواباً للقسم لا يؤكد بالنون إن كان بمعنى الحال لا الاستقبال.

[5] - انظر شرح الكافية ١٤٠٣/٣، والارتشاف ٦٥٥/٢، وهشا ٨٥/٤-٨٦.

[6] - ٢١٦.

[7] - انظر الكتاب ٤٥٤/١، والارتشاف ١٧٨١/٤، و مر ٥٩/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٣٥٩/١.

[8] - سقط "فإن خلا ... نفي القيام عنه" من د، وسقط"عنه" من الأصل، والمثبت من ط، وص.

[9] - يجوز أن تقول عندهم:"ليقومنّ"، و"ليقوم ويقومنّ"، بذا فسّرها ابن عقيل في المساعد٦٦٤/٢، وفي صب١٢٦٣/٣:"أي اللام والنون فيُكتفى بأحدهما".

[10] - في شا ٥٤٣/٥-٥٤٤:" وقد جاء منه الشّعر، قال الشّاعر، أنشده ابن خروف وغيره:

تَألَّى ابنُ أوسٍ حلْفَةً لَيَرُدُّني   إلى نســوةٍ كأنهنّ مفائدُ

وقال عبد الله بن رواحة:

فلا وأبِي لَنَـأْتِيَها جميعاً   ولو كانت بها عربُ ورومُ"

[11] - لم أصبه، ولم أصب مثله، ومدار كلام سيبويه في الكتاب ٤٥٦/١- ١٤٩/٢ على لزوم النون في مثله، على أن الفارسي قال: لا تلزم النون، وحكاه عن سيبويه في الحجة ٣٤٤/٦، والإغفال ١٣٤/١، والتعليقة٢١٥/٢، والبغداديات ١٠٦-١٧٩-٣١١، وأورد الباقولي المسألة في الاستدراك ٥٤٧، وانظر المساعد ٦٦٤/٢.

وأمّا التّوكيدُ بعد الطّلب فليس بواجبٍ اتفاقاً. واختلفوا فيه بعد "إمّا": فمذهبُ سيبويه[1] أنّه ليس بلازمٍ ولكنّه أحْسن، ولهذا لَمْ [2] يقعْ في القرآنِ إلاّ كذلك، وإليه ذهبَ الفارسيُّ[3] وأكثرُ المتأخّرين. وهو الصّحيح. وقد كَثُرَ مجيئُه في الشِّعرِ غيرَ مُؤَكَّدٍ، من ذلك قولهُ[4]:

٣٢ — يَا صَاحِ إمَّا تَجِدْنِي غَيرَ ذِي جِدَةٍ فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الخِلاَّنِ مِنْ شِيَمِي

وقوله[5]:

٣٣ — فَإمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإنَّ الحَوَادِثَ أَودَى بِهَا

وقوله[6]:

٣٤ — فَإمَّا تَرَيْنِي كَابْنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِياً عَلَى رِقَّةٍ أَحْفَى وَلاَ أَتَنَعَّلُ

وذهبَ المبرّدُ[7] والزّجّاجُ[8] إلى لُزُوْمِ النُّونِ بعدَ "إمّا"، وزَعَمَا أنّ حَذْفَهَا ضرورةٌ.[9]

الثاني[10]: منع البصريّون نحو "واللهِ لَيَفْعَلُ زَيْدٌ الآن"، استغناءً عنه بالجملة الاسميّة المصدَّرة بالمؤَكَّد كقوله[11]: "واللهِ إنَّ زيداً يَفْعَلُ[12] الآن". وأجَازَهُ الكوفيّون[13]، ويشْهَدُ لهم ما تقدَّمَ من قراءةِ ابنِ كثير ﴿لَأُقْسِمُ﴾، والبَيْتَيْن[14].

---

[1] - في الكتاب ١٥٢/٢ قال:" وإن شئت لم تقحم النون ،كما أنك إن شئت لم تجئ بها".
[2] - في الأصل "لا".
[3] - مذهب الفارسي في الإغفال ١٣٤/١، و البغداديات ٣١١-٣١٢. وانظر شرح المفصل ٤١/٩.
[4] - البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو في المقاصد ٣٣٩/٤، والخزانة ٤٣١/١١. ورد في نا ٦٢٠، وهشا ٨٧/٤، وزهر ٢٠٤/٢.
موضع الشاهد: إما تجدني، ووجه الاستشهاد أن الفعل المضارع كثر مجيئه في الشعر بعد "إما" غير مؤكد، وقيل للضرورة.
[5] - البيت من المتقارب، للأعشى في ديوانه ١٢٠ برواية: "فإنْ تعْهَديني ولي لمَّة فإنّ الحوادث ألوى بها". وفي الكتاب ٢٣٩/١ برواية:" فإمّا تري لمّتي بُدّلتْ". والشاهد للأعشى في البغداديات ٣١٢، وشرح الرضي للكافية ٤٨٨/٤، واللسان (حدث)، والمقاصد ٤٦٦/٢، والخزانة ٤٣٠/١١-٤٣٣، والتاج (حدث). ورد في نا ٦٢٠. واللمة: الشعر تلم بالمنكب. أودى بها: ذهب ببهجتها وحسنها.
موضع الشاهد: إما تريني، ووجه الاستشهاد أن الفعل المضارع كثر مجيئه في الشعر بعد "إما" غير مؤكد، وقيل للضرورة.
[6] - البيت من الطويل، وهو بيت من أبيات لامية العرب للشنفرى في ديوانه ٦٨، وفي منتهى الطلب من أشعار العرب٤٠٦/٦، وإعراب لامية العرب للعكبري١٢٢. وابنة الرمل: الحية. رقة: رقة الحال.
موضع الشاهد: تريني، ووجه الاستشهاد أن الفعل المضارع كثر مجيئه في الشعر بعد "إما" غير مؤكد، وقيل للضرورة.
[7] - المقتضب ١٣/٣-١٤. وانظر البغداديات ٣١١.
[8] - معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١١٧/١- ٣٣٤/٢.
[9] - انظر الإغفال ١٢٦/١، والارتشاف ٦٥٦/٢، ومر٥٩/٢، وشرح التسهيل للمرادي٣٦٣/١، والمساعد ٦٦٧/٢.
[10] - ورد التنبيه الثاني كاملاً في نا ٦٢١.
[11] - في د، وص، وط:"كقولك".
[12] - في ط، وص: "لَيَفْعَلُ".
[13] - انظر الارتشاف١٧٧٨/٤، والمساعد ٦٦٤/٢.
[14] - يقصد الشاهدين ٣٠-٣١ . وفي د، وط، وص زيادة:"انتهى".

٢٢٥/أ (**وَقَلّ**) التّوكيد/(**بَعْدَ "مَا"**) الزّائدة التي لم تُسْبَق بــ"إنْ"، من ذلك قولُهم: "بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ"[١]، و"بِجَهْدٍ مَا تَبْلُغَنَّ"[٢]، و"حَيْثُمَا تَكُوْنَنَّ آتِكَ"[٣]، و"مَتَى مَا تَقْعُدَنَّ أَقْعُدْ"[٤]، وقوله[٥]:

٣٥ – إذَا مَــاتَ مِنْهُمْ مَيِّــتٌ سَــرَقَ ابْنُــهُ   وَمِــنْ عِضَــةٍ مَــا يَنْــبُتَنَّ شَــكِيرُهَــا

وقوله[٦]:

٣٦ – قَــلِيــلاً بِهِ مَــا يَحْمَدَنَّــكَ وَارِثٌ   [إذَا نَــالَ مِمَّــا كُنْــتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَــا]

تنبيهان[٧]:

الأوّل: مرادُ النّاظمِ أنَّ التّوكيدَ بعد "ما" المذكورةِ قليلٌ بالنّسبةِ إلى ما تَقَدَّمَ، لا قليلٌ مُطلقاً، فإنّه كثيرٌ كما صَرَّحَ بهِ في غير هذا الكتاب[٨]، بل ظاهرُ كلامِهِ اطِّرَادُهُ، وإنّما كانَ كثيراً منْ قِبَلِ أنّ "ما" لَمّا لازمت هــذه المواضعَ أشبهتْ عندهم لامَ القسمِ، فعاملوا الفِعْلَ بعدها معاملتَهُ بعد اللاَّم. نصَّ على ذلك ســيبويه[٩]. كمــا حكاه في شرح الكافية[١٠].

الثّاني: كلامُه يشمل "ما" الواقعة بعد "رُبّ"، وصرَّحَ في الكافية[١١] بأنّ التّوكيدَ بعدها شاذٌّ، وعلّلَ ذلك بأنّ الفعل بعدها ماضي المعنى. ونصَّ بعضُهم[١٢] على أنّ إلحاقَ النّونِ بعدها ضرورةٌ. وظاهرُ كلامِ التّسهيل[١٣] أنّه لا يَختَصّ بالضّرورةِ، وهو ما يُشْعِرُ به كلامُ سيبويه فإنّه حكى[١٤]: "رُبَّمَا يَقُولَنّ ذلك"، ومنه قوله[١٥]:

٣٧ – رُبَّــمَــا أوفَــيْــتُ فِي عَــلَــمٍ   تَــرْفَــعَــنْ ثَــوبِــي شَــمَالاَتُ

انتهى[١٦].

---

[١] - مثل يقال في الحث على ترك البطء، كما يقال لمن يخفي أمراً يعرفه المتكلم، انظر الكتاب١٥٣/٢، والمقتضب ١٥/٣، وزهر٢٠٥/٢

[٢] - في زهر٢٠٥/٢:" يقال لمن حملته فعلاً أعياه، أي: لا بد لك من فعله بمشقة".

[٣] - انظر الكتاب ١٥٤/٢، المفصل ٤٥٧.

[٤] - انظر المقتضب١٣/٣.

[٥] - البيت من الطويل، قائله مجهول، ذهب الشطر الثاني منه مثلاً، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٥٣/٢، وشرح الكافية ١٤٠٧/٣، وشرح الكافية للرضي ٤٨٦/٤، واللسان (عضه)، والمغني ٤٤٤، والخزانة ٢٢/٤. ورد في نا ٦٢٢، وهشا ٩٣/٤، وزهر ٢٠٥/٢. والشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها. ويريد أن الابن يشبه أباه، فمن رأى الابن ظنه أباه، وكأنه سرق منه صورته و شمائله.
موضع الشاهد: ما ينبتنّ، ووجه الاستشهاد تأكيد الفعل المضارع بالنون بعد "ما" الزائدة التي لم تسبق بـ"إن" الشرطية، وهذا قليل.

[٦] - البيت من الطويل، لحاتم الطائي في ديوانه ٢٢٣، والمقاصد ٣٢٨/٤، وزهر، والدرر ١٦٣/٥. ورد في نا ٦٢٢، ومر ٦٠/٢، وهشا ٩٤/٤، وجا ٧٠/٤، وجز ٢٨٧، وزهر ٢٠٥/٢، وسيو ٤٥٩.
موضع الشاهد: ما يحمدنّك، وجه الاستشهاد تأكيد الفعل المضارع بالنون بعد "ما" الزائدة التي لم تسبق بـ"إن" الشرطية، وهذا قليل.

[٧] - انظر مر ٦٠/٢-٦١.

[٨] - قال في شرح الكافية١٤٠٧/٣:" وكثر التوكيد بعد "ما" الزائدة دون "إن"".

[٩] - الكتاب ١٥٣/٢.

[١٠] - ١٤٠٨/٣.

[١١] - ١٣٩٩/٣-١٤٠٧.

[١٢] - منهم ابن الناظم ٦٢٣:" فإن تقدمت على"ما" "رب" لم يؤكد الفعل بعدها إلا فيما ندر، من نحو قول الشاعر: ربما أوفيت..".

[١٣] - ٢١٦.

[١٤] - في الكتاب ١٥٣/٢:" زعم يونس أنهم يقولون:ربما تقولن ذاك......وإن شئت لم تقحم النون في هذا النّحو فهو أكثر وأجود".

[١٥] - البيت من المديد، لملك الحيرة جَذيمة الأبرش في الكتاب ١٥٣/٢، ونوادر أبي زيد ٥٣٦، وطبقات فحول الشعراء ٣٨/١، والأغاني ٧٣/١٤، واللسان (شمل)، وشا، وزهر، والخزانة ٤٠٤/١١. ونسبه الزمخشري لعمرو بن هند في المفصل ٤٥٨، وهو بلا نسبة في الأصول ٤٥٣/٣. ورد في نا ٦٢٣، ومر ٦١/٢، وهشا ٥٧/٣، وجا ٧١/٤، وشا ٥٤٠/٥، وزهر ٢٠٦/٢، وسيو ٤٥٩. أوفيت: نزلت. والعَلَم: الجبل. وفي اللسان (شمل): وقال ثعلب: الشَّمَال من الرياح ما استْقْبَلَك عن يَمِينك إذا وَقَفْت في القِبْلة، ومن تَذْكِرَة أبي عَليٍّ: ويكون اسماً وصِفَةً والجمع شَمَالاتٌ.
موضع الشاهد: ترفعنْ، ووجه الاستشهاد: تأكيد الفعل المضارع بعد "ما" الزائدة المسبوقة بـ"ربّ"، وقال المرادي مر٦١/٢:"بعيد جداً".

[١٦] - سقط"انتهى" من ط١.

(**وَلَمْ**) أي: وقلَّ التّوكيدُ بعدَ "لم" كقوله[1]:

٣٨- يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

تنبيه[2]:

نصّ سيبويه[3] على أنّه ضرورةٌ؛ لأنّ الفعلَ بعدها ماضي المعنى[4] كالواقع بعد "رُبَّمَا". قال في شرح الكافية[5]: "وهو بعدَ "رُبَّمَا" أحْسَنُ".

(**وَبَعْدَ "لاَ"**) أي: وقلّ [التوكيدُ][6] بعدَ "لا" النّافية، قال في شرح الكافية[7]: "وقد يُؤَكَّدُ بإحدى النّونين المضارعُ المنفيُ بـ"لا" تشبيهاً[8] بالنّهي/ كقوله تعالى: ﴿واتَّقُوْا فِتْنَةً لا تُصِيْبَنَّ الَّذِيْنَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ ٢٢٥/ب
خَاصَّةً﴾[سورة الأنفال٨: ٢٥]. وقد زعمَ قومٌ أنّ هذا نهيٌ. وليس بصحيح، ومثله قول الشّاعر[9]:

٣٩ - فَلاَ الجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تَلْحَيَنَّهَا وَلاَ الضَّيْفُ فِيهَا إنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ

إلاّ أنّ توكيدَ ﴿تُصِيْبَنَّ﴾ أحْسنُ لاتّصَالِه بـ"لا"، فهو بذلك أشبهُ بالنّهي كقوله تعالى: ﴿لا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾ [سورة الأعراف٧: ٢٧]، بخلاف قول الشّاعر "تَلْحَيَنّ"[10] فإنّه غيرُ متّصلٍ بـ"لا" فَبَعُدَ شَبَهُهُ بالنّهي، ومع ذلك فقد سوَّغَتْ "لا" توكيدَه وإنْ كانتْ مُنفَصِلَةً، فتوكيدُ ﴿تُصِيْبَنَّ﴾ لاتّصَالِه أَحَقُّ وأوْلى." هذا كلامُه بحروفِه.

---

[1] - الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٨٨، وفي الجمل المنسوب للخليل ٢٥٦، وللدُّبَيريّ في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٨٣/٢، ولهما أو لأبي حيان الفقعسي، أو لمساور بن هند العبسي، أو لابن جُبابة، أو لعبد بني عبس في الخزانة ٤٠٩/١١،٤١٨، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٥٢/٢، والأصول ٢٠٠/٢، وسر صناعة الإعراب ٦٧٩/٢. ورد في نا ٦٢٣، ومر ٦١/٢، وهشا ٩٥/٤، وعق ٣١٠/٢، وجا ٤/ ٧٢، وشا ٥٤٨/٥، ومكو ٢٦٢، وجز ٢٨٨، وزهر ٢٠٥/٢، وسيو ٤٥٩.
موضع الشاهد: لم يعلما، وجه الاستشهاد: أصل الفعل المضارع "يعلمنْ" أكده بالنون بعد "لم"، وهذا قليل.

[2] - ورد التنبيه برمته في مر ٦١/٢.

[3] - الكتاب ١٥٢/٢ -١٥٣.

[4] - زيد في د:"كما مرَّ".

[5] -٣/ ١٤٠٧.

[6] - زيادة من ط، وص.

[7] - ١٤٠٣/٣- ١٤٠٤.

[8] - في الأصل"لتشبهها"، والمذكور في النسخ الأخرى مطابق لما في شرح الكافية.

[9] - البيت من الطويل، للنمر بن تولب في ديوانه ضمن شعراء إسلاميون ٣٧٣، ومنتهى الطلب ٢٧٥/١، والمقاصد ٣٤٢/٤، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٤٠٤/٣، والمغني ٣٢٥. ورد في نا ٦٢٣، ومر ٦٣/٢. والدنيا:القريبة. وضمير"بها" عائد على أرض محبوبة الشاعر. وتلحى: تلوم. وأناخ: نزل. ومحول: مفارق.
موضع الشاهد: تلحينّها، ووجه الاستشهاد: تأكيد الفعل المضارع بالنون بعد "لا" النافية تشبيهاً لها بالناهية، وهو قليل.

[10] - سقطت كلمة "تلحين" من جميع النسخ خلافاً للأصل. وفي شرح الكافية (مصدر الكلام) ١٤٠٤/٣:"تلحينها".

تنبيهان[١] :

الأوّل[٢]:ما اختارَهُ النّاظمُ هو ما اختارَهُ ابنُ جنّي[٣]. والجمهورُ على المنْعِ[٤]؛ ولهم[٥] في الآية تأويلاتٌ:

فقيل: "لا" ناهية، والجملةُ محكيَّةٌ بقولٍ محذوفٍ، فهُوَ صِفَةُ[٦]﴿فِتْنَةً﴾ فتكونُ نظير[٧]:

٤٠ – جَاءُوا بِمَذْقٍ هَل رَأَيتَ الذِّئْبَ قَطّ؟

وقيل: "لا" ناهية، وتمّ الكلامُ عند قولِه: ﴿فِتْنَةً﴾، ثمّ ابتدأ نَهْيَ الظَّلَمَةِ عن التَّعَرُّضِ للظُّلْمِ، فَتُصِيبهم الفتنةُ خَاصَّةً، فأُخرِجَ النّهْيُ عن إسنادِهِ للفتْنَةِ، فهو نَهْيٌ مُحَوَّلٌ، كما قالوا[٨]: "لا أَرَيَنَّكَ هَاهُنَا"، وهذا تخريجُ الزّجّاجِ والمبرّدِ والفرَّاءِ[٩]. وقال الأخْفَشُ الصَّغِيْرُ[١٠]: "﴿لا تُصِيْبَنَّ﴾ هو على معنى الدُّعاء. وقيل: جوابُ قسمٍ، والجملةُ موجَبة، والأصلُ: ﴿لَتُصِيْبَنَّ﴾ كقراءة ابنِ مسعود[١١] وغيرِه[١٢]، ثمّ أُشْبعتِ اللاَّمُ، وهو ضعيفٌ لأنّ الإشباعَ بابُه الشِّعْرُ. وقيل: جوابُ قسمٍ، و"لا" نافية[١٣]، ودخلَتِ النّونُ تشبيهاً بالمُوجَب[١٤] كما دخلَت في قوله[١٥]:

٢٩ – تَاللهِ لاَ يُحْمَدَنَّ المَرْءُ مُجْتَنِباً فِعْلَ الكِرامِ [وَلَوْ فَاقَ الوَرَى حَسَبَا]

---

[١] - ورد التنبيهان بتمامهما في مر ٦٣،٦٢/٢ .

[٢] - سقط"الأول" من ط١.

[٣] - أي: أجاز الناظم وابن جني التوكيد بالنون بعد "لا" النافية، انظر رأي ابن جني في المحتسب٢٧٧/١-٢٧٨، وشرح الكافية للرضي ٤٨٧/٤ وشرح التسهيل للمرادي٣٦٣/١، والمساعد ٦٦٨/٢.

[٤] - أي: منع التوكيد بالنون بعد "لا" النافية إلا في الضرورة، انظر الارتشاف ٦٥٦/٢.

[٥] - أي: للمانعين.

[٦] - في د:"موصوفهُ"، وفي ط، وص:"هو صفة".

[٧] - الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٨١، والمقاصد ٦١/٤، وزهر، والخزانة ١٠٩/٢،١١٢، وهو بلا نسبة في المفصل ١٥٠، والإنصاف ١١٥/١، وشرح الرضي للكافية ٢٢٥/٣. ورد في نا ٤٩٥، ومر ٦٢/٢، وهشا ٢٦٤/٣، وعق ١٩٩/٢، وجا ٢٢٨/٣، وشا ٦٣٦/٤، وجز ٢٢٦، وزهر١١٢/٢، وسيو ٣٨٨. والمذق: اللبن الممزوج بالماء يشبه لونه لون الذئب لما فيه من الغُبرة والكدرة.
موضع الشاهد: هل رأيت الذئب قط، وجه الاستشهاد: جاء ظاهر الجملة الاستفهامية في محل نعت لـ"مذق" غيرأنها مقول القول، والجملة المحكية بقول محذوف صفة لـ"مذق"، والتقدير : جاؤوا بمذق مقولٍ فيه: هل رأيت الذئب قط؟.

[٨] - القول في الكتاب ٤٥٣/١، ومغني اللبيب٣٢٤ وفيه:"هذا النوع مما أقيم فيه المسبَّب مُقام السبب، والأصل: لا تكن هاهنا فأراك.. ومن جعل (لا) ناهية في الآية المذكورة، جعلها من هذا، والأصل: لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عُدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة؛ لأن الإصابة مسبَّبة عن التعرّض، وأسند هذا المسبّب إلى فاعله، وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين".

[٩] - في معاني القرآن للفراء ٤٠٧/١:" وقوله : ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ﴾ أمرهم ثم نهاهم ، وفيه طرف من الجزاء وإن كان نهياً، ومثله قوله: ﴿يا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَساكِنَكُمْ لا يَحْطِمَنَّكُمْ ﴾ أمرهم ثم نهاهم ، وفيه تأويل الجزاء" وفيه أيضاً ١٦٢/١:" وهو نهي محض لأنه لو كان جزاء لم تدخله النون الشديدة ولا الخفيفة". وانظر مذهب الزجاج والمبرد والفراء في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١٠/٢، ومعاني القرآن للنحاس ١٤٦/٣، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٠٤/٣، وتفسير القرطبي ٣٩٣/٧.

[١٠] - علي بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن النحوي،الأخفش الصغير، أحد الثلاثة المشهورين، أخذ عن المبرد وثعلب وغيرهما، ذكر له ابن النديم في كتابه الفهرست كتاب الأنواء، وكتاب التثنية والجمع، وكتاب الجراد، كان في غاية الفقر، وتوفي سنة ٣١٥هـ. انظر الفهرست ١٢٣، والبلغة ٢١٠، والأعلام ٢٩١/٤.

[١١] - عبد الله بن مسعود، صحابي جليل من المهاجرين، من أفقههم في القرآن الكريم، قال فيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه : وعاء ملئ علماً، توفي سنة ٣٢هـ. انظر الأعلام ١٣٧/٤.

[١٢] - القراءة في مختصر شواذ القرآن ٥٤ قرأ بها ابن مسعود وزيد بن ثابت وأبو العالية، وفي المحتسب ٢٧٧/١ عن علي وزيد بن ثابت وأبي جعفر محمد بن علي بن الربيع بن أنس وغيرهم، ووردت في أحكام القرآن لابن العربي٣٩٢/٢ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

[١٣] - في صب ١٢٦٨/٣:"قال الحفني:كان الصواب عدم ذكر هذا في التأويلات المذكورة لأنها على مذهب الجمهور المانعين جواز التوكيد بعد لا النافية اهـ. وقد يدفع بحمل إنكارهم مجيء التوكيد بعد النفي بلا على النفي الذي ليس جواب قسم بدليل قولهم هنا بسماعه في النفي الذي هو جواب قسم".

[١٤] - في صب١٢٦٩/٣:" أي بالجواب الموجب؛ أي في التوكيد مع كونه سماعياً".

[١٥] - الشاهد من البسيط، وقد تقدم.

وقال الفرّاء[1]: الجملةُ جوابُ الأمرِ؛ نحو قولك: "انْزِلْ عنِ الدَّابَّةِ/ لا تَطْرَحَنَّكَ"، و"لا" نافية. ومَنْ مَنَعَ ٢٢٦/أ
النّونَ بعدَ [لا][2] النّافية مَنَعَ "انْزِل عنِ الدّابّةِ لا تَطْرَحَنَّكَ".

الثّاني: إذا قلنا بما رآه النّاظمُ فهَلْ يَطَّرِدُ التّوكيدُ بعدَ "لا"؟

كلامُه يُشْعِرُ بالاطّرادِ مطلقاً[3]، لكنْ نَصَّ غيرُه[4] على أنّه بعدَ المَفْصُولَة ضَرورةٌ.[5]

[وَغَيـــرِ "إِمَّـــا" مِـــنْ طَـــوَالِـــبِ الجَـــزَا وَآخِـــرَ المُؤَكَّـــدِ افْـــتَـــحْ كَـــ"ابْـــرُزَا"

وَاشْـــكُلـــهُ قَبْـــلَ مُضْمَـــرٍ لَيْـــنٍ بِمَـــا جَـــانَـــسَ مِـــنْ تَحَـــرُّكٍ قَدْ عُـــلِمَـــا]

(**وَغَيرِ "إمَّا" مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا**) أي: وقلَّ بعدَ غَيْرِ "إمّا" الشّرطيّة من طوالب الجزاء، وذلك يَـــشْمَلُ "إنْ" المجرَّدةَ عن "ما" وغيرَها، ويشملُ الشَّرطَ والجزاءَ[6]. فمِنْ توكيدِ الشّرطِ بعدَ غيرِ "إمّا" قولُه[7]:

٤١ – مَنْ يُثْقَفَنْ مِنْهُـــمْ فَلَيـــــسَ بِـــآيِبٍ [أَبَـــداً وَقَـــتْـــلُ بَنِي قُتَيْبَـــةَ شَـــــافِـــي]

ومن توكيدِ الجزاء قولُه[8]:

٤٢ – فَمَهْمَـــا تَشَـــأْ مِنْهُم[9] فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَـــا تَشَـــــــأْ مِنْهُم فَـــزَارَةُ تَمْنَعَـــا

وقولُه[10]:

٤٣ – نَبَتُّـــم نَبَـــاتَ الخَيزُرَانِيِّ[11] فِي الوَغَى حَـــدِيثـــاً مَتَى مَـــا يَـــأْتِكَ الخَيْرُ يَنْفَعَـــا

---

[1] - معاني القرآن للفراء ١٦٠/١-١٦٢،٤٠٧. وانظر الإغفال ٢٩٤/٢، وتفسير القرطبي ٣٩٣/٧.
[2] - زيادة من د، وط، وص.
[3] - في صب١٢٦٩/٣:" أي سواء كانت لا مفصولة من المضارع بفاصل كما في قوله: فلا الجارة الدنيا...أو موصولة به".
[4] - ورد في شرح الرضي للكافية ٤٨٧/٤"قد تجيء النون مع (لا) النافية منفصلة، نحو: لا في الدار يضربن زيد، وعند أبي علي لا تجيء بعد النفي اختياراً، لعريه من معنى الطلب". ومجيء النون بعد "لا المفصولة والموصولة سماعي عند ابن هشام في المغني ٣٢٥ .
[5] - في د زيادة:"انتهى".
[6] - ورد الشرح في مر٦٣/٢-٦٤.
[7] - البيت من الكامل، لبنت أبي الحصين مُرّة بن عاهان الحارثي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٨١/٢، وفرحة الأديب ١٤١، والخزانة ٣٩٩/١١، والدرر ١٦٣/٥، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٥٢/٢، والمقتضب ١٤/٣، وشرح الرضي للكافية ٤٨٦/٤. ورد في نا ٦٢٤، ومر ٦٤/٢، وهشا ٩٦/٤، وعق ٣١١/٢، وشا ٥٥٠/٥، وجز ٢٨٨، وزهر ٢٠٥/٢. ومن يثقفن: من يُدرك منهم ويُظفر به. آيب: راجع.
موضع الشاهد: يثقفن، وجه الاستشهاد: تأكيد الفعل المضارع -فعل الشرط- بالنون بعد غير "إمّا" الشرطية، وهو قليل، وقيل: للضرورة.
[8] - البيت من الطويل، وهو لعوف بن الخرع في الكتاب ١٥٢/٢، وشا، والدرر ١٦٥/٥، وقال البغدادي في الخزانة ٣٨٧/١١-٣٨٩: "ليس في ديوان ابن الخرع وإنما هو من قصيدة للكميت بن ثعلبة" ثم أورد القصيدة وشرحها، وكذا في اللسان والتاج(قزع)، والبيت للكميت بن معروف في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٨٥/٢-١٨٦. ورد في نا ٦٢٥، ومر ٦٤/٢، وجا ٧٣/٤، وشا ٥٥١/٥، ومكو ٢٦٣، وسيو ٤٥٩.
موضع الشاهد: تمنعا، وجه الاستشهاد: أصل الفعل "تمنعن" وهو جواب الشرط، أكد بالنون بعد غير "إمّا" الشرطية، وهوقليل، وقال الفراء في معاني القرآن ١٦٢/١: للضرورة.
[9] - كذا في الأصل، وفي د وط، وص: "منه".
[10] - البيت من الطويل، وفي نسخ الشرح جميعاً بالثاء"ثبتم ثبات"، وروايته في المصادر المختلفة بالنون وبلفظ "الثرى" بدلاً من "الوغى"، ورواية المصادر "نبتم نبات الخيزراني في الثرى" أصحّ لسياق المعنى والله أعلم. وهو للنجاشيّ الحارثيّ في ديوانه ١١٠، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي٢٠٥/٢،والخزانة ٣٩٥/١١،٣٩٧،وهو لضَمرة بن ضَمرة النهشليّ في شا، وهو بلا نسبة في الكتاب١٥٢/٢. ورد في مر٦٤/٢، وشا ٥٥٠/٥، وجز ٢٨٩. ونبات الخيزران نبات طريّ ناعم. والخير: المال. يريد: لستم أرباب نعم قديمة؛ بل أنتم قريبو عهدٍ بها؛ فإن المال متى جاء نفع.
موضع الشاهد: ينفعا، وجه الاستشهاد: أصل الفعل "ينفعن"، وهو جواب الشرط، أكد بالنون بعد غير"إمّا" الشرطية، وهو قليل، وقيل: للضرورة.
[11] - وردت بفتح الزاي في الأصل، وصرّح صاحب الخزانة٣٩٨/١١ بضمها.

تنبيهان[١]:

الأوّل: مقتضى كلامِه أنّ ذلك جائزٌ في الاختيارِ، وبه صرَّحَ في التّسهيل فقال[٢]: "وقد تَلْحقُ جوابَ الشّرطِ اخْتياراً". وذهبَ غيرُه[٣] إلى أنّ دخولَها في غير شرطِ "إمّا" وجوابِ الشّرط مطلقاً ضرورةٌ.

الثّاني[٤]: جاء توكيدُ المضارع في غيرِ ما ذَكرَ، وهو في غاية النُّدْرة، ولذلك لم يتعرَّضْ له، ومنه قوله[٥]:

٤٤ – لَيتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إذَا مَا   قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيْتُ

وأشذُّ من هذا توكيدُ "أَفْعَلَ" في التّعجب كقوله[٦]:

٤٥ – وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى[٧] صُرَيْمَةً   فَأَحْرِ بِهِ بِطُولِ لَيْلٍ[٨] وَأَحْرِيَا[٩]

وهذا من تشبيهِ لفظٍ بلفظٍ، وإنِ اختلفا معنىً[١٠]. وأشذُّ من هذا نحو[١١]:

١٩ – أَقَائِلُنَّ أحْضِرُوا الشُّهُودَا .[١٢]

(**وَآخِرَ المُؤكَّدِ افْتَحْ**) لِمَا عرفت أوّلَ الكتاب[١٣] أنّهُ تركّب معها تركيبَ "خَمْسَةَ عَشَرَ"، ولا فرقَ بين أنْ يكونَ صحيحاً (**كَـ"ابْرُزَا"**)/ إذ أصلُه "ابْرُزَنْ" بالنّون الخفيفة، فأُبْدِلَتْ ألفاً في الوقفِ كما سيأتي[١٤]، ٢٢٦/ب
و"اضْرِبَنَّ". أو مُعْتَلاً نحو: "اخْشَيَنَّ" و"ارْمِيَنَّ" و"اغْزُوَنَّ" أمراً كما مُثِّلَ. أو مضارعاً نحو: "هلْ تَبْرُزَنَّ؟" و"هلْ

[١] - معظم ما في هذين التنبيهين قد ورد في مر ٦٤/٢.

[٢] - ٢١٦.

[٣] - إلى هذا ذهب سيبويه في الكتاب١٥٢/٢، وأبو حيان في الارتشاف ٦٥٦/٢، والمرادي في مر ٦٤/٢، وانظر الخزانة٣٨٧/١١-٤٠٤ .

[٤] - التنبيه الثاني وارد في شرح الكافية ١٤٠٩/٣-١٤١١، وكلام الجزء الأول منه مع الشاهد الذي تلاه وارد في مر٦٤/٢، وانظر نا ٦٢٥-٦٢٦.

[٥] - البيت من الخفيف، للسموأل بن عادياء في ديوانه ٨١، واللسان(قوت)، والمقاصد٣٣٢/٤، والتاج(قوت)، والدرر١٦٦/٥، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ٢٧٧،وهمع الهوامع ٦١٦/٢. ورد في نا ٦٢٥، ومر٦٤/٢، وجا ٧٤/٤، وسيو ٤٦٠. والشاعر يتحدث عن الصحف المنشورة يوم القيامة.
موضع الشاهد: أشعرنّ، وجه الاستشهاد: تأكيد الفعل المضارع بالنون دون أن يسبقه شرط أو طلب، وهو في غاية الندرة.

[٦] - البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في الكنز اللغوي لابن السكيت ١١٦ بلفظ:"وأحربا" وقال: "يريد أحرب بما أصابه؛ أي دخل عليه حرب؛ وهو الغضب".والشاهد بلا نسبة في اللسان(غضب)،والمقاصد٦٤٥/٣، والدرر١٥٩/٥. ورد في نا ٤٥٨، وعق ١٤٨/٢، وشا ٥٣٢/٥، وسيو٤٦٠. والصُريمة: تصغير صرمة، وهو قطعة خفيفة من الإبل ما بين العشر إلى بضع عشرة، وقيل: نحو الثلاثين. وأحر به: أخلِق به.
موضع الشاهد: أحريا، وجه الاستشهاد: أصل الفعل"أحرين"، أكد فعل التعجب بالنون، وهذا شاذ.

[٧] - في الأصل"عضبى" وهو تصحيف. والمثبت ما في د وط. وفي الكنز اللغوي ١١٦: غضبى مئة من الإبل، وفي اللسان (غضب): غَضْبَى اسم للمئة من الإبل حكاه الزجاجي في نوادره وهي معرفة لا تُنوَّن.. ووجدت في بعض النسخ حاشية هذه الكلمة تصحيف مِن الجوهري ومِن جماعة وأنها "غَضْيا" بالياءِ المثناة من تحتها مقصورة، كذا عن أبي عمرو "الغَضْيا".

[٨] - كذا في الأصل، وفي د: "بطول فقرٍ"، وفي ط وص: "من طول فقرٍ".

[٩] - في شرح الكافية ١٤١١/٣:"أراد: وأحْرِيَنْ، فأبدل النون للوقف ألفا".

[١٠] - في صب ١٢٧١/٣:" من تشبيه لفظٍ وهو" أَفْعِلْ" في التعجب بلفظٍ وهو" أَفْعِلْ" في الأمر".

[١١] - سقط "نحو" من ط، وزيد "قوله" في د، وط. وفي الشاهد أكّد الشاعر اسم الفاعل بالنون لشبهه بالفعل المضارع، وقد استحسن ابنُ جنّي ذلك في الخصائص ١٣٦/١.

[١٢] - في د زيادة "انتهى".

[١٣] - الأصل ١٤/أ، و ط١(٦٣/٣).

[١٤] - الصفحة ٣٣.

تَرْمِيَنَّ؟". هذه لغةُ جميعِ العرب سوى فزارة، فإنّها تحذفُ آخرَ الفعْلِ إذا كان ياءً تلي كسرةً، نحو: "تَـــرْمِيَنَّ"[1] فتقولُ: "هلْ تَرْمِنَّ يا زيد؟"[2]، ومنه قوله[3]:

٤٦ – [لا تُتْبِعِــنْ لَوْعَــةً إِثْرِي وَلا هَلَعَــا] وَلاَ تُقَاسِــــنَّ بَعْــدِي الهَــمَّ وَالجَزَعَــا

هذا إذا كان الفعلُ مُسْنَداً إلى[4] غيرِ الألفِ والواوِ والياء كما رأيت[5]. فإن كان مسنداً إليهنّ[6] فحكْمُه مــا أشار إليه بقوله: (**وَاشْكُلهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ**) أي: بما جانسَ ذلك المُضْمَرَ (**مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَــا**)، فيجانسُ الألفُ الفتحَ، والواوُ الضَّمَّ، والياءُ الكسرَ[7].

[وَالـــمُضْمَــرَ احْــذِفَــنَّــهُ إلاَّ الألِــفْ وَإنْ يَكُــنْ فِي آخِــرِ الفِــعْــلِ أَلِــفْ

فَاجْعَــلْــهُ مِنْــهُ رَافِــعــاً غَيْــرَ اليَــا وَالــوَاوِ يَــاءً كَــ"اسْــعَيَنَّ سَــعْيَــا"]

(**وَالْمُضْمَرَ**) المسنَدَ إليه الفعلُ (**احْذِفَنَّهُ**) لأجلِ التقاء السّاكنين، مُبْقِياً حركتَه دالةً عليه (**إلاَّ الألِــفْ**) أبْقِهــا لخِفَّتِهَا، تقول: "يا قَوْم هلْ تَضْرِبُنَّ؟" بضمّ الباء، و"يا هنْدُ هلْ تَضْرِبنَّ؟" بكسرها، فأصــلُ "يــا قــوم هــل تَضْرِبُنَّ؟": "هلْ تَضْرِبُوْنَنَّ؟"، فحُذِفتْ نونُ الرّفع لكثرةِ الأمثالِ فصارَ: "تَضْرِبُوْنَّ"، فحُذِفَتِ الــواوُ لالتقــاءِ السّاكنين، وأصلُ "[8]هل تَضْرِبِنَّ؟": "هلْ تَضْرِبِيْنَنَّ؟"، فَفُعِلَ بهِ ما ذُكِرَ.

وتقــول: "يا زيدان هلْ تَضْرِبَانِّ؟"، فأصلُ "هلْ[9] تَضْرِبَانِّ": "هلْ[9] تَضْرِبَانِنَّ؟"، فحُذفت نونُ الرّفــع لِمَــا ذُكِرَ، و لم تُحذَفِ الألفُ لخِفَّتِهَا ولئلا يلْتَبِسَ بفعلِ الواحدِ، و لم تُحَرَّكْ لأنَّها لا تقبلُ الحركةَ[10]، وكُسِرَتْ نونُ التّوكيدِ بعدها لشبْهِها بنونِ التّثْنيةِ في زيادتها آخراً بعد الألف[11].

٢٢٧/أ هذا كلُّه إذا كان الفعلُ صحيحاً، فإن كان مُعْتَلاًّ نظرتَ إنْ كان بالواو والياء فكالصّحيح؛/ تقول: "يا قوم هلْ تَغْزُنَّ؟"، و"هلْ تَرْمُنَّ؟" بضمِّ ما قبلَ النّونِ، و"يا هندُ هل تَغْزِنَّ؟"، و"هلْ تَرْمِنَّ؟" [بكسرِه][12]، فتَحْذِفُ مع

[1] - في ط٢: "ترمي" وهو خطأ.
[2] - نسبة هذه اللغة إلى فزارة في المقرب ٧٦/٢، والتسهيل٢١٦، والارتشاف ٦٦٣/٢، و مر٦٥/٢، وشرح التسهيل للمرادي٣٦٨/١، والمساعد ٦٧٢/٢، وما نسب إلى فزارة نسبه ثعلب إلى طيِّئ في مجالسه ٥٣٨/٢-٥٣٩، و حكى ابن السراج ذلك عن الكوفيين في الأصول ٢٠٤/٢، وحكى الرضي في شرحه الكافية ٤٩١/٤:" لغة طيئ على ما حكى عنهم الفراء: حذف الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني"، وانظر الشاهد٩٥٣ في خزانة الأدب ٤٣٤/١١ إذ استوفى الكلام عن هذه المسألة. والله أعلم.
[3] - البيت من البسيط، لمحمد بن بشير البصري في الأغاني١٢٧/١٢، وأمالي القالي٢٢/١، والدرر١٧١/٥، وبلا نسبة في شرح التسهيل للمرادي ٣٦٨/١. ورد في مر٦٥/٢.
موضع الشاهد: لا تقاسنّ، وجه الاستشهاد: حذف آخر الفعل إذ هو ياء تلت كسرة عند اتصاله بنون التوكيد، وذلك على لغة فزارة. واستشهاده بهذا البيت تقليداً للمرادي فيه نظر؛ لأن مدار هذه اللغة على حذف الياء إذا كان الخطاب مذكراً، والمخاطب هنا مؤنث؛ لأن الشاعر يعاتب زوجته؛ فإن كان كذلك كان حذفها أصلاً كما يأتي، وليس لغة لبعض العرب دون بعض.
[4] - في د، وط:"الغير".
[5] - سقط "كما رأيت" من ط، وص.
[6] - في د: "إليها".
[7] - انظر مر٦٦/٢، هشا ٩٧/٤-٩٨.
[8] - في ط، وص زيادة "ياهند".
[9] - سقط"هل" من ط، وص.
[10] - سقط "لئلا يلتبس.... الحركة" من د.
[11] - في د، وط، وص:" بعد ألف".
[12] - في الأصل"بكسرها"، أي بكسر الميم التي قبل النون، والمثبت من د، وط، وص.

نونِ الرَّفعِ الواوَ والياءَ، وتقول: "هل تغزُوَانِّ وتَرْمِيَانِّ؟" فتبقى الألف[1]. فإنْ قلتَ: ليس هذا[2] كالصّحيح؛ لأنّه حُذِفَ آخرُهُ، وجُعِلَتِ الحركةُ المُجَانِسَةُ على ما قبلِ الآخرِ بخِلافِ الصّحيح، قلتُ: حَذْفُ آخرِهِ إنّمَا هوَ لإسنادِهِ إلى الواوِ والياء، لا لتوكيدِه، فهو مُسَاوٍ للصّحيحِ في التّغيير[3] النّاشِيء عن التّوكيدِ، ولذلك لم يتعرّضْ له النّاظم[4].

وإنْ كانَ بالألفِ فليس كالصّحيح فيما ذكر، بل [له][5] حكْمٌ آخرُ أشارَ إليهِ بقوله:(**وَإنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ ألِفْ** ... **فَاجْعَلْهُ**) أي: الألفَ (**مِنْهُ**) أي: من الفعل (**رَافِعاً**): حالٌ مِنَ الفعل، أي: حالَ كونِ الفعلِ رافعاً[6] (**غَيْرَ اليَا وَالوَاوِ**) أي: بأنْ رَفَعَ الألفَ أو النّونَ أو ضميراً مستتراً أو اسماً ظاهراً، (**يَاءً**): مفعولٌ ثانٍ لـ(**اجْعَلْ**). أي: اجْعلِ الألفَ حينئذٍ ياءً نحو: "هل تَخْشَيَانِّ وتَرْضَيَانِّ يا زيدان؟"، و"هل تَخْشَيْنَانِّ وتَرْضَيْنَانِّ يا نسْوة؟"، و"يا زيدُ هل تَخْشَيَنَّ وتَرْضَيَنَّ؟"، و"هل يَخْشَيَنَّ ويَرْضَيَنَّ زيدٌ؟"، والأمرُ في ذلك كالمضارع (كـ"**اسْعَيَنَّ سَعْيَا**") يا زيدُ، وكذلك[7] بقيةُ الأمثلة[8].

تنبيه[9]:

إنّما وجبَ جعْلُ الألفِ ياءً لأنّ كلامَه في الفعل المُؤَكَّدِ بالنّون؛ وهو: المضارعُ والأمرُ، ولا تكون الألفُ فيهما[10] إلاّ مُنْقَلِبَةً عن ياءٍ، غيرَ مُبْدَلَةٍ كـ"يسعى"، أو مُبدَلَةً من [ياء، والياءُ مُنقلِبَةٌ عن][11] واوٍ كـ"يرضى"، لأنّها من الرِّضْوَان.[12]

[وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتِينِ وَفِي ... وَاوٍ وَ يَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

نَحْوُ "اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ" بِالكَسْرِ وَ"يَا ... قَوْمُ اخْشَوُنْ" وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا]

(**وَاحْذِفْهُ**) أي: الألفَ (**مِنْ رَافِعِ هَاتِينِ**) أي: الياء والواو، وتبقى الفتحةُ قبلَهما دليلاً عليه، (**وَفِي** ... **وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ/ مُجَانِسٌ قُفِي**) أي: تُبِعَ؛ يعني[13]: أنّ الواوَ بعدَ حذْفِ الألفِ تُضَمُّ والياءَ تُكْسَرُ. وإنّما احْتِيجَ إلى ٢٢٧/ب
تحريكِهما و لم يُحْذَفا؛ لأنّ قبلَهما حركةً غيرَ مُجَانِسَةٍ، أعني فتحةَ الألفِ المحذوفةِ[14]، فلو حُذِفا لم يبقَ ما يدُلُّ

[1] - انظر مر ٢/٦٦-٦٧.
[2] - أي: المعتلّ بالواو والياء.
[3] - في د:"التغيّر".
[4] - الكلام في مر ٢/٦٦ باختلاف يسير.
[5] - في الأصل"هو"، وسقط من د، والمثبت من ط، وص.
[6] - في ط١: "واقعاً" وهو تحريف.
[7] - في د، وط، وص: "كذا" .
[8] - انظر مر ٦٧/٢.
[9] - ورد التنبيه كاملا في نا ٦٢٧.
[10] - سقط "فيهما" من د.
[11] - زيادة من ط، وص، وكذا سقط من نا.
[12] - في د زيادة "انتهى".
[13] - كلامه وارد في مر ٦٧/٢.
[14] - في صبـ ١٢٧٤/٣:" المراد فتحة ما قبل الألف".

عليهما، (**نَحْوُ "اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ"**)، و"هل تَرْضَيِنَّ يا هندُ؟" (**بِالكَسْرِ وَ"يَا ... قَوْمُ اخْشَوُنْ"**)، و"هل تَرْضَوُنَّ؟" (**وَاضْمُمْ**) الواوَ (**وَقِسْ**) على ذلك (**مُسَوِّيَا**).

تنبيهان[1]:

الأوّل: أجازَ الكوفيّون[2] حذفَ الياءِ المفتوحِ ما قبلَها نحو[3]: "اخْشَيِنَّ يا هندُ"، فتقول: "اخْشَنَّ"[4]. وحكى الفرّاءُ أنّها لغةُ طيِّئ[5].

الثّاني: فرضَ المصنّفُ الكلامَ على الضّمير. وحُكْمُ الألفِ والواوِ اللّذَين هما علامةٌ –أي بأنْ أسند الفعل إلى[6] الظّاهر على لغة "أكَلُوني البراغيثُ"– كحُكْمِ الضّمير[7]. وهذا واضحٌ.[8]

[وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الأَلِفْ لَكِنْ شَدِيدَةً وَكَسْرُهَا أُلِفْ]

(**وَلَمْ تَقَعْ**) أي[9]: النّون (**خَفِيفَةً بَعْدَ الأَلِفْ**) أي: سواء كانتِ الألفُ اسماً بأنْ كان الفعلُ مسنداً إليها، أو[10] حرفاً بأنْ كان الفعلُ مسنداً إلى ظاهرٍ على لغة "أكلوني البراغيث"، أو كانتِ التّاليةَ لنون جماعة النّسوة[11]، وفاقاً لسيبويه[12] والبصريّين سوى يونس[13]، وخلافاً ليونس والكوفيّين[14]؛ لأنّه فيه التقاء السّاكنين[15] على غير حَدِّه[16]،(**لَكِنْ**) تقعُ (**شَدِيدَةً وَكَسْرُهَا**) لالتقاءِ السّاكنين (**أُلِفْ**) لأنه على حَدّه، إذِ الأوّل حرف لين، والثّاني مُدْغَمٌ[17].

---

[1] - ورد التنبيهان بتمامهما في مر ٦٨/٢، والتنبيه الأول في الارتشاف ٦٦٣/٢، والمساعد ٦٧٣/٢.
[2] - انظر الأصول ٢٠٤/٢.
[3] - انظر المساعد ٦٧٣/٢.
[4] - وردت في الأصل، ود، والمساعد ٦٧٣/٢؛ بفتح ما قبل الياء المحذوفة، وفي ط٢:"اخشينّ" بإثبات الياء وهو خطأ، وفي ط١:"اخشِنّ" بكسر ما قبل الياء المحذوفة، وفي صب ١٢٧٤/٣:" وهل تبقى حركة ما قبل الياء حين حذفها، أو يكسر دلالة على الياء؟ قال بعضهم: وهذا الذي ينبغي". والله أعلم.
[5] - في الأصول ٢٠٥/٢:" حكوا : لا يخفن عليكَ : يريدون لا يخفين عليكَ، وقال الفراء : هذه لغة طيئ لأنهم يسكنون الياء في النصب ولا ينصبونَ". والظاهر عندي من كلام ابن السراج في الأصول أن الكلام على حذف لام فعل المفرد المذكر، وليس من هذا الباب، وقال ابن مالك في التسهيل٢١٦:" وحذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية"، وخالفه الرضي في شرحه الكافية ٤٩١/٤ والبغدادي في الخزانة ٤٣٤/١١:" لغة طيئ على ما حكى عنهم الفراء: حذف الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني"، وقال البغدادي في الخزانة ٤٣٦/١١:" إنما المشهور عن الفراء عنهم حذف ياء الضمير بعد الفتحة". والله أعلم.
[6] - سقط "إلى" من ط١.
[7] - أي: حُرِّكتْ واو الضمير أو العلامة أو ياء الضمير بالحركة المجانسة وذلك بعد الفتحة. انظر التسهيل ٢١٦، والمساعد ٦٧٣/٢.
[8] - في د زيادة "انتهى".
[9] - سقط "أي" من ط١.
[10] - في د :"أمْ"، ووقوع "أو" بعد سواء هنا مختلف فيه، منهم من أجازه كالرضي في شرح الكافية ٤١٢/٤-٤١٣، ومنهم من منعه كابن هشام في المغني ٦٣.
[11] - في د، و ط "النساء".
[12] - الكتاب ١٥٤/٢.
[13] - يونس بن حبيب بن عبد الرحمن الضبي، إمام في النحو واللغة، سمع من العرب، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة، وأخذ عنه الكسائي والفراء، وروى عنه سيبويه فأكثر، مات سنة ١٨٢هـ وفق رواية السيرافي والزبيدي والسيوطي، وسنة ١٨٣ في الفهرست. انظر الفهرست ٦٢، والبلغة ٣٢٣، والأعلام ٢٦١/٨.
[14] - انظر الكتاب ١٥٥/٢-١٥٧، والإنصاف في مسائل الخلاف٦٥٠/٢-٦٦٩، وشرح الكافية ١٤١٧/٣-١٤١٨، ونا ٦٢٨-٦٢٩، والمساعد٦٧٤/٢.
[15] - في د:"ساكنين".
[16] - في صب١٢٧٤/٣:"على غير حده أي: على غير طريقه الجائز؛ لأن الساكن الثاني غير مدغم".
[17] - في اللسان (نون):" قال ابن برّي إنّما لم يجز وقوع النون الخفيفة بعد الألف لأجل اجتماع الساكنين على غير حَدِّه، وجاز ذلك في المشددة لجواز اجتماع الساكنين إذا كان الثّاني مدغماً، والأوّل حرفَ لين".

ويعضد ما ذهبَ إليه يونسُ والكوفيّون قراءةُ بعضِهم: ﴿فَدَمِّرَانِهم تَدْمِيراً﴾[سورة الفرقان٢٥: ٣٦]، حكاها[١] ابنُ جنّي[٢]. ويمكنُ أنْ يكونَ من هذا قراءةُ ابنِ ذكوان[٣]: ﴿ولا تَتَّبِعَانِ سبيلَ الّذِيْنَ لا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة يونس١٠: ٨٩].

تنبيهان:

٢٢٨/أ الأوّل[٤]: ذكر النّاظمُ أنّ مَنْ أجازَ الخفيفةَ بعد الألفِ يكسرُها، وحمل على ذلك/ القراءتين المذكورتين[٥]. وظاهرُ كلام سيبويه[٦] - وبه صرّح الفارسيُّ في الحجّة[٧]- أنّ[٨] يونسَ يُبْقي النّونَ ساكنةً، ونظَّرَ ذلك بقراءة نافع[٩] ﴿مَحْيَايْ﴾ [سورة الأنعام٦: ١٦٢].

والثّاني[١٠]: هل يجوزُ لحاقُ الخفيفةِ بعد الألف إذا كان ثَمَّ[١١] ما تُدْغَمُ فيه على مذهب البصريّين نحو: "اضْرِبانْ نُعمان"؟. قال الشّيخُ أبو حيّان[١٢]: "نصَّ بعضُهم على المنع، ويمكن أن يُقالَ يجوز[١٣]". وقد صرّحَ سيبويه[١٤] بمنعِ ذلك[١٥].

[وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدا فِعْلاً إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا]

(**وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا**) أي: زِدْ قبلَ نونِ التّوكيدِ (**مُؤَكِّدا** ... **فِعْلاً إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا**) لئلاَّ تتوالى الأمثال، فتقول: "هل تَضْرِبْنَانِّ يا نِسْوَة؟" بنونٍ مُشَدَّدَةٍ مكسورةٍ[١٦]. وفي جواز الخفيفة الخلافُ السّابق كما تقدّم. ولا يجوز تركُ الألف، فلا تقول: "هل تَضْرِبْنَنَّ[١٧] يا نِسوة؟".

[١] - في ط:"حكاه".
[٢] - المحتسب١٢٢/٢؛ وعزاها إلى علي بن أبي طالب ومسلمة بن محارب.
[٣] - قراءة ابن ذكوان في السبعة لابن مجاهد ٣٢٩، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢٧٢/١، وأمالي ابن الحاجب ١٩٩/١. وابن ذكوان هو عبد الله ابن أحمد بن بشر، عالم بالقراءات، كان شيخ الإقراء في الشام وأحد رواة ابن عامر، مات سنة ٢٤٢هـ. انظر الأعلام ٦٥/٤.
[٤] - انظر مر ٦٨/٢-٦٩، وهشا ٩٨/٤-٩٩.
[٥] - شرح الكافية١٤١٧/٣.
[٦] - قال في الكتاب١٥٧/٢:" وأما يونس وناس من النحويين فيقولون" اضْرِبَانْ زيداً"و"اضرِبْنَانْ زيداً" فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها؛ لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم".
[٧] - الحجة ٤١٣/٤، وانظر فيه أيضاً ٩٠/١، ٤٤١/٣ وقد نظّر بقراءة نافع في تلك المواضع.
[٨] - في الأصل :"على أن يونس".
[٩] - قراءة نافع في السبعة لابن مجاهد ٢٧٤:" نافع أسكن الياء في "محيايْ" ونصبها في "مماتيَ"". ونافع بن أبي نعيم المدني، توفي سنة تسع وستين ومئة على الصحيح ومولده في حدود سنة سبعين، وأصله من أصبهان، وكان أسود اللون حالكاً، وكان إمام الناس في القراءة بالمدينة، انتهت إليه رياسة الإقراء بها وأجمع الناس عليه بعد التابعين، أقرأ بها أكثر من سبعين سنة، وكان نافع إذا تكلم يُشمّ من فيه رائحة المسك فقيل له: أتتطيب؟ فقال: لا ولكن رأيت فيما يرى النائم النبي ﷺ وهو يقرأ في فيَّ فمن ذلك الوقت أشم من فيَّ هذه الرائحة. انظر وفيات الأعيان ٣٦٨/٥، الأعلام ٥/٨.
[١٠] - ورد التنبيه الثاني في مر ٦٩/٢.
[١١] - في د، وط، وص:"بعدها".
[١٢] - في الارتشاف ٦٦٤/٢. وأبو حيان هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفزي، الأندلسي، الغرناطي المولد والمنشأ، الشيخ أثير الدين، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، وقصده الطلاب من الأقطار، واشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه، وهي تُنيف على الخمسين، منها (البحر المحيط في تفسير القرآن)،و(التكميل شرح التسهيل)، و(شرح ألفية ابن مالك) ولم يتمّه، و(الارتشاف في علم لسان العرب) وغيرها.. مات سنة ٧٤٥هـ. انظر البلغة ٢٥٠، الأعلام ١٥٢/٧.
[١٣] - في صب١٢٧٥/٣:"يجوز لأن الساكن الثاني مدغم فيه".
[١٤] - الكتاب١٥٦/٢.
[١٥] - سقط "وقد صرح سيبويه بمنع ذلك" من د، وفيها زيادة "انتهى".
[١٦] - انظر مر ٦٩/٢، وهشا ٩٩/٤.
[١٧] - في ط١: "تضْرِبَنَّ".

[وَاحْـــذِفْ خَـــفِــيفَــةً لِسَــاكِــنٍ رَدِفْ وَبَــعْــدَ غَــيْـــرِ فَتْحَـــةٍ إذَا تَـــقِـــفْ]

(**وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ**) أي[1]: تُحْذَفُ النّونُ الخفيفة وهي مُرادة لأمرين:

الأوّل: أنْ يَلِيَها ساكنٌ[2] نحو: "اضْرِبَ[3] الرّجُلَ" تريد: "اضْرِبَنْ"، ومنه قوله[4]:

٤٧ - لاَ تُهِـــيْـــنَ[5] الفَقِـــيْـــرَ عَـــلَّـــكَ أَنْ تَـــرْكَـــعَ يَومـــاً وَالدَّهْـــرُ قَـــدْ رَفَعَـــهْ[6]

لأنّها لّما لم تصلح للحركةِ عُوملتْ معاملةَ حرفِ المدّ، فَحُذفت لالتقاء الساكنين[7].

وإذا وليها ســـاكنٌ، وهي بعد ألف على مذهب المجيز، فقال يونس[8]: إنّها تُبدل همزة وتُفـــتح[9] فتقـــول: "اضْرِبَاءَ الغُلامَ"، و"اضْرِبْنَاءَ الغلامَ". قال سيبويه[10]: وهذا لم تقلْه العرب، والقيـــاسُ[11] "اضْـــرِبَ الغـــلامَ"، و"اضْرِبْنَ الغلامَ"؛ يعني: بحذف الألف والنّون[12].

والثّاني: أنْ تَقِفَ[13] عليها تاليةً ضمّةً أو كسرةً، وإلى ذلك أشار بقوله: (**وَبَعْدَ غَيرِ فَتْحَةٍ إذَا تَقِفْ**) فتقول: "يا هؤلاءِ اخْرُجُوا"، و"يا هذهِ اخْرُجِي"، تريد: "اخْرُجُنْ" و"اخْرُجِنْ". أمّا إذا وقَفْتَ[14] بعد/ فتحةٍ فسيأتي. ٢٢٨/ب

[وَارْدُدْ إذَا حَــذَفْتَهَــا فِي الوَقْــفِ مَــا مِنْ أَجْــلِهَــا فِي الوَصْــلِ كَــانَ عُدِمَــا]

(**وَارْدُدْ إذَا حَذَفْتَهَا فِي الوَقْفِ مَا**) أي: الّذي (**مِنْ أَجْلِهَا فِي الوَصْلِ كَانَ عُدِمَا**)، فتقول[15] في "اضْرِبُنْ يا قوم" و"اضْرِبِنْ يا هندُ" إذا وقفتَ عليهما: "اضْرِبُوا" و"اضْرِبِي" بِرَدِّ واوِ الضّميرِ ويائِهِ، كما مرَّ، وتقـــول في

---

[1] - الكلام التالي ورد في نا ٦٣٠-٦٣١، ومر ٦٩/٢-٧٠، وعبارته أقرب إلى عبارة المرادي.

[2] - انظر شرح الكافية ١٤١٩/٣. وفي صب١٢٧٥/٣:" سواء تلت فتحة كاضربَ الرجل يا زيد، أو ضمة كاضربُ الرجل يا قوم، أو كسرة كاضربِ الرجل يا هند".

[3] - في ط١:"اضربِ" بالكسر، وهو خطأ.

[4] - البيت من المنسرح، وهو للأضبط بن قريع في الأغاني١٥٤/١٦، وأمالي القالي١٠٨/١، وشا، والتاج(ركع)، وزهر، وهو بلا نسبة في الجمل المنسوب للخليل ٣٣٣، والمفصل ٤٥٩، والإنصاف ٢٢١/١، والخزانة ٤٥٠/١١. ورد في نا ٦٣٠، ومر ٦٩/٢، وهشا ١٠٠/٤، وعق ٣١٨/٢، وشا ٥٦٩/٥، ومكو ٢٦٥، وجز ٢٩١، وزهر ٢٠٨/٢، وسيو٤٦١.

موضع الشاهد: لا تهين الفقير، وجه الاستشهاد: الأصل"لا تهينَنْ الفقير"، حذفت نون التوكيد الخفيفة منعاً من التقاء الساكنين؛ لأنها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد. وروي موضع الاستشهاد "لا تحقرن"، و"لا تعاد" فلا شاهد فيه.

[5] - في الأصل، ود، وط١:"تهن"، والمثبت من ط٢، وص، وهو الصحيح.

[6] - في صب ١٢٧٦/٣:"والبيت من المنسرح لكن دخل في مستفعلن أوله الخرم بالراء بعد خبنه فصار فاعلن، كما قاله الدماميني والشمني ويدلّ له بقية القصيدة....فقول العيني ومن تبعه إنه من الخفيف خطأ".

[7] - في صب١٢٧٥/٣:" وإنما لم تحرك عند ملاقاتها ساكناً كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكناً في الأكثر لنقصها عنه في الفضل؛ بكونها في الفعل وهو في الاسم، فقصدوا بحذفها وإبقائه محركاً إظهار شرف الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذي هو دونه".

[8] - في الكتاب ١٥٧/٢:"ويقولون –أي يونس وناس من النحويين- في الوقف:اضربا واضربنا، فيمدون، وهو قياس قولهم، لأنها تصير ألفاً، فإذا اجتمعت ألفان مدّ الحرف، وإذا وقع بعدها ألف ولام أو ألف موصولة جعلوها همزة مخففة وفتحوها". وانظرالارتشاف٦٦٥/٢.

[9] - في المساعد ٦٧٤/٢ تبدل ألفاً وتفتح.

[10] - الكتاب١٥٧/٢.

[11] - في صب١٢٧٦/٣:" أي على ما إذا وليها ساكن ولم تكن بعد الألف".

[12] - في صب١٢٧٦/٣:" قال المدابغي: أي ألف التثنية من اضربا الغلام، والألف الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد في اضربن الغلام، وقوله: والنون أي نون التوكيد الخفيفة في المثالين اهـ. والمتبادر من كلام الشارح حذف الألف لفظاً وخطاً حتى من المثال الأول وهو الموافق لما في النسخ، والقياس إثباتها خطأً في المثال الأول كما لا يخفى على العارف".

[13] - في ط:"يوقف" .

[14] - في د، وفي ط، وص: "وقعت" .

[15] - انظر شرح الكافية ١٤٢٠/٣، والارتشاف ٦٦٥/٢، ومر٧٠/٢، وهشا ١٠٢/٤.

"هل تَضْرِبُنْ؟" و"هل تَضْرِبِنْ؟"[1] إذا وقفتَ عليهما: "هل تضْرِبُونَ؟"، و"هل تَضْرِبِينَ؟" بردِّ الواو والياء ونون الرَّفعِ لزوالِ سببِ الحذف[2].

[وَأَبْـدِلَـنْهَـا بَـعْـدَ فَـتْـحٍ أِلِـفَـا وَقْفـاً كَمَـا تَقُـولُ فِي "قِفَـنْ" "قِفَـا"]

(**وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أِلِفَا ... وَقْفاً**) أي: واقفاً، ويُحتمل أن يكون مفعولاً له؛ أي: لأجلِ الوقف، وذلـك[3] لشبهها بالتّنوين، (**كَمَا تَقُولُ فِي "قِفَنْ": "قِفَا"**) [4]، ومنه: ﴿لَنَسْفَعاً﴾ [سورة العلق٩٦: ١٥]، و﴿لَيَكُوْناً﴾ [سورة يوسف١٢: ٣٢]، وقوله[5]:

٤٨ – [وذا النُّصُـبِ المَنْصُـوبِ لا تَنْسُـكَنَّهُ] وَلاَ تَعْـبُـدِ الشَّـيطَـانَ وَاللهَ فَـاعْـبُدَا

وقوله[6]:

٢٨ – فَمَنْ يَـكُ لَمْ يَثْـأرْ بِأعْـرَاضِ قَومِـهِ فَـإنِّـي وَرَبِّ الـرَّاقِـصَـاتِ لأَثْـأَرَا

وندر حذْفُها لغير ساكنٍ ولا وقْفٍ كقوله[7]:

٤٩ – اضْـرِبَ عَنْـكَ الهُمُـومَ طَـارِقَهَـا [ضَرْبَـكَ بالسَّـوْطِ قَوْنَـسَ الفَـرَسِ]

وقوله[8]:

٥٠ – [خِـلافـاً لِقَـوْلِي مِنْ فَيَـالَةِ رَأيـهِ] كَمَـا قِيلَ قَبْلَ اليَـومِ خَـالِفَ تُذْكَـرَا [9]

وحُمل على ذلك قراءةُ مَنْ قرأ[10]: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [سورة الشرح٩٤: ١].

---

[1] - في الأصل بتشديد النون في الموضعين، وهو غير مناسب، والصحيح ما المثبت من د، وط٢.
[2] - انظر الكتاب ١٥٥/٢.
[3] - في صب١٢٧٧/٣:" قال المدابغي:اسم الإشارة راجع إلى حذفها بعد الضم والكسر وقلبها ألفاً بعد الفتح".
[4] - سقط "أي: واقفاً..... قفن:قفا" من ط١.
[5] - البيت من الطويل، للأعشى في ديوانه ١٠٣ برواية:" فإيّاك والميتات لا تأكلنّها ولا تأخذنّ سهماً حديداً لتفصدا
وذا النُّصُب المنصوب لا تنسُكَنّه ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا"
والشاهد للأعشى في الكتاب١٤٩/٢، وسر صناعة الإعراب ٦٧٨/٢، والمفصل ٤٨١، وشرح الكافية١٤٠٠/٣، واللسان(نصب)، وشا، وزهر، والدرر١٤٩/٥. ورد في هشا ١٠١/٤، وشا ٥٣٣/٥، وزهر ٢٠٨/٢.
موضع الشاهد: فاعبدا، وجه الاستشهاد:إبدال نون التوكيد الخفيفة للوقف ألفاً.
[6] - البيت من الطويل، وقد مرّ. والشاهد في إبدال نون التوكيد الخفيفة للوقف ألفاً.
[7] - البيت من المنسرح، لطرفة بن العبد في ذيل ديوانه ١٥٥، ونوادر أبي زيد ١٦٥وذكر فيه عن أبي حاتم أنه مصنوع عليه، والشاهد لطرفة في اللسان(نون)، والمقاصد٣٣٧/٤. وهو بلا نسبة في الجمل المنسوب للخليل ٢٥٧، والخصائص ١٢٦/١، والإنصاف ٥٦٨/٢، والخزانة ٤٥٠/١١. ورد في نا ٦٣١، ومر٧١/٢، وشا ٦٧٤/٣، وسيو ٤٦١. وقونس الفرس: ما بين أذنيه من الرأس، أو مقدَّم رأسه.
موضع الشاهد: اضرب، وجه الاستشهاد: حذفت نون التوكيد الخفيفة من الفعل لغيرساكن أو وقف، وهذا نادر.
[8] - البيت من الطويل، للحطيئة في مجمع الأمثال للميداني ٢٣٢، وهو بلا نسبة في البيان والتبيين ١٨٧/٢، والحيوان ٨٤/٧، والمقاصد٣٤٥/٤، والخزانة ٤٥١/١١. ورد في مر ٧١/٢ وفيه: "خالفَ تعرفِ". والفيالة: ضعف الرأي.
موضع الشاهد: خالفَ، وجه الاستشهاد: حذف نون التوكيد الخفيفة من الفعل لغير ساكن أو وقف، وهذا نادر.
[9] - الكلام من قوله "وندر حذفها" إلى هنا مذكور في مر٧١/٢.
[10] - القراءة منسوبة لأبي جعفر المنصور في المحتسب ٣٦٦/٢. وفي المغني ٣٦٥:" وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصبُ بـ"لم" كقراءة بعضهم (ألمْ نشرحَ) وقوله: في أيِّ يوميَّ مِن الموت أفرّ ... أيومِ لم يُقدرَ أمْ يومَ قُدرْ
وخرّجا على أن الأصل: "نشرحَنْ" و"يُقدرَنْ"، ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين".

خاتمة[١]:

أجازَ يونسُ[٢] للوقفِ[٣] إبدالَ الخفيفةِ ياءً أو[٤] واواً في نحو: "اخْشَيَنْ" و"اخْشَوُنْ"، فتقول: "اخْشَيِيْ"[٥]، و"اخْشَوُوْا"، وغيرُه يقول[٦]: "اخْشَيْ"[٧] و"اخْشَوْا"، وقد نُقِلَ عنه إبدالُها واواً بعد ضمّةٍ، وياءً بعد كسرةٍ مطلقاً[٨]. وكلامُ سيبويه يدلُّ على أنّ يونسَ إنّما قال بذلك في المُعْتَلِّ، فإنّه قال[٩]: "وأمّا يونس فيقول: "اخْشَوُوْا" و"اخْشَيِيْ" يزيدُ الواوَ والياءَ بدلاً من النّون الخفيفة من أجل الضّمّة والكسرة"، وهو ما نقله النّاظم في التّسهيل[١٠].

وإذا وُقِفَ على المؤكَّد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيّين/ أُبْدِلَتْ ألفاً. نصَّ على ذلك ٢٢٩/أ
سيبويه[١١] ومَنْ وافَقَه. ثُمّ قِيل[١٢]: يُجْمَعُ بين الألفين فتمدّ[١٣] بِقَدَرِهِمَا[١٤]. وقيل[١٥]: بل ينبغي أن تحذفَ إحداهُما، ويُقَدَّرُ بقاءُ[١٦] المُبْدَلَةِ من النّون وحذْفُ الأولى.

وفي الغرّة[١٧]: "إذا وقفتَ على "اضْرِبَانْ" على مذهب يونس زدتَ ألفاً عوض النّون، فاجْتَمَعَ ألفان؛ فهمزت الثّانية فقلتَ: "اضْرِبَاءْ"."[١٨] انتهى. وقياسُه في "اضْرِبْنَانْ": "اضْرِبْنَاءْ".[١٩] والله سبحانه وتعالى[٢٠] أعلم.

---

[١] - كلام الخاتمة برمته في مر ٢/٧١-٧٢.
[٢] - انظر الكتاب٢/١٥٥.
[٣] - في د، وط، وص: "للواقف".
[٤] - في الأصل: "و".
[٥] - في ط١: "اخشَي"، وهوخطأ.
[٦] - هو الخليل كما ورد في الكتاب٢/١٥٥:" وقال الخليل إذا كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً ثم وقفت عندها لم تجعل مكانها ياء ولا واواً، وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة" اخْشَيْ" وللجميع وأنت تريد النون الخفيفة "اخْشَوْا"... وقول العرب على قول الخليل". وفي المساعد٢/٦٧٥:"وغيره يقول:" اخْشَوا، واخْشَيْ، ورُدّ بأنّ المقيس عليه لغة ضعيفة، وهي لغة أزد السراة، ولا يقاس على الضعيف". والله أعلم.
[٧] - في ط٢:"اخْشِي".
[٨] - انظر الارتشاف ٢/٦٦٥، والمساعد ٢/٦٧٥.
[٩] - الكتاب ٢/١٥٥.
[١٠] - ٢١٧.
[١١] - الكتاب٢/١٥٧. وفي مر ٢/٧٢:"نصّ على ذلك سيبويه عن يونس ومن وافقه".
[١٢] - نسب القول في الكتاب إلى يونس ٢/١٥٧، وورد القول بلا نسبة في الارتشاف ٢/٦٦٦.
[١٣] - في د، وط، وص:"فيمدّ".
[١٤] - في ط، وص: "بمقدارهما" .
[١٥] - هو رأي أبي حيان في الارتشاف ٢/٦٦٦.
[١٦] - في د:"كإبقاء" .
[١٧] - كتاب الغرة لابن الدهان سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الإمام ناصح الدين توفي سنة ٥٦٩هـ، والكتاب هو شرح اللمع لابن جني، والغرة غير مطبوع، وهو ثلاث مجلدات على ما ذكر، منه مخطوطات بدار الكتب المصرية. ونقل أبو حيان النص المذكور منسوباً إلى صاحب الغرة في الارتشاف ٢/٦٦٦. وانظر المساعد ٢/٦٧٥.
[١٨] - انظر الكتاب ٢/١٥٧، والارتشاف ٢/٦٦٦، وشرح التسهيل للمرادي١/٣٧٢، والمساعد ٢/٦٧٥.
[١٩] - سقط "وفي الغرة: إذا.... اضربناء" من د.
[٢٠] - سقطت عبارة "سبحانه وتعالى" من د،وط، وص.

مَـــــــا لاَ يَــنْــصَــرِف[1]

قد مرَّ في أوّل الكتاب[2] أنّ الأصلَ في الاسْمِ أنْ يكونَ مُعْرَباً مُنْصَرِفاً، وإنّما يُخْرِجُهُ عن أصلِه شَبَهُهُ بالفعل أو بالحرف. فإنْ شابهَ الحرفَ بلا مُعَانِدٍ[3] بُنِيَ. وإنْ شابهَ الفعلَ بكونِهِ فرْعاً بوجْهٍ من الوجـــوه الآتيـــةِ مُنِـــعَ الصّرْفَ. ولّما أرادَ بيانَ ما يُمْنَعُ الصّرْفَ بدأ بتعريفِ الصّرفِ فقال:

(الصَّـــرْفُ تَـــنْـــوِينٌ أَتَـــى مُـــبَـــيِّـــنـــا مَعْـــنًـــى بِهِ يَكُـــونُ الِاسْـــمُ أَمْكَـــنَـــا)

فقولُه: (**تَنْوِيْنٌ**): جِنْسٌ يشملُ[4] أنواعَ التّنوين، وقد تقدّمت أوّلَ الكتاب[5]. وقوله: (**أَتَى مُبَيِّناً** ..**إلخ**) مُخْرِجٌ[6] لِمَا سوى الُمعَبَّرِ عنه بالصَّرْف، والمرادُ بالمعنى الذي يكون به (**الاسمُ أمكن**) أي: زائداً في التّمَكُّنِ: بقاؤهُ على أصلِهِ؛ أي أنّه لم يُشْبِهِ الحرفَ فَيُبْنَى، ولا الفعلَ فَيُمْنَع منَ[7] الصّرْف.

تنبيهات[8]:

الأوّل[9]: ما ذكرَهُ النّاظمُ من أنّ الصّرْفَ هو التّنوينُ هو مذهبُ المحقّقين. وقيل[10]: الصّرفُ هو الجرُّ والتّنوينُ معاً.

الثّاني: تخصيصُ تنوينِ[11] التَّمَكُّنِ[12] بالصّرف هو المشهورُ، وقد يُطْلَقُ الصّرْفُ على غيرِه من تنوينِ التّـــنْكيرِ والعِوَضِ والمقابلةِ[13].

---

[1] - في د: "باب ما لا ينصرف".
[2] - الأصل ١١/ب، و ط١(١/٥٥).
[3] - في صب١٢٧٩/٣:"أي معارض لشبه الحرف".
[4] - في ط١: "جميع أنواع".
[5] - الأصل ٧/ب ، و ط١ (١/٣٠).
[6] - في ط١: "فخرج".
[7] - ليست"من" في د.
[8] - ورد أغلب ما في هذه التنبيهات في مر ٧٤/٢.
[9] - انظر زهر ٢١٠/٢.
[10] - قال بذلك الزجاج في ما ينصرف ومالا ينصرف٣، وابن السراج في الأصول ٧٩/٢، وأبو علي الفارسي في الإيضاح ٧٥، والزمخشري في المفصل ٣٥. وانظر اللباب ٧٢/١، ومسائل خلافية في النحو ١٠٣، وإيضاح ابن الحاجب ٨٤/١-٨٦.
[11] - في الجنى الداني ١٤٥: "أقسام التنوين عند سيبويه خمسة : الأول: تنوين التمكين؛ وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف، إشعاراً ببقائه على أصالته. والثاني: تنوين التنكير؛ وهو اللاحق بعض الأسماء المبنية، فرقاً بين معرفتها ونكرتها، ويطرد فيما آخره ويه، نحو: سيبويه. ولا يطرد في أسماء الأفعال. والثالث: تنوين المقابلة؛ وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء زائدتين، نحو: مسلمات، لأنه يقابل النون في جمع المذكر، نحو: مسلمين. وليس تنوين الصرف، خلافاً للربعي، لثبوته في نحو: عرفات، بعد التسمية. والرابع: تنوين العوض. وهو نوعان: عوض عن مضاف إليه: إما جملة، نحو: يومئذ، وإما مفرد، نحو: كل، وبعض، وأي. وعوض من حرف، نحو: جوار، وغواش. فالتنوين في ذلك عوض من الياء المحذوفة بحركتها، عند سيبويه. وقال المبرد والزجاجي: هو عوض من حركة الياء، فقط. وقال الأخفش: هو تنوين الصرف. والخامس: تنوين الترنم. وهو تنوين يلحق الروي المطلق، عوضاً عن مدة الإطلاق، في لغة تميم وقيس، لأن الترنم مد الصوت بمدة تجانس حرف الروي. وهذا التنوين يلحق الاسم، والفعل، والحرف".
[12] - في د، وط، وص:"التمكين".
[13] - في د:"وقد يطلق على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة صرفاً".

٢٢٩/ب الثّالثُ: يُستَثْنَى من كلامه نحو "مُسْلِمَات" فإنّه مُنْصَرِفٌ مع أنّه فاقدُ التّنوين[١] المذكور؛ إذْ تنوينُه/ للمُقابلة كما تقدّمَ أوّلَ الكتاب[٢].

الرّابع: اختُلف في اشتقاق المُنْصَرِف؛ فقيل[٣]: من الصَّرِيف، وهو الصّوت؛ لأنّ في آخره التّنوين، وهو صوتٌ، قال النّابغة[٤]:

٥١ – [مَقْذوفَةٍ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَازِلُهَا] لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بِالمَسَدِ

أي: صوتٌ صوت البكرة بالحبل[٥]. وقيل: من الانصرافِ في جهات الحركات. وقيل[٦]: من الانصراف، وهو الرُّجوع؛ فكأنّه انصرفَ عن شبهِ الفعل. وقال في شرح الكافية[٧]: "سُمّي مُنصرفاً لانقياده إلى ما يصرفُه عن[٨] عدمِ تنوين إلى تنوين، ومن[٩] وجْهٍ من وجوه الإعراب إلى غيره."[١٠] .انتهى.

واعلم أنّ المعتَبَر من شبه الفعل في منع الصّرف هو كونُ الاسمِ إمّا فيه فرعيّتان مختلفتان، مرجعُ إحداهما[١١] إلى[١٢] اللّفظِ، ومرجعُ الأخرى المعنى. أو[١٣] فرعيّة تقوم مقامَ الفرعيّتين[١٤]، وذلك لأنّ في الفعل فرعيّةً على الاسم في اللّفظِ وهي[١٥] اشتقاقُه من المصدر، وفرعيّةً في المعنى وهي[١٥] احتياجُه إليه؛ لأنّه يحتاجُ إلى الفاعل[١٦]، والفاعلُ لا يكونُ إلاّ اسماً، فلا[١٧] يكملُ شبهُ الاسمِ بالفعل بحيث يُحْمَلُ عليه في الحُكْمِ[١٨] إلاّ إذا كانت فيه الفرعيّتان[١٩] كما في الفعل. ومن ثَمّ صُرِف من الأسماء ما جاء على الأصلِ كالمُفْرَد الجامد النّكرة كـ"رَجُل" و"فَرَس"؛ لأنّه خَفَّ فاحْتَمَل زيادةَ التّنوين. وأُلحِق به ما فرعيّة اللّفظ والمعنى فيه من جهةٍ واحدةٍ

---

[١] - في د، وط، وص:"فاقدٌ للتنوين".
[٢] - الأصل ٨/أ، و ط١(٣٩/١).
[٣] - قال بذلك المرادي في شرح التسهيل ٣٨٥/١.
[٤] - هو زياد بن معاوية الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة: شاعر جاهلي من الطبقة الأولى. انظر الأعلام ٥٤/٣. والبيت من البسيط، في ديوان النابغة الذبياني ١٦، والكتاب ١٧٨/١، والمسائل المنثورة ٧، واللسان(صرف)، (قذف)، وشا، والتاج(دخس)، (نحض). ورد في شا ٢٦١/٣. يصف النابغة ناقته بأنها مقذوفة أي مرمية باللحم؛ للحم الذي كثر على جسدها. والدخيس: اللحم المتداخل؛ يريد أنها مكتنزة اللحم صلبته. والنحض: اللحم. وبازلها: نابها. له صريف: له صوت إذا حكّ الناب الذي تحته. والقعو: البكرة. والمسد: حَبْلٌ مِن لِيفٍ و خُوصٍ،وقد يكون من جُلُود الإبل أَوْ أَوْبَارِها. ومَسَدَ الحَبْلَ أَجَادَ فَتْلَه.
موضع الشاهد: صريف، وجه الاستشهاد: أنه ورد بمعنى الصوت.
[٥] - انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٥/١، والصحاح (صرف).
[٦] - قال بذلك ابن الحاجب في الإيضاح ٨٦/١.
[٧] - ١٤٣٤/٣.
[٨] - في شرح الكافية "من"، وفي حاشية مر ٧٤/٢ تعليق للتواتي أثبته المحقق عنه يقول فيه:"(من): لبيان ما وقعت عليه (ما) تقديره :إلى ما هو عدم مشابهة الفعل، و(من وجه) معطوف على (من عدم) ".
[٩] - في ط، وص "عن".
[١٠] - في صب ١٢٨١/٣:" قال المدابغي: والظاهر أن القول الأول والثالث مفرعان على أن الصرف هو التنوين وحده، والثاني والرابع على أنه التنوين والجر".
[١١] - في ط١:"إحداها".
[١٢] - ليست "إلى" في د، وط، وص.
[١٣] - كذا في الأصل، وفي د، وط، وص: "وإمّا".
[١٤] - في صب١٢٨١/٣:"واعلم أن معنى فرعية الشيء كونه فرعا عن غيره، لكنها هنا تارة يراد منها الكون فرعاً، وتارة يراد منها سبب الكون فرعاً، وقد استعمل الشارح الأمرين فتنبه".
[١٥] - في الأصل وفي د خلافاً للنسخ الأخرى:"وهو".
[١٦] - في د، و ط، وص:"فاعل" .
[١٧] - في د، ط، وص:"ولا".
[١٨] - في صب١٢٨١/٣:"وهو منع التنوين الدال على الأمكنية".
[١٩] - في د:"الفرعية" .

كــ"دُرَيْهِم"[1]، وما تعدّدت فرعيّته من جهة اللّفظ كــ"أُجَيْمَال"، أو مــن جهــة المعــنى كــــ"حَــائِض" و"طَامِث"[2]؛ لأنّه لم يَصِرْ بتلك الفرعيّة كاملَ الشّــبه بالفعل. و لم يُصْرَف نحو "أَحْمَــد" لأنّ فيــه فــرعيّتين مختلفتين، مرجعُ إحداهما إلى[3] اللّفظ؛ وهو[4] وزنُ الفعل، ومرجعُ الأخرى المعنى؛ وهو/ التّعريف، فلمّا كَمُــلَ ٢٣٠/أ شَبَهُهُ بالفعْلِ ثَقُلَ ثِقَلَ الفعْلِ فلم يدخلْه التّنوين، وكان في موضع الجرِّ مفتوحاً.

والعِلَلُ المانِعةُ من الصّرف تِسْعٌ يجمعها قولك[5]:

عَــدْلٌ ووصْــفٌ وتــأنيــثٌ ومعــرفَــةٌ وعُــجْــمَــةٌ ثمّ جَــمْــعٌ ثمّ تــركيــبُ

والــنُّــونُ زائــدةً مِــنْ قَبــلِهــا أَلِــفٌ ووَزْنُ فِــعْــلٍ وهــذا القَــوْلُ تَقْرِيــبُ[6]

المعنويّة منها: العَلَميّة والوصفيّة، وباقيها لفظيّ. فيَمْنَعُ مع الوصف ثلاثةُ أشياء: العَدْلُ كــ"مَثْنَى" و"ثُلاث"، ووزْنُ الفِعْل كــ"أَحْمَر"، وزيادةُ الألف والنّون كــ"سَكْرَان". ويَمْنَع مع العلميّة هذه الثّلاثة: كــــ"عُمَــر" و"يَزِيْد" و"مَرْوَان"، وأربعةٌ أخرى؛ وهي: العجْمَةُ كــ"إِبْرَاهِيم"، والتّأنيثُ كــ"طَلْحَة" و"زَيْنَب"، والتّركيبُ كــ"مَعْدِي كَرِب"[7]، وأَلِفُ الإلحاقِ كــ"أَرْطَى"[8]، وسترى ذلك كلَّه مُفَصَّلاً.[9]

وجميعُ ما لا ينصرفُ اثنا عَشَرَ نوعاً: منها[10] خمسةٌ لا تنصرف في تعريفٍ ولا تنكيرٍ. وسبعةٌ لا تنصرف في التّعريفِ وتنصرفُ في التّنكير. ولّما شرع في بيان الموانع بدأ بما يمنعُ في الحالتين لأنّه أَمْكَنُ في المنْعِ فقال:

(فَــأَلِــفُ التَّــأنيــثِ مُطْــلَقــاً مَنَــعْ صَــرْفَ الَّــذِي حَــوَاهُ كَــيْفَمَــا وَقَــعْ)

أي: ألف التّأنيث مقصورةً كانت أو ممدودةً –وهو الُمراد بقوله: (**مُطْلَقاً**)– تَمْنَعُ صَرْفَ ما هي فيه (**كَيْفَمَا وَقَعْ**) أي: ســواءً وقعَ نكرةً كــ"ذِكْرَى" و"صَحْرَاء"[11]، أم معرفةً كــ"رَضْوَى"[12] و"زَكَرِيَّاء"، مفــرداً كما

---

[1] - في حاشية العليمي على زهر٢/٢١٠:"أما دريهم ففرعية اللفظ فيه كون لفظ التصغير فرع التكبير، وفرعية المعنى التحقير، وجهتهما واحدة وهي التصغير".
[2] - في المصدر السابق ٢/٢٠٩:"أجيمال تصغير أجمال جمع جمل، فيه فرعية التصغير عن التكبير، والجمع عن الإفراد، وجهتهما اللفظ، وحائض وطامث فيهما فرعية التأنيث عن التذكير، والوصف عن الموصوف، وجهتهما المعنى". وفي صب ١٢٨٢/٣: "قال المدابغي: التأنيث من العلل الراجعة إلى اللفظ، والأحسن أن يقال لزوم التأنيث".
[3] - ليست "إلى" في د، و ط، وص.
[4] - في د، وط، وص:"هي" .
[5] - في د، وط، وص:"قوله". والبيتان ذكرهما ابن الأنباري في أسرار العربية ٢٧٢، وأوردهما ابن الحاجب في الكافية انظر شرح الرضي للكافية ١٠١/١.
[6] - في صب١٢٨٢/٣:" قوله: (عدل) أي تقديري أو تحقيقي، وقوله وتأنيث أي لفظي أو معنوي، وقوله ومعرفة أي علمية، وقوله ثم تركيب أي مزجي، وقوله زائدة حال من النون، وقوله من قبلها ألف أي زائدة، وقوله وهذا القول تقريب أي لأنه ليس فيه تعيين ما يستقل بالمنع، وتعيين ما يمنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعتبرة في بعضها".
[7] - في د، وط١، وص:" معد يَكْرب" .
[8] - أرطى جمع الأرْطاة شجر منبتها الرمالُ، لها عُروق حُمْر يدبغ بورقها أساقي اللبن فيَطِيب طعْم اللبن. انظر أبنية الزبيدي١٧٠، واللسان(أرط).
[9] - سقط من د "المعنوية منها...... مفصلاً".
[10] - ليست "منها" في ط، وص.
[11] - في الأصل خلافاً للنسخ الأخرى:"صحرى".
[12] - علم على جبل بالمدينة. انظر أبنية الزبيدي ١٧٠.

مرَّ، أو جمعاً كـ"جَرْحَى" و"أَصْدِقَاء"، اسماً كما مرّ، أم[1] صِفَةً كـ"حُبْلَى" و"حَمْرَاء". وإنّما استقلّتْ[2] بالمنع لأنّها قائمةٌ مقامَ شيئين؛ وذلك لأنّها لازمةٌ لما هي فيه، بخلاف التّاء فإنّها في الغالب مقدَّرَةُ الانفصال، ففي المؤنَّث بالألف[3] فرعيّةٌ من جهة/ التّأنيث، وفرعيّةٌ من جهة لزومِ علامتِه، بخلاف المؤنَّث ٢٣٠/ب بالتّاء. وإنما قلت في الغالب[4] لأنّ من المؤنَّث بالتّاء ما لا ينفكُّ عنها استعمالاً، ولو قُدِّر انفكاكُه عنها لوُجدَ له نظيرٌ كـ"هُمَزَةٍ" فإنّ التّاء ملازمةٌ له[5] استعمالاً، ولو قُدِّر انفكاكُه عنها لكان: "هُمَزاً"[6] كـ"حُطَمٍ"[7] لكن "حُطَم" مُسْتَعْمَلٌ، و"هُمَز" غيرُ مُستعملٍ. ومِنَ المؤنَّث بالتّاء ما لا ينفكّ عنها استعمالاً، ولو قُدِّر انفكاكُه عنها لم يوجدْ له نظيرٌ كـ"حِذْرِيَة"[8] و"عَرْقُوَة"[9]، فلو قُدِّر سقوطُ تاء "حِذْرِيَة" وتاءِ "عَرْقُوَة" لزم وجدانُ ما لا نظيرَ له، إذ ليس في كلام العرب "فِعْلِيٌ" ولا "فَعْلُوٌ"[10]، إلاّ أنّ وجودَ التّاء هكذا قليلٌ فلا اعتدادَ به، بخلافِ الألفِ فإنّها لا تكون إلاّ هكذا؛ ولذلك عُوْمِلتْ خامسةً في التّصغير معاملةَ خامسٍ أصليٍّ، فقيل في "قَرْقَرَى"[11]: "قُرَيْقِر"، كما قيل في "سَفَرْجَل": "سُفَيْرِج"، وعُوملتِ التّاءُ معاملةَ عَجُزِ المُرَكَّبِ فلم ينلها تغيير[12] التّصغير كما لا ينال عَجُزَ المركّب، فقيل في "زُجَاجَة": "زُجَيِّجَة".

فرعان[13]:

الأوّل[14]: إذا سمّيتَ بـ"كِلْتا" من قولك: "قامَتْ كِلْتَا جاريتيك" منعتَ الصّرْفَ؛ لأنّ ألفَها للتّأنيث. وإنْ سمّيْتَ بها من قولك: "رأيتُ كِلْتَيْهما" أو "كِلْتَيِ[15] المرأتين" في لغة كنانة[16] صَرَفْتَ[17]؛ لأنّ ألفَها حينئذٍ مُنقلبةٌ فليستْ للتّأنيث.

الثّاني: إذا رخَّمْتَ "حُبْلَوِيّ" على لغة الاستقلال[18]، عند من أجازه[19]، فقلتَ: "يا حُبْلَى"[20] ثمّ سمّيْتَ به صَرَفْتَ[21] لِمَا ذكرت في "كِلْتَا".[22]

---

[1] - في ط١: "أو".
[2] - يقصد ألف التأنيث.
[3] - سقط"بالألف" من ط١.
[4] - قال:" التاء في الغالب مقدرة الانفصال".
[5] - في ط١:"ملازمة فيه" .
[6] - يقال رجل هُمَز وهُمَزَة للعيّاب الغمّاز. انظر الصحاح والقاموس واللسان (همز).
[7] - رجل حُطَم: عنيف قليل الرحمة. انظر أبنية الزبيدي ٩٢، والصحاح والقاموس (حطم).
[8] - في اللسان(حذر): الحذرية القطعة الغليظة من الأرض.
[9] - في اللسان والتاج (عرق): العرقوة: الدلو.
[10] - في ط١:" فعْلوه".
[11] - في التاج(قرر): قرقرى بلدٌ باليمامة.
[12] - في ط، وص: "تغيّر" .
[13] - ورد الكلام التالي بتمامه في مر٧٥/٢، وشرح تسهيل الفوائد للمرادي ٣٨٦/١.
[14] - انظر الإنصاف مسألة رقم (٦٢) ٤٣٩/٢.
[15] - في ط١:"كلتَا".
[16] - في صب١٢٨٤/٣:"أي الذين يعاملون كلا وكلتا معاملة المثنى وإن أضيفا إلى ظاهر، فقوله في لغة كنانة راجع لقوله "كلتي المرأتين" فقط".
[17] - الارتشاف ٨٥٢/٢.
[18] - ورد في حاشية إحدى مخطوطات شرح المرادي كما نصّ المحقق عن ابن غازي مر٧٥/٢ : "أنّها لغة من لا ينوي الحرف المحذوف".
[19] - ورد في المصدر السابق نفسه : "يعني: من أجازه في هذا الوزن".
[20] - في صب١٢٨٤/٣:" أي بحذف ياء النسب للترخيم، ثم قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها".
[21] - الارتشاف ٨٥٢/٢.
[22] - في د زيادة "انتهى". وفي ط١: "لما ذكر في كلتا".

[وَزَائِـدَا فَعْـلاَنَ فِي وَصْـفٍ سَـلِـمْ مِـنْ أنْ يُـرَى بِتـاءِ تـأنيثٍ خُـتِـمْ]

(وَزَائِدَا فَعْلاَنَ) رَفَعَ بالعطْفِ على الضّمير في **(مَنَع)**[1]، أي[2]: ومنَعَ[3] صرْفَ الاسمِ أيضاً زائدا "فَعْـلانَ"؛ وهما الألفُ والنّونُ **(فِي وَصْفٍ سَلِمْ...مِن أنْ يُرَى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمْ)** إمّا لأنّ مؤنَّثَه "فَعْلَى" كـ"سَكْرَانَ" و"غَضْبَانَ" و"نَدْمَانَ من النَّدَمِ"[4]، وهذا متَّفَقٌ/ على مَنْعِ صَرْفِهِ. وإمّا لأنّه لا مؤنَّثَ له نحو:"لَحْيَـانَ" لكـبيرِ[5] اللّحية، وهذا فيه خلافٌ[6]، والصَّحيحُ مَنْعُ صَرْفِهِ[7] أيضاً؛ لأنّه وإنْ لم يكنْ له "فَعْلَى" وُجـوداً فلـه "فَعْلَـى" تقديراً، لأنّا[8] لو فرضْنا له مؤنَّثاً لكان "فَعْلَى" أولى به من "فَعْلانَة"، لأنّ بابَ "فَعْلان فَعْلَى" أوسعُ من بـابِ "فَعْلان فَعْلانَة"، والتّقديرُ في حُكْمِ الوجودِ، بدليلِ الإجمـاعِ على منْعِ صرْفِ "أَكْمَرَ"[9] و"آدَرَ"[10] مع أنّـه لا مؤنَّثَ له، ولو فُرِضَ له مؤنّثٌ لأمكنَ أنْ يكون كمؤنّثِ "أَرْمَل"[11]، وأنْ يكون كمؤنّث "أحْمَر"، لكنّ حَمْلَه على "أَحْمَرَ" أولى لكَثْرَةِ نظائره. ٢٣١/أ

واحتَرَزَ من "فَعْلان" الّذي مؤنَّثه "فَعْلانَة" فإنّه مصروفٌ نحو "نَدْمَان مِـنَ المُنَادَمَـة ونَدْمَانَـة" و"سَـيْفَان وسَيْفَانَة". وقد جَمَعَ المصنّفُ ما جاءَ على "فَعْلان ومؤنّثه فَعْلانَة" في قوله[12]:

أَجِزْ فَعْلَى لِفعْلاَنَـا إذَا اسْتَثنَيْتَ حَبْلانَـا
ودَخْنانَا وسَخْنَانَـا وسَيفَانَا و صَحْيانَـا
وَصَوْجَانَا و عَلاَّنَـا وَقَشْـوَانَا ومَصَّانَـا
وَمَوْتَانَـا ونَدْمَانَـا وَأَتْبِعْهُـنَّ نَصْرَانَـا

واستُدْرِكَ عليه لفظان وهما: "خَمْصَانٌ" لُغَةٌ في "خُمْصَان"[13]، و"أَلْيَانٌ" في "كَبْش أَلْيَان" أي[14]: كبير الإليـة، فَذَيَّلَ الشّارِحُ المرادي[15] أبياتَه بقوله[16]:

وَزِدْ فِيهنَّ خَمْصَانَا عَلَى لُغَةٍ وَ أَلْيَـانَـا

[1] - سقط "رفع.... في (منع)" من د.
[2] - معظم الكلام التالي بما فيه من تنبيهات في مر ٧٦/٢.
[3] - في د:"يمنع".
[4] - سقط" ندمان من الندم"من د. وخصّ ندمان من الندم لأنّ أنثى ندمان ندمانة إن كان من المنادمة، انظر اللسان(ندم).
[5] - في د:"للكبير اللحية".
[6] - في المساعد٩/٣:"من صرف فلعدم شبه زيادته بألفي التأنيث، إذ لا مؤنث له، ومن منع فلتقدير "فعلى"، فلو فرضت امرأة لها لحية كبيرة لكان الإلحاق بباب سكران أولى من الإلحاق بباب سيفان، لقلة هذا وسعة ذاك".
[7] - وهذا مخالف لمذهب أبي حيان انظر الارتشاف ٨٥٦/٢. وفي صب١٢٨٥/٣:" يخالف قول أبي حيان: إن الصحيح فيه صرفه لأنا جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الاسم الصرف فوجب العمل به اهـ. فهذه المسألة مما تعارض فيها الأصل والغالب فتنبه".
[8] - في ط١:"لأنه".
[9] - في اللسان (كمر):"الكَمَرَةُ رأس الذكر".
[10] - في الصحاح (أدر):" الأُدْرَةُ: نفخة في الخصية. يقال: رجلٌ آدَرُ بيِّنُ الأَدْرَةِ".
[11] - مؤنث أرمل أرملة، والأرمل المحتاج المسكين. انظر القاموس واللسان (رمل).
[12] - في صب١٢٨٦/٣:"الأبيات من الوافر المجزوء أو من الهزج، وتذييل المرادي يعين كونه من الأول".
[13] - وفي الصحاح واللسان(خمص): رجل خمصان أي: ضامر البطن. وفي القاموس والتاج (خمص): رجل خُمْصَان؛ بالضم والتحريك.
[14] - انظر الصحاح واللسان (ألا).
[15] - بدر الدين،الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري، أبو محمد، المعروف بابن أم قاسم: الشيخ الإمام العالم العلامة لسان العرب ترجمان الأدب النحوي، عمدة العلماء، مقرئ مفسر أديب، مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب، أستاذه أبو حيان النحوي، من كتبه: (شرح التسهيل)، و(شرح الألفية)، و(الجنى الداني)، و(إعراب القرآن). توفي سنة٧٤٩هـ. انظر بغية الوعاة ٥١٧/١، والأعلام ٢١١/٢.
[16] - مر ٧٧/٢.

فالحَبْلانُ[١]: الكبيرُ البطْنِ، وقيل: المُمْتَلِيء غيظاً. والدَّخْنَانُ[٢]: اليومُ المُظْلِمُ. والسَّخْنَانُ[٨]: اليومُ الحَارُّ. والسَّيْفَانُ[٣]: الرَّجُلُ الطّويلُ. والصَّحْيَانُ[٤]: اليومُ الّذي لا غيْمَ فيه. والصَّوْجَانُ[٥]: البعيرُ اليابسُ الظَّهْر. والعَلّانُ[٦]: الكثيرُ النّسيان، وقيل: الرّجلُ الحقير. والقَشْوَانُ: الدَّقيقُ[٧]/ السّاقَيْن. والمَصَّانُ[٨]: اللّئيم. والمَوْتَانُ[٩]: البليدُ الميّتُ القلب. والنَّدْمَانُ: المُنَادِمُ، أمّا "نَدْمَان"[١٠] منَ النَّدَمِ فَغَيْرُ مَصْرُوفٍ إذْ مؤنّثه "نَدْمَى" وقدْ مرّ. والنّصْرَانُ[١١]: واحدُ النَّصارَى. ٢٣١/ب

تنبيهات[١٢]:

الأوّل: إنّما مُنِعَ نحو "سَكْرَانَ" من الصّرْفِ لتحقُّقِ الفرعيّتَين فيه:

أمّا فرعيّة المعنى فلأنّ فيه الوصفيّة، وهي فرعٌ عن الجمود؛ لأنّ الصّفةَ تحتاج إلى موصوفٍ يُنْسَبُ معناها إليه، والجامدُ لا يحتاج إلى ذلك.

وأمّا فرعيّة اللّفظ فلأنّ فيه الزيادتَين المضارعتَين لألفي التّأنيثِ في[١٣] نحو "حَمْرَاء" في أنّهما في بناء يخصُّ المذكَّرَ، كما أنّ ألفي "حَمْرَاء" في بناءٍ يخصُّ المؤنَّث، وأنّهما لا تلحقُهما التّاء، فلا يُقال: "سَكْرَانَة"، كما لا يُقال: "حَمْرَاءَة"، مع أنّ الأوّلَ من كلّ من الزّيادتَين ألفٌ، والثّاني حرفٌ يعبَّرُ به عن المتكلّم في "أَفْعَلُ" و"نَفْعَلُ"، فلمّا اجتمعَ في نحو "سَكْرَان" المذكورِ الفرعيّتانِ امْتَنَعَ من الصّرْف.

وإنّما لم تكنِ الوصفيّة فيه وحدها مانعةً – مع أنّ في الصّفة فرعيّةً في المعنى كما سبق، وفرعيّةً في اللّفظ وهي[١٤] الاشتقاقُ من المصدر – لضَعْفِ فرعيّة اللّفظ في الصّفة؛ لأنّها كالمصدر في البقاء على الاسميّة والتّنكير، و لم يخرجْها الاشتقاقُ إلى أكثرَ منْ نِسْبَةِ معنى الحدَثِ فيها إلى الموصوف، والمصدرُ بالجملة صالحٌ لذلك كما في "رَجُلٌ عَدْلٌ" و"دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأمير"، فلم يكن اشتقاقُها من المصدر[١٥] مُبْعِداً لها عن معناه، فكان كالمفقودِ فلم يُؤَثِّرْ. ومن ثَمّ كان نحو "عَالِم" و"شَرِيْف" مصروفاً مع تحقُّق ذلك فيه. وكذا إنّما صُرِفَ نحو "نَدْمَان" مع

[١] - انظر اللسان والتاج (حبل).
[٢] - في اللسان والقاموس والتاج (دخن): الدُّخنة لون أسود كالدخان، ويوم دخنان سخنان شديد الحر والغم.
[٣] - انظر الصحاح واللسان (سيف).
[٤] - في الصحاح واللسان(صحا): يوم صَحْوٌ: لا غيم فيه. ولم أقف على يوم صحيان. ولعله تصحيف "ضحيان"؛ كذا جاء بالضاد في أبنية الزبيدي١١٩، والهمع ١١١/١، وانظر اللسان (ضحا). والله أعلم.
[٥] - انظر القاموس واللسان (صوج).
[٦] - في اللسان والقاموس (علل): رجل علان أي جاهل.
[٧] - في جميع النسخ "الرّقيق"، وهو تحريف؛ ودليل ذلك ما صرّح به الصبان في حاشيته فقال صب١٢٨٧/٣:" الذي في خط الشارح الدّقيق بالدال، وفي القاموس: القشوان: الدقيق الضعيف"، كذا ما في القاموس والتاج (قشا).
[٨] - انظر الصحاح واللسان والتاج (مصص).
[٩] - انظر الصحاح والقاموس والتاج (موت).
[١٠] - سقط"أما "ندمان" من الندم فغير مصروف إذ مؤنثه "ندمى" وقد مرّ" من د.
[١١] - انظر الصحاح واللسان والتاج (نصر).
[١٢] - في ط١:"تنبيهان".
[١٣] - في د:"من".
[١٤] - في الأصل، ود خلافاً للنسخ الأخرى:"وهو".
[١٥] - ليس "من المصدر" في د.

٢٣٢/أ وجود الفرعيّتين؛ لضَعْفِ فرعيّة اللّفظ فيه من جهة أنّ الزّيادةَ فيه/ لا تخصّ المذكّر، وتلحقه التّاء في المؤنّث نحو "نَدْمَانَة"، فأشبهت الزّيادةُ فيه بعضَ الأصول في لزومها في حالتي التّذكير والتّأنيث وقَبُوْل علامتِه، فلم يُعْتَدَّ بها. ويشهدُ لذلك أنّ قوماً من العرب، وهم بنو أسد يصرفون كلَّ صفةٍ على "فَعْلان"، لأنّهم يؤنّثونه بالتّاء، ويستغنون فيه[1] بـ"فَعْلانَة" عن "فَعْلَى"، فيقولون[2]: "سَكْرَانَة وغَضْبَانَة وعَطْشَانَة"، فلم تكنِ الزّيادةُ عندهم شبيهةً بألفي "حَمْرَاء"، فلم تَمْنَعْ مِنَ الصّرْف.

الثّاني[3]: فُهِمَ من قوله: (**زائِدَا فَعْلان**) أنّهما لا يَمْنعان في غيره من الأوزان كـ"فُعْلان" بضمِّ الفاء نحو: "خُمْصَان"، لعدمِ شبههما في غيره بألِفَي التّأنيث.

الثّالث: ما تقدّمَ من أنّ المنْعَ بزائدَي "فَعْلان" لشبههما بألفي التّأنيث في نحو "حَمْرَاء" هو مذهبُ سيبويه[4]. وزعم المبرّد[5] أنّه امتنعَ لكون النّون بعد الألف مُبْدَلَةً مِنْ ألف التّأنيث. ومذهبُ الكوفيّين[6] أنّهما مَنَعَا لكونهما زائدتَيْن لا يقبلان الهاءَ، لا للتّشبيه بألفي التّأنيث.انتهى[7].

[وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلاَ مَمْنُوعَ تَأنيثٍ بِتَا كَـ"أشْهَلاَ"]

(**وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلاَ...مَمنوعَ**) بالنّصب على الحال من (**وَزْنُ أَفْعَلا**[8]) أي: حال كونه ممنوعَ (**تَأنيثٍ بِتَا كَـ"أشْهَلاَ"**) أي[9]: ويَمْنَعُ الصّرفَ[10] اجتماعُ الوَصْفِ الأصليّ ووزْنِ "أَفْعَل" بشرط أنْ لا يقبلَ التّأنيث بالتّاء: إمّا لأنَ مؤنّثه "فَعْلاء" كـ"أَشْهَل"[11]، أو "فُعْلَى" كـ"أَفْضَل"، أو لأنّه لا مؤنّث له كـ"أَكْمَر" و"آدَر"[12]، فهذه الثّلاثة ممنوعةٌ من الصّرف للوصْف الأصليّ ووزْنِ "أَفْعَل"، فإنّه وزنٌ الفِعْلُ به أولى[13]؛ لأنّ في أوّله زيادةً تدلُّ على معنًى[14] في الفعل دون الاسم، فكان ذلك أصلاً في الفعل؛ لأنّ ما زيادتُه لمعنًى أصْلٌ لما زيادتُه لغيرِ معنى./ فإنْ أُنِّثَ بالتّاء انصرف نحو "أَرْمَل" بمعنى: فقير، فإنّ مؤنّثه "أَرْمَلَة" لضَعْفِ شبهه بلفظ المضارع، لأنّ تاءَ التّأنيث لا تلحقُه. وأجاز الأخفشُ[15] مَنْعَه لجَرْيه مجرى "أَحْمَر"؛ لأنّه صفةٌ وعلى وزنه. ٢٣٢/ب

[1] - في د:"عنه".
[2] - انظر الصحاح (سكر)، وشرح الرضي للكافية ١٥٩/١، والارتشاف ٨٥٦/٢.
[3] - التنبيهان الثاني والثالث وردا بتمامهما في مر ٧٧/٢.
[4] - الكتاب ١٠/٢.
[5] - المقتضب ٣٣٥/٣.
[6] - الارتشاف ٨٥٦/٢.
[7] - ليست "انتهى" في ط، وص.
[8] - في الأصل ود خلافاً للنسخ الأخرى:"أفعل".
[9] - معظم الكلام التالي في مر ٧٨/٢.
[10] - في ط، وص زيادة "أيضاً".
[11] - في الصحاح (شهل):"الشُهْلَةُ في العين: أن يشوب سوادَها زُرْقةٌ. وعينٌ شَهْلاءُ، ورجلٌ أشْهَلُ العين بيِّنُ الشَهَل".
[12] - سبق ذكرهما ص ٤٤.
[13] - في ط، وص:"فإنّ وزنَ الفعل به أولى".
[14] - في د: " زيادة" مكان "معنى".
[15] - انظر المقتضب ٣٤٢/٣، والارتشاف ٨٥٩/٢.

نعَم، قوْلُهُم: "عَـامٌ أَرْمَلُ"[١] غيرُ مصروفٍ؛ لأنّ يعقوبَ[٢] حكى فيه: "سَـنَةٌ رَمْلاءُ"[٣].

واحترز بالأصليّ عنِ العارض؛ فإنّه لا يُعتدّ به كما سيأتي.

تنبيهان[٤]:

الأوّل: مثّـل الشّـارح[٥] لِما[٦] تلحقه التّـاء بـ"أَرْمَـل"، و"أُبَـاتِر"؛ وهو القَـاطع رَحِمَه[٧]، و"أُدَابِـر"؛ وهو الّذي لا يقبلُ نصْحـاً[٨]، فإنّ مؤنّثهـا[٩]: "أَرْمَلَـة"، و"أُبَـاتِرَة"، و"أُدَابِـرَة"[١٠].

أمّا "أَرْمَل" فواضحٌ. وأمّـا "أُبَـاتِر"، و"أُدَابِر" فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما، إذ لم يدخلا في كلام النّاظم؛ فإنّه[١١] علّق المنْع على وزن "أَفْعَل"، وإنّما ذكرهمـا في شـرح الكافية[١٢]؛ لأنّه علّق المنْعَ[١٣] على وزن أَصْلِيّ في الفعْل، أي: الفِعْلُ به أولى، ولم يخصَّه بـ"أَفْعَل"، ولفظُه فيها:

وَوَصْـفٌ اَصْـلِـيٌّ وَوَزْنٌ أُصِّـلاَ   فِي الفِعْـلِ تَـا أُنْثَى بِهِ لَـنْ تُوْصَـلاَ

ولهذا احترز أيضاً من "يَعْمَلٌ" ومؤنثّه "يَعْمَلَةٌ"؛ وهو الجمل السّريع[١٤].

الثّـاني: الأولى تعليق المنْع[١٥] على وزن الفعل الّذي هو به أولى، لا على وزن "أَفْعَل"، ولا الفعل مجـرّداً، ليشمل نحو "أُحَيْمِر" و"أُفَيْضِل" من المُصَغَّر، فإنّه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو: "أُبَيْطِرُ"[١٦].

ولا يرد[١٧] نحو: "بَطَلٍ"[١٨]، و"جَدَلٍ"[١٩]، و"نَدُسٍ"[٢٠]، فإنّ كلّ واحِـدٍ منـها، وإنْ كـان أصْـلاً في الوصفيّة، وعلى وزن فِعْلٍ، لكنّه وزْنٌ مُشْتَرَكٌ فيه، ليس الفِعْلُ أولى به من الاسم، فلا اعتدادَ به.[٢١]

---

[١] - في التاج (رمل): من المَجازِ : الأَرْمَلُ مِن الأَعْوامِ : القَلِيلُ المَطَرِ، يُقال : عامٌ أَرْمَلُ وسَنَةٌ رَمْلاءُ جَدْبَةٌ قليلةُ المَطَرِ والخيرِ والنَّفْعِ.
[٢] - يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، المعروف بابن السِّكِّيت، إمامٌ في اللغة والنحو والأدب، لقي فصحاء الأعراب وأخذ عنهم، من مصنفاته: (إصلاح المنطق)، مات سنة ٢٤٣هـ . انظر وفيات الأعيان ٣٩٥/٦-٤٠١، والبلغة ٣١٨، والأعلام ١٩٥/٨.
[٣] - إصلاح المنطق ٣٢٧.
[٤] - ورد التنبيهان بتمامهما في مر ٧٨/٢-٧٩.
[٥] - يقصد ابن الناظم: محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبا عبد الله، بدر الدين، النحوي، من أهل دمشـق مولداً ووفاة، من مصنفاته (شرح الألفية)، و(شرح لامية الأفعال)، وغير ذلك. توفي سنة ٦٨٦هـ . انظر الأعلام ٣١/٧.
[٦] - في د:"ما" تلحقه.
[٧] - انظر الكتاب ٣١٦/٢، وأبنية الزبيدي١١٢، والصحاح (بتر).
[٨] - انظر أبنية الزبيدي١١٢، والصحاح واللسان والتاج (دبر).
[٩] - في ط١:"مؤنثهما"، وهو تحريف.
[١٠] - انظر تمثيل الشارح في نا ٦٣٨.
[١١] - في د:"لأنه".
[١٢] - ١٤٥٢/٣.
[١٣] - في د: "القول".
[١٤] - انظرالكتاب ٣٢٥/٢، والمسائل الحلبيات ٣٥٥، والمسائل البصريات ٥٠٧/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٥/٢، واللسان والتاج (عمل).
[١٥] - في د، وط، وص:"الحكم".
[١٦] - في صب١٢٩٠/٣:"أبيطر: مضارع بيطر إذا عالج الدواب". وانظر الصحاح(بطر)، والمصباح المنير ٥١/١، واللسان (بطر).
[١٧] - في د: " لا يطرد".
[١٨] - رجل بطل: شُجاعٌ تَبْطُلُ جِراحَتُه فلا يَكْتَرِثُ لها ولا تَكُفُّه عن نَجْدَتِه. انظر الصحاح واللسان والتاج (بطل).
[١٩] - في التاج (جدل): هو الصلب القوي.
[٢٠] - ندس: فَهِمٌ سريعُ السمعِ فطِن. انظر أبنية الزبيدي ٩٢، واللسان (ندس).
[٢١] - في د، وط، وص زيادة "انتهى".

[وأَلْـغِـيَـنَّ عَـارِضَ الـوَصْـفِـيَّـه		كَـ"أربَـعٍ" وعَـارِضَ الإسْـمِـيَّه[1]]

(وأَلْغِيَنَّ[2] عارِضَ الوَصْفِيَّه ... كَـ"أربَعٍ") في نحو: "مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ"؛ فإنّه اسمٌ من أسماء العدد لكنِ العربُ وصفَتْ به، فهو مُنْصَرِفٌ نظراً للأصْل،/ ولا نظر[3] لما عرض له من الوصْفيّة، وأيضاً فهو يقبل ٢٣٣/أ التّاء، فهو أحقُّ بالصَّرْف من "أَرْمَل"؛ لأنَّ فيه مع قبول التّاء كونه عارض الوصفيّة. وكذلك "أَرْنَب" من قولهم: "رَجُلٌ أَرْنَبٌ"؛ أي: ذَلِيْلٌ[4]، فإنّه منْصَرِفٌ لعروض الوصفيّة، إذ أصلُه الأَرْنَبُ المعروف.

(وعارِضَ الإسْمِيَّهْ) أي: وأَلْغِ عارض الاسميّة على الوصْف، فتكون الكلمةُ باقيةً على منْع الصّرْف للوصف الأصليّ، ولا نظر[5] إلى ما عرض لها من الاسميّة.

(فَـ"الأدْهَـمُ"[6] القَيْـدُ لِكَـونِهِ وُضِـعْ		فِي الأَصْلِ وَصْفاً انصِرَافُهُ مُنِعْ)

نظراً إلى الأصْل، وطرحاً لما عرض من الاسميّة.

تنبيه:

مثل "أَدْهَم" في ذلك "أَسْوَد" للحيَّة العظيمة[7]، و"أَرْقَم" لحيَّة فيها نقطٌ كالرَّقْم[8]، نظراً إلى الأصل وطرحاً لما عرض من الاسميّة[9].

[وَ "أجْـدَلٌ" وَ "أخْـيَـلٌ" وَ "أَفْـعَـى"		مَـصْـرُوْفَـةٌ وَقَـدْ يَنَـلْـنَ المَنْعَـا]

(وَأَجْدَلٌ) للصَّقْرِ[10]، (وَأَخْيَلٌ) لطائرٍ ذي نقطٍ كالخِيْلان يقال له الشَّقِرَّاق[11]، (وَأَفْعَى) للحيّة[12] (مَصرُوفةٌ)؛ لأنّها أسماء مجرَّدةٌ عن الوصفيّة في أصل الوضْع[13]، ولا أثرَ لما يُلْمَح في "أَجْدَل" من الجَدْل؛ وهو الشِّدَّة[14]، ولا في "أَخْيَل" من الخيول، وهو كثرةُ الخِيْلان[15]، ولا في "أَفْعَى" من الإيذاء، لعروضه فيهنَّ[16].

[1] - قُطعت همزة "الاسمية" للضرورة.
[2] - في ط١"ألفين" وهو تحريف.
[3] - في د"ولا أثر".
[4] - انظر التاج (رنب).
[5] - في د،وط، وص:" لا ينظر".
[6] - الدهمة: السواد، والأدهم: الفرس الأسود، والأصل أن يقال: فرسٌ أدهم. وسمي القيدُ أدهمَ لسواده. وفي الكتاب ٥/٢:" أما أدهم إذا عنيت القيد، والأسود إذا عنيت به الحَّية، والأرقم إذا عنيت الحّية، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة؛ لم تختلف في ذلك العرب". وانظر الصحاح واللسان (دهم).
[7] - انظر الكتاب ٥/٢، واللسان (سود).
[8] - انظر الكتاب ٥/٢، واللسان (رقم).
[9] - سقط " نظرا إلى الأصل وطرحا لما عرض من الاسمية" من د، وفيها زيادة "انتهى".
[10] - انظر أبنية الزبيدي١٠٥، واللسان (جدل).
[11] - انظر الصحاح واللسان (خيل).
[12] - انظر الصحاح واللسان (فعا).
[13] - في صب١٢٩١/٣:" وإنما اقتصر الشارح على نفي وصفيتها في الأصل لأنه المعتبر، فهي أسماء في الأصل والحال".
[14] - في اللسان (جدل): الجدْل: شدة الفتل.
[15] - الخيلان بالكسر جمع خال؛ وهو بثرة في الوجه تضرب إلى السواد. وانظر الصحاح والتاج (خيل).
[16] - في ط، وص:"عليهنَّ".

(وَقَدْ يَنَلنَ المَنْعَا) مِن الصَّـــرْف لذلك[1]. وهو في "أَفْعَى" أبْعد منه في "أَجْدَل" و"أَخْيَل"؛ لأنّهما من الجـــدْل ومن[2] الخيول كما مرّ. وأمّا "أَفْعَى" فلا مادة لها في الاشتقاق[3]، لكنَّ ذِكْرَهَا يقارنُهُ تصوّرُ إيذائها، فأشـــبهت المشتَقّ وجرَتْ مجراه على هذه اللّغة.

ومِمّا استُعمل فيه "أَجْدَل"، و"أَخْيَل" غير مصروفَين قوله[4]:

٥٢ – كَـــأَنَّ العُقَيْـــلِيِّيْـــنَ يَـــومَ لَقِيتُهُـــمْ فِـــرَاخُ القَطَـــا لاَقَيْنَ أجْدَلَ بَـــازِيَـــا

وقول الآخر[5]:

٥٣ – ذَرِيني وعِـــلمِي بِالأمُـــورِ وَشِـــيمَتِي فَمَـــا طَـــائِرِي يَومـــاً عَلَيكِ بِأخْيَـــلاَ

وكما[6] شذَّ الاعتداد/ بعروض الوصفيّة في "أَجْدَل"، و"أَخْيَل"، و"أَفْعَى"، كذلك[7] شذّ الاعتداد بعـــروض ٢٣٣/ب
الاسميّة في "أَبْطَحَ"[8]، و"أَجْرَعَ"[9]، و"أَبْرَقَ"[10]، فصرفَها بعضُ العرب، واللّغة المشـــهورة منْعُها من الـــصَّرْف؛ لأنّها صفاتٌ استُغْنِي بها عن ذكر الموصوفات، فيستصحب منع صرفها كما استـــصحب صـــرف "أَرْنَـــبٍ" و"أَكْلُبٍ"[11] حين أُجريا[12] مجرى الصفات، إلاّ أنّ الصّرْفَ لكونه الأصل ربّما رجع إليه بسببٍ ضعيفٍ، بخلاف منعِ الصّرف فإنه خروجٌ عن الأصل فلا يُصار إليه إلاّ بسببٍ قويّ.

---

[1] - في صب١٢٩١/٣:"لذلك أي للوصفية".
[2] - سقطت "من" من د.
[3] - في صب١٢٩٢/٣:" أي ليس لها مادة يتأتى اشتقاقها منها، وقيل من فوعان السمّ؛ أي حرارته، فأصل أفعى أفوع فدخله القلب المكاني ثم قلبت الواو ألفاً، وقيل من فعوة السمّ أي شدته وعليه فلا قلب مكانياً". انظراللسان (فعو)، ومر ٨٠/٢.
[4] - البيت من الطويل، للقطامي في ديوانه ١٨٢، والمقاصد٣٤٦/٤، وزهر، وهو لجعفر بن علبة الحارثي في الأغاني١٤٢/١١، وهو بلا نسبة في شرح الرضي للشافية ٢٠٩/٢. ورد في نا ٦٣٩، وهشا ١٠٦/٤، وجا ٩٠/٤، وزهر ٢١٤/٢. والعقيليين نسبة لبني عقيل. والقطا: جمع قطاة طائر معروف من الطيور الأهلية. والبازي جنس من الصقور، والمعروف أن القَطاة تَهْتَلِكُ من خَوْفِ البازي.
موضع الشاهد: أجدلَ، وجه الاستشهاد: مجيئه غير مصروف للاعتداد بعروض الوصفية، ومنعُه لغة بعض العرب. انظر مر ٨٠/٢.
[5] - البيت من الطويل، لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٤٨، ومنتهى الطلب٢٨٠/٦، واللسان(خيل)، وشا، وزهر، والتاج (خيل). وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٤٥٤/٣. ورد في نا ٦٣٩، وهشا ١٠٧/٤، وجا ٩٠/٤، وشا ٥٩٦/٥، وزهر ٢١٤/٢. والأخيل: طائر الشقرّاق كانت العرب تتشاءم به.
موضع الشاهد: بأخيلا، وجه الاستشهاد: مجيئه غير مصروف للاعتداد بعروض الوصفية، ومنعُه لغة بعض العرب.
[6] - في ط١:"لما".
[7] - سقطت "كذلك" من د.
[8] - اللسان (بطح):" سمِّي المكان أبْطَحَ لأنَّ الماء يَنْبَطِح فيه أي يذهب يميناً وشمالاً".
[9] - في العين (جرع):" الجَرْعاءُ من الأرض: ذات حُزونة تَسْفي عليها الرياحُ فتغشّيها، وإذا كانت صغيرة فاسمها الجَرْعَة، وجمعها جِرَاع. وإذا كانت واسعة جداً فهي أجْرَع، ويجمع أجارع".
[10] - في الكتاب ٥/٢:" تقول: الأبطح، والأباطح، وأجارع، وأبارق، وإنّما الأبرق صفة. وإنما قيل: أبرق لأنَّ فيه حمرةً وبياضاً وسواداً كما قالوا: تيسٌ أبرق، حين كان فيه سواد وبياض. وكذلك الأبطح إنّما هو المكان المنبطح من الوادي، وكذلك الأجرع إنما هو المكان المستوي من الرمل المتمكّن. ويقال: مكانٌ جرعٌ. ولكن الصفة ربَّما كثرت في كلامهم واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء حتَّى يستغنوا بها عن الأسماء"، وفيه ٢٠/٢: "أبرق في الأصل عندهم وصفٌ، وأبطح، وأجرع، وأجدل، فيمن ترك الصّرف، وإن لم يستعملوه، وأجروه مجرى الأسماء".
[11] - جمع كلب.
[12] - في ط١، وص:"أجري".

(وَمَنْعُ عَدْلٍ[1] مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ		فِي لَفْظِ "مَثْنَى" و"ثُلاَثَ" و"أُخَرْ")

(**منْعُ**) مبتدأ، وهو مصدرٌ مضاف إلى فاعله وهو (**عدْل**)، والمفعول محذوف وهو "الصّرْف"، و(**مُعْتَبَر**) خبره[2]، و(**في لَفْظ**) متعلقٌ به، أي[3]: ممّا يَمْنَعُ الصَّرْفَ اجتماعُ العَدْلِ والوَصْفِ، وذلك في موضعين: أحدهما المعدول في العدد إلى "مَفْعَل" نحو (**مَثْنَى**)، أو "فُعَال" نحو (**ثُلاث**)، والثَّاني في (**أُخَر**) المقابل لآخَرِين[4].

أمّا المعدول[5] في العدد فالمانع له عند سيبويه[6] والجمهور العدْل والوصْف؛ فـ"أُحَاد"و"مَوْحَد" معدولان عن "وَاحِد وَاحِد"، و"ثُنَاء" و"مَثْنَى" معدولان عن "اثنين اثنين"، وكذلك سائرها.

وأمّا الوصْف فلأنّ هذه الألفاظ لم تُستَعمل إلاّ نكرات؛ إمّا نعتاً نحو: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾[سورة فاطر٣٥: ١]. وإمّا حالاً نحو قوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لكمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾[سورة النّساء ٤: ٣]. وإمّا خبراً نحو: "صلاةُ اللّيل مَثْنَى مَثْنَى"[7]، وإنّما كرّر لقصد التّأكيد، لا لإفادة التّكرير[8]، ولا تدخلها "أل"، قال في الارتشاف[9]: "وإضافتها قليلة".

٢٣٤/أ وذهب الزّجّاج[10] إلى أنّ المانعَ لها العدْلُ في اللّفظ وفي المعنى/: أمّا في اللّفظ فظاهرٌ، وأمّا في المعنى فلكونها تغيّرتْ عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التّضعيف[11].

ورُدَّ[12] بأنّه لو كان المانعُ من صرف "أُحَاد" مثلاً عَدْلَهُ عن لفظ "وَاحِد"، وعن معناه إلى معنى التّضعيف لَلَزِمَ أحدُ أمرين: إمّا منْعُ صرفِ كلِّ اسمٍ تغيّرَ[13] عن أصله لِتَجَدُّدِ معنًى فيه؛ كأبْنية المبالغة وأسماء الجموع[14]. وإمّا ترجيحُ أحد المتساوِيَين على الآخر، واللاّزم مُنْتَفٍ باتّفاق. وأيضاً كلّ ممنوع من الصّرف لا بدّ أنْ يكون فيه فرعيّة في اللّفظ وفرعيّة في المعنى، ومن شرطها أنْ تكون من غير جهة فرعيّة اللّفظ؛ لِيَكمل بذلك الشّبه بالفعل،

[1] - في صب١٢٩٣/٣:" العدل إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد فخرج نحو أيس مقلوب يئس وفخذ بإسكان الخاء مخفف فخذ بكسرها وكوثر بزيادة الواو إلحاقاً له بجعفر ورجيل بالتصغير لزيادة معنى التحقير وفائدته تخفيف اللفظ وتمحضه للعلمية في نحو عمر وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية، وهو تحقيقي إن دل عليه غير منع الصرف، وتقديري إن لم يدل عليه إلا منع الصرف قاله الحفيد، ثم هو باعتبار محله أربعة أقسام لأنه إما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال إنه معدول عن جمع أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذي أل وهو سحر وأمس وكذا أخر في قول أو بالنق آ وتغيير الشكل كعمر أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كحذام ومثلث".

[2] - في د"خبرٌ".

[3] - معظم الكلام التالي في شرح الكافية ١٤٤٥/٣-١٤٥٠، ومر ٨١/٢-٨٢.

[4] - في صب١٢٩٣/٣:" وقوله المقابل آخرين سيأتي محترزه في التنبيه الأول، وهو صريح في أن "أخر" وصف لجماعة الإناث لأن "أخر" جمع "أخرى" وأنه ضد "آخرين" الذي هو وصف لجماعة الذكور، لأن "آخرين" جمع "آخر"، وأما نحو﴿ فعدة من أيام أخر﴾ فلتأوله بالجماعات".

[5] - في ط١"العدول".

[6] - الكتاب ١٥/٢.

[7] - الحديث متفق عليه؛ وهو برقم ٩٤٦ في صحيح البخاري، باب ما جاء في الوتر، كتاب الجمعة، وبرقم ٧٤٩ في صحيح مسلم، باب صلاة الليل، كتاب صلاة المسافرين.

[8] - سقط "وإنما كرر.....التكرير" من د. وفي صب١٢٩٤/٣:" لقصد التأكيد لا لإفادة التكرير أي: لا لتأسيس معنى زائد هوالتكرير؛ لحصوله بـ"مَثنى" الأول".

[9] - ٨٧٤/٢.

[10] - ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩.

[11] - أي عدل عن المعنى الذي تفيده: اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة ...

[12] - انظر ردّ أبي علي في الإغفال ١٤٥/٢-١٥٢.

[13] - في د، وط، وص:"يتغير".

[14] - في صب١٢٩٤/٣:" ليس المراد بها أسماء الجموع المعروفة كقوم ورهط إذ لا تغيير فيها، بل المراد الجموع نفسها، فالإضافة للبيان أفاده زكريا، فالجمع تغير عن الواحد لإفادة معنى جديد وهو التعدد".

ولا يتأتّى ذلك في "أُحَاد" إلاّ أن تكون فرعيّته في اللّفظ بعدْلِهِ عن "وَاحِد" المُضَمَّن معنى التّكرار، وفي المعنى بلزومه الوصفيّة. وكذا القول في أخواته.

وأمّا "أُخَر" فهو جمعُ "أُخْرَى" أنثى "آخَر" -بفتح الخاء- بمعنى مُغَاير، فالمانع له أيضاً العدْل والوصْف: أمّا الوصف فظاهرٌ. وأمّا العدْل فقال أكثر النّحويّين[1]: إنّه معدولٌ عن الألف واللاّم؛ لأنّه من باب أَفْعَل التّفضيل، فحقُّه ألا يُجْمَعَ إلاّ مَقروناً بـ"أل". والتّحقيقُ[2] أنّه معدولٌ عمّا كان يستحقُّه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكَّر "آخَر"[3] بدون تغيّر[4] معناه، وذلك أنّ "آخَر" من باب أَفْعَل التّفضيل؛ فحقُّه أنْ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعَ ولا يُؤَنَّثَ إلاّ مع الألف واللام أو الإضافة، فَعُدِلَ في تجرُّدِه منهما[5] واستعمالِه لغير الواحد المذكَّر عن لفظ "آخَر" إلى لفظ التّثنية والجمع والتّأنيث بحسب ما يُراد به من المعنى، فقيل: "عندي رَجُلان/ آخَرَانِ" و"رِجَالٌ آخَرُونَ" ٢٣٤/ب
و"امْرأةٌ أُخْرَى" و"نِسَاءٌ أُخَرُ"، فكلٌّ من هذه الأمثلة صفةٌ معدولة عن "آخَرَ" إلاّ أنّه لم يظهر أثرُ الوصفيّة والعدْل إلاّ في "أُخَرَ" لأنّه مُعْرَبٌ بالحركات بخلاف "آخَرَانِ" و"آخَرُونَ". وليس فيه ما يمنع من الصّرف غيرهما بخلاف "أُخْرَى" فإنّ فيها أيضاً ألف التّأنيث؛ فلذلك خُصَّ "أُخَرُ" بنسبة اجتماع الوصفيّة والعدْل إليه[6]، وإحالة منع الصّرف عليه[7]، فظهر أنّ المانعَ من صرف "أُخَرَ" كونُه صفةً معدولةً عن "آخَرَ" مُراداً به جمع المؤنَّث لأنّ حقّه أن يُستغنى فيه[8] بـ"أَفْعَل" عن "فُعَل" لتجرُّده من "أل"، كما يُستغنى بـ"أَكْبَر" عن "كُبَر" في قولهم: "رأيتها معَ نساءٍ أَكْبَرَ منها".

تنبيهان:

الأوّل[9]: قد يكون "أُخَر" جمع "أُخْرَى" بمعنى "آخِرَة"، فيُصْرَفُ لانتفاء العدْل؛ لأنّ مذكَّرَها "آخِرٌ" -بالكسر- بدليل: ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الأُخْرَى﴾[سورة النّجم٥٣: ٤٧]، ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ﴾[10] [سورة العنكبوت٢٩: ٢٠]، فليست من باب أَفْعَل التّفضيل.

والفرْقُ بين "أُخْرَى" أنثى "آخَر" و"أُخْرَى" بمعنى "آخِرَة" أنّ تلك لا تدلّ على الانتهاء، ويُعطف عليها مثلُها من جنسها[11]، نحو: "جاءتِ امْرَأةٌ أُخْرَى وَأُخْرَى"، وأمّا "أُخْرَى" [بمعنى][12] "آخِرَة" فتدلُّ على الانتهاء، ولا

[1] - منهم الخليل في الكتاب ١٤/٢، والمبرد في المقتضب ٣٧٦/٣.
[2] - وهو رأي الزجاج، وأبي علي، وابن مالك، وأبي حيان؛ انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٤، والمسائل المنثورة ٢٧٨، وشرح الكافية ١٤٤٩/٣، والارتشاف ٨٧٣/٢.
[3] - سقط "آخر" من د، وط، وص.
[4] - في ط١"تغيير".
[5] - في ط١"منها".
[6] - سقط"إليه" من ط١.
[7] - سقط "عليه" من ط١.
[8] - في د:"عنه".
[9] - معظم كلام التنبيه الأول في شرح الكافية ١٤٤٨/٣-١٤٤٩، ومر ٨٢/٢.
[10] - في صب١٢٩٦/٣:" ووجه الدلالة أنه وصف النشأة في هذه الآية بالأخرى، وبالآخرة في الآية الثانية، وذلك يدل على أن معناهما واحد".
[11] - في صب١٢٩٦/٣:" والمراد بالجنس الصنف".
[12] - زيادة من د، وط، وص.

يُعطف عليها مثلُها من جنس واحد، وهي المُقَابِلَةُ لــ"أُوْلَى" في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ أُوْلاهُمْ لأُخْرَاهُم﴾[سورة الأعراف٧: ٣٩]. إذا عرفتَ ذلك فكان ينبغي أن يحترز عن هذه كما فعل في الكافية فقال[١]:

وَمَـــنـــعَ الـــوَصْـــفُ وَعَـــدْلٌ "أُخَـــرَا" مُـــقَـــابِـــلاً لــ"آخَـــرِيْـــنَ" فَـــاحْصُـــرَا[٢]

الثّاني: إذا سُــمّي بشيء من هذه الأنواع الثلاثة[٣] – وهي: ذو الزّيادَتين، وذو الوزن، وذو العدْل – بقــي على منْع الصّرْف لأنّ الصّفةَ لّما ذهبتْ بالتّسمية خلفتْها العَلَميّة.[٤]

(وَوَزْنُ "مَثْنَـــى" وَ "ثُـــلاثَ" كَـــهُمَـــا مِـــنْ وَاحِـــدٍ / لأرْبَـــعٍ فَـــلْيُـــعْـــلَمَـــا) ٢٣٥/أ

يعني[٥]: ما وازنَ "مَثْنَى" و"ثُلاثَ" من ألفاظ العدد المعدول من[٦] واحد إلى أربع، فهو مثلـــهما[٧] في امتنـــاع الصّرف للعدْل والوصْف، تقول: "مررْتُ بقومٍ[٨] مَوحَدَ وأُحَادَ، ومَثْنَى وثُناءَ، ومَثْلَثَ وثُلاثَ، ومَرْبَعَ ورُباعَ". وهذه الألفاظ الثّمانية متّفقٌ عليها، ولهذا اقتصر عليها. قال في شرح الكافية[٩]: "ورُوي عن بعــض العـــرب: "مَخْمَس، وعُشَار، ومَعْشَر" ولم يرد غيرُ ذلك". وظاهر كلامه في التّسهيل[١٠] أنّه سمع فيها[١١] "خُمَاس" أيضاً.

واختُلف فيما لم يُسمَع على ثلاثة مذاهب[١٢]:

أحدها: أنّه يُقاس على ما سُمِع، وهو مذهب الكوفيّين[١٣] والزّجّاج[١٤]، ووافقهم النّاظم في بعــض نـــسخ التّسهيل[١٥]، وخالفهم في بعضها.

الثّاني: لا يُقاس، بل يقتصر على المسموع، وهو مذهب جمهور البصريّين[١٦].

الثّالث: أنّه يقاس على "فُعَال" لكثرته لا على "مَفْعَل"[١٦].

---

[١] - انظر شرح الكافية ١٤٣٣/٣.
[٢] - في صب ١٢٩٦/٣:" واحترزبه عن آخر مقابل آخِرين بكسر الخاء في نحو الحديث:" يجمع الله الأولين والآخرين" وقوله: فاحصرا أي: احصر منع صرف آخر في أخر المقابل لآخرين بفتح الخاء".
[٣] - سقط"الثلاثة"من د.
[٤] - في د زيادة "انتهى".
[٥] - الكلام التالي في مر ٨٢/٢-٨٣.
[٦] - في ط١"عن".
[٧] - في ط١"مثلها".
[٨] - سقط"بقوم" من د.
[٩] - ١٤٤٧/٣.
[١٠] - ٢٢٢.
[١١] - سقط "فيها" من د.
[١٢] - الكلام التالي في شرح التسهيل للمرادي ٤٣١/١.
[١٣] - انظر الارتشاف ٨٧٤/٢، والمساعد ٣٤/٣.
[١٤] - انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩.
[١٥] - ٢٢٢، وانظر التنبيه على الخلاف بين النسخ في حاشيته، وفي المساعد ٣٤/٣.
[١٦] - انظر الارتشاف ٨٧٤/٢، والمساعد ٣٤/٣.

قال الشّيخ أبو حيّان[1]: "والصّحيحُ أنّ البناءَيْن مسموعان من واحدٍ إلى عشرة. وحكى البناءَيْن أبو عمرو الشّيباني[2]. وحكى أبو حاتم[3]، وابن السِّكّيت من أُحَادَ إلى عُشَارَ. ومَنْ حَفِظَ حُجّةٌ على مَنْ لم يَحْفَظ".

تنبيه:

قال في التّسهيل[4]: "ولا يجوز صرفُها، يعني: "أُخَر" مُقابِل "آخَرِين"، و"فُعَال" و"مَفْعَل" في العدد مذهوباً بها مذْهَبَ الأسماء، خلافاً للفرّاء[5]، ولا مُسَمًّى بها[6]، خلافاً لأبي عليّ وابنِ بَرْهان[7]، ولا منكَّرةً بعد التّسمية بها، خلافاً لبعضهم[8] ". [9]

أمّا المسألة الأُولى: فالمعنى أنّ الفرّاء أجاز[10] "أُدْخُلوا ثُلاثَ ثُلاثَ وثُلاثاً ثُلاثاً". وخالفه غيرُه، وهو الصّحيح.

وأمّا الثّانية: فقد تقدَّم[11] التّنبيه عليها. [12]

---

[1] - الكلام من كتاب شرح التسهيل لأبي حيان كما صرح بذلك السيوطي في الهمع ١/١٠٠، ونظيره في الارتشاف ٢/٨٧٤. وانظر أقوال النحويين في هذه المسألة في مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/١١٥-١١٦، والكنز اللغوي ٧٩، والمخصص ١٧/١٢٠، وشرح التسهيل للمرادي ١/٤٣١، والمساعد ٣/٣٤. كما أشار محقق شرح التسهيل للمرادي ١/٤٣١ إلى أن أقوال الشيباني وأبي حاتم وابن السكيت وردت في مخطوطة شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٣٠٨.

[2] - إسحاق بن مرار: لغوي أديب ، وأصله من الموالي، جاور بني شيبان وأدب بعض أولادهم فنب إليهم، ومن تصانيفه (كتاب اللغات)، و(كتاب الخيل)، و(النوادر) المعروف بـ(كتاب الجيم)، قال أبو العباس: كان مع أبي عمرو من العلم والسماع عشرة أضعاف ما كان مع أبي عبيدة، ولم يكن في أهل البصرة مثل أبي عبيدة في السماع والعلم. مات سنة ٢٠٦هـ. انظر الفهرست ١٠١، والبلغة ٩٠، والأعلام ١/٢٩٦.

[3] - سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم النحوي، أبو حاتم السِّجِسْتاني البصري، إمام في النحو واللغة وعلوم القرآن والشعر، ومصنفاته جليلة فاخرة منها (اختلاف المصاحف)، (إعراب القرآن)، (ما يلحن فيه العامة)، (القراءات)، (المقصور والممدود).مات سنة ٢٥٥هـ. انظر الفهرست ٨٦، والبلغة ١٥١، والأعلام ٣/١٤٣.

[4] - ٢٢٢.

[5] - انظر معاني القرآن للفراء ١/٢٥٤. وفي صب٣/١٢٩٧:" أي فإنه زعم أن هذه الألفاظ منعت الصرف للعدل والتعريف بنية أل، وأنه يجوز جعلها نكرة، ويذهب بها مذهب الأسماء المنصرفة، وظاهر تقريرهم المذكور عن الفراء أن يقال إنها تصرف بناء على كونها أسماء نكرات وأنها في حالة المنع معارف، وكلام المصنف يقتضي أن الفراء يرى أنها حال منع الصرف صفات، وحال الصرف أسماء، وأنها على حالة واحدة بالنسبة إلى التعريف والتنكير. دماميني. ورد قول الفراء بمجيئها أحوالاً وصفات للنكرات".

[6] - في صب٣/١٢٩٧:" أي: لأن الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية".

[7] - في حاشية التسهيل ٢٢٢:" سقطت هذه العبارة "خلافاً لأبي علي وابن برهان" من بعض النسخ، وفي (شع):وهو قول الأخفش والجرمي، والجمهور على المنع للعلمية والعدل"، ويؤيد صحة ذلك كون رأي أبي علي منع الصرف في المسائل المنثورة ٢٧٨، وانظر المساعد ٣/٣٥. وفي صب٣/١٢٩٧:" ما نقله عن أبي علي وابن برهان نقله في التصريح٢/٢١٦ عن الأخفش وأبي العباس وغيرهما، وعبارته: "وقال الأخفش في المعاني وأبو العباس: إنه لو سمي بمثنى أو أحد أخواته انصرف؛ لأنه إذا كان اسماً فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة وثلاثة وأربعة أربعة، فليس فيه إلا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور، وردّ بأن هذا مذهب لا نظير له، إذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة، وإنما المعروف العكس، وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فإنه قال: "الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعاً" اهـ. وحجة الجمهور أن شبه الأصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف" اهـ". وابن برهان هو عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي، النحوي، إمام اللغة، له المصنفات الحسنة، منها (الاختيار) في الفقه، و(أصول اللغة) و(شرح اللمع) في النحو.مات سنة ٤٥٦هـ . انظر إنباه الرواة ٢/٢١٣-٢١٥، والبلغة ١٩١، والأعلام ٤/١٧٦.

[8] - في حاشية التسهيل٢٢٢:"بين السطور في إحدى النسخ خلافا لسيبويه، وفي هامش أخرى وفاقاً لسيبويه، وفي(شع) وهو مروي عن الأخفش". وقال أبو حيان في الارتشاف ٢/٨٧٥:"ولونكر بعد التسمية فالجمهور على المنع، ومن صرف أحمر بعد التسمية صرف هذه الأسماء".

[9] - في د، ط، ص زيادة "انتهى".

[10] - في المساعد ٣/٣٤:" قال الفراء: إنها امتنعت للعدل والتعريف، بنية "ال"، ومن جعلها نكرة وذهب بها إلى الأسماء أجراها بقول العرب:"ادخلوا ثلاث ثلاث، وثلاثا ثلاثا" ووجه الكلام أن لا تجري، وأن تجعل معرفة، لأنها مصروفة، أي معدولة".

[11] - في صب٣/١٢٩٨:"أي في قوله : إذا سمي بشيء من هذه الأنواع ..إلخ" وذلك في الصفحة السابقة.

[12] - في د زيادة "انتهى".

(وكُنْ لِجَمْعٍ[1] مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ أَوِ المَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلاَ)/ ٢٣٥/ب

(**كَافِلاً**) خبرُ (**كُنْ**)، و(**بِمَنْعٍ**) متعلّقٌ بـ(**كَافِلاً**)، وكذا (**لِجَمْعٍ**)[2]، و(**مَفَاعِلا**) مفعولٌ بـ(**مُشْبِهٍ**).

يعني[3]: أنّ ممّا يمنعُ من الصّرف الجمع المشبه "مَفَاعِل" أو "مَفَاعِيل"، أي: في كون أوّله مفتوحاً، وثالثه ألفاً غيرَ عوض، يليها كسرٌ غيرُ عارضٍ، ملفوظٌ أو مقدَّرٌ على أوّل حرفين بعدها، أو ثلاثة[4] أوسطها ساكنٌ غير منويّ به وبما بعده الانفصال، فإنّ الجمع متى كان على[5] هذه الصّفة كان فيه فرعيّة اللّفظ لخروجه[6] عن صيغ الآحاد العربيّة، وفرعيّة المعنى بالدّلالة على الجمعيّة، فاستحقّ منع الصّرف. ووجهُ خروجه عن صيغ الآحاد العربيّة أنّك لا تجد مفرداً ثالثه ألفٌ بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكنٌ[7] إلاّ: وأوّله مضمومٌ كـ"عُذَافِر"[8]. أو: ألفه عوض من إحدى ياءي النّسَب: إمّا تحقيقاً كـ"يَمَانٍ" و"شَآمٍ" فإنّ أصلهما "يَمَنِيٌّ" و"شَآمِيٌّ"، فحُذِفَتْ إحدى الياءين، وعُوِّضَ عنها الألف. أو تقديراً نحو: "تَهَامٍ" و"ثَمَانٍ" فإنّ ألفهما موجودة قبلُ، وكأنّهم نسبوا إلى "فَعَل" أو "فُعْل"[9]، ثمّ حذفوا إحدى الياءَين وعوّضوا عنها الألف أو ما يلي الألف، غيرَ مكسور بالأصالة، بل[10] إمّا مفتوحٌ كـ"بَرَاكَاء"[11]، أو مضمومٌ كـ"تَدَارُك"، أو عارضَ الكسر لأجل الاعتلال كـ"تَدَانٍ" و"تَوَانٍ". ومن ثَمّ صُرف[12]: "عَبَالّ" جمعُ "عَبَالَّة"؛ لأنّ السّاكن الّذي يلي الألف[13] لا حظّ له في الحركة[14]، والعَبَالَّة: الثِّقْل، يقال: "ألقى عَبَالَّتَه" أي: "ثِقْلَه"[15]. أو: يكون ثاني الثّلاثة متحرّك الوسط[16] كـ"طَوَاعِيَة" و"كَرَاهِيَة"، ومن ثَمّ صُرف نحو: "مَلائِكَة" و"صَيَارِفَة". أو: هو[17] والثّالث عارضان للنّسب[18] مَنْوِيٌّ بهما الانفصال، وضابطه[19] أن لايسبقا الألف في الوجود، سواء كانا/ ٢٣٦/أ

---

[1] - في صب١٢٩٨/٣:" الجمع في كلامه تمثيل لا تقييد بدليل قوله: ولسراويل إلخ، وإنما آثر الجمع بالتمثيل لأنه الغالب في الوزنين".
[2] - سقط "وكذا لجمع" من د.
[3] - الشرح التالي بتمامه في نا ٦٤٣-٦٤٤، ومعظمه في شرح الكافية ١٤٤٢/٣-١٤٤٥.
[4] - في د:"ثلاث" وهو تحريف.
[5] - في د، وط، وص:"كان بهذه".
[6] - في د، وط، وص:"بخروجه".
[7] - سقط "أوسطها ساكن" من د، وط، وص.
[8] - في اللسان (عذفر): جمل عُذافِرٌ وعَذَوْفَرٌ صُلْبٌ عظيم شديد.
[9] - في صب ١٢٩٩/٣:" أي فليس هو على النسب حقيقة كما صرّح به ابن الناظم، لكن في كلام الجوهري ما يخالفه حيث قال"في الصحاح (ثمن) "وهو يعني ثمان" في الأصل منسوب إلى الثمن لأنه الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمنها" ثم فتحوا أوله لأنهم يغيرون في النسب كما قالوا دهري وسهلي وحذفوا منه إحدى ياءي النسب وعوضوا منها الألف كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن فتثبت ياؤه عند الإضافة كما تثبت ياء القاضي فتقول: ثماني نسوة وثماني مائة كما تقول قاضي عبد الله وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لأنه ليس بجمع فيجري مجرى جوار وسوار في ترك الصرف وما جاء في الشعر غير مصروف فهو على التوهم اهـ".
[10] - سقط" بل" من ط١.
[11] - أصله من البروك، وهو على وزن فعَالاء، ومعناه: شدة القتال، والثباتُ في الحرب والجِدّ. انظر الكتاب ٣٢٠/٢، وأبنية السجستاني ٣٣٥، وأبنية الزبيدي١٣٢-١٦٧-١٨٨، والصحاح (برك) . وفي صب ١٢٩٩/٣:" مراده أنه ليس مما منع صرفه ؛ لكونه على وزن منتهى الجموع، وإن كان مما منع صرفه لألف التأنيث الممدودة".
[12] - في د، وط، وص"صرف نحو".
[13] - في د، وط، وص زيادة "فيه".
[14] - في صب١٣٠٠/٣:" أي لأنه ليس له أصل يرجع إليه في ذلك بخلاف نحو دواب فإنه من دب والماضي أصل عينه التحريك".
[15] - انظر الكتاب ٣٢٠/٢، وأبنية السجستاني ٦٧، وأبنية الزبيدي١٣٢-١٦٨، والصحاح (عبل) .
[16] - في صب١٣٠٠/٣:" ينبغي حذف الوسط؛ لأن الثاني هو الوسط، لا شيء له وسط كما هو ظاهر".
[17] - هو: الثاني.
[18] - في صب ١٣٠٠/٣:" وقوله للنسب أي تحقيقاً: كما في رباحي وظفاري، أو تقديراً: كما في حواري وحوالي؛ فالياء فيهما ملحقة بياء النسب لأنهما سمعاً مصروفين، فقدر فيهما النسب وإن لم يكونا منسوبين حقيقة".
[19] - أي: وضابط العروض للنسب.

مســـبوقين بهـــا كـــ"رَبَاحِيّ"،و"ظَفَارِيّ"[١]، أو غيرَ منفكّين[٢] كـــ"حَوَارِيّ" وهو النّاصر[٣]، و"حَوَالِيّ" وهـــو المحتال[٤]، بخـــلاف نحو: "قَمَارِيّ"[٥]، و"بَخَاتِيّ"[٦] فإنه بمترلة "مَصَابِيْح"[٧].

وقد ظهر من هذا أنّ زنة "مَفَاعِل" و"مَفَاعِيْل" ليست إلاّ لجمعٍ أو منقولٍ من جمعٍ كما سيأتي[٨]، وقد دخل بذكر التّقدير نحو: "دَوَابّ" فإنّه غيرُ منصرف؛ لأنّ أصله "دَوَابِب" فهو على وزن "مَفَاعِل" تقديراً.

تنبيهات:

الأوّل[٩]: لا فرق في منع ما جـــاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوّله ميماً[١٠] نحو: "مَـــسَاجِد" و"مَصَابِيح"، أو لم يكن نحو: "دَرَاهِم" و"دَنَانِير".

الثّاني[٩]: اشتراطُ كسرِ ما بعد الألف مذهب سيبويه[١١] والجمهـــور، قـــال[١٢] في الارتـــشاف[١٣]: "وذهـــب الزّجّاج[١٤] إلى أنّه لا يُشترَط ذلك، فأجاز في تكسير "هَبَيّ"[١٥] أن تقول[١٦]: "هَبَايّ" بالإدغام، أي: ممنوعاً مـــن الصّرْف، قال[١٧]: وأصل الياء عندي السّكون، ولولا ذلك لأظهرها".

الثّالث: اتّفقوا على أنّ إحدى العلّتين هي الجمع، واختلفوا في العلّة الثّانية فقـــال أبو عليّ[١٨]: هي خروجُه عن صيغ الآحـــاد. وهذا الرّأي هو الرّاجـــح[١٩]، وهو معنى قولهم: إنّ هذه الجمعيّةَ قـــائمةٌ مقـــامَ علّـــتين. وقال قومٌ[٢٠]: العلّة الثّانية تكرارُ الجمع تحقيقاً أو تقديراً، فالتّحقيق نحو: "أَكَالِب" و"أَرَاهِ" إذ هما جمع "أَكْلُبٍ" و"أَرْهُطٍ"، والتّقدير نحو: "مَسَاجِد" و"مَنَابِر"، فإنّه وإن كان جمعاً من أوّل وهلة لكنّه بِزِنَةِ ذلك المكرَّر؛ أعني:

---

[١] - في صب١٣٠٠/٣:" نسبة إلى رباح بلد يجلب منه الكافور، وظفار مدينة باليمن".
[٢]- في ط١"منقلبين".
[٣] - انظر اللسان (حور).
[٤] - انظر الكتاب ٣١٩/٢، وأبنية السجستاني ٣٣٣ وما نبه إليه محققه، وما نبه إليه محقق أبنية الزبيدي في حاشية صفحة ١٢٥، والصحاح واللسان (حول).
[٥] - في أبنية الزبيدي١٥٩:" قماري جمع قُمْرِيّ وهو طائر". وانظر التاج (قمر).
[٦] - في اللسان والتاج(بخت): بخاتيّ جمع بُخْتِيّ ، يقال: جَمَلٌ بختيّ؛ أي طويل العنق.
[٧] - في صب١٣٠٠/٣:" أي ونحوهما ككراسي فالياء المشددة في نحو قماريّ موجودة قبل ألف الجمع؛ لأنها وجدت في المفرد نحو قمري وهو سابق على الجمع".
[٨] - في الصفحة ٥٤ وما بعدها.
[٩] - انظر مر ٨٣/٢.
[١٠] - في ط١"ميم".
[١١] - الكتاب ١٥/٢-١٦-١٧- ٣٩٧.
[١٢] - في د:"وقال".
[١٣] - ٨٥٣/٢.
[١٤] - ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٥، وانظر مجالس العلماء ٣٠٧.
[١٥] - الهَبَيُّ الصغير، والهَبَيّةُ الصغيرة؛ ويقال الهَبَيّ للغلام الصغير، والهبية للجارية الصغيرة. انظر الكتاب ٣٩٥/٢، وأبنية السجستاني ٣٤٣ ، وفي أبنية الزبيدي٢٤٠، والصحاح واللسان والقاموس والتاج (هبي).
[١٦] - في د، وط، وص:"يقال".
[١٧] - أي: قال الزجاج. وانظر القول في مجالس العلماء ٣٠٧.
[١٨] - كذا في الإيضاح للفارسي ٢٣٦، والمسائل العسكريات ١١٤، غير أن الظاهر من كلام أبي علي في المسائل المنثورة ٢٧٤، ٢٧٦ خلاف ذلك؛ فقد أسقط علة خروجه عن صيغ الآحاد، وصرّح بأنه يحتج بتلك العلة عند التسمية خاصة.
[١٩] - انظر اللمع ١٥٨، وأسرار العربية ٢٧٥، واللباب ٥٠٣/١، وشرح الرضي للكافية ١٠٩/١.
[٢٠] - منهم أبو علي في المسائل المنثورة ٢٧٤، وابن الحاجب في الكافية انظر شرح الرضي للكافية ١١٢/١.

"أَكَالِب" و"أَرَاهِط"، فكأنّه أيضاً جَمْعُ جَمْعٍ. وهذا اختيار ابن الحاجب[١]، واستَضْعَفَ[٢] تعليلَ أبي عليّ[٣] بـأنّ "أَفْعَالاً" و"أَفْعُلاً" نحو: "أَفْرَاسٍ" و"أَفلُس" جمعان، ولا نظير لهما في الآحاد، وهما مصروفان.

والجواب/ عن ذلك من ثلاثة أوجه: ٢٣٦/ب

الأوّل: أنّ "أَفْعَالاً" و"أَفْعُلاً" يُجمعان[٤] على[٥] نحو: "أَكَالِب" و"أَنَاعِم" في "أَكْلُب" و"أَنْعَام"، وأمّا "مَفَاعِل" و"مَفَاعِيل" فلا يُجمعان[٦]، فقد جرى "أَفْعَالٌ" و"أَفْعُلٌ" مجرى الآحاد في جواز الجمع. وقد نصّ الزّمخشريّ[٧] على أنّه مَقِيسٌ فيهما[٨].

الثّاني: أنّهما يُصَغَّران على لفظهما كالآحاد نحو: "أُكَيْلِب" و"أُنَيْعَام"، وأمّا "مَفَاعِل" و"مَفَاعِيل" فإنّهما إذا صُغِّرَا رُدَّا إلى الواحد، أو إلى جمع القلّة، ثمّ بعد ذلك يُصَغَّران.

الثّالث[٩]: أنّ كلاًّ من "أَفْعَالٍ" و"أَفْعُلٍ" له نظيرٌ من الآحاد يوازنه في الهيئة وعدة الحروف، فـ"أَفْعَالٌ" نظيرُه – في فتح أوّله وزيادة الألف رابعة – "تَفْعَال" نحو: "تَجْوَال" و"تَطْوَاف"، و"فَاعَال" نحو: "سَابَاط"[١٠] و"خَاتَام"[١١]، و"فَعْلال" نحو: "صَلْصَال"[١٢] و"خَزْعَال"[١٣]، و"أَفْعُل" نظيرُه – في فتح أوّله وضمّ ثالثه– "تَفْعُل"[١٤] نحو: "تَتْفُل"[١٥] و"تَنْضُب"[١٦]، و"مَفْعُل" نحو: "مَكْرُم"[١٧] و"مَهْلُك"[١٨].

---

[١] - في شرح الرضي للكافية ١١٢/١:" قال المصنف –يعني ابن الحاجب-:"منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة، كأكالب، أو كونه على وزن جمع الجمع كمساجد". وابن الحاجب هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو، ينعت بالجمال، المالكي، النحوي، الفقيه، مولده بإسنا، من صعيد مصر، برع في النحو والأصول، له تصانيف مشهورة عني بشرحها، منها (الكافية) في النحو، و(الشافية) في الصرف، وله (الإيضاح) في شرح المفصل للزمخشري، وغيرها، درّس بجامع دمشق مدةً، وتوفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦هـ. انظر وفيات الأعيان ٢٤٨/٣-٢٥٠، والبلغة ١٩٦، والأعلام ٢١١/٤.

[٢] - انظر الإيضاح لابن الحاجب ١٠٠/١-١٠٣.

[٣] - في المسائل المنثورة ٢٧٦، والمسائل الحلبيات ٣٧٦، وانظر اللباب ٥٠٣/١.

[٤] - سقط "يجمعان" من د.

[٥] - سقط"على"من د، وط، وص.

[٦] - في صب١٣٠١/٣:" أي جمع تكسير، وإلا فقد يجمعان جمع تصحيح".

[٧] - محمود بن عمر بن محمد بن عمر، أبو القاسم الزمخشري، الخوارزمي، جار الله، العلامة، إمام النحو واللغة والبيان بالاتفاق، برع فيها في بلده، ثم رحل إلى الحجاز وجاور بمكة، من كتبه (المفصل)، و(الكشاف)، (أساس البلاغة)، وغيرها، توفي في بلده سنة ٥٨٣هـ. انظر وفيات الأعيان ١٦٨/٥، والبلغة ٢٩٠، والأعلام ١٧٨/٧.

[٨] - جاء في المفصل ٢٤٣-٢٤٤:" ويجمع الجمع، فيقال في كل أفعل وأفعلة أفاعل، وفي كل أفعال أفاعيل، نحو أكالب وأساور وأناعم". وذكر ابن يعيش في شرحه للمفصل ٧٤/٥ أن الزمخشري أخطأ في القياس في جمع الجمع، والصحيح الاقتصار على ما سمع فقط.

[٩] - انظر نا ٦٤٥-٦٤٦.

[١٠] - في القاموس(سبط): الساباطُ: سَقِيفَةٌ بين دَارَيْنِ تحتَها طريقٌ ج: سَوابِيطُ وساباطاتٌ.

[١١] - الخاتام لغة في الخاتم. انظر الكتاب ١١٠/٢، والمقتضب ٢٥٨/٢، واللسان باب الألف اللينة.

[١٢] - في السان(صلل): الصلصال: الطين اليابس.

[١٣] - في اللسان(خزعل): يقال ناقة بها خزعال أي ظَلْع. والظَّلْع: العرج.

[١٤] - في ط١:"مفعل" وهو تحريف.

[١٥] - في اللسان(تفل): هو الثعلب، وقيل: جروه.

[١٦] - في اللسان(نضب): التَّنْضُبُ شجر ينبت بالحجاز، وهو يَنْبُتُ ضَخْماً على هيئة السَّرْحِ وعيدانُه بيضٌ ضَخمة، وهو مُحْتَظَر وورقُه مُتَقَبِّضٌ ولا تراه إلا كأنه يابس مُغْبَرٌّ وإن كان نابتاً، وله شوك مثل شوك العَوْسَج، وله جَنًى مثل العِنَبِ الصغار يؤْكل وهو أُحَيْمِرٌ.

[١٧] - المَكْرُمُ: المَكْرُمة؛ وهو فعل الكرم. انظر الخصائص ٢١٢/٣، والصحاح واللسان والتاج (كرم).

[١٨] - مهلُك مصدر"هلك"، ويجوز فيه كسر اللام وفتحها أيضا. انظر الصحاح واللسان والتاج (هلك).

على أنّ ابن الحاجب لو سُئل عن "مَلائِكَة" لما أمكنه أنْ يعلّل صرْفَه إلاّ بأنّ له في الآحاد نظيراً[1]، نحو: "طَوَاعِيَة"، و"كَرَاهِيَة".[2]

(وَذَا اعْتِلالٍ مِنْهُ كَـ"الجْوَارِي" رَفْعاً وَجَرّاً أَجْرِهِ كَـ"سَارِي")

يعني: ما كان من الجمع المُوَازن "مَفَاعِل" معتلاً فله حالتان؛ إحداهما: أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو: "جَوَارٍ" و"غَوَاشٍ"[3]. والأخرى: أن تُقلب ياؤه ألفاً نحو: "عَذَارَى"[4] و"مَدَارَى"[5].

فالأوّلُ: يُجْرَى في رفعه وجرّه مُجْرَى "قَاضٍ" و"سَارٍ" في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو: ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [سورة الأعراف٧: ٤١]، ﴿وَالفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [سورة الفجر٨٩: ١-٢]. وفي النّصب مجرى "دَرَاهِم" في سلامة آخره وظهور فتحته نحو: ﴿سِيْرُوْا فيها لَيَالِيَ﴾ [سورة سبأ٣٤: ١٨].

والثّاني: يُقَدَّر إعرابه ولا يُنَوَّن بحال، ولا خلاف في ذلك. وهذا خرج/ من كلامه بقوله: (**كـ"الجَوَارِي"**). ٢٣٧/أ

تنبيهات[6]:

الأوّل: اختُلف في تنوين "جَوَارٍ" ونحوه؛ فذهب سيبويه[7] إلى أنّه تنوينُ عِوَضٍ عن الياءِ المحذوفة لا تنوينُ صرْفٍ. وذهب المبرّد[8] والزّجّاج[9] إلى أنّه عوضٌ عن حركة الياء، ثمّ حُذفت الياء لالتقاء السّاكنين. وذهب الأخفش إلى أنّه تنوينُ صرفٍ[10]؛ لأنّ الياءَ لمّا حُذفت تخفيفاً زالت صيغة "مَفَاعِل" وبقي اللّفظ كـ"جَنَاحٍ" فانصرف[11]. والصّحيح مذهب سيبويه.

[1] - في الإيضاح ١/١٠٠:" الأولى أن يقال: والجمع الذي هو صيغة منتهى الجموع من غير تاء تأنيث، ليخرج ما على زنته واحد بتاء التأنيث كفرازنة، لأنه بالتاء يكون على زنة كراهية، فيشبه المفرد، فيضعف قوة صيغة منتهى الجموع". و ذكر الرضي المسألة في شرحه للكافية ١/١٤٥-١٤٦:" وإنما شرط في هذه الصيغة أن تكون بغير هاء احترازا عن نحو: ملائكة لأن التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد، نحو كراهية وطواعية وعلانية، فتكسر من قوة جمعيته، فلا يقوم مقام السببين، ولا سيما على مذهب من قال إن قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الآحاد". و في صب٣/١٣٠٢:" قد يقال: يمكنه أن يعلل صرفه بأنه لم يتكرر لا تحقيقاً وهو ظاهر إذ هو جمع ملك من أول وهلة، ولا تقديراً لأنه ليس على وزن المكرر الذي هو مفاعل أو مفاعيل لتحرك الوسط في الثلاثة التي بعد الألف".
[2] - في د زيادة "انتهى".
[3] - الجواري جمع جارية، والغواشي جمع غاشية.
[4] - في اللسان(عذر): عذارى جمع عذراء وهي البكر.
[5] - في اللسان(دري): مدارى جمع مِدرى: القرن يسرح به الشعر كالمشط.
[6] - وردت التنبيهات بتمامها في مر ٢/٨٥-٨٦-٨٧.
[7] - الكتاب ٢/٥٦-٥٧.
[8] - المقتضب ١/١٤٣.
[9] - ذهب الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٤ إلى أنه تنوين صرف، كذا في شرح الرضي للكافية ١/١٥٣. والظاهر أن القول للزجاجي كما في الارتشاف٢/٦٦٨، وشرح التسهيل للمرادي ١/٣٧٦.
[10] - معاني القرآن للأخفش ١/٣٢٥. كذا في الجنى الداني ١٤٥.
[11] - القول بلا نسبة في شرح الكافية ٣/١٤٢٤.

وأمّا جَعْلُه[1] عوضاً عن الحركة فضعيفٌ؛ لأنّه لو كان عوضاً عن الحركة لكان التّعويض عن حركة الألــف في نحو: "مُوْسَى" و"عِيْسَى" أَوْلَى؛ لأنّ حاجة المتعذّر إلى التّعويض أشدُّ من حاجة المتعسّــر، ولألحق مع الألف واللاّم كما ألحق معهما تنوين التّرنّم[2]، واللاّزم[3] مُنْتَفٍ فيهما؛ فكذلك[4] الملزوم.

وأمّا كونه للصّــرْفِ فضعيفٌ أيضاً؛ إذ المحذوف في قوة الموجود[5]، وإلاّ لكــان آخر مــا بقــي حــرف إعراب[6]، واللاّزم -كما لا يخفى- مُنْتَفٍ.

فإن قلت: إذا جُعل عوضاً عن الياء فما سبب حذفها أوّلاً؟ قلت: قال في شرح الكافية[7]: "لمّا كانت يــاء المنقوص قد تُحذَف تخفيفاً ويُكتفَى بالكسرة التي قبلَها، وكان المنقوص الّذي لا ينصرف أثقلَ التزموا فيه مـــن الحذف ما كان جائزاً في الأدنى ثقلاً؛ ليكون لزيادة الثّقل زيادةُ أثر، إذ ليس بعد الجواز إلاّ اللُّزُوم". انتهى.

واعلم أنّ ما تقدّم عن المبرّد من أنّ التّنوين عوضٌ عن الحركة هو المشهور عنه، كما نقل النّاظم في شـــرح الكافية[8]. وقال الشّارح[9]: "ذهب المبرّد إلى أنّ فيما لا ينصرف تنويناً مقدّراً بدليل الرّجوع إليــه في الــشّعر،/ ٢٣٧/ب
وحكموا له في "جَوَارٍ" ونحوه بحكم الموجود، وحذفوا لأجله الياء في الرّفع والجرّ لتوهُّم التقاء الــسّاكنين، ثمّ عوّضوا عمّا حذف التّنوين. وهذا[10] بعيد؛ لأنّ الحذف لملاقاة ساكنٍ مُتَوَهَّمِ الوجود[11] ممّا لم يوجد له نظــير، ولا يحسن ارتكاب مثله".

الثّاني: ما ذكر من تنوين "جَوَارٍ" ونحوه في الرّفع والجرّ متّفقٌ عليه. نصّ على ذلك النّاظم[12] وغيرُه[13]. ومـــا ذكره أبو عليّ[14] من أنّ يونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنّه لا يُنَوَّن، ولا تحذف ياؤه، وأنّه يجرُّ بفتحـــة ظـــاهرة، وَهْمٌ[15]. وإنّما قالوا ذلك في العَلَم[16]، وسيأتي بيانه[17].

---

[1] - في د، ط١:"أما من جعله".
[2] - في صب١٣٠٤/٣:" التنوين هنا ليس لمحض العوضية عن الياء بل للعوضية عنها ومنع عودها؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه، فكان كضد الياء التي تجامع الألف واللام فناسب أن لا يجامع الألف واللام فاحفظه فإنه دقيق".
[3] - في صب١٣٠٤/٣:" يعني أولوية التعويض عن حركة الألف في نحو موسى وعيسى وإلحاق التنوين مع الألف واللام".
[4] - في د، وط، وص: "فكذا".
[5] - في صب١٣٠٥/٣:" المحذوف وهو الياء في قوة الموجود، أي صيغة منتهى الجمع موجودة تقديرا".
[6] - في د:"إعرابه".
[7] - ١٤٢٤/٣.
[8] - ١٤٢٣/٣.
[9] - نا ٦٤٧.
[10] - في د، وط، وص: "وهو".
[11] - في صب١٣٠٥/٣:"هو التنوين المقدر".
[12] - شرح الكافية ١٤٢٢/٣، والتسهيل ٢٢١؛ وفيهما ذكر الناظم تنوين جوار ونحوه في الرفع والجر، لكنه لم ينص على الاتفاق في هذين الموضعين.
[13] - قال الرضي في شرحه للكافية ١٥٢/١:" اعلم أن الأكثر على أن "جوار" في اللفظ كـ"قاض" رفعاً وجراً، وقد جاء عن بعض العرب في الجر: جواري". وفي الارتشاف ٨٨٩/٢-٨٩٠ قال أبو حيان:"ومذهب أبي إسحاق وأبي عمرو والخليل وسيبويه وجمهور أهل البصرة أنه ينون رفعاً وجراً وتحذف ياؤه فيهما، ويتم في النصب ولا ينون".
[14] - التعليقة ١٢٠/٣.
[15] - بهذا ردّ أبو حيان على أبي علي في الارتشاف ٨٩٠/٢ إذ قال:" وما ذكره أبو علي ... وهمٌ وخطأ ومخالفة للغة العرب والقرآن".
[16] - في الكتاب ٥٨/٢:"ويقول يونس للمرأة تسمى بـ"قاض" مررت بقاضيَ قبل". وانظر شرح الكافية ١٥٠٦/٣، والمساعد ٣٠-٣١.
[17] - الصفحة ٥٦ وما بعدها.

الثّالث: إذا قلت: "مَرَرْتُ بِجَوَارٍ" فعلامة جرِّه فتحةٌ مقدَّرةٌ على الياء؛ لأنّه غيرُ منصرف. وإنّما قُدِّرَتْ مع خفّة الفتحة لأنّها نابت عن الكسرة، فاستُثْقِلتْ لنيابتها عن المُستَثْقَل. وقد ظهر أنّ قوله: (**كَـ"سَارِي"**) إنّما هو في اللّفظ فقط دون التّقدير؛ لأنّ "سَارٍ" جرّه بكسرة مقدّرة، وتنوينه تنوينُ التّمكين[1] لا العوض لأنّه منصرف. وقد تقدم[2] أوّل الكتاب.[3]

(ولِـ"سَرَاوِيْلَ" بِهَذَا الجَمْعِ   شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ)

اعلمْ أنّ "سَرَاوِيْل" اسمٌ مفرد أعجميّ جاء على وزن "مَفَاعِيْل" فَمُنِعَ من الصّرف لشبهه بالجمع في الصّيغة المعتبرَة، لِمَا عرفتَ[4] أنّ[5] بناء "مَفَاعِل" و"مَفَاعِيْل" لا يكونان في كلام العرب إلاّ لجمعٍ أو منقول من جمع، فحقّ ما وازنهما أن يُمنَع من الصّرف، وإن فُقِدَتْ منه الجمعيّة إذا تمّ شبهه بهما. وذلك بأنْ لا تكون ألفه عوضاً عن[6] إحدى ياءي النّسب، ولا كسرةُ ما يلي ألفِه عارضة، ولا بعد ألفه ياء مشدّدة عارضة، و لم يوجد ذلك في مفرد عربيّ كما مرّ. ولمّا وُجدَ/ في مفرد أعجميّ وهو "سَرَاوِيْل" لم يكن[7] إلاّ منعه من الصّرف وجهاً واحداً، خلافاً لِمَنْ زَعَمَ[8] أنّ فيه وجهين: الصّرف ومنعه، وإلى التّنبيه على ذلك[9] أشار بقوله: (**شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ**) أي: عموم منْع الصّرف في جميع الاستعمال، خلافاً لمن زعم غيرَ ذلك[10]. ٢٣٨/أ

ومن النّحويّين من زعم[11] أنّ "سَرَاوِيل" عربيّ، وأنّه في التّقدير[12] جمعُ "سِرْوَالَة" سُمّي به المفرد. ورُدَّ بأنّ "سِرْوَالَة" لم يُسمع[13]. وأمّا قوله[14]:

٥٤ – عَلَيهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ   [فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ]

---

[1] - في د:"التمكن".
[2] - انظر الأصل ٧/ب ، و ط١(٣٧/١).
[3] - في د زيادة "انتهى".
[4] - في صبـ١٣٠٦/٣:"أي: وإنما كان أعجمياً لِما عرفت..إلخ".
[5] - في ط١:"من أن".
[6] - في ط١، وص: "من".
[7] - في ط٢، وص:"يمكن".
[8] - نقل ابن الحاجب الوجهين في الإيضاح ١٠٦/١-١٠٧؛ وفي صرفه قال:"فمنهم من يقول: هو أعجميّ منصرف... ومنهم من يقول: عربيّ منصرف". وخالفه ابن مالك فقال في شرح الكافية ١٥٠١/٣:" بل (السراويل) أعجميّ مفرد" و حكمه عنده المنع. وقال ابن هشام في أوضح المسالك ١٠٥/٤:" ونقل ابن الحاجب أنّ من العرب من يصرفه، وأنكر ابن مالك عليه ذلك". وأجاب الأزهريّ في زهر٢١٢/٢:" ورُدَّ بأنّه ناقلٌ، ومَنْ نقل حجةٌ على من لم ينقل". وفي صبـ ١٣٠٦/٣:" قال الحفيد: لا وجه لإنكاره لأن ابن الحاجب ثقة وقد نقله".
[9] - في الأصل خلافاً للنسخ الأخرى:"بذلك".
[10] - جاء في الإمتاع والمؤانسة ٤٠٩-٤١٠:" وقال الوزير - أدام الله أيامه - سراويل يذكر أم يؤنث، ويصرف أم لا؟ فكان الجواب: أن علي بن عيسى حدثنا عن شيخه ابن السراج قال: سألت المبرد فقلت: إذا كان الواحد في صيغة الجمع ما يُصنع به في الصرف في مثل: "هذه سراويل" وما أشبهه؟ فقال: ألحِقْه بالجمع فامنعه الصرف؛ لأنه مثله وشبيهه. قال: وسألت أحمد بن يحيى عن ذلك، فقال: أخبرنا سلمة عن الفراء قال: ألحقه بـ"أحمد" فامنعه الصرف في المعرفة واصرفه في النكرة؛ حتى يكون بين الواحد والجمع فرق".
[11] - القول ذكر بلا نسبة في إيضاح ابن الحاجب ١٠٦/١-١٠٧، والمصباح المنير ٢٧٥/١. ونسبه الرضي للمبرد في شرح الكافية ١٥١/١. غير أن الظاهر من كلام المبرد في المقتضب ٣٢٦/٣ خلاف ذلك؛ وأن سراويل عنده أعجمي.
[12] - في صبـ ١٣٠٦/٣:"أي: يقدرأن سراويل كان جمع سروالة، فنقل من الجمعية إلى تسمية المفرد به". وانظر مر ٨٩/٢.
[13] - المسألة في المسائل المنثورة ٢٧٥ وفيها:" قال أبو بكر بن السراج: "سراويل لم تتكلم به العرب مصروفاً ولا غير مصروف". وانظر المخصص ٨٣/٤، ١٥/١٧، والمعرَّب ٥٥.
[14] - البيت من المتقارب، قائله مجهول، أنشده المبرد في المقتضب ٣٤٦/٣، وهو في شرح الرضي للكافية ١٥١/١، واللسان (سرل)، والخزانة ٢٣٣/١. ورد في نا ٦٤٨، ومر ٨٩/٢، وشا ٦١٤/٥، وزهر ٢١٢/٢.
موضع الشاهد: سروالة، وجه الاستشهاد: أنه مفرد "سراويل" عند بعض النحويين.

فمصنوعٌ[1] لا حُجّة فيه.

وذكر الأخفش[2] أنّه سمع من العرب من يقول: "سِرْوَالَة". ويَرُدّ هذا القولَ[3] أمران؛ أحدهما أنّ "سِرْوَالَة" لغةٌ في "سَرَاوِيل" لأنّها بمعناه، فليس جمعاً لها كما ذكره في شرح الكافية[4]. والآخر أنّ النّقل لم يثبت في أسماء الأجناس، وإنّما ثبت في الأعلام.

تنبيهان:

الأوّل: قال في شرح الكافية[5]: "وينبغي أن يعلم أنّ "سَرَاوِيل"[6] اسمٌ مؤنّث. فلو سمّي به مذّكر، ثمّ صُغّرَ لقيل فيه: "سُرَيِّيل"[7] غير مصروف للتّأنيث[8] والتّعريف. ولولا التّأنيث لصُرِف كما يصرَف[9] "شَرَاحِيل"[10] إذا صُغِّرَ فقيل: "شُرَيْحِيْل"؛ لزوال صيغة منتهى التّكسير[11]".

الثّاني[12]: شذّ منع صرف "ثَمَانٍ" تشبيهاً له بـ"جَوَارٍ"، نظراً لما فيه من معنى الجمع، وأنّ ألفه غير عوض في الحقيقة. قال في شرح الكافية[13]: "وشَبَّه[14] "ثَمَانياً" بـ"جَوَارٍ" مَنْ قال[15]:

٥٥ – يَحْدُو ثَمَانِيَ مُولَعاً بِلِقَاحِهَا   حَتَّى هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الإرْتَاجِ"

والمعروف فيه الصّرف لما تقدّم. وقيل[16]: هما لغتان. [17]

[1] - في صب ١٣٠٧/٣"أي من كلام المولدين". وانظر شرح الشافية للرضي ١٠٠/٤، والخزانة ٢٣٣/١.
[2] - حكي ذلك عنه في المقتضب ٣٤٥/٣-٣٤٦، والمخصص ١٥/١٧، وانظر مر ٨٩/٢.
[3] - في صب ١٣٠٧/٣:"أي القول بأن سراويل جمع سروالة في التقدير". وانظر مر ٨٩/٢.
[4] - ١٥٠١/٣.
[5] - ١٥٠٢/٣.
[6] - في د:"السراويل"، وكذا المصدر.
[7] - في صب١٣٠٨/٣:" أصله "سريويل" فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون".
[8] - في المصدر السابق نفسه:" أي لكون اللفظ مؤنثاً وضعاً كـ"زينب".".
[9] - في د:"صرف".
[10] - شراحيل: جمع يسمى به الرجل الواحد. انظر المسائل المنثورة ٢٧٦، والمخصص ٤٣/١٤، والمعرّب ٢٥٣، واللباب ٥٠٤/١، واللسان (شرحل).
[11] - في صب ١٣٠٨/٣:" أي مع عدم ما يخلفها في المنع بخلاف الأول".
[12] - معظم ما في التنبيه الثاني في مر ٨٩/٢.
[13] - ١٥٠٨/٣.
[14] - في ط، وص:"ولقد شبه".
[15] - البيت من الكامل، لابن ميادة في ديوانه ٩١، واللسان(ثمن)، والخزانة ١٥٧/١،١٥٨، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٧/٢، والأصول ٩١/٢، وسر صناعة الإعراب ١٦٤/١، وشرح الرضي للكافية ١١٠/١. ورد في نا ١٤٥، ومر ٨٩/٢. يحدو: يسوق. ثماني: أي ثمانية أُتن. مولعاً: من أُولع أي أغري به وعلق به. زيغة: مصدر زاغ أي مال. الإرتاج: مصدر أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على ماء الفحل. يشبه الشاعر ناقته بالحمار الوحشي لسرعته في أبيات سابقة، ويريد أن الناقة كالحمار الوحشي السريع الذي يعدو خلف أتنه؛ مولعاً بلقاحها، وهي لا تمكنه فتهرب منه؛ لأن الأنثى من الحيوان لا تمكّن الفحل إذا حملت، فكأنه يسوقها سوقاً عنيفاً حتى همت بإسقاط ما أرتجت عليه أرحامها من الأجنة.
موضع الشاهد: ثمانيَ، وجه الاستشهاد: تشبيه "ثماني"بـ"جوار" ومنعه من الصرف شذوذاً.
[16] - ورد في خزانة الأدب ١٥٧/١-١٥٨:" قال ابن السيد: في "ثماني" لغتان: الصرف لأنه اسم عدد وليس بجمع، ومنع الصرف لأنه جمع من جهة معناه، لأنه عدد يقع للجمع، بخلاف يمان وشآم، لأنه غير جمع وفيه جمع، فإن سيبويه وغيره قالوا: إنه شاذ، توهم الشاعر فيه معنى الجمع فلم يصرفه. ولم يقل أحد إنه لغة".
[17] - في د زيادة "انتهى".

(وإنْ بِهِ سُمِّيَ أوْ بِمَا لَحِقْ   بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّْ)

يعني: أنّ مِمّا[1] سُمّي به من مثال "مَفَاعِل" أو "مَفَاعِيل" فحقّه منع الصّرف، سواء/ كان منقولاً من جمعٍ ٢٣٨/ب محقّق كـ"مَسَاجِد" اسم رجل، أو مِمّا[2] لحق به من لفظٍ أعجميّ[3] مثل "سَرَاوِيل" و"شَرَاحِيل"، أو لفظٍ[4] ارتجل للعَلَميّة مثل "هَوَازِن"[5]. قال الشّارح[6]: "والعلّة في منْع صرفه ما فيه من الصّيغة مع أصالة الجمعيّة[7]، أو قيام العَلَميّة مُقَامها[8]. فلو طَرَأ تنكيره انصرف على مقتضى التّعليل الثّاني دون الأوّل" انتهى. قال المرادي[9]: "قلت: مذهب سيبويه[10] أنّه لا ينصرف بعد التّنكير لشبهه بأصله[11]. ومذهب المبرّد[12] صرفه لذهاب الجمعيّة[13]. وعن الأخفش[14] القولان. والصّحيح قول سيبويه لأنّهم منعوا "سَرَاوِيل" من الصّرف، وهو نكرة وليس جمعاً على الصّحيح".[15]

(والعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا   تَرْكِيْبَ مَزْجٍ نَحْوُ "مَعْدِيْ كَرِبَا")

قد تقدّم[16] أنّ ما لا ينصرف على ضربين: أحدهما ما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير. والثّاني ما لا ينصرف في التّعريف وينصرف في التّنكير. وقد فرغ من الكلام على الضّرب الأوّل، وهذا شروعٌ في الثّاني، وهو سبعة أقسام كما مرّ[16].

الأوّل[17]: المركّب تركيب المزْج نحو: "بَعْلَبَكّ" و"حَضْرَمَوْت" و"مَعْدِيْ كَرِب" لاجتماع فرعيّة المعنى بالعَلَميّة، وفرعيّة اللّفظ بالتّركيب. والمراد بتركيب المزج أن يُجعل الاسمان اسماً واحداً، لا بإضافةٍ ولا بإسنادٍ، بل ينزل عجزه من الصّدر منزلةَ تاء التّأنيث[18]. ولذلك الْتُزم فيه فتحُ آخر الصّدر، إلاّ إذا كان معتلاً فإنّه يسكَّن

---

[1] - في د، وط٢، وص:"ما".
[2] - في د:"بما".
[3] - في صب٣/١٣٠٩:"المراد باللفظ الأعجمي اسم الجنس المفرد الأعجمي".
[4] - في المصدر السابق نفسه ٣/١٣٠٨-١٣٠٩:" هكذا في النسخ بالجر عطفاً على (لفظٍ) الأول أو على (جمع)... والمعنى أو كان ما سمي به من مثال "مفاعل" أو "مفاعيل" بعض ما لحق بالجمع من اسم جنس أعجمي، أو لفظ ارتجل للعلمية.. ثم لا بد من كون هذا اللفظ المرتجل للعلمية أعجميا لئلا ينافي ما أسلفه الشارح من أن هذا الوزن لا يكون في العربية إلا جمعا أو منقولا عن الجمع ".
[5] - في د:"كشاجم".
[6] - نا ٦٤٨.
[7] - في صب ٣/١٣٠٩:" هذه العلة الأولى قاصرة على ما سمي به من الجمع كـ"مساجد" علم رجل، ولا تشمل نحو "سراويل"و"شراحيل"، ولا نحو "هوازن" و"كشاجم"، ولعل العلة في هذين القسمين ما قاله يوسف الحفني من وجود صيغة منتهى الجمع قبل العلمية وبعدها".
[8] - في المصدر السابق نفسه:"أي: أو ما فيه من الصيغة مع قيام علميته مقام جمعيته التي كانت له، أو جمعية غيره".
[9] - في شرحه الألفية ٢/٩٠.
[10] - الكتاب ٢/١٦.
[11] - في حاشية إحدى نسخ شرح المرادي للألفية كما نصّ المحقق في مر ٢/٩٠عن التواتي: يعني بالأصل الجمع قبل التسمية.
[12] - المقتضب ٣/٣٤٥.
[13] - في صب٣/١٣٠٩:"أي: بالعلمية التي خلفت الجمعية، ثم زالت بلا خلف عنها".
[14] - نقل عن الأخفش الصرف في المقتضب ٣/٣٤٥، ونقل عنه المنع في الأصول ٢/٨٨، والمسائل المنثورة ٢٧٥.
[15] - في د، وط، وص زيادة "انتهى".
[16] - الصفحة ٣٧.
[17] - الكلام في شرح الكافية ٣/١٤٥٥-١٤٥٧.
[18] - في الكتاب ٢/٨٧:"أن الخليل يقول: تلقى الآخر منهما كما تلقى الهاء من طلحة وحمزة؛ لأنَّ طلحة بمنزلة حضرموت". وفي صب٣/١٣١٠:"أي في أن الإعراب على العجز وما قبله ملازم لحالة واحدة وهي الفتح إلا نحو "معدي كرب" كما سيذكره الشارح".

نحو: "مَعْدِيْ كَرِب"؛ لأنّ ثقل التّركيب أشدُّ من ثقل التّأنيث، فجعلوا لمزيد الثّقل مزيد تخفيف بأن سكّنوا ياء "مَعْدِيْ كَرِب" ونحوه[١]. وإن كان مثلها[٢] قبل تاء التّأنيث يُفتح نحو: "رَامِيَة" و"عَادِيَة"[٣].

٢٣٩/أ وقد يُضاف[٤] أوّل جزأي المركّب إلى ثانيهما/ فيستصحب[٥] سكون ياء "مَعْدِيْ كَرِب" ونحوه تشبيهاً بياء[٦] "دَرْدَبِيْس"، فيقال: "رأيت مَعْدِيْ كَرِبٍ"[٧]، ولأنّ من العرب من يُسكّن مثل هذه الياء في النّصب مع الإفراد تشبيهاً بالألف[٨]، فالتُزم في التّركيب لزيادة الثّقل ما كان جائزاً في الإفراد[٩]. ويُعامل[١٠] الجزء الثّاني معاملته لو كان منفرداً[١١]. فإن كان فيه مع التّعريف[١٢] سببٌ مؤثّر امتنع صرفه كـ"هُرْمُزَ" منْ "رَامَ هُرْمُزَ"؛ لأنّ فيه مع التّعريف عجمةً مؤثّرة، فيجرّ بالفتحة، ويعرب الأوّل بما تقتضيه[١٣] العوامل، نحو: "جاءَ رَامُ هُرْمُزَ" و"رأيتُ رَامَ هُرْمُزَ" و"مررتُ برَامِ هُرْمُزَ"[١٤]، ويقال في "حَضْرَمَوْتٍ": "هذه حَضْرُمَوْتٍ" و"رأيتُ حَضْرَمَوْتٍ" و"مررتُ بحَضْرِمَوْتٍ"؛ لأنّ "موتاً" ليس فيه معَ[١٥] التّعريف سببٌ ثان، وكذلك "كَرِب" في اللّغة المشهورة[١٦]، وبعض العرب لا يصرفه حينئذٍ، فيقول في الإضافة: "هذي[١٧] مَعْدِيْ كَرِبُ" فيجعله مؤنثاً.

وقد ينبّان معاً على الفتح ما لم يعتلّ الأوّل فيسكّن تشبيهاً بـ"خَمْسَةَ عَشَرَ"[١٨]. وأنكر بعضهم[١٩] هذه اللّغة وقد نقلها الأثبات[٢٠]. وقد سبق الكلام على ذلك في باب العَلَم[٢١].

---

[١] - انظر الكتاب ٥٠/٢، والمسائل المنثورة ٢٤٢.
[٢] - في صب١٣١٠/٣:"أي: الياء".
[٣] - في د:"غادية"، وفي ط١، وص:"عارية".
[٤] - انظر المسائل المنثورة ٢٤١-٢٤٢.
[٥] - في صب١٣١٠/٣:"أي في الأحوال الثلاثة، وقيل تفتح في النصب وتسكن في الرفع والجر".
[٦] - في المصدر السابق نفسه:"في أن كلا من الياءين وسط".
[٧] - والعلة في الكتاب ٥٥/٢:"أنهم يجعلون الشيئين ههنا اسماً واحداً؛ فتكون الياء غير حرف الإعراب فيسكنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة، نحو ياء "دردبيس ومفاتيح"، ولم يحركوها كتحريك الراء في "شغر" لاعتلالها كما لم تحرك قبل الإضافة". وانظر التعليقة ١١٨/٣. والدردبيس في أبنية الزبيدي٣١٥: "الداهية"، وفي اللسان(دردبس): الدردبيس خرزة سوداء، والشيخ الكبير، والعجوز.
[٨] - مثل: رأيت القاضيْ. انظر الكتاب ٥٥/٢، والتعليقة ١١٦/٣-١١٧، والمسائل المنثورة ٢٤٢-٢٤٣.
[٩] - في صب١٣١١/٣:"معنى جوازه في الإفراد أن اللفظ في حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر".
[١٠] - في المصدر السابق نفسه:"(يعامل) معطوف على (يضاف)، فمعاملة الجزء الثاني المذكور على لغة إضافة صدره إلى عجزه".
[١١] - في الصرف وعدمه.
[١٢] - في صب١٣١١/٣:"إنما قال (مع التعريف) لأن المركب لم يخرج عن العلمية بهذا الإعراب، فهو معرفة وجزء المعرفة هنا كالمعرفة".
[١٣] - عند هذه الكلمة تنتهي الصفحة ٢٠٠/ب من د، ويليه نقص من أصل المخطوط د إلى ٢٢٠/ب .
[١٤] - في الأصل وط١ "رامَ هرمزَ" بالفتح في المواضع الثلاث، وهو خطأ، ووردت في ص دون ضبط، والمثبت من ط٢.
[١٥] - في ط١، وص: "من".
[١٦] - في الكتاب ٥٠/٢:" وأما معدي كرب ففيه لغات: منهم من يقول معديْ كربٍ فيضيف – ويصرف- ومنهم من يقول معديْ كربَ فيضيف ولا يصرف يجعل كرب اسماً مؤنثاً، ومنهم من يقول معدي كربُ فيجعله اسما واحدا وهو عربي".
[١٧] - في ط، وص:"هذا" وكذا في شرح الكافية ١٤٥٧/٣.
[١٨] - انظر الجمل المنسوب للخليل ٨٤، وشرح الرضي للكافية ١٣١/٣.
[١٩] - أنكرها سيبويه في الكتاب ٥٠/٢ وقال:" فإنما معد يكرب واحدٌ كطلحة، وأمّا خمسة عشر وأخواتها وحادى عشر وأخواتها فهما شيئان جعلا شيئاً واحداً. وإنمَّا أصل خمسة عشر: خمسةٌ، وعشرةٌ، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد". وأنكرها الرضي في شرحه للكافية ١٣١/٣وقال:" قد يبنى الأول والثاني تشبيها بما تضمن الحرف، نحو: خمسة عشر؛ لكونهما، أيضا، كلمتين: إحداهما عقيب الأخرى، وهو ضعيف، لأنّ المضاف والمضاف إليه أيضا كذلك".
[٢٠] - جمع ثَبْتٍ وهو الثقة.
[٢١] - انظر الأصل ٣٢/ب، و ط١(١٦٣/١).

تنبيهان:

الأوّل[1]: أخرج بقولـــه: (**مَعْدِيْ كَرِب**) ما خُتم بـــ"ويه" لأنّه مبنيٌّ على الأشـــهر. ويجـــوز أن يكـــون لمجرد التّمثيل، وكلامه على عمومه؛ ليدخلَ على لغة من يعربه[2]، ولا يرِدَ على لغة من بنـــــاه[3]؛ لأنّ بـــاب الصّـــرف إنّما وضع للمعربات. وقد تقدّم ذكره في باب العَلَم[4].

الثّاني[5]: احترز بقوله: (**تَرْكِيْبَ مَزْجٍ**) عن[6] تركيبي الإضافة والإســـــناد، وقد تقدّم حكمهمـــا في بـــاب العَلَم[4]. وأمّا تركيب العدد نحو "خَمْسَـــةَ عَشَـــرَ" فمتحتّم البناء عند البصريّين[7]. وأجاز[8] الكوفيّون إضـــافة صدره إلى عجزه[9] وســـيأتي في بابه[10]. فإن ســـُمّي به/ ففيه ثلاثة أوجه[11]: أن يقرّ على حالـــه. وأن يعـــرب ٢٣٩/ب إعراب ما لا ينصرف. وأن يضاف صدره إلى عجزه.

وأمّا تركيب الأحوال والظّروف نحو: "شَغَرَ بَغَرَ"[12]، و"بَيْتَ بَيْتَ"، و"صَبَاحَ مَسَاءَ"[13] إذا سمّي به أضـــيف صدره إلى عجزه وزال التّركيب، هذا رأي سيبويه[14]. وقيل[15]: يجوز فيه التركيب والبناء.

(**كَـــذَاكَ حَـــاوِيْ زَائِـــدَيْ فَـــعْـــلاَنَـــا كَـــ"غَـــطَـــفَـــانَ" وَ كَـــ"أَصْـــبَهَـــانَـــا"**)

يعني[16]: أنّ زائدي "فَعْلان" يمنعان مع العَلَميّة في وزن "فَعْلان" وفي غيره، نحو: "حَمْـــدَان"، و"عُثْمَـــان"، و"عِمْرَان"، و"غَطَفَان"[17]، و"أَصْبَهَان"[18]. وقد نبّه على التّعميم بالتّمثيل.

---

[1] - التنبيه الأول مستفاد من مر ٩١/٢.
[2] - نقل أبو حيان ذلك عن الجرمي في الارتشاف٩٦٤/٢:"وأجاز الجرمي فيه إعرابه إعراب ما لا ينصرف، تقول: قام سيبويهُ، ورأيت سيبويهَ، ومررت بسيبويهَ". وفي صب ١٣١٢/٣:"وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع وإلا لم يقبل ، لأن القياس البناء؛ لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسماً واحداً".
[3] - قال سيبويه في الكتاب ٥٣/٢:"وعمرويه عندهم بمنزلة حضرموت، في أنه ضُمّ الآخر إلى الأول، وعمرويه في المعرفة مكسور في حال الجر والرفع والنصب غير منون، وفي النكرة تقول: هذا عمرويهٍ آخر..".
[4] - انظر الأصل ٣٢/ب، و ط١(١٦٣/١).
[5] - التنبيه الثاني بتمامه في مر ٩٢/٢.
[6] - في ط١:"من".
[7] - ورد في المقتضب ٣٠/٤ عن الأخفش وهو بصري أنه "يجيز في خمسة عشر الإضافة وهو عدد ويعربه". وفي المساعد ٣٣/٣:" وفي البسيط أن البناء ليس مطرداً في هذا النوع عند عامة النحويين البصريين والكوفيين".
[8] - في ط، وص زيادة "فيه".
[9] - انظر الإنصاف المسألة (٤٢) ٣٠٩/١-٣١٠، والمساعد ٣٣/٣.
[10] - باب العدد ١٧٨.
[11] - انظر الارتشاف ٨٦٦/٢.
[12] - يقال في المثل: "ذهب القوم شَغَرَ بَغَرَ". أي: متفرقين من أشغر في البلد أي أبعد، وبغر النجم أي سقط. وفي المخصص ٩٨/١٤:"وإنما بنيت هذه الحروف لأن فيها معنى الواو، كأنه في الأصل :ذهب الناس شَغَراً وبغَراً، فلما حذفت الواو بنيا على الفتح مثل خمسة عشر".
[13] - في صب١٣١٢/٣:" المثال الأول والثاني لما ركب من الأحوال، والثالث لما ركب من الظروف الزمانية".
[14] - الكتاب ٥٣/٢ وفيه:" وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب".
[15] - انظر الارتشاف ٨٦٦/٢.
[16] - الشرح بتمامه في مر ٩٣/٢.
[17] - في شرح التصريح٢١٧/٢:"اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم أبيها". وانظر اللسان (غطف).
[18] - اسم مدينة بفارس، ترد بفتح الهمزة وكسرها، وبفتح الباء عند أهل المغرب والفاء عند أهل المشرق. انظر القاموس والتاج (أصص).

تنبيهات:

الأوّل[1]: علامة زيادة الألف والنّون سقوطهما في بعض التّصاريف، كسقوطهما في ردّ "نِسْيَان" و"كُفْرَان" إلى "نَسْيٍ" و"كُفْرٍ". فإن كانا فيما لا يتصرّف فعلامة الزّيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولاً. فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعّف فلك اعتباران: إن قدّرت أصالة التّضعيف فالألف والنّون زائدتان. وإن قدّرت زيادة التّضعيف فالنّون أصليّة. مثال ذلك "حَسَّان" إن جُعل من "الحِسِّ" فوزنه "فَعْلان"، وحكمه أن لا ينصرف، وهو الأكثر فيه، ومن شعره[2]:

٥٦ — مَا هَاجَ حَسَّانَ رُسُومُ الْمُدَامْ   ومَظْعَنُ الحَيِّ وَمَبْنَى الخِيَامْ

وإن جُعل من "الحُسْنِ" فوزنه "فَعَّال"، وحكمه أن ينصرف. و"شَيْطَان" إن جُعل من "شَاطَ يَشِيْطُ"؛ إذا احْترقَ، امتنع صرفه. وإن جُعل من "شَطَنَ" انصرف[3]. ولو سمّيتَ بـ"رُمَّان" فذهب سيبويه والخليل[4] إلى المنع؛ لكثرة زيادة النّون في نحو ذلك. وذهب الأخفش إلى صرفه[5]؛ لأنّ "فُعَّالاً"[6] في/ النّبات أكثر. ويؤيّده قولُ ٢٤٠/أ
بعضِهم: "أَرْضٌ مَرْمَنَةٌ"[7].

الثّاني[8]: إذا أُبدل من النّون الزّائدة لامٌ مُنِعَ منَ[9] الصّرف، إعطاءً للبَدَلِ حُكْمَ الْمُبْدَل[10]. مثال ذلك "أُصَيْلال" فإنّ أصله "أُصَيْلان"[11]. فلو سُمّي به مُنِع. ولو أُبدل من حرفٍ أصليٍّ نونٌ صُرِفَ[12] بعكس "أُصَيْلال". ومثال ذلك "حِنَّان" في "حِنَّاء" أُبدلتْ همزته نوناً[13].

الثّالث[14]: ذهب الفرّاء[15] إلى منع الصّرف للعَلَميّة، وزيادة الألف[16] قبل نونٍ أصليّة، تشبيهاً لها بالزّائدة نحو: "سِنَان" و"بَيَان". والصّحيح صرْفُ ذلك.

---

[1] - ورد معظم ما في التنبيه الأول في مر ٩٣/٢.
[2] - البيت من السريع، لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٨٠، والأغاني ١٥/١٦، ومنتهى الطلب٣٢٦/٦. والرسوم: الآثار. المُدام: اسم من أسماء الخمر. ومظعن الحي: مسيره.
موضع الشاهد: حسّانَ، وجه الاستشهاد: منع صرف "حسّان" إذ جُعل من الحِسّ، فهو على وزن "فَعْلان".
[3] - شطن: بَعُدَ. وفي المصباح المنير ٣١٣/١ (شطن): "في الشَّيْطَانِ قَوْلَانِ؛ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مِنْ شَطَنَ إذَا بَعُدَ عَنْ الحَقِّ أَوْ عَنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، فَتَكُونُ النُّونُ أَصْلِيَّةً، وَوَزْنُهُ فَيْعَالٌ، وَكُلُّ عَاتٍ مُتَمَرِّدٍ مِنْ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالدَّوَابِّ فَهُوَ شَيْطَانٌ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّ الْيَاءَ أَصْلِيَّةٌ وَالنُّونَ زَائِدَةٌ، عَكْسُ الْأَوَّلِ، وَهُوَ مِنْ شَاطَ يَشِيطُ إذَا بَطَلَ أَوْ احْتَرَقَ، فَوَزْنُهُ فَعْلَانُ".
[4] - في الكتاب ١١/٢:"سألت الخليل عن رجل يُسمى "رُمّان" فقال: لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يُعرَف".
[5] - انظر اللباب للعكبري ٥١٨/١، واللسان (رمن)، والارتشاف ٨٦٤/٢.
[6] - نقله ابن منظور بالضم عن الأخفش في اللسان (رمن)، وأكّده الصبان في صبـ١٣١٤/٣:" أي من فُعلان بالضم".
[7] - مَرْمَنَة بفتح الميم الأولى والثانية أي: كثيرة الرمّان، انظر اللسان(رمن)، والقاموس والتاج(زرف).
[8] - التنبيه الثاني بتمامه في مر ٩٣/٢.
[9] - سقط"من" من ط، وص.
[10] - في ط١"المبدل منه".
[11] - في اللسان(أصل): الأصيلال: العشيّ، وفي شرح التصريح٢١٧/٢:"وأصيلان تصغير أصيل على غير قياس".
[12] - في صب ١٣١٤/٣:"لأصالة النون حينئذ لأنها بدل من أصلي".
[13] - في صب١٣١٤/٣:"وحاصل التنبيه أن النظر للأصل لا للطارئ".
[14] - التنبيه الثالث بتمامه في مر ٩٤/٢.
[15] - انظر مذهب الفراء في التسهيل ٢٢٠.
[16] - في ط، وص"ألف".

(كَذَا مُؤنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا وشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

فَوْقَ الثَّلاثِ أَوْ كَـ"جُوْرَ" أَوْ "سَقَرْ" أَوْ "زَيْدَ" إسْمَ[1] امْرَأَةٍ لاَ اسْمَ ذَكَرْ

وَجْهَانِ فِي العَادِمِ تَذْكِيْراً سَبَقْ وَعُجْمَةً كَـ"هِنْدَ" والمَنْعُ أَحَقّ)

ممّا يمنع الصّرفَ اجْتماعُ العَلَميّة والتّأنيث بالتّاء لفظاً أو تقديراً:

أمّا لفظاً فنحو: "فَاطِمَة". وإنّما لم يصرفوه لوجود العَلَميّة في معناه، ولزوم علامة التّأنيث في لفظه، فإنّ العَلَمَ المؤنَّث لا تفارقه العلامة، فالتّاء فيه بمترلة الألف في "حُبْلَى" و"صَحْرَاء"، فأثّرت في منع الصّرف بخلافها في الصّفة.

وأمّا تقديراً ففي المؤنَّث المسمّى[2] في الحال كـ"سُعَاد" و"زَيْنَب"، أو في الأصل كـ"عَنَاق"[3] اسم رجل، أقاموا في ذلك كلِّه تقديرَ التّاء مقامَ ظهورها.

إذا عرفت ذلك فالمؤنَّث بالتّاء لفظاً ممنوعٌ من الصّرف مطلقاً؛ أي: سواء كان مؤنّثاً في المعنى أم لا، زائداً على ثلاثة أحرفٍ أم لا، ساكنَ الوسط أم لا، إلى غير ذلك ممّا سيأتي نحو: "عَائِشَة" و"طَلْحَة" و"هِبَة".

وأمّا المؤنّث المعنويّ[4] فَشَرْطُ تَحَتُّمِ منعِ/ صرفِه[5] أنْ يكون زائداً على ثلاثة أحرفٍ نحو: "زَيْنَب" و"سُعَاد"؛ لأنّ الرّابع يتترّل[6] مترلةَ تاء التّأنيث. ٢٤٠/ب

أوْ محرَّك الوسَط كـ"سَقَر" و"لَظَى"؛ لأنّ الحركةَ قامت مقامَ الرّابع، خلافاً لابن الأنباريّ[7]، فإنّه جعله ذا وجهين[8]. وما ذكره[9] في البسيط[10] من أنّ "سَقَرَ" ممنوعُ الصّرف باتّفاقٍ[11] ليس كذلك.

---

[1] - قطعت همزة اسم للضرورة.
[2] - في صب١٣١٥/٣:"أي : المؤنث مسماه".
[3] - العَناق هي الأنثى من ولد المعز. انظر الكتاب ١٩/٢، والصحاح واللسان (عنق).
[4] - معظم الشرح التالي في مر ٩٤/٢-٩٥.
[5] - في ط، وص:"منعه من الصرف".
[6] - في ط، وص:"ينزل".
[7] - هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، أبو بكرالنحوي على مذهب الكوفيين، الإمام العلم ، كان أحفظ زمانه، له التصانيف المفيدة في النحو واللغة وأمال، منها:(الزاهر)، و(هاءات القرآن)، و(الأمالي)، توفي سنة ٣٢٨هـ ، والأشهر في الحديث عنه أن يقال: ابن الأنباري بخلاف أبو البركات الأنباري صاحب الإنصاف. انظر البلغة ٢٨٢، والأعلام ٣٣٤/٦.
[8] - كذا في التسهيل ٢٢٠، ومر ٩٤/٢. وفي شرح الكافية للرضي ١٣٥/١:" وخالفهم ابن الأنباري، فجعل "سقر" كـ"هند" في جواز الأمرين، نظراً إلى ضعف الساد مسد التاء".
[9] - أي: ما ذكر صاحب البسيط .
[10] - لعل المقصود كتاب البسيط لضياء الدين بن العِلج، وقد أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه. والكتاب صدر منه الجزء الأول والثاني بتحقيق د. العايد، في دار إشبيليا في الرياض ١٩٩٧م، إلا أن الطبعة نفدت ولم أستطع الوقوف عليها، وليس المقصود كتاب البسيط لابن أبي الربيع إذ لم يرد فيه ما ذكر. والله أعلم.
[11] - القول لصاحب البسيط في الارتشاف ٨٧٩/٢، ومر ٩٤/٢.

أوْ يكون أعجميّاً كـ"جُوْرَ" و"مَاهَ"[1] اسْمَيْ بلدين[2]؛ لأنّ العُجمة لمّا انضمّت إلى التّأنيث والعَلَميّة تحتّم المنعُ، وإن كانت العجمة لا تمنع صرفَ الثُّلاثيّ؛ لأنّها هنا لم تؤثّر منع الصّرف وإنّما أثّرت تحتُّم المنع. وحكى بعضهم[3] فيه خلافاً فقيل: إنّه كـ"هِنْد"[4] في جواز الوجهين.

أوْ منقولاً من مُذكَّر نحو: "زَيْدٍ" إذا سُمّي به امرأة؛ لأنّه حصل بنقله إلى التّأنيث ثقلٌ عَادَلَ خفّةَ اللّفظ[5]. هذا مذهب سيبويه والجمهور[6]. وذهب عيسى بن عُمر[7] والجرميّ[8] والمبرّد إلى أنّه ذو وجهين[9]. واختلف النّقل عن يونس[10].

وأشار بقوله: (**وَجْهَان فِي العَادِمِ تَذْكِيْراً**..) إلى آخر البيت إلى أنّ الثّلاثيّ السّاكن الوسطِ إذا لم يكن أعجميّاً ولا منقولاً من مذكّر كـ"هِنْد" و"دَعْد" يجوز فيه الصّرف ومنعه. والمنعُ أحقُّ[11]. فمَنْ صرفه نظر إلى خفّة السّكون، وأنّها قاومت أحد السَّبَبَين. ومَنْ منع[12] نظر إلى وجود السّببين، ولم يعتبر الخفّة. وقد جمع بينهما الشّاعر في قوله[13]:

٥٧ – لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ

---

[1] - في ط١:"ماء" وهو تحريف.
[2] - هما بلدتان من أرض فارس. انظر معجم البلدان (ماه) ٤٩/٥.
[3] - في الارتشاف ٨٧٩/٢:"وحكى ابن فرْقد فيه خلافاً". وابن فرقد هو محمد بن الحسن أبو عبد الله الشيباني، صنف الكتب النادرة، منها: "الجامع الكبير" توفي سنة ١٨٩هـ. انظر وفيات الأعيان ١٨٤/٤-١٨٥.
[4] - أشار سيبويه في الكتاب ٢٢/٢ إلى جواز الوجهين في "هند"، على أن ترك الصرف فيه أجود، وسيأتي التفصيل في هذه المسألة.
[5] - انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٩.
[6] - انظر الكتاب ٢٣/٢، والمقتضب ٣٥١/٣.
[7] - أبو عمر الثقفي، وقيل مولى خالد بن الوليد المخزومي، أخذ النحو عن عبد الله بن أبي إسحاق، وروى عنه الأصمعي والخليل ومن في طبقتهم، وكان صاحب تقعير واستعمال للغريب الوحشي، ويقال إن له في النحو نيفا وسبعين مصنفا، لم يظهر منها سوى كتابين، هما (الجامع) و(الإكمال)، مدحهما الخليل في شعر له، توفي سنة ١٤٩هـ. انظر الفهرست ٦٢، والبلغة ٢٢٧، والأعلام ١٠٦/٥.
[8] - صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي، مولاهم، وقيل من أنفسهم، وقيل مولى لبجيلة، ونزل في جرم، فقيل له جرمي، إمام النحو، ناظر الفراء، وأخذ عن الأخفش وأبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي وغيرهم، عالم، دين، ورع، من كتبه:(الفرخ) معناه: فرخ كتاب سيبويه. توفي سنة ٢٢٥هـ . انظر الفهرست ٨٤، والبلغة ١٥٥، والأعلام ١٨٩/٣.
[9] - كذا في المقتضب ٣٥١/٣-٣٥٢، وشرح الرضي للكافية ١٣٧/١، وشرح الكافية ١٤٩٢/٣، و نا ٦٥٠، وزهر ٢١٨/٢. وذكر سيبويه في الكتاب ٢٣/٢ أن عيسى كان يصرف امرأة اسمها "عمرو" لأنه على أخف الأبنية، وذكر الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٩ أن النحاة أجمعوا على منع الصرف في هذه المسألة إلا عيسى وحده فإنه يصرف، كذا نقل أبو حيان الصرف عنه وعن الجرمي والمبرد في الارتشاف ٨٨٢/٢.
[10] - في الكتاب ٢٣/٢ يونس حكى المنع، وفي المقتضب ٣٥٢/٣ نقل المبرد عن يونس جواز الصرف، وفي الارتشاف ٨٨٢/٢ ذكر أبو حيان اختلاف النقل عنه.
[11] - في صب١٣١٦/٣:"أي لوجود السببين"، وهذا مذهب سيبويه في الكتاب ٢٢/٢.
[12] - وممن منع الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٨ -٦٩ إذ جعل الصرف في الشاهد على جهة الاضطرار.
[13] - البيت من المنسرح، لجرير في ذيل ديوانه ١٠٢١ برواية:" ولم تُغْذَ دعدُ في العلب". والشاهد لجرير في اللسان والتاج (دعد) (لفع). ولعبيد الله ابن قيس الرقيات في زيادات ديوانه ١٧٨، وبلا نسبة في الكتاب ٢٢/٢، والخصائص ٩١/٣، والمفصل ٣٦. ورد في شا ٦٣٣/٥، ومكو ٢٧٣. التلفع: الاشتمال بالثوب.والعلب: أقداح من جلود يحلب فيها، ويشرب فيها. والشاعر يمدح دعداً فقال: لم تكن من البدويات اللواتي يتلفعن بالمآزر، ويشربن اللبن بالعلب، ولكنها كانت من الحضريات اللواتي نشأن في النعمة، ولبسن أحسن كسوة، وشربن في الأواني الغالية، وعشن في الرفاهية. موضع الشاهد: دعدٌ- دعدُ، وجه الاستشهاد: جمع الشاعر بين منع صرف "دعد" وصرفها، وكلاهما صحيح جائز.

تنبيهات:

الأوّل[1]: ما ذكره من أنّ المنع أحقُّ هو مذهب الجمهور. وقال أبو عليّ[2]: "الصّرفُ أفصَح"، قال ابن هشام[3]: "وهو غلطٌ جليٌّ"[4].

وذهب الزّجّاج[5] -قيل[6]: والأخفش- إلى أنّه متحتِّمُ المنع، قال الزّجّاج[7]: "لأنّ السّكون لا يغيّر حُكْماً/ أوجبه اجتماعُ علّتين تمنعان الصّرفَ". وذهب الفرّاء[8] إلى أنّ ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو: "فَيْدَ"[9]؛ لأنّهم لا يردّدون اسم البلدة على غيرها، فلم يكثر في الكلام، بخلاف "هِنْد". ٢٤١/أ

الثّاني[10]: لا فرق في ذلك[11] بين ما سكونه أصليٌّ كـ"هِنْد"، أو عارضٌ بعد التّسميةِ كـ"فَخْذ"، أو الإعلالِ[12] كـ"دَار".

الثّالث: قال في شرح الكافية[13]: "وإذا سمّيتَ امرأةً بـ"يَد" ونحوه ممّا هو على حرفين، جاز فيه ما جاز في "هِنْد"، ذكر ذلك سيبويه[14]". هذا لفظه، وظاهره جواز الوجهين، وأنّ الأجود المنعُ، وبه صرّح في التّسهيل[15]. فقول صاحب البسيط[16] في "يَد": "صُرِفَتْ بلا خلافٍ"[17] ليس بصحيح.

الرّابع[18]: إذا صُغِّر نحو: "هِنْد" و"يَد" تحتَّم منعه؛ لظهور التّاء نحو "هُنَيْدَة" و"يُدَيَّة". فإنْ صُغِّر بغير تاء نحو: "حُرَيْب"[19] -وهي ألفاظ مسموعةٌ- انصرف[20].

---

[1] - الكلام بتمامه في مر ٩٥/٢، وانظر الارتشاف ٨٧٨/٢.
[2] - انظر الإيضاح للفارسي ٢٣٢، والمقتصد ٩٩٣/٢-٩٩٤.
[3] - القول منسوب إلى ابن هشام الخضراوي في الهمع ١٢٢/١. وهو محمد بن يحيى بن هشام الخضراويّ، الأنصاريّ، الخزرجيّ، الأندلسيّ، يعرف بابن البرذعيّ، كان أبو علي الشلوبين يعترف بأنه إمام في العربية، له مؤلفات جليلة، منها:(الإفصاح بفوائد الإيضاح)، و(الاقتراح) وغيرها. توفي بتونس سنة ٦٤٦هـ. انظر البلغة ٢٨٦، والأعلام ١٣٨/٧.
[4] - ذهب أبو حيان أيضاً إلى تغليط أبي علي في هذه المسألة في الارتشاف ٨٧٨/٢.
[5] - ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٧-٦٨.
[6] - نقل المنع عن الأخفش في الارتشاف ٨٧٨/٢.
[7] - القول منسوب إلى الزجاج في المخصص ٦١/١٧، ومر ٩٥/٢، والهمع ١٢٢/١.
[8] - انظر مذهب الفراء في معجم ما استعجم ١٤٠٦/٤، والارتشاف ٨٧٨/٢، والهمع ١٢٢/١.
[9] - فيد بلدة في نصف طريق مكة من الكوفة. انظر معجم البلدان (فيد) ٢٨٢/٤.
[10] - التنبيه الثاني بتمامه في مر ٩٥/٢.
[11] - سقط " في ذلك" من ط، وص.
[12] - في الأصل خلافاً للنسخ الأخرى"إعلال".
[13] - ١٤٩٣/٣.
[14] - الكتاب ٣٤/٢.
[15] - ٢٢٠.
[16] - هو على ما ذكرت سابقاً – صفحة ٦٠- ضياء الدين بن العلج؛ ذكره أبو حيان فقال في البحر المحيط ٤٢٠/٩ :" وقال بعض أصحابنا -وهو الإمام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي، ويعرف بابن العلج، وكان ممن أقام باليمن، وصنف بها- قال في كتابه البسيط في النحو:..". وذكره ابن عقيل ناسباً له البسيط في شرحه للألفية ٣٧/١- ١٠١/٢. وقال عنه السيوطي في بغية الوعاة ٣٧٠/٢:" صاحب البسيط ضياء الدين بن العلج، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم أقف له على ترجمة".
[17] - القول منقول بلا نسبة في الارتشاف ٨٧٨/٢، ومنقول بنسبته لصاحب البسيط في مر ٩٦/٢.
[18] - التنبيه في مر ٩٦/٢.
[19] - الحَرْبُ تُؤَنَّثُ، ويقال: وقَعت بينهم حربٌ وتصغيرها حُرَيْبٌ. انظر المقتضب ٢٤٠/٢، والأصول ٤١٢/٢، والصحاح واللسان (حرب).
[20] - في صب١٣١٧/٣:"ويستفاد من كلام الشارح أن ياء التصغير لم يعتدوا بها في تصييره رباعياً وإلا كان متحتم المنع اتفاقاً".

الخامس[1]: إذا سُمّي مذكّر بمؤنّث مجرَّد من التّاء، فإن كان ثلاثياً صُرف مطلقاً[2]، خلافاً للفرّاء وثعلب[3]، إذ ذهبا إلى أنّه لا ينصرف[4]، سواء تحرّك وسطُه نحو: "فَخِذ" أو[5] سكَن نحو: "حَرْب".

ولابن خروف[6] في المتحرِّك الوسط وإن كان زائداً على الثّلاثة لفظاً نحو: "سُعَاد"، أو تقديراً كاللّفظ[7] نحو: "جَيَل"[8] -تخفيف[9] "جَيْأَل" اسم للضّبع[10] بالنّقل[11]- منع من الصّرف[12].

السّادس[13]: إذا سُمّي رجلٌ بـ"بِنْت" أو "أُخْت" صُرف عند سيبويه[14] وأكثر[15] النّحويّين؛ لأنّ تاءه قد بُنيت الكلمة عليها، وسكن ما قبلها، فأشبهت تاء "جِبْتٍ"[16] و"سُحْت"[17]. قال ابن السّرّاج[18]: "ومِن أصحابنا من قال إن تاء "بِنْت" و"أُخْت" للتّأنيث، وإن كان الاسم مبنيّاً عليها، فيمنعونهما من الصّرف مع[19] المعرفة"[20]. ونقله بعضهم عن الفرّاء[21]. قلتُ: وقياسُ قول سيبويه[22] أنّه إذا سُمّي بهما مؤنّث أنْ يكونا[23] على / الوجهين في "هِنْد". ٢٤١/ب

السّابع[24]: كان الأولى أن يقول بـ"تاء" بدل قوله: (بِــهَاء)[25]، فإنّ مذهب سيبويه والبصريّين أنّ علامة التّأنيث التّاء، والهاء بدلٌ عندهم عنها في الوقف. وقد عبّر بالتّاء في باب التّأنيث فقال[26]:

عَلامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ		....

[1] - التنبيه بتمامه في مر ٩٦/٢.
[2] - أي تحرك وسطه أم لا.
[3] - ثعلب هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار الشيباني، أبو العباس، إمام الكوفيين، بغدادي، وله معرفة بالقراءات، كان حجة، ثقة، له كتب مفيدة، منها (فصيح ثعلب)، و(مجالس ثعلب)، توفي سنة ٢٩١هـ. انظر الفهرست ١١٠، والبلغة ٨٦، والأعلام ٢٦٧/١.
[4] - انظر مذهب الفراء في كتابه معاني القرآن ٤٢٩/١، ١١٠/٣، وانظر مذهب الفراء وثعلب في الارتشاف ٨٧٩/٢.
[5] - في ط، وص: "أم".
[6] - علي بن محمد بن علي، الحضرميّ الإشبيليّ، إمام النحو واللغة، له مصنفات مفيدة، منها (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)،و(شرح جمل الزجاجي)، وغير ذلك. توفي سنة ٦٠٩هـ. انظر وفيات الأعيان ١٠٠/٧، والبلغة ٢١٤، والأعلام ٣٣٠/٤.
[7] - في صب١٣١٨/٣:"أي: تقديراً كائناً كاللفظ وبمنزلته بأن يكون الحذف قياسيا، فإن حذف الهمزة بعد نقل حركتها قياسي".
[8] - انظر الأصول ٩٤/٢، وشرح الرضي للشافية ٧٠/٣.
[9] - في ط، وص"مخفف".
[10] - انظر أبنية الزبيدي ٢٠١، والصحاح واللسان (جأل).
[11] - في صب١٣١٨/٣:"قوله بالنقل متعلّق بمخفف".
[12] - انظر رأي ابن خروف في كتابيه شرح الجمل ٩١٧/٢-٩٢٤، وتنقيح الألباب ٣٢٤. وانظر الارتشاف ٨٧٩/٢.
[13] - انظر شرح الكافية ١٤٩٣/٣، ومر ٩٦/٢.
[14] - الكتاب ١٣/٢.
[15] - منهم المبرد في المقتضب ٢٢٩/١، وابن جني في سر صناعة الإعراب ١٤٩/١، والرضي في شرحه الكافية ٢٧٧/٣.
[16] - في اللسان (جبت): الجبت كل ما عبد من دون الله، وهي كلمة تقع على الصنم، والكاهن، والسحر..
[17] - في اللسان(سحت): السحت كل حرام قبيح الذكر،أو كل ما خبث من المكاسب.
[18] - محمد بن السري،أبو بكر، النحوي، أحد العلماء المشهورين باللغة والنحو والأدب، أخذ عن المبرد، وهو من أكابر أصحابه، وعنه الزجاجي والسيرافي والفارسي، وله مصنفات منها (الأصول)، توفي سنة ٣١٦هـ. انظرالفهرست ٩٢، والبلغة ٢٦٥، والأعلام ١٣٦/٦.
[19] - في ط، وص:"في".
[20] - كذا نقل عنه في شرح الكافية ١٤٩٣/٣. وفي الأصول٩٨/٢ قال ابن السراج:" لو كانت التاء تاء التأنيث لكان ما قبلها مفتوحاً وكانت في الوقف هاء، وقومٌ لا يجرونها في المعرفة ".
[21] - انظر مر ٩٧/٢.
[22] - في صب ١٣١٨/٣:"أي قوله: إن بنتاً وأختاً إذا سمي بهما رجل يصرفان".
[23] - في ط، وص:"يكون".
[24] - انظر مر ٩٦/٢.
[25] - من قوله: كذا مؤنث بهاءٍ مطلقا.
[26] - صفحة ٢٠٤.

وكأنّه إنّما فعل ذلك للاحتراز من تاء "بِنْت" و"أُخْت". وكذا فعل في التّسهيل[1].

الثّامن[2]: مرادُه بـ"العَارِ" في قوله: (**وشَرْطُ مَنْعِ العَارِ**) العاري[3] من التّاء لفظاً، وإلاّ فما مِنْ مؤنَّثٍ بغير الألف إلاّ وفيه التّاء إمّا ملفوظة أو مقدَّرة.

(والعَجَمِيُّ الوَضْعِ وَالتَّعْرِيْفِ مَعْ   زَيْدٍ عَلَى الثَّلاثِ[4] صَرْفُهُ امْتَنَعْ)

أي[5]: ممّا لا ينصرف ما فيه فرعيّة المعنى بالعَلَمِيّة، وفرعيّة اللّفظ بكونه من الأوضاع[6] العجميّة، لكن بشرطين: أن يكون أعجميّ[7] التّعريف، أي: يكون عَلَماً في لغتهم، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، وذلك نحو: "إِبْرَاهِيَم" و"إِسْمَاعِيْل" و"إِسْحَاق". فإن كان الاسم عجميّ الوضع غير عجميّ التّعريف انصرف، كـ"لِجَام"[8] إذا سُمّي به رجلٌ؛ لأنّه قد تصرّف فيه بنقله عمّا وضعته العجمُ له فأُلْحِق بالأمثلة العربيّة. وذهب[9] قومٌ منهم الشّلَوبين[10] وابنُ عصفور[11] إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العَلَميّة ابتداءً كـ"بُنْدَار"[12]، وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم عَلَماً في لغة العجم[13].

وكذا ينصرف العَلَم في العجمة إذا لم يزد على الثّلاثة؛ بأن يكون على ثلاثة أحرفٍ لضعف فرعيّة اللّفظ فيه؛ لمجيئه على أصل ما تُبْنَى عليه الآحاد العربيّة، ولا فرق في ذلك بين السّاكن الوسط نحو: "نُوْح" و"لُوْط"، والمتحرّك نحو: "شَتَر"[14] و"لَمَك"[15]. قال في شرح الكافية[16]: "قولاً واحداً في لغة جميع العرب[17]،/ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السّكون، ومتحتّم المنعِ مع الحركة؛ لأنّ العجمة سببٌ ضعيف فلم تؤثّر بدون زيادة على الثّلاثة". ٢٤٢/أ

[1] - إذ قال٢١٩:"ويمنع مع العلمية أيضاً تأنيث بالهاء".
[2] - انظر مر ٩٧/٢.
[3] - سقط "العاري" من ط١.
[4] - في صب١٣١٩/٣:"المراد الزيادة على الثلاثة بغير ياء التصغير".
[5] - انظر نا ٦٥١.
[6] - في صب ١٣١٩/٣:"أي: الموضوعات".
[7] - في ط، وص:"عجميّ".
[8] - هي في لغة العجم اسم جنس للآلة توضع في فم الفرس. انظر اللسان والتاج (لجم).
[9] - انظر مذهب الشلوبين في التوطئة ٣٠٢، وانظر رأي ابن عصفور في المقرب ٢٨٦/١، والمساعد ١٨/٣، وانظر رأي الشلوبين وابن عصفور في مر ٩٧/٢، و زهر ٢١٨/٢-٢١٩.
[10] - عمر بن محمد بن عمر، أبو علي، الشَلَوبين أو الشلوبينيّ، وهو بلغة الأندلس الأشقر الأبيض، وهو أزديّ، إمام في العربية واللغة، أخذ عنه الجلة كتابَ سيبويه، أقام علماً للعلماء ستين سنة، من تصانيفه (القوانين)، و(التوطئة)، مات سنة ٦٤٥هـ . انظر وفيات الأعيان ٤٥١/٣-٤٥٢، والبلغة ٢٢١، والأعلام ٦٢/٥.
[11] - علي بن مؤمن بن محمد ، أبو الحسن الحضرمي الإشبيلي، كان بقية الحاملين للواء العربية في المغرب، وهو من تلامذة أبي علي الشلوبيني، له تصانيف حسنة منها:(المقرب) في النحو، و(الممتع) في التصريف، وغيرها كثير، مات سنة ٦٦٩هـ. انظر البلغة ٢١٨، والأعلام ٢٧/٥.
[12] - اسم جنس للتاجر في لغة العجم. انظر اللسان والتاج (بندر).
[13] - في صب١٣١٩/٣:"بل الشرط عندهم أن يكون أول استعمال العرب له في العلمية".
[14] - شَتَرُ محرَّكةً : قلعةٌ بأرّانَ. وأرّان ولاية تقع غرب وشمال أذربيجان. انظر معجم البلدان (أران) ١٣٦/١، والتاج(شتر).
[15] - في اللسان والتاج (لمك): لَمَكُ أبو نوحٍ.
[16] - ٣/ ١٤٦٩-١٤٧٠.
[17] - فإنه منصرف قولاً واحداً.

وقال[1]: "وممّن صرّح بإلغاء عجمة الثُّلاثيّ[2] مطلقاً السّيرافي[3]، وابنُ بَرهان[4]، وابنُ خروف[5]، ولا أعلم لهم من المتقدّمين مخالفاً[6]. ولو كان منعُ صرف العجميّ الثّلاثيّ جائزاً لوُجِد في بعض الشّواذّ كما وجِد في[7] غيره من الوجوه الغريبة". انتهى.

قلت: الّذي جعل ساكن الوسط على وجهين هو: عيسى بن عمر[8]، وتبعه ابنُ قتيبة[9]، والجُرجانيّ[10].

ومتحصّل[11] في الثّلاثيّ ثلاثة أقوال[12]:

أحدها: أنّ العُجْمَةَ لا أثر لها فيه مطلقاً. وهو الصّحيح.

الثّاني: أنّ ما تحرّك وسطه لا ينصرف، وفيما سكن وسطه وجهان.

الثّالث: أنّ ما تحرّك وسطه لا ينصرف، وما سكن وسطه ينصرف. وبه جزم ابن الحاجب[13].

تنبيهات[14]:

الأوّل: قوله: **(زَيْدٍ)** هو مصدرُ زَادَ يَزِيْدُ زَيْداً وَزِيَادَةً وَزَيْدَاناً.

الثّاني: المراد بالعجميّ ما نقل من لسان غير العرب، ولا يختصّ بلغة الفرس.

الثّالث: إذا كان الأعجميّ رباعياً وأحد حروفه ياء التّصغير انصرف، ولا يُعتدّ بالياء.

الرّابع[15]: تُعرف عجميّة[16] الاسم بوجوه؛ أحدها: نقل الأئمّة. ثانيها: خروجه عن أوزان الأسماء العربيّة نحو "إِبْرَاهِيْم". ثالثها: عُرُوُّهُ من حروف الذّلاقة[17]، وهو خماسيّ أو رباعيّ، فإنْ كان في الرّباعيّ

---

[1] - ابن مالك في شرح الكافية ١٤٧٠/٣.
[2] - في ط١"الثلاثة".
[3] - انظر الارتشاف ٨٧٦/٢، وزهر ٢١٩/٢. والسيرافي هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان، القاضي أبو سعيد، نحوي، عالم، ورع، له (شرح كتاب سيبويه) وأحسن فيه. مات سنة ٣٦٨هـ. انظر وفيات الأعيان٧٨/٢، والبلغة ١١٥، الأعلام ١٩٦/٢.
[4] - انظر شرح اللمع لابن برهان ٤٥٨/٢، والارتشاف ٨٧٦/٢، وزهر ٢١٩/٢.
[5] - انظر شرح الجمل لابن خروف ٩١٧/٢-٩٣١، والارتشاف ٨٧٦/٢، وزهر ٢١٩/٢.
[6] - إذ عرف عن المتقدمين الصرف؛ انظر الكتاب ١٩/٢، والمقتضب ٣٢٢/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦١، والأصول ٩٢/٢.
[7] - في ط، وص:"وجد غيرُه"، وكذا المصدر. ولعله أنسب.
[8] - كذا نقل عن عيسى وابن قتيبة والجرجاني في الارتشاف ٨٧٧/٢، والمساعد ١٩/٣، وزهر ٢١٩/٢.
[9] - أدب الكاتب ٢٨٢. وابن قتيبة هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد الدينَوَريّ، النحوي، اللغوي، أبو محمد، من مؤلفاته: (أدب الكاتب)، و(المعاني)، و(الأخبار)، مات سنة ٢٧٦هـ. انظر وفيات الأعيان٤٢/٣، البلغة ١٧٥، الأعلام ٤٥٨/١.
[10] - المقتصد ٩٩٤/٢-٩٩٥. والجرجاني هو عبد القاهر بن عبد الرحمن، النحوي الفارسي، إمام العربية واللغة والبيان، أول من دون علم المعاني، صنف في النحو كتباً مفيدة منها:(شرح الإيضاح)، وله (أسرار البلاغة)، و(إعجاز القرآن)، مات سنة ٤٧١هـ. انظر إنباه الرواة١٨٨/٢-١٩٠، والبلغة ١٨٥، والأعلام ٤٨/٤.
[11] - في ط، وص:"يتحصل".
[12] - ورد الكلام بتمامه في مر ٩٨/٢.
[13] - الإيضاح لابن الحاجب ١١٢/١.
[14] - وردت التنبيهات بتمامها في مر ٩٨/٢-٩٩.
[15] - انظر الارتشاف ٨٧٥/٢-٨٧٦.
[16] - في ط، وص:"عجمة".
[17] - في صب١٣٢١/٣:"اعلم أن العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها، أي يلزم من وجودها وجود المعلم، ولا يلزم من عدمها عدمه".

السّين[1] فقد يكون عربيّاً نحو "عَسْــجَد"[2]. وهو قليل. وحروف الذّلاقة ستّة يجمعها قولك: "مُــرْ بِنَفْــلٍ". رابعها: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب، كالجيم والقاف بغــير فاصــل نحــو "قَــجْ" و"جِقْ"[3]،/ والصّــاد والجيم نحو "صَوْلَجَان"[4]، والكاف والجيم نحو "أَسْــكُرَّجَة"[5]، وتبعيّة الرّاء للنّــون أوّل ٢٤٢/ب
كلمة نحو "نَرْجِس"[6]، والزّاي بعد الدّال نحو "مُهَنْدِز"[7].

(كَــذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَــخُــصُّ الــفِــعْــلاَ أَوْ غَــالِــبٍ كَــ"أَحْــمَــد" وَ"يَعْــلَى")

أي[8]: وممّا يمنع الصّرف مع العَلَميّة وزن الفعل، بشرط أن يكون مختصّاً به أو غالباً فيه. والمراد بالمختصّ: ما لا يوجد في غير فعْل[9] إلاّ في نادرٍ، أو عَلَم، أو أعجميٍّ، كصيغة الماضي المُفتتَح بتاء المطاوعة كـ"تَعَلَّــمَ"، أو همزة وصلٍ كـ"انْطَلَقَ"، وما سوى "أَفْعَلُ" و"نَفْعَلُ" و"تَفْعَلُ" و"يَفْعَلُ" من أوزان المضارع، ومــا ســلمت صيغته من مصوغٍ لما لم يُسَمَّ فاعله، وبناء "فَعَّل"، وما صيغ للأمر من غير فاعل، والثّلاثــيّ نحــو "انْطلِــقْ" و"دَحْرِجْ"، فإذا سُمّي بهما مجرّدين عن الضّمير قيل: "هذا انْطَلِقُ ودَحْرِجُ"، و["رَأيتُ انْطَلِقَ وَدَحْــرَجَ"][10]، و"مَرَرْتُ بانْطَلِقَ ودَحْرَجَ". وهكذا كلُّ وزن من الأوزان المبنيّة على أنّها تختصّ بالفِعْل.

والاحتراز بالنّادر من نحو: "دُئِل" لدويبَّة[11]، و"يَنْجَلِب" لخرزة[12]، و"تُبَشِّر" لطائر[13]، وبالعَلَم من [نحــو][13] "خَضَّم"[14] –بالمعجمتين– لرجل، و"شَمَّر" لفرس[15]، وبالأعجميّ من "بَقَّمٍ"[16] و"إِسْتَبْرَقٍ"[17]. فلا يمنع وجدانُ هذه الأسماء اختصاصَ أوزانها بالفعل؛ لأنّ النّادر والعجميّ لا حُكْمَ لهما، ولأنّ العَلَم منقــولٌ مــن فِعْــلٍ، فالاختصاصُ بَاقٍ.

---

[1] - في المصدر السابق نفسه:"أي ما ذكر من عجمة الرباعي العاري عن حروف الذلاقة إذا لم يكن فيه السين، فإن كان ..إلخ".
[2] - في اللسان(عسجد): العَسْجَدُ الذهب وقيل هو اسم جامع للجوهر كله من الدرّ والياقوت.
[3] - في صب١٣٢٢/٣:" قج بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة لغة تركية بمعنى اهرب، وبمعنى كم الاستفهامية، وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل، وجق بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج في اللغة التركية".
[4] - فارسي معرب، وهو المِحْجَن. انظر الصحاح (صلج)، والمعرّب ٢٦١.
[5] - اسم لوعاء صغير يوضع به الخلّ. وفي المعرّب ٧٥- ٢٤٥ صرّح بفتح الراء وتشديدها، وفي صب ١٣٢٢/٣ صرّح بضمها وتشديدها. والكلمة مسألة من المسائل الحلبيات ٣٥٠.
[6] - نوع من الرياحين معروف. انظر المعرّب ٣٧٩، واللسان والتاج (نرجس).
[7] - هو المهندس. اظر المعرب ٥٩.
[8] - الكلام بتمامه في مر ٩٩/٢-١٠٠.
[9] - أي الوزن الذي لا يكون في غير الفعل..
[10] - زيادة من ط، وص.
[11] - كذا في أبنية الزبيدي ٩١.
[12] - انظر اللسان والتاج (جلب).
[13] - بضم الباء أو بفتحها. انظر أبنية السجستاني ١٧٠، وأبنية الزبيدي ٢١٦، ٢١٨، والصحاح (بشر).
[14] - هو لقب العَنْبَر بن عمرو بن تميم، وقد غلب على القبيلة؛ يزعمون أنهم إنما سُموا بذلك لكثرة الأكل والخَضْمِ وهو المضغ بالأضراس. انظر المعرّب ١٠٨، واللسان (خضم).
[15] - المعرّب ١٠٩.
[16] - بقّم: صبغ أحمر. انظر المعرّب ١٠٧، واللسان (بقم).
[17] - الاستبرق: الدِّيباج الصفيق الغليظ الحسَن. انظر المعرّب ٦٣، واللسان(استبرق).

والمرادُ بالغالب ما كان الفِعْلُ به أولى، إمّا لكثرته فيه كـ"إِثْمِد"[١] و"إِصْبَع" و"أُبْلُم"[٢]، فإنّ أوزانها تقــلّ في الاسم وتكثر في الأمر من الثّلاثيّ، وإمّا لأنّ أوّله زيادةٌ تدلّ على معنًى في الفعل دون الاسم كـــ"أَفْكَــل"[٣] و"أَكْلُب"[٤]، فإنّ نظائرهما تكثر في الأســماء والأفعال، لكنّ الهمزة من "أَفْعَلُ" و"أَفْعُلُ" تدلّ على معــنى في الفعل[٥] نحو: "أَذْهَبُ" و"أَكْتُبُ"،/ ولا تدلّ على معنى في الاسم، فكان المُفتتَح بأحدهما من الأفعـال أصــلاً ٢٤٣/أ
للمُفْتَتَح بأحدهما من الأسماء.

وقد يجتمعُ الأمران[٦] نحو: "يَرْمِعُ"[٧] و"تَنْضُب"[٨]، فإنّهما كـ"إِثْمِد" في كونه على وزنٍ يكثــر في الأفعــال، ويقلّ في الأسماء، وكـ"أَفْكَل"[٩] في كونه مُفْتَتَحاً بما يدلّ على معنًى في الفعل دون الاسم.

تنبيهات[١٠]:

الأوّل: قد اتّضح بما[١١] ذكر أنّ التّعبير عن هذا النّوع بأن يُقال: "أو ما أصله لِلفِعْــل[١٢]"، كمــا فعــل في الكافية[١٣]، "أو ما هو به أولى"، كما في شرحها[١٤] والتّسهيل[١٥]، أجودُ من التّعبير عنه بالغالب.

الثّاني: قد فهم من قوله: (**يَخُصُّ الفِعْلاَ... أَوْ غَالِبٍ**) أنّ الوزنَ المشترك غيرَ الغالب لا يُمنع الصّرف نحــو: "ضَرَبَ" و"دَحْرَجَ"، خلافاً لعيسى بن عمر[١٦]، فيما نقل من[١٧] "فَعَلَ"، فإنّه لا يصرفه[١٨] تمسُّكاً بقوله[١٩]:

٥٨ - أنَــا ابْــنُ جَــلاَ وطَــلاَّعُ الثَّنَــايَــا [مَتَى أَضَــعِ العِمَــامَــةَ تَعْــرِفُــونِــي]

[١] - حجر الكحل. انظر أبنية الزبيدي ١٠٥.
[٢] - الأبلم: خُوصُ المُقْل. أي: سعف شجر المقل؛ وهو شجر يشبه النخل. انظر أبنية الزبيدي ١٠٧-١٠٨، واللسان(بلم).
[٣] - في اللسان(أفكل): الأَفْكَل بالفتح الرِّعْدة من بَرْد أو خوف، ولا يُبْنى منه فِعْل وهمزته زائدة.
[٤] - جمع كلب.
[٥] - في الأصل خلافاً للنسخ الأخرى: "في الفعل دون الاسم"، أثبت الحذف عن ط، وص؛ لأن في "دون الاسم" تكرار يدل عليه الكلام التالي.
[٦] - في صب١٣٢٤/٣:" أي المعلل بهما الأولوية؛ وهما الأكثرية والافتتاح بزيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم،وهذا ما يدل عليه كلامه بعد".
[٧] - في المصدر السابق نفسه:" بتحتية فراء فميم فغين معجمة، بوزن يضرب، اسم لحجارة بيض دقاق تلمع". ولعلها تصحيف يَرْمَع بالميم المفتوحة والعين المهملة كما وردت في أبنية السجستاني ٣٣٥، وأبنية الزبيدي ١٦٥، والصحاح واللسان والتاج (رمع).
[٨] - تنضب بوزن تنصر اسم لشجر. انظر أبنية السجستاني ٩، وأبنية الزبيدي ٢١٣، واللسان (نضب).
[٩] - في ط١:"أنكل" وهو تحريف.
[١٠] - وردت التنبيهات بتمامها في مر ١٠٠/٢-١٠٢.
[١١] - في ط١"مما".
[١٢] - في الأصل، وط٢"الفعل"، والمثبت من ط، وص، وهو موافق للكافية.
[١٣] - شرح الكافية ١٤٥٨/٣.
[١٤] - ١٤٦٠/٣.
[١٥] - ٢١٨.
[١٦] - في الكتاب ٧/٢:"أما عيسى فكان لا يصرف ذلك وهو خلاف قول العرب".
[١٧] - في ط١:"عن".
[١٨] - في الأصل"يصرف"، والمثبت من ط، وص. والضمير عائد على عيسى بن عمر.
[١٩] - البيت من الوافر، لسحيم بن وثيل الرياحي في الكتاب ٧/٢، والأصمعيات ٢٠، والأغاني ١٤/١٢، ومنتهى الطلب٢٧٠/٨، وشا، وزهر، والخزانة ٢٥٥،٢٦٦/١. وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٤٦٧/٣. ورد في نا ٦٥٣، ومر١٠١/٢، وهشا ١١٢/٤، وشا ٦٤٩/٥، وزهر ٢٢١/٢.
وجلا: بارز منكشف. ويقال للنافذ في الأمور: طلاع الثنايا.
موضع الشاهد: جلا، وجه الاستشهاد: منعه من الصرف عند من عدّه اسم علم نقل من فعل.

ولا حجَّةَ فيه؛ لأنّه محمولٌ على إرادة: أنا ابنُ رجلٍ جَلا الأمورَ وجرَّبها، فـ"جَلا" جملةٌ من فِعْلٍ وفاعلٍ، فهو محكيٌّ لا ممنوعٌ من الصَّرف كقوله[1]:

٥٩ – نُـــبِّـــئْـــتُ أخْـــوَالِي بَنِي يَـــزِيـــدُ

والّذي يدلّ على ذلك إجماعُ العرب على صرف "كَعْسَبٍ"[2] – اسم رجل– مع أنّه منقول من "كَعْـــسَبَ" إذا أَسْرَعَ[3]. وقد ذهب بعضهم إلى أنّ الفعل قد يُحكى مُسمًّى به، وإن كان غيرَ مُسْنَدٍ إلى ضمير، مُتَمَـــسِّكاً بهذا البيت[4].

ونُقل عن الفرّاء[5] ما يقرب من مذهب عيســى، قال: "[6] الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعـــال إن غلبـــت للأفعال فلا تُجْرِهِ في المعرفة نحو رجل اسمُه "ضَرَبُ"؛ فإنّ هذا اللّفظ وإن كان اسماً للعسل الأبيض[7] هو أشهرُ في الفعل. وإن غلب في الاسم فأَجْرِهِ في المعرفة والنّكرة، نحو رجل مسمًّى بـــ"حَجَرٍ"؛/ لأنّه يكون[8] فِعْـــلاً، ٢٤٣/ب
تقول: "حَجَرَ عليه القَاضِي"[9]، ولكنّه أشهرُ في الاسم." [10].

الثّالث[11]: يشـــترط في الوزن المانع للصّرف شرطان: أحدهما: أن يكون لازماً. الثّاني: أن لا يخرج بالتّغيير إلى مثال هو للاسم.

فخرج بالأوّل نحو: "امْرِئ"، فإنّه لو سُمّي به انصرف، وإن كان في النّصب شبيهاً بالأمر من "عَلِـــمَ"، وفي الجرِّ شبيهاً بالأمر من "ضَرَبَ"، وفي الرَّفع شبيهاً بالأمر من "خَرَجَ"؛ لأنّه خالفَ الأفعال بكون عينه لا تلـــزم حركةً واحدة، فلم تعتبر فيه الموازنة.

وخرج بالثّاني نحو: "رُدَّ"، و"قِيْلَ"، فإنّ أصلهما: "رُدِدَ" و"قُوِلَ"، ولكنّ الإدغام والإعلال أخرجاهمـــا إلى مشابهة "بُرْدٍ" و"قِيْلٍ"، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصليّ.

ولو سمّيت رجلاً بـــ"أَلْبُبَ" –بالضّمّ، جمعُ لُبٍّ[12]– لم تصرفه؛ لأنّه لم يخرج بفكِّ الإدغام إلى وزنٍ ليـــــس للفِعْلِ، وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن[13] صرفَه[14]؛ لأنّه باينَ الفِعْلَ بالفكِّ.

---

[1] - الرجز لرؤبة في ديوانه ١٧٢، والمقاصد٣٨٨/١، وقال البغدادي في الخزانة ٢٧٧/١:" لم يعزه أحد لقائله غير العيني، وقد تصفحت ديوانه فلم أجده". وهو بلا نسبة في المفصل ٢٤، وشرح الكافية ١٤٥٧/٣، وشرح الرضي للكافية ١٦٧/١، واللسان (زيد). ورد في نا ٧٤، وهشا ١١٣/٤، وجا ١٩٩/١، وشا ٣٧٤/١، وزهر ٢٢١/٢. ولا يقال على الخبر نبأ إلا إذا كان ذا فائدة عظيمة يحصل به علم أو غلبة ظن.
موضع الشاهد: يزيدُ، وجه الاستشهاد: أنه جملة من فعل وفاعل .

[2] - في ط١:"كعب" وهو تحريف.

[3] - انظر اللسان والتاج (كعسب).

[4] - وهذا ما نصّ عليه سيبويه في الكتاب ٧/٢.

[5] - ذكر أبو حيان في الارتشاف ٨٥٧/٢ أن الفراء على مذهب عيسى بن عمر.

[6] - في ط١، وص:"في الأمثلة".

[7] - انظر الصحاح واللسان والتاج (ضرب).

[8] - في ط١"لا يكون" وهو خطأ.

[9] - حَجَرَ عليه القاضي يَحْجُرُ حَجْراً: إذا منعه من التصرُّف في ماله. انظر الصحاح واللسان والتاج (حجر).

[10] - القول مذكور في مر ١٠١/٢ بنسبته إلى الفراء.

[11] - أغلب ما في التنبيه قد ورد في شرح الكافية ١٤٦٣/٣.

[12] - انظر اللسان (لبب).

[13] - هما أبو عثمان المازني وأبو الحسن الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، وقد مرت ترجمتهما.

[14] - كذا ورد في شرح الكافية ١٤٦٣/٣، وانظر الارتشاف ٨٦٢/٢، وهشا ١١٢/٤.

وشمل قولنا: "إلى مثال هو للاسم" قسمين: أحدهما: ما خرج إلى مثالٍ غيرِ نادرٍ، ولا إشكال في صرفه نحو: "رُدَّ" و"قِيْلَ". والآخر: ما خرج إلى مثالٍ نادرٍ نحو: "اِنْطَلْق" إذا سكنت لامُه، فإنّه خرج إلى بناء إِنْقَحْلٍ[1] وهو نادر. وهذا[2] فيه خلاف، وجوّز فيه ابنُ خروف الصّرفَ والمنعَ[3]. وقد فُهِم من ذلك أنّ ما دخله الإعلال، و لم يُخرجه إلى وزن الاسم نحو: "يَزِيْد" امتنع صرفُه.[4]

الرّابع: اختُلف في سكون التّخفيف العارض بعد التّسمية نحو: "ضُرْب" بسكون العين مُخففّاً من "ضُرِبَ" للمجهول[5]؛ فمَذهب[6] سيبويه[7] أنّه كالسُّكون اللاّزم، فينصرف، وهو اختيارُ المصنّف[8]. وذهب المازنيّ والمبرّد ومن وافقَهُمَا إلى أنّه ممتنع الصّرف[9]. فلو خُفِّفَ[10] قَبْلَ التّسمية انصرف/ قولاً واحداً. ٢٤٤/أ

(وَمَا يَصِيْرُ عَلَماً مِنْ ذِيْ أَلِفْ زِيْدَتْ لإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ)

أي[11]: ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصّرفَ مع العَلَميّة؛ لشبهها بألف التّأنيث من وجهين:

الأوّل: أنّها زائدةٌ ليست مبدلة من شيء، بخلاف الممدودة فإنّها مبدلة من ياء.

والثّاني: أنّها تقع في مثال صالحٍ لألف التّأنيث نحو: "أَرْطَى" فإنّه على مثال "سَكْرَى"، و"عِزْهَى"[12] فهو على مثال "ذِكْرَى"، بخلاف الممدودة نحو: "عِلْبَاء"[13]. وشَبَهُ الشّيء بالشّيء كثيراً ما يُلْحقُه به كـ"حَامِيم" اسم رجل، فإنّه عند سيبويه[14] ممنوعُ الصّرف لشبهه بـ"هَابِيْل" في الوزن، والامتناع من الألف واللام، وكـ"حَمْدُوْن" عند أبي عليّ[15] حيث يمنعُ صرفَه للتّعريف والعجمة، ويرى أنّ "حَمْدُونَ" وشبهه من الأعلام المزيدِ في آخرها واوٌ بعد ضمّة ونونٌ لغير جَمْعيّة لا يوجد في استعمالٍ عربيّ مجبولٍ على العربيّة، بل في استعمال أعجميّ[16] حقيقةً أو حُكْماً، فأُلْحِقَ بما مُنع صرفُه للتّعريف والعُجْمَة المحضة.

---

[1] - في الأصل، وص:"انتحل"، ولم أقف على معناه، والمثبت من ط. وأورد الزبيدي في أبنية الزبيدي١١٧:" قال الأصمعي: رجل إنْقَحْل إذا أسَنّ وأخْلَق". وانظر اللسان والتاج (قحل).
[2] - سقط"هذا" من ط١.
[3] - نقل المنع والصرف عن ابن خروف أبو حيان في الارتشاف ٨٥٨/٢.
[4] - سقط:" وقد فهم ..... صرفه" من ط١.
[5] - في ط، وص"المجهول".
[6] - في ط٢:"ذهب سيبويه إلى أنه".
[7] - الكتاب ١٥/٢.
[8] - في شرح الكافية ١٤٦٥/٣-١٤٦٦.
[9] - رأي المازني في شفاء العليل ٨٩٦/٢، وزهر ٢٢١/٢، ورأي المبرد في المقتضب ٣٢٤/٣، ووافقهم ابن السراج في الأصول ٩٤/٢. وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٦-٥٧، والارتشاف ٨٦٢/٢.
[10] - في ط١"خففت".
[11] - انظر شرح الكافية ١٤٩٤/٣-١٤٩٦، ومر ١٠٣/٢.
[12] - في اللسان(عزه): رجل عِزْهىً وعِزْهاةٌ وعِزّةٌ وعِنْزَهْوةٌ وهو الذي لا يُحدِّث النّساءَ ولا يُريدُهُنَّ ولا يَلْهُو.
[13] - في اللسان(علب): العِلباءُ ممدود عَصَبُ العُنُق.
[14] - الكتاب ٣٠/٢.
[15] - كذا نقل ابن مالك قول أبي علي عن ابن برهان في شرح الكافية ١٤٩٦/٣.
[16] - في ط، وص:"أعجمي".

تنبيهان:

الأوّل: كان ينبغي أن يقيّد الألف بالمقصورة[١] صريحاً، أو بالمثال، أو بهما، كما فعل في الكافية[٢] فقال:

وَأَلِــفُ الإلْــحَــاقِ مَقْصُــوراً مَــنَــعْ　　　كَـ"عَــلقَــى"[٣] إنْ ذَا عَــلَمِيَّــة وَقَــعْ

الثّاني[٤]: حُكْمُ ألف التّكثير[٥] كحُكْمِ ألف الإلحــاق في أنّهــا تمنع مع العَلَميّة نحــو: "قَبَعْثَــرَى"[٦]، ذكــره بعضهم[٧].

(والعَــلَمَ امْــنَــعْ صَرْفَــهُ إنْ عُــدِلاَ　　　كَــفُــعَــلِ التَّــوْكِيْــدِ أَوْ كَــ"ثُعَــلاَ"

وَالعَــدْلُ وَالتَّعْــرِيْــفُ مَانِعا "سَــحَرْ"　　　إذَا بِــهِ الــتَّعْيِيْــنُ قَــصْــداً يُــعْتَبَــرْ)

أي: يَمنع من الصّرف اجتماعُ التّعريفِ والعدْلِ في ثلاثة أسماء[٨]:

أحدها: "فُعَلُ" في التّوكيد، وهو: "جُمَعُ"[٩] و"كُتَعُ"[١٠] و"بُصَعُ"[١١] و"بُتَعُ"[١٢]، فإنّها معــارفُ بنِيَّة الإضافة/ ٢٤٤/ب
إلى ضمير المؤكَّد، فشابهتْ بذلك العَلَمَ لكونه معرفةً من غير قرينةٍ لفظيّةٍ. هذا مــا مــشى عليــه في شــرح الكافية[١٣]. وهو ظاهر مذهب سيبويه[١٤]. واختاره ابنُ عصفور[١٥]. وقيل: بالعَلَميّة، وهو ظاهر كلامه هنا، وردَّه في شــرح الكافية[١٦] وأبطله. وقال في التّسهيل[١٧]: "بشــبه العَلَميّة أو الوصفيّة". قال أبو حيّان[١٨]: "وتجويزه أنّ العدْلَ يمنع مع شَــبَه الصّفة في باب "جُمَع" لا أعرف له فيه[١٩] سلفاً".

---

[١] - في ط١" بالمقصود".
[٢] - شرح الكافية ١٤٩٣/٣.
[٣] - العلقى: شجر تدوم خضرته في القيظ، وله أفنان طوال دقاق لطاف. انظر أبنية الزبيدي ١٧٠، واللسان(علق).
[٤] - التنبيه الثاني بتمامه في مر ١٠٣/٢.
[٥] - هي ألف تزاد في الكلمة لتكثر حروفها، لإلحاق الثلاثي بالرباعي، أوالرباعي بالخماسي..
[٦] - القَبَعْثَرَى: الضخم العظيم الخلق من الإبل والناس. انظر أبنية السجستاني ٢٤٩، وأبنية الزبيدي ٣١٧، واللسان(قبعثر).
[٧] - منهم الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٠، ونقله الرضي عن ابن الحاجب في شرحه الكافية ١٠٥/١.
[٨] - في ط، وص:"أشياء".
[٩] - تُقُولُ: "رَأَيْتُ النِّسْوَةَ جُمَعَ" غَيْرَ مَصرُوفٍ، وهو مَعْرِفَةٌ بِغَيْرِ الألِفِ واللاّمِ، وكَذَلِكَ ما يَجْرِي مَجْرَاهُ من التَّوْكِيدِ؛ لأَنَّهُ تَوْكِيدٌ للمَعْرِفَةِ، وهو توكيد محض لا يَكُونُ إلاّ تَأْكِيداً تابِعاً لِما قَبْلَهُ، لا يُبْتَدَأُ، ولا يُخْبَرُ به ولا عَنْهُ، ولا يَكُونُ فاعِلاً ولا مَفْعُولاً كما يَكُونُ غَيْرُهُ مِن التَّوَاكِيدِ اسْماً مَرَّةً وتَوْكِيداً أُخْرَى مِثْلُ : نَفْسه وعَيْنه وكُلّه . انظر الصحاح واللسان والتاج (جمع).
[١٠] - كُتَعُ: جمع كَتْعاءَ في توكيد المؤنَّث. يقال: اشتريت هذه الدار جمعاءَ كَتْعاءَ، ورأيت أخَواتِك جُمَعَ كُتَعَ. ورأيت القوم أجمعين أكْتَعينَ. ويقال إنَّه مأخوذ من قولهم: أتى عليه حَوْلٌ كَتيعٌ، أي تامٌّ. انظر الصحاح واللسان والتاج (كتع).
[١١] - رَوَى ثَعْلَبٌ عن ابنِ الأعْرَابِيِّ قالَ : البَصْعُ : الجَمْعُ؛ ومِنْهُ قَوْلُهُمْ في التَّأْكِيدِ : جاءَ القَوْمُ أَجْمَعُون أَكْتَعُون أَبْصَعُونَ. إنَّمَا هو شَيْءٌ يَجْمَعُ الأَجْزَاءَ. انظر التاج (بصع).
[١٢] - في الأصل خلافاً للنسخ الأخرى"تبع" وهو تصحيف. ولا يُقَدَّمُ كُتَعُ ولا بُصَعُ ولا بُتَعُ على جُمَعَ في التأكيد، وقالَ ابْنُ سِيدَه : وإنَّما جاءُوا بها إتْباعاً لجُمَعَ لأَنَّهُمْ عَدَلُوا عن إعادَةِ جَمِيعِ حُرُوفِ جُمَعَ إلَى إعادَةِ بَعْضِهَا، وهو العَيْنُ، تَحَاشِياً مِنَ الإطالَةِ بتَكْرِيرِ الحُرُوفِ كُلِّهَا . انظر القاموس والتاج (بتع).
[١٣] - ١٤٧٤/٣.
[١٤] - الكتاب ١٤/٢. وانظر شرح الكافية ١٤٧٥/٣.
[١٥] - المقرب ٢٨٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٢/١.
[١٦] - ١٤٧٥/٣.
[١٧] - ٢٢٢.
[١٨] - في الارتشاف ٨٦٩/٢.
[١٩] - سقط "فيه" من ط١، وكذا في الارتشاف مصدر النص.

ومَعْدُوْلَةٌ عن "فَعْلاوَات"؛ فإنّ مفرداتِها: "جَمْعَاءُ" و"كَتْعَاءُ" و"بَصْعَاءُ" و"بَتْعَاءُ"، وإنّما قياس "فَعْــلاء" إذا كان اسماً أن يُجمَع على "فَعْلاوَات"، كــ"صَحْرَاء وصَحْرَاوَات"، لأنّ مذكَّره جُمِع بالواو والنّون، فحَقُّ مؤنَّثِه أنْ يُجمَع بالألف والتّاء، وهذا اختيارُ النّاظم[1].

وقيل[2]: مَعْدولَةٌ عن "فُعْل"؛ لأنّ قياس "أَفْعَلَ فَعْلاء" أنْ يُجمَع مذكَّرُه ومؤنّثُه على "فُعْلٍ" نحو: "حُمْــرٍ" في "أَحْمَرَ وحَمْرَاء"، وهو قول[3] الأخفش والسّيرافيّ، واختاره ابن عصفور.

وقيل[4]: إنّه معدولٌ عن "فَعَالِي"، كــ"صَحْرَاءَ وصَحَارِي".

والصّحيحُ الأوّلُ؛ لأنّ "فَعْلاءَ" لا يُجمَع على "فُعْلٍ" إلاّ إذا كان مؤنّثاً لــ"أَفْعَلَ" صــفة كـــ"حَمْــرَاءَ" و"صَفْرَاء"، ولا على "فَعَالَى" إلاّ إذا كان اسماً محضاً لا مذكَّرَ له كــ"صَحْرَاءَ". و"جَمْعَاءُ" ليس كذلك[5].

الثّاني: عَلَمُ المذكَّرِ المعدول إلى "فُعَل" نحو[6]: "عُمَرَ" و"زُفَرَ" و"زُحَلَ" و"مُضَرَ" و"ثُعَلَ" و"هُبَلَ" و"جُــشَمَ" و"قُثَمَ" و"جُمَحَ" و"قُزَحَ" و"دُلَفَ"؛ فــ"عُمَرُ" معدولٌ عن "عَامِرٍ"، و"زُفَرُ" معدول عن "زَافِرٍ"، وكذا باقيها.

قيل[7]: وبعضُها عن "أَفْعَل" وهو "ثُعَلُ".

وطريقُ العِلْمِ بعدْل هذا النّوع سماعُه غيرَ مصروفٍ عارياً من سائر الموانع. وإنّما جُعل هذا النّوع معــدولاً لأمرين[8]: أحدهما: أنّه لو لم يُقَدَّرْ عدلُه لزم ترتيب المنع على علّةٍ واحدة،/ إذ ليس فيه من الموانع غيرُ العَلَميّــة. ٢٤٥/أ
والآخر: أنّ الأعلام يغلب عليها النّقل، فجُعل "عُمَرُ" معدولاً عن "عَامِرٍ" العَلَم المنقول من الصّفة، ولم يُجعل مرتجلاً. وكذا باقيها. وذكر بعضُهم[9] لعدْلِهِ فائدتين: إحداهما: لفظيّةٌ؛ وهي التّخفيف. والأخرى: معنويّةٌ؛ وهي تمحيض العَلَميّة، إذ لو قيل: "عَامِر" لتُوُهِّمَ أنّه صفة.

فإن وَرَدَ "فُعَلُ" مصروفاً، وهو عَلَمٌ، علمنا أنّه ليس بمعدولٍ، وذلك نحو: "أُدَدٍ"[10]، وهو عند سيبويه[11] من "الوُدِّ"[12]؛ فهمزتُه عن واو، وعند غيره[13] من "الإِدِّ"، وهو العظيم[14]؛ فهمزته أصليّة.

[1] - شرح الكافية ١٤٧٥/٣.
[2] - الكلام بتمامه في مر ١٠٤/٢.
[3] - كذا عبارة المساعد ٣٥/٣. وانظر شرح الكافية ١٤٧٥/٣، وزهر ٢٢٢/٢.
[4] - قال بذلك الفارسي في التكملة ١١١، وانظر ردّ الرضي في شرحه الكافية ١١٩/١.
[5] - إلى ذلك ذهب ابن مالك في شرح الكافية ١٤٧٦/٣، وابنه في نا ٦٥٥.
[6] - في حاشية إحدى نسخ مخطوطات شرح المرادي للألفية عن التواتي كما نصّ المحقق في مر ١٠٥/٢:" الزفر: السيد. وثعل: اسم قبيلة. وهبل: اسم صنم. وزحل: اسم نجم. وجشم: أبو حي من العرب. وقثم: كثير العطاء. وقزح: شيطان". وعمر، ومضر، وجمح، ودلف: أسماء رجال.
[7] - قال به أبو حيان في الارتشاف ٨٦٨/٢، والقول مذكور دون نسبة في مر ١٠٥/٢.
[8] - الكلام بتمامه في مر ١٠٥/٢.
[9] - ذكر القول بلا نسبة في مر ١٠٥/٢.
[10] - في ط١:"أود"، وهو تحريف.
[11] - الكتاب ١٢٨/٢.
[12] - الود هو المودة والحب، وقيل: التمني. انظر الصحاح واللسان (ودد).
[13] - قال به الرضي في شرحه الشافية ٢١٧/١، وذكر دون نسبة في الارتشاف ٨٦٨/٢، ومر ١٠٥/٢.
[14] - انظر الصحاح واللسان (أدد).

فإن وُجِدَ في "فُعَل" مانعٌ مع العَلَميّة لم يُجعَل معدولاً نحو: "طُوَى"[١]؛ فإنّ منعَه للتّأنيث والعَلَميّة، ونحو: "تُتَلَ"[٢] اسم أعجميّ، فالمانع له العجمة والعَلَميّة عند من يرى منع الثّلاثيّ للعجمة، إذ لا وجه لتكلّف تقدير العدل مع إمكان غيره.

ويلتحق بهذا النّوع ما جُعل عَلَماً من المعدول إلى "فُعَل" في النّداء كـ"غُدَرَ" و"فُسَقَ" فحكمه حكم "عُمَرَ". قال المصنّف[٣]: "وهو أحقُّ من "عُمَرَ" بمنع الصّرف؛ لأنّ عدلَه محقّقٌ، وعدْل "عُمَرَ" مُقَدَّرٌ." انتهى. وهو مذهب سيبويه[٤]. وذهب الأخفش وتبعه ابنُ السِّيْد[٥] إلى صرفه[٦].

الثّالث[٧]: "سَحَرُ" إذا أُريد به سَحَرُ يومٍ بعينه، فالأصلُ أن يُعرَّف بـ"أل" أو بالإضافة. فإن تجرّد منهما مع قصد التّعيين فهو حينئذٍ ظرفٌ لا يتصرّف ولا ينصرف نحو: "جِئتُ يومَ الجمعةِ سَحَرَ". والمانعُ له من الصّرفِ العدلُ والتّعريفُ؛ أمّا العدلُ فعنِ اللّفظ بـ"أل"، فإنّه كان الأصل أن يعرَّف بها، وأمّا التّعريف فقيل بالعَلَميّة؛ لأنّه جُعِل عَلَماً لهذا الوقت. وهذا ما صرّح به في التّسهيل[٨]. وقيل:/ بشبه العَلَميّة؛ لأنّه تعرّفَ[٩] بغير أداةٍ ظاهرةٍ ٢٤٥/ب
كالعَلَمِ، وهو اختيارُ ابنِ عصفور[١٠]، وقوله هنا: (**والتّعريفُ**) يومِئُ إليه إذ لم يقل: والعَلَميّة.

وذهب صدرُ الأفاضل –وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المُطرّزيّ[١١]– إلى أنّه مبنيّ لتضمُّنه معنى حرف التّعريف[١٢]. قال في شرح الكافية[١٣]: "وما ذهب إليه مردودٌ بثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ ما ادّعاه ممكنٌ، وما ادّعيناه ممكنٌ، لكنّ ما ادّعيناه أَوْلَى؛ لأنّه خروجٌ عن الأصل بوجهٍ دون وجه؛ لأنّ الممنوعَ الصّرفَ باقٍ على الإعراب، بخلاف ما ادّعاه، فإنّه خروجٌ عن الأصل بكلِّ وجه.

---

[١] - في اللسان (طوى): "في التنزيل العزيز: ﴿إنك بالوادِي المُقَدَّس طوًى﴾ قال أبو إسحاق: طُوًى اسمُ الوادي ويجوز فيه أربعة أوجه: طُوَى بضم الطاء بغير تنوين وبتنوين، فمن نَوَّنه فهو اسم للوادي أو الجَبَل وهو مذكَّر سمي بمذكَّرٍ على "فُعَلٍ" نحو حُطَمٍ وصُرَدٍ، ومن لم يُنَوِّنْه تركَ صَرْفَه من جهتين إحداهما أن يكون مَعْدُولاً عن طاوٍ فيصير مثلَ عُمَرَ المعدولِ عن عامرٍ فلا ينصرف كما لا ينصرف عُمَر، والجهة الأُخرى أن يكون اسماً للبُقْعة كما قال: ﴿في البُقْعة المُبارَكَةِ من الشَّجَرة﴾، وإذا كُسر فنُوِّن فهو طِوًى مثلُ مِعىً وضِلَعٍ مصروفٌ، ومن لم يُنَوِّن جعلَه اسماً للبُقعة، قال: ومن قرأ طِوًى بالكسر فعلى معنى: المُقَدَّسة مرة بعد مرة".

[٢] - في صب٣/١٣٣٢:" اسم لبعض عظماء الترك".

[٣] - في شرح الكافية ٣/١٤٧٤.

[٤] - الكتاب ٢/١٤.

[٥] - عبد الله بن محمد بن السيد البَطَلْيوسي، الإمام العلامة، سكن بلنسية، له التصانيف الجليلة، منها (الاقتضاب في شرح أدب الكاتب)، و(الحلل على أبيات الجمل)، وغيرها، والسيد بكسر السين وسكون الياء اسم للذئب، سمي به جده، والبطليوسي نسبة إلى بطليوس، مدينة في الأندلس. مات سنة ٥٢١هـ. انظر وفيات الأعيان٣/٩٦-٩٨، والبلغة ١٧٤، والأعلام ٤/١٢٣.

[٦] - انظر رأي ابن السيد والأخفش في الحلل في إصلاح الخلل ٢٨٤، وانظر ما نقل عنهما في الارتشاف ٢/٨٧٠، ومر ٢/١٠٦، والمساعد ٣/٣٦.

[٧] - انظر زهر ٢/٢٢٣.

[٨] - ٢٢٢.

[٩] - في ط١"تعريف".

[١٠] - المقرب ١/٢٨٢.

[١١] - الصحيح أن صدر الأفاضل هو لقب للقاسم الخوارزمي صاحب التخمير وليس لناصر بن أبي المكارم المطرزي. وأبو الفتح المطرّزيّ الخُوارزميّ عالم باللغة والنحو والآداب، ومن تصانيفه (المغرب)، و(الإيضاح في شرح المقامات الحريرية)، توفي سنة ٦١٠هـ. والمطرزي شيخ الخوارزمي، والخوارزمي هو القاسم بن الحسين، برع في الأدب والنحو، نظم الشعر، وله في العربية مصنفات منها: (شرح المفصل الموسوم بالتخمير)، و(شرح سقط الزند)، و(التوضيح في شرح المقامات الحريرية). توفي سنة ٦١٧هـ. انظر وفيات الأعيان٥/٣٦٩-٣٧١، والبلغة ٢٣٦، ٣٠٣، وبغية الوعاة ٢/٢٥٢، ٣١١، والأعلام ٧/٣٤٨.

[١٢] - التخمير ١/٤٠٠. وانظر شرح الكافية ٣/١٤٧٩، والارتشاف ٢/٨٦٩، ومر ٢/١٠٧.

[١٣] - ٣/١٤٧٩-١٤٨٠.

الثّاني: أنّه لو كان مبنيّاً لكان غيرُ الفتحِ أَوْلَى به؛ لأنّه في موضع نصبٍ، فيجب اجتناب الفتحة لئلاَّ يُتَوَهَّمَ الإعراب، كما اجتُنبتْ في "قَبْلُ" و"بَعْدُ" والمنادى المبنيّ.

الثّالث: أنّه لو كان مبنيّاً لكان جائزَ الإعراب جوازَ إعراب "حِيْنَ" في قوله[1]:

٦٠ – عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا [وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ]

لتَساوِيهما في ضَعْفِ سَبَبِ البناء بكونه عارضاً، وكان يكون علامةُ إعرابه تنوينَه في بعض المواضع. وفي عدمِ ذلك دليلٌ على عدم البناء، وأنّ فتحتَه إعرابيّة، فإنّ[2] عدم التّنوين إنّما كان من أجل منعِ الصّرْفِ، فلو نُكّر "سَحَر" وجب التَّصرُّف والانصراف كقوله تعالى: ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ * نِعْمَةً مِنْ عِنْدِنَا﴾ [سورة القمر: ٣٤-٣٥]." انتهى.

وذهب السّهيليّ[3] إلى أنّه معرَبٌ، وإنّما حُذف تنوينُه لنيّة الإضافة. وذهب الشَّلَوْبِين الصّغير[4] إلى أنّه معرَبٌ، وإنّما حُذف تنوينه لنيّة "أل". وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرِف.

والصّحيح ما ذهب إليه الجمهور.

تنبيه[5]:

٢٤٦/أ نظيرُ "سَحَر" في امتناعه من الصّرْف "أَمْسُ" عند/ بني تميم[6]، فإنّ منهم من يُعْرِبُه في الرّفع غير منصرِفٍ، ويبنيه على الكسر في النّصب والجرّ، ومنهم من يُعْرِبُه إعرابَ ما لا ينصرف في الأحوال الثّلاثة[7] خلافاً لمن أنكر ذلك. وغيرُ بني تميمٍ يبنونه على الكسر. وحكى ابنُ أبي الرّبيع[8] أنّ بني تميم يعربونه إعرابَ ما لا

[1] - البيت من الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه ٣٢، والكتاب ٣٦٩/١، والمفصل ١٦٤، واللسان(وزع)، وشا، والخزانة ٥٥٣/٦،٥٥٠. وهو بلا نسبة في الأصول ٢٧٦/١، وسر صناعة الإعراب ٥٠٦/٢. ورد في نا ٦٥٦، ومر ٤٣٦/١، وهشا ١١٣/٣، وعق ٥٩/٢، وجا ٩٤/٣، وشا ٧٢/٤. والصبا اسم الصبوة وهي الميل إلى هوى النفس. الوازع: الزاجر والكافّ.
موضع الشاهد: حينِ، وجه الاستشهاد: أن الأصل فيه الإعراب، ويجوز فيه البناء لإضافته إلى مبني "عاتبت"، وفيه ردٌّ على من زعم بناء "سَحَر"، إذ لو كان مبنيّاً لكان جائز الإعراب جواز إعراب "حين" لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضاً، ولكانت علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرابية، وأن عدم تنوينه كان من أجل منع الصرف.

[2] - في ط، وص:"وأنَّ"، وكذا المصدر.

[3] - أمالي السهيلي ٣٣. وانظر زهر ٢٢٣/٢. والسهيلي هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، المالقي، أبو القاسم أو أبو الحسن، إمام اللغة والنحو، عالم بالتفسير، وحافظ للأنساب والسير، وصاحب الاختراعات والاستنباطات، مع فطانة فائقة وشهامة زائدة. له تآليف جليلة منها(الروض الأنف)، و(نتائج الفكر)، و(الأمالي)، مات بمراكش سنة ٥٨٨هـ .انظر وفيات الأعيان١٤٣/٣، والبلغة١٨٢، والأعلام ٣١٣/٣.

[4] - انظر رأي الشلوبين الصغير في الارتشاف ٨٧٠/٢، ومر ١٠٧/٢، وزهر ٢٢٣/٢. والشلوبين الصغير هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري، من أهل مالقة، أبو عبد الله، وهو من تلامذة ابن عصفور، وألف كتاباً في الآيات التي استشهد بها سيبويه، وشرح الجزولية ، توفي في حدود ٦٦٠هـ. انظر البلغة ٢٨٠.

[5] - أغلب كلام التنبيه في شرح الكافية ١٤٨١/٣ـ ١٤٨٢، والتنبيه بتمامه في مر ١٠٧/٢ـ١٠٨.

[6] - انظر الكتاب ٤٣/٢.

[7] - في ط، وص:"الثلاث".

[8] - عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، القرشيّ، الأمويّ، العثمانيّ، من ولد عمرو بن عثمان الإشبيليّ، المقرئ، الفقيه، النحويّ، له (شرح الإيضاح لأبي علي)، و(شرح الجمل للزجاجي). وغير ذلك، مات سنة ٦٨٨هـ. انظر البلغة ١٧٦، والأعلام ١٩١/٤.

ينصرف، إذا رُفِعَ أو جُرَّ بـ"مُذْ" أو بـ"مُنْذُ"[1] فقط. وزَعَمَ الزّجّاجُي[2] أنّ مِنَ العرب من يبنيه على الفتح، واستشهد بقول الرّاجز[3]:

٦١ — لقد[4] رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا

قال في شرح التّسهيل[5]: "ومُدّعاه غيرُ صحيحٍ لامتناعِ الفتح في موضع الرَّفْع، ولأنّ سيبويه استشهد بالرّجز[6] على أنَّ الفتحَ في "أَمْسَا" فتحُ إعرابٍ، وأبو القاسم لم يأخذِ البيتَ من غير كتاب سيبويه، فقد غَلِط فيما ذهب إليه، واستحقَّ أنْ لا يُعَوَّلَ[7] عليه". انتهى[8].

ويدلّ للإعراب قوله[9]:

٦٢ — اعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إنْ عَنَّ يَأسُ[10] وتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أمْسُ

وأجاز الخليل[11] في "لَقِيتُهُ أَمْسِ" أنْ يكون التّقديرُ: "بِالأَمْسِ"، فحَذَفَ الباء و"أل"، فتكون الكسرةُ كسرةَ إعراب. قال في شرح الكافية[12]: "ولا خلاف في إعراب "أَمْس" إذا أُضِيْفَ، أو لُفِظَ معه بالألف واللام، أو نُكِّرَ، أو صُغِّرَ، أو كُسِّرَ." انتهى[13].

---

[1] - في ط، وص:"أو منذ".

[2] - في الأصل، ود، وط١، وص:"الزجاج"، والمثبت من ط٢؛ يؤيد ذلك كون الزجاجي في كتابه الجمل ٢٩٩ صرّح بأنّ مِنَ العرب من يبني سحر على الفتح، واستشهد بقول الرّاجز المذكور. كما أن كلام ابن مالك المذكور في المتن من شرح التسهيل ٢/٢٢٣-٢٢٤ يرد فيه على أبي القاسم وهو الزجاجي، وفي النسخة المعتمدة في التحقيق ذكر لفظ الزجاجي في النص. وكذا ذكر في التسهيل ٩٥. كما أن الزجاج أثبت قول الراجز في ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٣ في سياق حديثه عن مذهب سيبويه في كون الفتح في "أمسا" فتح إعراب. والزّجّاجيّ هوعبد الرحمن بن إسحاق، برع في النحو، وكتابه (الجمل) هو كتاب المصريين، وأهل المغرب، وأهل الحجاز، واليمن، والشام، وهو منسوب إلى شيخه إبرهيم الزّجّاج، ونسبته هذه مدعاة للخلط بينهما، والصحيح أن أبا إسحاق هو الزجاج، وأن أبا القاسم هو الزجاجي، مات سنة ٣٤٠هـ . انظر وفيات الأعيان٣/١٣٦، والبلغة ١٨٠، والأعلام ٣/٢٩٩.

[3] - الرجز للعجاج في الجمل المنسوب للخليل ٢٠٢، وبلا نسبة في الكتاب ٢/٤٤، والمفصل ٢١٦، وشرح الكافية ٣/١٤٨١، وشرح الرضي للكافية٣/٢٢٧، واللسان(أمس). وفي الخزانة ٧/١٦٨:"البيت الشاهد من أبيات سيبويه الخمسين التي ما عرف قائلها، وقال ابن المستوفي: "وجدته في كتاب نحوٍ قديم، للعجاج أبي رؤبة". وأراه بعيداً من نمطه". ورد في نا ٦٥٧، ومر٢/١٠٨، وهشا ٤/١١٧، وزهر ٢/٢٢٦.
موضع الشاهد: مذ أمسا، وجه الاستشهاد: زعم الزجاجي أن من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد به، إلا أنّ سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في "أمسا" فتح إعراب وهو ممنوع من الصرف.

[4] - في ط٢، وص:"إني".

[5] - قال ابن مالك في شرحه للتسهيل ٢/٢٢٣-٢٢٤.

[6] - الكتاب ٢/٤٤.

[7] - في ط١"يقول" وهو تصحيف.

[8] - ليست "انتهى" في ط١.

[9] - البيت من الخفيف، وقائله مجهول، وهو بلا نسبة في المقاصد ٤/٣٧٢، والدرر ٣/١٠٧. ورد في هشا ٤/١١٨، وزهر ٢/٢٢٦.
موضع الشاهد: أمسُ، وجه الاستشهاد: إعراب أمس ورفعه بالضمة ردّاً على من زعم بناءه.

[10] - في ط، وص:"بأس".

[11] - انظر الجمل المنسوب للخليل ٢٠١، والكتاب ٢/٤٦.

[12] - ٣/ ١٤٨٢.

[13] - ليست"انتهى" في ط، وص.

[وَابْـــنِ عَلَى الكَسْـــــرِ فَعَـــالِ عَـــلَمَـــا مُـــؤنَّـــثـــاً وَهْـــوَ نَظِيـــرُ "جُشَـــــمَا"

عِنْـــدَ تَمِيْـــمٍ وَاصْـــرِفَـــنْ مَـــا نُـــكِّـــرَا مِـــنْ كُـــلِّ مَـــا التَّعْـــرِيـــفُ فِيهِ أَثَّـــرَا]

(**وَابنِ عَلى الكسرِ فَعَالِ عَلَمَا... مُؤنّثا**) أي[1]: مُطلقاً في لغة الحجازيّين؛ لشبهه بـ"نَزَالِ" وَزْناً وتعريفاً وتأنيثاً وعدلاً. وقيل: لتَضَمُّنه معنى هاء التّأنيث، قاله الرَّبَعِيُّ[2]. وقيل: لتَوَالِي العِلَل، وليس بعد منع الصّرْف إلاّ البناء، قاله المبرّد[3]. والأوّل هو المشهور.

تقول: "هذهِ حَذَامِ ووَبَارِ"، و"رَأيتُ حَذَامِ ووَبَارِ"، و"مَررْتُ بِحَذَامِ ووَبَارِ". ومنه قوله[4]:

٦٣ - إِذَا قَـــالَـــتْ حَـــذَامِ فَصَـــدِّقُـــوهَـــا فَـــإِنَّ الـــقَـــولَ مَـــا قَـــالَـــتْ حَـــذَامِ/ ٢٤٦/ب

(**وهْوَ نَظِيرُ "جُشَـــمَا"**) و"عُمَرَ" و"زُفَرَ" (**عِند تميمٍ**[5])؛ أي: ممنوع[6] الصّرف للعَلَميّة والعدل عن "فَاعِلَـــة"، وهذا رأي سيبويه[7]. وقال المبرّد[8]: للعَلَميّة والتّأنيث المعنويّ كـــ"زَيْنَبَ". وهو أقوى على ما لا يخفى.

وهذا فيما ليس في[9] آخره راء، فأمّا نحو[10]: "وَبَارِ" و"ظَفَارِ" و"سَفَارِ"[11] فأكثرُهم يبنيه على الكسر كأهـــل الحجاز؛ لأنّ لغتهم الإمالةُ، فإذا كسروا توصلُّوا إليها، ولو منعوه الصّرْفَ لامتنعت.

وقد جمع الأعشى بين اللُّغتين في قوله[12]:

٦٤ - وَمَـــرَّ دَهْـــرٌ عَـــلَـــى وَبَـــارِ فَـــهَـــلَـــكَـــتْ جَـــهْـــرَةً وَبَـــارُ

---

[1] - انظر مر ١٠٨/٢.

[2] - قال بذلك أبو علي في المسائل المنثورة ٢٥٢، وتابعه الربعي كما نقل عنه في مر ١٠٨/٢. والربعي هوعلي بن عيسى بن الفرج، أبو الحسن النحويّ،أخذ عن السيرافي، ثم لازم أبا علي عشرين سنة، له مصنفات جليلة منها(شرح الإيضاح لأبي علي)، و(شرح كتاب الجرمي)، و(الجامع في تفسير القرآن). مات سنة ٤٢٠هـ. انظر وفيات الأعيان ٣٣٦/٣، والبلغة ٢١١، والأعلام ٣١٨/٤.

[3] - المقتضب ٣٧٤/٣.

[4] - البيت من الوافر، لـلُجيم بن صعب في العقد الفريد ٣٦٣/٣، واللسان (رقش)،(حذم)، والمقاصد ٣٧٠/٤، وزهر، ولـه أو لوشيم بن طارق في اللسان(نصت)، والتاج (حذم). وهو بلا نسبة في الجمل المنسوب للخليل ١٩٩، والخصائص ١٧٨/٢. ورد في هشا ١١٦/٤، وعق ١٠٥/١، وشا ٦٧٠/٥، وزهر ٢٢٥/٢.

موضع الشاهد: حذامِ، وجه الاستشهاد: بناء "حذامِ" على الكسر لأنه علم على وزن "فَعَالِ".

[5] - انظر الكتاب ٤٠/٢.

[6] - في ط١:"ممنوع من".

[7] - الكتاب ٤٠/٢.

[8] - انظر المقتضب ٣٧٣/٣-٣٧٤.

[9] - سقط"في"من ط، وص.

[10] - انظر المقتضب ٣٧٥/٣-٣٧٦، والأصول ٨٩/٢، وشرح الرضي للكافية ١٢٦/١.

[11] - في ط١"سنار" وهو تحريف.

[12] - البيت من مخلع البسيط، للأعشى في ديوانه ١٩٤، والكتاب ٤١/٢، والأصول ٨٩/٢، ومعجم ما استعجم ١٣٦٦/٤، وشا، وزهر. وهو بلا نسبة في المفصل ٢٠١. ورد في نا ٦٥٩، ومر ١٠٩/٢، وهشا ١١٦/٤، وشا ٦٧٢/٥، وزهر ٢٢٥/٢.

موضع الشاهد: وبارِ- وبارُ، وجه الاستشهاد: الجمع بين لغة من يبني اسم العلم على وزن "فعالِ" المنتهي بالراء على الكسر، ولغة من يعرب ويمنع من الصرف.

تنبيهان[1]:

الأوّل: أفهم قوله: (**مُؤَنَّثاً**) أنّ "حَذَامِ" وبابَه لو سُمّي به مُذكَّر لم يُبْنَ وهو كذلك؛ بل يكون مُعْرَباً ممنوعاً من الصّرْفِ للعَلَميّة والنّقْل عن مؤنَّثٍ كغيره، ويجوز صرفُه لأنّه إنّما كان مؤنّثاً لإرادتك به ما عُدِلَ عنه. فلمّا زال العدْلُ زالَ التّأنيث بزواله.

الثّاني: "فَعَالِ"[2] يكون معدولاً وغيرَ معدول؛ فالمعدولُ إمّا عَلَمٌ مؤنَّثٌ كـ"حَذَامِ"، و[3]تقدَّمَ حُكْمُه. وإمّا أَمْرٌ نحو: "نَزَالِ". وإمّا مَصْدَرٌ نحو: "حَمَادِ"[4]. وإمّا حالٌ نحو[5]:

٦٥ – [وذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ المُحَلَّقِ شَرْبَةً]		وَالخَيلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادِ

وإمّا صِفَةٌ جاريةٌ مجرى الأعلام نحو: "حَلاقِ" للمنيّة. وإمّا صِفَةٌ ملازمةٌ للنّداء نحو: "فَسَاقِ".

فهذه خمسةُ أنواعٍ كلُّها مبنيّةٌ على الكسر، معدولةٌ عن مؤنّثٍ، فإن سُمّي ببعضها مذكّر فهو كـ"عَنَاق"، وقد يُجعَل كـ"صَبَاح"[6]. وإن سُمّي به مؤنَّث فهو كـ"حَذَامِ"، ولا يجوز البناء، خلافاً لابن بابشاذ[7].

وغيرُ المعدولِ يكون اسماً كـ"جَنَاح". ومَصْدَراً نحو: "ذَهَاب". وصِفَةً نحو: "جَوَاد". وجِنْساً نحو: "سَحَاب". فلو سُمّي بشيءٍ من هذه مُذَكَّرٍ انصرَفَ قولاً واحداً، إلاّ ما كان مؤنّثاً كـ"عَنَاقِ".

(**واصْرِفَنْ/ مَا نُكِّرَا... مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أثَّرَا**) وذلك الأنواع السّبعة المتأخِّرة؛ وهي[8]: ما امتنعَ للعَلَميّة والتّركيب، أو الألف والنّون الزّائدتين، أو التّأنيث بغير الألف، أو العُجْمة[9]، أو وزن الفِعْل، أو ألف الإلحاق، أو العدْل، تقول: "رُبَّ مَعْدِيْ كَرِبٍ وعِمْرَانٍ وفَاطِمَةٍ وزَيْنَبٍ وإبْرَاهِيمٍ وأَحْمَدٍ وأَرْطًى وعُمَرٍ لقِيتُهم"؛ لذهاب أحد السَّبَبَين، وهو[10] العَلَميّة. ٢٤٧/أ

[1] - في ص"تنبيهات" وهو تصحيف. وكلا التنبيهين بتمامهما في مر ١٠٩/٢-١١٠.
[2] - في ط١"فقال" وهو تصحيف.
[3] - في ط١" وقد تقدم".
[4] - حَمَادِ عُدِل عن المصدر حَمْداً. انظر الكتاب ٣٩/٢، والأصول ١٣٣/٢.
[5] - البيت من الكامل، للنابغة الجعدي في ديوانه ٥٢، وفي الكتاب ٣٩/٢، وهو لعوف بن عطية بن الخرع في الأغاني ٣٢/١١، واللسان (بدد)، والخزانة ٣٦٣،٣٦٤/٦، والدرر ٩٨/١. ونسبته في شا إلى الجعدي أو لقيط بن زرارة أو ابن كُرَاع. ورد في مر ١١٠/٢، وشا ٦٧٣/٥. المحلق: إبل موسومة بالحلق على وجهها، وهي سمة إبل بني زرارة. الصعيد: الأرض. وأراد هنا أرض المعركة. وذلك أن الشاعر يهجو لقيط بن زرارة، وكان قد انهزم عن حرب أسر فيها أخوه، فعيّره ونسب إليه الحرص على الطعام والشراب، وأن ذلك حمله على الانهزام.
موضع الشاهد: بدادِ، وجه الاستشهاد: أن "بداد" اسم على وزن "فعال"، معدول عن "مبدَّد" يدلّ على الحال.
[6] - في صب١٣٣٩/٣:"فهو كعناق أي: في الإعراب والمنع من الصرف، وقوله: كصباح في الإعراب والصرف".
[7] - شرح الجمل لابن بابشاذ القسم الثاني ٣٢. وانظر المساعد ٤٠/٣. وابن بابشاذ هو طاهر بن أحمد، أبو الحسن النحويّ، المصريّ، العراقيّ الأصل، إمام عصره في علم النحو، ولي إصلاح ما يصدر من ديوان الإنشاء بمصر، فكان لا يخرج كتاب حتى يعرض عليه، ثم استعفى.ولزم بيته بمصر، إلى أن سقط من سطح جامع عمرو بن العاص فمات لساعته سنة ٤٦٩هـ. من كتبه (المقدمة) في النحو، تعرف بمقدمة ابن بابشاذ، و (شرح جمل الزجاجي)، و (شرح أصول ابن السراج) .انظر وفيات الأعيان٥١٥/٢، والبلغة ١٦١، والأعلام ٢٢٠/٣ .
[8] - انظر مر ١١٠/٢-١١١.
[9] - في ط١، وص:"العجمية".
[10] - في الأصل خلافاً للنسخ الأخرى"هي".

وأمّا الخمسةُ المتقدِّمة؛ وهي: ما امتنع لألف التّأنيث، أو للوصف والزّيادتَين، أو للوصف ووزن الفعْل، أو للوصف والعدل، أو للجمع المشبه "مَفَاعِل" أو "مَفَاعِيل"، فإنّها[1] لا تُصْرَف نكرةً. فلو سُمّي بشيءٍ منها لم ينصرفْ أيضاً.

أمّا ما فيه ألف التّأنيث فلأنّها كافيةٌ في منعِ الصّرفِ. ووَهِمَ مَنْ قال في "حَوَّاءَ" امتنع للتّأنيث والعَلَميّة.

وأمّا ما فيه الوصْفُ مع زيادَتي "فَعْلانَ" أو وَزْنِ "أَفْعَلَ"؛ فلأنّ العَلَميّة تخلف الوصفَ، فيصير منعُه للعَلَميّة والزّيادتين، أو للعَلَميّة ووَزْنِ "أَفْعَلَ"[2].

وأمّا ما فيه الوصفُ والعدْلُ، وذلك "أُخَرُ" و"فُعَالُ" و"مَفْعَلُ" نحو: "أُحَادَ" و"مَوْحَدَ"، فمذهب سيبويه[3] أنّها إذا سُمّي بها امتنعت من الصّرْف للعَلَميّة والعدل.

قال في شرح الكافية[4]: "وكلُّ معدولٍ سُمّي به فعدْلُه باقٍ إلاّ "سَحَرَ" و"أَمْسَ" في لغة بني[5] تميم، فإنّ عدلهما يزول بالتّسمية فيُصرفان، بخلاف غيرهما من المعدولات، فإنّ عدله بالتّسمية باقٍ، فيجبُ منع صرفه للعدل والعَلَميّة عدداً كان أو غيرَه. هذا هو مذهب سيبويه[6]، ومن عزا إليه غير ذلك فقد أخطأ، وقَوَّلَهُ ما لم يَقُل. وإلى هذا أشرتُ بقولي:

وعَدْلُ غَيْرِ سَحَرٍ وَأمْسِ فِي تَسْمِيَةٍ تَعْرِضُ غَيرُ مُنْتَفِي/ ٢٤٧/ب

وذهب الأخفش[7] وأبو عليّ[8] وابنُ بَرْهان[9] إلى صرف العدد المعدولِ مُسَمًّى به، وهو خلاف مذهب سيبويه -رحمه الله-[10]". هذا كلامه بلفظه.

وأمّا الجمع المشبه "مَفَاعِلَ" أو "مَفَاعِيلَ" فقد تقدَّم الكلامُ على التّسمية به[11].

وإذا نُكِّرَ شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التّسمية لم ينصرف أيضاً؛ أمّا ذو ألف التّأنيث فللألف. وأمّا ذو الوصف مع زيادتي "فَعْلانَ"، أو مع وزن "أَفْعَلَ"، أو مع العدل إلى "فُعَالَ" أو "مَفْعَلَ" فلأنّها لمّا نُكِّرَتْ شابَهَتْ حالَها قبلَ التّسمية فمُنِعَتِ الصّرْفَ؛ لشبه الوصْف مع هذه العِلَل. هذا مذهب سيبويه[12].

---

[1] - في الأصل خلافاً للنسخ الأخرى:"لأنها".
[2] - في الأصل خلافاً للنسخ الأخرى:"الفعل".
[3] - الكتاب ١٤/٢.
[4] - ١٤٨٢/٣-١٤٨٣.
[5] - سقط"بني" من ط١.
[6] - الكتاب ٤٣/٣.
[7] - انظر رأي الأخفش في شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/١، وشرح الرضي للكافية ١٧١/١.
[8] - رأي أبي علي منع الصرف في المسائل المنثورة ٢٧٨. والله أعلم.
[9] - انظر شرح اللمع لابن برهان ٤٤٧/٢-٤٤٨.
[10] - في ط، وص زيادة " تعالى"، ولم تثبت في المصدر.
[11] - الصفحة ٥٦.
[12] - الكتاب ٢/٢-٣.

وخالفَ الأخفشُ[1] في باب "سَكْرَان" فصرفه[2].

وأمّا باب "أَحْمَرَ" ففيه أربعةُ مذاهب:

الأوّل: منْعُ الصّرف، وهو الصّحيح. والثّاني: الصّرفُ، وهو مذهب المبرّد[3] والأخفش[4] في أحد قوليه، ثمّ وافقَ سيبويه[5] في كتابه "الأوسط"[6]، قال في شرح الكافية[7]: "وأكثرُ المصنّفين لا يذكرون إلاّ مُخَالَفَتَه، وذِكْرُ مُوافَقَتِهِ أَوْلَى؛ لأنّها آخِرُ قَوليْهِ". والثّالث: إن سُمّي بـ"أَحْمَرَ" رجلٌ أَحْمَرُ لم ينصرف بعد التّنكير[8]، وإن سُمّي به أَسْوَدُ أو نحوه انصرف[9]، وهو مذهب[10] الفرّاء وابنِ الأنباري. والرّابع: أنّه يجوز صرفُه ومَنْعُ صَرْفِه[11]، قاله الفارسيّ في بعض كتبه[12].

وأمّا المعدول إلى "فُعَالَ" أو "مَفْعَلَ" فمن صرف "أَحْمَرَ" بعد التّسمية صرفَه. وقد تقدَّم الكلام[13] في الجمع إذا نُكِّرَ بعد التّسمية.

تنبيه[14]:

إذا سُمّي بـ"أَفْعَل" التّفضيل مجرَّداً مِن "مِنْ" ثمّ نُكِّرَ بعد التّسمية انصرف بإجماع، كما قاله في شرح الكافية، قال[15]: "لأنّه لا يعود إلى مثلِ الحالِ الّتي كان عليها/ إذا كان صِفَةً، فإنّ وصْفِيَّته مشروطةٌ بمصاحَبَةِ "مِنْ" لفظاً أو تقديراً". انتهى. ٢٤٨/أ

فإن سُمّي به مع "مِنْ" ثمّ نُكِّرَ امتنعَ صرْفُه قولاً واحداً. وكلام الكافية وشرحها[16] يقتضي إجراء الخلاف في نحو "أَحْمَرَ" فيه.

---

[1] - صرح الرضي في شرحه للكافية ١٦٠/١ بأن لا خلاف في منع "سكران"، إلا أن المرادي في شرحه للتسهيل ٤٢٢/١ نقل عن الأخفش مخالفته في صرفه. كما ذكر السيوطي في الهمع ١٢٩/١صرف الأخفش لـ"سكران".

[2] - في صب ١٣٤١/٣:"أي عند قصد تنكيره".

[3] - المقتضب ٣١٢/٣.

[4] - انظر التعليقة ١٦/٣، وما أثبته المحقق في الحاشية، وانظر المفصل ٣٦، واللباب ٥١٢/١.

[5] - سيبويه على المنع. انظر الكتاب ٥/٢-٦.

[6] - في شرح الجمل لابن خروف ٩٠٩/٢ عن الأخفش أنه إنما خالف سيبويه في القياس لا في السماع إذ قال في كتابه الأوسط:"وما كان من أفعل صفة فهو لا ينصرف في يمعرفة ولا نكرة نحو: آدم وأحمر، وإنما يكون في معرفة إذا سميت به رجلا ولم ينصرف في المعرفة ولا في النكرة، والقياس أن ينصرف في النكرة". قال ابن خروف: " وهذا نص بالسماع في ترك الصرف فمن ادعى على الأخفش أنه يصرف في النكرة بعد التسمية فقد أخطأ عليه"، وكذا نقل المرادي عنه في شرحه للتسهيل ٤٢٢/١، وكذا في شا ٥٩٢/٥.

[7] - ١٤٩٩/٣.

[8] - في صب ١٣٤١/٣:"أي لمشابهة حال التنكير حال الوصفية في وجود المشتق منه وهو الحمرة في المدلول، فكأن الوصفية باقية بعد التنكير".

[9] - لزوال الوصفية، وللتنكير.

[10] - انظر الارتشاف ٨٨٨/٢، والهمع ١٢٩/١.

[11] - سقط"ومنع صرفه" من ط١، وورد في ط٢، وص:"ترك صرفه". وفي صب ١٣٤١/٣-١٣٤٢:" فالصرف نظراً لزوال الوصفية بالعلمية، وزوال العلمية بالتنكير، وتركه نظراً إلى شبه الوصفية ووزن الفعل".

[12] - مذهب الفارسي منع الصرف في التعليقة ١٥/٣-١٧، والإيضاح ٢٢٩. وقال الفارسي في المسائل البصريات ٣٢٢/١-٣٢٣: "ذهب **أبو عمر الجرمي** في كتابه إلى صرف "أحمر" في النكرة.. وذهب أيضاً في قولهم: "هذا رجلٌ أفعلُ" إلى أنه لا ينصرف مثل قول سيبويه".

[13] - في ط، وص: "الخلاف".

[14] - انظر مر ١١٢/٢.

[15] - ٣/ ١٥٠٠.

[16] - ١٤٩٨/٣-١٤٩٩.

(وَمَـــا يَكُـــوْنُ مِنْـــهُ مَنقُـــوْصـــاً فَفِـــي إِعْـــرَابِـــهِ نَـــهْـــجَ جَـــوارٍ يَـــقْتَفِـــي)

يعني: أنّ ما كان منقوصاً من الأسماء الّتي لا تنصرف –سواءً كان من الأنواع السّبعة الّتي إحـــدى عِلّتَيهـــا العَلَميّة، أو من الأنواع الخمسة الّتي قبلها– فإنّه[1] يجري مجرى "جَوَارٍ" و"غَوَاشٍ". وقد تقدّم[2] أنّ نحو: "جَوَارٍ" يلحقه التّنوينُ رفعاً وجرّاً. فلا وجهَ لما حمل عليه المرادي[3] كلام النّاظم من أنّه أشار إلى الأنواع الـــسّبعة دون الخمسة. لأنّ حُكْمَ المنقوص فيهما واحد.

فمثاله في غير التّعريف: "أُعَيْمٍ" تصغيرُ "أَعْمَى"، فإنّه غيرُ مُنْصَرِفٍ للوصْف والوزْن، ويلحقُه التّنوين رفعـــاً وجرّاً نحو: "هَذا أُعَيْمٍ" و"مررْتُ بأُعَيْمٍ" و"رأيتُ أُعَيْمِيَ". والتّنوينُ فيه عوضٌ[4] عن[5] الياء المحذوفة كمـــا في[6]: "جَوَارٍ". وهذا لا خلافَ فيه.

ومثاله في التّعريف: "قَاضٍ" اسم امرأةٍ، فإنّه غيرُ منصرفٍ للتّأنيث والعَلَميّة، و"يُعَيلٍ" تصغيرُ "يَعْلَى"،[و"يَرْمٍ" مُسمًّى به][7]، فإنّه غيرُ منصرفٍ للوزن والعَلَميّة، والتّنوين فيهما في الرّفْعِ والجرّ عوضٌ عن[8] الياء المحذوفة.

وذهب يونس[9] وعيسى بن عمر والكســـائيّ[10] إلى أنّ[11] نحو: "قَاضٍ" اسم امرأة، و"يُعَيْلٍ" و"يَرْمٍ"[12] يجري مجرى الصّحيح في ترك تنوينه، وجرِّه بفتحةٍ ظاهرة، فيقولون: "هذا يُعَيْلِي ويَرْمِي وقَاضِي"، و"رأيـــتُ يُعَيْلـــيَ ويَرْمِيَ وقَاضِيَ"، و"مررتُ بيُعَيْلِيَ ويَرْمِيَ وقَاضِيَ"[13]، واحتجُّوا بقوله[14]:

٦٦ – قَـــدْ عَجِبَـــتْ مِنِّي وَمِنْ يُعَيْـــلِيَـــا

لَمَّـــا رَأَتْـــنِي خَـــلَقـــاً مُقْـــلَـــولِيَـــا[15] / ٢٤٨/ب

---

[1] - في ط١:"فإنها".
[2] - الصفحة ٥٣.
[3] - مر ١١٠/٢.
[4] - في الأصل خلافاً للنسخ الأخرى "عوضاً".
[5] - في ط٢، وص:"من".
[6] - في ط، وص"في نحو".
[7] - زيادة من ط، وص، دلّ عليها ما بعدها.
[8] - في ط٢، وص:"من".
[9] - انظر رأي يونس في الكتاب ٥٨/٢.
[10] - انظر رأي عيسى والكسائي في شرح الرضي للكافية ١٥٢/١-١٥٣.
[11] - سقط"أن" من ط١، وص.
[12] - في الأصل خلافاً للنسخ الأخرى"يرمي".
[13] - في صب١٣٤٣/٣:" وحاصل مذهبهم أن المعرف تثبت ياؤه مطلقاً، وتسكن رفعاً لثقل الضمة، وتفتح جرّاً ونصباً لخفة الفتحة".
[14] - الرجز للفرزدق في زهر، والدرر ١٠٢/١، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في الكتاب ٥٩/٢، والمقتضب ١٤٢/١، والأصول ٤٤٤/٣، والخصائص ٦/١، واللسان والتاج (علو). ورد في نا ٦٦٠، ومر ١١٣/٢، وهشا ١٢٣/٤، وجا ١٠٩/٤، وشا ٦٨٥/٥، وزهر ٢٢٨/٢، وسيو ٤٧٤. وخلقاً: رثّ الثياب دميم الخلقة. مقلوليا: متجافياً منكمشاً.
موضع الشاهد: يعليا، وجه الاستشهاد: "يعيلٍ" تصغير "يَعْلَى"، سمي به فمنع من الصرف للوزن والعلمية، وهو اسم منقوص، وقد ذهب بعضهم إلى أنه يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة محتجين بالشاهد، ومذهب سيبويه والخليل أنه للضرورة.
[15] - في ط١"مغلوليا" وهو تحريف.

وهذا[1] عند الخليل وسيبويه[2] والجمهور[3] محمولٌ على الضّرورة[4] كقوله[5]:

٦٧ – [فَــلَوْ كَـــانَ عَبْدُ اللهِ مولىً هَجَوْتُـــهُ]　　وَلَكِـــنَّ عَبْـــدَ اللهِ مَـــوْلَـــى مَـــوَالِيَـــا

[وَلاضْطِـــرَارٍ أَوْ تَـــنَـــاسُـــــبٍ صُـــرِفْ　　ذُو المَنْـــعِ وَالمَصْرُوْفُ قَـــدْ لا يَنْصَرِفْ]

(**وَلاضْطِرَارٍ أو تناسُبٍ صُرِفْ...ذُو المَنْعِ**) بلا خلافٍ، فمثالُ الضَّرورة قوله[6]:

٦٨ – وَيَـــوْمَ دَخَـــلتُ الخِـــدْرَ خِدْرَ عُنَيزَةٍ　　فَقَـــالَتْ: لَكَ الـــوَيْـــلاَتُ إنَّكَ مُرْجِلِي

وقوله[7]:

٦٩ – وَأَتَـــاهَـــا أُحَيمِـــرٌ كَأَخِي السَّهْـــــ　　ـــــمِ بِعَضْبٍ فَقَـــالَ كُـــونِي عَقِيـــرَا

وقوله[8]:

٧٠ – تَبَصَّـــرْ خَلِيلِي هَل تَـــرَى مِنْ ظَعَـــائِنٍ　　[سَـــــوالِكَ نَقْبـــاً بَيْنَ حَزْمَيْ شَـــعَبْعَبِ]

وهو كثيرٌ.

---

[1] - في ط، وص"وهو".
[2] - الكتاب ٥٨/٢-٥٩.
[3] - انظر شرح الكافية ١٥٠٦/٣.
[4] - في هامش الأصل (٢٤٨/ب):"جمع الزمخشري ضرورات الشعر بقوله:
ضرورة الشعر عشرٌ عدّ جملتها　　وصلٌ وقطعٌ وتخفيفٌ وتشـــديدُ
مدٌّ وقصرٌ وإســـــكانٌ وتحريكٌ　　ومنعُ صرفٍ ثمّ صرفٌ ثمّ تعديدُ"
[5] - البيت من الطويل، للفرزدق في الكتاب ٥٨/٢، والمقتضب١٤٣/١، والفهرست ٦٢، واللسان (ولي)، وشا، والمقاصد٣٧٥/٤، وزهر، والخزانة ٢٣٥/١، وفي اللسان (عرو): "قال ابن بري هو للمتنخل الهذليّ". وهو بلا نسبة في الأصول ٤٤٥/٣. ورد في هشا ١٢٤/٤، وشا ٦٨٥/٥، وزهر ٢٢٩/٢. ومولى مواليا: يضرب به المثل في القلة والذلة. والفرزدق يهجو عبد الله بن إسحاق الحضرمي بعد أن بلغه أنه يعيب عليه.
موضع الشاهد: مواليا، وجه الاستشهاد: عومل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف معاملة الصحيح، فأثبتت الياء وجر بالفتحة عوضاً عن الكسرة، وهذا محمول على الضرورة.
[6] - البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ١١، وشا، والمقاصد ٣٧٤/٤، وزهر. وهو بلا نسبة في المغني ٤٤٩. ورد في هشا ١٢٠/٤، وشا ٦٨٧/٥، وزهر ٢٢٧/٢. الخدر: هو الستر، وقيل: الهودج؛ وهو من مراكب النساء. ومرجلي: تاركي راجلة أمشي.
موضع الشاهد: عنيزةٍ، وجه الاستشهاد: الأصل فيه منع الصرف للعلمية والتأنيث، وصرف للضرورة.
[7] - البيت من الخفيف، لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٠٦، المقاصد ٣٧٧/٤. ورد في مر١١٤/٢، وشا ٦٨٨/٥. والضمير في أتاها عائد على ناقة صالح عليه السلام، وأراد بأحيمر الرجل الذي عقر الناقة؛ وكان أحمر أصهب. وقوله: كأخي السهم أي كمثل السهم. والعضب: السيف.
موضع الشاهد: أحيمرٌ، وجه الاستشهاد: الأصل فيه منع الصرف، وصرف للضرورة.
[8] - البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ٤٣، ومعجم ما استعجم ٨٠٣/٣، ومعجم البلدان ٤٣٤/٤، والمقاصد ٣٦٨/٤. ورد في سيو ٤٧٤.
النقب: الطريق في الجبل. الحزم: ما غلظ من الأرض. شعبعب: اسم ماء.
موضع الشاهد: ظعائنٍ، وجه الاستشهاد: هو من صيغ منتهى الجموع، والأصل فيه منع الصرف، وصرف للضرورة.

نعم، اختُلف في نوعين[1]: أحدهما: ما فيه ألف التّأنيث المقصورة، فمنَعَ بعضُهم[2] صرفَه للضَّرورة، قال: لأنّه لا فائدة فيه، إذ يزيد بقدْرِ ما ينقص. ورُدَّ بقوله[3]:

٧١ - إنّي مُقَسِّمُ مَا مَلَكْتُ فَجَاعِلٌ جُزْءاً لآخِرَتِي وَدُنْياً تَنْفَعُ

أنشده ابنُ الأعرابيّ[4] بتنوين "دُنْيَا".

وثانيهما[5]: "أَفْعَلُ مِنْ"، منع الكوفيّون صرفَه للضّرورة؛ قالوا: لأنّ حذفَ تنوينه لأجل "مِنْ" فلا يُجْمَع بينهما. ومذهبُ البصريّين جوازُه؛ لأنّ المانع له إنّما هو الوزنُ والوصفُ كـ"أَحْمَرَ" لا "مِنْ"، بدليل صرْفِ "خَيْرٌ منه" و"شَرٌّ منه" لزوال الوزن.

ومثالُ الصّرف للتّناسُب قراءةُ[6] نافعٍ والكسائيّ: ﴿سَلاسِلاً وَأَغْلالاً وَسَعِيْراً﴾ [سورة الإنسان٧٦: ٤]، ﴿قَوَارِيْراً * قَوَارِيْراً﴾ [سورة الإنسان٧٦: ١٥-١٦]، وقراءةُ الأعمش[7] بن مهران: ﴿ولا يَغُوْثاً وَيَعُوْقاً وَنَسْراً﴾ [سورة نوح٧١: ٢٣].

تنبيه[8]:

أجاز قومٌ صرفَ الجمْع الّذي لا نظيرَ له في الآحاد اختياراً. وزعم قومٌ أنّ صرفَ ما لا ينصرفُ مُطْلقاً لغةٌ[9]. قال الأخفش[10]: "وكأنّ هذه لغةُ الشُّعراء؛ لأنّهم اضْطُرُّوا إليه في الشّعر، فجرَتْ ألسنتُهم على ذلك في الكلام".

٢٤٩/أ (**وَالَمصْروفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ**) أي: للضَّرورة، أجاز ذلك الكوفيّون والأخفشُ/ والفارسيّ. وأَباهُ سائرُ البصريّين[11]. والصّحيح الجوازُ، واختارَه النّاظم لثبوتِ سماعِه[12].

---

[1] - الكلام التالي بتمامه في مر ١١٤/٢.
[2] - انظر الارتشاف ٨٩١/٢.
[3] - البيت من الكامل، للمثلم بن رياح المريّ، في المقاصد ٣٧٦/٤، والخزانة ٢٩٧/٨. ورد في مر ١١٤/٢؛ وفيه: أجراً لآخرتي.
موضع الشاهد: دنياً، وجه الاستشهاد: تنوينه وهو منته بألف التأنيث المقصورة.
[4] - محمّد بن زياد، أبو عبد الله، النحويّ، اللغويّ، إمام اللغة والنحو والنسب والتاريخ، كثير السماع والرواية. قال ثعلب: "شاهدت مجلس ابن الاعرابي وكان يحضره زهاء مئة إنسان، كان يسأل ويقرأ عليه، فيجيب من غير كتاب، ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط، ولقد أملى على الناس ما يحمل على أجمال، ولم ير أحد في علم الشعر أغزر منه". وكان أحول أعرج، توفي سنة ٢٣١هـ. انظر وفيات الأعيان٣٠٦/٤، والبلغة ٢٦٤، والأعلام ١٣١/٦.
[5] - انظر الإنصاف ٤٨٨/٢، وشرح الرضي للكافية ١٠٧/١، والارتشاف ٨٥٩/٢-٨٦٠..
[6] - القراءة بالتنوين عن نافع والكسائي في السبعة لابن مجاهد ٦٦٣.
[7] - القراءة عن الأعمش بالصرف في مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ١٦٢، والبحر المحيط ٢٨٦/١٠. والأعمش هو سليمان بن مهران الأسديّ بالولاء، أبو محمد، الملقب بالأعمش: تابعيّ، مشهورٌ. أصله من بلاد الريّ، ومنشأه ووفاته في الكوفة، كان عالما بالقرآن والحديث= =والفرائض، يروي نحو ١٣٠٠ حديث. قال الذهبي: كان رأسا في العلم النافع والعمل الصالح.مات سنة ١٤٨هـ. انظر وفيات الأعيان٤٠٠/٢، والأعلام ١٣٥/٣.
[8] - التنبيه بتمامه في مر ١١٥/٢.
[9] - انظر الارتشاف ٨٩١/٢، والمساعد ٤٤/٣، وشا ٦٩٣/٥، و زهر ٢٢٨/٢.
[10] - كذا نقل عن الأخفش في مر ١١٥/٢، والمساعد ٤٤/٣، وشا ٦٩٤/٥.
[11] - انظر الإنصاف ٤٩٣/٢، وشرح الكافية ١٥٠٩/٣، والارتشاف ٨٩٢/٢، والمساعد ٤٣/٣-٤٤، وشا ٦٩٧/٥، وزهر ٢٢٨/٢.
[12] - في ط١:"لثبوته سماعاً".

من ذلك قوله[1]:

٧٢ – وَمَـا كَـانَ حِصْـنٌ وَلاَ حَـابِـسٌ ... يَـفُـوقَـانِ مِـرْدَاسَ فِـي مَـجْمَـعِ

وقوله[2]:

٧٣ – وَقَـائِـلَةٍ مَا بَـالُ دَوْسَـرَ بَعْدَنَـا ... صَحَـا قَـلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْـلَى وَعَنْ هِنْـدِ

وقوله[3]:

٧٤ – طَـلَبَ الأَزَارِقُ بِالكَتَـائِبِ إذْ هَـوَتْ ... بِشَـبِيبَ غَـائِـلَةُ النُّفُـوسِ غَـدُورُ

وأبياتٌ أُخَرُ.

تنبيه[4]:

فَصَلَ بعضُ[5] المتأخِّرين بين ما فيه عَلَميّة، فأجاز[6] منعَه لوجود إحدى العِلَّتين، وبين ما ليس كذلك فصرفَه. ويؤيّده أنّ ذلك لم يُسمع إلاّ في العَلَمِ. وأجاز قومٌ، منهم أحمدُ بن يحيى[7]، منعَ صرفِ المُنْصَرِفِ اختياراً.

---

[1] - البيت من المتقارب، للعباس بن مرداس، في السيرة ٤٩٤/٢، والأصول ٤٣٧/٣، والأغاني ٦٤/١٣، والإنصاف ٤٤٩/٢، واللسان(ردس)، وشا، وزهر، والخزانة ١٤٨/١، ١٤٧. وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٥٤٦/٢. ورد في نا ٦٦٢، ومر ١١٥/٢، وجا ١١١/٤، وشا ٦٩٤/٥، ومكو ٢٧٧، وزهر ١١٩/٢. وحصن وحابس: اسما علم. وكان العباس بن مرداس فارساً شاعراً شديد العارضة والبيان، سيداً في قومه من كلا طرفيه، وهو مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، ويروى أنه وفد إلى النبي ﷺ، فلما أعطى ﷺ المؤلفة قلوبهم فضّل عليه عيينة بن حصن، والأقرع بن حابس، فقام وأنشده شعراً، فأمر بلالاً فأعطاه حتى رضي.
موضع الشاهد: مرداسَ، وجه الاستشهاد: الأصل صرفه، لكنه منع من الصرف للضرورة.

[2] - البيت من الطويل، لدوسر بن دهبل في الأصمعيات ١٦٧، وفيه "ذهيل" مكان "دهبل"، وفيه قال الأصمعي: يقال إنّ هذا الشعر لرجل من بني يربوع، والشاهد لدوسر في الإنصاف ٥٠٠/٢، وشا، والمقاصد ٣٦٦/٤. وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٥١٠/٣. ورد في نا ٦٦٢، وشا ٦٩٥/٥.
وقوله: صحا قلبه أي ترك هواه ولهوه.
موضع الشاهد: دوسرَ، وجه الاستشهاد: منع صرفه للضرورة، والأصل فيه الصرف.

[3] - البيت من الكامل، للأخطل في ديوانه ١٩٧، والإنصاف ٤٩٣/٢، ونا، والمقاصد ٣٦٢/٤، وزهر. وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٥٠٩/٣. ورد في نا ٦٦١، وهشا ١٢١/٤، وزهر ٢٢٨/٢. أصل الأزارق الأزارقة بالهاء حذفها للضرورة. الكتائب: جمع كتيبة وهي الجيش. هوت: من هوى به الأمر إذا أطمعه وغرّه. وشبيب هو شبيب بن يزيد رأس الخوارج الأزارقة؛ كان قد ادعى الخلافة وتسمى بأمير المؤمنين. غائلة النفوس: شرّها.
موضع الشاهد: بشبيبَ، وجه الاستشهاد: الأصل صرفه، ومنع من الصرف للضرورة.

[4] - التنبيه بتمامه في مر ١١٥/٢.

[5] - في ط١"بعد" وهو تحريف.

[6] - في ط١"فأجازوا".

[7] - كذا نقل عنه في شرح الكافية ١٥١٠/٣، والارتشاف ٨٩١/٢، والمساعد ٤٤/٣، و زهر ٢٢٨/٢. وفي ط١:"منهم ثعلب أحمد بن يحيى". وفي ط٢، وص:"منهم ثعلب وأحمد بن يحيى" وهو خطأ لأنّ ثعلب هو أحمد بن يحيى نفسه.

خاتمة:

قال في شرح الكافية[1]: "ما لا ينصرِفُ بالنّسبة إلى التّكبير والتّصغير أربعةُ أقسامٍ: ما لا ينصرف مُكَبَّـــراً ولا مُصَغَّراً. وما لا ينصرف مكبَّراً وينصرف مصغَّراً. وما لا ينصرف مصغَّراً وينصرف مكبَّراً. ومـــا يجـــوز فيـــه الوجهان مكبَّراً ويتحتَّمُ منعُه مصغَّراً.

فالأوّل نحو: "بَعْلَبَكَّ وطَلْحَةَ وزَيْنَبَ وحَمْرَاءَ وسَكْرَانَ وإِسْحَاقَ وأَحْمَرَ ويَزِيْدَ" ممّا لا يَعْدَمُ سببَ المنـــعِ في تكبيرٍ ولا تصغيرٍ.

والثّاني نحو: "عُمَرَ وشَمَّرَ وسِرْحَانَ[2] وعَلْقَى وجَنَادِلَ[3]" أعلاماً ممّا يزولُ بتصغيره ســـــببُ المنـــع، فـــإنّ تصغيرَها: "عُمَيْرٌ وشُمَيمِرٌ[4] وسُرَيْحِينٌ وعُلَيْقٌ وجُنَيْدِلٌ" بزوالِ مثالِ العدْل، ووزْنِ الفِعْل، وأَلِفَي[5] "سِـــرْحَان" و"عَلْقَى"، وصيغة منتهى التّكسير.

والثّالث نحو: "تِحْلِئٍ[6] وتَوَسُّطٍ وتُرتُّبٍ[7] وتِهِبِّطٍ[8]" أعلاماً ممّا يتكمّل فيه بالتّصغير ســـــببُ المنـــع، فـــإنّ تصغيرها[9]: "تُحَيلِئُ وتُوَيْسِطُ وتُرَيْتِبُ وتُهَيْبِطُ" على وزن مضارع "بَيْطَرَ"، فالتّصغير/ كمّل لها ســـببَ المنـــعِ، ٢٤٩/ب فمُنِعَتْ منَ الصّرْفِ فيه دون التّكبير، فلو جِيءَ في التّصغير بياء مُعَوّضة ممّا حُذف تَعَيَّنَ الـــصَّرْفُ لعـــدم وزْن الفِعْل.

والرّابع نحو: "هِنْد وهُنَيْدَة" فلك فيه مكبَّراً وجهان، وليس لك فيه مصغَّراً إلاّ منعُ الصّرْفِ". والله أعلم.

[1] - ١٥٠٤-١٥٠٣/٣.
[2] - في اللسان(سرح): السرحان من أسماء الذئب.
[3] - في التاج(جندل): جنادل جمع جندل وهو الحجر.
[4] - في الأصل، وط١، وص:"شمير"، والمثبت من ط٢، لصحته وموافقته المصدر.
[5] - في ط١:"ألغي" وهو تحريف.
[6] - التحلئ: القشر الذي فيه الشعر فوق الجلد. انظر أبنية السجستاني ١٦٦، وأبنية الزبيدي ٢١٧، واللسان (حلأ).
[7] - والتُّرْتُبُ، كَقُنْفُذٍ وجُنْدَبٍ؛ هوالراتب الثابت. انظر أبنية السجستاني١٠، وأبنية الزبيدي ٢١٦، والقاموس(رتب).
[8] - في أبنية السجستاني ١٦٩: تهبط اسم أرض. وفي أبنية الزبيدي ٢١٨:" التهبط: طائر أغبر بعِظَم فرخ الدجاجة يعلق رجليه ثم يصوب رأسه ثم يصوت"، وانظر اللسان(هبط).
[9] - في ط١"فتصغيرها".

إعْــرَابُ الفِعْــلِ المُضَــارِعِ[1]

(اِرْفَــعْ مُــضَــارِعــاً إذَا يُــجَــرَّدُ مِــنْ نــاصِبٍ وجــازِمٍ كـ"تَسْــعَدُ")

يعني[2]: أنّه يجب رفع المضارع حينئذٍ، والرّافعُ له التَّجَرُّدُ المذكورُ، كما ذهب إليه حُذَّاقُ الكوفيّين منهم الفرّاء، لا وقوعُه موقعَ الاسمِ، كما قال البصريّون، ولا نفسُ المضَارَعَة[3]، كما قال ثعلب، ولا حروفُ المضارع[4]، كما نُسبَ للكسائيّ[5]. واختار المصنّف الأوَّلَ، قال في شرح الكافية[6]: "لسلامتِهِ من النّقْضِ، بخلاف الثّاني، فإنّه يَنْتَقِضُ بنحو: "هَلا تَفْعَلُ"[7]، و"جَعَلتُ أَفْعَلُ"[8]، و"مَا لَكَ لا تَفْعَلُ"[9] و"رَأيتُ الّذي تَفْعَلُ"[10]، فإنّ الفِعْلَ في هذه المواضعِ مرفوعٌ مع أنّ الاسمَ لا يقعُ فيها، فلو لم يكن للفِعْل رافعٌ غير وقوعِه موقعَ الاسمِ لكان في هذه المواضعِ مرفوعاً بلا رافعٍ، فبَطُلَ القولُ بأنّ رافعَه وقوعُه موقعَ الاسم، وصحَّ القولُ بأنّ رافعَه التَّجَرُّدُ". انتهى.

ورُدَّ الأوّلُ بأنَّ التَّجَرُّدَ عَدَمِيّ، والرَّفْع وجُودِيّ، والعَدَمِيّ لا يكونُ عِلَّةً للوجُودِيّ.

وأجاب الشَّارحُ[11]: "بأنّا لا نُسَلّم أنّ التّجرُّدَ من النّاصب والجازم عَدَمِيّ؛ لأنّه عبارةٌ عن استعمالِ المضارع على أوّل أحواله مُخْلَصاً عن[12] لفظٍ يقتضي تغييرَه، واستعمالُ الشَّيء والمجيءُ به على صِفَةٍ مَا ليس بعَدَمِيّ".

---

[1] - سقط "المضارع" من ط، وص.

[2] - الكلام التالي في مر ١١٦/٢-١١٧.

[3] - أي المشابهة في الإبهام والتخصيص. وفي صب١٣٤٨/٣:"لأنها اقتضت مطلق الإعراب لا خصوص الرفع".

[4] - في صب١٣٤٨/٣:"لأن جزء الشيء لا يعمل فيه".

[5] - انظر تفصيل هذه المسألة ومذاهب النحويين في الإنصاف٥٥٠/٢ المسألة (٧٣)، وشرح المفصل ١٢/٧، وشرح الكافية ١٥١٩/٣، وشرح الرضي للكافية ٢٦/٤-٢٧-٢٨، وشرح التسهيل للمرادي ٤٦٧/١-٤٦٨، ومر ١١٦/٢، و زهر ٢٢٩/٢، والهمع ٥٩١/١.

[6] - ٣/ ١٥١٩-١٥٢٠ .

[7] - في ط١:"مفعل". وهو تحريف. وفي زهر ٢٢٩/٢:" ينتقض ما ذهب إليه البصريون بكون المضارع في المثال مرفوعاً وليس حالاً محلّ الاسم؛ لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض أو التنفيس. وأجيب بأن الرفع استقر قبل دخول حرف التحضيض والتنفيس فلم يغيره، إذ أثر العامل لا يغيره إلا عاملٌ آخر". وفي صب ١٣٤٨/٣:" ذكر "هلا" لأن أداة التحضيض مختصة بالفعل".

[8] - في صب ١٣٤٨/٣:" لأن أفعال الشروع لا يكون خبرها اسماً مفرداً إلا شذوذاً".

[9] - في صب ١٣٤٩/٣:" قال المدابغي: لعله لأنه لم يُسمع الاسم بعد مالك، وإن كانت الجملة في تأويله لأنها حال، أي: أيّ شيء ثبت لك حالة كونك غير فاعل". وقد وقع الاسم في مثل هذا التركيب كما في قوله تعالى:﴿فمالهم عن التذكرةِ معرضين﴾[سورة المدثر:٤٩]، وكقول العرب:"مالك قائماً". وأشار سيبويه في الكتاب ٢٤٧/١، والمبرد في المقتضب ٢٧٣/٣ إلى أن قائماً ومعرضين منصوبين على الحال، والعامل فيهما معنى الفعل، وأن مثل "مالك قائماً" تقديره: أي شيء ثبت لك في حال قيامك. والمعنى: لِمَ قمت؟. والمعنى في الآية المذكورة: مالهم يعرضون. أي: لِمَ أعرضوا؟ والله أعلم.

[10] - في صب ١٣٤٩/٣:" لأن الصلة لا تكون اسماً مفرداً".

[11] - نا ٦٦٥.

[12] - في ط١"من".

تنبيه[1]:

إنّما لم يُقيَّد المضارع هنا بالّذي لم تباشرْه نونُ توكيدٍ، ولا نونُ إناثٍ اكتفـاءً/ بتقـدُّمِ ذلـك في بـاب ٢٥٠/أ
الإعراب[2].

**[وَبِـ"لَنِ" انْصِبْـهُ وَ"كَـيْ" كَـذَا بِـ"أَنْ"		لا بَعْـدَ عِـلْمٍ وَالّتِـي مِنْ بَعْـدِ ظَـنْ**

**فَـانْصِبْ بِهَـا وَالرَّفْـعَ صحِّـحْ وَاعْتَقِـدْ		تَخْفِيفَـهَـا مِـنْ "أنَّ" فَهْـوَ مُطَّـرِدْ]**

(**وبِـ"لَنِ" انْصِبْهُ وَ"كَي"**) أي: الأدواتُ الّتي تنصب المضارعَ أربعٌ؛ وهي: "لَنْ" و"كَـي" و"أَنْ" و"إِذاً[3]"، وسيأتي الكلام على الأخيرتين.

فأمّا "لَنْ" فحرفُ نَفْيٍ تَخْتَصّ بالمضارع، وتخلصُه للاستقبال، وتنصبُه كما تنصبُ "لا" الاسمَ، نحو: "لَنْ أَضربَ"، و"لَنْ أَقومَ"، فتَنْفِي ما أُثْبِتَ بحرف التّنفيس، ولا تفيدُ تأبيدَ النّفي ولا تَأْكِيْدَهُ، خلافاً للزّمخشريّ[4]: الأوّل في أنموذجه[5]، والثّاني في كشّافه[6]. وليس أصلُها "لا" فأبدلتْ الألفُ نوناً[7]، خلافاً للفرّاء[8]. ولا "لا أَنْ" فحُذفتْ الهمزة تخفيفاً، والألف للسّاكنَين، خلافاً للخليل والكسائيّ[9].

تنبيهات[10]:

الأوّل: الجمهور على جواز تقديم معمولِ معمولِها عليها نحو: "زيداً لَنْ أضربَ". وبه استَدلّ سيبويه[11] على بَسَاطتِها[12]. ومنع ذلك الأخفشُ الصّغير[13].

---

[1] - التنبيه بتمامه في مر ١١٦/٢، وانظر زهر ٢٢٩/٢.
[2] - الأصل: ١٣-١٤، و ط١: ٦٢/١-٦٣.
[3] - في ط، وص:"إذن".
[4] - في صب ١٣٥٠/٣:"وذلك بأنه لا دليل عليه، وبأنها لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر اليوم في ﴿فلن أكلم اليوم إنسياً﴾ [سورة مريم:٢٦] والتكرار بذكر أبداً في ﴿ولن يتمنوه أبداً﴾[سورة البقرة :٩٥]".
[5] - اقتصر الزمخشري على ذكر التأكيد في أنموذجه ١٩٠.
[6] - ذكر الزمخشري التأكيد والتأبيد في مواضع من كشافه منها ٤١١/١، ٣٩٢/٢، ١٧١/٣. وفي البحر المحيط ١٧٣/١٠ يرى ابن حيان رجوع الزمخشري عن التأبيد في الكشاف ٥٣١/٤. وانظر تفصيل المسألة في دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول ٦٣٥/٢-٦٣٨.
[7] - في صب١٣٥٠/٣:"لأن المعهود إبدال النون ألفاً كـ ﴿ لنسفعاً﴾ لا العكس".
[8] - ورد في معاني القرآن للفراء ٢٢٤/١-٢٢٥ أن "لا" تقع موقع "لن"، والعكس صحيح. وانظر رأي الفراء في شرح الرضي للكافية ٣٨/٤، والارتشاف ١٦٤٣/٤ ، والجنى الداني ٢٧٢، والمغني ٣٧٣.
[9] - رأي الخليل في الكتاب ٤٠٧/١، والمقتضب ٨/٢، والأصول ١٤٧/٢. ورأي الكسائي في معاني القرآن للكسائي ٧٤، ومعاني القرأن وإعرابه للزجاج ١٦١/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٠/١، والهمع ٣٦٥/٢. وانظر أسرار العربية ٢٨٨/١، وشرح الرضي للكافية ٣٨/٤-٣٩، والارتشاف ١٦٤٣/٤، وشرح التسهيل للمرادي ٤٧٨/١، والمغني٣٧٤، وزهر ٢٢٩/٢.
[10] - انظر مر ١١٨/٢.
[11] - الكتاب ٤٠٧/١.
[12] - في الأصل"بساطها".
[13] - انظر الارتشاف ١٦٤٥/٤، وشرح التسهيل للمرادي ٤٧٩/١، والمغني ٣٧٤.

الثّــاني: تأتي "لَنْ" للدُّعــاء كما أتت "لا" لذلك[1]، وِفاقاً لجمــاعةٍ[2] منــهم ابــنُ الــسّــرّاج[3] وابــنُ عصفــور[4]. من ذلك قوله[5]:

٧٥ – لَنْ تَــزَالُوا كَــذَلِكُمْ ثُمَّ لاَ زِلْـــــ ـــــتُ لَكُمْ خَــالِــداً خُلُــودَ الجِبَــالِ

وأمّا: ﴿فَلَنْ أَكُوْنَ ظَهِيْراً لِلْمُجْرِمِيْنَ﴾[سورة القصص٢٨: ١٧] فقيل[6]: ليسَ منه؛ لأنّ فعل الدّعاء لا يُســند إلى المتكلّم بل إلى المخَاطَب أو الغائب.

ويردُّه قوله[7]:

٧٥ – [لَنْ تَــزَالُوا كَــذَلِكُمْ] ثُمَّ لاَ زِلْـــــ ـــتُ لَكُمْ خَــالِــداً[8][خُلُــودَ الجِبَــالِ]

الثّالث: زعمَ بعضُهم أنّها قد تَجْزِم[9] كقوله[10]:

٧٦ – [أَيَادِي سَــبَا يَا عزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ] فَــلَنْ يَحْــلَ لِلْعَيْنَيْــنِ بَعْــدَكِ مَنْظَــرُ

وقوله[11]:

٧٧ – لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَــائِــكَ مَــنْ حَــرَّكَ [مِنْ][12] دُونَ بَــابِــكَ الحَلَقَــهْ

والأوّلُ مُحْتَمِلٌ للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضّرورة[13].

انتهى[14].

---

[1] - في ط، وص:"كذلك".
[2] - نقل النحاس ذلك عن الفراء والكسائي في إعراب القرآن ٢٣٢/٣، وانظر تفسير القرطبي ٢٦٢/١٣.
[3] - نقل ابن السراج ذلك عن قومٍ دون التصريح برأيه في الأصول ١٧١/٢.
[4] - انظر الارتشاف ١٦٤٤/٤، وشرح التسهيل للمرادي ٤٧٧/١، والمغني ٣٧٤.
[5] - البيت من الخفيف، للأعشى في ديوانه ١٣ برواية: "لا زلتَ لهم خالداً"، والشاهد للأعشى في الدرر ٤٢/٢، ٦٢/٤، وهو بلا نسبة في الأصول١٧١/٢، والمغني ٣٧٤. ورد في زهر ٢٣٠/٢.
موضع الشاهد: لن تزالوا، وجه الاستشهاد: أن " لن" جاءت للدعاء.
[6] - ممن منع كون هذه الآية للدعاء ابن هشام في شرح قطر الندى ٥٨. وانظر المغني ٣٧٥، والمساعد ٦٧/٣، وزهر ٢٢٩/٢.
[7] - سبق أن رواية ديوان الأعشى ١٣: "لا زلتَ لهم خالداً"، وينتفي الشاهد بهذه الرواية.
موضع الشاهد: لن تزالوا، وجه الاستشهاد: أن " لن" جاءت للدعاء.
[8] - سقط"خالداً" من ط، وص.
[9] - في ط١"زعم قومٌ أنها تجزم". قال أبو حيان في الارتشاف ١٦٤٣/٤:"حكى اللحياني في نوادره عن بعض العرب جزم المضارع بعد لن"، كذا نقل عنه ابن عقيل في المساعد ٦٥/٣ وحكى الجزم بها أيضاً عن أبي عبيدة.
[10] - البيت من الطويل، لكثير عزة في ديوانه ٣٢٨، وهو بلا نسبة في المغني٣٧٥.
موضع الشاهد: لن يحلَ، وجه الاستشهاد: أن "لن" جزمت الفعل المضارع، وقال الأشموني باحتمال الاجتزاء بالفتحة عن الألف المحذوفة للضرورة.
[11] - البيت من المنسرح، قائله مجهول، وهو في المغني ٣٧٥، وقيل هو لأعرابيّ في الدرر ٦٣/٤.
موضع الشاهد: لن يخبِ، وجه الاستشهاد: جزم الفعل المضارع بـ"لن"، وهو شاذ.
[12] - سقط من الأصل، وط، وص، وقد نبّه الصّبّان على ذلك في حاشيته فقال١٣٥١/٣:"البيت من المنسرح، إلا أنه سقط من قلم الناسخ لفظ "من" بعد حرك".
[13] - في هامش الأصل: والثاني شاذ.
[14] - سقط "انتهى" من ط، وص.

وأمّا "كَي" فَعَلى ثلاثة أوجه[1]:

أحدها: أن تكون/ اسماً مختصراً من "كَيْفَ" كقوله[2]: ٢٥٠/ب

٧٨ – كَي تَجْنَحُـــونَ إِلَى سِـــلْمٍ[3] وَمَا ثُئِرَتْ قَتْـــلاَكُمُ[4] وَلَظَـــى الهَيْجَـــاءِ تَضْطَـــرِمُ

الثّاني: [أن تكون][5] بمنزلة لام التّعليل معنًى وعملاً، وهي الدّاخلة على "مَا" الاستفهاميّة في قولهم في السّؤال عن العِلّة: "كَيْمَهْ" بمعنى "لِمَهْ".

وعلى "مَا" المصدريّة كما في قوله[6]:

٧٩ – إِذَا أَنْـــتَ لَمْ تَنْفَـــعْ فَضُـــرَّ فَـــإِنَّمَـــا يُـــرَجَّـــى الفَتَى كَيْمَـــا يَضُـــرُّ وَيَنْفَـــعُ

وقيل: "مَا" كافّة.

وعلى "أنْ" المصدريّة مُضمَرةً نحو: "جئتُ كَي تُكْرِمَنِي" إذا قدّرْتَ النَّصْبَ بـــ"أنْ"، ولا يجوزُ إظهار "أَنْ" بعدها[7].

وأمّا:[8]

٨٠ – [فَقَالَتْ أكلَّ النَّاسِ أصبَحْتَ مَـــانِحـــاً لِسَـــانَكَ] كَيمَـــا أنْ تَـــغُـــرَّ وَتَخْدَعَـــا

فضرورةٌ.

---

[1] - ورد هذا التفصيل في مر ١١٨/٢-١١٩، ومغني اللبيب ٢٤١.

[2] - البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٥٣٤/٣، والمغني ٢٤١-٢٧٠، والخزانة ١٠٦/٧،١٠٧، والتاج (كيف). ورد في نا ٦٦٦، ومر١١٨/٢، وجا ١١٦/٤. وتجنحون: تميلون. والسلم: الصلح. وثئرت قتلاكم من ثأرت القتيل: طلبت دمه وقتلت قاتله. والهيجاء: الحرب. تضطرم: تلتهب.

موضع الشاهد: كي، وجه الاستشهاد: مجيئها اسماً مختصراً من "كيف".

[3] - في هامش الأصل:" بفتح السين وكسرها وبها قُرئ بالسبع".

[4] - في ط١"وتلاكم" وهو تحريف.

[5] - زيادة من ط، وص.

[6] - البيت من الطويل، وفي رواية: "يُراد" بدل "يرجّى"، وهو للنابغة الجعدي في زيادات ديوانه ٢٤٦، ولقيس بن الخطيم في زيادات ديوانه ٢٣٥، وله أو للنابغة الذبياني أو الجعدي في المقاصد ٢٤٥/٤، والخزانة ٤٩٩/٨-٥٠٠. وهو لعبد الأعلى بن عامر في الخزانة ٤٩٩/٨. والبيت في ديوان عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ٥٩، وهو له في الحماسة للبحتري ٢١٣. والبيت بلا نسبة في شرح الكافية ١٥٣٢/٣. ورد في نا ٦٦٦، ومر١١٨/٢، وهشا ٩/٣، وجا ٢١/٣، ومكو ١٤٧، وزهر ٣/٢.

موضع الشاهد: كيما، وجه الاستشهاد: جاءت "كي" بمنزلة لام التعليل عند دخولها على "ما" المصدرية.

[7] - وهو مذهب البصريين كما في الإنصاف ٥٧٩/٢ المسألة (٨٠).

[8] - في ط، وص زيادة: "قوله". والبيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ١٠٨، والمفصل ٤٤٥، والخزانة ٤٨١/٨،٤٨٢، وفيه قال البغدادي في الخزانة ٤٨٢/٨:"وقال ابن يعيش: ويروى: "لسانك هذا كي تغر وتخدعا". وقال السيوطي: رأيته في ديوان جميل كما قال ابن يعيش، فلا شاهد ولا ضرورة. وكذا قال ابن المستوفي: هكذا هو في شعره، ولعل ما أورده الزمخشري روايةً أخرى". ورد في نا ٦٦٧، وهشا ١٣٤/٤، وجا ٢٠/٣، وكو ١٤٧، وزهر ٢٣١/٢. ومنح اللسان: عبارة عن التلطف والتودد.

موضع الشاهد: كيما أن، وجه الاستشهاد: ظهور"أن" بعد "كي" للضرورة.

الثّالث: أن تكون بمترلة "أَنْ" المصدريّة معنًى وعملاً، وهي[١] مراد النّاظم. ويتعيّن ذلك في الواقعة بعد الـلاّم وليس بعدها "أَنْ" كما في نحو: ﴿ لِكَيْلا تَأْسَوْا﴾[سورة الحديد٥٧: ٢٣]. ولا يجوز أن تكونَ حرفَ جـرٍّ؛ لـدخول حرفِ الجرِّ عليها. فإن وقع بعدها "أَنْ" كقوله[٢]:

٨١ – أَرَدْتَ لِكَيمَـا أنْ تَطِيـرَ بِقِـرْبَتِـي		[فَتَتْـرُكَهَـا شَـنّـاً بِبَيْدَاءَ بَـلْقَـعِ]

احتَمل أن تكونَ مصدريّةً مُؤَكَّدَةً بــ"أَنْ"، وأن تكون تعليليّةً مُؤَكِّدَةً للاَّم. ويترجَّحُ هذا الثّاني بأمور[٣]:

الأوّل: أنّ "أَنْ" أُمّ الباب، فلو جُعِلَتْ مُؤَكِّدَةً لـ"كَي" لكانت "كَي" ناصبة[٤]، فيلزمُ تقديم الفـرْعِ علـى الأصل. الثّاني: ما كان أصلاً في بابه لا يكون مُؤَكِّداً لغيره. الثّالث: أَنَّ "أَنْ" لاصقت الفعلَ، فيترجَّح أن تكون العاملةَ[٥].

ويجوز الأمران في نحو: "جئتُ كَي تَفْعَلَ"، ﴿كَيْلا يَكُوْنَ دُوْلَةً﴾[سورة الحشر٥٩: ٧]، فإنْ جُعِلَتْ جارَّةً كانـت "أَنْ" مُقَدَّرَةً بعدها، وإنْ جُعلتْ ناصبةً، كانت اللام مقدّرَةً قبلها.

تنبيهات:

الأوّل[٦]: ما سبق من أنّ "كَي" تكون حرفَ جرٍّ ومصدريةً هو مذهبُ سيبويه[٧] وجمهور البصريّين. وذهب الكوفيّون إلى أنّها ناصبةٌ/ للفعلِ دائماً[٨]، وتأوّلوا "كَيْمَهْ" على تقدير "كَي تَفْعَلَ مَاذَا"[٩]. ويـلزمهم كثـرةُ ٢٥١/أ
الحذْفِ، وإخراجُ "مَا" الاستفهاميّة عن الصّدْر، وحذْفُ أَلِفِها في غير الجرِّ، وحذفُ الفعلِ المنصوبِ مع بقـاءِ عاملِ النَّصْبِ، وكلُّ ذلك لم يَثْبُتْ. وممّا يَرُدّ قولَهم[١٠] قولُه[١١]:

٨٢ – فَأَوقَدْتُ نَـارِي كَي لِيُبْصَـرَ ضَوْؤُهَـا		[وأخْرَجْتُ كَلْبِي وهُوَ فِي البَيْتِ دَاخِلُـهْ]

---

[١] - في ط، وص:"وهو".
[٢] - البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥٨٠/٢، وشرح الكافية ١٥٣٣/٣، والمقاصد٤٠٥/٤، والخزانة ١٦/١، ٤٨٤/٨-٤٨٨. ورد في مر١١٩/٢، وهشا ١٣٦/٤، وزهر ٢٣١/٢. والطيران في البيت مستعار للذهاب السريع. والشن: القربة الخلق. والبيداء: الفلاة التي يبيد من يدخلها. والبلقع: القفر.
موضع الشاهد: لكيما أن، وجه الاستشهاد: وقوع "أن" بعد "كي" التي دخلت عليها اللام، فاحتمل أن تكون"كي" مصدرية مؤكدة بـ"أن"، وأن تكون تعليلية مؤكّدة للام. ولولا وجود "أن" لوجب أن تكون "كي" مصدرية، ولولا وجود اللام لوجب أن تكون "كي" تعليلية.
[٣] - انظر مر ١١٩/٢، فمنه أخذ الشارح هذا الكلام بمرجحاته.
[٤] - أشير في هامش الأصل إلى ورودها في نسخة ثانية كما في ط، وص:"هي الناصبة".
[٥] - في ط، وص "فترجح أن تكون هي العاملة".
[٦] - انظر مر ١١٩/٢، وزهر ٢٣٠/٢.
[٧] - الكتاب ٤٠٨/١.
[٨] - انظرالإنصاف ٥٧٠/٢ المسألة (٧٨).
[٩] - في صب ١٣٥٣/٣:"أي: لكي تفعل أي شيء. وتعبيره بـ"ماذا" لمجرد بيان أن "ما" في "كيمه" استفهامية".
[١٠] - سقط "قولهم" من ط١.
[١١] - البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في زيادات ديوانه ٢٨٧، والمغني ٢٤٣، والمقاصد ٤٠٦/٤، وللنمري أو لرجل من باهلة في شرح الحماسة للمرزوقي ١٦٩٧. ورد في مر ١١٩/٢.
موضع الشاهد: كي ليبصرَ، وجه الاستشهاد: تأكيد "كي" بـلام التعليل، ووقوعها جارة، لا مصدرية؛ لفصل اللام.

وقولُه[1]:

٨٣ – كَـــي لِــتَقْضِيْــنِــي رُقَــيَّـــةُ مَـــا　　وَعَـــدَتْـــنِـــي غَـــيْـــرَ مُخْــتَـــلَـــسِ

لأنّ لام الجرِّ لا تَفْصِلُ بين الفعلِ وناصبِه.

وذهبَ قومٌ إلى أنّها حرفُ جرٍّ دائماً، ونُقِلَ عن الأخفش[2].

الثّاني[3]: أجاز الكسائيّ[4] تقديمَ معمولِ معمولِها عليها نحو: "جِئْتُ النَّحْوَ كَي أَتَعَلَّمَ". ومنعَه الجمهور.

الثّالث[5]: إذا فُصِلَ بين "كَي" والفِعْل لم يبطل عملها، خلافاً للكسائيّ، نحو: "جِئْتُ كَي فِيــكَ أَرْغَــبَ"، والكسائيُّ يجيزه بالرَّفعِ لا بالنّصْبِ. قيل: والصّحيح أنّ الفصْلَ بينها وبين الفعْل لا يجوز في الاختيارِ[6].

الرّابع[7]: زعمَ الفارسيُّ[8] أنّ أصلَ "كَمَا" في قوله[9]:

٨٤ – وَطَرْفَــكَ إمَّـــا جِئتَنَـــا فَاحْبِسَــــــنَّهُ　　كَمَـــا يَحْسَـــبُوَا أن الهَوَى حَيْثُ تَنْظُـــرُ

---

[1] - البيت من المديد، لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ١٦٠، والخزانة ٤٨٨/٨،٤٨٩، والدرر ١٧٠/١. وهو بلا نسبة في شرح الرضي للكافية ٤٩/٤. ورد في هشا ١٣٣/٤، وزهر ١٣١/٢. والمختلس مصدر ميمي؛ من اختلسته اختلاساً إذا اختطفته بسرعة على غفلة. والمراد: لأنال من وصلها في أمنٍ من الرقباء.
موضع الشاهد: كي لتقضيني، وجه الاستشهاد: أن "كي" جارة تعليلية، والفعل منصوب بـ"أن" المضمرة بعدها، واللام مؤكدة لها، وقال البغدادي في الخزانة ٤٨٩/٨:"وهو خلاف ما في التذكرة لأبي علي، قال فيها: كي هنا بمعنى أن، ولا تكون الجارة، لأن حرف الجر، لا يتعلق. وإذا كانت الأخرى كانت زائدة، كالتي في قوله: "كأن ظبيةٍ تعطو إلى وارق السلم"، وقال النيلي في شرح الكافية: ويحتمل أن يكون أراد: لكي تقضيني، فقدم، وأخر".

[2] - في الأصل زيادة: "الصغير"، ولعلّ الصواب ما أثبت؛ فذلك ما ذهب إليه الأخفش في معاني القرآن ١٢٧/١، كما نقل الرضي ذلك عنه في شرحه للكافية ٤٨/٤، وكذا في الارتشاف ١٦٤٥/٤، وشرح التسهيل للمرادي ٤٧٩/١، والمغني ٢٤٢.

[3] - التنبيه بتمامه في مر ١١٩/٢.

[4] - رأي الكسائي في شرح الرضي للكافية ٥١/٤، والارتشاف ١٦٤٩/٤، وشرح التسهيل للمرادي ٤٨٢/١.

[5] - التنبيه بتمامه في مر ١٢٠/٢.

[6] - في المسألة أربعة أقوال: **قول** ابن مالك في التسهيل٢٣٠ وشرحه ١٨/٤ إذ اختار جواز الفصل بمعمول الفعل الذي دخلت عليه "كي"، وبالشرط الملاصق لها وبقاء النصب خلافاً للكسائي. و**قول** الكسائي بجواز الفصل بينهما بما ذُكر مع بطلان عملها فيرفع الفعل، وكذا نقل في الارتشاف١٦٤٧/٤ وزيد جواز الفصل بالقسم عند الكسائي. كما بيّن أبو حيان **قولاً** ثالثاً وهو جواز الفصل بين "كي" ومعمولها بـ"لا"، وبـ"ما" الزائدة ، وبهما معاً، وأن الفصل بغير ما ذكر لا يجوز عند البصريين وهشام، ومن وافقه من الكوفيين، وقد تجعل العرب "ما" اللاحقة لها كافة. وانظر المساعد ٧٢/٣. وفي كلام الشارح **قول** رابع ساقه بـ"قيل" وهو جوازه ضرورة.

[7] - التنبيه بتمامه في مر ١٢٠/٢، وانظر مجالس ثعلب ١٢٧/١، والإنصاف٥٨٥/٢ المسألة (٨١)، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩/٤.

[8] - في كتابه التذكرة (وهو مفقود)، كما دلّ ردُّ أبي محمد الأسود في كتابه (نزهة الأديب في الردّ على التذكرة لأبي علي الفارسي)، كما نقل عنه في المغني ٣٢٥، والخزانة ٥٠٢/٨. وانظر البغداديات ٢٩٠-٢٩١.

[9] - البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٦ برواية :
"إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا　　لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر"
وهو له في منتهى الطلب ٢١٧/٤، والخزانة ٣٢٠/٥، والدرر ٧٠/٤. والبيت للبيد أو لعمر بن أبي ربيعة في المقاصد ٤٠٧/٤. وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ١٢٧/١ برواية:
"وطرفك إما جئتنا فاحفظنه　　كما يحسبوا أن الهوى حيث تصرفُ"
والشاهد بلا نسبة أيضاً في شرح الكافية ١٥٣٥/٣. ولعل البيت ملفق من بيتين لجميل بثينة في ديوانه ٩٠:
" وطرفك إما جئتنا فاحفظنه　　فزيغ الهوى باد لمن يتبصَّر
سأمنحُ طرفي غيركم إنْ لقيتكم　　لكي يحسبوا أنَّ الهوى حيث أنظرُ".
ورد في مر ١٢٠/٢، وجز ١٧٠.
موضع الشاهد: كما يحسبوا، وجه الاستشهاد: "كما" أصلها "كيما" فحذفت الياء وبقي عملها -النصب بها- على زعم الفارسيّ. وابن هشام في المغني ٢٣٥ يقول:" زعم أبو محمد الأسود في كتابه المسمى نزهة الأديب أن أبا علي حرّف هذا البيت وأن الصواب فيه "لكي يحسبوا". وسبقَ الفارسيَّ ثعلبُ في مجالسه ١٢٧/١-١٢٨ إذ تكون "كما" بمعنى "كي"، وتكون بمعنى الجزاء، وتكون بمعنى "كيما"و"كيلا". وأنشد:
وطرفك إما جئتنا فاحفظنه　　كما يحسبوا أن الهوى حيث تصرف
وانظر تفصيل هذه المسألة في الإنصاف ٥٩١/٢.

"كَيْمَا" فحُذِفَتِ الياءُ ونُصِبَ بها. وذهب المصنّف[1] إلى أنّها كافُ التّشبيه كُفَّتْ بـ"مَا"، ودخَلَها معنى التّعليل فنَصَبَتْ. وذلك قليل. وقد جاء الفعْلُ بعدها مرفوعاً في قوله[2]:

٨٥ - لاَ تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لاَ تُشْتَمُ

الخامس[3]: إذا قيل: "جِئْتُ لِتُكْرِمَني" فالنّصْبُ بـ"أَنْ" مُضْمَرَةً[4]. وجوّز أبو سعيد[5] كوْنَ المضمَر "كي"، والأوّلُ أَوْلَى؛ لأنّ "أنْ" أمكنُ في عمل النّصْبِ من غيرها، فهي أقوى على التّجوّز فيها بأن تعملَ مُضْمَرَةً.

و(**كَذَا بـ"أنْ"**) أي: من نواصب المضارع "أنْ" المصدريّة نحو: ﴿وَأَنْ تَصُوْمُوْا﴾[سورة البقرة٢: ١٨٤]، ﴿وَالَّذِيْ أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِيْ خَطِيْئَتِيْ﴾[سورة الشعراء٢٦: ٨٢].

٢٥١/ب (**لاَ بعدَ عِلمٍ**) أي[6]: ونحوه من أفعالِ اليقين، فإنّها/ لا تنصبه؛ لأنّها حينئذٍ المخفَّفَة من الثَّقيلة، واسمُها ضميرُ الشَّأْنِ نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ﴾[سورة المزمّل٧٣: ٢٠]، ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ﴾[سورة طه٢٠: ٨٩]، أي: أنه سيكونُ، وأنه لا يَرْجِعُ. وأمّا قراءةُ بعضِهم[7] ﴿أَلا يَرْجِعَ﴾ بالنَّصْبِ، وقوله[8]:

٨٦ - نَرْضَى عَنِ اللَّهِ إنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ عَلِمُوَا أنْ لاَ يُدَانِيَنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرُ

فممّا شَذّ. نعم[9]، إذا أُوِّلَ العِلْمُ بغيره جازَ وقوعُ النَّاصبةِ بعده، ولذلك[10] أجاز سيبويه "مَا عَلِمْتُ إلاّ أنْ تقومَ" بالنّصْبِ، قال[11]: لأنّه كلامٌ خَرَجَ مخرجَ الإشارةِ، فجرى مجرى قولِك: "أُشِيرُ عليكَ أنْ تَقُومَ"[12]. وقيل: يجوز بلا تأويل، ذهب إليه الفرّاءُ وابنُ الأنباري. والجمهور على المنع[13].

[1] - وذلك في شرح التسهيل ١٧٣/٣، إلا أن سياق كلامه في شرح التسهيل ١٨/٤-١٩ يدلّ على موافقة الفارسي، وفي الارتشاف ١٦٤٩/٤ نقِل عن المبرد والكوفيين جوازُ النصب بـ"كما" بمعنى"كيما"، ومنْعُ البصريين ذلك، واتفاقُ الكوفيين على إجازة النصب والرفع بعدها، فالنصبُ بـ"كما" إذا كانت بتأويل"كيما"، والرفع عندهم من وجوه: أن تكون الكاف للتشبيه و"ما" مصدرية، أو أن يكون "كما" وقتاً؛ بمعنى:في ذلك الوقت، أو أن تفيدَ "كما" بجملتها التشبيه وتكون "ما" فيها كاقة غير مختلطة بما اتصل بها من بعدها.

[2] - الرجز لرؤبة في ديوانه ١٨٣، وفي الكتاب ٤٥٩/١، والبغداديات ٢٩٠، والإنصاف ٥٩١/٢، وشرح الرضي للكافية ٣٢٧/٤، وشا، والمقاصد ٤٠٩/٤، والخزانة ٥٠٣/٨. ورد في مر١٢٠/٢، وشا ٦٩٨/٣.

موضع الشاهد: كما لا تشتمُ، وجه الاستشهاد: رفع الفعل بعدها.

[3] - التنبيه بتمامه في المغني ٢٤٣.

[4] - وهو مذهب البصريين كما في الإنصاف ٥٧٥/٢.

[5] - انظر رأي السيرافي في مر١٢٩/٢، والمغني ٨٣٦.

[6] - انظر شرح الكافية ١٥٢٥/٣.

[7] - قرأ أبو حيوة بنصب العين. انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٩١-٩٢، والبحر المحيط ٣٧٠/٧.

[8] - البيت من البسيط، لجرير في ديوانه ١٥٧/١ برواية:"أن لا يفاخرنا". والشاهد لجرير في الهمع ٣٦٠/٢، والدرر ٥٦/٤. وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٥٢٦/٣.

موضع الشاهد: علموا أن لا يداننيا، وجه الاستشهاد: نصب الفعل بـ"أن" المخففة من الثقيلة بعد الفعل "علم". وهذا شاذ.

[9] - الكلام التالي منقول من مر ١٢٢/٢ ببعض تصرف.

[10] - في ط١"كذلك".

[11] - الكتاب ٤٨٢/١.

[12] - في ط١"أشر عليك أن تقدم". وهو تحريف.

[13] - انظر تفصيل المسألة وما ذهب إليه الفراء وابن الأنباري في التسهيل ٢٢٩، وشرح الرضي للكافية ٣٤/٤، والارتشاف ١٦٣٩/٤، ومر ١٢٢/٢، والمساعد ٦٣/٣-٦٤، وزهر ٢٣٣/٢-٢٣٤.

(**وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّْ**) ونحوه من أفعالِ الرّجْحَان، (**فَانْصِبْ بهَا**) المضارعَ إن شئتَ بناءً على أنّها النّاصبةُ له، (**وَالرَّفعَ صحِّحْ وَاعْتَقِدْ**) حينئذٍ (**تَخْفِيفَهَا مِنْ "أنَّ"**) الثَّقيلة (**فَهْوَ مُطَّرِدْ**)، وقد قُرِئَ بالوجهين: ﴿وَحَسِبُوْا أَنْ لا تَكُوْنُ فِتْنَةٌ﴾[سورة المائدة: ٧١]، قرأ أبو عمْرو وحمزةُ[1] والكسائيّ برفع ﴿تَكُوْنُ﴾، والباقون بنَصْبِه[2].

نعم، النّصْبُ هو الأرْجَح عند عدمِ الفصْل بينها وبين الفِعْل، ولهذا اتُّفِقَ[3] عليه في قوله تعالى: ﴿أَحِسْبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوْا﴾[سورة العنكبوت٢٩: ٢].

تنبيهات[4]:

الأوّل: أجرى سيبويه[5] والأخفش[6] "أَنْ" بعدَ الخوف مجراها بعد العِلْمِ، لِتَيَقُّنِ المخوفِ نحو: "خِفْتُ أنْ لا تَفْعَلُ"، و"خَشِيْتُ أَنْ تَقُوْمُ"[7]. ومنه قوله[8]:

٨٧ – [وَلا تَدْفِنَنِّي فِي الفَلاةِ فَإِنَّنِي]   أخَافُ إذَا مَا مِتُّ أنْ لاَ أذُوقُهَا

ومنع ذلك الفرّاء[9].

الثّاني: أجاز الفرّاءُ[10] تقديمَ معمولِ معمولِها عليها مُسْتَشْهِداً بقوله[11]:

٨٨ – رَبَّيْتُهُ حَتَى إذَا تَمَعْدَدَا

كَانَ جَزَائِي بِالعَصَا أنْ أُجْلَدَا

قال في التّسهيل[12]: "ولا حُجَّةَ فيما استشهد به؛ لنُدرته[13]/ أو إمكانِ تقدِيرِ عاملٍ مُضْمَرٍ". ٢٥٢/أ

---

[1] - حمزة بن حبيب التيمي الزيات، أحد القراء السبعة، كان عالماً بالقراءات. توفي سنة ١٥٦هـ. انظر وفيات الأعيان ٢١٦/٢، الأعلام ٢٧٧/٢.
[2] - انظر السبعة لابن مجاهد ٢٤٧.
[3] - في ط، وص:"اتفقوا".
[4] - انظر مر ١٢٢/٢-١٢٣.
[5] - الكتاب ٤٨٢/١.
[6] - معاني القرآن للأخفش ١٣٠/١. وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٤، والارتشاف ١٦٤٠/٤.
[7] - في مر ١٢٢/٢:"خشيت أن لا تقوم"؛ وهو أنسب لما ورد في كلام سيبويه في الكتاب ٤٨٢/١:" أنت إن قلت خشيت أو ظننت إنما لا تريد أن تخبر بأنك تخشى شيئاً قد ثبت عندك، ولكنه كقولك أرجو وأطمع وعسى، فأنت لا توجب إذا ذكرت شيئا من هذه الحروف، ولذلك ضعف أرجو أنك تفعلُ، ولو قال رجلٌ أخشى أن لا تفعلُ؛ يريد أن يخبر أنه يخشى أمراً قد استقرّ عنده أنه كائنٌ جاز، وليس وجهَ الكلام" .
[8] - البيت من الطويل، لأبي محجن الثقفي في ديوانه ٤٨، والأغاني ١٤٠/٢١، والمقاصد ٣٨١/٤، والهمع ٣٦١/٢، والخزانة ٤٠٢/٨. وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٥٢٧/٣، والمغني ٤٦. ورد في نا ٦٦٩، وجز٣٠٤. والفلاة: الأرض المهلكة التي لا ماء بها ولا علم. والشاعر يخاطب ابنه، وفي خطابه مبالغة على حبه للخمر؛ والمعنى: لا تدفنني في الفلاة التي لا يغرس فيها الكرم، لا تدفنني إلا بمكان ينبت فيه العنب، حتى أكون قريباً منه، فألتذ بذلك.
موضع الشاهد: أن لا أذوقها، وجه الاستشهاد: إجراء"أن" بعد الخوف مجراها بعد العلم، لتيقن المخوف عند سيبويه والأخفش.
[9] - المذكور في شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٤، و مر ١٢٢/٢، والمساعد ٦٤/٣ أن المانع هو المبرد. والله أعلم.
[10] - كذا في التسهيل ٢٢٨، وشرحه ١٢/٤، وشرح الرضي للكافية ٣٨/٤، والارتشاف ١٦٤١/٤، ومر ١٢٢/٢، والمساعد ٦٢/٣.
[11] - الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٧٦، والخزانة ٤٢٩/٨،٤٣٢، والدرر ٢٩٢/١،٥٠/٢. وهو بلا نسبة في الاشتقاق ٣١، وشرح الرضي للكافية ٣٨/٤. ورد في مر١٢٢/٢، وشا ٣٦/٦، وزهر٢٣٦/٢. والتمعدد: الشدة والقوة.
موضع الشاهد: بالعصا أن أجلدا، وجه الاستشهاد: جواز تقديم معمول معمول "أن" على "أن" عند الفراء، حيث قُدّم "بالعصا" معمول "أجلدا"، و"أجلدا" معمول"أن".
[12] - ٢٢٨-٢٢٩.
[13] - في ط٢، وص "الندوره"، وكذا في المصدر. وفي ط١"لنذوره" وهو تصحيف.

الثّالث: أجازَ بعضُهم[1] الفصْلَ بينها وبين منصوبِها بالظّرْفِ وشبهه اختياراً نحو: "أُرِيْدُ أَنْ عِنْدَكَ أَقْعُدَ"، وقد وردَ ذلك مع غيرها اضْطراراً كقوله[2]:

٨٩ – لَمَّا رأيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً أَدَعَ القِتَالَ وَأَشْهَدَ الهَيجَاءَ

والتّقديرُ: لَنْ أَدَعَ القِتَالَ معَ شُهُودِ الهيجَاء مُدَّةَ رُؤْيَةِ أبي يَزيْدَ.

الرّابع[3]: أجازَ بعضُ الكوفيّين[4] الجزْمَ بِها، ونقلَه اللِّحْيانِي[5] عن بعضِ بني صُبَاح من ضَبَّة، وأنشدوا قوله[6]:

٩٠ – إذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أهْلِنَا تَعَالَوا إلَى أنْ يَأتِنَا الصَّيدُ نَحْطِبِ

وقوله[7]:

٩١ – أُحَاذِرُ أنْ تَعْلمْ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرُكَهَا ثِقْلاً عَليَّ كَمَا هِيَا

وفي هذا نظرٌ؛ لأنّ عطْفَ المنصوبِ –وهو "فتتركها"– عليه يدلُّ على أنّه سكن للضّرورة، لا مجزوم.

الخامس[8]: تأتي "أَنْ" مفسِّرَةً وزائدةً فلا تنصب المضارع؛ فالمفسِّرَةُ هي المسبُوقةُ بجملةٍ فيها معنى القول دون حروفِه نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الفُلْكَ﴾[سورة المؤمنون٢٣: ٢٧]، ﴿وَانْطَلَقَ الَملأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوْا﴾[سورة ص ٣٨: ٦]. والزّائدةُ هي التَّالِيَةُ لِـ"لَمَّا"[9] نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ البَشِيْرُ﴾[سورة يوسف١٢: ٩٦]، والواقعةُ بين الكاف ومجرورِها كقوله[10]:

٩٢ – [وَيَوماً تُوَافِيْنَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ] كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلَى وَارِقِ السَّلَمْ

---

[1] - منهم الكسائي كما في شرح التسهيل لابن مالك ٢٢/٤، وانظر الارتشاف ١٦٤١/٤، والمساعد ٦٥/٣.

[2] - البيت من الكامل، مجهول القائل، وهو بلا نسبة في الخصائص ٤١١/٢، والمقرب ٢٦٢/١، وشرح التسهيل ٢٢/٤، والمغني ٣٧٣. ورد في شا ٢٦/٦.

موضع الشاهد: لمّا رأيت ..أدعَ، وجه الاستشهاد: الفصل بين "لن" الناصبة –وهي هنا مدغمة بـ"ما" المصدرية- وبين منصوبها للضرورة.

[3] - التنبيه بتمامه في المغني ٤٥-٤٦.

[4] - كذا في التسهيل ٢٢٩، ووافقهم أبو عبيدة، وحكاه الرؤاسي والرياشي واللحياني، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٤، والارتشاف ١٦٤٢/٤، ومر ١٢٣/٢، والجنى الداني ٢٢٧، والمساعد ٦٥/٣.

[5] - هوعلي بن حازم، وقيل: علي بن المبارك، أبو الحسن اللحيانيّ، سمي اللحياني لعظم لحيته، وقيل: بل لأنه من بني لحيان بن هذيل بن مدركة ابن إلياس. أخذ عن الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو وأبي عبيدة والأصمعيّ. كان حيّا قبل ٢٠٧هـ، لأنه عاصر الفراء. له كتاب في النوادر حسن جليل، وقال عنه الفراء: هذا أحفظ الناس للنادر. انظر البلغة ٢٠٦.

[6] - سقط "قوله" من ط، وص. والبيت من الطويل، لامرئ القيس في زيادات ديوانه ٣٨٩، ومعجم البلدان (أخراب) ١٢٠/١، والخزانة ٢٩٢/٤. وهو بلا نسبة في المغني ٤٥.

موضع الشاهد: أن يأتِنا، وجه الاستشهاد: جزم الفعل المضارع بـ "أن" عند من أجاز ذلك. ويروى البيت :"على أن يأتيَ الصيد"، لينتفي الشاهد بهذه الرواية.

[7] - البيت من الطويل، لجميل بثينة في ديوانه ٢٢٤، والدرر ٥٩/٤. وهو بلا نسبة في المغني ٤٥. والضمير في "بها" و"فتردها"و"فتتركها" عائد على "الحاجة" التي ذكرها الشاعر في بيت سابق.

موضع الشاهد: أن تعلمْ، وجه الاستشهاد: قال بعضهم إن الفعل المضارع جزم بـ"أن"، والصحيح أنه سكّن للضرورة، بدليل عطف المنصوب عليه.

[8] - انظر مر ١٢٠/٢-١٢٢.

[9] - في ط١"لهما". وهو تحريف.

[10] - البيت من الطويل، لابن صريم اليشكري في الكتاب ٢٨١/١، و لعلباء بن الأرقم في الأصمعيات ١٧٥، وفيه قال البغدادي في الخزانة ٤١٤/١٠:" يقال: لعلباء بن أرقم اليشكري، قاله في امرأته. وهو الصحيح"، وهو له في التاج (قسم). ولزيد بن الأرقم في الإنصاف ٢٠٢/١. ولكعب ابن أرقم اليشكري في اللسان (قسم). ولباعث بن صريم أو لعلباء بن الأرقم في المقاصد٣٠١/٢. وهو بلا نسبة في حروف المعاني للزجاجي ٢٩، وسر صناعة الإعراب ٦٨٣/٢، والمفصل ٣٩٩. ورد في مر ١٢١/٢، وهشا ١٤٠/٤، وسيو ١٧٣. والمقسم: المحسن الجميل. وتعطو: ترفع رأسها ويديها لتتناول أوراق الشجر. والسلم: ضرب من أشجار البادية.

موضع الشاهد: كأن ظبيةٍ، وجه الاستشهاد: من روى الشاهد بجر ظبية فعلى أنّ "أنْ" زائدة بين الجار والمجرور والتقدير: كظبيةٍ. أمّا من روى الشاهد برفع "ظبية" فالوجه تخفيفُ "كأن" حملاً على "أنّ"، واسمها ضمير الشأن المحذوف أو ضمير المرأة . أما برواية النصب فعلى إعمال "كأن" المخففة، وهذا خاص بضرورة الشعر.

في رواية الجرِّ، وبين القَسَمِ و"لَوْ" كقوله[1]:

٩٣ – فَــأُقْسِــمُ أنْ لَــو التَقَيْنَــا وأَنْــتُــمُ		لَكَــانَ لَكُمْ يَومٌ مِنَ الشَّــــرِّ مُظْــلِمُ

وأجاز الأخفشُ[2] إعمالَ الزَّائدةِ، واستدلَّ بالسَّماع كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ﴾[سورة البقرة٢: ٢٤٦]، وبالقِيَاسِ على حرف الجرِّ الزّائدِ. ولا حجَّةَ في ذلك؛ لأنّها في الآية مصدريّةٌ،/ فقيل[3]: دخلت بعد ﴿مَا لَنَا﴾ ٢٥٢/ب لتأويــله[4] بـــ"مَــا مَنَعَنَــا"[5]. وفيه نظرٌ؛ لأنّه لم يثبت إعمــالُ الجــارِّ والمجرور في المفعــول[6]، ولأنّ الأصـــلَ أنْ لا تكونَ "لا" زائدةً. والصَّـــوابُ قولُ بعضِهم[7]: إنّ الأصلَ "وَمَا لَنَا فِي أَنْ لا نُقَاتِلَ".

والفرقُ بينها[1] وبين حرف الجرِّ أنَّ اختصاصَه باقٍ مع الزّيادة، بخلافِها[8]، فإنّها قد وَلِيَها الاسمُ في البيت الأوّلِ والحرفُ في الثَّاني.

**[وبَعْضُهُـــمْ أَهْمَـــلَ "أنْ" حَمْــلاً عَلَـــى		"مَــا" أُخْتِهَا حَيْثُ اسْــتَحَقَّتْ عَمَــلا]**

(**وبَعضُهمْ**) أي[9]: بعضُ العرب (**أَهْمَلَ "أنْ" حَمْلاً عَلى..."ما" أُخْتِهَا**) أي: المصدريّة، (**حيثُ اسْـــتَحَقَّتْ عَمَلاً**)[10]، وذلك إذا لم يتقدّمْها عِلْمٌ أو ظَنٌّ كقراءة ابن مُحَيْصِن[11]: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾[سورة البقـرة٢: ٢٣٣]، وقوله[12]:

٩٤ – أَنْ تقْرَآنِ عَلَى أسْــمَاء وَيْحَكُمَــا		مِنِّــي السَّــلامَ وَأنْ لاَ تُشْــعِرَا أحَــدَا

هذا مذهب البصريّين. وأمّا الكوفيّون فهي عندهم مخفَّفَةٌ من الثّقيلة[13].

---

[1] - البيت من الطويل، للمسيب بن علس في حاشية الأعلم على الكتاب١/ ٤٥٥ إذ أورده سيبويه دون نسبة، وهو للمسيب أيضا في المقاصد ٤١٨/٤، والخزانة ٨٣/١٠،٨٠، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٥٢٩/٣. ورد في هشا ١٤١/٤، وشا ١٥٢/٥، وزهر ٢٣٣/٢.
موضع الشاهد: أقسم أن لو، وجه الاستشهاد:وقوع "أن" الزائدة بين القسم و"لو".

[2] - انظر المسألة في معاني القرآن للأخفش ١٩٤/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٥/١، وشرح الكافية ١٥٢٨/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢/٤، وشرح الرضي للكافية ٣٧/٤، والارتشاف ١٦٤٢/٤، ومر ١٢٢/٢، والمغني ٥١.

[3] - قال بذلك المرادي في مر ١٢٣/٢.

[4] - في ط، وص:"لتأوّله". وهو ما عليه المصدر مر ١٢٣/٢.

[5] - في صب١٣٦١/٣:"أي:فأن لا نقاتل مفعول ثان للجار والمجرور لتأوله بفعل يتعدى لاثنين"

[6] - في المصدر السابق نفسه:"وهو"لنا" في المفعول وهو"أن لا نقاتل"." وفي حاشية مر١٢٣/٢ علّق المحقق قائلا:"هو تأويل معنى لا تقدير إعراب، خلافاً لما توهم الأشموني من أن المصدر صار معمولاً للجار والمجرور، فاستشكله وردّه، وتابعه الصبان".

[7] - قال بذلك الكسائي في معاني القرآن ٩٣، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣٢٧/١.

[8] - الضمير عائد على "أن". والكلام في مر ١٢٣/٢.

[9] - انظر الخصائص ٣٩٠/١، و سر صناعة الإعراب ٥٤٩/٢ ، والإنصاف ٥٦٣/٢، والتسهيل ٢٢٨، وشرح الكافية ١٥٢٧/٣-١٥٢٨، وشرح الرضي للكافية ٣٥/٤، والارتشاف ١٦٤٢/٤، ومر ١٢٤/٢، والمغني ٤٦.

[10] - في ط، وص زيادة:"أي: واجباً".

[11] - في ط١"محيص" وهو تحريف، والقراءة في البحر المحيط ٤٩٨/٢:"قرئ "أن يتمُّ" برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد". وابن محيصن هومحمد، أو عبد الله، أو عمر بن عبد الرحمن، اشتهر بابن محيصن، السهمي بالولاء، أبو حفص المكي: مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير، وأعلم قرائها بالعربية، انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فترك الناس قراءته ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة، وكان لا بأس به في الحديث، مات سنة ١٢٣هـ. انظر الأعلام ١٨٩/٦.

[12] - البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في الخصائص٣٩٠/١، والمفصل ٤٢٩، والإنصاف ٥٦٣/٢، واللسان (أنن)، والمقاصد ٣٨٠/٤، والخزانة ٤٢٤/٨. ورد في نا ٦٦٨، ومر ١٢٤/٢، وهشا ١٣٨/٤، وجا ١١٨/٤، وشا ١٣/٦، ومكو ٢٧٨، وجز ٣٠٤، وزهر ٢٣٢/٢.
موضع الشاهد: أن تقرآن، وجه الاستشهاد: حمل "أن" على "ما" المصدرية في إهمال عملها.

[13] - الصواب أن البصريين قالوا إنها مخففة من الثقيلة، وأن الكوفيين شبهوها بـ"ما". وابن مالك هو أول من سها في ذلك. انظر الخصائص ٣٩٠/١، وسر صناعة الإعراب ٥٤٩/٢، و التسهيل ٢٢٨، والارتشاف ١٦٤٢/٤، والمغني ٤٦.

تنبيه[1]:

ظاهر كلام المصنّف أنّ إهْمَالَها مَقِيْسٌ.[2]

[ونَـــصَـــبُـــوا بِـــ"إِذَاً" المُسْـــــــتَقْبَـــلاَ إنْ صُـــدِّرَتْ وَالفِعْـــلُ بَعْدُ مُوصَـــلاَ

أَوْ قَبْـــلَهُ اليَمِيْـــنُ وانْصِـــبْ وارْفَـــعَـــا إذا "إذَاً" مِـــنْ بَعْـــدِ عَطْـــفٍ وَقَعَـــا]

(**ونَصَبوا بِـــ"إِذَاً" المُسْتَقْبَلاَ...إنْ صُدِّرَتْ وَالفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلاَ...أَوْ قَبْلَهُ اليَمِيْنُ**) أي: شـــروط النّـــصْبِ بِـــ"إِذَاً" ثلاثةٌ [3]:

الأوّلُ: أن يكونَ الفِعْلُ مُسْتَقَبلاً، فيجبُ الرّفع في نحو[4]: "إِذَاً تَصْدُقُ" جَواباً لِمَنْ قال: "أَنَا أُحِبُّكَ[5]".

الثّاني: أن تكون مُصَدَّرَةً، فإن تأخَّرَتْ نحو: "أُكْرِمُكَ إِذَاً" أُهْمِلَتْ، وكذا إن وقعت حَشْواً كقوله[6]:

٩٥ – لَئِنْ عَـــادَ لِي عَبْدُ العَزِيـــزِ بِمِثْلِهَـــا وَأَمْكَنَنِـــي مِنْهَـــا إذَاً لاَ أُقِـــيـــلُـــهَـــا

فأمّا قوله[7]:

٩٦ – لاَ تَتْرُكَنِّـــي فِيهُمُ شَـــطِيـــرَا

إِنِّـــي إذاً أَهْـــلِـــكَ أو أَطِـــيـــرَا

فضرورةٌ، أو الخبرُ محذوفٌ، أي: إنّي لا أستطيعُ ذلك، ثمّ استأنفَ: إذاً أَهْلِكَ[8].

فإنْ كان المتقدِّمُ عليها حرفَ عطفٍ فسيأتي.

---

[1] - الكلام في مر ١٢٤/٢.

[2] - في صب١٣٦٣/٣:"وظاهره أيضاً اختصاصها بالإهمال، ووجهه أنهم يتوسّعون في الأمهات، وضعفها من جهة أنها قد تهمل لا ينافي كونها أمّاً؛ إذ لا يلزم في الأمّ قوتها من كل وجه".

[3] - أغلب ما سيأتي قد ورد في مر ١٢٤/٢-١٢٥.

[4] - سقط "نحو" من ط، وص.

[5] - في الأصل:"أجيئك". وهو تحريف.

[6] - البيت من الطويل، لكثير عزة في ديوانه ٣٠٥، والكتاب ٤١٢/١، والمفصل ٤٤٣، والمقاصد ٣٨٢/٤، وزهر، والخزانة ٤٧٣/٨، ٤٧٦، والدرر ٧١/٤. ورد في نا٦٦٩، وهشا ١٤٥/٤، وجا ١١٩/٤، وشا ١٨/٦، وزهر ٢٣٤/٢، وسيو ٤٧٦. والبيت من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان، وذلك بعد أن دخل عليه مرة وأنشده شعراً، فأعجب به عبد العزيز فقال له: حكمك يا أبا صخر، فأجابه كثير: فإني أحكم أن أكون مكان أبي رمانة كاتب عبد العزيز وصاحب أمره- فقال عبد العزيز: ما أردت ويلك! لا علم لك بخراج ولا كتابة! فاخرج عني! فخرج كثير نادماً، وأنشده القصيدة ومنها الشاهد. وبمثلها أي بمقالة مثلها؛ وهي قوله "حكمك يا أبا صخر". ولا أقيلها: أطلب ما لا اعتراض علي فيه ولا قدح.
موضع الشاهد: إذاً لا أقيلها، جاءت "إذاً" حشواً- بين القسم وجوابه- فأهملت.

[7] - الرجز بلا نسبة في الإنصاف١٧٧/١، وشرح الكافية ١٥٣٧/٣، واللسان (شطر)، والمغني ٣١، والمقاصد ٣٨٣/٤، والخزانة ٤٥٦/٨،٤٦٢، والدرر٧٢/٤. ورد في نا ٦٧٠، ومر ١٢٥/٢، وهشا ١٤٦/٤، وشا ١٩/٦، وزهر ٢٣٤/٢. والشطير: الغريب.
موضع الشاهد: إني إذاً أهلكَ، وجه الاستشهاد: نصبت "إذاً" الفعل المضارع بعدها رغم عدم تصدرها ووقوعها حشواً للضرورة . وقيل: بل التقدير: إني لا أستطيع مع الاسئناف بقوله إذاً أهلك.

[8] - قال المرادي مر١٢٥/٢:" نُقل جواز ذلك عن بعض الكوفيين، وتأوله البصريون على حذف الخبر، والتقدير: إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف بـ"إذاً" فنصب".

الثّالث: أن لا يُفصَلَ بينها وبين الفعْل بغير القَسَمِ، فيجب الرَّفْع في نحو:/ "إذاً أنا أُكْرِمُكَ". ٢٥٣/أ

ويُغْتَفَرُ الفصْلُ[1] بالقَسَمِ كقوله[2]:

٩٧ - إذاً وَاللهِ نَــرْمِــيَهُــمْ بِــحَــرْبٍ تُشِــيبُ الطِّفْــلَ مِنْ قَبْــلِ المَشِــيبِ

وأجازَ ابنُ بابشــاذ[3] الفصلَ بالنّداء أو الدّعاء. وابنُ عصفور[4] الفصلَ بالظَّرْف. والــصّحيحُ المنْــعُ؛ إذْ لم يُسْــمَعْ شيءٌ من ذلك. وأجاز الكسائيّ وهشامٌ[5] الفصلَ بمعمولِ الفِعْلِ، والاختيارُ حينئذٍ عند الكــسائيّ النّصبُ، وعند هشام الرَّفْعُ[6].

(**وانْصِبْ وارْفَعَا إذا "إذاً" مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ**) بالواو والفاء[7] (**وَقَعَا**). وقــد قُــرِئَ شَــاذّاً: ﴿وإذاً لا يَلْبَثُــوْا خلْفَكَ﴾[سورة الإسراء١٧: ٧٦]، ﴿فإذاً لا يُؤْتُوْا النَّاسَ نَقِيْراً﴾[سورة النّساء٤: ٥٣]، على الإعمال[8].

نعم، الغالبُ الرَّفْعُ على الإهْمال، وبِهِ قرأ السَّــبْعةُ.

تنبيهات[9]:

الأوّل[10]: أطلقَ العطْفَ، والتَّحقيقُ أنّه إذا كان العطفُ على ما له محلٌّ أُلْغِيَتْ، فإذا قيل: "إنْ تَزُرْنِــي أَزُرْكَ، وإذاً أُحْسِن إلَيْكَ"؛ فإنْ قدَّرْتَ العطفَ على الجوابِ جزمْتَ وأهملْتَ "إذاً" لوقوعها حَشْواً، أو على الجملَتين معاً جازَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ. وقيل: يتعيّن النّصبُ؛ لأنّ مَا بعدها مُستأنَفٌ، أو لأنّ المعطوفَ على الأوّلِ أَوَّلُ. ومثلُ ذلك: "زَيْدٌ يَقُومُ وإذاً أُحْسِن إلَيهِ"؛ إنْ عطفْتَ على الفِعْلِيّةِ رفَعْتَ، أو على الاسْميّة فالمذهَبانِ[11].

الثّاني[12]: الصّحيحُ الّذي عليه الجمهورُ أنّ "إذاً" حرفٌ. وذهب بعض الكوفيّين إلى أنّها اسمٌ. والأصــلُ في "إذاً أُكْرِمَكَ": "إذَا جئتني أُكْرِمُكَ"، ثمّ حُذِفَتْ الجملةُ، وعُوِّضَ عنها التّنوينُ، وأُضمِرَتْ "أَنْ"، وعلــى الأوّلِ

---

[1] - في ط١"الفعل". وهو تحريف.
[2] - البيت من الوافر، لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٨، والمقاصد ١٠٦/٤، والدرر ٧٠/٤. وهو بلا نسبة في المغني ٩١٠. ورد في هشا ١٤٨/٤، وزهر ٢٣٥/٢، وسيو٤٧٦.
موضع الشاهد: إذاً والله نرميَهم، وجه الاستشهاد: جواز الفصل بين "إذاً" والفعل بالقسم.
[3] - شرح الجمل لابن بابشاذ القسم الأول ٥١٤/٢. وانظر الارتشاف ١٦٥٣/٤، والجنى الداني ٣٦٢.
[4] - المقرب ٢٦٢/١. وانظر الارتشاف ١٦٥٣/٤، والجنى الداني ٣٦٢.
[5] - هشام بن معاوية الضرير النحوي، صاحب الكسائي، أبو عبد الله، بارع في الأدب، له تصانيف منها:(حدود الحروف)، و(العوامل)، و(الأفعال واختلاف معانيها)، توفي سنة ٢٠٩هـ. انظر وفيات الأعيان٨٥/٦، والبلغة ٣٠٩، والأعلام ٨٨/٨.
[6] - انظر المسألة وآراء النحويين فيها في شرح الكافية ١٥٣٦/٣، والارتشاف ١٦٥٤/٤، والجنى الداني ٣٦٢- ٣٦٣، ومر ١٢٥/٢، والمغني ٣٢، وزهر ٢٣٥/٢.
[7] - سقط "بالواو والفاء" من ط١.
[8] - في البحر المحيط ٩٢/٧:"﴿إذاً لا يلبثوا﴾ قرأ أبيّ بحذف النون وإعمال إذاً، وكذا هي في مصحف عبد الله محذوفة النون"، وفيه ٦٧٧/٣:"﴿فإذاً لا يؤتوا﴾ قرأ عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس بحذف النون على إعمال إذاً.".
[9] - أغلب ما جاء في هذه التنبيهات قد ورد في مر ١٢٦/٢-١٢٧.
[10] - التنبيه بتمامه في مغني اللبيب ٣٢، وانظر مر١٢٦/٢.
[11] - أي القول بجواز الرفع والنصب.
[12] - التنبيه الثاني بتمامه في المغني ٣٠.

فالصّحيحُ أنّها بسيطةٌ لا مركَّبةٌ من "إِذْ" و"أَنْ"، وعلى البساطة فالصّحيح أنّها النّاصبةُ لا "أَنْ" مُضمَرةً بعدها، كما أفهمه كلامه[١].

الثّالث[٢]: معناها عند سيبويه[٣]/ الجوابُ والجزاءُ. فقال الشَّلَوبين[٤]: في كلِّ موضعٍ. وقال الفارسيّ: في الأكثر، ٢٥٣/ب
وقد تَتَمَحَّضُ[٥] للجواب بدليل أنّه يقال: "أُحِبُّكَ" فتقول: "إذاً أَظُنُّكَ صَادِقاً"، إذ لا مجازاةَ هنا[٦].

الرّابع[٧]: اختُلف في لفظها عند الوقفِ عليها. والصّحيحُ أنّ نونَها تُبْدَلُ ألفاً، تشبيهاً لها بتنوين المنصوب. وقيل: يوقف بالنّون لأنّها كنون "لَنْ" و"أَنْ"، ورُوي ذلك عن المازنيّ والمبرّد[٨]. وينبني على هذا الخلاف خلافٌ في كتابتها، والجمهور[٩] يكتبونها بالألف، وكذا رُسِمَتْ في المصاحف، والمازنيّ[١٠] والمبرّد[١١] بالنّون، وعن الفرّاء[١٢]: إنْ عَمِلَتْ كُتِبَتْ بالألف، وإلاّ كُتبتْ بالنّون؛ للفَرْقِ بينها وبين "إذا"، وتبعَه ابنُ خروف.

الخامس[١٣]: حكى سيبويه وعيسى بن عمر[١٤] أنّ من العرب من يُلغيها مع استيفاء الشّروط. وهي لغةٌ نادرة، ولكنّها القياس؛ لأنّها غيرُ مُخْتَصَّةٍ. وإنّما أعملها الأكثرون حملاً على "ظَنَّ"؛ لأنّها مثلُها في جواز تقدُّمِها على الجملة، وتأخُّرِها عنها، وتوسُّطِها بين جُزْأَيْها، كما حُمِلَتْ "مَا" على[١٥] "لَيْسَ"؛ لأنّها مثلُها في نفي الحال. انتهى.

---

[١] - في قوله: (ونصبوا بإذاً المستقبلا). وهذا مذهب سيبويه، وهو ما سمعه من الخليل (في الكتاب ٤١٢/١)، وروي عن الخليل أن "إذاً" ليست ناصبة بنفسها، وأن "أن" مضمرة بعدها (في الكتاب ٤١٢/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٣/٢، والجنى الداني ٣٦٣-٣٦٤، ومر١٢٦/٢) وإلى ذلك ذهب الزجاج (في كتابه معاني القرآن وإعرابه ٦٣/٢). وردّه الفارسي وأبطل حجته وتبع سيبويه (في الإغفال ١٥٨/٢ المسألة التاسعة والأربعون)، خلافاً لما أشار إليه المرادي من موافقة الفارسي لمذهب الزجاج (في مر ١٢٦/٢، والجنى الداني ٣٦٣-٣٦٤).

[٢] - التنبيه بتمامه في المغني ٣٠، وانظر المقتصد ١٠٥٤/٢، والارتشاف ١٦٥٤/٤، ومر ١٢٧/٢، والجنى الداني ٣٦٤، وزهر ٢٣٤/٢.

[٣] - الكتاب ٣١٢/٢.

[٤] - انظر التوطئة ١٤٥-١٤٦.

[٥] - في ط١"تتمعن"، وهو تحريف.

[٦] - انظر الإغفال ١٦٧/٢-١٦٩، وشرح الكافية ١٥٣٥/٣، وشرح الرضي للكافية ٤٢/٤. وفي صب١٣٦٧/٣: "لأن الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال، ولأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة".

[٧] - الكلام برمته في مغني اللبيب ٣١.

[٨] - رواه عسل بن ذكوان عن المازني والمبرد كما نقل عنه أبو حيان في الارتشاف ٧٩٩/٢، وكذا في زهر ٣٣٩/٢.

[٩] - انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢، والجنى الداني ٣٦٦، ومر ٣٩٧/٢-٣٩٨، وزهر ٣٣٩/٢.

[١٠] - ذكر ابن عصفور في شرحه الجمل ١٧٠/٢ أن المازني يكتبها بالألف، وكذا ذكر المرادي في الجنى الداني ٣٦٦، ثم قال: " وفيه نظر؛ لأنه إذا كان يرى الوقف عليها بالنون، كما نقل عنه، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف".

[١١] - انظر مذهب المبرد في الجنى الداني ٣٦٦، ومر ٣٩٨/٢، وزهر ٣٣٩/٢.

[١٢] - انظر مذهب الفراء في شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢، و مر ٣٩٨/٢.

[١٣] - التنبيه بتمامه في زهر ٢٣٥/٢، وانظر شرح الكافية ١٥٣٧/٣، والجنى الداني ٣٦٣، ومر ١٢٦/٢.

[١٤] - الكتاب ٤١٢/١.

[١٥] - في الأصل: كما حملت على "ما" "ليس""، والصحيح ما أثبت عن ط، وص.

[وَبَيْنَ "لاَ" ولامِ جَرٍّ الْتُزِمْ إِظْهَارُ "أَنْ" نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمْ

"لاَ" فَـ"أَنَ" اعْمِلْ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِراً وَبَعْدَ نَفْيِ "كَانَ" حَتْماً أضْمِرَا]

(**وبينَ "لاَ" ولامِ جَرٍّ التُزِمْ...إظهارُ "أنْ" ناصبةً**) نحو: ﴿ لِئَلاَّ يَكُوْنَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إلاّ الّذِيْنَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ [1]﴾[سورة البقرة٢: ١٥٠]، ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ﴾[سورة الحديد٥٧: ٢٩]، "لا" في الآية الأولى نافيةٌ، وفي الآية[2] الثّانية مُؤَكِّدَةٌ زائدةٌ.

(**وإنْ عُدِمْ..."لاَ" فَـ"أنَ" اَعْمِلْ مُظهِراً أو مُضمِراً**) (**لا**) في موضع الرّفع بـ (**عُدِم**)، و(**أَنْ**) في موضع النَّصْبِ بـ (**أَعْمِلْ**)، و(**مُظْهِراً**) و(**مُضْمِراً**) نصب على الحال: إمّا من (**أَنْ**) إنْ كانا اسْمَي مفعول، أو من فاعل (**أَعْمِلْ**) المُسْتَتِرِ إن كانا اسْمَي فاعل. أي: يجوز إظهارُ "أَنْ" وإضمارُها بعد اللاّم إذا لم يسْبِقْهَا كونٌ ناقصٌ/ ماضٍ منفيٌّ، ولم يقترنِ الفعلُ بـ"لا"، فالإضْمَارُ نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العَالَمِيْنَ﴾[سورة الأنعام٦: ٧١]، ٢٥٤/أ
والإظْهارُ نحو: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُوْنَ أَوَّلَ المُسْلِمِيْنَ﴾[سورة الزُمر٣٩: ١٢].

فإنْ سبَقَهَا كونٌ ناقصٌ ماضٍ منفيٌّ وَجَبَ إضْمَارُ "أَنْ" بعدها، ولهذا أشار[3] بقوله: (**وبعدَ نَفْيِ "كَانَ" حَتْماً أضْمِرَا**) أي: نحو ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾[سورة العنكبوت٢٩: ٤٠]، ﴿لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[سورة النساء٤: ١٦٨]. وتُسَمَّى هذه اللامُ لامَ الجُحُود[4]، وسمّاهَا النَّحَّاسُ[5] لامَ النَّفْي، وهو الصَّوابُ. والّتي قبلَها لامُ "كَي"؛ لأنّها للسَّبَبِ، كما أنّ "كَي" للسّبب.

وحاصلُ كلامِهِ أنّ لـ"أَنْ" بعد لام الجرِّ[6] ثلاثةَ أحوال: وجوبُ إظهارِها مع المقرون بـ"لا". ووجوبُ إضمارِها بعد نَفْي "كَانَ". وجوازُ الأمرين فيما عدا ذلك. ولا يجب الإضمارُ بعد "كَانَ" التّامّة؛ لأنّ اللاّم بعدها ليست لامَ الجحود[7]. وإنّما لم يُقَيِّدْ كلامَه بالنّاقصة اكتفاءً بأنّها المفهومةُ عند إطلاقِ "كانَ" لشُهْرَتِها وكثرتِها في أبواب النّحو. ودخل في قوله: (**نَفْيِ "كانَ"**)[8] "لَمْ يَكُنْ" أي: المضارعُ المنْفِيُّ بـ"لَمْ" كما رأيتَ؛ لأنّ "لَمْ" تنفي المضارعَ[9]. وقد فُهِمَ من النّظْمِ قصْرُ ذلك على "كَانَ" خلافاً لِمَنْ أجازه في أخواتها قياساً، ولِمَنْ أجازه في "ظَنَنْتُ"[10].

[1] - كذا في الأصل أتمّ استثناء الآية لئلا تلتبس بالآية ١٦٥ من سورة النساء، ولم يُتمّ في ط، وص.
[2] - سقط "الآية" من ط، وص.
[3] - في ط، وص:"وهذا أشار إليه".
[4] - انظر الجمل المنسوب للخليل ٢٧٠، واللامات للزجاجي ٦٩، ومنازل الحروف للرماني ٢٢.
[5] - إعراب القرآن للنحاس ٤٢٠/١، وانظر المغني ٢٧٨. والنحاس هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس، أبو جعفر المصريّ المراديّ النحويّ، مصنفاته تزيد على الخمسين، منها:(إعراب القرآن)، و(الكافي) في النحو، و(المقنع) في مسائل الخلاف، وغيرها. مات سنة ٣٣٨هـ. انظر وفيات الأعيان٩٩/١، والبلغة ٨١.
[6] - في ط١، وص"لام الجحود".
[7] - في صب١٣٦٩/٣:"بل هي لام "كي"نحو: ما كان زيد ليلعب.أي: ما وجد للعب."
[8] - في ط، وص زيادة "نحو".
[9] - في صب١٣٦٩/٣:"لو قال لأنّ "لم" تقلب المضارع إلى المضي لأنتج مطلوبه. وفي بعض النسخ: لأن "لم" تنفي الماضي، أي الماضي معنى وهو المضارع لفظاً ولا إشكال عليها".
[10] - انظر الارتشاف ١٦٥٦/٤، و مر ١٣٠/٢، والجنى الداني ١١٧، وزهر ٢٣٦/٢.

تنبيهات:

الأوّل[١]: ما ذكرَهُ من أنَّ اللاّم الّتي يَنْتَصِبُ[٢] الفِعْلُ بعدها هي لامُ الجرِّ. والنَّصْبُ بـ"أَنْ" مضمَرةٍ هو مذهب البصريّين، وذهب الكوفيّون إلى أنّ اللام ناصبةٌ بنفسها، وذهب ثعلب إلى أنّ اللاّم ناصبةٌ بنفسها[٣] لقيامِها مقامَ "أَنْ". والخلافُ في اللاّمَين؛ أعني لام الجحود ولام "كيْ".

الثّاني[٤]: اختُلِفَ في الفعْل الواقعِ بعد اللاّم[٥]: فذهب الكوفيّون إلى أنّه خبرُ "كَانَ"، واللاّم للتّأكيد[٦]. وذهب البصريّون إلى أنّ/ الخبرَ محذوفٌ، واللاّم متعلِّقَةٌ[٧] بذلك[٨] المحذوفِ، وقدَّرُوه: "مَا كَانَ زَيْدٌ مُرِيْداً لِيَفْعَلَ". وإنّما ذهبوا إلى ذلك لأنّ اللاّم جارَّةٌ عندهم، وما بعدها في تأويل مصدْر. وصرَّحَ المصنِّفُ[٩] بأنّها مؤكِّدةٌ لنفي الخبرِ، إلاّ أنّ النّاصبَ عنده "أَنْ" مُضْمَرةٌ. فهو قولٌ ثالثٌ، قال الشّيخ أبو حيّان[١٠]: "ليس بقولٍ بصريٍّ ولا كوفِيٍّ". ٢٥٤/ب

ومُقْتَضَى قولِه: "مؤكِّدة" أنَّها زائدةٌ، وبه صرّح الشّارح[١١]، لكن قال في شرحه[١٢]: "لهذا الموضع من التّسهيل سُمِّيَتْ مؤكِّدةً؛ لصحّة الكلام بدونها، لا لأنّها زائدةٌ، إذ لو كانت زائدةً لم يكنْ لنصْبِ الفعلِ بعدها وجهٌ صحيحٌ. وإنّما هي لامُ اختصاصٍ، دخلتْ على الفعلِ لقصْدِ: مَا كَانَ زَيْدٌ مُقدّراً أو هَامَّاً أو مُستعدّاً لأنْ يَفْعَلَ".

الثّالث[١٣]: قد تُحذف "كَانَ" قبل لام الجحود كقوله[١٤]:

٩٨ – فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَومِي ... مُقَاوَمَةً وَلاَ فَرْدٌ لِفَرْدِ

أي: فما كان جَمْعٌ. ومنه قولُ أبي الدّرداء[١٥] في الرّكعتين بعد العصرِ: "مَا أنا لأدَعَهُما"[١٦].

---

[١] - التنبيه بتمامه في مر ١٣١/٢. وانظر التفصيل وما ذهب إليه النحويون في الإنصاف المسألة (٨٢) ٥٩٣/٢، والارتشاف ١٦٥٦/٤، والجنى الداني ١١٥، والمساعد ٧٧/٣، والهمع ٣٧٧/٢.
[٢] - في ط، وص"يُنصَبُ".
[٣] - في الأصل شطب على جملة :"وذهب ثعلب إلى أنّ اللام ناصبة بنفسها".
[٤] - التنبيه الثاني بتمامه في مر ١٣١/٢-١٣٢. وانظر الارتشاف ١٦٥٨/٤، والجنى الداني ١١٨، والمساعد ٧٧/٣، وزهر ٢٣٥/٢، والهمع ٣٧٨/٢.
[٥] - في صب١٣٧٠/٣:"الظاهر أن هذا الاختلاف مبني على الاختلاف في الناصب هل هو لام الجحود أو أن المضمرة".
[٦] - في ط، وص"للتوكيد".
[٧] - في ط١"متعلق".
[٨] - في ط، وص زيادة: "الخبر".
[٩] - التسهيل ٢٣٠.
[١٠] - الارتشاف ١٦٥٨/٤.
[١١] - نا ٦٧٢.
[١٢] - شرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٤.
[١٣] - التنبيه بتمامه في المغني ٢٧٩.
[١٤] - البيت من الوافر، لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ١٠١، وهو بلا نسبة في الارتشاف ١٦٥٩/٤-١٦٦١، والمغني ٢٧٩، والأشباه والنظائر ١١٠/٤.
موضع الشاهد: فما جمعٌ ليغلبَ، وجه الاستشهاد: حذف "كان" قبل لام الجحود، والتقدير: فما كان جمع ليغلب. وذكر أبو حيان في الارتشاف ١٦٦١/٤ تقديراً آخر نسبه للفراء وهو: فما قومٌ يجتمعون، ولا شاهد فيه إذ ذاك.
[١٥] - هو عويمر بن مالك الأنصاري، صحابي شجاع حكيم، جمع القرآن حفظاً في عهد النبي ﷺ، وروى عنه المحدثون، توفي سنة ٣٢ هـ. انظر الأعلام ٩٨/٥.
[١٦] - لم أقف عليه بهذا اللفظ، وإنما قول أبي الدرداء في كنز العمال برقم ٢١٨٠٢ دون حذف بلفظ : "ما كنت لأدعهما". وفي الأوسط لابن المنذر رقم ١٠٥٧ بلفظ "أما أنا فلا أدعهما". وقول أبي الدرداء كما ذكره الأشموني في الارتشاف ١٦٦١/٤، والجنى الداني ١١٧، والمغني ٢٧٩ .

الرّابع: أطلق النّافي؛ ومرادُه ما ينفي الماضي، وذلك "مَا" و"لَمْ" دونَ "لَنْ"؛ لأنّها تختصُّ بالمستقبل، وكذلك "لا"؛ لأنَّ نفيَ غيرِ المستقبل بها قليلٌ. وأمّا "لَمَّا" فإنّها، وإن كانت تنفي الماضي، لكن تدلُّ على اتّصالِ نفيه بالحال. وأمّا "إنْ" فهي بمعنى "مَا"، وإطلاقُه يشملها[1].

وزعم كثيرٌ من النّاس[2] في قوله تعالى:﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُوْلَ مِنْهُ الجِبَالُ﴾[سورة إبراهيم١٤: ٤٦]، في قراءة[3] غير الكسائيّ، أنّها لام الجحود. لكن يُبْعِدُه أنّ الفعلَ بعد لام الجحود لا يَرْفَعُ إلاَّ ضميرَ الاسمِ السّابق[4].

والّذي يظهرُ أنّها لام "كَي" وأنّ "إنْ" شرطيّة، أي: وعِنْدَ اللهِ جزاءُ مَكْرِهِمْ، وهوَ مكْرٌ أعظمُ منه، وإنْ كانَ[5] مكرُهم لشدَّتِه مُعَدّاً لأجْلِ زوالِ الأمورِ/ العظامِ المشبَّهَةِ في عِظَمِهَا بالجبال، كما يقال: أنَا أشْجَعُ من فلانٍ، وإنْ كانَ مُعَدّاً للنّوازل[6]. ٢٥٥/أ

الخامس[7]: أجازَ بعضُ النّحويّين حذْفَ لامِ الجحود وإظهارَ "أَنْ" مُستدِلاًّ بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا القُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُوْنِ اللهِ﴾[سورة يونس١٠: ٣٧]. والصّحيحُ المنْعُ، ولا حجَّة في الآية؛ لأنّ ﴿أَنْ يُفْتَرَى﴾ في تأويل مصْدر؛ وهو الخبَرُ[8].

(كَذَاكَ بَعْدَ "أَوْ" إذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا "حَتَّى" أوِ "ٱلاَّ" أنْ خَفِي)

(**أنْ**) مبتدأ، و(**خفِي**) خبرُه، و(**كذاكَ**) و(**بَعدَ**) متعلّقان بـ(**خفِي**)، و(**حتَّى**) فاعلُ (**يصْلُحُ**)، و(**إلاَّ**) عطف عليه. أي: كذا يجبُ إضمارُ "أَنْ" بعد "أَوْ" إذا يصلح[9] في موضِعها "حتَّى"، نحو: "لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي"[10]، وقوله[11]:

٩٩ – لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أو أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ

---

[1] - الكلام السابق في مر ١٣٠/٢.
[2] - منهم المرادي في مر ١٣٠/٢.
[3] - في السبعة لابن مجاهد ٣٦٣:"قرأ الكسائي وحده ﴿لتزول﴾ بفتح اللام الأولى وضم الثانية، وقرأ الباقون بكسر الأولى وفتح الثانية".
[4] - وذلك كما نقل أبو حيان في الارتشاف ١٦٥٩/٤ عن ابن هشام الفهري. وقال المرادي في مر ١٣٠/٢:"وفي هذه الآية رد على من زعم أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق". وفي صب١٣٧٢/٣:"الاسم السابق أي المرفوع بفعل الكون".
[5] - سقط"كان" من ط١، وص.
[6] - الكلام عن الآية بتمامه في المغني ٢٧٩.
[7] - التنبيه بتمامه في مر ١٣٠/٢.
[8] - انظر معاني القرآن للكسائي ١٥٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠/٣.
[9] - في ط، وص"صلح".
[10] - في مر ١٣٣/٢، وصب١٣٧٣/٣:"لا يتعين في هذا المثال تقدير "حتى" بل هو صالح للتقديرات الثلاثة: التعليل والغاية والاستثناء من الأزمان".
[11] - البيت من الطويل، مجهول القائل، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٥٤٠/٣، و المغني ٩٤، والمقاصد ٣٨٤/٤، والدرر٧٧/٤. ورد في نا ٦٧٣، وهشا ١٥١/٤، وعق ٣٤٦/٢، وزهر ٢٣٦/٢، وسيو ٤٧٦.
موضع الشاهد: أو أدركَ، وجه الاستشهاد: الفعل المضارع منصوب بـ"أن" المضمرة وجوباً بعد "أو"؛ إذ صلح في موضعها "حتى".

أو "إلاَّ" كقوله[1]: "لأَقْتُلَنَّ الكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ"، وقوله[2]:

١٠٠ – وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَومٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أو تَسْتَقِيمَا

ويحتملُ الوجهين قولُه[3]:

١٠١ – فَقُلت لَهُ لاَ تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكاً أو نَمُوْتَ فَنُعْذَرَا[4]

واحترَزَ[5] بقوله: (**إذا يصلحُ في...موضِعِها "حتّى" أوِ "ألاَّ"**) مِنَ الّتي لا يصلحُ في موضعها أحدُ الحرفين، فإنّ المضارعَ إذا وَرَدَ بعدها منصوباً جاز إظهارُ "أَنْ" كقوله[6]:

١٠٢ – وَلَولاَ رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أعِزَّةٌ وَآلُ سُبَيْعٍ أو أسُوْءَكَ عَلْقَمَا

تنبيهات:

الأوّل: قال في شرح الكافية[7]: "وتقديرُ "إلاَّ" و"حتَّى" في موضع "أو" تقديرٌ لُحِظَ فيه المعنى دونَ الإعراب. والتّقدير الإعرابيّ المرتَّب على اللّفظ أنْ يُقدَّرَ [قبل][8] "أوْ" مصدرٌ، وبعدها "أنْ" ناصبةٌ للفعل، وهما في تأويل مصدرٍ معطوفٍ بـ"أو" على المقدَّرِ قبلَها،/ فتقديرُ "لأَنْتَظِرَنَّهُ أَوْ يَقْدمَ": لَيَكُوْنَنَّ انتظارٌ أوْ قُدومٌ، وتقديرُ ٢٥٥/ب
"لأَقْتُلَنَّ الكَافرَ أوْ يُسْلِمَ": لَيَكُوْنَنَّ قتلُه أو إسلامُه. وكذلك العملُ في غيرهما".

الثّاني[9]: ذهب الكسائيّ إلى أنّ "أو" المذكورةَ ناصبةٌ بنفسها. وذهب الفرّاء ومن وافَقَه من الكوفيّين إلى أنّ الفعلَ انتَصَبَ بالمُخالفة[10]. والصّحيحُ أنّ النّصب بـ"أنْ" مضمَرة بعدها؛ لأنّ "أوْ" حرفُ عطفٍ فلا عملَ لها، ولكنّها عطفَتْ مصدراً مقدَّراً على مصدرٍ متوهَّمٍ. ومن ثَمَّ لَزِمَ إضمارُ "أنْ" بعدها[11].

---

[1] - في ط، وص"كقولك".
[2] - البيت من الوافر، لزياد الأعجم في ديوانه ١٠١، والكتاب ٤٢٨/١، والمقتضب ٢٩/٢، وأمالي ابن الشجري ٧٨/٣، واللسان (غمز)، وشا، والمقاصد ٣٨٥/٤، وزهر. ورد في نا ٦٧٤، وهشا ١٥٢/٤، وعق ٣٤٧/٢، وشا ٣٤/٦، وزهر ٢٣٦/٢، وسيو ٤٧٦. وغمزت:لينت. والمعنى: إذا اشتد عليّ جانب قوم رمت تليينهم حتى يستقيموا.
موضع الشاهد: أو تستقيما، وجه الاستشهاد: الفعل منصوب بـ"أن" المضمرة وجوباً بعد "أو"؛ إذ صلح في موضعها "إلاّ".
[3] - البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ٦٦، والكتاب ٤٢٧/١، والمقتضب ٢٨/٢، والأغاني ١٦٠/١٦، وشا، والخزانة ٥٤٤،٥٤٥/٨. ورد في شا ٣٤/٦. والرواية في الديوان بالرفع. ورواية النصب بدأ بها سيبويه.
موضع الشاهد: أو نموتَ، وجه الاستشهاد: نصب الفعل بـ"أن" المضمرة وجوباً بعد "أو"، إذ صلح في موضعها "حتى" أو "إلا".
[4] - في الأصل:"تحاول ملكا أو تموت فتعذرا"، وأثبت ما في ط، وص.
[5] - الكلام التالي بتمامه تنبيه في مر ١٣٣/٢.
[6] - البيت من الطويل، للحصين بن الحمام في المفضليات ٦٦، والكتاب ٤٢٩/١، ومنتهى الطلب٢/ ١٥٣، واللسان (رزم)، والمقاصد٤١١/٤، وزهر، والخزانة ٣٢٤/٣. ورد في مر ١٣٣/٢، وشا ٨٩/٦، وزهر ٢٤٤/٢. ورزام هو رزام بن مازن بن ثعلبة. وسبيع هو سبيع بن عمرو بن قُتيَّة، وكان شريفاً. وعلقم منادى مرخم علقمة، وهو علقمة بن عبيد بن عبد بن قُتيَّة. والمصدر المؤول من أن المضمرة وأسوءك معطوف على رجال. والمعنى: لولا هؤلاء الموصوفون أو أن أسوءك لفعلت كذا.. (وتمام المعنى بجواب لولا في البيت الذي يليه).
موضع الشاهد: أو أسوءَك، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة جوازاً بعد "أو"، إذ لم يصلح في موضعها "حتى" ولا "إلا".
[7] - ١٥٤١/٣. وانظر مر ٢/ ١٣٤.
[8] - زيادة من ط٢، وص.
[9] - التنبيه الثاني بتمامه في مر ١٣٤/٢.
[10] - انظر ما ذهب إليه الكسائي والفراء في الهمع ٣٨٥/٢، وفيه أن المخالفة هي:"مخالفة الثاني للأول؛ من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه.".
[11] - انظر الجمل المنسوب للخليل ١٣٩، والكتاب ٤٢٧/١، والمقتضب ٣٠٦/٣. والصحيح الذي أشار إليه الأشموني هو مذهب البصريين كما صرح ابن مالك في شرح التسهيل٢٦/٤، وفي نسخ أخرى لـ مر كما ذكر المحقق في حاشية مر ١٣٤/٢، وكذا في المغني ٦٢٤.

الثّالث[1]: قوله: (**إذا يصلح في موضعها "حتّى" أوِ "ألاَّ"**) أحسنُ من قوله في التّسهيل[2]: بعد "أو" الواقعةِ موقعَ "إِلَى أَنْ" أو "إلاَّ أَنْ"؛ لأنّ لـ"حتَّى" معنيَين، كلاهما يصحُّ هنا: الأوّل الغايةُ مثل "إِلَى"، والثّاني التّعليلُ مثل "كَيْ". فيشمل كلامُه هنا نحو: "لأُرْضِيَنَّ اللهَ أوْ يَغْفِرَ لِي"، بخلاف كلام التّسهيل؛ لأنّ المعنى: "حتّى يَغْفِرَ لِي" بمعنى "كَيْ يَغْفِرَ لِي". وقد بانَ لك أنّ قولَ الشّارح[3]: "يريد "حتّى" بمعنى "إِلَى"، لا الّتي بمعنى "كَيْ"." لا وجه له. وكلتا[4] العبارتين خيرٌ من قول الشّارح[5]: "بعدَ "أوْ" بمعنى "إِلَى" أو "إلاَّ""؛ فإنّه يُوهِم أنّ "أَوْ" ترادفُ الحرفين، وليس كذلك، بل هي "أو" العاطفةُ كما مرّ. انتهى[6].

[وَبَعْدَ "حَتَّى" هَكَذَا إضْمَارُ "أَنْ" حَتْمٌ كَـ"جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ"]

(**وبعدَ "حتّى" هكذا إضْمَارُ "أنْ"...حَتْمٌ**) أي: واجبٌ، والغالب في "حتّى" حينئذٍ أن تكونَ للغايةِ نحو:﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوْسَى﴾[سورة طـه٢٠: ٩١]، وعلامتُها أنْ يحسنَ[7] في موضِعها "إِلَى". وقد تكونُ للتّعليل، (**كـ"جُدْ حتّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ"**)، وعلامتُها أن يصلحَ في موضِعها "كَيْ". وزادَ في التّسهيل[8] أنّها تكونُ بمعنى "إلاَّ أنْ" كقوله[9]:

١٠٣ - لَيسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيكَ قَلِيلُ[10] / ٢٥٦/أ

وهذا المعنى[11] على غرابته ظاهرٌ من قول سيبويه[12] في تفسير قولِهم: "واللهِ لا أَفْعَلُ إلاَّ أنْ تَفْعَلَ" المعنى: "حتَّى أنْ تَفْعَلَ". وصرّح به ابنُ هشام الخضراويّ[13]. ونقله أبو البقاء[14] عن بعضِهم في:﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُوْلا﴾[سورة البقرة٢: ١٠٢]. والظّاهرُ في هذه الآية خلافُه، وأنّ المرادَ معنى الغاية.

[1] - انظر مر ١٣٤/٢، وحاشية العليمي على زهر ٢٣٦/٢.
[2] - ٢٣٠-٢٣١.
[3] - نا ٦٧٣.
[4] - في الأصل"كلا".
[5] - نا ٦٧٣.
[6] - ليست "انتهى" في ط، وص.
[7] - في ط، وص "يصلح".
[8] - ٢٣٠.
[9] - البيت من الكامل، للمقنع الكندي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي١٧٣٤/٤، والدرر٧٥/٤. وهو بلا نسبة في المغني ١٦٩، والهمع ٣٨١/٢. ورد في مر ١٣٦/٢. والفضول: ما زاد عن قدر الحاجة. والسماحة: الكرم.
موضع الشاهد: حتى تجودَ، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة وجوباً بعد"حتى"، إذ صلح في موضعها "إلا".
[10] - انظر الكلام السابق في شرح الكافية ١٥٤٢/٣، ومر ١٣٥/٢- ١٣٦.
[11] - الكلام التالي بتمامه في المغني ١٦٩.
[12] - الكتاب ٣٧٤/١ وفيه: "المعنى: حتى تفعل". وفي ذلك قال أبو حيان في الارتشاف ١٦٦٢/٤-١٦٦٣:" وقول سيبويه ليس بنصٍّ على أن "حتى" إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى "إلا أنْ"؛ لأن قوله ذلك تفسير معنىً".
[13] - كذا نقل عنه في الارتشاف ١٦٦٢/٤، ومر ١٣٦/٢، والمساعد ٨٠/٣.
[14] - في كتابه (إملاء ما منّ به الرحمن)٥٥/١، وكذا في البحر المحيط ٥٢٩/١، والمغني ١٦٩. وأبو البقاء هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، أبو البقاء الحافظ النحوي الضرير، قرأ النحو واللغة والأصول والحساب والخلاف والفرائض، رحل إليه من الأقطار، وكان يتردد على الصدور والأعيان، وهو أديب له معرفة بعلوم القرآن والجبر والمقابلة وغوامض العربية. له مصنفات منها:(إعراب القرآن أو الإملاء)، (تفسير القرآن)، (شرح الحماسة)، (اللباب في علل البناء والإعراب)، وغيرها. توفي سنة ٦١٦هـ. انظر وفيات الأعيان ١٠٠/٣-١٠٢، والبلغة ١٦٨، والأعلام ٨٠/٤.

نعم، هو ظاهرٌ في قوله[1]:

١٠٤ - واللَّهِ لاَ يَذْهَبُ شَيَخِي بَاطِــلا

حَتَّـــى أُبِيـــرَ مَالِكـــاً وَكَاهِـــلا

لأنّ ما بعدها ليس غايةً لِمَا قبلها، ولا مُسَبَّباً عنه.

تنبيه[2]:

ذهب الكوفيّون إلى أنّ "حتَّى" ناصبةٌ بنفسِها، وأجازوا إظهارَ "أنْ" بعدها توكيداً، كما أجازوا ذلك بعد لامِ الجحود.

[وَتِـلْـوَ "حَتَّـى" حَـالاً اَوْ مُـؤَوَّلا بِـهِ ارْفَـعَـنَّ وانْصِـبِ المُسْـتَقْبَـلاَ]

(**وَتِلوَ "حَتَّى" حَالاً اَو مُؤوَّلا...بِهِ**) أي: بالحال (**ارْفَعْنَّ**) حتْماً (**وانصِبِ المُسْتَقْبَلاَ**) أي: لا يُنصب الفعلُ بعد "حتَّى" إلاَّ إذا كان مُستقبَلاً. ثمّ إن كان استقبالُه حقيقيّاً بأن كان بالنّسبة إلى زمنِ التَّكَلُّم فالنّصبُ واجبٌ نحو: "لأَسيِرَنَّ حتَّى أَدْخُلَ المدينةَ"، وكالآية السّابقة[3]. وإن كان غيرَ حقيقيٍّ بأن كان بالنّسبة إلى ما قبلها[4] خاصّة[5] فالنّصبُ جائزٌ لا واجبٌ نحو: ﴿وَزُلْزِلُوْا حَتَّى يَقُوْلَ الرَّسُولُ﴾[سورة البقرة٢: ٢١٤]، فإنّ قولَهم إنّما هو مُستقبَلٌ بالنّظر إلى الزّلزال، لا بالنّظرِ إلى زمنِ قَصِّ ذلك علينا؛ فالرّفعُ -وبه قرأ نافع[6]- على تأويله بالحال، والنّصبُ -وبه قرأ غيرُه- على تأويله بالمستقبل: فالأوّلُ يقدّر اتّصاف المُخْبَرِ عنه -وهو الرَّسول والّذين آمنوا معه- بالدّخول في القولِ[7]، فهو[8] حالٌ بالنّسبة إلى تلك الحال[9]. والثّاني: يقدّر اتّصافه بالعزْم عليه، فهو مستقبل بالنّسبة إلى تلك الحال[10].

---

[1] - الرجز لامرئ القيس في ديوانه ١٣٤، والأغاني٦٦/٨، والخزانة ٣٣٣/١-٢١٣/٢. وهو بلا نسبة في المغني ١٦٩. وشيخي: أبي. وأبير: أهلك. ومالك وكاهل حيّان من بني أسد، يتوعده امرؤ القيس القوم بهذا البيت بعد أن قتلوا أباه حجراً.
موضع الشاهد: حتى أبيرَ، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة وجوباً بعد"حتى"، إذ صلح في موضعها "إلا". فما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسبباً عنه.

[2] - التنبيه بتمامه في مر ١٣٥/٢، وانظر الإنصاف ٥٧٩/٢ المسألة (٨٠)- ٥٩٧/٢ المسألة (٨٣)، والارتشاف ١٦٦٢/٤.

[3] - وهي :﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إلَينَا مُوْسَى﴾.

[4] - في صب١٣٧٨/٣:"أي لزمن الفعل قبلها، ولم يكن للحال حقيقة".

[5] - في المصدر السابق نفسه:"قوله خاصة أي لا بالنسبة إلى زمن التكلم".

[6] - السبعة لابن مجاهد ١٨١:" قرأ نافع وحده بالرفع، وقرأ بالنصب الباقون، وكان الكسائي يقرؤها دهراً رفعاً ثم رجع إلى النصب".

[7] - في صب١٣٧٩/٣:"أي زمن التكلم".

[8] - أي القول.

[9] - في صب١٣٧٩/٣:"أي باعتبار تلك الحال وهي تقدير اتصافهم بالقول زمن التكلم".

[10] - انظر الكتاب ٤١٧/١، ومعاني القرآن للكسائي ٨٧-٨٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٦/١، ومر ١٣٦/٢-١٣٧.

ولا يُرْفَعُ[١]/ الفعل بعد "حتَّى" إلا بثلاثة شروط[٢]: ٢٥٦/ب

الأوّل: أن يكونَ حالاً، إمّا حقيقةً نحو: "سِرْتُ حتَّى أَدْخُلُهَا"، إذا قلتَ ذلك، وأنتَ في حالةِ الدُّخول، والرَّفْعُ حينئذٍ واجبٌ. أو بتأويل[٣] نحو: ﴿حَتَّى يَقُوْلُ الرَّسُوْلُ﴾[سورة البقرة٢: ٢١٤] في قراءة نافع، والرَّفْعُ حينئذٍ جائزٌ كما مرّ.

الثّاني: أن يكونَ مُسَبَّباً عمّا قبلها، فيمتنعُ الرّفع في نحو: "لأَسِيْرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمسُ"، و"مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا"، و"أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا؟" لانتفاء السَّبَبِيّة[٤]. أمّا الأوّل فَلأنَّ طُلوعَ الشّمس لا يتسبّبُ عن السّير. وأمّا الثّاني فلأنّ الدّخول لا يتسبّب عن عدم السّير. وأمّا الثّالث فلأنّ السّبب لم يتحقّقْ.

ويجوز الرَّفعُ في نحو[٥]: "أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُها؟"، و"مَتَى سِرْتَ حتَّى تَدْخُلُها؟"؛ لأنّ السّيرَ مُحَقَّقٌ، وإنّما الشّكُّ في عين الفاعل، أو في عين الزّمان. وأجاز الأخفش[٦] الرّفعَ بعد النّفي على أن يكونَ أصلُ الكلام إيجاباً، ثمّ أُدْخِلَتْ أداةُ النّفي على الكلام بأسْرِهِ، لا على ما قبل "حتّى" خاصّة. ولو عرضْتَ هذه المسألةَ[٧] بهذا المعنى على سيبويه لم يمنعِ الرَّفْعَ فيها، وإنّما مَنَعَهُ إذا كان النّفيُ مُسَلَّطاً على السّبب خاصّة. وكلٌّ أحدٍ يمنعُ ذلك.

الثّالث: أن يكونَ فضْلةً، فيجب النّصْبُ في نحو: "سَيْري حتَّى أَدْخُلَهَا"، وكذا في: "كَانَ سَيْرِي أَمْس حَتَّى أَدْخُلَهَا"، إن قدَّرْتَ "كَانَ" ناقصةً، ولم تُقَدِّرِ الظَّرْفَ خَبَراً.[٨]

تنبيهات:

الأوّل[٩]: إذا كانَ الفعْلُ حالاً أو مُؤوَّلاً به، فـ"حَتَّى" ابتدائيّة، وإذا كان مُسْتَقبَلاً أو مؤوّلاً به، فهي الجارَّةُ و"أنْ" مضمرةٌ بعدها كما تقدّم.

الثّاني[١٠]: علامةُ كونه حالاً أو مؤوّلاً به صلاحيةُ جَعْلِ الفاء في موضع "حَتَّى". ويجب حينئذٍ أنْ يكون ما بعدها فضْلةً مُسَبَّباً/ عمّا قبلها. ٢٥٧/أ

---

[١] - في ط، وص"يرتفع"
[٢] - أغلب ما جاء في الشروط مثبت في المغني ١٧٠-١٧١.
[٣] - في ط، وص: "تأويلا".
[٤] - عند البصريين خلافاً للكوفيين كما في شرح الجمل لابن عصفور ١٦٦/٢، والمقرب ٢٩٦/١-٢٧٠، والارتشاف ١٦٦٤/٤، ومر ١٣٧/٢.
[٥] - سقط"نحو" من ط، وص.
[٦] - انظر الارتشاف ١٦٦٣/٤، ومر ١٣٧/٢-١٣٨، والجنى الداني ٥٥٧، والمغني ١٧١.
[٧] - سقط "هذه المسألة" من ط١.
[٨] - في ط٢، وص زيادة "انتهى".
[٩] - التنبيه بتمامه في مر ١٣٧/٢.
[١٠] - التنبيه الثاني بتمامه في مر ١٣٧/٢. ونبه المحقق على ما في عبارة :"ما بعدها فضلة مسبباً" فقال في الحاشية: "بل قد يكون ما بعدها سبباً لما قبلها، نحو قول الفرزدق: فيا عجباً حتى كليب تسبني كأن أباها نهشل أو مجاشعُ
فالعجب نتيجة المسبة، والمعنى: يا عجبي احضر لكثرة الأعاجيب؛ فأبعدها مسبة كليب لي.". وابن هشام في المغني ١٧٣ ذهب إلى تقدير محذوف قبل "حتى" في الشاهد الذي أورده المحقق؛ ليكون ما بعد "حتى" غاية للمحذوف. والتقدير عنده: فواعجباً يسبني الناس حتى كليب تسبني.

الثّالث[1]: تجيء "حَتَّى" في الكـــلام على ثلاثة أضْرب: جارّةً. وعاطفةً. وقد مرَّتَا[2]. وابتدائيّةً؛ أي: حـــرفٌ تُبْتَدَأُ بعده الجمَلُ، أي: تُسْتَأنَفُ، فتدخل على الجمل الاسميّة كقوله[3]:

١٠٥ – [فَمـــا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَـــاءَهَـــا بِدِجْـــلَةَ] حَتَّى مَـــاءُ دِجْـــلَةَ أَشْــــكَلُ

وعلى الفعليّة الّتي فعلُها مضارعٌ [مرفوع][4] كقوله[5]:

١٠٦ – يُغْشَـــونَ حَتَّى مَـــا تَهِـــرُّ كِـــلاَبُهُمْ [لا يَسْـــأَلُـــونَ عَـــنِ السَّـــوَادِ الْمُقْبِـــلِ]

وقراءة نافع: ﴿حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[سورة البقرة٢: ٢١٤]، وعلى الفعليّة الّتي فعلُها مـــاضٍ نحـــو: ﴿حَتَّـــى عَفَـــوْا وَّقَالُوا﴾[سورة الأعراف٧: ٩٥]، وزعمَ المصنّفُ[6] أنّ "حتّى" هذه جارّةٌ، ونُوزِعَ في ذلك[7]. انتهى.

(وَبَعْـــدَ فَـــا جـــوابِ نَـــفْـــيٍ أو طَـــلَبْ مَحْضَيَـــنِ "أَنْ" وسَـــتْرُهَـــا حَتْمٌ نَصَبْ)

(**أنْ**) مبتدأ، و(**نَصَب**) خبرُها، و(**سَتْرُها حَتْمٌ**) مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل (**نَـــصَب**)، و(**بَعْـــدَ**) متعلّق بـــ(**نَصَب**). يعني[8]: أنّ "أَنْ" تنصبُ الفعلَ مضمرَةً، بعد فاء جواب نفْيٍ نحـــو: ﴿لاَ يُقْـــضَى عَلَـــيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[سورة فاطر٣٥: ٣٦]. أو جوابِ طَلَبٍ؛ وهو: إمّا أمْرٌ، أو نَهْيٌ، أو دعـــاءٌ، أو اســـتفهامٌ، أو عـــرْضٌ، أو تَحْضيضٌ، أو تَمَنٍّ، فالأمرُ نحو قوله[9]:

١٠٧ – يَا نَاقُ سِـــيرِي عَنَقاً فَسِـــــيْحَا

إِلَـــى سُـــــلَيْمَـــانَ فَنَسْـــــتَرِيْحَا

[1] - التنبيه الثالث هو الأول في ط، وص. وانظر الكلام في مر٢/١٣٤-١٣٥، والمغني ١٧٣-١٧٤.

[2] - ذكرت حتى جارة في مبحث حروف الجر؛ انظر الأصل (١٢٧/أ) و ط١ (٣٧٦/٢). وحتى عاطفة في مبحث عطف النسق؛ انظر الأصل ١٨٥/ب، وط١ (٣/١٦٨-١٦٩).

[3] - البيت من الطويل، لجرير في ديوانه ١/١٤٣، والأغاني ٥٧/١١، واللسان (حتت)، والخزانة ٤٧٩،٤٨٠/٩. وهو بلا نسبة في الجمل المنسوب للخليل ٢٠٦، وحروف المعاني للزجاجي ٦٥، وأسرار العربية ٢٤١. ورد في نا ٦٧٦، ومر ١٣٥/٢. وتمجّ: تقذف. أشكل: هو حمرة مختلطة ببياض.
موضع الشاهد: حتى ماء دجلة أشكل، وجه الاستشهاد: جاءت "حتى" ابتدائية ودخلت على الجملة الاسمية.

[4] - زيادة ليست في الأصل ولا في النسخ الأخرى، أثبتت للتوضيح.

[5] - البيت من الكامل، لحسان بن ثابت في ديوانه٣٠٩، والكتاب ٤١٣/١، والأغاني ٢/١٤، ومنتهى الطلب ٣١١/٦، والمغني ١٧٤، وشا، والخزانة ٤١٢/٢. ورد في شا ٤٠/٦. وتهرّ كلابهم: تنبح. والسواد: شخص كل شيء تراه من بعيد ولا تتبينه ما هو. والشاعر يمدح بني جفنة ويصفهم بالكرم والسماحة حتى أن كلابهم اعتادت الضيوف فلا تنبح أبداً، والقوم لا يشغلهم السواد المقبل ليسألوا عنه، بل كلٌ ضيفٌ مرحّب به.
موضع الشاهد: حتى ما تهرّ، وجه الاستشهاد: جاءت "حتى" ابتدائية ودخلت على الجملية الفعلية التي فعلها مضارع مرفوع.

[6] - شرح التسهيل لابن مالك ٢٥/٤.

[7] - في الجنى الداني ٥٤٣:" زاد ابن مالك في أقسام مجرور "حتى" أن يكون مصدراً مؤولاً من "أن" وفعل ماض، نحو ﴿حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا﴾. قال الشيخ أبو حيان: ووهم في هذا، لأن "حتى" ههنا ابتدائية، و"أن" غير مضمرة بعدها". وفي المغني ١٧٤:" زعم ابن مالك أن "حتى" هذه جارّة وأنّ بعدها "أنْ" مضمرة، ولا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلفُ إضمارٍ من غير ضرورة".

[8] - انظر الكلام التالي في شرح الكافية ١٥٤٣/٣-١٥٤٦، ومر ١٣٨/٢-١٣٩.

[9] - الرجز لأبي النجم في الكتاب ٤٢١/١، واللسان(عنق)، والهمع ٣٨٦/٢، والدرر٥٢/٣-٧٩/٤. وهو بلا نسبة في الأصول ١٨٣/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٧٠/١، وشرح الكافية ١٥٤٤/٣. ورد في نا ٦٧٧، وهشا ١٥٩/٤، وعق ٣٥٠/٢، وشا ٥٢/٦، ومكو ٢٨١، وجز ٣٠٩، وزهر ٢٣٩/٢، وسيو ٤٧٧. والعنق: ضرب من السير. والفسيح: الواسع المكين. وأراد سليمان بن عبد الملك.
موضع الشاهد: فنستريحا، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة بعد فاء جواب الطلب ؛ وهوالأمر.

والنّهْيُ نحو: ﴿لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾[سورة طه٢٠: ٦١]، وقوله[1]:

١٠٨ – لاَ يَخْـــدَعَنَّـــكَ مَأْثُـــورٌ وإنْ قَدُمَتْ تُـــراثُـــهُ[2] فَـــيَـــحِـــقَّ الحُـــزْنُ والنّـــدَمُ

والدّعاءُ نحو: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ واشْدُدْ عَلَى قُلُوْبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُوْا حَتَّى يَرَوُا العَذَابَ الأَلِيْمَ﴾[سورة يونس١٠: ٨٨]، وقوله[3]:

١٠٩ – رَبِّ وَفِّـــقْـــنِـــي فَـــلاَ أَعْدِلَ عَنْ سَـــــنَنِ السَّـــــاعِينَ فِي خَيْرِ سَـــــنَنْ

وقوله[4]:

١١٠ – فَيَـــا رَبِّ عَجِّـــلْ مَا أُؤَمِّـــلُ مِنْهُمُ فَيَـــدْفَـــأَ مَقْـــرُورٌ وَيَشْـــبَعَ مُـــرْمِـــلُ

والاستفهامُ نحو: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾[سورة الأعراف٧: ٥٣]، وقوله[5]:

١١١ – هَل تَعْرِفُـــونَ لُبَـــانَـــاتِي فَأرْجُوَ أنْ تُقْضَى فَيَـــرْتَـــدَّ بَعْضُ الـــرُّوحِ لِلجَسَـــدِ

والعرْضُ نحو قوله[6]:

١١٢ – يَا ابْنَ الكِرَامِ ألاَ تَدْنُـــوْ/ فَتُبْصِرَ مَـــا قَدْ حَدَّثُـــوكَ فَمَـــا رَاءٍ كَمَـــنْ سَـــمِعَا ٢٥٧/ب

والتَّحْضِيْضُ نحو: ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِيْ إِلَى أَجَلٍ قَرِيْبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾[سورة المنافقون٦٣: ١٠]، وقوله[7]:

١١٣ – لَولاَ تَعُوجيْـــنَ يَا سَـــلْمَى عَلَى دَنِفٍ فَتُخْمِـــدِي نَـــارَ وَجْـــدٍ كَـــادَ يُفْنِيـــهِ

---

[1] ـ البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٥٤٤/٣ برواية:
" لا يخدعنك موتورٌ وإن قدمت تِراته فيحق الحزن والندم".
كما ورد في جز ٣٠٩ برواية:
"لا يخدعنك موتورٌ وإن قدحت تِراته فيحق الحزن والندم".
والتراث: ما يخلفه الرجل لورثته بعد موته. وفي صبح٣/ ١٣٨٣:" المأثور: المال المتروك. ولعل معنى "وإن قدمت تراثه": وإن تقادمت وارثوه من غيرهم، وهو باقٍ عندهم، فإنه لا ينفع"؛ لأنه لا يدوم - وإن كثر- دون عملٍ ينمّيه. أما الرواية الأخرى؛ فالموتور: الذي قتِل له ولدٌ أو قريب. والتِرات: جمع تِرة: وهي الثأر والحقد. ولعل المعنى: لا يخدعنك موتور وإن قدم ثأره وحقده؛ فإنه لا أمان له. والله أعلم.
موضع الشاهد: فيحقَّ، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة بعد فاء جواب الطلب؛ وهو النهي.

[2] ـ في ط٢ خلافاً لجميع النسخ الأخرى:"تِراته".

[3] ـ البيت من الرمل، مجهول القائل، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٥٤٥/٣، وشرح قطر الندى ٧٢، والمقاصد ٣٨٨/٤، والهمع ٣٨٧/٢. ورد في نا ٦٧٨، وعق ٣٥٠/٢، وشا ٥٢/٦، ومكو ٢٨٢، وزهر ٢٣٩/٢، وسيو ٤٧٧. وأعدل: أحيد. السنن: المذهب والطريق.
موضع الشاهد: فلا أعدلَ، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة بعد فاء جواب الطلب؛ وهو الدعاء.

[4] ـ البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٥٤٤/٣. ورد في جز ٣٠٩. والمقرور: المصاب بالبرد. والمرمل: الذي نفد زاده.
موضع الشاهد: فيدفأ، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة بعد فاء جواب الطلب؛ وهو الدعاء.

[5] ـ البيت من البسيط، مجهول القائل، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٥٤٥/٣، وشرح قطر الندى ٧٣، والمقاصد ٣٨٨/٤. ورد في نا ٦٧٨، ومكو ٢٨٢، وجز ٣٠٩، وزهر ٢٣٩/٢. واللبانة: الحاجة من غير فاقة.
موضع الشاهد: فأرجوَ، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة بعد فاء جواب الطلب؛ وهو الاستفهام.

[6] ـ البيت من البسيط، مجهول القائل، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٥٤٥/٣، وشرح قطر الندى ٧٤، والمقاصد ٣٨٩/٤، والهمع ٣٨٩/٢. ورد في نا ٦٧٨، وعق ٣٥١/٢، وشا ٥٣/٦، ومكو ٢٨٢، وجز ٣٠٩، وزهر ٢٣٩/٢، وسيو ٤٧٧.
موضع الشاهد: فتبصرَ، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة بعد فاء جواب الطلب؛ وهو العرض.

[7] ـ البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٥٤٦/٣، والهمع ٣٩٠/٢. ورد في جز ٣١٠، وسيو ٤٧٧. وتعوجين: تعطفين وتميلين. والدنف: الرجل الذي لازمه المرض حتى أشرف على الموت. الوجد: الحب الشديد.
موضع الشاهد: فتخمدي، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة بعد فاء جواب الطلب؛ وهو التحضيض.

والتّمنّي نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوْزَ فَوْزاً عَظِيْماً﴾[سورة النّساء٤: ٧٣]، وقوله[١]:

١١٤ – يَـــا لَيتَ أُمَّ خُلَيدٍ وَاعَـــدَتْ فَوَفَـــتْ ... وَدَامَ لِـــي وَلَهَـــا عُمْـــرٌ فَـــنْصْطَحِبَـــا

واحترز بفاء الجواب عن الفاء الّتي لمجرد العطفِ نحو: "مَا تَأْتِينا فتُحَدِّثُنَا"، بمعنى: "مَا تَأْتِيْنا فَمَا تَحَـــدِّثُنَا"[٢]، فيكون الفعلان مقصوداً نفيُهما، وبمعنى[٣]: "مَا تَأتِيَنا فَأَنْتَ تُحَدِّثُنا"، على إضمار مبتدأ. فيكون المقصودُ نفـــيَ الأوّلِ وإثباتَ الثّاني. وإذا قُصِدَ الجوابُ لم يكنِ الفعلُ إلاَّ منصوباً على معنى "مَا تَأتِينَا مُحَدِّثاً"، فيكون المقصودُ نفيَ اجتماعِهما، أو على معنى: "مَا تَأْتِينَا فَكَيْفَ تُحَدِّثُنا"، فيكونُ المقصودُ نفْيَ الثّاني لانْتِفَاءِ الأوّل.

واحترز بـــ(**مَحْضَين**) عن النّفي الّذي ليس بِمَحْضٍ، وهو المنْتَقِضُ بإلاَّ، والمَتْلُوُّ بنفْيٍ نحو: "مَا أنْتَ تَأتِينَا إلاَّ فَتُحَدِّثُنَا"[٤]، ونحو: "مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا". ومن الطَّلب الّذي ليس بِمَحْضٍ[٥]، وهو الطَّلبُ باسم الفعـــل، أو[٦] بالمصدَرِ، أو بما لفْظُهُ خبَرٌ نحو: "صَهْ فَأُكْرِمُكَ"، و"حَسْـــبُكَ الحديثُ فَيَنَامُ النّاسُ"، ونحو: "سُـــكُوتاً فيَنَـــامُ النّاسُ"، ونحو: "رَزَقَنِي اللهُ مَالاً فَأُنْفِقُهُ فِي الخَيْرِ"، فلا يكون لشيءٍ من ذلك جوابٌ منصوب. وسيأتي التّنبيـــه[٧] على خلافٍ في بعض ذلك[٨].

تنبيهات:

الأوّل[٩]: ممّا مثّل به في شرح الكافية لجواب النّفي المنتقض: "مَا قَامَ فَيَأْكُلُ إلاَّ طَعَامَهُ[١٠]" قال[١١]: "ومنه قول الشّاعر[١٢]:

١١٥ – وَمَا قَـــامَ مِنّـــا قَـــائِـــمٌ فِي نَدِيِّنَـــا ... فَـــيَنْطِـــقُ إلاَّ بِالَّـــتِـــي هِـــيَ أَعْـــرَفُ"

[١] - البيت من البسيط، مجهول القائل، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٥٤٦/٣، والمقاصد ٣٨٩/٤. ورد في نا ٦٧٨.
موضع الشاهد: فنصطحبا، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة بعد فاء جواب الطلب؛ وهو التمني.
[٢] - في الأصل"فتكرمنا".
[٣] - سقط من ط١"نحو ما تأتينا.... نفيهما، وبمعنى".
[٤] - في شرح الكافية ١٥٤٧/٣، وبعض نسخ مر ١٣٩/٢:" ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا".
[٥] - سقط من ط١"وهو المنتقض.....ليس بمحض".
[٦] - في الأصل:"و".
[٧] - في شرح البيت التالي من الألفية.
[٨] - معظم كلامه السابق عن الفاء في شرح الكافية ١٥٤٣/٣- ١٥٤٦، ومر ١٣٨/٢-١٣٩.
[٩] - انظر مر ١٤٠/٢.
[١٠] - في ط١"طعام".
[١١] - ١٥٤٧/٣.
[١٢] - البيت من الطويل، للفرزدق في ديوانه ١٢٢/٢، والكتاب ٤٢٠/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٣٥، ومنتهى الطلب٢٦٠/٥، وشا، والمقاصد ٣٩٠/٤، والخزانة ٥٤٠/٨،٥٤٢. وهو بلا نسبة في الأصول ١٨٤/٢، وشرح الكافية ١٥٤٧/٣. ورد في نا ٦٨٠، ومر١٤٠/٢، وشا ٥١/٦. والندي: مجلس القوم ومتحدثهم. أراد: إذا نطق منا ناطق في مجلس جماعة عُرف صواب قوله فلم تُردّ مقالته.
موضع الشاهد: فينطقُ، وجه الاستشهاد: لم يجز ابن مالك نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة بعد فاء جواب النفي لانتقاض النفي بـ"إلا" متمثلاً بالشاهد برواية الرفع، واعترضه المرادي تابعاً لسيبويه ومتمثلاً برواية النصب "فينطقَ" في أن النفي إذا انتقض بـ"إلا" بعد الفاء جاز النصب.

وتَبِعَهُ الشَّـــارِحُ[١] في التّمثيل بذلك، واعترضهما المراديّ/ وقال[٢]: "إنّ النّفيَ إذا انتقض بـــ"إلاّ" بعد الفـــاء جاز النّصب. نصَّ على ذلك سيبويه[٣]، وعلى النّصْبِ أنشدَ: ٢٥٨/أ

١١٥ – [وَمَا قَـــامَ مِنّـَــا قَـــائِمٌ فِي نَدِيِّنَـــا] فَـــيَنْطِـــقَ إلاَّ بِالَّـــتِـــي هِـــيَ أَعْـــرَفُ"

الثّاني[٤]: قد تُضْمَرُ "أنْ" بعد الفاء الواقعةِ بين مجزومَي أداةِ شرْطٍ، أو بعدهما، أو بعد حصْرٍ بـــ"إنّمَا" اختياراً نحو: "إنْ تَأْتِنِي فَتُحْسِنَ إِلَيَّ أُكَافِئْكَ"، ونحو: "مَتَى زُرْتَنِي أُحْسِنْ إِلَيْكَ فَأُكْرِمَكَ"، ونحو: ﴿إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُوْلُ لَهُ كُنْ فَيَكُوْنَ﴾[سورة آل عمران٣: ٤٧] في قراءة[٥] من نَصَبَ. وبعد الحَصْرِ بـــ"إلاّ" والخَبَرِ المُثْبَتِ الخـــالي مِـــنَ الشَّرْطِ اضْطِرَاراً نحو: "مَا أَنْتَ إلاَّ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا"، ونحو قوله[٦]:

١١٦ – سَـــأَتْـــرُكُ مَنْزِلِـــي لِبَنِـــي تَمِيـــمٍ وَأَلْـــحَـــقُ بِالحِجَـــازِ فَـــأَسْــــتَرِيْحَـــا

الثّالث: يلحقُ بالنّفي التّشْبيهُ الواقعُ موقعَه نحو: "كَأَنَّكَ وَالٍ عَلَيْنَا فَتَشْتِمَنَا"؛ أي: مَا أَنْتَ وَالٍ عَلَيْنَا، ذكرَه في التّسهيل[٧]، وقال في شرح الكافية[٨]: "إنّ غيراً قد تفيد نفياً، فيكون لها جوابٌ منصوبٌ كالنّفي الـــصّريح، فيقال: "غيرُ قَائمٍ الزّيدانِ فَتُكْرِمَهُمَا". أشار إلى ذلك ابنُ السَّرّاج ثمّ قال[٩]: "ولا يجوز هذا عنـــدي". قلـــتُ: وهذا[١٠] عندي جائزٌ. والله أعلم." هذا كلامُه بحروفه[١١].

الرّابع[١٢]: ذهب بعض الكوفيّين إلى أنّ ما بعد الفاء منصوبٌ بالمخالفة، وبعضُهم إلى أنّ الفاءَ هي النّـــاصبةُ كما تقدَّمَ في "أوْ".[١٣] والصّحيح مذهبُ البصريّين؛ لأنّ الفاءَ عاطفةٌ فلا عمل لها، لكنّها عطفتْ مصدراً مقدَّراً على مصدر مُتَوَهَّمٍ، والتّقديرُ في نحو "مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا": مَا يكونُ منكَ إتيَانٌ فَتَحْدِيثٌ. وكذا يُقَدَّرُ في جميـــع المواضع.

---

[١] - نا ٦٨٠.
[٢] - مر ١٤٠/٢.
[٣] - الكتاب ٤١٩/١-٤٢٠.
[٤] - انظر الارتشاف ١٦٨٧/٤.
[٥] - في السبعة ٢٠٦:"قرأ ابن عامر وحده ﴿فيكونَ﴾ بالنصب".
[٦] - البيت من الوافر، للمغيرة بن حبناء في المقاصد ٣٩٠/٤، والخزانة ٥٢٢/٨،٥٢٤، والدرر ٢٤٠/١-٧٩/٤. وهو بلا نسبة في الكتاب ٤٢٣/١، ٤٤٨، والأصول ١٨٢/٢، والمسائل المنثورة ١٤٦، وشرح الكافية ١٥٥٠/٣، والمغني ٢٣٢. ورد في نا ٦٧٩، وشا ٤٩/٦.
موضع الشاهد: فأستريحا، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة بعد فاء السببية في الخبر المثبت الخالي من الشرط، ودون أن يسبقها نفي أو طلب، وهذا للضرورة.
[٧] - ٢٣١.
[٨] - ١٥٥٥/٣.
[٩] - في الأصول ١٨٤/٢.
[١٠] - في ط، وص "وهو"، وكذا في المصدر.
[١١] - في الارتشاف ١٦٧٦/٤:"أجرى الكوفيون "غير" مجرى النفي، فنصبوا معها بعد الفاء، وتبعهم ابن مالك،ولا يجوز ذلك عند البصريين"، وانظر المساعد ٨٧/٣.
[١٢] - التنبيه بتمامه في مر ١٤٠/٢، وانظر الإنصاف ٥٧٧/٢ المسألة (٧٦)، وشرح الرضي للكافية ٥٤/٤، والارتشاف ١٦٦٨/٤، والجنى الداني ٧٤، وشرح التسهيل للمرادي ٤٩٧/١، والمساعد ٨٤/٣.
[١٣] - الصفحة ١٠٠.

الخامس[1]: شَرَطَ في التّسهيل[2] في نصْبِ جوابِ الاستفهامِ أنْ لا يتضمَّنَ وقوعَ الفِعْلِ، احْتِرازاً من نحو: "لِمَ ضَرَبْتَ/ زَيْداً فَيُجَازِيْكَ؟"؛ لأنّ الضَّرْبَ قد وَقَعَ، فلمْ يمكن سبْك مصدرٍ مُستَقْبَلٍ منه، وهو مذهب أبي ٢٥٨/ب
عليّ[3]. و لم يشترط ذلك المغاربة. وحكى ابنُ كَيسان[4]: "أَيْنَ ذَهَبَ زَيْدٌ فَنَتْبَعَهُ؟" بالنّصْبِ، مع أنّ الفعلَ في ذلك مُحَقَّقُ الوقوع. وإذا لم يمكن سبك مصدر مستَقبَل من الجملة سبكناه من لازمها. فالتّقديرُ: لِيَكُنْ منكَ إعلامٌ بذهَابِ زَيْدٍ فاتِّبَاعٌ مِنَّا[5].

[وَالْوَاوُ كَالْفَا إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ "مَعْ"   كَـ"لاَ تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرَ الجَزَعْ"]

(**وَالوَاوُ كَالفَا**) في جميع ما تقدَّم (**إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ "مَعْ"**) أي: يُقصَدُ بها المصاحَبَةُ (**كَـ"لاَ تَكُنْ جَلداً وَتُظْهِرَ الجَزَعْ"**) أي: لا تجمع بين هذين[6].

وقد سُمِعَ النَّصْبُ مع الواو في خمسةٍ مِمّا سُمِعَ معَ الفاء[7]:

الأوّلُ: النّفيُ نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الّذِيْنَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِيْنَ﴾[سورة آل عمران٣: ١٤٢].

الثّاني: الأمرُ نحو قوله[8]:

١١٧ — فَقُلتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى   لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

الثّالثُ: النّهْيُ نحو قوله[9]:

١١٨ – لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ   [عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ]

---

[1] - التنبيه بتمامه في مر ١٤٠/٢، وانظر تفصيل المسألة وما نقل عن أبي علي وابن مالك وابن كيسان في الارتشاف ١٦٧١/٤-١٦٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠/٤، والمساعد ٨٦/٣.

[2] - ٢٣١.

[3] - انظر المسائل المنثورة ١٤٥.

[4] - محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن، كان عالما بالعربية، من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب، كان بصرياً كوفياً، يحفظ المذهبين جميعاً، من كتبه:(المهذب)، و(غلط أدب الكاتب)، وغير ذلك، توفي سنة ٢٩٩هـ. انظر البلغة ٢٤٩-٢٥٥، والأعلام ٣٠٨/٥.

[5] - في الأصل"مني"، وأثبت ما في ط، وص.

[6] - في الأصل:"هاتين".

[7] - انظر شرح الكافية ١٥٤٧/٣-١٥٤٩.

[8] - البيت من الوافر، للأعشى في الكتاب ٤٢٦/١، وشا، والدرر٨٥/٤، وليس في ديوانه، وللفرزدق في أمالي القالي ٩٠/٢، وليس في ديوانه، ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني ٥٤/٢، واللسان (ندى)، ولربيعة بن جشم في المفصل ٣٢٨، وللأعشى أو الحطيئة أو ربيعة بن جشم أو دثار ابن شيبان في زهر. وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٩٢/١، والإنصاف ٥٣١/٢، وشرح الكافية ١٥٤٨/٣. ورد في نا ٦٨١، وهشا ١٦٠/٤، وعق ٣٥٣/٢، وشا ٦٤/٦، وجز ٣١١، وزهر ٢٣٩/٢، وسيو ٤٧٧.
موضع الشاهد: وأدعوَ، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة وجوباً بعد واو المعية المسبوقة بالأمر.

[9] - البيت من الكامل، لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٤٠٤، وزهر، والخزانة ٥٦٧/٨، وللمتوكل الكناني في الجمل المنسوب للخليل ٩٥، وللمتوكل الليثي في الأغاني ٣٧/١١، ومنتهى الطلب١٥٧/٣، واللسان (عظظ)، والخزانة ٥٦٥/٨، وللأخطل في الكتاب ٤٢٤/١، وشا، ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٨٨/٢، ولأبي الأسود الدؤلي أو للأخطل أو للمتوكل الكناني في المقاصد ٣٩٣/٤، والدرر ٨٦/٤، ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق البربري في الخزانة ٥٦٤/٨-٥٦٧. وبلا نسبة في المقتضب ٢٦/٢، وشرح الكافية ١٥٤٧/٣. ورد في نا ٦٨٢، وهشا ١٥٨/٤، وعق ٣٥٣/٢، وجا ٢٩/٤، وشا ٦٤/٦، وجز ٣١٠، وزهر ٢٣٨/٢.
موضع الشاهد: وتأتيَ، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة وجوباً بعد واو المعية المسبوقة بالنهي .

الرّابعُ: الاستفهامُ نحو قوله[1]:

١١٩ - أَتَبِيْتُ[2] رَيَّــانَ الجُفُــونِ مِنَ الكَــرَى وَأَبِــيْــتَ مِنْــكَ بِــلَيْــلَــةِ المَلْسُــوعِ

وقوله[3]:

١٢٠ - أَلَمْ أَكُ جَــارَكُــمْ وَيَكُــونَ بَينِــي وَبَــيْــنَــكُــمُ الْــمَــوَدَّةُ وَالإخَـــاءُ

الخامسُ: التّمنّي نحو: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُوْنَ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ﴾[سورة الأنعام٦: ٢٧] في قـــراءةِ[4] حمزة وحفص[5]. وقِسِ الباقي[6].

قال ابنُ السّرّاج[7]: "الواو يُنْصَبُ ما بعدها في غيرِ الموجب مِنْ حيثُ انتصب ما بعد الفاء. وإنّمـــا يكـــون كذلك إذا لم تُرِدِ[8] الاشتراكَ بين الفِعْلِ والفعْلِ، وأردتَ عطْفَ الفعلِ على مصدرِ الفعلِ الّذي قبلها كما كان في الفاء، وأضمرت "أنْ". وتكون الواو في هذا بمعنى "مَعْ"[9] فقط".

ولا بدّ مع هذا الّذي ذكرَه/ مِنْ رعايةِ أن لا يكونَ الفعلُ بعد الواو مبنيّاً على مبتدأ محذوفٍ؛ لأنّه متى كان كذلك وجب رفعُه. ومن ثَمَّ جـــاز فيما بعدَ الواو من نحو: "لا تَأْكُلِ السَّـــمَكَ وتَشْـــرَب اللَّبَنَ" ثلاثـــةُ[10] أوجهٍ: الجزْمُ على التّشريك بين الفِعلَين في النّهْي. والنّصْبُ على النّهْي عنِ الجمْع. والرَّفْعُ على ذلك المعـــنى، ولكنْ على تقديرِ: وأنتَ تَشْرَبُ اللَّبَنَ. ٢٥٩/أ

تنبيه[11]:

الخلافُ في الواوِ كالخلافِ في الفاء، وقد تقدَّمَ[12].

[1] - البيت من الكامل، للشريف الرضي في ديوانه ٤٩٧/١، والمغني ٨٧٦، والدرر ٨٧/٤، وهو بلا نسبة في الارتشاف ١٦٧٨/٤، وقال فيه أبو حيان: ولا أدري أهو مصنوع أم لا؟". ورد في جا ١٢٠/٤. والكرى: النعاس. والمراد: أتنعم بالنوم وتملأ عينيك براحته، وأشقى بالسهر كالملسوع؟ موضع الشاهد: وأبيتَ، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة وجوباً بعد واو المعية المسبوقة بالاستفهام.
[2] - في ط١"أبيت".
[3] - البيت من الوافر، للحطيئة في ديوانه ٥٤، والكتاب ٤٢٥/١، وشا، والمقاصد ٤١٧/٤، والدرر ٨٨/٤. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٧/٢، والأصول ١٥٥/٢، وشرح الكافية ١٥٤٩/٣. ورد في نا ٦٨٢، وعق ٣٥٤/٢، وشا ٦٣/٦، وجز ٣١١، وسيو٤٧٧.
موضع الشاهد: ويكونَ، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة وجوباً بعد واو المعية المسبوقة بالاستفهام.
[4] - في السبعة ٢٥٥:" قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي بالرفع، وقرأ ابن عامر وحمزة وعاصم في رواية حفص بالنصب".
[5] - حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي، أبو عمر، ويعرف بحفيص، كان أعلم أصحاب عاصم بقراءته، وهو ابن امرأته وربيبه، ومن طريقه قراءة أهل المشرق. توفي سنة ١٨٠هـ. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٢٥٤/١، والأعلام ٢٦٤/٢.
[6] - قال أبو حيان في الارتشاف ١٦٨٠/٤، وكذا نقل عنه المرادي مر ١٤١/٢:" ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء، ولا العرض، ولا التحضيض، ولا الرجاء، ولا ينبغي أن يُقدَم على ذلك إلا بسماع".
[7] - في الأصول ١٥٥/٢. وانظر شرح الكافية ١٥٤٩/٣ـ١٥٥٠.
[8] - في الأصل"تزد". وهو تصحيف.
[9] - في الأصل طمس مكان "مع" وسقط من ط١، وأثبت ما في ط٢، وص.
[10] - سقط"جاز فيما بعد ...... ثلاثة"من ط١.
[11] - التنبيه بتمامه في مر ١٤١/٢.
[12] - في حاشية مر ١٤١/٢ نقلاً عن حاشية إحدى نسخه:"أي:هل النصب بـ"أن" مقدرة بعدها أم بها نفسها؟ وتقدم ذلك في شرح البيت السابق من الألفية.

[وَبَعْـــدَ غَيـــرِ النَّفْيِ جَـــزْمـــاً اعْتَمِـــدْ إنْ تَسْـــقُطِ الفَـــا وَالجَـــزَاءُ قَدْ قُصِـــدْ]

(**وَبَعْدَ غَيرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدْ**) (**جَزْماً**) مفعولٌ به مقدَّم، أي: اعتمدِ الجزْمَ (**إنْ تَسْقُطِ الفَا وَالجَـــزَاءُ قَـــدْ قُصِدْ**) أي: انفردَتِ الفاء عن الواو بأنّ الفعلَ بعدها ينجزمُ عند سقوطِها بشرطِ أنّ يُقْصَدَ الجزاءُ، وذلك بعـــد الطّلب بأنواعه كقوله[1]:

١٢١ – قِفَـــا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ [بِسِـــقْطِ اللِّـــوَى بَيْنَ الدَّخُـــولِ فَحَوْمَلِ]

وكذا بقيّة الأمثلة.

أمّا النّفيُ فلا يُجْزَمُ جوابُه؛ لأنّه يقتضي تحقّق[2] عدم الوقوع، كما يقتضي الإيجابُ تحقّق الوقوع، فلا يُجزم بعده، كما لا يُجزَم بعد الإيجاب. ولذلك قال: (**وبعْدَ غير النّفي**).

واحترز بقوله: (**والجزَاءُ قدْ قُصِد**) عمّا إذا لم يُقْصَدِ الجزاءُ، فإنّه لا يُجْزَمُ، بل يُرْفَعُ، إمّا مقصوداً به الوصْفُ نحو: "لَيْتَ لِي مَالاً أُنْفِقُ منه"، أو الحال أو الاستئناف. ويحتملهما قوله تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيْقاً فِي البَحْرِ يَبَساً لاَ تَخَافُ دَرَكاً﴾[سورة طه٢٠: ٧٧] [3]، وقوله[4]:

١٢٢ – كُـــرُّوَا إلَى حَـــرَّتَيْكُمْ تَعْمُـــرُونَهُمَـــا كَمَـــا تَكُـــرُّ إلَى أوطَـــانِهَـــا الـــبَقَـــرُ

<u>تنبيهان:</u>

<u>الأوّل</u>: قال في شرح الكافية[5]: "الجَزْمُ عند التّعَرِّي من الفاء جائزٌ بالإجماع[6]".

<u>الثّاني</u>[7]: اختُلف في جازم الفعلِ حينئذٍ، فقيل: إنّ لفظَ الطّلب ضُمِّنَ معنى حرف الشّـــرْطِ فَجَزَمَ. وإليـــه/ ٢٥٩/ب
ذهب ابنُ خروف[8]، واختاره المصنّف[9] ونسبَه إلى الخليل وســـيبويه[10]. وقيل: إنّ الأمرَ والنّهْيَ وباقيها نابـــتْ

---

[1] - البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ٨، والكتاب ٢٩٨/٢، والأغاني ٥٧/٨، ومعجم ما استعجم ٥٤٨/٢، ونا، وجا، وشا، وزهر، والخزانة ٢٢٤/٣، ٦/١١. ورد في نا ٥٢٤، ومر ١٤٢/٢، وهشا ٣٠٦/٣، وجا ٢٧٠/٣، وشا ٧٤/٥، ومكو ٢٨٣، وزهر ١٣٦/٢. والسقط حيث انقطع معظم الرمل ودق، واللوى: ما التوى من الرمل أو مُسْتَرَقُّه، والدَّخول وحَوْمل: موضعان.
موضع الشاهد: نبكِ، وجه الاستشهاد: جزم الفعل المضارع عند سقوط الفاء وقصد الجزاء بعد الطلب.
[2] - في الأصل:"تحقيق".
[3] - انظر الكلام السابق في مر ١٤٢/٢.
[4] - البيت من البسيط، للأخطل في ديوانه ١٧٦، والكتاب ٤٥١/١، ومنتهى الطلب ٢١٠/٦، واللسان (وطن)، وشا. ورد في شا ٦٩/٦. وكروا: عودوا. وحرّة بني سليم: هي أم صبار بالبادية. يُقال إنها شر مكان في البادية. وتعمرون: تسكنون. يريد: ارجعوا إلى البادية وإلى أكل الحنظل.
موضع الشاهد: تعمرونهما، وجه الاستشهاد: لم يجزم الفعل المضارع بعد الطلب لأنه دالّ على الحال أو الاستئناف، ولم يقصد به الجزاء، والتقدير: كروا عامرين.
[5] - ١٥٥٣/٣.
[6] - في ط، وص "بإجماع"، وكذا في المصدر.
[7] - التنبيه الثاني في مر ١٤٢/٢، وانظر الارتشاف ١٦٨٤/٤.
[8] - شرح الجمل لابن خروف ٧٩٣/٢، وانظر الارتشاف ١٦٨٤/٤، والمساعد ٩٦/٣.
[9] - شرح الكافية ١٥٥١/٣، والتسهيل ٢٣٢.
[10] - الكتاب ٤٤٩/١.

عن الشَّرْطِ، أي: حُذِفَتْ جملةُ الشَّرطِ، وأُنِيْبَتْ هذه في العمل منابَها فَجَزَمَتْ، وهو مذهب الفارسيّ[١] والسّيرافيّ[٢] وابن عصفور[٣]. وقيل: الجزْمُ بشرطٍ مقدَّرٍ دلَّ على الطّلب، وإليه ذهبَ أكثرُ المتأخِّرين[٤]. وقيل: الجزمُ بلامٍ مقدَّرَةٍ، فإنْ[٥] قيل: "ألاَ تَنْزِلُ تُصِبْ خَيراً"، فمعناه: لِتُصِبْ خَيراً. وهو ضعيفٌ، ولا يطَّرِدُ إلاَّ بتجوُّزٍ وتكلُّفٍ[٦].

والمختارُ القولُ الثّالثُ، لا ما ذهبَ إليه المصنّف؛ لأنّ الشّرطَ لا بُدّ له من فعلٍ، ولا جائز أن يكون هو الطّلب بنفسه، ولا مضمّناً له[٧] مع معنى[٨] حرفِ الشّرط؛ لِمَا فيه من زيادة مخالفة الأصل، ولا مُقدَّراً بعده؛ لامتناع[٩] إظهارِه بدون حرف الشّرط بخلاف إظهاره معه؛ ولأنّه يستلزمُ أن يكونَ العاملُ جملةً، وذلك لا يوجد له نظير.[١٠]

[وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أنْ تَضَعْ "إنْ" قَبْلَ "لاَ" دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ]

(**وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ**) فيما مرّ أنْ يصِحّ (**أنْ تَضَعْ "إنْ"**) الشّرطيّة (**قَبْلَ "لاَ"**) النّافية (**دُونَ تَخَالُفٍ**) في المعنى (**يَقَعْ**).[١١] ومِنْ ثَمّ جاز "لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ"، وامتنعَ "لا تَدْنُ من الأَسَدِ يَأْكُلْكَ" بالجزْمِ[١٢]، خلافاً للكسائيّ[١٣]. وأمّا قول الصّحابيّ: "يا رسولَ الله لا تُشْرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ"[١٤]، وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: "مَنْ أكلَ من هذه الشّجرةِ فَلا يَقْرَبَنّ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّوم"[١٥]، فجزْمُه على الإبدالِ من فعلِ النّهي لا على الجوابِ، على أنّ الرّوايةَ المشهورةَ في الثّاني: "يُؤذينَا"[١٦] بثبوت الياء.

---

[١] - المسائل المنثورة ١٥٦.
[٢] - رأي السيرافي في الارتشاف ١٦٨٤/٤، والمساعد ٩٧/٣، وزهر ٢٤١/٢.
[٣] - المقرب ٢٧٢/١.
[٤] - منهم أبو حيان إذ صرح باختياره لهذا المذهب في الارتشاف ١٦٨٤/٤.
[٥] - في ط، وص"فإذا".
[٦] - في حاشية مر١٤٣/٢ عن التواتي أن التجوز هنا هو إطلاق السبب أي: النزول، والمراد المسبَّب أي: إصابة الخير، فهي لا تكون إلا بالنزول. ويزيد التكلف إذا اختلف الفاعل في الفعلين نحو: اضرب زيداً يستقمْ.
[٧] - له: للطلب.
[٨] - سقط"معنى" من ط١.
[٩] - في مر ١٤٣/٢:" لقبح إظهاره بدون حرف الشرط".
[١٠] - في ط، وص زيادة "انتهى".
[١١] - انظر الكلام التالي في مر ١٤٣/٢-١٤٤.
[١٢] - انظر الكتاب ٤٥١/١.
[١٣] - كذا نقل عنه في الحلل في إصلاح الخلل ٢٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣/٤، والارتشاف ١٦٨٥/٤، ومر ١٤٤/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٥١٢/١.
[١٤] - الصحابي هو أبو طلحة ﵁. وكلامه من الحديث عن يوم أحد، والحديث باللفظ المستشهد به في مسند أبي يعلى برقم ٣٨١٥، عن عبد العزيز بن صهيب، مسند أنس بن مالك. وهو في صحيح البخاري بلفظ "يصيبك" بالياء، برقم ٣٦٠٠، باب مناقب أبي طلحة، كتاب المناقب، وبرقم٣٨٣٧، باب "إذ همّت طائفتان منكم.."، كتاب المغازي. وفي صحيح مسلم بلفظ "لا يصبْك"، برقم ١٨١١، باب غزوة النساء مع الرجال، كتاب الجهاد.
[١٥] - الحديث في الأوسط لابن المنذر برقم ١٨٧١، رواه أبو هريرة، باب ذكر النهي عن إتيان الجماعة لآكل الثوم. وهو في شرح الكافية ١٥٥٢/٣، وهشا ١٦٥/٤. ونبّه النووي في شرحه على مسلم ٤٩/٥ قائلاً:" هُوَ بِتَشْدِيدِ نُون يُؤْذِيَنَّا. وَإِنَّمَا نَبَّهْت عَلَيْهِ، لِأَنِّي رَأَيْت مَنْ خَفَّفَهُ ثُمَّ اِسْتَشْكَلَ عَلَيْهِ إِثْبَات الْيَاء مَعَ أَنَّ إِثْبَات الْيَاء الْمُخَفَّفَة جَائِز عَلَى إِرَادَة الْخَبَر".
[١٦] - الحديث في صحيح مسلم برقم ٥٦٣، باب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو نحوهما، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، بلفظ: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا وَلَا يُؤْذِيَنَّا بريح الثُّومِ". وفي مسند الإمام أحمد برقم ٧٥٧٣، مسند أبي هريرة. بلفظ:" مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يُؤْذِينَا بِهَا فِي مَسْجِدِنَا". وفيه أيضاً برقم ٧٥٩٩، مسند أبي هريرة، بلفظ: فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا وَلَا يُؤْذِينَا بِرِيحِ الثُّومِ". وفي موطأ الإمام مالك برقم ٣٠ بلفظ:"مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرِبْ مَسَاجِدَنَا يُؤْذِينَا بِرِيحِ الثُّومِ".

تنبيهان:

الأوّل: قال في شـــرح الكافية[1]: "لَمْ يخالف في الشّرط المذكور غيرُ الكسائيّ". وقال المراديّ[2]: "وقد نُسِبَ ذلك إلى الكوفيّين".

٢٦٠/أ الثّاني[3]: شرطُ/ الجزمِ بعد الأمرِ صحّةُ وضع "إنْ تَفْعَلْ"، كما أنّ شرطَه بعد النّهي صـــحّةُ وضْـــعِ "إنْ لا تَفْعَلْ"، فيمتنعُ الجزْمُ في نحو: "أَحْسِنْ إلَيَّ لا أُحْسِنُ إليك"، فإنّه لا يجوز: "إنْ تُحْسِنْ إلَيَّ لا أُحْسِنُ إليـــك"؛ لكونه غيرَ مناسبٍ. وكلام التّسهيل[4] يوهم إجراءَ خلافِ الكسائيّ فيه.[5]

**[وَالأَمْـــرُ إنْ كَـــانَ بِغَيْـــرِ افْـــعَـــلْ فَـــلاَ		تَنْصِـــبْ جَـــوَابَـــهُ وَجَزْمَـــهُ اقْـــبَـــلاَ]**

(**وَالأَمْرُ إنْ كَانَ بغير افْعَلْ**) بأنْ كانَ بلفْظِ الخبَرِ، أو باسم فِعْلٍ، أو باسْم غيرِه، (**فَلاَ...تَنْصِبْ جَوَابَهُ**) مع الفاء، كما تقدّم، (**وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ**) عند حذفِها، قال في شرح الكافية[6]: بإجماع، وذلك نحـــو قولـــه تعـــالى: ﴿تُؤْمِنُونَ باللهِ وَرَسُوْلِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ﴾[سورة الصّف٦١: ١١ -١٢]، وقولهم[7]: "اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيراً يُثَبْ عَلَيه"، وقوله[8]:

١٢٣ – [وَقُولِي كُلَّمَا جَشَـــأَتْ وجَاشَـــتْ]		مَكَـــانَـــكِ تُحْمَـــدِي أَو تَسْـــــتَرِيْحِـــي

وقولهم[9]: "حَسْبُكَ الحديثُ يَنَمِ النَّاسُ"، فإنّ المعنى: "آمِنُوا"، و"لِيَتَقِ"، و"اثْبُتِي"، و"اكْفُفْ".

تنبيهان[10]:

الأوّل: أجـــاز الكســـائيّ[11] النّصبَ بعد الفاء المُجَابِ بها اســـمُ [فعل][12] أمرٍ نحو: "صَهْ"، أو خبرٌ بمعنى الأمرِ نحو: "حَسْبُكَ". وذكر في شرح الكافية[13] أنّ الكسائيّ انفردَ بجواز ذلك. لكن أجازَه ابنُ عصفور[14] في

---

[1] - ١٥٥٣/٣ بتصرف يسير.
[2] - مر ١٤٤/٢. وكذا ذكر في الارتشاف ١٦٨٥/٤.
[3] - التنبيه بتمامه في مر ١٤٤/٢.
[4] - ٢٣٢.
[5] - في ط، وص زيادة "انتهى".
[6] - ١٥٥٣/٣.
[7] - في ط، وص"قوله". والقول في الكتاب ٤٥٢/١، والمفصل ٣٣٣، وشرح الرضي للكافية ٦٤/٤.
[8] - البيت من الوافر، لعمرو بن الإطنابة في حماسة البحتري ٩، وأمالي القالي ٢٥٨/١، والمقاصد ٤١٥/٤، وزهر، والخزانة ٤٣٨/٢، والتاج (جشأ). وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٥/٣. ورد في مر ١٤٥/٢، وهشا ١٦٦/٤، وشا ٧٩/٦، ومكو ٢٨٤، وزهر ٢/ ٢٤٣. وجشأت وجاشت: ثارت وتفرق أمرها. يريد: كلما ثارت نفسي وتفرقت جزعاً وكرهاً ودعتني للفرار من المعركة، قلت لها اثبتي فتمتدحين بالصبر والشجاعة، أو تلقين موتاً تستريحين فيه.
موضع الشاهد: تحمدي، وجه الاستشهاد: جزم الفعل المضارع الواقع جواباً للطلب بعد حذف الفاء؛ والطلب هو "مكانك" اسم فعل أمر.
[9] - القول في الكتاب ٤٥٢/١، والأصول ١٦٣/٢، وشرح الرضي ١١٨/٤، والهمع ٣٩٧/٢.
[10] - التنبيهان في مر ١٤٥/٢-١٤٦.
[11] - انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٧/٤، وشرح الكافية للرضي ٦٤/٤، والارتشاف ١٦٦٩/٤، وشرح التسهيل للمرادي ٥١١/١، والمساعد ٩٨/٣.
[12] - زيادة من ط، وص.
[13] - ١٥٥٣/٣.
[14] - شرح الجمل لابن عصفور ١٥٠/٢، والمقرب ٢٦٧/١.

جوابِ "نَزَالِ" ونحوه من اسم الفعلِ المُشْتَقِّ، وحكاه ابنُ هشام عن ابنِ جنّي[1]. فالّذي انفردَ به الكسائيّ ما سوى ذلك.

الثّاني: أجاز الكسائيّ[2] أيضاً نصْبَ جوابِ الدُّعاء المدلولِ عليه بالخَبَرِ نحو: "غَفَرَ اللّهُ لزَيْدٍ فَيُدْخِلَهُ الجنّة".

(وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ)

وفاقاً للفرّاء[3]، لثبوت ذلك سَمَاعاً، كقراءة[4] حفصٍ عن عاصمٍ: ﴿لَعَلِّيْ أَبْلُغُ الأَسْبَابَ* أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾[سورة غافر ٤٠: ٣٦-٣٧]، وكذلك[5]: ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[سورة عبس ٨٠: ٣-٤]، وقولُ الرّاجز أنشده الفرّاء[6]:

١٢٤ - عَلَّ صُرُوفَ/ الدَّهْرِ أو دُوْلاتِهَا ٢٦٠/ب

تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

ومذهب البصريّين[7] أنّ الرّجاءَ ليس له جوابٌ منصوبٌ، وتأوّلُوا ذلك بما فيه بُعْد. وقول أبي موسى[8]: "وقدْ أَشْرَبَهَا معنَى "لَيْتَ" مَنْ قَرَأَ ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ نَصْباً" يقتضي تَفْصِيلاً[9].

تنبيه[10]:

القياسُ جوازُ جزْمِ جوابِ التَّرَجِّي إذا سقطتِ الفاء عند مَنْ أجاز النّصْبَ. وذكر في الارتشافِ[11] أنّه قد سُمِعَ الجزْمُ بعد التَّرَجِّي. وهو يدلُّ على صحّة ما ذهبَ إليه الفرّاء[12]. انتهى.

---

[1] - حكاه ابن هشام الخضراوي عن ابن جني وكذا نقل في الارتشاف ١٦٦٩/٤، ومر ١٤٥/٢، والمساعد ٩٨/٣.
[2] - انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٢/٤، وشرح الرضي للكافية ٦٣/٤، والارتشاف ١٦٧٠/٤، وشرح التسهيل للمرادي ٥١١/١، والمساعد ٩٨/٣.
[3] - انظر مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين وموافقة ابن مالك له في معاني القرآن للفراء ٢٣٥،٩/٣، وشرح الكافية ١٥٥٤/٣، والارتشاف ١٦٧٣/٤، ومر ٢/ ١٤٦، وهشا ١٦٧/٤، والمساعد ٨٨/٣، وزهر ٢٤٣/٢.
[4] - السبعة ٥٧٠:"رواية حفص بالنصب، والباقون بالرفع".
[5]- السبعة ٦٧٢:" قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وأحسب ابن عامر فتنفعُه الذكرى رفعاً، وقرأ عاصم وحده فتنفعَه الذكرى نصباً".
[6] - الرجز مجهول القائل، أنشده الفراء في معاني القرآن ٩/٣، ٢٣٥. وهو بلا نسبة في الخصائص ٣١٦/١، وشرح الكافية ١٥٥٤/٣، وشرح الشافية للرضي ١٢٨/٤، والمغني ٢٠٦، واللسان (زفر)، والمقاصد ٣٩٦/٤. ورد في نا ٦٨٥، وشا ٨٤/٦، وجز٣٥٤، وسيو٤٩١. وصروف الدهر ودولاتها: حوادث الدهر ونوائبه. تدلننا: من الإدالة وهي الغلبة. واللمة: الشدة.
موضع الشاهد: فتستريحَ، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بعد الفاء في الرجاء وفاقاً للفراء ومن تابعه.
[7] - انظر مذهب البصريين في الارتشاف ١٦٧٣/٤، ومر ٢/ ١٤٦، وزهر ٢٤٣/٢
[8] - نسب المرادي القول في الجنى الداني ٥٨١، وفي مر ١٤٦/٢ إلى أبي موسى الجزولي، وذكره الشلوبين في التوطئة ١٤١. ونسب ابن هشام القول في المغني ٣٧٩ إلى الزمخشري؛ غير أن الزمخشري في كشافه ١٦٧/٤ أشار إلى قراءة ﴿فأطلع﴾ بالنصب على جواب الترجي، تشبيهاً للترجي بالتمني. ولم أقف على القول بلفظه له، فلعل الصواب أنها لأبي موسى الجزولي. والله أعلم. والجزولي هو عيسى بن عبد العزيز النحوي، من أهل مراكش، اشتهر بمقدمة في النحو سماها الجزولية اهتم بها العلماء؛ قال عنها في كشف الظنون: إنها تسمى بالقانون. توفي سنة ٦٠٧هـ . انظر وفيات الأعيان ٤٨٨/٣، والبلغة ٢٢٦، وكشف الظنون١٨٠٠/٢، والأعلام١٠٤/٥.
[9] - في صب١٣٩٩/٣:"وهو أن الترجي إن أُشرب معنى التمني نصبَ الفعل بعد الفاء في جوابه وإلا فلا".
[10] - انظر مر١٤٧/٢، وزهر ٢٤٣/٢.
[11] - ١٦٧٣/٤.
[12] - في صب١٣٩٩/٣:"من نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي، لأن الجزم فرع النصب".

(وَإنْ عَلَى اسْـــمٍ خَـــالِصٍ فِعْـــلٌ عُطِـــفْ تَـــنْصِبُـــهُ "أَنْ" ثَـــابِـــتـــاً أو مُنْحَـــذِفْ)

(**فِعْلٌ**) رُفِعَ بالنّيابة بفعلٍ مضمَرٍ يفسِّرُه الفعلُ بعدَه، و(**تَنْصِبُهُ**) جوابُ الشّرط، و(**أنْ**) بالفتحِ فاعلُ (**تَنْصِبُه**)، و(**ثَابِتاً**) حالٌ مِنْ (**أنْ**)، و(**مُنْحَذِف**) عَطْفٌ عليه وُقِفَ عليه بالسُّكون للضّرورة.

أي: يُنصَبُ الفعلُ بــ"أنْ" مضمرة جوازاً في مواضع –وهي خمسة– كما يُنْصَبُ بِها مــضمرة وجوبـــاً في خمسة مواضعَ، وقد مرّت[1].

فالأوّلُ من مواضعِ الجواز: بعد اللاَّم إذا لم يسبقْها كونٌ ناقصٌ ماضٍ منفيٌّ، ولم يقترنِ الفعلُ بــ"لا"، وقد سَبَقَ في قوله: (**وإنْ عُدِمْ... "لا" فــ"أنْ" اَعْمِلْ مُظْهِراً أوْ مُضْمِراً**)[2].

والأربعةُ الباقية هي المُرادَة بهذا البيتِ؛ وهي أنْ تَعْطِفَ الفعـــلَ على اســـــمٍ خـــــالصٍ[3] بأحـــدِ هـــذه الحروف[4]: الواو، و"أَوْ" والفاء و"ثُمَّ"، نحو قوله[5]:

١٢٥ – لَلُبْسُ عَـبَــاءَةٍ وَتَــقَــرَّ عَينِــي [أَحَــبُّ إليَّ مِــنْ لُبْــسِ الشُّـــفُوفِ]

ونحو: ﴿أَوْ يُرْسِـــلَ رَسُـــوْلاً﴾[سورة الشّورى٤٢: ٥١]، في قراءة[6] غيرِ نـــافعٍ، بالنّصْبِ عَطْفـــاً على ﴿وَحْيـــاً﴾، ونحو قوله[7]:

١٢٦ – لَولاَ تَــوَقُّــعُ مُعْتَــرٍّ فَــأُرْضِيَــهُ [مَــا كُنْتُ أُوثِــرُ إِتْــرَابــاً عَلَى تَرَبِ]

وكقوله[8]:

١٢٧ – إنِّي وَقَتْــلِي سُــلَيكاً ثُمَّ أَعْقِلَــهُ كَالثَّـــورِ يُضْرَبُ لَمَّـــا عَـــافَتِ البَقَـــرُ

---

[1] - يُنصَبُ الفعلُ بـ"أنْ" مضمرة وجوباً في خمسة مواضعَ؛ وهي: بعد "كي" التي تكون بمنزلة لام التعليل (ص٩٣). وبعد لام الجحود أو النفي (ص١٠٤). وبعد "أو" التي يصلح في موضعها "حتى" أو "إلا" (ص١٠٦). وبعد "حتى" التي يصلح في موضعها "كي" أو "إلا أن" (ص١٠٨). وبعد فاء جواب نفي أو طلب (ص١١١)، تتبعها واو المصاحبة (ص١١٥).

[2] - ص ١٠٣.

[3] - في صب٣/١٤٠٠:"أي من شائبة الفعلية بأن لا يكون في تأويل الفعل وهو الجامد".

[4] - في ط، وص زيادة "الأربعة".

[5] - البيت من الوافر، لميسون بنت بحدل في شا، وزهر، والخزانة ٥٠٣/٨، والدرر ٩٠/٤، والمقاصد ٣٩٧/٤. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٧/٢، وشرح الكافية ١٥٥٧/٣. ورد في نا ٦٨٦، ومر ١٤٧/٢، وهشا ١٦٨/٤، وعق ٣٥٨/٢، وجا ٤/ ١٣٥، وشا ٨٨/٦، ومكو ٢٨٥، وجز ٣١٣، وزهر ٢٤٤/٢، وسيو ٤٧٨.
موضع الشاهد: وتقرَّ، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة جوازاً بعد واو المعية المسبوقة باسم خالص.

[6] - قرأ نافع وابن عامر برفع اللام وقرأ الباقون بالنصب. انظر السبعة ٥٨٢.

[7] - البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٥٥٨/٣، والمقاصد ٣٩٨/٤، والهمع ٤٠٤/٢، والدرر ٩٢/٤. ورد في نا ٦٨٦، ومر ١٤٧/٢، وهشا ١٦٩/٤، وعق ٣٦٠/٢، ومكو ٢٨٦، وجز ٣١٣، وزهر ٢٤٤/٢، وسيو ٤٧٨. والمعترّ: المعترض للسؤال. والإتراب: الغنى. والترَب: الفقر.
موضع الشاهد: فأرضيَه، وجه الاستشهاد:نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة جوازاً بعد الفاء المسبوقة باسم خالص.

[8] - البيت من البسيط، لأنس بن مدركة الخثعمي في الأغاني ١٣٨/١٨، واللسان (ثور)، والمقاصد ٣٩٩/٤، وزهر، والتاج (عيف)، والدرر ٩٣/٤. وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٥٥٨/٣. ورد في نا ٦٨٦، ومر ١٤٧/٢، وهشا ١٧٠/٤، وعق ٣٥٩/٢، وشا ٨٨/٦، ومكو ٢٨٦، وجز ٣١٤، وزهر ٢٤٤/٢، وسيو ٤٧٨. وعقله: أقامه على إحدى رجليه، والعقال: الرباط. وعافت البقر الشرب: كرهته. والبيت قاله الشاعر بعد قتله للسليك بن السلكة.
موضع الشاهد:ثم أعقلَه، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ"أن" المضمرة جوازاً بعد ثمّ المسبوقة باسم خالص.

والاحتراز بالخالصِ مِنَ الاسم الّذي في تأويل الفعْلِ نحو: "الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ/ الذُّبَابُ"، "فيغْضَبُ" واجبُ الرَّفْع؛ لأنّ "الطّـائر" في تـأويل "الّذي يطيرُ"[1]. ومِنَ العطف على المصدر المتوهَّم[2]، فإنّه يجب فيه إضـمارُ "إنْ" كما مرّ[3]. ٢٦١/أ

تنبيهات[4]:

الأوّل: إنّما قال: (**عَلَى اسْمٍ**) و لم يقُل: "عَلَى مصدرٍ" كما قال بعضُهم؛ ليشملَ غيرَ المصدرِ[5]، فإنّ ذلك لا يختصُّ به، فتقول: "لولا زَيْدٌ ويُحْسِنَ إِلَيَّ لَهَلَكْتُ".

الثّاني: تجوَّز في قوله: (**فعلٌ عُطِف**)، فإنّ المعطوفَ في الحقيقة إنّما هو المصدرُ.

الثّالث: أطلق العاطفَ[6]، ومرادُه الأحرفُ الأربعة، إذ لم يُسْمَعْ في غيرها.

(وَشَـذَّ حَـذْفُ "أَنْ" وَنَصْبٌ فِي سِـوَى مَـا مَـرَّ فَاقْبَـلْ مِنْهُ مَـا عَـدْلٌ رَوَى)

أي: حذْفُ "أنْ" مع النّصب في غير المواضع العشرة المذكورة شـاذٌّ، لا يُقْبَلُ منه إلاَّ ما نقلَـه العُـدول كقولهم: "خُذِ اللِّصَّ قبلَ يَـأْخُذَكَ"[7]، و"مُـرْهُ يَحْفِرَهَـا"[8]، و[9] "تَسْـمَعَ بالْمُعَيْـدِيّ خَيـرٌ مِـنْ أنْ تَـرَاهُ"[10]، وقـراءة[11] بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلَى البَـاطِلِ فَيَدْمَغَهُ﴾[سورة الأنبياء٢١: ١٨]، وقـراءة الحسَـنِ[12]: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ﴾[سورة الزّمر٣٩: ٦٤]، ومنه قوله[13]:

١٢٨- [فَلَم أَرَ مِثْـلَهَـا خُبَاسَـةَ وَاحِدٍ] وَنَهْنَهْتُ نَفْسِـيْ بَعْـدَ مَا كِـدْتُ أَفْعَلَهْ

---

[1] - في صب٣/١٤٠١:"لأنه صلة "أل" وصلتها في تأويل الفعل".
[2] - في حاشية مر٢/١٤٨ عن ابن غازي:" نحو ما تأتينا فتحدثنا" بنصب الفعل بعد الفاء. وفي صب ٣/١٤٠١:"لأن المتوهم ليس بموجود، والمراد اسم خالص موجود لأنه المتبادر من قولنا اسم خالص".
[3] - في ص ١١٣. وانظر الكلام السابق في مر ٢/١٤٨، وزهر ٢/٢٤٥.
[4] - التنبيهات بتمامها في مر ٢/١٤٨.
[5] - في حاشية مر ٢/١٤٨:"أي: كاسم الذات".
[6] - في ط١"العاطفة".
[7] - القول في المغني ٨٣٩، ومجمع الأمثال ١/٢٦٢، وهو من أمثال المولدين.
[8] - القول في المقرب ١/٢٧٠.
[9] - في ط، وص"وقول بعضهم".
[10] - قاله المنذر بن ماء السماء لما رأى شقة بن ضمرة إذ كان حسن الصيت قبيح الصورة . انظر الكتاب ٢/٢٢٩، ومجمع الأمثال ١/١٢٩.
[11] - في البحر المحيط ٧/٤١٦:" قرأ عيسى بن عمر بنصب الغين".
[12] - البحر المحيط ٩/٢١٨. والحسن هو ابن يسار البصري، أبو سعيد القارئ التابعي، إمام أهل البصرة ، وحبر الأمة في زمانه. توفي سنة ١١٠هـ. انظر وفيات الأعيان ٢/٦٩، والأعلام ٢/٢٢٦.
[13] - البيت من الطويل، لامرئ القيس في زيادات ديوانه ٤٧١، وله أو لعمرو بن جوين في اللسان والتاج(خبس)، ولعامر بن جوين الطائي في الكتاب ١/١٥٥، والأغاني ٨/٦٩، ومعجم البلدان (ملكان) ٥/١٩٤، وشا، والمقاصد ٤/٤٠١، ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ٢/٥٦١، ولعامر الهذليّ في زهر. وهو بلا نسبة في شرح الكافية ٣/١٥٥٩. ورد في نا ٦٨٨، ومر ٢/١٤٩، وشا ٦/٩٢، ومكو ٢٨٦، وجز ٣١٥، وزهر ٢/٢٤٥.
والخباسة: الغنيمة أو الظلامة. ونهنهت نفسي: زجرتها وكففتها.
موضع الشاهد: أفعله، وجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع بـ"أن" المحذوفة للضرورة.

تنبيهات[1]:

الأوّل: أفهم كلامه أنّ ذلك مقصورٌ على السّــماع لا يجوز القياسُ عليه، وبه صرّح في شرح الكافيــة[2]، وقال في التّسهيل[3]: "وفي القياسِ عليه خِلافٌ".

الثّاني: أجاز ذلك[4] الكوفيّون ومَنْ وَافَقَهُم[5].

الثّالث: كلامُه يشعر بأنّ حذفَ "أنْ" مع رفْعِ الفعلِ ليس بشاذٍّ. وهو ظاهرُ كلامه في شرح التّسهيل، فإنّه جعلَ منه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيْكُمُ البَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾[سورة الرّوم٣٠: ٢٤]، قال[6]: "فـــ"يُـــرِيْكُمُ" صـــلةٌ لـــ"أنْ" حُذِفَتْ وبقيَ "يُرِيْكُمُ" مرفوعاً. وهذا هو القياسُ لأنّ "أن"حرفٌ[7] عاملٌ ضعيفٌ، فإذا حُذِفَ بَطُــلَ عملُه". هذا كلامه.

٢٦١/ب وهذا الّذي قاله مذهبُ أبي الحســن[8]،/أجَازَ حذْفَ "أنْ" ورفْعَ الفعلِ دون نصْبِهِ، وجَعَلَ منه قوله تعــالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ﴾[سورة الزّمر٣٩: ٦٤].

وذهب قومٌ إلى أنّ حذْفَ "أنْ" مقصورٌ على السّماع مُطلقاً، فلا يُرْفَعُ ولا يُنْصَبُ بعد الحذْفِ إلاّ ما سُمِعَ. وإليه ذهب مُتَأَخِّرُو المغاربة[9]. قيل: وهو الصّحيح.

الرّابع: ما ذكره مِنْ أنّ حذْفَ "أنْ" والنّصْبَ في غير ما مرَّ شاذٌّ ليس على إطلاقه؛ لِمَا ستعرفُه في قولــه في باب الجوازم: (**والفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزَا إنْ يَقْتَرِن**...) إلخ.[10]

---

[1] - التنبيهات بتمامها في مر ١٤٩/٢.
[2] - ١٥٥٩/٣.
[3] - ٢٣٣.
[4] - أي: القياس.
[5] - أي: من وافقهم من البصريين. وانظر الإنصاف ٥٥٩/٢ المسألة (٧٧)، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٠/٤، والارتشاف ١٦٩٠/٤، وشرح التسهيل للمرادي ٥١٩/١، والمساعد ١١٠/٣، وزهر ٢٤٥/٢.
[6] - شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٤/١.
[7] - في ط، وص "لأنّ الحرف"، وكذا في المصدر.
[8] - كما ذكر في الارتشاف ١٦٩٠/٤، وشرح التسهيل للمرادي ٥١٩/١.
[9] - هو مذهب أبي حيان وأصحابه المتأخرين كما صرح بذلك في الارتشاف ١٦٩٠/٤.
[10] - في ط، وص زيادة "انتهى".

عَــوَامِــلُ الْــجَــزْمِ

[بِــ"لاَ" وَلاَمٍ طَــالِــبــاً ضَــعْ جَــزْمَــا		فِــي الفِعْــلِ هكــذا بِــ"لَمْ" وَ"لَمَّــا"]

(بِــ"لاَ" وَلاَمٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا...فِي الْفِعْلِ) (طَالِباً): حالٌ من فاعل (ضَعْ) المستتِر، و[1](جَزْماً) مفعولٌ بِـــهِ. أي: تجزُمُ "لا" واللاَّمُ الطّلبيّتانِ الفعلَ المضارعَ.

أمّا "لا" فتكون للنّهي نحو: ﴿لاَ تُشْرِكْ بِاللهِ﴾ [سورة لقمان ٣١: ١٣]، وللدُّعاءِ نحو: ﴿لاَ تُؤَاخِذْنَا﴾ [سورة البقرة ٢: ٢٨٦].

وأمّا اللاَّمُ فتكون للأمْرِ نحو: ﴿لِيُنْفِقْ﴾ [سورة الطّلاق٦٥: ٧]، وللدُّعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [سورة الزّخرف ٤٣: ٧٧]. وقد دخلَ تحت الطّلبِ الأمرُ، والنّهيُ، والدّعاءُ.

والاحتراز به عن غير الطّلبيّتين مثل "لا" النّافية والزّائدة، واللاَّم الّتي ينتصبُ المضارعُ بعدها[2].

وقد أشعَرَ كلامُه أنَّهما لا يجزمانِ فِعْلَي المتكلِّمِ، وهو كذلك في "لا"، وندر قوله[3]:

١٢٩- لاَ أَعْــرِفَنْ رَبْرَبــاً حُوراً مَدَامِعُهَــا		مُــرَدَّفَــاتٍ عَــلَى أعْقَــابِ أَكْــوَارِ

وقوله[4]:

١٣٠- إذَا مَــا خَرَجْنَــا مِنْ دِمَشْقَ فَلاَ نَعُدْ		لَهَــا أبَــداً مَــا دَامَ فِيْهَــا الجُــرَاضِمُ

نعم، إن كان للمفعولِ جازَ بكثْرةٍ نحو: "لا أُخْرَجْ" و"لا تُخْرَجْ"؛ لأنّ المنهيَّ غيرُ المتكلِّمِ.

---

[1] - سقطت الواو من ط١.

[2] - في جميع النسخ خلافاً للأصل:"ينتصب بعدها المضارع". ومعظم الكلام السابق منقول من مر ١٥٠/٢.

[3] - البيت من البسيط، للنابغة الذبياني في ديوانه ٧٥ برواية:"لا أعرفنّ ربرباً حوراً مدامعها كأنّ أبكارها نعاج دوّار". وهو للنابغة الذبياني في الكتاب ١٥٠/٢، والمقاصد ٤٤١/٤، وزهر. وهو بلا نسبة في الارتشاف ١٨٥٨/٤، والمغني ٣٢٤. ورد في نا ٦٩٢، ومر ١٥١/٢، وهشا ١٧٣/٤، وزهر ٢٤٥/٢. والربرب: القطيع من بقر الوحش كنى به عن النساء لحسن عيونهنّ وسكون مشيهنّ. وحوراً: جمع حوراء من الحور؛ وهو شدة بياض العين في شدة سوادها. ومردفات: متتابعات بعضها وراء بعض. والأعقاب: جمع عقب؛ وعقب كل شيء آخره. والأكوار: جمع كُور؛ وهو الرحل بأداته. والمعنى على ما ذكره الأعلم في حاشية الكتاب ١٥٠/٢ أن الشاعر يقول هذا لبني فزارة بن ذبيان يخوفهم من النعمان بن الحرب الغساني وكانوا قد نزلوا مرجاً له؛ يريد: لا تقيموا بهذا المكان فأعرف نساءكم مسبيّات.
موضع الشاهد: لا أعرفن، ووجه الاستشهاد مجيء "لا" ناهية، وهي نهي المتكلم، وذلك نادر.

[4] - البيت من الطويل، للفرزدق في أمالي ابن الشجري ٥٣٣/٢، والمغني ٣٢٦، وللوليد بن عقبة في المقاصد ٤٢٠/٤، وزهر. ورد في نا ٦٩٢، وهشا ١٧٤/٤، وجز ٣١٧، وزهر ٢٤٦/٢. والجراضم: الأكول الواسع البطن، والوليد يعرض بمعاوية ﵁.
موضع الشاهد: فلا نعد، وجه الاستشهاد مجيء "لا" ناهية وجزم بها، وهي نهي للمتكلم، وذلك نادر.

وأمّا اللاّم فجزمُها لفِعْلَي المتكلِّم مبنيّين للفاعلِ جائزٌ في السَّعة، لكنَّه قليلٌ، ومنه[1]: "قُومُـوا فَلأُصَـلِّ لَكُـمْ"، ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ [سورة العنكبوت ٢٩: ١٢]. وأقَلُّ منه جزمُها فِعْلَ الفاعلِ المخَاطَبِ كقراءةِ أُبَيٍّ وأنس[2]: ﴿فَبِـذَلِكَ فَلْتَفرَحُوا﴾ [سورة يـونس ١٠: ٥٨]، وقوله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ[3]: "لتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ"./ والأكثرُ الاسْتغناءُ عن هذا بفعلِ ٢٦٢/أ
الأمرِ[4].

تنبيهات:

الأوّلُ[5]: زعمَ بعضُهم أنّ أصْلَ "لا" الطّلبيّةِ لامُ الأمرِ زِيْدَتْ عليها ألفٌ فانفتحَتْ. وزعم بعضُهم[6] أنَّهـا "لا" النّافيةُ، والجزمُ بعدها بلامِ الأمرِ مُضْمَرةً قبلَها، وحُذِفَتْ كراهةَ اجتماعِ لامَينِ في اللَّفْظِ. وهما ضعيفان.

الثّاني[7]: لا يُفْصَلُ بين "لا" ومجزومِها. وأمّا قوله[8]:

١٣١ – وَقَـالُوا أخَانَـا لاَ تَخَشَّعْ لِظَـالِمٍ عَـزِيْـزٍ وَلاَ ذَا حَـقِّ قَوْمِـكَ تَظْـلِمِ

فضرورةٌ. وأجازَ بعضُهم[9] في قليلٍ من الكلام نحو: "لا اليَوْمَ تَضْرِبْ".

الثّالثُ[10]: حركةُ اللاَّمِ الطّلبيّةِ الكسرُ، وفَتْحُها لُغَةٌ[11]. ويجوز تسْكِينُها بعد الواوِ والفاءِ و"ثُمَّ". وتسْكِينُها بعـد الواوِ والفاءِ أكثرُ مِنْ تَحْرِيكِها. وليسَ بضعيفٍ بعْدَ "ثُمَّ"، ولا قليلٍ، ولا ضرورةٍ، خِلافاً لِمَنْ زعمَ[12] ذلك.

---

١ - الحديث في صحيح البخاري برقم ٣٧٣، باب الصلاة على الحصير، كتاب الصلاة.

٢ - معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١، والحجة لابن خالويه ١٨٢، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢٦٩/١، والمحتسب ٣١٣/١.

٣ - لم أقف على الحديث بلفظه في كتب الحديث. وقد ورد مثله في صحيح مسلم بلفظ:"لتأخذوا مناسككم" برقم ١٢٩٧، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً، كتاب الحج. كذا في سنن أبي داود برقم ١٩٧٠، باب رمي الجمار، كتاب المناسك. وورد الحديث بلفظه المستشهد به: "لتأخذوا مصافكم" في الجمل المنسوب إلى الخليل ٢٦٧، ومعاني القرآن للفرّاء ٤٧٠/١، وكتاب اللامات ٩٣، وأسرار العربية ٢٨٠، وشرح الكافية ١٥٦٦/٣، ونا ٦٩٠، وشرح الرضي على الكافية ٨٤/٤، ومر ١٥٥/٢، والجنى الداني ١١١، وهشا ١٧٥/٤، والمغني ٢٩٧، وزهر ٢٤٦/٢.

٤ - الكلام السابق مستفاد من مر ١٥١/٢.

٥ - التنبيه الأول بتمامه في مر ١٥١/٢-١٥٢. وانظر الارتشاف ١٨٥٧/٤-١٨٥٨، والجنى الداني ٣٠٠، وزهر ٢٤٦/٢.

٦ - هو السهيلي كما قال المرادي في الجنى الداني ٣٠٠، ومر ١٥٢/٢، وابن هشام في المغني ٣٢٧، والسيوطي في الهمع ٥٤٠/٢-٥٤١. وهو الكسائي كما قال الأزهري في زهر ٢٤٦/٢.

٧ - انظر مر ١٥٢/٢.

٨ - البيت من الطويل، للمخبَّل السعدي في حماسة البحتري ١٥٦ برواية: "وقالوا أخانا لا تضعضع لظالم". وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٥٧٨/٣، والمقاصد ٤٤٤/٤، والهمع ٥٤١/٢، والدرر ٦٣/٥. ورد في مر ١٥٢/٢. وذا بمنى صاحب، والمقصود: لا تظلم ذا حقّ قومك.
موضع الشاهد: لا ذا حق قومك تظلم، وجه الاستشهاد الفصل بين "لا" ومجزومها، وهو ضرورة.

٩ - انظر الارتشاف ١٨٥٨/٤، ومر ١٥٢/٢.

١٠ - انظر الأصول ٢١٩/٢، وشرح الكافية ١٥٦٤/٣، والتسهيل ٢٣٥، والارتشاف ١٨٥٥/٤، ومر ١٥٢/٢-١٥٣، والمساعد ١٢١/٣-١٢٢.

١١ - هي لغة سُلَيم. ورواية ذلك لغة إما على الإطلاق، وإما على التقييد بفتح حرف المضارع بعدها، أو بالاستئناف. انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٥/١، والارتشاف ١٨٥٥/٤، ومر ١٥٢/٢، والمساعد ١٢١/٣، وزهر ٢٤٧/٢.

١٢ - في الارتشاف ١٨٥٥/٤:"قال خطّاب المارديّ: إسكانها مع "ثمّ" في ضرورة الشعر، ولا يجوز في الكلام، وإن كان حمزة قد قرأ ﴿ثمّ لْيَقْطَعْ﴾[سورة الحجّ٢٢: ١٥] بسكون اللام؛ لأنه لم يكن له علم بالعربية. انتهى".

الرَّابعُ[1]: تُحْذَفُ لامُ الأمْرِ ويبقى عَمَلُها، وذلك على ثلاثةِ أضْرُبٍ:

كثيرٌ مُطَّرِدٌ؛ وهو حَذْفُها بعدَ أمرٍ بِقَوْلٍ، نحو: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِيْنَ آمَنُوْا يُقِيْمُوا الصَّلاةَ﴾ [سورة إبراهيم ١٤: ٣١].

وقليلٌ جائزٌ في الاختْيارِ؛ وهو حذْفُها بعدَ قولٍ غيرِ أمْرٍ، كقوله[2]:

١٣٢– قُــلْتُ[3] لِبــوَّابٍ لَدَيْــهِ دَارُهَــا

تِيْــذَنْ[4] فَــإنِّي حَمْوُهَــا وَجَــارُهَــا

قال المصنّفُ[5]: "وليسَ مُضْطَرًا؛ لتَمَكُّنه مِنْ أنْ يقولَ: اِيْذَنْ"، قال[5]: "وليس لقائلٍ أنْ يقولَ: هَذا مِنْ تــسْكينِ المتحَرِّكِ، عَلى أنْ يكونَ الفِعْلُ مُسْتَحِقّاً للرَّفْعِ فَسُكِّنَ اضْطِرَاراً؛ لأنَّ الرّاجزَ لو قصدَ الرّفْعَ لتوَصَّلَ إليهِ مُسْتَغْنِياً عن الفاءِ؛ فكان يقولُ: "تِئْذَنُ[6] إنِّي".

وقليلٌ مَخْصوصٌ بالاضْطرارِ؛ وهو الحذْفُ دونَ تقدُّمِ قَوْلٍ بصيغة أمْرٍ ولا بِخِلافِه، كقوله[7]:

١٣٣– مُحَمَّــدُ تَفْــدِ نَفْسَــكَ كُلُّ نَفْــسٍ [إذَا مَــا خِــفْــتَ مِــنْ أمْــرٍ تَبَــالاَ][8]

وقوله[9]:

١٣٤– فَلاَ تَسْــتَطِلْ مِنِّيْ بَقَــائِي وَمُــدَّتِــي وَلَكِــنْ يَكُــنْ لِلْخيْــرِ مِنْــكَ نَصِيْــبُ"[10]/ ٢٦٢/ب

[1] - التنبيه منقول من مر ١٥٣/٢-١٥٤. وحذف لام الأمر وبقاء عملها في غير الشعر، ليس مذهب الجمهور، كما نص بعض النحاة. انظر الإنصاف ٥٤٧/٢، وشرح الكافية ١٥٦٩/٣-١٥٧١، ومر ١٥٣/٢-١٥٤، وشا ٩٧/٦-٩٩.

[2] - الرجز لمنظور بن مرثد في المقاصد ٤٤٤/٤، والدرر ٦٢/٥. وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٤٠/٢، والجنى الداني ١١٤، والمغني ٢٩٨، والخزانة ١٣/٩. ورد في مر ١٥٤/٢، وشا ٩٩/٦.
موضع الشاهد: تيذن، ووجه الاستشهاد حذف لام الأمر وبقاء عملها. وهو قليل في الاختيار.

[3] - في الأصل خلافاً للنسخ "فقلت".

[4] - في ط١: "تئذن".

[5] - شرح الكافية ١٥٧٠/٣.

[6] - في ط٢:"تأذنُ".

[7] - البيت من الوافر، لحسان بن ثابت في شرح الرضي على الكافية ١٢٥/٤، وشا، وله أو للأعشى أو لمجهول في الدرر ٦١/٥، ولأبي طالب أو للأعشى في الخزانة ١١،١٤/٩. وهو بلا نسبة في الكتاب ٤٠٨/١، والمقتضب ١٣٢/٢، والأصول ١٧٥/٢، وكتاب اللامات ٩٦، وكتاب الشعر للفارسيّ ٥٢، وأمالي ابن الشجري ١٥٠/٢، والإنصاف ٥٣٠/٢، ٥٤٤، والمقرب ٢٧٢/١، والمقاصد ٤١٨/٤. ورد في نا ٦٩٠، ومر ١٥٣/٢، وشا ٩٨/٦، وزهر ١٩٤/٢. والتبال: هو الوبال أبدلت واوه تاء، وهو سوء العاقبة.
موضع الشاهد: تفد، وجه الاستشهاد حذف لام الأمر وبقاء عملها اضطراراً.

[8] - زيادة الشطر الثاني من ط، وص.

[9] - البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٥٩/١، ومجالس ثعلب ٤٥٦/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٩٠/١، والجنى الداني ١١٤، والمغني ٢٩٧، والمقاصد ٤٢٠/٤. ورد في نا ٦٩١، ومر ١٥٤/٢، وشا ٩٨/٦. والشاعر يخاطب ابنه لما تمنى موته.
موضع الشاهد: يكن، وجه الاستشهاد حذف لام الأمر وبقاء عملها اضطراراً.

[10] - في ط زيادة: "انتهى".

و(**هكذا بــ"لَمْ" وَ"لَمَّا"**) أي: "لَمْ" و"لَمّا" يجزمانِ المضارعَ مثل "لا" واللاَّمِ الطّلَبيّتين، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُوْلَدْ﴾ [سورة الإخلاص ١١٢: ٣]، و[1]﴿ولَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الّذِيْنَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [سورة آل عمران ٣: ١٤٢]، ﴿ولَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الّذِيْنَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [سورة البقرة ٢: ٢١٤].

ويَشْتَرِكَانِ في الحرْفِيّةِ، والاخْتِصاصِ بالمضارعِ، والنَّفْيِ، والجزمِ، وقَلْبِ معنى الفِعْلِ للمُضِيِّ.

وتنفردُ "لَمْ" بمصاحبةِ الشّرْطِ، نحو: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة المائدة ٥: ٦٧].

وجوازِ انقطاعِ نَفْيِ مَنْفِيِّها عن الحالِ، بخلافِ "لَمَّا"؛ فإنّه يجبُ اتِّصالُ نفْيِ منفيِّها بحالِ النُّطْقِ، كقوله[2]:

١٣٥- فَإنْ كُنْتُ مَأكُــوْلاً فَكُنْ خَيْرَ آكلٍ ... وَإلاَّ فَــأدْرِكْــنِــــي وَلَــمَّــا أُمَــزَّقِ

ومِنْ ثَمَّ جازَ: "لَمْ يَكُنْ ثُمَّ كَانَ"، وامْتنعَ "لَمَّا يكن ثُمَّ كانَ"[3].

والفصْلِ بينها وبين مجزومِها اضْطراراً، كقوله[4]:

١٣٦- فَــذَاكَ وَلَمْ إذَا نَحْــنُ امْــتَــرَيْنَــا ... تَكُــنْ فِي النَّـــاسِ يُـــدْرِكُــكَ[5] الْمِــرَاءُ

وقوله[6]:

١٣٧- فَأضْحَتْ مَغَانِيْهَــا قِفَــاراً رُسُوْمُهَــا ... كَأنْ لَمْ سِــوى أهْلٍ مِنْ الْوَحْــشِ تُؤْهَــلِ

---

[1] - في ط، وص زيادة "نحو".

[2] - البيت من الطويل، للممزق العبديّ في الأصمعيات ١٨٥، والشعر والشعراء ٣٩٩/١، وأمالي ابن الشجري ٢٠٤/١، والمقاصد ٤٩٠/٤، والخزانة ٢٨٠/٧. ورد في شا ١٠٠/٦. وأدركني: أغثني قبل أن أُقتل. وأمزَّق بالبناء للمجهول، وبهذا سمّي الممزَّق بصيغة اسم المفعول، واسم الشاعر شأس بن نهار العبديّ.
موضع الشاهد: لما أمزق، وجه الاستشهاد اتصال نفي منفي "لما" بحال النطق، بخلاف "لم".

[3] - انظر الكلام السابق في هشا ١٧٥/٤-١٧٦، وزهر ٢٤٧/٢.

[4] - البيت من الوافر، قائله مجهول، ورد بلا نسبة في المغني ٣٦٦، والخزانة ٥/٩. وقوله: إذا نحن امترينا متعلق بيدرك، الأصل: ولم تكن في الناس، يدركك المراء، إذا نحن امترينا. والامتراء: الشك. والمراء: الجدال.
موضع الشاهد: ولم إذا نحن امترينا يكن، وجه الاستشهاد الفصل بين "لم" وبين مجزومها "يكن" للضرورة.

[5] - في ص: "يدركْك" بتسكين الكاف، أي بجزم الفعل وهو خطأ.

[6] - البيت من الطويل، لذي الرّمّة في ديوانه ٥٠٦ برواية: "فأضحت مباديها قفاراً بلادها". والشاهد لذي الرمة في البغداديات ٤٦٠، والخصائص ٤١٠/٢، وضرائر الشعر ٢٠٣، والخزانة ٥/٩-٦. وهو بلا نسبة في شرح الرضي على الكافية ٨٢/٤، والجنى الداني ٢٦٩، والمغني ٣٦٧. ورد في مر ١٥٥/٢. وقوله: فأضحت مغانيها، أي: صارت. والمغاني: جمع مغنى، وهو المقام، من غني بالمكان كرضي: إذا أقام فهو غان. ودار قفر: خالية من أهلها. والرسم: الأثر. وأهل المكان أهولاً من باب قعد: عمر بأهله.
موضع الشاهد: لم سوى أهل من الوحش تؤهل، وجه الاستشهاد الفصل بين "لم" وبين مجزومها "تؤهل" للضرورة.

و[1]أنَّها قدْ تُلْغَى فلا يُجْزَمُ بِها، قال في التّسهيل[2]: "حمْلاً على (لا)"، وفي شرح الكافية[3]: "حمْلاً على (مَا)". وهو أحْسَنُ؛ لأن "مَا" تنفي الماضي كثيراً[4] بخلافِ "لا". وأنشدَ الأخْفشُ على إهمالها قولَه[5]:

١٣٨- لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وَأُسْرَتُهُمْ ... يَوْمَ الْصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوْفُون بِالْجَارِ

وصرّحَ في أوّلِ شرحِ التّسهيلِ[6] بأنّ الرّفعَ لغةُ قومٍ.

وتنفرد "لَمَّا" بجوازِ حذْفِ مجزومِها والوقْفِ عليها في الاختيارِ، كقوله[7]:

١٣٩- فَجِئْتُ قُبُوْرَهُم بِدْءاً وَلَمّا ... فَنَادَيْتُ الْقُبُوْرَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ

أي: ولَمَّا أكُنْ بِدْءاً قبلَ ذلك؛ أي: سَيِّداً. وتقولُ: "قَارَبْتُ المدينةَ ولَمَّا"؛ أي: ولَمَّا أدْخُلْهَا، وهو أحسنُ ما خُرِّجَ عليه قراءةُ مَنْ قَرَأَ[8]: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم[9]﴾ [سورة هود١١:١١١]، ولا يجوزُ ذلك في "لَمْ". وأمّا قولُه[10]:

١٤٠- احْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا ... يَوْمَ الأعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ وَإنْ لَمِ

فضرورةٌ.

[1] - الكلام الآتي منقول من مر ١٥٦/٢ بتصرف يسير.
[2] - ٢٣٦.
[3] - ١٥٩١/٣.
[4] - سقطت "كثيراً" من ط١.
[5] - البيت من البسيط، قائله مجهول، ورد بلا نسبة في الخصائص ٣٨٨/١، وسر صناعة الإعراب ٤٤٨/٢، وشرح الرضي على الكافية ٨٢/٤، والجنى الداني ٦٦، والمغني ٣٦٥، والمقاصد ٤٤٦/٤، والهمع ٥٤٣/٢، والخزانة ٣/٩، ٤٣١/١١، والدرر ٦٨/٥. ورد في مر ١٥٦/٢، وشا ١٨٢/٧، وزهر ٢٤٧/٢. وفوارس: جمع فارس. وذهل، بضم الذال المعجمة: اسم لقبيلتين، إحداهما: ذهل بن شيبان بن ثعلبة بن عكابة. والأخرى: ذهل بن ثعلبة بن عكابة، وهما من ربيعة. وأسرة الرجل، بضم الهمزة: رهطه. والصليفاء: مصغر صلفاء، وهي الأرض الصلبة. ويوم الصلفاء هو يوم من أيام العرب، لكن الشاعر صغره. وهو يومٌ لهَوَازن على فزَارة وعبسٍ وأشجع، وفيه قتل دريد بأخيه ذؤاب بن أسماء. والواو في يوفون ضمير القوم الذين هجاهم الشاعر. والجار له معان: منها المجاور في السكن، ومنها المستجير وهو الذي يطلب الأمان، ومنها الحليف. وأحد هذه الثلاثة هو المناسب، وعليه ففيه حذف مضاف، أي: لم يوفون بذمة الجار.
موضع الشاهد: لم يوفون، وجه الاستشهاد إهمال لم وإلغاء الجزم بها.
[6] - شرح التسهيل لابن مالك ٢٨/١.
[7] - البيت من الوافر، قائله مجهول، ورد بلا نسبة في المغني ٣٦٩، والهمع ٥٤٤/٢، والخزانة ١١٣،١١٧/١٠، والدرر ٢٤٥/٤، ٦٩/٥.
موضع الشاهد: لمّا، وجه الاستشهاد جواز حذف مجزوم "لما".
[8] - في السبعة لابن مجاهد ٣٣٩-٣٤٠ هي قراءة حمزة وابن عامر وحفص بتشديد نون "إنّ" وميم "لمّا" . واختار تخريجه على حذف الفعل المجزوم بعد "لمّا" الجازمة ابن الحاجب في أماليه ١٦٦/١-١٦٧، وأبو حيّان في الارتشاف ١٨٦٠/٤، والمرادي في الجنى الداني٢٦٨، ومر ١٥٥/٢، وابن هشام في المغني ٣٧١. وفي الارتشاف ١٨٦٠/٤:"ثم وجدت تخريجه على حذف الفعل لمحمد بن مسعود الغزني في كتابه البديع". ومحمد بن مسعود الغزني نحويّ توفي سنة ٤٢١هـ. وفي المغني ٧٠٨:" وكتابه البديع كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة". انظر بغية الوعاة ٢٤٥/١، ومعجم المؤلفين ١٩/١٢.
[9] - ليست:﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ في جميع النسخ عدا الأصل.
[10] - البيت من الكامل، لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ١٩١، والمقاصد ٤٤٣/٤، وزهر، والخزانة ٨،١٠/٩، والدرر ٦٦/٥، وهو بلا نسبة في شرح الرضي على الكافية ٨٣/٤، والجنى الداني ٢٦٩، والمغني ٣٦٩، والهمع ٥٤٢/٢. ورد في مر ١٥٥/٢، وهشا ١٧٦/٤، وزهر ٢٤٧/٢.
موضع الشاهد: وإن لمِ، وجه الاستشهاد حذف مجزوم "لم" للضرورة.

وبكونِ مَنْفِيّها يكونُ قريباً مِنَ الحالِ، ولا يُشْـتَرَطُ ذلك/ في منْفِيّ "لَمْ"، تقول: "لَمْ يكُنْ زيْدٌ في العَامِ المَاضي ٢٦٣/أ
مُقِيماً"، ولا يجوز: "لَمَّا يكُن"، وقال المصنّفُ[١]: "كونُ منفِيِّ "لَمّا" يكونُ قريباً من الحالِ غَالِبٌ لا لازِمٌ".

وبكونِ منفيّها يُتَوَقَّعُ ثُبُوتُهُ بخلافِ منفِيّ "لَمْ"، ألا ترى أنّ معنى: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [سورة ص ٣٨: ٨] أنّهم لم يَذُوقُوهُ إلى الآن، وأنّ ذوقَهم له متوقَّعٌ. قال الزَّمخشريُّ[٢] في ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الإيْمَانُ فِيْ قُلُوْبِكُمْ﴾ [سورة الحجرات ٤٩: ١٤]: "مَا في (لَمَّا) من معنى التَّوَقُّعِ دَالٌّ على أنّ هؤلاء قد آمنُوا فيما بعد." انتهى.

وهذا بالنّسبة إلى المستقبل، فأمّا بالنّسبة إلى الماضي فهما سِيَّانِ في التَّوَقُّعِ وعدَمِهِ. مثال التّوقُّعِ: "مَالِي قُمْتُ وَلَمْ يَقُمْ[٣]؟!" أو "وَلَمَّا يَقُمْ[٣]؟!". ومثال عدَمِ التّوقّع أنْ تقولَ ابتداءً: "لَمْ يَقُمْ" أو "لَمَّا يَقُمْ".

تنبيهات:

الأوّلُ[٤]: قال في التّسـهيل[٥]: "ومنها "لَمْ" و"لَمّا" أختها". يعني: من الجوازمِ، فقيَّدَ "لَمَّا" بقولـه: "أختـها" احترازاً مِنْ "لَمّا" بمعنى: "إلاَّ"، ومِنْ "لَمّا" الّتي هي حرفُ وجودٍ لوجود. وكذلك فعَلَ الشّارحُ فقالَ[٦]: احتـرزْتُ بقولي أختها مِنْ "لَمّا" الحينيّة، ومِنْ "لَمّا" بمعنى: "إلاَّ"." هذا كلامُه.

وإنّما لم يقيّدْها هنا بذلك، وكذا فعلَ في الكافية[٧]؛ لأنّ هاتين لا يَلِيْهُمَا المضارعُ؛ لكنّ[٨] الـتي بمعـنى "إلاَّ" لا تدخلُ إلاّ على جملةٍ اسميّةٍ نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [سورة الطّارق ٨٦: ٤] في قراءةِ مَنْ شـدَّدَ المـيمَ[٩]. أو على الماضي لفْظاً لا معنى، نحو: "أَنْشُدُكَ اللهَ لَمَّا فَعَلْتَ" أي: "إلاَّ فَعَلْتَ"، والمعنى: "مَا أَسْأَلُكَ إلاَّ فِعْلَكَ"، والّـتي هي حرْفُ وجودٍ لوجودٍ لا يَلِيْها إلاّ ماضٍ لفْظاً ومعنى، نحو: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُوْداً﴾ [سورة هود١١:٥٨]. وأمّـا قولُه[١٠]:

١٤١- أَقُـوْلُ لِعَبْـدِ اللهِ لَمَّـا سِـقَاؤُنَـا وَنَحْنُ بِـوَادِي عَبْدِ شَـمْسٍ وَهَا شِـمِ

فقد تقدَّمَ[١١] الكلامُ عليه في بابِ الإضافةِ.

[١] - شرح الكافية ١٥٧٤/٣.
[٢] - الكشاف ٣٧٧/٤.
[٣] - في ص، وط خلافاً للأصل "تقم" بالتاء، والمقصود التعجب من عدم القيام رغم توقع ذلك، كما أشير إلى ذلك في صب ١٤١٨/٤.
[٤] - معظم ما في التنبيه الأول في مر ١٥٦/٢-١٥٧.
[٥] - ٢٣٥.
[٦] - نا ٦٩٣.
[٧] - شرح الكافية ١٥٦١/٣.
[٨] - في ط، وص: "لأنّ".
[٩] - في السبعة لابن مجاهد ٦٧٨:"قرأ عاصم وابن عامر وحمزة "لمّا" مشدّدة".
[١٠] - البيت من الطويل، لتميم بن رافع المخزومي في شرح أبيات المغني ١٥٣/٥. وهو بلا نسبة في المغني ٣٧٠. وسقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره "وها" بمعنى سَقَط، والجواب محذوف تقديره: قلت، بدليل قوله: "أقول". وقوله: "شم" أمرٌ من قولك شِمتُ البرقَ إذا نظرتَ إليه، والمعنى: لمّا وهى سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس قلت لعبد الله: شم البرق.
[١١] - الأصل ١٣٩/ب، وط١ (٤٨١/٢). وفيه أن "وها" في البيت فعل بمعنى: سقط، و"شِمْ" أمرٌ من قولك: شِمْتَهُ إذا نظرت إليه. والمعنى: لمّا سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شِمْهُ.

وتسميةُ الشّارحِ "لَمَّا" هذه حينيّة هو مذهبُ ابنِ السّرّاجِ[١]، وتَبِعَهُ الفَارِسِيُّ[٢]، وتبعهما ابنُ جنّـــي[٣]، وتــبعهم جمـــاعةٌ[٤]؛ أي: أنّها ظَـــرْفٌ[٥]/ بمعنى: "حِيْن"[٦]. وقال المصنّفُ[٧]: "بمعنى: إذْ". وهو أحســـنُ[٨]؛ لأنّهـــا مُخْتَـــصَّةٌ ٢٦٣/ب بالماضي وبالإضافةِ إلى الجمْلةِ[٩]. وعندَ ابنِ خروفٍ[١٠] أنّها حَرْفٌ.

الثّاني[١١]: حكى اللِّحْياني[١٢] عن بعض العرب أنّه يُنْصَبُ بـــ"لَمْ". وقال في شرح الكافية[١٣]: "زعمَ بعضُ النّـــاسِ أنّ النّصْبَ بـــ"لَمْ" لغةٌ اغْتِراراً بقراءة بعضِ السّلَف[١٤]: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾[سورة الشّرْح ٩٤: ١] بفـــتح الحـــاء، وبقول الرّاجزِ[١٥]:

١٤٢- فِيْ أيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أفِرْ ؟

أَيَـــوْمَ لَم يُقْدَرَ أمْ يَوْمَ قُـــدِرْ ؟

وهو عند العلماء محمولٌ على أنّ الفِعْلَ مؤكَّدٌ بالنّون الخفيفةِ، ففُتِحَ لها ما قبلها، ثُمّ حُذِفَتْ ونُوِيَتْ[١٦]". هـــذا كلامُه، وفيه شذوذان: توكيدُ المنفيّ بـــ"لَمْ"، وحذْفُ النّونِ لغير وقْفٍ ولا ساكن[١٧].

الثّالثُ[١٨]: الجمهورُ على أنّ "لَمَّا" مُرَكَّبَةٌ مِنْ "لَمْ" و"مَا". وقيل: بسيطةٌ.

الرّابعُ[١٩]: تدخلُ همْزَةُ الاستفهامِ على "لَمْ" و"لَمَّا" فيصيران "أَلَمْ" و"أَلَمَّا" باقِيَيْن[٢٠] على عَمَلِهِما، نحو: ﴿أَلَـــمْ نَشْرَحْ﴾[سورة الشّرْح ٩٤: ١]، ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيْماً﴾[سورة الضّحى ٩٣: ٦]، ونحو قوله[٢١]:

٦٠- [عَلى حِيْنَ عَاتَبْتُ الَمشِيْبَ عَلَى الصِّبَـــا]		وَقُـــلْتُ أَلَمَّـــا أصْـــحُ وَالْشَّـــيْبُ وَازِعُ

---

[١] ـ الأصول ١٥٧/٢، ١٧٩/٣.
[٢] ـ البغداديات ٣١٥ـ٣١٦، وكتاب الشعر ٧٠.
[٣] ـ الخصائص ٢٥٣/٢، ٢٢٢/٣.
[٤] ـ منهم الزمخشري في المفصل ٢١٦.
[٥] ـ في ط١:"حرف" وهو تحريف.
[٦] ـ انظر الارتشاف ١٨٩٧/٤، وزهر ٢٤٨/٢.
[٧] ـ التسهيل ٢٤١.
[٨] ـ في د:"حسن".
[٩] ـ الكلام السابق في المغني ٣٦٩.
[١٠] ـ شرح الجمل لابن خروف ٦٩٩/٢.
[١١] ـ التنبيه الثاني في مر ١٥٧/٢.
[١٢] ـ انظر حكاية اللحياني في الارتشاف ١٨٦١/٤، ومر ١٥٧/٢، والمغني ٣٦٥.
[١٣] ـ ١٥٧٤/٣ـ١٥٧٥.
[١٤] ـ هي قراءة أبي جعفر المنصور في المحتسب ٣٦٦/٢.
[١٥] ـ الرجز للإمام علي بن أبي طالب ﵁ في ديوانه ٧٩، وجز، والمقاصد ٤٤٧/٤. وللحارث بن منذر الجرمي في شرح شواهد المغني ٦٧٤/٢. وهو بلا نسبة في نوادر أبي زيد ١٦٤، والخصائص ٢٢١/٣، والجنى الداني ٢٦٧، والمغني ٣٦٥، والخزانة ٤٥١/١١. ورد في مر ١٥٨/٢، وجز ٢٨٨.
موضع الشاهد: لم يقدرَ، وجه الاستشهاد فتح راء "يقدر" على تقدير نون التوكيد المحذوفة.
[١٦] ـ في ط٢،وص: "نونت" بالنون، وهو تصحيف.
[١٧] ـ في د، وط، وص:"ساكنين".
[١٨] ـ انظر الأصول ١٥٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٨، والارتشاف ١٨٥٩/٤، ومر ١٥٧/٢، والجنى الداني ٥٩٣، وزهر ٢٤٧/٢.
[١٩] ـ انظر الارتشاف ١٨٦١/٤، والمغني ٣٦٩.
[٢٠] ـ في ط، وص:"باقيتين".
[٢١] ـ تقدّم تخريجه. موضع الشاهد: ألمّا، ووجه الاستشهاد دخول همزة الاستفهام على "لمّا" وبقاء عملها. وليس: "والشيب وازع" في د.

[وَاجْـزِمْ بِــ"إنْ" وَ"مَنْ" وَ"مَــا" و"مَهْمَا" "أَيٍّ" "مَتَى" "أَيَّـانَ" "أَيْـنَ" "إِذْمَا"

وَ"حَيْثُـمَـا" "أَنَّـى" وَحَـرْفٌ "إِذْمَـا" كَـ"إنْ" وبَـاقِي الأَدَوَاتِ أَسْـمَـا]

ولَمَّا فرغَ مِمَّا يجزمُ فِعْلاً واحِداً انتقلَ إلى ما يجزم فعلين فقال: (**وَاجْزِمْ بِــ"إنْ" وَ"مَنْ" وَ"مَا" و"مَهْمَا"..."أيٍّ" "متى" "أيَّانَ" "أيْنَ" "إِذْمَا"...وَ"حَيْثُمَا" "أنَّى"**). فهذه إحْدى عَشْرَةَ أداةً، كُلُّها تجزم فعلين، نحو: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ﴾[سورة البقرة ٢: ٢٨٤]، ﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ﴾[سورة الأعراف ٧: ٢٠٠]، ونحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوْءاً يُجْزَ بِهِ﴾[سورة النّساء ٤: ١٢٣]، ونحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾[سورة البقرة ٢: ١٩٧]، وقوله[١]:

١٤٣- أرَى الْعُمْرَ كَنْزاً نَـاقِصاً كُلَّ لَيْلَـةٍ وَمَـا تَنْقُصِ[٢] الأَيَّـامُ وَالدَّهْـرُ يَنْفَـدِ[٣]

ونحو: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِيْنَ﴾[سورة الأعراف ٧: ١٣٢]، وقوله[٤]:

١٤٤- وَمَهْمَـا يَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ/ وَإنْ خَـالَهَـا تَخْفَـى عَلَى النَّـاسِ تُعْلَمِ ٢٦٤/أ

ونحو: ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾[سورة الإسراء ١٧: ١١٠] وقوله[٥]:

١٤٥- [لَمَّـا تَمَكَّـنَ دُنْيَـاهُمْ أطَـاعَهُمْ] فِـي أيِّ نَحْـوٍ يُمِيْـلُوا دِيْنَـهُ[٦] يَمِـلِ

و[٧]قوله[٨]:

١٤٦- مَتَى تَـأْتِهِ تَعْشُـو إلَى ضَـوْءِ نَـارِهِ تَجِـدْ خَيْرَ نَـارٍ عِنْدَهَـا خَيْرُ مُوْقِـدِ

---

[١] - البيت من الطويل، لطرفة بن العبد في ديوانه ٣٢.
موضع الشاهد: ما، وجه الاستشهاد مجيء "ما" أداة جزم لفعلين؛ فعل الشرط "تنقص" وجوابه "ينفد".
[٢] - في ص: "تُنْقِصُ".
[٣] - سقط الشاهد من د.
[٤] - البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٥، والجنى الداني ٦١٢، والمغني ٤٣٥، وشا، والخزانة ٢٦/٩، والدرر ١٨٤/٤، ٧٢/٥. ورد في شا ١٠٤/٦، ومكو ٢٨٨.
موضع الشاهد: مهما. وجه الاستشهاد مجيء "مهما" أداة جزم لفعلين؛ فعل الشرط "يكن" وجوابه "تعلم".
[٥] - البيت من البسيط، لعبد الله بن همَّام السّلوليّ في الكتاب ٤٤٢/١، وشا. وهو بلا نسبة في اللسان والتاج (مكن). ورد في شا ١٠٤/٦. وفي معناه قال الأعلم في حاشية الكتاب ٤٤٣/١:"الشاعر وصف رجلاً اتصل بالسلطان فضيّع دينه في اتباع أمره ولزوم طاعته، وذكر فعل الدنيا لأنها في معنى الزمان والحال".
موضع الشاهد:أي، وجه الاستشهاد مجيء "أي" أداة جزم لفعلين؛ فعل الشرط "يميلوا" وجوابه "يمل".
[٦] - في الأصل:"دينها"، وفي هامشه أشير إلى نسخة فيها"دينه".
[٧] - في ط١ زيادة:"نحو".
[٨] - البيت من الطويل، للحطيئة في ديوانه ٥١، والجمل المنسوب للخليل ٢١٨، والكتاب ٤٤٥/١، والأغاني ٥٦/٢، وأمالي ابن الشجري ١٢/٣، والمفصل ٣٣٥، وشا، والمقاصد ٤٣٩/٤، والخزانة ٩٢/٩، ٩٤. ورد في عق ٣٦٥/٢، وشا ١٠٥/٦، وجز ٣٢١، وسيو ٤٢٤. ويقال قد عشوت إلى النار أعشو إليها عشواً إذا استدللت إليها ببصر ضعيف.
موضع الشاهد: متى، وجه الاستشهاد مجيء "متى" أداة جزم لفعلين؛ فعل الشرط "تأته" وجوابه "تجد".

وقوله[1]:

١٤٧- مَتَى مَــا تَــلْقَنِي فَــرْدَيْن تَرْجُــفْ رَوَانِــفُ أَلْــيَتَيْــكَ وَتُسْــــــتَطَــارَا[2]

ونحو قوله[3]:

١٤٨- أَيَّــانَ نُؤمِنْــكَ تَــأمَنْ غَيْرَنَــا وَإذَا لَمْ تُــدْرِكِ الأمْنَ مِنَّــا لَمْ تَــزَلْ حَــذِرَا

وقوله[4]:

١٤٩- [إذا النَّعْجَةُ العَيْنَــاءُ كَــانتْ بِقَفْرَةٍ] فَــأَيّــانَ مَــا تَعْــدِلْ بِهِ الْرِّيْحُ تَنْــزِلِ

ونحو قوله[5]:

١٥٠- أيْــنَ تَصْــرِفْ بِنَــا الْعُدَاةُ تَجِدْنَــا نَصْــرِفُ العِيْــسَ نَحْــوَهَــا لِلتَّــلاَقِي

ونحو [قوله تعالى][6]: ﴿أيْنَمَا تَكُوْنُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ﴾[سورة النّساء ٤: ٧٨]، وقوله[7]:

١٥١- صَــعْــدَةٌ نَــابِــتَــةٌ فِي حَــائِــرٍ أيْنَمَــا الرِّيْــحُ تُمَــيِّــلْــهَــا تَــمِــلْ

---

[1] - البيت من الوافر، لعنترة في ديوانه ٢٣٤، والمفصل ٨٩، وشا، والمقاصد ١٧٤/٣، والخزانة ٥٠٧/٧، ٥١٣. وورد بلا نسبة في المسائل البصريات ٨٠٣/٢، وأمالي ابن الحاجب ٤٥١/١. ورد في نا ٣٣٢، وجا ٣٢٠/٢، وشا ١٥٥/٦، وزهر ٢٩٤/٢. والشاعر عنترة يهجو عمارة بن زياد العبسي. والرانِفُ ما استَرْخى من الألية للإنسان.ويقال: استُطير فلان يُستطار استطارةً فهو مُستطارٌ إذا ذُعِرَ. وفي الخزانة ٥١٢/٧-٥١٣: "قال ابن يعيش: قوله: وتستطارا يحتمل وجوهاً: أحدها: أن يكون مجزوماً بحذف النون، فالضمير للروانف، وعاد إليها الضمير بلفظ التثنية لأنها تثنية في المعنى. والثاني: أن يكون عائداً إلى الأليتين. والآخر: أن يكون الضمير مفرداً عائداً إلى المخاطب، والألف بدلٌ من نون التوكيد.
موضع الشاهد: متى، وجه الاستشهاد مجيء "متى" أداة جزم لفعلين؛ فعل الشرط "تلقني" وجوابه "ترجف".

[2] - ليس الشطر الثاني في د.

[3] - البيت من البسيط، قائله مجهول، ورد بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٤٤٥، والمقاصد ٤٢٣/٤. ورد في نا ٦٩٤، وعق ٣٦٦/٢، وشا ١٠٦/٦.
موضع الشاهد:أيان، وجه الاستشهاد مجيء "أيان" أداة جزم لفعلين؛ فعل الشرط "نؤمنك" وجوابه "تأمن".

[4] - البيت من الطويل، لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليّين ٥٢٦/٢ برواية:"إذا النعجة العيناء كانت بقفرة فأيان ما يُعدَل بها الرئمُ تنزلِ". والشاهد بلا نسبة في شرح قطر الندى ٨٨، والهمع ٥٦٥/٢، والدرر ٩٥/٥. والنعجة العيناء: التي اسودّت عينها. والقفر: المفازة لا ماء فيها ولا نبت. وتعدل: تميل.
موضع الشاهد: أيان، وجه الاستشهاد مجيء "أيان" أداة جزم لفعلين؛ فعل الشرط "تعدل" وجوابه "تنزل".

[5] - سقط الشاهد من د. والبيت من الخفيف، لعبد الله بن همّام السّلولي في الكتاب ٤٣٢/١ برواية:"أين تضرب". والشاهد له أيضاً في شا. وهو بلا نسبة في الجمل المنسوب للخليل ٢٢١، والمقتضب ٤٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٤. ورد في شا ١٠٦/٦. والعيس: البيض من الإبل.
موضع الشاهد: أين، وجه الاستشهاد مجيء "أين" أداة جزم لفعلين؛ فعل الشرط "تصرف" وجوابه "تجدنا".

[6] - زيادة من د، وط، وص.

[7] - البيت من الرمل، لكعب بن جعيل في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٤٠/٢، واللسان (صعد)، والخزانة ٤٧/٣-٤٨، والتاج (صعد)، والدرر ٧٩/٥. وللحسام بن ضرار الكلبي في الأصول ٢٣٣/٢. وله أو لكعب في المقاصد ٤٢٤/٤. وهو بلا نسبة في الكتاب ٤٥٨/١، والمقتضب ٧٥/٢. ورد في نا ٦٩٥، ومر ٥١٠/٢، وعق ٣٦٧/٢، وشا ١٠٢/٦. والصعدة: القناة التي تنبت مستوية فلا تحتاج إلى تثقيف وتعديل؛ وامرأة صعدة: مستوية القامة، شبهها بالقناة. وقال ابن السيرافي في شرح أبيات سسيبويه ١٤٠/٢:"شبهها بالقناة لاستواء قامتها، وفي تثنيّها إذا مشت كما تتثنى القناة إذا ضربتها الريح". وقال الأعلم في حاشية الكتاب ٤٥٨/١:" الحائر: القرارة من الأرض يستقر فيها السيل فيتحير ماؤه؛ أي: يستدير ولا يجري. وجعلها في حائر لأن ذلك أنعم لها وأشد لتثنيها إذا اختلفت الريح".
موضع الشاهد: أينما، وجه الاستشهاد مجيء "أينما" أداة جزم لفعلين؛ فعل الشرط "تميلها" وجوابه"تمل".

ونحو قوله[1]:

١٥٢- وَإنَّـــكَ إذْمَـــا تَأتِ مَـــا أنْتَ آمِـــرٌ   بِهِ تُـــلْـــفِ مَـــنْ إيَّـــاهِ تَـــأمُـــرُ آتِيَـــا

ونحو قوله[2]:

١٥٣- حَيْثُمَـــا تَسْـــــــتَـــقِمْ يُـــقَـــدِّرْ لَـــكَ اللهُ نَـــجَـــاحاً فِي غَـــابِـــرِ الأزْمَـــــانِ

ونحو[3] قوله[4]:

١٥٤- خَلِيْـــلَيَّ أنَّـــى تَـــأتِيَـــانِـــي تَـــأتِيَـــا   أخاً غَيْرَ مَـــا يُرْضِيْكُمَـــا لاَ يُحَـــاوِلُ

(**وَحَرْفٌ "إذْمَا"**) أي: "إذْمَا" حرْفٌ (**كَــ"إنْ"**) معنى وِفاقاً لسيبويه[5]، لا ظرْفَ زمانٍ زِيْدَ عليها "مَـــا" كمـــا ذهب إليه المبرّدُ[6] في أحد قولَيه، وابنُ السّرّاجِ[7]، والفارسيُّ[8].

(**وبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا**)؛ أمّا "مَنْ"، و"مَا"، و"مَتَى"، و"أيّ"، و"أيَّانَ"، و"أيْنَ"، و"أنَّى"، و"حَيْثُمَا" فباتِفَـــاقٍ. وأمّا "مَهْمَا" فعلى الأصحِّ[9].

وتنقسم هذه الأسماءُ إلى ظرفٍ وغيرِ ظرفٍ: فغير الظَّرْف "مَنْ"، و"مَا"، و"مَهْمَا":

فـــ"مَنْ" لتعميم أُولي العلم، و"مَا" لتعميم ما تدلّ عليه، وهي موصولةٌ، وكلتاهما مبهمةٌ في أزمان الرّبط[10].

---

[1] - البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في شرح قطر الندى ٨٩، والمقاصد ٤٢٥/٤. ورد في نا ٦٩٥، وعق ٣٦٧/٢.
موضع الشاهد: إذما، وجه الاستشهاد مجيء "إذما" أداة جزم لفعلين؛ فعل الشرط "تأت" وجوابه "تلف".
[2] - البيت من الخفيف، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في شرح قطر الندى ٨٩، والمغني ١٧٨، والمقاصد ٤٢٦/٤، والخزانة ٢٠/٧. ورد في نا ٦٩٥، وعق ٣٦٨/٢، وشا ١٠٧/٦.
موضع الشاهد: حيثما، وجه الاستشهاد مجيء"حيثما" أداة جزم لفعلين؛ فعل الشرط "تستقم" وجوابه "يقدر".
[3] - سقط:"نحو" من ط١، وص.
[4] - البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٤٤٦، والمقاصد ٤٢٦/٤. ورد في نا ٦٩٦، وعق ٣٦٩/٢.
موضع الشاهد: أنى، وجه الاستشهاد مجيء "أنى" أداة جزم لفعلين؛ فعل الشرط "تأتياني" وجوابه "تأتيا".
[5] - الكتاب ٤٣٢/١.
[6] - المقتضب ٤٧/٢.
[7] - الأصول ١٥٩/٢.
[8] - الإيضاح للفارسيّ ٢٥٢. وانظر في عزو هذين المذهبين أيضاً مر ١٥٨/٢.
[9] - الكلام السابق في هشا ١٧٨/٤. وانظر المغني ١٢٠، وفيه ٤٣٥، وفي زهر ٢٤٨/٢ أن "مهما" عند الجمهور اسم بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى:﴿مهما تأتنا به من آيةٍ﴾[سورة الأعراف: ١٣١]. وزعم السهيلي أنها حرف، وتبعه ابن يسعون.
[10] - انظر الارتشاف ١٨٦٣/٤، ومر ١٥٨/٢.

و"مَهْمَا" بمعنى: "مَا"، ولا تخرج عن الاسميّة، خِلافاً لِمَنْ زعم أنّها تكونُ حرْفاً[١]، ولا عن الشّرطيّة، خِلافاً لِمَنْ زعم أنّها تكونُ استفهاماً[٢]، ولا تُجَرُّ بإضافةٍ/ ولا بحرفِ جَرٍّ، بخلاف "مَنْ" و"مَا".[٣] ٢٦٤/ب

وذكر في الكافية[٤] والتّسهيل[٥] أنّ "مَا" و"مَهْمَا" قدْ يَردانِ ظرْفَي زمانٍ، قال في شـــــرح الكافيـــة[٦]: "جميـــعُ النّحويّين يجعلونَ "مَا" و"مَهْمَا" مثلَ "مَنْ" في لُزُومِ التَّجَرُّدِ عن الظّرْفيّةِ، مع أنّ استعمالَهُما ظرْفَيْنِ ثابتٌ في أشـــعارِ الفُصَحاءِ مِنَ العرَبِ". وأنشدَ أبياتاً منها في[٧] "مَا" قولُ الفرزدقِ[٨]:

١٥٥- وَمَا تَحْيَ لا أَرْهَبْ وَإنْ كُنْتُ جَارِماً		وَلَـــوْ[٩] عَـــدَّ أعْـــدَائِي عَلَيَّ لَهُمْ ذَحْـــلاَ

وقول ابنِ[١٠] الزُّبير[١١]:

١٥٦- فَمَا تَحْيَ لاَ تُسْأمْ حَيَـــاةٌ[١٢] وَإنْ تَمُتْ		فَـــلاَ خَيْرَ فِي الدُّنيَـــا وَلاَ الْعَيْشِ أجْمَعَـــا

وفي "مَهْمَا" قولُ حاتم[١٣]:

١٥٧- وَإنَّكَ مَهْمَـــا تُعْطِ بَطْنَـــكَ سُـــؤلَهُ		وَفَرْجَـــكَ نَـــالاَ مُنْتَهـــى الـــذَّمِّ أجْمَعَـــا

---

[١] - في الارتشاف ١٨٦٣/٤:"ذكر ذلك خطّاب والسهيليّ". وفي الجنى الداني ٦١١-٦١٢:"زعم السهيلي أن"مهما" قد تخرج عن الاسمية وتكون حرفاً...وحكى خطّاب الماردي عن بعضهم أنها تكون حرفاً بمعنى "إن"".وانظر المساعد ١٣٦/٣-١٣٧.

[٢] - ذكر ذلك أبو زيد الأنصاري في نوادره ٢٦٩، وابن مالك في التسهيل ٢٣٦، وشرحه ٦٩/٤، والرضي في شرحه على الكافية ٨٨/٤، وابن منظور عن ابن الأعرابي في اللسان (مهه)، والفيروزأبادي في القاموس (مهما). كلهم ذكروا أنها قد تأتي بمعنى "ما" الاستفهامية مستدلين بقول عمرو بن ملقط:

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ		أوْدَى بِنَعْلَيَّ وسِرْبالِيَهْ

ورد أبو حيان في الارتشاف ١٨٦٤/٤ قائلاً:"ولا دليل فيه؛ لاحتمال أن تكون "مه" بمعنى: انكفف، و"ما" هي استفهامية".

[٣] - انظر الارتشاف ١٨٦٣/٤، ومر ١٥٨/٢، وفيه: "وقد وهم ابن عصفور فزعم أنه يجوز أن يدخل عليها حرف الجر".

[٤] - شرح الكافية ١٦٢٠/٣.

[٥] - ٢٣٦.

[٦] - ١٦٢٥/٣.

[٧] - في ط١، وص:" منها "ما" في قول".

[٨] - همام بن غالب بن صعصعة، أبو فراس، شاعر من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة، كان يقال: لولا شعرالفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس. وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، ومهاجاته لهما أشهر من أن تذكر. توفي سنة ١١٠هـ. انظر الأعلام ٩٣/٨.
والبيت من الطويل، للفرزدق في ديوانه ٢٧٦/٢. وأرهب: أخاف وأخشى. والجارِمُ هو الذي يجْرِمُ على نَفْسِه وقَوْمِه شَرّاً. والذحْل: الثأر.
موضع الشاهد: ما، وجه الاستشهاد مجيء "ما" أداة جزم لفعلين؛ فعل الشرط "تحي" وجوابه "أرهب".

[٩] - في الأصل خلافاً للنسخ الأخرى:"وما"، وأشير في الهامش إلى نسخة فيها "ولو".

[١٠] - في الأصل خلافاً للنسخ الأخرى:"ابن أبي". وهو خطأ.

[١١] - عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو بكر: فارس قريش في زمنه، وأول مولود في المدينة بعد الهجرة. وكان من خطباء قريش المعدودين، يشبة في ذلك بأبي بكر. وبويع له بالخلافة سنة ٦٤ هـ، عقيب موت يزيد بن معاوية، فحكم مصر والحجاز واليمن وخراسان والعراق وأكثر الشام، وجعل قاعدة ملكه المدينة. وكانت له مع الأمويين وقائع انتهت بمقتله في مكة سنة ٧٣هـ. انظر الأعلام ٨٧/٤.
والبيت من الطويل، لابن الزبير في شرح الكافية ١٦٢٧/٣ برواية:"لا نسأمْ حياةً".
موضع الشاهد: ما، وجه الاستشهاد مجيء "ما" أداة جزم لفعلين؛ فعل الشرط "تحي" وجوابه "تسأم".

[١٢] - في ط٢:"لا نسأمْ حياةً".

[١٣] - حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، أبو عدي: فارس، شاعر، جواد، جاهلي. يضرب المثل بجوده. وأرخوا وفاته في السنة الثامنة بعد مولد النبي ﷺ. انظر الأعلام ١٥١/٢.
والبيت من الطويل، لحاتم الطائي في ديوانه ١٧٤، والبيان والتبيين ٣٠٨/٣، والجنى الداني ٦١٠، والمغني ٤٣٧، والخزانة ٢٧/٩، والدرر ٧١/٥.
موضع الشاهد: مهما، وجه الاستشهاد مجيء "مهما" أداة جزم لفعلين؛ فعل الشرط "تعط" وجوابه "نالا".

وقولُ طُفَيْل الغَنَوِيّ[1]:

١٥٨- نُـبِّئْـتُ أنَّ أبَـا شُـتَيْمٍ يَـدَّعِي مَهْمَـا يَعِـشْ يَسْـمَعْ بِمَـا لَمْ يُسْـمَعِ

قال ابنُه[2]: "ولا أرَى في هذه الأبياتِ حُجَّةً؛ لأنّه يصحُّ تقديرُها بالمصدر". انتهى.

وأصْلُ "مَهْمَا": "مَا مَا"؛ الأولى شرطيّةٌ، والثّانيةُ زائدةٌ، فثَقُلَ اجتماعُهُما، فأُبْدِلَتْ الألِفُ[3] الأولى هاءً. هذا مذهبُ البصريّين[4]. ومذهبُ الكوفيّين[5]: أصلُها "مَهْ" بمعنى: اكْفُفْ، زِيْدَتْ عليهَا "مَا"، فحدَثَ بالتّركيبِ معنى: لَمْ يَكُنْ. وأجازَهُ سيبويه[6]. وقِيلَ: إنّها بسيطةٌ.[7]

وأمّا "أيّ" فهي عامّةٌ في ذوي العلم وغيرِهم، وهي بحسب ما تُضاف إليه، فإنْ أُضيفَتْ إلى ظرْفِ مكانٍ فهي ظرْفُ مكانٍ، وإنْ أُضِيفَتْ إلى ظرْفِ زمانٍ فهي ظرْفُ زمانٍ، وإن أُضيفَتْ إلى غيرِهما فهي غيرُ ظرْفٍ[8].

وأمّا الظّرْفُ فينقسم إلى زمانيّ ومكانيّ: فالزّماني "مَتَى"، و"أيَّانَ"[9]، وهما لتعميم الأزمنة. وكسْرُ همزةِ "أيَّانَ" لغةُ سُلَيْم[10]، وقُرِئ بها شاذّاً[11]. والمكانيّ: "أيْنَ"، و"أنَّى"، و"حَيْثُمَا"، وهي لتعميم الأمكنة.

تنبيهات:

الأوّلُ[12]: هذه الأدواتُ في لَحَاق "مَا" على ثلاثة أضْرُبٍ:

ضرْبٌ/ لا يَجزمُ إلاّ مُقْتَرِناً[13] بِها؛ وهو: "حَيْثُ"، و"إذْ"،كما اقتضَاه صنيعُه. وأجازَ الفرّاءُ[14] الجزْمَ بهما بدون "مَا". ٢٦٥/أ

---

[1] - طفيل بن عوف بن كعب، من بني غني، من قيس عيلان: شاعر جاهلي فحل، من الشجعان. وهوأوصف العرب للخيل، ويسمى أيضا (المحبر) بتشديد الباء، لتحسينه شعره.عاصر النابغة الجعدي، وزهير بن أبي سلمى، ومات بعد مقتل هرم بن سنان. انظر الأعلام ٢٢٨/٣.
والبيت من الكامل، لطفيل الغنوي في ديوانه ١٠٤-١٠٥، وشرح الكافية ١٦٢٧/٣.
موضع الشاهد: مهما، وجه الاستشهاد مجيء "مهما" أداة جزم لفعلين؛ فعل الشرط "يعش" وجوابه "يسمع".
[2] - شرح التسهيل لابن مالك وولده ٦٩/٤.
[3] - في ط، وص:"ألف".
[4] - هذا قول الخليل في الكتاب ٤٣٣/١.
[5] - وهو قول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣٦٩/٢.
[6] - الكتاب ٤٣٣/١.
[7] - انظر اللباب ٥٣/٢-٥٤، ٣٤٦/٢، وشرح الكافية ١٦٢١/٣، وشرح الرضي على الكافية ٨٧/٤-٨٨، والارتشاف ١٨٦٣/٤، ومر ١٥٩/٢، والجنى الداني ٦١٢-٦١٣، والمساعد ١٣٧/٣، وشا ١٠٣/٦، والقاموس (مهما)، والهمع ٥٤٥/٢.
[8] - الكلام عن "أي" في مر ١٥٩/٢-١٦٠.
[9] - في شا ١٠٦/٦:""أيّان"جعلها الفارسي في التذكرة من قبيل ما لا يُجازى به نحو:"كيف"، و"كم"؛ وما ذاك إلا لندور السماع فيها".
[10] - انظر الارتشاف ١٨٦٥/٤، ومر ١٦٠/٢، والمساعد ١٣٥/٣.
[11] - لم ترد "أيان" الشرطية في القرآن، بل الظرفية. وكسر همزتها قراءة السُّلمي في مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٥٣، والمحتسب ٢٦٨/١.
[12] - سقط:"الأول" من ط١. وأغلب ما في التنبيه الأول في مر ١٦٠/٢. وانظر المقرب ٢٧٤/١، والارتشاف ١٨٨٦/٤، والهمع ٥٦٥/٢-٥٦٦.
[13] - في ط١:"مقروناً".
[14] - معاني القرآن للفرّاء ١٨٩/٣-١٩٠.

وضرْبٌ لا يلحقُه "مَا"، وهو: "مَنْ"، و"مَا"، و"مَهْمَا"، و"أنَّى". وأجازه الكوفيّون في "مَنْ"، و"أنَّى".

وضرْبٌ يجوز فيه الأمران، وهو: "إنْ"، و"أيّ"، و"مَتَى"، و"أيْنَ"، و"أيَّانَ". ومنَعَ بعضُهم في "أيَّانَ". والصّحيحُ الجوازُ.

الثّاني[1]: ذكرَ في الكافية[2] والتّسهيل[3] أنّ "إنْ" قدْ تُهْمَل حمْلاً على "لَوْ"[4] كقراءة طلحة[5]: ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ﴾[سورة مريم ١٩: ٢٦] بياء ساكنةٍ ونونٍ مفتوحة[6]. وأنّ "مَتَى" قد تُهْمَل حمْلاً على "إذَا"[7]، ومَثَّلَ بالحديث[8]: "إنّ أبَا بكرٍ رَجُلٌ أسِيفٌ، وإنّه مَتَى يَقُومُ مَقَامَك لا يُسْمِعُ النّاسَ". وفي الارتشاف[9]: "ولا تُهْمَل حمْلاً على "إذَا" خِلافاً لِزَاعِمِ[10] ذلك". يعني: "مَتَى".

الثّالث[11]: لم يذكرْ هنا من الجوازم "إذَا"، و"كَيْفَ"، و"لَوْ".

أمّا "إذَا" فالمشهورُ أنّه لا يُجزَمُ بها إلاّ في الشِّعر، لا في قليلٍ من الكلام، ولا في الكلام، إذا زِيْدَ بعدها "مَا"، خِلافاً لزاعم ذلك. وقد صرَّحَ بذلك في الكافية وقال[12]:

وشَاعَ جَزْمٌ بِـ"إذَا" حَمْلاً عَلَى … "مَتَى" وَذَا في النَّثْرِ لَمْ يُسْتَعْمَلا

وقال في شرحِها[13]: "وشَاع في الشّعرِ الجزمُ بـ"إذَا" حمْلاً على "مَتَى"، فمِنْ ذلك إنشادُ سيبويه[14]:

١٥٩- تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللهُ يَرْفَعُ لِي … نَاراً إذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ

---

[1] - التنبيه الثاني بتمامه في مر ٢/١٦٠-١٦١.
[2] - شرح الكافية ١٥٩١/٣.
[3] - ٢٣٧.
[4] - في د:"حملاً على إذا".
[5] - قراءة طلحة في المحتسب ٤٢/٢.
[6] - في الأصل:"منفتحة".
[7] - سقط:"كقراءة .... إذا"من د.
[8] - في مسند الإمام أحمد برقم ٢٥٩١٨ من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها. وفي سنن البيهقي الكبرى برقم ٣٤٧١، باب صلاة المريض، وبرقم ٤٨٥٨، باب ما روي في صلاة المأموم قائماً وإن صلى الإمام جالساً.
[9] - ١٨٦٤/٤.
[10] - في ط:"لمن زعم".
[11] - معظم ما في التنبيه الثالث في مر ١٦١/٢. وانظر المسائل المنثورة ١٦٥، والارتشاف ١٨٦٦/٤، وشا ١٠٨/٦-١١٢.
[12] - كذا في مر ١٦١/٢. ولم أقف عليه بلفظه، وقريب منه في شرح الكافية ١٥٧٩/٣. والرواية في د، وط٢:"لنْ يستعملا".
[13] - ١٥٨٣/٣-١٥٨٤.
[14] - في الكتاب ٤٣٤/١. والبيت من البسيط، للفرزدق في الكتاب ٤٣٤/١، وشا، والخزانة ٢٢/٧. وهو بلا نسبة في المقتضب ٥٦/٢، وأمالي ابن الشجري ٨٢/٢. ورد في شا ١١١/٦. وقال الأعلم في حاشية الكتاب ٤٣٤/١: " يقول: ترفع لي قبيلتي من الشرف ما هو في الشهرة كالنارالموقدة إذا قعدت بغيري قبيلته. وخندف: أم مدركة وطابخة ابني إلياس، فلذلك فخر بخندفٍ على قيس عيلان بن مضر". وإنما افتخر بها الفرزدق لأنه تميمي، ونسب تميم ينتمي إليها.
موضع الشاهد: إذا خمدت نيرانهم تقد، وجه الاستشهاد جزم "تقد" على جواب "إذا"؛ لأنه قدرها عاملةً عمل "إن" ضرورةً.

وكإنشاد الفرّاء[1]:

١٦٠- واسْـتَغْنِ مَـا أغْنَـاكَ رَبُّـكَ بِالْغِنَى وَإذَا تُصِبْـكَ خَصَـاصَـةٌ فَتَحَـمَّـلِ[2]"

ولكنْ ظاهرُ كلامِهِ في التّسهيل[3] جوازُ ذلك في النَّثْرِ على قِلَّةٍ، وهو ما صرَّح به في التّوضيح فقال[4]: "هو في النّثر نادرٌ، وفي الشِّعر كثيرٌ"، وجعلَ منه قولَه عليه الصَّلاةُ[5] والسَّلامُ لعليٍّ وفاطمةَ رضي اللهُ عنهما[6]: "إذَا أخَذْتُما مضَاجِعَكُمَا تُكبِّرَا أرْبَعاً وثَلاثِين" الحديث.

وأمّا "كَيْفَ" فيُجَازَى بها معنىً لا عملاً/ خِلافاً للكوفيّين؛ فإنّهم أجازوا الجزْمَ بها قياساً مُطلقاً، ووافقَهم قُطْرُب[7]. وقِيلَ: يجوزُ بشَرْطِ اقْترانِها بـ"مَا"[8]. ٢٦٥/ب

وأمّا "لَوْ" فذهبَ قومٌ، منهم ابنُ الشَّجريّ[9]، إلى أنّها يُجزَمُ بها في الشّعر، وعليه مشى المصنّفُ في التّوضيح[10]، ورَدَّ[11] ذلك في الكافية فقال[12]:

وجَـوَّزَ الْـجَـزْمَ بِهَـا فِـي الشِّـعرِ ذُو حُـجَّـةٍ ضَعَّـفَهَـا مَـنْ يَـدْرِي

وتأوّل في شرحها[13] قولَه[14]:

١٦١- لَـوْ يَشَـأْ طَـارَ بِهِ ذُوْ مَيْعَـةٍ [لاحِـقُ الآطَـالِ نَـهْـدٌ ذُو خُصَـلْ]

---

[1] - في معاني القرآن للفراء ١٥٨/٣. والبيت من الكامل، لعبد قيس بن خفاف في المفضليات ٣٨٥ برواية "فتجمّل"، وهو له في المقاصد ٢٠٣/٢، والدرر ١٠٢/٣. ولحارثة بن بدر الغداني في أمالي المرتضى ٣٨٣/١. وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٤٣٢/٤، والمغني ١٢٨، والهمع ١٨٠/٢، والخزانة ٢٤٣/٤. ورد في شا ٩١/٤، وسيبو ٤٧٩. والخصاصة: الفقر والحاجة.
موضع الشاهد: إذا تصبك خصاصة فتجمّل، وجه الاستشهاد مجيء "إذا" عاملة عمل "إن"، وجزم فعل الشرط "تصبك" للضرورة.
[2] - في ط٢:"فتجمل".
[3] - ٢٣٧.
[4] - شواهد التوضيح والتصحيح ١٨.
[5] - سقط:"الصلاة" من د.
[6] - الحديث في صحيح البخاري برقم ٣٥٠٢، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كتاب المناقب.
[7] - انظر مذهب قطرب في شرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/١، والارتشاف ١٨٦٨/٤، والمغني ٢٧٠.
[8] - انظر المسألة في المفصل ٢١٧-٢١٨، والإنصاف ٦٤٣/٢ مسألة رقم (٩١)، واللباب ٦٢/٢، والمغني ٢٧٠-٢٧١.
[9] - أمالي ابن الشجري ٢٨٨/١، ٨٣/٢. وابن الشجري هو هبة الله بن علي، أبو السعادات العلوي، كان إماماً في النحو واللغة والأدب وأحوال العرب، وصنف في النحو مصنفات، منها: (شرح اللمع)، و(شرح التصريف الملوكي)، وأملى كتاباً سماه الأمالي، وهو نفيس، فيه غريب العربية، توفي سنة ٥٤٢هـ. انظر البلغة ٣٠٨، والأعلام ٧٤/٨.
[10] - شواهد التوضيح والتصحيح ١٨.
[11] - في ط١، وص:"وورد". وهو تحريف.
[12] - شرح الكافية ١٦٢٨/٣.
[13] - علّق ابن مالك على الشاهد التالي بقوله في شرح الكافية ١٦٣٣/٣:"وهذا لا حجة فيه؛ لأن من العرب من يقول: (جاء يجي)، و(شاء يشا) بترك الهمزة". وأما عن الشاهد الذي يليه فقال في شرح الكافية ١٦٣٤/٣:"فهذا من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً".
[14] - البيت من الرمل، لعلقمة الفحل في ديوانه ٩٦. ولامرأة من بني الحارث بن كعب في أمالي ابن الشجري ٢٨٨/١، والخزانة ٢٩٨،٣٠١/١١، والدرر ٩٧/٥. ولعلقمة أو لامرأة من بني الحارث في المقاصد ٥٣٩/٢. وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٢٨٧، والمغني ٣٥٧، والهمع ٥٦٧/٢. والميعة: النشاط، وأول جري الفرس، وأول الشباب. والآطال: الخواصر، واحدها إطلٌ، وقد يخفف. ولاحق الآطال: أي: قد لصقت إطله بأختها من الضّمر. والنّهد من الخيل: الجسيم المشرف.
موضع الشاهد: لو يشأ، وجه الاستشهاد أن الفعل "يشأ" ليس مجزوماً بـ"لو"، وإنما هو متأوّل عند ابن مالك.

وقولَه[1]:

١٦٢- تَــامَتْ فُؤادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ[2] مَا صَنَعَتْ إحْــدَى نِسَــاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَـــيْبَانَا

ووقع له في التّسهيل[3] كلامان: أحدُهما يقتضي المنْعَ مطلقاً، والثّاني ظاهرُه مُوافَقَةُ ابنِ الشّجَرِيّ.

[فِعْــلَيْــنِ يَقْتَضِيْــنَ شَــــرْطٌ قُــدِّمَــا يَتْلُــو الْجَــزَاءَ وَجَــوَابــاً وُسِــــما]

(**فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ**) أي: تطلب هذه الأدواتُ فعلين؛ (**شَرْطٌ قُدِّمَا...يَتْلُو الْجَزَاءَ**) أي: يتبعه الجــزاءُ (**وَجَوَابــاً وُسِما**) أي: عُلِمَ، [يعني][4]: يُسمَّى الجزاءُ جواباً أيضاً. وإنّما قال: (**فعْلَين**) و لم يقل: جملتين؛ للتّنبيه على أنّ حــقَّ الشّرْطِ والجزاءِ أنْ يكونا فِعْلَين، وإنْ كانَ ذلك لا يلزم في الجزاء[5].

وأفهم قوله[6]: (**يَتْــلُو الْجَــزَاءَ**) أنّه لا يتقدّم. فــإنْ[7] تقــدَّمَ على أداة الشّــرط شــبيهٌ بالجـــــواب فهــو دليلٌ عليه وليس إيَّاهُ. هذا مذهبُ جمهور البصريّين. وذهب الكوفيّون والمبرّدُ[8] وأبو زيــدٍ[9] إلى أنّــه الجــــواب نفســه. والصّحيحُ الأوّلُ.

وأفهم قوله[10]: (**يَقْتَضِيْنَ**): أنّ أداة الشّرط هي الجازمةُ للشّرط والجزاءِ معاً؛ لاقتضائها لهما. أمّا الشّرطُ فنُقِــلَ الاتّفاقُ على أنّ الأداةَ جازمةٌ له[11]. وأمّا الجزاءُ ففيه أقوالٌ: قِيلَ: هي الجازمةُ له أيضاً كما اقتضاه كلامه[12]. قيــل: وهو مذهبُ المحقّقين من البصريّين. وعزاهُ السّيرافي[13] إلى سيبويه. وقِيلَ: الجزْمُ بفِعْلِ الــشَّرْطِ، وهــو مــذهبُ/ ٢٦٦/أ

[1] - البيت من البسيط، للقيط بن زرارة في الصحاح واللسان (تيم). وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٤١١، والجنى الداني ٢٨٧، والمغني ٣٥٧، والخزانة ٢٩٩/١١. وتامت فلانةُ فلاناً تَتِيمه تَيْماً وتيَّمته تتييماً أي: عبدته بالحب وذلّلته.
موضع الشاهد: لو يحزنك، وجه الاستشهاد أن الفعل "يحزنك" ليس مجزوماً بـ "لو"، وإنما هو مرفوع سكن حرف إعرابه تخفيفاً عند ابن مالك.
[2] - في ط١، وص:"يُحْزِنْكَ".
[3] - ٢٤٠.
[4] - زيادة من د، وط، وص.
[5] - الكلام السابق للمرادي في مر ١٦٢/٢.
[6] - الكلام التالي تنبيه للمرادي في مر ١٦٢/٢. وانظر الارتشاف ١٨٧٨/٤- ١٨٧٩، وشا ١٢١/٦، وزهر ٢٥٣/٢.
[7] - في ط، وص:"وإن".
[8] - المقتضب ٦٨/٢.
[9] - في شا ١٢١/٦:"احتجّ أبو زيد على صحّة ما ذهب إليه بمجيء الجواب قبل الشرط مقروناً بالفاء في نحو قول الشاعر قيس بن مسعود:
فَلم أَرْقِهِ إنْ يَنْجُ منها وإنْ يَمُتْ فطَعْنَةُ لا غُـــسٍّ ولا بمُغَمَّر
وعلى هذا أيضاً حمل قولَ عمران بن حطّان:
فتُمْسِي صَرِيعاً مَا تَقومُ لِحاجَةٍ ولا تسْمَعُ الدّاعي ويُسْمِعُكَ مَنْ دَعا
قال: أراد: ومنْ دَعا يُسْمِعْكَ." ولم أقف على كلام أبي زيد في نوادره، وجاء استشهاده بالبيت الأول في معرض حديثه عن معنى "الغسّ"، و"المغمر" في النوادر ٢٨٣. وانظر الارتشاف ١٨٧٩/٤.
[10] - الكلام التالي تنبيه للمرادي في مر ١٦٢/٢-١٦٣. وانظر تفصيل المسألة في الإنصاف ٦٠٢/٢ مسألة رقم (٨٤)، والارتشاف ١٨٧٧/٤، والمساعد ١٥٢/٣-١٥٣، وشا ١١٨/٦-١١٩، وزهر ٢٤٨/٢.
[11] - في مر ١٦٢/٢: "وشذ المازني؛ فعنه في قول أنه مبني هو وفعل الجزاء، وعنه في قول أنه معرب وفعل الجزاء مبني".
[12] - في الأصل خلافاً للنسخ الأخرى:"كلامهم".
[13] - انظر الارتشاف ١٨٧٧/٤، والمساعد ١٥٢/٣.

الأخفشِ[1]، واختارَه في التّسهيل[2]. وقِيلَ: بالأداةِ والفِعْلِ معاً، ونُسِبَ إلى سيبويه والخليل[3]. وقِيلَ: بالجِوَار[4]، وهو مذهبُ الكوفيّين.

[وَمَاضِيَيْنِ أوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أوْ مُتَخَالِفَيْنِ]

(**وَمَاضِيَيْنِ أوْ مُضَارِعَيْنِ...تُلْفِيهِمَا**) أي: تجدهما (**أوْ مُتَخَالِفَيْنِ**) هذا ماضٍ وهذا مضارعٌ. فمثال كونهما مضارعين، وهو الأصل، نحو: ﴿وَإِنْ تَعُوْدُوْا نَعُدْ﴾[سورة الأنفال ٨: ١٩]. وماضيين نحو: ﴿وَإِنْ عُدتُّم عُدْنَا﴾[سورة الإسراء ١٧: ٨]. وماضياً فَمُضارعاً نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيْدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾[سورة الشّورى ٤٢: ٢٠]. وعكْسُه قليلٌ، وخصّه الجمهورُ بالضّرورة. ومذهبُ الفرّاء[5] والمصنّفِ[6] جوازُه في الاختيار. وهو الصّحيحُ؛ لِمَا رواه البخاريّ مِنْ قوله ﷺ[7]: "مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إيْمَاناً وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ"، ومن قول عائشة رضي اللهُ عنها[8]: "إنّ أبا بَكْرٍ رَجُلٌ أسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ"، ومنه:﴿إنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ﴾[سورة الشّعراء ٢٦:٤]؛ لأنّ تابعَ الجوابِ جوابٌ[9]، وقوله[10]:

١٦٣- مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالْشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيْدِ

وقوله[11]:

١٦٤- إنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمُ وَإنْ تَصِلْوَا مَلأْتُمُ أنْفُسَ الأعْدَاءِ إرْهَابَا

---

[1] - مذهب الأخفش في شرح الرضي على الكافية ٩٢/٤، والارتشاف ١٨٧٧/٤، والمساعد ١٥٢/٣.
[2] - ٢٣٧.
[3] - انظر الكتاب ٤٣٥/١، وشا ١١٩/٦.
[4] - في د:"بالجواب". وهو تحريف.
[5] - معاني القرآن للفراء ٢٧٦/٢.
[6] - شرح الكافية ١٥٨٤/٣.
[7] - في د:"عليه السلام"، وفي ط، وص:"عليه الصلاة والسلام". والحديث في صحيح البخاري برقم ٣٥، باب قيام ليلة القدر، كتاب الإيمان. وفي صحيح مسلم برقم ٧٦٠، باب الترغيب في قيام رمضان، كتاب صلاة المسافرين وقصرها.
[8] - الحديث في صحيح البخاري برقم ٣٢٠٤، باب لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين، كتاب أحاديث الأنبياء.
[9] - سقطت عبارة:"لأن تابع الجواب جواب" من د.
[10] - البيت من الخفيف، لأبي زبيد الطائي في ديوانه (ضمن شعراء إسلاميّون) ٦٠٠، وله في نوادر أبي زيد ٢٨٠، والمقاصد ٤٢٧/٤، والخزانة ٧٦/٩. وهو بلا نسبة في المقتضب ٥٩/٢، والمسائل الشيرازيات ٤٩٢/٢، والمقرب ٢٧٥/١. ورد في نا ٦٩٧، وعق ٣٧١/٢، وجا ١٤٤/٤، وشا ٦/ ١٢٩ ومكو ٢٨٩، وجز ٣١٨. وقوله: من يكدني يقال: كاده كيداً، من باب باع، إذا خدعه ومكر به، والسيئ: فيعل، وصف من السوء. والشجا: ما يعترض في الحلق كالعظم. والوريد: عرق ينبض أبداً، فهو من الأوردة التي فيها الحياة.
موضع الشاهد: من يكدني بسيئ كنتَ، وجه الاستشهاد مجيء جواب الشرط "كنت" ماضياً تلو فعل الشرط "يكدني" المضارع.
[11] - البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٥٨٦/٣، والمقاصد ٤٢٨/٤، والهمع ٥٥١/٢، والدرر ٧٣/٥. ورد في نا ٦٩٨، وشا ١٣٠/٦، وسيو ٤٧٩. والصرم: القطع.
موضع الشاهد: إن تصرمونا وصلناكم، وجه الاستشهاد مجيء جواب الشرط "وصلناكم" ماضياً تلو فعل الشرط "تصرمونا" المضارع.

وقوله[١]:

١٦٥– إنْ يَسْـمَعُوا سُـبَّةً[٢] طَارُوا بِهَا فَرَحاً   مِـنِّي وَمَا يَسْـمَعُوا مِنْ صَـالِحٍ دَفَنُـوا

وأورد النّاظم له[٣] في توضيحه عشرةَ شواهدَ شعريّةٍ[٤].

[وَبَعْدَ مَـاضٍ رَفْـعُـكَ الْجَـزَا حَسَـنْ   وَرَفْـعُـهُ بَـعْـدَ مُـضَـارِعٍ وَهَـنْ]

(**وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ**) كقوله[٥]:

١٦٦– وَإنْ أَتَـاهُ خَـلِيْـلٌ يَـوْمَ مَسْـغَبَةٍ[٦]   يَقُـوْلُ لاَ غَـائِبٌ مَـالِـي وَلاَ حَـرِمُ

وقوله[٧]:

١٦٧– وَلاَ بِالَّـذِي إنْ بَـانَ عَنْـهُ حَبِيْبُـهُ   يَقُـوْلُ وَيُخْفِي الْصَّبْـرَ إنِّـي لَجَـازِعُ

ورفعُهُ عند سيبويه[٨] على تقديرِ تقديمِه، وكونِ الجوابِ محذوفاً. وذهب الكوفيّون والمبرّدُ[٩] إلى أنّه على تقدير الفاء. وذهبَ قومٌ[١٠]/ إلى أنّه ليس على التّقديم والتّأخير، ولا على حذْفِ الفاء، بلْ لَمَّا لَمْ يظهرْ لأداةِ الشّرْط ٢٦٦/ب تأثيرٌ في فِعْلِ الشّرْط لكونه مَاضِياً ضَعُفَتْ عنِ العمَلِ في الجوابِ[١١].

[١] - البيت من البسيط، لقعنب بن أم صاحب في الصحاح (أذن)، وسمط اللآلي ٣٦٢ برواية "إن يسمعوا ريبة". وهو بلا نسبة في المحتسب ٢٠٦/١، وشرح الكافية ١٥٨٦/٣، والمغني ٩٠٨. ورد في شا ١٣٠/٦.
موضع الشاهد: إن يسمعوا طاروا، وجه الاستشهاد مجيء جواب الشرط "طاروا" ماضياً تلو فعل الشرط "يسمعوا" المضارع.

[٢] - في الأصل:"سيئاً"، وأشير في الهامش إلى نسخة فيها"سبّة"، وفي د:"سيئة".

[٣] - في ط، وص:"أورد له الناظم".

[٤] - شواهد التوضيح ١٥-١٦. وانظر شرح الكافية ١٥٨٥/٣-١٥٨٦.

[٥] - في د:"لقوله". والبيت من البسيط، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٥٤، والجمل المنسوب للخليل ٢٢١، والكتاب ٤٣٦/١، والمقتضب ٧٠/٢، والأصول ١٩٢/٢، والإنصاف ٦٢٥/٢، ونا، ومر، ومكو، والمقاصد ٤٢٩/٤، وزهر، والخزانة ٤٨/٩. ورد في نا ٦٩٩، ومر ١٦٤/٢، وهشا ١٨٠/٤، وعق ٣٧٣/٢، وجا ١٤٣/٤، وشا ١٣٢/٦، ومكو ٢٩٠، وزهر ٢٤٩/٢، وسيو ٤٧٩. ويعني بالخليل الفقير المحتاج. والمسغبة: المجاعة. والحرم: المنع، يقول ليس لمالي منع عليه.
موضع الشاهد: وإن أتاه يقولُ"، وجه الاستشهاد رفع الجزاء "يقول" بعد "إن" الجازمة لتلوه فعل الشرط "أتاه" الماضي.

[٦] - في د:"مسألة".

[٧] - البيت من الطويل، لأبي صخر الهذلي في "شعراء أمويّون" ٦٥، برواية: "ولا بالذي إن بان يوماً خليله".
موضع الشاهد: إن بان يقولُ، وجه الاستشهاد رفع الجزاء "يقول" بعد "إن" الجازمة لتلوه فعل الشرط "بان" الماضي.

[٨] - الكتاب ٤٣٦/١.

[٩] - المقتضب ٧٢/٢. وانظر مر ١٦٤/٢.

[١٠] - منهم الشاطبي في شا ١٣٤/٦،١٢٩، والأزهري في زهر ٢٤٩/٢.

[١١] - الكلام السابق تنبيه في مر ١٦٤/٢.

تنبيهان:

الأوّلُ: مثلُ الماضي في ذلك المضارعُ المنفيّ بـــ"لَمْ"، تقول: "إنْ لَمْ تَقُمْ أقُومُ[1]"، وقد يشمله كلامه.

الثّاني[2]: ذهب بعض المتأخّرين إلى أنّ الرّفعَ أحسَـــنُ من الجزْمِ. والصّوابُ عكْسُه، كما أشعرَ به كلامُه. وقال في شرح الكافية[3]: "الجزْمُ مُخْتارٌ، والرَّفْعُ جائزٌ كثيرٌ".

(وَرَفْعُهُ) أي: رفْعُ الجزاء **(بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ)** أي: ضعف، من ذلك قوله[4]:

١٦٨- يَــا أقْرَعُ بنَ حَــابِـــسٍ يَــا أقْــرَعُ
إنَّـــكَ إنْ يُصْـــرَعْ أخُـــوْكَ تُصْـــرَعُ

وقوله[5]:

١٦٩- فَقُـــلْتُ تَحمَّـــلْ فَوْقَ طَوْقِـــكَ إنَّهَـــا		مُطَـــبَّـــعَـــةٌ مَنْ يَـــأتِهَـــا لاَ يَضِيْرُهَـــا

وقراءةُ طلحةَ بنِ سليمانَ[6]: ﴿أينما تكُونُوا يُدْرِكُكُمُ المَوْتُ﴾ [سورة النّساء ٤: ٧٨].

وقد أشعر كلامُه بأنّه لا يختصُّ بالضّرورة، وهو مقتضى كلامِه أيضاً في شرح الكافيـــة[7]، وفي بعـــض نـــسخ التّسهيل[8]. وصرّح في بعضها بأنّه ضرورةٌ، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه؛ فإنّه قال[9]: "وقد جاءَ في الشِّعر"[10].

وقد عرفتَ أنّ قولَه: **(بعْدَ مُضَارِعٍ)** ليس على إطلاقه، بل محلّه في[11] غير المنفيّ بـــ"لَمْ" كما[12] سبق.

---

[1] - في د:"أقمْ". وهو خطأ.
[2] - انظر مر ١٦٤/٢، فمنه نقل الكلام الآتي.
[3] - ١٥٨٨/٣- ١٥٨٩.
[4] - الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٤٣٦/١، وشرح أبيات سيبويه ٩٨/٢. ولعمروبن الخثارم العجلي في فرحة الأديب ١١١، ولعمرو بن خثارم العجلي أو لجرير البجلي في المقاصد ٤٣٠/٤، والخزانة ٢٠/٨-٢٣. وهو بلا نسبة في المقتضب ٧٢/٢، والأصول ٤٦٢/٣، وأمالي ابن الشجري ١٢٥/١. ورد في نا ٧٠٠، ومر ١٦٥/٢، وعق ٣٧٤/٢، و شا ١٢٣/٦، ومكو ٢٩٠، وجز ٣١٩، وزهر ٢٤٩/٢، وسيو ٤٧٩.
موضع الشاهد: إن يصرعْ تصرعُ، وجه الاستشهاد رفع الجزاء "تصرعُ" بعد "إن" الجازمة وفعل الشرط "يصرعْ" المضارع للضرورة.
[5] - البيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذليّ في الكتاب ٤٣٨/١، والشعر والشعراء ٦٥٥/٢، والمقاصد ٤٣١/٤، وزهر، والخزانة ٥٧/٩-٥٨. وهو بلا نسبة في الجمل المنسوب للخليل ٢١٩، والمقتضب ٧٢/٢، والأصول ١٩٣/٢، وكتاب الشعر ٤٧١. ورد في نا ٧٠٠، وهشا ١٨١/٤، وشا ١٣٦/٦، وزهر ٢٤٩/٢. وطوقك: طاقتك. والضمير في "إنها" لقرية يصفها بوفرة خيرها، وهو المراد من قوله مطبعة، أي مختومة بالطابع لأن الختم لا يكون إلا بعد أن يمتلئ المختوم. من يأتها: يأخذ منها ويستزيد. لا يضيرها: لا ينقصها.
موضع الشاهد: من يأتها لا يضيرُها، وجه الاستشهاد رفع الجزاء "يضيرُها" بعد "إن" الجازمة وفعل الشرط "يأتِ" المضارع للضرورة.
[6] - قراءة طلحة بن سليمان في مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٣٣، والمحتسب ١٩٣/١. وهو طلحة بن سليمان السمان مقرئ مصدر، أخذ القراءة عرضاً عن فياض بن غزوان عن طلحة بن مصرف وله شواذ تروى عنه.
[7] - ١٥٨٩/٣- ١٥٩١.
[8] - ٢٣٧. وانظر ثمة الحاشية رقم ٣.
[9] - الكتاب ٤٣٦/١.
[10] - الكلام السابق مستفاد من مر ١٦٥/٢.
[11] - سقط "في" من ط١.
[12] - في د:"لما سبق".

تنبيهات:

الأوّلُ[1]: اختُلِفَ في تخريج الرَّفْعِ بعد المضارع؛ فذهب المبرّدُ إلى أنّه على حذف الفاء مُطلَقاً. وفصَّلَ سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أنْ يطلبَه نحو: "إنّكَ" في البيتِ الأوّلِ[2]، فالأولى أنْ يكونَ على التّقديم والتّأخير، وبين أنْ لا يكونَ، فالأولى أنْ يكونَ على حذفِ الفاء، وجوّزَ العكسَ. وقيل: إنْ كانت الأداةُ اسمَ شَرْطٍ فَعَلَى إضْمارِ الفاء، وإلاَّ/ فَعَلَى التّقديم والتّأخير. ٢٦٧/أ

الثّاني: قال ابنُ الأنباري[3]: يَحْسُنُ الرّفْعُ هنا إذا تقدَّمَ ما يطلبُ الجزاءَ[4] قبْلَ "إنْ"، كقولهم: "طَعَامُكَ إنْ تَزُرْنا نَأكُلُ"، تقديره: "طَعَامُكَ نَأكُلُ إن تَزُرْنا".

الثّالث[5]: ظاهرُ كلامِه موافقةُ المبرّد لتسميته المرفوعَ "جزاءً"، ويُحتمَلُ أنْ يكونَ سمّاهُ "جزاءً" باعتبار الأصلِ؛ وهو الجزمُ، وإن لم يكن جزاءً إذا رُفِعَ.

[وَاقْرُنْ بِفَا حَتماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ ... شَرْطاً لـ"إنْ" أوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ]

(**وَاقْرُنْ بفَا حَتماً**) أي: وجوباً (**جَوَاباً لَوْ جُعِلْ...شَرْطاً لـ"إنْ" أوْ غيرِهَا**) من أدواتِ الشّرط (**لَمْ يَنْجَعِلْ**)؛ وذلك:

الجملة الاسميّة نحو: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة الأنعام ٦: ١٧].

والطّلبيّة نحو: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾ [سورة آل عمران ٣: ٣١]، ونحو: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلاَ يَخَفْ[6] ظُلْماً وَلاَ هَضْماً﴾ [سورة طه ٢٠: ١١٢] في روايةِ ابنِ كثير[7].

---

[1] ـ التنبيه بتمامه في مر ١٦٥/٢. وانظر الارتشاف ١٨٧٦/٤، وزهر ٢٤٩/٢.
[2] ـ سقط "الأول" من د، وط، وص.
[3] ـ قول ابن الأنباري في الارتشاف ١٨٧٥/٤ـ١٨٧٦، ومر ١٦٥/٢. وانظر تفصيل المسألة في المقتضب ٦٨/٢، ومجالس ثعلب ٤١٩/٢، والأصول ٢٣٦/٢، والإنصاف ٦٢٣/٢ مسألة رقم (٨٧)، وشرح الرضي على الكافية ٤٤٢/١، ٩٥/٤، والمساعد ١٦١/٣، وشا ١٢٤/٦.
[4] ـ في صب ١٤٣٤/٤:" قال المدابغي: يحتمل أنّ "الجزاءَ" بالنصب مفعولُ "يطلبُ"، وعليه فيُقرأ في المثال: "طعامُك" بالرفع على الابتداء وجملة "نأكلُ" خبر، أي: والرابطُ محذوفٌ فـ"طعامُك" طالبٌ للجزاء؛ لأنّ المبتدأ عاملٌ في الخبر. ويحتمل أنّ "الجزاء" بالرفع، فاعلٌ، والمفعولُ محذوفٌ، أي: ما يطلبه الجزاءُ قبلَ "أنْ"، فيُقرأ: "طعامَك" بالنصب، مفعولُ "نأكلُ"، فيكون "طعامك" مطلوباً للجزاء. اهـ. وإنما أوجب على نصب الجزاء رفعَ "طعامك"، وعلى رفعه نصبَ "طعامك" بناءً على المتبادرِ من طلب لفظٍ للفظٍ، من كونِ الطالب عاملاً والمطلوب معمولاً، فلو جعل الطلبَ شاملاً لطلبِ المعمولِ العاملَ لأنْ يعملَ فيه، لم يجب ما ذكر".
[5] ـ كلام التنبيه الثالث مستفاد من مر ١٦٥/٢.
[6] ـ في د، وط١، وص:﴿يَخَافُ﴾ وهي ليست رواية ابن كثير المقصودة.
[7] ـ قراءة ابن كثير في السبعة لابن مجاهد ٤٢٤، وإعراب القراءات السبع وعللها ٥٧/٢.

وقد اجتمعا[1] في نحو[2] قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [سورة آل عمران ٣: ١٦].

والّتي فِعْلُها جَامِدٌ نحو: ﴿ إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً فَعَسَى رَبِّي﴾ [سورة الكهف ١٨: ٣٩].

أو مقرونٌ بـــ"قَدْ" نحو: ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [سورة يوسف ١٢: ٧٧]، أو تنفـــيسٌ نحـــو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ﴾ [سورة التوبة٩: ٢٨]، أو "لَنْ" نحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾[3] [سورة آل عمـــران ٣: ١١٥]، أو "مَا" نحو: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾ [سورة يونس ١٠: ٧٢].

وقد تحذفُ للضّرورةِ كقولهِ[4]:

١٧٠- مَنْ يَفْعَـــلِ الْحَسَـــنَاتِ اللهُ يَشْـــكُرُهَا [والشَّـــــرُّ بالشَّـــــرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْـــلاَنِ]

وقولهِ[5]:

١٧١- وَمَنْ لاَ يَزَلْ يَنْقَـــادُ لِلْغَـــيِّ وَالْصِّـــبَا سَـــيُلْفَى عَلَى طُـــوْلِ الْسَّـــلاَمَةِ نَادِمَـــا[6]

قال الشّـــارحُ[7]: "أو نُدُورٍ". ومثَّلَ للنُّدور بِما أخرجه البخاريُّ مِنْ قوله ﷺ لأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ[8]: "فَـــإِنْ جَـــاءَ صَاحِبُها وإلاَّ اسْتَمْتِعْ بِهَا". وعنِ المبرّدِ[9] إجازةُ حذفِها في الاختيارِ.

[1] - في صب ١٤٣٦/٤:"قوله: "وقد اجتمعا" أي: الاسمية والطلبية".
[2] - سقط "نحو" من ط، ود.
[3] - في الأصل، ود، وط٢:﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ﴾ بالتاء على الخطاب. وهي قراءة صحيحة. انظر السبعة لابن مجاهد ٢١٥، وإعراب القراءات السبع وعللها ١١٧/١-١١٨.
[4] - في ط١:"بقوله". والبيت من البسيط، لحسان بن ثابت في الكتاب ٤٣٥/١ برواية "عند الله سِيّان"، وهو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت في نوادر أبي زيد ٢٠٧ وفيه ٢٠٨: "أخبرنا أبو العباس عن المازني عن الأصمعي أنه أنشدهم:"من يفعل الخير فالرحمن يشكره"، قال: فسألته عن الرواية الأولى، فذكر أن النحويين صنعوها". والشاهد لعبد الرحمن بن حسان في المقتضب ٧٢/٢، والمغني ٨٠، وزهر. ولعبد الله بن حسان في المقاصد ٤٢٣/٤. ولعبد الرحمن بن حسان أو لكعب بن مالك في الخزانة ٤٩/٩، ٥١. ورد في نا ٧٠١، ومر ١٦٧/٢، وهشا ١٨٣/٤، وجا ١٤٧/٤، وشا ١٣٧/٦، وزهر ٢٥٠/٢، وسيو ٤٧٩.
موضع الشاهد:الله يشكرها، وجه الاستشهاد حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط للضرورة.
[5] - البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٥٩٨/٣، والمقاصد ٤٣٣/٤. ورد في نا ٧٠٢، وهشا ١٨٤/٤، وزهر ٢٥٠/٢.
والغي: الضلال. وسيلفى: سيوجد.
موضع الشاهد: سيلفى، وجه الاستشهاد حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط للضرورة.
[6] - الشرح السابق بتمامه في هشا ١٨٢/٤-١٨٤.
[7] - نا ٧٠٢.
[8] - الحديث في صحيح البخاري برقم ٢٣٠٥، باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق، كتاب اللقطة.
[9] - ذكر أبو حيان في الارتشاف ١٨٧٢/٤ عن المبرد قولين: إجازة المبرد لحذف الفاء في الكلام، ومنعه حذف الفاء في الضرورة. وانظر الجنى الداني ٦٩-٧٠، ومر ١٦٨/٢،

وقد جاء حذفُها وحذفُ المبتدأ في قوله[1]:

١٧٢- [بَنِي ثُعَـلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شُـرْبَهَا] بَنِي ثُعَـلٍ مَـنْ يَنْكَعِ الْعَنْـزَ ظَـالِـمُ

وإنّما وجبَ قرْنُ الجواب بالفاء/ فيما لا يصلُحُ شرطاً لِيُعْلَمَ الارتباطُ، فإنّ ما لا يَصِحُّ[2] للارتباطِ مع الاتّـصالِ ٢٦٧/ب أحقُّ بأنْ لا يَصْلُحَ مع الانفصال، فإن[3] قُرِنَ بالفاء عُلِمَ الارتباط. أمّا إذا كان الجوابُ صالحاً لجعلِه شرطاً، كما هو الأصْلُ، لم يَحْتَجْ إلى فاءٍ يقترنُ بِها، وذلك إذا كان مَاضياً مُتَصَرِّفاً مُجَرَّداً مِنْ "قَدْ" وغَيْرِها، أو مُضارِعاً مُجَرَّداً أو مَنْفِيّاً بـ"لا" أو "لَمْ".

قالَ الشّارِحُ[4]: "ويَجوزُ اقْتِرانُه بها. فإنْ كانَ مضارِعاً رُفِعَ،[5] نحو قولِه تَعَالى: ﴿إنْ كَانَ قَمِيْصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُـلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [سورة يوسف ١٢: ٢٦]، وقولِه: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ﴾ [سورة النمـل ٢٧: ٩٠] وقولِه: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَـلاَ يَخَافُ بَخْساً وَلاَ رَهَقاً﴾ [سورة الجنّ ٧٢: ١٣]". هذا كلامُهُ، وهو مُعْتَرَضٌ مِنْ ثلاثةِ أوجُهٍ[6]:

الأوّلُ: أنّ قولَه: "ويجوزُ اقترانُه بها" يقتضي ظاهِرُه أنّ الفِعْلَ هو الجوابُ معَ اقترانه بالفاء. والتّحقيقُ أنّ الفِعْـلَ – حينئذٍ–[7] خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والجوابُ جملةٌ اسميّةٌ. قال في شرح الكافية[8]: "فإنِ اقترنَ بها، فَعَلَى خلافِ الأصْلِ. وينبغي أنْ يكونَ الفعلُ خبرَ مبتدأٍ. ولولا ذلك لَحُكِمَ بزيادةِ الفاءِ، وجُزِمَ الفِعْلُ إنْ كانَ مضارعاً؛ لأنّ الفاءَ علـى ذلك التّقديرِ زائدةٌ في تقدير السُّقوطِ. لكنّ العربَ التزمتْ رفْعَ المضارعِ بعدَها[9]، فَعُلِمَ أنّها غيرُ زائدةٍ، وأنّها داخِلَةٌ على مبتدأٍ مُقَدَّرٍ، كما تدخلُ على مبتدأٍ مُصَرَّحٍ بِهِ".

الثّاني: أنّ[10] ظاهرُ كلامهِ جوازُ اقترانِ الماضي بالفاء مُطلقاً. وليسَ كذلك، بل الماضي المُتَصَرِّفُ المُجَرَّدُ على[11] ثلاثة أضْرُبٍ:

ضَرْبٌ لا يجوزُ اقترانُه بالفاء، وهو ما كان مُسْتَقْبَلاً معنًى، و لم يُقْصَدْ بهِ وَعْدٌ أو وَعيدٌ، نحو: "إنْ قَامَ زَيْدٌ قَـامَ عَمْرٌو".

[1] - البيت من الطويل، للأسدي في الكتاب ٤٣٦/١. وهو بلا نسبة في المحتسب ١٢٢/١، واللسان (نكع)، وشا، والمقاصد ٤٤٨/٤. ورد في مر ١٦٨/٢، وشا ١٣٨/٦. وتنكع: تمنع. وثعل حيّ من طيئ.
موضع الشاهد: ظالم، وجه الاستشهاد حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط مع المبتدأ بعدها للضرورة. والتقدير: فهو ظالم.
[2] - في ط٢: "يصلح".
[3] - في جميع النسخ خلافاً للأصل: "فإذا".
[4] - نا ٧٠٠.
[5] - في د، وط٢، وص زيادة: "وذلك".
[6] - كلام الشارح والاعتراض عليه مستفاد من مر ١٦٦/٢-١٦٧.
[7] - في ط، وص: "والتحقيق حيئذ أنّ الفعل".
[8] - ١٥٩٤/٣-١٥٩٥.
[9] - في د "بها" وهو خطأ.
[10] - سقط "أن" من ط، وص.
[11] - سقط "على" من د.

وضَرْبٌ يجبُ اقترانُه بالفاء، وهو ما كان ماضياً لَفْظاً ومعنًى، نحو: ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيْصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [سورة يوسف ١٢: ٢٦]، و"قَدْ" مَعَهُ/ مُقَدَّرَةٌ. ٢٦٨/أ

وضربٌ يجوز اقترانُه بالفاء، وهو ما كان مُسْتَقْبَلاً معنًى وقُصِدَ بهِ وَعْدٌ أوْ وَعِيدٌ، نحو: ﴿وَمَنْ جَاءَ بالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوْهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [سورة النمل ٢٧: ٩٠]. قال في شرح الكافية[١]: "لأنّه إذا كان وَعْداً أوْ وَعيداً حَسُنَ أنْ يُقَدَّرَ ماضي المعنى، فَعُومِلَ مُعَامَلَةَ الماضي حقيقةً". وقد نصَّ على هذا التَّفصيل في شرح الكافية[٢].

الثّالث: أنّه[٣] مَثَّلَ لِمَا[٤] يجوز اقترانُه بالفاءِ بقولِه تَعَالى: ﴿فَصَدَقَتْ﴾ [سورة يوسف ١٢: ٢٦]، وليسَ كذلك، بلْ هو مِثالٌ للواجِبِ[٥] كما مَرَّ.

تنبيه[٦]:

هذه الفاءُ فاءُ السَّببيَّةِ[٧] الكائنةُ في نحو: "يَقُومُ زَيْدٌ فَيَقُومُ عَمْرٌو". وتعيّنتْ هنا للرَّبطِ لا للتّشريكِ. وزعمَ بعضُهم أنّها عاطفةٌ جملةً على جملةٍ، فلم تخرجْ عن العطْفِ. وهو بعيدٌ.

[وَتَخْلُفُ الْفَاءَ "إِذَا" الْمُفَاجَأه كَـ"إن تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأه"]

(**وَتَخْلُفُ الْفَاءَ "إِذَا" الْمُفَاجَأه**) في الرَّبْطِ إذا كانَ الجوابُ جملةً اسميَّةً غيرَ طلبيَّةٍ لم يدخلْ عليها أداةُ نفْيٍ، و لم يدخلْ عليها "إنّ"[٨]، (**كـ"إنْ تَجُدْ إذَا لَنَا مُكافأه"**)، ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيْهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُوْنَ﴾ [سورة الرّوم ٣٠: ٣٦]؛ لأنّها مثلُها في عدَمِ الابتداءِ بها، فَوُجُودُهَا يُحَصِّلُ مَا تُحَصِّلُ الفاءُ مِنْ بيانِ الارتباطِ. فأمّا نحوُ "إِنْ عَصَى زَيْدٌ فَوَيْلٌ لَهُ"، ونحوُ "إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا عَمْرٌو قَائِمٌ[٩]"، ونحو "إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَإِنَّ عَمْراً قَائِمٌ"، فَيَتَعَيَّنُ فيها الفاءُ.

وقد أفهم كلامه أنَّ الرَّبْطَ بـ"إِذَا" نفْسِها، لا بالفاء مُقَدَّرَةً قبلَها، خِلافاً لِمَنْ زَعَمَهُ[١٠]، وأنّها ليستْ أصْلاً في ذلك، بل واقِعَةً مَوْقِعَ الفاء، وأنّه لا يجوزُ الجمْعُ بينهما في الجواب.

---

[١] - ١٥٩٥/٣.
[٢] - ١٥٩٥/٣- ١٥٩٦.
[٣] - في ط١:"إن" وهو خطأ.
[٤] - في د، وط، وص:"ما".
[٥] - في جميع النسخ خلافاً للأصل:"الواجب".
[٦] - كلام التنبيه للمرادي في مر ١٦٨/٢. وانظر تفصيل المسألة في الأصول ٤٣/١، والارتشاف ١٨٧٤/٤، والهمع ٥٥٥/٢.
[٧] - في جميع النسخ خلافاً للأصل:"السبب".
[٨] - في ط١:"إنْ" وهو خطأ.
[٩] - في ط١:"قائماً".
[١٠] - ذكر أنه الأخفش في الارتشاف ١٨٧٢/٤، والمساعد ١٦٣/٣، والهمع ٥٥٦/٢. والوارد في معاني القرآن للأخفش ٤٧٥/٢ مخالف لما نقل عنه، إذ جاء فيه:"﴿إذا هم يقنطون﴾[سورة الروم: ٣٦]: "إذا" بمنزلة الفاء". والله أعلم.

تنبيهان:

الأوّل[1]: أعطى القيودَ المشروطَةَ في الجملة بالمثالِ، لكنّه لا يعطي اشترَاطَها، فكان ينبغي أنْ يُبَيِّنَهُ.

الثّاني[2]: ظاهرُ كلامِهِ أنّ "إذَا" يُربَطُ بها بعدَ "إنْ" وغيرِها من أدواتِ الشَّرْطِ. وفي بعضِ نُسَخِ التّسهيل[3]: "وقدْ تنوبُ[4]/ بعدَ "إنْ" "إذَا" المفَاجَأةُ عَنِ الفاءِ"، فَخَصَّهُ بـ"إنْ" وهوَ مَا يُؤْذِنُ بِهِ تَمْثِيلُهُ. قال أبو حيّان[5]: ٢٦٨/ب
ومَوردُ السَّمَاعِ "إنْ". وقد جاءتْ بعْدَ "إذَا" الشّرطيّة نحو: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُوْنَ﴾ [سورة الرّوم ٣٠: ٤٨].

[وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيْثٍ قَمِنْ]

(**وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا**) أي[6]: هو أنْ تأخذَ أداةُ الشَّرطِ جَوَابَها (**إنْ يَقْتَرِنْ...بالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيْثٍ قَمِنْ**) أي: حَقِيقٌ. فالجزْمُ بالعطْفِ، والرَّفْعُ على الاستئنافِ، والنَّصْبُ بـ"أنْ" مُضْمَرَةً وجوباً، وهو قليلٌ. قرَأ عاصِمٌ وابنُ عامرٍ[7]: ﴿يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ **فَيَغْفِرُ**﴾ [سورة البقرة ٢: ٢٨٤] بالرَّفْعِ، وباقِيهم بالجزْمِ[8]، وابنُ عبّاسٍ بالنَّصْبِ[9]. وقُرِئَ بهنّ[10]: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ **وَيَذَرُهُمْ** فِي طُغْيَانِهِمْ﴾[سورة الأعراف ٧: ١٨٦]، ﴿وَإِنْ تُخْفُوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ **وَنُكَفِّرُ**[11]﴾[سورة البقرة ٢: ٢٧١]. وقد رُوِيَ بِهِنَّ "نَأخُذ" مِنْ قولِه[12]:

١٧٣- فَإنْ يَهْلِكْ أبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيْعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

---

[1] - انظر مر ١٦٩/٢.
[2] - كلام التنبيه الثاني بتمامه في مر ١٦٩/٢.
[3] - ٢٣٨.
[4] - في الأصل:"ينوب".
[5] - الارتشاف ١٨٧١/٤.
[6] - سقط "أي" من ط١، وص. وفي ط٢: "وهو".
[7] - قراءة عاصم وابن عامر في السبعة لابن مجاهد ١٩٥. وابن عامر هو عبد الله بن عامر بن زيد، أبو عمران الشاميّ، تابعيٌّ جليل، وأحد القراء السبعة، مقرئ الشاميين، صدوقٌ في رواية الحديث، توفي سنة ١١٨هـ. انظر الأعلام ٩٥/٤.
[8] - قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وحمزة والكسائي بالجزم في السبعة لابن مجاهد ١٩٥.
[9] - قراءة ابن عباس بالنصب في إعراب القرآن للنحاس ٣٥٠/١، والبحر المحيط ٧٥٢/٢. وهو عبد الله بن عباس ﷺ حبر الأمة وترجمان القرآن، ابن عم رسول الله ﷺ، وكان ﷺ قد دعا له فقال: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل". كان الناس يأتون مجلسه يطلبون الحلال والحرام، والتفسير، والحديث، والفقه، والعربية، والشعر، والأنساب، وأيام العرب ووقائعها، ويجدون كل ذلك عنده. توفي سنة ٦٨هـ. انظر وفيات الأعيان ٦٢/٣، والأعلام ٩٥/٤.
[10] - القراءة بالرفع والجزم (الآية ١٨٦ من سورة الأعراف) في السبعة لابن مجاهد ٢٩٨-٢٩٩، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢١٦/١، ولم أقف على القراءة بالنصب في كتب القراءات، وعنها قال الرضيّ في شرحه الكافية ١٢٠/٤:"﴿ويذرهم﴾ قرئ رفعاً وجزماً، ولا منع في العربية من النصب". وذكرت قراءة الرفع والجزم والنصب في هشا ١٨٥/٤، وفي زهر ٢٥١/٢:"ولم أقف على من قرأ بالنصب". والقراءة بالرفع والجزم (الآية ٢٧١ من سورة البقرة) في السبعة لابن مجاهد ١٩١، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٠٢/١-١٠٣. والقراءة بالنصب في إعراب القرآن للنحاس ٣٣٩/١، والبحر المحيط ٦٩١/٢.
[11] - في ط١: "يكفر" بالياء. وهي قراءة عاصم. وبالنون قرأ الباقون. انظر السبعة ٢٣٢.
[12] - البيتان من الوافر، للنابغة الذبياني في ديوانه ١٠٥-١٠٦ برواية "ونمسكُ بعده"، وفي الجمل المنسوب للخليل ١٠٠، والكتاب ١٠٠/١، وأمالي ابن الشجري ٢٩/١، وشا، والمقاصد ٥٧٩/٣، ٤٣٤/٤، والخزانة ٣٦٥/٩. ورد في نا ٧٠٣، وعق ٣٧٧/٢، وشا ٢١/٤، ومكو ٢٩٢، وجز ٣٢٠. وكان النابغة قد جاء معتذراً فعلم أن النعمان مريض، فقال هذه الأبيات. قال الأعلم في حاشية الكتاب ١٠١/١ في معناه: "إن هلك النعمان هلك الناس وصاروا إلى أسوأ حال وأضيق عيش، وتمسكوا منه بمثل ذنب بعير أجبّ؛ وهو الذي لا سنام له من الهزال. والسنام حدبة البعير". موضع الشاهد: نأخذ، وجه الاستشهاد جواز جزم "نأخذ" بالعطف على جواب الشرط "يهلك"، والنصب على تقدير "أن"، والرفع على الاستئناف أي: ونحن نأخذ.

وإنّما جازَ النّصْبُ بعد الجزاءِ لأنّ مضمونَه لم يتحقّقْ وقوعُه، فأشبَهَ الواقِعُ بعدَه الواقِعَ بعد الاستفهام[1]. أمّا إذا كان اقترانُ الفِعْلِ بعدَ الجزاءِ بــ"ثُمَّ" فإنّه يمتنعُ النَّصْبُ، ويجوزُ الجزْمُ والرَّفْعُ. فإنْ توسَّطَ المضارعُ المقرونُ بالفاء أو الواو بين جملةِ الشَّرْطِ وجملة الجزاءِ فالوجْهُ جَزْمُهُ، ويجوزُ النَّصْبُ، وإلى ذلك الإشارةُ[2] بقوله:

(وَجَــزْمٌ أَوْ نَــصْــبٌ لِفِعْــلٍ إِثْــرَ فَــا أَوْ وَاوٍ اِنْ بِــالــجُمْلَتَيــنِ اكْــتُنِفَــا)

فالجزْمُ نحوُ: ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يُضِيْعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِيْنَ﴾ [سورة يوسف ١٢: ٩٠] يلزمُ[3]. وهو الأشْــهَرُ[4]. ومِنْ شواهدِ النّصْبِ قولُه[5]:

١٧٤- وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّــا وَيَخْضَــعَ نُــؤْوِهِ [وَلاَ يَخْــشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْمَــا]

ولا يجوزُ الرَّفْعُ لأنّه لا يَصِحُّ الاستئنافُ قبلَ الجزاء.

وألحقَ الكوفيّون "ثُمَّ" بالفاءِ والواو، فأجازوا النّصْبَ بعدَها، واستدلُّوا بقراءةِ الحسَنِ[6]/: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللهِ وَرَسُوْلِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ﴾ [سورة النّساء ٤: ١٠٠]. وزادَ بعضُهم "أوْ"[7]. ٢٦٩/أ

[وَالْشَّــرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُــلِــمْ وَالْعَكْــسُ قَدْ يَــأتِي إنِ المَعْنَى فُــهِــمْ]

(وَالْشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ) أي: بقرينةٍ، نحو: ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الأَرْضِ﴾ [سورة الأنعام ٦: ٣٥] الآية، أي: فافعل. وهذا كثيرٌ. ويجب ذلك إنْ كان الدَّالُّ عليه ما تقدَّمَ مِمَّا هو جــوابٌ في المعــنى، نحــو: ﴿وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِيْنَ﴾ [سورة آل عمران ٣: ١٣٩]، أو ما تأخَّر من جوابِ قَسَمٍ سابقٍ عليه كما سيأتي[8].

(وَالْعَكْسُ) وهو أنْ يُغني الجوابُ عن الشَّرطِ (قَدْ يَأتِي) قليلاً (إِن المَعْنَى فُهِمْ) أي: دلَّ الدّليلُ على المحــذوفِ، كقولِهِ[9]:

١٧٥- فَطَــلِّقْهَــا فَلَسْــتَ لَهَــا بِكُــفْءٍ وَإِلاَّ يَــعْــلُ مَــفْــرِقَــكَ الْحُــسَــامُ

أي: وَإِلاَّ تُطَلِّقْهَا يَعْلُ.

---

[1] - انظر مر ١٧٠/٢.

[2] - في ط١:"أشار".

[3] - سقط"يلزم" من جميع النسخ خلافاً للأصل، وفي هامش الأصل ٢٦٨/ب:"أي: الجزم يلزمُ غالباً، بدليل قوله: وهو الأشهر".

[4] - سقطت من د عبارة:"فالجزم نحو ... الأشهر".

[5] - البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في المغني ٧٣٥، والمقاصد ٤٣٤/٤. ورد في نا ٧٠٤، وهشا ١٨٥/٤، وعق ٣٧٩/٢، وزهر ٢٥١/٢، وسيو ٤٨٠. ونؤوه من آواه يؤويه إذا أنزله به. والهضم: الظلم.
موضع الشاهد: يخضعَ، وجه الاستشهاد نصب الفعل المتوسط بين فعل الشرط وجوابه بإضمار "أن".

[6] - قراءة الحسن في المحتسب ١٩٥/١.

[7] - سقطت من د عبارة:"وزاد بعضهم أو". والكلام السابق عن الكوفيين تنبيه في مر ١٧٠/٢. وانظر شا ١٦٠/٦، وزهر ٢٥٢/٢.

[8] - سقط من د:"ويجب ذلك ... سيأتي".

[9] - البيت من الوافر، للأحوص في ديوانه ١٩٠، والأغاني ٦١/١٤، وكتاب الشعر ٦١، والمقاصد ٤٣٥/٤، وزهر، والخزانة ١٥١/٢، والدرر ٨٧/٥. ورد في نا ٧٠٥، ومر ١٧١/٢، وهشا ١٨٧/٤، وعق ٣٨٠/٢، وجا ١٥٢/٤، وشا ١٦٧/٦، ومكو ٢٩٣، وجز ٣٢١، وزهر ٢٥٢/٢، وسيو ٤٨٠. الضمير في فطلقها عائد على امرأة مطر وكانت جميلة وكان مطر ذميماً، ولهذا قال: فلست لها بكفء. والحسام: السيف.
موضع الشاهد: وإلا يعل، وجه الاستشهاد حذف فعل الشرط، وهو قليل.

وقوله[1]:

١٧٦- مَتَى تُؤْخَـــذُوَا قَسْـــراً بِظِنَّـــةِ عَـــامِرٍ وَلاَ يَـــنْـــجُ[2] إلاَّ فِي الْـــصِّـــفَـــادِ يَـــزِيْـــدُ

أرادَ: مَتَى تُثْقَفُوا تُؤْخَذُوا.

تنبيهات:

الأوّل: أشـــارَ بـــ"قَدْ" إلى أنّ حذْفَ الشّرْطِ أقلُّ من حذف الجوابِ، كما نصَّ عليه في شرح الكافية[3]. لكنّه في بعض نُسَخِ التّسهيلِ[4] سوَّى في الكثْرَةِ بين حذفِ الجوابِ وحذفِ الشَّرْطِ المنفِيِّ بـــ"لا" تاليةً "إنْ"[5] كما في البيت الأوّل. وهو واضحٌ. فليكنْ مرادُه هنا أنّه أقلُّ منه في الجملة.

الثّاني[6]: قال في التّسهيل[7]: "وَيُحْذَفَانِ بعْدَ "إِنْ" في الضّرورة". يعني: الشَّرْط والجزاء، كقوله[8]:

١٧٧- قَـــالَتْ بَنَـــاتُ الْعَمِّ يَا سَـــلْمَى وَإِنْ

كَـــانَ فَقِيْـــراً مُعْـــدِماً قَـــالَـــتْ وَإِنْ[9]

التّقديرُ: وَإِنْ كَانَ فَقِيْراً مُعْدِماً رَضِيتُهُ. وكلامُهُ في شرح الكافية[10] يُؤْذِنُ بجَوازِه في الاختيارِ على قِلَّةٍ، وكـــذا كلامُ الشَّارِحِ[11]. ولا يجوزُ ذلك – أعني حذْفَ الجُزْأيْنِ معاً – مع[12] غيرِ "إِنْ".

٢٦٩/ب الثّالث: إنّما يكونُ حذْفُ الشّرطِ قليلاً إذا حُذِفَ وَحدَه كُلُّهُ[13]. فإنْ حُذِفَ مع الأداةِ فهوَ كثيرٌ؛ مِنْ ذلـــك/ قولُه تَعَالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوْهُمْ﴾[سورة الأنفـــال ٨: ١٧]، تقديرُه: "إِنِ افْتَخَرْتُمْ بِقَتْلِهِم فَلَمْ تَقْتُلُوهُم أنتُم وَلَكِـــنَّ اللهَ قَـــتَلَهُم"،

---

[1] - البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٦٠٩/٣، والمقاصد ٤٣٦/٤، والهمع ٥٦٣/٢. ورد في نا ٧٠٦، ومر ١٧١/٢، وزهر ٢٥٢/٢. وقسراً: قهراً. والظنة: التهمة. الصفاد: ما يوثق به الأسير من قيد وغل. والتقدير: لا ينج يزيد إلا وهو في الأصفاد.
موضع الشاهد: متى تؤخذوا، وجه الاستشهاد حذف فعل الشرط، وهو قليل.

[2] - في الأصل:"ينجو".

[3] - ١٦٠٩/٣. وانظر مر ١٧١/٢.

[4] - ٢٣٨-٢٣٩.

[5] - في ط١:"إنّ" وهو خطأ.

[6] - انظر مر ١٧٢/٢.

[7] - ٢٣٩.

[8] - الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ١٨٦، والمقاصد ١٠٤/١، وزهر، والخزانة ١٤/٩، ١٥، والدرر ٨٨/٥. ورد في نا ٧٠٧، ومر ١٧٢/٢، وهشا ٢٠/١، وجا ١٥٣/٤، وشا ١٦٤/٦، وجز ٣٢١، وزهر ٣٧/١، وسيو ٤٨٠.
موضع الشاهد: وَإِنْ، وجه الاستشهاد حذف الشرط والجزاء بعد "إن" للضرورة.

[9] - في د، وط١ انتهى شطرا البيت بـ"إنْ". وفي ص بـ"وإنْ"، وفي ط٢ بـ"وإنْ" وهو خطأ.

[10] - ١٦١٠/٣.

[11] - نا ٧٠٦.

[12] - في ط١ "من".

[13] - سقط من د:"كله".

وقولُه تَعالى: ﴿فَاللهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾[سورة الشورى ٤٢: ٩]، تقديرُه: إنْ أرَادُوا وَلِيّاً بحَقّ فَاللهُ [هُوَ][1] الْوَلِيُّ بِالحَقِّ لاَ وَلِيَّ سِوَاهُ، وقولُهُ تعَالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِيْنَ آمَنُوا إنَّ أرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُوْنِ﴾[سورة العنكبوت ٢٩: ٥٦]، أصْلُهُ: "فَإِنْ لَمْ يَتَأَتَّ أَنْ تُخْلِصُوا العِبَادَةَ لِي فِي أَرْضٍ فَإِيَّايَ فِي غَيْرِهَا فَاعْبُدُوْنِ". وكَذا إنْ حُذِفَ بعضُ الشَّرطِ نَحْوُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ﴾[سورة التوبة٩: ٦]، ونَحْوُ: "إنْ خَيْراً فَخَيْراً"[2]. انتهى[3].

[وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ]

(**وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ**) غيْرِ امْتِنَاعيّ[4] (**وَقَسَمْ...جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ**) أي: مِنهُما استغناءً بجَوابِ المَتقَدِّمِ، (**فَهْوَ**) أي: الحذْفُ (**مُلْتَزَمْ**). فجوابُ القَسَمِ يكونُ مُؤكَّداً باللاَّمِ، أو "إنَّ"[5]، أو منفيّاً. وجوابُ الشّرطِ مقرونٌ بالفاءِ، أو مجزومٌ. فمثال تقدُّم الشّرطِ: "إنْ قَامَ زَيْدٌ وَاللهِ أكْرِمْهُ[6]"، وَ"إنْ يَقُمْ واللهِ فَلَنْ أَقُوْمَ". ومثالُ تقدُّمِ القَسَمِ: "واللهِ إنْ قَامَ زَيْدٌ لأَقُومَنَّ"، "وَاللهِ إنْ[7] لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ إنَّ عَمْراً لَيَقُومُ، أو يَقُومُ"، "وَاللهِ إنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ مَا يَقُومُ عَمْرٌو".

وأمّا الشّرطُ الامتناعيُّ[8] نحو: "لَوْ" و"لَوْلاَ" فإنّه يتعيّنُ الاستغناءُ بِجَوابِهِ، تَقَدَّمَ على[9] القَسَمِ أو تأخَّرَ، كقولِهِ[10]:

١٧٨- فَأُقْسِمُ لَوْ أبْدَى النَّدِيُّ سَوَادَهُ لَمَا مَسَحَتْ تِلْكَ الْمُسَالاَتِ عَامِرُ

وكقولِهِ[11]:

١٧٩- وَاللَّهِ لَوْلاَ اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا

---

[1] - زيادة من النسخ جميعها خلافاً للأصل.

[2] - في جميع النسخ خلافاً للأصل:"فخيرٌ" بالرفع، وكانت بالرفع والنصب في كتاب سيبويه ١٣٠/١ على اختلاف التقدير، فالتقدير حالة الرفع هو :"الناس مجزيون بأعمالهم إن كان خيراً فخيرٌ"، والتقدير حالة النصب:" إن كان الذي عَمِل خيراً جُزِيَ خَيْراً، أو: كانَ خَيراً" ورجّح سيبويه الرفعَ فقال:"والرفعُ أكثرُ وأحسنُ في الآخر؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحَسُنَ أن تقعَ بعدها الأسماءُ، وإنما أجازوا النصبَ حيث كان النصبُ فيما هو جوابُه، لأنه يُجْزَمُ كما يُجْزَمُ، ولأنه لا يستقيم واحدٌ منهما إلا بالآخَر، فشبّهوا الجوابَ بخبرِ الابتداءِ وإن لم يكن مثله في كل حالةٍ، كما يشبّهون الشيءَ بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه".

[3] - سقطت "انتهى" من النسخ جميعاً إلاّ الأصل، وسقطت من د عبارة :"وكذا إن حذف بعض ... انتهى".

[4] - سقطت من د:"غير امتناعي".

[5] - في ط١:"إنْ". وفي ص:"أنَّ". وهو خطأ.

[6] - في الأصل:"أكرمْك".

[7] - في ط١"إنَّ"، وهو خطأ.

[8] - الكلام الآتي مستفاد من مر ١٧٤/٢-١٧٥.

[9] - سقطت "على" من جميع النسخ الأخرى خلافاً للأصل.

[10] - البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ٨٩٣/٢، والمقاصد ٤٥٠/٤. ورد في مر ١٧٤/٢. وأبدى: أظهر. والندي: مجلس القوم. والسواد: الشخص. والمسالة: جانب اللحية. وعامر: اسم قبيلة. والشاعر يمدح سيداً بهيبته ووقاره.
موضع الشاهد: لما مسحت، وجه الاستشهاد الاكتفاء بجواب الشرط الامتناعي ولو تقدم القسم.

[11] - الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ١٠٨، وجز. ولعامر بن الأكوع في سيرة ابن هشام ٣٢٨/٢، والمقاصد ٤٥١/٤. وله أو لعبد الله في الدرر ٢٣٦/٤. ورد في مر ١٧٤/٢، وجز ٢٨٥.
موضع الشاهد: ما اهتدينا، وجه الاستشهاد الاكتفاء بجواب الشرط الامتناعي ولو تقدم القسم.

نصَّ على ذلك في الكافيةِ[1] والتّسهيلِ[2]. وهو الصّحيحُ. وذهبَ ابنُ عصفور[3] إلى أنّ الجوابَ في ذلك للقَسَمِ لِتَقَدُّمِهِ ولُزُومِ كَونهِ ماضِياً؛ لأنّه مُغْنٍ عن جوابِ "لَوْ" و"لَوْلاَ"، وجوابُهما لا يكونُ إلاَّ ماضِياً.

وقولُهُ في بابِ القَسَمِ في التّسهيلِ[4]: "وتُصَدَّرُ – يعني: جملة الجوابِ في الشّرطِ الامتناعيّ — بـ لَوْ أو لَوْلاَ" يقتضي أنَّ "لَوْ" و"لَوْلاَ" وما دخَلَتَا عليه جوابُ القَسَمِ. وكلامُه في الفصْلِ الأوَّلِ من بابِ عواملِ الجزْمِ[5] يقتضي/ ٢٧٠/أ أنَّ جوابَ القَسَمِ محذوفٌ واستُغْنِيَ[6] بِجَوابِ "لَوْ" و"لَوْلاَ". والعذْرُ لَهُ في عدَمِ التَّنْبيهِ هُنَا على "لَوْ" و"لَوْلاَ" أنّ البابَ موضوعٌ للشَّرطِ غيرِ الامتناعيّ، والمغَارِبةُ لا يُسَمُّونَ "لَوْلاَ" شَرْطاً، ولا "لَوْ" إلاَّ إذا كانت بمعنى "إنْ"[7]، وهذا الّذي ذكرَهُ إذا لم يتقدَّمْ على الشّرطِ [غيرِ][8] الامتناعيّ والقَسَمِ ذُو خَبَرٍ، فإن تقدَّم جُعِلَ الجوابُ للشَّرطِ مُطْلَقاً، وحُذِفَ جَوابُ القَسَمِ، تقدَّمَ أوْ تأخَّرَ، كما أشار إلى ذلك[9] بقوله:

(وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ فَالْشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلاَ حَذَرْ)[10]

وذلك نحو: "زَيْدٌ إنْ يَقُمْ واللهِ يُكْرِمْك[11]"، و"زَيْدٌ وَاللهِ إنْ يَقُمْ يُكرِمْكَ"، و["إنّ زَيْداً إنْ يَقُمْ وَاللهِ يُكرِمْكَ"، و"إنّ زَيْداً وَاللهِ إنْ يَقُمْ يُكرِمْكَ"][12]. وإنّما جُعِلَ الجوابُ للشّرطِ معَ تَقَدُّمِ ذي خَبَرٍ لأنّ سقوطَه مُخِلٌّ بمعنى الجملةِ الّتي هو منها، بخِلافِ القَسَمِ؛ فإنّه مَسُوقٌ لِمُجَرَّدِ التّأكيدِ[13]. والمرادُ بـ"ذي الخبر" مَا يطلبُ خَبَراً؛ مِنْ مُبتدأ أو اسمِ "كانَ" ونحوِه.

وأفهم قولُه[14]: **(رَجِّحْ)** أنّه يجوزُ الاستغناءُ بِجَوابِ القَسَمِ؛ فتقول: "زَيْدٌ واللهِ إنْ قَامَ أو إنْ لَمْ يَقُمْ لأُكْرِمَنَّهُ". وهو ما ذكرَهُ ابنُ عصفور وغيرُه. لكنّه نَصَّ في الكافيةِ[15] والتّسهيلِ[16] على أنّ ذلك على سبيلِ التَّحَتُّمِ. وليس في كلام سيبويه[17] ما يدلُّ على التَّحَتُّمِ.

---

[1] - شرح الكافية ١٦٢٩/٣.
[2] - ٢٣٩.
[3] - شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٩/١.
[4] - ١٥٢.
[5] - التسهيل ٢٣٩.
[6] - في ط، وص:"استغناء".
[7] - سقط من د مقطعٌ كامل ابتداء من قوله:"وأما الشرط الامتناعيّ" في الصفحة السابقة حتى قوله: "كانت بمعنى إن".
[8] - زيادة من ط، وص.
[9] - في ط١ :"إليه".
[10] - الشرح الآتي مستفاد من مر ١٧٣/٢.
[11] - في ط١ :"يكرمُك" بالرفع وهو خطأ.
[12] - زيادة من ط، وص.
[13] - في جميع النسخ خلافاً للأصل:"للتوكيد".
[14] - انظر الكلام التالي في الارتشاف ١٧٨٣/٤-١٧٨٤، ومر ١٧٣/٢، وزهر ٢٥٣/٢-٢٥٤.
[15] - شرح الكافية ١٦١٣/٣.
[16] - ٢٣٩.
[17] - الكتاب ٤٤٤/١.

(وَرُبَّـــمَـــا رُجِّـــحَ بَـــعْـــدَ قَسَـــــــمِ شَــــــرْطٌ بِـــلاَ ذِي خَـــبَـــرٍ مُـــقَـــدَّمِ)

كما ذهبَ الفرّاءُ[1] تَمَسُّكاً بقولهِ[2]:

١٨٠- لَئِنْ مُنِيْتَ بِنَــا عَنْ غِــبِّ مَعْرَكَةٍ لاَ تُــلْفِنَــا عَنْ دِمَــاءِ الْقَــوْمِ نَنْتَفِــلُ[3]

وقولهِ[4]:

١٨١- لَئِنْ كَـــانَ مَا حُدِّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقاً أَصُـــمْ فِي نَهَـــارِ الْقَيْظِ لِلْشَّمْسِ بَادِيَـــا

ومنعَ الجمهورُ ذلك، وتأوّلوا ما وردَ على جَعْلِ اللاَّمِ زائدةً[5].

تنبيهات:

الأوّل[6]: كلُّ موضعٍ استُغْنِي فيه عن جوابِ الشّرطِ لا يكونُ فِعْلُ الشّرطِ فيه إلاَّ ماضيَ اللَّفْـظِ، أو مُـضارعاً مجزوماً بـ"لَمْ"، نحو: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُوْلُنَّ اللهُ﴾[سورة الزّخرف ٤٣: ٨٧]، ونحـو: ﴿لَـئِنْ لَـمْ/ تَنْتَـهِ لأَرْجُمَنَّكَ﴾[سورة مريم ١٩: ٤٦]. ولا يجوزُ "أنتَ ظَالِمٌ إنْ تَفْعَلْ"، ولا "واللهِ إنْ تَقُمْ لأَقُوْمَنَّ". وأمَّا قولُه[7]: ٢٧٠/ب

١٨٢- [يُثْني عَلَيْــكَ وَأَنْتَ أَهْــلُ ثَنَــائِــهِ] وَلَــدَيْــكَ إنْ هُوَ يَسْــــتَزِدْكَ مَزِيْــدُ

وقولُه[8]:

٣١- لَئِنْ تَــكُ قَــدْ ضَــاقَتْ عَلَيْكُم بُيُوتُكُمْ لَــيَعْــلَمُ رَبِّــي أنَّ بَيْــتِــيَ وَاسِــــعُ

فضَرورةٌ. وأجازَ ذلك الكوفيُّون إلاَّ الفرّاءَ.

---

[1] - انظر مذهب الفراء واستشهاده بالبيتين التاليين في معاني القرآن للفراء ٦٩/١،٦٦، ١٣٠/٢-١٣١.

[2] - البيت من البسيط، للأعشى في ديوانه ٤٨، ومعاني القرآن للفراء ١٣٠/٢-١٣١، ونا، ومر، وجز، والمقاصد ٢٨٣/٣، ٤٣٧/٤، والخزانة ٣٢٧،٣٣٣/١١. ورد في نا ٣٦٨، ومر ١٧٤/٢، وعق ٣٨٣/٢، ومكو ٢٩٤، وجز ١٦٦، ٣٢٤. ومنيت: ابتليت. عن غب معركة أي بعد انقضاء المعركة. تلفي: تجد. وننتفل: نجحد. والشاعر يخاطب بها يزيد بن مسهر الشيباني، وكان حرض بني سيار، أن يقتلوا سيداً من رهط الأعشى. والمعنى: إن ابتليت بلقائنا فلن تجدنا بعد المعركة نجحد أو نتبرأ من قتلنا قومك.

[3] - في ص:"تنتفلُ"، وهو تصحيف.

[4] - البيت من الطويل، لامرأة من عُقيل في معاني القرآن للفراء ١٣١/٢، وزهر، والمقاصد ٤٣٨/٤، والخزانة ٣٣١/١١، ٣٣٦، ٣٤٠، والدرر ٣٢٧/٤. ورد في نا ٧٠٨، وهشا ١٩١/٤، وجا ١٥٥/٤، وشا ٦/ ١٧٥، وجز ٣٢٣، وزهر ٢/ ٢٥٤، وسيو ٤٨٠.

[5] - يحتمل كلام الفراء موافقة مذهب الجمهور؛ إذ قال في معاني القرآن ١٣٠/٢:" وربما جزم الشاعر؛ لأن "إن" التي يجازى بها زيدت عليها لام، وقد جزم بعض الشعراء بـ"لئن"، وبعضهم بـ"لا" التي في جوابها"، ثم جاء استشهاده بالبيتين المذكورين. والله أعلم.

[6] - سقط "الأول" من ط١. ومعظم كلام التنبيه الأول في مر ١٧٥/٢-١٧٦. وانظر زهر ٢٥٤/٢.

[7] - البيت من الكامل، لعبد الله بن عنمة الضبي في شرح دبوان الحماسة للمرزوقي ١٠٤١/٣، والخزانة ٤١/٩-٤٢، والدرر ٧٥/٥. وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٦١٩/٣، وشرح الرضي على الكافية ٩٣/٤، والهمع ٥٥٢/٢. ورد في مر ١٧٦/٢.
موضع الشاهد: إن هو يستزدك، وجه الاستشهاد مجيء فعل الشرط مضارعاً غير مقرون بـ"لم" مع الاستغناء عن الجواب. وذلك للضرورة.

[8] - تقدّم تخريج البيت. موضع الشاهد: إن تك، وجه الاستشهاد مجيء فعل الشرط مضارعاً غير مقرون بـ"لم" مع الاستغناء عن الجواب، للضرورة.

الثّاني[1]: إذا تأخّرَ القَسَمُ، وقُرِنَ بالفاء وَجَبَ جَعْلُ الجواب لَهُ، والجملةُ القَسَمِيَّةُ حينئذٍ هي الجوابُ. وأجازَ ابنُ السَّرَّاجِ[2] أنْ تُنْوَى الفاءُ؛ فَيُعْطَى القَسَمُ المتأخِّرُ معَ نِيَّتِها ما أُعْطِيهِ[3] معَ اللَّفْظِ بِها، فأجازَ "إنْ تَقُمْ يَعْلَمُ اللهُ لأَزُورَنَّكَ" على تقدير: "فَيَعْلَم اللهُ"، ولَمْ يذكرْ شَاهِداً. وينبغي أنْ لا يجوزَ ذلك؛ لأنّ حذْفَ فاءِ جواب الشّرْطِ لا يجوزُ عند الجمهورِ إلاّ في الضّرورة.

الثّالث[4]: لم ينبِّهْ هُنَا على اجتماعِ الشّرطينِ، فنذكرُه مُخْتَصَراً:

إذا تَوَالَى شَرْطانِ دونَ عطْفٍ فالجوابُ لأَوَّلِهما، والثّاني مُقَيِّدٌ للأوَّلِ كتقييدِه بِحَالٍ وَاقِعَةٍ مَوْقِعَهُ، كقولِهِ[5]:

١٨٣- إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا ... مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ

وإنْ تَوَالَيَا بعطْفٍ فالجوابُ لَهُمَا مَعاً. كذا قالَه المصنِّفُ في شرح الكافية[6]، ومَثَّلَ[7] بقولِهِ تَعَالى: ﴿وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾[سورة محمّد ٤٧: ٣٦]، الآية.

وقالَ غيرُه[8]: إن تَوَالى الشّرْطانِ بعطْفٍ بالواو فالجوابُ لهما؛ نحو: "إنْ تَأْتِنِي وَإِنْ تُحْسِنْ إِلَيَّ أُحْسِنْ إِلَيْكَ"، أو بـ"أوْ" فالجوابُ لأحدِهما؛ نحو: "إنْ جَاءَ زَيْدٌ أَوْ إِنْ جَاءَتْ هِنْدٌ فَأَكْرِمْهُ أو فَأَكْرِمْهَا"، أو بالفاء، فنصُّوا على أنّ الجوابَ للثّاني، والثّاني وجَوابُه جَوابُ الأوَّلِ. وعلى هذا فإطلاقُ المصنِّفِ[9] محمولٌ على مَا إذا لَمْ تُعَدْ مَعَهُ أداةُ الشّرطِ[10]، والعطْفِ/ بالواو. ٢٧١/أ

[1] - كلام التنبيه الثاني بتمامه في مر ١٧٥/٢. وانظر الارتشاف ١٧٨٤/٤-١٧٨٥.
[2] - الأصول ١٩٨/٢.
[3] - في د:"أعطاه".
[4] - أغلب ما في التنبيه الثالث في مر ١٧٦/٢. وانظر الارتشاف ١٨٨٥/٤، وزهر ٢٥٤/٢.
[5] - البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٦١٤/٣، والمغني ٨٠١، واعتراض الشرط على الشرط ٤٠، والمقاصد ٤٥٢/٤، والهمع ٥٦٤/٢، والخزانة ٣٥٨/١١، والدرر ٩٠/٥. ورد في مر ١٧٦/٢، وجز ٣٢٢، وزهر ٢٥٤/٢. وتذعروا: تفزعوا. والمعاقل جمع معقل وهو الملجأ.
موضع الشاهد: تجدوا، وجه الاستشهاد مجيء جواب واحد بعد شرطين غير متعاطفين؛ وهما "إن تستغيثوا"، و"إن تذعروا".
[6] - ١٦١٥/٣.
[7] - في ط، وص زيادة "له".
[8] - انظر الارتشاف ١٨٩٠/٤، وزهر ٢٥٤/٢.
[9] - شرح الكافية ١٦١٥/٣. وفي صب ١٤٥٢/٤:"قوله: "فإطلاق المصنف" أي في قوله في شرح الكافية: وإن تواليا بعطف فالجواب لهما".
[10] - سقطت عبارة "ما إذا لَمْ تُعَد مَعَهُ أداةُ الشّرطِ" من جميع النسخ إلا الأصل.

فَــصْــلُ "لَــوْ"

اعلَمْ أنّ "لَوْ" تأتي على خمسة أقسامٍ:

الأوّل: أنْ تكونَ للعرْضِ، نحو: "لَوْ تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْراً"، ذكرَه في التّسهيل[1].

الثّاني: أنْ تكونَ للتّقْلِيلِ، نحو: "تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ"[2]، ذكره ابنُ هشام اللَّخْمِيّ[3] وغيرُه.

الثّالث: أنْ تكونَ للتَّمنِّي، نحو: "لَوْ تَأْتِيْنَا فَتُحَدِّثَنَا"[4]، قيل: وَمِنه ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾[سورة الشّعراء٢٦: ١٠٢]؛ ولِهذا نُصِبَ ﴿فَنَكُوْنَ﴾[سورة الشّعراء٢٦: ١٠٢] في جوابِها.

واختُلِفَ في "لَوْ" هذه؛ فقال ابنُ الضَّائعِ[5]، وابنُ هشامٍ الخضراويّ[6]: هي قِسْمٌ برأسها، لا تحتاجُ إلى جوابٍ كجواب الشَّرْطِ، ولكن قد يُؤتَى لها بجوابٍ منصوبٍ كجوابِ "لَيْتَ".

وقال بعضهم[7]: هي "لَوْ" الشّرطيّة، أُشْرِبَتْ معنى التّمنّي؛ بدليل أنّهم جمعوا لها بين جوابين: جوابٍ منصوبٍ بعد الفاء[8]، وجوابٍ باللاَّم، كقوله[9]:

١٨٤ – فَلَــوْ نُبِــشَ الْمَقَــابِرُ عَنْ كُــلَيْــبٍ ... فَيُخْــبَــرَ بِالْــذَّنَــائِــبِ أيُّ زِيْــرِ

[1] ـ ٢٤٣ـ٢٤٤.
[2] ـ الحديث بلفظه المستشهد به في فتح الباري لابن حجر ٢١١/٩. وبلفظ:"ردوا السائل ولو بظلف محرق" في سنن النسائي الكبرى برقم ٢٣٤٦، باب رد السائل ولو بشيء، كتاب الزكاة، ومسند الإمام أحمد برقم ١٦٦٩٩، حديث ابن نجاد عن جدته رضي الله عنه، وسنن البيهقي الكبرى برقم ٧٥٣٨، باب التحريض على الصدقة وإن قلت. والظلف للبقر والغنم كالحافر للفرس.
[3] ـ كذا في المغني ٣٥٢، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٢٣٤. وابن هشام اللخمي هو محمد بن أحمد، أبو عبد الله، أندلسيّ سبتيّ، له تآليف حسان استعملها الناس، منها كتاب الفصول، والمجمل في شرح أبيات الجمل، وإصلاح ما وقع من كتاب سيبويه وفي شرح الأعلم من الوهم والخلل، وكتاب في لحن العامة، وكتاب شرح فيه فصيح ثعلب، وشرح مقصورة ابن دريد، توفي سنة ٥٧٧هـ. انظر البلغة ٢٥٦، والأعلام ٣١٨/٥.
[4] ـ في د:"لو تأتيني فتحدثني". وفي ط١:"لو تأتِنَا" وهو خطأ.
[5] ـ في الأصل خلافاً لجميع النسخ:"صباغ" وهو تحريف، وابن الضائع هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن، عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية. من كتبه " شرح كتاب سيبويه "، و" شرح الجمل للزجاجي". توفي سنة ٦٨٠هـ. انظر بغية الوعاة ٢٠٤/٢، والأعلام ٣٣٣/٤.
[6] ـ انظر مذهب ابن الضائع وابن هشام الخضراوي في الارتشاف ١٩٠٣/٤، والجنى الداني ٢٨٩، ومر ١٧٧/٢، والمغني ٣٥٢، والهمع ٥٧٤/٢.
[7] ـ منهم أبو حيان في الارتشاف ١٩٠٣/٤ـ١٩٠٤. وانظر الجنى الداني ٢٨٩.
[8] ـ في ط١:"منصوب بالفاء" وهو تحريف.
[9] ـ البيتان من الوافر، للمهلهل بن ربيعة في الأصمعيات ١٧١، ونوادر أبي مسحل الأعرابي ١١٥/١، والأغاني ١٤٦/٤، والمقاصد ٤٦٣/٤. والشاهد بلا نسبة في الأصول ١٨٥/٢، والمغني ٣٥٢، والخزانة ٣٠٥/١١. ورد في مر ١٧٨/٢. وكُلَيب بن ربيعة هو الذي يُضرَب به المثلُ فيقال: "أعزُّ من كُليبِ وائلٍ"، قتَلَه جسَّاسُ بن مُرَّة الشَّيبانيُّ، فكان سببَ الحربِ بين بكرٍ وتغلبَ أربعين سنةً. وأخُوه مُهلهِل بن ربيعة، هو الذي قام بحربهم، وهذا البيت من مراثي مهلهل أخاه وقومه. والذنائب: موضع بنجد على يسار طريق مكة، دفن فيه كليب بعد قتله. ويقال: زير النساء إذا كان كثير التحدث إليهن. والشعثمان هما شعثم وشعيث ابنا معاوية بن عامر بن ذهل بن ثعلبة، قتلهما المهلهل ثأراً لأخيه. والشاعر يرثي أخاه كليباً مفتخراً بثأره لمقتله، بعد أن كان يعيره بأنه زير النساء.
موضع الشاهد: فيخبر..لقر، ووجه الاستشهاد مجيء جوابين لـ "لو"، أحدهما مقترن بالفاء، والثاني باللام.

بِـيَــومِ الشَّــعْــثَمَيْنِ لَقَــرَّ عَيْــنَــاً		وَكَيْفَ لِــقَــاءُ مَنْ تَحْــتَ الْقُبُــوْرِ

وقال المصنّفُ[1]: "هي "لَوْ" المصدريّة، أغنَتْ عن فِعْلِ التّمنّي"؛ وذلك أنّه أورد قولَ الزّمخشريّ[2]: "وقد تجيء "لَوْ" في معنى التّمنّي، نحو: لَوْ تَأتِينِي فَتُحَدِّثَنِي"، فقال[3]: "إنْ أرادَ أنّ الأصْلَ: "وَدِدْتُ لَوْ تَأتِينِي فَتُحَدِّثَنِي"، فحذَفَ فعْلَ التّمنّي لدلالةِ "لَوْ" عليه، فأشبهَتْ "لَيْتَ" في الإشْعَارِ بمعنى التّمنّي، فكانَ لها جوابٌ كجوابها، فصحيحٌ، أو أنّها حرْفٌ وُضِعَ للتّمنّي كــ"لَيْتَ"، فمَمْنوعٌ؛ لاستلْزَامِه منْعَ الجمْعِ بينها وبين فِعْلِ التّمنّي، كما لا يُجْمَعُ بينه وبين لَيْتَ".

وقال في التّسهيل[4] بعد ذكْرِ[5] المصدريّة: "وتُغْنِي عن التّمنّي، فيُنْصَبُ بعدَها الفِعْلُ مقْروناً بالفاء". وقال في شرحه[6]: "أشرْتُ إلى نحوِ قولِ الشّاعر[7]:

١٨٥ - سَــرَيْنَــا إِلَيهِم فِي جُمُوْعٍ كَأَنَّهَـــا/		جِبَـــالُ شَــــــرُوْرَى لَوْ تُعَـــانُ فَتَنْهَـــدَا" ٢٧١/ب

قال[8]: "فَلَكَ في "تَنْهَدَا"[9] أنْ تقولَ: نُصِبَ لأنّه في[10] جوابِ تَمَنٍّ إنشائيّ كجوابِ "لَيْتَ"[11]؛ لأنّ الأصْلَ: "وَدِدْنَا لو تُعَانُ"، فحَذَفَ فِعْلَ التّمنّي لدلالةِ "لَوْ" عليه، فأشبهَتْ "لَيْتَ" في الإشْعَارِ بمعنى التّمنّي دون لفظِهِ، فكان لها جوابٌ كجوابِ "لَيْتَ"، وهذا عندي هو المُخْتارُ. ولك أن تقولَ: ليس هذا من بابِ الجوابِ بالفاءِ، بل من بابِ العطْفِ على المصْدَرِ؛ لأنّ "لَوْ" والفِعْلَ في تأويلِ مصْدرٍ." هذا كلامُه.

ونصّ[12] على أنّ "لَوْ" في قوله تَعَالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾[سورة الشّعراء٢٦: ١٠٢] مصدريّةٌ، واعتذر عن الجمْعِ بينها وبين "أنْ" المصدريّةِ بوجهين: أحدهُما أنّ التّقديرَ: "لَوْ ثَبَتَ أنَّ"، والآخرُ أنْ تكونَ من باب التّوكيد[13].

الرّابع[14]: أن تكونَ مصدريّةً بمعنى[15] "أَنْ"، إلاَّ أنّها لا تَنْصِبُ، وأكثرُ وقوعِ هذهِ بعْدَ "وَدَّ" أو "يَوَدُّ"، نحو: ﴿وَدُّوْا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوْنَ﴾[سورة القلم٦٨: ٩]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[سورة البقرة٢: ٩٦].

---

[1] - شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٨/١.
[2] - أورده ابن مالك في شرحه التسهيل ٢٣٠/١. وانظر قول الزمخشري في المفصل ٤٤٣.
[3] - شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٠/١.
[4] - ٣٨.
[5] - في ط، وص:"ذكره".
[6] - شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٩/١.
[7] - البيت من الطويل، قائله مجهول، والشاهد بلا نسبة في المقاصد ٤١٣/٤، ٤٦٥. ورد في مر ١٣٩/٢- ١٧٨. وشرورى: اسم جبل. وتعان من العون. وننهد: ننهض.
موضع الشاهد: فتنهدا، ووجه الاستشهاد نصب "تنهد" بتقدير "أن" في جواب "لو" التي للتمني.
[8] - شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٩/١.
[9] - في ط١:"تُنهدا" بضم أوله وهو خطأ.
[10] - سقط "في" من جميع النسخ خلافاً للأصل.
[11] - في د:"لأنه جوابٌ عن إنشاء كجواب ليت".
[12] - شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٠/١.
[13] - الكلام السابق في مر ١٧٧/٢-١٧٨. وانظر المغني ٣٥٢.
[14] - الكلام التالي في المغني ٣٤٩-٣٥١. وانظر الجنى الداني ٢٨٧-٢٨٨.
[15] - في جميع النسخ خلافاً للأصل:"بمنزلة".

ومِن وقوعِها بدونهما[1] قولُ قُتَيْلَة[2]:

١٨٦ – مَـــا كَـــانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَـــا		مَـــنَّ الْفَتَـــى وَهْوَ الْمَغِـــيْـــظُ الْمُحْـــنَـــقُ

وقولُ الأعشى[3]:

١٨٧ – وَرُبَّمَـــا فَـــاتَ قَوْمَـــاً جُلُّ أَمْرِهِمُ		مِنَ التَّـــأَنِّي وَكَـــانَ الْحَـــزَمُ لَوْ عَجِلُـــوا

وأكثرُهُم لَمْ يُثْبِتْ ورودَ "لَوْ" مصدريّةً، ومِمَّنْ ذكرَها الفرّاءُ[4] وأبو عليّ[5]، ومِنَ المتأخِّرينَ التّبْرِيزِيُّ[6]، وأبو البقاءِ[7]، وتبعهم المصنّفُ[8]. وعلامَتُها أنْ يصْلُحَ في موضِعها "أنْ".

ويشهَدُ للمُثْبِتِينَ قراءةُ بعضِهم[9]: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾[سورة القلم٦٨: ٩] بحذْفِ النّونِ[10]، فعطف ﴿يُدْهِنُوا﴾ بالنّصْبِ على ﴿تُدهِنُ﴾ لَمَّا كانَ معناهُ: "أنْ تُدْهِنَ".

ويُشْكِلُ[11] عليهم دخولُها على "أنَّ"[12] في نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوْءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدَاً بَعِيْداً﴾[سورة آل عمران٣: ٣٠]. وجوابُهُ أنَّ "لَوْ" إنّما دخلتْ على فِعْلٍ محذوفٍ مقدَّرٍ بعدَها، تقديرُه: "تَوَدُّ لَوْ ثَبَتَ/ ٢٧٢/أ
أنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ"، كما أجابَ بهِ[13] المصنّفُ[14] في: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾[سورة الشّعراء٢٦: ١٠٢]، على رأيهِ كمَا سبَقَ.

وأمّا جوابُهُ الثّاني، وهو أنْ يكونَ من بابِ توكيد اللّفْظِ بمرادِفِه على حَدِّ: ﴿فِجَاجَاً سُبُلاً﴾[سورة الأنبياء٢١: ٣١]، ففيهِ نَظَرٌ؛ لأنّ توكيدَ المصدرِ قبْلَ مَجيء صِلَتِه شَاذٌّ، كقراءة زَيْدِ بنِ عليٍّ[15]: ﴿وَالَّذِيْنَ مَنْ قَبْلَهُمْ﴾[سورة آل عمران٣: ١١]، بفتحِ الميم.

---

[1] - في ط١:"ومن وجودها بدونها".

[2] - البيت من الكامل، لقتيلة بنت الحارث في سيرة ابن هشام ٤٣/٢، والأغاني ١٠/١، ونا، وهشا، والمغني ٣٥٠، والمقاصد ٤٧١/٤، وزهر، والخزانة ٢٣٩/١١. والشاهد بلا نسبة في كتاب الشعر للفارسي ٤٧١. ورد في نا ٨٢، وهشا ١٩٣/٤، وزهر ٢٥٤/٢. ومننت عليه بالعفو أي أنعمت عليه به. والغَيْظ: غضبٌ كامنٌ للعاجز. يقال: غاظَهُ فهو مَغيظٌ. أحْنَقَ الرَّجل إذا حقَدَ حِقْداً لا يَنْحلُّ. والبيت من شعر قالته قتيلة بِنْتُ الحَارِثِ أُخْت النّضْر بْن الحَارِثِ تَبْكِيهِ بعد أن قتله النبي ﷺ، فيُقَالُ وَاَللّهُ أَعْلَمُ إنّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ لَمّا بَلَغَهُ هَذَا الشّعْرُ قَالَ لَوْ بَلَغَنِي هَذَا قَبْلَ قَتْلِهِ لَمَنَنْتُ عَلَيْه.
موضع الشاهد: لو مننت، ووجه الاستشهاد مجيء "لو" مصدرية دون "ود" أو "يود". والتقدير: ما كان ضرك المن عليه.

[3] - البيت من البسيط، للقطامي في تحسين القبيح وتقبيح الحسن ٩٦ برواية:"وربما فات قوم بعض نجحهم"، وشرح شواهد المغني ٦٥٠/٢. وللأعشى في المغني ٣٥٠.
موضع الشاهد: لو عجلوا، ووجه الاستشهاد مجيء "لو" مصدرية. والتقدير: وكان الحزم عَجَلهم.

[4] - معاني القرآن للفراء ١٧٥/١.

[5] - في كتابه التذكرة (وهو مفقود) كما جاء في شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٩/١-٢٣٠. وانظر البغداديات ٢٨٩.

[6] - انظر مذهب التبريزي في شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٩/١، ومر ١٧٧/٢، والجنى الداني ٢٨٨، والمغني ٣٥٠، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٢٣٠، والهمع ٣١٥/١. والتبريزي هو يحيى بن عليّ، أبو زكريا، الخطيب اللغوي، من أئمة النحو والأدب، من كتبه: (تفسير القرآن العظيم وإعرابه)، و(تهذيب إصلاح المنطق)، و(شرح الحماسة)، و(شرح المفضليات)، توفي سنة ٥٠٢هـ. انظر وفيات الأعيان ١٩١/٦، والبلغة ٣١٥، والأعلام ١٥٧/٨.

[7] - إملاء ما من به الرحمن ٧٤/١، ٢٦٦/٢.

[8] - شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٩/١.

[9] - القراءة في إملاء ما من به الرحمن ٢٦٦/٢، والبحر المحيط ٢٣٨/١٠.

[10] - سقطت عبارة "بحذف النون" من ط١.

[11] - في د:"مشكلٌ".

[12] - في ط١ "أنْ" بنون ساكنة وهو خطأ.

[13] - سقط "به" من ط١.

[14] - شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٠/١.

[15] - ذكر الزمخشري قراءة زيد بن علي ﴿والذين مَن قبلكم﴾[سورة البقرة٢: ٢١] في الكشاف ٩١/١ وقال:" وهي قراءة مشكلة، ووجهها على إشكالها أن يقال: أقحم الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيداً". ونقل أبو حيان ما قاله الزمخشري في البحر المحيط ١٥٤/١. والقارئ هو زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبي بلال، شيخ العراق، إمام قارئ حاذق ثقة، توفي سنة ٣٥٨هـ. انظر غاية النهاية ٢٩٨/١-٢٩٩.

الخامس: أنْ تكونَ شرْطيَّةً، وهي المرادةُ بِهذا الفصْلِ، وهي على قِسمين: امتناعيّة، وهي الّتي[1] للتّعليقِ في الماضِي، وبمعنى "إنْ" وهي للتّعليق في المستقبلِ. وأشارَ[2] إلى القسمِ الأوّل بقولهِ[3]:

["لَوْ" حَـرْفُ شَـرْطٍ فِي مُضِـيّ وَيَقِـلّ   إِيْـلاؤُهُ مُسْـتَقْبَلاً لكِـن قُبِـلْ]

(**"لَوْ" حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيّ**) يعني: أنّ "لَوْ" حرفٌ يدلُّ على تعليقِ فِعْلٍ بِفِعْلٍ فيما مضَى، فيلزمُ مِنْ تقديرِ حصولِ شَرطِها حصولُ جوابِها، ويلزم كونُ شرطِها محكُوماً بامتناعِه؛ إذْ لو قُدِّرَ حصُولُه لكانَ الجوابُ كذلك. و لم تكنْ للتّعليقِ في المُضِيّ؛ بل للإيجابِ، فتخرجُ عَن معنَاها. وأمّا جوابُها فلا يلزمُ كونه ممتنِعاً على كلِّ تقديرٍ؛ لأنّه قدْ يكونُ ثابتاً مع امتناعِ الشَّرْطِ. نعم، الأكثر كونه ممتنعاً.[4]

وحاصِلُه أنّها تقتضي امتناعَ شرطِها دائماً، ثمّ إنْ لم يكنْ لجوابِها سببٌ غيرُه لزم امتناعُه، نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لرَفَعْنَاه بِهَا﴾[سورة الأعراف٧: ١٧٦]، وقوله[5]: "لَوْ كانتِ الشَّمْسُ طالعةً كانَ[6] النَّهارُ مَوجُوداً"، وإلاّ لم يلزمْ نحو: "لوْ كانتِ الشَّمسُ طالعةً كانَ[7] الضَّوءُ مَوجُوداً، ومنه[7]: "نِعْمَ المرْءُ صُهَيْبٌ لوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ". فقدْ بَانَ لكَ أنّ قولَهم "لو حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ" فاسدٌ؛ لاقتضائِه كون الجوابِ ممتنِعاً في كلِّ موضعٍ، وليس كذلك. ولهذا قال في شرح الكافيةِ[8]: "العبارةُ الجيّدةُ في "لَوْ" أنْ يقَالَ: حرفٌ يدلُّ على امتناعٍ تَالٍ يلزم لثبوتِه ثبوتُ تالِيه، فــ"قيامُ زيدٍ" من قولك: "لو قامَ زيدٌ لقامَ/ عمرٌو" محكومٌ بانتفائِه فيما مضَى، وكونه مستلزِماً ثبوتُه لِثُبوتِ ٢٧٢/ب
قيامِ عمرٍو؛ وهلْ لعمرو قيامٌ آخر غيرُ اللاّزمِ عن قيامِ زيدٍ أوْ ليسَ له؟ لا يتعرّضُ لذلك؛ بل الأكثرُ كونُ الأوّلِ والثّاني غيرَ واقِعَين". انتهى.

وعبارةُ سيبويه[9]: "حرفٌ لِما كانَ سيقعُ لوقوعِ غيرِه"، وهي إنَّما تدلُّ على الامتناعِ النّاشِئِ عن فَقْدِ السَّبَبِ، لا على مُطْلَقِ الامتناعِ، على أنّه مرادُ العبارةِ الأُولى؛ أي أنّ جوابَ "لَوْ" مُمتنِعٌ لامتناعِ سببِه[10]، وقدْ يكونُ ثابتاً لثُبوتِ سببٍ غيرِه[11].

---

[1] - ليست "التي" في النسخ جميعاً خلافاً للأصل.
[2] - في النسخ جميعاً خلافاً للأصل:"فأشار".
[3] - سقط "بقوله" من د.
[4] - الكلام السابق في مر ١٧٩/٢.
[5] - في النسخ جميعاً خلافاً للأصل"كقولك". والأشموني يقصد قول ابن مالك في شرح التسهيل ٩٤/٤.
[6] - في جميع النسخ خلافاً للأصل:"لكان".
[7] - من قول أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه في صهيب الرومي رضي الله عنه. والقول في غريب الحديث لأبي عبيد بن سلام ٣٩٤/٣، والمقرب ٩٠/١، وشرح الكافية ١٦٣١/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٤/٤، وشرح الرضي على الكافية ٤٥٢/٤، والجنى الداني ٢٧٣، ومر ١٧٩/٢.
[8] - ١٦٣١/٣.
[9] - الكتاب ٣٠٧/٢.
[10] - في الأصل:"سبب".
[11] - انظر مر ١٨٠/٢-١٨١.

وأشارَ إلى القسم الثّاني بقولِه: (**وَيَقِلْ...إيلاؤهُ مُسْتَقبَلاً لكِن قُبِلْ**) أي: يقلُّ إيلاءُ "لَوْ" فِعْلاً مستقبَل المعنى، وما كَانَ مِنْ حَقِّها أنْ يَلِيَها، لكنْ وَرَدَ السَّماعُ بهِ فوَجَبَ قَبُولُه، وهي[1] حينئذٍ بمعنى "إنْ" كما تقدَّمَ، إلاّ أنّها لا تجزِمُ. من ذلك قولُه[2]:

١٨٨ – وَلَــوْ تَلْتَقِي أصْدَاؤُنَــا بَعْــدَ موْتِنَــا ... وَمِنْ دُوْنِ رَمْسَــيْنَا مِنْ الأرْضِ سَبْسَبُ

لظــلَّ صَدَى صَوْتِي وإنْ كُنْــتُ رِمَّةً ... لِصَــوتِ صَدى لَيْلَى يَهِــشُّ وَيَطْرَبُ

وقوله[3]:

١٨٩- لاَ يُــلْفِــكَ الرَّاجُــوْكَ إلاَّ مُظْهِــراً ... خُلُــقَ الْكِــرَامِ وَلَوْ تَكُــوْنُ عَدِيْمــا

وإذا وَلِيَها حينئذٍ ماضٍ أُوِّلَ بالمستقبَل، نحو: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِيْنَ لَوْ تَرَكُوا﴾[سورة النّساء٤: ٩]، الآية، وقوله[4]:

١٩٠ – وَلَــوْ أَنَّ لَيْلَــى الأخْيَــلِيَّةَ سَــلَّمَتْ ... عَلَيَّ وَدُوْنِــي جَنْــدَلٌ وَصَفَــائِــحُ[5]

وإنْ تَلاها مضارعٌ تخلص للاستقبَال، كما أنّ "إن" الشَّرطيّةَ كذلك.

وأنكرَ ابنُ الحاجّ[6] في نقدِه على المقرَّب[7] مجيءَ "لوْ" للتّعليقِ في المستقبَل. وكذلك أنكرَه[8] الشَّارحُ[9]، وتأَوَّلَ ما احتجُّوا به مِنْ نحوِ: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا[10]﴾[سورة النّساء٤: ٩]، الآية، وقوله:

وَلَــوْ أَنَّ لَيْلَــى الأخْيَــلِيَّةَ سَــلَّمَتْ ... .

وقال[11]: "لا حُجَّةَ فيه؛ لصِّحَةِ حملِه على المُضِيِّ".

[1] - في الأصل: "وهو".
[2] - البيتان من الطويل، للمجنون في ديوانه ٦٧، والمقاصد ٤٧٠/٤، وزهر. ولأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٣٨/٢ برواية "من الأرض منكب"، والأغاني ٢١/ ٩٧. والشاهد بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٩٦/٤، والمغني ٣٤٤. ورد في هشا ١٩٥/٤، وزهر ٢٥٥/٢.
والرمس: القبر. والسبسب: ما لا نبات فيه من الأرض. والرِّمَة: ما بلي من العظام. وهش له: ارتاح له.
موضع الشاهد: لو"، ووجه الاستشهاد مجيء "لو" للتعليق في المستقبل مرادفة "إن".
[3] - البيت من الكامل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٢٨٥، والمغني ٣٤٤ برواية:" الراجيك"، والمقاصد ٤٦٩/٤. ورد في مر ١٨٦/٢، وشا ١٨٩/٦، وزهر ٢٥٦/٢. ويلفي: يجد. والراجي: طالب المعروف. والعديم: المعدوم الذي لا يملك شيئاً.
موضع الشاهد: "لو"، ووجه الاستشهاد مجيء "لو" للتعليق في المستقبل مرادفة "إن".
[4] - البيت من الطويل، لتوبة بن الحمير في الشعر والشعراء ٤٤٦/١، والأغاني ٧٧/١٠، ومنتهى الطلب ٢٣٠/١، والمغني ٣٤٤. وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٩٦/٤، والجنى الداني ٢٨٦. ورد في نا ٧١١، ومر ١٨٢/٢، وعق ٣٨٦/٢، وجا ١٥٨/٤، وشا ١٨١/٦، وجز ٣٢٦، وسيو ٤٨١. الجندل: الحجارة. الصفائح: حجارة رِقاقٌ عِراض تكون على القبور.
موضع الشاهد: "لو"، ووجه الاستشهاد مجيء "لو" للتعليق في المستقبل مرادفة "إن"، وأوّل الفعل الماضي بعدها بالمستقبل.
[5] - ليس الشطر الثاني في د.
[6] - كذا نقل عنه في الارتشاف ١٨٩٨/٤، ومر ١٨١/٢، والمغني ٣٤٥. وابن الحاج هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي، أبو العباس الإشبيليّ، قرأ على أبي علي الشلوبين. مقرئ أصوليّ أديب محدّث. له إملاء على كتاب سيبويه، وله على سر الصناعة لابن جني وعلى الإيضاح للفارسي مشكلات، وله نقود على صحاح الجوهري، وله إيرادات على مقرب ابن عصفور. توفي سنة ٦٤٧هـ. انظر البلغة ٨٣-٨٤، وبغية الوعاة ٣٥٩/١.
[7] - ٩٠/١.
[8] - في ط١:"أنكر".
[9] - نا ٧١٠.
[10] - ليست ﴿لو تركوا﴾ في د.
[11] - نا ٧١١. وفي شرح الكافية ١٦٣١/٣-١٦٣٢ صرّح ابن مالك بأنّ أكثر استعمال "لو" في المضي، وأن استعمالها في الاستقبال قليل، واستشهد بالبيت السابق.

٢٧٣/أ وما قاله لا يمكنُ في جميعِ المواضعِ/ المحتَجِّ بها، فمما لا يمكنُ فيه ذلك[١] -وصرَّحَ كثيرٌ منَ النّحويّينَ[٢] بأنّ "لوْ" فيه بمعنى "إنْ"- قولُه تَعالى: ﴿ومَا أنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنا ولَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾[سورة يوسف١٢: ١٧]، ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّيْنِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ المُشْرِكُوْنَ﴾[سورة التوبة٩: ٣٣]، ﴿قُلْ لاَ يَسْتَوِي الخَبِيْثُ والطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَك كَثْرَةُ الخَبِيثِ﴾[سورة المائدة٥: ١٠٠]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾[سورة البقرة٢: ٢٢١]، ﴿وَلَوْ أعْجَبَكُمْ﴾[٣][سورة البقرة٢: ٢٢١]، ﴿ولَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾[سورة الأحزاب٣٣: ٥٢]، ونحو[٤]: "أَعْطُوا السَّائِلَ ولَوْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ"، وقوله[٥]:

١٩١ – قَــوْمٌ إذَا حَــارَبُوا شَــدُّوَا مَآزِرَهُمْ ... دُوْنَ النّسَــاءِ وَلَــوْ بَــاتَتْ بأطْهَــارِ[٦]

[وَهْيَ فِي الاخْتِصَــاص بِالفِعْــلِ كَــ"إِنْ" ... لَكِــنَّ "لَــوْ" "أَنَّ" بِهَــا قَــدْ تَقْتَــرِنْ]

(**وَهْيَ فِي الاختِصَاص بالفِعْلِ كـ"إنْ"**) أي[٧]: "لوْ" مثلُ "إنْ" الشَّرطيَّةِ فِي أنّها لا يَليها إلاَّ فِعْلٌ أو معمُولُ فِعْلٍ مُضْمَرٍ، يُفَسِّرُه فِعلٌ ظاهرٌ بعدَ الاسمِ، كقول عمرَ[٨]: "لوْ غَيْرُكَ قَالَها يَا أبَا عُبَيْدَةَ". وقال ابنُ عصفور[٩]: "لا يَلِيها فِعْلٌ مُضْمَرٌ إلاَّ في ضرورةٍ"، كقوله[١٠]:

١٩٢ – أَخِــلاَّيَ لَوْ غيرُ الْحِمَــامِ أصَــابَكُمْ ... عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَــا عَلَى الْدَّهْــرِ مَعْتَبُ[١١]

أو نادرِ كلامٍ، كقول حَاتمٍ[١٢]: "لو ذاتُ سوارٍ لطَمَتْني".

---

[١] - في جميع النسخ خلافاً للأصل: "ذلك فيه".
[٢] - منهم الفراء في معاني القرآن ١٤٣/١، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢٩٦/١، والعكبري في إملاء ما من به الرحمن ٩٤/١، وأبو حيان في البحر المحيط ٤١٨/٢.
[٣] - ليست ﴿ولو أعجبكم﴾ في ط١.
[٤] - الحديث بلفظه المستشهد به في كشف الخفاء للعجلوني برقم ٤١٧، ١٤٤/١. وبلفظ:"أعطوا السائل وإن جاء على ظهر فرس" في موطأ مالك برقم ١٨٠٨، باب الترغيب في الصدقة، كتاب الجامع. وبلفظ:" للسائل حق وإن جاء على فرس" في سنن أبي داود برقم ١٦٦٥، باب حق السائل، كتاب الزكاة، ومسند الإمام أحمد برقم ١٧٣٠، حديث الحسين بن علي رضي الله عنهما، وسنن البيهقي الكبرى ١٢٩٨٣، باب لا وقت فيما يعطى الفقراء والمساكين إلى ما يخرجون به من الفقر والمسكنة.
[٥] - البيت من البسيط، للأخطل في ديوانه ٨٤، ونوادر أبي زيد ٤٣٠، ومنتهى الطلب ١٨٣/٦. والشاهد بلا نسبة في المقرب ٩٠/١، والجنى الداني ٢٨٥، والمغني ٣٤٨. ورد في جز ٣٢٧. والأخطل يمدح قريشاً ويخص آل أبي سفيان بن حرب، وقوله: شدوا مآزرهم كناية عن اعتزال النساء. وإنما خص الأطهار لما في المحيض من الاعتزال.
موضع الشاهد: "لو باتت"، ووجه الاستشهاد مجيء "لو" بمعنى "إن"، ومجيء فعل الشرط ماضياً بعدها.
[٦] - التعليق السابق على كلام ابن الناظم في المغني ٣٤٨.
[٧] - الشرح التالي في الجنى الداني ٢٧٨-٢٧٩.
[٨] - في النسخ عدا الأصل زيادة: "ﷺ". وقول عمر ﷺ في صحيح البخاري برقم ٥٣٩٧ ، باب ما يذكر في الطاعون، كتاب الطب، وفي صحيح مسلم برقم ٢٢١٩، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها، كتاب السلام.
[٩] - شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٠/٢.
[١٠] - البيت من الطويل، للغطمّش الضبي في شرح الحماسة للمرزوقي ٨٩٣/٢ برواية "أخلاء"، والصحاح واللسان (عتب)، والمقاصد ٤٦٥/٤، وزهر. والشاهد بلا نسبة في الجنى الداني ٢٧٩. ورد في مر ١٨٢/٢، وهشا ١٩٨/٤، وزهر ٢٥٩/٢. الأخلاء: جمع خليل. الحمام: الموت. عَتَبَ عليه، أي وَجَدَ عليه. وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٨٩٣/٢: "كأن الشاعر أقبل على الذاهبين معتذراً إليهم من استسلامه للحكم الجاري عليهم، ومن عجز قواه عن نصرتهم فيما أصابهم فقال: لو كان القاصد لكم غير الموت لتسخطت الحال ولم يكن مني بها رضى، ولكن ما على الموت طريقٌ للعتب، ولا فيه لي رجاءٌ لإعتابٍ، ورجوعٌ باعتذار. وقوله أخلاء يروى أخلاي على قصر الممدود. والأجود أن يترك مدته على حالها، وتحذف الياء من آخره في النداء، لأن الكسرة تدل عليه".
موضع الشاهد: لو غير الحمام أصابكم، ووجه الاستشهاد مجيء فعل مضمر بعد "لو" للضرورة. والتقدير: لو أصابكم غير الحمام.
[١١] - ليس الشطر الثاني في د.
[١٢] - المثل في كتاب الأمثال لابن سلام ٢٦٨، ومجمع الأمثال للميداني ١٧٤/٢. وهو في المقتضب ٧٧/٣، والأصول ٢٦٩/١، وسر صناعة الإعراب ٦٤٨/٢. وذات السوار: الحرة؛ لأن الإماء لا تلبس السوار عند العرب. وجواب "لو" في المثل محذوف تقديره: لهان عليّ ذلك.

والظّاهر أنَّ ذلك لا يختَصُّ بالنّدرة والضّرورةِ[1]، بل يكونُ في فصيحِ الكلامِ، كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنْتُم تَمْلِكُوْنَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[سورة الإسراء١٧: ١٠٠]، حُذِفَ الفِعْلُ فانفصَلَ الضَّميرُ. وأمّا قولُه[2]:

١٩٣ – لَــوْ بِغَيْــرِ الْمَــاءِ حَلْقِــي شَــرِقٌ   كُنْتُ كَالْغَصَّــانِ بِالْمَــاءِ اعْتِصَــارِي

فقيل[3]: على ظاهرِه، وأنّ الجملةَ الاسميّةَ ولِيَتْها شُذوذاً. وقال ابنُ خَروف[4]: هو على إضْمار "كانَ" الشَّأنيّة[5]. وقال الفارسيّ[6]: هو من الأوّلِ، والأصْلُ: لو شَرِقَ حَلْقِي هُو شَرِقٌ، فحذفَ الفعلَ أوّلاً والمبتدأَ آخراً.

ثمّ نبّهَ على ما تُفَارِقُ فيه "لوْ" "إن" الشّرطيّةَ فقال: **(لَكِنَّ "لَوْ" "أنَّ" بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ)** أي[7]: تختَصُّ[8] "لَوْ" بمباشَرَةِ "أنّ" نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾[سورة البقرة٢: ١٠٣]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُم صَبَرُوا﴾[سورة الحجرات٤٩: ٥]، ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾[سورة النّساء٤: ٦٦]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُم فَعَلُوا مَا يُوْعَظُونَ بِهِ﴾[سورة النّساء٤: ٦٦]. وقوله[9]:/ ٢٧٣/ب

١٩٤ – وَلَوْ أَنَّ ما أَسْــعَى لأدنَى مَعيشَــةٍ   [كَفَــانِي ولَمْ أَطْلُبْ قَلِيــلٌ مِنَ المَــالِ]

وهو كثيرٌ.

وموضِعُها عند الجميع رفْعٌ؛ فقال سيبويه[10] وجمهورُ البصريّينَ[11] بالابْتِداءِ، ولا تحتاجُ[12] إلى خَبَرٍ؛ لاشْتِمالِ صِلَتِها على المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليهِ. وقيل[13]: الخبرُ محذوفٌ؛ فقيلَ[14]: يُقَدَّرُ مُقَدَّماً؛ أي: ولَوْ ثَابِتٌ إِيْمَانُهُمْ، على

[1] - في د: "بالنادر والضرورة". وفي ط، وص: "بالضرورة والنادر".
[2] - البيت من الرمل، لعدي بن زيد في ديوانه ٩٣، والشعر والشعراء ٢٢٩/١، واللامات ١٢٨، والحجة للفارسي ٤٢٧/٤، والأغاني ٢٤/٢، وشا، والخزانة ٥٠٨/٨، ٥١٣، والمقاصد ٤٥٤/٤. والشاهد بلا نسبة في الكتاب ٤٦٢/١، وكتاب الشعر للفارسي ٥٤٣، والمغني ٣٥٤. ورد في نا ٧١١، ومر ١٨٤/٢، وشا ١٨٢/٦، وزهر ١٥٩/٢. وشرق فلانٌ بريقه أو بالماء: إذا غص به، ولم يقدر على بلعه. قال الجوهري في الصحاح (عصر): الاعتصار: أن يغص الإنسان بالطعام فيعتصر بالماء، وهو أن يشربه قليلاً قليلاً ليسيغه. وأنشد هذا البيت. والمعنى: لو شرقت بغير الماء، أسغت شرقي بالماء، فإذا غصصت بالماء، فبم أسيغه؟ وقد صار البيت مثلاً للتأذي ممن يرجى إحسانه. والبيت من قصيدة لعدي بن زيد، يخاطب بها النعمان بن المنذر، وكان قد حبسه النعمان.
موضع الشاهد: لو بغير الماء حلقي شرق، ووجه الاستشهاد مجيء جملة اسمية بعد "لو" للضرورة.
[3] - ممن قال بذلك الرضي في شرح الكافية ٤٥٢/٤، والمرادي في مر ١٨٤/٢، والشاطبي في شا ١٨٢/٦.
[4] - قول ابن خروف في مر ١٨٤/٢، والجنى الداني ٢٨٠، والمساعد ١٩٢/٣. وقال بذلك أيضاً ابن الناظم في نا ٧١٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٩/٤.
[5] - في ط١:"الشائية". وهو تصحيف.
[6] - كتاب الشعر للفارسي ٥٤٣.
[7] - الشرح التالي في المغني ٣٥٥-٣٥٧. وانظر الجنى الداني ٢٨١-٢٨٢.
[8] - في ص:"تخصّ".
[9] - البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ٣٩، والكتاب ٤١/١، والإنصاف ٨٤/١، والمقاصد ٣٥/٣، والخزانة ٣٢٧/١، ٣٢٨. والشاهد بلا نسبة في المقتضب ٧٦/٤، والمقرب ١٦١/١. ورد في مر ٣٠٤/١.
موضع الشاهد: "لو أنّ، ووجه الاستشهاد اختصاص "لو" بمباشرة "أن".
[10] - الكتاب ٤١٠/١، ٤٦٢.
[11] - انظر مذهب البصريين في هشا ١٩٩/٤- ٢٠٠، والهمع ٥٠٢/١.
[12] - في د:"يحتاج". وهو تصحيف.
[13] - قال بذلك ابن هشام الخضراوي كما في الارتشاف ١٩٠١/٤، ومر ١٨٣/٢، والجنى الداني ٢٨٠.
[14] - في ط٢:"وقيل". وانظر القول في المغني ٣٥٦، وزهر ٢٥٩/٢.

حَدٌّ: ﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾[سورة يس٣٦: ٤١]. وقال ابنُ عصفور[١]: بلْ يُقَدَّرُ هُنا مُؤَخَّراً. ويشْهدُ لهُ أنّه يأتي مُؤَخَّراً بعد "أمّا"، كقوله[٢]:

١٩٥- عِنْــدِي اصْطِبَــارٌ وأمَّــا أنَّني جَزِعٌ ... يَــوْمَ النَّــوَى فَلِوَجْدٍ كَــادَ يَبْرِينِــي

وذلك لأنّ "لَعَلَّ" لا تقعُ هُنا، فلا تشتَبِهُ "أنَّ" المؤكِّدة إذا تقدّمت[٣] بالّتي بِمعنى "لَعَلَّ"، فالأَولى حينئذٍ أنْ يُقَدَّرَ الخبرُ مُؤَخَّراً على الأصْلِ؛ أي: ولَوْ إيْمَانُهُمْ ثَابِتٌ.

وقال الكوفيّونَ[٤] والمبرّدُ[٥] والزّجّاجُ[٦] والزّمخشريُّ[٧]: فَاعِلُ "ثَبَتَ" مُقَدَّراً، كما قالَ الجميعُ في "مَا" وصِلَتِها في: "لا أُكَلِّمُهُ مَا أَنَّ فِي السَّماءِ نَجْماً"[٨].

ومِن ثَمَّ قالَ الزّمخشريُّ[٩]: يجبُ أنْ يكونَ خبرُ "أنَّ" فِعلاً ليكونَ عِوَضاً عنِ الفِعلِ المحذوفِ.

وردَّهُ ابنُ الحاجبِ[١٠] وغيرُه[١١] بقولِه تَعالى: ﴿وَلَوْ أنَّ مَا فِي الأرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ﴾[سورة لقمان٣١: ٢٧]، وقالوا: إنّما ذلك في الخبرِ المشتقِّ، لا الجامدِ، كالّذي فِي الآية. وفي قوله[١٢]:

١٩٦ - مَــا أطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أنَّ الْفَتَى حَجَرٌ ... تَنْبُــوْ الْحَــوَادِثُ عَنْهُ وَهْــوَ مَلْمُــوْمُ

وقوله[١٣]:

١٩٧ - وَلَوْ أنَّهَــا عُصْفُــوْرَةٌ لَحَسِــبْتُهَا ... مُسَــــوَّمَةً تَــدْعُــو عُبَيْــداً وَأَزْنَمَــا

---

[١] - قول ابن عصفور في المغني ٣٥٦، وزهر ٢٥٩/٢.

[٢] - البيت من البسيط، قائله مجهول، والشاهد بلا نسبة في المغني ٣٥٦، والمقاصد ٥٣٦/١، والدرر ٢٦/٢. ورد في هشا ١٩٠/١، وزهر ١٧٥/١. والجَزَعُ نَقِيضُ الصَّبْرِ ويَجِدُ بفلانة وَجْداً شديداً إذا كان يَهْواها ويُحِبُّها حُبّاً شديداً. والنوى: البعد والفراق. وبراه الوجد هزله وأتعب جسده.
موضع الشاهد: أما أنني جزع، ووجه الاستشهاد مجيء الخبر مؤخراً بعد "أما".

[٣] - في ط، وص:"قدّمت".

[٤] - انظر مذهب الكوفيين في الارتشاف ١٩٠١/٤، وهشا ٢٠٠/٤، والهمع ٥٠٢/١.

[٥] - المقتضب ٧٧/٣.

[٦] - معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧٠/٢-٧١.

[٧] - الكشاف ٣٥٩/٤، والمفصل ٤١.

[٨] - القول في مجمع الأمثال ٢٢٨/٢، والجنى الداني ٤٠٥، والمغني ٨٢٨، والهمع ٤٩٩/١.

[٩] - المفصل ٤٤٣.

[١٠] - إيضاح ابن الحاجب ٢٥٣/٢.

[١١] - منهم ابن مالك في شرح الكافية ١٦٣٧/٣، وأبو حيان في الارتشاف ١٩٠١/٤، وابن هشام الخضراوي كما ذكر السيوطي في الهمع ٥٠٢/١.

[١٢] - البيت من البسيط، لتميم بن مقبل في ديوانه ٢٧٣. والشاهد بلا نسبة في الخصائص ٣١٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٧/١، والمغني ٣٥٦، والخزانة ٣٠٤/١١. وخص الشاعر الحجر لأن الحجارة توصف بالخلود والبقاء. وتنبو الحوادث عنه: تنكره المصائب فلا تقترب منه. ورجل مَلموم ومُلَمْلَم: مُجْتَمع الخَلْق شديد كما في المخصص ٩٦/٢.
موضع الشاهد: لو أن الفتى حجرٌ، ووجه الاستشهاد مجيء خبر "أن" التي باشرت "لو" اسماً جامداً.

[١٣] - البيت من الطويل، لجرير في ديوانه ٣٢٣/٢، أو لجرير أو البعيث في حماسة البحتري ٢٦١، أو للعوام بن شوذب في العقد الفريد ١٩٥/٥، واللسان (زنم)، والمقاصد ٤٦٧/٤، والتاج (زنم). وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٢٨١، والمغني ٣٥٧. ورد في مر ١٨٥/٢. والشاعر يصف خوف الهارب هاجياً له. والمسومة: الخيل المعلمة في الحرب. وعبيد وأزنم: قبيلتان من يربوع. أي لو رأيت عصفورة لحسبتها من جبنك خيلاً مسومة..
موضع الشاهد: لو أنها عصفورة، ووجه الاستشهاد مجيء مجيء خبر "أن" التي باشرت "لو" اسماً جامداً.

وردَّ المصنِّفُ[1] قولَ هؤلاء بأنّه قدْ جَاء اسْماً مُشتقّاً، كقوله[2]:

١٩٨ - لَوْ أنَّ حَيّــاً مُــدْرِكُ الْفَــلاَحِ

أدْرَكَــهُ مُــلاَعِــبُ الرِّمَــاحِ

وقوله[3]:

١٩٩ – وَلَــوْ أنَّ مَــا أبْقِيْــتِ مِنّــي مُعَلَّــقٌ   بِعُــوْدِ ثُمَــامٍ مَــا تَــأوَّدَ عُــوْدُهَــا

وقوله[4]:/ ٢٧٤/أ

٢٠٠ – وَلَوْ أنَّ حَيّــاً فَــائِتُ الْمَوْتِ فَاتَــهُ   أخُو الْحَــرْبِ فَــوْقَ الْقَــارِحِ الْعَدَوَانِ

(وَإنْ مُــضَــارِعٌ تَــلاهَــا صُــرِفَــا   إلَى الْمُضِــيِّ نَحْــوُ "لَــوْ يَــفِي كَفَى")

أي: لَوْ وَفَى كَفَى. ومنه قولُه[5]:

٢٠١ – لَوْ يَسْــمَعُوْنَ كَمَا سَــمِعْتُ حَدِيْثَهَا[6]   خَــرُّوا لِــعَــزَّةَ رُكَّعــاً وسُــــجُوْدَا

وهذا في الامتِناعِيَّةِ.

وأمّا الّتي بِمعنى "إنْ"[7] فقدْ تقدَّم أنّها تصرِفُ الماضي إلى المستقْبَل، وإنْ[8] وقعَ بعدَها مضارعٌ فهو مستقبَلُ المعنَى[9].

---

[1] - شرح الكافية ١٦٣٧/٣- ١٦٣٨. وقال ابن هشام في المغني ٣٥٧:"وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً، ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك، ولا ابن مالك وإلا لما استدل بالشعر، وهي قوله تعالى: ﴿يودّوا لو أنّهم بادونَ في الأعراب﴾[سورة الأحزاب٣٣: ٢٠]، ووجدت آية الخبر فيها ظرف وهي: ﴿لو أنّ عندنا ذِكراً من الأوّلين﴾[سورة الصافات٣٧: ١٦٨]".

[2] - الرجز للبيد بن ربيعة في ديوانه ٣٣٣، والمقاصد ٤٦٦/٤، والدرر ١٨١/٢. ولبنت عامر بن مالك في الحماسة الشجرية ٣٢٩/١ برواية:"لو كان شيء مدرك..". والشاهد بلا نسبة في الجنى الداني ٢٨١، والمغني ٣٥٧، والهمع ٥٠٢/١، والخزانة ٣٠٤/١١. ورد في مر ١٨٤/٢- ١٨٥، وسيو ٤٨١. والفلاح: البقاء. وملاعب الرماح هو أبو بَرَاء، وهو مُلاعِبُ الأسِنَّةِ عامِرُ بن مالك بن جعفر بن كِلابٍ، سُمي بذلك يوم السُّوبان، وجعله لبيدٌ مُلاعِبَ الرِّماح لحاجته إلى القافية.
موضع الشاهد: لو أن حياً مدرك، ووجه الاستشهاد مجيء خبر "أن" التي باشرت "لو" اسماً مشتقاً.

[3] - البيت من الطويل، لأعرابي في أمالي القالي ٤٣/١، ولابن الدمينة في سمط اللآلي ١٨١، ولأبي العوام بن كعب بن زهير أو للحسين بن مطير أو لكثير عزة في المقاصد ٤٥٧/٤، وللراعي النميري في الأشباه والنظائر ٢٥٩/٥. وهو بلا نسبة في اللسان (ثمم)، والخزانة ٣٦٩/١١. ورد في نا ٧١٢، وشا ١٨٧/٦. والثمام: نبت ضعيف، واحدته ثمامة. وتأود العود: تثنى. والبيت من بالغ ما ورد في صفة النحول؛ لأن الثمام من أضعف النبت وأدقه عوداً.
موضع الشاهد: لو أن ما أبقيت مني معلق، ووجه الاستشهاد مجيء خبر "أن" التي باشرت "لو" اسماً مشتقاً.

[4] - البيت من الطويل، لصخر بن عمرو السلمي في الأصمعيات ١٦٤، والمقاصد ٤٥٩/٤. والشاهد بلا نسبة في اللسان (عدا). ورد في نا ٧١٣. والقارح من الخيل: ما تمت أسنانه؛ وذلك في الخامسة من عمره. والعَدَوانُ: الشَّديدُ العَدْوِ.
موضع الشاهد: لو أن حيا فائت الموت، ووجه الاستشهاد مجيء خبر "أن" التي باشرت "لو" اسماً مشتقاً.

[5] - البيت من الكامل، لكثير عزة في ديوانه ٤٤١، وأمالي القالي ٧٥/٢، والخصائص ٢٧/١، واللسان (كلم)، والمقاصد ٤٦٠/٤، والتاج (كلم). ورد في نا ٧١٣، ومر ١٨٥/٢، وعق ٣٨٩/٢، وجا ١٦١/٤، وشا ١٨٩/٦، ومكو ٢٩٦.
موضع الشاهد: لو يسمعون، ووجه الاستشهاد وقوع الفعل المضارع بعد "لو"، ولكن معناه مصروف إلى المضي.

[6] - في ط١:"كلامها".

[7] - في ط١:"إنّ"، وفي ص:"أن". وهو خطأ.

[8] - في النسخ جميعاً خلافاً للأصل:"إذا".

[9] - انظر مر ١٨٥/٢.

تنبيهان:

الأوّل[1]: لغلبةِ دخولِ "لَوْ" على الماضي لم تجزم. ولو أريدَ بها معنَى "إنْ" الشّرطيّة. وزعمَ بعضُهم[2] أنَّ الجزْمَ بها مُطَّرِدٌ على لغةٍ، وأجَازَهُ جماعةٌ في الشِّعرِ، منهم ابنُ الشَّجَريّ[3]، كقوله[4]:

١٦١- وَلَوْ يَشَأْ طَارَ بِهَا[5] ذُو مَيْعَةٍ [لاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ]

وقوله[6]:

١٦٢ – تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ بِنَا[7] نِسَاءُ بَني ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

وخُرِّجَ[8] على أنّ ضمّةَ الإعرابِ سُكِّنَتْ تَخفيفاً، كقراءةِ أبي عَمروٍ[9]: ﴿يَنْصُرْكُمْ﴾[سورة آل عمران٣: ١٦٠]، و﴿يُشْعِرْكُمْ﴾[سورة الأنعام٦: ١٠٩]، و﴿يَأْمُرْكُمْ﴾[سورة البقرة٢: ٦٧]. والأوّلُ على لغةِ مَنْ يقولُ[10]: "شَا يَشَا" بالألِفِ، ثُمّ أُبدِلَتْ همزةً ساكنةً كما قيل[11]: "العَأْلَم" و"الخَأْتَم".

الثّاني[12]: جوابُ "لَوْ" إمّا ماضٍ معنًى نحو: "لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ". أو وضعاً. وهو إمّا مُثْبَتٌ؛ فاقترانُه باللاّم نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً﴾[سورة الواقعة٥٦: ٦٥] أكثرُ مِنْ تَرْكِهَا نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً﴾[سورة الواقعة٥٦: ٧٠]. وإمّا منفيٌّ بِـ"مَا"؛ فالأمرُ بالعكسِ نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾[سورة الأنعام٦: ١١٢]، ونحو قوله[13]:

٢٠٢ – وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا وَلَكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي

وأمّا قوله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ فيما خَرَّجَهُ[14] البخاريّ[15]: "لَوْ كانَ لِي مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَباً مَا يَسُرُّنِي أَنْ لا يَمُرَّ عَلَيَّ ثَلاثٌ وعِندِي منهُ شَيءٌ"، فهو على حذفِ "كَانَ"؛ أي: مَا كَان يَسُرُّنِي.

قيلَ[16]: وقدْ تُجَابُ [لَوْ][17] بجملةٍ اسميّةٍ نحو/: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا واتَّقَوا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِندِ اللهِ خَيْرٌ﴾[سورة البقرة٢: ١٠٣]. وقيلَ[18]: الجملةُ مُسْتَأنَفَةٌ، أو جوابٌ لقَسَمٍ مُقدَّرٍ. و"لَوْ" فِي الوَجْهَينِ للتَّمَنِّي، فَلا جَوَابَ لَهَا. ٢٧٤/ب

[1] - التنبيه الأول بتمامه في المغني ٣٥٧- ٣٥٨. وانظر الجنى الداني ٢٨٦-٢٨٧.
[2] - انظر الارتشاف ١٨٩٩/٤.
[3] - أمالي ابن الشجري ٢٨٨/١.
[4] - تقدم تخريج البيت. وموضع الشاهد: لو يشأ، ووجه الاستشهاد جزم فعل الشرط بـ"لو".
[5] - في د:"به".
[6] - تقدم تخريج البيت. وموضع الشاهد: لو يحزنك، ووجه الاستشهاد جزم فعل الشرط بـ"لو".
[7] - في ط، وص:"إحدى".
[8] - كذا خرجه ابن مالك في شرح الكافية ١٦٣٣/٣.
[9] - في السبعة ١٥٥-١٥٦: "كان أبو عمرو يختلس الحركة من ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾[سورة البقرة٢: ٦٧] وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات، فيرى من سمعه أنه قد أسكن، ولم يكن يسكن". وانظر الكتاب ٢٩٧/٢.
[10] - انظر سر صناعة الإعراب ٧٥/١-٧٧، والشافية ٨٧-٨٩.
[11] - انظر سر صناعة الإعراب ٩٠/١، والشافية ١١٠.
[12] - معظم ما في التنبيه الثاني في هشا ٢٠٠/٤-٢٠١.
[13] - البيت من الوافر، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في المغني ٣٥٨، والهمع ٥٧٢/٢، والخزانة ١٤٥/٤، ٨٢/١٠، والدرر ١٠١/٥. ورد في هشا ٢٠٠/٤، وزهر ٢٦٠/٢، وسيو ٤٨١.
موضع الشاهد: لما افترقنا، ووجه الاستشهاد اقتران جواب "لو" بـ"ما".
[14] - في النسخ جميعاً خلافاً للأصل:"أخرجه".
[15] - الحديث في صحيح البخاري برقم ٦٠٨٠، باب قول النبي ﷺ ما يسرني أن عندي مثل أحد ذهباً، كتاب الرقاق.
[16] - ممن قال بذلك الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١٨٧/١، والعكبري في إملاء ما من به الرحمن ٥٦/١، والزمخشري في الكشاف ١٧٤/١.
[17] - زيادة من د، وط، وص.
[18] - ذهب الأخفش في معاني القرآن ١٤٩/١إلى كونها جملة مستأنفة، وذكر ذلك عنه أبو حيان في البحر المحيط ٥٣٦/١. وذهب الفراء في معاني القرآن ٨٤/١، وابن السراج في الأصول ١٦٧/٢، والرضي في شرح الكافية ٥٤/٤ إلى أنها جواب لقسم مقدر.

"أمَّـــا" وَ"لَـــوْلاَ" وَ"لَـــوْمَـــا"

["أمَّـــا" كَـــ"مَهْمَـــا يَكُ مِنْ شَـــيءٍ" وَفَـــا   لِـــتِـــلْـــوِ تِـــلْـــوِهَـــا وُجُـــوْبـــاً أُلِفَـــا]

(**"أمَّا" كَــ"مهْمَا يَكُ مِن شيءٍ"**) أي: "أمَّا" -بالفَتْحِ والتَّشْدِيدِ- حرفٌ بسيطٌ فيه معنى الشّرطِ والتَّفْصِيلِ والتَّوْكِيدِ.

أمّا الشَّرطُ فبدَلِيلِ لُزُومِ الفاءِ بعدَها، نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِيْنَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وأمَّا الَّذِيْنَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾[سورة البقرة٢: ٢٦] الآية. وإلى ذلك أشَار[1] بقولِه: (**وَفا...لِتِلو تِلْوِها وُجوباً أُلِفَا**). (**فاء**) مبتدأٌ خبرُه (**أُلِفَ**)، و(**لِتِلْوِ**) متعلِّقٌ بـــ(**أُلِفَ**). ومعنى (**تِلْوِ**) تَالٍ، و(**وجُوباً**) حالٌ من الضّمير في (**أُلِفَ**). وأشار بقوله:

(وحَـــذْفُ ذِي الْـــفَـــا قَـــلَّ فِي نَثْـــرٍ إذَا   لَـــمْ يَـــكُ قَـــوْلٌ مَعَهَـــا قَـــدْ نُبِـــذَا)

- أي: طُرِحَ - إلى أنّه لا تُحذَفُ هذه الفاءُ إلاَّ إنْ[2] دخلَتْ على قولٍ قد طُرِحَ استغناءً عنهُ بالمَقُولِ، فيجبُ حذفُها معه، نحو: ﴿فأمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ﴾[سورة آل عمران٣: ١٠٦]، أي: فيُقال لهم: أكَفَرْتُمْ.

ولا تُحذَفُ في غير ذلك إلاَّ في ضرورةٍ، كقوله[3]:

٢٠٣ - فَـــأَمَّـــا الْقِتَـــالُ لاَ قِتَـــالَ لَدَيْكُمُ   [وَلَكِـــنَّ سَـــيْراً فِي عِـــرِاضِ الْمَـــوَاكِبِ][4]

أو نُدورٍ[5]، نحو مَا خَرَّجَ البخاريّ[6] من قولِه ﷺ: "أمَّا بعدُ مَا بَالُ رِجَالٍ"، وقولِ عائشةَ رضي الله عنها[7]: "أمّا الّذِينَ جَمَعُوا بينَ الحَجِّ والعُمْرَةِ طَافُوا طَوافاً واحِداً".

---

[1] - في ط٢، وص:" الإشارة".

[2] - في جميع النسخ خلافاً للأصل:"إذا".

[3] - البيت من الطويل، للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ٤٥، والخزانة ٤٥٢/١، ٤٥٣، والدرر ١١٠/٥. وهو بلا نسبة في المقتضب ٧١/٢، وكتاب الشعر للفارسي ٦٤، وسر صناعة الإعراب ٢٦٥/١، وأمالي ابن الشجري ٣/٢، ١٣٢/٣، وأسرار العربية ١١٠، والمغني ٨٠، والمقاصد ٥٧٧/١. ورد في نا ٧١٥، ومر ١٨٩/٢، وهشا ٢٠٢/٤، وعق ٣٩١/٢، وشا ١٩٥/٦، ومكو ٢٩٧، وجز ٣٢٨، وزهر ٢٦٢/٢. وعراض: جمع عُرْض بمعنى الناحية. والمواكب: الجماعة ركباناً أو مشاة، وقيل ركاب الإبل للزينة، من وكب يكب وكوباً: مشى في درجان.
موضع الشاهد: لا قتال لديكم، ووجه الاستشهاد حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد "أما" ضرورة.

[4] - زيادةٌ أثبتت في ط، وص.

[5] - في ط١:"تدور". وهي تصحيف.

[6] - خرج البخاري قول الرسول ﷺ في صحيحه برقم ٢٠٦٠، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل، كتاب البيوع. وقول عائشة رضي الله عنها برقم ١٥٥٧، باب طواف القارن، كتاب الحج.

[7] - ليست "رضي الله عنها" في النسخ عدا الأصل. وسقط:"وقول عائشة..... واحداً" من د.

وأمّا التّفصِيلُ فهو غالبُ أحوالِها، كما تقدَّم في آيةِ البقرَة، ومنه: ﴿أمَّا السَّفِينةُ فكَانتْ لِمَساكينَ يَعْمَلُونَ في البَحْرِ﴾[سورة الكهف١٨: ٧٩]، ﴿وأمّا الغُلاَمُ﴾[سورة الكهف١٨: ٨٠]، ﴿وأمَّا الجِدَارُ﴾[سورة الكهف١٨: ٨٢] الآيات.

وقدْ يُتْرَكُ تَكْرَارُها استغناءً بذكْرِ[١] أحدِ القِسمَينِ عن الآخَرِ، أو بكلامٍ يُذْكَرُ بعدَها في موضعِ ذلك القِسم./ ٢٧٥/أ

فالأوَّلُ نحو: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وأنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُبِيناً * فأمّا الّذِينَ آمَنُوا باللهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَـــيُدْخِلُهُمْ في رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ[٢]﴾[سورة النّساء٤: ١٧٤،١٧٥]، أي: وأمَّا الّذِينَ كَفَرُوا[٣] فَلَهُمْ[٤] كَذا وكَذا.

والثّاني نحو: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أمُّ الكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الفِتْنَةِ وابْتِغَاءَ تَأْوِيْلِهِ﴾[سورة آل عمران٣: ٧]، أي: وأمَّا غيرُهُم فَيُؤمِنون بهِ ويَكِلُونَ مَعْنَاهُ إلى رَبِّهِمْ. ويدلُّ على ذلك [قولُه تعالى][٥]: ﴿والرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾[سورة آل عمران٣: ٧]، أي: كُلٌّ مِنَ المُتَشَابِهِ والمُحْكَمِ مِنْ عِندِ اللهِ تعالى، والإيمانُ بهما واجبٌ، فكأنَّهُ قيلَ: وأمَّا الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ فَيَقُولُونَ. وعلى هذا فالوَقْفُ على ﴿إلاَّ اللهُ﴾[٦][سورة آل عمران٣: ٧]، وهذا المعنى هو المُشَارُ إليهِ في آيةِ البقرَةِ السّابقة[٧] فتأمَّلْهَا.

وقد تأتي لغيرِ التّفصيل[٨] نحو: "أمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ".

وأمّا التّوكيدُ فقَلّ مَنْ ذَكَرَهُ. وقد أحكمَ الزّمخشريّ شرْحَه؛ فإنّه قَال[٩]: "فائدةُ "أمّا" في الكلامِ أن تعطيَهُ فَضْلَ توكيدٍ، تقولُ: "زَيْدٌ[١٠] ذَاهِبٌ"، فإذا قصدتَ توكيدَ ذلك، وأنّه لا محالةَ ذاهبٌ، وأنّه بصدَدِ الذَّهاب، وأنّه منهُ عَزِيمَةٌ، قلتَ: "أمّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ". ولذلك قال سيبويه[١١] في تفسيره: مَهمَا يكنْ مِنْ شَيءٍ فَزَيْدٌ ذَاهِبٌ. وهذا التّفسيرُ مُدْلٍ بفائدتَينِ: بيانُ كونه توكيداً، وأنّه[١٢] في معنى الشَّرْطِ. انتهى[١٣].

---

[١] - في ط١:"يذكر". وهو تصحيف.
[٢] - ليست ﴿يهديهم﴾ في النسخ عدا الأصل.
[٣] - في د، وط، وص زيادة "بالله".
[٤] - في الأصل:"فإنهم".
[٥] - زيادة من د، وط، وص.
[٦] - والآية بتمامها هي: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أمُّ الكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الفِتْنَةِ وابْتِغَاءَ تَأْوِيْلِهِ ومَا يعْلَمُ تَأويلَهُ إلاَّ اللهُ والرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ومَا يَذكَرُ إلاّ أولو الألبَابِ﴾
[٧] - الآية ٢٦ من سورة البقرة. وسبق ذكرها في الصفحة ١٥٦.
[٨] - في النسخ جميعاً خلافاً للأصل:"لغير تفصيلٍ".
[٩] - الكشاف ١١٧/١.
[١٠] - ليست "زيدٌ" في ط١، وص.
[١١] - الكتاب ٤٦٩/١.
[١٢] - في د: "أو أنه". وهو تحريف.
[١٣] - الكلام السابق في المغني ٨٢.

تنبيهات:

الأوّل[1]: مَا ذكَره مِنْ قوله: (**أمَّا" كَــ"مهْمَا يَكُ**) لا يريدُ به أنَّ معنى "أمَّا" كمعنى "مَهْمَا" وشرطِها؛ لأنَّ "أمَّا" حرفٌ فكيف يصِحُّ[2] أنْ تكونَ بمعنى اسْمٍ وفِعْلٍ؟ وإنّما/ المُرادُ أنَّ موضِعَها صَالِحٌ لَهُما، وهي قَائِمةٌ ٢٧٥/ب مقامَهما؛ لِتَضَمُّنِها معنى الشّرْطِ.

الثّاني: يُؤخَذُ مِن قوله: (**لِتِلو تِلْوِها**) أنّه لا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ الفاءَ[3] أكثرُ من اسمٍ واحدٍ، فلو قُلتَ: "أمّا زَيْدٌ طَعَامَكَ فلا يأكلْ"[4] لم يَجُزْ، كما نصَّ عليه غَيْرُه[5].

الثّالث: لا يُفْصَلُ بين "أمّا" والفاء بجملةٍ تَامّةٍ إلاَّ إنْ كانتْ[6] دُعَاء، بشرط أنْ يتقدّم عليها[7] فاصِلٌ، نحو: "أمّا اليومَ رَحِمَكَ اللهُ فالأمْرُ كذا[8]".

الرّابع[9]: يُفْصَلُ بينَ "أمَّا" وبين[10] الفاء بواحدٍ من أمورٍ ستّة:

أحدُها: المبتدأُ، كالآيات السّابقة.

ثانيها: الخبرُ، نحو: "أمَّا فِي الدَّارِ فَزَيْدٌ".

ثالثُها: جملةُ الشَّرط، نحو: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾[سورة الواقعة٥٦: ٨٨،٨٩] الآيات.

رابعُها: اسمٌ منصوبٌ لفْظاً أو مَحَلاًّ بالجوابِ، نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ﴾[سورة الضّحى٩٣:٩] الآيات.

خامسُها: اسمٌ كذلك معمولٌ لمحذوفٍ يفسِّرُه مَا بعدَ الفَاء، نحو: "أمَّا زَيْداً فَاضْرِبْهُ"، وقراءة بعضهم[11]: ﴿وأمَّا ثَمُودَ فَهَدَيناهُمْ﴾ [سورة فصّلت٤١: ١٧] بالنَّصْب. ويجبُ تقديرُ العاملِ بعد الفاء وقبْلَ مَا دخلتْ عليه؛ لأنّ "أمَّا" نائبةٌ عنِ الفعلِ، فكأنّها فِعْلٌ، والفِعْلُ لا يلي الفِعْلَ.

سادسُها: ظرْفٌ معمولٌ لــ"أمَّا" لِما فيها من معنى الفِعْلِ الّذي نابتْ عنهُ، أو للفِعلِ المحذوفِ، نحو: "أمَّا اليومَ فَإنِّي ذاهِبٌ"، و"أمَّا فِي الدّارِ فَإنّ زَيداً جَالِسٌ". ولا يكون العاملُ ما بعدَ "إنّ"؛ لأنّ خبرَ "إنّ"[12] لا يتقدّم

---

[1] - التنبيه الأول والثاني والثالث في مر ١٨٧/٢- ١٨٨.
[2] - سقط "يصح" من ط١.
[3] - سقطت "الفاء" من د.
[4] - في النسخ جميعاً خلافاً للأصل:"طعامه فلا تأكل".
[5] - كأبي حيان في الارتشاف ١٨٩٥/٤.
[6] - في ط١:"كان".
[7] - في النسخ الأخرى:"يتقدم الجملة".
[8] - في ص:"كذلك".
[9] - التنبيه الرابع في المغني ٨٢-٨٣.
[10] - سقطت "بين" من د، وط٢.
[11] - هي قراءة الحسن في معاني القرآن للفراء ١٤/٣، وقراءة ابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي في مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٣٤.
[12] - في ص:"أنّ".

عليها، فكذلك[1] معمُولُه. هذا قولُ سيبويه[2] والمازنيّ[3] والجمهورِ[4]. وخالَفَهم المبرّدُ[5] وابنُ دُرُسْتَوَيْهِ[6] والفرّاءُ[7] والمصنّفُ[8].

الخامسُ[9]: سُمِعَ "أمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ" بالنّصْبِ[10]، و"أمّا قُرَيْشاً فَأَنَا أَفْضَلُهَا"[11]. وفيه دليلٌ على أنّه لا يلزمُ أنْ يُقَدَّرَ: مَهْمَا يكُنْ مِنْ شَيءٍ؛ بل يجوزُ أنْ يُقَدَّرَ غيرُه مِمّا يليقُ بالمحلّ، إذ التّقديرُ هُنا: مَهْمَا ذَكَرْتَ، وعلى ذلك فيُخرَّجُ قولهم[12]: "أمّا العِلْمَ فَعَالِمٌ"، و"أمّا/ عِلْماً[13] فَعَالِمٌ"، فهو أحسنُ مِمّا قيلَ: إنّه مفعولٌ مُطْلَقٌ معمولٌ ٢٧٦/أ
لِما بعدَ الفاءِ، أو مفعولٌ لأجلِهِ إنْ كانَ مُعَرَّفاً، وحالٌ إنْ كانَ مُنَكَّراً. وفيه دليلٌ أيضاً على أنّ "أمّا" ليست العاملةَ؛ إذْ لا يعملُ الحرفُ في المفعولِ به.

السّادسُ: ليسَ من أقسامِ "أمّا" الّتي في قوله تعالى: ﴿أمّاذا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة النّمل٢٧: ٨٤]، ولا الّتي في قول الشّاعر[14]:

٢٠٤ – أَبَا خُرَاشَـــــةَ أمَّـــا أنْتَ ذَا نَفَـــرٍ   [فَـــإنَّ قَـــومِي لَمْ تَأْكُـــلْهُمُ الضَّبُـــعُ]

بل هي فيهما كلمتان؛ لأنّ[15] الّتي في الآية "أم" المنقطِعةُ، و"مَا" الاستفهاميّةُ، أُدْغِمَتِ الميمُ في الميمِ. والّتي في البيتِ هي "أنْ" المصدريّةُ، و"مَا" الزّائدة[16]. وقد سبقَ الكلامُ عليها في بابِ "كَانَ"[17].

---

[1] - في د:"فكذا".
[2] - الكتاب ١/ ٤٦٩.
[3] - انظر مذهب المازني في الارتشاف ١٨٩٥/٤، والمغني ٨٣، والمساعد ٢٣٧/٣.
[4] - انظر مذهب الجمهور في الأصول ٢٨٠/١، وأمالي ابن الشجري ١٣٢/٣، والمغني ٨٣، والهمع ٥٨١/٢.
[5] - المقتضب ٢/ ٣٥٤-٣٥٥، ٣/ ٢٧. وفي المساعد ٢٣٧/٣، والهمع ٥٨١/٢: "وقال الزجاج: رجوع المبرد إلى مذهب سيبويه مكتوب عندي بخط يده". وفي المساعد ٢٣٧/٣: "حكى ابن ولاد عن المبرد رجوعه إلى مذهب سيبويه". وانظر الارتشاف ١٨٩٥/٤، والمغني ٨٣.
[6] - انظر رأي ابن درستويه في الارتشاف ١٨٩٥/٤، والمغني ٨٣، والمساعد ٢٣٧/٣، والهمع ٥٨١/٢. وابن درستويه هو عبد الله بن جعفر الفارسي النحوي، من علماء اللغة، من مؤلفاته "الإرشاد"، و"أسرار النحو"، وغيرهما. توفي سنة ٣٤٧هـ. انظر البلغة ١٦٧، والأعلام ٧٦/٤.
[7] - معاني القرآن للفراء ١٤/٣-١٥. وانظر الارتشاف ١٨٩٥/٤، والمغني ٨٣، والمساعد ٢٣٧/٣.
[8] - التسهيل ٢٤٥.
[9] - التنبيهان الخامس والسادس في المغني ٨٣-٨٤.
[10] - سقط "بالنصب" من د، وط١. والقول في الكتاب ١٩٤/١، والمغني ٨٣، والهمع ٣٠٠/٢.
[11] - القول في شرح الرضي على الكافية ٤٧٤/٤، والمغني ٨٣، والهمع ٣٠٠/٢.
[12] - سقط "قولهم" من ط، وص. والقول في الكتاب ١٩٢/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٧١/٤، والهمع ٣٠٠/٢.
[13] - في الأصل: "عالماً".
[14] - البيت من البسيط، للعباس بن مرداس في ديوانه ١٢٨، والكتاب ١٤٨/١، والشعر والشعراء ٣٤١/١، والخزانة ١٣/٤، ١٨، وشا، وزهر. ولجرير في ديوانه ٣٤٩/٢ برواية "أما كنت ذا نفر"، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. والشاهد بلا نسبة في كتاب الشعر للفارسي ٥٨، والخصائص ٣٨١/٢، والإنصاف ٧١/١. ورد في نا ١٤٣، وهشا ٢٣٤/١، وعق ٢٩٧/١، وجا ٣٢١/١، وشا ٢٠٩/٢، وجز ٦٦، وزهر ١٩٥/١، وسيو ١٤٩. وأبو خراشة كنية خفاف بن ندبة. ونفر الرجل: رهطه. وتقول العرب: أكلتهم الضبع يريدون أنّ الناس إذا أجدبوا ضعفوا عن الانتصار، وسقطت قواهم، فعاثت فيهم الضباع والذّئاب فأكلتهم. يقول الشاعر: إنّ قومي ليسوا بضعافٍ تعيث فيهم الضباع والذئاب.
موضع الشاهد: أما أنت ذا نفر، ووجه الاستشهاد أن " أمّا " في البيت إنّما هي "أن" المصدرية ضمّت إليها "ما" الزائدة التي عوضت عن "كان" المحذوفة.
[15] - ليست "لأن" في النسخ عدا الأصل.
[16] - في النسخ خلافاً للأصل:"المزيدة".
[17] - الأصل (٦٠/ب -٦١/أ)، و ط١ (٣٤٥/١).

السّابع: قد تُبدل ميمُ "أمّا" الأولى ياءً[1]، استثقالاً للتّضْعيفِ، كقوله[2]:

٢٠٥ - رأَتْ رَجُلاً أيْمَا إذَا الْشَّمْسُ عَارَضَتْ		فَيَضْحَى وَأيْمَا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصَرُ[3]

**("لَوْلاَ" وَ"لَوْمَا" يَلْزَمَانِ الابْتِدَا		إذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا)**

أي: لـ"لَوْلاَ" و"لَوْمَا" استعمالانِ[4]:

أحدهما: أنْ يَدُلاَّ على امتناعِ شَيءٍ لوُجُودِ غيرِه، وهذا ما أرادَه بقوله:(**إذَا امْتناعاً بوُجُودٍ عَقَدَا**) أي: إذا رَبَطَا امتناعَ شيءٍ بِوُجودِ[5] غيرِه، ولاَزَمَا[6] بينهما. ويقتضيان حينئذٍ مبتدأً مُلْتَزَماً[7] حذْفُ خبرِه غَالِباً، وقدْ مرَّ بيانُ ذلك في بابِ المبتدأ[8]، وجواباً كجواب "لَوْ" مصدَّراً بماضٍ أو مُضارعٍ مَجْزُومٍ بـ"لَمْ"[9].

فإنْ كانَ الماضي مُثْبَتاً قُرِنَ باللاَّمِ غَالِباً، نحو: ﴿لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِيْنَ﴾ [سورة سبأ٣٤: ٣١]، ونحو قوله[10]:

٢٠٦ - لَوْلاَ الإصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِي		[مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي الرِّضَاءِ رَجَاءُ][11]

وإنْ كانَ مَنْفِيّاً تَجَرَّدَ منها غَالِباً، نحو: ﴿ولَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَداً﴾ [سورة النّور٢٤: ٢١]، وقوله[12]:

١٧٩ - واللَّهِ لَوْلاَ اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا

وقوله[13]:/ ٢٧٦/ب

٢٠٧- لَوْلاَ ابنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضِيْمَ صَاحِبُهُ		....

---

[1] - سقطت "ياء" من ط١.

[2] - البيت من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢ برواية:"رأت رجلاً أما إذا الشمس عارضت فيضحى وأما في العشي فيخصر" ولا شاهد فيه على هذه الرواية. والبيت لعمر بن أبي ربيعة في إعراب القرآن للنحاس ٢٠٤/١، والأغاني ٣٣/١، والمحتسب ٢٨٤/١، ومنتهى الطلب ٢١٠/٤، والمغني ٧٩، والخزانة ٣٦٧/١١، ٣٦٨. وهو بلا نسبة في كتاب الشعر للفارسي ٧٠، وشرح الرضي على الكافية ٤٧٧/٤، والجنى الداني ٥٢٧. وعارضت: صارت قبالة العيون في القبلة. ويضحى: يظهر للشمس. والعشي والعشية من صلاة المغرب إلى العتمة. والخصر بالتحريك: البرد، يقال: قد خصر الرجل، إذا آلمه البرد في أطرافه. وجملة أيما إذا الشمس ... إلخ، صفة لـ"رجلا"، والأصل: رجلاً يضحى وقت معارضة الشمس إياه، ويخصر بالعشي، فهو أخو سفر يصلى الحر والبرد بلا ساتر.
موضع الشاهد: أيما، ووجه الاستشهاد إبدال الميم الأولى من "أمّا" ياء.

[3] - في د زيادة:"انتهى".

[4] - سقط " أي...استعمالان" من ط١.

[5] - في الأصل :"لوجود".

[6] - في ص:"ولازماً". وهو تصحيف.

[7] - في ط، وص زيادة: "فيه".

[8] - انظر ط١ (٢٨٧/١-٢٨٩).

[9] - في ط١:بـ"كم". وهو تحريف.

[10] - البيت من الكامل، قائله مجهول. وهو بلا نسبة في المغني ٣٦٤ برواية "لوما الإصاخة". ورد في زهر ٢٦٣/٢. والإصاخة: الاستماع والإصغاء. والوشاة جمع الواشي؛ وهو النمام. والسخط: الغضب.
موضع الشاهد: لكان لي، ووجه الاستشهاد اقتران جواب "لولا" الماضي المثبت باللام.

[11] - زيادة من ط، وص.

[12] - تقدّم تخريج الرجز. وموضع الشاهد: ما اهتدينا، ووجه الاستشهاد تجرد جواب "لولا" من الفاء لأنه منفي.

[13] - البيت من البسيط، قائله مجهول. لم أقف عليه فيما عدت إليه من مصادر، ولم ينسبه هارون. ونأى: بَعُد. ضيم: ظُلم.
موضع الشاهد: ما ضيم صاحبه، ووجه الاستشهاد تجرد جواب "لولا" من الفاء لأنه منفي.

وقدْ يَقْتَرِنُ بِها المَنْفيُّ، كقوله[1]:

٢٠٨ – لَوْلاَ رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَا أَبْقَتْ نَوَاهُمْ لَنَا رُوحاً وَلاَ جَسَدا

وقدْ يَخْلُو مِنها المُثْبَتُ، كقوله[2]:

٢٠٩– لَوْلاَ زُهيرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِرا [ولَمْ أكُنْ جَانِحاً للسِّلْمِ إنْ جَنَحوا][3]

وقوله[4]:

٢١٠ – وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وإذا دلَّ على الجوابِ دليلٌ جازَ حَذْفُهُ، نحو: ﴿ولَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأنَّ اللهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة النور٢٤: ١٠].

والاستعمال الثّاني: أنْ يَدُلاَّ على التَّحْضيضِ، فيخْتَصَّانِ بالجُمَلِ الفعليّةِ، ويشاركُهما في ذلك "هلاَّ" و"ألاَّ" الموازِنةُ لها[5]، و"ألاَ" بالتّخْفِيفِ.

وقدْ أشَار إلى ذلك بقولِه:

(وَبِهِمَا التَّحْضِيْضَ مِزْ وَ"هَلاَّ" "ألاَّ" "ألاَ" وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلاَ)

أي: المضارعَ أو مَا في تأويلِهِ، نحو: ﴿لَوْلاَ تَسْتَغْفِرُونَ اللهَ﴾[سورة النّمل٢٧: ٤٦]، ونحو: ﴿لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْنَا المَلائِكَةُ﴾ [سورة الفرقان٢٥: ٢١]، ونحو: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بالمَلاَئِكَةِ﴾[سورة الحجر١٥: ٧]، ونحو قوله: "هَلاَّ تُسْلِمُ، أو ألاَّ تُسْلِمُ، [أوْ ألاَ تُسْلِمُ][6] فَتَدْخُلَ الجَنَّةَ"، ونحو: ﴿ألاَ تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾[سورة التوبة٩: ١٣].

والعَرْضُ كَالتَّحْضيضِ، إلاَّ أنَّ العَرْضَ طَلَبٌ بِلِيْنٍ ورِفْقٍ[7]، والتَّحْضيضُ طَلَبٌ بِحَثٍّ.

---

[1] - البيت من البسيط، قائله مجهول، ورد بلا نسبة في الجنى الداني ٥٩٩. والظاعنين: المرتحلين. النوى: الفراق والبعد.
موضع الشاهد: لما أبقت، ووجه الاستشهاد اقتران جواب "لولا" باللام وهو منفي.

[2] - البيت من البسيط، قائله مجهول، ولم أقف عليه فيما عدت إليه من مصادر، ولم ينسبه هارون. وجنح الرّجل إلى الآخر مال إليه.
موضع الشاهد: كنت منتصراً، ووجه الاستشهاد تجرد جواب "لولا" من اللام وهو ماض مثبت.

[3] - زيادة من ط٢.

[4] - البيت من الطويل، ليزيد بن الحكم في الكتاب ٣٨٨/١ برواية "قلة"، وأمالي القالي ٦٨/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٤٣/٢، والبصريات للفارسي ٢٨٩/١، والخصائص ٢٥٩/٢، والخزانة ٣٣٦/٥، ٣٤٤. وبلا نسبة في الإنصاف ٦٩١/٢ برواية "وأنت امرؤ لولاي"، والجنى الداني ٦٠٣. ورد في عق ٩/٢، وشا ٢٦٢/١. والموطن: المشهد من مشاهد الحرب. طاح يطوح ويطيح أيضاً بمعنى هلك وسقط. وهوى: سقط إلى أسفل. والأجرام: جمع جرم بالكسر، وهو الجسد. وكأنه جعل أعضاءه أجراماً توسعاً. والقُنَّةُ بالضم: أعلى الجبل، مثل القُلَّة. والنيق: أعلى الجبل. ومنهوي: ساقط، وهو فاعل هوى.
موضع الشاهد: طحت، ووجه الاستشهاد خلو جواب "لولا" المثبت من الفاء.

[5] - سقطت "لها" من ط١.

[6] - زيادة من د، وط، وص.

[7] - ليست "رفق" في د، وط٢.

[وَقَدْ يَلِيْهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ]

(**وقد يَلِيها**) أي: قدْ يلي [هذه][1] الأدواتِ (**اسمٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ...عُلِّقَ أو بِظَاهِرٍ مُؤخَّرٍ**).

فالأوّلُ نحو قولك: "هَلاَّ زَيْداً تَضْرِبُهُ"، فـ"زَيْداً"[2] عُلِّقَ بِفعِلٍ مُضْمَرٍ، بِمعنى أنّه مفعولٌ بالفِعْلِ[3] المُضْمَرِ.

والثّاني نحو قولك: "هَلاَّ زَيْداً تَضْرِبُ"[4]، فـ"زَيداً" عُلِّقَ بالفعلِ الظّاهرِ الّذي بعدَه؛ لأنَّه تَفرَّغَ[5] لهُ.

تنبيهات:

الأوّل[6]: تردُ هذه الأدواتُ للتّوبيخِ والتّنديمِ، فتختصُّ بالماضي أو مَا في تأويلِهِ، ظَاهِراً أو مُضْمَراً، نحو: ﴿لَوْلاَ جَاؤُوا عَلَيهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾[سورة النور٢٤: ١٣]، ﴿فَلَوْلاَ نَصَرَهُمُ/ الَّذِيْنَ اتَّخَذُوا مِنْ دُوْنِ اللهِ قُرْبَاناً آلِهَةً﴾ ٢٧٧/أ [سورة الأحقاف٤٦: ٢٨]. ونحو قوله[7]:

٢١١ – تَعُدُّوْنَ عَقَرَ النِّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

أي: لولاَ تَعُدُّونَ الكَمِيَّ، بِمعنى: لولا عَدَدْتُم؛ لأنّ المُرادَ توبيخُهم على ترْكِ عَدِّهِ في الماضي، وإنّما قال "تَعُدُّونَ" على حكاية الحالِ.

ونحو قوله[8]:

٢١٢ – أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللهِ فِي الْقِدِّ مُوْثَقَا فَهَلاَّ سَعِيْداً ذَا الْخِيَانَةِ وَالغَدْرِ

أي: فهَلاَّ أَسَرْتَ سَعِيداً.

---

[1] - زيادة من د، وط وص.
[2] - في الأصل: "زيدٌ".
[3] - في ط، وص:"للفعل".
[4] - سقط:"فزيد علق... تضربُ" من ط١.
[5] - في د، وط وص: "مفرَّغ".
[6] - أغلب ما في التنبيه الأول في المغني ٣٦١-٣٦٢.
[7] - البيت من الطويل، لجرير في ذيل ديوانه ٩٠٧ برواية:" تعدون عقر النيب أفضل سعيكم بني ضوطرى هلا الكمي المقنعا". والشاهد لجرير في الخصائص ٤٥/٢، والمقاصد ٤/ ٤٧٥، والخزانة ٥٥/٣، ٥٨، والدرر ٢٤٠/٢. وللأشهب بن رميلة في أمالي ابن الشجري ٥٠٩/٢. وهو بلا نسبة في الجمل المنسوب إلى الخليل ١٢٨، وكتاب الشعر للفارسي ٥٧، والجنى الداني ٦٠٦، والمغني ٣٦١. ورد في نا ٧١٨، وعق ٣٩٦/٢، وجا ١٦٦/٤، وشا ٢٠٢/٦، وجز ٣٣٠. والعقر: مصدر عقر الناقة بالسيف إذا ضرب قوائمها به. والنيب: جمع ناب، وهي الناقة المسنة. والمجد: العز والشرف. و بني ضوطرى: هو ذم وسب. وضوطرى هو الرجل الضخم اللئيم الذي لا غناء عنده. والكمي: الشجاع. والمقنع: الذي وضع على رأسه البيضة والمغفر. وجرير يهجو قوم الفرزدق ويقول: تعدون عقر الإبل المسنة التي لا ينتفع بها ولا يرجى نسلها أفضل مجدكم، هلا تعدون قتل الشجعان أفضل مجدكم؟ وهذا تعريض بجبنهم وضعفهم.
موضع الشاهد: لولا، ووجه الاستشهاد مجيء "لولا" للتوبيخ.
[8] - البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٥٩/١، والحجة للفارسي ١٧٦/٥، وأمالي ابن الشجري ١١٤/٢، وشرح الكافية ١٦٥٣/٣، والمقاصد ٤٧٥/٤. ورد في نا ٧١٨. والقِدُّ سَيْرٌ يُقَدّ من جلد غَيْر مَدْبُوغ.
موضع الشاهد: هلا، ووجه الاستشهاد مجيء "هلا" للتوبيخ.

الثّاني: قد يقعُ بعد حرْفِ التَّحْضيضِ مبتدأٌ وخَبَرٌ، فيُقَدَّرُ المُضْمَرُ "كَانَ" الشَّأنيّة، كقوله[1]:

٢١٣ – وَنُبِّئْتُ لَيْــلَى أَرْسَــلَتْ بِشَــــفَاعَةٍ   إِلَيَّ فَهَــلاَّ نَفْــسُ لَيْــلَى شَــــفِيْعُهَا

أي: فهَلاَّ كَانَ الشَّأنُ[2] نفْس ليلى شفيعها.

الثّالث: المشهورُ أنَّ حُروفَ التّحضيضِ أربعةٌ؛ وهي: "لَوْلاَ" و"لَوْمَا"، و"هَلاَّ"، و"ألاَّ" بالتّشديد، ولهذا لم يَذْكُرْ في التّسهيل[3] والكافية[4] سواهنّ.

وأمّا "ألاَ" بالتّخفيف فهي حرفُ عرضٍ، فذِكْرُه لها مع حروفِ التّحضيض يَحْتمِلُ أنْ[5] يريدَ أنّها قدْ تأتي للتّحضيضِ. ويحتملُ أنْ يكونَ ذِكْرُها معهنّ لِمُشاركتِها لَهُنَّ في الاختصاصِ بالفعلِ، وقرْبِ معناها مِنْ معناهُنّ؛ ويؤيِّدُه قولُه في شرح الكافية[6]: "وأُلْحِقَ بحروفِ التّحضيض في الاختصاص بالفعلِ "ألاَ" المقصودُ بِها العرْضُ، نحو: ألاَ تَزُورُنَا.".[7]

خاتمة:

أصْلُ "لَوْلاَ" و"لَوْمَا": "لَوْ" رُكِّبَتْ معَ "لاَ" و"مَا". و"هَلاَّ" مُرَكَّبةٌ مِنْ: "هَلْ" و"لاَ". و"ألاَّ" يجوز أنْ تكونَ "هَلاَّ"؛ فأبدل من الهاء همزة.

وقد يلي الفعلُ "لوْلاَ" غيرَ مفهِمَةٍ تحضيضاً، كقوله[8]:

٢١٤ – أنتَ الْمُبَــارِكُ وَالْمَيْمُــوْنُ سِــيْرَتُــهُ   لَــوْلاَ تُقَــوِّمُ دَرْءَ الْقَــوْمِ لاَخْتَلَفُــوا

٢٧٧/ب فَتُؤَوَّلُ بـــ"لوْ لَمْ"؛ أي: لَوْ لَمْ تُقَوِّم. أو/ تُجْعَلُ[9] المختصَّةَ بالاسمِ[10]، والفعلُ صِلَةٌ لـــ"أنْ" مُقَدَّرَةٍ، على حَدِّ "تَسْمَعَ بِالْمُعيدِيّ"[11]. والله تعالى[12] أعلم.

---

[1] - البيت من الطويل، لإبراهيم الصولي في ديوانه ١٨٥ ضمن الطرائف الأدبية، ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ٢٠٦، وللمجنون أو ابن الدمينة أو الصمة القشيري في المقاصد ٤١٦/٣، وزهر، وللمجنون أو ابن الدمينة أو الصمة أو الصولي في الخزانة ٦٠/٣، ٦٢، ٦٣. ورد في نا ٧١٩، ومر ١٩٢/٢، وشا ٢٠٣/٦، وجز ٣٣٠، وزهر ٤١/٢، وسيو ٣٢٠.
موضع الشاهد: فهلا نفس ليلى شفيعها، ووجه الاستشهاد وقوع المبتدأ والخبر بعد أداة التحضيض "هلا"، وتقدير "كان" الشأنية بعدها.

[2] - سقطت"الشأن" في د.

[3] - ٢٤٣.

[4] - شرح الكافية ١٦٤٩/٣.

[5] - في ط١:"أنه".

[6] - ١٦٥٥/٣.

[7] - في د زيادة:"انتهى".

[8] - البيت من البسيط، قائله مجهول، ولم أقف عليه فيما عدت إليه من مصادر، ولم ينسبه هارون. وتَداراً القومُ تَدافَعوا في الخُصومة ونحوها واخْتَلَفوا.
موضع الشاهد: لولا تقوم، ووجه الاستشهاد مجيء الفعل بعد "لولا" للدلالة على خروجها عن معنى التحضيض.

[9] - في الأصل:"بجعل". وهو تصحيف.

[10] - في النسخ جميعاً خلافاً للأصل:"بالأسماء".

[11] - سبق الحديث عنها في باب إعراب الفعل ص ١١٥.

[12] - ليست:"تعالى" في د.

الإخْبَارُ بِالَّذِي والألفِ واللاَّمِ

الباءُ في قوله (**بالّذي**) باءُ السَّببيَّةِ، لا باء التّعدِيَة[1]؛ لدخولِها على المخبَرِ عنهُ[2]؛ لأنَّ "الّذي" يُجْعَل في هذا الباب مبتدأً، لا خبراً، كما ستقف عليه، فهو في الحقيقةِ مخبَرٌ عنه[3]. فإذا قيلَ: أَخبِرْ عَنْ زَيْدٍ مِنْ "قَامَ زَيْدٌ"، فالمعنى: أَخبِرْ عَنْ مُسَمًّى زيدٍ بواسطةِ تعبيرِك عنه بــ"الّذي"[4].

وهذا البابُ وضعَهُ النّحويُّون للتّدريبِ في الأحكامِ النّحويّةِ، كما وضعَ التّصريفيُّونَ مسائلَ التّمرينِ في القواعد التّصريفيّةِ.

وبعضُهم يسمّي هذا البابَ "بابَ السَّبْكِ"[5].

قال الشّارحُ[6]: "وكثيراً مَا يُصارُ إلى هذا الإخبارِ لقصدِ الاختصاصِ، أو تَقَوِّي الحكمِ[7]، أو لِتَشويقِ[8] السَّامعِ، أو إجابةِ المُمْتَحَنِ." انتهى.[9]

والكلامُ في هذا البابِ في أمرين: الأوّل في حقيقةِ ما يُخْبَرُ عنه، والثّاني في شروطه.

وقد أشَار إلى الأوّل بقوله:

(مَـا قِيْـلَ أَخْبِـرْ عَنْـهُ بِالَّـذِي خَبَـرْ   عَـنِ الّذي مُبْتَـدَأً قَبْـلُ اسْـتَقَـرْ)

(**مَا**) موصولة مبتدأ، و(**خَبَرْ**) خبرها، و(**مُبتدأً**) حال من (**الّذي**) الثّاني، و(**الّذي**) الأوّل والثّاني في البيت لا يحتاجانِ إلى صلةٍ؛ لأنّه إنّما أرادَ تعليقَ الحُكْمِ على لفظِهما، لا أنّهما موصولان. والتّقدير: مَا قيلَ لك أخبِرْ عنه بهذا اللّفظِ، أعني الّذي هو خبر عن لفظ "الّذي" حالَ كونِه مبتدأً مُسْتَقِرّاً[10] أوّلاً.

---

[1] - في ط، وص:"الباء في قوله (بالذي) للسببية لا للتعدية".
[2] - سقط:"لدخولها ...عنه" من د.
[3] - الكلام السابق في مر ١٩٣/٢.
[4] - سقط:"فإذا قيل.... بالذي" من د. والكلام السابق في هشا ٢٠٦/٤.
[5] - في صب ١٤٨٢/٤:" أي سبك كلام من كلام آخر".
[6] - نا ٧٢٠.
[7] - في صب ١٤٨٢/٤:"لأن في هذا الإخبار إسنادين: إلى الضمير، وإلى الظاهر. فهو أقوى مما فيه إسناد واحد".
[8] - في د، وط، وص:"تشويق".
[9] - انظر نا ٧٢٠، ومر ١٩٣/٢، وهشا ٢٠٦/٤، وزهر ٢٦٣/٢-٢٦٤.
[10] - في ط٢:"استقر".

[وَمَـا سِـوَاهُمَـا فَـوَسِّـطْـهُ صِلَهْ		عَـائِـدُهَـا خَـلَفُ مُعْطِـي التَّكْمِلهْ]

(وَمَا سِواهما) أي: ما سوى "الّذي" وخبره (فَوَسِّطْهُ صِلَهْ...عائِدُهَا) وهو ضمير الموصولِ (خَلَفُ مُعطِي التَّكْمِلهْ)/ وهو الخبرُ فيما كان له مِن فاعليّة أو مفعوليّة أو غيرِهما. ٢٧٨/أ

(نَحْـوُ "الّذي ضَـرَبْتُـهُ زَيْـدٌ" فَـذَا		"ضَرَبْتُ زَيْداً" كَـانَ فَـادْرِ المَأخَـذَا)

أي[1]: إذا قيلَ لك: أخبرْ عن "زيد" مِنْ "ضربت زيداً"، قلت: "الّذي ضربتُه زيدٌ"، فتُصَدِّرُ الجملةَ بـ"الّذي" مبتدأ، وتؤخِّرُ "زيداً"، وهو المخبَرُ عنه، فتجعله خبراً عن "الّذي"، وتجعل ما بينهما صلةَ "الّذي"[2]، وتجعل في موضع "زيد" الّذي أخَّرتَه ضميراً عائداً على الموصول.

ولو قيل لك: أخبرْ عن التّاء من هذا المثال، قلت: "الّذي ضَرب زيداً أنا"، ففعلتَ به ما ذُكِرَ، إلاّ أنَّ التّاء ضميرٌ متّصِلٌ، لا يمكنُ تأخيرُها مع بقاءِ الاتّصال.

وإن قيلَ: أخبرْ عن "زيد" من قولك "زيدٌ أبوك"، قلت: "الّذي هو أبوك زيدٌ"، أو عن "أبوك" قلت: "الّذي هو زيدٌ أبوك".

(وَ بِاللَّـذَيْـنِ وَ الّـذيْـن وَ الّـتِـيْ		أَخْبِـرْ مُـرَاعِيـاً وِفَـاقَ المُثْـبَـتِ)

وهو ما قيل لك: أخبرْ عنه، في التّثنيّة والجمعِ والتّأنيث، كما يُرَاعَى[3] وِفاقُه في الإفرادِ والتّذكير.

فإذا قيل لك: أخبِر عن الزَّيدَيْنِ من نحو: "بَلَّغَ الزَّيدانِ العمريْنَ رِسَالَةً"، قلت: "اللّذانِ بلَّغا العمريْنَ رسالةً الزَّيدانِ"، أو عن العمريْنَ قلت: "الّذيْنِ[4] بَلَّغَهُم الزَّيدانِ رسالةً العمرُونَ"، أو عن الرّسالة قلت: "الّتي بلّغها الزّيدانِ العمرينَ رسالةٌ"، فتُقَدِّمُ الضّميرَ وتصِلُه؛ لأنّه إذا أمكنَ الوصْلُ لم يَجُزْ العُدولُ إلى الفَصْلِ، وحينئذٍ يجوزُ حذفُه؛ لأنّه عائدٌ متَّصِلٌ منصوبٌ بالفِعْلِ.[5]

ثمّ أشَار إلى الثّاني، وهو [مَا][6] في شروطِ المخبَرِ عنه بقوله:

(قَبُـولُ تَـأخِيْـرٍ وتَعْـرِيْـفٍ لِمَـا		أُخْبِـرَ عَنْـهُ هَـهُـنَـا قَـدْ حُتِمَـا
كَـذَا فِي الغِـنَـى عَنْهُ بِـأَجْنَبِـيٍّ أَوْ		بِمُضْمَـرٍ شَـرْطٌ فَـرَاعِ مَـا رَعَـوْا)/ ٢٧٨/ب

[1] - انظر مر ١٩٤/٢.
[2] - في د:"صلة للذي".
[3] - في ط، وص:"تُراعِي".
[4] - في ط١:"اللذين". وهو تحريف.
[5] - سقط:"فتقدم...بالفعل" من د. وانظر نا ٧٢١، وهشا ٢٠٦/٤، ومر ١٩٥/٢.
[6] - زيادة من ط، وص.

اعلمْ أنّ الإخبارَ إنْ كان بالّذي أو أحدِ فروعِه اشتُرِطَ للمخبَرِ عنه تسعةُ أمورٍ[1]:

الأوّل: قَبُولُه التَّأخيرَ[2]؛ فلا يُخبَرُ عن أيّهم من قولك: "أيُّهم في الدَّارِ؟"؛ لأنّك تقول حينئذٍ: "الّذي هو في الدَّار أيُّهم"، فيخرجُ الاستفهامُ عمّا له من وجوبِ الصّدريّة، وكذا القولُ في جميع أسماء الاســـتفهامِ، والشَّرطِ[3]، و"كَمْ" الخبريّةِ، و"مَا" التّعجبيّةِ، وضميرِ الشَّأنِ، فلا يُخبَرُ عن شيءٍ منها لِما ذكرْتُه.

وفي التّسهيل[4] أنّ الشّرطَ أنْ يقبلَ الاسمُ أو خَلَفُهُ التّأخيرَ؛ وذلك لأنّ الضّميرَ المتّصِلَ يُخبَرُ عنه مع أنّه لا يتأخَّرُ، ولكنْ يتأخَّرُ خَلَفُه، وهو الضَّميرُ المنفَصِلِ كما مرّ.

الثّاني: قبولُه التّعريفَ؛ فلا يُخْبَرُ عن الحال والتّمييزِ؛ لأنّهما ملازمان للتّنكيرِ، فلا يصِحُّ جَعْلُ المضمَرِ مكانَهما؛ لأنّه ملازمٌ للتّعريف، وهذا القيدُ لم يذكرْه في التّسهيل.

الثّالث: قَبولُه[5] الاستغناءَ عنه بأجنبيٍّ، فلا يُخْبَرُ عن اسمٍ لا يجوز الاستغناءُ عنه بأجنبيٍّ، ضميراً كان أو ظاهراً. فالضّميرُ كالهاء من نحو: "زيدٌ ضربته"؛ لأنّه لا يُستغْنَى عنها بأجنبيٍّ كعَمْرٍو وبَكْرٍ، فلو[6] أخبرْتَ عنها لقلت: "الّذي زيدٌ ضربته هو"، فالضّميرُ المنفَصِلُ هو الّذي كانَ متَّصِلاً بالفعلِ قبلَ الإخبارِ، والضّميرُ المتّصِلُ الآن خَلَفٌ عن ذلك الضّميرِ الّذي كان متَّصِلاً، ففصلتَه وأخَّرْته. ثمّ هذا الضّميرُ المتّصِلُ إذا[7] قدَّرْتَه رابطـــاً للخبَرِ بالمبتدأ الّذي هو "زيد" بقي الموصولُ بلا عائدٍ، [وانْخَرَمَتْ قاعدةُ الباب][8]. وإنْ قدَّرْتَه عائداً على الموصولِ بقي الخَبَرُ بلا رَابطٍ. والظَّاهرُ كاسم الإشارة في نحو: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[سورة الأعراف٧: ٢٦]، وغيره مِمّا حصل به الرَّبْطُ، فإنّه لو أُخبرَ عنه لزِمَ المحذورُ السّابقُ. وكالأسماء/ الواقعةِ في الأمثالِ، نحو: ٢٧٩/أ
"الكِلاب" في قولهم[9]: "الكِلابَ عَلَى البَقَرِ"، فلا يجوز أن تقولَ: "الّتي هي على البقَرِ الكِلابُ"؛ لأنّ "الكِلاب" لا يُستغْنَى عنه بأجنبيٍّ؛ لأنّ الأمثالَ لا تُغَيَّرُ.

الرّابع: قَبولُه الاستغناءَ عنه بالضّميرِ، فلا يُخبَرُ عن الاسمِ المجرورِ بِـــ"حتَّى" أو بِـــ"مُذْ" أو بِـــ"مُنْذُ"؛ لأنّهنّ لا يجرُرْنَ إلا الظَّاهِرَ، والإخبارُ[10] يستدعي إقامةَ ضميرٍ مقامَ المخبَرِ عنه كما تقدَّمَ، ففي نحو قولك: "سَـــرَّ أبا زيدٍ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الكريمِ"، يَجوزُ الإخبارُ عن "زيد"، ويمتنع عن الباقي؛ لأنّ الضّميرَ لا يَخْلفهنّ. أمّا الأبُ

---

[1] - انظر نا ٧٢١-٧٢٣، ومر ١٩٦/٢-١٩٩، وهشا ٢٠٧/٤-٢٠٩، وزهر ٢٦٥/٢-٢٦٨.
[2] - في الأصل:"التأخر".
[3] - في الأصل:"الشروط".
[4] - ٢٥١.
[5] - في ط٢، وص:"قبول".
[6] - في ط١:"لو".
[7] - في جميع النسخ خلافاً للأصل:"إن".
[8] - زيادة من د، وط، وص.
[9] - أي: أرسِل الكلاب على البقر، مثل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة. وهو في أمثال ابن سلام ٢٨٤، ومجمع الأمثال ١٤٢/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٤٣/١، واللسان (كرب)، وشرح شذور الذهب ٢٨٧، والهمع ١٧/٢.
[10] - في الأصل ود:"الخبر".

فلأنّ الضّميرَ لا يُضَافُ، وأمّا القُربُ فلأنّ الضّميرَ لا يتعلَّقُ به جارٌ ومجرورٌ ولا غيرُه، وأمّا عمرٌو والكريمُ فلأنّ الضّميرَ لا يُوصَفُ، ولا يُوصَفُ به.

نَعَمْ، إنْ أخبرْتَ عن المُضَافِ والمُضَافِ إليه معاً، أو عن العامِلِ والمعمولِ معاً، أو عن الموصوفِ وصفتِه معاً، جازَ لصِحَّةِ الاستغناءِ حينئذٍ بالضّميرِ عن المخبَرِ عنه، فتقول في الإخبارِ عن المضافِ مع المضاف إليه: "الّذي سَرَّهُ قُرْبٌ مِن عمرٍو الكريمِ أبو زيدٍ"، وعن العامِلِ مع المعمولِ: "الّذي سَرَّ أبا زيدٍ قُرْبٌ من عمرٍو الكريم"، وعن الموصوف مع صفته: "الّذي سَرَّ أبا زيدٍ قُرْبٌ منه عمرٌو الكريمُ".

الخامس: جوازُ استعمالِه مرفوعاً؛ فلا يُخبَرُ عن لازمِ النّصْبِ كـ"سُبْحَانَ" و"عِنْدَ".

السّادس: جوازُ ورودِه في الإثباتِ؛ فلا يُخْبَرُ عن "أَحَدٍ" و"دَيَّار"و"عَرِيب"[1]؛ لئلاَّ يخرجَ عمّا لزِمَه مِن الاستعمالِ في النّفي.

السّابع: أنْ يكونَ في جملةٍ خبريّةٍ؛ فلا يُخبَرُ عن اسمٍ في جملةٍ طلبيّةٍ؛ لأنّ الجملةَ بعد الإخبارِ تُجْعَلُ صِلَةً، والطَّلبيّةُ لا تكونُ صِلَةً./ ٢٧٩/ب

الثّامن: أنْ لا يكونَ في إحدى جملَتين مستقلَّتَينِ نحو "زيد" من قولك: "قَامَ زيدٌ وقَعَدَ عَمْرٌو"، وإلاّ يلْزَمْ بعدَ الإخبارِ عطْفُ مَا ليس صِلةً على الّذي استقرَّ أنّه الصّلةُ بغير الفاءِ. فإنْ كانتا غيرَ مستقلَّتَين، بأنْ كانتا في حُكْمِ الجملةِ الواحدةِ، كجُملَتَي الشّرطِ والجزاءِ، وكما لو[2] كان العطفُ بالفاءِ، أو كان في الأُخرى ضميرُ الاسمِ المخْبَرِ عنه، جازَ الإخبارُ لانتفاءِ المحذورِ المذكورِ.

ففي نحو: "إنْ قَامَ زيدٌ قَامَ عَمْرٌو" تقول في الإخبار عن "زيد": "الّذي إنْ قَامَ قَامَ عَمْرٌو زَيْدٌ"، وعن "عَمْرو": "الّذي إنْ قَامَ زيدٌ قَامَ عَمْرٌو". وفي نحو: "قَامَ زيدٌ فقعَدَ عَمْرٌو" تقول في الإخبار عن "زيد": "الّذي قامَ فقعَد عَمْرٌو زيدٌ"، وعَنْ "عَمْرو": "الّذي قَامَ زيدٌ فقعدَ عَمْرٌو"؛ لأنّ ما في الفاء من معنى السّببيّةِ نَزَّلَ الجملَتَينِ منزلةَ الشّرطِ والجزاءِ. وفي نحو: "قَامَ زيدٌ وقعدَ عِندَه عَمْرٌو"، تقول في الإخبار عن "زيد": "الّذي قَامَ وقعدَ عِندَه عمرٌو زيدٌ"، وعن "عَمْرو": "الّذي قام زيدٌ وقعدَ عندَه عمرٌو". وفي نحو: "ضَرَبَنِي وضربتُ زيداً"، ونحو: "أكْرَمَني وأكرمتُه عمرٌو"، تقول في الإخبار عن "زيد": "الّذي ضربني وضربتُه زيدٌ"، وعن "عمرو": "الّذي أكرمني وأكرمته عمرٌو".

التّاسع: إمكانُ الاستفادةِ؛ فلا يُخْبَرُ عن اسمٍ ليس تحتَه معنى، كثواني الأعلام، نحو: "بَكْر"، من "أبي بكر"، إذ لا يمكنُ أنْ يكونَ خبراً عن شيءٍ.

[1] - يقال: ما في الدار عريب ولا ديار؛ أي: ما بها من أحد. انظر المخصص ٢٤٨/١٣-٢٤٩.
[2] - في د:"إذا".

تنبيهات:

الأوّل: الشّرطُ الرّابعُ في كلامه مُغْنٍ عن اشتراطِ الثّاني؛ لأنّ ما لا يقبلُ التّعريفَ لا يقبلُ الإضْمارَ، وقد نبَّهَ في شرح الكافيةِ[1] على أنّه ذكرَه زيادةً في البيانِ.

الثّاني: (أو)، في قوله/ (أو بمُضْمَرٍ)، بمعنى الواو؛ لِما بانَ لك أنَّ الشُّروطَ المذكورةَ في النّظمِ أربعةٌ، وأنّ ٢٨٠/أ الثّالثَ والرّابعَ لا يغني أحدُهما عن الآخرِ، وقدْ عطَفَ في الكافية ثلاثةَ شُروطٍ بــ"أو" فقال[2]:

وَشَــرْطُ الاسْــمِ مُخْبَــراً عَنْهُ هُنَــا جَــوَازُ تَــأخِــيــرٍ ورَفْــعٍ وغِــنَــى

عنهُ بِــأجْــنَــبِــيٍّ أَوْ بِــمُضْــمَــرِ أوْ مُــثْــبَــتٍ أوْ عَــادِمُ الــتَّــنَكُّــرِ

مع عدِّه كُلاًّ منها في الشّرحِ[3] شَرطاً مستقلاً.

الثّالث: سكتَ في الكافية أيضاً عن الثّلاثةِ الأخيرةِ، وقد ذكرها في التّسهيل[4].

[وَأَخْبَــرُوا هُنَــا بِــ"أَلْ" عَــنْ بَعْضِ مَــا يَكُــونُ فِيــهِ الفِعْــلُ قَــدْ تَقَــدَّمَــا

إنْ صَــحَّ صَــوْغُ صِــلَــةٍ مِنْــهُ لــ"أَلْ" كصَــوْغِ "وَاقٍ" مِنْ "وَقَى اللهُ البَطَــلْ"]

(**وأخبَرُوا هُنَا بــ"ألْ"**) أي: الموصولة[5] (**عَنْ بعضِ ما...يَكونُ فيهِ الفعلُ قَدْ تَقَدَّمَا**) أي: يُشْتَرطُ لجوازِ الإخبارِ عن "ألْ" ثلاثةُ شروطٍ زيادةً على ما سبقَ[6] في "الّذي" وفروعِه:

الأوّل: أنْ يكون المخبَرُ عنه من جملةٍ يتقدَّمُ[7] فيها الفِعلُ، وهي الفعليّةُ، وإلى هذا الإشارةُ بقوله: (**فيهِ الفعلُ قَدْ تَقَدَّمَا**). الثّاني: أنْ يكون ذلك الفعل متصرِّفاً. الثّالث: أنْ يكون مُثْبَتاً. فلا يُخبَر عن زيدٍ من قولك: "زيدٌ أخوك"، ولا من قولك: "عَسَى زيدٌ أنْ يقومَ"، ولا من قولك: "مَا قامَ زيدٌ".

وإلى هذين الشّرطين الإشارة بقوله: (**إنْ صحَّ صَوْغُ صلَةٍ منهُ لــ"أَلْ"**)؛ إذ لا يصحُّ صوْغُ صلةٍ لــ"ألْ" من الجامدِ، ولا من المنفيِّ.

[1] - ١٧٧٥/٤.
[2] - انظر شرح الكافية ١٧٧١/٤.
[3] - انظر شرح الكافية ١٧٧٣/٤-١٧٧٥.
[4] - ٢٥١.
[5] - في الأصل:"الموصول".
[6] - في الأصل:"عن الذي سبق".
[7] - في النسخ جميعاً خلافاً للأصل:"تقدّم".

ثمّ مَثّلَ لِمَا يصحُّ ذلك منه بقوله: (**كصَوْغِ "واقٍ" مِنْ "وَقَى اللّهُ البطَلْ"**)، فإنْ[1] أخبرتَ عن الفاعل قلت: "الواقي البَطَلَ اللهُ"، أو عن المفعول قلت: "الواقيهِ اللهُ البَطَلُ".

ولا يجوز لك أنْ تحذفَ الهاءَ؛ لأنّ عائدَ الألفِ واللاَّمِ لا يُحذَفُ إلاَّ في الضّرورة، كقوله[2]:

٢١٥ – مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُوْدَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلا كَدَرِ[3] / ٢٨٠/ب

[وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ "أَلْ" ضَمِيْرَ غَيْرِهَا أُبِيْنَ وانْفَصَلْ]

(**وَإنْ يَكُنْ مَا رَفعتْ صِلَةُ "أَلْ"...ضَمِيْرَ غَيْرِها**) أي: غير "ألْ" (**أُبِيْنَ وانْفَصلْ**).

وإنْ رفَعَتْ ضميرَ "ألْ" وجبَ استتارُه. ففي نحو قولك: "بلّغْتُ من أخويك إلى الزّيدِينَ رسالةً" إن أخبرتَ عن التّاء فقلتَ: "المبلِّغُ منْ أخويك إلى الزّيدِينَ رسالةً أنا" كان في "المبلِّغ" ضميرٌ مستتِرٌ؛ لأنّه في المعنى لِـ"ألْ"؛ لأنّه خَلَفٌ من ضميرِ المتكلِّمِ، و"ألْ" للمتكلّمِ؛ لأنّ خبرَها ضميرُ المتكلِّمِ، والمبتدأُ نفسُ الخبرِ.

وإنْ أخبرتَ عن شيءٍ مِن بقيّة أسماء المثالِ وجَبَ إبرازُ الضّميرِ وانفصالُه؛ لِجَرَيانِ رافعِه على غيرِ ما هو له.

تقول في الإخبار عن "الأخوين": "المبلِّغُ أنا منهما إلى الزّيدِينَ رسالةً أخواك"، وعن "الزّيدِين": "المبلِّغُ أنا من أخويك إليهم رسالةً الزيدونَ"، وعن "الرّسالة": "المبلِّغُهَا أنا مِن أخويك إلى الزّيدِينَ رسالةٌ"؛ فـ"المبلِّغ" خالٍ مِن الضّمير في هذه الأمثلةِ؛ لأنّه فِعلُ المتكلِّمِ، و"ألْ" فيهنّ لغيرِ المتكلِّم؛ لأنّها نفسُ الخبر الّذي أخَّرتَه، فـ:أنا" فاعل "المبلّغ" وضميرُ الغَيبةِ هو العائدُ.

وكذا تفعلُ مع ضميرِ الغَيبة فتقول في الإخبارِ عن ضميرِ الغائبِ[4] الفاعلِ، من نحو: "زيدٌ ضربَ جاريتَه": "زيدٌ الضّاربُ جاريتَه هو". ففي الضّاربِ ضميرُ "ألْ" مستتِرٌ لَجَرَيانه على ما هو له. فإن أخبرتَ عن الجاريةِ قلت: "زيدٌ الضَّاربُها هو جاريتُه". فلا ضميرَ في الضّاربِ، بل فاعلُه الضَّميرُ المنفصِلُ لَجَرَيانِهِ على غيرِ ما هو له[5].

---

[1] - في ط١:"إذا".
[2] - البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٠٧/١، والمقاصد ٤٤٧/١، والهمع ٣٤٥/١، والدرر ٢٩٨/١. ورد في مر ١٦٦/١، وهشا ٢٠٩/٤، وشا ٥٢٨/١، وزهر ١٤٦/١، ٢٦٧/٢. والمستفز: المزعج المفزع. وأتيح: قدر.
موضع الشاهد: المستفز، ووجه الاستشهاد حذف عائد الألف واللام للضرورة. والتقدير: المستفزه.
[3] - ليس الشطر الثاني في د، وط، وص.
[4] - سقط :"الغائب" من د.
[5] - انظر مر ٢٠١/٢.

خاتمة:

يجوز الإخبارُ عن اسمِ كانَ بـــ"ألْ" وغيرِها، فتقول في نحو[1]: "كانَ زيدٌ أخَاكَ": "الكائنُ أو الّذي كانَ أخَاك زيدٌ".

وأمّا الخبرُ ففيه خِلافٌ[2]. والصّحيحُ الجوازُ، نحو: "الكائِنُهُ أو الّذي/ كانَه زيدٌ أخوك". وإن شئتَ جعلتَه مُنفَصِلاً فقلت: "الكائنُ أو الّذي كان زيدٌ إيَّاهُ أخوك". ٢٨١/أ

وعن الظّرفِ المتصرِّفِ، فيُجَاءُ مع الضّمير الّذي يخلفُه بـــ"في"[3]، كقولك مُخبراً عن يوم الجمعةِ مِن "صُمْتُ يومَ الجمعةِ": "الّذي صُمْتُ فيهِ يومُ الجمعة". فإن توسَّعتَ في الظّرف، وجعلتَه مفعولاً به على المجاز، جئتَ بِخَلَفِه مُجَرَّداً مِن "في"، فتقول: "الّذي صُمْتُه يومُ الجمعةِ".

واعلمْ أنَّ بابَ الإخبارِ طويلُ الذَّيلِ، فَيُكْتَفَى[4] بِمَا تقدَّمَ.[5]

---

[1] - سقط:"فتقول في نحو" من د.

[2] - منع ابن السراج في الأصول ٢٨٩/٢ الإخبار عن خبر "كان" مطلقاً؛ "لأنه ليس بمفعول على الحقيقة". وأشار ابن عصفور في شرح الجمل ٥٠١/٢ إلى أن الإخبار عن خبر "كان" حالة كونه جامداً جائز بلا خلاف، وأن الخلاف في خبرها المشتق. وممّن جوّز الإخبار عن خبر "كان" المشتق ابن الدهان، وممّن منعه أبو حيان. وانظر تفصيل المسألة في شرح الكافية ١٧٧٧/٤، والارتشاف ١٠٥٤/٣-١٠٥٥، وشرح التسهيل للمرادي ٦٥٨/١-٦٥٩، والمساعد ٢٨٥/٣-٢٨٦، والهمع ٢٥٠/٣-٢٥١.

[3] - في د:"ففي". وهو تحريف.

[4] - في النسخ جميعاً خلافاً للأصل:"فليُكتفَ".

[5] - في د، وط، وص زيادة:"والله أعلم". وعبارة الأشموني وردت كما في مر ٢٠٢/٢.

الـــعَـــدَدُ

[ثَــلاثَــةً بالتَّــاءِ قُــلْ لِلْعَــشَــــرَهْ فِــي عَــدِّ مَــا آحَــادُهُ مُــذَكَّــرَهْ

فِــي الضِّـــدِّ جَــرِّدْ والُمَيِّـــزَ ٱجْــرُرِ جَمْعــاً بِلَفْظِ قِــلَّةٍ فِــي الأَكْــثَــرِ]

(**ثَلاثَةً بالتَّاءِ قُلْ لِلعْشرَهْ...في عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذكَّرَهْ...في الضِّدِّ**) وهو مَا آحادُه مؤنَّثةٌ، ولوْ مجازاً (**جَرِّدْ**) منَ التّاءِ، نحو: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [سورة الحاقة٦٩: ٧]، هذا إذا ذُكِرَ المعدودُ. فإنْ قُصِدَ و لم يُذْكَرْ في اللَّفظِ، فالفصيحُ أنْ يكونَ كما لو ذُكِرَ؛ فتقول: "صُمْتَ خَمْسَةً"، تريد: "أيَّاماً"، و"سِرْتُ خَمْساً"، تريد: ليالي[1]. ويجوز أنْ تحذف التّاء في المذكَّرِ، ومنه: "وأَتْبَعَهُ بِستٍّ مِنْ شَوَّالٍ"[2].

أمَّا إذا لم يُقصَد معدودٌ، وإنّما قُصِدَ العددُ الُمطْلَقُ كانت كلُّها بالتَّاءِ[3]، نحو: "ثَلاثَةُ نِصْفُ سِتَّةَ". ولا تَنْصَرِفُ لأنَّها أعلامٌ[4]، خِلافاً لِبعضِهم[5].

وأمّا إدخالُ "ألْ" عليها في قولهم: "الثّلاثَةُ نصفُ السِّتَّةِ"، فَكَدُخُولِها على بعضِ الأعلامِ، كقولهم[6]: "إلاهَة"، وهي[7] اسمٌ من أسماء الشَّمْسِ، حين قالوا: "الإلاهَة"، وكذلك قولهم: "شَعُوب"، والشَّعُوبُ للمَنِيَّة[8]. وهذه لم يشملْها كلامُه، وشملَ الأُوْلَيَيْنِ[9].

تنبيهات:

الأوّل[10]: فُهِمَ مِنْ قولِه: (**مَا[11] آحَادُهُ**) أنّ الُمعْتَبَرَ تذكيرُ الواحدِ وتأنيثُه، لا تذكيرُ الجمعِ وتأنيثُه، فيُقال: "ثلاثةُ حَمَّامَاتٍ"،/ خلافاً للبغداديّين[12]، فإنّهم يقولون: "ثلاث حَمَّامَاتٍ"، فيعتبرون لفظَ الجمع. ٢٨١/ب

[1] - في الأصل:"ليالِ".
[2] - الحديث في سنن أبي داود برقم ٢٤٣٣، باب صوم ستة أيام من شوال، كتاب الصوم، وفي سنن ابن ماجه برقم ١٧١٦، باب صيام ستة أيام من شوال، كتاب الصيام. وهو بلفظ:" ستاً من شوال" في صحيح مسلم برقم ١١٦٤، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال، كتاب الصيام.
[3] - انظر المقرب ٣٠٦/١، والارتشاف ٧٥٠/٢.
[4] - في صب ١٤٩٣/٤:"والظاهر أنها أعلام أجناس".
[5] - انظر الارتشاف ٩٧١/٢، ومر ٢٠٣/٢، والمساعد ١٣٤/١.
[6] - في د:"في نحو قولهم".
[7] - في النسخ خلافاً للأصل:"وهو".
[8] - انظر الصحاح واللسان (أله)، و(شعب).
[9] - في ط٢:"الأوَّلين".
[10] - التنبيه الأول في مر ٢٠٤/٢-٢٠٥.
[11] - ليست "ما"في د.
[12] - انظر مذهب البغداديين في الارتشاف ٧٥١/٢، ومر ٢٠٥/٢، وهشا ٢١٦/٤، وشا ٢٤٠/٦.

وقال الكسائيُّ[١]: "تقول: مررتُ بثلاثِ حمّاماتٍ، ورأيت ثلاثَ سِجِلّاتٍ، بغير هاء، وإن كان الواحدُ مذكَّراً"، وقاسَ عليهِ ما كانَ مثله. و لم يقلْ به الفرّاءُ.

الثّاني[٢]: اعتبارُ التّأنيثِ في واحدِ المعدودِ إنْ كان اسماً فبِلَفْظِهِ، تقول: "ثلاثة أشْخُصٍ"، قاصدَ نسوةٍ، و"ثلاث أعْيُنٍ"، قاصدَ رجالٍ؛ لأنّ لفظَ "شخص" مذكّرٌ، ولفظَ "عَيْن" مؤنّثٌ، هذا ما لم يتّصِلْ بالكلامِ ما يُقَوِّي المعنى، أو يَكْثُرُ فيه قصدُ المعنى، فإن اتّصلَ به ذلك جازَ مراعاة المعنى.

فالأوَّلُ كقوله[٣]:

٢١٦ – [فَكَانَ مِجَنِّي دونَ مَنْ كنتُ أَتَّقِي] ثَلاَثُ شُخُوْصٍ كَاعِبَانِ ومُعْصِرُ

وقوله[٤]:

٢١٧ – وإنَّ كِلاَباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ

وجعلَ منه في شرح الكافية[٥]: ﴿وقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَي عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً﴾ [سورة الأعراف٧: ١٦٠]، [قال][٦]: "فَبِذِكْرِ "أُمَم" ترجَّحَ حُكْمُ التّأنيثِ". لكنّه جعلَ "أسْبَاطاً" في شرح التّسهيل[٧] بدلاً من "اثنتي عشرة". وهو الوجهُ كما يأتي[٨].

والثّاني كقوله[٩]:

٢١٨ – ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ وثَلاثُ ذَوْدٍ [لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلى عِيَالِي]

فإنّ "النّفْسَ" كَثُرَ استعمالُها مقصوداً بها "إنسان"[١٠].

---

[١] - انظر رأي الكسائي في الارتشاف ٧٥١/٢، ومر ٢٠٥/٢، وزهر ٢٧١/٢.

[٢] - التنبيه الثاني بتمامه في مر ٢٠٥/٢.

[٣] - البيت من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٥، والكتاب ١٧٥/٢ برواية: "فكان نصيري"، وأمالي الزجاجي ١١٨، والأغاني ٣٧/١، والخصائص ٤١٧/٢، والإنصاف ٧٧٠/٢، ومنتهى الطلب ٢١٦/٤، وشا، وزهر، والخزانة ٣٢٠/٥، ٣٢٤، ٣٩٤/٧، ٣٩٧. وبلا نسبة في الجمل المنسوب إلى الخليل ٢٨٨، والمقتضب ١٤٨/٢، والمقرب ٣٠٧/١. ورد في نا ٧٢٩، ومر ٢٠٥/٢، وهشا ٢١٧/٤، وشا ٣٥٦/٦، وزهر ٢٧١/٢.
و المجن: الترس. والكاعب: الجارية الناهد. ومعصر: الجارية أول ما أدركت.
موضع الشاهد: ثلاث شخوص، ووجه الاستشهاد تأنيث "شخص"؛ لأن الشاعر ذهب إلى معنى النساء، وأبان ذلك بقوله: "كاعبان ومعصر".

[٤] - البيت من الطويل، لرجل من بني كلاب في الكتاب ١٧٤/٢، وللنواح الكلابي في المقاصد ٤٨٤/٤، والدرر ١٩٦/٦. وبلا نسبة في الجمل المنسوب إلى الخليل ٢٨٨، والمقتضب ١٤٨/٢، وأمالي الزجاجي ١١٨، والخصائص ٤١٧/٢، والخزانة ٣٩٥/٧. ورد في نا ٧٢٩.
موضع الشاهد: عشر أبطن، ووجه لاستشهاد تأنيث "بطن"؛ لأن الشاعر ذهب إلى معنى القبيلة، وأبان ذلك بقوله:"من قبائلها العشر".

[٥] - ١٦٦٤/٣.

[٦] - زيادة من ط، وص.

[٧] - ٣٩٣/٢.

[٨] - في الصفحة ١٧٨. وفي النسخ الأخرى خلافاً للأصل:"سيأتي".

[٩] - البيت من الوافر، للحطيئة في ديوانه ٢٧٠، والكتاب ١٧٥/٢، والعدد لابن سيده ٤٧، والأغاني ٤٧/٢ برواية "ونحن ثلاثة وثلاث ذود"، والخصائص ٤١٢/٢، والإنصاف ٧٧١/٢، وشا، وزهر، والخزانة ٣٦٧/٧، ٣٦٨. ولأعرابي من أهل البادية في المقاصد ٤٨٥/٤. ولأعرابي أو للحطيئة أو لغيره في الدرر ٤٠/٤. ورد في نا ٧٢٩، ومر ٢٠٥/٢، وهشا ٢١٣/٤، وشا ٣٥٦/٦، وزهر ٢٧٠/٢. الذود من الإبل، ويقال: ما بين الثلاث إلى العشر ذود. والعيال: أهل البيت، ومن يمونه الإنسان، واحده عَيِّل.
موضع الشاهد: ثلاثة أنفس، ووجه الاستشهاد تذكير"نفس"، والقياس: ثلاث أنفس؛ لأن النفس مؤنثة، لكن أنث لكثرة إطلاق النفس على الإنسان.

[١٠] - انظر الكتاب ١٧٣/٢، والصحاح واللسان والتاج (نفس).

وإنْ كانَ صِفَةً فَبِمَوصُوفِها[1] المَنْوِيِّ، لا بِها، نحو: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [سورة الأنعام٦: ١٦٠]، أي: عَشْرُ حَسَنَاتٍ. وتقول: "ثلاثة رَبَعَاتٍ[2]"، إذا قصدتَ رِجالاً.

وكذا تقول: "ثلاثة دوابّ"، إذا قصدت ذُكُوراً، لأنَّ الدَّابَّةَ صِفَةٌ في الأصْلِ[3].

الثّالث[4]: إنّما تكونُ العِبْرَةُ في التّأنيثِ والتّذكيرِ بِحَالِ المُفْرَدِ مع الجَمْعِ، أمّا مع اسْمَي الجَمْعِ والجِنْسِ[5] فالعبرةُ بحَالِهما، فيُعْطَى العددُ عكسَ ما يستحقُّه ضميرُهما[6]، فتقول: "ثلاثةٌ مِنَ القومِ"، و"أربعةٌ منَ الغنَمِ" بالتّاء؛ لأنّك تقول: "قَومٌ كثيرونَ"، و"غنمٌ كثيرٌ" بالتّذكير. و"ثلاثٌ مِنَ البَطِّ" بترك التّاء؛ لأنّك تقول: "بطٌّ كثيرةٌ"/ بالتّأنيث. و"ثلاثةٌ منَ البقَرِ، أو ثلاثٌ"؛ لأنَّ في "البقْرِ" لُغَتَيْنِ، التّذكير والتّأنيث، قال[7] تعالى: ﴿إنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ﴾[8] [سورة البقرة٢: ٧٠]، وقُرِئَ[9] ﴿تَشَابَهَتْ﴾. هذا ما لم يفْصِل بينه وبين العددِ صِفَةٌ دالَّةٌ على المعنى، وإلاّ فالمُرَاعى هو المعنى، أو يكنْ نائباً عن جمعٍ مُذكَّرٍ. ٢٨٢/أ

فالأوَّلُ نحو: "ثلاثُ إناثٍ من الغنمِ"، و"ثلاثةُ ذكورٍ من البطِّ". ولا أثرَ للوصف المتأخِّر، كقولك: "ثلاثةٌ من الغنمِ إناثٌ"، و"ثلاثٌ منَ البطِّ ذكورٌ".

والثّاني نحو: "ثلاثةُ رَجْلَةٍ"، فَـ"رَجْلَة" اسم جمعٍ مؤنَّثٍ، إلاَّ أنَّه جاء نائباً عن تكسير "راجِل"[10] على "أرْجَال"، فذكِر عدده كما كان يفعل بالمَنُوبِ عنه[11].

الرّابع[12]: لا يعتبر أيضاً لفظ المفرد إذا كان عَلَماً، فتقول: "ثلاثةُ الطَّلَحَاتِ"، و"خمسُ الهِنْدَاتِ".

الخامس[13]: إذا كان في المعدودِ لغتان؛ التّذكير والتّأنيث، كالحال، جاز الحذفُ والإثباتُ، تقول: "ثلاثُ أحوالٍ، وثلاثةُ أحوالٍ" اهـ.

---

[1] - في ط١:"بموصوفها".
[2] - في الصحاح (ربع):" يُقال: رجلٌ رَبْعَة، أي مَرْبوعُ الخَلق، لا طويلٌ ولا قصيرٌ. وامرأةٌ رَبْعَة، وجمعها جميعاً رَبَعاتٌ بالتحريك". وانظر اللسان والقاموس (ربع).
[3] - انظر الكتاب ١٧٣/٢-١٧٤، والصحاح واللسان (دبب).
[4] - انظر الارتشاف ٧٥٢/٢، ومر ٢٠٦/٢.
[5] - في ط، وص:"اسمي الجنس والجمع".
[6] - في ط١:"ضميرها".
[7] - في د:"قال الله تعالى".
[8] - في د، وط، وص: ﴿إنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾.
[9] - هي قراءة أبيّ في البحر المحيط ٤١٠/١.
[10] - في اللسان والتاج (رجل): الراجل كل رَجُل تكلّم ومشى على رِجْلَيْن.
[11] - انظر الكتاب ١٧٩/٢، والمخصص ١٧/ ١١٧، والارتشاف ٧٥٢/٢- ٧٥٣.
[12] - انظر الارتشاف ٧٥١/٢، ومر ٢٠٦/٢.
[13] - انظر التسهيل ١١٧، والارتشاف ٧٥٤/٢.

(والمُمَيِّزَ اجْرُرِ...جَمعاً بلَفظِ قِلَّةٍ في الأكثرِ) أي[1]: مُمَيِّزُ الثّلاثةِ وأخواتِها لا يكون إلاَّ مجروراً. فإنْ كان اسمَ جنسٍ أو اسمَ جمعٍ جُرَّ بِـ"مِن"، نحو: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾[سورة البقرة٢: ٢٦٠]، و"مررتُ بثلاثةٍ مِنَ الرَّهْطِ". وقد يُجَرُّ بإضافةِ العددِ، نحو: ﴿وكَانَ فِي الْمَدِيْنَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[سورة النّمل٢٧: ٤٨]، والحديث[2]: "لَيْسَ فِيمَا دُوْنَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ"، وقوله[3]:

٢١٨- ثَلاثَةُ أَنْفُسٍ وثَلاثُ ذَوْدٍ [لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلى عِيَالِي]

والصَّحيحُ قَصْرُهُ على السَّماع.

وإن كان غيرَهما[4] فبإضافةِ[5] العددِ إليه، وحقُّه حينئذٍ أن يكون جمعاً مكسَّراً من أبنية القِلَّةِ، نحو: "ثلاثةُ أعْبُدٍ، وثلاثُ آمٍ[6]".

وقد يتخلفُ كلُّ واحدٍ من هذه الثّلاثةِ فيُضَاف للمفرَدِ، وذلك إن كان مِئةً، نحو: "ثلاثُمئةٍ، وسبعُمئةٍ". وشذَّ في الضَّرورة قوله[7]:

٢١٩ - ثَلاثُ مِئِينٍ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا [رِدَائِي وجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ]

ويُضَاف لجمعِ التّصحيحِ في/ ثلاث[8] مسائلَ[9]: ٢٨٢/ب

إحداها[10]: أنْ يُهمَلَ تكسيرُ الكلمةِ، نحو: ﴿سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾[سورة البقرة٢: ٢٩]، و"خَمْسُ صَلَوَاتٍ"[11]، و﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾[سورة يوسف١٢: ٤٣].

---

[1] - انظر مر ٢/٢٠٦-٢٠٧.
[2] - في ط، وص:"وفي الحديث". والحديث في صحيح البخاري برقم ١٣٤٠، باب ما أدي زكاته فليس بكنز، كتاب الزكاة، وفي صحيح مسلم برقم ٩٧٩، الباب الأول من كتاب الزكاة. وفي شرح النووي على مسلم ٥٠/٧: "الرِّوَايَة الْمَشْهُورَة: "خَمْس ذَوْدٍ" بِإِضَافَةِ "ذَوْد" إِلَى خَمْس، وَرُوِيَ بِتَنْوِين "خَمْس" وَيَكُون "ذَوْد" بَدَلًا مِنْهُ... والذَّوْد مِنْ الثَّلَاثَة إِلَى الْعَشَرَة لَا وَاحِد لَهُ مِنْ لَفْظه.. وَقَوْله: "خَمْس ذَوْد" كَقَوْلِهِ: خَمْس نُوق، وَخَمْس نِسْوَة..". وقالَ سِيبَوَيْهِ في الكتاب ١٧٤/٢: "تَقُول: ثَلَاث ذَوْد؛ لِأَنَّ الذَّوْد أنثى، وليست باسم كُسّر عليه مذكر".
[3] - سبق تخريج البيت. وموضع الشاهد: ثلاث ذودٍ، ووجه الاستشهاد جواز جرّ مميّز اسم الجمع بالإضافة.
[4] - الضمير عائد على اسمي الجنس والجمع.
[5] - في الأصل:"بإضافة".
[6] - في هامش الأصل: "آم: بمدّ الهمزة، وتخفيف الميم، وأصله: أأمي. قلبت الهمزة ألفاً ثم ضمُّ الميم كسرةً، ثم الإعلال". وفي صب ١٤٩٨/٤: "آم جمع أمة، على وزن أفْعُل".
[7] - البيت من الطويل، للفرزدق في ديوانه ٥٦٢/٢ برواية: "فدى لسيوف من تميم وفى بها ردائي..."، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. والشاهد للفرزدق في الحجة للفارسي ٣٣٩/٣، وأمالي ابن الشجري ٢١٠/٢، ٢٧٧، والمقاصد ٤٨٠/٤، وزهر، والخزانة ٣٧٠/٧، ٣٧٢. وأشار البغدادي إلى رواية الديوان. والشاهد بلا نسبة في المقتضب ١٧٠/٢، والمفصل ٢٦٨. ورد في نا ٧٢٧، ومر ٢٠٨/٢، وهشا ٢١٨/٤، وزهر ٢٧٢/٢. وقالوا: قتل في معركة ثلاثة من ملوك العرب، وكانت دياتهم ثلثمائة بعير، فرهن رداءه بالديات الثلاث، وهو دليل شرفه. والأهاتم: بنو الأهتم بن سنان، وإنما سمي بذلك لأنه كسرت ثنيته يوم الكلاب. والهتم: كسر الثنايا من أصلها.
[8] - في الأصل:"في ثلاثمئة وسبعمئة مسائل". وهو خطأ.
[9] - المسألتان الأولى والثانية بتمامهما في هشا ٢١٩/٤.
[10] - في د:"أحدها". وفي ص:"أحدهما". وهو تحريف.
[11] - من حديث رسول الله ﷺ في صحيح البخاري برقم ٤٦، باب الزكاة من الإسلام، كتاب الإيمان، وفي صحيح مسلم برقم ١١، باب بيان الصلوات، كتاب الإيمان. وقد لا يكون المقصود هنا الاستشهاد به.

والثّانية: أن يُجاوِرَ ما أُهْمِلَ تكسيرُه، نحو: ﴿سُنْبُلاَتٍ﴾[سورة يوسف ١٢: ٤٣]، فإنّه في التّنزيلِ مُجَاوِرٌ لِـ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾[سورة يوسف١٢: ٤٣].

والثّالثة: أن يقلّ استعمالُ غيره، نحو: "ثلاثُ[١] سُعَادَاتٍ"، فيجوزُ؛ لقلَّةِ "سَعَائِد". ويجوزُ "ثلاثُ سَعَائِدَ" أيضاً.

بل المختارُ في هاتين الأخيرتين التّصحيحُ، ويتعيَّن في الأولى[٢] لإهمال غيره.

فإن كَثُرَ استعمالُ غيره ولم يُجاوِر ما أهُمِلَ [تكسيرُه][٣] لم يُضَف إليه إلاَّ قليلاً، نحو: "ثلاثةُ أحْمَدِينَ، وثلاثُ زَيْنَبَاتٍ". والإضافةُ إلى الصِّفةِ منه ضعيفةٌ، نحو: "ثلاثةُ صَالِحينَ"، فالأحسنُ الإتباعُ على النّعتِ، ثمّ النّصبِ على الحال[٤].

ويُضَاف لبناءِ الكَثْرَةِ في مَسألَتين[٥]:

إحداهما: أنْ يُهْمَلَ بناءُ القِلَّةِ، نحو: "ثلاثُ جَوَارٍ، وأَرْبَعَةُ رِجَالٍ، وخَمْسَةُ دَرَاهِمَ".

والثّانية: أن يكون له بناء قلّة ولكنّه شاذٌّ[٦]؛ قِياساً أو سماعاً، فيترل لذلك مترلةَ المعدوم. فالأوّل نحو: ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [سورة البقرة٢: ٢٢٨]، فإنَّ جمْعَ "قَرْء"[٧]، بالفتح، على "أقْرَاء" شَاذٌّ[٨]. والثّاني نحو: "ثلاثةُ شُسُوعٍ"، فإنّ "أشْساعاً"[٩] قليلُ الاستعمال.

[وَمِـئَـةً وَالأَلْـفَ لِلْـفَـرْدِ أَضِـفْ ومِئَـةٌ بِـالجَمْـعِ نَـزْراً قَـدْ رُدِفْ]

(**ومئةً والأَلْفَ لِلْفردِ أَضِفْ**) نحو: "عندي مئَةُ دِرْهَمٍ، ومِئَتَا ثَوبٍ وثلاثُمِئةِ دِينار، وألفُ عَبْدٍ، وألفَا أَمَةٍ، وثلاثةُ آلافِ فَرَسٍ". (**ومِئةٌ بالجمعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ**) في قراءة حمزةَ والكسائيِّ[١٠]: ﴿ثَلاثَمِئَةِ سِنِينَ﴾ [سورة الكهف١٨: ٢٥] بالإضافَةِ[١١].

---

[١] - سقط :"ثلاث" من ط١.
[٢] - في ط١:"الأول". وهو تحريف.
[٣] - زيادة من ط، وص.
[٤] - انظر الكلام السابق في الارتشاف ٧٤٤/٢، ومر ٢٠٨/٢.
[٥] - الكلام التالي بتمامه في هشا ٢٢٠/٤.
[٦] - في ط، وص:"شذ".
[٧] - في د:"قروء". وهو تحريف. وفي المخصص ٤٨/١:"القَرْءُ: الحَيْضُ والطُّهْرُ وذلك أن القَرْءَ الوقتُ فهو يَجْمَعُها والجمعُ أقراءٌ وقُروءٌ، والقَرْءُ عندَ أهلِ الحجازِ الطُّهْرُ وعندَ أهلِ العراقِ الحيضُ وقولُ النبي ﷺ: "دَعِي الصلاةَ أيامَ أقرائِكِ" إنما عَنَى الحَيْضَ، فهذه حُجَّةٌ لأهلِ العِراقِ. وقول الأعشى: مُوَرِّثَةً مجداً وفي الحَيِّ رِفعَة ... لِمَا ضاعَ من قُروءِ نِسائِكَا. عَنَى الأطْهار، فهذه حُجَّةٌ لأهلِ الحجاز".
[٨] - لأن جمع "فعْل" بفتح الفاء على "أفعال" شاذ. وفي اللسان والتاج (قرأ):" ولم يعرف سيبويه أقْراءً؛ وقال [الكتاب ١٧٩/٢]: اسْتَغْنَوْا عن أَقرؤٍ بقروء". وفي مر ٢٠٧/٢: "وذكر غيره أنه جمع "قرء" بضم القاف، فلا يكون شاذاً".
[٩] - في الكتاب ١٧٩/٢:" قالوا:ثلاثة شسوع، فاستغنوا بها عن أشساع". وفي الصحاح واللسان والتاج (شسع):الشِسْعُ واحدُ شُسوعٍ؛ وهو النّعل التي تُشَدُّ إلى زمامها.
[١٠] - قراءة حمزة والكسائي في السبعة ٣٩٠، وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٨٩/١.
[١١] - ليست:"بالإضافة" في د، وط، وص.

تنبيه[1]:

شَذّ تمييزُ "المئة" بمفردٍ منصوبٍ، كقوله[2]:

٢٢٠ - إذَا عَــاشَ الْفَــتَـــى مِئَتَيْـــنِ عَـــامـــاً		[فَــقَـــدْ ذَهَـــبَ اللّـــذَاذَةُ والفَـــتَـــاءُ]

فلا يُقاس عليه. وأجاز ابنُ كَيْسَانَ[3]: المئة درهماً والألف ديناراً.

**[وأَحَــدَ اذْكُــرْ وصِــلَنْــهُ بِعَشَـــــرْ		مُـــرَكّباً قَـــاصِدَ مَعْـــدُوْدٍ ذَكَـــرْ]**

(**وأَحَدَ اذْكُرْ وصِلَنْهُ بِعَشَرْ**) مجرَّداً من التّاء (**مُركّباً**) لَهما (**قَاصِدَ مَعْدُوْدٍ ذَكَرْ**)،/ نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾ [سورة يوسف١٢: ٤]، وهَمزةُ "أَحَد" مبدَلَةٌ من واوٍ، وقد قيل: "وَحَدَ عَشَرَ" على الأصْل، وهو قليل. وقد يُقال: "وَاحِدَ عَشَرَ" على أصْل العدد[4]. ٢٨٣/أ

**[وقُـــلْ لَدَى التّـــأنيثِ إحْدى عَشْـــــرَهْ		والشِّـــيْنُ فيهـــا عن تَمِيْمٍ كَسْــــــرَهْ**

**وَ مَــعَ غَـــيْـــرِ أَحَـــدٍ وَ إِحْـــــدَى		مَـــا مَعْهُمَـــا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْـــداً]**

(**وقُلْ لَدَى التّأنيث إحْدى عَشْرَهْ**) امرأةً، بإثباتِ التّاء. وقد يقال: "وَاحِدَةَ[5] عَشْرَةَ"، (**والشِّيْنُ فيها عن تَمِيْمٍ كسْرَهْ**) أي: مع المؤنّث، فيقولون: "إحْدَى عَشِرَةَ واثنتا عَشِرَةَ"، بكسر الشِّين، وبعضُهم يفتحُها[6]، وهو الأصْلُ، إلاَّ أنَّ الأفصحَ التَّسْكِينُ، وهو لغةُ الحجاز[7]. وأمّا في التّذكير فالشِّينُ مفتوحةٌ. وقد تُسَـــكَّنُ عَيْنُ "عَشَرَ" في المذكَّر[8]، فيقال[9]: "أَحَدَ عْشَرَ"، وكذلك أخواته؛ لتوالي الحركات، وبها قرأَ أبو جعفر[10]. وقرأ هبيرة[11]، صاحبُ حفْصٍ، ﴿اثْنَا عْشَرَ شَهْراً﴾ [سورة التّوبة٩: ٣٦]، وفيها جمعٌ بين ساكنين[12].

[1] - التنبيه في مر ٢٠٩/٢- ٢١٠. وانظر هشا ٢٢٠/٤- ٢٢١.
[2] - البيت من الوافر، للربيع بن ضبع الفزاري في الكتاب ١٠٦/١ برواية "فقد أودى المسرة والفتاء"، ونا، ومر، وجا، وشا، والمقاصد ٤٨١/٤، وزهر، والخزانة ٣٧٩/٧، ٣٨١، والدرر ٤١/٤. وليزيد بن ضبة في الكتاب ٢٩٣/١. والشاهد بلا نسبة في المقتضب ١٦٩/٢، ومجالس ثعلب ٢٧٥/١. ورد في نا ٧٣١، ومر ٢٠٩/٢، وهشا ٢٢٠/٤، وجا ١٧٩/٤، وشا ٢٤٦/٦، وزهر ٢٧٣/٢، وسيو ٤٨٣. واللذاذة: المسرة. والفتاء مصدر فَتُوَ يَفْتُو؛ وهو الشباب وحداثة السن.
موضع الشاهد: مئتين عاماً، ووجه الاستشهاد تمييز "مئة" بمفرد منصوب، وهو شاذ.
[3] - رأي ابن كيسان في شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٥/٢، والارتشاف ٧٤٥/٢، ومر ٢١٠/٢.
[4] - انظر مر ٢١٠/٢.
[5] - في ط١:"واحد". وهو تحريف.
[6] - انظر شرح الكافية ١٦٧٠/٣، والارتشاف ٧٥٨/٢، وهشا ٢٢١/٤، والمساعد ٧٩/٢.
[7] - انظر الارتشاف ٧٥٨/٢، ومر ٢١٠/٢، وهشا ٢٢١/٤، وشا ٢٥٨/٦.
[8] - ليست :"في المذكر" في د، وط، وص.
[9] - انظر معاني القرآن للفراء ٣٤/٢، وشرح الكافية ٣/ ١٦٧٢.
[10] - قراءة أبي جعفر في النشر ٢٧٩/٢. وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع، أحد القراء العشرة من التابعين. كان إمام أهل المدينة في القراءة، وكان من المفتين المجتهدين. توفي سنة ١٣٢هـ. انظر الأعلام ١٨٦/٨.
[11] - قراءة هبيرة في النشر ٢٧٩/٢. والقارئ هو هبيرة بن محمد التمّار المقرىء البغدادي، قرأ على أبي عمر حفص بن سليمان عن عاصم. انظر غاية النهاية ٣٥٣/٢.
[12] - الكلام السابق في مر ٢١٠/٢. وانظر الارتشاف ٧٥٨/٢- ٧٥٩.

(**وَ**[1] **مَعَ غَيْرِ أحدٍ وإحْدَى...مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ**) أي[2]: في العشـــرة؛ من التّجريد مِنَ التّاء مع المذكَّر، وإثباتِها مع المؤنَّث (**فَافْعَلْ قَصْداً**).

والحاصِلُ أنّ للعشرة في التّركيب عكسَ ما لها قبله، فتُحذف التّاءُ في التّذكير، وتُثْبَتُ في التّأنيث.

(وَلِـثَـلاَثَــةٍ وَتِــسْــعَــةٍ وَمَــا بَيْنَهُمَــا إنْ رُكِّــبَــا مَــا قُــدِّمَــا)

أي: في الإفراد؛ وهو ثُبوتُ التّاء مع المذكّرِ، وحذفُها مع المؤنّث.

(وَأَوْلِ عَشْــرَةَ اثْنَتَــيْ وعَشَــرَا اِثْنَــيْ إذَا أُنْثــى تَشَــا أَوْ ذَكَــرَا)

فتقول: "جَاءتني اثنتا عَشْرَةَ امرأةً، واثنا عَشَرَ رجُلاً".

[وَالْيَــا لِغيــرِ الرَّفْــعِ وارفعْ بالألِــفْ والفَتْــحُ فِي جُزْأَيْ سِــواهُمــا أُلِــفْ]

(**وَالْيَا لِغيرِ الرَّفْعِ**) وهو: النّصبُ والجرّ (**وارفعْ بالألِف**) كما رأيت.

وأمّا الجزء الثّاني فإنّه مبنيٌّ على الفتح مُطْلَقاً.

(**والفتحُ في جُزأيْ سِواهُما**) أي: سِوى اثنتي عَشْرَةَ، واثني عَشَرَ (**أُلِفْ**). أمّا العَجُزُ فَعِلَّةُ بنائِه تضمُّنُه معنى حرف العطفِ. وأمّا الصَّدْرُ فَعِلَّةُ بنائه وُقوعُ العَجُزِ منه موقعَ تاءِ التّأنيثِ في لُزوم الفتحِ[3]؛ ولذلك أُعرِبَ صَدْرُ "اثني عَشَرَ" و"اثنتي عَشْرَةَ" لوقوعِ العَجُزِ منهما موقعَ النُّونِ، وما قبل النّون محلٌّ/ إعرابٍ، لا محلّ بناءٍ. ولوقوع العَجُزِ منهما موقعَ النّون لَم يُضافَا، بخلافِ غيرِهما، فيقال: "أَحَدَ عَشَرَكَ"، ولا يقال: "اثنا عَشَرَكَ"[4]. ٢٨٣/ب

<u>تنبيهان</u>[5]:

<u>الأوّل</u>: قد فهم من كلامه أنّه لا يجوز تركيبُ النَّيِّف[6] مع العشـــرين وبابِه، بل يتعيّن العطفُ، فتقول: "خمسةٌ وعِشرونَ رجُلاً[7]"، ولا يجوز: "خَمْسَةَ عِشرينَ". ولعلّه للإلباس في نحو: "رأيتُ خَمْسَةَ عِشْـــرينَ رجُلاً"، فإنّه يحتمل: خمسة لعشرين رجلاً. وقيل غيرُ ذلك.

---

[1] - في د، وط، وص زيادة: "أما".
[2] - ليست:"أي" في د، وط، وص.
[3] - سقط:"في لزوم الفتح" من د.
[4] - الكلام السابق في مر ٢١٢/٢.
[5] - في ط١:"تنبيهات". وهو تصحيف.
[6] - في الارتشاف ٧٥٧/٢:" قال أبو عمرو بن بقي: النيف ينطلق على الواحد إلى التسع، ولا يستعمل مفرداً". ووافقه ابن هشام في هشا ٢٢١/٤. وفي اللسان (نوف)، والمصباح المنير ٦٣١/٢: "قال أبو العباس: الذي حصّلناه من أقاويل حُذّاق البصريين والكوفيين أنّ النيّف من واحد إلى ثلاث والبِضْع من أربع إلى تسع".
[7] - ليست "رجلاً" في د،وط، وص.

الثّاني[1]: أجازَ الكوفيُّونَ[2] إضافةَ صدرِ المركَّبِ إلى عَجُزِه، فيقولون: "هذه خَمْسةُ عَشَرٍ"، واستحسنوا ذلك إذا أضيف، نحو: "خَمْسَةُ عَشَرِكَ".

[وَمَيِّزِ العِشْرِين لِلْتِّسْعِيْنَا بِوَاحِدٍ كَأرْبَعِيْنَ حِيْنَا]

(وَمَيِّز العشرين) وبابَه (لِلْتِّسْعِيْنا..بواحدٍ) منكَّرٍ منصوب، (كأرْبَعِيْنَ حِيْنَا)، و"خمسينَ شهراً". ويُقدَّم النَّيِّفُ بحالَتيه؛ أي: بثبوت التّاء في التّذكير، وسقوطِها في التّأنيث، ثمّ يذكَر العقْدُ معطوفاً على النَّيِّفِ، فيقال في المذكَّر: "ثلاثةٌ وعشرونَ رَجُلاً"، وفي المؤنَّث: ﴿تِسْعٌ وتِسعُونَ نَعْجَةً﴾[سورة ص٣٨: ٢٣].

[ومَيَّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُوْنَ فَسَوِّيَنْهُمَا]

(ومَيَّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا...مُيِّزَ عِشْرُوْنَ) وبابُه، أي: بمفردٍ منكَّرٍ منصوب (فَسَوِّيَنْهُمَا) نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾ [سورة يوسف١٢: ٤]، و﴿اثْنَتَا[3] عَشْرَةَ عَيْناً﴾[سورة البقرة٢: ٦٠]. وأمّا ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً﴾[سورة الأعراف٧: ١٦٠] فـ﴿أَسْبَاطاً﴾ بدلٌ من ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ﴾، والتّمييزُ محذوفٌ؛ أي: اثنتي عشْرَةَ فِرْقَةً. ولو كان ﴿أَسْبَاطاً﴾ تمييزاً لذُكِّرَ العددانِ، وأُفْرِدَ التّمييز؛ لأنّ "السِّبْط" مذكَّرٌ. وزعمَ النَّاظمُ[4] أنّه تمييزٌ، وأنّ ذِكْرَ ﴿أُمَماً﴾[5] [سورة الأعراف٧: ١٦٠] رجَّحَ حُكْمَ التّأنيث[6].

تنبيهات:

الأوّل: يجوزُ في نعت هذا التّمييزِ منهما مراعاةُ اللَّفظِ، نحو: "عندي أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً ظَاهِرِيّاً، وعِشرونَ دِيناراً نَاصِرِيّاً"، ومراعاةُ المعنى، فتقول: "ظَاهِرِيّةً ونَاصِرِيّةً"، ومنها[7] قوله[8]:/ ٢٨٤/أ

٢٢١ - فِيْهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُوْنَ حَلُوْبَةً سُوْداً كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الأسْحَمِ

---

[1] - الكلام في الارتشاف ٢٥٧/٢، ومر ٢١٢/٢.
[2] - انظر مذهب الكوفيين في معاني القرآن للفراء ٣٤/٢، والمسائل الحلبيات ٣١٧، والمخصص ٩٢/١٤، والإنصاف ٣٠٩/١ مسألة رقم (٤٢)، وشرح الكافية ١٦٨١/٣.
[3] - في د، وط، وص:"اثنتي". والأصل موافق للآية.
[4] - شرح الكافية ١٦٦٤/٣. وذهب ابن مالك إلى أنه بدل من "اثنتي عشر" في شرح التسهيل ٣٩٣/٢. وقد سبق ذكر ذلك.
[5] - من الآية نفسها: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً﴾.
[6] - الكلام السابق بتمامه في هشا ٢٢١/٤- ٢٢٢.
[7] - في د، وط، وص:"ومنه".
[8] - البيت من الكامل، لعنترة في ديوانه ١٩٣، والمخصص ١٠٦/١٧، ومنتهى الطلب ٥٩/٢، ومر، والمقاصد ٤٨٧/٤، والخزانة ٣٩٠/٧. وهو بلا نسبة في الأصول ٣٢٥/١، والحجة للفارسي ٣٣/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٣. ورد في مر ٢١٥/٢. وحلوبة: النوق التي تحلب. والخافية: هي أواخر الريش من الجناح مما يلي الظهر، سمين بذلك لخفائها. والأسحم: الأسود. وشبه سواد تلك النوق الحلائب بسواد خوافي الغراب، وإنما خص الخوافي لأنها أبسط وأشد بريقاً وألين.
موضع الشاهد: سوداً، ووجه الاستشهاد مجيء "سوداً" نعتاً لـ "حلوبة"، وروعي فيها المعنى. وفي الخزانة ٣٩١/٧:" ووجه ما قاله شراح معلقة عنترة: أبو جعفر النحوي، والأعلم، والخطيب، أن الحلوبة تستعمل في الواحد والجمع على لفظٍ واحد، يقال: ناقةٌ حلوبة، وإبلٌ حلوبة. وقال الزوزني في شرح المعلقة: الحلوبة: جمع الحلوب عند البصريين، وكذلك قتوبة وقتوب، وركوبة وركوب. وقال غيرهم: هي بمعنى محلوب، وفعولٌ إذا كان بمعنى المفعول جاز أن تلحقه التاء. انتهى. وعلى هذا لا شاهد فيه، ويكون من وصف الجمع بالجمع."

الثّاني[1]: قد يُضافُ العددُ إلى مُستَحِقِّ المعدودِ فيُستَغْنَى عن التّمييز[2]، نحو: "هذه عِشْرُوْ زَيْدٍ"، وتفعل[3] ذلك بجميع الأعدادِ المركَّبةِ، إلاّ "اثْني عَشَرَ"، فيقال: "أَحَدَ عَشَرِكَ، وثلاثةَ عَشَرِكَ".

ولا يقال: "اثْني عَشَرِكَ"؛ لأنّ "عَشر" من "اثْني عَشَر" بمنزلة نونِ الاثنين، كما مرَّ، فلا يُجَاءُ مَعَ[4] الإضافة. ولا يقال: "اثْنَاكَ"؛ لئلاّ يلتبس بإضافة "اثنين" بلا تركيب.

الثّالث[5]: حكمُ العددِ المميَّزِ بشيئين في التّركيب لمذكَّرهما مُطْلَقاً إن وُجِدَ العَقْلُ[6]، نحو: "عندي خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْداً وجَارِيةً، وخَمْسَةَ عَشَرَ جَارِيَةً وعَبْداً".

وإنْ فُقِدَ فَلِلسَّابقِ بشرطِ الاتّصالِ، نحو: "عندي خَمْسَةَ عَشَرَ جَمَلاً ونَاقَةً، وخَمْسَ عَشْرَةَ ناقةً وجَمَلاً".

وللمؤنَّث إنْ فُصِلا، نحو: "عندي سِتَّ عَشْرَةَ مَا بينَ ناقةٍ وجَمَلٍ، أو ما بين جَمَلٍ ونَاقَةٍ".

وفي الإضافة لسَّابقِهما مُطْلَقاً، نحو: "عندي ثَمانيةُ أعْبُدٍ وآمٍ، وثمان آمٍ وأعْبُدٍ".

ولا يضافُ عددٌ أقلُّ من "سِتّة" إلى مميّزين مذكّرٍ ومؤنّثٍ؛ لأنّ كلاًّ من المميّزين جمعٌ، وأقلُّ الجمعِ ثلاثة.

الرّابع: لا يجوز فَصْلُ هذا التّمييز. وأمّا قولُه[7]:

٢٢٢ - عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلاَثُوْنَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيْلاَ

فضَرورةٌ.

[وَ إنْ أُضِيْفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ البِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ]

(**وإنْ أُضِيْفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ...يَبْقَ البِنَا**) في الجزْأين على حالِه، نحو: "أَحَدَ عَشَرَكَ مع أَحَدَ عَشَرَ زيدٍ" بفتح الجزأين. هذا هو الأكثرُ؛ لأنّ البناءَ يبقى مع الألف واللاّم بالإجماعِ، فكذا مع الإضافة.

---

[1] - التنبيه الثاني بتمامه في نا ٧٣٤.

[2] - في صب ١٥٠٦/٤:"لأنك إذا قلت: "عشروك" فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة إليه. ولا تقول:"عشرو زيد" إلا لمن يعرف زيداً وعشريه، كما أنك لا تقول: "غلام زيد" إلا لمن يعرف الغلام وزيداً".

[3] - في د، وط، وص: "ويفعل".

[4] - في ط١:"تمانع". وفي ط٢، وص:"تجامع".

[5] - انظر المقرب ٣١٠/١، والتسهيل ١٢٠.

[6] - فإن اجتمع مؤنث عاقل ومذكر غير عاقل فالقياس يقتضي تغليب العاقل فتقول: أربع عشرة جملاً وأمة. انظر صب ١٥٠٦/٤.

[7] - البيت من المتقارب، للعباس بن مرداس في ديوانه ١٣٦، والمقاصد ٤٨٩/٤، والخزانة ٢٩٩/٣، ٣٠١. وهو بلا نسبة في الجمل المنسوب إلى الخليل ١٢٥، والكتاب ٢٩٢/١، والمقتضب ٥٥/٣، والأصول ٣١٦/١، والحجة للفارسي ٤١١/٣، والإنصاف ٣٠٧/١. ورد في نا ٧٤٢، وشا ٣٠٠/٦. والحول: العام. والكميل: الكامل. ويتم المعنى بالبيت الذي يليه وهو: يذكّرنُيك حنينُ العجول ونوح الحمامة تدعو هديلا
موضع الشاهد: ثلاثون للهجر حولا، ووجه الاستشهاد الفصل بين التمييز ومميزه للضرورة.

والثّاني[1] أن يُعربَ عَجُزُه مع بقاء التّركيب كـ"بَعْلَبكّ"، حكاه سيبويه[2] عن بعض العرب، نحو: "أَحَدَ عَشَرِكَ مع أَحَدَ عَشَرِ زيدٍ". وإليه أشار بقوله: (**وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ**). واستحسنه الأخفشُ[3]. /واختاره ابنُ ٢٨٤/ب
عصفور[4] وزعمَ أنّه الأفصحُ، ووجه ذلك بأنّ الإضافةَ ترُدُّ الأشياءَ[5] إلى أصلها في الإعراب.

ومنع في التّسهيل[6] القياسَ عليه. وقال في شرحه[7]: "لا وجهَ لاستحسانه؛ لأنّ المبني قد يُضاف، نحو: "كمْ رجُلٍ عِندَكَ"، و[8]﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [سورة هود١١: ١].

وفيه مذهبٌ ثالث وهو أن يُضاف صدرُه إلى عجزِه مُزالاً بناؤُهما؛ حكى الفرّاءُ[9] أنّه سَمِعَ مِن أبي فَقْعَس الأسديّ وأبي الهيثم العقيليّ: "مَا فَعلَتْ خَمْسَةُ عَشْرِكَ". وذكر في التّسهيل[10] أنّه لا يقاسُ عليه خِلافاً للفرّاء.

تنبيهات:

الأوّل[11]: قال في التّسهيل[12]: "ولا يجوزُ بإجماعٍ "ثَمَانِي عَشْرَةٍ" إلاّ في الشِّعْرِ"؛ يعني: بإضافة الأوّل إلى الثّاني دون إضافة المجموعِ، كقوله[13]:

٢٢٣ - كُلِّفَ[14] مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ
بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

أي: من عامِه ذلك. وفي دعواه الإجماع نظرٌ؛ فإنّ الكوفيّين يُجيزونَ إضافةَ صَدْرِ المركَّب إلى عجزِه مُطلقاً، كما سبق التّنبيه عليه[15].

[1] - الكلام التالي في مر ٢١٥/٢.
[2] - الكتاب ٥١/٢.
[3] - انظر مذهب الأخفش في المقتضب ٣٠/٤، وشرح الرضي على الكافية ٣٠٧/٣، والارتشاف ٧٦٠/٢، والمساعد ٨١/٢، وشا ٦/ ٢٦٩.
[4] - المقرب ٣٠٩/١.
[5] - في د:"الأسماء". وهو موافق لما ورد في مر ٢١٥/٢.
[6] - ١١٨.
[7] - لم أقف عليه. وكذا نقل عن ابن مالك في مر ٢١٥/٢. وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٢/٢.
[8] - سقطت الواو من ص.
[9] - معاني القرآن للفراء ٣٣/٢-٣٤.
[10] - ١١٨.
[11] - أغلب ما في التنبيه الأول في مر ٢١٦/٢.
[12] - ١١٨.
[13] - الرجز لنفيع بن طارق في الحيوان ٤٦٣/٦ برواية "علق من عنائه"، والمقاصد ٤٨٨/٤، والخزانة ٤٣٠/٦، ٤٣٢، والدرر ١٩٧/٦. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٤/٢، والمسائل الحلبيات ٣١٧، والإنصاف ٣٠٩/١. ورد في مر ٢١٦/٢، وهشا ٢٢٤/٤، وشا ٢٦٨/٦، وزهر ٢٧٥/٢. العناء: التعب والنصب. والحجة: السنة.
موضع الشاهد: ثماني عشرةٍ، ووجه الاستشهاد إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه للضرورة. وأجازه الكوفيون.
[14] - في ص:"كَلِفَ".
[15] - في ط١:"إليه".

الثّاني[1]: في "ثماني" إذا رُكِّب أربعُ لغاتٍ[2]: فتحُ الياء، وسكونُها، وحذفُها مع كسرِ النُّون وفتحِها، ومنه قوله[3]:

٢٢٤ - وَلَقَدْ شَرِبْتُ[4] ثَمَانِياً وَثَمَانِيَا ... وَثَمَانَ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعَا

وقد تُحذف ياؤها أيضاً في الإفرادِ، ويُجعل إعرابُها على النّون، كقوله[5]:

٢٢٥ - لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ
وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ

وهو مثلُ قراءةِ بعضِ القُرَّاء[6]: ﴿وَلَهُ الْجَوَارُ الْمُنْشَآتُ﴾[سورة الرحمن٥٥: ٢٤] بضَمِّ الرَّاء.

الثّالث: لِـ"بِضْعَة" و"بِضْع" حُكْمُ "تِسْعَة" و"تِسْع"، قال في شرحِ الكافية[7]: "أنّ[8] "بِضْعَة" قد يُراد به "واحد" فما فوق إلى "تِسعة"، هذا قول الفرّاء[9].

وأنّه يجري مجرى "تسعة" مطلقاً؛ أي[10]: في الإفراد، والتّركيب، وعطف "عشرينَ" وأخواتِه عليه.

وأنّ تاءه كتاء "تِسعة"، في ثبوتٍ وسقوطٍ،[11] نحو: "لَبِثْتُ بِضْعَةَ أعْوامٍ/، وبِضْعَ سِنِينَ"، و"عِندِي بِضْعَةَ ٢٨٥/أ
عَشَرَ غُلاماً، وبِضْعَ عَشْرَةَ[12] امرأةً[13]، وبِضْعَةٌ[14] وعِشْرُونَ كِتاباً، وبِضْعٌ وعِشْرُونَ صَحِيفةً".

وهذا المراد بقولي:

.... ومُطْلَقاً مَجْرَاهُ حَيْثُ حَلّ

والأَوْلَى أنْ[15] يُرَاد بـ"بِضْعة" من ثلاثةٍ إلى تِسعةٍ، وبـ"بِضْع" من ثلاثٍ إلى تِسْعٍ". انتهى.

---

[1] - التنبيه الثاني بتمامه في شرح الكافية ١٦٧٤/٣.
[2] - انظر المخصص ١٠١/١٧-١٠٢، والارتشاف ٧٦١/٢، والمساعد ٨٢/٢، وشا ٦/ ٢٦٧-٢٦٨.
[3] - البيت من الكامل، للأعشى في الشعر والشعراء ٢٥٨/١، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ١٨٧، واللسان (ثمن)، وشا. وهو بلا نسبة في المقرب ٣٠٩/١. ورد في شا ٢٦٨/٦.
[4] - في ص:"شريت".
[5] - الرجز قائله مجهول، وهو بلا نسبة في الكشاف ٤٤٦/٤، وشرح الكافية ١٦٧٤/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٩٩/٣، واللسان (ثمن)، والخزانة ٣٦٥/٧. ورد في زهر ٢٧٤/٢.
موضع الشاهد: ثمان، ووجه الاستشهاد حذف الياء من "ثماني" في الإفراد، وجعل الإعراب على النون.
[6] - هي قراءة عبد الله بن مسعود والحسن وعبد الوارث عن أبي عمرو في مختصر في شواذ القرآن ١٤٩، ٤٥٠، والبحر المحيط ٦١/١٠.
[7] - ١٦٧٣/٣.
[8] - كذا بفتح الهمز، وهو تتمة قول ابن مالك: "مشيراً إلى أن..."
[9] - معاني القرآن للفراء ٤٦/٢.
[10] - سقط من د، وط، وص:"أنّ "بِضْعَةَ" قد يُراد به ... أي". والعبارة فيها:" قال في شرح الكافية: لِـ"بِضْعَةَ" و"بِضْع" حُكْمُ "تِسْعَةَ" و"تِسْع" في الإفراد..". وما في الأصل موافق لنص شرح الكافية ١٦٧٣/٣.
[11] - سقط من د، وط، وص: "وأنّ تاءه كتاء "تِسعة"، في ثبوتٍ وسقوطٍ". وما في الأصل موافق لنص شرح الكافية ١٦٧٣/٣.
[12] - سقط من ط١:"عشرة".
[13] - في النسخ خلافاً للأصل:"أمة".
[14] - في ط١:"بضع". وهو خطأ.
[15] - سقط من د، وط، وص:"هذا المراد بقولي....والأولى أن". وما في الأصل موافق لنص شرح الكافية ١٦٧٣/٣-١٦٧٤.

[وصُــغْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَــا فَــوْقُ إِلَــى عَشَــــرَةٍ كَفَــاعِــلٍ مِــنْ فَــعَــلاَ
واخْتِمْــهُ فِي التَّــأنيثِ بالتَّــا ومَتَــى ذَكَّــرْتَ فَــاذْكُرْ فَاعِــلاً بغيرِ تَــا]

(**وصُغْ مِن اثنين فَمَا فَوْقُ**)؛ أي: فما فوقه[1]، (**إلى...عَشَرَةٍ**) وَصْفاً (**كَفَاعِلٍ**) أي: على وزن "فَاعِل" (**مِنْ فَعَلاَ**) كَــ"ضَرَبَ"، نحو: "ثَانٍ" و"ثَالِث" و"رَابع" إلى "عَاشِر".

وأمّا "وَاحِد" فليس بِوَصْفٍ، بل اسم وُضِعَ على ذلك من أوّل الأمر.

(**واختِمْهُ في التّأنيث بالتّا ومَتَى...ذَكَّرْتَ**) أي: صُغْتَه[2] لمذكّرٍ (**فاذْكُرْ فَاعِلاً بغيرِ تَا**)، فتقول في التّأنيث: "ثَانيَة" إلى "عَاشِرَة"، وفي التّذكير: "ثَانٍ" إلى "عَاشِر"، كما تفعلُ باسم الفَاعِل، نحو[3]: "ضَارِب وضَارِبَة". وإنّما نبّهَ على هذا مع وضوحِه لئلاَّ يُتوَهَّمَ أنّه يُسلكُ به سبيلَ العددِ الّذي صِيْغَ مِنْهُ.

[وإنْ تُــرِدْ بعْــضَ الَّــذِي مِنــه بُنِــي تُضِــفْ إلَــيْــهِ مِثْــلَ بَعْــضٍ بيِّــنِ]

(**وإنْ تُرِدْ**) بالوَصْفِ المذكور (**بعْضَ**) العددِ (**الّذي مِنه بُنِي...تُضِفْ إليه مِثْلَ بَعْضٍ بيِّنِ**) أي: كما يُضاف البعضُ إلى كُلِّهِ، نحو: ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ [سورة التّوبة٩: ٤٠]، ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾ [سورة المائدة٥: ٧٣].

وتقول: "ثَانيةُ اثْنَتَيْنِ"، و"ثَالِثَةُ ثَلاثٍ" إلى "عَاشِرِ عَشْرَةٍ" و"عَاشِرةِ عَشَرٍ".

وإنّما لم يَنْصِبْ حينئذٍ لأنّه ليس في معنى ما يَعمل[4]، ولا مُفَرَّعاً عَنْ[5] فِعْلٍ[6]، فالتُزِمَتْ إضافتُه؛ لأنّ المرادَ "أَحَد اثْنَيْنِ"، و"إِحْدَى اثْنَتَيْنِ"، و"أَحَد عَشْرَةٍ"، و"إِحْدى عَشَرٍ"، فتضيفه، كما تقول: "بعض هذه العِدَّةِ" بالإضافة. هذا مذهبُ الجمهور[7].

وذهبَ الأخفشُ[8] وقُطْرب[9] والكِسائيّ[10] وثعلب[11] إلى أنّه يجوز إضافةُ الأوّلِ إلى الثّاني ونصبُه إيّاه، كما تقول[12] في "ضَارِبُ زيدٍ"، فيقولون/: "ثَانٍ اثْنَيْنِ" و"ثَالِثٌ ثَلاثَةً". ٢٨٥/ب

[1] - في النسخ الأخرى:"فما فوقهما".
[2] - في ط٢،وص:"صفته". وهو تحريف.
[3] - في د، وط، وص:"من نحو".
[4] - في صب ١٥١١/٤:" أي ليس في معنى لفظ يعمل كـ"مصير"، و"جاعل" حتى يعمل".
[5] - في ط١:"من".
[6] - في صب ١٥١١/٤:"أي: ولا مشتقاً من فعل حتى يمكن عمله، بل هو مأخوذ من لفظ العدد".
[7] - انظر مذهب الجمهور في المخصص ١٠٩/١٧، والارتشاف ٧٦٦/٢.
[8] - انظر مذهب الأخفش في الارتشاف ٧٦٧/٢، وهشا ٢٢٦/٤، والمساعد ٩٥/٢، وزهر ٢٧٦/٢.
[9] - انظر مذهب قطرب في الارتشاف ٧٦٧/٢، وهشا ٢٢٦/٤.
[10] - انظر مذهب الكسائي في الارتشاف ٧٦٧/٢، وهشا ٤/ ٢٢٦، وزهر ٢٧٦/٢.
[11] - انظر مذهب ثعلب في المخصص ١٠٩/١٧، والحلل في إصلاح الخلل ٢٣٣، والارتشاف ٧٦٧/٢، وهشا ٢٢٦/٤.
[12] - في ط، وص:"كما يجوز".

وفَصَّل بعضُهم فقال: يعملُ "ثَانٍ" ولا يَعملُ "ثَالِثٌ" وما بعدَه. وإلى هذا ذهبَ في التّسهيلِ[1]؛ قال[2]: "لأنّ العربَ تقول: "ثَنَيْتُ الرَّجُلَيْنِ" إذا كنت الثّاني منهما. فمَن قال: "ثانٍ اثنين" بهذا المعنى عُذِرَ؛ لأنّ له فِعلاً. ومَن قال: "ثَالِثٌ ثَلاثَةً" لم يُعْذَرْ؛ لأنّه لا فِعْلَ له"[3].

فهذه ثلاثةُ أقوال[4].

تنبيه:

قال في الكافية[5]:

وَثَـعْـلَـبٌ أجَـازَ نَحْـوَ "رَابـع أرْبَـعـةً" وَمَـا لَـهُ مُـتَـابِـع

وقال في شرحها[6]: "ولا يجوز تنوينُه والنَّصْبُ به. وأجازَ ذلك ثعلبٌ وحدَه. ولا حجَّة له في ذلك". هذا كلامُه. فعمَّمَ المنعَ. وقد فصَّل في التّسهيل[7]، وخصَّ الجوازَ بثعلب، ونقله[8] فيه عن الأخفش. ونقله غيرُه[9] عن الكِسائيّ وقُطْرب، كما تقدّم. انتهى.

[وإنْ تُـرِدْ جَعْـلَ الأقَـلِّ مِثْـلَ مَـا فَـوْقُ فَحُكْـمَ جَـاعِـلٍ لَهُ احْكُمَـا]

(**وإنْ تُرِدْ جَعْلَ الأقَلِّ مِثْلَ مَا...فَوْقُ**) أي: إذا أردتَ بالوَصْفِ المصوغِ مِنَ العددِ أنّه يَجعل ما هو تحت ما اشتقَّ منه مُساوياً له (**فَحُكْمَ جاعِلٍ لَهُ احْكُمَا**). فإنْ كانَ بمعنى المُضِيِّ وجبتْ إضافتُه. وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازتْ[10] إضافتُه، وجازَ تنوينه وإعمالُه؛ فتقول: "هذا رابعٌ ثلاثةٍ ورابعٌ ثلاثةً"، أي: هذا مُصَيِّرُ[11] الثّلاثةِ أربعةً.

ويُؤنَّثُ[12] الوصْفُ مع المؤنَّث كما سبق.

فالوصْفُ المذكورُ حينئذٍ اسمُ فاعِلٍ حَقِيقَةً؛ لأنّك تقول: "ثَلَثْتُ الرَّجُلَيْنِ" إذا انضممتَ إليهما فصِرتُم ثلاثةً. وكذلك: "رَبَعْتُ الثَّلاثَةَ" إلى "عَشَرْتُ التِّسْعَةَ". فـ"فَاعِلٌ" هنا بمعنى "جَاعِل" وجَارٍ مَجْرَاه؛ لمُساواته له

---

[1] - ١٢١.
[2] - لم أقف عليه. وعبارة التسهيل١٢١:" يضاف إلى أصله وينصبه إن كان اثنين لا مطلقاً". وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٤١٤/٢، وشرح الكافية ١٦٨٤/٣-١٦٥٨.
[3] - في المخصص ١٠٩/١٠، والحلل في إصلاح الخلل ٢٣٤: "ذكر ابن كيسان عن أبي العباس ثعلب أنه أجاز ذلك؛ قال ابن كيسان: قلت لثعلب: إذا أجزت ذلك فقد أجريته مجرى الفعل، فهل يجوز أن تقول: ثلثت ثلاثة؟ قال: نعم، على معنى أتممت ثلاثة".
[4] - الكلام السابق في مر ٢١٧/٢-٢١٨.
[5] - شرح الكافية ١٦٦٣/٣.
[6] - ١٦٨٤/٣.
[7] - ١٢١. وانظر فيها الحاشية رقم (٤).
[8] - في ط، وص:"وقد نقله".
[9] - كأبي حيان في الارتشاف ٧٦٧/٢، وابن هشام في هشا ٢٢٦/٤.
[10] - في د:"جاز".
[11] - في ط٢:تصيّر".
[12] - في د، وط، وص:"تؤنث".

في المعنى والتّفرُّعِ[1] على فِعْل، بخلاف "فَاعِل" الّذي يُراد به معنى أحَدِ ما يُضاف إليه، فإنّ الّذي هو في معناه لا عملَ له، ولا تَفَرُّعَ له على فِعل/، فالتُزِمَتْ إضافتُه كما سَبَق. ٢٨٦/أ

تنبيهات:

الأوّل[2]: الوصْفُ حينئذٍ ليس مَصُوغاً من ألفاظِ العدد، وإنّما هو من "الثُّلْث" و"الرُّبْع" و"العَشْر" على وزن "الضَّرْب"، مصادرُ "ثَلَثَ" و"رَبَعَ" و"عَشَرَ" على وزن "ضَرَبَ"، ومضارعُها على وزن "يَضْرِبُ" إلاّ ما كان لامُه عَيْناً، وهو: "رَبَعَ" و"سَبَعَ" و"تَسَعَ" فإنّه على وزن "شَفَعَ يَشْفَعُ".

الثّاني: لا يُستعمل هذا الاستعمالِ "ثَانٍ"، فلا يُقال: "ثَانِي واحدٍ" ولا "ثَانٍ واحداً". وأجازه بعضُهم[3] وحكاه عن العرب.

الثّالث[4]: أفهَم كلامُه جوازَ صَوْغِ الوصْفِ المذكورِ من العدد المعطوفِ عليه عَقْدٌ؛ للمعنَيَيْنِ المذكورَيْن، فيقال: "هذا ثالثُ ثلاثةٍ وعشرينَ" بالإضافة، و"هذه رابعةٌ ثَلاثاً وثَلاثِينَ" بالإعمال، و"رابعةُ ثلاثٍ وثلاثِينَ" بالإضافة. انتهى.

[وإنْ أردتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ ... مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيْبَيْنِ

أوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِيْ يَفِي

وشَاعَ الِاسْتِغنَا بِحَادِي عَشَرَا ... ونَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا

وبَابِهِ الفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ العَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ]

(وإنْ أردتَ مِثْلَ ثاني اثنينِ...مُرَكَّباً فَجِئ بتركيبَينِ) أي[5]: إذا أردتَ صَوْغَ الوَصْفِ المذكورِ مِنَ العددِ المركَّب، بمعنى بعضٍ[6] أصْلِه كـ"ثاني اثنين"، فجئ بتركيبين: صدرُ أوّلِهما "فاعِل" في التّذكير، و"فاعِلة" في التّأنيث، وصدرُ ثانيهما الاسمُ المشتقُّ منه، وعجزُهما "عَشَر" في التّذكير، و"عَشْرَة" في التّأنيث؛ فتقول في التّذكير: "ثاني عَشَرَ اثْنَي عَشَرَ" إلى "تاسعَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ". وفي التّأنيث: "ثانية عَشْرَةَ اثْنَتَي عَشْرَةَ" إلى "تاسعةَ عَشْرَةَ تِسْعَ عَشْرَةَ" بأربع كلمات مبنيّة، وأوّل التّركيبين مضافٌ إلى ثانيهما إضافةَ "ثاني" إلى "اثنين". وهذا الاستعمالُ هو الأصْلُ. ووراءَه استعمالان آخران:

[1] - في الأصل:"التفريع".
[2] - انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤١٣/٢.
[3] - ممن أجازه الأخفش كما ذكر في المساعد ٩٨/٢، وابن السكيت في إصلاح المنطق ٣٠٠/٢. وحكاه الكسائي عن العرب كما ذكر في الارتشاف ٧٧٠/٢، ومر ٢١٩/٢، والمساعد ٩٨/٢، والجوهري في الصحاح (ثنى).
[4] - انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤١٤/٢.
[5] - الشرح الآتي في نا ٧٣٦-٧٣٧. وانظر مر ٢٢٠/٢.
[6] - سقطت"بعض" من ط١.

الأوّل منهما أنْ يُقْتَصَرَ على صدر الأوّل فيُعرب؛ لعدم التّركيب، ويُضافَ إلى المركَّب باقياً/ بناؤه، وإلى ٢٨٦/ب
هذا أشار بقوله: (**أَوْ فاعِلاً بحالتَيهِ**)؛ يعني: التّذكير والتّأنيث (**أَضِفِ...إلى مركَّبٍ بِمَا تَنوي يَفي**)؛ (**يفي**) جواب (**أضف**)، فهو مجزومٌ أُشْبِعَتْ كسرتُه.

والمعنى أنّك إذا فعلتَ ذلك وَفَى الكلامُ بالمعنى الأوّل الّذي نويتَه، فتقول في التّذكير: "ثاني اثني عَشَرَ" إلى "تاسع تسعةَ عَشَرَ". وفي التّأنيث: "ثانية اثنتي عَشْرَةَ" إلى "تَاسعة تسعَ عشْرَةَ".

والثّاني منهما أنْ يُقْتَصَرَ على صورة التّركيب الأوّل، بأنْ يُحذَفَ العَقْدُ مِن الأوّل، والنَّيِّفُ من الثّاني[1]، وإليه أشَارَ بقوله: (**وشَاعَ الاسْتِغنَا بحادي عَشَرَا...ونحوِهِ**) أي: "ثاني عَشَرَ" إلى "تاسع عَشَرَ". وفي التّأنيث: "حادية عشْرَةَ" إلى "تاسعة عشْرَةَ"، فتذكِّرُ اللّفظين مع المذكَّر، وتؤنِّثُهما مع المؤنَّث.

وفيه حينئذٍ ثلاثة أوجه[2]:

الأوّل: أنْ تبنيَ صدرَه وعجزَه، مُقدِّراً حذْف التّركيب الثاني بكماله. وإنّ هذا الباقي هو الأوّل بكماله.

الثاني[3]: أنْ يُعْرَبَ الأوّلُ ويُبْنَى الثّاني. حكاه ابنُ السّكّيتِ[4] وابنُ كيسان[5] والكسائيّ[6]. ووجْهُهُ أنّه حذفَ عَجُزَ الأوّلِ فأعرَبَه لزوال التّركيب، ونَوَى صَدْرَ الثّاني فبناه. ولا يُقَاسُ على هذا الوجه لقلَّتِه. وزعمَ بعضُهم[7] أنّه يجوزُ بناؤهما لِحلول كُلٍّ منهما محلَّ المحذوفِ من صاحبه.

وهذا مردودٌ بأنّه[8] لا دليلَ حينئذٍ على أنّ هذين الاسمين مُنْتَزَعان من تركيبين، بخلاف ما إذا أُعرِبَ الأوّلُ.

والثّالث[9]: أن تعربَهما معاً، مُقَدِّراً حذفَ عجزِ الأوّلِ وصدْرِ الثّاني[10]؛ لزوالِ مُقتضَى البناء فيهما حِينئذٍ، فيجري[11] الأوّل على حسب العوامل، ويُجَرُّ الثّاني بالإضافة[12].

---

[1] - سقط من د:"بأن يحذف... الثاني".
[2] - في د، وط، وص: "وفيه حينئذ وجهان". وقد سقط الوجه الأول من تلك النسخ، وجُعل الثاني الأول، والثالث الثاني. وقد أشير في هامش الأصل (٢٨٦/ب) إلى أنه في بعض النسخ موافق لما في د، وط، وص. أي: بذكروجهين فقط.
[3] - الكلام بتمامه في هشا ٢٢٧/٤.
[4] - إصلاح المنطق ٣٠٠/٢.
[5] - انظر مذهب ابن السكيت وابن كيسان في نا ٧٣٧، ومر ٢٢١/٢، وهشا ٢٢٧/٤.
[6] - انظر مذهب الكسائي في المخصص ١١١/١٧، والحلل في إصلاح الخلل ٢٣٦، والمقرب ٣١٧/١، والارتشاف ٧٦٩/٢، وهشا ٢٢٧/٤.
[7] - منهم ابن السيد في الحلل في إصلاح الخلل ٢٣٦. وانظر الارتشاف ٧٦٩/٢، وهشا ٢٢٧/٤، وزهر ٢٧٨/٢.
[8] - في الأصل ود:"لأنه".
[9] - انظر الارتشاف ٧٦٩/٢.
[10] - سقط من د:"مقدراً...الثاني".
[11] - في ط٢:"فيُجرى".
[12] - في ط، وص زيادة:" أمّا إذا اقتصرْتَ على التّركيب الأوّل - بأن استعملتَ النَّيِّفَ مع العَشْرَةِ ليفيد الاتصافَ بمعناه، مُقَيَّداً بمُصاحَبَتِه العَشْرةَ، كما هو ظاهرُ النّظْمِ، وعليه شرْحُ الشّارح - فإنّه يتعيّنُ بقاءُ الجزأين على البناءِ".

تنبيهان:/ ٢٨٧/أ

الأوّل[١]: إنّما مثَّلَ بــ"حادي عَشَرَ" دون غيره ليتضمَّنَ التّمثيلُ فائدةَ التّنبيهِ على ما التزَموه حين صاغوا "أحَدَ[٢]" و"إحدى" على "فاعِل" و"فاعِلة" من القَلْبِ وجَعْلِ الفاء بعد اللاّم. فقالوا: "حادي عَشَرَ وحاديةَ عَشْرَةَ"، والأصل: "واحِد" و"واحِدة"، فصارَ "حَادِو" و"حَادِوَة"، فَقُلِبَتِ الواو ياءً لانكسارِ مَا قبلها، فوزنُهما "عَالِف" و"عَالِفَة".

وأمّا ما حكاه الكسائيّ[٣] من قول بعضِهم: "واحِدَ عَشَرَ" فشَاذٌّ، نُبِّه به على الأصل المرفوض.

قال في شرح الكافية[٤]: "ولا يُستعمل هذا القلْبُ في "واحِد" إلاّ في تَنْييفٍ[٥]. أي: مع "عَشْرَةَ" أو مع "عِشرين" وأخواتِه".

الثّاني[٦]: لم يذكر هنا صَوْغَ اسمِ الفاعل من المركَّب بمعنى "جَاعِل"؛ لكونه لم يُسْمَعْ، إلاَّ أنّ سيبويه[٧] وجماعةً من المتقدِّمين[٨] أجازوه قِياساً.

وذهب الكوفيُّون، وأكثرُ البصريّين إلى المنْعِ[٩].

وعلى الجواز فتقول: "هذا رابعَ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ"[١٠]، أو "رابعُ ثلاثةَ عَشَرَ"[١١].

ولا يجوز أنْ يُحذفَ النَّيِّفُ من الثّاني مع حذْفِ العَقْدِ من الأوّل للإلباس، ويتعيّنُ أنْ يكونَ التّركيبُ الثّاني في موضع خَفْضٍ، قال في أوضح المســـالك[١٢]: "بالإجماع"، لكن قال المرادي[١٣]: "أجازَ بعضُ النّحويّين: "هذا ثانٍ أحَدَ عَشَرَ، وثالثٌ اثني عَشَرَ" بالتّنوين". وهو مُصَادِمٌ لحكاية الإجماع. انتهى[١٤].

(وَقَبْلَ عِشرينَ اذْكُرَا...وبابِهِ الفاعِلَ مِنْ لَفْظِ العَدَدْ...بِحَالَتيه) من التّذكير والتّأنيث **(قَبْلَ واوٍ يُعْتَمدْ)** يعني: أنّ العشرين وبابَه إلى التّسعين يُعطَف على اسم الفاعِل بِحالَتيه، فتقول: "الحادي والعشرونَ" إلى "التّاسعِ

[١] - انظر نا ٧٣٧، ومر ٢/ ٢٢١.
[٢] - في د، وط، وص:"أحداً".
[٣] - حكاية الكسائي في المخصص ١١٠/١٧، والارتشاف ٧٧٠/٢، ومر ٢/ ٢٢١، والمساعد ٩٧/٢.
[٤] - ١٦٨٧/٣.
[٥] - في الأصل:"نيّف". والمثبت موافق لمصدر النص.
[٦] - معظم ما في التنبيه الثاني في مر ٢٢١/٢.
[٧] - الكتاب ١٧٣/٢.
[٨] - انظر المقتضب ١٨١/٢-١٨٢، والمخصص ٩٣/١٤. وفي شا ٢٨٦/٦:" وفي (التذكرة) عن أصحاب سيبويه جواز ذلك".
[٩] - انظر مذهب الكوفيين وأكثر البصريين في المقتضب ١٨٢/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣١٦/٣، والارتشاف ٧٧٢/٢، ومر ٢/ ٢٢١.
[١٠] - في الارتشاف ٧٧٢/٢، وصب ١٥١٥/٤: "بإضافة التركيب الأول برمته إلى الثاني برمته، مع بناء الكلمات الأربع على الفتح".
[١١] - في الارتشاف ٧٧٢/٢:"بحذف العقد الأول وإعراب اسم الفاعل، وإضافته إلى المركب الثاني". وفي صب ١٥١٥/٤: "وعندي أنه يجوز بناء اسم الفاعل بنية العجز كما مر نظيره".
[١٢] - هشا ٤/ ٢٢٧.
[١٣] - مر ٢٢١/٢.
[١٤] - ليست "انتهى" في ط، وص.

والتّسعينَ"، [و"الحاديةُ والعشرونَ" إلى "التّاسعةِ والتّسعينَ"][1]. ولا يجوز أن تحذِفَ الواوَ وتُرَكِّبَ فتقول: "حادي عشرين" كما تقول/: "حادي عَشَرَ"؛ إلْحاقاً لكلِّ فَرْعٍ بأصْلِه، فإنّه يجوزُ: "أحدَ عَشَرَ" بالتّركيب، ولا ٢٨٧/ب
يجوز: "أحدَ عِشرينَ" بالتّركيبِ، كما مرَّ.

تنبيه:

لم يذكروا في العشرين وبابه اسماً مشتقّاً[2]. وقال بعضُ أهل اللُّغَة[3]: "عَشْـــرَنَ" و"ثَلْثَنَ" إذا صار له عشرون أو ثلاثون، وكذلك إلى التّسعين. واسم الفاعل من هذا "مُعَشْرِن" و"مُتَسْعِن".[4]

خاتمة[5]:

يؤرَّخُ باللّيالي لسَبْقِها، فحقّ المؤرّخ أنْ يقول في أوّل الشّهر: "كَتَبْتُه[6] لأوّل ليلةٍ منه، أو لغُرَّتِهِ، أو مُهَلِّهِ، أو مُسْتَهَلِّهِ"، ثمّ يقول: "كُتِبَ لِلَيْلَةٍ خلَتْ"، ثمّ "لِلَيلَتَين خلَتَا"، ثمّ "لثلاثٍ خَلَوْنَ" إلى "عَشْرٍ"، ثمّ "لإحدى عشْرَةَ خَلَتْ إلى النّصف مِن كذا أو مُنْتَصَفِه أو انتصافِه".

وهو أجود مِنْ "لِخَمْسَ عَشْرَةَ[7] خلَتْ أو بَقِيَتْ"، ثمّ "لأربعَ عَشْرَةَ بَقِيَتْ" إلى "تِسْعَ عَشْرَةَ"، ثمّ "لِعَشْرٍ بَقِيْنَ" أو "ثَمَانٍ بَقِيْنَ" إلى "لَيلَةٍ بَقِيَتْ"، ثمّ "لآخِرِ ليلةٍ منهُ، أو سَرَارِهِ، أو سَرَرِهِ"، ثمّ "لآخِرِ يومٍ منه، أو سَلْخِهِ، أو انسلاخِه".

وقد تخلُف النُّونُ التَّاءَ، وبالعكس. واللهُ أعلمُ.

---

[1] - زيادة من د، وط، وص.
[2] - في مر٢/٢٢٢: "إلا أن بعضهم حكى: عاشرُ عشرين. وقاس عليه الكسائي إلى التسعين".
[3] - لم أقف على مثله فيما عدت إليه من مصادر. وفي الحلل في إصلاح الخلل ٢٣٧: "ولا اشتقاق من عقد".
[4] - في د، وط، وص زيادة "انتهى".
[5] - معظم كلام الخاتمة في التسهيل ١٢٠.
[6] - في د، وط، وص:"كُتِبَ".
[7] - في الأصل:"الخمسة عشر". وهو خطأ.

كَـــمْ وَكَـــأَيِّـــنْ وكَـــذَا

هذه ألفاظٌ يُكَنَّى بِها عنِ العددِ، ولِهذا أرْدَفَ بِها بابَ العددِ. أمّا "كَمْ" فاسمٌ لعددٍ مُبْهَمِ الجنْسِ والمِقْدارِ. وهي على قسمين: استفهاميّة بمعنى: أيّ عددٍ؟ وخبريّة بمعنى: [عدد][1] كثير. وكلٌّ منهما يَفْتَقِرُ إلى تمييز: أمّـــا الأُولى فمُمَيِّزُها كمُمَيِّزِ "عِشْرِينَ" وأخواتِه في الإفْرَادِ والنَّصْبِ. وقد أشَار إلى ذلك بقوله:

(مَيِّـــزْ فِي الاسْـــتِفهامِ "كَمْ" بِمِثْـــلِ مَـــا　　مَيَّـــزْتَ عِشْـــرِينَ كَــ"كَمْ شَخْصاً سَمَا؟")

أمّا الإفرادُ فلازِمٌ مُطْلَقاً[2]، خِلافاً للكوفيِّين؛ فإنّهم يُجيزون جمعَه مُطْلَقاً. وفصَّل بعضُهم فقـــال: إن كـــان السؤالُ عن الجماعات- /نحو: "كَمْ غِلْمَاناً لكَ؟" إذا أردتَ أصنافاً من الغِلْمان- جازَ، وإلاَّ فَلا. وهو مذهبُ الأخفش[3]. ٢٨٨/أ

وأمّا النّصْبُ ففيه أيضاً ثلاثةُ مذاهبَ[4]:

أحدها: أنّه لازِمٌ مُطْلَقاً.[5]

والثّاني: ليس بلازِمٍ بل يجوز جرُّه مُطْلَقاً، حَمْلاً على الخبريّة. وإليه ذهب الفرَّاءُ[6] والزَّجَّاجُ[7] والسِّيرافي[8].

وعليه حَمَل أكثرُهم[9]:

٢٢٦- كَـــمْ عمَّـــةٍ لَكَ يَـــا جَرِيـــرُ وخَالَةٍ　　[فَدْعَـــاءَ قَـــدْ حَـــلَبَتْ عَلَيَّ عِشَـــــارِي]

---

[1] - زيادة من ط، وص.
[2] - انظر الكتاب ٢٩٢/١.
[3] - انظر مذهب البصريين والكوفيين والأخفش في الأصول ٣١٧/١، وشرح الرضي على الكافية ١٥٥/٣، والارتشاف ٧٧٩/٢، ومر ٢٢٣/٢، والمساعد ١٠٩/٢، وزهر ٢٧٩/٢، والهمع ٣٥٠/٢.
[4] - الكلام الآتي في مر ٢٢٤/٢.
[5] - انظر الكتاب ٢٩٣/١، المقرب ٣١٢/١، والحلل في إصلاح الخلل ٢٣٩، وشرح الكافية ١٧٠٤/٤-١٧٠٥، والارتشاف ٧٧٧/٢.
[6] - معاني القرآن للفراء ١٦٨/١-١٦٩.
[7] - انظر مذهب الزجاج في الارتشاف ٧٧٨/٢، ومر ٢٢٤/٢، والمساعد ١٠٨/٢، والمغني ٢٤٥، وزهر ٢٧٩/٢.
[8] - ذكرت إجازة جره مطلقاً في مر ٢/ ٢٢٤ عن الفراء والزجاج والسيرافي، وفي الارتشاف ٧٧٨/٢، والمغني ٢٤٥ عن الفراء والزجاج وابن السراج. وفي زهر ٢٧٩/٢ عن الفراء والزجاج والفارسي.
[9] - البيت من الكامل، للفرزدق في ديوانه ٥٨٣/١ برواية "كم خالة لك يا جرير وعمة"، والشاهد للفرزدق في الكتاب ٢٩٣/١، والمسائل المنثورة ٧٩، واللمع ١٤٧، والمفصل ٢٢٧، ومنتهى الطلب ٢٠٤/٥، وهشا، وشا، والمقاصد ٤٨٩/٤، وزهر، والخزانة ٤٨٥/٦، ٤٩٣، والدرر ٤٥/٤. ورد في نا ٧٤١، ومر ٢٢٤/٢، وهشا ٢٣٣/٤، وعق ٢٢٦/١، وشا ٣١١/٦، وزهر ٢٨٠/٢. والفدعاء: التي أصابها الفدع في رجليها من كثرة مشيها وراء الإبل، والفدع: زيغ وميل في القدم بينها وبين الساق، وفي الكف: زيغ، وميل بينها وبين الذراع. والعشار: النوق التي دخلت في الشهر العاشر من حملها، واحدتها: عشراء. ومعنى البيت يذمه بذلك ويصفه أنه من أهل القلة، وليس من أهل الشرف والسعة، إذ لو كان كذلك لصانهن من الابتذال. وإنما خص النساء بالحلب لأن العرب يتعايرون بحلب النساء.
موضع الشاهد: كم عمة، ووجه الاستشهاد مجيء مميز "كم" الاستفهامية مجروراً حملاً على الخبرية عند من جعل "كم" في هذا البيت للاستفهام.

والثّالث: أنّه لازمٌ إنْ لم يدخلْ على "كَمْ" حرْفُ جَرٍّ، وراجحٌ على الجَرِّ إنْ دخلَ عليها حرْفُ جَرٍّ، وهذا هو المشهورُ.

و لم يذكرْ سيبويه[1] جَرَّه إلاَّ إذا دخل عليها حرفُ جَرٍّ،[2] وإلى هذا الإشارةُ بقوله:

(وأَجِـزَ ٱنْ تَـجُـرَّهُ "مِـنْ" مُـضْمَـرا   إنْ وَلِيَـتْ "كَمْ" حَـرْفَ جَـرٍّ مُظْهَـرَا)

فيجوزُ في: "بِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريْتَ؟" النَّصْبُ. وهو الأرْجَحُ.

والجَرُّ أيضاً؛ وفيه قولان:

أحدهما: أنّه بِـ"مِنْ" مُضْمَرَة كما ذكر، وهو مذهبُ الخليلِ وسيبويه والفرّاءِ وجماعةٍ[3].

والثّاني: أنّه بالإضافة. وهو مذهبُ الزّجّاجِ[4].

وأمَّا الثّانية، وهي الخبريّة، فمُمَيِّزُها يُستعملُ[5] تارةً كمُمَيِّزِ "عَشرَة"، فيكون جمعاً مجروراً. وتارةً كمُمَيِّزِ "مِئَة" فيكون مُفْرَداً مجروراً. وقد أشار إلى ذلك بقوله:

(واسْـتَعْمِلَنْهَـا مُخْبِـراً كَـ"عَشَـرَهْ"   أوْ "مِئَـةٍ" كَـ"كَمْ رِجَـالٍ أوْ مَـرَهْ")

ومن الأوّل قوله[6]:

٢٢٧-كَـمْ مُـلُـوكٍ بَـادَ مُـلْـكُهُـمُ   [ونَـعِـيـمِ سُـوْقَـةٍ بَـادُوا]

ومن الثّاني قوله[7]:

٢٢٨- وَكَـمْ لَيْلَةٍ قَـدْ بِتُّهَـا غَيْـرَ آثِـمٍ   [بِسَـاجِيَةِ الحِـجْـلَيْـنِ رَيَّـانَةِ القُـلْبِ]

---

[1] - الكتاب ٢٩٣/١.

[2] - سقط من ط١:"وراجح....حرف جرٍّ".

[3] - للتفصيل انظر: الكتاب ٢٩٣/١، والمقتضب ٥٦/٣، والأصول ٣١٧/١، والتسهيل ١٢٤، وشرح الرضي على الكافية ١٥٤/٣، والارتشاف ٧٧٨/٢، ومر ٢٢٤/٢، والمساعد ١٠٨/٢، ١٠٩، وزهر٢٧٩/٢، والهمع ٣٥٠/٢.

[4] - مذهب الزجاج في الحلل في إصلاح الخلل ٢٣٩، وفيه ٢٤٠: "وهو اختيار أبي علي الفارسي، ويحكى مثله عن هشام الكوفي، وأبي عبد الله الطوال". وانظر مذهب الزجاج أيضاً في شرح التسهيل لابن مالك ٤١٩/٢-٤٢٠، وشرح الرضي على الكافية ١٥٤/٣، والارتشاف ٧٧٩/٢، ومر ٢٢٤/٢، وشرح شذورد الذهب ٣٣٥، والمساعد ١٠٩/٢، وشا ٢٩٨/٦، وزهر ٢٧٩/٢، والهمع ٣٥٠/٢.

[5] - في ط١:"تستعمل". وهو تصحيف.

[6] - البيت من المديد، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في الجمل المنسوب إلى الخليل ١٢٥، ومغني اللبيب ٢٤٥، والمقاصد ٤٩٥/٤، والهمع ٣٥٢/٢، والدرر ٤٧/٤. ورد في مر ٢٢٥/٢. وباد ملكهم: انقطع وذهب. السُّوقة بمنزلة الرعية التي تَسُوسُها الملوك، سُمُّوا سُوقة لأن الملوك يسوقونهم فينساقون لهم.

موضع الشاهد: كم ملوكٍ، ووجه الاستشهاد مجيء مميز "كم" الخبرية جمعاً مجروراً كمميز "عشرة".

[7] - البيت من الطويل، لعُمارة بن عُقَيل في أمالي القالي ٦٠/٢ برواية "من ليلة"، والشاهد بلا نسبة في المقاصد ٤٩٦/٤ برواية ""بناحية الحجلين منعمة القَلب". ورد في مر ٢٢٥/٢. وسَاجِيَةٌ: ساكنة. والحجل: الخلخال. وريانة: ممتلئة. والقُلب: سوار المرأة. وساجية الحجلين كناية عن امتلاء الساقين. وريانة القلب كناية عن امتلاء الذراعين.

موضع الشاهد: كم ليلة، ووجه الاستشهاد مجيء تمييز "كم الخبرية" مفرداً مجروراً كمميز "مئة".

وقوله[1]:

٢٢٦- كَـــمْ عمَّـــةٍ لَكَ يَــا جَرِيـــرُ وخَالَةٍ فَدْعَـــاءَ قَـــدْ حَــلَبَتْ عَلَيَّ عِشَــــارِي

ويُروى هذا البيتُ بالنّصْبِ والرَّفْعِ أيضاً:

أمّا النّصبُ فقيل[2]: إنَّ لغةَ تَميمٍ نصبُ تَمييزِ الخبريّةِ إذا كان مُفْرداً. وقِيل[3]: علـــى تقــديرِها اســتفهاميّةً استفهامَ تَهكُّمٍ؛ أي: أخْبِرْنِي بعددِ عَمَّاتِك وخَالاتِك اللاَّتِي[4] كُنَّ يَخْدُمْنَني، فقَدْ نسيْتُهُ./ وعليهما فَــ"كَـــمْ" ٢٨٨/ب مبتدأٌ خبرُه "قد حلبت". وإفرادُ[5] الضَّميرِ حَمْلاً على لفظِ "كَمْ".

وأمّا الرَّفْعُ فعلى أنّه مبتدأٌ، وإنْ كانَ نكِرَةً؛ لأنَّها قد وُصِفَتْ بِــ"لَكَ"، وبِــ"فَدْعَاء" محذوفةٍ مَدْلُولٍ عليها بالمذكورة، كما حُذِفَتْ "لكَ" من صِفَة "خَالَةٍ" مَدْلُولاً عليها بِـــ"لكَ" الأُولى، والخبرُ "قدْ حَلَبَتْ". ولا بدَّ مِنْ تقديرِ "قد حلبتْ" أُخرى؛ لأنّ المخبَرَ عنه حينئذٍ متعدِّدٌ لَفْظاً ومعنًى، نظير: "زَينبٌ وهِندٌ قَامَتْ". و"كَمْ" على هذا الوجْهِ ظَرْفٌ أو مَصْدَرٌ. والتّمييزُ محذوفٌ؛ أي: كَمْ وقْتٍ أو حَلْبَةٍ.

تنبيهات[6]:

الأوّل: إفرادُ تَمييزِ الخبريّة أكثرُ وأفْصَحُ مِنْ جَمْعِهِ، وليس الجمْعُ بِشَاذٍّ كما زعمَ بعضُهم[7].

الثّاني: الجرُّ هُنا بإضافةِ "كَمْ" على الصَّحيحِ، إذ لا مَانعَ منها. وقَـــال الفرَّاءُ[8]: إنَّه بِــ"مِنْ" مُقَدَّرة. ونُقِلَ عن الكوفيّين[9].

الثّالث: شرطُ جَرِّ تمييز "كَمْ"[10] الخبريّةِ الاتِّصالُ، فإنْ فُصِلَ نُصِبَ حَمْلاً على الاستفهاميّة، فإنَّ ذلك جائزٌ فيها في السَّعَةِ[11]. وقد جاءَ مَجروراً مع الفَصْلِ بظرْفٍ أو مَجْرورٍ، كقوله[12]:

٢٢٩-كَـــمْ دُوْنَ مَيَّةَ مَوْمَـــاةٍ[13] يُهَـــالُ لَهَـــا إذَا تَيَمَّمَهَـــا الـــخِـــرِّيْـــتُ ذُو الْجَـــلَـــدِ

---

[1] - موضع الشاهد: كم عمة، ووجه الاستشهاد مجيء تمييز "كم" الخبرية مفرداً مجروراً كمميز "مئة".
[2] - القول بلغة تميم في شرح التسهيل لابن مالك ٤٢١/٢، والمغني ٢٤٥، والهمع ٣٥٤/٢. وذكر سيبويه نصب تمييز الخبرية عن بعض العرب في الكتاب ٢٩٣/١، وابن السراج في الأصول ٣١٨/١، وابن جني في اللمع ١٤٧.
[3] - ممن قال بذلك الربعي كما ذكر في الحلل في إصلاح الخلل ٢٤١، وابن خروف في شرحه الجمل ٦٥٨/٢-٦٥٩، والرضي في شرحه الكافية ١٦٣/٣.
[4] - في الأصل:"التي".
[5] - في د، وط، وص:"وأفردَ". ولعلّه اولى.
[6] - أغلب ما في التنبيهات في مر ٢٢٥/٢-٢٣٠.
[7] - منهم العكبري كما ذكر في الهمع ٣٥٣/٢.
[8] - معاني القرآن للفراء ١٦٩/١.
[9] - النقل عن الكوفيين في الارتشاف ٧٨١/٢، ومر ٢٢٦/٢، والمساعد ١١٠/٢.
[10] - ليست "كم" في د.
[11] - انظر المقتضب ٥٥/٣، والتسهيل ١٢٤، والارتشاف ٧٧٧/٢، والمساعد، ١٠٧/٢.
[12] - في ط١:"بقوله". والبيت من البسيط، لذي الرمة في زيادات ديوانه ٦٦٥، والمقاصد ٤٩٦/٤. ورد في مر ٢٢٦/٢. والموماة: المفازة من الأرض. يهال لها: يفزع منها. تيمم: قصد. والخريت: الماهر الحاذق. الجلد: الصبر والقوة.
موضع الشاهد: كم دون مية موماةٍ، ووجه الاستشهاد الفصل بين "كم" الخبرية وبين مميزها المجرور "موماة" بالظرف للضرورة عند البصريين.
[13] - في ص: "موتاةٌ". وهو تحريف.

وقوله[1]:

٢٣٠-كَـمْ بِجُـوْدٍ مُقْـرِفٍ نَـالَ العُـلاَ   وَكَـرِيْـمٍ بُـخْـلُـهُ قَـدْ وَضَـعَـهْ

وقوله[2]:

٢٣١-كَـمْ فِي بَنِي بَكْرِ بنِ سَـعْدٍ سَـيِّدٍ   ضَخْـمِ الْدَّسِـيْعَةِ مَـاجِـدٍ نَـفَّـاعِ

والصَّحيحُ اخْتِصَاصُهُ بِالشِّعْرِ. ومثلُه فَصْلُ تَمييز العددِ المركَّبِ وشبهِه، وقد مرَّ[3].

وذهب الكوفيّون إلى جوازِه في الاختيار[4]. وقيل: إنْ كانَ الفَصْلُ بنَاقِصٍ[5]، نحو: "كَمِ اليومَ جَائعٍ أَتَاني"، و"كَمْ بكَ مأخوذٍ جَاءني" جازَ. وإن كانَ بتَامٍّ لا يجوزُ. وهو مذهب يُونُس[6]. فإنْ كان الفَصْلُ بِجُمْلَةٍ، كقوله[7]:/ ٢٨٩/أ

٢٣٢-كَـمْ نَـالَنِي مِنْهُمُ فَضَـلاً عَلَى عَـدَمٍ   [إِذْ لا أَكَـادُ مِـنَ الإقْـتَـارِ أَجْتَمِـلُ]

أو بظرْفٍ وجَارٍّ ومَجرورٍ مَعاً، كقوله[8]:

٢٣٣-تَـؤُمُّ سِـنَـانـاً وَكَـمْ دُوْنَـهُ   مِـنَ الأَرْضِ مُـحْـدَوْدِبـاً غَـارُهَـا

تَعَيَّنَ النَّصْبُ. قالَهُ المصنِّفُ[9]. وهو مذهبُ سيبويه[10].

---

[1] - البيت من الرمل، وهو لأنس بن زنيم في المقاصد ٤٩٣/٤، والدرر ٤٩/٤. وأبيات القصيدة التي منها الشاهد نسبت لأنس بن زنيم في الأغاني ٢١/ ١٦-١٧، وتلك الأبيات منسوبة لأبي الأسود الدؤلي في الشعر والشعراء ٧٢٩/٢. والشاهد لعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية ١٠/٢. ولأنس بن زنيم أو أبي الأسود الدؤلي أو عبد الله بن كريز في الخزانة ٤٧١/٦، ٤٧٣. وهو بلا نسبة في الكتاب ١٩٦/١، والمقرب ٣١٣/١، والإنصاف ٣٠٣/١. ورد في نا ٧٤٤، ومر ٢٢٦/٢، وشا ٣١٠/٦. والمقرف: وضيع النسب. والكريم هنا ذو الأصل والنسب الرفيع.
موضع الشاهد: كم بجود مقرفٍ، ووجه الاستشهاد الفصل بين "كم" الخبرية وبين مميزها المجرور "مقرف" بالجار والمجرور للضرورة عند البصريين.

[2] - البيت من الكامل، للفرزدق في شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٤، والمقاصد ٤٩٢/٤، والخزانة ٤٧٦/٦، ٤٧٧. وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٩٦/١، والمفصل ٢٢٦، والإنصاف ٣٠٤/١. ورد في نا ٧٤٣، وشا ٣٠٩/٦. والدسيعة: العطية. والمراد أنه واسع المعروف. والماجد: الشريف.
موضع الشاهد: كم في بني بكر بن سعد سيد، ووجه الاستشهاد الفصل بين "كم" الخبرية وبين مميزها المجرور "سيد" بالجار والمجرور للضرورة عند البصريين.

[3] - في الصفحة ١٧٩.

[4] - انظر الإنصاف ٢٩٨/١ مسألة رقم (٤١).

[5] - في صب ١٥٢٣/٤:"كأن مراده بالناقص غير المستقر". وفي حاشية مر ٢٢٧/٢ ذكر المحقق عن التواتي: "يعني بالناقص هنا الملغى. وهو كل ظرف أو مجرور متعلق بظاهر".

[6] - انظر مذهب يونس في شرح الرضي على الكافية ١٥٥/٣، والارتشاف ٧٨٢/٢، والمساعد ١١٢/٢.

[7] - البيت من البسيط، للقطامي في ديوانه ٣٠، والجمل المنسوب إلى الخليل ١٢٤-١٢٥، والكتاب ٢٩٥/١، واللمع ١٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٤، وشا، والمقاصد ٤٩٤/٤، والخزانة ٤٧٧/٦، ٤٨١، والدرر ٤٩/٤. ويروى "أحتمل". ورد في نا ٧٤٤، ومر ٢٢٦/٢- ٢٢٧، وشا ٣٠٨/٦. والفضل: الخير والإنعام. والإقتار: الافتقار. أجتمل: أجمع العظام لأخرج ودكها وأتعلل به.
موضع الشاهد: كم نالني منهم فضلاً، ووجه الاستشهاد تعيّنُ نصب تمييز "كم" الخبرية عند الفصل بالجملة. وجر التمييز مع الفصل بالجملة لا يجيزه إلا الفراء، فيجوز عنده خفض "فضلاً".

[8] - البيت من المتقارب، لزهير بن أبي سلمى في الجمل المنسوب إلى الخليل ١٢٤، والكتاب ٢٩٥/١، والأصول ٣١٩/١، وشرح المفصل ١٣١/٤، وشا. ولزهير أو لابنه كعب في المقاصد ٤٩١/٤. وللأعشى في المحتسب ١٣٨/١. ورد في نا ٧٤٣، ومر ٢٢٧/٢، وشا ٣٠٨/٦. وتؤم: تقصد. وسنان: ابن حارثة. والمحدودب من الأرض: ما ارتفع منها. وكل مطمئن من الأرض: غار.
موضع الشاهد: وكم دونه من الأرض محدودباً، ووجه الاستشهاد تعيّنُ نصب تمييز "كم" الخبرية عند الفصل بالظرف والجار والمجرور معاً.

[9] - التسهيل ١٢٤، وشرح الكافية ١٧١٠/٤.

[10] - الكتاب ٢٩٢/١، ٢٩٥.

الرّابع: الاستفهاميّةُ والخبريّةُ يتّفِقانِ في سبعةِ أمورٍ، ويفترقان في ثمانيةِ أمور:

فيتّفقان في أنّهما اسمانِ، ودليلُه واضِحٌ.

وأنّهما مبنيّان.

وأنّ[1] بناءَهما على السُّكون، وقد سبق ذلك في أوّلِ الكتاب[2].

وأنّهما يفتقران إلى مُمَيِّزٍ لإبْهَامِهِما.

وأنّهما يجوزُ حذْفُ مُمَيِّزِهما إذا دلَّ عليه دليلٌ، خِلافاً لِمَن منعَ حذْفَ تمييزِ الخبريّة[3].

وأنّهما يَلْزَمان الصَّدْرَ، فلا يعمل فيهما ما قبلَهما إلاَّ المُضاف وحرفُ الجَرِّ.

وأنّهما على حدٍّ واحدٍ في وجوهِ الإعرابِ؛ فَـ"كَمْ" بقِسْمَيْها إنْ تقدَّمَ عليها حرْفُ جَرٍّ أو مضافٌ فهي مجرورةٌ، وإلاَّ فإنْ كانتْ كِنايةً عن مصدرٍ أو ظرفٍ فهي منصوبةٌ على المصدر أو على الظرفِ، وإلاَّ فإنْ لم يلِها فِعْلٌ أو وَلِيَها وهو لازمٌ أو رافِعٌ ضميرَها أو سَبَبِيها[4] فهي مبتدأٌ، وإنْ وَلِيَها فِعْلٌ مُتَعَدٍّ و لم يأخذْ مَفْعولَه فهي مفعولَةٌ، وإنْ أخذَه فهي مبتدأٌ، إلاّ أنْ يكونَ ضَمِيراً يعودُ عليها ففيها الابتداءُ والنَّصْبُ على الاشْتغالِ.

ويفترقان في أنّ تمييزَ الاستفهاميّة أصْلُه النَّصْبُ، وتمييز الخبريّة أصْلُه الجرُّ.

وفي أنَّ تمييزَ الاستفهاميّة مفردٌ، وتمييز الخبريّة يكونُ مُفْرَداً وجَمْعاً.

وفي أنّ الفَصْلَ بين الاستفهاميّة وبين مُمَيِّزِها جائزٌ في السَّعَةِ، ولا يُفْصَلُ بين الخبريّة ومُمَيِّزِها إلاّ في الضَّرورةِ، على ما مرَّ[5].

وفي[6] أنّ الاستفهاميّة لا تدلُّ/ على تَكْثِيرٍ، والخبريّة للتّكْثِيرِ، خِلافاً لابنِ طَاهِرٍ[7] وتلميذِه ابنِ خَروف[8]. ٢٨٩/ب

---

[1] - في د:"وأنهما". وهو خطأ.
[2] - انظر الأصل (١٢/أ، ١٥/أ)، وط١ (٥٧/١، ٦٥).
[3] - في الارتشاف ٧٧٦/٢-٧٧٧:"ونصّ على منع حذفه بعض شيوخنا، وصاحب كتاب نظم الفرائد". وصاحب نظم الفرائد هو مهذب الدين أبو المحاسن مهلب بن الحسين بن بركات بن علي بن مهلب المصري النحوي اللغوي الأديب الشهير بالمهلبي، توفي سنة ٥٨٣هـ. انظر البلغة ٣٠٠، وبغية الوعاة ٣٠٤/٢-٣٠٥.
[4] - في صب ١٥٢٥/٤: " نحو: كم رجل ضرب أخوه عمراً؟".
[5] - في ط١:"كما مرّ".
[6] - في الأصل"ففي". وهو تحريف.
[7] - محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي النحوي، عرف بالخدَبّ. والخدب: الرجل الطويل. له تعليق على الإيضاح، وتعليق على كتاب سيبويه. توفي سنة ٥٨٠هـ. انظر البلغة ٢٥٣. وبغية الوعاة ٢٨/١.
[8] - زعم ابن طاهر وابن خروف أن "كم" الخبرية تقع على القليل والكثير. انظر شرح الجمل لابن خروف ٦٥١/٢، والارتشاف ٧٨٠/٢-٧٨١، والمساعد ١١٠/٢.

وفي أنّ الخبريّةَ تَخْتَصُّ بالماضي، كَـ"رُبَّ"، فلا يجوزُ: "كَمْ غِلْمَانٍ لِي سَأَمْلكهم"، كما لا يجـوزُ: "رُبَّ غِلْمَانٍ سأملكهم"، ويجوز: "كَمْ عَبْدٍ سَنَشْتَريه"[1].

وفي أنَّ الكلامَ مع الخبريّة مَحْتَمِلٌ للتَّصدِيقِ والتَّكْذِيبِ بخِلافه مع الاستفهاميّة.[2]

وفي أنّ الكلامَ مع الخبريّة لا يستدعي جَواباً بِخِلافه مع الاستفهاميّة.

وفي أنّ الاسمَ المُبْدَلَ مِنَ الخبريّة لا يقترنُ بالهمزةِ بخِلاف المُبْدَلِ مِنَ الاستفهاميّة، فيقال في الخبريّة: "كَـمْ عَبِيْدٍ لِي خَمْسونَ بل سِتُّونَ"، وفي الاستفهاميّة: "كَمْ مَالُكَ أعِشْرُونَ أم ثَلاثونَ؟". انتهى.[3]

[كَـ"كَمْ" "كَـأَيِّنْ" و"كَذَا" ويَنْتَصِـبْ تَمْيِيـزُ ذَيْنِ أو بِهِ صِـلْ "مِنْ" تُصِـبْ]

(**كَـ"كَمْ"**) يعني: هذه؛ أي: الخبريّة في الدّلالة على تكثيرِ عددٍ مُبْهَمِ الجنسِ والمِقْدَار، (**"كَأَيِّنْ" و"كَـذَا" وينتصِبْ**...**تَمييزُ ذَيْنِ أو بِهِ صِلْ "مِنْ" تُصِبْ**)، بخِلاف تمييزِ "كَمْ" الخبريّة[4]، فتقول: "كأَيِّنْ رَجُلاً رأيت"، ومنه قولُه[5]:

٢٣٤-وَكَـائِنْ لَنَـا فَضْـلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّـةً قَـدِيْمـاً وَلاَ تَـدْرُوْنَ مَـا مَنُّ مُنْعِـمِ

وقوله[6]:

٢٣٥-اطْـرُدِ الْيَـأسَ بِالْـرَّجـاءِ فَكَـائِنْ آلِمـاً حُـمَّ يُسْـرُهُ بَعْـدَ عُسْـرِ

وتقولُ: "كأَيِّنْ مِنْ رَجُلٍ لَقِيت"، ومنه: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَـثِيرٌ﴾[سورة آل عمران٣: ١٤٦]، ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ والأَرْضِ[7]﴾[سورة يوسف١٢: ١٠٥] . وتقول: "رأيت كذا رَجُلاً".

تنبيهات:

الأوّل: توافقُ كُلُّ واحدةٍ مِن "كأَيِّنْ[8]" و"كَذَا" "كَمْ" في أمورٍ، وتخالِفُها في أمورٍ:

---

[1] - كذا في جميع النسخ. والمفهوم أن هذا المثال فيه "كم" استفهامية، وعليه فالصحيح: كم عبداً سنشتريه. وفي ط، وص:"سأشتريه". وسقط من د:"ويجوز:كم عبد سنشتريه".
[2] - سقط من ط١:"وفي أن الكلام مع الخبرية محتمل....الاستفهامية".
[3] - انظر المغني ٢٤٣-٢٤٦.
[4] - في صب ١٥٢٦/٤: "فإن تمييز كم الخبرية مجرور عند غير بني تميم، وعند تميم يجوز نصبه كما سبق، هذا إن اتصل، فإن فصل ففيه ما مر".
[5] - البيت من الطويل، للأعشى في ديوانه ٩٧، والشاهد بلا نسبة في الارتشاف ٧٨٩/٢، والمغني ٢٤٧، والهمع ٣٥٦/٢، والدرر ٥١/٤.
موضع الشاهد: وكائن لنا فضلا، ووجه الاستشهاد مجيء تمييز "كائن" الخبرية منصوباً.
[6] - البيت من الخفيف، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٧٩٠/٢، والمغني ٢٤٧، والمقاصد ٤٩٥/٤، والهمع ٣٥٦/٢، والدرر ٥١/٤. ورد في هشا ٢٣٨/٤، وشا ٣١٥/٦، وزهر ٢٨١/٢، وسيو ٤٨٥. وآلماً: متوجعاً. ويقال: حم الشيء، بالبناء للمفعول، أي: قدر وهيئ.
موضع الشاهد: فكائن آلماً، ووجه الاستشهاد مجيء تمييز "كائن" منصوباً.
[7] - في د، وط، وص: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ والأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيهَا﴾.
[8] - في ط١:"كأي".

أمّا "كَأَيِّنْ" فإنّها توافِقُ "كَمْ" في خمسة أمورٍ، وتخالفها في خمسة[1]:

فتوافقها في الإِبْهَام.

والافتقار إلى التّمييز.

والبناءِ.

ولزومِ التّصدير.

وإفادةِ التّكثير تارةً، وهو الغالبُ، والاستفهامِ أُخرى، وهو نادِرٌ، ولم يُثْبِتْه إلاَّ ابنُ قُتَيبة[2]، وابنُ عصفور[3]، والمصنِّف[4] واستدلَّ له بقول أُبَيّ بنِ كعب/ لابنِ مسعودٍ: "كَأَيِّنْ تَقْرأ سُورةَ الأحْزابِ آيةً؟" فقـال: "ثلاثـاً وسَبعينِ"[5]. ٢٩٠/أ

وتخالفها في أنّها مركَّبةٌ، و"كَمْ" بسيطةٌ على الصَّحيح، وتركيبُها من كاف التّشبيه و"أيّ" المنوَّنَة، ولهـذا جازَ الوَقْفُ عليها بالنُّونِ؛ لأنّ التّنوينَ لَمّا دخل في التّركيب أشبَهَ النُّونَ الأصليّةَ، ولهذا رُسِمَ في المصحف نوناً، ومَنْ وقَفَ بِحَذْفِه[6] اعتبر حكمَه في الأصلِ، وهو الحذْفُ في الوقْفِ.

وفي أنّ مُمَيِّزَها مجرورٌ بِـ"مِنْ" غالِباً، حتّى زعمَ ابنُ عصفور[7] لُزومَ ذلك، ويردُّه ما سَبَقَ.

وفي أنّها لا تقع استفهاميّةً عند الجمهور، وقد مضَى.

وفي أنّها لا تقع مجرورةً، خِلافاً لابنِ قُتَيبة. وابنُ عصفور[8] أجازَا: "بِكَأَيِّنْ تبيعُ هذا الثَّوبَ؟".

وفي أنّ مُمَيِّزَها لا يقع إلاَّ مُفْرَداً.

وأمّا "كَذا" فتوافِق "كَمْ" في أربعة أمورٍ، وتخالِفُها في أربعة[9]:

فتوافقها في البناء.

[1] - الكلام الآتي في المغني ٢٤٦-٢٤٧.
[2] - في الارتشاف ٧٩١/٢:"قال ابن قتيبة في كتابه "الجامع في النحو": "كأين" بمعنى "كم"، تقول: "بكأين تبيع هذا الثوب؟" أي: "بكم تبيعه؟"." وفي هذا التمثيل ثلاثة أشياء تحتاج إلى سماع من العرب: إدخال حرف الجر عليها، وحذف تمييزها، واستعمالها استفهامية". وانظر مذهب ابن قتيبة في المساعد ١١٧/٢، وزهر ٢٨١/٢.
[3] - انظر مذهب ابن عصفور في الارتشاف ٧٩١/٢، والمساعد ١١٧/٢، وزهر ٢٨١/٢، والهمع ٦٠٤/٢.
[4] - شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٢٣. وانظر رد أبي حيان عليه في الارتشاف ٧٩١/٢.
[5] - القول في مسند الإمام أحمد برقم ٢١٢٤٥، مسند الأنصار، حديث زر بن حبيش عن أبي بن كعب. وفي سنن البيهقي الكبرى برقم ١٦٦٨٨.
[6] - في الأصل:"بحذفها".
[7] - المقرب ٣١٣/١.
[8] - سبق الكلام على مذهب ابن قتيبة وابن عصفور. انظر الحاشيتين ١، ٢.
[9] - أغلب الكلام الآتي في زهر ٢٨١/٢.

والإبْهام.

والافتقار إلى الُمميِّز.

وإفادةِ التّكثير.

وتخالفها في أنّها مركَّبةٌ، وتركيبُها مِن كاف التّشبيه و"ذَا"[1] الإشاريّة.

وأنّها لا تلزم التّصديرَ، تقول[2]: "قَبَضْت كَذا وكَذا دِرْهَماً".

وأنّها لا تُستعمل غالِباً إلاَّ مَعطوفاً عليها، كقوله[3]:

٢٣٦–عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤسَاكَ ذَاكِراً كَذَا وَكَذَا لُطْفاً بِهِ نُسِيَ الْجُهْدُ

وزعمَ ابنُ خَروف[4] أنّهم لم يقولوا: "كذا دِرْهَماً"[5]، ولا "كَذا كَذا دِرْهَماً" بدون عطف[6].

وذكر النّاظم[7] أنّ ذلك مسموعٌ ولكنّه قليلٌ، وعبارةُ التّسهيل[8]: "وقَلَّ وُرُودُ "كَذا" مُفْرَداً ومُكَرَّراً بلا واوٍ".

وأنّها يجبُ نصْبُ تمييزِها، ولا[9] يجوزُ جَرُّه بـ"مِنْ" اتِّفاقاً، ولا بالإضافةِ، خِلافاً للكوفيّين[10]، فإنّهم[11]
أجازوا في غيرِ تَكْرَارٍ ولا عطْفٍ أنْ يُقالَ: "كَذا ثوبٍ/ وكَذا أثوابٍ"، قياساً على العدد الصّريح، ولهذا قال ٢٩٠/ب
فقهاؤهم[12]: إنّه يلزمُه بقوله: "عندي كَذا دِرْهَمٍ" مئةٌ، وبقوله: "كَذا دَرَاهِمَ" ثلاثةٌ، وبقوله: "كَذا كَذا
دِرْهَماً" أَحَدَ عَشَرَ، وبقوله: "كَذا دِرْهَماً" عِشْرونَ، وبقوله: "كَذا وكَذا دِرْهَماً" أَحَدٌ وعِشْرُونَ، حَمْلاً على
المحقَّقِ من نظائرِهِنَّ من العدد الصَّريح. ووافقَهم على هذه التّفاصيل – غيرَ[13] مسألَتَي الإضافةِ – المبرِّدُ[14]
والأخفشُ وابنُ كيسان والسِّيرافي[15] وابنُ عصفور[16].

[1] - في د:"ذوا".وهو خطأ.
[2] - في ط، وص:"فتقول".
[3] - البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٤٢٣/٢، والمغني ٢٤٨، والمقاصد ٤٩٧/٤، والهمع ٣٥٧/٢، والدرر ٥٤/٤. ورد في مر ٢٣٢/٢، وزهر ٢٨١/٢. والنعمى: النعمة. والبؤس: الشدة. والجهد: المشقة.
موضع الشاهد: كذا وكذا، ووجه الاستشهاد مجيء "كذا" معطوفاً عليها.
[4] - انظر مذهب ابن خروف في الارتشاف ٧٩٥/٢-٧٩٦، والمغني ٢٤٩، والهمع ٦٠٦/٢.
[5] - في صب ١٥٢٩/٤:"أي بلا تكرار".
[6] - سقطت "بدون عطف" من د.
[7] - التسهيل ١٢٥، وشرحه ٤٢٤/٢.
[8] - ١٢٥.
[9] - في ط، وص"فلا".
[10] - انظر مذهب الكوفيين في المساعد ١١٨/٢، وزهر ٢٧٩/٢.
[11] - ليست "فإنهم" في د.
[12] - منهم الإمام أبو حنيفة كما ذكر في شرح الرضي على الكافية ١٦٥/٣-١٦٦. وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢٥٩/٣، والمغني ٢٤٨.
[13] - في ط١: "في غير".
[14] - الكامل ٢٣٣/٢.
[15] - انظر مذهب الأخفش وابن كيسان والسيرافي في الارتشاف ٧٩٥/٢، والمغني ٢٤٨، والمساعد ١١٨/٢.
[16] - المقرب ٣١٤/١.

ووَهِمَ ابنُ السِّيد[1] فنقلَ اتّفاقَ النّحويّين على إجازةِ ما أجازَه المبرِّدُ ومَنْ ذُكِرَ معَهُ[2].

وعبارةُ التّسهيل[3]: "وكَنَّى[4] بعضُهم بالمفْرَدِ المُمَيَّزِ بجمْعٍ عَنْ[5] ثلاثةٍ وبابِه، وبالمفرَد المُمَيَّزِ بمُفْرَدٍ عن مئةٍ وبابِه، وبالمكرَّرِ دون عطْفٍ عن أَحَدَ عَشَرَ وبابِه، وبالمكرَّر مع عطْفٍ عن أَحَدٍ وعِشْرِينَ[6] وبابِه".

الثّاني: قدْ بانَ لك أنّ قولَه: (**أو بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ**) راجعٌ إلى تمييز "كأيِّنْ" دون "كَذا". فلو قال:

كَـ"كَـمْ" "كَـأَيِّنْ" و"كَذَا" ونَصَـبَـا وقِيْـلَ "كَـائِنْ" بَعْـدَهُ "مِنْ" وَجَـبَـا

كان[7] أحسن من وجوه[8]:

أحدها التّنصيص على الخِلاف[9] السّابق.

ثانيها التّنبيه على اختصاصِ "كَأيِّنْ" بِـ"مِنْ" دون "كَذا".

ثالثها إفهام أنّ وجودَ "مِنْ" بعد "كأيّنْ" أكثرُ مِن عَدَمِها؛ لجَرَيان[10] خُلْفٍ في وجوبِها.

رابعها إفادةُ أنّ "كائِنْ" لغةٌ في "كأيِّنْ"، وفيها خمس لغات[11]: أفصَحُها "كأيِّنْ"، وبها قرأ السَّبعةُ إلاّ ابنَ كثير.

ويلِيها "كائِنْ" على وزن "كَاعِن"، وبها قرأ ابنُ كثير[12]. وهي أكثرُ في الشِّعرِ مِنَ الأُولى، وإنْ كانت الأُولى هي الأصْلُ، ومنه البيتان السّابقان، وقوله[13]:

٢٣٧-وَكَـائِنْ بِالأَبَـاطِـحِ مِنْ صَـدِيْـقٍ يَـرَانِـي لَوْ أُصِـبْـتُ هُوَ الْمُصَـابَـا/ ٢٩١/أ

والثالثة "كَأْيِنْ" مثل "كَعْين"، وبها قرأ الأعْمشُ وابنُ مُحَيصِن[14].

[1] - كذا في الارتشاف ٧٩٦/٢، والمغني ٢٤٨.
[2] - الكلام السابق بتمامه في المغني ٢٤٨.
[3] - ١٢٥.
[4] - في ط٢:"زكّنى". وهو تحريف.
[5] - في ط١:"من".
[6] - في الأصل ود:"وعشرون".
[7] - في ط، وص:"لكان".
[8] - في د، وط، وص:"أوجه".
[9] - في د، وط، وص:"الخلف".
[10] - في د:"لجريانه". وهو خطأ.
[11] - انظر المحتسب ١٧٠/١-١٧٣، والمفصل ٢٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٤-١٣٦، ومر ٢٣٣/٢.
[12] - قراءة ابن كثير وبقية السبعة في السبعة ٢١٦، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٢٠/١.
[13] - البيت من الوافر، لجرير في ديوانه ١٧ تحقيق الصاوي، وكتاب الشعر للفارسي ٢١٣، وأمالي ابن الشجري ١٦٠/١، والمغني ٦٤٣، والخزانة ٣٩٧/٥، ٤٠١. والشاهد بلا نسبة في حروف المعاني ٦١، وشرح الرضي على الكافية ٤٥٦/٢. ورد في شا ٣١٧/٦. والأباطح: جمع أبطح، وهو مسيل واسع للماء فيه دقاق الحصى.
موضع الشاهد كائن، ووجه الاستشهاد مجيء "كائن" لغة في "كأين".
[14] - في ط١:"محيص". وهو خطأ. وقراءة الأعمش وابن محيصن في المحتسب ١٧٠/١.

والرابعة "كَيْئِنْ" على وزن[1] "كَيْعِن".

والخامسة "كَأَنْ" على وزن "كَعَن".

وسَبَبُ تَلَعُّبِهم[2] بهذه الكلمةِ كثرةُ الاستعمال.

الثّالث[3]: تأتي "كَذا" هذه – يعني[4]: المركَّبة – كنايةً عن غير العددِ، وهو الحديثُ، مُفْرَدةً ومعطوفةً، ويُكَنَّى بها عن المعرفة والنّكرة، ومنه الحديث[5]: "يُقَال لِلعَبْدِ يومَ القيامةِ: أتذْكرُ يومَ كَذا وكَذا".

وتكون "كذا" أيضاً كلمتين على أصْلِهما، و هما كاف التّشبيه و"ذَا" الإشاريّة، نحو: "رأيت زَيْداً فَاضِلاً وعَمْراً كَذا"، ومنه قوله[6]:

٢٣٨-وَأَسْلَمَنِي الْزَّمَانُ كَذَا فَلاَ طَرَبٌ وَ لاَ أُنْسُ

ويدخل[7] عليها "هَا" التّنبيه نحو: ﴿أَهَكَذَا عَرْشُكِ﴾[سورة النّمل٢٧: ٤٢].انتهى[8].

خاتمة[9]:

يُكَنَّى عن الحديثِ أيضاً بـ"كَيْتَ وكَيْتِ"، و"ذَيْتَ وذَيْتِ"، بفتح التّاء وكسرِها. والفتح أشهرُ. وهما مُخَفَّفَتان من "كَيَّةَ" و"ذَيَّةَ".

وقالوا على الأصل[10]: "كانَ مِنَ الأمْرِ كَيَّةَ وكَيَّةَ، وذَيَّةَ وذَيَّةَ"، وليس فيهما حينئذٍ إلاّ البناءُ على الفتح.

ولا يُقال: "كانَ مِنَ الأمْرِ كَيْتَ"، بلْ لا بُدَّ مِنْ تَكرارِها[11]، وكذلك "ذَيْتَ"؛ لأنّها كنايةٌ عن الحديثِ، والتّكريرُ مُشْعِرٌ بالطُّولِ. والله تعالى أعلم.[12]

---

[1] - في د، وط، وص:"بوزن".
[2] - في ط١:"تلقبهم". وهو تصحيف.
[3] - انظر المغني ٢٤٧-٢٤٨.
[4] - في د، وط، وص:"أعني".
[5] - الحديث بلفظه المستشهد به في المغني ٢٤٨، وهوبلفظ:".. فَيُقَالُ: عَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا كَذَا وَكَذَا.." في صحيح مسلم برقم ١٩٠، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، كتاب الإيمان.
[6] - البيت من الوافر، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٧٩٥/٢، والمغني ٢٤٧.
موضع الشاهد: كذا، ووجه الاستشهاد مجيء "كذا" كلمتين على أصلهما؛ وهما كاف التشبيه و"ذا" الإشارية.
[7] - في د، وط، وص:"تدخل".
[8] - ليست "انتهى" في د، وط، وص.
[9] - انظر شرح الكافية ١٧١٣/٤، والارتشاف ٧٩٧/٢.
[10] - انظر سر صناعة الإعراب ١٥٢/١-١٥٣، واللسان (كيا)، والتاج (ذيت).
[11] - في ط٢، وص:"تكرّرها".
[12] - ليست"والله تعالى أعلم" في ط، وص.

الحِــكَــايَــةُ[1]

هذا البابُ للحكاية بِــ"أيّ" وبِــ"مَنْ"، والعَلَم بعدَ "مَنْ"[2].

(اِحْــكِ بِــ"أيٍّ" مَــا لِمَنْكُــورٍ سُـــئِلْ عَنْــهُ بِهَــا فِي الوَقْــفِ أوْ حِينَ تَصِــلْ)

أي: يُحْكَى بِــ"أيّ" وصْلاً ووقْفاً (**مَا لِمَنْكُورٍ**) مذكورٍ مسؤولٍ عنه بها، من إعرابٍ وتــذكيرٍ وإفــرادٍ وفروعِهما، فيقال لِمَن قال: "رأيتُ رَجُلاً وامرأةً وغُلامَين وجَارِيَتَين وبَنينَ وبَنَاتٍ": "أيّاً وأيّةً وأيَّــيْنِ وأيَّــتَينِ وأيِّينَ /وأيَّاتٍ"، هذا في الوقْف، وكذا في الوصْل، يقال[3]: "أيّاً يَا هَذا، وأيَّةً يَا هَذا...إلى آخره[4]". ٢٩١/ب

واعلم أنّه لا يُحكى بها جَمْعُ تصحيحٍ إلاّ إذا كانَ موجوداً في المسؤولِ عنهُ، أو صالِحاً لأنْ يُوصَفَ بــهِ، نحو: "رِجَال"، فإنّه يُوصَفُ بِجَمْعِ التَّصحيحِ، فيقال: "رِجَالٌ مُسْلِمُونَ". هذه اللُّغَةُ الفُصْحَى.

وفي لُغَةٍ أُخْرى[5] يُحْكَى بها ما له من إعرابٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ فقط، ولا يُثَنَّى، ولا يُجْمَعُ، فيقال: "أيّاً أو أيّاً يَا هذا" لِمَن قال: "رأيتُ رَجُلاً أو رَجُلَينِ أو رِجَالاً"، و"أيَّةً أو أيَّةً يا هَذا" لِمَن قال: "رأيتُ امرأةً أو امرَأتَيْنِ أو نِسَاءً"[6].

(وَوَقْــفــاً احْــكِ مَــا لِمنكــورٍ بِــ"مَنْ" والنُّــوْنَ حَــرِّكْ مُطْــلَقــاً وأَشْــبِعَــنْ)

فتقول لِمَنْ قال: "قَامَ رَجُلٌ": "مَنُو؟"، ولِمَن قال: "رأيتُ رَجُلاً": "مَنَا؟"، ولِمَنْ قال: "مَرَرْتُ بِرَجُــلٍ": "مَنِي؟"، هذا في المُفْرَدِ المُذَكَّرِ.

---

[1] - في الأصل جاء العنوان بعد قوله:هذا الباب للحكاية بـ"أي" وبـ"من"، والعلم بعد "من".
[2] - سقط من د:"هذا الباب...بعد مَنْ".
[3] - في ط، وص:"فيقال".
[4] - في د، وط، وص:"آخرها".
[5] - حكاها سيبويه عن يونس في الكتاب ٤٠٢/١.
[6] - انظر ما سبق في مر ٢٣٥/٢.

[وَقُـــلْ "مَنَـــانِ" وَ"مَنَيْـــنِ" بَـــعْـــدَ "لِي إلْفَـــانِ بِابْنَيْـــنِ" وَسَـــــكِّــنْ تَعْـــدِلِ]

(وقُلْ) في المُثَنَّى[١] المذكَّرِ ("مَنانِ" و"مَنَيْنِ" بَعْدَ) قولِ القائِلِ (لِي...إلْفانِ بابْنَيْنِ)، و"ضَرَبَ حُرَّانِ عَبْدَيْنِ". فَـــ"مَنَانْ" لِحِكَاية المرفوعِ، و"مَنَيْنْ" لِحِكَاية المجرورِ والمنصوبِ. (وَسَكِّنْ) آخِرَهما (تَعْدِلِ). وإنّما حُـــرِّكَ في النّظم للضّرورة[٢].

[وقُـــلْ لِمَـــنْ قَـــالَ "أَتَتْ بِنْتٌ" "مَنَـــهْ" والنُّـــوْنُ قبْـــلَ تَـــا المُثَنَّـــى مُسْـــكَنَـــهْ

والفَتْـــحُ نَـــزْرٌ وَصِـــلِ التَّـــا والألِـــفْ بِمَـــنْ بِإثْـــرِ "ذَا بِنِسْـــــــوةٍ كَـــلِفْ"

وقُـــلْ "مَنُـــوْنَ" و"مَنِيْـــنَ" مُسْــــكِنَا إنْ قِيْـــلَ "جَـــا قَـــوْمٌ لِقَـــوْمٍ فُطَنَـــا"]

(وقُلْ) في المفرَدِ المؤنَّثِ (لِمَنْ قَالَ "أَتَتْ بِنْتٌ": "مَنَهْ") بفَتحِ النُّون، وقَلْبِ التَّاء هاءً. وقدْ يُقال: "مَنْـــتْ" بإسكان النُّون، وسلامة التّاء. وقُل في المُثَنَّى المؤنَّث لِمَنْ قال: "لِي زوجتَانِ مع أَمَتَيْنِ"، أو "ضَـــرَبَتْ حُرَّتَـــانِ رَقِيقَتَيْنِ" "مَنْتَانْ"، و"مَنْتَيْنْ": فَـــ"مَنْتَانْ" لِحِكَاية المرفوعِ، و"مَنْتَيْنْ"[٣] لِحِكَاية المجرورِ والمنصوبِ.

(والنُّوْنُ قبلَ تَا المُثَنَى مُسْكَنَهْ...والفتحُ) فيها (نَزْرٌ) أي[٤]: قليلٌ. وإنّما كان الفـــتحُ أشـــهرَ في المفـــرَدِ، والإسكانُ أشهر في التّثنية؛ لأنّ التّاء في "مَنَتْ"[٥] مُتَطَرِّفةٌ، وهي ساكنةٌ للوقْفِ، فحُرِّكَ ما قبلها/ لـــئلاّ يلتقـــيَ ساكنان، ولا كذلك "مَنْتَانْ"[٦]. ٢٩٢/أ

(وَصِلِ التَّا والألِفْ...بِمَنْ) في حكاية جمعِ المؤنَّث السَّالم، فقل: (بِإثْرِ) قولِ القَائلِ: (ذَا بِنِسْوةٍ كَلِـــفْ): "مَنَاتْ" بإسكان التّاء.

(وقُلْ) في حكاية جمع المذكَّر السَّالِم ("مَنُوْنَ" و"مَنِيْنَ" مُسْكِنَا) آخِرَهما (إنْ قِيْلَ "جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا")، أو "ضَرَبَ قَومٌ قَوماً"، فَـــ"مَنُونْ" للمرفوع، و"مَنِيْنْ" للمجرور والمنصوب.

---

[١] - سقطت"المثنى" من ط١.
[٢] - أي: الأصل في "منانْ، ومنينْ" إسكان النون، وإنما حرك في نظم ابن مالك للضرورة.
[٣] - سقط من د:"أو ضربت حرتان....منتين".
[٤] - الشرح الآتي في مر ٢٣٨/٢.
[٥] - في د:"بنت". وهو تحريف.
[٦] - في د:"بنتان". وهو تحريف.

تنبيه[1]:

في الحكاية بـ"مَنْ" لغتان[2]:

إحداهما، وهي الفصحى، أنْ يُحكى بها ما للمسؤول عنه من إعرابٍ وإفرادٍ وتذكيرٍ وفروعهما، على ما تقدَّم، و لم يذكر المصنِّفُ غيرَها.

والأخرى أنْ يُحكَى بها إعرابُ المسؤول عنه فقط، فيقال لِمَن قال: "قام رَجُلٌ أو رَجُلانِ أو رِجَالٌ أو امرأةٌ أو امرأتَانِ أو نِساءٌ": "مَنُو"، وفي النّصب "مَنَا"، وفي الجَرِّ "مَنِي".

[وإنْ تَصِلْ فَلَفْظُ "مَنْ" لا يَخْتَلِفْ ونَادِرٌ "مَنُونَ" فِي نَظْمٍ عُرِفْ]

(**وإنْ تَصِلْ فَلَفْظُ "مَنْ" لا يَخْتَلِفْ**) فتقول[3]: "مَنْ يَا فَتَى؟" في الأحوال كلِّها. هذا هو الفصيحُ[4].

وأجاز يونس[5] إثباتَ الزَّوائد وصْلاً: "مَنُو يا فتى؟"، وتشير إلى الحركةِ في "مَنَتْ"، ولا تنوِّن[6]، وتكْسِرُ نونَ المُثنَّى، وتفتحُ نونَ الجمعِ، وتنوِّن "مَنَات" ضمّاً وكسْراً. وهو مذهبٌ حكاه [يونس][7] عن بعضِ العربِ، وحُمِل عليه قولُ الشَّاعر[8]:

٢٣٩ – أتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أنْتُمْ؟ ....

وهذا شَاذٌّ عند سيبويه[9] والجمهور من وجهين: أحدُهما إثباتُ العلامة وصْلاً، والآخر تحريك النّون. وقال ابنُ[10] المصنِّف[11]: "والآخرُ أنّه حَكَى مُقَدَّراً غيرَ مَذكُور"[12].

وقد أشار المصنِّفُ إلى البيت[13] بقوله: (**ونادِرٌ "مَنونَ" في نَظْمٍ عُرِفْ**) وهو لتأبَّطَ شَرّاً. ويقال: لشِمْر الغسَّاني. وتمامُه:

.... فقَالُوا: الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلامَا

---

[1] - التنبيه بتمامه في مر ٢٣٩/٢.
[2] - اللغة الفصحى حكاها سيبويه عن الخليل، وحكى عن يونس اللغة الثانية في الكتاب ٤٠٢/١.
[3] - الشرح الآتي في مر ٢٣٩/٢-٢٤٠.
[4] - في ص، وط، وص:"الصحيح". وفي هامش الأصل (٢٩٢/أ) إشارة إلى ورود "الصحيح" في نسخة أخرى.
[5] - الكتاب ٤٠٢/١.
[6] - في الأصل:"ينون".
[7] - زيادة من ط، وص.
[8] - البيت من الوافر، لتأبط شراً في ديوانه ٦٧، ومكو. ولشُمَير بن الحارث الضبي في نوادر أبي زيد ٣٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٤، ومر، والخزانة ١٦٧/٦، ١٧٠، والدرر ٢٤٦/٦. ولشمير أو تأبط شراً في شا، وزهر. ولأحدهما أو لجذع بن سنان في المقاصد ٤٩٨/٤. ولبشر بن الحارث أو تأبط شراً في شرح أبيات الجمل للبطليوسي ٢٩٠. وهو بلا نسبة في الكتاب ٤٠٢/١، والمقرب ٣٠٠/١. ورد في نا ٧٤٨، ومر ٢٤٠/٢، وهشا ٢٢٤/٤، وعق ٤٢٦/٢، وجا ٢٠٠/٤، وشا ٣٣١/٦، ومكو ٣١٢، وجز ٣٤٢، وزهر ٢٨٣/٢، وسيو ٤٨٦.
موضع الشاهد: منون أنتم، ووجه الاستشهاد جمع "من" في الوصل للضرورة، والقياس: من أنتم.
[9] - الكتاب ٤٠١/١-٤٠٢.
[10] - سقطت "ابن" من د.
[11] - نا ٧٤٨.
[12] - في صب ١٥٣٤/٤: "تقديره: قالوا: أتينا فقلت: منون أنتم. وعليه يكون المقدر المحكي ضميراً، فيكون فيه شذوذ آخر".
[13] - في د، وط، وص زيادة: "المذكور".

ويروى: عِمُوا صَبَاحاً. ويغلَّط المنشِد على إحدى الرِّوايَتَين بالرِّوَاية الأُخرى، وكذلك/ فعل[١] الزّجَّاجيُّ[٢]، ٢٩٢/ب
فغَلَّط مَنْ أنشَدَه: عِمُوا[٣] صَبَاحاً. وليس الأمرُ كما يظنُّ، بل كُلُّ واحدةٍ مِنَ الرّوايتين صحيحةٌ؛ فهو على رواية "عِمُوا ظَلاماً" من أبياتٍ رواها ابنُ دُرَيد[٤] عن أبي حاتم السّجستانيّ[٥] عن أبي زيدٍ الأنصاريّ، أوّلُها[٦]:

وَنَــارٍ قَــدْ خَــضَــأتُ بُعَــيْــدَ وَهْــنٍ بِــدَارٍ مَــا أُرِيــدُ بِــهَــا مُــقَــامَــا

وهي مشهورةٌ.

وعلى رواية "عِمُوا صَبَاحاً" من أبياتٍ مَعْزُوَّةٍ[٧] إلى خديج بن سِنان الغسَّانيّ، أوّلُها[٨]:

أَتَــوْا نَــارِي فَــقُــلْتُ مَــنُــونَ أَنْتُــمْ فَقَــالُوا: الجِنُّ قُــلْتُ عِمُــوا صَبَــاحَــا

نَزَلْــتُ بِشِــعْبِ وادِي الجِنِّ لَمَّــا رأيْــتُ اللَّيْــلَ قَــدْ نَشَــرَ الْجَنَــاحَــا

قيل[٩]: وكلا الشِّعْرَيْنِ أُكْذُوبةٌ مِنْ أكَاذِيبِ العرَبِ.

(والعَــلَــمَ احْكِيَنَّــهُ مِنْ بَعْــدِ "مَــنْ" إنْ عَــرِيَــتْ مِنْ عَــاطِفٍ بِهَــا اقْتَرَنْ)

فتقول[١٠] لِمَن قال: "جاءَ زيدٌ": "مَنْ زيدٌ؟"، و"رأيتُ زيداً": "مَنْ زيْداً؟"، و[١١] "مررتُ بزيدٍ": "مَنْ زَيْدٍ؟". وهذه لغة الحجازيِّين[١٢]. وأمّا غيرُهم[١٣] فلا يَحكُون، بل يَجيئون بالعَلَم المسؤول عنهُ بعدَ "مَنْ" مرفوعاً مُطْلقاً؛ لأنّه مبتدأٌ خبرُه "مَنْ"، أو خبرٌ مبتدؤه "مَنْ". فإنِ اقترنَتْ بعاطفٍ نحو: "وَمَنْ زَيْدٌ؟" تعيَّنَ الرَّفْعُ عنــد جميــعِ العرَبِ[١٤].

---

[١] - في د:"فصل".
[٢] - الجمل ٣٣٦-٣٣٧. وانظر الكلام الآتي في شرح أبيات الجمل للبطليوسي ٢٨٩-٢٩٠.
[٣] - ليست "عموا" في د، وط، وص.
[٤] - محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، أبو بكر، أشعر العلماء وأعلم الشعراء. من مؤلفاته: (الاشتقاق)، و(المقصور والممدود)، و(جمهرة اللغة). توفي سنة ٣٢١هـ. انظر البلغة ٢٦٠-٢٦١، والأعلام ٨٠/٦.
[٥] - في جميع النسخ: " السِّخْتِيَاني". والصحيح ما أثبت، يؤيد ذلك ما حكاه ابن السيد في شرح أبيات الجمل ٢٨٩. كما يؤيده اشتهار رواية ابن دريد عن السجستاني
[٦] - البيت لتأبط شراً في ديوانه ٦٨. وهو في نوادر أبي زيد ٣٨٠، والحيوان ٤٨٢/٤، وشرح أبيات الجمل للبطليوسي ٢٨٩. وخضأت: أشعلت.
[٧] - في ط١:"مفردة".
[٨] - وهي لجذع بن سنان في شرح أبيات الجمل للبطليوسي ٢٩٠، وشا ٣٣٦/٦. والبيت من الوافر. ورد في مر ٢٤٠/٢.
[٩] - قال بذلك ابن السيد في شرح أبيات الجمل ٢٩٠.
[١٠] - الكلام الآتي في مر ٢٤١/٢.
[١١] - في د، وط١، وص:"أو".
[١٢] - انظر الكتاب ٤٠٣/١.
[١٣] - هم بنو تميم كما ذكر في الكتاب ٤٠٣/١.
[١٤] - انظر الكتاب ٤٠٤/١، والارتشاف ٦٨٨/٢-٦٨٩.

تنبيهات:

الأوّل[1]: يُشترَطُ لِحكاية العَلَمِ بِــ"مَنْ" أنْ لا يكونَ عدمُ الاشتراك فيه مُتيَقَّناً، فلا يُقال: "مَنِ الفَرَزْدَق؟"، بالجرِّ، لِمَنْ قال: "سمعْتُ شِعْرَ الفَرَزْدَقِ"[2]؛ لأنّ هذا الاسمَ تُيُقِّنَ انتفاءُ[3] الاشتراكِ فيه.

الثّاني[4]: شملَ كلامُه العَلَمَ المعطوفَ على غيره، والمعطوفَ عليه غيرُه، وفيه خِلافٌ، منعه يونس، وجــوّزه غيرُه، واستحسنَه سيبويه[5]. فيقال لِمَن قال: "رأيتُ زيداً وأباه": "مَنْ زَيداً وأباه؟"، ولِمَن[6] قال: "رأيتُ أخَــا زيدٍ وعَمْراً": "مَنْ أخَا زيدٍ وعَمْراً[7]؟".

الثّالث[8]: أجاز يونس[9] حكايةَ سائرِ المعارفِ قياساً على العَلَم،/ والصّحيحُ المنْعُ. ٢٩٣/أ

الرّابع[10]: لا يُحْكَى العَلَمُ مَوصوفاً بغيرِ "ابن" مضافٍ إلى عَلَم، فلا يقال: "مَنْ زيداً العاقل؟"، ولا: "مَــنْ زيداً ابن الأمير؟" لِمَنْ قال: "رأيتُ زيداً العاقِلَ"، أو "رأيتُ زيداً ابنَ الأميرِ". ويقال: "مَنْ زيدَ بنَ عمروٍ؟" لِمَن قال: "رأيتُ زيدَ بنَ عمروٍ".

الخامس[11]: فُهِم من قوله (**احْكِيَنَّــهُ**) أنّ حركاتِه حركاتُ حكايةٍ، وأنّ إعرابَه مُقدَّرٌ، وقد صرَّح به في غير هذا الكتاب[12].

والجمهورُ على أنّ "مَنْ" مبتدأٌ، والعَلَمُ بعدها خبرٌ، سواءً كانت حركتُه ضمّةً أو فتحةً أو كسرةً، وحركةُ إعرابِه مُقَدَّرةٌ لاشتغالِ آخرِه بِحركةِ الحكايةِ.

السّادس: قد بانَ لك أنّ "مَنْ" تُخالِف "أيّاً" في باب الحكايةِ في خمسة أشياء[13]:

أحدها: أنّ "مَنْ" تَختَصُّ بِحكاية العاقلِ، و"أيّ" عامّة في العاقل وغيرِه.

ثانيها: أنّ "مَنْ" تَختَصُّ بالوقْفِ، و"أيّ" عامّة في الوقْفِ وفي الوَصْل.

ثالثها: أنّ "مَنْ" يجب فيها الإشباعُ، فيقال: "مَنُو" و"مَنَا" و"مَنِي"، بِخِلاف "أيّ".

---

[1] - انظر التسهيل ٢٤٨، والارتشاف ٦٨٧/٢.
[2] - سقط من د:"بالجر...الفرزدق".
[3] - في ط١:"عدم".
[4] - انظر التسهيل ٢٤٨.
[5] - انظر مذهب يونس وغيره وسيبويه في الكتاب ٤٠٣/١-٤٠٤.
[6] - في د، وط، وص:"ومن".
[7] - في د:"عمرو". وهو خطأ.
[8] - التنبيه الثالث في مر ٢٤١/٢.
[9] - انظر إجازة يونس في الكتاب ٤٠٤/١، والتسهيل ٢٤٨، والارتشاف ٦٩٠/٢، والمساعد ٢٦٤/٣.
[10] - انظر التسهيل ٢٤٩، والارتشاف ٦٩٣/٢.
[11] - التنبيه الخامس في مر ٢٤٢/٢.
[12] - صرح بذلك في شرح الكافية ١٧١٩/٤.
[13] - انظر هشا ٢٤٣/٤-٢٤٥.

رابعها: أنّ "مَنْ" تُحْكى[1] بها النّكرةُ، ويُحكى بعدها العَلَمُ، و"أيّ" تَخْتَصُّ بالنّكرةِ.

خامسها: أنّ ما قبل تاء التّأنيث في "أيّ" واجبُ الفتحِ، تقول: "أيَّة وأيَّتان"، وفي "مَــنْ" يجــوز الفــتحُ والإسكانُ على ما سَبَقَ. انتهى[2].

خاتمة[3]:

الحكايةُ على نوعين: حكاية جملة، وحكاية مفرَد.

فأمَّا حكايةُ الجملةِ فضربان: حكايةُ ملفوظٍ، وحكايةُ مكتوبٍ.

فالمَلْفُوظُ نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا الحَمْدُ لِلَّهِ﴾[سورة الأعراف٧: ٤٣]، وقوله[4]:

٢٤٠ – سَــمِعْتُ النَّـــاسُ يَنْتَجِعُــوْنَ غَيْثــاً فَــقُــلْتُ لِصَيْــدَحَ انْتَجِعِــي بِــلاَلاَ

والمكتوبُ نحو قوله: "قرأتُ على فَصِّهِ مُحَمَّد رَسُولُ اللهِ ﷺ".

وهي مطّردة. ويجوزُ حكايتُها على المعنى فتقول في حكاية "زيدٌ قائِمٌ": "قال قائلٌ: قائمٌ زيدٌ". فإنْ كانت الجملُ[5] ملحونةً تَعيَّنَ المعنَى على الأصَحِّ[6].

وأمّا حكايةُ المفرد فضربان:

ضرْبٌ بأداة الاستفهامِ، ويُسمَّى الاستِثْبَاتَ بِــ"أيّ" أو بِــ"مَنْ"، وهو ما تقدَّم.

وضرْبٌ بغيرِ أداةٍ، وهو شَاذٌّ، كقول بعضِ العَرَبِ[7]/ – وقد قيل له: هَاتَانِ تَمْرَتَانِ – :"دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ". ٢٩٣/ب
قال سيبويه[8]: وسمعت أعرابيّاً، وسأله رجُلٌ، فقال: إنّهما قُرَشِيَّانِ، فقال: "ليسَا بِقُرَشِيَّانِ". وسمعت عَرَبِيّاً[9] يقول لرجل سأله: أليسَ قُرَشِيّاً؟ قال: "ليسَ بِقُرَشِيّاً". والله أعلم.

[1] - في د، وط، وص:"يحكى".
[2] - ليست "انتهى" في ط، وص.
[3] - انظر هشا ٢٤٠/٤-٢٤١.
[4] - البيت من الوافر، لذي الرمة في ديوانه ٤٤٢، ونوادر أبي زيد ٢٠٩، والمقتضب ١٠/٤، وسر صناعة الإعراب ٢٣٢/١، والخزانة ١٦٧/٩، ١٧٣، وزهر. وبلا نسبة في الجمل المنسوب إلى الخليل ١٧٢، وأسرار العربية ٣٣٥. ورد في زهر ٢٨٢/٢. والشاعر يمدح به بلال بن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري. ومعنى ينتجعون: يقصدون ويطلبون. والغيث: يكون المطر، ويكون النبات الذي ينبت عنه. وصيدح: اسم ناقة الشاعر.
موضع الشاهد: الناسُ، ووجه الاستشهاد رفع "الناس" على الحكاية.
[5] - في النسخ الأخرى:"الجملة".
[6] - سقط من د:"وهي مطردة....الأصح". وفي زهر٢٨٢/٢: "صوناً عن ارتكاب اللحن، ولئلا يتوهم أن اللحن نشأ من الحاكي".
[7] - القول في الكتاب ٤٠٣/١، والأصول ٣٩٥/٢، واللباب ١٣٧/٢.
[8] - ورد في الكتاب ٤٠٣/١: "وسمعت أعرابياً مرة وسأله رجل فقال: أليس قرشيا؟ فقال: ليس بقرشياً". ولم يرد: وسمعت أعرابياً وسأله رجل فقال: إنهما قرشيان، فقال: ليسا بقرشيان.
[9] - في ط١:"أعرابياً". وهو موافق لنص كتاب سيبويه. انظر الحاشية السابقة.

الـــتَّـــأنِـــيْـــثُ

[عَـــلاَمَـــةُ التَّـــأنِيْـــثِ تـــاءٌ أَوْ أَلِـــفْ وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّـــا كَـــ"الكَتِـــفْ"

ويُـــعْـــرَفُ الـــتَّـــقْـــدِيـــرُ بِالضَّمِيـــرِ ونَـــحْـــوِهِ كَالـــرَّدِّ فِـــي التَّصْغِيـــرِ]

(**عَلاَمَةُ التأنيثِ تاءٌ أَوْ أَلِفْ**) فالتّاء على قسمين: متحرِّكة؛ وتَختَصُّ بالأسماء كَـ"قَائِمَـــة". وســـاكِنَة؛ وتَختَصُّ بالأفعال كَـــ"قَامَتْ".

والألفُ كذلك: مُفْرَدةٌ؛ وهي المقصورةُ كَـــ"حُبْلَى". وأَلِفٌ قبلَها أَلِفٌ، فتُقْلَبُ هي همزةً؛ وهي الممدودةُ كَـــ"حَمْرَاء".

واعلم أنّ التّاء أكثرُ وأظهرُ دلالةً من الألفِ؛ لأنّها لا تلتبس بغيرِها، بِخلاف الألفِ، فإنّها تلتبس بغيرها، فيُحتَاج إلى تمييزها بما يأتي ذِكْرُه، ولهذا قدَّمها في الذِّكْرِ على الألف.

وإنّما قال: (**تاءٌ**) و لم يقل: "هاء" لتشمل[1] السّاكنةَ، ولأنَّ مذهبَ البصريِّين أنّ التّاء هي الأصْلُ، والهـــاءُ المبدَلة في الوقْفِ فَرْعُها[2]. وعكَسَ الكوفيُّون[3].

وإنّما لم يُوضَعْ للتّذكير علامةٌ لأنّه الأصْلُ فلم يحتجْ لذلك.

(**وفي أَسامٍ قَدَّروا التّا كـــ"الكَتِفْ"**) و"اليَد"، و"العَيْن"، ومأخَذُه السَّماعُ.

(**ويُعْرَفُ التّقديرُ بِالضّميرِ**) العائدِ على الاسمِ، (**ونَحْوِهِ كالرَّدِّ في التّصغيرِ**)، كَـــ"يُدَيَّة" إلى ما هي فيـــه حسّاً، والإشارة إليه بِـــ"ذي" وما في معناها، ووجودها في فعلِه، وسقوطها من عَدَده، وتأنيث خبرِه، نحو:"يَدُ زَيدٍ مبسوطةٌ"[4]، أو نعته، أو حاله. والأمثلةُ واضحة.

---

[1] - في ط، وص:"ليشمل".
[2] - في ط١:"غيرها". وهو تحريف.
[3] - الكلام السابق في مر ٢٤٣/٢. وانظر مذهب البصريين والكوفيين في سر صناعة الإعراب ١٥٩/١، والارتشاف ٦٣٦/٢، والمغني ٤٥٥، والمساعد ٢٨٩/٣، وزهر ٢٨٥/٢.
[4] - ليست "نحو:يد زيد مبسوطة" في د، وط، وص.

(وَلا تَلِي فَارِقَةً فَعُولاَ		أَصْلاً وَلا المِفْعَالَ وَالمَفْعِيلاَ)

أي[1]: لا تلي التّاءُ هذه الأوزانَ فارقةً بين المؤنَّث والمذكَّر[2]؛ فيقال: "هذا رَجُلٌ صَبُورٌ، ومِهْذَارٌ، ومِعْطِيرٌ"، و"هذه امْرَأَةٌ صَبُورٌ، ومِهْذَارٌ،/ ومِعْطِيرٌ"[3]. ٢٩٤/أ

و[4] فُهم من قوله: (**ولا تلي فارقةً**) أنّها قد تلي غيرَ فارقةٍ، كقولهم: "مَلُولَة"[5]، و"فَرُوقَة"[6]، فإن التّاء فيهما للمُبَالَغَةِ، ولذلك تلحقُ المؤنَّث والمذكَّر.

و[7] احترَزَ بقوله: (**أصْلاً**) عن "فَعُول" بمعنى "مَفْعُول"، فإنّه قد تلحقُه التّاءُ نحو: "أَكُولَة" بمعنى "مَأْكُولَة"، و"رَكُوبَة" بمعنى "مَرْكُوبَة"، و"حَلُوبَة" بمعنى "مَحْلُوبَة".

وإنّما كان "فَعُول" بمعنى "فَاعِل" أصْلاً لأنّ بنْيَةَ الفَاعِل أصْلٌ. وقال الشَّارِحُ[8]: "لأنّه أكثرُ مِنْ "فَعُول" بمعنى "مَفْعُول" فهو أصْلٌ [لهُ][9]".

[كَذَاك مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيْهِ		تَا الفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوْذٌ فِيْهِ

ومِنْ فَعِيلٍ كَـ"قَتِيْلٍ" إنْ تَبِعْ		مَوْصُوفُهُ غَالِباً التَّا تَمتَنِعْ]

(**كَذَاك مِفْعَلٌ**) أي: لا تليه التَّاء فارقةً، فيقال: "رَجُلٌ مِغْشَمٌ"، و"امْرأةٌ مِغْشَمٌ"[10].

(**وَمَا تَلِيْهِ...تَا الفَرْقِ مِنْ ذِي**) الأوزانِ الأربعةِ (**فَشُذُوْذٌ فِيْهِ**)، نحو: "عَدُوّ"[11] وعَدُوَّة"، و"مِيقَان وميقَانَة"[12]، و"مِسْكِين ومِسْكِينَة". وسُمِع: "امرأةٌ مِسْكِينٌ" على القياس، حكاه سيبويه[13].

(**ومِن فَعِيلٍ**) بمعنى "مَفْعُول" (**كَـ"قَتِيْلٍ"**) بمعنى "مَقْتُول"، و"جَرِيح" بمعنى "مَجْرُوح" (**إنْ تَبِعْ...مَوْصُوفَهُ غَالِباً التَّا تَمتنعْ**)، فيقال: "رَجُلٌ قَتِيلٌ وجَرِيحٌ"، و"امرأةٌ قَتِيلٌ وجَرِيحٌ"[14].

---

[1] - انظر شرح الكافية ١٧٣٨/٤-١٧٤٠.
[2] - في ط، وص:"بين المذكر والمؤنث".
[3] - رجل مهذار وامرأة مهذار أي: كثيرا الكلام. ورجل معطير وامرأة معطير أي: كثيرا التعطُّر. انظر الصحاح واللسان (هذر)، و(عطر).
[4] - الكلام الآتي في مر ٢٤٦/٢.
[5] - يقال: رجل ملولة وامرأة ملولة أي: شديدا السأم والضجر. انظر الصحاح واللسان (ملل).
[6] - رجل فروقة وامرأة فروقة أي: شديدا الفزع والعوف. انظر الصحاح واللسان (فرق).
[7] - الكلام الآتي في مر ٢٤٥/٢.
[8] - نا ٧٥٤.
[9] - زيادة من د، وط، وص. وهي موافقة لمصدر النص.
[10] - المغشم: الشجاع الذي لا يثنيه شيءٌ عما يريد ويهوى. انظر الصحاح واللسان (غشم).
[11] - في ط١:"غذو". وهو تصحيف.
[12] - رجل ميقان: لا يسمع شيئاً إلا أَيْقَنَ به. انظر اللسان والقاموس (يقن).
[13] - الكتاب ٢١٠/٢.
[14] - الكلام السابق في مر ٢٤٦/٢.

والاحترازُ بقوله: (**كَقَتِيلٍ**) من "فَعِيل" بمعنى "فَاعِل"، نحو: "رَحِيم"، و"ظَرِيف"، فإنّه تلحقه التّاء فتقول: "امرأةٌ رَحِيمَةٌ وظَرِيفَةٌ".

وبقوله: (**إنْ تَبِعْ...موصوفَه**) مِنْ أنْ يُستَعْمَلَ استعمالَ الأسماءِ غيرَ جارٍ على موصوفٍ ظاهِرٍ، ولا مَنْوِيٍّ لدَلِيلٍ؛ فإنّه تلحقه التّاء، نحو: "رأيت قَتِيلاً وقَتِيلَةً"، فِراراً مِنَ اللَّبس.

ولو قال:

ومِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إنْ عُرِفْ ... مَوصُوفُهُ غَالِباً التَّا تنحَذِفْ

لكانَ أجود؛ ليدخل في كلامه نحو: "رأيت قَتِيلاً مِنَ النِّساءِ"، فإنّه مِمّا تُحذَفُ[1] فيه التّاء للعِلْمِ بِمَوصُوفِه، ولهذا قال في شرح الكافية[2]: "فإنْ قُصِدَتِ الوصْفِيَّةُ وعُلِمَ الموصوفُ جُرِّدَ من التّاء".

٢٩٤/ب و[3] أشار بقوله: (**غالباً**) إلى أنّه قد تلحقه/ تاءُ[4] الفَرْقِ حَمْلاً على الّذي بمعنى "فَاعِل"، كقول العرب[5]: "صِفَةٌ ذَمِيمَةٌ"، و"خَصْلَةٌ حَمِيدَةٌ"، كما حُمِلَ الّذي بمعنى "فَاعِل" عليه في التّجَرُّد، نحو: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ﴾[سورة الأعراف٧: ٥٦]، ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي العِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾[سورة يس٣٦: ٧٨].

تنبيه[6]:

الأصْلُ في لَحَاق التّاء الأسماءَ إنّما هو تمييزُ المؤنَّثِ مِنَ المذكَّر، وأكثرُ ما يكونُ ذلك في الصِّفاتِ، نحو: "مُسْلِم ومُسْلِمَة"، و"ظَرِيف وظَرِيفَة"، وهو في الأسماءِ قليلٌ، نحو: "رَجُل ورَجُلَة"، و"امْرِئ وامْرَأَة"، و"إنْسَان وإنْسَانَة"، و"غُلام وغُلامَة"، و"فَتًى وفَتَاة".

وتكثر زيادة التّاء لتمييز الواحدِ مِنَ الجِنْسِ في المخلوقات، نحو: "تَمْر وتَمْرَة"، و"نَخْل ونَخْلَة"، و"شَجَر وشَجَرَة".

وقد تُزاد لتمييز الجنس من الواحد، نحو: "جَبْأَة وجَبْء"، و"كَمْأَة وكَمْء"[7].

ولتمييز الواحد من الجنس في المصنوعات، نحو: "جَرّ وجَرَّة"، و"لَبِن ولَبِنَة"، و"قَلَنْسُو وقَلَنْسُوَة"، و"سَفِيْن وسَفِينَة".

---

[1] - في د، وط، وص:"يحذف".
[2] - ١٧٤٠/٤.
[3] - الكلام الآتي في مر ٢٤٧/٢. وانظر شرح الكافية ١٧٤٠/٤-١٧٤١.
[4] - في الأصل:"التاء".
[5] - انظر قول العرب في الكتاب ٢١٣/٢، ومر ٢٤٧/٢، وعق ٤٣٢/٢.
[6] - أغلب كلام التنبيه في شرح الكافية ١٧٣٤/٤-١٧٣٧. وانظر الارتشاف ٦٣٧/٢-٦٤٠، وهشا ٢٤٨/٤، وزهر ٢٨٨/٢.
[7] - الجَبْأَةُ هي الكمأة التي إلى الحُمْرة. والكَمْأَةُ هي التي إلى الغُبْرة والسَّواد. انظر اللسان والتاج (جبأ).

وقد يُجاء بها للمبالغة، كَـــ"رَاوِيَة" لكثيرِ الرِّوَايَة. ولتأكيد المبالغة، كَـــ"عَلاَّمَة"، و"نَسَّابَة".

وقد تَجيء مُعَاقِبَةً[1] لياء "مَفَاعِيل"، كَـــ"زَنَادِقَة"[2]، و"جَحَاجِحَة"[3]. فإذا جِيء بالياء لم يُجَأ بها، بل يقال: "زَنَادِيق"، و"جَحَاجيح"؛ فالياء والهاء متعاقبان.

وقد يُجاء بها دالَّةً على النَّسَبِ، كقولهم: "أشْعَثِيّ وأشَاعِثَة"[4]،و"أزْرَقِيّ وأزَارِقَة"، و"مُهَلَّبِيّ ومَهَالِبَة".

وقد يُجاء بها دالَّةً على تعريب الأسماء المعجمة، نحو: "كَيْلَجَة وكَيَالِجَة"، و"مَوْزَج ومَوَازِجَة". والكَيَلَجَةُ: مِقْدَارٌ مِنَ الكَيْلِ مَعْرُوفٌ[5]. والمَوْزَجُ: الخُفُّ[6].

وقد تكون لمجرَّد تكثير حروفِ الكلمةِ كما هي في نحو: "قَرْيَة"، و"بَلْدَة"، و"غُرْفَة"، و"سِقَايَة".

وقد[7] تَجيء عِوضاً مِنْ فاءٍ، نحو: "عِدَة". أو مِنْ عَيْنٍ، نحو: "إقَامَة". أو مِنْ لامٍ، نحو: "سَنَة".

وقد عوّضت/ مِنْ مَدّة "تَفْعِيل" في نحو: "تَزْكِيَة"، و"تَنْمِيَة"[8]، و"تَنْزِيَة". ٢٩٥/أ

وقد تكون التّاء لازمةً فيما يشترك فيه المذكَّر والمؤنَّث، كَـــ"رَبْعَة" للمُعتَدِل القَامَة مِنَ الرِّجَالِ والنِّساءِ[9].

وقد تلازم ما يَخُصُّ المذكّر، كَـــ"رَجُل بُهْمَة". وهو الشُّجاع[10].

وقد تَجيء[11] في لفظٍ مخصوصٍ بالمؤنَّث لتأكيد تأنيثه، كَـــ"نَعْجَة"، و[12]"نَاقَة"، ومنـــه نحـــو: "حِجَـــارَة" و"صُقُورَة" و"خُؤُولَة" و"عُمُومَة"؛ فإنّها لتأكيد التّأنيث اللاَّحقِ للجَمْعِ.

**(وأَلِـــفُ الـــتَّـــأنِيْـــثِ ذاتُ قَـــصْـــرِ		وذَاتُ مَـــدٍّ نَحْـــوُ أُنْثَـــى "الـــغُـــرِّ")**

أي: غَرَّاء[13]. والمَقْصورةُ هي الأصْلُ، فَلِهَذَا[14] قَدَّمَها.

---

[1] - في د:"متعاقبة".
[2] - جمع زِنْديق؛ وهو القائل ببقاء الدهر، فارسي معرب، وهو بالفارسية زَنْدِ كِرَايْ. أوهو القائلُ بالنُّور والظُّلْمَةِ، أو مَن لا يُؤْمِنُ بالآخِرَةِ وبالرُّبوبيَّةِ، أو مَن يُبْطِنُ الكُفْرَ ويُظْهِرُ الإيمانَ. انظر اللسان والقاموس والتاج (زندق).
[3] - مفردها الجَحْجَاح؛ وهو السيد السمح الكريم. انظرالعين (حج)، واللسان (جحجح).
[4] - في الأصل، وط١، وص:"أشعني وأشاعنة". وفي د:"أشعبي وأشاعبة". والمثبت ما في ط٢؛ صرّح به الصبان في صب١٥٤٤/٤ فقال:" أشعثي وأشاعثة: بشين معجمة وعين مهملة وثاء مثلثة".
[5] - انظر المعرب للجواليقي ٣٤٠، واللسان والقاموس (كلج).
[6] - انظر المعرب للجواليقي ٣٥٩، واللسان والقاموس (مزج).
[7] - ليست "قد" في ط، وص.
[8] - ليست"تزكية وتنمية" في د.
[9] - انظر اللسان والقاموس (ربع).
[10] - انظر الصحاح واللسان (بهم).
[11] - في ط١:"يجيء".
[12] - ليست الواو في ط١.
[13] - الفرس الغراء: البيضاء بين العينين. انظر المقصور والممدور لابن ولاد ٢٠٣، والصحاح واللسان (غرر).
[14] - في د:"ولهذا".

[وَالِاشْـــتِـــهَـــارُ فِي مَـــبَـــانِي الأُوْلَى ... يُبْدِيْـــهِ وَزْنُ "أُرَبَـــى" وَ"الطُّـــوْلَـــى"

و"مَـــرَطَـــى" وَوَزْنُ فَـــعْـــلَـــى جَمْعَا ... أو مَصْـــدَراً أو صِفَـــةً كـــ"شَـــبْعَى"

وكَـــ"حُبَارَى" "سُـــمَّهَى" "سِـــبَطْرَى" ... "ذِكْـــرَى" وَ"حِثِّيْثَى" مَعَ "الكُفُـــرَّى"

كَـــذَاكَ "خُـــلَّيْطَى" مَعَ "الشُّـــقَّارَى" ... واعْـــزُ لِغَيْـــرِ هَذِهِ اسْـــــــتِنْـــدَاراً]

(**والاشتهارُ في مَبَانِي الأُولى**) أي: المَقْصُورَة (**يُبديه**) أي: يُظْهِرُه أوزانٌ[١]:

الأوّل: (**وزنُ**) "فُعَلَى" بِضَمِّ الأوّلِ، وفَتْحِ الثّاني، نحو: (**أُرَبَى**) للدَّاهِيَة[٢]. و"أُدَمَى"، و"شُعَبَى" لموضِعَين[٣].

وزعَمَ ابنُ قتيبة[٤] أنّها لا رابعَ لها.

ويردّ[٥] عليه: "أُرَنَى" – بالنّون– لِحَبٍّ يُعْقَدُ بِهِ اللَّبَنُ[٦]. و"جُنَفَى" لِمَوضِعٍ[٧]. و"جُعَبَى" لعِظَامِ النَّمْلِ[٨].

تنبيه[٩]:

جعلَ في التّسهيلِ[١٠] هذا الوزنَ مِنَ المشترك بين المقصورةِ والممدودةِ. وهو الصّوابُ. ومنه مع الممدودة اسماً: "خُشَشَاء" للعَظْمِ الّذي خلْفَ الأذن[١١]. وصِفَةً: "نَاقَة عُشَرَاء"[١٢]، و"امْرَأة نُفَسَاء". وهو في الجمع كثيرٌ، نحو: "كُرَمَاء" و"فُضَلاَء" و"خُلَفَاء".

الثّاني: "فُعْلَى" بِضَمِّ الأوّل، وسكونِ الثّاني، ومنه اسماً: "بُهْمَى" لِنَبْتٍ[١٣]. وصِفَةً نحو: "حُبْلَى"، (**و"الطُّوْلَى"**)[١٤]. ومصدراً نحو: "رُجْعَى"، و"بُشْرَى".

---

[١] - أغلب الكلام الآتي في شرح الكافية ١٧٤٣/٤-١٧٤٩. وانظر هشا ٢٤٨/٤-٢٥١.
[٢] - انظر أبنية السجستاني ٧٧، والمقصور والممدود لابن ولاد ٥٤، وأبنية الزبيدي ١٧٢.
[٣] - أدمى: اسم جبل ببلاد فارس، وقيل: بالطائف، وقيل: باليمامة. وشعبى: اسم جبل في بلاد بني فزارة، وقيل: بني كلاب. انظر أبنية السجستاني ٧٦، والمقصور والممدود لابن ولاد ٥٥، ٣٠٧، وأبنية الزبيدي ١٧١، ١٧٢، ومعجم البلدان (أدمى) ١٢٦/١، (شعبى) ٣٤٦/٣.
[٤] - أدب الكاتب ٥٩٣.
[٥] - ردّ عليه ابن السيد في كتابه الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ٣٣٠/٢-٣٣١، وذكر الأسماء عن أبي علي القالي في كتابه المقصور والممدود. وانظر شرح الكافية ١٧٤٤/٤.
[٦] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٥٥، واللسان (أرن).
[٧] - موضع في بلاد بني فزارة. انظر التكملة للصغاني واللسان والتاج (جنف).
[٨] - انظر المخصص ١٢٠/٨، واللسان والتاج (جعب).
[٩] - ليست "تنبيه" في د.
[١٠] - ٢٥٦.
[١١] - انظر إصلاح المنطق ٢٢١، والمقصور والممدود لابن ولاد ١٠٩.
[١٢] - وهي الناقة التي أتى عليها عشرة أشهر من لقاحها. انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٩٥، وأبنية الزبيدي ١٧٥.
[١٣] - البهمى: نباتٌ تَجِدُ به الغَنَم وجداً شديداً ما دام أَخْضَرَ، فإذا يَبِسَ هرَّ شوكُه وامتنع. انظر العين (بهم)، والمقصور والممدود لابن ولاد ٦٦، وأبنية الزبيدي ١٣٥، ١٧٠، واللسان (بهم).
[١٤] - الطولى تأنيث الأطول. انظر اللسان والتاج (طول).

الثّالث: "فَعَلَى" بفتحتين، ومنه اسماً: "بَرَدَى" لنهرٍ بدِمَشق، و"أَجَلَى" لِمَوضِعٍ[١]. ومصدراً: "بَشَكَى"، و"جَمَزَى"[٢]، (و"مَرَطَى"). يقال: "بَشَكَتِ النّاقة، وجَمَزَتْ[٣]، ومَرَطتْ" أي: أسْرَعَتْ[٤]. وصِفَةً كَـ"حَيَدَى"[٥].

تنبيه:

عَدَّ في/ التّسهيل[٦] هذا الوزنَ من المشترك. وسُمِعَ[٧] منه مع الممدودة: "قَرَمَاء"[٨]، و"جَنَفَاء" لِمَوضِعَين[٩]، و"ابن دَأَثَاء" وهي الأمَة[١٠]. ولا يُحْفَظُ غيرُها. ٢٩٥/ب

الرّابع: "فَعْلَى" بفتح الأوّل، وسكون الثّاني، وقد أشار إليه بقوله: (**وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعَا**)، نحو: "جَرْحَى".

(**أو مَصْدَراً**) نحو: "نَجْوَى". (**أو صِفةً**) لأُنْثَى "فَعْلاَن" (**كَـ"شَبْعَى"**).

فإنْ كانَ "فَعْلَى" اسماً لم يتعيَّنْ كونُ ألفِه للتّأنيث ولا قَصْرُها، بل قد[١١] تكون مقصورةً كَـ"سَلْمَى"، و"رَضْوَى". وتكون ممدودةً كَـ"العَوَّاء"، وهي مترلةٌ مِنْ منازلِ القَمَرِ[١٢]، وفيها القصْرُ والمَدّ. وتكون للتّأنيث كما مرّ. وللإلْحَاق. ومِمَّا فيه الوجهان[١٣]: "أَرْطَى"[١٤]، و"عَلْقَى"[١٥]، و"تَتْرَى"[١٦].

الخامس: "فُعَالَى" بِضَمِّ أوَّلِه[١٧]، ويكون اسماً: كَـ"سُمَانَى"، (**وكَـ"حُبَارَى"**) لطائِرَين[١٨]. وجمعاً: كَـ"سُكَارَى".

وزعَمَ الزَّبيدي[١٩] أنّه جاء صِفَةً مُفْرَداً، وحكى قولَهم: "جَمَلٌ عُلاَدَى"[٢٠].

[١] - أجلى: هضبة بأعلى نجد. وقيل: موضع في طريق البصرة إلى مكة. انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٥٣-٥٤، وليس في كلام العرب لابن خالويه ٢٦٥، ومعجم البلدان (أجلى) ١٠٢/١.
[٢] - وهو العدْوُ السريع. انظرالمقصور والممدود لابن ولاد ٨١، ٢٢٠، وأبنية الزبيدي ١٧١، والصحاح (جمز).
[٣] - في ط١:حجزت". وهو تحريف.
[٤] - انظر أبنية السجستاني ٧٥، والمقصور والممدود لابن ولاد ٦٤،٢٥١، ٢٩٨، وأبنية الزبيدي ١٧١.
[٥] - في الأصل ود:"جيدى". وهو تصحيف. ورجل حيدى: الذي يحيد. وحمار حيدى: الذي يحيد عن ظله لنشاطه. انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٨٩، واللسان (حيد).
[٦] - ٢٥٦.
[٧] - ليست "سمع" في د، وط، وص.
[٨] - في الأصل:"قرناء". وهو تحريف.
[٩] - قرماء: قرية كثيرة النخل باليمامة. وجنفاء: موضع في بلاد بني فزارة. انظر أبنية السجستاني ٨٢، والمقصور والممدود لابن ولاد ٨٣، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٩٩، وأبنية الزبيدي ١٧٥، ومعجم البلدان (جنفاء) ١٧٢/٢، و(قرما) ٣٢٩/٤،
[١٠] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٢٩٩، وليس في كلام العرب لابن خالويه ١٣٦. وفيها لغتان: دأْثاء بسكون الهمزة، ودأثاء بفتحها.
[١١] - ليست "قد" في ط١.
[١٢] - انظر الصحاح واللسان والقاموس (عوى).
[١٣] - في زهر ٢٦٩/٢: "كون الألف للتأنيث، وكونها للإلحاق، والوجهان مبنيان على الصرف وعدمه، فمن صرف قدر الألف للإلحاق، ومن منع قدرها للتأنيث".
[١٤] - هو شجر يدبغ به الأدم. انظر أبنية السجستاني ٣٣٨، والمقصور والممدود لابن ولاد ٣٢١، وأبنية الزبيدي ١٧٠.
[١٥] - هو شجر تدوم خضرته في القيظ. انظر أبنية السجستاني ٧٠، ٣٣٨، والمقصور والممدود لابن ولاد ١٨٥، ٣٢٢، وأبنية الزبيدي ١٧٠.
[١٦] - هو التتابع. انظر أبنية السجستاني ٣٣٨، والمقصور والممدود لابن ولاد ٧١، وأبنية الزبيدي ١٧٠.
[١٧] - في ط١:"أول". وهو خطأ.
[١٨] - انظر أبنية السجستاني ٦١، والمقصور والممدود لابن ولاد ٩١، ١٤٥، وأبنية الزبيدي ١٦٦، ٢٨٣، ٢٩٠.
[١٩] - أبنية الزبيدي ١٣١. والزبيدي هو محمد بن الحسن النحوي، أبو بكر، عالم بالنحو واللغة والأخبار، ومن تصانيفه: (الواضح في النحو)، و(ما تلحن فيه العامة)، و(أبنية كتاب سيبيه)، وغيرها. توفي سنة ٣٧٩هـ. انظر البلغة ٢٦٢، والأعلام ٨٢/٦.
[٢٠] - العلادى: الغليظ الشديد. وانظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٨٨، واللسان والتاج (علد).

السّادس: "فُعَّلَى" بِضَمٍّ أوّلِه[1]، وتشديدِ الثّاني مفتوحاً، نحو: (**سُمَّهَى**) للباطِلِ[2].

السّابع: "فِعَلَّى" بكسر الأوّل، وفتح الثّاني، وتسكين الثّالث، نحو: (**سِبَطْرَى**)، و"دِفَقَّى"[3] لضَربَين مِنَ المَشْيِ[4].

الثّامن: "فِعْلَى" بكسر الأوّل، وسكون الثّاني، مصدراً نحو: (**ذِكْرَى**). وجمعاً نحو: "حِجْلَى"، و"ظِرْبَى"، جمع "حَجَلَة"[5]، و"ظَرِبَان"، على وزن "قَطِرَان"، وهي دويبة تشبه الهِرَّة مُنْتِنَة الفَسْو[6]. ولا ثالثَ لهما[7] في الجموع[8].

فإنْ كان "فِعْلَى" غيرَ مصدرٍ أو جمعٍ لم يتعيَّنْ كونُ ألفِه للتّأنيث. بل إنْ لم ينوَّنْ في التّنكير فهي للتّأنيث، نحو: "ضِئْزَى"- بالهمزة[9] - وهي القِسْمَةُ الجائِرَةُ[10]، و"الشِّيْزَى" وهو خَشَبٌ يُصْنَعُ منه الجِفَانُ[11]، و"الدِّفْلَى" وهو شَجَرٌ[12]. وإنْ نوِّن فألِفُه للإلحاقِ، نحو: "رَجُلٌ كِيْصَى" وهو المُوْلَعُ/ بالأكلِ وحدَه[13]، و"عِزْهَى" وهو الّذي لا يلْهُو[14]. ٢٩٦/أ

وإنْ كان ينوَّن في لغةٍ ولا ينوَّن في أخرى ففي ألفِه وجهان، نحو: "ذِفْرَى" وهو المَوْضِعُ الّذي يعرقُ خلفَ أذن البعيرِ[15]، والأكثرُ فيه منعُ الصَّرفِ.

ومنهم أيضاً مَنْ نوَّن "دِفْلَى"، وعلى هذا فتكون ألِفُه للإلحاق.

التّاسع: "فِعِّيلَى" بكسر الأوّل والثّاني مُشَدَّداً، نحو: "هِجِّيْرَى" للعادة[16]، (و"**حِثِّيْثَى**") مصدرُ "حَثَّ"[17].

ولم يَجِئ إلاَّ مصدراً.

---

[1] - في د، وط، وص:"بضم الأول".
[2] - وفي المثل: "ذهب في السُّمَّهى"، و"جرى فلان السُّمَّهى"؛ أي: في الباطل. انظر أبنية السجستاني ٣٤٠، وأبنية الزبيدي ١٨٩، ومجمع الأمثال ١٦٨/١، ٢٨٠.
[3] - في ط١:"رفقى". وهو تحريف.
[4] - سبطرى مشية فيها تبختر. ودفقى مشية سريعة. انظر أبنية السجستاني ٩٦، والمقصور والممدود لابن ولاد ١١٦، ١٤٦، وأبنية الزبيدي ١٨٢، ٢٨٩.
[5] - الحجلة: طائر وردي أو نبات. انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٩٣، والمخصص ١٥٦/٨.
[6] - انظر أبنية السجستاني ٨٣، والمقصور والممدود لابن ولاد ١٧٨، وأبنية الزبيدي ١٧٦، والمخصص ٩٠/١٦.
[7] - في ط١:"لها". وهو خطأ.
[8] - بل لهما ثالث، فقد حكى الأخفش كما في التكملة ١٠٤، ١٧٢: "دِفْلى".
[9] - في ط١، وص:"بالهمز".
[10] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٧٠، والصحاح واللسان (ضيز). وحكيت بالتخفيف "ضيزى".
[11] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٥٩، والمخصص ١٩١/١١.
[12] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١١٦، والمخصص ٨٩/١٦.
[13] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٢٢٩، واللسان والقاموس (كيص).
[14] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٩١، والمخصص ١٤/١٦.
[15] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٢١، واللسان (ذفر).
[16] - انظر اللسان والتاج (هجر).
[17] - انظر أبنية السجستاني ١٣٣، والمقصور والممدود لابن ولاد ٩٣ ، وأبنية الزبيدي ١٥٠، ١٨٩.

تنبيه:

عَدَّ هذا الوزنَ في التّسهيل[1] من المشترك. وقد سُمع منه مع الممدودة قولُهم[2]: "هو عَالِمٌ بِدِخِّيْلاَئِــه" أي: بأمره الباطن، و"خِصِّيْصَاء" للاختِصاص[3]، و"فِخِّيْرَاء" للفخرِ[4]، و"مِكِّيْنَاء" للتّمكُّن[5]. وهذه الكلمـات تُمَـدُّ وتُقْصَرُ. وجعلَ الكسائيُّ[6] هذا الوزنَ مَقِيساً. والصَّحيحُ قَصْرُه على السَّماعِ.

العاشر: "فُعُلَّى" بضم الأوّل والثّاني، وتشديد الثّالث، نحو: "حُذُرَّى"، و"بُذُرَّى" مِنَ الحَذَرِ والتَّبْذِيرِ[7]، (**مَعَ "الكُفُرَّى"**) وهو وعاءُ الطَّلْع، وهو بفتح الثّاني أيضاً مع تثليث الكاف[8].

تنبيه:

حكى في التّسهيل[9] "سُلَحْفَاء"[10] بالمدِّ، وحكاه ابنُ القطّاع[11]. فعلى هذا يكون من الأوزان المشتركة.

وحكى الفرَّاءُ[12]: "سُلَحْفَاة". وظاهرُه أنّ أَلِفَ السُّلَحْفَاة ليستْ للتّأنيث إلاَّ أنْ يُجْعَلَ شَاذّاً مثلَ "بُهْمَاة"[13].

الحادي عشر: "فُعَّيْلَى" بِضَمِّ الأوّل، وفتح الثّاني مُشَدَّداً، نحو: "قُبَّيْطَى" للنَّاطِف[14]، (**كـذاكَ "خُلَّيْطَـى"**) للاختلاط[15]، و"لُغَّيْزَى" لِلُّغَزِ[16].

تنبيه:

سُمع منه مع الممدودةِ: "هو عَالِمٌ بِدُخَّيْلاَئِه"[17]. و لم يُسمَعْ غيرُه.

---

[1] - ٢٥٧.

[2] - وردت بضم الدال في المقصور والممدود لابن ولاد ١١٦، وأبنية الزبيدي ١٥٤، وأبنية ابن القطاع ١٩٨.

[3] - انظر أبنية السجستاني ١٣٢، والمقصور والممدود لابن ولاد ١٠٣، وأبنية الزبيدي ١٥٣.

[4] - انظر أبنية الزبيدي ١٥٣.

[5] - انظر أبنية ابن القطاع ١٩٣.

[6] - انظر مذهب الكسائي في المنقوص والممدود للفراء ١٦، والمقصور والممدود لابن ولاد ٢٩٩، والمخصص ١٥٥/١٤، واللباب ٤٣٧/٢، وشرح الشافية للرضي ١٦٨/١، ومر ٢٤٩/٢، وهشا ٢٤٩/٤.

[7] - انظر أبنية الزبيدي ١٤٤، ١٨٢، وأبنية ابن القطاع ١٩٢.

[8] - أي: كُفَرَّى، وكَفَرَّى، وكِفَرَّى. وانظر المخصص ٢٠٧/١٥، وأبنية ابن القطاع ١٩١-١٩٢، واللسان (كفر).

[9] - ٢٥٦.

[10] - المشهور أنها بفتح اللام ، وكذا ضبط التسهيل، وفي صب ١٥٤٨/٤:"سلحفاء: بسين مهملة مضمومة، فلام مفتوحة... وقضية صنيع الشارح أنه بضمّ اللام، لكن صنيع القاموس يؤيد الأول".

[11] - حكاه بالقصر في أبنية الأسماء والأفعال ٣٠٤، وبالمد ٢٩٨. وابن القطاع هو علي بن جعفر، أبو القاسم، الإمام اللغوي الشهير. له كتاب الأفعال، وكتاب أبنية الأسماء والأفعال. توفي سنة ٥١٥هـ. انظر البلغة ٢٠٤، والأعلام ٢٦٩/٤.

[12] - انظر حكاية الفراء في الارتشاف ٦٤٣/٢، والمصباح المنير كتاب السين (سلحف) ٢٨٤/١، ومر ٢٤٩/٢، والمساعد ٣١١/٣.

[13] - هو البهمى: نبت، وقد مر. وقال سيبويه في الكتاب ٣٢٠/٢: "ولا يكون "فُعْلى" والألف لغير التأنيث، إلا أن بعضهم قال: "بُهْماة واحدة"، وليس هذا بالمعروف". قال ابن سيدة في المخصص ١٩٤/١٥-١٩٥: "والقول في هذه الألف على مذهب سيبويه أنها زائدة لغير التأنيث ولا للإلحاق، كما أن ألف قَبَعْثَرَى كذلك، فكما لا تمتنع التاء من لحق قَبَعْثَرَاة، كذلك جاز دخولُها في بُهْماة... أما في رأي أبي الحسن فتكون للإلحاق بجُخْدَب، وقد نفى سيبويه هذا البناء أصلاً". وانظر اللسان (بهم).

[14] - وهو نوع من الحلوى. انظر المخصص ١٥٤/١٥، وأبنية ابن القطاع ١٩٣.

[15] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٠٧، وأبنية الزبيدي ١٥٠، ١٩٠.

[16] - واللُّغْزُ واللَّغْزُ واللُّغَزُ واللُّغَيْزَى والإلْغازُ: حفرة يحفرها اليَرْبُوع في جُحْره تحت الأرض. واللُّغَزُ الحَقْرُ الملتوي. واللُّغَزُ أيضاً الكلام الغامض. انظر أبنية السجستاني ٤٥، والمقصور والممدود لابن ولاد ٢٣٩-٢٤٠، وأبنية ابن القطاع ١٩٣، واللسان (لغز).

[17] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١١٦، وأبنية الزبيدي ١٥٤، وأبنية ابن القطاع ١٩٨.

الثّاني عشر: "فُعَّالَى" بِضَمِّ الأوّل، وتشديد الثّاني، نحو: "خُبَّازَى"، (**مَعَ "الشُّقَّارَى"**) لِنَبْتَيْنِ[١]، و"خُضَّارى" لطائِرٍ[٢].

(**واعْزُ**)/ أي: انْسُبْ (**لغيرِ هذه**) الأوزانِ في مباني المقصورةِ (**اسْتِنداراً**). فَمِمَّا ندرَ: ٢٩٦/ب

"فَيْعَلَى"[٣] كَـ"خَيْسَرَى" للخسارة[٤].

و"فَعْلَوَى" كَـ"هَرْنَوَى" لِنَبْتٍ.

و"فَعْوَلَى" كَـ"قَعْوَلَى" لضَرْبٍ من مَشْيِ الشَّيخِ.

و"فَيْعُولَى" كَـ"فَيْضُوضَى". و"فَوْعُولَى" كَـ"فَوْضُوضَى" للمُفَاوَضَةِ[٥].

و"فُعَلاَيَا" كَـ"بُرَحَايَا" للعَجَبِ[٦].

و"أُفْعُلاَوَى" كَـ"أُرْبُعَاوَى" لضربٍ من مَشْيِ الأرنبِ[٧].

و"فَعَلُوتَى"[٨] كَـ"رَهَبُوتَى" للرَّهْبَةِ[٩].

و"فَعْلَلُوْلَى" كَـ"حَنْدَقُوْقَى"[١٠] لِنَبْتٍ[١١].

و"فَعَيَّلَى" كَـ"هَبَيَّخَى" لِمشية بتبختر[١٢].

و"يَفْعَلَّى" كَـ"يَهْيَرَّى" للبَاطِلِ[١٣].

و"إِفْعَلَّى" كَـ"إِيْجَلَّى" لموضع[١٤].

---

[١] - انظر أبنية السجستاني ٨٠، والمقصور والممدود لابن ولاد ١٠٦، ١٥٨، وأبنية الزبيدي ١٣٨، ١٧٥.

[٢] - انظر أبنية السجستاني ٨٠، والمقصور والممدود لابن ولاد ١٠٧. وفي أبنية الزبيدي ١٧٥ خضارى: نبت.

[٣] - في ط١، وص:"فَعيلى". وهو خطأ.

[٤] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٠٦.

[٥] - يقال: أمْرُهم فَيْضُوْضَى وفوضوضى أي: في اختلاط ومفاوضة. وفيهما لغتان: المد والقصر. انظر المنقوص والممدود للفراء ١٦، ٢٨، والمقصور والممدود لابن ولاد ٢٠٧، وأبنية الزبيدي ١٥٤، وأبنية ابن القطاع ١٩٥، واللسان والقاموس (فاض).

[٦] - في صب ١٥٤٩/٤:" أي: كلمة تعجب". يؤيده القاموس (برح): أبرحه: أعجبه. والتاج (برح): ما أَبْرَحَه! أي: ما أَعْجَبَه!. وفي المساعد ٣١٠/٣: "يقال: ما أبرح هذا الأمر! أي: ما اعجبه!". وقد وردت أيضاً بمعنى المشقة والشدة في أبنية ابن القطاع ١٩٤، واللسان والتاج (برح).

[٧] - انظر اللسان (ربع).

[٨] - في الأصل ود:"فعْلوتى" بسكون العين. وهو خطأ.

[٩] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٢٦-١٢٧، وأبنية الزبيدي ١٥٠.

[١٠] - في ط١:"حندقوتى". وهو تحريف. وفي ص:"حنذقوقى". وهو تصحيف.

[١١] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٩٣. وذكر في أبنية السجستاني ٢٨٨، وأبنية الزبيدي ٢٦٦ بلفظ: "حندقوق".

[١٢] - انظر العين (هبنقع)، والمخصص ٩/١٦.

[١٣] - انظر أبنية السجستاني ١٣٤، والمقصور والممدود لابن ولاد ٢٨٤، وأبنية الزبيدي ١٩٠.

[١٤] - انظر أبنية الزبيدي ٩٨، ١١٧، ومعجم البلدان (إيجلى) ٢٨٨/١.

و"مَفْعَلَّى" كَـــ"مَكْوَرَّى" للعظيم الأرنبة[1].

و"مِفْعَلَّى" كَـــ"مِكْوَرَّى"[2] للعظيم الروثة من[3] الدواب[4].

و"مِفْعِلَّى" كَـــ"مِرْقِدَّى" للكثيرِ الرقُاد[5].

و"فَوْعَلَّى" كَـــ"دَوْدَرَّى" للعظيم الخصْيَتَين[6].

و"فِعْلِلَّى"، كَـــ"شِفْصِلَّى"[7] لِحِمْلِ نَبْتٍ[8].

و"فَعَلَيَّا" كَـــ"مَرَحَيَّا" للمرَح[9].

و"فَعْلَلاَيَا" كَـــ"بَرْدَرَايَا". و"فَوْعَالَى" كَـــ"حَوْلاَيَا"، وهذان لموضِعَيْنِ[10].

وفي كون هذه كلِّها نادرةً نَظَرٌ.

[لِـمَـدِّهَـا فَـعْـلاَءُ أَفْـعِـلاَءُ ... مُثَـلَّـثَ الـعَيْـنِ وفَـعْـلَلاَءُ

ثُمَّ فِـعَـالاَ فُـعْـلُلاَ فَـاعُـولاَ ... وفَـاعِـلاَءُ فِـعْـلِيَـا مَفْعُـولاَ

ومُطْـلَقَ العَيْـنِ فَـعَـالاَ وكَـذَا ... مُطْـلَقَ فَـاءٍ فَـعَـلاَءُ أُخِـذَا]

(**لِمدِّها**) أي[11]: لألف التّأنيث الممدودة أوزانٌ مشهورةٌ، وأوزانٌ نادِرةٌ. وقد ذكر من المشهورة سبعةَ عَشَرَ وزناً:

الأوّل: (**فَعْلاَءُ**) كيف أتى؛ اسماً: كَـــ"صَحْرَاء"، أو مـصدراً: كَـــ"رَغْبَـاء"، أو جمعـاً في المعـنى: كَـــ"طَرْفَاء"[12]، أو صفةً لأُنْثَى "أَفْعَل" كَـــ"حَمْرَاء"، أو لغيرِه كَـــ"دِيْمَةٌ هَطْلاَء".

---

[1] - انظر أبنية السجستاني ١٣٦، وأبنية الزبيدي ١٩٠. وفسر في المقصور والممدود لابن ولاد ٢٥١ بعيب من عيوب الدواب. والأرنبة: طرف الأنف.
[2] - انظر الكتاب ٣٤٤/٢.
[3] - سقط من ط٢:"ومفعلى كمكورى لعظيم الروثة من".
[4] - ذكرت بفتح الميم في أبنية الزبيدي ١٩٠.وانظر اللسان والتاج (كور).
[5] - انظر أبنية الزبيدي ١٥١، واللسان والتاج (رقد).
[6] - انظر أبنية السجستاني ٣٠٦، والمقصور والممدود لابن ولاد ١١٥، واللسان (كرا).
[7] - في ط١:"شفعلى". وهو تحريف.
[8] - انظر أبنية الزبيدي ٢٨٢، والمخصص ٩٨/١٥.
[9] - انظر أبنية الزبيدي ١٩٠، وأبنية ابن القطاع ١٩٣. وفُسر في أبنية السجستاني ١٣٥، والمقصور والممدور لابن ولاد ٢٥١ بزجر في الرمي.
[10] - بردرايا وحولايا: موضعان بالنهروان من أعمال بغداد. انظر معجم البلدان (بردرايا) ٣٧٧/١، و(حولايا) ٣٢٢/٢، والتاج (بردر)، و(بتت).
[11] - أغلب الكلام الآتي في شرح الكافية ١٧٥١/٤ـ١٧٥٦.
[12] - الطرفاء شجر واحده طرَفَة. انظر أدب الكاتب ٦١٨، والمقصور والممدود لابن ولاد ٣٢١، واللسان والتاج (طرف). والمقصود أنه اسم جمع، أو اسم جنس جمعي.

والثّاني والثّالث والرّابع: (**أَفْعِلاَءُ...مُثلَّثَ العَيْنِ**) كَـ"أَرْبَعَاء"، و"أَرْبِعَاء"، و"أَرْبُعَاء" بفتح الباء، وكسرها، وضمِّها، للرّابع من أيّام الأسبوع.

نعم، هو بفتح العَين من المشترك، ذكره في التّسهيل[1]. ومن المقصورة قولُهم: "أَجْفَلَى" لدعوة الجماعةِ[2].

(و) الخامس: (**فَعْلَلاَءُ**) كـ"عَقْرَبَاء" لِمكانٍ[3]، وهو من المشترك. ومن المقصورة "فَرْتَنَى" اسم امرأة[4].

(**ثُمَّ**) السّادس: (**فِعَالاَء**) كـ"قِصَاصَاء" للقِصَاص، كما حكاه/ ابنُ دُرَيد[5]. ولا يُحفَظُ غيرُه[6]. ٢٩٧/أ

والسّابع: (**فُعْلُلاء**). بضَمِّ الأوّل، كـ"قُرْفُصَاء". ولم يَجِئْ إلاَّ اسماً.

وحكى ابنُ القطَّاع[7] أنّه يُقال: "قَعَدَ القُرْفُصَى" بالقَصْرِ. فعلى هذا يكون مشتركاً. ويجوز[8] في ثالثه الفتحُ والضَمُّ.

والثّامن: (**فَاعُولاَء**) كَـ"عَاشُورَاء". وهو من المشترك. ومن المقصورة "بَادُوْلَى" اسم موضع[9].

(و) التّاسع: (**فَاعِلاَءُ**) كـ"قَاصِعَاء" لأحد بابَي جحرة اليربوع[10].

والعاشر: (**فِعْلِيَاء**) بكسر الأوّل، وسكون الثّاني، كَـ"كِبْرِيَاء".

والحادي عشر: (**مَفْعُولاَء**) كـ"مَشْيُوْخَاء" لجماعة الشِّيوخ[11].

والثّاني عشر والثّالث عشر والرّابع عشر: "فَعَالاَء"، و"فَعِيْلاَء"، و"فَعُوْلاَء"، وإليها أشارَ بقوله: (**ومُطْلَقَ العينِ فَعَالاَ**)، والفاء مفتوحَةٌ فيهنّ.

فَـ"فَعَالاَء" نحو: "بَرَاسَاء"، يُقال[12]: "مَا أدري أيُّ البَرَاسَاءِ هُوَ"؛ أي: أيُّ النّاس هو. و"بَرَاكَاءُ القِتَالِ" شِدَّته[13].

---

[1] - ٢٥٧.
[2] - انظر أبنية السجستاني ٣٤، والمقصور والممدود لابن ولاد ٥٣، وأبنية الزبيدي ٩٨، ١١٥.
[3] - عقرباء أرض باليمامة، وبالجولان أيضاً. انظر أبنية السجستاني ٢٧٠، والمقصور والممدود لابن ولاد ١٩٣، وأبنية الزبيدي ٢٨٧، ومعجم البلدان (عقرباء) ١٣٥/٤.
[4] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٢٠٩، وأبنية الزبيدي ٢٨٩، واللسان (فرتن)، والقاموس (فرت). وهو اسم للأمة، والمرأة الفاجرة.
[5] - جمهرة اللغة ١٢٣٠/٣.
[6] - ذكر ابن دريد في جمهرة اللغة ١٢٣٠/٣ "بِياساء" وهي الجرادة الأنثى، و"جِزالاء" وهي المرأة الجزلة.
[7] - حكاها بالمد وبالقصر في أبنية الأسماء والأفعال ٣٠٢-٣٠٣.
[8] - في د:"ويكون".
[9] - بادولى: موضع في بغداد. انظر أبنية الزبيدي ١٥٣، ومعجم البلدان (بادولى) ٣١٨/١، والتاج (بدل).
[10] - انظر أبنية السجستاني ٤٣، والمقصور والممدود لابن ولاد ٢٢٤، وأبنية الزبيدي ١٥٧.
[11] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٢٥٥، والمخصص ٧٦/١٦. وفي أبنية الزبيدي ١٩٠ أنها لجماعة الشيوخ والعلوج والأعيار.
[12] - انظر التكملة للصغاني والتاج (برس).
[13] - انظر أبنية السجستاني ٣٣٥، والمقصور والممدود لابن ولاد ٦٩، وأبنية الزبيدي ١٦٧.

وقد أثبت ابنُ القطَّاع[1] "فَعَالَى" مقصوراً في ألفاظٍ منها: "خَزَازَى" اسم جبل[2]. فعلى هذا يكون مشتركاً.

و"فَعِيلاءُ" نحو: "بَرِيسَاء" بمعنى "بَرَاسَاء"، و"تَمْرٌ"[3] قَرِيثَاءُ وكَرِيثَاءُ" لِنَوْعٍ منه[4]. وعدَّه في التّسهيل[5] من المشترك. ومن المقصورة: "كَثِيْرَى"[6].

و"فَعُولاَء" نحو: "دَبُوقَاء" للعَذِرَة[7]، و"حَرُوْرَاء" لموضعٍ تُنْسَبُ إليه الحَرُوْرِيَّة[8].

تنبيه[9]:

عَدَّ في التّسهيل[10] هذا الوزنَ في المختَصِّ بالممدودة. وأثبت ابنُ القطَّاع[11] "فَعُوْلَى" بالقَصْرِ؛ من ذلك: "حَضُوْرَى" لموضع[12]، و"دَبُوْقَى" لغة في "دَبُوقَاء" بالمدِّ، و"دَقُوْقَى" لقرْيَةٍ بالبحرين[13]، و"قَطُورَى" قبيلة في جُرْهُم. وفي شعر امرئ القيس[14]:

٢٤١- [كَأنَّ دِثَاراً حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ] عُقَابُ تَنُوْفَى [لا عُقَابُ القَوَاعِلِ]

وعلى هذا فهو مشترك. وهو الصّحيح. انتهى[15].

والخامس عشر والسّادس عشر والسّابع عشر: "فَعَلاَء" مثلث الفاءِ، والعين/ مفتوحة فيها، وإليها أشار بقوله: (وكَذَا...**مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلاَءُ أُخِذَا**). ٢٩٧/ب

فالفتح نحو: "جَنَفَاء" اسم موضع، وقد تقدَّم[16] أنّ هذا الوزنَ من المشترك.

---

[1] - أبنية ابن القطاع ١٢٢.
[2] - جبل معروف كانت العرب تُوقِد عليه غداة الغارَة. انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٠٥، ومعجم البلدان (خزاز) ٣٦٤/٢، واللسان والتاج (خزز).
[3] - سقطت "تمر" من ط١.
[4] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٢٢٤، وأبنية الزبيدي ١٨٨.
[5] - ٢٥٧.
[6] - هو عِقِّيرٌ يتداوى به؛ وهو رُطوبَة تَخرُجُ من أصلِ شجرةٍ تكونُ بجبالِ بيروتَ ولُبنانَ في ساحلِ الشَّام. انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٢٢٧، والمخصص ٧٥/١٦، واللسان والتاج (كثر).
[7] - انظر أبنية الزبيدي ١٨٨، واللسان (دبق). وفي أبنية السجستاني ١٢١، والمقصور والممدود لابن ولاد ١١٨ هو الدِّبْق؛ والدِّبْق حمل شجر في جَوْفه كالغِراء لازق يَلْزَق بجناح الطائر فيُصاد به.
[8] - حروراء: قرية بظاهر الكوفة، نسبت إليها الحرورية من الخوارج؛ لأنها كانت مكان أول تحكيمهم واجتماعهم. انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٩٧، ومعجم البلدان (حروراء) ٢٤٥/٢.
[9] - التنبيه مستفاد من مر ٢٥٢/٢.
[10] - ٢٥٦.
[11] - أبنية ابن القطاع ١٢٥، ١٩٤.
[12] - حضورى: بلدة باليمن، وفيها ثلاث لغات: حضور، وحضورى، وحضوراء. انظر معجم البلدان (حضور) ٢٧٢/٢.
[13] - المذكور أن دقوقى بلدة بين بغداد وإرْبل. وإربل من أعمال الموصل. وفيها ثلاث لغات: دقوق، ودقوقى، ودقوقاء. انظر معجم البلدان (دقوقاء) ٤٥٩/٢، والقاموس والتاج (دقق).
[14] - البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ٩٤، والخصائص ١٩١/٣، والجنى الداني ٢٩٥، ومر، والمغني ٣١٨، وشا، وزهر، والخزانة ١٧٧/١١. ودثار: اسم راعي إبل امرئ القيس. واللبون: النوق ذوات الألبان. وتنوفى: اسم جبل. والقواعل: صغار الجبال. يقول كأن هذا الراعي الذي سلبت منه إبله، كأن أبله حلقت بها العقاب التي تأوي إلى أعالي الجبال، مثل تنوفى ولم تأخذها العقاب التي تأوي إلى القواعل وهي الجبال المنخفضة، التي يمكن الوصول إليها. ورد في مر ٢٥٢/٢، وهشا ٣٣٠/٣، وشا ١٤٣/٥، وزهر ١٥٠/٢.
موضع الشاهد: تنوفى، ووجه الاستشهاد مجيء "تنوفى" على وزن "فعولى" بالقصر.
[15] - ليست "انتهى" في ط، وص.
[16] - صفحة ٢٠٩.

والكسر نحو: "سِـــيَرَاء" وهو ثوبٌ مُخَطَّطٌ يُعمل مِنَ القَزِّ[١].

والضَّمُّ نحو: "عُشَرَاء"، و"نُفَسَاء"، وقد تقدَّم[٢] أنّه مِنَ المشترك.

تنبيه:

كلامه يوهم حصْرَ أوزانِ الممدودة المشهورة فيما ذكرَه. وقد بقي منها أوزانٌ ذكرَها في غير هذا الكتاب[٣]؛ منها:

"فِيَعْلاَء"، نحو: "دِيَكْسَاء" لقطعةٍ مِنَ الغَنَم[٤].

و"يَفَاعِلاَء"، نحو: "يَنَابِعَاء" لمكان[٥].

و"تَفْعُلاَء" كَـــ"تَرْكُضَاء" لمشية المتبختر[٦].

و"فَعْنَالاَء"، نحو: "بَرْنَاسَاء" بمعنى "بَرَاسَاء" وهم النّاس[٧].

و"فَعْنَلاَء"، نحو: "بَرْنَسَاء" بمعناه أيضاً[٨].

و"فِعْلِلاَء"، نحو: "طِرْمِسَاء" للّيلة المظلمة[٩].

و"فُنْعُلاء"، نحو: "خُنْفُسَاء"، و"عُنْصُلاَء" وهو بصل البَرِّ[١٠].

و"فَعْلُوْلاَء"، نحو: "مَعْكُوْكَاء"[١١]، و"بَعْكُوْكَاء" للشَرِّ[١٢] والجَلَبَةِ[١٣].

و"فَعُوْلاَء"، نحو: "عَشُوْرَاء" لغة في "عَاشُورَاء".

---

[١] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٥٠، وأبنية الزبيدي ١٧٥.
[٢] - صفحة ٢٠٨.
[٣] - في التسهيل ٢٥٦.
[٤] - انظر أبنية الزبيدي ١٥٥، واللسان (دكس).
[٥] - اسم بلد. وفيه لغتان يَنابعاء بفتح أوله، ويُنابعاء بضم أوله. وانظر العين (نبع)، وأبنية ابن القطاع ١٥٥، واللسان (نبع) وفيه: "ويُنابعى مضموم الأوّل مقصور مكانٌ، فإذا فتح أوّله مُدّ، هذا قول كراع. وحكى غيره فيه المدّ مع الضم".
[٦] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٧٢، وأبنية الزبيدي ١٥٥.
[٧] - انظر أبنية السجستاني ٢٦٨، والمقصور والممدود لابن ولاد ٦٩، وأبنية الزبيدي ٢٨٦.
[٨] - انظر أبنية السجستاني ٢٦٨، والمقصور والممدود لابن ولاد ٦٩، وأبنية الزبيدي ٢٨٦.
[٩] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٧٧، وأبنية الزبيدي ٢٨٧. وفي أبنية السجستاني ٢٥٠: "هي ظلمة الغيم".
[١٠] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٩٦، وأبنية الزبيدي ١٤٢.
[١١] - في ط١:"مكوكاء". وهو خطأ.
[١٢] - في الأصل:"للسير". وهو خطأ.
[١٣] - انظر أبنية الزبيدي ١٥٣، واللسان والتاج (بعك).

و"مَفِعْلاَء"، نحو: "مَشِيْخَاء" للاختلاط[1].

و"فُعَيْلِيَاء"[2]، نحو: "مُزَيْقِيَاء" لعمرِو بن عامر ملكِ اليمن[3]. انتهى.[4]

خاتمة:

الأوزانُ المشتركة بينهما:

"فَعَلاء" بفتحتين. و"فُعَلاء" بِضَمٍّ ثمّ فتح.

و"فَعْلَلاَء" بفتح الأوّل والثّالث، وسكون الثّاني.

و"فَعِيْلاَء" بفتح الأوّل، وكسر الثّاني.

و"فِعِّيْلاَء" بكسر الأوّل والثّاني مشدَّداً.

و"فُعَّيْلاَء" بضمِّ الأوّل، وفتح الثّاني مشدداً.

و"فَاعُوْلاَء". وقد تقدَّم[5] التّنبيه عليها.

ومنها أيضاً: "إِفْعِيْلَى"، نحو: "إِهْجِيْرَى"، و"إِهْجِيْرَاء" وهي العادة[6].

و"فَوْعَلَى"، نحو: "خَوْزَلَى" لضربٍ من المشي[7]، و"حَوْصَلَى" للحَوْصَلَةِ[8].

و"فَيْعَلَى"، نحو: "خَيْزَلَى" بمعنى "خَوْزَلَى"، و"دَيْكَسَاء" بمعنى "دِيَكْسَاء".

و"فِعِلَّى" بكسر الأوّل والثّاني، وتشديد الثّالث، نحو: "زِمِكَّى"، و"زِمِكَّاء" لِمَنْبِت[9] ذنب الطّائر[10].

---

[1] - ذكر في شرح الكافية ١٧٥٤/٤ بالحاء المهملة. وذكره أبو حيان في الارتشاف ٦٤٨/٢ نقلاً عن ابن مالك بالجيم. ولم أقف عليه بهذا المعنى فيما عدت إليه من مصادر. وفي صب ١٥٥٤/٤:"لم أر في القاموس ولا في غيره من كتب اللغة "مشيخاء" بمعنى الاختلاط". والمذكور: "مَشْيُخاء" بمعنى جماعة الشيوخ في القاموس والتاج (شيخ). وفي المخصص ٧٦/١٦، وأبنية ابن القطاع ١٦٥: القوم في مَشِيحاء - بالحاء المهملة- من أمرهم. أي في جدٍّ وعزم. وفي المخصص ١٣٨/١٢، واللسان (شيح): هم في مَشِيحَى ومَشْيُوحاء - بالحاء المهملة - من أمرهم أي في اختلاط.

[2] - في الارتشاف ٦٥٠/٢:" ولم يذكر التصريفيون "فُعَيْلِياء" لأنه على هيئة المصغر فلا يثبت بناءً".

[3] - سمي بذلك لأنه كان يمزق كل يوم حلتين. انظر أبنية ابن القطاع ١٩٣، واللسان (مزق)، والأعلام ٨٠/٥.

[4] - ليست "انتهى" في ط، وص.

[5] - صفحة ٢١٤.

[6] - انظر المنقوص والممدود للفراء ٤١، وأبنية السجستاني ٣٦-٣٧، والمقصور والممدود لابن ولاد ٥٤، وأبنية الزبيدي ٩٨، ١١٤، والمخصص ١٥/١٦.

[7] - وهي المشية التي فيها تثاقل وتفكك. انظر أبنية السجستاني ٩٩، والمقصور والممدود لابن ولاد ٢٩٨، وأبنية الزبيدي ١٤٤، ١٨٢، ٢٢٢.

[8] - أي: حوصلة الطائر. انظر أبنية السجستاني ٩١، والمقصور والممدود لابن ولاد ٩٧، وأبنية الزبيدي ١٤٢، ١٨١.

[9] - في ط١، وص:"لمثبت". وهو تصحيف.

[10] - انظر أبنية السجستاني ٩٢، والمقصوروالممدود لابن ولاد ١٣٧، وأبنية الزبيدي ١٨١.

و"فُعَنْلَى" بضمِّ الأوّل، وفتح الثّاني، وسكون الثّالث، نحو: "جُلَنْدَى"، و"جُلَنْدَاء"[١].

و"فُعَالِلَى"، نحو: "جُخَادِبَى"، و"جُخَادِبَاء"[٢] لضرب من الجراد[٣].

وأمّا/ "فِعْلاَء" كَـ"عِلْبَاء"؛ وهو عرق في العنق[٤]، و"حِرْبَاء"؛ وهو دويبة[٥]، و"سِيسَاء"؛ وهو حدُّ فقار الظَّهْر[٦]، و"الشِّيْشَاء"؛ وهو الشِّيْصُ[٧]. و"فُعْلاَء" كَـ"حُوَّاء"؛ وهو نبتٌ واحدُه "حُوَّاءَة"[٨]، و"مُزَّاء"؛ وهو ضرْبٌ من الخمر[٩]، و"قُوبَاء"؛ وهو الحَزَازُ[١٠]، و"خُشَّاء"؛ وهو العظم النَّاتِئ خلفَ الأذن[١١]. فكلُّ هذه أَلِفُها للإلحاق بِـ"قِرْطَاس"[١٢]، و"قِرْنَاس"[١٣]؛ لأنّها منوَّنةٌ. والله أعلم.[١٤] ٢٩٨/أ

---

[١] - اسم ملك من ملوك عمان. انظر أبنية السجستاني ٩٧، وجمهرة اللغة (بضغ) ٣٥٤/١، والمقصور والممدود لابن ولاد ٨٢، وأبنية الزبيدي ١٨٢، واللسان والتاج (جلد).

[٢] - في الأصل:"جنادبى وجنادباء". ولم أقف عليه. وأشير في هامشه (٢٩٧/ب) إلى نسخة ثانية فيها:"جخادبى وجخادباء".

[٣] - ويقال جخادب أيضاً. انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٧٨، وأبنية الزبيدي ٢٧٦، ٢٨٣.

[٤] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٩٧، ٣٢٣، وأبنية الزبيدي ١٧٤.

[٥] - انظر المقصورو الممدود لابن ولاد ٩٩، وأبنية الزبيدي ١٣٧.

[٦] - انظر اللسان والتاج (سيس).

[٧] - وهو التمر الرديء الذي لم يشتد نواه. انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٦٠، واللسان والتاج (شيش).

[٨] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٩٩، والصحاح واللسان (حوا).

[٩] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٢٥٧، والصحاح واللسان (مزز).

[١٠] - وهو مرض يصيب الجلد ويداوى بالريق. انظر أبنية الزبيدي ١٣٨، ١٧٤، واللسان والتاج (قوب).

[١١] - انظر إصلاح المنطق ٢٢١، والمقصور والممدود لابن ولاد ١٠٩، واللسان (خشش).

[١٢] - بضم القاف وكسرها. والقرطاس: الصحيفة التي يكتب فيها. انظر أبنية الزبيدي ٢٨٦، واللسان والتاج (قرطس).

[١٣] - بضم القاف وكسرها. والقرناس: شبه الأنف يتقدم من الجبل. انظر أبنية السجستاني ٢٩٥، وأبنية الزبيدي ٢٨٦.

[١٤] - ليست "والله أعلم" في ط، وص.

المَقْصُــوْرُ والمَمْــدُودُ

[إذَا اسْــمٌ اسْــتَوْجَبَ مِن قَبْلِ الطَّرَفْ   فَتْحــاً وكَانَ ذَا نَظِيْــرٍ كَــ"الأسَــفْ"]

المقصورُ هو الّذي حرفُ إعرابِه ألِفٌ لازِمَةٌ. والممدودُ هو الّذي حرْفُ إعرابِه همْزَةٌ قبلها ألِــفٌ زائِــدةٌ. وكلاهُما قياسيٌّ، وهو وظيفةُ النَّحْويِّ. وسَمَاعِيٌّ، وهو وظيفةُ اللُّغَوِيّ[١].

وقد أشار إلى المقصور القياسيّ بقوله: (**إذا اسْمٌ**) صَحِيحٌ (**اسْتَوْجَبَ مِن قَبْلِ الطَّرَفْ**...**فَتْحاً وكــانَ ذَا نظيرٍ**) مِنَ المُعْتَلِّ (**كــ"الأسَفْ"**)؛ مثالُ الصَّحيح[٢].

(فَــلِــنَــظِــيْــرِهِ الــمُعَــلِّ الآخِــرِ   ثُــبُــوتُ قَصْــرٍ بِقِيَــاسٍ ظَــاهِــرِ)

نحو: "جَوِيَ جَوًى"[٣]، و"عَمِيَ عَمًى"، و"هَوِيَ هَوًى"، فهذه وما أشبَهَها مقصورةٌ؛ لأنَّ نظيرَهــا مــن الصَّحيحِ مستوجب فتْح ما قبل آخرِه، نحو: "أَسِفَ أَسَفاً"، و"فَرِحَ فَرَحاً"، و"أَشِرَ أَشَراً"[٤]، لِما علمت في باب أبنيةِ المصادرِ[٥] أنّ "فَعِلَ" المكسورَ العين اللاَّزمَ بَابُه "فَعَلٌ" بفتح العين.

وأمّا قولُه[٦]:

٢٤٢- إذَا قُلْتُ مَهْلاً غَارَتِ الْعِيْنُ بِالْبُكَــا   غِــرَاءً وَمَــدَّتْهَــا مَــدَامِــعُ نُهَّــلُ

فَــ"غِرَاءً" مصدرُ "غَارَيْتَ بين الشَّيْئَيْنِ غِرَاءً" إذا وَالَيْتَ، كما قاله أبو عبيدة[٧]، لا مصدرَ "غَرِيْتَ بِالشَّيْءِ أُغْرِيَ بهِ" إذا تَمادَيْتَ فيه في غضبك.

---

[١] ـ الكلام السابق في هشا ٢٥١/٤.

[٢] ـ في ط، وص:"للصحيح".

[٣] ـ الجَوَى: شِدَّةِ الوَجْدِ من عشق أو حزن. وقيل: الهَوَى الباطن. وقيل: السُّلُّ وتطاوُل المرض. وقيل: الجَوَى كل داءٍ يأخذ في الباطن. انظر الصحاح واللسان والقاموس (جوا).

[٤] ـ أشر: بطِر وكفَرَ النعمة فلم يشكرها. انظر الصحاح واللسان والتاج (أشر).

[٥] ـ انظر الأصل (١٥٣/ب)، و ط١ (٥٨٤/٢).

[٦] ـ البيت من الطويل، لكثير عزة في ديوانه ٢٥٥، وأمالي القالي ٦٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٦، والمقاصد ٥٠٩/٤، وزهر. ورد في هشا ٢٥١/٤، وزهر ٢٩٢/٢. ونهل: كثيرة فياضة.
موضع الشاهد: غراء، ووجه الاستشهاد مجيء "غراء" الممدود على وزن "فِعال" مصدراً لـ"غاريت".

[٧] ـ كذا في جميع النسخ. والصحيح أن أبا عبيد حكاها عن خالد بن كلثوم في الغريب المصنف(تحقيق د. العبيدي) ٩٨١/٣ وقال: "قال خالد بن كلثوم: "غاريت وعاديت بين اثنين"؛ أي: واليت. ومنه قول كثير: إذا قلت أسلو غارت العين بالبكا..غراء...قال: معنى غارت فاعلت من الولاء. أبو عبيدة: هي فاعلت من غريت بالشيء أغرى به غَراء". وانظر أيضاً أمالي القالي ٦٠/١، والمخصص ١٥٤/١٣، واللسان (غرى). وقد ورد عن أبي عبيدة في هشا ٢٥١/٤-٢٥٢، وزهر ٢٩٢/٢ ما ذكره الأشموني. وأبو عبيدة هو معمر بن المثنى البصري النحوي، من أئمة الأدب واللغة. له نحو مئتي مصنف، منها: (مجاز القرآن)، و(الخيل)، و(أيام العرب). واختلف في سنة وفاته، وقيل: سنة ٢٠٩هـ. انظر البلغة ٢٩٥، والأعلام ٢٧٢/٧.

[كَـــفِعَـــلٍ وَفُـــعَـــلٍ فِي جَـــمْـــعِ مَـــا كَـــفِعْـــلَةٍ وفُـــعْـــلَةٍ نَحْـــوُ "الدُّمَى"]

(**كفِعَلٍ**) بكسر الفاء (**وَفُعَلٍ**) بضمِّها، والعين مفتوحة فيهما، (**في جَمعِ ما**... **كفِعْلَةٍ**) بكسر الفاء، (**وفُعْلَةٍ**) بضمِّها، والعين ساكنة فيهما، الأوّل للأوّلِ، والثّاني للثّاني.

فالأوَّلُ نحو[1]: "فِرْيَة وفِرًى"[2]، و"مِرْيَة ومِرًى"[3].

والثّاني (**نَحْوُ**): "الدُّمْيَة" و(**الدُّمَى**)، و"مُدْيَة ومُدًى"[4]؛ فإنّ نظيرهما/ من الصّحيح: "قِرْبَة وقِرَب"[5] بكسر القاف، و"قُرْبَة وقُرَب"[6] بضمِّ القاف[7]، وهو مستوجب فتح ما قبل آخره. ٢٩٨/ب

وكذا اسم مفعولِ مَا زادَ على ثلاثةِ[8] أحرُفٍ، نحو: "مُعْطًى" و"مُقْتَنًى"؛ فإنّ نظيرَهما مِنَ الصَّحيحِ "مُكْرَمٌ"، و"مُحْتَرَمٌ"، وهو مستوجب ذلك.

وكذلك "أَفْعَل" صِفَةً لِتَفْضِيلٍ كانَ، كَـ"الأَقْصَى"، أو لغيرِ تفضيلٍ، كَـ"أَعْمَى"، و"أَعْـشَى"[9]؛ فـإنّ نظيرَهما منَ الصَّحيح: "الأبْعَدُ"، و"الأعْمَشُ"[10].

وكذلك ما كانَ جَمْعاً لِـ"الفُعْلَى" أُنْثَى "الأَفْعَل"، كَـ"القُصْوَى والقُصَى"، و"الدُّنْيا والدُّنَى"؛ فإنّ نظيرَهما منَ الصّحيحِ: "الكُبْرَى والكُبَرُ"، و"الأُخْرَى والأُخَرُ".

وكذلك ما كان منْ أسماءِ الأجْناسِ دالاً على الجمعيَّة بالتَّجرُّدِ منَ التَّاء كائناً على وزن "فَعَل" بفتحتين، وعلى الوَحْدَةِ[11] بمُصاحبة التّاء، كَـ"حَصَاة وحَصًا"، و"قَطَاة وقَطًا"[12]؛ فإنّ نظيرَهما منَ الصَّحيح: "شَجَرَةٌ وشَجَرٌ"، و"مَدَرَةٌ ومَدَرٌ"[13].

وكذلك[14] "المَفْعَل" مدلولاً به على مصدرٍ أو زمانٍ أو مكانٍ، نحو: "مَلْهًى"، و"مَسْعًى"؛ فإنّ نظيرَهما مِنَ الصّحيح: "مَذْهَبٌ"، و"مَسْرَحٌ".

---

[1] - أغلب الكلام الآتي في شرح الكافية ١٧٦٠/٤-١٧٦٣.
[2] - الفرية: الكذبة. انظر اللسان والتاج (فرى).
[3] - المرية: الشك. ومرية الناقة: درَّتها. انظر أبنية المقصور والممدود لابن ولاد ٢٤٥، والصحاح واللسان (مرى).
[4] - المِدْية الشَّفْرة. انظر اللسان والتاج (مدى).
[5] - القِرْبَة: ما يُستقى فيه الماء واللبن. انظر الصحاح واللسان (قرب).
[6] - القُرْبَة: القرابة. والقُرْبَة: الوادي. والقُرْبَة: ما يُتَقرَّب به إلى الله تعالى. انظر الصحاح واللسان والقاموس (قرب).
[7] - في د، ط، وص: "بضمها".
[8] - في ط١:"ثلاث". وهو خطأ.
[9] - الأعشى: ضعيف البصر، أو الذي لا يبصر ليلاً. ويقال رجل أعشى وامرأة عشواء. انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٧٩، والصحاح واللسان (عشى).
[10] - رجل أعْمَشُ، وامرأة عمشاء، أي: لا تزال عينها تسيل دمعاً، ولا تكاد تُبصِرُ بها. انظر الصحاح واللسان (عمش).
[11] - في د:"الواحدة".
[12] - القطاة: طائر؛ وهو من اليمام. انظر اللسان والتاج (قطا).
[13] - المَدَرُ: قِطَعُ طينٍ يابسٍ. والواحدة مَدَرَة. والعرب تسمِّي القرى والمدن مدَراً. انظر الصحاح واللسان (مدر).
[14] - في د:"كذا".

وكذلك[1] "المِفْعَل" مدلولاً به على آلةٍ، نحو: "مِرْمًى"، و"مِهْدًى" وهو وعاءُ الهديّة[2]؛ فإنّ نظيرَهما منَ الصّحيح: "مِخْصَفٌ"[3]، و"مِغْزَلٌ".

ثمّ أشارَ إلى الممدودِ القياسيّ بقوله:

[وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَالمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِفْ

كَمَصْدَرِ الفِعْلِ الّذِي قَدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ"ارْعَوَى" وكَـ"ارْتَأَى"]

(**وَمَا اسْتَحَقَّ**) أي[4]: منَ الصّحيح (**قَبْلَ آخرٍ أَلِفْ...فالمَدُّ في نظيرِهِ**) منَ المُعْتَلّ[5] (**حَتْماً عُرِفْ**).

وذلك (**كَمَصْدَرِ الفِعلِ الّذي قَدْ بُدِئَا...بهَمْزِ وصلٍ كَـ"ارْعَوَى"**) "اِرْعِوَاءً"[6]، (**وكَـ"ارْتَأى"**) "اِرْتِيَاءً"[7]، وكَـ"اسْتَقْصَى اِسْتِقْصَاءً"[8]؛ فإنّ نظيرَهما مِنَ الصّحيح: "اِنْطَلَقَ اِنْطِلاَقاً"، و"اِقْتَدَرَ اقْتِدَاراً"، و"اسْتَخْرَجَ اِسْتِخْرَاجاً".

وكمصدر "أَفْعَلَ"، نحو: "أَعْطَى إِعْطَاءً"؛ فإنّ نظيرَه[9] مِنَ الصّحيح: "أَكْرَمَ إِكْرَاماً".

وكمصدر "فَعَلَ" دالاًّ على صوْتٍ أو مَرَضٍ، كَـ"الرُّغَاء"[10]، و"الثُّغَاء"[11]، و"المُشَاء"[12]؛ فإنّ نظيرَها مـنَ الصّحيح: "البُغَامُ"[13]، و"الدُّوَارُ"./ ٢٩٩/أ

وكَـ"فِعَال" مصدر "فَاعَلَ"، نحو: "وَالَى وِلاَءً"، و"عَادَى عِدَاءً"؛ فإنّ نظيرَهما منَ الصَّحيح: "ضَارَبَ ضِرَاباً"[14]، و"قَاتَلَ قِتَالاً".

وكمفردِ "أَفْعِلَة"، نحو: "كِسَاء وأَكْسِيَة"، و"رِدَاء وأَرْدِيَة"؛ فإنّ نظيرَه منَ الصّحيح: "حِرَارٌ وأَحِرَّةٌ"[15]، و"سِلاَحٌ وأَسْلِحَةٌ".

---

[1] - في د: "كذا".
[2] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٢٤٣، والصحاح واللسان والتاج (هدى). وفي صب ١٥٥٨/٤:"ويمكن أن يكون "مهدى" اسم مكان واسم آلة باعتبارين".
[3] - المِخْصَفُ المِثْقبُ الذي تخصف به النعال. انظر اللسان والتاج (خصف).
[4] - أغلب الكلام الآتي في شرح الكافية ١٧٦٣/٤-١٧٦٥.
[5] - سقطت:"من المعتل" من د.
[6] - يقال: ارْعَوَى فلانٌ عن الجهْل ارعِواءً حسناً، وهو نزوعه عن الجهل وحسن رجوعه. انظر الصحاح واللسان (رعى).
[7] - ارتأى: فكّر وتأنّى. وهو من رؤية القلب أو الرأي. انظر اللسان والتاج (رأى).
[8] - واستقصى في المسألة: بلغ قصواها أي: غايتها. انظر اللسان والتاج (قصا).
[9] - في ط١:"نظيرهما". وهو خطأ.
[10] - الرغاء صوت الإبل وذوات الخف. انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٢٤، ١٣١، والصحاح واللسان (رغا).
[11] - الثغاء من أصوات المعز والضأن. انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٧٦، والصحاح واللسان (ثغا).
[12] - في صب ١٥٥٩/٤:" المُشَاء دال على المرض لأنه استطلاق البطن". ووردت بفتح الميم في اللسان والتاج (مشى).
[13] - البغام صوت إناث الظباء خاصة، وهو دعاؤها ولدها بأرخم ما يكون من الصوت. انظر الصحاح واللسان (بغم).
[14] - في ط١:"ضرباً". وهو خطأ.
[15] - حرار جمع حُرَّة بضم الحاء. وجمع حَرَّة: وهي أرض ذاتُ حِجارة سُودٍ نَخِرة كأنّما أُحرقتْ بالنار. انظر الصحح واللسان (حرر). وفي صب ١٥٥٩/٤: "أحرة جمع الجمع".

ومِنْ ثَمَّ قال الأخفشُ[1]: "أَرْجِيَة"[2]، و"أَقْفِيَة" مِنْ كلام المولَّدينَ؛ لأنّ "رَحًى"، و"قَفًا" مقصوران.

وأمّا قولُه[3]:

٢٤٣- فِي لَيْلَـــةٍ مِنْ جُمَـــادَى ذَاتِ أَنْدِيَـــةٍ لاَ يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلْمَـــائِهَـــا الْطُّنُبَـــا

والمفرد "نَدًى" بالقصْرِ ، فضرورةٌ. وقيل[4]: جُمِعَ "نَدًى" على "نِدَاء"، كَــ"جَمَلٍ وجِمَال"، ثُــمَّ جُمِــعَ "نِدَاء" على "أَنْدِيَة". ويُبْعِدُه أنّه لم يُسمعْ "نِدَاء"[5] جمعاً.[6]

وكذا ما صِيغَ منَ المصادرِ على "تَفْعَال"، ومنَ الصِّفَاتِ على "فَعَّـــال"، أو "مِفْعَـــال" لقـــصدِ المبالغـــة، كَـــ"التَّعْدَاء"، و"العَدَّاء"، و"المِعْطَاء"؛ لأنَّ نظيرَها منَ الصّحيح: "التَّذْكَارُ"، و"الخَبَّازُ"، و"المِهْذَارُ".

(وَالـــعَـــادِمُ الـــنَّظِيْـــرِ ذَا قَـــصْـــرٍ وَذَا مَـــدٍّ بِنَقْـــلٍ كَــ"الحِجَـــا" وكَــ"الحِـــذَا")

(العادمُ) مبتدأٌ، و**(بِنَقْلٍ)** خبرُه، و**(ذا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ)** حالان منَ الضَّميرِ المستَترِ في الخبر، وهو من تقـــديمِ الحالِ على عامِلِها المعنويّ، وفيه ما[7] عُرِفَ في موضِعه[8].

والمعنى أنّ ما ليس له نظيرٌ اطَّردَ فتْحُ ما قبل آخرِه، فقَصْرُه سَمَاعِيٌّ، وما ليس له نظيرٌ اطَّردَ زيادةُ ألفٍ قبل آخرِه فَمَدَّه[9] سَمَاعِيّ.

فَمِنَ المقصورِ سَماعاً[10]:

"الفَتَى": واحدُ "الفِتْيَان"، و"السَّنَا": الضّوء، و"الثَّرَى": التُّراب، و"الحِجَى": العقل[11].

ومن الممدود سَماعاً:

"الفَتَاءُ": حَدَاثَة السِّنِّ، و"السَّنَاءُ": الشَّرَف، و"الثَّرَاءُ": كثْرَةُ المال، و"الحِذَاءُ": النَّعْل[12].

[1] - قول الأخفش في هشا ٢٥٣/٤، والمساعد ٣٣١/٣.
[2] - في ص:"أرجية". وهو تصحيف.
[3] - البيت من البسيط، لمرة بن محكان في الحيوان ٣٥٢/٢-٣٥٣، والمقتضب ٨١/٣، والأغاني ٩/٢٠، والخصائص ٥٢/٣، وسر صناعة الإعراب ٦٢٠/٢، والمخصص ٢٠٢/١٥، وشرح الشافية للرضي ٢٧٨/٤، والمقاصد ٥١٠/٤، وزهر. ورد في هشا ٢٥٣/٤، وزهر ٢٩٣/٢. والندى: البلل. والطنب: حبل طويل يشد به البيت والسرادق، وقيل هو الوتد.
موضع الشاهد: أندية، ووجه الاستشهاد جمع "ندى" المقصور على "أندية" على وزن "أفعلة" للضرورة.
[4] - ممن قال بذلك أبو الحسن كما ذكر في الخصائص ٢٣٧/٣، والمخصص ٥٥/٢.
[5] - في الأصل:"ندى". وهو خطأ.
[6] - سقط من د:"وكمفرد أفعلة....جمعاً".
[7] - في الأصل:"كما".
[8] - ط١ (٣٠٦/٢). وسقط من د:"وهو من تقديم...موضعه".
[9] - ليست "فمدَّه" في ط٢، وص.
[10] - أغلب أمثلة المقصور سماعاً والممدود سماعاً في شرح الكافية ١٧٦٦/٤.
[11] - انظر أمثلة المقصور سماعاً في المقصور والممدود لابن ولاد ٢٠٥، ١٤١، ٧٣، ٩٣.
[12] - انظر أمثلة الممدود سماعاً في المقصور والممدود لابن ولاد ٢٠٥، ١٤١، ٧٣، ٩٨.

[وقَصْــرُ ذِي المَــدِّ اضْطِــرَاراً مُجَمَــعُ عَــلَيْــهِ وَالعَكْــسُ بِخُــلْفٍ يَــقَــعُ]

(**وقَصْرُ ذِي المدِّ اضطِرَاراً مُجَمَعُ...عليه**) لأنّه رُجوعٌ إلى الأصْلِ، إذ الأصْلُ القَصْرُ، ومنه قولُه[1]:

٢٤٤- لاَ بُدّ مِنْ صَنْعَا وإنْ طَــالَ الْسَّــفَرْ

وقولُه[2]:

٢٤٥- فَهُمْ مَثَلُ النَّــاسِ الَّذِي يَعْرِفُــوْنَــهُ وَأَهْــلُ الْوَفَــا مِنْ حَــادِثٍ وَقَدِيْـــمِ

تنبيه[3]:

٢٩٩/ب منعَ الفرَّاءُ[4] قَصْرَ ما له قِياسٌ يُوْجِبُ مَدَّهُ، نحو: "فَعْلاَء/ أَفْعَل". فقَوْلُ المصنِّف: (**وقَصْرُ ذِي المدِّ اضطِرَاراً مُجَمَعُ...عليه**)، يعني: في الجملة.

ويردُّ مذهبَ الفرّاءِ قولُه[5]:

٢٤٦- وَأَنْتِ لَــوْ بَــاكَــرْتِ مَشْــمُوْلَةً صَــفْــرَا كَلَــوْنِ الْفَــرَسِ الأشْــقَرِ

وقولُه[6]:

٢٤٧- والْقَــارِحُ العَــدَّا وَكُــلُّ طِمِــرَّةٍ مَــا إنْ يَنَــالُ يَــدُ الْطَّوِيْــلِ قَذَالَهَــا

انتهى.[7]

(**والعكسُ**) وهو مدُّ المقصورِ اضْطِراراً (**بِخُلْفٍ يَقعُ**)؛ فمَنَعَه جمهورُ البصريّين مُطْلَقاً، وأجــازَه جمهــور الكوفيّين مُطْلَقاً[8]. وفَصَّل الفرّاءُ[9]: فأجازَ مَدَّ ما لا يُخرِجُه المدُّ إلى ما ليس في أبنيتِهم. فيُجيز مَدَّ "مِقْلًى" بكسر الميم، فيقول: "مِقْلاَء"[10]؛ لوجودِ "مِفْتَاح". ويَمْنَعُ مَدَّ "مَوْلًى"؛ لِعَدَم "مَفْعَال" بفتح الميم. وكذا يَمُدُّ "لِحًــى"

[1] - الرجز قائله مجهول، وهو بلا نسبة في المنقوص والممدود للفراء ٢٨، وسر صناعة الإعراب ٥١٧/٢، والمخصص ١١/١٥، واللسان (صنع)، والمقاصد ٥١١/٤، والدرر ٤١٩/٦. ورد في هشا ٢٥٤/٤، وشا ٤٢١/٦، وزهر ٢٩٣/٢، وسيو ٤٨٩.
موضع الشاهد: صنعا، ووجه الاستشهاد قصر "صنعاء" للضرورة.
[2] - البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في المقاصد ٥١٢/٤، والهمع ٢٧٨/٣، والدرر ٢٢٠/٦. ورد في هشا ٢٥٥/٤، وزهر ٢٩٣/٢.
موضع الشاهد: الوفا، ووجه الاستشهاد قصر "الوفاء" للضرورة.
[3] - التنبيه في مر ٢٥٨/٢.
[4] - المنقوص والممدود للفراء ١٥. وانظر المخصص ١١٠/١٥-١١١، والهمع ٢٧٨/٣.
[5] - البيت من السريع، للأقيشر الأسدي في ديوانه ٤٣، والخزانة ٤٨٥/٤ برواية: "فقلت لو باكرت مشمولة صهبا .."، والمقاصد ٥١٦/٤، والدرر ٢٢١/٦. وللفرزدق في أمالي ابن الشجري ٢٣٥/٢. وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٨٨/١. ورد في مر ٢٥٨/٢، وزهر ٢٩٣/٢. ويقال للخمر مشمولة إذا كانت باردة الطعم.
موضع الشاهد: صفرا، ووجه الاستشهاد قصر "صفراء" للضرورة، مع وجود موجب لمدها.
[6] - البيت من الكامل، للأعشى في ديوانه ٢٥، والمخصص ١١١/١٥، واللسان (عدا). وهو بلا نسبة في الإنصاف ٧٥٢/٢. ورد في شا ٤٢١/٦.
والقارح: الفرس التي نبت نابها وانتهت أسنانها. والعداء: كثير العدو. والطمرة: الطويلة القوائم. والقذال: ما بين الأذنين من الرأس.
موضع الشاهد: العدا، ووجه الاستشهاد قصر "العداء" للضرورة، مع وجود موجب لمدها.
[7] - ليست "انتهى" في ط، وص.
[8] - انظر مذهب البصريين والكوفيين في مجالس ثعلب ٨٧/١-٨٩، والمخصص ١١١/١٥، والإنصاف ٧٤٥/٢، وشرح الكافية ١٧٦٨/٤-١٧٦٩.
[9] - انظر مذهب الفراء في المخصص ١١١/١٥، والارتشاف ٥١٧/٢، والمساعد ٣٣٢/٣، وزهر ٢٩٣/٢.
[10] - في ط١ زيادة:"بكسر الميم". والمِقلى: الذي يُقلى عليه. والمقلاء:عود يلعب به الصبيان. وقيل: العود الذي يُضرب به الغلام. انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٢٤٢، والصحاح واللسان (قلى).

بكسر اللاَّم، فيقول: "لِحَاء"[1]؛ لوجود "جِبَال". ويَمْنَعُه[2] في "لُحًى" بضمّ [اللاّم][3]؛ لأنّه ليس في أبنية الجموع إلاَّ نادراً[4]. والظاهرُ جوازُه مُطْلَقاً لورودِه، من ذلك قوله[5]:

٢٤٨- وَالْمَــرْءُ يُبْلِيْــهِ بِــلاَءَ السِّــرْبَالْ
تَعَــاقُبُ الإِهْــلاَلِ بَعْــدَ الإِهْــلاَلْ

وقوله[6]:

٢٤٩- سَــيُغْنِيْنِي الَّــذِي أغْــنَــاكَ عَنِّي فَــلاَ فَــقْــرٌ يَــدُوْمُ وَلاَ غِــنَــاءُ

وليس هو منْ "غَانَيْتَه" إذا فَاخَرتَه بالغِنَى، ولا من "الغَنَاء" – بالفتح بمعنى النّفْعِ[7] – كما قيل لاقترانه بالفقر. وقوله[8]:

٢٥٠- يَــا لَكَ مِنْ تَمْــرٍ وَمِنْ شِيْشَــاءِ
يَنْشَــبُ فِي المَسْــعَــلِ وَاللَّهَــاءِ

ومِمَّنْ وافقَ الكوفيِّينَ على جوازِ ذلك ابنُ ولاَّد[9] وابنُ خَروف[10]، وزعَمَا أنّ سيبويه استدلَّ على جوازِه في الشِّعر بقوله[11]: "وربَّما مَدُّوا فقالوا: مَنَابِير". قال ابنُ ولاّد[12]: "فزيادةُ الألفِ قبل آخرِ المقصورِ كزيادةِ هــذه الياء".[13]

تنبيه[14]:

الكلامُ في هذه المسألة هو الكلامُ في صَرْفِ ما لا ينصرفُ للضّرورة وعكسه. والله أعلم.[15]

---

[1] - ذكر الفراء"مقلى" و"مقلاء" ونبه على اختلاف المعنى بينهما، وكذا "لحى" و"لحاء"، في كتابه المنقوص والممدود ٢٠-٢١. واللحى بضم اللام وفتحها جمع لِحية. واللحاء بالمد قشر كل شيء. انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٢٣٣، ٢٩٦، واللسان (لحى).
[2] - في الأصل:"ويمنع".
[3] - زيادة من د، وط، وص.
[4] - سقطت"إلا نادراً" من د. وفيه زيادة: "قلت".
[5] - الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٨٦، والصحاح (بلي)، واللسان (بلا)، ومر. وهو بلا نسبة في المنقوص والممدود للفراء ٢٣ بفتح باء "بلاء"، والتكملة للفارسي ١١٩. ورد في مر ٢٥٧/٢، ومكو ٣١٧. والسربال: القميص.
موضع الشاهد: بلاء، ووجه الاستشهاد مد "بلى" للضرورة.
[6] - البيت من الوافر، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في المنقوص والممدود للفراء ٢٨، والمقصور والممدود لابن ولاد ٣٠١، والإنصاف ٧٤٧/٢، واللسان (غنا)، والمقاصد ٥١٣/٤، والدرر ٢٢٢/٦. ورد في هشا ٢٥٦/٤، وشا ٤٢٣/٦، وزهر ٢٩٣/٢.
موضع الشاهد: غناء، ووجه الاستشهاد مد "غِنى" للضرورة.
[7] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٢٠٣، والصحاح واللسان (غنى).
[8] - الرجز لأبي مقدام في سمط اللآلي ٨٧٤، وله أو لأعرابي في المقاصد ٥٠٧/٤، والدرر ٢٢٢/٦. وهو بلا نسبة في أمالي القالي ٢٤٦/٢، والعضديات للفارسي ١٥٨، والإنصاف ٧٤٦/٢، واللسان (شيش). ورد في نا ٧٦١، ومر ٢٥٨/٢، وعق ٤٤١/٢، وشا ٤٢٤/٦، وسيو ٤٨٩.
ويقال للتمر الذي لا يشتدُّ نواه الشِّيشاءُ. وينشب: يعلق. والمسعل: الحلقوم.
موضع الشاهد: اللهاء، ووجه الاستشهاد مد "اللهى" للضرورة.
[9] - انظر مذهب ابن ولاد في المقصور والممدود لابن ولاد ٣٠١. وابن ولاد هو أحمد بن محمد بن ولاد، أبو العباس، نحوي مشهور. من كتبه: (المقصور والممدود)، و(انتصار سيبويه على المبرد). توفي سنة ٣٣٢هـ. انظر البلغة ٨١، والأعلام ٢٠٧/١.
[10] - انظر مذهب ابن خروف في مر ٢٥٨/٢.
[11] - الكتاب ١٠/١.
[12] - المقصور والممدود لابن ولاد ٣٠١.
[13] - الكلام السابق في مر ٢٥٨/٢.
[14] - التنبيه في مر ٢٥٧/٢.
[15] - ليست "والله أعلم" في د، وط، وص.

كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ المَقْصُوْرِ وَالمَمْدُوْدِ وجَمْعِهِمَا/ تَصْحِيْحاً

٣٠٠/أ

إنّما اقْتَصَرَ عليهما لوُضُوحِ تَثْنِيةِ غيرِهما وجمعِه.

(آخِـــرَ مَقصُـــورٍ تُثَنِّـــي اجْعَـــلْـــهُ يَـــا   إِنْ كَـــانَ عَـــنْ ثَـــلاَثَـــةٍ مُـــرْتَقِـــيَـــا)

ياءً كانَ أصلُه أوْ وَاواً، رابعاً كانَ نحو: "حُبْلَى"، و"مُعْطَى"، أو خامساً نحو: "مُصْطَفَى"، و"حُبَارَى"[١]، أو سادساً نحو: "مُسْتَدْعَى" و"قَبَعْثَرَى"[٢]. تقول: "حُبْلَيَـــان"[٣]، و"مُعْطَيَـــان"، و"مُـــصْطَفَيَان"، و"حُبَارَيَـــان"، و"مُسْتَدْعَيَان"، و"قَبَعْثَرَيَان".

وشَذَّ منَ الرُّباعيّ قولُهم لِطَرَفَي الألية: "مِذْرَوَان"[٤]، والأصْلُ: "مِذْرَيَان"؛ لأنّه تثنيةُ "مِذْرَى" في التّقدير.

ومنَ الخماسيّ قولُهم: "قَهْقَرَان"، و"خَوْزَلاَن" بالحذف في تثنيةِ "قَهْقَرَى"[٥]، و"خَوْزَلَى"[٦].

[كَذَا الّذِي اليَـــا أَصْلُـــهُ نَحْـــوُ "الفَتَى"   وَالجَـــامِـــدُ الّذِي أُمِـــيْـــلَ كَـــ"مَتَى"

فِي غَـــيْـــرِ ذَا تُقْـــلَـــبُ وَاواً الأَلِـــفْ   وأَوْلِهَـــا مَـــا كَـــانَ قَبْـــلُ قَدْ أُلِـــفْ]

(**كَذَا الّذي اليَا أَصلُهُ**) أي[٧]: أصْلُ أَلِفِه (**نَحْوُ "الفتَى"**) قال تعالى: ﴿ودَخَلَ مَعَهُ الـــسِّجْنَ فَتَيَـــانِ﴾[سورة يوسف١٢: ٣٦]. وشذَّ قولُهم في "حِمًى": "حِمَوَان" بالواو.

(**والجامِدُ الّذي أُمِيلَ كَـــ"متى"**) و"بَلَى" إذا سُمِّي بهما فإنّك تقول في تثنيتِهما: "مَتَيَان"، و"بَلَيَان".

---

[١] - الحبارى: طائرٌ طويلُ العُنُق رَمَادِيُّ اللَّوْن على شَكْل الإوَزَّةِ في مِنْقاره طولٌ ومن شَأْنِهَا أن تُصَادَ ولا تَصِيَد . يقالُ للذَّكَر والأُنثَى والواحِدِ والجَمْع. انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٣١٠، واللسان والتاج (حبر).

[٢] - القبعثرى: العظيم الخلق الكثير الشعر من الإبل والناس. انظر أبنية السجستاني ٢٤٩، والمقصور والممدود لابن ولاد ٢١٩، وأبنية الزبيدي ٣١٧.

[٣] - في ص:"جبليان". وهو تصحيف.

[٤] - انظر أدب الكاتب ٦٠٢، والمقصور والممدود لابن ولاد ٣١١. وسيأتي تفصيل الحديث عنه.

[٥] - يقال: رجع القهقرى؛ أي: رجع إلى الخلف. انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٣١١، وأبنية الزبيدي ٢٨٠، واللسان (قهقر).

[٦] - الخوزلى مِشْية فيها تَثَاقُل وتَراجُعٌ وتَفَكك وتبختر. انظر الصحاح واللسان (خزل).

[٧] - انظر الشرح الآتي في هشا ٢٥٧/٤-٢٥٨.

و(**في غيرِ ذَا**) المذكورِ أنّه تُقْلَبُ أَلِفُه ياءً (**تُقلَبُ واواً الألِفْ**) وذلك شيئان:

الأوّل: أن تكونَ أَلِفُه ثالِثةً بدلاً مِنْ واوٍ[1]، نحو: "عَصًا"، و"قَفًا"، و"مَنًا" – لغةً في المنِّ الّذي يُوزَنُ بـــه[2] — فتقول: "عَصَوَان"، و"قَفَوَان"، و"مَنَوَان"، قال[3]:

٢٥١ — وَقَــدْ أَعْــدَدتُ لِلْعُــذَّالِ عِنْــدِي عَصًــا فِــي رَأسِــهَــا مَنَــوَا حَدِيْــدِ

وشذَّ قولُهم في "رِضًا": "رِضَيَان" بالياء مع أنّه مِنَ الرِّضْوَانِ.

والثّاني: أنْ تكونَ غيرَ مُبْدَلةٍ، ولَمْ تُمَل، نحو: "ألا" الاستفتاحيّة، و"إذَا"، فتقول[4] إذا سَمَّيْتَ بهما: "أَلَوَان"، و"إِذَوَان".

تنبيهان:

الأوّل: في الألف الّتي ليستْ مُبْدَلةً، وهي الأصْليّةُ، والمرادُ بها ما كانت في حرْفٍ أو[5] شِــبْهِهِ، والمجهولَــةُ الأصْلِ ثلاثةُ مذاهبَ[6]:

الأوّل [7]هو المشهور: أنْ يُعتبَرَ حالُهما بالإمالة،/ فإنْ أُمِيلا ثُنِّيَا بالياءِ، وإنْ لَمْ يُمَالا فَبالوَاوِ. وهذا مذهب سيبويه[8]. وجَزَمَ بهِ[9] هنا[10]. ٣٠٠/ب

والثّاني: إنْ أُمِيلا أو قُلِبَا ياءً في موضعٍ مَا ثُنِّيَا بالياء، وإلاَّ فَبالوَاوِ. وهذا اختيارُ ابنِ عصفور[11]. وبه جزم في الكافية[12].

فعلى هذا يُثَنَّى "عَلَى"، و"إِلَى"، و"لَدَى" بالياء؛ لانقلابِ أَلِفِهِنّ ياءً مع الضَّمير. وعلــى الأوّل[13] يُثَنَّــيْنَ بالواو. والقولان عن الأخفش[14].

---

[1] - في د:"الواو".
[2] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٢٤٧، والمخصص ١٧٤/١٥. وفي المصباح المنير(منا) ٥٨٢/٢: " المَنَا: الَّذِي يُكَالُ بِهِ السَّمْنُ وَغَيْرُهُ. وَقِيلَ: الَّذِي يُوزَنُ بِهِ رِطْلَانِ. وَالتَّثْنِيَةُ: مَنَوَانِ. وَالْجَمْعُ: أَمْنَاءٌ، مِثْلُ سَبَبٍ وَأَسْبَابٍ. وَفِي لُغَةِ تَمِيمٍ: مَنٌّ بِالتَّشْدِيدِ. وَالْجَمْعُ: أَمْنَانٌ. وَالتَّثْنِيَةُ: مَنَّانِ عَلَى لَفْظِهِ".
[3] - البيت من الوافر، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في المخصص ١٧٤/١٥برواية "وقد أعددت للغرباء عندي"، وهو بلا نسبة أيضاً في ربيع الأبرار ٣٢٨/٤ برواية: "وقد أعددت للغرماء عندي"، وكذا في التاج (منى). ورد في هشا ٢٥٨/٤، وزهر ٢٩٥/٢.
موضع الشاهد: منوا، ووجه الاستشهاد: تثنية "منا" على "منوين" بإبدال الألف واواً.
[4] - في ط، وص:"تقول".
[5] - في د زيادة:"في".
[6] - الكلام الآتي في مر ٢٦٠/٢. وفي صب ١٥٦٤/٤:"بل هي أربعة. رابعها قلب ألفها واواً مطلقاً".
[7] - في د، وط، وص زيادة واو.
[8] - الكتاب ٩٣/٢.
[9] - في د، وط، وص:"وبه جزم".
[10] - وفي شرحه التسهيل ٩١/١.
[11] - شرح الجمل لابن عصفور ١٤١/١. وفي المقرب ٤٥/٢ اعتبر ابن عصفور الإمالة فقط.
[12] - شرح الكافية ١٧٧٩/٤. وانظر شرح البيت فيها ١٧٨٢/٤.
[13] - في ط١:"وعلى الأولين يثنيان". وهو خطأ.
[14] - معاني القرآن للأخفش ٢٢٨/١. وانظر مذهب الأخفش في التذييل والتكميل ٢١/٢.

والثّالث: الألفُ الأصليّةُ والمجهولَةُ يُقلَبان ياءً مُطْلَقاً.

<u>الثّاني</u>: قد يكونُ للألف أصلان باعتبارِ لُغَتَيْن، فيجوز فيها وجهان، كَـ"رَحًى"؛ فإنّها يائيّة في لغةِ مَنْ قالَ: "رَحَيْتُ"، وواويّةٌ في لغة مَنْ قال: "رَحَوْتُ"، فَلِمَنْ ثنّاها أنْ يقولَ: "رَحَيَان"، و"رَحَوَان"، والياء أكثرُ[1].

(وأَوْلِها مَا كانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ) أي: أَوْلِ الواوَ المُنقَلِبَةَ إليها الألِفُ ما أُلِف في غير هذا من علامة التّثنية المذكورة في باب الإعرابِ[2].

[وَمَا كَـ"صَحْرَاءَ" بِوَاوٍ ثُنِّيَا ... ونَحْوُ "عِلْبَاءٍ" "كِسَاءٍ" وَ"حَيَا"

بِوَاوٍ اَوْ هَمْزٍ وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ ... صَحِّحْ ومَا شَذَّ عَلَى نقلٍ قُصِرْ]

(وما كَـ"صَحْرَاءَ") مِمَّا همزتُه بدلٌ مِنْ ألفِ التّأنيثِ **(بِواوٍ ثُنِّيا)** نحو: "صَحْرَاوَان"، و"حَمْرَاوَان"، بقلب الهمزةِ واواً.

وزعم السِّيرافي[3] أنّه إذا كان قبل أَلِفه واوٌ يجبُ تصحيحُ الهمزة؛ لئلاَّ يجتمعَ وَاوَانِ ليس بينهما إلاَّ الألِفُ، فتقول في "عَشْوَاء": "عَشْوَاءان" بالهمز، ولا يجوز "عَشْوَاوَان". وجوّز[4] الكوفيُّون[5] في ذلك الوَجْهَين.

وشَذَّ "حَمْرَايَان" بقلب الهمزة ياءً، و"حَمْرَاءَان" بالتّصحيح. كما شَذَّ "قَاصِعَان"، و"عَاشُورَان" في "قَاصِعَاء"[6]، و"عَاشُورَاء" بحذف الهمزة والألف معاً. والجيّد الجاري على القياس: "قَاصِعَاوَان"، و"عَاشُورَاوَان".[7]

(ونحوُ "عِلْبَاء") و"قُوْبَاء" مِمّا همزتُه بدلٌ مِنْ حرْف الإلحاق. و"العِلْبَاء" عصبة العُنُق. وهما عِلْبَاوَان، بينهما منبت العِرْقِ[8]. و"القُوْبَاء" داءٌ معروف ينتشر ويتّسع ويُعَالَج بالرِّيق. وأصلهما: "عِلْبَاي"، و"قُوْبَاي"/ بياء زائدة لِتُلْحِقهما بِـ"قِرْطَاس"، و"قِرناس". ٣٠١/أ

ونحو **(كِساء)** مِمَّا همزتُه بدلٌ من أصْلٍ هو واوٌ، إذ أصْله: "كِسَاو"، **(وَ)** نحو **(حَيَاء)** مِمَّا همزتُه بدلٌ من أصْلٍ هو ياء، إذ أصْلُه: "حَيَاي"، يُثَنّى[9] **(بواوٍ اَوْ هَمْزٍ)** فتقول: "عِلْبَاوَان"، و"كِسَاوَان"، و"حَيَاوَان"، و"عِلْبَاءَان"، و"كِسَاءَان"، و"حَيَاءَان".

---

[1] - والرحى هي التي يُطحن بها. انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٢٥، ١٢٦، ٣٠٦، والصحاح واللسان والتاج (رحى).
[2] - انظر الأصل (١٨/ب)، وط١ (٧٩/١).
[3] - انظر مذهب السيرافي في المخصص ١١٦/١٥، والتذييل والتكميل ٢٥/٢، وهشا ٢٥٨/٤.
[4] - في ط٢:"يجوز".
[5] - انظر مذهب الكوفيين في المخصص ١١٦/١٥.
[6] - القاصِعاء والنافِقاء، وهما جُحران من جِحَرة اليَربوع؛ فالقاصِعاء: ما قَصَعَ فيه، أي دَخَلَ فيه، والنافِقاء: ما خرج منه. وقيل: القاصعاء: فم جحر اليربوع، وأوّل ما يبتدئ في حفره ومأخذه من القَصْع وهو ضم الشيء على الشيء. انظر الصحاح واللسان (قصع).
[7] - الكلام السابق في هشا ٢٥٨/٤-٢٥٩. وانظر شرح الكافية ١٧٨٣/٤-١٧٨٤.
[8] - في ط، وص:"العرف". وهو تصحيف.
[9] - سقطت "يثنى" من د.

نعم، الأرجَحُ في الأول الإعلالُ[١]، وفي الأخيرين التّصحيح[٢]. هكذا ذكره المصنِّف[٣] وِفَاقاً لبعضِهم[٤]. ونصَّ سيبويه[٥]، والأخفش[٦]، وتَبِعَهما الجُزُولي[٧]، على أنّ التّصحيحَ مُطْلَقاً أحسنُ. إلاّ أنّ سيبويه[٨] ذكرَ أنّ القَلْبَ في الّتي للإلحاق أكثرُ منه في المنقَلِبة عن أصْلٍ، مع اشتراكهما في القِلّة.

وشذَّ "كِسَايان" بقَلْبِ الهمزة ياءً، كما شذَّ "ثِنَايَان" لِطَرَفَي العِقَالِ؛ قالوا[٩]: "عَقَلَ بَعِيرَهُ بِثِنَايَيْن"، والقِياسُ: بِثِنَاوَيْنِ أو بِثِنَاءَيْنِ؛ لأنّه تثنيةُ "ثِنَاء" على وزنِ "كِسَاء" تقديراً[١٠].

(**وغيرَ ما ذُكِرْ**) من المهموز، وهو ما همزتُه أصليّةٌ، أي: غيرُ مُبْدَلَةٍ مِنْ شيء[١١]، من نحو: "قُرَّاء"، و"وُضَّاء" (**صَحِّحْ**) في التّثنية، فتقول: "قُرَّاءَان"، و"وُضَّاءَان". و"القُرَّاء": النّاسِك[١٢]. و"الوُضَّاء": الوَضِيء[١٣].

وشذّ "قُرَّاوَان" بقلب الهمزة الأصليّة واواً.

(**وما شَذَّ**) في تثنية المقصور والممدود مِمَّا تقدّم التّنبيه عليه في مواضِعِه (**عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ**)؛ فلا يُقَاسُ عليه.

تنبيه[١٤]:

جملةُ ما شذَّ مِنَ المقصورِ ثلاثةُ أشياءٍ:

الأوّل: قولُهم "مِذْرَوَان"، والقياس: "مِذْرَيَان" كما تقدَّم[١٥]. وعِلَّةُ تصحيحه أنّه لم يُستعمَلْ إلاَّ مُثَنًّى، فلمَّا لَزِمَتْه التّثنيةُ صارتِ الواوُ كأنّها مِنْ حَشْوِ الكلمةِ. ومثلُه في الممدود "ثِنَايَان". قال في التّسهيل[١٦]: "وصَحَّحُوا "مِذْرَوَيْن"، و"ثِنَايَيْنِ" تصحيحَ "شَقَاوَة"، و"سِقَايَة" لِلُزُوم عَلامةِ[١٧] التَّثنيةِ والتّأنيث". يعني: أنّه لم يُنْطَق بـ"مِذْرَوَيْنِ"، و"ثِنَايَيْنِ" إلاَّ[١٨] مُثَنًّى، ولم يُنْطَقْ بـ"شَقَاوَة"، و"سِقَايَة" إلاَّ بتاءِ التّأنيث، فلمّا بُنِيَت/ الكلمةُ ٣٠١/ب

[١] - في زهر ٢٩٦/٢:" تشبيهاً لهمزة "قوباء" و"علباء" بهمزة "حمراء" من جهة أن كلاً منهما بدل من حرف زائد غير أصلي".
[٢] - في صب ١٥٦٦/٤:"لأن الهمزة فيهما أقرب إلى الأصلية لكونها بدلاً عنها".
[٣] - شرح الكافية ١٧٨٢/٤-١٧٨٣.
[٤] - كابن عصفور في المقرب ٤٦/٢. وانظر شا ٤٤٦/٦.
[٥] - الكتاب ٩٤/٢.
[٦] - انظر مذهب الأخفش في التذييل والتكميل ٢٧/٢، وهشا ٢٥٩/٤.
[٧] - المقدمة الجزولية ٤٧.
[٨] - الكتاب ٩٤/٢-٩٥.
[٩] - انظر القول في الكتاب ٩٥/٢، والمقتضب ١٦٤/٢، والأصول ٤١٨/٢.
[١٠] - سقطت "تقديراً" من ط١. وقال ابن مالك في شرح الكافية ١٧٨٤/٤:"لأن لفظ التثنية لازَمَه، فأشبهت ياؤه ياء نهاية".
[١١] - ليست "من شيء" في ط١، وص.
[١٢] - انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٣٢٤، والصحاح واللسان (قرأ).
[١٣] - انظر اللسان والتاج (وضأ).
[١٤] - أغلب كلام التنبيه في مر ٢٦٤/٢-٢٦٥.
[١٥] - صفحة ٢٢٥.
[١٦] - ١٧.
[١٧] - في د، وط، وص:"عَلَمَي". وما فيها موافق لمصدر النص.
[١٨] - في ط١ زيادة "في".

على ذلك قَوِيَت[1] الواو والياء لكونهما حَشْواً، وبَعُدَا عن التَّطَرُّفِ فلم يُعَلاَّ. لكن حكى أبو عبيـدٍ[2] عـن أبي عمرٍو: "مِذْرَى" مفرداً، وحكى عن أبي عبيدةٍ: "مِذْرَى"، و"مِذْرَيَان" على القياس.

الثّاني: "خَوْزَلاَن"، و"قَهْقَرَان"، وقاس عليه الكوفيُّون[3].

الثّالث: "رِضَيَان"، وقاس عليه الكِسائيُّ[4]؛ فأجاز تثنية "رِضًا"، و"عُلاً" مِنْ ذوات الواو المكـسورِ الأوّل والمضْمُومِهِ بالياء.

والّذي شذَّ من الممدودة خمسةُ أشياء:

الأوّل: "حَمْرَاءَان" بالتّصحيح، حكى ابنُ النّحاس[5] أنّ الكوفيِّين أجازوه.

والثّاني: "حَمْرَايَان" بالياء، وحكى بعضُهم[6] أنّها لغة فَزَارة.

والثّالث: نحو[7] "قَاصِعَان" بحذف الهمزة والألفِ، وقاس عليه الكوفيُّون[8].

والرّابع: "كِسَايَان"، وقاس عليه الكِسائيُّ[9]، ونقله أبو زيدٍ عن لغةِ فَزَارة[10].

والخامس: "قُرَّاوَان" بقلب[11] الأصليّة واواً. وفي كلام بعضِهِم[12] ما يقتضي أنّه لم يُسمَعْ.[13]

---

[1] - في د:"قرئت".

[2] - ورد في الغريب المصنف لأبي عبيد (تحقيق د. عبد التواب) ٢٦٨/١: "قال أبو عبيدة: المذرى: طرف الإلية. وقال عنترة: أحولي تنفض استُك مذرويها...لتقتلني أنا ذا عمارا. قال أبو عبيد: ويقال المذروان: أطراف الأليتين، وليس لها واحد. وهو أجود القولين؛ لأن لو كان لهما واحد، فقيل: مذرى، لقيل في التثنية: مذريان بالياء، وما كانت بالواو في التثنية". وحكاية أبي عبيد عن أبي عمرو في الاقتضاب للبطليوسي ٣٣٥/٢. وانظر التذييل والتكميل ٢٩/٢. وأبو عبيد هو القاسم بن سلام، إمام في اللغة والنحو والأدب. من مصنفاته: (الغريب المصنف)، و(الأمثال)، وغيرهما. توفي سنة ٢٢٤هـ. انظر البلغة ٢٣٣، والأعلام ١٧٦/٥.

[3] - انظر مذهب الكوفيين في المخصص ١١٤/١٥، والإنصاف ٧٥٤/٢، والتذييل والتكميل ٢٢/٢، ومر ٢٢/٢، وشا ٤٤٩/٦.

[4] - انظر مذهب الكسائي في المنقوص والممدود للفراء ٣٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٢/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٢/٢، ومر ٢٦٤/٢، والمساعد ٦٠/١، وشا ٤٣٤/٦.

[5] - في ط١:"النماس". وهو تحريف. وليس المقصود بابن النحاس بهاء الدين محمد بن إبراهيم (ت ٦٩٨هـ)، بل هو أبو جعفر أحمد بن محمد. انظر البلغة ٨١، ٢٤٨. وإجازة الكوفيين في كتابه صناعة الكتّاب ١٥٠-١٥١. وحكاية النحاس في "صناعة الكتّاب" ذكرها أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٤/٢. وما حكاه النحاس عن الكوفيين حكاه أبو حاتم عن قلة من العرب في المذكر والمؤنث ٣٧. وحكاه الفارسي عن المازني في التكملة ٤٢. وانظر شرح الرضي على الكافية ٣٥٤/٣، والمساعد ٦٠/١، والهمع ١٦٣/١.

[6] - كابن عصفور في المقرب ٤٦/٢، وأبو حيان في التذييل والتكميل ٢٤/٢، وابن عقيل في المساعد ٦٠/١. وانظر معاني القرآن للفراء ٣٥٧/١، والمخصص ١١٦/١٥، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٤/٣، ومر ٢٦٤/٢، والهمع ١٦٣/١.

[7] - ليست "نحو" في ط١.

[8] - انظر مذهب الكوفيين في المخصص ١١٦/١٥، والإنصاف ٧٥٤/٢، ومر ٢٦٤/٢، والمساعد ٦٤/١، وشا ٤٥٠/٦.

[9] - انظر مذهب الكسائي في المخصص ١١٦/١٥، والتذييل والتكميل ٢٨/٢، ومر ٢٦٤/٢، والمساعد ٦١/١، والهمع ١٦٣/١.

[10] - ذكر أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٨/٢ وابن عقيل في المساعد ٦١/١ أن أبا زيد نقلها عن لغة فزارة في كتاب الهمز، ولم أقف عليه في المطبوع منه. هذا وقد أشار محققو كتاب الهمز- ص ١٣- إلى أن الكتاب كان له في الأصل ملحق لأبي زيد اسمه "تحقيق الهمز" لكنه تضعضع فلم يبق إلا أسطر قليلة فضربوا عنه صفحاً. ولعل ما نقل عنه في المفقود ذاك. والله أعلم. وانظر نوادر أبي زيد ٢٨٣.

[11] - في ط١، وص زيادة "الألف".

[12] - كقول الفارسي في التكملة ٤٢ فقال:"ويجوز عندي في قياس قول من قال في النسب: "قراويّ" أن يثني بالواو". وقول ابن عقيل في المساعد ٦٠/١:"ولم يذكر سيبويه فيها إلا إقرار الهمزة". وقول الشاطبي في شا ٤٥٠/٦: "أجاز ذلك الفارسي قياساً على قول بعضهم في النسب: قرّاوي".

[13] - في د زيادة "انتهى".

(واحْـذِفْ مِنَ المقْصُـورِ فِي جَمْـعٍ عَلَى حَـدِّ الـمُثَـنَّـى مَـا بِـهِ تَكَمَّـلاَ)

يعني: إذا جمعتَ المقصورَ الجمعَ الّذي على حدِّ المثنَّى، وهو جمع المذكر السّالم، حذفتَ ما تكمَّل به، وهو الألفُ، لالتقاء السَّاكِنَين.

[والفَتْـحَ أَبْـقِ مُشْـعِراً بِمَـا حُـذِفْ وإنْ جَـمَـعْـتَـهُ بِـتَـاءٍ وأَلِـفْ

فَالألِـفَ اقْـلِـبْ قَلْبَهَـا فِي التَّثْنِيَـهْ وتَـاءَ ذِي التَّـا أَلْـزِمَـنَّ تَنْحِيَـهْ]

(**والفتحَ**) أي[1]: الّذي قبل الألفِ المحذوفةِ (**أَبْقِ مُشْعِراً بمَا حُـذِفْ**)؛ وهـو الألِـفُ، نحـو: ﴿وَأَنْـتُمُ الأَعْلَوْنَ﴾[سورة آل عمران٣: ١٣٩]، ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ﴾[سورة ص٣٨: ٤٧].

تنبيهات:

الأوّل[2]: أفهم إطلاقُه أنّه لا فرْقَ[3] فيما ذكرَه بين ما أَلِفُهُ زائِدَةٌ و[4]ما ألفه غـيرُ زائِـدَةٍ، وهـذا مـذهب البصرِّيين. وأمّا الكوفيّون فنقل عنهم أنّهم أجازوا ضَمَّ ما قبل الواو، وكسرَ ما قبل الياء مُطْلَقاً. ونقله المصنّفُ[5] عنهم في ذي الألف الزّائدة، نحو: "حُبْلَى" مُسَمًّى بها[6]؛ قال في شرح التّسهيل[7]: "فإنْ كانَ أعْجَمِيّـاً/ نحـو: "عِيْسَى" أجازوا فيه الوَجْهَيْنِ؛ لاحتمالِ الزِّيَادَةِ وعَدَمِهَا". ٣٠٢/أ

الثّاني[8]: إنّما لَم[9] يذكر حكمَ الممدودَ[10] إذا جُمِعَ هذا الجمْعَ إحالةً على ما عُلِمَ في التّثنية؛ فإنَّ الحُكْمَ فيهما فيه على السَّواء، فتقول في: "وُضَّاء": "وُضَّاؤُونَ" بالتّصحيح، وفي "حَمْرَاء" عَلَماً لِمُـذَكَّرٍ: "حَمْـرَاوُونَ"[11] بالواو. ويجوز الوجهان في نحو: "عِلْبَاء"، و"كِسَاء" عَلَمَي[12] مذكَّر.

الثّالث[13]: كان ينبغي أنْ يُنَبِّهَ على أنَّ ياءَ المنقوص تُحْذَفُ في هذا الجمْعِ وكَسْرُها: فَيُضَمُّ ما قبل الـواو، ويُكْسَرُ ما قبل الياء، نحو: "جَاءَ القَاضُونَ"، و"رأيتُ القَاضِيْنَ".

---

[1] - ليست "أي" في ط١.
[2] - التنبيه الأول بتمامه في مر٢٦٥/٢. وانظر تفصيل الخلاف بين الكوفيين وبين البصريين في شرح الكافية ١٨٠٠/٤، والارتشاف ٥٧٩/٢-٥٨٠، والتذييل والتكميل ٣٢/٢، والمساعد ٦٣/١.
[3] - في ط١ زيادة "فيها".
[4] - في د زيادة "بين".
[5] - شرح التسهيل لابن مالك ٩٥/١.
[6] - في ط، وص: "به".
[7] - شرح التسهيل لابن مالك ٩٥/١.
[8] - انظر مر ٢٦٦/٢.
[9] - سقطت "لم" من ط١، وص.
[10] - في الأصل:"الممدودة".
[11] - في د:"وفي حَوَّاء عَلَماً لِمُذَكَّرٍ: حَوَّاوُونَ".
[12] - في ط١:"علما".
[13] - التنبيه الثالث في مر ٢٦٦/٢.

(وإنْ جمعْتَهُ) أي: المقصورَ **(بتَاء وأَلِفْ...فَالألِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا في التَّثنيهْ)**: **(الألف)** مفعولٌ به لِـ**(اقلِبْ)** مقدَّماً، و**(قَلْبَها)** نصب على المصدريّة. يعني: أنّ المقصورَ إذا جُمِعَ بالألف والتّاء قُلِبَتْ أَلِفُه مثل قَلْبِها إذا ثُنِّيَ، فتقول: "حُبْلَيَات"، و"مُصْطَفَيَات"، و"مُسْتَدْعَيَات"، و"فَتَيَات"، و"مَتَيَات" في جمعِ "مَتَى" مُسَمًّى بها أُنْثَى بالياء. ويُقال[1] في جمع "عَصًا"، و"أَلاَ"، و"إذَا" مُسَمًّى بِهِنَّ إنَاث: "عَصَوَات"، و"أَلَوَات"، و"إذَوَات" بالواو كما[2] عرفْتَ في المثَنَّى.

تنبيه:

حكم الممدود والمنقوص[3]، إذا جُمِعَا هذا الجمعَ، كحُكْمِهما إذا ثُنِّيَا أيضاً، فلم يذكرْهما إحالةً على ذلك، وإنّما ذكر المقصورَ وإنْ كان كذلك لاختلافِ حُكْمِه في جَمْعَي التّصحيح كما عرفتَ[4].

(وتَاءَ ذي التَّا أَلْزِمنَّ تَنْحِيَهْ): **(تاء)** مفعولٌ أوّلٌ بِـ**(أَلْزِمَنَّ)**، و**(تَنْحِيَة)** مفعولٌ ثانٍ.

أي[5]: ما آخرُه تاءٌ منَ المقصورِ وغيرِه تُحذفُ تاؤه عند جَمعِه هذا الجمعَ؛ لئلاَّ يُجْمَعَ بين عَلامَتَي تَأنيثٍ، ويُعَامَل الاسْمُ بعدَ حَذْفِها معاملةَ العاري منها، فتقول في "مُسْلِمَة":/ "مُسْلِمَات". ٣٠٢/ب

وإذا كان قبلها ألفٌ قُلِبَتْ على حدِّ قلْبِها في التّثنية، فتقول في "فَتَاة"[6]: "فَتَيَات"، وفي "قَنَاة": "قَنَوَات"، وفي "مُعْطَاة"[7]: "مُعْطَيَات".

وإذا كان قبلها همزةٌ تلي ألفاً زائدةً صُحِّحَتْ[8] إن كانتْ أصليّةً، نحو: "قُرَّاءَة وقُرَّاءَات"، وجازَ فيها القلْبُ والتّصحيحُ إن كانتْ بَدلاً مِنْ أصْلٍ، نحو: "نَبَاءة"، فيقال: "نَبَاءَات ونَبَاوَات" كما في التّثنية.

[والسَّالِمَ العَيْنِ الثُّلاَثِي اسْماً أَنِلْ   إتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

إنْ سَاكِنَ العَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا   مُخْتَتَماً بالتَّاءِ أوْ مُجَرَّداً]

(والسَّالِمَ العينِ الثُّلاَثِي اسماً أَنِلْ...إتبَاعَ عيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ...إنْ ساكِنَ العينِ مُؤنَّثاً بَدَا) يعني[9]: أنّ[10] ما جُمِعَ بالألف والتّاء، وحاز هذه الشُّروطَ المذكورةَ تَتْبَعُ عينُه فاءَه في الحرَكَةِ مُطْلَقاً.

[1] - في ط، وص:"وتقول".
[2] - في د، وط، وص: "لِما".
[3] - في ط١:"والمقصور". وهو خطأ.
[4] - كذا قال المرادي في مر ٢٦٧/٢.
[5] - انظر الشرح الآتي في مر ٢٦٧/٢.
[6] - في ط١:"فتات". وهو تحريف.
[7] - في ط١، وص: "معطات". وهو تحريف.
[8] - في ط١:"صحت". وهو خطأ.
[9] - انظر الشرح الآتي في مر ٢٦٨/٢-٢٦٩.
[10] - ليست "أن" في د.

والشُّروطُ المذكورةُ خَمْسَةٌ:

الأوّل: أنْ يكونَ سَالِمَ[1] العَيْنِ. واحترز به من[2] شيئين:

أحدهما المشدَّدة، نحو: "جَنَّة"، و"جِنَّة"، و"جُنَّة"[3] فليس فيه إلا التّسكين.

والآخر ما عينُه حرفُ عِلَّةٍ؛ وهو ضربان:

ضرْبٌ قبل حرفِ العلَّةِ فيه حركَةٌ مُجَانِسة، نحو: "تَارَة"[4]، و"دُوْلَة"[5]، و"دِيْمَة"[6]، فهذا يبقَى على حاله.

وضرْبٌ قبل حرف العلّة فيه فتحةٌ، نحو: "جَوْزَة"، و"بَيْضَة"، وهذا فيه لُغَتَانِ[7]: لغةُ هُذَيْل فيه الإتْبَاعُ، ولغةُ غيرِهم الإسكانُ، وسيأتي ذكره.

الثّاني: أن يكون ثلاثيّاً، واحترز به من الرُّباعيّ، نحو: "جَعْفَر"، و"خِرْنِق"[8]، و"فُسْتُق"، أعْلاماً لإنَاثٍ، فإنّه يبقى على حالِه.

الثّالث: أن يكون اسماً، واحترز به من[9] الصِّفَةِ، نحو: "ضَخْمَة"، و"جِلْفَة"[10]، و"حُلْوَة"، فليس فيه إلاَّ التّسكين.

الرّابع: أنْ يكونَ ساكِنَ العَيْنِ، واحترز به من مُتَحَرِّكِها، نحو: "شَجَرَة"، و"نَبِقَة"[11]، و"سَمُرَة"[12]، فإنّه لا يُغَيَّر.

نعم، يجوزُ الإسكانُ في نحو: "نَبِقَات"، و"سَمُرَات"، كما كان جائزاً في المفرَد، لا أنَّ ذلك[13] حكمٌ تَجَدَّد في[14] حالةِ الجمعِ[15]./ ٣٠٣/أ

الخامس: أنْ يكونَ مؤنَّثاً، واحترز به منَ المذكَّر، نحو: "بَكْر"، فإنّه لا يُجمعُ هذا الجمعَ، فلا يكونُ فيه الإتباعُ المذكور.

---

[1] - في ط١:"ساكن". وهو تحريف.
[2] - في ط، وص:"عن".
[3] - الجنّة بفتح الجيم: البستان، وبكسرها: الجن والجنون، وبضمها: السُّترة. انظر الصحاح واللسان (جنن).
[4] - يقال: فعَلَ ذلك تارَةً بعد تارة أي مرة بعد مرة والجمع تاراتٌ وتِيَرٌ. انظر الصحاح واللسان (تير).
[5] - الدُّولةُ بضم الدال: اسمُ الشيءِ الذي يُتَداولُ به بعينه، كالمال يكون مرّةً لهذا ومرَّةً لهذا، والجمع دُولاتٌ ودُوَلٌ. انظر الصحاح واللسان (دول).
[6] - الديمَةُ: المطر الذي ليسَ فيه رعدٌ ولا برقٌ. وانظر الصحاح واللسان (ديم).
[7] - انظر الكتاب ١٩١/٢، والمقتضب ١٩٣/٢، والخصائص ١٨٤/٣، والمفصل ٢٣٨، والارتشاف ٥٩٢/٢.
[8] - في ط١:"خريق". وهو تصحيف.
[9] - في الأصل:"عن".
[10] - يقال: رجل جلف؛ أي: جاف. انظر الصحاح واللسان (جلف).
[11] - النَبِقة واحدة النَبِق بكسر الباء، وهو حَمْلُ شجر السِدر. انظر الصحاح واللسان (نبق).
[12] - السَّمُرَة واحدة السَّمُر ضَرْبٌ من الشَّجَر صغار الورق قِصار الشوك جيد الخشب. انظر اللسان والتاج (سمر).
[13] - في ط٢:"ذاك".
[14] - ليست "في" في د، وط، وص.
[15] - سقط من د:"نعم ....حالة الجمع".

ولا يُشتَرَط للإتباع المذكورِ أنْ يكونَ فيه تاءُ التّأنيثِ كما أشار إلى ذلك بقولـه: (**مُختَتَمـاً بالتـاءِ أوْ مُجرَّداً**).

فمثالُ المُسْتَكْمِلِ للشُّروط المذكورة مُختَتَماً بالتّاء: "جَفْنَة"[١]، و"سِدْرَة"[٢]، و"غُرْفَة"[٣]. ومثاله مجرَّداً منـها: "دَعْد"، و"هِنْد"، و"جُمْل".

فتقول في جمعها الجمعَ المذكورَ: "جَفَنَات"، و"سِـدِرَات"، و"غُرُفَـات"، و"دَعَـدَات"، و"هِنِـدَات"، و"جُمُلاَت".

(**وسَـكِّنِ الـتَّـالِيَ غَـيْـرَ الفَتْـحِ أَوْ خَفِّفْـهُ بِالفَـتْـحِ فَـكُـلاًّ قَدْ رَوَوْا**)

أي[٤]: يجوز في العين بعد الفاء المضمومةِ أو المكسورة وجهان مع الإتباعِ، وهما: الإسكانُ، والفتحُ.

ففي نحو: "سِدْرَة"، و"هِنْد"، من مكسور الفاء، و"غُرْفَة"، و"جُمْل"، من مضمومِها، ثلاثُ لغاتٍ: الإتباعُ، والإسكانُ، والفتحُ.

تنبيهان:

الأوّل[٥]: أشار بقوله (**فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا**) إلى أنّ هذه اللُّغاتِ منقولَةٌ عن العرَبِ، خِلافاً لِمَنْ زَعَمَ[٦] أنَّ الفتحَ في نحو[٧]: "غُرَفَات" إنّما هو على أنّه جَمْعُ "غُرَف". ورُدّ[٨] بأنّ العُدولَ إلى الفتحِ تخفيفاً أسهلُ من ادِّعـاءِ جَمْـعِ الجمعِ. وردَّه السِّيرافي[٩] بقولِهم: "ثَلاثُ غُرَفَات" بالفتحِ[١٠].

الثّاني[١١]: أفهم كلامه أنّ نحوَ "دَعْد"، و"جَفْنَة" لا يجوز تسكينُه مُطْلَقاً. واستثْنَى من ذلك في التّسهيل[١٢] مُعْتَلَّ اللاَّم كـ"ظَبْيَات"، وشَبَهَ الصِّفَةِ نحو: "أهْل وأهْلات"، فجوَّز فيهما التّسكين اختياراً.[١٣]

---

[١] - يقال للكرمة: جفنة. انظر اللسان والتاج (جفن).
[٢] - السِّدرة من شجر النبق له ورق مدور عريض، وهو نوعان: نوع له شوك، والآخر لا شوك فيه. انظر الصحاح واللسان (سدر).
[٣] - في ط١:"عُرفة". وهو تصحيف.
[٤] - الشرح الآتي بتمامه في مر ٢٦٩/٢.
[٥] - التنبيه الأول في مر ٢٧٠/٢.
[٦] - منهم الكسائي كما ورد في إعراب القرآن للنحاس ١٩٣/١. والأخفش كما ورد في نوادر أبي زيد ٢٤٧، وانظر معاني القرآن للأخفش ١٨١/١.
[٧] - ليست "نحو" في د، وط، وص. وهو الأنسب.
[٨] - هو ردُّ أبي حيان في التذييل والتكميل ٤٩/٢.
[٩] - انظر رد السيرافي في التذييل والتكميل ٤٩/٢، والارتشاف ٥٩٥/٢-٥٩٦، ومر ٢٧٠/٢.
[١٠] - في صب ١٥٧١/٤:"لو كان غرفات بضم الغين وفتح الراء جمع الجمع- والفتح فيه لكونه أصليّاً في مفرده لا للتخفيف- لما قيل: ثلاث غرفات؛ لأن لفظ "ثلاث" ظاهر في الآحاد الثلاثة، وأقلّ ما يصدق عليه جمع الجمع تسعة آحاد".
[١١] - انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/١، والارتشاف ٥٩٤/٢-٥٩٥، والمساعد ٦٧/١، ومر ٢٧٠/٢.
[١٢] - ١٨-١٩.
[١٣] - في د زيادة "انتهى".

[وَمَــنَــعُــوا إِتْــبَــاعَ نَــحْــوِ "ذِرْوَهْ" وَ"زُبْــيَــةٍ" وَشَــــذَّ كَسْــرُ "جِــرْوَهْ"]

(**وَمَنعوا إتْباعَ**) الكسرةِ فيما لامُه واوٌ، وإتباعَ الضَّمَّةِ فيما لامُه ياءٌ، كما في (**نحوِ "ذِرْوَهْ"**[1]...**و"زُبْيَةٍ"**[2]) لاستثقال الكسرةِ قبل الواوِ، والضَّمَّةِ قبل الياء، ولا خِلاف[3] في ذلك./ ٣٠٣/ب

(**وشَذَّ كسْرُ "جِرْوَه"**[4]) فيما حكاه يونس[5] من قولهم: "جِرِوَات" بكسر الرّاء، وهي[6] في غاية الـــشُّذوذ؛ لِما فيه مِنَ الكسرة قبل الواو.

تنبيهات[7]:

الأوّل: قد ظهر أنّ لإتباعِ الكسرةِ والضَّمَّة شَرْطاً آخرَ غيرَ الشُّروط السّابقة[8].

الثّاني: فهم من كلامه جوازُ الإسكانِ والفتحِ في نحو: "ذِرْوَة"، و"زُبْيَة" إذ لم يتعرَّضْ لِمَنْع غيرِ الإتبـــاع[9]، وبه صرّح في شرح الكافية[10].

الثّالث: فهم منه أيضاً جوازُ اللّغات الثّلاث في نحو: "خُطْوَة"، و"لِحْيَة".

ومنع بعضُ البصريّين الإتباعَ في نحو: "لِحْيَة"؛ لأنّ فيه توالي كسرتين قبل الياء. وعليه مشى في التّسهيل[11]. ومنع الفرّاء[12] إتباعَ الكسرة مُطْلَقاً فيما لم يُسْمَعْ. والصّحيحُ الجَوَازُ مُطْلَقاً. قال ابن عـــصفور[13]: "كمـــا لم يَحْفِلُوا باجتماعِ ضَمَّتَيْنِ والواوِ كذلك لم يَحْفِلُوا باجتماعِ كسرتَينِ والياءِ".

(ونَــادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِــرَارٍ غَــيْــرُ مَــا قَــدَّمْــتُــهُ أَوْ لأُنَــاسٍ انْــتَــمَــى)

أي[14]: ما ورد مِنْ هذا الباب مُخَالِفاً لما تقدَّم فهو: إمَّا نادرٌ، وإمّا ضرورةٌ، وإمَّا لغةُ قومٍ منَ العرَبِ.

---

[1] - الذِرْوَةِ:أعْلى سَنامِ البَعير. انظر الصحاح واللسان (ذرا).
[2] - الزُبْيَةُ: حُفرةٌ تُحفَر للأسد، سمِّيت بذلك لأنّهم كانوا يَحفِرونها في موضع عالٍ، وقيل: لارتفاعها عن المَسِيل. انظر الصحاح واللسان (زبى).
[3] - في ط١:"ولاختلاف".
[4] - الجِرْوةُ: الصغير من كل شيء. والجروة أنثى ولد الكلب والسباع. انظر اللسان والتاج(جرا).
[5] - انظر حكاية يونس في دقائق التصريف ١٣٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٢/١، والارتشاف ٥٩٦/٢، ومر ٢٧١/٢، والمساعد ٦٧/١، والهمع ٩٠/١.
[6] - في جميع النسخ خلافاً للأصل:"وهو".
[7] - التنبيهات في مر ٢٧١/٢.
[8] - سقط من ط٢:"وغرفة. ومثاله مجرداً منها.....الشروط السابقة".
[9] - في ط١:"لغير منع الإتباع".
[10] - ١٨٠٣/٤.
[11] - ذكر ابن مالك في التسهيل ١٨ الخلاف في هذه المسألة، وردّ مذهب الفرّاء في شرح التسهيل لابن مالك ١٠٢/١-١٠٣.
[12] - معاني القرآن للفراء ٣٢٩/٢-٣٣٠. وانظر مذهب الفراء أيضاً في المخصص ٨٢/١٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٢/١، والارتشاف ٥٩٥/٢، والمساعد ٦٧/١.
[13] - جوز ابن عصفور اللغات الثلاث في مثل: سِدْرَةٌ وسِدرات، ومنع الإتباع في ذوات الياء والواو كما في شرح الجمل ١٥١/١، والمقرب ٥٢/٢. والكلام الذي نسبه الأشموني إلى ابن عصفور متابعاً المراديّ ٢٧١/٢ هو كلام أبي حيان في التذييل والتكميل ٥١/٢ بعد أن نقل عن ابن عصفور جواز اللغات الثلاث في مثل "فدية".
[14] - أغلب الشرح الآتي في مر ٢٧١/٢-٢٧٢. وانظر شرح الكافية ١٨٠٣/٤-١٨٠٥.

فمِنَ النَّادرِ قولُ بعضِهِم: "كَهَلاَت"[1] بالفتحِ، حكاه أبو حاتم[2]، وقياسُه الإسكانُ؛ لأنّه صِفَةٌ، ولا يُقاس عليه، خِلافاً لقُطرب[3].

ولا حُجَّةَ في قولِهم: "لَجَبَات"، و"رَبَعَات" في جمع "لَجْبَة"[4]، و"رَبْعَة"؛ لأنّ مِنَ العرَبِ مَنْ يقولُ: "لَجَبَة"، و"رَبَعَة"، فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع السّاكن[5].

ومن النّادر أيضاً قولُ جميعِ العرَبِ[6]: "عِيَرَات" بكسر العين، وفتح الياء، جمع "عِيْر"، وهي[7] الإبل الّتي[8] تحمل المِيْرَةَ[9]، والعيرُ مُؤَنَّثة[10].

وذهب المبرّد والزّجّاج[11] إلى أنّه "عَيَرَات" بفتح العين. قال المبرّد: جمعُ "عَيْر" وهو الحمار. وقال الزّجّاج: جمعُ "عَيْر" الّذي في الكتف/ أو القدم، وهو مؤنَّث. ٣٠٤/أ

ومنه أيضاً "جِرِوَات"[12].

ومن الضَّرورةِ قولُه[13]:

٢٥٢ – وحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ

وقول الرّاجز[14]:

١٢٤ – فَتَسْتَرِيْحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

وقياسُه الفتحُ.

---

[1] - يقال للرجل كَهْلٌ إذا جاوَزَ الثلاثينَ أو أربعاً وثلاثين إلى إحْدَى وخمسينَ. وقيل له كَهْل حينئذ لانتهاء شَبابه وكمال قوّته. انظر اللسان والتاج (كهل).

[2] - انظر حكاية أبي حاتم في شرح الكافية ١٨٠٤/٤-١٨٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٢/١، واللسان (كهل)، والتذييل والتكميل ٥٤، وشا ٤٧٦/٦.

[3] - انظر مذهب قطرب في دقائق التصريف ١٣٧، وشرح الكافية ١٨٠٤/٤-١٨٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٢/١، وشرح الكافية للرضي ٣٩٣/٣، والتذييل والتكميل ٥٤، ومر ٢٧١/٢، والمساعد ٦٨/١.

[4] - يقال للشاة لجَبَة إذا ولى لبنها. انظر اللسان والتاج (لجب).

[5] - انظر شرح الكافية ١٨٠٥/٤، والارتشاف ٥٩٣/٢.

[6] - انظر الكتاب ١٩١/٢، والمخصص ١١٩/١٤، والتسهيل ١٩، والارتشاف ٥٩٢/٢، والمساعد ٦٩/١.

[7] - في د:"وهو".

[8] - ليست "التي" في ط١.

[9] - الميرة: الطعام ونحوه مما يجلب للبيع. انظر اللسان والتاج (مير).

[10] - انظر اللسان والتاج (عير).

[11] - انظر مذهب المبرد والزجاج في الارتشاف ٥٩٢/٢-٥٩٣، والتذييل والتكميل ٥٩/٢، ومر ٢٧٢/٢، وزهر ٢٩٩/٢.

[12] - في د، وط، وص زيادة: "كما تقدم".

[13] - البيت من الطويل، لعروة بن حزام في ديوانه ٢٠ برواية: "تحملت زفرات الضحى فأطقتها"، وكذا في الذيل والنوادر للقالي ١٥٧. والشاهد لعروة أيضاً في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٤٢/٢ برواية: "تحملت زفرات الضحى فأطعتها". ورواية البغدادي كرواية الديوان والقالي في الخزانة ٣٨٠/٣. وهو لأعرابي من بني عذرة في المقاصد ٥١٩/٤، وزهر. ورد في هشا ٢٦١/٤، وعق ٤٥٠/٢، وشا ٤٨٣/٦، وزهر ٢٩٨/٢.
موضع الشاهد: زفرات، ووجه الاستشهاد تسكين الفاء من "زفرات" جمع "زفْرة" للضرورة. والقياس الفتح.

[14] - تقدم تخريجه. وموضع الشاهد: زفرات، ووجه الاستشهاد تسكين الفاء من "زفرات" جمع "زفْرة" للضرورة. والقياس الفتح.

ومن المُنْتَمِي إلى قومٍ مِنَ العرَبِ الإتباعُ في نحو: "بَيْضَة"، و"جَوْزَة"، مِنَ المُعْتَلِّ العين، فإنّها[1] لغةُ هُذَيل[2].

ومنه قولُ شاعرِهم[3]:

٢٥٣ – أَخُـو بَيَضَـاتٍ رَائِـحٌ مُتَـأَوِّبُ [رَفِيْـقٌ بِمَسْـحِ المَنْكِبَيْنِ سَـبُوحُ]

وبلغتهم قُرِئ[4]: ﴿ثَلاثُ عَوَرَاتٍ لَكُمْ[5]﴾[سورة النور٢٤: ٥٨].

ومن المُنْتَمِي إلى قومٍ[6] أيضاً: "ظَبْيَات"، و"أَهْلاَت"[7] بإسكانِ العين كما تقدّم[8].

خاتمة[9]:

يتمُّ في التَّثنية والجمعِ بالألف والتّاء[10] منَ المحذوفِ اللاَّمِ ما يتمُّ في الإضافة، وذلك نحو: "قَاضٍ"، و"شَجٍ"، و"أبٍ"، و"أخٍ"، و"حَمٍ"، و"هَنٍ" من الأسماء السِّتَّةِ؛ تقول: "قَاضِيَان"، و"شَجِيَانِ"، و"أَبَـوَان"، و"أخَـوَانِ"، و"حَمَوَانِ"[11]، و"هَنَوَانِ"، كما تقول: "هذا قَاضِيكَ، وشَجِيكَ، وأَبُوكَ، وأخُوكَ، وحَمُوكَ، وهَنُوكَ". وشَـذَّ "أَبَانِ"، و"أخَانِ".

وما لا يتمّ في الإضافة لا يتمّ في التّثنية، وذلك نحو: "اسْمٍ"، و"ابْنٍ"، و"يَدٍ"، و"دَمٍ"، و"حِـرٍ"، و"غَـدٍ"، و"فَمٍ"؛ فتقول: "اسْمَانِ"، و"ابْنَانِ"، و"يَدَانِ"، و"دَمَانِ"، و"حِرَانِ"، و"غَدَانِ"، و"فَمَانِ"، كما تقول: "اسْمُكَ، وابْنُكَ، ويَدُكَ، ودَمُكَ، وحِرُكَ، وغَدُكَ، وفَمُكَ". وشذَّ "فَمَوَانِ"، و"فَمَيَانِ"[12].

[1] - في ط١:"فإنه".
[2] - انظر الكتاب ١٩١/٢، والارتشاف ٥٩٢/٢، ومر ٢٧٢/٢، والمساعد ٦٩/١، وشا ٤٨٤/٦.
[3] - البيت من الطويل، للهذلي في المحتسب ٥٨/١، وزهر. ولأحد الهذليين في المفصل ٢٣٨، ونا، وشرح الشافية للرضي ١٣٢/٤، وشرح الشافية للجاربردي القسم الثاني ١٩٧، ومكو، والمقاصد ٥١٧/٤. وهو بلا نسبة في دقائق التصريف ١٣٦، وأسرار العربية ٣٠٨، والخزانة ١٠٢/٨. وقد وقع أول البيت عند ابن جني وصاحب الدقائق بلفظ "أبو". ورد في نا ٧٦٧، ومر ٢٧٢/٢، وهشا ٢٦٣/٤، وشا ٤٨٤/٦، ومكو ٣٢٢، وزهر ٢٩٩/٢. وفي الخزانة ١٠٥/٨:"الرائح: الذي يسير ليلاً. والمتأوب: الذي يسير نهاراً. والشاعر يصف ظليماً وهو ذكر النعام، شبه به ناقته، فيقول: ناقتي في سرعة سيرها كظليم له بيضات يسير ليلاً ونهاراً ليصل إلى بيضاته. رفيق بمسح المنكبين، عالم بتحريكهما في السير. سبوح: حسن الجري. وإنما جعله أخا بيضات ليدل على زيادة سرعته في السير، لأنه موصوفٌ بالسرعة. وإذا قصد بيضاته يكون أسرع... والمراد برفيق بمسح المنكبين: التحرك يميناً وشمالاً، وذلك من عادة الطير. والمنكب: مجتمع ما بين العضد والكتف. وقد خطأ العيني فخر الدين الجاربردي في قوله: البيت في صفة النعامة، بأن البيت في مدح جمله، شبهه بالظليم. والتخطئة لا وجه لها، وكونه في وصف نعامة أو ظليم أمرٌ سهل مع أنه متوقف على الوقوف على ما قبل هذا البيت".
موضع الشاهد: بيضات، ووجه الاستشهاد فتح الياء للإتباع في "بيضات" جمع "بيضة"، وهي لغة هذيل.
[4] - هي قراءة ابن أبي إسحاق والأعمش في مختصر في شواذ القرآن ١٠٤، والبحر المحيط ٦٩/٨.
[5] - ليست ﴿لكم﴾ في ط١.
[6] - قوم بني تميم. انظر مختصر في شواذ القرآن ١٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/١، والارتشاف ٥٩٢/٢، ٥٩٥، والمساعد ٦٩/١.
[7] - في د:"كهْلات".
[8] - صفحة ٢٣٣.
[9] - انظر المقرب ٤٤/٢، واللباب ٣٧٥/٢، والتسهيل ١٩، والتذييل والتكميل ٦١/٢.
[10] - سقط:"والجمع بالألف والتاء" من د.
[11] - سقطت "حموان" من ط١.
[12] - قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٠٤/١:"من العرب من قصر "يداً"، و"دماً"، و"فماً"، وعلى ذلك قيل في التثنية: "يديان"، و"دميان"، و"فميان"، و"فموان".". وانظر التذييل والتكميل ١٦٧/١-١٦٩.

وأمّا قولُه[1]:

٢٥٤ – يَديَـــان بَيْضَـــاوَانِ عِنْـــدَ مُحَـــلِّمٍ[2]   [قَـــدْ تَمْنَعَانِكَ أنْ تُضَـــامَ وتُضْهَـــدَا][3]

وقولُه[4]:

٢٥٥ – [فَلَـــوْ أنَّـــا عَلَى جُـــحـــرٍ ذُبِحْنَـــا]   جَـــرَى الدَّمَـــيَـــانِ بِالْخَبَـــرِ الْيَقِيْـــنِ

فضرورةٌ[5]. والله أعلم[6].

[1] - البيت من الكامل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في الجمل المنسوب إلى الخليل ٢٤١، والمفصل ٢٣١، واللباب ٣٧٦/٢، والمقرب ٤٤/٢، وشرح الشافية للرضي ١١٣/٤، والخزانة ٤٧٦/٧، ٤٨٢. ورد في شا ٤٤٢/٦. واليد: النعمة والإحسان. ومحلم اسم علم؛ ويقال: إنه من ملوك اليمن. والمقصود من وصف اليد بالبياض كرم صاحبها. وضام: ظلم. وضهد: قهر.
موضع الشاهد: يديان، موضع الاستشهاد مجيء "يديان" مثنى "يد" للضرورة. وفي كلام ابن يعيش في شرح المفصل ٨٣/٥ إشارة إلى أنه مثنى يدى بالقصر، فلما ثني قلبت ألفه ياء، كفتيان في مثنى فتى، لأن أصلها الياء، فإن التثنية من جملة ما يرد الشيء إلى أصله، ولا شذوذ في ذلك.
[2] - في الأصل ود:"محبكم". ولم أقف على الشاهد بهذه الرواية. وأشير في هامش الأصل إلى نسخة أخرى فيها "محلّم". وفي الصحاح (يدى) وردت: "عند محرق".
[3] - في العجز اختلاف روايات، قال البغدادي في الخزانة ٤٨٢/٧: "وروى ابن الشجري:. . . . . عند محلم ... قد تمنعانك أن تذل وتقهرا. وأنشده ابن الأعرابي وأبو عمر الزاهد:. . . . . . عند محلم ... قد تمنعانك بينهم أن تهضما. وروي أيضاً على غير ما ذكر".
[4] - البيت من الوافر، للمثقب العبدي في ملحق ديوانه ٢٨٣، والمقاصد ١٩٢/١. ولعلي بن بدال في أمالي الزجاجي ٢٠. وللمثقب العبدي أو لعلي بن بدال أو لمرداس بن عمرو، أو لأوس، أو للأخطل في الخزانة ٤٨٢/٧، ٤٨٨. وهو بلا نسبة في الجمل المنسوب إلى الخليل ٢٤٠، والمقتضب ٢٣١/١، والأصول ٣٢٤/٣، وسر صناعة الإعراب ٣٩٥/١، والمفصل ٢٣١، والإنصاف ٣٥٧/١. وورد في شا ٤٤٨/٦. والجحر: الشق في الأرض. وقوله: " جرى الدميان " إلخ، أراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين. أي: لما امتزجا وعرف ما بيننا من العداوة.
موضع الشاهد: الدميان، ووجه الاستشهاد مجيء "دميان" في تثنية "دم" للضرورة.
[5] - سقطت "فضرورة" من ص.
[6] - ليست "والله أعلم" في ط، وص.

جَمْعُ التَّكْسِــيْرِ[1]

جمع التّكسير هو الاسمُ الدَّالُّ على أكْثَر مِن اثنين بِصُورة تغييرٍ لصيغةِ واحدِه[2] لفظاً أو تقديراً.

وقَسَّمَ المصنِّفُ التَّغييرَ الظَّاهِرَ إلى ستَّةِ أقسام؛ لأنّه إمّا بزيادةٍ كَــ"صِنْوٍ/ وصِنْوَان"[3]، أو بنقْصٍ كَــ"تُخَمَةٍ ٣٠٤/ب وتُخَمٍ"[4]، أو بتبديلِ[5] شَكْلٍ كَــ"أسَدٍ وأُسْدٍ"، أو بزيادةٍ وتبديلِ شكلٍ كَــ"رَجُلٍ ورِجَال"، أو بنقْصٍ وتبديلِ شكلٍ كَــ"قَضِيبٍ وقُضُبٍ"، أو بِهنَّ كَــ"غُلامٍ وغِلْمَانٍ".

وإنّما قلتُ "بصورةِ تغييرٍ" لأنّ صيغةَ الواحدِ لا تتغيَّر حقيقةً؛ لأنَّ الحركاتِ الّتي في الجمعِ غيرُ الحركـــاتِ الّتي في المفرد.

والتَّغيير المقدَّر في نحو: "فُلْك"[6]، و"دِلاص"[7]، و"هِجَان"[8]، و"شِمَال" للخِلْقَةِ[9]. قيل: ولم يردْ غــير هــذه الأربعةِ. وذكر في شرح الكافية[10] من ذلك: "عِفْتَان" وهو القويُّ الجافي[11]. فهذه الألفاظُ الخمسةُ[12] على صيغةٍ واحدةٍ في المفرد والمجموع. ومذهبُ سيبويه[13] أنّها جموعُ تكسيرٍ، فيقدَّر زوالُ حركاتِ المفردِ وتبدُّلُها بحركاتٍ مُشْعِرَةٍ بالجمع. فَــ"فُلْك" إذا كان مفرداً كَــ"قُفْل"، وإذا كان جمعاً كَــ"بُدْن"[14]. و"عِفْتَان" إذا كان مفرداً كَــ"سِرْحَان"[15]، وإذا كان جمعاً كَــ"غِلْمَان". وكذا باقيها. ودعاه إلى ذلك أنّهم ثَنَّوها فقالوا: "فُلْكَـــانِ"، و"دِلاصَانِ"، فعُلِمَ أنّهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو: "جُنُب" مِمّا اشترك فيه الواحدُ وغيرُه حين قالوا: "هَذا جُنُبٌ، وهَذانِ جُنُبٌ، وهؤلاءِ جُنُبٌ". فالفارقُ عنده بين ما يقدَّر تغييره وما لا يقدَّر تغييره وجـــودُ التّثنيـــةِ

[1] - في التكملة للفارسي ١٤٧: "هذا الضرب من الجمع يسمى جمعاً مكسّراً على التشبيه بتكسير الآنية؛ لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام الأجزاء التي كان لها قبلُ، فلما أزيل النظم وفُكّ النضَد في هذا الجمع أيضاً عمّا كان عليه واحده سمّوه تكسيراً".

[2] - في ط١، وص:"واحدة".

[3] - الصِّنْوُ من النَّخْل: نَخْلتان أو ثلاثٌ أو أكثَرُ أصلُهُنَّ واحد، كلُّ واحدةٍ على حيالها صِنْوٌ. انظر اللسان والتاج (صنو).

[4] - التخمة: داء يصيب المرء من امتلاء معدته بالطعام. انظر اللسان والقاموس (وخم).

[5] - في د، وط، وص:"تبديل".

[6] - الفلك: السفينة. يذكر ويؤنث، تقع على الواحد والاثنين والجمع. انظر اللسان والتاج (فلك).

[7] - الدِلاصُ: الليِّنُ البرّاقُ. يقال: درعٌ دِلاصٌ وأدرعٌ دِلاصٌ، الواحد والجمع على لفظ واحد. انظر الصحاح واللسان (دلص).

[8] - الهجان من الأبل: البيضُ الكِرامُ. يقال: ناقة هِجانٌ وبعيرٌ هجانٌ. انظر الصحاح واللسان (هجن).

[9] - في صب ١٥٧٥/٤: "أي: الطبيعة".

[10] - ١٨١٠/٤.

[11] - انظر اللسان والتاج (عفت).

[12] - في صب ١٥٧٥/٤: "وحكى ابن سيدة: "ناقة كناز، ونوق كناز". وزاد ابن هشام: "إمام"؛ تقول: "هذا إمام، وهؤلاء إمام". فتكون الألفاظ سبعة".

[13] - الكتاب ١٨١/٢.

[14] - البَدنةُ من الإبل والبقر كالأُضْحِيَة من الغنم تنحر بمكة الذكر والأنثى في ذلك سواء. سُمِّيت بذلك لأنهم كانوا يُسَمِّنونَها. والجمع بُدُنٌ وبُدْنٌ. انظر الصحاح واللسان والتاج (بدن).

[15] - السرحان: الذئب. انظر الصحاح واللسان (سرح).

وعدَمُها. وعلى هذا مشى المصنّف في شرح الكافية[١]، وخالفه في التّسهيل[٢] فقال: "والأصَحُّ كونُه – يعني: باب "فُلْك" – اسمَ جَمْعٍ مُسْتَغْنِياً عن تقديرِ التَّغييرِ".[٣]

تنبيه[٤]:

لا يرِدُ على التّعريف المذكورِ نحو[٥]: "جَفَنَات"[٦]، و"مُصْطَفَيْن"، فإنّ التّغيير فيهما لا دخلَ له في الدَّلالة على الجمعيّةِ، فإنَّ تقديرَ عَدَمِه لا يخلُّ بالجمعيَّةِ.[٧]

واعلمْ أنَّ جَمْعَ التّكسير على نوعين: جَمْع قِلَّةٍ،/ وجَمْع كَثْرَةٍ. ٣٠٥/أ

فمدلولُ جَمع القِلَّةِ بطريقِ الحقيقةِ ثلاثةٌ إلى عَشرَةٍ. ومدلولُ جمع الكَثْرَة بطريق الحقيقةِ ما فوق العَشْرَةِ إلى ما لا نهاية له[٨]. ويُستَعْمَل كلٌّ منهما موْضِعَ الآخَرِ مَجازاً كما سيأتي.

وللأوَّل أربعةُ أبْنيَةٍ، وللثّاني ثلاثةٌ وعِشْرُونَ بناءً. و[٩]بدأ بالأوَّلِ فقال:

(أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ　　　ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ)

أي: كَـ"أسْلِحَةٍ"، و"أَفْلُسٍ"، و"فِتْيَةٍ"، و"أَفْرَاسٍ".

تنبيهات[١٠]:

الأوّل: ذهبَ الفرّاء[١١] إلى أنّ مِنْ جموعِ القِلَّةِ: "فُعَل" نحو: "ظُلَم"، و"فِعَل" نحو: "نِعَم"، و"فِعَلَة" نحو: "قِرَدَة". وذهب بعضُهم إلى أنَّ منها "فَعَلَة" نحو: "بَرَرَة"، نقله ابنُ الدَّهَّان[١٢]. وذهب أبو زيدٍ الأنصاريّ إلى أنّ منها: "أفْعِلاء" نحو: "أصْدِقاء"، نقله عنه أبو زكريّا التّبريزيّ[١٣]. والصَّحيحُ أنَّ هذه كلَّها مِنْ جُموعِ الكَثْرَةِ[١٤].

---

[١] - ١٨٠٩/٤-١٨١٠.
[٢] - ٢٧٦. وما بين معترضتين من كلام الشارح.
[٣] - انظر الكلام السابق في مر ٢٧٣/٢-٢٧٤، وزهر ٢٩٩/٢-٣٠٠.
[٤] - كلام التنبيه من كلام المرادي في مر ٢٧٤/٢.
[٥] - ليست "نحو" في د.
[٦] - مفردها جَفْنَة؛ وهي أعظمُ ما يكونُ من القِصاع. انظر اللسان والتاج (جفن).
[٧] - في د زيادة "انتهى".
[٨] - الكلام السابق في مر ٢٧٤/٢.
[٩] - في د، وص، وط زيادة "قد".
[١٠] - أغلب ما في التنبيهات في مر ٢٧٥/٢.
[١١] - انظر مذهب الفراء في التسهيل ٢٦٨، والارتشاف ٤٠٦/١، ومر ٢٧٥/٢.
[١٢] - كذا في مر ٢٧٥/٢. ونقله الرضي عن الفراء في شرحه الكافية ٣٩٧/٣.
[١٣] - انظر قول التبريزي في شرح الرضي على الكافية ٣٩٧/٣، ومر ٢٧٥/٢.
[١٤] - والدليل على أن أبنية القلة الأربعة موضوعة للقلة، وأنها المقتصر بها من جموع التكسير على ذلك أمران: أحدهما أنها تصغر على لفظها، ولو كانت للكثرة لردت إلى الواحد قبل تصغيرها؛ لأن تصغير الجمع يدل على القليل. فلما لم تناقض هذه الأبنية التصغير دلّ على مناسبتها له. والثاني أنه إذا كان للكلمة جمعان جمع مما ذُكر وجمع من غيره ، ثم أردنا تفسير العدد من ثلاثة إلى عشرة، لم نفسره في أكثر الكلام إلا بجمع من الجموع المذكورة، فدل ذلك على أنها موضوعة للقليل دون الكثير. انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٥، وشا ١٤/٧-١٥.

الثّاني: ذهب ابنُ السّرّاج[١] إلى أنّ "فِعْلَة" اسمُ جمعٍ، لا جمع تكسير، وشبهَتُه أنّه لم يطّرِد[٢].

الثّالث: يشارك هذه الأبنيةَ في الدّلالة على القلّة جَمْعَا التّصحيح[٣].

الرّابع: إذا قُرِنَ جمعُ القلّة بـــ"أل" الّتي للاستغراقِ أو أُضيف إلى ما يدلّ على الكَثْرَة انصرفَ بـــذلك إلى الكَثْرَةِ، نحو: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِيْنَ والْمُسْلِمَاتِ﴾[سورة الأحزاب٣٣: ٣٥].

وقد جَمْعَ الأمرينِ قولُ حسَّانَ[٤]:

٢٥٦ - لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الْضُّحَى وَأَسْـــيَافُنَـــا يَقْطُـــرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَـــا

[وَبعْـــضُ ذِي بِكَـــثْـــرَةٍ وَضْعـــاً يَفِـــي كَـــ"أرجُلٍ" والعَكْسُ جَـــاءَ كَـــ"الصُّفِـــي"]

(**وبعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِي**) أي[٥]: بعضُ هذه الأبنيةِ تأتي[٦] في كلام العرب لِلْكَثْرَةِ (**كـــ"أرْجُـــلٍ"**) في جمع "رِجْلٍ"، فإنّهم لم يجمعوه على مثالِ كثْرَةٍ، ونظيرُه "عُنُقٌ وأعْنَاقٌ"، و"فُؤَادٌ وأفْئِدَةٌ".

(**والعكْسُ**) من هذا وهو الاستغناءُ ببناءِ الكثْرَةِ عن بناء القِلَّة (**جَاءَ**) وضْعاً (**كـــ"الصُّفِيّ"**) جمعُ "صَـــفَاة" وهي الصَّخْرُة المْلْسَاء[٧]، وكَـــ"رَجُلٍ ورِجَالٍ"، و"قَلْبٍ/ وقُلُوبٍ"، و"صُرَدٍ وصِرْدَان"[٨]. ٣٠٥/ب

---

[١] - الأصول ٤٣٢/٢.

[٢] - في صب ١٥٧٧/٤: "أي في زنة مفرد مخصوص كبقية أخواته، بل هو مقصور على السماع". وفي الهمع ٣٥١/٣:" قال أبو حيان: وهذه شبهة ضعيفة؛ لأن لنا أبنية جموع بإجماع ولا تطّرد".

[٣] - ويرى ابن خروف أن جمعي التصحيح يستعملان في القلة والكثرة. انظر شرح الرضي على الكافية ٣٩٧/٣، وشا ١٣/٧.

[٤] - في ط١:"حبّان". وهو تحريف. والبيت من الطويل، لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٧١، والكتاب ١٨١/٢، وأسرار العربية ٣٠٩، ومنتهى الطلب ٢٧٨/٦، ومر، وشا، والخزانة ١٠٦/٨، ١١٦، والمقاصد ٥٢٧/٤. وبلا نسبة في الجمل المنسوب إلى الخليل ٢٤٠، والمقتضب ١٨٨/٢، والتكملة للفارسي ١٥٥. ورد في مر ٢٧٦/٢، وشا ٢٤٩/٦. والغر: البيض، يريد بياض الشحم. والشاعر يصف قومه بالكرم والشجاعة. يقول: جفاننا معدة للأضياف ومساكين الحي بالغداة، وسيوفنا يقطرن دماً، لنجدتنا وكثرة حروبنا.

موضع الشاهد: الجفنات وأسياف، ووجه الاستشهاد مجيء الجمع بالألف والتاء للكثرة لاقترانه بـ"أل" التي للاستغراق، وهو في الأصل للقلة. ومجيء "أسياف"، وهو جمعٌ للقلة، موضع الكثير دون اقترانه بـ"أل"؛ لإضافته إلى ما يدلّ على الكثرة. وفي المحتسب ١٨٧/١:"وكان أبو علي ينكر الحكاية المروية عن النابغة، وقد عرض عليه حسان شعره، وأنه لما صار إلى قوله: لنا الجفنات الغر... قال له النابغة: لقد قللت جفانك وسيوفك! قال أبو علي: "هذا خبر مجهول لا أصل له، لأن الله تعالى يقول: ﴿وهم في الغرفات آمنون﴾ [سورة سبأ٣٤: ٣٧]، ولا يجوز أن تكون الغرف كلها التي في الجنة من الثلاث إلى العشر". وعذر ذلك عندي أنه قد كثر عنهم وقوع الواحد على معنى الجمع جنساً، كقولنا: أهلك الناس الدينار والدرهم، وذهب الناس بالشاة والبعير، فلما كثر ذلك جاؤوا في موضعه بلفظ الجمع الذي هو أدنى إلى الواحد أيضاً، أعني جمعي السالم، وعلم أيضاً أنه إذا جيء في هذا الموضع بلفظ الكثرة لا يتدارك معنى الجنسية، فلهوا عنه، وأقاموا على لفظ الواحد تارة، ولفظ الجمع المقارب للواحد تارة أخرى، إراحة لأنفسهم من طلب ما لا يدرك ويأساً منه. ومثل هذين الجمعين مجيئهم في هذا الموضع بتكسير القلة كقوله تعالى: ﴿وأعينهم تفيض من الدمع﴾ [سورة المائدة٥: ٨٣] ، وقول حسان: وأسيافنا يقطرن، ولم يقل: عيونهم، ولا سيوفنا".

[٥] - الشرح الآتي في مر ٢٧٦/٢.

[٦] - في د، وط، وص:"يأتي".

[٧] - انظر اللسان والتاج (صفو).

[٨] - الصرد: طائر فوق العصفور، يصيد العصافير. انظر الصحاح واللسان والتاج (صرد).

تنبيهان[١] :

الأوّل: كما يغني أحدُهما عن الآخَر وضْعاً كذلك يغني عنه أيضاً اسْتِعْمالاً لقرينةٍ مَجازاً، نحـــو: ﴿ثَلاثَـــةُ قُرُوْءٍ﴾[سورة البقرة٢: ٢٢٨].

الثّاني: ليس "الصُّفِيُّ" مِمَّا أغنى فيه جمعُ الكثرة عن جمعِ القلّة؛ لورود جمعِ القلَّة، حكى الجوهريُّ[٢] وغيرُه[٣] "صَفَاة وأصْفَاء[٤]".

واعلم أنّ اصْطِلاحَ النّحويّين في الجموع أنْ يذكروا المفرد، ثمّ يقولون: "يُجمَع على كذا وكذا". وعكسَ المصنِّف[٥] واصطلح على أنْ يذكرَ الجمع فيقول: "هذا الوزنُ يطَّرِد في كذا، ويحفظ في[٦] كذا". ولكلٍّ وَجْهٌ[٧].

وقد شرع في ذلك على طريقته المذكورة فقال:

(لِــفَــعْــلٍ اسْــماً صَحَّ عَيْنــاً أَفْــعُــلُ وللــرُّبَــاعيِّ اسْــماً أيْضــاً يُجْــعَــلُ)

يعني[٨]: أنّ "أَفْعُلاً" أحدُ جُموعِ القلّة يطَّرد في[٩] نوعين من المفرداتِ:

الأوّل: ما كان على "فَعْل" بشرط[١٠] أنْ يكون اسماً، وأنْ يكونَ صَحِيحَ العَين، فــشمل نحـــو: "فَلْـــس"، و"كَفّ"، و"دَلْو"، و"ظَبْي"، و"وَجْه"، فتقول في هذه: "أَفْلُس"، و"أَكُفّ"، و"أَدْلٍ"، و"أَظْبٍ"، و"أوْجُه".

واحترز بقوله: (**اسماً**) مِنَ الصِّفَةِ نحو: "ضَخْم"، فلا يُجمعُ على "أَفْعُل".

وأمّا "عَبْدٌ وأعْبُدٌ" فلِغَلَبَةِ الاسميَّة.

وبقوله: (**صَحَّ عَيْناً**) مِنْ[١١] مُعْتَلِّ العين نحو: "بَاب"[١٢]، و"بَيْت"، و"ثَوْب"[١٣] فلا يُجمع على "أَفْعُل".

---

[١] - انظر الارتشاف ٤٠٦/١، ومر ٢٧٦/٢.
[٢] - الصحاح (صفو). وانظر هشا ٢٦٤/٤. والجوهري هو إسماعيل بن حماد، أبو نصر الفارابي، إمام في اللغة والأدب والنحو والصرف، أخذ عن الفارسي والسيرافي، وغيرهما. وبخطه يضرب المثل جودة. وهو أول من حاول الطيران ومات في سبيله. أشهر مصنفاته (الصحاح)، وله كتاب في العروض، ومقدمة في النحو. واختلف في سنة وفاته، وهي على الأصح ٣٩٣هـ. انظر البلغة ٨٧-٨٨، والأعلام ٣١٣/١.
[٣] - كالفارسي في التكملة ١٥٠.
[٤] - في الأصل، ود:"أصفاة". وفي صب ١٥٧٨/٤:"وأصفاء بهمزة آخره على وزن أفعال، وما يوجد في بعض النسخ من هاء في آخره فتحريف كما لا يخفى".
[٥] - في صب ١٥٧٨/٤: "ما ذكره الشارح عن المصنف أغلبي؛ لأنه قد يذكر المفرد أولاً لفظاً ورتبةً كما في قوله: (فعل وفعلة فعال لهما)".
[٦] - ليست "ويحفظ في" في ط، وص.
[٧] - في صب ١٥٧٨/٤: "وجه الأول أن المفرد سابق على الجمع في الوجود. ووجه الثاني أن الجمع هو المقصود بالذات؛ لأن الكلام فيه".
[٨] - الشرح الآتي في مر ٢٧٧/٢.
[٩] - في ط١:"على". وهو خطأ.
[١٠] - في د، وط، وص:"بشرطين".
[١١] - في ط، وص:"عن".
[١٢] - الصحيح أن "باب" وزنه "فَعَل" بفتح العين لا بسكونها، وعلى ذلك فالاستشهاد به خاطئ في هذا الموضع.
[١٣] - في د:"ثور".

وشذَّ قِياساً قولُهم: "أَعْيُن"، وقِياساً وسَماعاً قولُه[1]:

٢٥٧ – لِكُلِّ دَهْــرٍ قَدْ لَبِسْــتُ أَثْوُبَــا

وقولُه[2]:

٢٥٨ – كَأَنَّهُمْ أَسْــيُفٌ بِيْــضٌ يَمَــانِيَةٌ [عَضْبٌ مضَارِبُهَــا بَــاقٍ بِهَا الأُثُــرُ]

والثّاني: ما كان رباعياً بأربعةِ شروط: أنْ يكونَ اسماً، وأنْ يكونَ قبل[3] آخرِه مَدَّة، وأنْ يكونَ مؤنَّثاً، وأنْ يكونَ بلا علامَةِ تأنيثٍ[4].

وقد أشار إلى بقيّة هذه الشّروط بقوله:

[إنْ كَــانَ كَــ"العَنَــاقِ" و"الــذِّرَاعِ" فِي مَــدٍّ وتَــأنِــيْــثٍ وعَــدِّ الأحْــرُفِ]

(**إنْ كَانَ**) أي: الاسمُ الرُّباعيُّ (**كــ"العَنَاقِ" و"الذِّرَاعِ"/ في...مَدٍّ وتأنيثٍ وعَدِّ الأحْرُفِ**) فشملَ ذلــك ٣٠٦/أ
نحو: "عَنَاق"[5]، و"ذِرَاع"، و"عُقَاب"، و"يَمِيْن"، فيقال فيها: "أعنُق"، و"أذْرُع"، و"أعقُب"، و"أيْمُن".

فإن كان الرُّباعيُّ صِفَةً نحو: "شُجَاع"، أو بلا مَدَّةٍ نحو: "خِنْصِر"[6]، أو مذكَّراً نحو: "حِمَار"، أو بعلامــةِ التّأنيث نحو: "سَحَابَة" لم يُجمعْ على "أفْعُل".

وندَرَ من المذكَّر "طِحَال وأطْحُل"[7]، و"غُرَاب وأغْرُب"، و"عَتَاد وأعْتُد"[8]، و"جَنِيْن وأجْنُن"، و"أُنْبُــوب وأنْبُب"[9]، ونحوها.

---

[1] - الرجز لمعروف بن عبد الرحمن في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٥٩/٢، وله أو لحميد بن ثور في زهر، والمقاصد ٥٢٢/٤. وهو بلا نسبة في الكتاب ١٨٥/٢، ومعاني القرآن للفراء ٩٠/٣، والمقتضب ١٣٢/١، ١٩٩/٢، ومجالس ثعلب ٣٧١/٢. ورد في هشا ٢٦٤/٤، وجا ٢٢٤/٤، وشا ٣٢١/٩، وزهر ٣٠١/٢. وأراد بالدهر: الزمان المؤبد.
موضع الشاهد: أثوبا، ووجه الاستشهاد مجيء "أثوب" جمعاً لـ"ثوب"، وهو شاذ، والقياس: "أثواب"، و"ثياب".

[2] - في د: "وقولهم". وهو خطأ. والبيت من البسيط، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في العباب الزاخر (سيف)، واللسان والتاج (أثر)، و(سيف)، والمقاصد ٥٢٣/٤. ورد في هشا ٢٦٥/٤، وجا ٢٢٤/٤، وشا ٢٥/٧، وزهر ٣٠١/٢. وعضب: قاطع. وأُثُرُ السَّيْفِ: فرنده ورونقه وتَسَلْسُلُه ودِيبَاجَتُه.
موضع الشاهد: أسيف، ووجه الاستشهاد مجيء "أسيف" جمعاً لـ"سيف"، وهو شاذ، والقياس: "سيوف"، و"أسياف".

[3] - في د:"في".

[4] - سقطت "تأنيث" من د، وط، وص.

[5] - العَنَاقُ: الأنثى من ولد المعز. انظر الصحاح واللسان والتاج (عنق).

[6] - في ط٢:"خِنصَر" بفتح الصاد. وهو خطأ. والخِنْصِرُ: الإِصْبَعُ الصغرى. انظر الصحاح واللسان والتاج (خنصر).

[7] - في ط١:أطمل". وهو تحريف.

[8] - العتاد: العدّة. انظر اللسان والتاج (عتد).

[9] - أُنْبُوبُ القَصَبَة والرُّمْح: كعبُهما. انظر اللسان والتاج (نبب).

تنبيهات:

الأوّل[١]: ما ذكرتُه مِنَ الشُّروط وغيرِها مأخوذٌ مِنْ كلامِه، فَفُهِم مِنْ تمثيله بِـ"العَنَاقِ"، و"الذِّرَاعِ" أنَّ حركةَ الأوّلِ لا يُشترطُ أنْ تكونَ فتحةً ولا غيرها[٢]؛ لتمثيله بالمفتوحِ والمكسورِ. وفُهِمَ مِنْ إطلاق قولِه: **(في مَدٍّ)** أنّ الألفَ وغيرَها من أحرف المدِّ في ذلك سواء. وفُهِمَ الشَّرطُ الرّابعُ - وهو التَّعري مِنَ العلامةِ - مِنْ قوله: **(وعَدِّ الأحْرُفِ)**، إذ لولا غَرَضُ التّنبيه على ذلك لم يكن[٣] له فائدةٌ؛ لأنّه صرَّح أوّلاً بالرُّباعيّ.

الثّاني[٤]: مِمّا حُفِظ فيه "أفْعُل" من الأسماء:

"فَعَل" نحو: "جَبَل وأجْبُل".

و"فَعُل" نحو: "ضَبُع وأضْبُع".

و"فُعْل" نحو: "قُفْل وأقْفُل[٥]".

و"فُعُل" نحو: "قُرْط وأقْرُط"[٦].

و"فِعَل" نحو: "ضِلَع وأضْلُع".

و"فَعَلَ" نحو: "أكَمَة وآكُم"[٧].

و"فِعْلَة" نحو: "نِعْمَة وأنْعُم".

وفي "فِعْل" مُطلقاً، أي اسماً وصفة، نحو: "ذِئْب وأذْؤُب"، و"جِلْف وأجْلُف"، فلا يُقاس عليها.

ولم يُسمَعْ في "فِعِل" بكسر الفاء والعين، ولا في "فُعَل" بضَمِّ الفاء وفتح العين، إلاّ قولهم: "رُبَع وأرْبُع"[٨].

الثّالث[٩]: ليس التّأنيث مصحّحاً لاطِّراد "أفْعُل" في "فَعَل" نحو: "قَدَم"، خلافاً ليونس[١٠]. ولا في "فِعْل" نحو: "قِدْر". ولا في "فِعَل" نحو: "ضِلَع". ولا ما قبله نحو: "قَدَم"، و"ضَبُع"، و"غُوْل"، و"عُنُق"، خِلافاً للفرَّاء[١١].

---

[١] - التنبيه الأول في مر ٢/٢٧٧-٢٧٨.
[٢] - سقطت "ولا غيرها" من د.
[٣] - في ط، وص:"تكن".
[٤] - انظر الارتشاف ١/٤١٠-٤١١.
[٥] - في ط١:"أفعل". وهو تصحيف.
[٦] - في صب ٤/١٥٨٠:"صوابه نحو عنُق وأعنُق؛ لأن القرط ساكن الراء لا مضمومها". والقُرْط: ما عُلق في شحمة الأذن من خَرَز أو ذهب. انظر اللسان والتاج (قرط).
[٧] - الأكَمَة القُفُّ من حجارة واحدة. وقيل: هو دون الجبال. وقيل: هو الموضع الذي هو أشدُّ ارتفاعاً ممَّا حَوْلَه، وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حَجَراً. انظر اللسان والتاج (أكم).
[٨] - الرُبَعُ: الفصيل يُنْتَجُ في الربيع، وهو أوَّل النِتاج. انظر الصحاح واللسان والقاموس (ربع).
[٩] - التنبيه الثالث في التسهيل ٢٦٩ مع زيادة الأمثلة.
[١٠] - انظر مذهب يونس في الكتاب ٢/١٨٧، والتسهيل ٢٦٩، والارتشاف ١/٤١١.
[١١] - المذكر والمؤنث للفراء ٨٨. وانظر مذهب الفراء أيضاً في التسهيل ٢٦٩، والارتشاف ١/٤١١، وفيه:"ولا يطرد عند الجمهور فيهن".

(وَغَــيْــرُ مَــا أَفْــعُــلُ فِيهِ مُــطَّــرِدْ/ مِــنَ الثُّــلاَثِي اسْــماً بِأَفْعَــالٍ يَــرِدْ) ٣٠٦/ب

يعني: أنّ "أفْعَالاً" يطَّرد في جمع اسم ثلاثيّ لم يطّرد فيه "أفْعُل" وهو:

"فَعْل" الصَّحيحُ العَين، فاندرج في ذلك "فَعْل" المعتلُّ العَين[1]، نحو: "بَاب"[2]، و"ثَوْب"، و"سَيْف".

وغير "فَعْل" من أوزان الثّلاثيّ وهو:

"فِعْل" نحو[3]: "حِزْب وأحْزَاب".

و"فُعْل" نحو: "صُلْب وأصْلاَب".

و"فَعَل" نحو: "جَمَل وأجْمَال".

و"فَعِل" نحو: "وَعِل وأوْعَال"[4].

و"فَعُل" نحو: "عَضُد وأعْضَاد".

و"فُعُل" نحو: "عُنُق وأعْنَاق".

و"فُعَل" نحو: "رُطَب وأرْطَاب".

و"فِعِل" نحو: "إِبِل وآبَال".

و"فِعَل" نحو: "ضِلَع وأضْلاع".

واحترز بقوله: (**اسماً**) مِنَ الوصْفِ، فإنّه لا يُجمَعُ على "أفْعَال"، إلاَّ ما شَذَّ مِمّا سيأتي التّنبيهُ عليه.

تنبيهات:

الأوّل: جعل في التّسهيل[5] "أفْعَالاً": قليلاً في "فَعَل" المعتلّ العَين نحو: "بَاب"، و"مَال". ونادراً في "فُعَـل" نحو: "رُطَب"، و"رُبَع". ولازماً في "فِعِل" نحو: "إِبِل". وغالباً في الباقي.

الثّاني: لا يُؤخَذُ من كلامه هنا حكمُ جَمْع "فَعْل" الصّحيح العين على "أفْعَال".

[1] - سقط "العين" من ط٢.
[2] - الصحيح أن "باب" وزنه "فعَل" بفتح العين لا بسكونها، وعلى ذلك فالاستشهاد به خاطئ في هذا الموضع.
[3] - سقطت "فعل نحو" من د.
[4] - الوعل: التيس الجبلي. انظر الصحاح واللسان والتاج (وعل).
[5] - ٢٦٩.

وقد سُمِع منه قوله[1]:

٢٥٩ – مَاذَا تَقُـــوْلُ لأَفْـــرَاخٍ بِـــذِي مَرَخٍ   زُغْبِ الْحَوَاصِـــلِ لاَ مَاءٌ وَلاَ شَـــجَرُ

وقولُه[2]:

٢٦٠ – وُجِـــدْتَ إِذَا اصْطَلَحُـــوا خَيْـــرَهُمْ   وَزَنْـــدُكَ أَثْـــقَـــبُ أَزْنَـــادِهَـــا

فجُمِعَ "فَرْخ" على "أَفْرَاخ"، و"زَنْد" على "أَزْنَاد". ومذهب الجمهور أنّه لا ينقاس[3]، وعليـــه مـــشى في التّسهيل[4].

وذهب الفرّاءُ[5] إلى أنّه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو: "أَلْف"، أو واو نحو: "وَهْم".

وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثّاني؛ فإنّه قال[6]: "إنّ "أفْعَالاً" أكثرُ مِنْ "أفْعُل" في "فَعْل" الّذي فاؤه واو، كَـــ"وَقْت وأَوْقَات"، و"وَصْف وأَوْصَاف"، و"وَقْف وأَوْقَاف"،/ و"وَكْـــر وأَوْكَـــار"[7]، و"وَعْـــر ٣٠٧/أ
وأَوْعَار"[8]، و"وَغْد وأَوْغَاد"[9]، و"وَهْم وأَوْهَام"، فاستثقلوا ضَمَّ عَين "أَفْعُل" بعد الواو، فعدلوا إلى "أَفْعَال"، كما عدلوا إليه فيما عينه معتلّة، وكما شذَّ في المعتلِّ: "أَعْيُن"، و"أَثْوُب" كذلك شذَّ فيما فاؤه واو كَـــ"أَوْجُه""[10]. هذا لفظُه بحروفه.ثمَّ قال[11]: "إنّ المضاعف[12] من "فَعْل" كالذي فاؤه واو، في أنّ "أَفْعَالاً" في جمعه أكثرُ مـــن "أفْعُل"، كَـــ"عَمّ وأعْمَام"، و"جَدّ وأجْدَاد"، و"رَبّ وأرْبَاب"، و"بَرّ وأبْرَار"، و"شَتّ وأشْـــتَات"[13]، و"فَـــنّ وأفْنَان"[14]، و"فَذّ وأَفْذَاذ"[15].". هذا أيضاً لفظه.

---

[1] - البيت من البسيط، للحطيئة في ديوانه ١٦٤، والشعر والشعراء ٣٢٨/١، وهشا، والمقاصد ٥٢٤/٤، وزهر، والخزانة ٢٩٤/٣. وهو بلا نسبة في المقتضب ١٩٦/٢، وأسرار العربية ٣٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٥. ورد في هشا ٢٦٦/٤، وزهر ٣٠٢/٢. وذو مرخ: اسم مكان؛ وأراد بالأفراخ أطفاله الصغار. والحواصل جمع حوصلة الطير. وزغب الحواصل يعني: صِغار الشَّعَر والرِّيش وليِّنه، وهو أول ما يبدو من ريش الفرخ. ويروى: حمر الحواصل. والشاعر يعتذر من عمر بن الخطاب ﷺ بعد أن حبسه لهجائه الزبرقان.
موضع الشاهد: أفراخ، ووجه الاستشهاد مجيء "أفراخ" جمعاً لـ"فَرْخ"، وهو شاذ، والقياس: "أفرخ"، و"فراخ".

[2] - البيت من المتقارب، للأعشى في ديوانه ٥٤، والكتاب ١٧٦/٢، والأصول ٤٣٦/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٣٧/٢، وزهر. وهو بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٥، والمقاصد ٥٢٦/٤.ورد في هشا ٢٦٧/٤، وزهر ٣٠٣/٢. والزند: العود الذي يقدح به النار. والشاعر يمدح سلامة الحميري. وقوله: زندك أثقب أزنادها كناية عن الكرم والمبالغة في العطاء.
موضع الشاهد: أزناد، ووجه الاستشهاد مجيء "أزناد" جمعاً لـ"زند"، وهو شاذ، والقياس: "زِناد".

[3] - انظر مذهب الجمهور في التسهيل ٢٦٩، والارتشاف ٤١٣/١، ومر ٢٧٨/٢، والمساعد ٤٠٣/٣، وفيه:"والوجه أن ينقاس فيه "أفعال"؛ لكثرة ما سمع من ذلك، وهي تزيد على المئة".

[4] - ٢٦٩.

[5] - انظر مذهب الفراء في التسهيل ٢٦٩، والارتشاف ٤١٣/١، ومر ٢٧٨/٢، والمساعد ٤٠٣/٣.

[6] - شرح الكافية ١٨١٨/٤-١٨١٩.

[7] - الوَكْرُ: العُشُّ حيثما كان، في جبلٍ أو شجرٍ. انظر الصحاح واللسان والتاج (وكر).

[8] - في صب ١٥٨٣/٤: "وعر كـ صعب وزناً ومعنى". وانظر الصحاح واللسان والتاج (وعر). على أن "وعر" صفة، وحديثه عن الأسماء!

[9] - الوَغْدُ: الرجل الدنيء الذي يخدم بطعام بطنه. انظر الصحاح واللسان والتاج (وغد).

[10] - في ط١، وص:"فاؤه واو، وأوجه". وفي ط٢:"فاؤه واو: أوجه".

[11] - شرح الكافية ١٨١٩/٤.

[12] - في ط١، وص:"المضاف". وهو خطأ.

[13] - أمرٌ شَتٌّ، أي متفرِّق. وهو صفة. انظر الصحاح واللسان والتاج (شتت).

[14] - الفَنُّ واحد الفُنُون؛ وهي الأنواع. والفَنُّ: الحالُ. والفَنُّ: الضَّرْبُ من الشيء. انظر اللسان والقاموس والتاج (فنن).

[15] - الفَذُّ: الفردُ. وهو صفة. وأفذاذ أي: فرادى. انظر الصحاح واللسان (فذذ).

الثّالث: مِمّا حُفِظ فيه "أفْعَال":

"فَعِيل" بمعنى "فَاعِل"، نحو: "شَهِيد وأشْهَاد".

و"فَاعِل" نحو: "جَاهِل وأجْهَال".

و"فَعَال" نحو: "جَبَان وأجْبَان".

و"فَعُول" نحو: "عَدُوّ وأعْدَاء".

و"فَعْلَة" نحو: "هَضْبَة[1] وأهْضَاب".

و"فِعْلَة" نحو: "نِضْوَة وأنْضَاء"[2].

و"فُعْلَة" نحو: "بُرْكَة وأبْرَاك"، والبُرْكَة: طائرٌ من طير الماء[3].

و"فَعِلَة" نحو: "نَمِرَة وأنْمَار"[4].

وقالوا أيضاً: "جِلْف وأجْلاَف"، و"حُرّ وأحْرَار"، و"قِمَاط وأقْمَاط"[5]، و"غُثَاء وأغْثَاء"[6]، و"أغْيَد وأغْيَاد"[7]، و"خَرِيدَة وأخْرَاد"[8]، و"وَادٍ وأوْداء"[9]، و"ذَوْطَة وأذْوَاط"[10]، لضَرْبٍ من العناكبِ تَلْسَعُ[11].

وقالوا أيضاً: "أمْوَات" لجمع "مَيْت، ومَيْتَة"[12].

وكلٌّ ذلك شاذٌّ لا يُقاس عليه.

---

[1] - في ط:"فعَلَة نحو هَضَبَة" بفتح العين لا بسكونها. وهو خطأ.

[2] - النِضْوُ بالكسر: البعير المهزول. والناقة نِضْوَةٌ. انظر الصحاح واللسان (نضو).

[3] - انظر اللسان والتاج (برك).

[4] - النمرة أنثى النمر. انظر الصحاح واللسان (نمر). وفي صب ٤/ ١٥٨٣:" نوع من البسط".

[5] - القِماط: الخِرقة العريضة التي تَلُفّها على الصبي ليشد بها. انظر اللسان والتاج (قمط).

[6] - الغُثاءُ: ما يَحملِهُ السَّيلُ من القَمَش. وهو أيضاً الزَّبَد والقذَر. وقال الزجاج: الغُثاءُ الهالِكُ من ورق الشجر الذي إذا خَرَجَ السيلُ رأيته مخالِطاً زَبَدَه. انظر اللسان والتاج (غثو).

[7] - الغيد: النعومة والميلان من النعمة. والأغْيَدُ: الوَسْنانُ المائل العُنُق. انظر الصحاح واللسان (غيد).

[8] - الخَرِيدَةُ من النساء: الحَيِيَّةُ. وعن ابن الأعرابي: لُؤْلُؤَةٌ خَرِيدةٌ: لم تُثقَبْ. قال: وكلُّ عذراءَ خريدةٌ. انظر الصحاح واللسان (خرد).

[9] - في الأصل، وط١، وص: "ووأد، وأوآد". ولم أقف على مثله في المعاجم. الوادِي: مَفْرَجُ ما بين جِبالٍ أو تِلالٍ أو آكامٍ. انظر اللسان والقاموس (ودي).

[10] - في الأصل ود:"ذِوَطة" بكسر الذال وفتح الواو، وفي ط:"ذُوطة" بضم الذال وسكون الواو، وفي المعاجم وردت بفتح الذال وسكون الواو. وفي صب ١٥٨٣/٤:"قال الدماميني: بذال معجمة مضمومة فواو ساكنة فطاء مهملة.. ومقتضى صنيع القاموس أنه بفتح الذال وسكون الواو، فقول البعض بكسر الذال المعجمة وفتح الواو غير موافق لواحد من الضبطين".

[11] - انظر اللسان والتاج (ذوط).

[12] - في ط٢:"ميّت، وميّتة" بتشديد الياء وهو خطأ؛ لأن أموات جمع ميْت مخفّف ميّت. انظر اللسان(قول)، والتاج (موت).

(وَغَــالِــبــاً أغْــنَــاهُــمُ فِــعْــلاَنُ فِي فُــعَــلٍ كَــقَــوْلِهِــمْ "صِــرْدَانُ")

أي أنّ الغَالِبَ في "فُعَل" – بضَمِّ الفاء وفتحِ العَين – أنْ يُجْمَعَ على "فِعْلان" – بكسر الفاء – كقولهم في "صُرَد": "صِرْدَان"، وفي "جُرَذ"[١]: "جِرْذَان"، وفي "نُغَر"[٢]: "نِغْرَان". وأشار بقوله: **(غالباً)** إلى ما شذَّ من ذلك نحو: "رُطَب وأرْطَاب".

تنبيه:

نصّ في غير هذا الكتاب[٣] على أنّ "فِعْلَان[٤]" مطَّرِدٌ في "فُعَل". وكلامه هنا غيرُ مُوفٍ بذلك[٥]./ ٣٠٧/ب

(فِي اسْــمٍ مُــذَكَّــرٍ رُبَــاعِيٍّ بِمَــدٌّ ثَــالِــثٍ اَفْــعِــلَــةُ عَــنْهُمُ اطَّــرَدْ)

(أَفْعِلَةُ) مبتدأ، و**(اطَّرَد)** خبره، و**(في اسمٍ)** و**(عنهمُ)** متعلقان[٦] بـ**(اطَّرَد)**، و**(بمدّ)** في موضع جرٍّ صِفَةٍ لِـ**(اسم)**، و**(ثَالِثٍ)** صفَةٌ لِـ**(مدّ)**. يعني: أنَّ "أَفْعِلَة" يطَّرِدُ في جمع اسمٍ مذكَّرٍ رُبَاعيٍّ بَمَدٍّ قبل آخرِه، نحو: "طَعَام وأطْعِمَة"، و"رَغِيف وأرْغِفَة"، و"عَمُود وأعْمِدَة".

واحترز بالاسم مِنَ الصِّفَةِ، وبالمذكَّر مِنَ المؤنَّث، وبالرُّباعيِّ مِنَ الثُّلاثيِّ، وبالمدِّ الثّالثِ مِنَ العاري عنه؛ فلا يُجْمَعُ شيءٌ من ذلك على "أَفْعِلَة"، إلاَّ ما شذَّ مِنْ قولهم: "شَحِيح وأشِحَّة"، وهو صِفَةٌ، و"عُقَاب وأعْقِبَة"، وهو مؤنَّثٌ، و"قِدْح[٧] وأقْدِحَة"، وهو ثلاثيٌّ، و"جَائِز وأجْوِزَة"، وليس مَدُّه ثالثاً، والجائز: الخشبَةُ الممدودةُ في أعلى السَّقْف[٨].

ومِمّا شذَّ من ذلك مِمّا لم يستكملِ الشُّروطَ فيُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه قولُهم[٩]: "نَجْد وأنْجِدَة"[١٠]، و"صُلْب وأصْلِبَة"، و"بَاب وأبْوِبَة"، و"رَمَضَان وأرْمِضَة"، و"عَيِّل وأعْوِلَة"[١١]، و"جزَّة وأجزَّة"، و"نَضِيضَة وأنِضَّة"، و"قِنّ وأقِنَّة"[١٢]، و"خَال وأخْوِلَة"، و"قَفا وأقْفِيَة". والجِزَّةُ: صُوفُ شَاةٍ مَجْزوزَةٍ[١٣]. والنَّضِيضَة: المطرةُ القليلةُ[١٤].

---

[١] - الجرذ: ضرب من الفأر. انظر الصحاح واللسان (جرذ).
[٢] - النُّغَر: طيرٌ كالعصافير، حُمْرُ المناقير. انظر الصحاح واللسان (نغر).
[٣] - في التسهيل ٢٧٦.
[٤] - في د:"فِعلاناً".
[٥] - في صب ١٥٨٤/٤: "قوله:"وكلامه هنا غير موف بذلك" فيه أن معنى غلبة وزن جمع في وزن مفرد كونه أكثر فيه من غيره، وأكثريته فيه دليل اطراده فيه".
[٦] - في الأصل:"متعلق"، وفي ط، وص:"يتعلقان". والمثبت ما في د.
[٧] - في ط٢: "قَدَح" بفتح القاف والدال. وهو خطأ. وفي صب ١٥٨٤/٤:"قدح بكسر القاف وسكون الدال المهملة، وهو السهم قبل أن يُراش".
[٨] - انظر اللسان والتاج (جوز). والشرح السابق في مر ٢٧٩/٢-٢٨٠.
[٩] - انظر التسهيل ٢٧٠.
[١٠] - النَجْدُ: ما ارتفع من الأرض. انظر الصحاح واللسان (نجد).
[١١] - العيّل واحد العيال. انظر الصحاح واللسان (عيل).
[١٢] - القِنُّ: العبدُ إذا مُلِكَ هو وأبواه. انظر الصحاح واللسان (قنن).
[١٣] - انظر الصحاح واللسان (جزز).
[١٤] - انظر الصحاح واللسان (نضض).

[وَالْــزَمْــهُ فِي فَــعَــالٍ أَوْ فِــعَــالِ مُصَــاحِبَــيْ تَضْعِــيْــفٍ أَوْ إِعْــلالِ]

(**والْزَمْهُ**) أي[1] الجمع على "أفْعِلَة" (**في فَعَالٍ**) بالفتح، (**أَوْ فِعَالِ**) بالكسرِ، (**مُصاحِبَيْ تَضْعِيْفٍ أَوْ إِعْلالِ**).

فالأوَّلُ [نحو][2]: "بَتَات وأبِتَّة"[3]، و"زِمَام وأزِمَّة".

والثَّاني [نحو][4]: "قَبَاء وأقْبِيَة"[5]، و"إِنَاء وآنِيَة".

وشذَّ مِنَ الأوّل: "عِنَان وعُنُن[6]"، و"حَجَاج وحُجُج"[7]. ومِنَ الثّاني قولُهم في جمع "سَماء" بمعنى المطــر[8]: "سُمِيٌّ".

وسُمع أيضاً: "أسْمِيَة" على القياس.

وسيأتي تقيّدُ كلامه هنا بما ذكرته في قوله: (**مَا لَمْ يُضَاعَفْ في الأعمِّ ذُو الألفْ**).

[فُــعْــلٌ لِــنَحْــوِ "أَحْمَــرٍ" وَ"حَمْــرَا" وَفِــعْــلَــةٌ جَمْــعــاً بِنَقْــلٍ يُــدْرَى]

(**فُعْلٌ**) – بضَمِّ الفاءِ وسكونِ العَين – جَمْعُ كَثْرَة، وهو على قسمين: قياسيّ وسَماعِيّ:

فالقِياسيّ ما كان جمعاً (**لِنحوِ أحْمَرٍ وحَمْرَا**) وَصْفَين مُتَقابِلَين، فتقول فيهما: "حُمْر"./ أو لِــــ"أفْعَــل[9] وفَعْلاَء" وَصْفَين مُنْفَرِدَين لِمَانِعٍ في الخِلْقَة[10]، نحو: "أكْمَر" لعظــيمِ[11] الكَمَــرة[12]، و"آدَر"[13]، و"رَتْقَــاء"[14]، و"عَفْلاَء"[15]، فتقول فيها: "كُمْر"، و"أُدْر"، و"رُتْق"، و"عُفْل". ٣٠٨/أ

[1] - انظر مر ٢٨٠/٢.
[2] - زيادة من د، وط، وص.
[3] - البتات: الزاد والجهاز، وقال أبو عبيد: هو متاع البيت. انظر الصحاح واللسان (بتت). وفي صب ١٥٨٥/٤: "و"أبتة" أصله: أبتتة؛ فالتقى مثلان، فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله، ثم أدغم أحد المثلين بالآخر. وكذا يقال في "أزمة" ونحوه".
[4] - زيادة من د، وط٢، وص.
[5] - القباء: نوع من الثياب، أطرافه مجتمعة. انظر اللسان والتاج (قبو).
[6] - في صب ١٥٨٥/٤:"عنان بكسر العين: ما يقاد به الفرس، وبفتحها: السحاب. والمراد هنا المكسور كما يؤخذ من قول الدماميني في مبحث "فعَل" بفتحتين: "وندر عُنُن جمع عنان بالكسر"."
[7] - الحَجاجُ والحِجاجُ، بفتح الحاء وكسرها: العَظْمُ الذي ينْبتُ عليه الحاجب. انظر الصحاح واللسان (حجج).
[8] - انظر الصحاح واللسان (سمو).
[9] - في ط١:"الأفعل".
[10] - في صب ١٥٨٦/٤: "بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنثة غير قابلة للوصف".
[11] - في ط، وص:"للعظيم".
[12] - في ط٢:"الكَمْرَة" بفتح الكاف وسكون الميم، وكذا صُرِّحَ به في صب ١٥٨٦/٤. وما ورد في المعاجم بفتح الكاف والميم. والكمرة: رأس الذكر. انظر الصحاح واللسان والتاج (كمر).
[13] - الأُدْرَةُ: نفخةٌ في الخصية. يقال: رجل آدَرُ. انظر الصحاح واللسان (أدر).
[14] - امرأةٌ رَتقاءُ: لا يستطاع جماعُها لارْتِتاق ذلك الموضع منها. انظر الصحاح واللسان (رتق).
[15] - العَفَلُ والعَفَلةُ، محرَّكتين شيءٌ يَخْرُجُ من قُبُلِ النساءِ، وحَياءِ الناقةِ، كالأُدْرَةِ للرجال. يقال: عَفِلَتْ، فهي عَفْلاءُ. انظر الصحاح واللسان (عفل).

فإن كانا مُنْفَرِدَين لِمَانِعٍ في الاستعمال خَاصَّةً[1]، نحو: "رجل آلَى"[2]، و"امرأة عَجْـزَاء"[3] – إذ لم يقولـوا: "رجلٌ أعْجَز"، ولا "امرأة ألْيَاء" في أشهر اللُّغاتِ[4] – ففي اطِّرَاد "فُعْل" حينئذٍ خلاف؛ نصَّ في شرح الكافية[5] على اطِّراده، وتبعَه الشَّارِحُ[6]، ونصَّ في التّسهيل[7] على أنّ "فُعْلاً" فيه مَحفوظٌ.[8] وإطلاقُه هنا يوافقُ الأوّلَ[9].

تنبيهات:

الأوّل[10]: يجب كسرُ فاء هذا الجمْعِ فيما عينُه ياءٌ، نحو: "بِيض"؛ كمَا[11] يُذْكَرُ في التّصريف[12].

الثّاني[13]: يجوز في الشِّعر ضَمُّ عينِه بثلاثة شروطٍ: صِحَّةُ عينِه، وصِحَّةُ لامِه، وعدَمُ التَّضْعِيفِ، كقوله[14]:

٢٦١ – [طَوَى الجَدِيدَانِ مَا قَدْ كُنْتُ أنْشُرُهُ] وَأنْكَـرَتْنِـي ذَوَاتُ الأعْـيُـنِ النُّجُـلِ

وهو كثير.

فإن اعْتَلَّتْ عينُه نحو: "بِيض"، و"سُوْد"، أو لامُه نحو: "عُمْي"، و"عُشْو"، أو كان مُضاعَفاً نحو: "غُرّ" جمع "أغَرّ"[15]، لم يَجُزِ الضَّمُّ.

الثّالث: مِنْ قسم السَّماعيّ مِنْ هذا الجمع قولُهم: "بَدَنَة وبُدْن"، و"أَسَد وأُسْد"، و"سَقْف وسُقْف"، و"ثِنًى[16] وثُنْي"، و"عَفُوّ وعُفْو"، و"نَمُوم ونُمّ"، و"عَمِيمَة وعُمّ"، و"بَازِل وبُزْل"، و"عَائِذ وعُوْذ"، و"حَاجّ وحُجّ"، و"أظَلّ وظُلّ"، و"نَقُوق ونُقّ".

---

[1] - في ط١:"خاصته". وهو خطأ.
[2] - أي: عظيم الألية. انظر الصحاح واللسان (ألي).
[3] - أي: عظيمة العجيزة. انظر اللسان والتاج (عجز).
[4] - في زهر ٣٠٤/٢: "فقد حكي: "امرأة ألياء، ورجل أعجز". فعلى هذا يقال: "رجال ألي، ونساء ألي، ورجال عجز، ونساء عجز".
[5] - ١٨٢٨/٤.
[6] - نا ٧٧٠.
[7] - ٢٧١.
[8] - الكلام السابق في مر ٢٨٠/٢-٢٨١.
[9] - في مر ٢٨١/٢: "إن خصّ كلامه بالمتقابلين لخصوصية المثال لم يستقم؛ لخروج المنفردين لمانع في الخلقة. فتعين التعميم". وفي صب ١٨٥٦/٤: "وما ادعاه المرادي من عدم الاستقامة ممنوع؛ لأنه إذا خصّ كلامه بالمتقابلين كان في المفهوم تفصيل، وذلك جائز. لكن لا يخفى أن عدم التخصيص أولى".
[10] - التنبيه الأول في مر ٢٨١/٢.
[11] - في د:"لما يذكر". وفي ط١:"كما سيذكر". وفي ط٢، وص:"لما سيذكر".
[12] - حديثه في باب الإبدال وليس في باب التصريف. انظر باب الإبدال ٤٥٢. وقوله ذاك ذكره المرادي ونبه عليه المحقق في الحاشية في مر ٢٨١/٢.
[13] - التنبيه الثاني في مر ٢٨١/٢-٢٨٢.
[14] - البيت من البسيط، لأبي سعيد المخزومي في ديوانه ٥١، وأمالي القالي ٢٥٩/١، والدرر ٢٧٥/٦. وهو بلا نسبة في المقاصد ٥٣٠/٤، والهمع ٣٥٢/٣. ورد في مر ٢٨١/٢. والجديدان: الليل والنهار. والنجل: جمع نجلاء، من النجل وهو سعة شق العين. موضع الشاهد: النجل، ووجه الاستشهاد تحريك الجيم في "النجل" للضرورة، والقياس تسكينها.
[15] - الأغر: الأبيض. انظر الصحاح واللسان (غرر).
[16] - الثنى من الرجال بعد السيد. انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٧٣، واللسان والتاج (ثني). وفي ط:"ثني" بكسر الثاء وسكون النون. والمثبت يؤيده ما جاء في المنقوص والممدود للفراء ٣٨، والمقصور والممدود لابن ولاد ٧٣.

والنَّقوق[1]: الضِّفْدَعَة الصَّيّاحَة[2]. والنَّمُوم: النّمَّام[3]. والعَمِيمة[4]: النَّخْلة[5] الطَّويلة. والأظَلّ: باطِنُ القَــدَم[6]. والعَائِذ: النّاقة القريبةُ العهْدِ بالنِّتاج[7].

(**وفِعْلَةٌ جَمعاً بنقْلٍ يُدْرَى**): (**فِعْلَةٌ**) مبتدأٌ خبرُه (**يُدْرَى**)، و(**جمعاً**) مفعولٌ ثان لِــ(**يُدْرَى**)[8]. أي[9]: مِــنْ جموع القِلَّة "فِعْلَة" كما عرفت.

ولم يطَّرِد في شيء من الأبنيةِ، بل مَحفوظ في ستّة أوزان:

"فَعِيل" نحو: "صَبِيّ وصِبْيَة".

و"فَعَل" نحو: "فَتًى وفِتْيَة".

و"فَعْل" نحو: "شَيْخ وشِيخَة"، و"ثَوْر وثِيْرَة".

و"فُعَال" نحو: "غُلاَم وغِلْمَة"./ ٣٠٨/ب

و"فَعَال" نحو: "غَزَال وغِزْلَة"[10].

و"فِعَل[11]" نحو: "ثِنًى وثِنْيَة"، والثِّنَى: هو الثّاني في السِّيادة[12].

ومرجعُ ذلك كلِّه النَّقْلُ، لا القياسُ، كما أشار إليه بقوله: (**بنقْلٍ يُدْرَى**).

تنبيهان:

الأوّل[13]: فائدةُ قوله (**جمعاً**) التّعريضُ بقول[14] ابن السّرّاج المُنَبَّه عليه في[15] أوَّل الباب[16]؛ ولذلك لم يقل مثل هذا في غيرِه من جموع القِلَّة، إذ لا خلاف فيها.

---

[1] - في د:"ونوق". وهو خطأ.
[2] - انظر اللسان والتاج (نقق).
[3] - انظر اللسان والتاج (نمم).
[4] - في ط١:النميمة". وهو تحريف.
[5] - انظر الصحاح واللسان (عمم). وفي ط١:"النحلة". وهو تصحيف.
[6] - انظر اللسان والتاج (ظلل).
[7] - انظر الصحاح واللسان (عوذ).
[8] - في ط، وص: "بـ(يدرى)".
[9] - الشرح الآتي في مر ٢٨٢/٢.
[10] - سقط من ط١:"وفعَال نحو غزال وغزلة".
[11] - في ط:"فِعْل" بسكون العين. والمثبت يؤيده ما جاء في المنقوص والممدود للفراء ٣٨، والمقصور والممدود لابن ولاد ٧٣.
[12] - حكاه الفارسي في التذكرة. انظر شرح الكافية ١٨٢٦/٤، والارتشاف ٤١٩/١، وشا ٥٥/٧، وزهر ٣٠٤/٢.
[13] - التنبيه الأول بتمامه في مر ٢٨٢/٢.
[14] - في الأصل ود:"لقول".
[15] - ليست "في" في ط١، وص.
[16] - صفحة ٢٤٠.

الثّاني[1]: لو قدَّم قوله: (**وفِعْلَةٌ جمعاً بنقْلٍ يُدْرَى**) على قوله: (**فُعْلٌ لِنحوِ أحْمَرٍ وحَمْرَا**) لكان أنسب؛ لتوالي جموع القلَّة.

[وفُــعُــلٌ لاِسْــمٍ رُبَــاعــيٍّ بِــمَــدّْ قَــدْ زِيْــدَ قَبْــلَ لامٍ اْعْــلالاً فَقَــدْ

مَا لَمْ يُضَــاعَفْ فِي الأعَمِّ ذُو الألِــفْ وفُــعَــلٌ جَمْعــاً لِفُــعْــلَةٍ عُــرِفْ

ونَحْــوِ "كُبْــرَى" ولِفِــعْــلَةٍ فِــعَــلْ وقَــدْ يَجِــيءُ جَمْعُــهُ عَلَى فُــعَــلْ]

(**وفُعُلٌ لاِسْمٍ رُبَاعيٍّ بِمَدّْ...قَدْ زِيْدَ قَبْلَ لامٍ اْعْلالاً فَقَدْ...مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأعَمِّ ذُو الألِفْ**) أي[2]: مِنْ أمثلة جمع الكثرَةِ "فُعُل" بضمَّتَين.

وهو يطَّرد في اسمٍ رباعيّ بِمَدَّةٍ قبل لامِه، صحيحِ اللاّم، وهو المرادُ بقوله: (**اْعلالاً فَقَدْ**)، فَـ(**اْعلالاً**) مفعولٌ مقَدَّم[3].

فإن كانت مدَّته ياءً أو واواً لم يُشْتَرط فيه غيرُ الشُّروطِ المذكورة، نحو: "قَضِيب وقُضُب"، و"عَمُود وعُمُد". وإن كانت ألفاً اشترُط فيه مع ذلك أنْ لا يكون مُضَاعفاً، نحو: "قَذَال وقُذُل"[4]، و"حِمَار وحُمُر".

واحترز بالاسم عن الصِّفَة؛ فإنّها لا تُجمَعُ على "فُعُل".

وشذَّ في وَصْفٍ على "فَعَال"، نحو: "صَنَاع وصُنُع"[5]. و"فِعَال" نحو: "نَاقَةٌ كِنَاز، ونُوقٌ كُنُز"[6].

وحكى ابن سيده[7] أنّ مِنَ العرب مَنْ يقول: "نُوقٌ كِنَاز" بلفظِ الإفْرَاد، فيكون من باب: "دِلاص"، وقد سبق الكلامُ عليه أوّلَ الباب[8].

وعلى "فَعِيل" نحو: "نَذِير ونُذُر".

ويرد عليه "فَعُول" لا بمعنى "مَفْعُول"، نحو: "صَبُور"، و"غَفُور"، فإنّه يطَّرِدُ فيه "فُعُل"، نحو: "صُبُر"، و"غُفُر"، وسيأتي التّنبيه عليه[9].

---

[1] - التنبيه الثاني هو رأي المرادي في مر ٢٨٢/٢.
[2] - الشرح الآتي في مر ٢٨٣/٢-٢٨٤.
[3] - في د زيادة:"مفعول مقدم لِـ(فقد)".
[4] - القَذَالُ: جِماع مؤخر الرأس، وهو مَعْقِدُ العِذار من الفرس خلف الناصية. انظر الصحاح واللسان (قذل).
[5] - امرأةٌ صَنَاعُ اليدين، أي حاذقةٌ ماهرةٌ بعمل اليدين. انظر الصحاح واللسان (صنع).
[6] - أي: مكتنزة اللحم. انظر الصحاح واللسان (كنز).
[7] - المخصص ٥٨/٧. وابن سيده هو علي بن إسماعيل، أبو الحسن اللغوي، من أهل مرسية، وكان أكمه. قرظا الغريب المصنف على أبي عمر الطلمنكي فما أخل فيه بلفظ. من مصنفاته: (المخصص)، و(المحكم). توفي سنة ٤٥٨هـ. انظر البلغة ٢٠٢-٢٠٣، والأعلام ٢٦٣/٤.
[8] - صفحة ٢٣٨.
[9] - صفحة ٢٥٣.

واحترز بالرُّباعيّ من غيره نحو: "نَار"، و"فِيل"، و"سُور"، ونحو: "قِنْطَار"[1]، و"قِطْمِير"[2]، و"عُصْفُور"، فإنّه لا يُجْمَعُ/ على "فُعُل" شيءٌ منها. ٣٠٩/أ

واحترز بالمدّ عن الخالي منه فإنّه لا يُجمع على "فُعُل". وشذَّ "نَمِرَة ونُمُر"[3].

وبكونه قبل اللاَّمِ مِنْ نحوِ "دَانِق"[4]، و"عِيسَى"، و"مُوسَى" فلا يُجْمَعُ على "فُعُل".

وبصِحَّةِ اللاَّم عنْ[5] المعتلِّها نحو: "سِقَاء"، و"كِسَاء" فإنّه لا يُجْمَعُ على "فُعُل".

وبعدم التّضعيفِ في ذي الألف[6] عن نحو: "بَتَات"، و"زِمَام" فإنّ قياسَه "أَفْعِلَة" كما مرّ.

وشذَّ "عِنَان وعُنُن"، و"حَجَاج، وحُجُج"، و"وَطَاط، ووُطُط"[7]، كما أشار إليه بقوله: (**في الأعَمِّ**).

وفُهِمَ مِنْ تخصيص ذلك بذي الألف أنّ المضاعف من ذي الياء نحو: "سَرِير"، وذي الواو نحو: "ذَلُول"[8] يُجمع على "فُعُل" نحو: "سُرُر"، و"ذُلُل".

تنبيهات[9]:

الأوّل: لا فرقَ في الاسم الرُّباعيّ الجامعِ للشُّروط بين أنْ يكونَ مذكّراً كما مُثِّلَ، أو مؤنَّثاً مثل: "أَتَان وأُتُن"[10]، و"قَلُوص وقُلُص"[11]، وكلاهما يطَّرِدُ فيه "فُعُل".

الثّاني: ما مدَّتُه ألفٌ على ثلاثة أقسامٍ: مفتوح الأوّل، ومكسوره، ومضمومه. أمّا الأوّل والثاني: فَـ"فُعُل" فيهما مطَّردٌ، وتقدَّم تمثيلُهما. وأمّا الثّالث فظاهرُ إطلاقِه هنا اطِّرادُ "فُعُل" فيه، وبه صرّح في شرح الكافية[12]، فإنّه مَثَّلَ بِـ"قُرَاد وقُرُد"[13]، و"كُرَاع وكُرُع"[14] [في المطَّرد][15]، وتبعَه الشَّارح[16]. وذكر في التّسهيل[17] أنّ

---

[1] - قال أبو عبيدة: القناطير واحدها قِنْطار، ولا نجد العرب تعرف وزنه، ولا واحد له من لفظه؛ يقولون: هو قَدْرُ وَزْنِ مَسْكِ ثور ذهباً. انظر اللسان والتاج (قنطر).
[2] - القطمير: القشرة الرقيقة الدقيقة بين النواة والتمرة. انظر اللسان والتاج (قطمر).
[3] - في د:"تمرة وتمر". وهو تصحيف.
[4] - الدانق سدس الدرهم. انظر الصحاح واللسان (دنق).
[5] - في ط١:"من".
[6] - في ط١:"في ذي اللام". وهو خطأ.
[7] - في صب ١٥٨٩/٤:" وطاط بواو مفتوحة وطائين مهملتين؛ وهو الضعيف".
[8] - يقال: دابة ذَلولٌ بيِّنة الذِلِّ، من دَوابَّ ذُلُلٍ. انظر الصحاح واللسان (ذلل).
[9] - التنبيهات الآتية بتمامها في مر ٢٨٤/٢-٢٨٥.
[10] - الأتان: الحمارة. انظر الصحاح واللسان (أتن).
[11] - القلوص من النوق: الشابة، وهي بمنزلة الجارية من النساء. انظر الصحاح واللسان (قلص).
[12] - ١٨٣٣/٤-١٨٣٤.
[13] - القُرَادُ : حَلَمَةُ إِحْلِيل الفَرَس. انظر اللسان والتاج (قرد).
[14] - الكُراعُ من الإنسان ما دون الركبة إلى الكعب، ومن الدوابِّ ما دون الكَعْبِ. والكُراعُ في الغنم والبقر بمنزلة الوظيف في الفرس والبعير، وهو مستدَقُّ الساق، يذكَّر ويؤنَّث، والجمع أَكْرُعٌ ثمَّ أكارعُ. والكُراعُ: أنفٌ يتقدَّم من الحَرَّةِ ثمَّ يمتدُّ. انظر الصحاح واللسان والتاج (كرع).
[15] - زيادة من ط، وص.
[16] - نا ٧٧١.
[17] - ٢٧١. وفيه أنه يُحفظ في "فُعال"، لا أنه نادر.

"فُعُلاً" نادرٌ في "فُعَال". وهو الصَّحيحُ، فلا يُقال في "غُرَاب": "غُرُب"، ولا في "عُقَاب": "عُقُب". وإذا قلنا باطِّراده فيُشتَرطُ أنْ لا يكونَ مُضاعَفاً، كما شُرِط ذلك في أخَوَيه[١].

الثّالث: يجب في غيرِ الضَّرورةِ تسْكينُ عَينِ هذا الجَمْعِ إنْ كانتْ[٢] واواً، نحو: "سِوَار وسُوْر".

ومِنْ ضَمِّها[٣] في الضّرورة قولُه[٤]:

٢٦٢ – أَغَــرُّ الثَّنَــايَــا أَحَــمُّ اللِّثَــاتِ   يُحَسِّــنُــهَــا سُــوُكُ الإسْــحِلِ[٥]

ويجوزُ تسكينُ عينِه إنْ لم تكنْ واواً، نحو: "قُذْل"، و"حُمْر"./ وإنْ كانت ياءً كُسِرت الفاءُ عند التَّسكينِ، فتقول في "سَيَال"[٦]: "سُيُل، وسِيْل". ٣٠٩/ب

فإنْ كان مُضاعفاً لم يَجُز تسكينُه لِما يؤدِّي إليه مِنَ الإدغام. وندر قولُهم: "ذُبَــاب وذُبّ"، والأصــل: "ذُبُب".

الرّابع: "فُعُل" يطَّرد في نوعين: أحدهما المتقدِّمُ.

والآخر وَصْفٌ على "فَعُول" لا بمعنى "مَفْعُول"، نحو: "صَبُور وصُبُر". فإنْ كان بمعنى "مَفْعُول" لم يُجْمَــعْ على "فُعُل"، نحو: "رَكُوب". و لم يذكرْه هنا فأوهمَ أنّه غيرُ مَقيسٍ. وليس كذلك.

(**وفُعَلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ...ونحوِ "كُبْرَى"**) أي[٧]: منْ أمثلة جمعِ الكثْرَةِ "فُعَل" بِضَمٍّ ثُمَّ فَتْحٍ، ويطَّــرِد في نوعين:

الأوّل "فُعْلَة" – بِضَمِّ الفاءِ – اسْماً، نحو: "غُرْفَة وغُرَف"، فإنْ كان صِفَةً نحو: "ضُحْكَة" لم يُجْمَعْ علــى "فُعَل". وشذَّ قولُهم: "رَجُلٌ بُهْمَةٌ، ورِجَالٌ بُهَمٌ"[٨].

الثّاني "الفُعْلَى" أنثى "الأفْعَل"، نحو: "الكُبْرَى والكُبَر"، فإنْ لم يكن أنثى "الأفْعَــل" – نحــو: "بُهْمَــى"، و"رُجْعَى" – لم يُجْمَع على "فُعَل".

---

[١] - في د:"أخواته".
[٢] - في ط١:"كان".
[٣] - في ط١، وص:"ضمهما". وهو خطأ.
[٤] - البيت من المتقارب، لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ٤٨، واللسان والتاج (سوك). وهو بلا نسبة في المقتضب ١١٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١٠، والمقاصد ٥٣٠/٤. ورد في مر ٢٨٤/٢. والأغر: الأبيض. والأحم: الأسود من كل شيء، والعرب تتمدح بسمرة اللثة. ويحسنها: يجملها. والإسحل: شجر يستاك به.
موضع الشاهد: سوك، ووجه الاستشهاد تحريك واو "سوك" جمع "سواك" للضرورة، والقياس التسكين.
[٥] - في ط١:"الإسمل". وهو تحريف. وفي ص:"الإسحَل" بفتح الحاء. وهو خطأ.
[٦] - السَّيَال بالفتح: شجر له شوك أبيض. انظر اللسان والتاج (سيل).
[٧] - الشرح الآتي في مر ٢٨٦/٢.
[٨] - رجل بُهْمَة: شجاع لا يُدرى من أين يؤتى. انظر الصحاح واللسان (بهم).

تنبيهات:

الأوّل[١]: أخلَّ باشتراط الاسميّة في "فُعْلَة"، وهو شَرطٌ كما عرفت.

وأمّا اشتراطُ كونِ[٢] "فُعْلَى" أنثى "الأفْعَل" فأعطاه بالمثالِ.

الثّاني[٣]: اقتصرَ هنا وفي الكافية[٤] على هذين النّوعين. وقال في شرحها بعد ذكرهِما[٥]: "وشَذَّ فيما سِوى ذلك". يعني: "فُعَلاً". وزاد في التّسهيل[٦] نوعاً ثالثاً وهو: "فُعُلَة" اسْماً، نحو: "جُمُعَة وجُمَع". فإنْ كان صِفَةً نحو: "امرأةٌ شُلُلَة" – وهي السَّريعةُ[٧] – لم يُجْمَع على "فُعَل".

واستثقل بعضُ التَّميميِّينَ والكلبيِّين[٨] ضَمَّ عَينِ "فُعُل" في المضاعف، وجعلوا مكانَها فتحةً، فقالوا: "جُدَد"[٩]، و"ذُلَل"، بدلَ "جُدُد"، و"ذُلُل"[١٠]. فهذا نوعٌ رابعٌ على هذه اللُّغة يطَّرد فيه "فُعَل".

الثّالث[١١]: اختُلف في ثلاثة أنواعٍ أُخَر:

أولها:/ "فُعْلَى" مصْدراً، نحو: "رُجْعَى". ٣١٠/أ

وثانيها: "فَعْلَة" فيما ثانيه واوٌ ساكنةٌ، نحو: "جَوْزَة"، فقاسَه الفرّاء[١٢] في هذين النّوعين، فتقول في جمعهما: "رُجَع"، و"جُوَز"، كما قالوا في "رُؤْيَا"، و"نَوْبَة"[١٣]: "رُؤًى"، و"نُوَب". وغيرُه يجعلُ "رُؤًى"، و"نُوَب" مِمّا يُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليه.

وثالثها: "فُعْل" مؤنَّثاً[١٤] بغير تاء، نحو: "جُمْل"، فهذا يُجْمَعُ على "فُعَل" قياساً عند المبرّد[١٥]. وغيرُه يقصره على السَّماع. وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي موافقةَ المبرّد فإنّه قال فيها[١٦]:

وَ"هِنْدُ" مِثْلُ "كِسْرَةٍ" فِي فِعَلِ   وَ"جُمْلُ" مِثْلُ "بُرْمَةٍ"[١٧] فِي فُعَلِ

---

[١] - التنبيه الأول في مر ٢٨٦/٢.
[٢] - ليست "كون" في د.
[٣] - التنبيه الثاني بتمامه في مر ٢٨٦/٢.
[٤] - شرح الكافية ١٨٣٢/٤.
[٥] - شرح الكافية ١٨٣٨/٤.
[٦] - ٢٧٢.
[٧] - ويقال رجل شُلُل. انظر اللسان والتاج (شلل).
[٨] - انظر مذهب بعض التميميين والكلبيين في التسهيل ٢٧٢، وشرح الكافية ١٨٣٧/٤، ومر ٢٨٥/٢، والمساعد ٤٢٣/٣.
[٩] - جمع جديد. وهو غير جُدَد جمع الجُدَّة؛ وهي الطريقة. انظر الصحاح واللسان (جدد).
[١٠] - سقط "بدل جدد وذلل" من د.
[١١] - التنبيه الثالث في مر ٢٨٦/٢-٢٨٧.
[١٢] - انظر مذهب الفراء في التسهيل ٢٧٢، والارتشاف ٤٢٧/١، ومر ٢٨٧/٢، وزهر ٣٠٦/٢.
[١٣] - يقال: على كل واحدٍ منهم نَوْبةٌ يَنُوبُها أي طعامُ يومٍ. انظر اللسان والتاج (نوب).
[١٤] - في ط١، وص:"مؤنث".
[١٥] - المقتضب ٣٧٦/٣. وانظر مذهب المبرد أيضاً في التسهيل ٢٧٢، والارتشاف ٤٢٧/١، والمساعد ٤٢٧/٣. وفي شا ٧٤/٧-٧٥: "وظاهر كلام المبرد أن هذا الجمع في نحو: "هند"، و"جُمل" مختصّ بالأعلام، إذ لم يذكره إلا فيها. وحين ذكر نحو: "بئر"، و"رجل"، و"غول"، أعني مما ليس بعلم، لم ينبه فيه على هذا الجمع، بل على طريقة الجمهور، فانظر في ذلك، فإن المؤلف في التسهيل إنما حكى الخلاف عنه على الإطلاق".
[١٦] - شرح الكافية ١٨٣٣/٤.
[١٧] - البرمة: قدر من الحجارة. انظر الصحاح واللسان (برم).

وقال في شرحها[١]: "ويُلْحَقُ "فِعْل" و"فُعْل" مؤنَّثَيْن بِــ"فِعْلَة" و"فُعْلَة"، فيقال: "هِنْد وهِنَــد"، و"جُمْـــل وجُمَل"."

الرّابع[٢]: مِمّا حُفِظَ فيه "فُعَل" قولُهم: "تُخْمَة وتُخَم"، و"قَرْيَة وقُرًى"، و"عَدُوّ وعُدًى"، و"نَقُوق ونُقَق". وحكى ابن سيده[٣] في جمع "نُفَسَاء": "نُفَساً" بالتّخفيفِ، و"نُفَّساً" بالتّشديد.

وعلامة جمعيّة "فُعَل" الّذي له واحِدٌ على "فُعْلَة" أنْ لا يُستعملَ إلاَّ مؤنَّثاً، نصَّ علـــى ذلـــك ســـيبويه[٤]، فَـــ"رُطَب" عنده اسمُ جنْسٍ؛ لقولهم: "هَذا رُطَبٌ، وأكلتُ رُطَباً طَيِّباً"، و"تُخَمٌ" عنده جمعٌ؛ لأنّـــه مُؤنَّـــثٌ. انتهى.

(**ولِفِعْلَةٍ فِعَلْ**) أي[٥]: منْ أمثلةِ جمعِ الكثْرَةِ "فِعَل" – بكسر أوّله، وفتح ثانيه[٦] – وهو مطَّردٌ في "فِعْلَة" اسماً تامّاً، كما قيّده في التّسهيل[٧] بذلك، نحو: "كِسْرَة وكِسَر"[٨]، و"حِجَّة وحِجَج"[٩]، و"مِرْيَة ومِرًى"[١٠].

والاحتراز بالاسم عنِ الصِّفة، نحو: "صِـــغْرَة"[١١]، و"كِبْـــرَة"[١٢]، و"عِجْـــزَة"[١٣]، في ألفـــاظٍ ذُكِـــرَتْ في المُخَصَّصِ[١٤]، وذكر أنّها تكونُ هكذا للمفردِ والمثَنَّى والمجموعِ.

وشذَّ: "رَجُلٌ صِمَّةٌ، ورِجَالٌ صِمَمٌ"، و"امرأةٌ ذِرْبَةٌ، ونِسَاءٌ ذِرَبٌ". والصِّمَّةُ: الشُّجَاعُ[١٥]. والذِّرْبَة: الحديدةُ اللِّسانِ[١٦].

وبالتَّامِّ عنْ[١٧]/ نحوِ: "رِقَة"، فإنّ أصلَه: "وَرَقة"[١٨] ولكنْ حُذِفَتْ فاؤه، فإنّه لا يُجْمَعُ على "فِعَل". ٣١٠/ب

وإنّما لم يقيّد هنا "فِعْلَة"[١٩] بهذين القَيدَين لقلَّةِ مجيئها صِفَةً، حتّى ادّعَى بعضُهم أنّها لم تَجِئ صِـــفَةً، وإنْ كان الأَصَحُّ خلافَه كما عرفت، ولأنَّ نحو: "رِقَة" لم يبقَ على وزنِ "فِعْلَة" فلا حاجةَ للاحتراز عنه.

---

[١] - شرح الكافية ١٨٤٠/٤.
[٢] - انظر التنبيه الرابع في شرح الكافية ١٨٣٨/٤.
[٣] - المخصص ٢١/١.
[٤] - الكتاب ١٨٣/٢.
[٥] - الشرح الآتي في مر ٢٨٧/٢.
[٦] - ليست "بكسر أوله وفتح ثانيه" في د.
[٧] - ٢٧٢.
[٨] - الكِسْرَةُ: القِطْعَة المَكسورة من الشيء. انظر اللسان والتاج (كسر).
[٩] - الحِجَّةُ: السَّنَة. والحِجَّةُ أيضاً: شحمةُ الأذن. انظر الصحاح واللسان (حجج).
[١٠] - المِرْيَةُ: الشكّ. انظر الصحاح واللسان (مري).
[١١] - في د:"مغرة". وهو تحريف. وصِغرة وَلَد أبيه أصغَرُهم. وكذلك صِغْرةُ قومِه. انظر المخصص ١٧٠/١٦.
[١٢] - في ط١:"كسرة". وهو تحريف. وكبرة ولد أبيه أكبرُهم، وكذلك كبرة قومه. انظر المخصص ١٧٠/١٦.
[١٣] - عجزة ولد أبويه آخِرُهم. انظر المخصص ١٧٠/١٦.
[١٤] - ١٧٠/١٦.
[١٥] - انظر اللسان والتاج (صمم).
[١٦] - انظر اللسان والتاج (ذرب).
[١٧] - في ط١:"من".
[١٨] - في ط، وص:"ورق". وفي صب ١٥٩١/٤:"في بعض النسخ "ورق"، وهو الصواب. وفي بعضها "ورقة"، وليس بصواب؛ لأن الهاء عوض من الواو فلا يجمع بينهما". وأخطأ المرادي فيه أيضاً. انظر مر ٢٨٧/٢. والرقة: الدراهم المضروبة. انظر الصحاح واللسان (ورق).
[١٩] - في ط، وص:"لم يقيد فعلة هنا".

تنبيهات:

الأوّل[١]: قاس الفرّاء[٢] "فِعَالاً" في "فِعْلَى"[٣] اسماً، نحو: "ذِكْرَى، وذِكَر"، وفي "فَعْلَة" يائيّ العَين نحو: "ضَيْعَة، وضِيَع"[٤]، كما قاس[٥] "فُعَلاً" في نحو: "رُؤْيَا"، و"نَوْبَة". وقاسه المبرّد[٦] في نحو: "هِنْد" كما قاس "فِعَلاً" في نحو: "جُمْل"، وقد تقدَّم. ومذهبُ الجمهور[٧] أنّ ما ورد مِنْ ذلك يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه.

الثّاني: قال في التّسهيل[٨]: "ويُحْفَظُ – يعني: "فِعَلاً" – باتّفاق في "فِعْلَة" واحد "فِعَل"[٩] – أي نحو: "سِدْرَة وسِدَر"[١٠] – والمعوَّض من لامه تاء[١١] – أي نحو: "لِثَة ولِثًى" – وفي نحو: "مِعْدَة"، و"قَشْع"، و"هَضْبَة"، و"قَامَة"، و"هِدْم"، و"صُورَة"، و"ذِرْبَة"، و"عَدُوّ"، و"حِدَأَة"[١٢]".

والقَشْعُ: الجلدُ البالي[١٣]. والهِدْمُ: الثّوبُ الخَلَقُ[١٤].

الثّالث: لا يكون "فِعَل" ولا "فِعَال" لِمَا فاؤه ياء إلاّ ما ندرَ، كَـ"يِعَار"، قاله في التّسهيل[١٥]. واليِعَار جمع "يَعْر، ويَعْرة"؛ واليَعْرُ: الجَدْي يُرْبَط في الزُّبْيَة للأسَدِ[١٦].

(**وقد يجيءُ جَمْعُهُ**) أي: "فِعْلَة" بالكسر (**عَلَى فُعَلْ**) بالضَّمِّ. قال في شرح الكافية[١٧]: "وقدْ ينوبُ "فُعَل" عنْ "فِعَل"، و"فِعَل" عن "فُعَل"[١٨]. فالأوَّلُ كَـ"حِلْيَة وحُلًى"، و"لِحْيَة ولُحًى". والثّاني كَـ"صُوْرَة وصِوَر"، و"قُوَّة وقِوًى"".

[فِي نَحْوِ "رَامٍ" ذُو اطِّرَادٍ فُعَلَهْ وشَاعَ نَحْوُ "كَامِلٍ" و"كَمَلَهْ"]

(**فِي نَحْوِ "رَامٍ" ذُو اطِّرادٍ فُعَلَهْ**): (**فُعَلَة**) مبتدأ خبره (**ذو اطِّرَادٍ**). أي[١٩]: من أمثلة جمع الكثْرَةِ "فُعَلَة" – بِضَمِّ الفاء – وهو مطَّرِدٌ في "فَاعِل" وَصْفاً لمذكّرٍ عاقِلٍ مُعْتَلِّ اللاَّمِ،/ نحو: "رَامٍ ورُمَاة"، و"قَاضٍ وقُضَاة"، ٣١١/أ

[١] - التنبيه الأول بتمامه في مر ٢٨٨/٢.
[٢] - انظر مذهب الفراء في الارتشاف ٤٢٨/١، ومر ٢٨٨/٢، والهمع ٣٥٥/٣.
[٣] - في د:"فِعْلَة". وهو تحريف.
[٤] - في ط١:"ضبعة وضبع". وهو تصحيف. وضَيْعةُ الرجل : حِرْفَتُه وصِناعتُه ومعاشُه وكسبه. انظر اللسان والتاج (ضيع).
[٥] - في ط٢: "قال". وهو تحريف.
[٦] - المقتضب ٣٧٦/٣. وانظر مذهب المبرد أيضاً في الارتشاف ٤٣٠/١، ومر ٢٨٨/٢، والهمع ٣٥٥/٣.
[٧] - انظر مذهب الجمهور في الارتشاف ٤٣٠/١، ومر ٢٨٨/٢.
[٨] - ٢٧٢. وكل ما ورد بين اعتراضيتين ليس من التسهيل.
[٩] - في التسهيل ٢٧٢:"فِعْل" بتسكين العين. وهو خطأ.
[١٠] - السدر: شجر النبق. انظر الصحاح واللسان (سدر).
[١١] - في ط١:"ياء". وهو تصحيف.
[١٢] - الحِدَأَةُ: طائر يَطِير يَصِيدُ الجِرْذان. انظر اللسان والتاج (حدأ).
[١٣] - انظر الصحاح واللسان (قشع).
[١٤] - انظر الصحاح واللسان (هدم).
[١٥] - ٢٧٢.
[١٦] - والزُبْيَةُ: حُفرةٌ تُحفَر للأسد. انظر الصحاح واللسان (يعر).
[١٧] - ١٨٤٠/٤.
[١٨] - سقط " وقد ينوب ....عن فُعَل" من د.
[١٩] - أغلب الشرح الآتي في مر ٢٨٩/٢.

و[غَازٍ وغُزَاة][1]. وقد أشار إلى ذلك بالتَّمثيل، فخرج نحو: "مُشْتَرٍ"، و"وَادٍ"، و"رَامِيَة"، و"ضَارٍ"[2] وصف أسَد، و"ضَارِب"، فلا يُجْمَعُ شيءٌ مِنْ ذلك على "فُعَلَة".

وشذَّ "كَمِيٌّ وكُمَاة"[3]، و"بَازٍ وبُزَاة"[4]، و"هَادِرٌ وهُدَرَة"؛ وهو الرَّجلُ الّذي[5] لا يُعْتَدُّ به[6]. كما ندر "غَوِيٌّ وغُوَاة"[7]، و"عُرْيَان وعُرَاة"، و"عَدُوّ وعُدَاة"، و"رَذِيٌّ ورُذَاة"[8].

(وشَاعَ نحوُ "كامِلٍ" و"كَمَلَهْ") أي[9]: من أمثلة جمع الكثرةِ "فَعَلَة" – بفتح الفاء – وهو مطَّردٌ في "فَاعِل" وَصْفاً لمذكَّرٍ عاقِلٍ صحيحِ اللاَّم، نحو: "كَامِل وكَمَلَة"، و"بَارّ وبَرَرَة".

وقد أشار أيضاً بالمثال إلى الشُّروط، فخرج نحو: "حَذِر"، و"حاذر"[10]، و[وَادٍ][11]، و"حَائِض"، و"سَـابِق" وصْفُ فَرَسٍ، و"رَامٍ"، فلا يُجْمَعُ شيءٌ منها على "فَعَلَة".

وشذَّ "سَيِّدٌ وسَادَة"، و"خَبِيْثٌ وخَبَثَة"، و"بَرٌّ وبَرَرَة"، و"نَاعِقٌ ونَعَقَة" وهي الغِربان[12].

تنبيه[13]:

لا يلزم مِنْ كونه شائعاً أنْ يكونَ مُطَّرِداً، فكان الأحسنُ أنْ يقولَ:

....	كَـذاك نَحْـو "كَـامِـلٍ وكَـمَـلَة

**(فَـعْـلَى لِوَصْـفٍ كَـ"قَتِيلٍ" و"زَمِنْ"	و"هَـالِكٍ" و"مَيِّـتٌ" بِـهِ قَـمِـنْ)**

أي[14]: مِنْ أمثلة جَمْعِ الكثرةِ "فَعْلَى"، وهو مطَّردٌ في وَصْفٍ على:

"فَعِيل" بمعنى "مَفْعُول" دَالٍّ على هُلْكٍ أو تَوَجُّعٍ أو تَشَتُّتٍ، نحو: "قَتِيل وقَتْلَى"، و"جَرِيح وجَرْحَى"، و"أسِيْر وأسْرَى". ويُحْمَل عليه ما أشبَهَه في المعنى مِنْ "فَعِل"، كَـ"زَمِنٍ وزَمْنَى"[15].

---

[1] - زيادة من ط، وص.
[2] - الأسد الضاري: الذي اعتاد الصيد. انظر اللسان والتاج (ضري).
[3] - الكميُّ: الشجاع المُتَكَمِّي في سلاحه، لأنَّه كَمى نفسه، أي ستَرها بالدرع والبيضة. انظر الصحاح واللسان (كمي).
[4] - البَزْوُ الغَلَبةُ والقَهْرُ ومنه سمي البازي. انظر اللسان والتاج (بزو).
[5] - في ط١:"الذمي". وهو خطأ.
[6] - أي: الساقط. انظر اللسان والتاج (هدر).
[7] - الغَيُّ: الضلال والخيبة أيضاً. وأغْواهُ غيره فهو غَوِيٌّ على فعيلٍ. انظر الصحاح واللسان (غوي).
[8] - الرَّذِيُّ: المهزول الذي أثقله المَرَض فلا يستطيع براحاً. انظر اللسان والتاج (رذي).
[9] - أغلب الشرح الآتي في مر ٢٨٩/٢-٢٩٠.
[10] - ليست "وحاذر" في د، ط، وص.
[11] - زيادة من د، وط، وص.
[12] - ونعيق الغراب ونغيقه: صوته. وأصل النعيق: دعاء الراعي الشاء. انظر اللسان والتاج (نعق).
[13] - التنبيه في مر ٢٩٠/٢.
[14] - أغلب الشرح الآتي في مر ٢٩٠/٢. وانظر شرح الكافية ١٨٤٣/٤-١٨٤٤.
[15] - رجل زَمِنٌ أي: مُبْتَلىً بَيِّنُ الزَّمانة؛ والزَّمانة: العاهة. اانظر اللسان والتاج (زمن).

و"فَاعِل"، كَـ"هَالِكٍ وهَلْكَى".

و"فَيْعِل"، كَـ"مَيِّتٍ ومَوْتَى".

و"فَعِيل" لا بمعنى "مَفْعُول"، كَـ"مَرِيْضٍ ومَرْضَى".

و"أفْعَل"، كَـ"أحْمَق وحَمْقَى".

و"فَعْلاَن"، كَـ"سَكْرَان وسَكْرَى"، وبه قرأ حمزةُ والكسائيُّ[1]: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى[2]﴾[سورة الحجّ٢٢: ٢].

٣١١/ب وما سِوى ذلك محفوظٌ كقولِهم: "كَيِّس/ وكَيْسَى"[3]، فإنّه ليس فيه ذلك المعنى[4]، و"سِنَان ذَرِبٌ، وأسِنَّةٌ ذَرْبَى"[5]، ومنه قوله[6]:

٢٦٣- إنِّي امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ سَعْدِيَّةٍ ذَرْبَى[7] الأسِنَّةِ كُلَّ يَوْمِ تَلاَقِ

(لِفُعْلٍ اسْماً صَحَّ لاَماً فِعَلَهْ والوَضْعُ فِي فَعْلٍ وفِعْلٍ قَلَّلَهْ)

أي[8]: من أمثلة جمعِ الكثرَةِ "فِعَلَة"، وهو لاسمٍ صحيحِ اللاَّمِ على "فُعْل" كثيراً، نحو: "دُرْج ودِرَجَة"[9]، و"كُوْز وكِوَزَة"[10]، و"دُبّ ودِبَبَة". وعلى "فَعْل"، و"فِعْل" قليلاً.

فالأوّل نحو: "غَرْد وغِرَدَة"[11]، و"زَوْج وزِوَجَة"[12].

والثّاني نحو: "قِرْد وقِرَدَة"، و"حِسْل وحِسَلَة"؛ والحِسْلُ: الضَّبُّ[13] . وهو محفوظٌ في هذين.

---

[1] - قراءة حمزة والكسائي في السبعة ٤٣٤، وإعراب القراءات السبع وعللها ٧٢/٢.
[2] - في ص أثبت الآية بقراءة عاصم ﴿بسكارى﴾ لا بقراءة حمزة والكسائي.
[3] - الكَيْس: الخفَّة والتوقُّد. ويقال: رجل كيس. انظر الصحاح واللسان (كيس).
[4] - في صب ١٥٩٣/٤:"قوله: "ذلك المعنى": أي الهلاك أو التوجع أو التشتت".
[5] - سنان ذرب أي: حاد. انظر اللسان والتاج (ذرب).
[6] - البيت من الكامل، قائله مجهول، وهو في شرح الكافية ١٨٤٤/٤. والعصبة: الجماعة ما بين العشرة إلى الأربعين. والأسنة جمع سِنان وهو الرمح.
موضع الشاهد: ذربى، ووجه الاستشهاد مجيء "ذربى" جمعاً على وزن "فعلى" ومفرده "ذرب" على وزن "فعِل"، وليس فيه معنى الهلاك أو التوجع أو التشتت. وهو محفوظ لا يقاس عليه.
[7] - في ص:"ذرب". وهو خطأ.
[8] - الشرح الآتي في مر ٢٩١/٢.
[9] - الدُّرْجُ بالضم سُفَيْطٌ صغير كالقفة تَدَّخِرُ فيه المرأةُ طيبها وأداتَها وهو الحِفْشُ أيضاً. والحِفْش: ما كانَ من الآنية مِمّا يكون أوعية في البَيت للطِيب ونَحوه. وهو وعاء المغازل أيضاً. انظر الصحاح واللسان (درج)، و(حفش).
[10] - وهو الكوب له عروة. انظر الصحاح واللسان (كوز).
[11] - الغرد: نوع من الكمأة. وهو بفتح الغين وكسرها. انظر الصحاح واللسان (غرد).
[12] - الزَّوْجُ ضدّ الفَرْد. انظر الصحاح واللسان (زوج).
[13] - انظر الصحاح واللسان (حسل).

كما يُحفظ في غير ذلك كقولِهم لضِدِّ الأنثى[1]: "ذَكَر وذِكَرَة"، وقولِهم: "هَادِر وهِدَرَة".

واحترز بالاسم منَ الصِّفَةِ، وندر في "عِلْج": "عِلَجَة"[2]. وبالصَّحيحِ اللاَّم منْ نحو: "عُضْو"، و"ظَبْي"، و"نِحْي"[3]، فلا يُجْمَعُ شيءٌ مِنْ ذلك على "فِعَلَة".

(**وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ وَصْفَيْنِ نَحْوُ "عَاذِلٍ" و"عَاذِلَهْ"**)

أي[4]: منْ أمثلة جمع[5] الكَثْرَةِ "فُعَّل". وهو مطَّرِدٌ في وَصْفٍ صحيحِ اللاَّمِ على "فَاعِل" أو "فَاعِلَة"، نحو: "عَاذِل وعُذَّل"، و"عَاذِلَة وعُذَّل"[6].

واحترز بـ(**وصْفَين**) مِنَ الاسمين، نحو: "حَاجِب العَين"، و"جَائِزَة البَيْتِ"، فلا يُجْمَعَانِ على "فُعَّل".

[**ومِثْلُهُ الفُعَّالُ فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لاَمَاً نَدَرَا**]

(**ومِثْلُهُ**) أي[7]: مثلُ "فُعَّل" (**الفُعَّالُ فِيما ذُكِّرَا**). أي: في المذكَّرِ خَاصّةً. فيطَّرد في وَصْفٍ صحيحِ اللاَّمِ على "فَاعِل"، نحو: "عَاذِل وعُذَّال".

وندر في المؤنّث كقوله[8]:

٢٦٤ – أَبْصَارُهنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادِ

وتأوّله بعضُهم[9] على أنّ "صُدَّاد" في البيت جمعُ "صَادّ"، وجعل الضَّمير للأبصارِ؛ لأنّه يُقال: "بَصَرٌ صَادٌّ" كما يقال: "بَصَرٌ حَادٌّ".

(**وَذَانِ**) أي: "فُعَّل" و"فُعَّال" (**فِي الْمُعَلِّ لاَماً نَدَرَا**)،/ [10]نحو: "غَازٍ وغُزًّى وغُزَّاء". ٣١٢/أ

وندر أيضاً في "سَخْل"[11]: "سُخَّل وسُخَّال"، و[في][12] "نُفَسَاء": "نُفَّس ونُفَّاس".

---

[1] - سقطت "لضد الأنثى" من د.
[2] - رجل علج: شديد. انظر الصحاح واللسان (علج).
[3] - النحي: وعاء السمن. انظر الصحاح واللسان (نحو).
[4] - الشرح الآتي في مر ٢٩١/٢.
[5] - ليست "جمع" في د.
[6] - العذل: اللوم. انظر الصحاح واللسان (عذل).
[7] - الشرح الآتي في مر ٢٩١/٢-٢٩٢.
[8] - البيت من البسيط، للقطامي في ديوانه ٧٩، وأمالي الزجاجي ٥٩ ، ومجالس العلماء ٢٧٥، وشرح الكافية ١٨٤٦/٤، وشا، والمقاصد ٥٢١/٤، وزهر. ورد في نا ٧٧٤، ومر ٢٩٢/٢، وهشا ٢٧٠/٤، وعق ٤٦٢/٢، وجا ٢٣٥/٤، وشا ١٠٨/٧، وجز ٣٦٠، وزهر ٣٠٨/٢. وصداد هنا جمع صادة؛ وهي المعرضة.
موضع الشاهد: صداد، ووجه الاستشهاد جمع صادّة للمؤنث على صدّاد، وهو نادر.
[9] - منهم ابن هشام في هشا ٢٧٠/٤.
[10] - في د زيادة "أي".
[11] - السخل: الرجل الرذل. انظر اللسان والقاموس (سخل).
[12] - زيادة من ط، وص.

وندر "فُعَّل" أيضاً في نحو[١]: "أعْزَل وعُزَّل"، و"سَرُوء وسُرَّأ"[٢]، و"خَرِيْدَة وخُرَّد".

تنبيه:

سَمَّى في التّسهيل[٣] المعتلَّ اللاَّم منهما قليلاً، وما بعدَه نادراً. انتهى.[٤]

[فَـعْـلٌ وفَـعْـلَـةٌ فِـعَـالٌ لَهُمَـا وقَـلَّ فِـيْمَـا عَيْنُـهُ اليَـا منهُمَـا]

(**فَعْلٌ وفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا**) باطِّرادٍ، اسمين كانا أو وَصْفَين، نحو: "كَعْب وكِعَاب"، و"صَعْب وصِعَاب"، و"قَصْعَة وقِصَاع"، و"خَدْلَة وخِدَال"[٥].

(**وقَلَّ فِيْمَا عَيْنُهُ اليَا منهُمَا**) أي نحو: "ضَيْف وضِيَاف"، و"ضَيْعَة وضِيَاع"[٦].

تنبيه:

قلَّ أيضاً فيما فاؤه الياءُ منهما. ومنَ القليل قولُهم في جمعِ "يَعْرٍ ويَعْرَة": "يِعَار" كما قدَّمته[٧]. وقد ذكره في التّسهيل[٨]، وشرح الكافية[٩].

[وفَـعَـلٌ أَيْـضـاً لَـهُ فِـعَـالُ مَـا لَـمْ يَكُـنْ فِي لاَمِـهِ اعْـتِـلاَلُ

أَوْ يَـكُ مُضْعَـفـاً ومِثْـلُ فَـعَـلِ ذُو التَّـا وفِـعْـلٌ مَعَ فُـعْـلٍ فَاقْبَلِ]

(**وفَعَلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لاَمِهِ اعتِلاَلُ**) أي[١٠]: يطَّرد "فِعَال" أيضاً في "فَعَل"، نحو: "جَبَل وجِبَال"، و"جَمَل وجِمَال".

وإنّما يطّرد "فِعَال" في "فَعَل" بشروطٍ ثلاثة:

الأوّل: أنْ يكونَ صحيحَ اللاَّم، فلا يطّرد في نحو: "فَتًى"، وإلى ذلك أشار بعجُزِ البيت.

---

[١] - ليست "نحو" في ط١.
[٢] - في ط٢:"سَروّ وسرّى". وفي صب ١٥٩٥/٤ أشير إلى وروده في بعض النسخ. ويقال: سَرَأَتِ الجَرادةُ، إذا باضت، فهي سَرُوءٌ . انظر اللسان والتاج (سرأ).
[٣] - ٢٧٤.
[٤] - ليست "انتهى" في ط، وص.
[٥] - يقال: امرأة خدلة؛ أي: ممتلئة الساقين والذراعين. انظر اللسان والقاموس (خدل).
[٦] - في اللسان (ضيع): "قال الأزهري: الضَّيْعَةُ والضِّياعُ عند الحاضرة مال الرجل من النخل والكرْم والأرض. والعرب لا تعرف الضيْعة إلا الحرفة والصِّناعة".
[٧] - ليس "كما قدمته" في د.
[٨] - ٢٧٢.
[٩] - ١٨٤٩/٤. وفي د زيادة "انتهى".
[١٠] - أغلب الشرح الآتي في مر ٢٩٣/٢.

والثّاني: أنْ لا يكونَ مُضَعَّفاً، فلا يطّرد في نحو: "طَلَل".

والثّالث: أنْ يكونَ اسماً لا صِفَةً، نحو: "بَطَل".

وإلى الثّاني الإشارةُ بقوله: (**أَوْ يَكُ مُضْعَفاً**). وأمّا الثّالث فذكرَه في التّسهيل[1].

(**ومِثْلُ فَعَلٍ...ذُو التَّا**) منه، نحو: "فَعَلَة"، فيُجْمَع على "فِعَال" باطّرادٍ[2]، نحو: "رَقَبَة ورِقَاب".

ويُشترط فيها[3] ما يُشترط في "فَعَل".

(**وفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ**) أي[4]: يطّرد فيهما أيضاً "فِعَال"[5] (**فَاقْبَلِ**) نحو: "قِدْح وقِدَاح"[6]، و"رُمْح ورِمَاح".

ويُشترط لاطّراده فيهما أنْ يكونا اسمين، كما مُثِّلَ[7]، احترازاً مِنْ نحو: "جِلْف"، و"حُلْو".

ويُشترط في ثانيهما أنْ لا يكونَ واويَّ/ العينِ، كَـ"حُوْت"، ولا يائيَّ اللاَّمِ، كَـ"مُدْي"[8]. ٣١٢/ب

[**وفِي فَعِـيْـلٍ وَصْـفَ فَـاعِـلٍ وَرَدْ كَـذَاكَ فِي أُنْـثَـاهُ أيْضـاً اطَّـرَدْ**]

(**وفِي فَعِيْلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ**) أيضاً "فِعَال"، (**كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ**) أي: أنثى "فَعِيل"؛ يعني: "فَعِيْلَة" (**أيضاً اطَّرَدْ**)، بشرط صِحَّة لامِهِما، نحو: "ظَرِيف وظِرَاف"، و"ظَرِيفَة وظِرَاف".

واحترز عن "فَعِيل" وصفِ "مَفْعُول" وأنثاه[9]، نحو: "جَرِيح وجَرِيْحَة"، فلا يقال فيهما: "جِرَاح".[10]

والاحتراز بصِحَّةِ اللاَّم عن نحو: "قَوِيّ وقَوِيَّة"، فلا يقال فيهما: "قِوَاي".

---

[1] - ٢٧٢-٢٧٣.
[2] - سقطت "باطراد" من د.
[3] - في ط١:"فيهما". وهو خطأ.
[4] - الشرح الآتي في مر ٢٩٣/٢.
[5] - سقط:"أي يطرد...فعال" من د.
[6] - القِدْحُ: السهم قبل أن يُراشَ ويُركّب نصله. انظر الصحاح واللسان (قدح).
[7] - سقط "كما مثّل" من د، وط١.
[8] - المدي: القفيز الشامي. والقفيز من المكاييل. انظر الصحاح واللسان (مدي).
[9] - سقطت "أنثاه" من د.
[10] - انظر مر ٢٩٤/٢.

[وَشَـاعَ فِي وَصْـفٍ عَلَى فَـعْـلاَنَـا وَأُنْـثَـيَـيْـهِ أَوْ عَـلَـى فُـعْـلاَنَـا

ومِثْـلُـهُ فُـعْـلاَنَـةٌ وَالْـزَمْـهُ فِي نَحْـوِ "طَـوِيـلٍ" وَ"طَـوِيلَـةٍ" تَفِي]

(**وَشَاعَ**) أي: كَثُرَ "فِعَال" (**فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلانا**) بفتح الفاءِ (**وَأُنْثَيَيْهِ**) أي[١]: أنثى "فَعْلاَن"، وهما "فَعْلَى" و"فَعْلاَنَة"، نحو: "غَضْبَان وغِضَاب"، و"غَضْبَى وغِضَاب"[٢]، و"نَدْمَانَة ونِدَام".

(**أَوْ**) وصْفٍ (**عَلَى فُعْلاَنَا**) بضَمِّ الفاء (**ومِثْلُهُ**) أنثاه (**فُعْلاَنَةٌ**)، نحو: "خُمْصَان وخِمَاص"، و"خُمْصَانَة وخِمَاص".

تنبيه[٣]:

أفهم بقوله (**وشَاع**) أنّه لا يطّرد فيها، وهو ما صرَّح به في شرح الكافية[٤]. وكلامُه في التّسهيل[٥] يقتضي الاطّرادَ.

(**وَالْزَمْهُ**) أي "فِعَالاً"[٦] (**فِي**...**نَحْوِ "طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ" تَفِي**). والمرادُ بنحوهما ما كان عَينُه واواً ولامُه صحيحة مِنْ "فَعِيل" بمعنى "فَاعِل"، و"فَعِيلَة" أنثاه، فتقول فيهما: "طِوَال".

ومعنى اللُّزومِ أنّه لم[٧] يجاوز[٨] في نحو[٩]: "طَوِيل وطَوِيلَة" إلاّ إلى التّصحيحِ، نحو: "طَوِيلِيْنَ وطَوِيْلاَت".

تنبيه[١٠]:

قد اتّضحَ مِمّا تقدّم أنّ "فِعَالاً" مطَّرِدٌ في ثمانية أوزانٍ: "فَعْل" كَـ"صَعْب". و"فَعْلَة" كَـ"قَصْعَة". و"فَعَل" كَـ"جَبَل". و"فَعَلَة" كَـ"رَقَبَة". و"فِعْل" كَـ"ذِئْب". و"فُعْل" كَـ"رُمْح". و"فَعِيل". و"فَعِيلَة".

وشائعٌ[١١] في خمسة أوزان: "فَعْلاَن" كَـ"غَضْبَان". و"فَعْلَى" كَـ"غَضْبَى". و"فَعْلاَنَة" كَـ"نَدْمَانَة". و"فُعْلاَن" كَـ"خُمْصَان". و"فُعْلاَنَة" كَـ"خُمْصَانَة".

---

[١] - كذا في جميع النسخ. ولعل الصواب: "أنثيي".
[٢] - في ط١: "غضبان وغضبى وغضاب".
[٣] - انظر مر ٢٩٥/٢.
[٤] - ١٨٥٠/٤.
[٥] - ٢٧٣.
[٦] - في الأصل ود: "فعال".
[٧] - في د، وط، وص: "لا".
[٨] - في صب ١٥٩٧/٤: "بخلاف الأبنية المتقدمة التي تجمع على "فِعال"، فإنها تتجاوزه إلى غيره من صيغ التكسير".
[٩] - ليست "نحو" في ط١.
[١٠] - انظر مر ٢٩٤/٢.
[١١] - في د: "وشاع".

ومَمّا يُحفظ فيه: "فَعُول" كَــ"خَرُوف وخِرَاف"./ و"فِعْلَة" كَــ"لِقْحَة ولِقَاح"[١]. و"فَعِل"[٢] كَــ"نَمِر ونِمَار". و"فَعِلَة"[٣] كَــ"نَمِرَة ونِمَار". و"فَعَالَة" كَــ"عَبَاءَة وعِبَاء". ٣١٣/أ

وفي وصْفٍ على: "فَاعِل" كَــ"صَائِم وصِيَام". أو "فَاعِلَة" كَــ"صَائِمَة وصِيَام". أو "فُعْلَى" كَــ"رُبَّى ورِبَاب"[٤]. أو "فَعَال" كَــ"جَوَاد وجِيَاد". أو "فِعَال" كَــ"هِجَان" للمفرد[٥]، والجمع. أو "فَيْعِل"[٦] كَــ"خَيِّر وخِيَار". أو "أَفْعَل" كَــ"أَعْجَف وعِجَاف"[٧]. أو "فَعْلاَء" كَــ"عَجْفَاء وعِجَاف". أو "فَعِيل" بمعنى "مَفْعُول" كَــ"رَبِيط ورِبَاط"[٨].

وفي اسمٍ على: "فُعْلَة" كَــ"بُرْمَة وبِرَام"[٩]. أو "فُعَل"[١٠] كَــ"رُبَع ورِبَاع". أو "فُعُل"[١١] كَــ"جُمُد وجِمَاد"[١٢]. أو "فِعْلاَن" كَــ"سِرْحَان وسِرَاح". أو "فَعِيل" كَــ"فَصِيل وفِصَال"[١٣]. أو "فَعُل" كَــ"رَجُل ورِجَال".

[وبِــفُــعُــولٍ فَــعِــلٌ نَحْــوُ كَبِــدْ يُخَــصُّ غَــالِبــاً كَــذَاكَ يَــطَّــرِدْ

فِي فَــعْــلٍ اسْماً مُطْلَقَ الفَــا وَفَعَــلْ لَهُ وَلِلْفُــعَــالِ فِــعْــلاَنٌ حَصَــلْ]

(**وبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ...يُخَصُّ غَالِباً**) أي[١٤]: مِنْ أمثلة [جَمْع][١٥] الكثْرَةِ "فُعُول"، وهو مطَّردٌ في اسمٍ على "فَعِل"، نحو: "كَبِد وكُبُود"، و"نَمِر ونُمُور[١٦]".

وأشار بقوله (يُخَصُّ) إلى أنّه لا يجاوز "فُعُولاً" إلى غيره من جموع الكثرة غالباً.

وأشار بقوله (**غالباً**) إلى أنّه قد يُجْمَع على غير "فُعُول" نادراً، نحو: "نَمِر ونُمُر ونِمَار[١٧]" أيضاً كما مرّ.

---

١ - اللّقْحَةُ: الناقةُ الحَلوب. انظر اللسان والتاج (لقح).
٢ - في ص:"فِعْل" بكسر الفاء وسكون العين. وهو خطأ. وجاء اللبس من "نمر" إذ فيه اللغتان - انظر اللسان والتاج (نمر) - لكن جمع المكسور الفاء والساكن العين على "فِعَال" مطّرد كما مرّ.
٣ - في ص:"فِعْلة" بكسر الفاء وسكون العين. وهو خطأ. والنَّمِرَة: كلُّ شَمْلَةٍ مُخَطَّطَةٍ من مآزِر الأعراب وجمعها نِمارٌ، كأنها أُخذت من لون النَّمِر لما فيها من السواد والبياض. انظر اللسان والتاج (نمر).
٤ - الرُبَّى بالضم على فُعْلَى: الشاةُ التي وضَعَتْ حديثاً. ويأتي جمعه بكسر الراء وضمها أيضاً. انظر الصحاح واللسان والقاموس (ربب).
٥ - سقطت "للمفرد" من ط١.
٦ - في د، وط٢:"فَعْيِل".
٧ - الأعجف: المهزول. انظر الصحاح واللسان (عجف).
٨ - ربيط أي: مربوط. انظر اللسان والتاج (ربط).
٩ - البُرْمَةُ قِدْر من حجارة. انظر الصحاح واللسان (برم).
١٠ - في ص:"فعْل". بفتح الفاء وسكون العين. وهو خطأ؛ لأن جمع المفتوح الفاء والساكن العين على "فِعَال" مطّرد كما مرّ.
١١ - في الأصل ود:"فُعْل" بضم الفاء وسكون العين وهو خطأ. وجاء اللبس من "جمد" إذ فيه اللغتان. وفي صب ١٥٩٧/٤:"جمد بجيم وميم مضمومتين، وتسكن الميم أيضاً، لكن جمع الساكن الميم على "فِعال" مطرد كما علم مما مر".
١٢ - الجُمُد: مكان صلب مرتفع. انظر الصحاح واللسان (جمد).
١٣ - الفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه. انظر اللسان والتاج (فصل).
١٤ - انظر مر ٢٩٥/٢.
١٥ - زيادة من ط، وص.
١٦ - في ط١:"نُمُر". وهو خطأ.
١٧ - في د:"أنمار". ويصح هذا الجمع إلا أنه لم يذكره الأشموني في هذا البحث. انظر اللسان (نمر)، والارتشاف ٤١٢/١، والتاج (نمر).

(**كَذَاكَ يطَّرِدْ...فِي فَعْلٍ اسْماً مُطْلَقَ الفَا**) أي: يطّرد أيضاً "فُعُول" في اسمٍ على[١] "فَعْل"، أو "فِعْل"، أو "فُعْل"، وهو معنى قوله: (**مُطْلَقَ الفَا**)، نحو: "كَعْب وكُعُوب"، و"حِمْل وحُمُول"[٢]، و"جُنْد وجُنُود".

واحترز بالاسم عن الوصْفِ، نحو: "صَعْب"، و"جِلْف"، و"حُلْو"، فلا يُجْمَع على "فُعُول" إلاّ ما شذّ مِنْ "ضَيْف وضُيُوف".

تنبيه[٣]:

اطِّرادُ[٤] "فُعُول"[٥] في "فَعْل" مشروطٌ بأنْ لا تكونَ عينُه واواً كَـ"حَوْض". وشذَّ "فُوُوج" في "فَوْج".

ومشروطٌ في "فُعْل" بأنْ لا تكونَ عينُه أيضاً واواً كَـ"حُوْت"، ولا لامُه ياء كَـ"مُدْي"[٦]، وأنْ لا يكونَ مضاعفاً نحو: "خُفّ".

وشذّ "نُئِيّ" في "نُؤْي"، ومنه قالت[٧]:

٢٦٥ – خَلَتْ إلاَّ أَيَاصِرَ[٨] أوْ نُئِيَّا [مَحَافِرُهَا كَأسْرِيَةِ الإضِيْنِ]

والنُّؤْي: حُفَيْرَةٌ حول الخِبَاء لِئَلاَّ/ يدخلَه[٩] المطَرِ[١٠]. ٣١٣/ب

وشذَّ: "حُصّ وحُصُوص"، والحُصُّ – بالمهمَلَتَين – وهو الوَرْسُ.[١١]

(**وَفَعَلْ...لَهُ**): (**فَعَل**) مبتدأ، و(**له**) خبرٌ[١٢]، والضّميرُ لــ"فُعُول". أي: "فَعَل" مِنْ أفراد "فُعُول"، نحو: "أَسَد وأُسُود"، و"شَجَن وشُجُون"[١٣]، و"نَدَب ونُدُوب"[١٤]، و"ذَكَر وذُكُور"[١٥].

---

[١] - سقطت"على" من ط١.
[٢] - الحِمْلُ: ما كان على ظهرٍ أو رأسٍ. انظر الصحاح واللسان (حمل).
[٣] - التنبيه في مر ٢٩٦/٢.
[٤] - في ط١:"اطرد". وهو خطأ.
[٥] - في د:"فَعُول" بفتح الفاء وضم العين. وهو خطأ.
[٦] - سقط"ولا لامه ياء" من د. وفي ص"مذي". وهو تصحيف.
[٧] - كذا في جميع النسخ. ولعل المقصود: قالت العرب. والبيت من الوافر، للطرماح في ديوانه ٥٢١، وكتاب الشعر للفارسي ١٦٠، واللسان (أضو) برواية: "محافرها كأسرية الإضينا". وهو بلا نسبة في المخصص ٥٥/١٠ برواية "عفت منها الأواصر أو نئيا محافرها كأسرية الإضينا". ورد في هشا ٢٧٣/٤، وزهر ٣١٠/٢. والأياصر جمع أيصر؛ وهو حبل صغير قصير يُشدّ به أسفل الخباء إلى الوتد. والأسرية جمع السريّ؛ وهو النهر الصغر كالجدول يجري إلى النخل. والإضين جمع أضاة؛ وهي الغدير.
موضع الشاهد: نئيّا، ووجه الاستشهاد مجيء "نُئِيّ" جمعاً لـ"نُؤْي" شذوذاً، والقياس ألا يجمع على "فُعول"؛ لأن لامه ياء.
[٨] - في ص:"خلتُ الأياصرَ". وهو خطأ.
[٩] - في ط، وص زيادة: "ماء".
[١٠] - انظر الصحاح واللسان (نأي). وسقط "وشذ نئي...المطر" من د.
[١١] - انظر الصحاح واللسان (حصص). وفي د زيادة "انتهى".
[١٢] - في ط، وص:"خبره".
[١٣] - الشجن: الحاجة حيث كانت، والجمع شجون. والشجن أيضاً: الحزن، والجمع أشجان. انظر الصحاح واللسان (شجن).
[١٤] - الندَب: الخطر. وهو أيضاً أثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد. انظر الصحاح واللسان والقاموس (ندب).
[١٥] - ليست "ذكر وذكور" في د.

تنبيهات:

الأوّل[١]: تردّد كلامُ المصنِّف في أنّ "فُعُولاً" مَقِيسٌ في "فَعَل" أو محفوظٌ، فمشى في التّسهيل[٢] علـــى الأوّل، وفي شرح الكافية[٣] على الثّاني، وبه جزمَ الشّارحُ[٤].

وظاهرُ كلامه هنا موافقةُ التّسهيل، فإنّه لم يذكر في هذا النّظم غالباً إلا المطّرد، ولَمَّا[٥] يذكرُ غيرَه يشيرُ إلى عدم اطِّرادِه غالباً بِـــ"قَدْ" أو نحو: "قلَّ" أو "نَدر".

وأمّا قول الشّارحِ[٦]: "ويُحْفَظ "فُعُول" في "فَعَل"، ولذلك قال – يعني: المصنِّف –: **(وفَعَل له)** يعني: لـــه "فُعُول"، ولم يقيّده باطّرادٍ، فَعُلِم أنّه مَحْفوظٌ"، ففيه نَظَرٌ؛ لأنّ مثلَ هذه العبارةِ إنّما يـــستعملُها المـــصنِّفُ في الغالب في المطّردِ على ما هو بَيِّنٌ مِنْ صَنِيعِه.

الثّاني[٧]: إذا قلنا إنّ "فُعُولاً" مقيسٌ[٨] في "فَعَل" فذلك بشرطين: أنْ يكونَ اسماً، وأنْ لا يكونَ مُضاعَفاً.

فلا يُقال في "نَصَف"[٩]: "نُصُوف"، ولا في "لَبَب"[١٠]: "لُبُوب". وشذَّ في "طَلَل": "طُلُول".

الثّالث: جعل المصنِّفُ "فُعُولاً" في التّسهيل[١١] على ثلاث مراتبَ:

مقيساً في الأوزان الأربعة[١٢] المذكورة في النّظم بشروطها المذكورة.

ومسموعاً في "فَاعِل" وَصْفاً غيرَ مُضَاعَفٍ، كَـــ"رَادّ"، ولا معتلَّ العَين كَـــ"قَائِم"، نحو: "شَاهِد وشُهُود". وفي نحو: "فَسْل"[١٣]، و"فَوْج"، و"سَاق"، و"بَدْرَة"[١٤]، و"شُعْبَة"[١٥]، و"قُنَّة"[١٦].

وشَاذّاً في نحو: "ظَرِيف"، و"آنِسَة"[١٧]، و"حُصّ"[١٨]، و"أَسِينَة"[١٩].

---

[١] - انظر مر ٢٩٨/٢.
[٢] - ٢٧٣.
[٣] - ١٨٥٢/٤.
[٤] - نا ٧٧٧.
[٥] - في صب ١٥٩٩/٤:"تركيب فاسد لأن لما الحينية لا تدخل إلا على ماض".
[٦] - نا ٧٧٧.
[٧] - انظر مر ٢٩٨/٢.
[٨] - في ط١:"قيس".
[٩] - يقال للمرأة المتوسطة بين الصغر والكبر: نَصَف. انظر اللسان والتاج (نصف).
[١٠] - اللَّبَبُ: ما استرقَّ من الرمل. واللَّبَبُ أيضاً: ما يشدُّ على صدر الدابَّة والناقة يمنع الرَحْل من الاستِئخار. واللَّبَبُ أيضاً: المنحر؛ وهو موضع القلادة من الصدر من كلِّ شيء. واللبب أيضاً: البال. انظر الصحاح واللسان (لبب).
[١١] - ٢٧٣-٢٧٤.
[١٢] - في صب ١٥٩٩/٤:"صوابه الخمسة".
[١٣] - الفَسْلُ من الرجال: الرَذْلُ. انظر الصحاح واللسان (فسل).
[١٤] - البَدْرَةُ: عشرة آلاف درهم. وعينٌ بَدْرَةٌ؛ أي: تَبْدُرُ بالنظر، ويقال: تامَّةٌ كالبَدْرِ. انظر الصحاح واللسان (بدر).
[١٥] - الشُعْبَةُ: واحدة الشُعَبِ، وهي الأغصان. والشُّعْبةُ: صَدْعٌ في الجبلِ يأوي إليه الطَّيرُ وهو منه. والشُّعْبةُ: المَسِيلُ في ارتفاعِ قَرارَةِ الرَّمْلِ. والشُّعْبة: المَسِيلُ الصغيرُ. والشُّعْبةُ الفِرْقة والطائفة من الشيءِ. انظر الصحاح واللسان (شعب).
[١٦] - القنة: أعلى الجبل. انظر الصحاح واللسان (قنن).
[١٧] - في ص: "أنسة". وفي صب ١٥٩٩/٤-١٦٠٠:"ضبطه الإسقاطي بفتح الهمزة والنون والسين المهملة، ضد الوحشة. قال المدابغي: ورأيت بخط الشارح علامة المد على الألف، فتكون آنسة كـ قائمة". ويقال: جارية آنِسَةٌ إذا كانت طيبة النَّفْس، تُحِبُّ قُرْبَكَ وحديثك. انظر اللسان والتاج (أنس).
[١٨] - في ط!:"خص". وهو تصحيف.
[١٩] - الأَسينةُ: سَيْرٌ واحد من سُيور تُضْفَر جميعُها فتُجعل نِسعاً أو عِناناً وكلُّ قُوَّة من قُوَى الوَتَر أَسِينةٌ. انظر اللسان والقاموس (أسن).

(**وَلِلْفُعَالِ فِعْلاَنٌ حَصَلْ**) أي: من أمثلة جمع الكثرة "فِعْلاَن" بكسر الفاء، وهو مطَّردٌ في اسمٍ على "فُعَال"، نحو: "غُرَاب/ وغِرْبَان"، و"غُلاَم وغِلْمَان". ٣١٤/أ

وقد تقدّم عند قوله: (**وغالباً أغْنَاهُمُ فِعْلاَنُ...في فُعَلٍ**) التَّنبيهُ على اطِّرادِه في "فُعَل"، نحو: "صُرَد وصِرْدَان".

[وَشَاعَ فِي "حُوتٍ" و"قَاعٍ" مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا]

(**وَشَاعَ**) أي: كَثُرَ "فِعْلاَن" (**فِي "حُوتٍ" و"قَاعٍ" مَعَ مَا...ضاهَاهُمَا**) منْ كلِّ اسمٍ على "فُعْل"، أو على "فَعَل" واويّ العَين.

فالأوّل نحو: "حُوْت وحِيْتَان"، و"نُوْن ونِيْنَان"[١]، و"كُوْز وكِيْزَان".

والثّاني نحو: "قَاع وقِيْعَان"، و"تَاج وتِيْجَان"، و"جَار وجِيْرَان".

تنبيه:

هو مطَّردٌ في الأوّل مِنْ هذين كما صرَّحَ به في شرح الكافية[٢]، واقتضاه كلامُ التّسهيلِ[٣].

(**وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا**) أي[٤]: مَجِيءُ "فِعْلاَن" في غيرِ ما ذُكِرَ قليلٌ يُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليه.

فمِنْ ذلك في الأسماء: "قِنْو وقِنْوَان"[٥]، و"صِوَار وصِيْرَان"؛ والصِّوَار: قطيعُ بقرِ الوحشِ[٦]، و"غَزَال وغِزْلاَن"، و"خَرُوف وخِرْفَان"، و"ظَلِيم وظِلْمَان"؛ والظَّلِيمُ: ذَكَرُ النَّعام[٧]، و"حَائِط وحِيْطَان"، و"نِسْوَة ونِسْوَان"، و"عِيْد وعِيْدَان"، و"بُرْكَة وبِرْكَان"؛ والبُرْكَة بالضَّمِّ: اسمٌ لبعضِ طيرِ الماءِ، و"قَضَفَة وقِضْفَان"؛ والقَضَفَةُ بالفتحِ: الأَكَمَةُ[٨].

وفي الأوصاف: "شَيْخ وشِيْخَان"، و"شُجَاع وشِجْعَان".

---

[١] - النون: الحوت. انظر الصحاح واللسان (نون).
[٢] - ١٨٥٧/٤.
[٣] - ٢٧٦.
[٤] - انظر شرح الكافية ١٨٥٨/٤.
[٥] - القنو (بضم القاف وكسرها): الكِباسة، وهي العُنْقُودُ على النَّخْلَة أو عُنْقُودُ العِنَبِ. انظر اللسان والقاموس (قنو).
[٦] - انظر الصحاح واللسان (صور).
[٧] - انظر اللسان والتاج (ظلم).
[٨] - انظر اللسان والتاج (قضف).

تنبيه:

مقتضى كلامِه هنا وفي شرح الكافية[1]، وعليه مشى الشَّارحُ[2]، أنَّ "فِعْلانًا" لا يطَّرد في "فَعَـل" صحيحِ العَين، كـ"خَرَب"[3] وخِرْبَان"، و"أَخ وإخْوَان". ومقتضى كلامِ التّسهيل[4] اطِّراده فيه. والخَرَبُ: ذَكَرُ الحُبَارى[5].

(وَفَـعْـلاً اسْـماً وَفَعِيـلاً وَفَـعَـلْ غَيْـرَ مُعَـلِّ العَيْـنِ فُعْـلاَنٌ شَمَـلْ)

أي[6]: مِنْ أمثلة جمع الكثرة "فُعْلاَن" بضَمِّ الفاء، وهو مقيسٌ في اسمٍ على:

"فَعْل"، نحو: "بَطْن وبُطْنَان"، و"ظَهْر وظُهْرَان"./أو "فَعِيل"، نحو: "قَضِيب وقُضْبَان"، و"رَغِيف ورُغْفَان". ٣١٤/ب
أو "فَعَل" صحيح العَين، نحو: "ذَكَر وذُكْرَان"، و"جَمَل وجُمْلاَن".

وخرج بقوله: **(اسماً)** نحو: "ضَخْم"، و"جَمِيل"، و"بَطَل". وبقوله: **(غَيْرَ مُعَلِّ العَينِ)** نحو: "قَوَد"[7]، فلا يُجْمَع شيءٌ منهما[8] على "فُعْلاَن".

تنبيهات:

الأوّل[9]: ذكر المصنِّفُ في شرح الكافية[10]، وتبِعَه الشّارحُ[11]، في أمثلة "فَعَل" نحو: "جَذَع وجُـذْعَان"[12]. وذكر في التّسهيل[13] أنّ "فُعْلاَن" يُحْفَظ في "جَذَع" ولا يُقاس عليه؛ لأنّه صِفَة.

الثّاني[14]: اقتضى كلامُه أنّ نحو: "ذِئْب وذُؤْبَان" غيرُ مقيسٍ. وصرَّح في شرح الكافية[15] بأنّه قليلٌ. لكنّه في التّسهيل[16] عدّه مِنَ المَقِيس.

الثّالث: اقتضى كلامُه أيضاً أنّ "فُعْلاَن" مقيسٌ في نحو: "سَيْف"، و"قَوْس"، و"قَاع"[17]، و"عَوِيل"؛ لأنّه لم يشترط صحَّة العَين إلاّ في الأخيرِ وهو: "فَعَل" بفتحتين.

---

[1] - ١٨٥٨/٤.
[2] - نا ٧٧٧.
[3] - في ط١"حزب". وهو تصحيف.
[4] - ٢٧٦. وفي ط، وص: "كلامه في التسهيل".
[5] - انظر الصحاح واللسان (خرب).
[6] - انظر مر ٣٠١/٢.
[7] - القَوَدُ: القصاصُ. انظر الصحاح واللسان (قود).
[8] - أي: من من الوصف غير المعل العين. وفي د، وط، وص:"منها".
[9] - التنبيه الأول بتمامه في مر ٣٠٢/٢.
[10] - ١٨٦٠/٤.
[11] - نا ٧٧٨.
[12] - الجَذَعُ الصغير السّنّ، والجَذَعُ اسم له في زمن ليس بسِنٍّ تنبُت ولا تَسْقُط وتُعاقِبُها أُخرى. والجَذَع يَختلف في أسنان الإبل والخيل والبقر والشاء. انظر الصحاح واللسان (جذع).
[13] - ٢٧٦.
[14] - انظر مر ٣٠٢/٢.
[15] - ١٨٦٠/٤.
[16] - ٢٧٦.
[17] - وفي صب ١٦٠١/٤:"كان ينبغي إسقاط "قاع"؛ لأن وزنه "فعل" بفتحتين كما مرّ. قال المدابغي: "إلا أن يقال النظر هنا للحال". وفيه ما فيه".

الرّابع[1]: مَمّا يُحْفَظُ فيه "فُعْلاَن":

"فَاعِل"، كَـ"حَاجز وحُجْزَان". و"أفْعَل فَعْلاَء"، كَـ"أَسْوَد وسُوْدَان"، و"أعْمَى وعُمْيَان". و"فُعَال"، كَـ"حُوَار وحُوْرَان"[2]، و"زُقَاق وزُقَّان"[3]، ذكرها سيبويه[4]. و"فَعَلَة"، كَـ"قَضَفَة وقُضْفَان". و"فَعُول"، كَـ"قَعُود وقُعْدَان".

(وَلِـ"كَـرِيـمٍ" وَ"بَخِيلٍ" فُـعَـلاَ كَـذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَـدْ جُعِلاَ)

أي[5]: مِنْ أمثلة جمع[6] الكثرة "فُعَلاَء"، وهو مقيسٌ في "فَعِيل" وَصْفاً لمذكَّرٍ عاقِلٍ بمعنى اسم فَاعِل غيرَ مضاعَفٍ ولا معتلِّ اللاَّمِ.

فشمل الّذي بمعنى اسم الفاعل: ما كان بمعنى "فَاعِل"، نحو: "كَرِيْم"، و"بَخِيل"، و"ظَرِيف". وما كان بمعنى "مُفْعِل" نحو: "سَمِيع" بمعنى "مُسْمِع". وما كان بمعنى "مُفَاعِل" نحو: "خَلِيط" بمعنى "مُخَالِط".

فكلُّها تُجْمَعُ على "فُعَلاَء"، فيُقال: "كُرَمَاء"، و"بُخَلاَء"،/ و"ظُرَفَاء"، و"سُمَعَاء"، و"خُلَطَاء". ٣١٥/أ

وخرج بالوصْفِ الاسمُ، نحو: "قَضِيب"، و"نَصِيب"، فلا يُقال: "قُضَبَاء"، ولا "نُصَبَاء".

وبالمذكَّرِ المؤنَّثُ، نحو: "رَمِيم"، و"شَرِيفَة"، فلا يقال: "عِظَامٌ رُمَمَاء[7]"، ولا "نِسَاءٌ شُرَفَاء". وأمّا "خُلَفَاء" في جمع "خَلِيفَة"، و"نِسَاءٌ سُفَهَاء" فَبِطَرِيقِ الحمْلِ على المذكَّرِ.

وبالعاقلِ [غيرُ العاقِلِ][8]، نحو: "مَكانٌ فَسِيحٌ"[9]، فلا يُقال في جمعه: "فُسَحَاء".

وبكونه بمعنى فاعِل نحو: "قَتِيل"، و"جَرِيح"، فلا يقال: "قُتَلاَء"، ولا "جُرَحَاء". وشذَّ: "دَفِين ودُفَنَاء"، و"سَجِين وسُجَنَاء"، و"جَلِيب وجُلَبَاء"[10]، و"سَتِير وسُتَرَاء"[11]، حكاهُنَّ اللّحيانيّ[12]. وندر: "أسِير وأُسَرَاء".

---

[1] - انظر شرح الكافية ١٨٦٠/٤.
[2] - الحُوَارُ: ولدُ الناقة. ولا يزال حُواراً حتَّى يُفصَل، فإذا فُصِل عن أمِّه فهو فصيلٌ. انظر الصحاح واللسان (حور).
[3] - الزُقاقُ: السِكَّة، يذكَّر ويؤنث. انظر الصحاح واللسان (زقق).
[4] - الكتاب ١٨٠/٢.
[5] - انظر شرح الكافية ١٨٦١/٤-١٨٦٢.
[6] - في ط١:"جموع".
[7] - في ط١:"رقماء". وهو تحريف.
[8] - زيادة من د، وط، وص.
[9] - مكان فسيح: واسع. انظر الصحاح واللسان (فسح).
[10] - يقال: عبد جليب، وعبيد جلباء. وجلبته أي: سقته. والجلب: ما يجلب من سبي وغنم. انظر اللسان والتاج (جلب).
[11] - السَّتِير على وزن "فعِيلٌ" بمعنَى "فاعِل"؛ وهو العفيف الذي من شَأنِه وإرَادَته حُبُّ السَّتْر والصَّوْن. وقد يكون السَّتِير بمعنى المَسْتور. انظر اللسان والتاج (ستر)
[12] - ذكر في اللسان والتاج (جلب)، و(دفن)، و(سجن) عن اللحياني: امرأةٌ جَلِيبٌ في نسوة جَلْبَى. وامرأة دَفين ودَفينة من نِسوة دَفْنى ودَفائِن. وامرأة سَجِينٌ وسَجِينة أي مسجونة من نسوة سَجْنى وسَجائن ورجل سَجِين في قوم سَجْنى. ولم أقف على غير ذلك فيما عدت إليه من مصادر.

وبكونه غيرَ مُضَاعَفٍ نحو: "شَدِيد"، و"لَبِيب"[١]، فلا يقال: "شُدَدَاء"، ولا "لُبَبَاء".

وبكونه غيرَ معتلّ اللاّم نحو: "غَنِيّ"، و"وَلِيّ"، فلا يُجْمَعُ على "فُعَلاَء". وندرَ: "تَقِيّ وتُقَوَاء"، و"سَخِيّ وسُخَوَاء"[٢]، و"سَرِيّ وسُرَوَاء"[٣].

تنبيهات[٤]:

الأوّل: أشار بذكر المثالَين إلى استواءِ وصْفِ المدْحِ والذَّمِّ مِمّا استكمل الشُّروط في الجمع على[٥] "فُعَلاَء".

الثّاني: قولُه: (**كذا لِمَا ضَاهَاهُمَا**) - أي: شابَهَهُما - يشمل[٦] ثلاثةَ أمور:

المشابَهَة في اللَّفْظِ والمعنَى، نحو: "ظَرِيف"، و"شَرِيف"، و"خَبِيث"، و"لَئِيم".

والمشابَهَة في اللَّفْظ دون المعنى، نحو: "قَتِيل"، و"جَرِيح"، وهذا غيرُ صحيحٍ لِمَا عرفت.

والمشابَهَة في المعنى دون اللَّفْظ، نحو: "صَالِح"، و"شُجَاع"، و"فَاسِق"، و"خُفَاف" بمعنى "خَفِيف"، مِنْ كُلِّ وَصْفٍ دلَّ على سَجِيَّةِ مَدْحٍ[٧] أو ذَمٍّ، وهذا صحيحٌ أيضاً، وعليه حمَل الشّارحُ[٨] معنى كلامِ[٩] النّظمِ[١٠]، لكنّه يوهم أنّ كلَّ وصْفٍ دلّ على سجيَّةِ مدحٍ أو ذمٍّ يُجْمَعُ على "فُعَلاَء"، وأنّ ذلك مطَّرِدٌ فيه، وليس كذلك فيهما.

أمّا الأوّل فَواضِح البطْلاَن.

وأمّا الثّاني فإنّ المصنِّفَ ذَكَرَ/ في التّسهيل[١١] أنّه لا يُقاس[١٢] منه إلاّ ما كان على "فَاعِل" أو "فُعَال"[١٣] كما مَثَّلت، وذكر فيه[١٤] وفي شرح الكافيةِ[١٥] أنّ نحو: "جَبَان"، و"سَمْح"، و"خِلْم"[١٦] - وهو الصّديقُ[١٧] - مِمّا ندرَ ٣١٥/ب

[١] - اللبيب: العاقل. انظر الصحاح واللسان (لبب).
[٢] - السخي: الكريم. انظر الصحاح واللسان (سخو).
[٣] - في اللسان (سرا): " السَّرْوُ: المروءة والشرف. ورجل سَرِيٌّ من قوم أَسْرِياءَ وسُرَوَاءَ كلاهما عن اللحياني".
[٤] - انظر مر ٣٠٣/٢-٣٠٤.
[٥] - سقطت "على" من ط١.
[٦] - في د:"فشمل".
[٧] - في الأصل:"حمد".
[٨] - نا ٧٧٨-٧٧٩.
[٩] - ليست "كلام" في د.
[١٠] - في ط، وص:"الناظم".
[١١] - ٢٧٥.
[١٢] - في د:"ينقاس".
[١٣] - في ط٢:"فَعَال" بفتح الميم، وهو خطأ، إذ وردت في التسهيل ٢٧٥ بالضم. وفي صب ١٦٠٣/٤:"فُعَال بضم الفاء بدليل قوله "كما مثلت" أي: بشجاع وخفاف، وما نقله الشارح عن التسهيل من الحصر في فاعل وفُعال بالضم هو ما رأيته في التسهيل وشرحه لابن عقيل، لكن في النسخة التي شرح عليها الدماميني زيادة فَعال بفتح الفاء كما ضبطه الدماميني ومثّل له بجبان".
[١٤] - ذكر في التسهيل ٢٧٥ "سمح، وخلم"، ولم أقف على "جبان".
[١٥] - ١٨٦١/٤.
[١٦] - في الأصل:"خَلم" بفتح الخاء. وهو خطأ. وفي صب ١٦٠٤/٤:"خلم بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام كما في القاموس والصحاح، والفارضي والدماميني وابن عقيل ثلاثتهم على التسهيل، وضبط المدابغي ويوسف الحفني الخاء بالفتح خطأ".
[١٧] - انظر الصحاح واللسان (خلم).

جمعُه على "فُعَلاَء"، وكذلك قولهُم في جمع "رَسُول": "رُسَلاَء"، وفي جمع "وَدُوْد": "وُدَدَاء"، فكلٌّ هذا مقصورٌ على السَّماع.

الثّالث: ما ذكرته مِنْ أنّ كلَّ وَصْفٍ دلَّ على سجيَّةِ مدحٍ أو ذمٍّ وهو على "فَاعِل" أو "فُعَال" حكْمُه حكْمُ "فَعِيل" المذكورِ في الجمع على "فُعَلاَء" هو ما في التّسهيل[1] كما تقدّم. واقتصر في شرح الكافية[2]، وتبعَه الشَّارح[3]، على "فَاعِل" وعلى معنى المدح، بل ذكر في الكافية[4] أنّ "فُعَالاً" مِمّا[5] يُقْتَصَرُ فيه على السّمَاع. انتهى.

[ونَابَ عَنْهُ أَفْعِلاَءُ فِي المُعَلّ   لاَماً ومُضْعَفٍ[6] وغَيْرُ ذَاكَ قَلّ]

(**ونَابَ عَنْهُ**) أي[7]: عنْ "فُعَلاَء" (**أَفْعِلاَءُ فِي المُعَلّ...لاَماً ومُضْعَفٍ**) منْ "فَعِيل" المتقدِّمِ ذكْرُه[8].

فالمعتلُّ نحو: "غَنيّ وأغْنِيَاء"، و"وَلِيّ وأوْلِيَاء".

والمضعَف[9] نحو: "شَدِيد وأشِدَّاء"، و"خَلِيل وأخِلاَّء"، وهذا لازمٌ إلاّ ما ندرَ.

و[10]تقدّم أنّه ندر: "تَقِيّ وتُقَوَاء"، و"سَخِيّ وسُخَوَاء"، و"سَرِيّ وسُرَوَاء".

وأشار بقوله: (**وغيرُ ذَاكَ قَلّ**) إلى أنّ ورودَ "أفْعِلاَء" في غير المضعف والمعتلّ قليلٌ، نحو: "صَدِيق وأصْدِقَاء"، و[ظَنِين وأظِنَّاء][11]، و"نَصِيب وأنْصِبَاء"[12]، و"هَيِّن وأهْوِنَاء"[13]، فلا يُقاس عليه بخِلاف الأوّل.

---

[1] - ٢٧٥.
[2] - ١٨٦١/٤.
[3] - نا ٧٧٨-٧٧٩.
[4] - لم أقف عليه، إذ لم يذكر المصنف وزن "فُعَال" بضم الفاء ضمن ما يقتصر فيه على السماع، وكلامه في شرح الكافية ١٨٦١/٤ شملَ "فَعَال" بفتحتين بكونه مقصوراً على السماع، ولا تعارض في ذلك بين ما ورد في التسهيل وبين ما ورد في الكافية وشرحها. والله أعلم. وما ذُكر هنا ذكره المرادي في مر ٣٠٤/٢.
[5] - في د زيادة "لا". وهو خطأ.
[6] - في شا ١٦٥/٧-١٦٦: "أراد بقوله: "ومضعف" المضاعف، فأتى به من "أضعف"، وعادة النحويين الإتيان به من "ضاعف"، وإنما خلافهم للضرورة، مع أن المعنى فيهما واحد".
[7] - انظر مر ٣٠٤/٢.
[8] - في شا ١٦٦/٧:"ووجه الهروب عن "فُعلاء" أنهم كرهوا "فُعلاء" لاجتماع المِثلين، لو قالوا: "شُدَداء، وعُزَزاء"، ولا يمكن إدغامه ليخفّ اللفظ به؛ لأنه "فُعَل"، و"فُعَل" ليس على وزن الفعل".
[9] - في شا ١٦٦/٧: "أي متماثل العين واللام".
[10] - في د زيادة "لهذا".
[11] - زيادة من د، وط، وص. ورجل ظَنِين: مُتَّهم. انظر اللسان والتاج (ظنن).
[12] - ليست "ونصيب وأنصباء" في د. والنَّصيبُ: الحَظُّ. انظر اللسان والقاموس (نصب).
[13] - شيء هيّن: سهل. انظر الصحاح واللسان (هون).

[فَــوَاعِــلٌ لِــفَــوْعَــلٍ وفَــاعَــلِ وفَــاعِــلاَءَ مَــعَ نَحْــوِ "كَــاهِــلِ"

و"حَــائِضٍ" و"صَــاهِــلٍ" وفَــاعِلَــهْ وَشَــذَّ فِي "الْفَــارِسِ" مَعْ مَــا مَاثَلَــهْ]

(**فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وفَاعَلِ...وفَاعِلاَءَ مَعَ نَحْوِ "كَاهِــلِ"...و"حَائِضٍ" و"صَاهِلٍ" وفَاعِلَهْ**) أي[1]: مِنْ أمثلة جمعِ[2] الكثرَةِ "فَوَاعِل"، وهو مطَّردٌ في هذه الأنواع السَّبْعَة:

أوّلها "فَوْعَل"، نحو: "جَوْهَر وجَوَاهِر".

وثانيها "فَاعَل" بفتح العين، نحو: "طَابَع وطَوَابع"[3].

وثالثها "فَاعِلاَء"، نحو: "قَاصِعَاء وقَوَاصِع".

ورابعها "فَاعِل" اسماً علَماً أو غيرَ علَم، نحو: "جَابِر وجَوَابِر"، و"كَاهِل وكَوَاهِل"[4]. وإلى هــذا التّنويــع الإشارةُ بلفظ (**نَحْوِ**).

وخامسها "فَاعِل" صِفَة مؤنَّثٍ عاقِل، نحو: "حَائِض وحَوَائِض"./ ٣١٦/أ

وسادسها "فَاعِل" صِفَة مذكَّرٍ غيرِ عَاقِل، نحو: "صَاهِل وصَوَاهِل"[5].

وسابعها "فَاعِلَة" مُطْلَقاً، نحو: "ضَارِبَة وضَوَارِب"، و"فَاطِمَة وفَوَاطِم"، و"نَاصِيَة ونَوَاصٍ"[6].

وزاد في الكافية[7] ثامناً وهو "فَوْعَلَة"، نحو: "صَوْمَعَة وصَوَامِع"[8].

وذكر في التّسهيل[9] ضابطاً لهذه الأنواعِ فقال: " "فَوَاعِل" لغير "فَاعِل" الموصوفِ به مذكَّر عاقل مِمّا ثانيه ألفٌ زائدةٌ أو واوٌ غيرُ مُلْحِقَةٍ بخُماسيّ". واحترز بقوله: "غيرُ مُلْحِقَةٍ بِخُماسيّ" منْ نحو: "خَوَرْنَق"[10]، فإنك تقول في جمعه: "خَرَانِق" بحذف الواو.

---

[1] - الشرح الآتي في مر ٢/٣٠٥-٣٠٦.
[2] - ليست "جمع" في د.
[3] - الطابع: الخاتم الذي يختم به. وكسر الباء لغة فيه. انظر اللسان والتاج (طبع).
[4] - الكاهل: مُقَدَّمُ أعْلَى الظَّهْرِ مما يَلي العُنُقَ وهو الثُّلُثُ الأعْلَى، وفيه سِتُّ فِقَرٍ. أو ما بين الكَتِفَيْنِ. أو مَوْصِلُ العُنُقِ في الصُّلْبِ. انظر اللسان والقاموس (كهل).
[5] - الصاهِلُ من الإبل الذي يَخْبِط بيده ورجله، وتسمع لجَوْفه دَوِيّاً من عِزَّة نفسه. انظر اللسان والتاج (صهل).
[6] - الناصِية: مَنْبِتُ الشعر في مقدَّم الرأس. انظر اللسان والتاج (نصو).
[7] - شرح الكافية ٤/١٨٦٣.
[8] - الصومعة: بيت عبادة للنصارى. انظر اللسان والتاج (صمع).
[9] - ٢٧٦.
[10] - الخَوَرْنَقُ: نهر. والخَوَرْنق: المجلس الذي يأكل فيه الملك ويشرب، فارسي مُعرب. والخَورْنقُ: نبت. والخَورْنق: اسم قصر بالعراق، فارسي معرب، بناه النعمان الأكبر. انظر المعرب للجواليقي ١٧٤، واللسان والتاج (خرنق).

ولا خلاف في اطِّرادِ "فَوَاعِل" في هذه الأنواع إلا السَّادس؛ فقال جماعةٌ من المتأخِّرين[١]: "إنّه شاذٌّ". ونسبَهم[٢] في شرح الكافية[٣] إلى الغَلَطِ في ذلك؛ وقال[٤]: "نَصَّ سيبويه[٥] على اطِّرادِ "فَوَاعِل" في "فَاعِل" صِفَةً لمذكَّرٍ غيرِ عاقِل"، قال[٦]: "وإنّما الشَّاذُّ في نحو: "فَارِس وفَوَارِس[٧]"." يعني: فيما كان الفاعل صفةً لمذكَّرٍ عاقل. وقد أشار إلى هذا بقوله: (**وَشَذَّ فِي "الْفَارِسِ" مَعْ مَا مَاثَلَهْ**)، وذلك قولُهم في "فَارِس"، و"نَاكِس"[٨]، و"هَالِك"، و"غَائِب"، و"شَاهِد": "فَوَارِس"، و"نَوَاكِس"، و"هَوَالِك"، و"غَوَائِب"، و"شَوَاهِد"، وكلُّها صفاتٌ للمذكَّرِ العاقل[٩]. وتأوّل بعضُهم[١٠] ما ورد مِنْ ذلك على أنّه صفةٌ لِـ"طَوَائِف" فيكون على القياس؛ فيقُدَّرُ في قولهم[١١]: "هَالِكٌ في الهَوَالِك": في الطَّوَائِفِ الهَوَالِكِ. قيل: وهو ممكِنٌ إنْ لم يقولوا: "رِجَالٌ هَوَالِكٌ"[١٢].

تنبيه[١٣]:

شذّ أيضاً "فَوَاعِل" في غير ما ذُكِر، نحو: "حَاجَة وحَوَائِج"، و"دُخَان ودَوَاخِن"، و"عُثَان وعَوَاثِن"[١٤].

(**وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ[١٥] أَوْ مُزَالَهْ[١٦]**)

[أي][١٧]: من أمثلة جمع الكثرة "فَعَائِل"، وهو لكلِّ رباعيٍّ مؤنَّثٍ بِمَدَّةٍ قبل آخرِه مَخْتوماً بالتّاء أو مجرداً منها[١٨]، فتلك[١٩]/ عشرةُ أوزان[٢٠]: خمسةٌ بالتّاء، وخمسةٌ بلا تاء. ٣١٦/ب

فالّتي بالتّاء: "فَعَالَة" نحو: "سَحَابَة وسَحَائِب". و"فِعَالَة" نحو: "رِسَالَة ورَسَائِل". و"فُعَالَة" نحو: "ذُؤَابَة وذَوَائِب"[٢١]. و"فَعُولَة" نحو: "حَمُولَة وحَمَائِل"[٢٢]. و"فَعِيلَة" نحو: "صَحِيفَة وصَحَائِف".

[١] - انظر شرح الكافية ١٨٦٥/٤، والارتشاف ٤٤٩/١، ومر ٣٠٦/٢.
[٢] - في د:"ونسبه".
[٣] - ١٨٦٥/٤.
[٤] - شرح الكافية ١٨٦٥/٤.
[٥] - الكتاب ٢٠٦/٢.
[٦] - شرح الكافية ١٨٦٥/٤.
[٧] - سقط "فوارس" من د.
[٨] - الناكِسُ: المُطأطئ رأسه. انظر الصحاح واللسان (نكس).
[٩] - في شا ١٨٢/٧: "وإنما شذ لمخالفته قصد التفرقة وارتفاع اللبس الواقع بين المذكر والمؤنث؛ فلو جمع المذكر على "فواعل" لأوهم أنه فاعلة".
[١٠] - منهم الرضي في شرحه الشافية ١٥٤/٢.
[١١] - هو مثلٌ يقال كما ورد في الكامل ٢٧٢/١، والصحاح (هلك)، وشرح الشافية للجاربردي القسم الثاني/٢١٨، واللسان (هلك).
[١٢] - انظر تفصيل المسألة وأقوال النحويين فيها في شا ١٨٢/٧-١٨٥.
[١٣] - انظر نا ٧٨٠.
[١٤] - العثان: الدخان. انظر الصحاح واللسان (عثن).
[١٥] - في ص زيادة"ثابتةٍ".
[١٦] - في صب ١٦٠٥/٤:"يحتمل أن (مزالة) عطف على (ذا تاء)، والهاء ضمير مضاف إليه عائد على التاء، والتذكير باعتبار أن التاء حرف. ويحتمل أنه عطف على محذوف نعت لتاء، والهاء للتأنيث، أي: ذا تاء ثابتة أو مزالة".
[١٧] - زيادة من ط، وص.
[١٨] - في د:"عنها".
[١٩] - في د:"فذلك".
[٢٠] - الكلام الآتي في مر ٣٠٧/٢.
[٢١] - الذُّؤَابةُ النَّاصِيةُ. وقيل: الذُّؤَابةُ: مَنْبتُ الناصيةِ من الرأس. والذُّؤَابةٍ: الشَّعَر المَضْفورُ من شَعَر الرأس. وذؤابة الجبل: أعلاه. وذؤابة القوم أشرافهم.. وغير ذلك. انظر اللسان والتاج (ذأب).
[٢٢] - الحَمُولة من الإبل التي تَحْمِل الأحمال على ظهورها. وقال ابن سيدة: الحَمُولة: كل ما احْتَمَل عليه الحَيُّ من بعير أو حمار أو غير ذلك، سواء كانت عليها أثقال أو لم تكن. انظر اللسان والتاج (حمل).

والّتي بلا تاء: "فِعَال" نحو: "شِمَال وشَمَائِل"[١]. و"فَعَال" نحو: "شَمَال وشَمَائِل". و"فُعَال" نحو: "عُقَاب وعَقَائِب". و"فَعُول" نحو: "عَجُوز وعَجَائِز". و"فَعِيل" نحو: "سَعِيد" – عَلَم امرأة – يُقال في جمعه "سَعَائِد"، قال في شرح الكافية[٢]: "وأمّا "فَعَائِل" جمعُ "فَعِيل" مِنْ هذا القَبيل فلم يأتِ اسمَ جنسٍ فيما أعلَمُ، لكنّه بمقتَضَى القياسِ يكونُ[٣] لعَلَمِ مؤنَّث كَـ"سَعَائِد" جمع "سَعِيد" اسم امرأة".

تنبيهات:

الأوّل[٤]: شرْطُ هذه المُثُل[٥] المجردّة مِنَ التّاء أنْ تكونَ مؤنَّثةً، فلو كانتْ مذكَّرةً لم تُجْمَعْ على "فَعَائِل" إلاَّ نادراً، كقولهم: "جَزُور وجَزَائِر"[٦]، و"سَمَاء – بمعنى المطر – وسَمَائِي"، و"وَصِيد ووَصَائِد"[٧].

الثّاني[٨]: شرْطُ ذَوَاتِ التَّاء مِنْ هذه المُثُل – سوى "فَعِيلَة" – الاسميّةُ كما في المُثُل المذكورة، كذا في التّسهيل[٩]. ولعلّه للاحترازِ عن "امرأة جَبَانَة وفَرُوقَة"، و"نَاقَة جُلاَلَة – بضَمِّ الجيمِ – أي: عظيمة"[١٠]، فلا تُجْمَع هذه الأوصافُ على "فَعَائِل".

وشرْطُ "فَعِيلَة" أنْ لا تكونَ بمعنى "مَفْعُولَة" احترازاً مِنْ نحو: "جَرِيحَة"، و"قَتِيْلَة"، فلا يُقال: "جَرَائِح"، ولا "قَتَائِل". وشذَّ قولُهم[١١]: "ذَبِيحَة وذَبَائِح".

الثّالث[١٢]: ظاهِرُ كلامِه هنا وفي الكافية[١٣] اطِّرادُ "فَعَائِل" في هذه الأوزان العشْرَةِ، وذكر في التّسهيل[١٤] أنّ المُجَرَّداتِ مِنَ التّاء – سوى "فَعِيل" – يُحْفَظ فيها "فَعَائِل"، وأنّ أحَقَّهُنَّ به "فَعُول".

وأمّا "فَعِيل" فلم يذكرْه في التّسهيل[١٥]؛/ لأنّه لم يُحْفَظْ فيه "فَعَائِل" كما تقدّم، وهذا يدلُّ على أنّ "فَعَائِل" ٣١٧/أ
غيرُ مطَّرِدٍ في الأوزان المجرَّدَةِ، وتبِعَه في الارتشاف[١٦].

---

[١] - الشِمال: الخُلُق. انظر الصحاح واللسان (شمل).
[٢] - ١٨٦٦/٤-١٨٦٧.
[٣] - سقط :القياس يكون" من د.
[٤] - التنبيه الأول في مر ٣٠٨/٢.
[٥] - في د:"الأمثلة".
[٦] - الجَزورُ من الإبل. يَقَعُ على الذكر والأنثى. انظر الصحاح واللسان (جزر).
[٧] - الوَصيدُ: فِناءُ الدار والبيت. انظر الصحاح واللسان (وصد).
[٨] - انظر مر ٣٠٨/٢.
[٩] - ٢٧٨.
[١٠] - انظر اللسان والتاج (جلل).
[١١] - انظر المحكم واللسان (ذبح).
[١٢] - أغلب التنبيه الثالث في مر ٣٠٨/٢-٣٠٩.
[١٣] - شرح الكافية ١٨٦٣/٤-١٨٦٤.
[١٤] - ٢٧٨.
[١٥] - بل ذكره، ٢٧٨.
[١٦] - بل ذكره أبو حيان في الارتشاف ٤٥٥/١-٤٥٦؛ وقال:"ويحفظ "فعائل" في "فعيل".. كـ"وصيد ووصائد"، و"سليل وسلائل"..". وما ذكره الأشموني هنا ذكره المرادي قبله في مر ٣٠٩/٢.

الرّابع[١]: ذكر في التّسهيل[٢] أنّ "فَعَائِل" أيضاً لنحو: "جُرَائِض"[٣]، و"قَرِيثَاء"، و"بَرَاكَاء" و"جَلُولاَء"[٤]، و"حُبَارَى"، و"حَزَابِيَة"[٥] إنْ حُذِفَ ما زيدَ بعدَ لامَيْهِما[٦]. ولنحو: "ضَرَّة"[٧]، و"طَنَّة"[٨]، و"حُرَّة".

وظاهرُه الاطِّرادُ فيما وازنَ هذه الألفاظَ.

وإنّما قيَّدَ "حُبَارَى"، و"حَزَابِيَة" بحذف ثاني[٩] زائديهما للاحتراز مِنْ[١٠] حَذْفِ أوّل الزّائدَين، فتقول عند حذفهما: "حَبَائِر"، و"حَزَائِب". وإنْ حذفتَ الأوّلَ فقطْ قلتَ: "حَبَارَى"، و"حَزَابِي". انتهى.

(وَبِالْفَعَالِي والفَعَالَى جُمِعَا "صَحْرَاءُ" وَ"العَذْرَاءُ" وَالْقَيْسَ اتْبَعَا)

أي[١١]: منْ أمثلة جمعِ[١٢] الكثرَة "الفَعَالِي"، بالكسر، و"الفَعَالَى، بالفتح، ولهما اشتراكٌ وانفرادٌ.

فيشتركان في أنواعٍ:

الأوّل "فَعْلاَء" اسماً، نحو: "صَحْرَاء وصَحَارٍ وصَحَارَى".

والثّاني "فَعْلَى" اسماً، نحو: "عَلْقَى وعَلاَقٍ وعَلاَقَى".

الثّالث "فِعْلَى" اسماً، نحو: "ذِفْرَى وذَفَارٍ وذَفَارَى".

والرّابع: "فُعْلَى" وصْفاً، لا[١٣] لأنثى "أفْعَل"، نحو: "حُبْلَى وحَبَالٍ وحَبَالَى".

والخامس "فَعْلاَء" وصْفاً لأنثى، نحو: "عَذْرَاء وعَذَارٍ وعَذَارَى".

هذه كلُّها مقيسَةٌ كما أشار إليه بقوله: **(والقَيْسَ اتْبَعَا)**، إلاّ "فَعْلاَء" وَصْفاً لأنثى نحو: "عَذْرَاء" فإنّ "الفَعَالِي" و"الفَعَالَى" غيرُ مقِيسَينِ فيه، بل محفوظان، كما نصَّ عليه في التّسهيل[١٤]، بخلاف ما اقْتَضَاه كلامُه هنا وفي شرح الكافية[١٥]. ويشتركانِ أيضاً في جمع "مَهْرِيّ"[١٦]، قالوا: "مَهَارٍ ومَهَارَى"، ولا يُقاس عليهما.

---

[١] - التنبيه الرابع في مر ٣٠٩/٢.
[٢] - ٢٧٧-٢٧٨.
[٣] - رجلٌ جُرائِضٌ: ضخم. انظر الصحاح واللسان (جرض).
[٤] - جَلُولاء: قرية بناحية فارس. وهي أيضاً مدينة مشهورة بإفريقية. انظر معجم البلدان (جلولاء) ١٥٦/٢، واللسان والتاج (جلل).
[٥] - الحَزَابِيَةُ من الرجال والحَمير الغَلِيظ. انظر اللسان والتاج (حزب).
[٦] - في صب ١٦٠٧/٤: "أي: لامي حبارى وحزابية، وهما الراء من حبارى، والباء من حزابية".
[٧] - ضَرَّةُ المَرْأةِ امرأةُ زَوْجِها. انظر اللسان والتاج (ضرر).
[٨] - الطَنَّة بضم الطاء: الواحدة من حزمة القصب. وقيل: ضرب من التمر أحمر شديد الحلاوة. وضبطها في صب ١٦٠٧/٤ بفتح الطاء. وانظر الصحاح واللسان (طنن).
[٩] - سقطت "ثاني" من د.
[١٠] - في د، وط، وص:"عن".
[١١] - أغلب الشرح الآتي في مر ٣٠٩/٢-٣١٠.
[١٢] - ليست "جمع" في ط١.
[١٣] - سقطت "لا" من د.
[١٤] - ٢٧٦-٢٧٧.
[١٥] - ١٨٦٨/٤.
[١٦] - مَهْرَةُ بن حَيْدان أبو قبيلة، وهم حيّ عظيم، وإبل مَهْرِيَّة منسوبة إليهم. انظر اللسان والتاج (مهر).

وينفرد "الفَعَالِي" بالكسر[1] في نحو: "حِذْرِيَة"[2]، و"سِعْلاَة"[3]،/ و"عَرْقُوَة"[4]، و"المَأْقِي"[5]". وفيما حُذِفَ أوّلُ زائديه مِنْ نحو: "حَبَنْطَى"، وَ"عَفَرْنَى"[6]، و"عَدَوْلَى"[7]، و"قَهَوْبَاة"[8]، و"بُلَهْنِيَة"[9]، و"قَلَنْسُوَة"، و"حُبَارَى". ٣١٧/ب

ونَدَرَ في "أهْل"، و"عشرين"، و"لَيْلَةٍ"، و"كَيْكَة" وهي البيضة[10].

وينفرد "فَعَالَى" بالفتح في وصْفٍ على "فَعْلاَن" نحو: "سَكْرَان"، و"غَضْبَان". وعلى "فَعْلَى" نحو: "سَكْرَى"، و"غَضْبَى".

ويُحْفَظ في نحو: "حَبِطَ"[11]، و"يَتِيم"، و"أيِّم"[12]، و"طَاهِر"[13]، و"شَاة"، و"رَئِيس"[14]؛ وهي الّتي أُصِيبَ رأسُها[15].

واعلم أنَّ "فُعَالَى" بضَمِّ الفاء في جمعِ نحو: "سَكْرَان"، و"سَكْرَى" راجحٌ على "فَعَالَى" بفتحها، وفي غيرِ "يَتِيم" مِنْ نحو: "قَدِيم"، و"أسِيْر"[16] مُسْتَغْنًى به عنه، وفي غيرِ ذلك مُسْتَغْنًى عنه.

تنبيهات[17]:

الأوّل: إنّما لم يذكر هنا ما ينفرد به "فَعَالِي" مِنْ نحو: "حِذْرِيَة" وما بعدها لأنّه يُسْتَفَادُ[18] مِنْ قوله بعد: (**وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا**)، وسيأتي بيانه. ولكنّه أخلّ بـ"فُعَالَى" - بضَمِّ الفاء - فلم يذكره.

الثّاني: قالوا في جمع "صَحْرَاء"، و"عَذْرَاء" أيضاً: "صَحَارِيّ"، و"عَذَارِيّ" بالتّشديد، وسيأتي.

---

[1] - الكلام التالي بتمامه في التسهيل ٢٧٧.
[2] - الحذرية: القطعة الغليظة من الأرض. انظر اللسان والتاج (حذر).
[3] - السعلاة: أخبث الغيلان. وامرأة سعلاة: صاخبة بذية. انظر الصحاح واللسان (سعل).
[4] - العرقوة: الدلو. انظر اللسان والتاج (عرق).
[5] - في ط٢:"المأقى"بفتح القاف. والعرب كسرت هذا الحرف في هذه الكلمة. انظر اللسان (مأق).
[6] - العفرنى: الأسد. ولبوة عفرنى: شديدة. انظر الصحاح واللسان (عفر).
[7] - عدولى: قرية بالبحرين. والعدولى: الشجرة القديمة الطويلة. انظر معجم البلدان (عدولى) ٩٠/٤. وانظر اللسان والتاج (عدل).
[8] - القهوباة: النصل العريض. انظر اللسان (نصل)، والتاج (قهب).
[9] - يقال: هو في بُلَهْنِيَةٍ من العيش، أي سعةٍ ورفاهيةٍ. انظر الصحاح واللسان (بلهن).
[10] - انظر اللسان والتاج (كيك).
[11] - الحَبِط: البعير المنتفخ البطن من أكل الذرق. انظر اللسان والقاموس (حبط).
[12] - الأيم التي لا زوج لها. انظر الصحاح واللسان (أيم).
[13] - يقال: طاهر من النجاسة، وطاهر من العيوب: منزه عنها. انظر الصحاح واللسان (طهر).
[14] - في صب ١٦٠٩/٤: "قوله: "وشاة، ورئيس" كذا في غالب نسخ الشارح، وفي بعض النسخ: "وشاة، وتيس"، وكذا في النسخة الواقعة للدماميني من التسهيل؛ فقال: "يقال في جمع شاة: شواهى، وفي جمع تيس؛ وهو الذكر من الظبي والمعز أو إذا أتى عليه سنة: تياسى؛ بألف بعد الهاء والسين، هذا مقتضى كلام المصنف، ولم أقف على ذلك". ا.هـ ملخصًا. والذي رأيته في التسهيل [٢٧٧]، وشرحه لابن عقيل [المساعد ٤٥٣/٣]: "وشاة رئيس، قالوا: شياه رآسى؛ والشاة الرئيس التي أصيب رأسها". ا.هـ ولا يبعد أن الصواب هذا، وما عداه تحريف. ويؤيد ذلك أن صاحب القاموس لم يذكر: شواهى، وتياسى، في جمع شاة وتيس، وذكر [في القاموس (رأس)] ما نصه: وشاة رئيس: أصيب رأسها من غنم رآسى". ا.هـ". وانظر ما يؤيده أيضاً في الصحاح (رأس)، والمخصص ٢٠٠/١٥، واللسان (رأس).
[15] - سقط:"وهي التي أصيب رأسها" من د.
[16] - ليست "أسير" في د.
[17] - التنبيهات في مر ٣١١/٢-٣١٢.
[18] - في د، وط، وص:"مستفادٌ".

الثّالث: "فَعَالِيّ" – بالتّشديد – هو الأصل في جمع "صَحْرَاء" ونحوها، وإنْ كان مَحْفُوظاً لا يُقاس عليه؛ لأنّ وزنَ "صَحْراء": "فَعْلاَل"[١] فجَمْعُه على "فَعَالِيل" بِقَلْبِ الألِفِ الّتِي بين اللاّمَين ياءً لانكسارِ ما قبلها، وبِقَلْبِ ألف التّأنيث – وهي الثّانية في نحو "صَحْرَاء" – ياءً، وتُدغَم الأولى فيها، ثم إنّهم آثروا التّخفيفَ فحذفوا إحدى الياءَين. فمَنْ حذَفَ الثّانيةَ قال: "الصَّحارِي" – بالكسر – وهذا هو الغالبُ[٢]. ومَنْ حذَفَ الأولى قال: "الصَّحَارَى" – بالفتح – وإنّما فتح الرّاء[٣] وقلب الياء ألفاً لتَسْلَمَ مِنَ الحذفِ عند التّنوين.[٤]

(وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي/ نَسَبْ   جُدِّدَ[٥] كَـ"الْكُرْسِيِّ" تَتْبَعِ الْعَرَبْ) ٣١٨/أ

أي: مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرَةِ "فَعَالِيّ"، وهو لثلاثيٍّ ساكنِ العَينِ مَزيد آخره ياء مشدَّدة لغيرِ تجديدِ نَسَبٍ، نحو: "كُرْسِيّ وكَرَاسِيّ"، و"كُرْكِيّ وكَرَاكِيّ"[٦].

واحترز بقوله: (**لغَيرِ ذِي نَسَبْ...جُدِّدَ**) منْ نحو: "تُرْكِيّ"، فلا يقال فيه: "تَرَاكِيّ".

وأمّا "أَنَاسِيّ" فجمعُ "إِنْسَان" لا "إِنْسِيّ"؛ وأصله: "أَنَاسِيْن"، فأبدلوا النّونَ ياءً، كما قالوا: "ظَرِبَان وظَرَابِيّ"[٧].

وعلامةُ النَّسَبِ المتجدِّد جوازُ سُقوطِ الياء، وبقاءُ الدَّلالةِ على معنًى مشعورٍ به قبل سُقوطِها[٨].

تنبيهات:

الأوّل[٩]: قد تكونُ الياءُ في الأصل للنَّسَب الحقيقيّ، ثُمّ يكثرُ استعمال ما هي فيه حتّى يصيرَ النّسبُ مَنْسِيّاً أو كالمَنْسِيّ، فيُعامَل الاسمُ معاملةَ ما ليس مَنْسوباً، كقولهم في "مَهْرِيّ": "مَهَارِيّ"، وأصله: البعيرُ المنسوبُ إلى مَهْرَة – قبيلة منَ[١٠] اليمن – ثمّ كَثُرَ استعمالُه حتّى صار اسماً للنَّجيبِ مِنَ الإبل[١١].

الثّاني[١٢]: ذكر في التّسهيل[١٣] أنّ هذا الجمعَ أيضاً لنحو: "عِلْبَاء"، و"قُوْبَاء"، وَحَوْلاَيَا"، وأنّه يُحْفَظُ في نحو: "صَحْرَاء"، و"عَذْرَاء"، و"إنْسان"، و"ظَرِبَان".

[١] - والمشهور أن وزن "صحراء" فعلاء. انظر الأصول ٤١١/٢، وشرح الشافية للرضي ٣٠/١.
[٢] - سقط "وهذا هو الغالب" من د.
[٣] - في د:"الياء".
[٤] - في د زيادة "انتهى".
[٥] - في شا ١٩٧/٧-١٩٨: "ومعنى كونه جُدّد أي: أدخل في الكلمة بعد أن لم يكن ، فصار فيها جديداً، فـ"بصريّ" مثلاً كان أصله "بصرة"، ثم ألحق به أداة النسب تجديداً لمعناه، فصار موجوداً فيهما بعد أن لم يكن".
[٦] - الكركي: ضرب من الطيور. انظر اللسان والتاج (كرك).
[٧] - انظر شرح الكافية ١٨٦٩/٤-١٨٧٠، ومر ٣١٣/٢-٣١٤. وسقط "وأما أناسي...ظرابي" من د. والظربان: دابة صغيرة القوائم منتنة الريح. انظر اللسان والتاج (ظرب).
[٨] - انظر مر ٣١٢/٢.
[٩] - التنبيه الأول بتمامه في مر ٣١٢/٢.
[١٠] - في د، وط، وص:"قبيلة باليمن".
[١١] - انظر اللسان (مهر).
[١٢] - انظر مر ٣١٢/٢-٣١٣.
[١٣] - ٢٧٧.

الثّالث[1]: هذا آخر ما ذكرَه في النّظم من أمثلة تكسيرِ الثُّلاثيِّ المجرَّدِ والمزيد فيه غيرِ المُلْحِق والشَّبيهِ به.

وجملة الأبنيةِ الموضوعةِ للكثْرَةِ منها أحَدٌ وعِشْرُونَ بناءً. وزاد في الكافية[2] أربعةَ أبنيةٍ: "فُعَالَى"، و"فَعِيل"، و"فُعَال"، و"فِعْلَى":

أمّا "فُعَالَى" فنحو: "سُكَارَى"، وهو لوَصْفٍ على "فَعْلاَن" و"فَعْلَى"، وقد تقدَّم ذكرُه وأنّه يــرجح علــى "فَعَالَى" – بالفتح – في هَذَين الوَصْفَين.

وأمّا "فَعِيل" و"فُعَال" بضَمِّ الفاءِ، نحو: "عَبِيد" جمع "عَبْد"، و"ظُؤَار"/ جمع "ظِئْر"[3]، ففيهما خلافٌ. ذكر بعضُهم[4] أنّهما اسما جمعٍ على الصّحيح. وقال في التّسهيل[5]: "الأصَحُّ أنّهما مِثَالا تكسيرٍ لا اسما جمعٍ، فإنْ ذُكِّرَ "فَعِيل" فهو اسمُ جَمْعٍ لا جمع". كما سيأتي بيانُه. ٣١٨/ب

وأمّا "فِعْلَى" فلم يُسْمَع جمعاً إلاَّ [في][6] "حِجْلَى" جمع "حَجَل"[7]، و"ظِرْبَى" جمع "ظَرِبَان"[8]. ومذهبُ ابــنِ السَّرَّاج[9] أنّه اسمُ جمعٍ لا جمع. وقال الأصمعيّ[10]: "الحِجْلَى" لغةٌ في "الحَجَل".

وذهب الأخفش[11] إلى أنّ نحو: "رَكْب"، و"صَحْب" جمعُ تكسيرٍ. ومذهب سيبويه[12] أنّه اسمُ جمع.[13] وهو الصَّحيحُ؛ لأنّه يُصَغَّرُ على لفظِه.

وذهبَ الفرّاء[14] إلى أنّ كلَّ ما له واحدٌ موافقٌ في أصْلِ اللَّفظِ، نحو: "ثَمَر وثِمَار"، جمعُ تكــسيرٍ. ولــيس بصحيح[15].

---

[1] - انظر مر ٣١٤/٢-٣١٦.
[2] - شرح الكافية ١٨٤٥/٤، ١٨٦٧-١٨٨٣.
[3] - الظِّئْرُ: العاطفةُ على غير ولدها، المرْضِعةُ له من الناس والإبل. الذكرُ والأُنثى في ذلك سواء. انظر اللسان والتاج (ظأر).
[4] - عند سيبويه "فُعال" من أبنية الجموع، خلافا لغيره، لكن قياسه عنده أن يكون جمع "فِعْل"، كـ"ظُؤار" في "ظِئْر"، و"فَعِل"، كـ"رخال" في "رَخِل". انظر الكتاب ١٩٩/٢. وفي شرح الشافية للرضي ٢٠٧/٢: "وعند غير سيبويه هو اسم الجمع". وانظر الارتشاف ١٣٩/١، ومر ٣١٤/٢.
[5] - ٢٧٤.
[6] - زيادة من د، وط، وص.
[7] - الحَجَل: طائر. انظر الصحاح واللسان (حجل).
[8] - وثمة بناء ثالث، وهو "دفلى" مفرداً وجمعاً. انظر تكملة الفارسي ١٠٤، ١٧٤.
[9] - انظر مذهب ابن السراج في مر ٣١٥/٢، والهمع ٣٦٠/٣.
[10] - انظر قول الأصمعي في الارتشاف ٤٤٣/١، ومر ٣١٥/٢، والهمع ٣٦٠/٣. والأصمعي هو عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد، راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. نسبته إلى جده أصمع.ومولده ووفاته في البصرة. قال عنه الاخفش: ما رأينا أحداً أعلم بالشعر من الأصمعي. وقال أبو الطيب اللغوي: كان أتقن القوم للغة، وأعلمهم بالشعر، وأحضرهم حفظاً. وتصانيفه كثيرة منها: (الإبل)، و(خلق الإنسان)، و(الفرق)، وغيرها. في سنة وفاته اختلاف، وقيل: ٢١٦هـ. انظر البلغة ١٨٨، وبغية الوعاة ١١٢/٢، والأعلام ١٦٢/٤.
[11] - انظر مذهب الأخفش في المخصص ١٢٠/١٤، وشرح الشافية للرضي ٢٠٣/٢، والارتشاف ٤٨٠/١، ومر ٣١٥/٢.
[12] - الكتاب ٢٠٣/٢.
[13] - سقط :"وقال الأصمعي....اسم جمع" من د.
[14] - معاني القرآن للفراء ٣٢/٢. وانظر مذهب الفراء أيضاً في التسهيل ٢٦٧، ومر ٣١٦/٢.
[15] - سقط:"وذهب الفراء...بصحيح" من د.

[وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلاَثَةِ ارْتَقَى

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالْقِيَاس]

(**وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا...فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلاَثَةِ ارْتَقَى**) أي[1]: منْ أمثلةِ جمع الكثْرَةِ "فَعَالِل" وشِبْهُهِ. والمرادُ بـ(**شِبْهِهِ**) ما يماثله في العِدَّة والهيئة، وإنْ خالفه في الوزن، نحو: "مَفَاعِل"، و"فَيَاعِل".

أمّا "فَعَالِل" فيُجْمَعُ عليه كلُّ ما زادتْ أصولُه على ثلاثة.

وأمّا شِبْهُه فيُجْمَعُ عليه كلُّ ثلاثيٍّ مزيدٍ إلاّ ما أخرجَه بقوله: (**مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى**) أي: وهو باب "كُبْرَى"، و"سَكْرَى"، و"أحْمَر"، و"حَمْرَاء"، و"رَامٍ"، و"كَامِل"، ونحوِها مِمّا استقرَّ تكسيرُه على غيرِ هذا البناء.

وشمل قوله[2]: (**مَا فَوْقَ الثَّلاثَةِ**) الرُّبَاعيَّ وما زاد عليه.

أمّا الرُّبَاعيُّ فإنْ كان مجرَّداً جُمِعَ على "فَعَالِل"، نحو: "جَعْفَر وجَعَافِر"، و"زِبْرِج وزَبَارِج"[3]، و"بُرْثُن وبَرَاثِن"[4]، و"سِبَطْر وسَبَاطِر"[5]، و"جَحْدَب وجَحَادِب"[6].

وإنْ كان بزيادةٍ جُمِعَ على شِبْهِ "فَعَالِل"، سواءً كانت زيادتُه للإلحاق نحو: "جَوْهَر وجَوَاهِر"، و"صَيْرَف وصَيَارِف"[7]، و"عَلْقَى وعَلاقٍ"، أو[8] لغيرِه نحو: "إِصْبَع وأَصَابِع"، و"مَسْجِد ومَسَاجِد"،/ و"سُلَّم وسَلالِم"، ما ١/٣١٩أ لم يكنْ مِمّا تقدّم استثناؤه.

وأمّا الخماسيُّ فهو أيضاً إمّا مجرَّدٌ وإمّا بزيادةٍ؛ فإنْ كان مُجَرَّداً فقد أشار إليه بقوله: (**وَمِنْ خُمَاسِي...جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالْقِيَاس**): (**الآخِرَ**) مفعولٌ مُقَدَّمٌ لِـ(**انْفِ**)، و(**مِنْ خُمَاسِي**) متعلِّق بـ(**انْفِ**)، وكذلك (**بالقياسِ**). أي: انْفِ الآخِرَ – أي: احذفْه – مِنَ الخماسيّ المجرَّد عند جمعِه قياساً؛ لتتوصَّلَ بذلك إلى بناء "فَعَالِل"، فتقول في "سَفَرْجَل": "سَفَارِج"، وفي "فَرَزْدَق": "فَرَازِد"، وفي "خَوَرْنَق": "خَوَارِن"[9].

---

[1] - الشرح الآتي في مر ٣١٦/٢-٣١٧.
[2] - ليست "قوله" في د.
[3] - في ط١:"زيرج وزيارج". وهو تصحيف. والزبرج: الذهب. وقيل: الزينة والجوهر. انظر الصحاح واللسان (زبرج).
[4] - البَرَاثِنُ من السباع والطير بمنزلة الأصابع من الإنسان. والمخلب ظفر البرثن. انظر الصحاح واللسان (برثن).
[5] - السِّبَطْرُ من نَعْتِ الأسد بالمَضاء والشِّدَّةِ. والسِّبَطْرُ: الماضي. وجَمَلٌ سِبَطْر وجمال سِبَطْراتٌ سريعة. انظر اللسان والتاج (سبطر).
[6] - في ط٢:"جُخْدب وجخادب". وفي صب ١٦١٣/٤ أشار إلى صحة اللفظين مع اختلاف المعنى. ورجل جَحدب: قصير. انظر اللسان والتاج (جحدب).
[7] - الصيرف: النقادُ من المُصارفةِ وهو التَّصَرُّفِ. انظر اللسان والتاج (صرف).
[8] - في د، وط، وص:"أم".
[9] - في ط١:"خوارق". هو تحريف.

ثمّ إنْ كان رابعُ الخماسيِّ شبيهاً بالزَّائد لفظاً أو مَخْرَجاً جازَ حذْفُه وإبقاءُ الخامس، وإلى ذلك الإشارة بقوله:

(وَالرَّابِعُ الْشَّبِيهُ بِالْمَزِيْدِ قَدْ   يُحْذَفُ دُوْنَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ)

أي[1]: دون الخامسِ. مثالُ ما رابِعُه شبيهٌ بالزَّائد لفظاً "خَوَرْنَق"، فإنَّ النُّونَ منْ حروف الزِّيادة.

ومثالُ ما رابعُه شبيهٌ بالزَّائد مَخْرجاً "فَرَزْدَق"، فإنّ الدَّال منْ مَخْرَجِ التّاء، وهي مِنْ حروف الزِّيادة.

فلك أنْ تقولَ فيهما: "خَوَارِق وفَرَازِق"، لكنّ "خَوَارِن"، و"فَرَازِد" أجودُ، وهذا مذهبُ سيبويه[2]. وقال المبرّد[3]: لا يُحذف في مثل هذا إلاّ الخامس، و"خَوَارِق"، و"فَرَازِق" غلطٌ. وأجاز الكوفيُّون والأخفش[4] حذْفَ الثّالثِ، كأنّهم رَأوْه أسهل؛ لأنّ ألف الجمع تحلُّ محلَّه، فيقولون: "خَوَانِق"، و"فَرَادِق".

وأمّا الخماسيُّ بزيادةٍ فإنّه يُحْذَفُ زائِدُه آخِراً كانَ أو غيرَ آخِر، نحو: "سِبَطْرَى وسَبَاطِر"، و"فَدَوْكَس وفَدَاكِس"[5]، و"مُدَحْرِج ودَحَارِج"، كما أشار إليه بقوله:

[وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا   لَمْ يَكُ لَيْناً إثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا]

(وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ) أي: احذف زائدَ مُجَاوز الرُّباعيّ[6] **(مَا...لَمْ يَكُ لَيْناً إثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا)** **(اللَّذْ)** لغةٌ في "الّذي"، وهو مبتدأٌ وصِلَتُه/ **(خَتَمَا)**، و**(إثْرَه)** ظرْفٌ هو الخبر. أي[7]: إنّما يُحذَف زائدُ الخماسيّ ٣١٩/ب
إذا لم يكنْ حرْفَ لِيْنٍ قبل الآخِرِ، كما رأيت، فإنْ كان كذلك لم يُحْذَفْ، بل يُجْمَع على "فَعَالِيل" ونحوه، نحو: "عُصْفُور وعَصَافِير"، و"قِرْطَاس وقَرَاطِيس"، و"قِنْدِيل وقَنَادِيل".

وشمل قولُه: **(وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي)** نحو: "قَبَعْثَرَى" مِمّا أصولُه خمسةٌ، فهذا ونحوُه إذا جُمِعَ حُذِفَ منه حرفانِ الزّائِدُ وخامسُ الأصُول، فتقول فيه: "قَبَاعِث".

وشمل قوله: **(لَيْناً)** ما قبله حركةٌ مجانسَةٌ كما مثَّل، وما قبلَه حركةٌ غيرُ مُجانِسَةٍ، نحو: "غُرْنَيْق"[8]، و"فِرْدَوْس"[9]؛ فتقول فيهما: "غَرَانِيق"، و"فَرَادِيس".

---

[1] - انظر الارتشاف ٤٦٢/١-٤٦٣، ومر ٣١٧/٢.
[2] - الكتاب ٢١١/٢.
[3] - المقتضب ٢٣٠/٢. وليس لفظه فيه "غلط"، بل قال: "ليس بالجيد".
[4] - انظر مذهب الكوفيين والأخفش في التسهيل ٢٧٩، والارتشاف ٤٦٣/١، ومر ٣١٧/٢، والمساعد ٤٦٦/٣.
[5] - الفَدَوْكَسُ: الشديد. وقيل: الغليظ الجافي. انظر اللسان والتاج (فدكس).
[6] - سقط "وزائد العادي...الرباعي" من ط١.
[7] - انظر مر ٣١٨/٢-٣١٩.
[8] - الغُرْنَيْقُ من طير الماء طويل العنق. انظر الصحاح واللسان (غرنق).
[9] - الفِرْدَوْسُ: البستان. انظر الصحاح واللسان (فردس).

وخرج عن ذلك ما تحرّك فيه حرفُ العِلَّة، نحو: "كَنَهْوَر"[١]، و"هَبَيَّخ"[٢]، فإنّ حرْفَ العِلّةِ فيه لا يُقْلَب ياءً بل يُحْذَف، فتقول: "كَنَاهِر"، و"هَبَائِخ"؛ لأنّ حرْفَ العلَّةِ حينئذٍ ليس حرْفَ لِيْن.

وخرج أيضاً نحو: "مُخْتَار"، و"مُنْقَاد" فإنّه لا يقال فيهما: "مَخَاتِير"، و"مَنَاقِيد" بقلب الألف[٣]؛ لأنّها ليستْ زائدةً، بل منقلِبَة عنْ أصْلٍ؛ فيُقال: "مَخَاتِر[٤]"، و"مَنَاقِد" لِمَا سَبَق.

**(وَالْسِّيْنَ وَالتَّا مِنْ كَـ"مُسْتَدْعٍ" أَزِلْ		إذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّ)**

يعني[٥]: أنّه إذا كان في الاسمِ مِنَ الزَّوائدِ ما يخلّ بقاؤه بِمثالي الجمعِ، وهما: "فَعَالِل"، و"فَعَالِيل"، تُوُصِّلَ إليهما بحذْفِه.

فإنْ تأتَّى أحدُ المثالَين بحذْفِ بعضٍ وإبقاءِ بعضٍ أُبْقِيَ ما له مَزِيَّةٌ في المعنى أو اللَّفْظِ؛ فتقول في "مُسْتَدْعٍ": "مَدَاعٍ" بحذف السِّينِ والتّاءِ معاً؛ لأنّ بقاءَهما يخلّ بِبُنْيَةِ الجمْعِ، وأُبْقِيَتِ الميمُ لأنّ لها مَزِيّةً في المعنى عليهما بكونِ[٦] زيادتها لمعنًى مختَصٍّ بالأسماءِ، بخلافِهما، فإنّهما يُزَادَانِ في الأسماءِ والأفعال.

٣٢٠/أ وكذلك تقول في "اسْتِخْرَاج": "تَخَارِيج"،/ فتُؤْثِرُ تاءَ "اسْتِخْرَاج" بالبقاءِ على سينه؛ لأنّ التّاءَ لها مَزِيَّةٌ في اللَّفْظِ على السِّينِ؛ لأنّ بقاءَها لا يخرج إلى عدم النّظير؛ لأنّ "تَفَاعِيل" موجودٌ في الكلامِ كَـ"تَمَاثِيل"، بخلافِ السين فإنّها لا تُزَادُ وحدَها، فلو أُفْرِدَتْ بالبقاءِ لقيلَ: "سَخَارِيج"، ولا نظيرَ له؛ لأنّه ليس في الكلام "سَفَاعِيل".

ومِنَ المزيَّةِ اللَّفْظيَّةِ أيضاً قولك في جمع "مَرْمَرِيس"[٧]: "مَرَارِيس" بحذفِ الميم وإبقاءِ الرَّاء؛ لأنّ ذلك لا يُجْهَل معه كوْنُ الاسمِ ثلاثيّاً في الأصْلِ، ولو حذفتَ الرَّاءَ وأبقيْتَ الميمَ فقلتَ: "مَرَامِيس" لأوْهَمَ كون الاسمِ رُباعيّاً في الأصْل، وأنّه "فَعَالِيل" لا "فَعَافِيل".

**[وَالمِيْمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالبَقَا		وَالْهَمْزُ وَاليَا مِثْلُهُ إنْ سَبَقَا]**

(وَالمِيْمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالبَقَا) لِمَا له منَ المزيَّةِ على غيره مِنْ أحرُفِ الزِّيادة، وهذا لا خلافَ فيه إذا كان ثاني الزَّائِدَين غيرَ مُلْحِقٍ، كَنُونِ "مُنْطَلِق"، فتقول في جمعه: "مَطَالِق" بحذف النُّونِ وإبقاء الميم.

[١] - الكنهور. المتراكم من السحاب. والعظيم من الرجال. انظر اللسان والقاموس (كنهر).
[٢] - الهبيّخ: الغلام الممتلئ. والجارية هبيّخة. والهبيّخ: الوادي العظيم، أو النهر العظيم. انظر اللسان والتاج (هبخ).
[٣] - في د، وط، وص زيادة: "ياء".
[٤] - في ط١:"مخاير". وهو تصحيف.
[٥] - انظر مر ٣١٩/٢-٣٢١.
[٦] - في ط، وص:"لكون".
[٧] - المرمريس: الشديد. انظر اللسان والتاج (مرس).

أمّا إذا كان ثاني الزَّائدَين مُلْحِقاً، كسين "مُقْعَنْسس"[1] فكذلك عند سيبويه[2]، فيقال: "مَقَاعِس". وخالف المبرّد[3] فحذفَ الميم وأبقى الملْحِقَ وهو السِّين؛ لأنّه يضاهي الأصْلَ، فيقال: "قَعَاسِيس"[4]. ورُجِّحَ مذهبُ سيبويه بأنّ الميمَ مصدّرة، وهي لمعنًى يخصُّ الاسمَ فكانت أولَى بالبقاء[5].

تنبيه[6]:

لا يعني بالأولويّة هنا رجحان أحَدِ الأمرين مع جَوازِهما؛ لأنّ إبقاءَ الميمِ فيما ذُكِرَ مُتَعَيِّنٌ لكونهِ أوْلَى فلا يُعْدَلُ عنه.[7]

(**وَالْهَمْزُ وَاليَا مِثْلُهُ**) أي: مثلُ الميمِ في كونهما أولَى بالبقاءِ، (**إن سَبَقَا**) أي: تصدَّرًا كما في "أَلَنْدَد"، و"يَلَنْدَد"[8]، فتقول في جمعهما: "أَلادّ"، و"يَلادّ" بحذف النّون وإبقاءِ الهمزةِ والياءِ؛ لتصدُّرِهما ولأنَّهما/ في موضعٍ ٣٢٠/ب
يقعانِ فيه دَالَّين على معنًى، بخلاف النُّون فإنّها في موضعٍ لا تدلُّ فيه على معنًى أصْلاً[9].

تنبيه[10]:

إبقاءُ الميم والياء والهمز في المُثُل المذكورة مِنَ المزيَّة المعنوية.[11]

[وَالْيَاءَ لاَ الْوَاوَ احْـذِفِ اْنْ جَمَعْتَ مَـا كَـ"حَيْـزَبُـونٍ" فَهْوَ حُكْـمٌ حُتِمَـا]

(**وَالْيَاءَ لاَ الْوَاوَ احْذِفِ إنْ جَمَعْتَ مَا...كَـ"حَيْزَبُونٍ"**[12]) و"عَيْطَمُوس"[13]، (**فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا**)، فتقول: "حَزَابِيْن"، و"عَطَامِيس" بحذف الياء وإبقاء الواوِ، فتُقْلَبُ ياءً لانكسارِ ما قبلها.

وإنّما أُوثِرَتِ الواوُ بالبقاءِ في ذلك لأنّ الياءَ إذا حُذِفَت أغنَى حذْفُها عَنْ حذْفِ الواوِ؛ لبقائِها رابعة[14] قبل الآخِرِ فيُفْعَل[15] بها ما فُعِل بواو "عُصْفُور"، ولو حُذِفَتِ الواوُ أوَّلاً لم يُغْنِ حذْفُها عَنْ حذْفِ الياء؛ لأنّها ليست في موضعٍ يُؤمِنها منَ الحذفِ[16].

---

[1] - يقال لكل ممتنع: مُقْعَنْسِس. والمُقْعَنسِسُ: الشديد. وقيل: المتأخر. وجمل مُقْعَنْسِسٌ يمتنع أن يُقاد. ورجل مقعنسس: يأبى أن يُضام. انظر اللسان والتاج (قعس)، و(قعنس).
[2] - الكتاب ١١٢/٢.
[3] - المقتضب ٢٣٥/٢.
[4] - في ط، وص:"قعاسس". وفي صب ١٦١٨/٤:"قعاسس كذا في بعض النسخ بلا ياء بين السينين، وهو الأشهر. وفي بعضها بياء على لغة من يعوضها عما حذف".
[5] - انظر شرح الكافية ١٨٨١/٤، ومر ٣٢٠/٢.
[6] - التنبيه بتمامه في مر ٣٢٠/٢.
[7] - في د زيادة "انتهى".
[8] - رجلٌ يَلَنْدَدٌ وأَلَنْدَدٌ، أي: خَصِمٌ، شديد الخصومة. انظر اللسان والتاج (لدد).
[9] - انظر شرح الكافية ١٨٧٨/٤.
[10] - التنبيه في مر ٣٢٠/٢.
[11] - في د زيادة "انتهى".
[12] - الحَيْزَبونُ: العجوز من النساء. وناقة حَيزَبون: شَهْمة حَديدة. والحَيزَبون: السيئة الخُلق. انظر اللسان والتاج (حزبن).
[13] - العَيْطَموسُ من النساء: التامَّةُ الخَلق، وكذلك من الإبل. انظر الصحاح واللسان (عطمس).
[14] - في د:"ببقائها تابعة".
[15] - في د:"ففُعِل".
[16] - انظر شرح الكافية ١٨٧٨/٤-١٨٧٩، ومر ٣٢١/٢.

[وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ "سَرَنْدَى" وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَـ"الْعَلَنْدَى"]

(**وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ "سَرَنْدَى"**[١]) – وهما: النُّونُ والألِفُ – (**وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ**) أي: شَابَهَه في تَضَمُّنِ زيادَتَين لإلحاق الثُّلاثيِّ بالخماسيِّ، (**كَـ"العَلَنْدَى"**[٢]) و"الحَبَنْطَى"، و"العَفَرْنَى"، فلك أنْ تَحْذِفَ ما قبل الألف وتبقى الألفُ فتُقْلَبُ ياءً؛ فتقول: "سَرَادٍ"، و"عَلَادٍ"، و"حَبَاطٍ"، و"عَفَارٍ"، ولك عكسه؛ فتقول: "سَرَانِد"، و"عَلَانِد"، و"حَبَانِط"، و"عَفَارِن".

وإنّما خيّروا في هذين الزّائدَين لثبوتِ التّكافؤِ بينهما؛ لأنّهما زِيدا معاً لإلحاقِ الثُّلاثيّ بالخماسيّ، فلا مَزِيَّةَ لأحدِهما على الآخَر[٣].

خاتمة[٤]:

تتضَمَّنُ مسائلَ:

الأولى: يجوزُ تعويضُ ياءٍ قبل الطَّرَفِ مِمّا حُذِفَ، أصْلاً كان أو زائِداً؛ فتقول في "سَفَرْجَل"، و"مُنْطَلِق": "سَفَارِيج"، و"مَطَالِيق"، وقد ذكرَ هذا أوّلَ التّصغيرِ كما سيأتي.

الثّانية: أجاز الكوفيُّون[٥] زيادةَ الياءِ في مُمَاثِلِ "مَفَاعِل" وحذفَها مِنْ مُمَاثِلِ "مَفَاعِيل"؛/ فيُجيزون في ٣٢١/أ "جَعَافِر": "جَعَافِير"، وفي "عَصَافِير": "عَصَافِر"، وهذا عندَهم جائزٌ في الكلام. وجعلوا مِنَ الأوّل: ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيْرَهُ﴾[سورة القيامة٧٥: ١٥]. ومِنَ الثّاني: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ﴾[سورة الأنعام٦: ٥٩]. ووافقَهم في التّسهيل[٦] على جواز الأمرين، واستَثْنَى "فَوَاعِل" فلا يقال فيه: "فَوَاعِيل" إلاّ شُذوذاً كقوله[٧]:

٢٦٦ – [عَلَيهَا أُسُودٌ ضَارِيَاتٌ لَبُوسُهُم] سَوَابِيْغُ بِيْضٌ لاَ يُخَرِّقُهَا النَّبْلُ

ومذهبُ البصريِّين[٨] أنَّ زيادةَ الياء في مثل "مَفَاعِل" وحذفَها في مثلِ "مَفَاعِيل"[٩] لا يجوز إلاَّ للضَّرورة.

الثّالثة: قد تدعو الحاجةُ إلى جمعِ الجمعِ كما تدعو إلى تَثْنِيَتِه، فكما يقال في جماعَتين من الجِمَال: "جِمَالاَن"، كذلك يقال في جَمَاعَات: "جِمَالاَت".

---

[١] - السرَنْدى: الشديد. والسرَنْدى: القوي الجريء على أمره لا يَفْرَق من شيء. انظر اللسان والتاج (سرند).
[٢] - العَلَنْدى البَعِير الضخم الطويل. والعلندى: شجر له شوك. انظر اللسان (علند) والقاموس (علد).
[٣] - انظر شرح الكافية ١٨٧٦/٤-١٨٧٧.
[٤] - أغلب الخاتمة في مر ٣٢٢/٢-٣٢٨.
[٥] - انظر إجازة الكوفيين في الارتشاف ٤٦٥/١، ومر ٣٢٢/٢، والهمع ٣٧٠/٣.
[٦] - ٢٧٩.
[٧] - البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٨ برواية: "سوابغ بيض" ولا شاهد فيه علىهصه الرواية. والشاهد لزهير في المقاصد ٥٣٣/٤. وهو بلا نسبة في الهمع ٣٧٠/٣. ورد في مر ٣٢٣/٢، وشا ٢٩٠/٧. والمراد: على الخيل أسود. وضاريات: اعتادت القتال واجترأت عليه. ولبوسهم سوابيغ: دروعهم كاملة واسعة. ويريد بقوله "بيض" أنها مصقولة.
موضع الشاهد: سوابيغ، ووجه الاستشهاد مجيء "سوابيغ" جمعاً لـ "سابغة" على وزن "فواعيل" للضرورة. والقياس: سوابغ.
[٨] - انظر مذهب البصريين في الارتشاف ٤٦٥/١، ومر ٣٢٣/٢، والهمع ٣٧٠/٣.
[٩] - في د:"زيادة الياء في مثل مفاعيل وحذفها في مثل مفاعل". وهو خطأ.

وإذا قُصِدَ تكسير مُكَسَّرٍ نُظِرَ إلى ما يُشَاكِلُه مِنَ الآحادِ فيُكَسَّرُ بمثل تكْسيرِه، كقولهم في "أَعْبُد": "أعَابِد"، وفي "أَسْلِحَة": "أسَالِح"، وفي "أقْوَال": "أقَاوِيْل"، شبَّهوها بـــ"أَسْوَد وأسَاوِد"، و"أجْرِدَة وأجَارِد"[1]، و"إعْصَار وأعَاصِير".

وقالوا في "مُصْرَان"[2]: "مَصَارِين"، وفي "غِرْبَان": "غَرَابِين"، تشبيهاً بـــ"سَلاطِين"، و"سَرَاحِين".

وما كان مِنَ الجموع على زِنَةِ "مَفَاعِل" أو "مَفَاعِيل" لم يَجُزْ تكسيرُه؛ لأنّه لا نظيرَ له في الآحادِ فيُحْمَل عليه. ولكنّه قدْ يُجْمَعُ بالواوِ والنُّون، كقولهم في "نَوَاكِس": "نَوَاكِسُون"، وفي "أَيَامِن"[3]: "أَيَامِنُون". أو بالألف والتّاء، كقولهم في "حَدَائِد"[4]: "حَدَائِدَات"، وفي "صَوَاحِب": صَوَاحِبَات"، ومنه الحديث[5]: "إنَّكُنَّ لأنْتُنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوْسُفَ".

الرّابعة: إذا قُصِد جَمْعُ ما صدْرُه "ذو" أو "ابن" منْ أسماء ما لا يُعْقَل قِيل فيه: "ذَوَات كَذا"، و"بَنَات كَذا"؛ فيقال في جمع "ذِي القَعْدَة": "ذَوَات القَعْدَة"،/ وفي جمع "ابن عُرْس": "بَنَات عُرْس". ولا فرقَ في ذلك ٣٢١/ب بين اسمِ الجنس غيرِ العَلَم، كـــ"ابنِ لَبُون"، وبين العَلَم كـــ"ابن آوَى". والفرْقُ بينهما أنّ ثانيَ الجزْأين مِنْ عَلَمِ الجنسِ لا يقبل "أل" بخلافِ اسمِ الجنس.

وإذا قُصِد جمعُ عَلَمٍ منقولٍ منْ جملةٍ كـــ"بَرَقَ نَحْرُه" تُوُصِّلَ إلى ذلك بأنْ يضافَ إليـــه "ذو" مَجموعـــاً؛ فيقال: "هُمْ ذَوُو[6] بَرَقَ نَحْرُه"، وفي التَّثْنِيَة: "هُما ذَوَا بَرَقَ نَحْرُه".

ويُساوي[7] الجملةَ في[8] هذا المركَّبُ دون إضافَةٍ على الصَّحيح؛ فيقال: "هذانِ ذَوا سِيبويه"، و"هَـــؤلاَءِ ذَوُو سِيبويه"، و"هُما ذَوَا مَعْدي كَرِب"، و"هُم ذَوُو مَعْدِي كَرِب".

وما صُنِعَ بالجُمْلَة المسَمَّى بها يُصْنَعُ بالْمُثَنَّى والمجموعِ على حَدِّهِ[9] إذا ثُنِّيَا أو جُمِعَا؛ فيقال في تثنية "زَيْـــدين" مُسَمًّى به: "هَذانِ ذَوَا زَيْدين"، كما يُقال في تثنية "كَلْبَتَي الحَدَّاد"[10]: "هَاتَانِ ذَوَاتَا كَلْبَتَيْن". ويُقال في الجمع: "ذَوُو زَيْدين"، و"ذَوَاتُ كَلْبَتَيْن". وعلى هذا فَقِسْ.

الخامسة: الفرْقُ بين الجمعِ واسمِ الجمعِ واسمِ الجنْسِ الجمْعِيّ مِنْ وَجهَين: معنويّ ولفظيّ.

---

[1] - في اللسان، والتاج (جرد):" الجَرَدُ من الأرض ما لا يُنْبِتُ والجمع الأجارِدُ". وفي صب ١٦٢١/٤: "مقتضى كلامه أن "أجردة" مفرد، ولم أقف عليه. والظاهر أنه جمع جراد أو جريد".
[2] - المصير: المعي. والجمع مُصران. انظر اللسان والتاج (مصر).
[3] - رجل أَيْمَنُ: مَيْمُونٌ مبارك. والجمع أَيامِنُ. انظر اللسان والتاج (يمن).
[4] - جمع حديدة؛ وهي القطعة من الحديد. انظر اللسان والتاج (حدد).
[5] - الحديث في سنن النسائي برقم ٨٣٣، باب الائتمام بالإمام يصلي قاعداً، كتاب الإمامة. وفي سنن الترمذي برقم ٣٦٧٢، باب مناقب أبي بكر رضي الله عنه، كتاب المناقب.
[6] - في ط١:"ذو". وهو خطأ.
[7] - في د:"تستوي".
[8] - ليست "في" في ط٢.
[9] - في صب ١٦٢٢/٤: "أي مسمى بهما".
[10] - الكَلْبتان: ما يأخذ به الحدَّاد الحديد المُحْمى. انظر الصحاح واللسان (كلب).

أمّا المعنوي فهو أنّ الاسمَ الدالّ على أكثر مِنْ اثنين:

إمّا أنْ يكونَ موضوعاً لمجموعِ الآحادِ المجتمِعَةِ دالاًّ عليها دلالةَ تكرارِ الواحدِ بالعطْفِ. وإمّا أنْ يكونَ موضوعاً لمجموعِ الآحادِ دالاًّ عليها دلالةَ المفرَدِ على جملَةِ أجزاءِ مُسَمَّاه. وإمّا أنْ يكونَ موضوعاً للحقيقةِ مُلْغًى فيه اعتبارُ الفرديَّةِ.

فالأوّلُ هو الجمْعُ، وسواءً كان له واحدٌ مِنْ لفظِه مُسْتَعْمَلٌ كـ"رِجَال"، و"أُسُود"، أم لم يكنْ كـ"أَبَابِيل"[1].

والثّاني هو اسمُ الجمعِ سواءً كان له واحدٌ مِنْ لفظِه كـ"رَكْب"، و"صَحْب" أم لم يكنْ كـ"قَوْم"، و"رَهْط".

والثّالث هو اسمُ الجنْسِ الجمعِيّ، ويفرق بينه وبين واحِده بالتّاء غالباً، نحو: "تَمْر وتَمْرَة"، و"جَوْز/ وجَوْزَة"، و"كَلِم وكَلِمَة". وربما عُكِس نحو: "الكَمْء" و"الجَبْء"[2] للواحِد، و"الكَمْأَة"، و"الجَبْأَة" للجِنْس. وبعضُهم[3] يقول للواحِدة "كَمْأَة"، وللجنس "كَمْء" على القياس. وقد يفرق بينه وبين واحدِه بياءِ النَّسَبِ، نحو: "رُوْم ورُومِيّ"، و"زَنْج وزَنْجِيّ". ٣٢٢/أ

أمّا اسمُ الجنسِ الإفراديّ نحو: "لَبَن"، و"مَاء"، و"ضَرَب"[4] فإنّه ليس دالاًّ على أكثر مِنْ اثنين، فإنّه صالِحٌ للقليلِ والكثير، وإذا قيل: "ضَرَبَة" فالتّاء للتّنصيصِ على الوَحْدَةِ.

وأمّا اللّفظيّ فهو أنَّ الاسمَ الدَّالَّ على أكثر مِنْ اثنين إنْ لم يكنْ له واحدٌ مِنْ لفظِه فإمّا أنْ يكونَ على وزنٍ خاصٍّ بالجمعِ، أو غالبٍ فيه، أو لا.

فإنْ كان على وزنٍ خاصٍّ بالجمع نحو: "أَبَابِيل"، و"عَبَادِيد"[5]، أو غالبٍ فيه نحو: "أَعْرَاب" فهو جمعُ واحدٍ مقدَّرٍ، وإلاّ فهو اسمُ جمعٍ نحو: "رَهْط"، و"إِبِل".

وإنّما قلنا: إنّ "أَعْرَاباً" على وزنٍ غالبٍ لأنّ "أَفْعَالاً" نادرٌ في المفرَداتِ، كقولهم[6]: "بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ". هذا مذهبُ بعضِ النّحويِّين[7].

---

[1] - يقال: طير أبابيل أي يتبع بعضها بعضاً. وقيل: جماعات من ههنا وجماعات من ههنا. انظر اللسان والتاج (أبل).
[2] - في د:"الخبء". وهو تصحيف.
[3] - قال أبو خَيْرة وَحْدَه كَمْأَةٌ للواحد وكَمْءٌ للجميع. انظر الخصائص ٣٠٥/٣، واللسان والتاج (كمأ).
[4] - الضَرَب: العسَل الأبيض الغليظ. انظر الصحاح واللسان (ضرب).
[5] - العباديدُ: الفِرقُ من الناس يذهبون في كلِّ وجه؛ وكذلك العبابيدُ. يقال: صار القوم عَباديدَ وعَبابيدَ. انظر الصحاح واللسان (عبد).
[6] - البرمة: قدر من حجارة، ويقال: برمةٌ أعشار وقدر أعشار وقدح أعشار، إذا كانت عظيمة لا يحملها إلا عشرة، وقيل: إذا كانت مكسرة على عشر قطع. انظر اللسان والتاج (عشر).
[7] - انظر المقتضب ٣٢٩/٣، ومر ٣٢٦/٢، والهمع ٣٧٥/٣.

وأكثرُهم يرى أنّ "أفْعَالاً" وزنٌ خاصٌّ بالجمعِ، ويَجعلُ قولَهم: "بُرْمَةٌ أعْشَارٌ" مِنْ وصْفِ المفرَد بالجمعِ[1]، ولذلك لم يذكر في الكافية[2] غيرَ الخاصِّ بالجمعِ[3].

وليس "الأعْرَاب" جمعَ "عَرَب"؛ لأنّ "العَرَب" يعمُّ الحاضرين والبادِين، و"الأعْرَاب" يخصُّ البَادِين، خِلافاً لِمَن زعَمَ أنّه جَمْعُه[4].

وإنْ كانَ له واحِدٌ مِنْ لفظِه، فإمّا أنْ يُمَيَّز مِنْ واحدِه بياء النَّسَبِ، نحو: "رُوم"، أو بتاء التّأنيث، ولم يُلْتَزَم تأنيثُه، نحو: "تَمْر"[5]، أو لا.

فإنْ مُيِّزَ[6] ولم يلتزم تأنيثُه فهو اسمُ جنسٍ جمعِيٌّ[7].

وإن التزم تأنيثه فهو جمعٌ، نحو: "تُخَم"، و"تُهَم"[8]، حكمَ سيبويه[9] بجمعيَّتِهما؛ لأنّ العرَبَ التزمَتْ تأنيثَهُما، والغالبُ على اسم الجنس المُمْتَازِ واحدُه بالتّاءِ التّذكيرُ.

وإنْ لم يكن كذلك، فإمّا أنْ يوافقَ أوزانَ الجموع الماضية، أو لا:

فإنْ وافَقها فهو جمعٌ ما لم يُساوِ الواحدَ في التّذكيرِ والنَّسَبِ إليه/ فيكون اسمَ جَمْعٍ. فلذلك حُكِمَ على "غَزِيّ" بأنّه اسمُ جمْعٍ لـ"غَازٍ"؛ لأنّه يُساوي الواحدَ في التّذكير، وحكِمَ أيضاً على "رِكَاب" بأنّه اسمُ جمْعٍ لـ"رَكُوبَة"؛ لأنّهم نسبوا إليه فقالوا: "رِكَابِيّ"، والجموعُ لا يُنْسَبُ إليها إلاّ إذا غلبتْ، أو أهْمِلَ واحدُها كما سيأتي في بابه[10]. ٣٢٢/ب

وإنْ خالفَ أوزانَ الجمعِ الماضيةِ فهو اسمُ جمْعٍ، نحو: "صَحْب"، و"رَكْب"؛ لأنّ "فَعْلاً" ليس مِنْ أبنيةِ الجمْعِ خِلافاً لأبي الحَسَن[11]. واللهُ أعْلَمُ.

---

[1] ـ انظر الخصائص ٤٨٢/٢، وشرح الشافية للرضي ٧٩/٢، ومر ٣٢٦/٢، والهمع ٣٧٥/٣.
[2] ـ شرح الكافية ١٨١٤/٤.
[3] ـ سقط "ويجعل قولهم ...بالجمع" من ط١.
[4] ـ انظر الصحاح واللسان والتاج (عرب)، والهمع ١٧٢/١.
[5] ـ سقط "ولم يلتزم تأنيثه نحو تمر" من د.
[6] ـ في د، وط، وص زيادة: " بما ذُكِرَ".
[7] ـ في د، وط، وص:"فهو اسم الجنس الجمعي".
[8] ـ جمع التُهَمَة؛ وهي الريبة والشك. ويقال: اتَّهَمْتُ فلاناً بكذا، والاسم التُهَمَةُ. انظر الصحاح واللسان (وهم).
[9] ـ الكتاب ١٨٣/٢.
[10] ـ باب النسب ٣١٨، ٣٣٢-٣٣٣.
[11] ـ انظر مذهب أبي الحسن في المخصص ١٢٠/١٤، وشرح الشافية للرضي ٢٠٣/٢، والارتشاف ٤٨٠/١، ومر ٣٢٨/٢. وقد سبق ذكره.

الـــتَّـــصْــغِـــيْــرُ

إنّما ذكر هذا الباب إثرَ بابِ التّكسير لأنّهما -كما قال سيبويه[١]- مِنْ وادٍ واحدٍ؛ لاشتراكِهما في مسائلَ كثيرةٍ يأتي ذكْرُها.

[فُــعَــيْـــلاً اجْــعَـــلِ الــثُّــلاثِــيَّ إذَا صَغَّــرْتَــهُ نَحْــوُ "قُـــذَيٍّ" فِي "قَـــذَا"

فُـــعَـــيْـــعِـــلٌ مَعَ فُـــعَـــيْــعِـــيْـــلِ لِمَا فَـــاقَ كَـــجَعْـــلِ "دِرْهَـــمٍ" "دُرَيْهِمَـــا"]

(**فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاثِيَّ إذَا**...**صَغَّرْتَهُ نَحْوُ**): "فُلَيْس" في تصغير "فَلْس"، ونحو: ("**قُذَيٍّ" في**) تصغير (**قَذَا**)[٢].

و(**فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا**...**فَاقَ**) [الثلاثيَّ][٣]، (**كَجَعْلِ "دِرْهَمٍ" "دُرَيْهِمَا"**)، وجعْلِ "دِينَارٍ" "دُنَيْنِيْراً".

والحاصلُ أنّ كلَّ اسمٍ متمكّنٍ قُصِدَ تصغيرُه فلا بدَّ مِنْ ضَمِّ أوَّلِه وفتْحِ ثانيه وزيادةِ ياءٍ ساكنةٍ بعدَه.

فإنْ كان ثُلاثِيّاً لم يُغَـــيَّرْ بأكثرَ مِنْ ذلك. وإنْ كان رُباعيّاً فصَاعِداً كُسِرَ ما بعد الياء.[٤]

فالأمثلة ثلاثةٌ: "فُعَيْل" نحو: "فُلَيْس"، و"فُعَيْعِل" نحو: "دُرَيْهِم"، و"فُعَيْعِيْل" نحو[٥]: "دُنَيْنِيْر".[٦]

تنبيهات:

الأوّل[٧]: للمصَغَّر شروطٌ:

أنْ يكونَ اسماً؛ فلا يُصَغَّر الفِعْلُ ولا الحرْفُ لأنّ التّصغيرَ وَصْفٌ في المعنَى. وشذَّ تصغيرُ فِعْلِ التَّعَجُّبِ[٨].

---

[١] - الكتاب ١٠٦/٢.

[٢] - القَذى في العين وفي الشراب: ما يسقط فيه. انظر الصحاح واللسان (قذي).

[٣] - زيادة من د، وط، وص.

[٤] - انظر ما سبق في شرح الكافية ١٨٩٢/٤-١٨٩٣.

[٥] - ليست"نحو" في د.

[٦] - في شا ٢٧٤/٧: "هذه الأبنية الثلاثة هي أصول التصغير كما ذكر، وما خرج عن ذلك في اللفظ فإنما خرج لسبب طارئ أوجب خروجه، مع أن الأصل فيه أحد هذه الثلاثة".

[٧] - انظر مر ٣٣٠/٢.

[٨] - يقولون: ما أمَيْلِحَ زيداً. ولم يُصَغِّروا من الفعل غيره وغير قولهم: ما أُحَيْسِنَهُ. قال الشاعر: يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا. انظر الصحاح (ملح)، وشرح الشافية للرضي ١٩٠/١، والمغني ٨٩٤، والهمع ٣٩١/٣.

وأنْ يكونَ مُتَمَكِّناً؛ فلا تُصَغَّر المُضْمَراتُ ولا "مَنْ" و"كَيفَ" ونحوُها[١]. وشذَّ تصغيرُ بعضِ أسماءِ الإشارةِ والموصولات كما سيأتي[٢].

وأنْ يكونَ قابلاً للتَّصغيرِ؛ فلا يُصَغَّر نحو: "كَبير"، و"جَسيم"، ولا الأسماءُ/ المُعَظَّمَة[٣]. ٣٢٣/أ

وأنْ يكونَ خالياً مِنْ صِيَغِ التّصغيرِ وشِبْهِها؛ فلا يُصَغَّر نحو: "الكُمَيْت" مِنَ الخَيْل[٤]، و"الكُعَيْت"؛ وهو البُلْبُل[٥]، ولا نحو: "مُبَيْطِر"[٦]، و"مُهَيْمِن"[٧].

الثّاني[٨]: وَزْنُ المصغَّرِ بهذه الأمثلة الثّلاثةِ اصطلاحٌ خاصٌّ بهذا الباب اعْتُبِرَ فيه مُجَرَّدُ اللَّفْظ[٩]؛ تقريباً بتقليل الأبنية، وليس جارياً على اصطلاح التَّصْريف[١٠]، ألا ترى أنَّ وزْنَ "أُحَيْمِر[١١]"، و"مُكَيْـرِم"، و"سُفَيْرِج" في التّصغير "فُعَيْعِل"، ووَزْنُها التَّصْريفِيّ "أُفَيْعِل"، و"مُفَيْعِل"، و"فُعَيْلِل".

الثّالث[١٢]: فوائدُ التّصغير عند البصريّين أربعٌ:

تصغيرُ ما يُتَوَهَّمُ أنّه كبيرٌ نحو: "جُبَيْل".

وتحقيرُ ما يُتَوَهَّمُ أنّه عظيمٌ نحو: "سُبَيْع"[١٣].

وتقليلُ ما يُتَوَهَّمُ أنّه كثيرٌ نحو: "دُرَيْهِمَات".

وتقريبُ ما يُتَوَهَّمُ أنّه بعيدٌ زَمَناً أو مَحَلاًّ أو قَدْراً نحو: "قُبَيْلَ العَصْرِ"، و"بُعَيْدَ المَغْرِب"، و"فُوَيْقَ هَـذا"، و"دُوَيْنَ ذَاك"، و"أُصَيْغِرُ مِنْك".

---

[١] - في ط، وص:"ونحوهما".
[٢] - صفحة ٣٠٦.
[٣] - في صب ١٦٢٦/٤:"كأسماء الله وأنبيائه وملائكته وكتبه والمسجد؛ لأن تصغيرها ينافي تعظيمها. والمراد الأسماء المعظمة مراداً بها مسمياتها العظيمة، فإن أريد بها غيرها جاز تصغيرها كما صرّح به الشّاطبي [في شا ٢٧٠/٧]".
[٤] - الكُمَيْتُ من الخيل يَسْتَوي فيه المذكر والمؤنث ولَوْنُه الكُمْتَة وهي حُمْرة يَدْخُلُها سواد. انظر الصحاح واللسان (كمت).
[٥] - في الأصل، ود:"الكفيت". وفي صب ١٦٢٧/٤:" الكعيت بالعين المهملة كما في القاموس وغيره، وما في النسخ من رسمه بالفاء تصحيف". وانظر الصحاح واللسان (كعت).
[٦] - المبيطر: معالج الدواب. انظر اللسان والتاج (بطر).
[٧] - في اللسان (أمن): قال الجوهري: أصل آمَنَ: أأْمَنَ بهمزتين لُيِّنَت الثانية، ومنه المُهَيْمِن، وأصله: مُؤَأْمِن، لُيِّنَتْ الثانيةُ وقلبت ياء، وقلبت الأولى هاء. قال ابن بري: قوله: "بهمزتين لُيِّنَتْ الثانية" صوابه أن يقول: أُبدلت الثانية. وأما ما ذكره في مُهَيْمِن من أن أصلَه مُؤَأْمِن لُيِّنَتْ الهمزةُ الثانية وقلبت ياءً لا يصحُّ لأنها ساكنة، وإنما تخفيفها أن تقلب ألفاً لا غير. قال: فثبت بهذا أن مُهَيْمِناً منْ هَيْمَنَ فهو مُهَيْمِنٌ لا غير. وفي اللسان (همن): -قال ابن الأنباري: المهيمن: القائم على خلقه، وقيل القائم بأمور الخلق. قال: وفي المُهَيْمِن خمسة أقوال: قال ابن عباس: المُهَيْمِن: المُؤْتَمَنُ. وقال الكسائي: المُهَيْمِنُ: الشهيد. وقال غيره: هو الرقيب؛ يقال هَيْمَن يُهَيْمِنُ هَيْمَنَة إذا كان رقيباً على الشيء. وقال أبو مَعْشَرٍ: ﴿ومُهَيْمِناً عليه﴾ [المائدة٥: ٤٨] معناه: وقَبَّاناً عليه. وقيل: وقائماً على الكُتُب. وقيل: مُهَيْمِنٌ في الأصل مُؤَيْمِنٌ، وهو مُفَيْعِلٌ من الأمانة.
[٨] - انظر مر ٣٣١/٢.
[٩] - في صب ١٦٢٧/٤: "أي من غير نظر إلى مقابلة أصلي بأصلي وزائد بمثله".
[١٠] - في ط١"التعريف". وهو تحريف.
[١١] - في ط١"أخيمر". وهو تصحيف.
[١٢] - انظر تفصيل ما جاء في التنبيه الثالث في الكنز اللغوي ١١، واللباب ١٥٨/٢، وشرح الشافية للرضي ٨٥/٤، والارتشاف ٣٥١/١، وشرح الشافية للجاربردي القسم الثاني/١١٦-١١٨، ومر ٣٢٩/٢، والمساعد ٤٩٢/٣، والخزانة ١٥٩/٦-١٦٠.
[١٣] - في ص:"صبيع". وهو تحريف.

وزاد الكوفيُّون معنًى خامساً وهو التّعظيمُ، كقول عمر ﷺ في ابن مسعودٍ[1]: "كُنَيْفٌ مُلِئ عِلْماً"، وقــولِ بعضِ العَرَب[2]: "أنا جُذَيْلُها المُمَلّكُ[3] المُحَكَّكُ[4]، وعُذَيْقُها المُرَجَّبُ"، وقوله[5]:

٢٦٧ - وَكُلُّ أُنَـــاسٍ سَـــوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَـــةٌ تَصْفَـــرُّ مِنْـــها الأنَـــامِـــلُ

وقوله[6]:

٢٦٨ - فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَـــامِخِ الْرَّأسِ لَمْ تَكُنْ[7] لِتَبْـــلُـــغَـــه حَتَّى تَـــكِـــلَّ وَتَعْمَـــلاَ

وردّ البصريُّون ذلك بالتّأويل إلى تصغيرِ التّحقير ونحوِه[8].

[وَمَـــا بِـــهِ لِمُنْتَهَـــى الْجَمْـــعِ وُصِـــلْ بِـــهِ إلَى أمْـــثِـــلَـــةِ التَّصْغِيـــرِ صِـــلْ]

(**وَمَا بِهِ**) مِنَ الحذْفِ (**لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ**) فيما زادَ على أربعةِ أحرُفٍ (**بِهِ إلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ**).

وللحاذِفِ هنا مِنْ تَرجيحٍ وتَخْييرٍ ما له هناك. فتقول في تصغير "فَرَزْدَق": "فُرَيْزِد" بحـــذفِ الخـــامس، أو "فُرَيْزِق" بحذف الرّابعِ؛ لِمَا سبق في قوله[9]: (**والرَّابعُ الشَّبِيهُ بالمَزِيدِ**).. إلخ.

وتقول في "سِبَطْرَى":/ "سُبَيْطِر"، وفي "فَدَوْكَس": "فُدَيْكِس"، وفي "مُدَحْرِج": "دُحَيْرِج". ٣٢٣/ب

وتقول في "عُصْفُور"، و"قِرْطَاس"، و"قِنْدِيْل"، و"فِرْدَوْس"، و"غُرْنَيْـــق"[10]: "عُـــصَيْفِيْر"، و"قُـــرَيْطِيس"، و"قُنَيْدِيل"، و"فُرَيْدِيس"، و"غُرَيْنِيق".

وتقول في "قَبَعْثَرَى": "قُبَيْعِث"؛ لِمَا سبق في قوله[11]: (**وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ**).. إلخ.

[1] - قول عمر ﷺ لابن مسعود ﷺ في معجم الطبراني الكبير ٣٤٩/٩، برقم ٩٧٣٥.
[2] - هو قول الحُبابِ بن المنذر، كما في غريب الحديث لأبي عبيد١٥٣/٤، والصحاح (جذل)، واللسان (رجب). والجذيل تصغير جذل، وهو عود ينصب للإبل الجربى لتحتك به من الجرب، فأراد أنه يُستشفى برأيه كما تشتفي الإبل بالاحتكاك بذلك العود. والتَّرْجيبُ هنا: إرفادُ النَّخلةِ من جانب لِيَمْنَعَها من السُّقوط؛ أي: إن لي عَشيرةً تُعَضِّدُني وتَمْنَعُني وتُرْفِدُني. والعُذَيْقُ تصغير عَذْقٍ بفتح العين وسكون الذال؛ وهي النخلة.
[3] - ليست "المملك" في د، وط٢، وص.
[4] - ليست "المحكك" في ط١.
[5] - البيت من الطويل، للبيد في ديوانه ٢٥٦، وربيع الأبرار ٢٤٢/٢-٢٤٣، وأمالي ابن الشجري ٣٨٤/٢، ومر، والمقاصد ٨/١، ٥٣٥/٤، والخزانة ١٥٩/٦، ١٦١. وهو بلا نسبة في كتاب الشعر للفارسي ٣٩١، وأمالي ابن الشجري ٣٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٥. ورد في مر ٣٢٩/٢. وأراد بالدويهية هنا الموت؛ والدليل على أنه أراد بها الموت قوله: تصفر منها الأنامل، والمراد من الأنامل الأظفار، وصفرتها لا تكون إلا بالموت.
موضع الشاهد: دويهية، ووجه الاستشهاد مجيء التصغير في "دويهية" للتعظيم عند الكوفيين.
[6] - البيت من الطويل، لأوس بن حجر في ديوانه ٨٧، والكنز اللغوي ١١، وأمالي ابن الشجري ٣٦/١، والمقرب ٨٠/٢. وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٥، والخزانة ١٥٩/٦. وقوله: لتبلغه أي: لتبلغ رأسه.
موضع الشاهد: فويق جبيل، ووجه الاستشهاد مجيء التصغير للتعظيم عند الكوفيين.
[7] - في ط٢، وص:"يكن". وهو تصحيف.
[8] - في صب ١٦٢٨/٤: "قوله: "إلى تصغير التحقير" أي: كما في "دويهية"؛ إيذاناً بأن حتف النفوس قد يكون بصغار الدواهي. وقوله: "ونحوه" أي: كتصغير ما يتوهم أنه كبير الذات، كما في "جبيل"؛ إيذاناً بأن كثرة المعنى قد تكون مع صغر الذات".
[9] - من باب جمع التكسير صفحة ٢٧٩.
[10] - الغُرنَيق: طائرمن طير الماء طويل العنق والقوائم. انظر الصحاح واللسان (غرنق).
[11] - من باب جمع التكسير صفحة ٢٧٩.

وتقول في "مُسْتَدْعٍ": "مُدَيْع"، وفي "اسْتِخْرَاج": "تُخَيْرِيج"[1]؛ لِمَا سبق في قوله[2]: (**وَالْسِّيْنَ وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ**).. إلخ.

وتقول في "مُنْطَلِق"، و"مُقْعَنْسِس": "مُطَيْلِق"، و"مُقَيْعِس"، وفي "أَلَنْدَد"، و"يَلَنْدَد": "أُلَيْدّ"، و"يُلَيْدّ" بالإدغام[3]؛ لِمَا سبق في قوله[4]: (**وَالمِيْمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالبَقَا**).. إلخ.

وتقول في "حَيْزَبُون"، و"عَيْطَمُوس": "حُزَيْبِين"، و"عُطَيْمِيس" بحذف الياء وإبقاء الواو مقلوبةً[5]؛ لِمَا مرَّ[6].

وتقول في "سَرَنْدَى"، و"عَلَنْدَى": "سُرَيْنِد"، و"عُلَيْنِد"، أو "سُرَيْد"، و"عُلَيْد" لعدم المزيَّةِ بين الزَّائدَين، كمَا سبَق[7].

تنبيه[8]:

يُستَثْنَى مِنْ ذلك هاءُ التّأنيث، وألفُه الممدودة، وياءُ النَّسَب، والألِفُ والنُّون بعدَ أربعةِ أحرفٍ فصاعِداً، فإنَّهن لا يُحْذَفْنَ في التّصغيرِ، ولا يُعْتَدُّ بِهنَّ، كما سيأتي.

[وجَائِزٌ تَعْوِيْضُ يَا قَبْلَ الْطَّرَفْ إنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيْهِمَا انْحَذَفْ]

(**وجَائِزٌ تَعْوِيْضُ يَا قَبْلَ الْطَّرَفْ**) عَنِ المحذوفِ (**إنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيْهِمَا**) أي: في الجمْعِ والتّصغيرِ (**انْحَذَفْ**). وسواء في ذلك ما حُذِفَ منه أصْلٌ نحو: "سَفَرْجَل"؛ فتقول في جمعه: "سَفَارِج"، وإنْ عَوَضْتَ قلْتَ: "سَفَارِيج"[9]، وفي تصغيره: "سُفَيْرِج"، وإنْ عَوَضْتَ قلت: "سُفَيْرِيج". وما حُذِفَ منه زائدٌ نحو: "مُنْطَلِق"؛ فتقول في جمعه: "مَطَالِق"، و"مَطَالِيق"، وفي تصغيره: "مُطَيْلِق"، و"مُطَيْلِيق" على الوجهين.

وعُلِم مِنْ قوله: (**وجائِزٌ**) أنّ التّعويضَ غيرُ لازمٍ.

تنبيه[10]:

قال في التّسهيل[11]: "وجائزٌ أنْ يعوَّضَ مِمّا حُذِفَ ياء ساكنة قبل الآخرِ مَا لم/ يستحقّها لغيرِ تعويضٍ". ٣٢٤/أ

---
[1] - في د:"تخيرج". وهو خطأ.
[2] - في باب جمع التكسير صفحة ٢٨٠.
[3] - سقطت "بالإدغام" من د.
[4] - في باب جمع التكسير صفحة ٢٨٠.
[5] - في ط، وص زيادة: "ياء".
[6] - في باب جمع التكسير ص ٢٨١.
[7] - في باب جمع التكسير صفحة ٢٨٢.
[8] - التنبيه بتمامه في مر ٣٣٤/٢.
[9] - سقط "وإن عوضت قلت سفاريج" من د.
[10] - التنبيه بتمامه في مر ٣٣٤/٢.
[11] - ٢٧٩.

واحترز بقوله: "لغير تعويض" مِنْ نحو[1]: "لَغَاغِيز" في جمع "لُغَّيْزَى"، فإنّه حُذِفَتْ ألفُه، و لم يحْتج إلى تعويضٍ لثبوتِ يائِه الّتي كانت في المفردِ.

[وحَـائِـدٌ عَـنِ الْقِيَـاسِ كُـلُّ مَـا خَـالَـفَ فِي الْبَـابَيْـنِ حُكْماً رُسِمَـا]

(**وحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا...خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ**)؛ أي[2]: باب التّكسير، وباب التّصغير، (**حُكْماً رُسِمَا**) مَمّا جاء مسموعاً فَيُحْفَظ ولا يُقاس عليه.

فمِمّا جاء حائداً عن القياس في باب التّصغير قولُهم في "المَغْرب": "مُغَيْرِبَان"، وفي "العِشَاء": "عُشَيَّان"، وفي "عَشِيَّة": "عُشَيْشِيَة"، وفي "إنْسَان": "أُنَيْسِيَان"[3]، وفي "بَنُون": "أُبَيْنُون"، وفي "لَيْلَة": "لُيَيْلِيَة"، وفي "رَجُل": "رُوَيْجِل"، وفي "صِبْيَة": "أُصَيْبِيَة"، وفي "غِلْمَة": "أُغَيْلِمَة"؛ فهذه الألفاظُ مِمّا استُغْنِيَ فيها بتصغيرِ مُهْمَلٍ عنْ تصغيرِ مُسْتَعْمَلٍ[4].

ومَمّا جاء حائداً عَنِ القياس في التّكسير فجاء على غيرِ لفظِ واحدِه قولُهم: "رَهْط، وأرَاهِط"، و"بَاطِل، وأبَاطِيل"، و"حَدِيث، وأحَادِيث"، و"كُرَاع، وأكَارِع"[5]، و"عَرُوض، وأعَارِيض"، و"قَطِيع، وأقَاطِيع"؛ فهذه جموعٌ لواحدٍ مُهْمَلٍ استُغْنِيَ به عن جمعِ المُسْتَعْمَل. هذا مذهبُ سيبويه[6] والجمهور[7]. وذهب بعضُ النَّحويّين[8] إلى أنّها جموعٌ للمنطوق بهِ على غيرِ قياسٍ. وذهب ابنُ جنّي[9] إلى أنّ اللّفظَ يُغَيَّرُ إلى هيئةٍ أخرى، ثُمَّ يُجْمَعُ؛ فَيَرى في "أبَاطِيل" أنّ الاسمَ غُيِّرَ إلى "إِبْطِيل" أو "أُبْطُول" ثُمَّ جُمِع.

[لِتِلْـوِ يَـا التَّصْغِيـرِ مِنْ قَبْـلِ عَـلَمْ تَـأنِيْـثٍ اَوْ مَـدَّتِـهِ الْفَتْحُ انْحَتَـمْ]

(**لِتِلْوِ يا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ...تَأنِيْثٍ اَوْ مَدَّتِهِ**) أي: مدَّة التّأنيث (**الْفَتْحُ انْحَتَمْ**). يعني: أنّ الحرْفَ الّذي بعد ياءِ التّصغير إنْ لم يكنْ حرفَ إعراب، فإنّه يجب فتحُه قبلَ علامةِ التّأنيثِ، وهي التّـاءُ وألـفُ التّأنيث المقصورةِ، نحو: "قَصْعَة، وقُصَيْعَة"، و"دَرَجَة، ودُرَيْجَة"، و"حُبْلَى، وحُبَيْلَى"، و"سَلْمَى، وسُلَيْمَى".

٣٢٤/ب وكذلك[10] ما قبل مدَّةِ التّأنيثِ، وهي الألفُ الممدودة الّتي قبل الهمزة،/ نحو: "صَحْرَاء، وصُحَيْرَاء"، و"حَمْرَاء، وحُمَيْرَاء".

---

[1] - ليست "نحو" في د.
[2] - انظر مر ٣٣٥/٢-٣٣٦.
[3] - في ط١:"أنيسان". وهو خطأ.
[4] - في صب ١٦٣٠/٤:" هذا التفريع لا يناسب المتن؛ لأن المتن يقتضي أن مثل هذه الألفاظ شاذ، وهذا التفريع يقتضي أنه تصغير قياسي لمهمل، والمناسب للمتن ما سينقله الشارح عن بعض النحويين. وكذا يقال في قوله الآتي:"فهذه جموع.." الخ".
[5] - الكُراعُ من الإنسان ما دون الركبة إلى الكعب، ومن الدوابِّ ما دون الكَعْب. انظر اللسان والتاج (كرع).
[6] - الكتاب ١٩٩/٢.
[7] - انظر مذهب الجمهور في المقتضب ٢٠٤/٢، والأصول ٢٩/٣، ودقائق التصريف ٣٨٨، ومر ٣٣٦/٢.
[8] - منهم الرضي في شرحه الشافية ٢٠٤/٢-٢٠٥.
[9] - انظر مذهب ابن جني في مر ٣٣٦/٢.
[10] - في ط، وص:"وكذا".

تنبيهات:

الأوّل[1]: أفهم كلامُه أنّ الألِفَ الممدودة في نحو "حَمْرَاء" ليست علامةَ التّأنيثِ، وهو كذلك عند جمهور البصريّين، وإنّما العلامةُ عندهم الألِفُ الّتي انقلبتْ همزةً، وقد تقدَّم بيان ذلك في بابِه[2]؛ ولذلك قال في التّسهيل[3]: "أو ألِف التّأنيث أو الألف قبلَها".

وأمّا قولُه في شرح الكافية[4]: "فإنِ اتَّصَلَ بما وَلِيَ الياءَ علامةُ تأنيثٍ فُتِحَ، كـ"تُمَيْرَة"، و"حُبَيْلَى"، و"حُمَيْرَاء""، حيثُ يقتضي أنَّ المدَّة في [نحو][5]: "حَمْرَاء" مُنْدَرِجَةٌ في قوله: "علامةُ تأنيثٍ" فإنّه قد تَجَوَّز فيه. والتَّحْقِيقُ ما تقدَّمَ.

الثّاني: المرادُ بقوله: (**مِنْ قَبْلِ عَلَمْ...تأْنِيثٍ**) ما كان مُتَّصِلاً كما مثَّل، فلو انفصلَ كُسِرَ على الأصْلِ، نحو: "دُحَيْرِجَة".

الثّالث[6]: عَجُزُ المركَّبِ مُنَزَّلٌ مترلةَ تاءِ التّأنيث، كما قاله في التّسهيل[7]، وحُكْمُه[8] حُكْمُها؛ فتقول: "بُعَيْلَبَكَّ" بفتح اللاّم.

(كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ أوْ مَدَّ "سَكْرَانَ" وَمَا بِهِ التَحَقْ)

أي: يجب أيضاً فتحُ الحرْفِ الّذي بعد ياءِ التّصغير إذا كان قبلَ مدَّة "أفْعَال"، أو مدّ "سَكْرَان"، (**وما به التحق**) مِمّا في آخره ألِفٌ ونونٌ زائدتان لم يُعْلَم جَمْعُ ما هما فيه على "فَعَالِين" دون شذوذ.

فتقول في تصغير "أجْمَال": "أُجَيْمَال"، وفي تصغير "سَكْرَان": "سُكَيْرَان"؛ لأنّهم لم يقولوا في جمعه: "سَكَارِين". وكذلك ما كان مثله، نحو: "غَضْبَان"، و"عَطْشَان"[9].

فإنْ جُمع على "فَعَالِين" دون شذوذٍ صُغِّرَ على "فُعَيْلِين"، نحو: "سِرْحَان، وسُرَيْحِين"، و"سُلْطَان وسُلَيْطِين"، فإنّهما يُجْمَعان على "سَرَاحِين"، و"سَلاطِين".

وإنْ كان جمعه على "فَعَالِين" شاذّاً لم يُلْتَفَتْ إليه، بل يُصَغَّر على "فُعَيْلان"، مثاله: "غَرْثَان"[10]، و"إنْسَان"، فإنّهم قالوا في جمعهما: "غَرَاثِين"، و"أَنَاسِين" على/ جهة الشُّذوذ، فإذا صُغِّرا قيل فيهما: "غُرَيْثَان"، و"أُنَيْسَان". ٣٢٥/أ

[1] - انظر مر ٢/٣٣٧-٣٣٨.
[2] - باب التأنيث صفحة ٢٠٤.
[3] - ٢٨٤.
[4] - ٤/١٨٩٣.
[5] - زيادة من د، وط، وص.
[6] - انظر مر ٢/٣٤٠.
[7] - ٢٨٤.
[8] - في د، وط، وص:"فحكمه".
[9] - في د:"غضبان وغضيبان".
[10] - الغرثان: الجائع. انظر الصحاح واللسان والتاج (غرث).

فإنْ ورد ما آخره ألفٌ ونونٌ مَزِيدتان، ولم يُعْرَفْ هل تقلبُ العَربُ ألفَه ياءً أو لا حُمِل على باب "سَكْرَان" لأنّه الأكثرُ[1].

تنبيه[2]:

أطلق النّاظم "أفْعَالاً"، ولم يقيِّدْه بأنْ يكونَ جمعاً، فشمَل المفرَدَ. وفي بعض نسخ التّسهيل[3]: "أو ألف "أفْعَال" جمعاً أو مفرداً".

فمثال الجمع ما ذُكِر. وأمّا المفرد فلا يُتَصَوَّر تمثيله على قول الأكثرين إلاّ ما سُمِّي به مِنَ الجمعِ؛ لأنّ "أفْعَالاً" عندهم لم يثبت في المفرد[4].

قال سيبويه[5]: "فإذا حقَّرْت "أفْعَالاً" اسمَ رجُلٍ قلت: "أُفَيْعَال"، كما تُحَقِّرُها قبل أنْ تكونَ اسماً، فتحقيرُ "أفْعَال" كتحقير "عَطْشَان" فَرَّقُوا بينها وبين "إِفْعَال"[6] لأنّه لا يكون إلاّ واحداً، ولا يكون "أفْعَال" إلاّ جمعاً". هذا كلامه.

وقد أثبت بعض النّحويّين "أفْعَالاً" في المفردات، وجعل منه قولَهم: "بُرْمَةٌ أعْشَارٌ"، و"ثَوبٌ أخْلاقٌ[7] وأسْمَالٌ[8]". وهو عند الأكثرين مِنْ وصْفِ المفرد بالجمع كما تقدَّم[9].

فإنْ فرَّعْنا على مذهبِ مَنْ أثبته في المفردات فمقتضى إطلاقِ النّاظم هنا، وقولِه في التسهيل[10]: "جمعاً أو مفرداً" أنّه يُصَغَّر على "أُفَيْعَال".

ومقتضى قولِ مَنْ قال مِنَ النَّحويّين: "أو ألف "أفْعَال" جمعاً"، كأبي موسى[11]، وابنِ الحاجب[12]، أنّه يُصَغَّر على "أُفَيْعِيل" بالكسْرِ. وقال بعضُ شُرَّاحِ تصريفِ ابنِ الحاجبِ[13]: "قَيَّدَ بقوله "جمعاً" احترازاً عمّا ليس بِجَمعٍ، نحو: "أعْشَار" فإنّ تصغيرَه "أُعَيْشِير".

---

[1] - في د:"أكثر".
[2] - التنبيه في مر ٣٣٨/٢-٣٤٠.
[3] - ٢٨٤-٢٨٥.
[4] - في د، وط، وص:"المفردات".
[5] - الكتاب ١٤٣/٢.
[6] - في ط، وص:"أفعال" بفتح الهمزة. وهو خطأ.
[7] - الخَلَق: البالي. وقد يقال: ثوب أخلاق، يصفون به الواحد إذا كانت الخلُوقة فيه كلّهِ. انظر اللسان والتاج (خلق).
[8] - أسمل الثوب: أخلق. ويقال: ثوب أسمال، وثوب أخلاق. انظر اللسان والتاج (سمل).
[9] - في باب جمع التكسير صفحة ٢٨٥.
[10] - ٢٨٥.
[11] - المقدمة الجزولية ٢٢٨.
[12] - الإيضاح لابن الحاجب ٥٤٧/١، ٥٥٧.
[13] - كالجاربردي في شرحه الشافية القسم الثاني/١٢٠.

وقال الشّارح[1]: "أو ألف "أفْعَال" جمعاً، وعلى هذا نبَّهَ بقوله: (سَبَقْ)". هذا لفظُه، فقيَّد، وحَمل كلامَ النّاظم على التَّقْييد، وكأنّه جعل (سبَق) قيداً لـ"أفْعَال"، أي: ألف "أفْعَال" السّابق في باب التّكسيرِ/ وهو الجمْعُ. أمّا تقْييدُه فتَبِعَ فيه أبا موسى ومَنْ وَافَقَه. ٣٢٥/ب

وقال الشَّلوبين[2] مشيراً إلى قول أبي موسى: "هذا خطأٌ؛ لأنَّ سيبويه قال[3]: إذا حقَّرْت "أفْعَالاً" اسمَ رجُلٍ قلت: "أُفَيْعَال" كما تُحَقِّرُها قبل أنْ تكونَ اسماً".

وأمّا حمل كلام النّاظم على التّقييد فلا يستقيم لأنّ قولَه (سبَق) ليس حالاً مِنْ "أفْعَال" فيكون مُقَيَّداً به، بل هو صلةُ (ما)، و(مَدَّةَ) مفعولٌ لـ(سَبَق) تقدَّم عليه، والتقدير: كذاك ما سَبَقَ مَدَّةَ "أفْعَال". وأيضاً فإنّ النّاظمَ أطلق في غير هذا الكتاب[4]، بل صرّح بالتّعميم في بعض نسخ التّسهيل[5]، فعلى ذلك يُحْمَل كلامُه.

(وَأَلِفُ التَّأنِيْثِ حَيْثُ مُدَّا وَتَاؤُهَا مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا
كَذَا المَزِيْدُ آخِراً لِلْنَّسَبِ وَعَجُزُ المُضَافِ وَالمُرَكَّبِ
وهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلاَنَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَـ"زَعْفَرَانَا"[6]
وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلاَ)

يعني[7]: لا يُعْتَدُّ في التّصغير بهذه الأشياءِ الثّمانية، بل تُعَدُّ منفصِلَة، أي: تُنَزَّلُ منزلةَ كلمةٍ مُسْتَقِلَّةٍ فَيُصَغَّرُ ما قبلَها كما يُصَغَّرُ غيرَ مُتَمَّمٍ بها:

الأوّل: ألفُ التّأنيث الممدودة نحو: "حَمْرَاء".

الثّاني: تاء التّأنيث نحو: "حَنْظَلَة".

الثّالث: ياء النَّسَب نحو: "عَبْقَرِيّ"[8].

الرّابع: عَجُز المضافِ نحو: "عَبْد شَمْس".

---

[1] - نا ٧٨٨.
[2] - قال في التوطئة ٣٢١: "أو ألف "أفعال" جمعاً، أو مسمّى به"؛ فجعل تصغير "أفعال" على "أفيعال" حال كونه جمعاً أو مسمّى به. وانظر قول الشلوبين المذكور في مر ٣٣٩/٢.
[3] - الكتاب ١٤٣/٢.
[4] - في شرح الكافية ١٨٩٣/٤.
[5] - ٢٨٥.
[6] - في د:"وهكذا زيادة فعلان...من بعد أربع كزعفران" بكسر النونين لا بإطلاقهما.
[7] - انظر مر ٣٤١/٢.
[8] - عَبْقَرُ: موضعٌ تزعم العرب أنه من أرض الجنّ، ثم نسبوا إليه كلَّ شيء تعجَّبوا من حِذْقه أو جودة صنعته وقوته، فقالوا: عَبْقَرِيٌّ. انظر الصحاح واللسان (عبقر).

الخامس: عجز المركَّبِ تركيبَ مَزْجٍ نحو: "بَعْلَبَكَّ"[1].

السّادس: الألف والنُّون الزّائدَتان بعد أربعةِ أحرْفٍ فصاعِداً نحو: "زَعْفَرَان"، و"عَبَوْثَرَان"[2]. واحترز مِنْ أنْ يكونا بعد ثلاثةٍ نحو: "سَكْرَان"، و"سِرْحَان" وقد تقدَّم ذِكْرُهما.

السّابع: علامةُ التَّثْنِيَة نحو: "مُسْلِمَين".

الثّامن: علامةُ جمعِ التّصحيح نحو: "مُسْلِمِين"، و"مُسْلِمَات".

فجميع هذه لا يُعْتَدُّ بها، ويقدَّر تَمام بِنْيَة/ التّصغير قبلَها؛ فتقول في تصغيرها: "حُمَيْــرَاء"، و"حُنَيْظِلَــة"، و"عُبَيْقِرِيّ"، و"عُبَيْد شَمْس"، و"بُعَيْلَبَــكَّ"، و"زُعَيْفِــرَان"، و"عُبَيْثِــرَان"، و"مُــسَيْلِمَان"، و"مُــسَيْلِمِين"، و"مُسَيْلِمَات". ٣٢٦/أ

تنبيهات[3]:

الأوّل: هذا[4] مُقَيِّدٌ[5] لإطلاقِ قولِه: (**وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ**)، وقد تقدَّم التَّنْبيهُ عليه.

الثّاني: ليست الألف الممدودة عند سيبويه[6] كتاء التّأنيث في عدم الاعْتِدَاد بها مِنْ كلِّ وجْهٍ؛ لأنّ مذهَبه في نحو: "جَلُولاَء"، و"بَرَاكَاء"، و"قَرِيْثَاء" مِمّا ثالِثُه[7] حرْفُ مَدٍّ حَذْفُ الواوِ والألفِ والياءِ؛ فيقول في تــصغيرها: "جُلَيْلاَء"، و"بُرَيْكَاء"، و"قُرَيْثَاء" بالتّخفيف، بخلاف نحو[8] "فَرُوْقَة"، فإنّه يقول[9] في تصغيرها: "فُرَيِّقَة" بالتّشديد، ولا يَحْذِف.

فقد ظهر أنّ الألف يُعْتَدُّ بها مِنْ هذا الوجْهِ بخلاف التّاءِ.

ومذهبُ المبرّد[10] إبقاءُ الواوِ والألفِ والياءِ في "جَلُولاَء" وأخَوَيه، فيقــول[11] في تــصغيرها: "جُلَــيِّلاَء"، و"بُرَيِّكَاء"، و"قُرَيِّثَاء" بالإدغامِ، مُسَوِّياً بين ألفِ التّأنيث وتائِه؛ لأنّ ألف التّأنيث الممدودة محكومٌ لِمَا هي فيــه بِحُكْمِ ما فيه هاءُ التّأنيث.

---

[1] - في الأصل:"بلعبك". وهو تحريف.
[2] - العَبَوْثُرانُ: نبتٌ طيِّب الريح، وفيه أربع لغات: عَبَوْثُرانٌ، وعَبَوْثَرانٌ، وعَبَيْثُرانٌ، وعَبَيْثَرانٌ. انظر الصحاح واللسان (عبثر).
[3] - معظم التنبيهات في مر ٣٤٢/٢-٣٤٣.
[4] - سقطت "هذا" من د.
[5] - في د، وط، وص:"تقييدٌ".
[6] - الكتاب ١١٧/٢.
[7] - في ط١:"مماثلة". وهو خطأ.
[8] - ليست"نحو" في د، وط، وص.
[9] - في د:"فإنك تقول". وفي ط١:"فإنه يقال". وهو خطأ.
[10] - المقتضب ٢٦٢/٢-٢٦٣.
[11] - في الأصل:"فتقول". وهو تصحيف.

وحُجَّةُ سيبويه أنَّ لألف التّأنيث الممدودة شَبَهاً بهاء التّأنيث وشَبَهاً بالألف المقصورة، واعتبارُ الشَّبَهَينِ أوْلَى مِنْ إلغاءِ أحدِهِما. وقد اعتبر الشَّبَه بالهاء مِنْ قِبَلِ[1] مشاركةِ الألفِ الممدودة لها في عدم السُّقوط وتقدير الانفصال بوجْهٍ ما، فلا غِنى عنِ اعتبارِ الشَّبَهِ بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو في "جَلُولاَء" ونحوِها، فإنّها كألف "حُبَارَى" الأُوْلَى، وسقُوطُها في التّصغير مُتَعَيِّنٌ عند بقاءِ الثّانية، فكذا يتعيَّنُ سقوطُ الواوِ المذكورةِ ونحوِها في التّصغير.

٣٢٦/ب واعلم أنّ تسويةَ النّاظم/ هنا بين ألفِ التّأنيث الممدودة وتائِه تقتضي مُوَافَقَةَ المبرّد. ولكنّه صَحَّحَ في غير هذا النّظمِ[2] مذهبَ سيبويه.

<u>الثّالث</u>: اختُلِف أيضاً في نحو "ثَلاثِين" عَلَماً أو غَيْرَ عَلَمٍ، وفي نحو "جِدَارَيْنِ"، و"ظَرِيْفِيْنِ"، و"ظَرِيْفَات"، أعْلاماً مِمّا فيه علامةُ التَّثْنِيَة وجمعِ التَّصحيحِ وثالثُه حرْفُ مَدٍّ:

فمذهبُ سيبويه[3] الحَذْفُ؛ فتقول: "ثُلَيْثُون"، و"جُدَيْرَان"، و"ظُرَيْفُون"، و"ظُرَيْفَات"؛ لأنّ زيادتَه غيرُ طارئةٍ على لفظٍ مجرَّدٍ، فَعُومِلَ مُعَامَلَةَ "جَلُولاَء".

ومذهبُ المبرّد[4] إبقاءُ حرْفِ المدّ في ذلك والإدغامُ كما يفعل في "جَلُولاَء".

واتَّفَقَا في نحو: "ظَرِيْفَيْنِ"، و"ظَرِيْفِيْنِ"، و"ظَرِيْفَات" – إذا لم يُجْعَلْنَ أعْلاماً – على التّشديد، و لم يذكر هنا هذا التّفصيلَ.

(وَأَلِفُ التَّأنِيْثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا)

أي[5]: إذا كانت ألفُ التّأنيث خامِسَةً فصاعِداً حُذِفَتْ؛ لأنّ بقاءَها يُخرِجُ البناءَ عَنْ[6] مثال "فُعَيْعِل"، و"فُعَيْعِيل"؛ لأنّها لم يُسْتَثْقَلِ النُّطْقُ بها، فيُحْكَمُ لها بِحُكْمِ المنفصِلِ، فتقول في نحو: "قَرْقَرَى"، و"لُغَّيْزَى"[7]، و"بَرْدَرَايَا": "قُرَيْقِر"، و"لُغَيْغِز"[8]، و"بُرَيْدِر".

[1] - في د زيادة "جهة".
[2] - التسهيل ٢٨٦.
[3] - الكتاب ١١٨/٢.
[4] - المقتضب ٢٦٣/٢-٢٦٥.
[5] - انظر مر ٣٤٣/٢-٣٤٤. وليست "أي" في ط١.
[6] - في ط١:"على". وهو خطأ.
[7] - في ط١:"القيزى". وهو تصحيف.
[8] - في د:"الغيغيز". وفي صبب ١٦٣٨/٤:"الغيغز كذا بخط الشارح بلا ياء قبل الزاي. وفي بعض النسخ لغيغيز بياء قبل الزاي، قال المدابغي: وهو القياس".

فإنْ كانت خامِسَةً وقبلها مدَّةٌ زائدةٌ جازَ حذْفُ المدَّةِ وإبقاءُ ألفِ التّأنيثِ، وجازَ عَكْسُه، وإلى هذا أشار بقوله:

(وَعِنْدَ تَصْغِيْرِ "حُبَارَى" خَيِّرِ بَيْنَ "الحُبَيْرَى" فَادْرِ وَ"الحُبَيِّرِ")

ومثله "قَرِيْثَا" تقول فيه: "قُرَيْثا" أو "قُرَيِّث"، أي: إنْ حَذَفْتَ المدَّةَ قُلْتَ: "الحُبَيْرَى"، و"قُرَيْثا". وإنْ حذَفْتَ ألفَ التّأنيث قُلْتَ: "الحُبَيِّر"، و"قُرَيِّث" بقلْبِ المدَّةِ ياءً، ثُمّ تُدْغِمُ ياءَ التّصغيرِ فيها.[1]

(وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِياً لَيْناً قُلِبْ فَـ"قِيْمَةً" صَيِّرْ "قُوَيْمَةً" تُصِبْ)

٣٢٧/أ (**ثَانِياً**) مفعولٌ لـ(**ارْدُدْ**)، و(**لَيْناً**) نَعْتٌ لـ(**ثَانِياً**)، و(**قُلِب**)/ في موضع النَّعْت لـ(**ثَانِياً**) أيضاً. يعني: أنّ ثَانِي الاسمِ المُصَغَّرِ يُرَدُّ إلى أصْلِه إذا كان لَيْناً مُنْقَلِباً عنْ غيرِه، فشَمَل ذلك ستَّةَ أشياء:

الأوّل: ما أصْلُه واوٌ فانقلَبَتْ ياءً، نحو: "قِيْمَة" فتقول فيه: "قُوَيْمَة".

الثّاني: ما أصْلُه واوٌ فانقلَبَتْ أَلِفاً، نحو: "بَاب" فتقول فيه: "بُوَيْب".

الثّالث: ما أصْلُه ياءٌ فانقلَبَتْ واواً، نحو: "مُوْقِن" فتقول فيه: "مُيَيْقِن".

الرّابع: ما أصْلُه ياءٌ فانقلَبَتْ أَلِفاً، نحو: "نَاب" فتقول فيه: "نُيَيْب".

الخامس: ما أصْلُه همزةٌ فانقلَبَت ياءً، نحو: "ذِيْب" فتقول فيه: "ذُؤَيْب" بالهمزة.

السّادس: ما أصْلُه حرْفٌ صحيحٌ غيرُ همزةٍ، نحو: "دِيْنَار"، و"قِيْرَاط" فإنّ أصْلَهما: "دِنَّار"، و"قِرَّاط" والياءُ فيهما بدَلٌ مِنْ أوَّل المِثْلَيْنِ، فتقول فيهما: "دُنَيْنِيْر"، و"قُرَيْرِيْط".

وخرج عن ذلك ما ليس بِلِيْنٍ فإنّه لا يُرَدُّ إلى أصْلِه، فتقول في "مُتَّعِد": "مُتَيْعِد" بإبقاء التّاءِ، خِلافاً للزّجّاج[2]؛ فإنّه يَرُدُّه إلى أصْله فيقول: "مُوَيْعِد". والأوّل مذهبُ سيبويه[3]. وهو الصَّحيحُ؛ لأنّه إذا قيل فيه: "مُوَيْعِد" أوهم أنَّ مُكَبَّرَهُ "مُوْعِد"، أو "مُوْعَد"، أو "مَوْعِد"، و"مُتَيْعِد" لا إبْهَام فيه.[4]

---

[1] - انظر مر ٣٤٤/٢.
[2] - انظر مذهب الزجاج في شرح الكافية ١٩٠٩/٤، والارتشاف ٣٧٣/١، ومر ٣٤٥/٢.
[3] - الكتاب ١٢٨/٢.
[4] - انظر ما سبق في مر ٣٤٤/٢-٣٤٥.

تنبيهات:

الأوّل[1]: مُرادُه بالقَلْبِ مُطْلَقُ الإبدالِ كما عبَّر به في التَّسهيل[2]؛ لأنّ القَلْبَ في اصطلاحِ أهل التّصْرِيفِ لا يُطْلَقُ على إبدالِ حَرْفِ لِيْنٍ مِنْ حَرْفٍ صَحيحٍ، ولا عَكْسه، بل على إبدالِ حَرْفِ عِلَّةٍ مِنْ حَرْفِ عِلَّةٍ آخَر.

ويُسْتَثْنَى مِنْ كلامِه ما كان لِيْناً مُبْدَلاً مِنْ همزةٍ تلي همزةً كما استَثْناه في التّسهيل، كألف "آدَم"، وياء[3] "أَيِمَّة"[4]، فإنّهما لا يُرَدَّان إلى أصْلِهما. أمّا "آدَم" فتُقْلَب أَلِفُه واواً. وأمّا "أَيِمَّة" فَيُصَغَّرُ على لفظِه.

وقد ظهر بما ذكرناه/ أنّ قولَه في شرح الكافية[5]: "وهو - يعني: الرَّدّ - مشروطٌ بكونِ الحرْفِ حَرْفَ لِيْنٍ مُبْدَلاً مِنْ لِيْنٍ" غَيْرُ مُحَرَّرٍ، بل ينبغي أن يقول: مُبْدَلاً مِنْ غيرِ همزةٍ تلي همزةً كما في التّسهيل[6]. ٣٢٧/ب

الثّاني[7]: أجازَ الكوفيّون[8] في نحو: "نَاب" مِمّا أَلِفُه ياءٌ "نُوَيْب" بالواو، وأجازوا أيضاً إبدالَ الياءِ في نحو: "شَيْخ" واواً. ووَافَقَهم في التّسهيل[9] على جوازِه جوازاً مَرْجُوحاً. ويؤيِّده أنّه سُمِع في "بَيْضَة": "بُوَيْضَة". وهو عند البصريّين[10] شاذّ.

الثّالث[11]: إذا صُغِّرَ اسمٌ مقلوبٌ صُغِّرَ على لفظِه لا أصْلِه، نحو: "جَاهٍ"، فإنّه[12] مِنَ الوَجَاهَةِ فقُلِبَ، فإذا صُغِّرَ قيل[13]: "جُوَيْه" دون رُجُوعٍ إلى الأصْلِ؛ لعدم الحاجَة إلى ذلك.[14]

[وَشَذَّ فِي "عِيْدٍ" "عُيَيْدٌ" وَحُتِمْ   لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيْرٍ عُلِمْ]

(**وَشَذَّ فِي "عِيْدٍ" "عُيَيْدٌ"**)، حيث صَغَّرُوه على لفظِه، ولم يَرُدُّوه إلى أصْلِه. وقياسُه "عُوَيْد"؛ لأنّه مِنْ "عَادَ يَعُودُ"، فلم يَرُدُّوا الياءَ لئلاّ يَلْتَبِسَ بتصغيرِ "عُود" بِضَمِّ العين، كما قالوا في جمعه: "أعْيَاد"، ولم يقولوا: "أعْواداً"؛ لِمَا ذكر[15].

---

[1] - انظر مر ٣٤٦/٢.
[2] - ٢٨٦.
[3] - في الأصل:"تاء". وهو تصحيف.
[4] - جمع إمامُ؛ وهو الذي يُقْتَدى به، وأصله: أَامِمَة. انظر الصحاح واللسان (أمم).
[5] - ١٩٠٨/٤.
[6] - ٢٨٦.
[7] - التنبيه الثاني في مر ٣٤٦/٢-٣٤٧.
[8] - انظر مذهب الكوفيين في الارتشاف ٣٥٩/١، ومر ٣٤٦/٢، والهمع ٣٨٠/٣.
[9] - ٢٨٤.
[10] - قال سيبويه في الكتاب ١٢٧/٢: "ومِن العرب مَن يقول في نابٍ: نويبٌ، فيجيء بالواو؛ لأنَّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلطٌ منهم". وانظر الأصول ٣٨/٣، واللمع ٢١٢- ٢١٣، والارتشاف ٣٥٩/١، ومر ٣٤٧/٢، والهمع ٣٨٠/٣.
[11] - انظر التسهيل ٢٨٦، ومر ٣٤٦/٢.
[12] - في ط، وص:"لأنه".
[13] - في ط١ زيادة "فيه".
[14] - في د زيادة "انتهى".
[15] - انظر ما سبق في مر ٣٤٧/٢. وفي د:"ذكرناه". وفي ط، وص:"ذكرنا".

(**وَحُتِمْ...لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيْرٍ عُلِمْ**) يعني[1]: يجبُ لجمْعِ التّكسيرِ مِنْ رَدِّ الثّاني إلى أصْلِه مـــا وَجَـــبَ للتَّصغير؛ فيقال في "نَاب"، و"بَاب"، و"مِيْزَان": "أنْيَاب"، و"أبْوَاب"، و"مَوَازِين"، إلاّ ما شذّ كـــــ"أعْيَـــاد"، وقولِه[2]:

٢٦٩ – حِمًـــى لاَ يُحَلُّ الْدَّهْـــرَ إلاَّ بِإذْنِنَا وَلاَ نَسْـــأَلُ الأقْـــوَامَ[3] عَقْـــدَ الْمَيَـــاثِقِ

يريد: المَوَاثِق.

تنبيه:

هذا الحُكْمُ في التّكسير الّذي يتغيَّر فيه الأوّل. أمّا ما لا يتغيّر فيه فيبقَى على ما هو عليه، نحو: "قِيمَة وقِيَم"، و"دِيْمَة ودِيَم".

[وَالأَلِــفُ الثَّــانِي الْمَــزِيْــدُ يُجْعَــلُ وَاواً كَــذَا مَــا الأَصْــلُ فِيْهِ يُجْهَــلُ]

(**وَالأَلِفُ الثّاني الْمَزِيْدُ يُجْعَلُ...وَاواً**) نحو: "ضَارِب وضُوَيْرِب"، و"مَاشٍ، ومُوَيْش"، (**كَذَا مَا الأَصْلُ فِيْهِ يُجْهَلُ**)، كألِفِ "صَابٍ"[4]، و"عَاجٍ"؛ فتقول فيهما: "صُوَيْب"، و"عُوَيْج".

تنبيهان:/ ٣٢٨/أ

الأوّل: مِمّا يُجْعَل واواً أيضاً الألِفُ الثّاني المُبْدَلُ مِنْ همزةٍ تلي همزةً، كـــ"آدَم" تقول فيه: "أُوَيْدِم" كمـــا تقدّم التّنبيهُ عليه.

الثّاني[5]: حُكْمُ التّكسير في إبدالِ الألِفِ الثّاني كَحُكْمِ التّصغيرِ؛ فتقول: "ضَوَارِب"، و"أوَادِم".

[وكَمِّــلِ الْمَنْقُــوصَ فِي التَّصْغِيْــرِ مَــا لَمْ يَحْــوِ غَيْــرَ التَّــاءِ ثَالِثــاً كَــ"مَــا"]

(**وكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ**) – وهو ما حُذِفَ منه أصْلٌ[6] – بأنْ تَرُدَّ إليه ما حُذِفَ منه (**فِي التَّصْغِيْرِ**)؛ لِتَتَأتّى بِنْيَةُ "فُعَيْل"، ومحلُّ هذا[7] (**مَا...لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَــ"مَا"**)، أصْلُه: "مَوَه" فتقول فيه: "مُوَيْه" بِرَدِّ اللاَّمِ، وكذا

[1] - انظر الشرح الآتي في مر ٣٤٧/٢. وفي ط، وص زيادة "أنه".
[2] - البيت من الطويل، لعياض بن درة في نوادر أبي زيد ٢٧١ برواية: "عهد المواثق"؛ ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وذكر أبو زيد رواية: "عقد المياثق". والشاهد لعياض بن درة في شرح الشافية للرضي ٩٦/٤، واللسان (وثق)، والمقاصد ٥٣٧/٤. وهو بلا نسبة في الخصائص ١٥٧/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٥. ورد في مر ٣٤٧/٢، وشا ٣٦٠/٧. والمُواثقة: المعاهدةُ.
موضع الشاهد: المياثق، ووجه الاستشهاد جمع "ميثاق" على "المياثق"؛ وفي شرح الشافية للرضي ٩٥/٤: "وهي لغة لبعض العرب، وأصله: "موثاق" قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، فكان القياس في الجمع أن ترجع الواو، لزوال موجب قلبها ياء". وقال أبو الحسن الأخفش فيما كتبه على أمالي أبي زيد ٢٧١: "هذا شاذّ. ورواية "عهد المواثق" أجود وأشهر".
[3] - في ط١:"الأقدام". وهو تحريف. وفي ص: "تُسألُ الأقوامُ".
[4] - الصاب: ضرب من الشجر المرّ. وقيل: عصارة شجر مرّ. انظر الصحاح واللسان (صوب).
[5] - انظر مر ٣٤٨/٢.
[6] - في د أثبت بيت الألفية كاملاً ثم قال:"والمراد بالمنقوص هنا ما حذف منه أصل، فإذا صغّر ردّ إليه ما حذف منه، نحو "خُذ" مسمًّى به، و"سه"، و"يد". فتقول فيها:"أخيذ، وستيه، ويديّ" برد فاء الأول وعين الثاني ولام الثالث". وحذف ما دون ذلك.
[7] - في صب ١٦٤١/٤:"أي التكميل المذكور".

تفعلُ في "خُذْ"، و"كُلْ"، و"مُذْ" أعْلاماً، و"سَهٍ"، و"يَدٍ"، و"حِرٍ"؛ فتقول فيها: "أُخَيْذ"، و"أُكَيْل" بِرَدِّ الفَـــاء، و"مُنَيْذ"، و"سُتَيْه" بِرَدِّ العَين، و"يُدَيَّة"، و"حُرَيْح"[١] بِرَدِّ اللام.

وإنْ كان على ثلاثة والثّالثُ تاءُ التّأنيث لم يُعْتَدَّ بها، ويُكَمَّل[٢] أيضاً كما يُكَمَّلُ الثُّنائيّ، نحـــو: "عِـــدَة"، و"سَنَة"؛ فتقول فيهما: "وُعَيْدَة"[٣]، و"سُنَيَّة" بِرَدِّ فاءِ الأوّل ولامِ الثّاني.

وإنْ كان للمنقوص ثالثٌ غير التّاء[٤] لم يُرَدّ إليه ما حُذِفَ لعدم الحاجَةِ إليه؛ لأنّ بِنْيَةَ "فُعَيْل" تَتَأتّى بدونـــه، فتقول في "هَارٍ"[٥]، و"شَاكٍ"، و"مَيْتٍ": "هُوَيْر"، و"شُوَيْك"، و"مُيَيْت". وشذّ "هُوَيِّر"[٦] بِرَدِّ المحذوف.

وأشار بقوله[٧]: (**كَمَا**) إلى أنّ الثّنائيّ وَضْعاً يُكَمَّلُ أيضاً في التّصغير كما يُكَمَّل المنقوص تَوَصُّلاً إلى بنـــاء "فُعَيْل"، إلاّ[٨] أنّ هذا النّوْعَ لا يُعْلَمُ له ثالِثٌ يُرَدُّ إليه بخلاف المنقوصِ.

وأجازَ في الكافية[٩] والتّسهيل[١٠] فيه وجْهَين:

أحدهما أنْ يُكَمَّلَ بحرْفِ عِلَّةٍ فتقول في "عَنْ"، و"هَلْ" مُسَمًّى بهما: "عُنَيّ"، و"هُلَيّ".

والآخر أنْ يُجْعَلَ مِنْ قبيل المُضاعَف فتقول فيهما: "عُنَيْن"، و"هُلَيْل".

وصرَّح في التّسهيل[١١] بأنّ الأوّل أَوْلَى. وبه جزَمَ بعضُهم[١٢]./ ٣٢٨/ب

لكنّه لا يظهر لهذين الوجهين أثرٌ في "ما" الاسميّةِ، أو[١٣] الحرفيّةِ إذا سُمِّي بها[١٤]، فإنّك تقول على التّقْديرَين: "مُوَيّ".

---

[١] - في ط٢:"حريج". وهو تصحيف.
[٢] - في د:"وكمل".
[٣] - في صب ١٦٤٢/٤:"اعترضوه بأن فيه جمعاً بين العوض والمعوّض عنه، ويمكن دفعه بأن تاء المصغّر تمحضّت للتأنيث، ولم يُقصد بها عوضية أصلاً، فهي ليست التي كانت عوضاً، بل التي تظهر عند تصغير المؤنّث".
[٤] - في ط، وص:"الياء". وهو تصحيف.
[٥] - هارَ الجرْفُ يَهورُ هَوْراً وهُؤوراً، فهو هائرٌ. ويقال أيضاً: جرفٌ هارٍ. انظر الصحاح واللسان (هور).
[٦] - كذا وردت بياء مشددة في الارتشاف ٣٦٦/١. وفي الكتاب ١٢٥/٢، وشرح الكافية ١٩١١/٤، ومر ٣٥٠/٢ : "هويئر" بالهمز. وهويئر على الأصل. وفي هويّر تخفيف وإدغام.
[٧] - انظر مر ٣٥٠/٢-٣٥١.
[٨] - في الأصل ود، وط١، وص:"إلى". وهو خطأ. والمثبت ما في ط٢.
[٩] - شرح الكافية ١٩٠٥/٤.
[١٠] - ٢٨٥.
[١١] - ٢٨٥.
[١٢] - منهم ابن الناظم في نا ٧٩١.
[١٣] - في د:"و".
[١٤] - في د:"بهما".

تنبيهات:

الأوّل[1]: إنّما قال: (**غَيْرَ التّاءِ**) و لم يقل: غيرَ الهاءِ ليشملَ تاءَ "بِنْت"، و"أخْت"، فإنّها لا يُعْتَدُّ بها أيضاً، بل يقال: "بُنَيَّة"، و"أُخَيَّة" بِرَدِّ المحذوف.

الثّاني[2]: يعني بقوله: (**ثالِثاً**) ما زاد على حرفين، ولو كان أوّلاً أو وَسَطاً؛ فالأوّل كقولك في تصغير "يَرَى" [مُسَمًّى به][3]: "يُرَيّ" مِنْ غير رَدٍّ اعتداداً بحرف المضارعة.

وأجازَ أبو عمرٍو والمازنيّ[4] الرَّدَّ فيقولان: "يُرَيْءٍ"[5].

ويونسُ[6] يَرُدُّ ولا يُنَوِّنُ على أصْل مذهبه في "يُعَيْل" تصغير "يَعْلَى" ونحوه.

وتقدّم مثالُ الوَسَط.

الثّالث[7]: لا يُعْتَدُّ أيضاً بهمزة الوصْلِ، بل يُرَدُّ المحذوفُ مِمّا هي فيه، وإنّما لم يذكر ذلك لأنّ ما هي فيه إذا صُغِّرَ حُذِفَتْ منه فيبقى على حرفَين لا ثالثَ لهما، نحو: "اسْم"، و"ابْن"؛ تقول في تصغيرهما: "سُمَيّ"، و"بُنَيّ" بحذف همزة الوصْلِ استغناءً عنها بتحرُّك[8] الأوّل.

الرّابع[9]: قوله: (**كَـ"مَا"**) إنْ أراد بها[10] اسمَ[11] المشروبِ فهو تمثيلٌ صحيحٌ، وهذا هو الظّاهر كما مرَّ الشَّرْحُ عليه. وإنْ أراد بـ"مَا" الكلمةَ الّتي تُسْتَعْمَل موصولَةً ونافِيةً فهو[12] تَنْظِيرٌ لا تمثيل؛ لأنّ "مَا" – اسميّةً كانت أو حرفيَّةً – مِنَ الثُّنائيِّ وَضْعاً لا مِنْ قبيل المنقوص، فيكون[13] مرادُه أنَّ نحو "مَا" يُكَمَّلُ كما يُكَمَّلُ المنقوصُ لا أنّه منقوصٌ.

وتمامُ القول في هذا أنّه إذا سُمِّي بِمَا وُضِع ثنائياً فإنْ كان ثانيه صحيحاً نحو: "هَل"، و"بَل" لم يُزَدْ عليه شيءٌ حتَّى يُصَغَّرَ؛ فيجب أنْ يُضَعَّفَ أو يُزَادَ عليه ياءٌ فيقال: "هُلَيْل"، أو "هُلَيّ". فإنْ كان مُعْتَلاًّ وجبَ التّضعيف قبل التّصغير فيقال في "لَوْ"، و"كَيْ"،/ و"مَا" أعلاماً: "لَوّ"، و"كَيّ" بالتّشديد، و"مَاء" بالمَدِّ، وذلك ٣٢٩/أ

---

[1] - التنبيه الأول بتمامه في مر ٣٥٠/٢.
[2] - التنبيه الثاني بتمامه في مر ٣٥٠/٢.
[3] - زيادة من د، وط، وص.
[4] - انظر مذهب أبي عمرو والمازني في الخصائص ٧٢/٣-٧٣، وشرح الكافية ١٩١١/٤، والتسهيل ٢٨٥، والارتشاف ٣٦٥/١-٣٦٦، ومر ٣٥٠/٢.
[5] - في الأصل، ود:"يريئي". وهو الأصل. وفي صب ١٦٤٣/٤:"يريء بهمزة بعد ياء التصغير وبتنوين عوض عن الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين".
[6] - انظر مذهب يونس في الخصائص ٧٢/٣، والارتشاف ٣٦٦/١، ومر ٣٥٠/٢،
[7] - انظر مر ٣٥٠/٢.
[8] - في د، وط، وص:"بتحريك".
[9] - انظر مر ٣٥١/٢.
[10] - في د، وط، وص:"به".
[11] - في ط، وص زيادة: "الماء".
[12] - سقط " إن أراد به اسم الماء.....فهو" من د.
[13] - ليست "يكون" في د.

لأنّك زِدْت على الألف أَلِفاً فالتقى أَلِفَان فأُبْدِلَتِ الثّانيةُ همزةً، فإذا صُغِّرْنَ أُعْطِيْن حُكْـمَ "دَوّ"[١]، و"حَـيّ"، و"مَاءٍ" فيقال: "لُوَيّ" كما يقال: "دُوَيّ"[٢]، وأصْلُهُما: "لُوَيْو"، و"دُوَيْو"، ويُقال: "كُيَيّ" بثلاثِ ياءاتٍ كمـا يقال: "حُيَيّ"، ويقال: "مُوَيّ"، كما يقال في تصغير الماء المشروب: "مُوَيْه"، إلاّ أنّ هذا لامُه هاءٌ فَرُدَّتْ إليـه كما تقدَّم[٣].

الخامس: قال في شرح الكافية[٤]: "وقدْ يكون المحذوفُ حَرْفاً في لغةٍ وحرفاً آخرَ في لغةٍ؛ فَيُصَغَّرُ تارَةً بِـرَدِّ هذا وتارةً بِرَدِّ هذا، كقولك في تصغير "سَنَة": "سُنَيَّة، وسُنَيْهَة"، وفي تصغير "عِضَة"[٥]: "عُضَيَّة، وعُضَيْهَة"."[٦]

(وَمَـنْ بتَـرْخِـيْـمٍ يُصَغِّـرُ اكْتَفَـى ... بِالأَصْـلِ كَـ"الْعُطَيْـفِ" يَعْنِي "المِعْطَفَـا")

أي[٧]: مِنَ التّصغير نوعٌ يُسَمَّى تصغيرَ التَّرْخِيم، وهو تصغيرُ الاسمِ بتجريدِه مِنَ الزَّوائِدِ.

فإنْ كانت أصُولُه ثلاثةً صُغِّرَ على "فُعَيْل". وإنْ كانت أربعةً فعلى "فُعَيْعِـل"، فتقـول في "مِعْطَـف": "عُطَيْف"، وفي "أزْهَر": "زُهَيْر"، وفي "حَامِد"، و"حَمْدَان"، و"حَمَّاد"، و"مَحْمُود"، و"أحْمَـد": "حُمَيْـد"، وتقول في "قِرْطَاس"، و"عُصْفُور": "قُرَيْطِس"، و"عُصَيْفِر".

تنبيهات:

الأوّل[٨]: إذا كان المصَغَّرُ تصغيرَ التَّرخِيم ثلاثيَّ الأصولِ ومُسَمَّاه مؤنَّثٌ لَحِقَتْه التّاءُ، فتقول في "سَـوْدَاء"، و"حُبْلَى"، و"سُعَاد"، و"غَلاَبِ"[٩]: "سُوَيْدَة"، و"حُبَيْلَة"، و"سُعَيْدَة"، و"غُلَيْبَة".

الثّاني[١٠]: إذا صُغِّرَتْ[١١] نحو: "حَائِض"، و"طَالِق"[١٢] مِنَ الأوْصاف الخاصَّةِ بالمؤنَّث تصغيرَ التَّرخيمِ قلْـتَ: "حُيَيْض"، و"طُلَيْق" لأنّها في الأصْل صِفَةٌ لمذكَّرٍ.

---

[١] - الدَوّ: الفلاة الواسعة. وقيل: المفازة، أو الصحراء. انظر الصحاح واللسان (دوا).
[٢] - في ط١:"ددي". وهو تحريف.
[٣] - سقط "وتمام القول في هذا....كما تقدم" من د.
[٤] - ١٩١٠/٤-١٩١١.
[٥] - العِضاةُ: شجر يعظم وله شوكٌ. وواحدة العِضاةِ: عِضاهَة، وعِضَهَة، وعِضَة. والعِضَه: الكذب والبهتان. والمعنى الثاني هو الأنسب؛ لأن لام الكلمة يحتمل أن يكون لها أصلان، الواو أو الهاء. انظر الصحاح واللسان (عضه)، و(عضو).
[٦] - في د، وط، وص زيادة "انتهى".
[٧] - الشرح الآتي في مر ٣٥٢/٢.
[٨] - التنبيه الأول بتمامه في مر ٣٥٢/٢.
[٩] - في ط:"غلاَّب". وضبطها في كتاب سيبويه ١٣٤/٢ غَلابِ كقَطَامِ اسم امرأة. وفي صب ١٦٤٥/٤:"غلاب بالغين المعجمة، وفي القاموس أنهم سموا بغَلاب كسَحَاب، وغَلاَّب ككَتَّان، وغلابِ كقَطَامِ".
[١٠] - التنبيه الثاني بتمامه في مر ٣٥٢/٢.
[١١] - في ط١، وص:"صغر".
[١٢] - في ط١:"طابق". وهو تحريف.

الثّالث[١]: حكى سيبويه[٢] في تصغير "إِبْرَاهِيم"، و"إِسْمَاعِيل": "بُرَيْهاً"[٣]، و"سُمَيعاً". وهو شاذٌّ لا يقاس عليه؛/ لأنّ فيه حذْفَ أصلَين وزائِدَين؛ لأنّ الهمزةَ فيهما والميمَ واللاّمَ أصولٌ؛ أمّا الميم واللاّم فباتفاقٍ، وأمّا ٣٢٩/ب الهمزةُ ففيها خِلاف[٤]: مذهبُ المبرّد أنّها أصليّةٌ. ومذهبُ سيبويه أنّها زائدةٌ.

وينبني عليهما تصغيرُ الاسْمَين لغير ترخيم:

فقال المبرّد[٥]: "أُبَيْرِيْه" و"أُسَيْمِيْع". وقال سيبويه[٦]: "بُرَيْهِيم"، و"سُمَيْعِيل". وهو الصّحيحُ الّذي سَمِعه أبو زيد وغيرُه مِنَ العرب[٧].

وعلى هذا ينبني جمعهما:

فقال[٨] الخليل وسيبويه[٩]: "بَرَاهِيم"، و"سَمَاعِيل". وعلى مذهب المبرّد: "أَبَارِيه"، و"أَسَامِيع". وحكى الكوفيّون[١٠]: "بَرَاهِم"، و"سَمَاعِل" بغير ياء، و"بَرَاهِمَة"، و"سَمَاعِلَة"، والهاءُ بَدَلٌ مِنَ الياء. وقال بعضهم[١١]: "أَبَارِه"، و"أَسَامِع". وأجاز ثعلب[١٢]: "بَرَاهٍ"، كما يقال في تصغيره: "بُرَيْه". والوجْهُ أن يُجْمَعَا جَمْعَ سلامَةٍ فيقال: "إِبْرَاهِيمُونَ"، و"إِسْمَاعِيلُونَ".

الرّابع[١٣]: لا يختصُّ تصغيرُ التَّرخيم بالأعلام خِلافاً للفرّاء وثعلب[١٤]، وقيل[١٥]: وللكوفيّين، بدليل قولِ العرب[١٦]: "يَجْرِي بُلَيْقٌ ويُذَمُّ"، مُصَغَّرُ "أَبْلَق"، ومِنْ كلامِهم[١٧]: "جاء بِأُمِّ الرُّبَيْق على أُرَيْق"، قال الأصمعي[١٨]: تزعم العرب أنّه مِنْ قولِ رَجُلٍ رأى الغُولَ على جَمَلٍ أَوْرَق، فقلبت الواو في التّصغير همزةً.

---

[١] - انظر مر ٣٥٢/٢-٣٥٣.
[٢] - الكتاب ١٣٤/٢.
[٣] - في ط١:"يربها". وهو تصحيف.
[٤] - انظر مذهب المبرد وسيبويه في الأصول ٥١/٣، وشرح الشافية للرضي ٢٦٣/١، والارتشاف ٤٠٠/١، والهمع ٣٩٢/٣-٣٩٣.
[٥] - انظر مذهب المبرد في المقتضب ٢٤٩/٢، والأصول ٦١/٣، وشرح الشافية للرضي ٢٨٤/١، والارتشاف ٤٠٠/١، والهمع ٣٩٣/٣.
[٦] - الكتاب ١٢٠/٢.
[٧] - كذا ذكر عن أبي زيد وغيره من العرب في شرح الشافية للرضي ٢٦٣/١، والارتشاف ٤٠٠/١، ومر ٣٥٢/٢. وفي المسائل المنثورة ٢٩٣-٢٩٤ ذكر أبو علي أن أبا عثمان يقول في تصغيرهما: أسيمع، وأبيره.
[٨] - في ط١:"وقال". وهو تحريف.
[٩] - انظر قول الخليل وسيبويه في إعراب القرآن للنحاس ٢٦٥/١، والبحر المحيط ٦٣٤/١، ومر ٣٥٢/٢.
[١٠] - انظر حكاية الكوفيين في إعراب القرآن للنحاس ٢٦٥/١، والبحر المحيط ٦٣٤/١، ومر ٣٥٢/٢.
[١١] - منهم المبرد كما في إعراب القرآن للنحاس ٢٦٥/١، والبحر والمحيط ٦٣٤/١ .
[١٢] - انظر مذهب ثعلب في إعراب القرآن للنحاس ٢٦٦/١، والبحر والمحيط ٦٣٤/١، ومر ٣٥٢/٢.
[١٣] - التنبيه الرابع بتمامه في مر ٣٥٣/٢.
[١٤] - انظر مذهب الفراء وثعلب في التسهيل ٢٨٩، شرح الشافية للرضي ٢٨٣/١، والارتشاف ٤٠٠/١، ومر ٣٥٣/٢.
[١٥] - ممّن قال ذلك الرضي في شرحه الشافية ٢٨٣/١. وانظر الارتشاف ٤٠٠/١، ومر ٣٥٣/٢، والمساعد ٥٣٠/٣.
[١٦] - المثل في أمثال أبي عبيد ٢٦٧، ومجمع الأمثال ٤١٤/٢ . وهو من أمثالهم في ذم المحسن. وبليق اسم فرس كان يسبق الخيل، وهو في ذلك يذم ويعاب.
[١٧] - المثل في أمثال أبي عبيد ٣٤٨، ومجمع الأمثال ١٦٩/١؛ وفيه: "وأم الربيق: الداهية؛ وأصله من الحيات. هذا التركيب يدل على شيء يحيط بالشيء ويدور به كالربقة. وربقت فلاناً في هذا الأمر، أي أوقعته فيه حتى ارتبق وارتبك، فكأن أم الربيق داهية تحيط وتدور بالناس حتى يرتبقوا ويرتبكوا فيها. وأما أريق فأصله وريق تصغير أورق مرخماً وهو الجمل الذي لونه لون الرماد. قال أبو زيد: هو الذي يضرب لونه إلى الخضرة، فأبدل من الواو المضمومة همزة كما قالوا وجوه وأجوه ووقتت وأقتت".
[١٨] - قول الأصمعي في مجمع الأمثال ١٦٩/١، ومر ٣٥٣/٢، واللسان والتاج (أرق).

الخامس[1]: لا فرق بين الزّوائدِ الّتي للإلحاقِ وغيرِها، فتقول في "خَفَنْدَد"[2]، و"مُقْعَنْسس"، و"ضَفَنْدَد": "خُفَيْد"، و"قُعَيْس"، و"ضُفَيْد" بحذف الزّوائد للإلحاق. والخَفَنْدَد: الظَّلِيمُ السَّريع[3]. والضَّفَنْدَد: الضَّخْمُ الأَحْمَق[4].

[وَاخْتِمْ بِتَا التَّأنِيْثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاَثِيٍّ كَـ"سِنّْ"]

(وَاخْتِمْ بتَا التَّأنيْثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ...مُؤَنَّثٍ عَارٍ) مِنَ التَّاءِ (ثُلاَثِيٍّ) في الحالِ، (كَسِنٍّ)، و"دَار"؛ فتقول في تصغيرهما: "سُنَيْنَة"، و"دُوَيْرَة"[5]. أو في الأصْلِ/ كـ"يَد" فتقول في تصغيره: "يُدَيَّة". أو في المآلِ؛ وهذا نوعان[6]: ٣٣٠/أ
أحدهما ما كانَ رُباعيّاً بمدَّةٍ قبل لامٍ مُعْتَلَّةٍ؛ فإنّه إذا صُغِّرَ تلحقه التَّاءُ، نحو: "سَمَاء وسُمَيَّة"، وذلك لأنّ الأصْلَ فيه: "سُمَيِّيٌ"، بثلاث ياءاتٍ: الأُوْلَى ياءُ التّصغير، والثّانيةُ بدَلُ المدَّةِ، والثّالثة [بدَلُ][7] لامِ الكلمةِ، فحُذِفَت إحدى الياءَين الأخِيرَتَين[8] على القياس المقرَّر في هذا الباب، فبقي الاسمُ ثلاثيّاً، فلحقته التّاء كما تلحق الثّلاثيَّ المجرَّدَ. والآخر ما صُغِّرَ تصغيرَ[9] التّرخيم مِمّا أصولُه ثلاثةٌ[10]، وقد تقدَّم بيانه.

ثُمّ استَثْنَى مِنَ الضّابِطِ المذكورِ نوعَينِ لا تلحقهما التّاءُ؛ أشار إلى الأوّل منهما[11] بقولِه:

[مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ كَـ"شَجَرٍ" وَ"بَقَرٍ" وَ"خَمْسِ"]

(مَا لَمْ يَكُنْ بالتَّا يُرَى ذَا لَبْسٍ...كَـ"شَجَرٍ" وَ"بَقَرٍ")، في لغةِ مَنْ أَنَّثَهُمَا[12]، (وَ"خَمْسٍ"). أي: فإنّه يقال فيها: "شُجَيْر"، و"بُقَيْر"[13]، و"خُمَيْس" بغير تاء، ولا يقال: "شُجَيْرَة"، و"بُقَيْرَة"، و"خُمَيْسَة" بالتّاء؛ لأنّه يلتبس[14] بتصغير "شَجَرَة"، و"بَقَرَة"، و"خَمْسَة".

ومِثْلُ "خَمْسٍ": "بِضْعٌ"، و"عَشَرٌ"؛ فيقال فيهما: "بُضَيْع"، و"عُشَيْر"، ولا يقال: "بُضَيْعَة"، و"عُشَيْرَة"؛ لأنّه يلتبس بعدد المذكَّر.

[1] - انظر الارتشاف ٣٩٩/١.
[2] - في الأصل، ود:" الحفندد" بالحاء المهملة. وهو تصحيف. والخفندد لغة في الخفيدد كما في المحيط في اللغة (خفد). وذكر أيضاً في الصحاح واللسان (خفد) لغة أخرى فيه؛ وهي الخفيفد.
[3] - انظر اللسان والتاج (خفد).
[4] - انظر اللسان والتاج (ضفند).
[5] - في ط١:"سنية ودورة". وهو خطأ.
[6] - الكلام الآتي في مر ٣٥٣/٢-٣٥٤.
[7] - زيادة من د، وط، وص.
[8] - ليست "الأخيرتين" في د.
[9] - في د:"بتصغير".
[10] - في د، وط، وص زيادة: "نحو: حُبْلَى".
[11] - ليست "منهما" في د.
[12] - سقط "في لغة من أنثهما" من د.
[13] - في ط١:"بعير". وهو تصحيف.
[14] - في ط١:"لا يلتبس". وهو خطأ.

وأشار إلى الثّاني بقوله:

[وَشَــذَّ تَــرْكُ دُوْنَ لَبْـسٍ وَنَـدَرْ لَحَــاقُ تَــا فِيْمَــا ثُــلاَثِيّــاً كَــثُـرْ]

(وَشَذَّ تَرْكٌ دُوْنَ لَبْسٍ) أي[1]: شذّ تركُ التّاء دون لبْسٍ في ألفاظٍ محفوظَةٍ[2] لا يقاس عليها وهي: "ذَوْد"[3]، و"شَوْل"[4]، و"نَاب" للمُسنِّ مِنَ الإبلِ[5]، و"حَرْبٌ"[6]، و"فَرَس"، و"قَوْس"، و"دِرْع" للحديــد، و"عُــرْس"[7]، و"ضُحًى"، و"نَعْل"، و"عَرَب"، و"نَصَف"؛ وهي المرأة المتوسِّطَةُ بين الصِّغَرِ والكِبَر.

وبعضُ العرب[8] يذكِّرُ "الدِّرْع"، و"الحَرْبَ" فلا يكونان مِنْ هذا القبيل. وبعضهم[9] ألحق التّاء في "عُــرْس"، و"قَوْس"؛ فقال: "عُرَيْسَة"، و"قُوَيْسَة".

تنبيهات[10]:

الأوّل: لم يتعرَّضْ/ في الكافية وشرْحِها والتّسهيل لاستثناءِ النّوعِ الأوّل؛ أعني[11] نحو: "شَجَر"، و"خَمْس". ٣٣٠/ب

الثّاني: لا اعتبارَ في العَلَم بما نُقِل عنه مِنْ تذْكيرٍ وتأنيثٍ، بل تقول في "رُمْح" عَلَم امرأة: "رُمَيْحَــة"، وفي "عَيْن" عَلَم رَجُل: "عُيَيْن"، خلافاً لابن الأنباري[12] في اعتبار الأصْلِ، فتقول في الأوّل: "رُمَيْح"، وفي الثّــاني: "عُيَيْنَة". ويونسُ[13] يجيزه؛ واحتجَّ لذلك بقول العرب: "نُوَيْرَة"، و"عُيَيْنَة"، و"أُذَيْنَة"، و"فُهَيْرَة" وهــي أسمــاءُ رِجالٍ. وليس ذلك بحجَّةٍ لإمكان أنْ تكونَ التّسميةُ بها بعد التّصغير.

الثّالث: إذا سَمَّيتَ مؤنَّثاً بـــ"بِنْت"، و"أُخْت" حذَفْتَ هذه التّاءَ، ثُمّ صغَّرْتَ وألحقْتَ تاءَ التّأنيث؛ فتقول: "بُنَيَّة"، و"أُخَيَّة". وإذا سَمَّيْتَ بهما مذكَّراً لم تُلْحِق التّاءَ فتقول: "بُنَيّ"، و"أُخَيّ".[14]

---

[1] - الشرح الآتي في مر ٣٥٥/٢.
[2] - في ط، وص:"مخصوصة".
[3] - الذود من الإبل، ويقال: ما بين الثلاث إلى العشر ذود. انظر الصحاح واللسان (ذود).
[4] - الشَوْلُ: النُوقُ التي خفَّ لبنها وارتفع ضَرعُها وأتى عليها من نِتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، الواحدة شائِلة، وهو جمع على غير القياس. انظر الصحاح واللسان (شول).
[5] - انظر اللسان والتاج (نيب).
[6] - في صب ١٦٤٨/٤: "قد يقال: تصغير "حرب" مع لحوق التاء يوقع في اللبس بمصغر "حربة الحديد"، فيكون من النوع الأول".
[7] - العِرْسُ بكسر العين: امرأةُ الرجل. ولبؤةُ الأسد. والعُرْسُ بضم العين: طعام الوليمة، يذكر ويؤنث. انظر الصحاح واللسان والقاموس (عرس).
[8] - انظر المذكر والمؤنث للفراء ٧٥. وفي المذكر والمؤنث للسجستاني ٧٣: "قال أبو حاتم: وبنو تميم يذكرون الدرع"، وانظر ص ١٣٥ أيضاً.
[9] - انظر المذكر والمؤنث للفراء ٧٥، ومر ٣٥٥/٢، وشا ٤٠٨/٧.
[10] - التنبيهات بتمامها في مر ٣٥٥/٢.
[11] - ليست "أعني" في ط، وص.
[12] - المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣١٢/٢-٣١٣. وانظر الارتشاف ٣٧٧/١، والمساعد ٥١٤/٣.
[13] - انظر مذهب يونس في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣١٣/٢، والمساعد ٥١٤/٣.
[14] - في د زيادة "انتهى".

(وَنَدَرْ...لَحَاقُ تَا فِيْمَا ثُلاَثِيًّا كَثَرْ): **(ثُلاثِيّاً)** مفعولٌ بـــ**(كَثَر)**، وهو بفتح الثَّاء بمعنى[1] "فَاقَ". أي[2]: نَـــدَرَ لحاقُ التَّاء في تصغيرِ ما زاد على ثلاثةٍ، وذلك في[3] قولهم في "وَرَاء"، و"أَمَام"، و"قُدَّام": "وُرَيِّئَـــة" بـــالهمزَةِ، و"أُمَيِّمَة"[4]، و"قُدَيْدِيْمَة".

تنبيه[5]:

أجازَ أبو عمرٍو[6] أنْ يُقال في تصغير "حُبَارَى"، و"لُغَّيْزَى": "حُبَيِّرَة"[7]، و"لُغَيْغِيزَة"[8]، فيُجَاء بالتاء عوضاً مِنَ[9] الألف المحذوفة. وظاهرُ التّسهيل مُوَافَقَتُه؛ فإنّه قال[10]: "ولا تَلْحَقُ التّاءُ دون شُذوذٍ غيرَ ما ذُكِّرَ إلاّ ما حُذِفَتْ منه أَلِفُ تّأنيثٍ[11] خامسةً أو سادِسةً". ومرادُه المقصورةُ لقوله بعد ذلك[12]: "ولا تُحْذَفُ المـــدودةُ فيُعـــوَّضُ منها، خِلافاً لابنِ الأنباري"، أي: فإنّه يُجيز في نحو: "بَاقِلاَء"[13]، و"بَرْنَاسَـــاء"[14]: "بُوَيْقِلَـــة"، و"بُرَيْنِـــسَة". والصّحيحُ: "بُوَيْقِلاَء"، و"بُرَيْنِسَاء"[15].

(وَصَغَّــرُوا شُـــــذُوذاً الّـــذِي الّتِـــي/ وَذَا مَـــعَ الفُـــرُوعِ مِنْهَـــا تَـــا وَ تِـــي) ٣٣١/أ

يعني[16]: لَمّا كان التّصغير بعضَ تصاريف الأسماء المُتمكِّنَةِ ناسَبَ ذلك أنْ لا يلحَقَ اسْماً غيرَ مُتَمَكِّنٍ، ولَمّا كان في "ذَا"، و"الّذي" وفروعِهما شَبَهٌ بالأسماءِ المتمكِّنَة[17]، بكونِها تُوْصَفُ ويُوْصَفُ بِها، استُبيحَ تـــصغيرُها لكن على وَجْهٍ خُوْلِفَ به تصغيرُ المتمكِّنِ؛ فَتُرِكَ أوَّلُها على ما كان عليه قبل التّصغير، وعُوِّضَ مِنْ ضَمِّه أَلِفٌ مَزيدَةٌ في الآخِرِ، ووَافَقَتْ المتمكِّنَ في زيادة ياءٍ ساكنةٍ ثالثةٍ[18] بعد فتحةٍ؛ فقيل في "الّذي"، و"الّتي": "اللَّذَيَّا"، و"اللَّتَيَّا".

وفي التّثنية[19]: "اللَّذَيَّانِ"، و"اللَّتَيَّان".

[1] - سقطت "بمعنى" من د.
[2] - الشرح الآتي في مر ٣٥٦/٢. وانظر المسائل المنثورة ٢٥٨.
[3] - ليست "في" في د، وط٢، وص.
[4] - في ط:"وريْئة"، و"أميْمة" بتخفيف الياء. وهو خطأ.
[5] - انظر مر ٣٥٦/٢.
[6] - انظر إجازة أبي عمرو في شرح الكافية ١٩١٥/٤، والارتشاف ٣٨٠/١، ومر ٣٥٦/٢.
[7] - في د، وط٢:"حبيرة" بسكون الياء. وهو خطأ.
[8] - في ط١، وص:"لغيغزة". وهو خطأ.
[9] - في د، وط١:"عن".
[10] - التسهيل ٢٨٦-٢٨٧.
[11] - في د، وط وص:"التأنيث".
[12] - التسهيل ٢٨٧.
[13] - في اللسان والتاج (بقل): الباقِلّى: الفُول. إذا شدَّدت اللام قصرْتَ، وإذا خَفَّفت مَدَدْت فقلت: الباقِلاء.
[14] - في ط١:"براناساء".
[15] - في د:"برينيسة"، و"برينيساء". وهو خطأ.
[16] - انظر مر ٣٥٦/٢-٣٥٧.
[17] - سقط "ناسب ذلك...المتمكنة" من ط١.
[18] - ليست "ثالثة" في د.
[19] - في د، وط وص:"تثنيتهما".

وأمّا الجمع: فقال سيبويه[1] في جمع "الّذي": "اللَّذَيُّون"[2] رفعاً، و"اللَّذِيِّين جرّاً ونصْباً، بالضَّمِّ قبل الــواو، والكسْرِ قبل الياء. وقال الأخفش[3]: "اللَّذَيَّوْن"، و"اللَّذَيَّيْن" بالفتح كالمقصور. ومنشأ الخلاف مِــنَ التّثنيــة؛ فسيبويه يقول: حُذِفت ألِف "اللَّذَيَّا في التّثنية تخفيفاً وفَرْقاً[4] بين المتمكّن وغيرِه. والأخفش يقــول: حُــذِفت لالتقاء السَّاكِنَين.

وقالوا في جمع "الّتي": "اللَّتَيَّات"، وهو جمعُ "اللَّتَيَّا" تصغير "الّتي".

و لم يذكر سيبويه مِنَ الموصولات الّتي صُغِّرَت غيرَ "اللَّذَيَّا"، و"اللَّتَيَّا"، وتثنيتَهمــا وجمعَهمــا. وقــال في التّسهيل[5]: "و"اللَّتَيَّات" و"اللَّوَيْتَا" في "اللاَّتِي"، و"اللَّوَيَّا"، و"اللَّوَيُّون"[6] في "اللاَّئِي"، و"اللاَّئِين". فزادَ تــصغيرَ "اللاَّتِي"، و"اللاَّئِي"، و"اللاَّئِين". وظاهر كلامِه أنَّ "اللَّتَيَّات"[7]، و"اللَّوَيْتَا" كلاهُما[8] تصغيرُ "اللاَّتِــي". أمّــا "اللَّوَيْتَا" فصَحيحٌ ذكره الأخفش[9]. وأمّا "اللَّتَيَّات" فإنّما هو جمعُ "اللَّتَيَّا" كما سبق، فتجَوّز في جعلِه تــصغيراً لــ"اللاّتي"[10]. ومذهب سيبويه[11] أنّ "اللاَّتِي" لا تُصَغَّر استغناءً بجمع "اللَّتَيَّا". وأجاز الأخفش[12] أيضاً "اللَّوَيَّا" في "اللاَّي" غير مهموز./ ٣٣١/ب

وصَغَّروا مِنْ أسماء الإشارة "ذَا"، و"تَا" فقالوا: "ذَيَّا"، و"تَيَّا"[13]. وفي التّثنية: "ذَيَّان"، و"تَيَّان".

وقالوا في "أُوْلَى" بالقصر[14]: "أُلَيَّا"[15]. وفي "أُولاَء" بالمدِّ[16]: "أُلَيَّاء"[17].

و لم يصغِّروا منها غيرَ ذلك.

---

[1] - الكتاب ١٤٠/٢.
[2] - في ط٢:"اللَّذِيُّون" بكسر الذال. والمثبت بفتح الذال وهو موافق لما ورد في الكتاب ١٤٠/٢.
[3] - انظر قول الأخفش في المقتضب ٢٩٠/٢، والمخصص ١٠٥/١٤، وشرح الشافية للرضي ٢٨٨/١، والارتشاف ٣٩٣/١، ومر ٣٥٧/٢، وزهر ٣٢٦/٢.
[4] - في ط١، وص:"وفرق".
[5] - ٢٨٨.
[6] - في التسهيل ٢٨٨: "اللوياء واللويؤون" بإثبات الهمزة. وفي صب ١٦٥١/٤:" والياء المشددة في اللويّون ياء التصغير مدغمة في الياء المبدلة من همزة اللائين. قال عبد القادر: ورأيت في نسخة محررة من شرح الشافية للمصنف اللويؤون بإثبات الهمزة بعد المثناة التحتية الساكنة".
[7] - في ط١:"الليات". وهو خطأ.
[8] - ليست "كلاهما" في د.
[9] - قول الأخفش في المخصص ١٠٥/١٤، وشرح الشافية للرضي ٢٨٨/١، والارتشاف ٣٩٤/١، ومر ٣٥٧/٢، وزهر ٣٢٦/٢.
[10] - في ط٢:"تصغيرَ اللاتي".
[11] - الكتاب ١٤٠/٢.
[12] - انظر إجازة الأخفش في المخصص ١٠٥/١٤-١٠٦، والارتشاف ٣٩٤/١، ومر ٣٥٧/٢.
[13] - كقول الشاعر: أو تحْلِفِي بربِّك العَلِيِّ...أنِّي أبُو ذيَّالِكَ الصَّبيِّ. انظر اللمع ٢١٩، واللسان (ذا).
[14] - وهي لغة التميميين. انظر زهر ٣٢٥/٢.
[15] - في ط٢، وص:"أوليّا". وكذا في شا ٤٢٠/٧، وزهر ٣٢٥/٢.
[16] - وهي لغة الحجازيين. انظر زهر ٣٢٥/٢.
[17] - في ط٢، وص:"أوليّاء". وكذا في شا ٤٢٠/٧، وزهر ٣٢٥/٢.

تنبيهات:

الأوّل[1]: لأسماءِ الإشارة في التّصغير مِنَ التّثنية والخطاب ما لها في التّكبير[2]، قاله في التّسهيل[3].

الثّاني: قال في شرح الكافية[4]: "أصْلُ "ذَيَّا"، و"تَيَّا": "ذَيَيَّا"، و"تَيَيَّا" بثلاث ياءاتٍ: الأولى عَيْنُ الكلمة، والثّالثة لامُها، والوسْطى ياءُ التّصغير، فاستُثْقِل توالي ثلاث ياءاتٍ فقُصِدَ التّخفيفُ بحذف واحدةٍ، فلم يجز حذفُ ياء التّصغير لدلالتها على معنًى، ولا حذف الثّالثة لحاجة الألف إلى فتحِ ما قبلها، فلو حُذِفَت لَزِمَ فتحُ ياءِ التّصغير، وهي لا تُحَرَّكُ لِشِبْهِها بألف التّكسير، فتعيَّن حذْفُ الأُولَى مع أنّه يلزَمُ مِنْ ذلك وقوعُ ياءِ التّصغيرِ ثانيةً، واغْتُفِرَ لكونه عاضِداً لِمَا قُصِدَ مِنْ مُخالَفَة تصغيرِ ما لا تَمَكُّن له لتصغيرِ ما هو مُتَمَكِّنٌ".

الثّالث[5]: قولُ النّاظم: (**وَصَغَّرُوا شُذُوذاً...**) البيت، مُعْتَرَضٌ مِنْ ثلاثةِ أوجُهٍ:

أوَّلُها أنّه لم يُبَيِّنْ كيفيةَ تصغيرِها، بل ظاهِرُه يُوْهِمُ أنَّ تصغيرَها كتصغيرِ المُتَمَكِّنِ.

ثانيها أنّ قولَه: (**مَعَ الفُرُوعِ**) ليسَ على عمومِه؛ لأنّهم لم يُصَغِّروا جميعَ الفروع كما عرفت.

ثالثها أنّ قولَه: (**مِنْها تَا وتِي**) يُوهِمُ أنّ "تِي" صُغِّرَ كما صُغِّرَتَا، وقد نصُّوا على أنّهم لم يُصَغِّروا مِنْ ألفاظِ المؤنَّثِ إلاَّ "تَا". وهو المفهوم مِنَ التّسهيل؛ فإنّه قال[6]: "لا يُصَغَّرُ مِنْ غيرِ المُتَمَكِّنِ إلاَّ "ذَا"، و"الّذِي" وفروعُهما الآتي[7] ذِكْرُها"، و لم يذكُرْ مِنْ ألفاظ المؤنَّث غيرَ "تا".[8]

٣٣٢/أ الرّابع[9]: لم يُصَغَّرْ مِنْ/ غيرِ المُتَمَكِّنِ إلاَّ أربعةٌ[10]: اسمُ الإشارة، واسمُ الموصولِ كما تقدّم، و"أفْعَل" في التَّعْجُّبِ، والمركَّبُ المزْجيُّ كـ"بَعْلَبَكَّ"، و"سِيبَوَيْهِ"، في لغة مَنْ بناهما، فأمّا مَنْ أعربهما فلا إشكالَ. وتصغيرُهما تصغير المتَمَكِّنِ نحو: "مَا أُحَيْسِنَهُ!"[11]، و"بُعَيْلَبَكَّ"، و"سُيَيْبَوَيْهِ"[12].

[1] - انظر مر ٣٥٨/٢. وسقطت "الأول" من ط١.
[2] - في د، وط، وص:"التكسير". وهو تحريف.
[3] - ٢٨٨.
[4] - ١٩٢٤/٤-١٩٢٥.
[5] - التنبيه بتمامه في مر ٣٥٩/٢.
[6] - التسهيل ٢٨٨.
[7] - في الأصل:"اللاتي". وهو تحريف.
[8] - في د زيادة "انتهى".
[9] - التنبيه الرابع في هشا ٢٨٣/٤-٢٨٤.
[10] - في صب ١٦٥٢/٤: "زاد في الهمع [٣٩٠/٣] المنادى، و "أوّه"، فيقال: أويه، كما قالوا: رويد زيداً".
[11] - انظر ما تقدّم عن تصغير فعل التعجب صفحة ٢٨٦ وانظر فيها الحاشية رقم ٨.
[12] - سقط التنبيه الرابع كله من د.

خاتمة[١]:

يُصَغَّرُ اسمُ الجَمْعِ لِشِبْهِه بالواحِدِ؛ فيقال في "رَكْب": "رُكَيْب"، وفي "سَرَاة"[٢]: "سُرَيَّة". وكذلك الجمع الّذي على أحدِ أمثلة القِلَّةِ[٣]، كقولك في "أجْمَال": "أُجَيْمَال"، وفي "أَفْلُس": "أُفَيْلِس"، وفي "فِتْيَة": "فُتَيَّة"، وفي "أنْجِدَة": "أُنَيْجِدَة".

ولا يُصَغَّرُ جمعٌ على مثالٍ مِنْ أمثلة الكَثْرَةِ؛ لأنّ بِنْيَتَه تدلُّ على الكثْرَةِ وتصغيرُه يدلُّ على القِلَّةِ فَتَنَافَيَا.

وأجاز الكوفيُّون[٤] تصغيرَ ما له نظيرٌ مِنْ أمثلة الآحادِ؛ فأجازوا[٥] أنْ يقال في "رُغْفَان": "رُغَيْفَان"، كما يقال في "عُثْمَان": "عُثَيْمَان"، وجعلوا من ذلك "أُصَيْلانًا"؛ زعموا أنّه تصغيرُ "أُصْلاَن"، و"أُصْلاَن" جمْعُ "أصِيْل".

وما زعموه مردودٌ مِنْ وَجْهَين:

أحدهما: أنّ معنى "أُصَيْلاَن" هو معنى "أُصَيْل"، فلا يصِحُّ كونُه تصغيرَ جمعٍ؛ لأنّ تصغيرَ الجمع جمعٌ في المعنى.

الثّاني: أنّه لو كان تصغيرَ "أُصْلاَن"[٦] لقيل: "أُصَيْلِين"؛ لأنّ "فُعْلاَن" و"فِعْلاَن" إذا كُسِّرَا قيل فيهما: "فَعَالِين"، كـ"مُصْرَان، ومَصَارِين"، و"حُشْمَان، وحَشَامِين"[٧]، و"عِقْبَان، وعَقَابِين"، و"غِرْبَان، وغَرَابِين". وكلُّ ما كُسِّرَ على "فَعَالِين" يُصَغَّرُ على "فُعَيْلِيْن"، فَبَطلَ كونُ "أُصَيْلاَن" تصغيرَ "أُصْلاَن" جمع "أصِيْل"[٨]، وإنّما "أُصَيْلاَن" مِنَ المصغَّراتِ الّتي جيء بها على غير بناءِ مُكَبَّرِها. ونظيرُه قولُهم في "إنْسَان": "أُنَيْسِيَان"[٩]، وفي "مَغْرِب": "مُغَيْرِبَان". ولا استبعادَ في ورودِ المصغَّرِ على بِنْيَةٍ مُخالِفَةٍ/ لِبِنْيَةِ مُكَبَّرِه، كما وردت جموعٌ مُخالِفَةٌ ٣٣٢/ب
أبنِيَتُها لأبنيةِ آحادِها.

والحاصل أنّ مَنْ قَصَدَ تصغيرَ جمعٍ مِنْ جموعِ الكثرة رَدَّهُ إلى واحدِه وصَغَّرَه ثمّ جمعه بالواو والنُّون إنْ كان لمذكَّرٍ عاقِل، كقولك في "غِلْمَان": "غُلَيْمُون". وبالألف والتّاء إنْ كان لمؤنَّثٍ أو لمذكَّرٍ لا يَعْقِل، كقولك في "جَوَارٍ"، و"دَرَاهِمَ": "جُوَيْرِيَات"، و"دُرَيْهِمَات".

---

[١] - الخاتمة بتمامها في شرح الكافية ١٩١٦/٤-١٩١٩. وانظر الارتشاف ٣٨٨/١-٣٨٩.
[٢] - سَرَاةِ كلِّ شيءٍ ما ارْتَفَع منه وعَلا. انظر اللسان والتاج (سرو).
[٣] - في ط١:"العلة". وهو تصحيف.
[٤] - انظر إجازة الكوفيين في شرح الكافية ١٩١٦/٤، والتسهيل ٢٨٧، والارتشاف ٣٥٣/١، والمساعد ٥١٧/٣.
[٥] - سقطت "فأجازوا" من د.
[٦] - في د:"أصيلان". وهو خطأ.
[٧] - في ص:"خِشامين" بكسر الخاء. وهو خطأ. وفي شرح الكافية ١٩١٧/٤"حُشَّان وحشاشين"، وكذا ذكره سيبويه في الكتاب ٢٠٠/٢. ولم أقف على "خشمان" فيما عدت إليه من مصادر. ولعلها تحريف "حُشّان" كما وردت في الكتاب وشرح الكافية. والحُشّان (بضم الحاء وكسرها): جمع الحُشّ (بضم الحاء وفتحها)؛ وهو البستان، والنخل المجتمع. وحشاشين جمع الجمع. انظر اللسان والتاج (حشش). أو لعلها تحريف "جثمان، وجثامين". والجثمان: الجسد. انظر الصحاح واللسان (جثم). وفي صب ١٦٥٣/٤:" ولعل "الخِشمان" في عبارة الشارح بكسر الخاء المعجمة جمع "خُشام"؛ وهو الأسد والعظيم من الأنوف والجبال، كما في القاموس".
[٨] - الأصيل: العشيّ. انظر اللسان والتاج (أصل).
[٩] - في ط١:"أنيسان". وهو خطأ.

وإنْ كان لِمَا قُصِدَ تصغيرُه جمعُ قِلَّةٍ جاز أنْ يُرَدَّ إليه مُصَغَّراً، كقولك في "فِتْيَان": "فُتَيَّة".

ويقال في تصغير "سِنِيْن" على لغة مَنْ أعربها بالواو والياء[1] : "سُنَيَّات"، ولا يقال: "سُنَيُّوْن" لأنّ إعرابَها بالواو و الياء إنّما كان عِوَضاً مِنَ[2] اللاّمِ، وإذا صُغِّرَت رُدَّت اللاّمُ، فلو بقي إعرابها بالواو والياء مع التّصغير لَزِمَ اجتماعُ العِوَضِ والمعوَّضِ منه.

وكذا "الأَرَضُون" لا يقال في تصغيره إلاَّ: "أُرَيْضَات"؛ لأنّ إعرابَ جمعِ "أَرْض" بالواو والياء إنّما كان تعويضاً مِنَ التّاء، فإنّ حقَّ[3] المؤنَّثِ الثُّلاثيِّ أنْ يكونَ بعلامَةٍ، ومعلومٌ أنَّ تصغيرَ الثُّلاثيِّ المؤنَّثِ يَرُدُّه ذا علامَةٍ[4]، فلو أُعْرِبَ حينئذٍ بالواو والياء لَزِمَ المحذورُ المذكور[5].

ومَنْ جعلَ إعرابَ "سِنِيْن" على النّون[6] قال في تصغيره: "سُنَيِّن".

ويجوز: "سُنَيْن" على مذهب مَنْ يرى أنّ أصْلَه: "سِنِيّ" بياءين، أُوْلاهما زائدةٌ والثّانية بدلٌ من واوٍ هي لامُ الكلمةِ ثمّ أبدلتْ نوناً، فكما أنّه لو صَغَّرَ "سِنِيّاً" لحَذَف الياءَ الزَّائدةَ[7] وأبقى الكائنةَ موضِعَ اللاَّم، كذا إذا صَغَّرَ "سِنِيْناً" مُعْتَقِداً كونَ النُّون بدلاً مِنَ الياء الأخيرةِ، فعَامَلَ الكلمةَ بما كان يُعامِلَها لو لم تكنْ بَدَلاً.

٣٣٣/أ وإنْ جُعِلَ "سِنُون" عَلَماً وصُغِّرَ فلا يقال إلاَّ "سُنَيُّون"/ رَفْعاً، و"سُنَيِّين" جرّاً ونصْباً بِرَدِّ اللاّمِ. ومَنْ جَعَلَ لامها هاءً قال: "سُنَيْهُون"[8]. والله أعلم.

---

[1] - منهم الزجاج كما في شرح الشافية للرضي ٢٧١/١، والارتشاف ٣٨٨/١.
[2] - في ط١:"على".
[3] - في ط١ زيادة "جمع".
[4] - في صب ١٦٥٤/٤: "أي: لكن حذفت لأجل علامة الجمع".
[5] - في صب ١٦٥٤/٤: "أي الجمع بين العوض؛ وهوالإعراب بالحرف، والمعوض عنه؛ وهو التاء الموجودة بالقوة لوجود مقتضيها؛ وهو التصغير، لكن حذفت لفظاً لعلة؛ وهي وجود علامة الجمع. والمحذوف لعلة كالثابت".
[6] - منهم الفارسي في التكملة ٥٠٤.
[7] - في صب ١٦٥٤/٤: "أي لتوالي ثلاث ياءات".
[8] - في صب ١٦٥٥/٤: "في الرفع، و"سنيهين" في النصب والجر".

الـــنَّـــسَـــبُ

هذا هو الأعرفُ في ترجمة هذا البابِ، ويُسَمَّى أيضاً بابَ الإضافة، وقد سَمَّاه سيبويه[1] بالتَّسْمِيَتَيْنِ.

ويحدثُ بالنَّسَبِ ثلاثُ[2] تغييرات[3]:

الأوّلُ لفْظِيٌّ؛ وهو ثلاثةُ أشياء: إلحاقُ ياءٍ مُشَدَّدَةٍ آخِرَ المنسوبِ[4]، وكَسْرُ ما قبلها، ونَقْلُ إعرابِه إليها.

والثّاني معنويٌّ؛ وهو[5] صَيْرُورَتُه اسْماً لِمَا لم يكنْ له[6].

والثّالث حكميٌّ؛ وهو معامَلَتُه معاملةَ الصِّفَةِ المشبَّهة في رفعِه المضْمَرَ والظَّاهِرَ باطِّراد.

وقد أشار إلى التّغيير اللَّفْظِي بقوله:

(يَـــاءً كَيَـــا الْكُرْسِـــيِّ زَادُوا لِلْنَّسَـــبْ وَكُـــلُّ مَـــا تَلِيْـــهِ كَسْـــرُهُ وَجَـــبْ)

يعني: إذا قَصَدُوا نِسْبَةَ شيءٍ إلى أبٍ أو قبيلةٍ أو بلدٍ أو نحو ذلك[7] جعلوا حرفَ إعرابِه ياءً مُشَدَّدَةً مكسوراً ما قبلها، كقولك في النَّسَب إلى "زَيْد": "زَيْدِيّ"[8].

تنبيه:

أفهم قولُه: (**ياء كَيَا الكُرْسِيِّ**) أمرَين: أحدهما التَّغيير اللَّفظيّ المذكور. والآخر أنّ ياءَ الكرْسيّ ليست يـــاءَ نَسَب[9]؛ لأنّ المُشَبَّهَ به غيرُ المشبَّه.[10]

[1] - الكتاب ٦٩/٢.
[2] - في حاشية مر ٣٦٠/٢ قال المحقق: "كذا على اعتبار تأنيث التغييرات، أو أن مفردها تغييرة.. وقد أغفل النحاة تغييرين: حذف التنوين من المنون، وحذف "أل" من المحلى بها. وهما من اللفظي".
[3] - انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٥، وشرح الشافية للرضي ١٣/٢، والارتشاف ٥٩٩/٢.
[4] - في صب ١٦٥٥/٤: "صوابه المنسوب إليه".
[5] - سقطت "وهو" من ط١.
[6] - في صب ١٦٥٥/٤: "وهو المنسوب، وقد كان قبل ذلك اسماً للمنسوب إليه".
[7] - في صب ١٦٥٦/٤: "كحرفة".
[8] - انظر ما سبق في مر ٣٦٠/٢.
[9] - في ط، وص:"ليست للنسب".
[10] - في د زيادة "انتهى".

وقد ينضمُّ إلى هذه التّغييرات في بعض الأسماء تغييرٌ آخر أو أكثر[1]. فمن ذلك ما أشار إليه بقوله:

(وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا تَأْنِيثٍ اَوْ مَدَّتَهُ لاَ تُثْبِتَا)

يعني[2]: أنّه يُحذَفُ لياء النَّسَب كلُّ ياءٍ تُماثلها[3] في كونها مُشَدَّدَةً بعد ثلاثةِ أحرُفٍ فصاعِداً، وتُجْعَلُ ياءُ النَّسَب مكانَها، كقولك في النَّسَب إلى "الشَّافِعِيّ": "شَافِعِيّ"، وإلى "المَرْمِيّ": "مَرْمِيّ"، يُقَدَّرُ حذْفُ الأُوْلَى وجَعْلُ ياءِ النَّسَب في موضِعها لئلاّ تجتمعَ[4] أربعُ ياءات./ ٣٣٣/ب

ويظهر أثرُ هذا التّقديرِ في نحو: "بَخَاتِيّ" في جمع "بُخْتِيّ" إذا سُمِّي به ثمّ نُسِبَ إليه، فإنّك تقول: "هذا بَخَاتِيٌّ" مَصْرُوفاً[5]، وكان قبل النَّسَب غيرَ مصروفٍ.

ويُحْذَفُ لياء النَّسَب أيضاً تاءُ التّأنيث، فيقال في النَّسَب إلى "فَاطِمَة": "فَاطِمِيّ"، وإلى "مَكَّة": "مَكِّي"؛ لئلاَّ تجتمعَ علامتا تأنيثٍ في نسبةِ امرأةٍ إلى مكّة.

وأمّا قولُ المتكلِّمِين في "ذَات": "ذَاتِيّ"[6]، وقولُ العامَّة في "الخَلِيفَة": "خَلِيْفَتِيّ" فَلَحْنٌ[7]، وصوابهما: "ذَوَوِيّ"، و"خَلَفِيّ"[8].

ويُحْذَفُ لها أيضاً مَدَّةُ التّأنيث، والمرادُ بها ألفُ التّأنيث المقصورةُ، وهي إمّا رابعةٌ أو خامسةٌ فصاعِداً.

فإنْ كانت خامسةً فصاعِداً حُذِفَتْ وَجْهاً واحِداً، كقولك في "حُبَارَى": "حُبَارِيّ"، وفي "قَبَعْثَرَى": "قَبَعْثَرِيّ"[9]، كما سيأتي[10].

وإنْ كانت رابعةً في اسمٍ ثانيه مُتَحَرِّكٌ حُذِفَتْ كالخامسةِ، كقولك في "جَمَزَى": "جَمَزِيّ"[11]. وإنْ كان ثانيه ساكناً فوجهان: قلْبُها واواً، وحَذْفُها، وإلى هذا أشار بقوله:

[وإنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ]

---

[1] - في صب ١٦٥٦/٤: "أي: أكثر من تغيير واحد، كما في خلفي نسبة إلى خليفة، فإن فيه حذف الياء وحذف التاء، زيادة على التغييرات الثلاثة".
[2] - أغلب الشرح الآتي في مر ٣٦١/٢.
[3] - في د:"كل ما يماثلها".
[4] - في د، وط، وص:"يجتمع".
[5] - في ط١:"معروفاً". وهو تحريف.
[6] - انظر القول في اللسان (ذو)، وهشا ٢٨٥/٤، والمصباح المنير ٢١٢/١. وسقط "وأما قول المتكلمين في ذات:ذاتي" من د.
[7] - انظر القول في مر ٣٦٢/٢، وهشا ٢٨٥/٤، والهمع ٣٩٤/٣. وفي هامش الأصل ٣٣٣/ب: "هي نسبة اصطلاحية، ولا اعتراض كما هو معلوم في فن الميزان".
[8] - في د:"قول العامة: درهم خليفتي لحن". وسقط :"وصوابهما: ذووي، وخلفي" منه.
[9] - في هامش الأصل ٣٣٣/ب:"الأولى إسقاط هذا المثال لأن ألفه للتكثير، لا للتأنيث". وفي صب ١٦٥٧/٤:"ظاهر هذا المثال أن ألف قبعثرى للتأنيث، والذي في القاموس خلافه، فالألف فيه ليست للتأنيث، ولا للإلحاق، بل قسم ثالث". وقد صرّح الشارح بأن ألف "قبعثرى" للتكثير في كلامه الآتي.
[10] - ليست "كما سيأتي" في د.
[11] - في ط١:"حجزى: حجزي". وهو تصحيف وتحريف.

(**وإنْ تَكُنْ تَرْبَعُ**) – [أي: تُصَيِّره ذا أربعة][1] – (**ذَا ثَانٍ سَكَنْ**...**فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ**)، ومثال ذلك "حُبْلَى" تقول فيها على الأوّل: "حُبْلَوِيّ"، وعلى الثّاني: "حُبْلِيّ".

تنبيهان[2]:

الأوّل: يجوز مع القلْبِ أنْ يُفْصَلَ بينها وبينَ اللاَّمِ بألفٍ زائِدةٍ تشبيهاً بالممدودَةِ، فتقول: "حُبْلاَوِيّ".

الثّاني: ليس في كلام النّاظم[3] ترجيحُ أحدِ الوجهين على الآخَر، وليسا على حدٍّ سواء، بل الحـذْفُ هـو المختارُ، وقد صرّح به في غير هذا النّظم[4].

وكان الأحسنُ أنْ يقولَ:

.... تُحْـذَفْ إذَنْ وقَـلْبُهَـا وَاواً حَسَـنْ[5]

[لِشِـبْهِهَا الْمُـلْحِـقِ وَالأَصْلِـيِّ مَـا لَـهَـا وَلِلأَصْلِـيِّ قَـلْـبٌ يُعْتَمَـى]

(**لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا**...**لَهَا**) يعني[6]: أنّ الألف الرّابعة إذا كانت للإلحاق نحو: "ذِفْرَى"، أو منقلِبَة عن أصْلٍ[7] نحو: "مَرْمًى" فلها ما لألف/ التّأنيث في نحو: "حُبْلَى" مِنَ القَلْبِ والحـذْفِ؛ فتقـول: "ذِفْـرِيّ"، ٣٣٤/أ
وذِفْرَوِيّ"، و"مَرْمِيّ، ومَرْمَوِيّ"، إلاّ أنّ القلب في الأصْلِ أحسنُ منَ الحذْفِ، فـ"مَرْمَوِيّ" أفصحُ مِنْ "مَرْمِيّ"، وإليه أشار بقوله: (**وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى**) أي: يُخْتَار؛ يقال: "اعْتَمَاهُ يَعْتَمِيه" إذا اختارَه، و"اعْتَامَهُ يَعْتَامُـهُ" أيضاً[8]، قال طَرَفَة[9]:

٢٧٠ – أرَى الْمَوْتَ يَعْتَامُ الْكِرَامَ وَيَصْطَفِي عَقِيْـلَـةَ مَـالِ الْفَـاحِـشِ الْمُتَشَـدِّدِ

---

[1] - زيادة من د، وط، وص. وفي صب ١٦٥٧/٤: "قوله: "أي تصيره ذا أربعة" الضمير يرجع إلى قوله: (ذا ثان سكن). ولو أخّر التفسير عن قوله: (ثان سكن) لكان أليق كما لا يخفى".

[2] - معظم ما في التنبيهين في مر ٣٦٣/٢.

[3] - في د:"النظم".

[4] - الكافية في شرح الكافية ١٩٢٩/٤. وانظر فيها أيضاً ١٩٤١/٤. وفي د زيادة "انتهى".

[5] - سقط:" وكان الأحسن... حسن" من د.

[6] - الشرح الآتي في مر ٣٦٣/٢.

[7] - في ط، وص:"الأصل".

[8] - انظر اللسان (عيم).

[9] - البيت من الطويل، لطرفة بن العبد في ديوانه ٣١، والكامل للمبرد ٢١١/١-٢١٢، وأمالي ابن الشجري ١٦٧/١، والصحاح (فحش)، واللسان (شدد)، ومر، والمقاصد ٥٣٨/٤. ورد في مر ٣٦٣/٢. وعَقيلَةُ كلِّ شيءٍ: أكرُمه. والفاحش: الذي جاوز الحدّ في البخل. والمتشدد: الشحيح البخيل أيضاً.
موضع الشاهد: يعتام، ووجه الاستشهاد مجيء "يعتام" بمعنى: يختار، ويقال فيه أيضاً: "يعتمي".

تنبيهات[1]:

الأوّل: أرادَ بـــ(**الأصْلِيّ**) المنقلِبَ عنْ أصلٍ، واوٍ أو ياءٍ؛ لأنّ الألف لا تكون أصْلاً غـــيرَ منقلِبَـــةٍ إلاَّ في حرْفٍ وشِبْهِه.

الثّاني: تخصيصه الأصْليَّ بترجيح القلْبِ يُوْهِمُ أنّ أَلِفَ الإلحاق ليست كذلك، بل تكون كألف التّأنيث في ترجيحِ الحذْفِ؛ لأنّه مُقْتَضَى قولِه: (**مَا لَهَا**).

وقد صرَّح في الكافية[2] وشرْحِها[3] بأنّ القلْبَ في ألف الإلحاق الرَّابعةِ أجودُ مِن الحذْفِ كالأصليّة، لكـــن ذكَرَ أنَّ الحذْفَ في ألف الإلحاق أشْبَهُ مِنَ الحذْفِ في الأصليّة؛ لأنّ ألف الإلحاق شَبيهةٌ بـــألف "حُبْلَـــى" في الزّيادة.

الثّالث: لم يذكر سيبويه[4] في ألف الإلحاق والمنقلبةِ عنْ أصلٍ غيرَ الوجْهَين المذكورَين، وزاد أبو زيـــد[5] في ألف الإلحاق ثالثاً، وهو الفَصْلُ بالألف كما في "حُبْلَاوِيّ"[6]، وحكى: "أرْطَـــاوِيّ". وأجـــازه الـــسِّيرافيّ[7] في الأصليّة، فتقول: "مَرْمَاوِيّ".

[**وَالأَلِـــفَ الْـــجَـــائِـــزَ أَرْبَـــعـــاً أَزِلْ كَذَاكَ يَـــا الْمَنْقُـــوْصِ خَامِســـاً عُـــزِلْ**]

(**وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ**) أي[8]: إذا كانت ألفُ المقصورِ خامسةً فصاعداً حُذِفَتْ مُطْلَقاً، سواءً كانـــت أصليّة نحو: "مُصْطَفَى"، و"مُسْتَدْعَى"، أو للتّأنيث نحو: "حُبَارَى"، و"خُلَّيْطَى"[9]، أو للإلحاق أو التّكثير[10] نحو: "حَبَرْكَى"[11]، و"قَبَعْثَرَى"؛ فتقول فيها: "مُصْطَفِيّ"، و"مُسْتَدْعِيّ"، و"حُبَارِيّ"، و"خُلَّيْطِـــيّ"، و"حَبَرْكِـــيّ"، و"قَبَعْثَرِيّ".

[1] - التنبيهات في مر ٣٦٣/٢-٣٦٤.
[2] - شرح الكافية ١٩٢٩/٤.
[3] - ١٩٤٢/٤.
[4] - الكتاب ٧٧/٢.
[5] - انظر زيادة أبي زيد وحكايته في التكملة للفارسي ٥٤، والارتشاف ٦٠٧/٢، ومر ٣٦٤/٢.
[6] - في د:"حبلوي". وهو خطأ.
[7] - انظر إجازة السيرافي في الارتشاف ٦٠٧/٢، ومر ٣٦٤/٢.
[8] - انظر مر ٣٦٤/٢.
[9] - يقال: وقع الأمر في خُلّيطى - بتشديد اللاّم وتخفيفها- أي: اختلاط. انظر الصحاح واللسان والقاموس والتاج (خلط).
[10] - في ط١:"للتكسير".
[11] - الحَبَرْكَى القومُ الهَلْكَى، والقُرادُ، وهي حَبَرْكاةٌ، والسَّحابُ المُتَكاثِفُ، والرَّمْلُ المُتَراكِمُ، والغَليظُ الرَّقَبَةِ، والضَّعيفُ الرِجْلَيْن كأنه مُقْعَدٌ لضَعْفِهما، والطَّويلُ الظَّهْرِ القَصيرُهُما. وبعضهم جعل الألف فيها للتأنيث. انظر الصحاح واللسان والقاموس والتاج (حبرك).

تنبيه[1]:/ ٣٣٤/ب

إذا كانتْ الألفُ المنقَلِبَةُ عن أصْلٍ خامسةً بعد حرْفٍ مُشَدَّدٍ نحو: "مُعَلًّى"[2] فمذهب سيبويه[3] والجمهورِ[4] الحذْفُ، وهو المفهوم مِنْ إطْلاق النَّظْمِ. وذهب يونس[5] إلى جعله كـ"مَلْهًى" فيجوز فيه القَلْبُ. وهو ضعيفٌ؛ وشُبْهَتُه أنّ[6] كونَها خامسةً لم يكنْ إلاَّ بتضعيف اللاَّم، والمضعَّفُ بإدغامٍ في حكْمِ حرْفٍ واحدٍ فكأنّها رابعةٌ. وسيأتي بيانُ حكم الألف إذا كانت ثالثةً.[7]

(**كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوْصِ خَامِساً عُزِلْ**) أي[8]: إذا كانتْ ياءُ المنقوص خامسةً فصاعِداً وجبَ حذْفُها عند النَّسَب إليه، فتقول في "مُعْتَدٍ"، و"مُسْتَعْلٍ": "مُعْتَدِيّ"، و"مُسْتَعْلِيّ".

تنبيه[9]:

إذا نسبتَ إلى "مُحَيِّي" – اسم فاعِلِ "حَيَّا يُحَيِّي" – قلت: "مُحَوِيّ" بحذف الياء الأولى؛ لاجتماع ثلاث ياءات، وكانت أَوْلَى بالحذف لأنّها ساكنةٌ تشبه ياءً زائدةً فَتَلِي الفتحةَ الياءُ الّتي كانت الياءُ المحذوفَةُ مُدْغَمَةً فيها[10] فتنقلِبُ[11] ألفاً لتَحَرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، وبعد ذلك الياءُ[12] الّتي هي لام الكلِمَةِ ساكنةٌ فتسقط عند دخول ياء النِّسْبَة[13] لالتقاء السَّاكنين، وتنقلب الألف واواً فيصير[14]: "مُحَوِيّاً". قال الجرمي[15]: وهذا أجودُ كما تقول: "أُمَوِيّ". وفيه وجهٌ آخر وهو: "مُحَيِّيٌّ"[16]، كما تقول: "أُمَيِّيّ". قال المبرّد[17]: وهو أجودُ؛ لأنّا نَحذفُ الياءَ الأخيرةَ لاجتماعِ السَّاكِنَين[18] ووقوعِها خامسةً فتصير إلى: "مُحَيٍّ" كـ"أُمَيّ"، ثمّ تضيف ياءَ النِّسْبَةِ فتقول: "مُحَيِّيّ" فيجتمع أربعُ ياءات لسكون الأولى والثّالثة[19].

---

[1] - التنبيه بتمامه في مر ٣٦٤/٢.
[2] - معلّى: اسم رجل. انظر المخصص ٢٤٢/١٣، واللسان (علو). والمذكور فيهما أن النسبة إلى "معلّى": "مُعلّويّ".
[3] - الكتاب ٧٨/٢-٧٩.
[4] - انظر مذهب الجمهور في التسهيل ٢٦٢، وشرح الكافية ١٩٤٢/٤، والارتشاف ٦٠٧/٢، ومر ٣٦٤/٢.
[5] - انظر مذهب يونس في الكتاب ٧٩/٢، والتسهيل ٢٦٢، والارتشاف ٦٠٧/٢، ومر ٣٦٤/٢، والمساعد ٣٥٩/٣.
[6] - سقط:"شبهته" من د، وفيه:"لأن".
[7] - في د زيادة "انتهى".
[8] - انظر مر ٣٦٥/٢.
[9] - انظر الارتشاف ٦٠٥/٢-٦٠٦، ومر ٣٦٥/٢-٣٦٦.
[10] - في د:"لأنها ساكنة تشبه ياء زائدة قبل كسرة الياء المحذوفة مدغمة فيها".
[11] - في ط، وص:"فتقلب".
[12] - سقطت "الياء" من د.
[13] - في د، وط، وص:"النسب".
[14] - في د، وط١:"ويصيره".
[15] - في هامش الكتاب ٨٧/٢ عن السيرافي: "قال أبو عمر: وهو أجود". وقول أبي عمر الجرمي أيضاً في النكت للأعلم ٤٨٣. وفي شرح الشافية للرضي ٤٥/٢: "قال أبو عمرو: محويّ أجود" ؛ ولعله تحريف أبي عمر، وصواب العبارة: "قال أبو عمر: ومحوي أجود". والله أعلم.
[16] - انظر الكتاب ٨٧/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٥٦٩/١.
[17] - انظر قول المبرد في النكت للأعلم ٤٨٣، وشرح الشافية للرضي ٤٢/٢، والارتشاف ٦٠٥/٢-٦٠٦، ومر ٣٦٦/٢.
[18] - في ط، وص:"ساكنين".
[19] - في د:"والثانية". وهو تحريف. وفيه زيادة "انتهى".

[وَالْحَــذْفُ فِي اليَــا رَابِعــاً أَحَــقُّ مِنْ ... قَــلْبٍ وَحَتْــمٌ قَــلْبُ ثَــالِــثٍ يَعِــنّْ]

(**وَالْحَذْفُ فِي اليَا**) مِنَ المنقوص حالَ كونِ الياءِ (**رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ...قَلْبٍ**)، فقولـك[1] في النَّسَب إلى "قَاضٍ": "قَاضِيّ" أجودُ مِنْ "قَاضَوِيّ".

ومِنَ القلْبِ قولُه[2]:

٢٧١ – فَكَيْفَ لَنَا بِالْشُّــرْبِ إنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا ... دَرَاهِــمُ عِنْــدَ الْحَــانَــوِيِّ وَلاَ نَقْــدُ؟/ ٣٣٥/أ

جعل اسمَ الموضعِ "حَانِيَة" ونسب إليه. قال السِّيرافيّ[3]: "والمعروفُ في الموضع الّذي يُباع فيه الخمر "حَانَة" بلا ياء".

تنبيه[4]:

ظاهر كلام المصنِّف أنَّ القلْبَ في هذا ونحوِه مُطَّرِدٌ، وذكرَ غيرُه[5] أنّ القلب عند سيبويه مِنْ شواذِّ تغيير النَّسَب. قيل[6]: و لم يُسْمَعْ إلاّ في هذا البيتِ.

(**وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّْ**)؛ سواء كان ياءَ منقوصٍ أو ألفَ مقصورٍ، نحو: "عَمٍ"، و"فَتًى" فتقول فيهما: "عَمَوِيّ"، و"فَتَوِيّ". وإنّما قلبت الألف في "فَتًى" واواً وأصْلُها الياءُ كراهةَ اجتماعِ الكسرةِ والياءات.

[وَأَوْلِ ذَا الْقَــلْــبِ انْفِتَــاحــاً وَفَعِــلْ ... وَفِعِــلٌ عَيْــنَــهُمَــا افْــتَــحْ وَفُعِــلْ]

(**وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً**) أي[7]: أنّ ياءَ المنقوص إذا قُلِبَتْ واواً فُتِحَ ما قبلها. والتَّحقيقُ أنَّ الفَتْحَ سابقٌ للقَلْبِ، وذلك أنّه إذا أُرِيدَ النَّسَبُ إلى نحو "شَجٍ"[8] فُتِحَتْ عينُه كما تُفْتَحُ عينُ "نَمِر"، وسيأتي، فإذا فُتِحَتْ انقلبت الياءُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها فيصير "شَجًى" مثل "فَتًى"، ثمّ تقلب ألفه واواً كما تقلب في "فَتًى".

---

[1] - في ط١:"فتقول".

[2] - البيت من الطويل، لذي الرمة في زيادات ديوانه ٦٦٥، وللأعشى في ملحق ديوانه ٢٤٠، ولتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ٣٦٢، ولعمارة بن عقيل في المحتسب ١٣٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٥، وللفرزدق في المقاصد ٥٣٨/٤، وللفرزدق أو لذي الرمة أو لأعرابي في حاشية الأعلم على الكتاب ٧١/٢ برواية :"دوانيق عند الحانوي". وهو بلا نسبة في الكتاب ٧١/٢. ورد في نا ٧٩٧، ومر ٣٦٧/٢، وشا ٤٦٢/٧، ومكو ٣٤٧، وزهر ٣٢٩/٢. يريد: كيف لنا التلذذ بالشرب. والحانوي نسبة إلى الحانية؛ وهي بيت الخمار.

موضع الشاهد: الحانوي، ووجه الاستشهاد مجيء "الحانوي" نسبة إلى "الحانية" تقديراً؛ كأنه بنى "حانة" على "حانية" من : "حنت تحنو" ثم نسب إليها على الأصل، وقلبت الياء واواً كما في النسبة إلى "القاضي": "قاضوي". وفي الكتاب ٢/ ٧٢: "والوجه: الحانيّ"؛ لأنه منسوب إلى الحانة.

[3] - انظر قول السيرافي وما سبق في مر ٣٦٦/٢-٣٦٧.

[4] - التنبيه بتمامه في مر ٣٦٧/٢.

[5] - كأبي حيان في الارتشاف ٦٠٥/٢.

[6] - قال أبو حيان في الارتشاف ٦٠٥/٢: "لم يسمع هذا إلا في بيت واحد، وهو قول أبي الحسن ذكره في الأوسط".

[7] - انظر مر ٣٦٧/٢.

[8] - الشجي: الحزين المهموم، وورد بتشديد الياء وتخفيفها. والنسبة إلي "الشجي": "شَجَوِيّ". انظر الصحاح واللسان (شجو).

(**وَفَعِلْ...وَفِعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفُعِلْ**) يعني[١]: أنَّ المنسوبَ إليه إذا كان ثُلاثيّاً مكسورَ العينِ وجبَ فتْحُ عينِه، سواء كان مفتوحَ الفاءِ كـ"نَمِر"، أو مكسورَها كـ"إِبِل"، أو مضمومَها كـ"دُئِل"؛ فتقول فيها: "نَمَرِيّ"، و"إِبَلِيّ"، و"دُؤَلِيّ"؛ كراهةَ اجتماع الكسرةِ مع الياء.

وشذَّ قولُهم في النَّسَب إلى "الصَّعِق": "صِعِقِيّ"[٢] بكسر الفاء والعين، وذلك أنّهم كسروا الفاءَ إتباعاً للعين، ثمّ استصحبوا ذلك بعد النَّسَب شذوذاً.

تنبيه[٣]:

فُهم مِن اقتصاره على الثُّلاثيّ أنّ ما زاد على الثّلاثة مِمّا قبل آخِرِه كسرةٌ لا يُغَيَّرُ، فاندرج في ذلك صُوَرٌ:

الأولى: ما كان على خمسة أحرف، نحو "جَحْمَرِش"[٤].

والثّانية: ما كان على أربعة أحرف متحرِّكاتٍ، نحو: "جَنَدِل"[٥].

والثّالثة: ما كان على أربعةٍ وثانيه ساكنٌ، نحو: "تَغْلِب".

فالأوَّلانِ لا يُغَيَّرَان./ وأمّا الثّالث ففيه وجهان؛ أعْرَفُهُما أنّه لا يُغَيَّرُ، والآخر أنّه يُفْتَحُ. ٣٣٥/ب

وقد سُمِع الفتْحُ مع الكسرة في "تَغْلَبِيّ"، و"يَحْصَبِيّ"، و"يَثْرَبِيّ". وفي القياس عليه خلاف؛ ذهب المبرّد[٦]، وابن السّرّاج[٧]، والرّمّانيّ[٨]، ومَنْ وَافَقَهم[٩] إلى اطِّرادِه. وهو عند الخليل وسيبويه[١٠] شاذٌّ مقصورٌ على السَّماع. وقد ظهر بهذا أنّ قولَ الشّارحِ[١١]: "وإنْ كانت الكسرةُ مسبوقةً بأكثرَ منْ حرفٍ جازَ الوجهانِ" ليس بجيّدٍ؛ لشموله الصُّوَرَ الثَّلاثَ. وإنّما الوجهانُ في نحو: "تَغْلِب".[١٢]

---

[١] - انظر مر ٣٦٨/٢.

[٢] - انظر الكتاب ٧٣/٢، والأصول ٦٤/٣. والصَّعِق - في أصل اللغة - اسم يطلق على كل من أصابته الصاعقة، ثم اختص بعد ذلك بخويلد بن نفيل الكلابيّ، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامة، فعصفت الريح التراب في جفانه، فسبها، فرمي بصاعقة، فقال الناس عنه: الصَّعِق. وقيل: سمي بذلك لأن بني تميم ضربوه على رأسه، فكان إذا سمع الصوتَ الشديد صَعِقَ. انظر اللسان والقاموس والتاج (صعق).

[٣] - التنبيه في مر ٣٦٩/٢. وانظر الارتشاف ٦١٧/٢-٦١٨.

[٤] - الجَحْمَرِش من النساء: الثقيلةُ السمِجَة. والجَحْمَرِش أيضاً: العجوز الكبيرة، وقيل: العجوز الكبيرة الغليظة. ومن الإبل: الكبيرةُ السنّ. انظر الصحاح واللسان والتاج (جحمرش).

[٥] - في صب ١٦٦٣/٤ صرّح بضم الجيم. ووردت بالفتح في الأصل ود. ويصح الضم والفتح. ومكان جندل: المكان الذي تجتمع فيه الحجارة. انظر اللسان والتاج (جندل).

[٦] - انظر مذهب المبرد في شرح الكافية ١٩٤٧/٤، وشرح الشافية للرضي ١٩/٢، والارتشاف ٦١٨/٢، ومر ٣٦٩/٢، والمساعد ٣٦٩/٣.

[٧] - الأصول ٦٤/٣.

[٨] - كذا ذكرعن الرماني في الارتشاف ٦١٨/٢، ومر ٣٦٩/٢، والهمع ٤٠٢/٣. وفي حاشية الارتشاف ٦١٨/٢ ذكر محققه أن الظاهر من كلام الرماني في شرحه كتاب سيبويه ٨٩/١-٩٠ متابعته الخليل وسيبويه في المسألة.

[٩] - كالصيمري والفارسي كما في الارتشاف ٦١٨/٢، والمساعد ٣٦٩/٣، والهمع ٤٠٢/٣.

[١٠] - انظر مذهب الخليل وسيبويه في الكتاب ٧١/٢-٧٢.

[١١] - نا ٧٩٧.

[١٢] - في د زيادة "انتهى".

(وَقِــيْــلَ فِي "الْمَــرْمِــيِّ" "مَــرْمَــوِيُّ" وَاخْتِيْــرَ فِي اسْــتِعْمَــالِهِمْ "مَــرْمِــيُّ")

هذه المسألة تقدَّمتْ في قوله: (**ومِثْلَهُ مِمّا حَوَاهُ احْذِفْ**) لكن أعادها هنا للتّنبيه على أنّ مِنَ العرَبِ مَنْ يفرِّق بين ما ياءَاهُ زائدتان كـ"الشّافِعِيّ" وما إحدى ياءَيه أصْلِيَّةٌ كـ"مَرْمِيّ". فيوافق في الأوّل على الحذْفِ فيقول في النَّسَب إلى "شَافِعِيّ": "شَافِعِيّ". وأمّا الثّاني[1] فلا يحذف ياءَيه بل يحذف الزّائدةَ منهما ويقلب الأصليَّةَ واواً فيقول في النَّسَب إلى "مَرْمِيّ": "مَرْمَوِيّ". وهي لغةٌ قليلةٌ، المختارُ خِلافُها. قال في الارتشاف[2]: "وشذَّ في "مَرْمِيّ": "مَرْمَوِيّ"."[3]

تنبيه[4]:

هذا البيت متعلِّقٌ بقوله: (**ومِثْلَهُ مِمّا حَوَاهُ احْذِفْ**)، فكان المناسب تقديْمَه إليه[5] كما فَعَلَ في الكافيــة[6]. ولعلّ سببَ تأخيرِه ارتباطُ الأبيات المتقدِّمةِ بعضِها ببعضٍ، فلم يمكن إدخالُه بينها بخلاف الكافية.

[وَنَحْوُ "حَــيٍّ" فَتْــحُ ثَــانِيْــهِ يَجِــبْ وَارْدُدْهُ وَاواً إنْ يَكُــنْ عَنْــهُ قُــلِــبْ]

(**وَنَحْوُ "حَيٍّ" فَتْحُ ثَانِيْهِ يَجِبْ**) أي[7]: إذا نُسِبَ إلى ما آخِرُه ياءٌ مُشَدَّدةٌ فإمّا أنْ تكونَ مسبوقةً بحرفٍ، أو بحرفين، أو بثلاثةٍ فأكثر:

فإن كانتْ مسبوقةً بحرفٍ لم يحذفْ مِن الاسمِ شيءٌ عند النَّسَب، ولكن يُفْتَحُ ثانيه ويُعامَل معاملةَ المقصورِ الثّلاثيّ؛ فإنْ كان ثانيه ياءً في الأصْلِ لم تَزِدْ على/ ذلك[8]، كقولك في "حَيّ": "حَيَوِيّ" فَتَحْتَ ثانيه فقلَبْتَ الياءَ الأخيرةَ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، ثمّ قلبت واواً لأجلِ ياءِ[9] النَّسَب. وإنْ كانَ ثانيه في الأصْلِ واواً رَدَدْتَهُ إلى أصْلِه فتقول في "طَيّ": "طَوَوِيّ"؛ لأنّه مِنْ "طَوَيْت"، وقد أشار إلى هذا بقوله: (**وَارْدُدْهُ وَاواً إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ**). ٣٣٦/أ

وإن كانت مسبوقةً بحرفين فسيأتي حكْمُها.

وإن كانت مسبوقةً بثلاثة فأكثر فقد تقدَّم حكمُها.

---

[1] - في الأصل:"الثلاثي". وهو تحريف.
[2] - ٦١٠/٢.
[3] - انظر ما سبق في مر ٣٦٩/٢-٣٧٠.
[4] - التنبيه في مر ٣٧٠/٢.
[5] - ليست "إليه" في ط١.
[6] - شرح الكافية ١٩٢٨/٤.
[7] - الشرح الآتي في مر ٣٧٠/٢-٣٧١.
[8] - في ط١ زيادة "شيء".
[9] - سقطت "ياء" من ط١.

(وعَــلَمَ التَّثْنِيَــةِ احْــذِفْ لِلْنَّسَــــبْ وَمِثْــلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيــحٍ وَجَــبْ)

فتقول في النَّسَب إلى "مُسْلِمَينِ"، و"مُسْلِمِيْنَ"، و"مُسْلِمَات": "مُسْلِمِيّ"، وفي النَّـــسَب إلى "تَمَـــرَات": "تَمْرِيّ" بالإسْكانِ[1]. وحكم ما سُمِّي به مِنْ ذلك على لغة الحكاية كذلك، وعلى هذا يقال في النَّـــسَب إلى "نَصِيْبِيْن"[2]: "نَصِيْبِيّ"، وإلى "عَرَفَات": "عَرَفِيّ".

وأمّا مَنْ أجرى المثنَّى مجرى "حَمْدَان" والجمع المذكّر[3] مجرى "غِسْلِيْن"[4] فإنّه لا يحذف، بل يقول في النَّسَب إلى مَنْ اسمُه[5] "مُسْلِمَان": "مُسْلِمَانِيّ"، وفي النَّسَب إلى "نَصِيْبِيْن": "نَصِيْبِيْنِيّ".

ومَنْ أجرى الجمعَ المذكَّر مجرى "هَارُون"، أو مجرى "عَرَبُون"[6]، أو ألزمه الواوَ وفتحَ النُّون، قال فيمن اسمه "مُسْلِمُونَ": "مُسْلِمُونِيّ".

ومَنْ منعَ صرْفَ الجمع المؤنَّثِ نزَّل تاءَه منزلةَ تاءِ "مَكَّة"، وألفَه منزلة ألف "جَمَزَى"، فحذفهما؛ فيقـــول فيمن اسمه "تَمَرَات": "تَمَرِيّ بالفتح.

وأمّا نحو "ضَخْمَات" ففي ألفه القلْبُ والحذْفُ؛ لأنّها كألف "حُبْلَى". وليس في ألف نحو "مُـــسْلِمَات"، و"سُرَادِقَات"[7] إلاّ الحذْفُ.

وحكم ما ألحق بالمثنَّى والمجموع تصحيحاً حكْمُهما؛ فتقول[8] في النَّسَب إلى "اثْنَيْنِ": "اِثْنِيّ وثَنَوِيّ"، وإلى "عِشْرِيْن": "عِشْرِيّ"، وإلى "أُوْلاَت":/ "أُوْلِيّ". ٣٣٦/ب

[وَثَــالِــثٌ مِنْ نَحْــوِ "طَيِّـــبٍ" حُــذِفْ وَشَــذَّ "طَــائِــيٌّ" مَقُــوْلاً بِــالأَلِــفْ]

(**وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ "طَيِّبٍ" حُذِفْ**) أي[9]: إذا وقع قبل الحرْفِ المكسور لأجل ياء النَّسَب ياءٌ مكسورةٌ مدغَمٌ فيها مثلُها حذفْتَ المكسورةَ؛ فتقول في "طَيِّب": "طَيْبِيّ"، وفي "مَيِّت": "مَيْتِيّ"؛ كراهـــةَ اجتمـــاع اليـــاءات والكسرة.

(**وَشَذَّ**) في النَّسَب إلى "طَيِّئ" (**"طَائِيٌّ" مَقُوْلاً بِالأَلِفْ**)، إذ قياسُه "طَيْئِيّ" بسكون اليـــاء كـــــ"طَيْبِـــيّ"، فقلبوها[10] ألفاً على غير قياس؛ لأنّها ساكنةٌ ولا تقلب ألفاً إلا المتحرِّكَة[11].

---

[1] - سقط "وفي النسب إلى تمرات تمري بالإسكان" من د.
[2] - نصيبين: مدينة عامرةٌ من بلادِ الجزيرة على جادَّةِ القوافل من المَوْصِلِ إلى الشّام. انظر معجم البلدان (نصيبين) ٢٨٨/٥، واللسان والتاج (نصب).
[3] - سقطت "المذكر" من ط١.
[4] - الغِسلين: طعام أهل النار. وقيل: هو صديد أهل النار. وقيل: شجر في النار. وقيل غير ذلك. انظر الصحاح واللسان (غسل).
[5] - في د:"بل يقول فيمن اسمه".
[6] - العُربونُ والعَرَبونُ والعُرْبانُ: ما عُقِد به البيع، وتسمِّيه العامة الرَبونُ. انظر الصحاح واللسان والقاموس (عربن).
[7] -السُّرادِقُ: كلُّ ما أحاطَ بشيءٍ. وقيل: ما يُمَدُّ فوق صَحْنِ الدار. انظر الصحاح واللسان والقاموس (سردق).
[8] - سقط "في النسب إلى نصيبين....فتقول" من د.
[9] - الشرح الآتي في مر ٣٧٢/٢.
[10] - في د:"فقلبت الياء ألفاً".
[11] - في د:"لأنها إنما تقلب إذا كانت متحركة".

فإن كانت الياءُ مفرَدةً نحو "مُغْيل"[١]، أو مُشَدَّدةً مفتوحةً نحو "هَبَيَّخ"، أو فُصِلَ بينها وبين المكسور نحو "مُهَيِّم" – تصغيرُ "مِهْيَام"[٢]: "مِفْعَال"[٣]– لم تحذَفْ[٤]، بل يقال في النَّسَب إلى هذه[٥]: "مُغْيِلِيّ"، و"هَبَيَّخِيّ"، و"مُهَيِّمِيّ"[٦]، لنقصِ الثّقل: بعدم الإدغام، وبالفتح، وبالفَصْل بالمدّ.

تنبيه[٧]:

دخلَ في إطلاق النّاظم نحو "غُزَيِّل" – تصغير "غَزَال" – فتقول فيه: "غُزَيْلِيّ"، وقد نصَّ على ذلك جماعةٌ، وإن كان سيبويه[٨] لم يُمَثِّل إلاّ بغير المصغَّرِ.

ودخل فيه أيضاً "أيِّم"، فيقال فيه: "أَيْمِيّ"، وهو مقتضى إطلاق سيبويه[٩] والنُّحاة. وقال أبو سعيد[١٠] في كتابه المستوفَى[١١]: "وتقول في "أَيِّم": "أَيِّمِيّ"؛ لأنّك لو حذفت الياءَ المتحرِّكةَ لم يبقَ ما يدلُّ عليها". قيل[١٢]: "وليس بتعليلٍ واضحٍ، ولو علَّلَ بالالتباس بالنَّسَبِ إلى "أَيْم" لكان حَسَناً".[١٣]

[وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيْلَةَ الْتُزِمْ وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ]

(**وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيْلَةَ الْتُزِمْ**) أي[١٤]: التزم في النّسبة إلى "فَعِيْلَة" حذْفُ التّاء والياءِ وفتْحُ العَين[١٥]، كقولهم[١٦] في النّسبة إلى "حَنِيْفَة": "حَنَفِيّ"[١٧]، وإلى "بَجِيْلَة": "بَجَلِيّ"، وإلى "صَحِيْفَة": "صَحَفِيّ"، حذفوا تاء التّأنيث أوّلاً ثمّ حذفوا الياءَ ثمّ قلبوا الكسرَ فتحاً[١٨].

[١] - في ط١:"مُغَيْل". بضم الميم وفتح الغين وسكون الياء. وفي صب ١٦٦٧/٤:"مغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وكسر التحتية اسم فاعل من أغيلت المرأة ولدها أرضعته وهي حامل، وفي القاموس ما يشهد له... فيكون عدم إعلاله كمقيم ومبين سماعياً". وانظر اللسان والقاموس والتاج (غيل).

[٢] - في زهر ٣٣٠/٢: "من هام على وجهه إذا ذهب من العشق، أو من هام إذا عطش. أو تصغير "مهوّم" اسم فاعل من: "هوّم الرجل" إذا هزّ رأسه من النعاس. أو تصغير "مهيّم" اسم فاعل من: "هيّمه الحب" إذا جعله هائماً". وانظر الكتاب ٨٦/٢، والأصول٧٣/٣، واللسان (هوم)، و(هيم).

[٣] - في د، وط، وص. زيادة: "مِنْ هَامَ".

[٤] - في هامش الكتاب ٨٦/٢ عن السيرافي: "لأنا إن حذفنا الياء التي قبل الميم صار: "مُهَيّم"، مثل "أسيّد"، فإذا أضفنا إليه حذفنا الياء، فيصير ذلك إخلالاً به".

[٥] - في د:"هذا".

[٦] - في ط٢:"مهيمي". وهو خطأ.

[٧] - انظر مر ٣٧٣/٢.

[٨] - بل ذكر سيبويه في الكتاب ٨٥/٢-٨٦ النسب إلى "أُسيّد"، و"حُميّر"، و"لُبيّد".

[٩] - الكتاب ٨٥/٢-٨٦.

[١٠] - كمال الدين، علي بن مسعود بن فرّخان، أكثر أبو حيّان من النقل عنه، وكنيته في بغية الوعاة وكشف الظنون أبو سعد، وفي الارتشاف ٦١١/٢، ومر ٣٧٣/٢ أبو سعيد. انظر بغية الوعاة ٢٠٦/٢، وكشف الظنون ١٦٧٥/٢.

[١١] - انظر قول صاحب المستوفى في الارتشاف ٦١١/٢-٦١٢، ومر ٣٧٣/٢.

[١٢] - قال بذلك أبو حيان في الارتشاف ٦١٢/٢.

[١٣] - في د زيادة "انتهى".

[١٤] - انظر الارتشاف ٦١٣/٢، ومر ٣٧٤/٢.

[١٥] - سقط "أي التزم...العين" من د.

[١٦] - انظر القول في الكتاب ٧٠/٢، والأصول ٧٢/٣، وأسرار العربية ٣٢١/١.

[١٧] - في د زيادة"بحذف يائها وتائها وفتح عينها".

[١٨] - سقط "وإلى بجيلة ...فتحاً" من د.

وأمّا قولُهم[1]/ في "سَلِيْمَة": "سَلِيْمِيّ"، وفي "عَمِيْرَةِ كَلْبٍ": "عَمِيْرِيّ"، وفي "السَّلِيْقَة": "سَلِيْقِيّ"؛ ٣٣٧/أ والسَّلِيقِيّ: الّذي يتكلّمُ بأصْلِ طبيعته مُعْرِباً[2]؛ قال الشّاعر[3]:

٢٧٢ – وَلَسْتُ بِنَحْوِيّ يَلُوكُ لِسَانَهُ   وَلَكِنْ سَلِيْقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ

فإنّ هذه الكلمات جاءت شاذّةً للتّنبيه على الأصْلِ المرفوضِ. وأشذُّ منه قولُهم[4]: "عُبَدِيّ"، و"جُذَمِيّ"، بالضَّمِّ، في بني عَبِيْدَة وجَذِيْمَة[5].

تنبيه:

ألحق سيبويه[6] "فَعُولَة" بـ"فَعِيلَة" صحيحَ اللاَّم كان أو مُعْتلَّها، فتقول في النَّسَب إلى "فَرُوقَة" و"عَدُوَّة": "فَرَقِيّ"، و"عَدَوِيّ"، وحجّتُه في ذلك قولُ العرب في النَّسَب إلى "شَنُوءَة": "شَنَئِيّ"، وهذا عند المبرّد[7] مِنَ الشاذّ فلا يقيس[8] عليه، بل يقول في كل ما سواه مِنْ "فَعُولَة": "فَعُولِيّ"، كما يقول الجميع في "فَعُول"، صحيحاً كان كـ"سَلُول"، أو معتلاً كـ"عَدُوّ"، إذ لا يقال فيهما باتفاق إلاّ "سَلُولِيّ"، و"عَدُوِّيّ"، وإنّما قاس سيبويه على "شَنَئِيّ" ولم يسمع في ذلك غيرَه لأنّه لم يَرِدْ ما يخالِفُه.[9]

(**وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ**) أي: حُتِمَ في النِّسبة إلى "فُعَيْلَة" حذْفُ الياء والتّاء أيضاً[10]، كقولهم[11] في النَّسَب إلى "جُهَيْنَة": "جُهَنِيّ"[12]، وإلى "قُرَيْظَة": "قُرَظِيّ"، وإلى "مُزَيْنَة": "مُزَنِيّ"، حذفوا تاء التّأنيث ثمّ حذفوا الياء[13]. وشذّ مِنْ ذلك قولُهم في "رُدَيْنَة": "رُدَيْنِيّ"، وفي "خُزَيْنَة"[14]: "خُزَيْنِيّ"؛ و"خُزَيْنَة" مِنْ أسماءِ البصرة.

تنبيهان:

الأوّل[15]: لو سُمِّي باسمٍ شذّت العرب في النَّسَب إليه لم يُنْسَبْ إليه إلاّ على ما يقتضيه القياس.

[1] - انظر القول في الكتاب ٧١/٢، والأصول ٧٢/٣، والشافية ٣٧.
[2] - انظر شرح الشافية للرضي ٢٨/٢، واللسان والتاج (سلق).
[3] - البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في شرح الشافية لابن الحاجب ٢٨/٢، واللسان (سلق)، والمقاصد ٥٤٣/٤. ورد في مر ٣٧٤/٢، وزهر ٣٣١/٢. ويلوك لسانه من لكت الشيء في فمي إذا علكته. وأعرب: أبين.
موضع الشاهد: سليقيّ، ووجه الاستشهاد قولهم "سليقي" نسبة إلى "السليقة" شذوذاً، والقياس: "سَلَقيّ".
[4] - انظر القول في الكتاب ٦٩/٢، والأصول ٨١/٣، والشافية ٣٧.
[5] - في ط:"عُبَيدة" بضم العين وفتح الباء. و"جُذَيمة" بضم الجيم وفتح الذال. وهو خطأ.
[6] - الكتاب ٧٠/٢.
[7] - المقتضب ١٤٠/٣.
[8] - في ط، وص:"فلا يقاس".
[9] - في د زيادة "انتهى".
[10] - سقط "أي حتم...أيضاً" من د.
[11] - انظر القول في الكتاب ٧٠/٢، والأصول ٧٢/٣، واللمع ٢٠٧.
[12] - في د زيادة "بحذف يائها وتائها".
[13] - سقط "وإلى قريظة...الياء" من د.
[14] - كذا في جميع النسخ، وهو تصحيف صوابه: "خُرَيبة". انظر الكتاب ٧١/٢، والمقتضب ١٣٤/٣، والتكملة للفارسي ٥٦، والمخصص ٢٤١/١٣، ومعجم البلدان (الخريبة) ٣٦٣/٢، واللسان (خرب)، والارتشاف ٦١٣/٢.
[15] - التنبيه الأول بتمامه في الارتشاف ٦١٣/٢، ومر ٣٧٤/٢.

الثّاني[1]: ما تقدّم مِنْ أنّه يقال في "فَعِيْلة": "فَعَلِيّ"، وفي "فُعَيْلَة": "فُعَلِيّ" له شرطان:

عدم التّضعيف، وعدم اعتلال العين واللاّم صحيحة.

وسيأتي التّنبيه/ على هذين الشَّرطين. وهما معتبران أيضاً في "فَعُولَة" على رأي سيبويه[2]. ٣٣٧/ب

[وَأَلْـحَـقُـوا مُـعَـلَّ لامٍ عَـرِيَـا   مِـنَ المِثَـالَيْـنِ بِمَـا التَّـا أُوْلِيَـا]

(**وَأَلْحقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا**) مِنَ التّاء (**مِنَ المِثَالَيْنِ**)، أي: "فَعِيلَة"، و"فُعَيْلَة"، (**بِمَا التَّا أُوْلِيَا**) منهما في حذف الياء وفتح ما قبلها إنْ كان مكسوراً، فقالوا في النَّسَب إلى "عَدِيّ"، و"قُصَيّ": "عَدَوِيّ"، و"قُصَوِيّ"، كما قالوا في النَّسَب إلى[3] "غَنِيَّة"، و"أُمَيَّة": "غَنَوِيّ"، و"أُمَوِيّ".

وظاهر كلامه أنَّ هذا الإلحاق واجبٌ، وقد صرَّح بذلك في الكافية[4]. وصرَّح به[5] أيضاً ولده[6]. وذكر بعضهم[7] فيهما وجهين: الحذْف كما مثّل، والإثبات نحو: "قُصَيِّيّ"، و"عَدِيِّيّ"، وهو أثقل لكسرة الدّال.

وتناول كلامه نحو "كُسَيّ" – تصغير "كِسَاء" – وفيه وجهان[8]: قال بعضهم[9] يجب فيه الإثبات فيقال فيه: "كُسَيِّيّ" بياءَين مشدَّدتَين، وأجاز بعضهم "كُسَوِيّ".

فإنْ كانا صحيحي اللاَّم اطَّرد فيهما عدمُ الحذف، كقولهم في "عَقِيل"، و"عُقَيل": "عَقِيلِيّ"، و"عُقَيْلِيّ"، هذا مذهب سيبويه[10]، وهو مفهومُ قولِه: (**مُعَلَّ لامٍ**). وذهب المبرّد[11] إلى جواز الحذف فيهما، فالوجهان عنده[12] مطَّردان قياساً على ما سُمِعَ مِنْ ذلك. ومِنَ المسموع بالحذف قولُهم[13] في "ثَقِيف": "ثَقَفِيّ"، وقولُهم في "سُلَيم": "سُلَمِيّ"، وفي "قُوَيْم": "قُوَمِيّ"، وفي "قُرَيش": "قُرَشِيّ"، وفي "هُذَيل": "هُذَلِيّ"، وفي "فُقَيْم كِنَانَة": "فُقَمِيّ"؛ ليفرِّقوا بينه وبين "فُقَيْمِيّ" في "فُقَيْمِ تَميم"، وفي "مُلَيْح خُزَاعَة": "مُلَحِيّ"؛ ليفرّقوا بينه وبين "مُلَيْحِيّ" في "مُلَيح بن[14] عمرِو بنِ ربيعة"، و"مُلَيْح بن الهُوْنِ بنِ خُزَيْمَة".

---

[1] - أغلب التنبيه الثاني في مر ٣٧٤/٢-٣٧٥.
[2] - انظر الكتاب ٧٠/٢، ٧٣/٢-٧٤. وفي د زيادة "انتهى".
[3] - سقط "عدي..النسب إلى" من د.
[4] - شرح الكافية ١٩٣٠/٤. وسقط "وقد صرح بذلك في الكافية" من د.
[5] - سقطت "به" من ط١.
[6] - نا ٨٠٠.
[7] - ذكر سيبويه الحذف ونقل عن يونس الإثبات في الكتاب ٧٣/١. وذكر الفارسي الوجهين في التكملة ٥٨.
[8] - انظر الوجهين في الارتشاف ٦٠٩/٢-٦١٠، ومر ٣٧٥/٢.
[9] - كأبي حيان في الارتشاف ٦٠٩/٢.
[10] - الكتاب ٧١/٢.
[11] - المقتضب ١٣٣/٣.
[12] - في ط١، وص:"عندهما". وهو خطأ.
[13] - انظر القول في الكتاب ٦٩/٢، والمقتضب ١٣٣/٣، والأصول ٨١/٣.
[14] - في ط٢، وص:"بني". وهو خطأ.

ووافق السِّيرافيُّ المبرّدَ وقال[1]: "الحذْفُ في هذا خارجٌ عَنِ[2] الشُّذوذ، وهو كثيرٌ جداً في لغة أهل/ الحجاز". ١/٣٣٨
قيل[3]: "وتسوية المبرّد بين "فَعِيل"، و"فُعَيل" ليست بجيّدة؛ إذ سُمِع الحذْفُ في "فُعَيل" كثيراً، و لم يُسْمَعْ في "فَعِيل" إلاّ في "ثَقِيف"، فلو فَرَّقَ بينهما لكان أسعدَ بالنّظر"[4].

[وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَـ"الطَّوِيلَهْ" وَهكَذَا مَا كَانَ كَـ"الجَلِيلَهْ"]

(**وَتَمَّمُوا**)؛ أي: لم يحذفوا[5] (**مَا كَانَ**) مِنْ "فَعِيلَة" مُعْتلَّ العين صحيحَ اللاَّم، (**كَـ"الطَّوِيلَهْ"**)؛ أي: مِمّا هو صحيحُ اللاَّمِ فقالوا: "طَوِيلِيّ"؛ لأنّهم لو حذفوا الياء وقالوا: "طَوَلِيّ" لزم قلب الواو ألفاً لتحرُّكها وتحرُّكِ ما بعدها وانفتاحِ ما قبلها.

وألحق بـ"فَعِيلَة" في ذلك "فُعَيْلَة" بالضَّمِّ مِنْ نحو: "لُوَيْزَة"[6]، و"نُوَيْرَة" فقالوا: "لُوَيْزِيّ"، و"نُوَيْرِيّ"، و لم يقولوا: "لُوَزِيّ"، و"نُوَرِيّ" لِنَبْتٍ[7]. و"الطَّوِيلَة": حَيّ.

والاحتراز بصحيح اللاَّم مِنْ نحو: "طَوِيَّة"، و"حُيَيَّة"[8] فإنّه يقال فيهما: "طَوَوِيّ"، و"حُيَوِيّ"[9].

(**وَهكَذَا**) تَمَّموا (**مَا كَانَ**) مِنْ "فَعِيلَة"، و"فُعَيلَة"[10] مُضاعفاً، (**كَـ"الجَلِيلَهْ"**)، و"القُلَيلَة"[11]، فقالوا[12]: "جَلِيلِيّ"، و"قُلَيْلِيّ"، و لم يقولوا: "جَلَلِيّ"، و"قُلَلِيّ" كراهةَ اجتماع المثلين[13].

تنبيه[14]:

ومثل "فَعِيلَة" – فيما ذكر – "فَعُولَة" نحو: "قَوُولَة"، و"صَرُورَة"[15] فيقال فيهما: "قَوُولِيّ"، و"صَرُورِيّ"، لا: "قَوَلِيّ"، و"صَرَرِيّ"[16]؛ لِما ذُكِر.

---

[1] - انظر قول السيرافي في شرح الشافية للرضي ٢٩/٢، والارتشاف ٦١٥/٢-٦١٦، ومر ٣٧٦/٢، والمساعد ٣٦٨/٣.
[2] - في ط١، وص:"من".
[3] - قال بذلك أبو حيان في الارتشاف ٦١٦/٢.
[4] - انظر ما سبق في مر ٣٧٦/٢.
[5] - سقط "أي لم يحذفوا" من د.
[6] - سقط "أي مما هو صحيح...لويزة" من د.
[7] - في صب ١٦٧٢/٤:"كذا في النسخ، ولم أجد في القاموس أن لويزة أو نويرة أو لويزي أو نويري اسم لنبت، والذي فيه أن نويرة اسم لناحية بمصر"اهـ. ومقصود الأشموني والله أعلم "الويزة" تصغير "لوزة" وهو جنس من الثمار معروف، و"نويرة" تصغير "النَّورة" - بفتح النون والراء - وهي الزّهرة. انظر اللسان (لوز)، و(نور)، والقاموس (نور)، والتاج (لوز)، (نور).
[8] - في ط٢:"طوَيَّة، وحَيَيَّة". وفي حاشية مر ٣٧٧/٢ قال المحقق:"الطوية (بفتح الطاء): الضمير والنية. وحيية (بضم الحاء): والدة عمرو بن شعيب"، وأشار إلى نسخة أخرى موافقة لضبط ط٢.
[9] - سقط "فقالوا لويزي...حيوي" من د.
[10] - سقط "من فعيلة وفُعيلة" من د.
[11] - "القُليلة" تصغير "قُلّة"؛ والقُلّة أعلى الجبل، وقلة كل شيء: أعلاه. وقيل: الجَرَّة العظيمة. وقيل: الجَرَّة عامة. وقيل: الكُوز الصغير. انظر الصحاح واللسان والتاج (قلل).
[12] - انظر اللمع ٢٠٨، وعق ٤٩٩/٢.
[13] - سقط "والقليلة..المثلين" من د. وفيه: "كالجليلة والقُدَيدَة فقالوا: جليلي وقديدي؛ فراراً من تحريك حرف العلة في المعتل العين ومن اجتماع المثلين في المضاعف، وفي هذا البيت الشرطان المشار إليهما فيما مضى".
[14] - انظر مر ٣٧٨/٢.
[15] - يقال: رجلٌ صَرُورَةٌ، للذي لم يحجَّ. وفسَّر أبو عبيد قوله ﷺ لا صَرُورَةَ في الإسلام بأنه التَّبَتُّل وتَرْكَ النكاح فجعله اسماً للحَدَث. انظر الصحاح واللسان (صرر).
[16] - في د"صرويّ". وهو تحريف.

(وَهَمْــزُ ذِي مَــدٍّ يُــنَــالُ فِي النَّسَــبْ مَــا كَــانَ فِي تَثْنِيَــةٍ لَــهُ انْتَسَـــبْ)

أي[١]: حكْمُ همزة الممدود في النَّسَب كحُكْمِها في التّثنية القياسيّة: فإنْ كانت بدلاً مِنْ ألف التّأنيث قُلِبَتْ واواً، فتقول[٢] في "صَحْرَاء": "صَحْرَاوِيّ". وإنْ كانت أصليّةً سَلِمَت، تقول في "قُرَّاء": "قُرَّائِيّ". وإنْ كانت بدلاً مِنْ أصْلٍ أو للإلحاق جاز فيها أنْ تسلَمَ وأنْ تقلبَ واواً، فتقول[٣] في "كِسَاء"، و"عِلْبَــاء": "كِـسَائِيّ"، و"عِلْبَائِيّ"، وإنْ شئتَ[٤]: "كِسَاوِيّ"، و"عِلْبَاوِيّ". وفي الأحسن منهما/ ما سبق. ٣٣٨/ب

وإنّما قيَّدتُ التّثنية بالقياسيّة احترازاً مِنَ التّثنية الشَّاذَّةِ نحو: "كِسَايَيْنِ"، فإنّه لا يُقاس على ذلك في النَّسَبِ، كما صرَّح به في شرح الكافية[٥]، فلا يقال: "كِسَايِيّ".

تنبيهات:

الأوّل[٦]: مُقتضَى كلامِه هنا، وفي شرح الكافية[٧] أنّ الأصليَّةَ تتعيَّنُ سلامتُها. وصرَّح بذلك الشَّارحُ فقال[٨]: "وإنْ كانت أصْلاً غيرَ بدَلٍ وَجَبَ أنْ تَسْلَمَ". وذكر في التّسهيل فيها الوجهين وقال[٩]: "أجْوَدُهُما التّصحيحُ".

الثّاني: إذا لم تكن الهمزةُ للتّأنيث ولكن الاسم مؤنّثٌ، نحو: "السَّماء"، و"حِرَاء"، و"قُبَاء" إذا أردتَ البقعةَ، ففيه وجهان: القَلْبُ، والإبقاءُ؛ وهو الأجود؛ للفرْقِ بينه وبين "صَحْرَاء". وإنْ جعلــت "حِــرَاء"، و"قُبَــاء" مذكَّرَين كانا كــ"رِدَاء"، و"كِسَاء".

الثّالث[١٠]: إذا نسبت إلى "مَاء" و"شَاء" فالمسموع قلب الهمزة واواً، نحو: "مَاوِيّ"، و"شَاوِيّ".

ومنه قوله[١١]:

٢٧٣ - لاَ يَنْفَعُ الشَّاوِيَّ فِيْهَا شَـــاتُهُ
وَلاَ حِـــمَـــارُهُ وَلاَ أدَاتُـــهُ

فلو سُمِّي بــ"مَاء"، أو "شَاء" لجرى في النَّسَب إليه على القياس فقيل: "مَــائِيّ، ومَــاوِيّ"، و"شَــائِيّ، وشَاوِيّ".

[١] - الشرح الآتي في مر ٣٧٨/٢-٣٧٩.
[٢] - في د، وط، وص:"كقولك".
[٣] - في د:"كقولك".
[٤] - في ط، وص زيادة "قلت".
[٥] - ١٩٥١/٤.
[٦] - انظر مر ٣٧٨/٢.
[٧] - ١٩٥٠/٤.
[٨] - نا ٨٠١.
[٩] - التسهيل ٢٦١.
[١٠] - انظر الارتشاف ٦٠٨/٢.
[١١] - الرجز لمبشر بن هذيل الشمخي في اللسان (حمر) برواية: "ولا حماراه ولا علاته"، وشا. وهو بلا نسبة في العضديات للفارسي ١٢٩، والمخصص ٢٥٨/١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٦/٥، وشرح الكافية ١٩٥١/٤، ورد في شا ٥٧٠/٧. والشاويّ نسبة إلى شاء.
موضع الشاهد: الشاوي، ووجه الاستشهاد قلب الهمزة واواً في "الشاويّ" المنسوب إلى شاء.

[وَانْسُــبْ لِصَــدْرِ جُمْـلَةٍ وَصَدْرِ مَــا رُكِّــبَ مَــزْجـاً لِـثَــانٍ تَــمَّــمَــا

إضَــافَــةً مَــبْــدُوءَةً بِــابْــنٍ أَوَ ٱبْ أَوْ مَــا لَهُ التَّعْرِيــفُ بِالثَّــانِي وَجَــبْ]

(**وَانْسُبْ لِصَدْرِ**) ما سُمِّي به من (**جُمْلَةٍ**)؛ وهو المركَّبُ الإسناديّ[١]، نحو: "بَرَقَ نَحْرُهُ"، "وتَأَبَّطَ شَــرّاً"، فتقول: "بَرَقِيّ"، و"تَأَبَّطِيّ".

وأجاز الجرميّ[٢] النَّسَبَ[٣] إلى العَجُزِ، فيقول: "نَحْرِيّ"، و"شَرِّيّ".

وشذَّ قولُهم[٤] في الشَّيخ الكبير: "كُنْتِيّ" نسبةً إلى "كُنْتُ"، ومنه قوله[٥]:

٢٧٤- فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيّاً وأصبحْتُ عاجِناً [وشَــرُّ خِصَــالِ المرْءِ كُنْتُ وَعَــاجِنُ]

والقياسُ: "كَونِيّ".

(وَ) انسب إلى (**صَدْرِ مَا...رُكِّبَ مَزْجاً**)[٦]، نحو: "بَعْلَبَكَّ"، و"حَضْرَمَوْت"، فتقول: "بَعْلِيّ"، و"حَضْرِيّ"، وهذا الوجهُ[٧] مقيس اتِّفاقاً، ووراءه أربعةُ أوجُه[٨]:

الأوّل: أنْ يُنْسَبَ إلى عَجُزِه، نحو: "بَكِّيّ"،/ أجازه الجرميّ[٩] وحدَه، ولا يجيزه غيرُه[١٠]. ٣٣٩/أ

الثّاني: أنْ يُنْسَبَ إليهما[١١] معاً مُزالاً تَرْكِيبُهُما، نحو: "بَعْلِيّ بَكِّيّ"، أجازه قومٌ منهم أبو حاتم[١٢]، قياساً على قوله[١٣]:

٢٧٥ – تَــزَوَّجْتُهَــا رَامِيَّــةً هُــرْمُزِيَّــةً [بِفَضْــلَةِ مَــا أعْطَــى الأَمِيْرُ مِنَ الرِّزْقِ]

---

[١] - في د:"(وانسب لصدر جملة وصدر ما...ركب مزجا) أي: ينسب إلى صدر الجملة في المركب الإسنادي".
[٢] - انظر إجازة الجرمي في التسهيل ٢٦١، والارتشاف ٦٠٠/٢، ومر ٣٧٩/٢، والمساعد ٣٥٤/٣، وشا ٥١٧/٧.
[٣] - سقطت "النسب" من د.
[٤] - انظر القول في المخصص ٢٤٦/١٣، وشرح الكافية ١٩٥٣/٤، والارتشاف ٦٠٠/٢.
[٥] - البيت من الطويل، للأعشى في الهمع ٣٩٥/٣، والدرر٢٨٤/٦. وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢٢٤/١، وأسرار العربية ٩٠، وشرح الشافية للرضي ٧٧/٢. والكنتي: الشيخ الذي يقول كنت في شبابي كذا وكذا، والعاجن: الذى لا يقدر على النهوض من الكبر إلا بعد أن يعتمد على يديه اعتمادا تاماً كأنه يعجن.
موضع الشاهد: كنتيّ، ووجه الاستشهاد النسب إلى الجملة: "كنت"، وهذا شاذ.
[٦] - في د:"وإلى صدر المركب المزجيّ".
[٧] - في د زيادة "وحده".
[٨] - انظر مر ٣٨٠/٢.
[٩] - انظر إجازة الجرمي في شرح الشافية للرضي ٧٢/٢، والارتشاف ٦٠١/٢، ومر ٣٨٠/٢، والمساعد ٣٥٤/٣، وشا ٥١٧/٧، وزهر ٣٣٢/٢.
[١٠] - في قوله: "ولا يجيزه غيره" نظر؛ إذ قال أبو حيان في الارتشاف ٦٠١/٢: "قال أبو الحسن في الأوسط في "بلال أباذ": "بلاليّ أو أباذيّ"، فظاهره التخيير كما يقول الجرميّ". وانظر مر ٣٨٠/٢، وشا ٥١٧/٧-٥١٨.
[١١] - في ط١:"بينهما". وهو خطأ.
[١٢] - انظر إجازة أبي حاتم في شرح المفصل لابن يعيش ٧/٦، والارتشاف ٦٠١/٢، ومر ٣٨٠/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٧٣١/٢، وشا ٥١٨/٧، وزهر ٣٣٢/٢.
[١٣] - البيت من الطويل، مجهول القائل، وهو بلا نسبة في العسكريات للفارسي ٨٤، والعدد لابن سيده ٥٥، والمقرب ٥٨/٢، وشرح الشافية للرضي ٧٢/٢. ورد في مر ٣٨٠/٢، وشا ٥١٦/٧، وجز ٣٨١، وزهر ٣٣٢/٢. ورامية هرمزية نسبة إلى رامهرمز.
موضع الشاهد: رامية هرمزية، ووجه الاستشهاد النسب إلى صدر وعجز المركب تركيباً مزجياً؛ وهو "رامهرمز"، بعد إزالة تركيبهما.

الثّالث: أنْ يُنْسَبَ إلى مجموع المركَّبِ، نحو: "بَعْلَبَكِّيّ".

الرّابع: أنْ يُبْنَى مِنْ جُزْأي المركَّبِ اسمٌ على "فَعْلَل" ويُنْسَب إليه[1]، نحو: "حَضْرَمِيّ". وهذان الوجهان شاذَّانِ لا يُقاس عليهما.

تنبيهان:

الأوّل: حكْمُ "لَوْلاَ"، و"حَيْثُمَا" مُسَمًّى بهما حُكْمُ المركَّبِ الإسناديّ في النَّسَب إليهما، فتقول: "لَوِيّ" بالتّخفيف[2]، و"حَيْثِيّ". وحكْمُ نحو "خَمْسَةَ عَشَرَ" حُكْمُ المركَّبِ المزجيّ، فتقول: "خَمْسِيّ".

الثّاني[3]: قوله: (**وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ**) أجودُ مِنْ قوله في التّسهيل[4]: "ويُحْذَف لها - يعني: ياء النَّسَب - عَجزُ المركَّبِ"؛ لأنّه لا يُقْتَصَرُ في الحذْفِ على العَجُزِ، بل يُحْذَفُ ما زاد على الصَّدْرِ، فلو سَمَّيْتَ بـ"خَرَجَ اليَومَ زَيْدٌ" قلتَ: "خَرَجِيّ".[5]

(وَ) انسب[6] (**لِثَانٍ تَمَّمَا...إضَافَةً مَبْدُوءَةً بابْنٍ أَوَ اَبْ...أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ**). هذا الأخيرُ مِنْ عطْفِ العامِّ على الخاصِّ. أي: يجب أنْ يكونَ النَّسَبُ إلى الجزء الثّاني مِنَ المركَّبِ الإضافيّ في ثلاثة مواضع؛ ذكر منها في هذا البيتِ موضِعَين، وسيذكر الثّالث:

الأوّل: أنْ تكونَ الإضافةُ كُنْيَةً كـ"أبي بَكْرٍ"، و"أمِّ كُلْثُوم".

والثّاني: أنْ يكونَ الأوّلُ/ عَلَماً بالغَلَبَةِ كـ"ابنِ عَبَّاسٍ"، و"ابنِ الزُّبَيْرِ"، فتقول: "بَكْرِيّ"، و"كُلْثُومِيّ"، و"عَبَّاسِيّ"، و"زُبَيْرِيّ". ٣٣٩/ب

تنبيه:[7]

كانَ الأحسنُ أنْ يقولَ:

إضَافَةً مِنَ الكُنَى أوِ اشْتَهَرْ مُضَافُهَا غَلَبَةً كَابْنِ عُمَرْ

---

[1] - سقطت "إليه" من النسخ جميعاً عدا الأصل.
[2] - أي: بتخفيف الواو. انظر الارتشاف ٦٠٠/٢، والمساعد ٣٥١/٣، وصب ١٦٧٥/٤.
[3] - التنبيه الثاني في مر ٣٨٠/٢.
[4] - ٢٦١.
[5] - في د زيادة "انتهى".
[6] - سقطت "انسب" من د.
[7] - انظر مر ٣٨١/٢-٣٨٢.

لأنّ عبارَتَه توهِمُ أنَّ ما له التّعريف بالثّاني قِسْمٌ برأسه، فشمل نحو: "غُلام زَيْدٍ". وليس كذلك[1]. قال في شرح الكافية[2]: "وإذا كان الّذي يُنْسَبُ إليه مُضافاً، وكان مُعَرَّفاً صَدْرُهِ بعَجُزِهِ، أو كان كُنْيَةً، حُذِفَ صدْرُه ونُسِبَ إلى عَجُزِه، كقولك في "ابن الزُّبَيْر": "زُبَيْرِيّ"، وفي "أَبِي بَكْرٍ": "بَكْرِيّ"." هذا كلامه. وكذا قال الشَّارح[3]، إلاَّ أنّه زاد في المثل "غُلام زَيْدٍ".

وعلى هذا فقول النّاظم: (**أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي**) مِنْ عَطْفِ العامِّ على الخاصِّ؛ لانـدراج المـصدَّرِ بـ"ابن" فيه، وهو تمثيلٌ فاسِدٌ؛ لأنّهم يعنون بالمضاف هنا ما كان عَلَماً أو غَالِباً[4]، لا مثل "غُلام زَيْدٍ" فإنّه ليس لمجموعِه معنًى مفرَدٌ يُنْسَبُ إليه، بل يجوز أنْ يُنْسَبَ إلى "غُلامٍ" وإلى "زَيْدٍ" ويكون ذلك مِنْ قبيل النَّسَبِ إلى المفرَدِ لا إلى المضاف. وإنْ أراد "غُلام زَيْد" مَجْعولاً[5] عَلَماً فليسَ مِنْ قبيل ما تعرَّفَ فيه الأوّلُ بالثّاني، بل هو مِنْ قبيل ما يُنْسَبُ إلى صَدْرِه ما لم يُخَفِ اللَّبْسُ[6].

**[فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ		مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَـ"عَبْدِ الأَشْهَلِ"]**

(**فِيما سِوَى هَذَا**) المذكور/ أنّه يُنْسَب فيه إلى الجزء الثّاني مِنَ المركّب الإضافيّ (**انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ**) منهما، نحو: "عَبْد القَيْسِ"، و"امْرِئِ القَيْس"– وهما قبيلتان – تقول: "اِمْرِئِيّ"، و"عَبْدِيّ"، وإن شئت قلتَ: "مَرَئِيّ". قال ذو الرّمَّة[7]: ٣٤٠/أ

٢٧٦ – وَيَسْقُطُ مِنْهُما المَرَئِيُّ لَغْوَا		كَمَاء العِنْبِ فِي الدِّبَةِ الحَوَاءِ

وهذا (**مَا لَمْ يُخَفْ**) بالنَّسبِ إلى الأوّل (**لَبْسٌ**). فإنْ خِيْفَ لَبْسٌ نُسِبَ إلى الثّاني (**كَـ"عَبْدِ الأَشْهَلِ"**) و"عَبْدِ مَنَاف"، حيث قالوا[8]: "الأَشْهَلِيّ"[9]، و"مَنَافِيّ"، ولم يقولوا: "عَبْدِيّ".

---

[1] - سقط "هذا الأخير من عطف العام على الخاص....وليس كذلك" من د، وفيه بدلاً منه:"أي: ينسب في هذه الأنواع من المركب الإضافي للثاني وهو العجز. أولها: أن يكون المركب مبدوءاً بابن نحو ابن الزبير فتقول فيه: زبيريّ. الثاني: أن يكون مبدوءاً بأب نحو أبي بكر فتقول فيه: بكريّ. الثالث: أن يكون الأول متعرّفاً بالثاني نحو غلام زيد فتقول: زيديّ".
[2] - ١٩٥٣/٤.
[3] - نا ٨٠١.
[4] - سقط "وهو تمثيل فاسد...أو غالباً" من د. وفيه بدلاً منه:"وفي تمثيل الشارح بغلام زيد نظر؛ لأنهم يعنون فيه ما كان علماً أو غالباً". وهو موافق لكلام المرادي في مر ٣٨٢/٢.
[5] - في د:"مجموعاً". وهو تحريف.
[6] - في د، وط، وص:"البس".
[7] - سقط الشاهد من د. وفي ط٢، وص: "ويسقط بينها المرئي لغوا كما ألغيت في الدية الحُوَارا". وأشير في صب ١٦٧٧/٤ إلى ورود الروايتين وإلى إسقاط الشاهد في كثير من النسخ. وفيه أيضاً:" ولفظه - يشير إلى رواية الشاهد المثبتة- بضمير التثنية في منهما، وضبط لقوا كـ غزو، وسكون نون العنب، وتخفيف باء الدبة وواو الحواء". والبيت من الوافر، لذي الرمة في ديوانه ١٩٦برواية: "ويهلك بينها المرئي لغواً كما ألغيت في الدية الحوارا". والبيت له في أمالي القالي ١٤١/٢، والمفصل ٢٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٦، وشا. وبلا نسبة في الحجة للفارسي ٣٥٨/٢، والصحاح (لغو). ورد في شا ٥٢٦/٧. والمرئي نسبة إلى امرئ القيس.
موضع الشاهد: المرئي، ووجه الاستشهاد جواز مجيء "المَرَئي" نسبة إلى "امرئ القيس".
[8] - في د ، وط، وص زيادة "فيهما".
[9] - في د، وط، وص:"أشهلي".

تنبيه[١] :

شذَّ بناء "فَعْلَل" مِنْ جُزْأي الإضافيّ منسوباً إليه كما شذَّ ذلك في المركَّب المزجيّ[٢]. والمحفوظُ مِنْ ذلك: "تَيْمَلِيّ"، و"عَبْدَرِيّ"، و"مَرْقَسِيّ"[٣]، و"عَبْقَسِيّ"، و"عَبْشَمِيّ"، في: "تَيم اللاَّت"، و"عَبْدِ الدَّار"، و"امرئ القَيْس بن حُجْر الكِنْدِيّ"، و"عَبْدِ القَيْس"، و"عَبْدِ شَمْس". وإنّما فعلوا ذلك فِراراً مِنَ اللَّبْسِ. وقالوا: "تَعَبْشَم"، و"تَقَعْيَس"[٤].

وأمَّا "عَبْشَمْس بنُ زَيْدِ مَنَاة"[٥] فقال أبو عمرو بنِ العلاء: أصْلُه: "عَبُّ شَمْس"؛ أي: حَبُّ، والعينُ مُبْدَلَةٌ مِنَ الحاءِ، وحَبُّ الشَّمْسِ: ضَوْؤُها. وقال ابنُ[٦] الأعرابيّ: أصْلُه: "عِبْءُ شَمْسٍ"، والعِبْءُ والعِدْلُ واحدٌ، أي: هو نظيرُ شَمْسٍ[٧].

[وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللاَّمِ مَا مِنْهُ حُذِفْ جَوَازًا اْنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أوْ فِي التَّثْنِيَهْ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ]

(**وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللاَّمِ مَا**) اللاَّمُ (**مِنْهُ حُذِفْ...جَوَازًا اْنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ**)، أي: اللاَّم، (**أُلِفْ...فِي جَمْعَي التَّصْحِيح أوْ فِي التَّثْنِيَهْ...وَحَقُّ مَجْبُورٍ**) برَدِّ لامِه إليه (**بِهذِي**) المواضعِ الثّلاثةِ، أي: فيها (**تَوْفِيَهْ**) برَدِّها إليه في النَّسَبِ إليه. ويحتمل أنْ يكونَ (**هَذِي**) إشارةً إلى اللاَّم؛ أي: حَقُّ المجبور بهذي اللاَّمِ – أي: بِرَدِّها إليه في المواضع المذكورة – التَّوفِيَةُ بِرَدِّها إليه في النَّسَب.

واعلَمْ أنّه[٨] إذا/ نُسِبَ إلى الثُّلاثيّ المحذوفُ منه شيءٌ فلا يخلو إمّا أنْ يكونَ المحذوفُ الفاءَ، أو العينَ، أو اللاَّمَ. فإنْ كان محذوفَ الفاءِ أو العينِ فسيأتي. وإنْ كان محذوفَ اللاَّمِ فإمّا أنْ يُجْبَرَ في تثنيةٍ أو جمعِ تصحيحٍ، أو لا. ٣٤٠/ب

فإنْ جُبِرَ كما في "أَب"، و"أخ"، فإنّهما يُجبَرانِ في التّثنية، [و][٩] كـ"عِضَة"، و"سَنَة"، فإنّهما يُجبران في الجمع بالألف والتّاء، وَجَب جبْرُه في النَّسَبِ، فتقول : "أبَوِيّ"، و"أَخَوِيّ"، و"عِضَوِيّ"، و"سَنَوِيّ"، أو

[١] - أغلب التنبيه في مر ٣٨٢/٢. وانظر الارتشاف ٦٠٣/٢.
[٢] - سقطت "المزجي" من د.
[٣] - في د:"موقسي". وهو تحريف.
[٤] - في د:"تقعبس". وهو تصحيف. وفي ط٢:"تعبقس". وفي صب ١٦٧٨/٤:"قوله تقعيس كذا في النسخ بتقديم القاف، والقياس تقديم العين لأنه نسبة إلى عبد القيس".
[٥] - في ط١:زيد بن مناة".
[٦] - سقطت "ابن" من ص.
[٧] - انظر قول أبي عمرو بن العلاء وابن الأعرابي في العباب الزاخر (شمس). وانظر اللسان والتاج (عبأ). وفي د زيادة "انتهى".
[٨] - سقط "واجبر برد...واعلم أنه" من د، واكتفى فيه بذكر بيتي الألفية فقط.
[٩] - زيادة من ط٢، وص.

"عِضَهِيّ"، و"سَنَهِيّ"، على الخلاف في المحذوف؛ لأنّك تقول: "أَبَوَان"، و"أَخَوَان"، و"عِضَوَات"[1]، و"سَنَوَات"، أو "عِضَهَات"، و"سَنَهَات"، على الوجهين.

وإنْ لم يُجْبَرْ لم يجب جَبْرُه في النَّسَب، بل يجوز فيه الأمران، نحو: "حِرٍ"، و"غَدٍ"، و"شَفَة"، و"ثُبَة"، فتقول فيها: "حِرِيّ"، و"غَدِيّ"، و"شَفِيّ"، و"ثُبِيّ"، بالحذف، و"حِرَحِيّ"، و"غَدَوِيّ"، و"شَفَهِيّ"، و"ثُبَوِيّ"، بالجبر بِرَدِّ المحذوف، وهو مِنْ "حِرٍ" الحاءُ، ومِنْ "غَدٍ" الواوُ، ومِنْ "شَفَة" الهاءُ، ومِنْ "ثُبَة" الياءُ[2].

تنبيهات:

الأوّل[3]: لا تظهرُ فائدةٌ لذكْرِ جمعِ تصحيحِ المذكَّرِ، وقد اقتصر في التّسهيل[4] وشرح الكافية[5] على التّثنية والجمع بالألف والتّاء.

الثّاني[6]: أطلقَ قولَه: (**جَوَازًا اَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ**)، وهو مُقَيَّدٌ بأنْ لا تكونَ العينُ مُعْتَلَّةً.

فإنْ كانت عينه مُعْتَلَّةً وَجَبَ جَبْرُه، كما ذكره في الكافية[7] والتّسهيل[8]. وإنْ لم يُجْبَرْ في التّثنية وجمعِ التّصحيح احترازاً مِنْ نحو: "شَاة"، و"ذِي" بمعنى صاحب، فتقول في "شَاة": "شَاهِيّ"، وعلى أصل الأخفش[9] الآتي بيانُه: "شَوْهِيّ"، وفي "ذِي": "ذَوَوِيّ" اتّفاقاً؛ لأنّ وزنَه عند الأخفش "فَعَل" بالفتح./ ٣٤١/أ

الثّالث[10]: إذا نُسِبَ إلى "يَد"، و"دَم" جازَ الوجهانِ[11] عند مَنْ يقول: "يَدان"، و"دَمَان". ووَجَبَ الرَّدُّ عند مَنْ يقول: "يَدَيَان"، و"دَمَيَان".

الرّابع[12]: إذا نُسِبَ إلى ما حُذِفَتْ لامُه وعُوِّضَ منها[13] همزة الوصْلِ جاز أنْ يُجْبَرَ وتُحْذَف همزةُ الوصْل[14]، وأنْ لا يُجْبَرَ وتُستَصْحَب[15]؛ فتقول في "ابْنٍ"، و"اسْمٍ"، و"اسْتٍ": "بَنَوِيّ"، و"سُمَوِيّ"، و"سَتَهِيّ" على الأوّل، و"ابْنِيّ"، و"اسْمِيّ"، و"اسْتِيّ" على الثّاني.

---

[1] - في ط١:"عضوان". وهو تصحيف.
[2] - في ط١:"الهاء". وهو تحريف. وفي د:"الواو". وهو وجه صحيح فيها. الثبة: الجماعة والفرقة. انظر الصحاح واللسان (ثبي)، وصب١٦٧٩/٤. وانظر ما سبق في مر ٣٨٣/٢.
[3] - انظر مر ٣٨٣/٢-٣٨٤.
[4] - ٢٦٣.
[5] - ١٩٤٠/٤.
[6] - التنبيه الثاني في مر ٣٨٤/٢.
[7] - شرح الكافية ١٩٥٤/٤.
[8] - ٢٦٣.
[9] - أصل الأخفش تسكين ما أصله السكون. وأصل شاة: شَوْهَة. انظر الارتشاف ٦٢٣/٢، والمساعد ٣٧١/٣، وزهر ٣٣٣/٢.
[10] - التنبيه الثالث في مر ٣٨٤/٢.
[11] - في د زيادة:"فتقول: يَدِيّ، ويَدَوِيّ".
[12] - التنبيه الرابع في مر ٣٨٤/٢.
[13] - في ط١:"عنها".
[14] - في د، وط، وص:"وتحذف الهمزة".
[15] - أي: تستصحب الهمزة. وفي الأصل:"يستصحب".

الخامس[1]: مذهبُ سيبويه[2] وأكثرِ النّحويين أنّ المجبورَ تُفْتَحُ عينُه، وإنْ كانَ أصْلُه السُّكونَ. وذهب الأخفشُ[3] إلى تسكين ما أصْلُه السُّكونُ.

فتقول في "يَدٍ"، و"دَمٍ"، و"غَدٍ"، و"حِرٍ" على مذهب الجمهور: "يَدَوِيّ"، و"دَمَوِيّ"، و"غَدَوِيّ"، و"حِرَحِيّ" بالفتح، وعلى مذهب الأخفش: "يَدْيِيّ"، و"دَمْيِيّ"، و"غَدْوِيّ"، و"حِرْحِيّ" بالسُّكون؛ لأنّه أصل العين في هذه الكلمات.

والصَّحيحُ مذهبُ سيبويه، وبه وَرَدَ[4] السَّماعُ؛ قالوا في "غَدٍ"[5]: "غَدَوِيّ". وحكى بعضُهم[6] عن الأخفش أنّه رجعَ إلى مذهب سيبويه.[7]

(وَبِأخٍ أُخْتاً وَبِابْنٍ بِنْتَا أَلْحِقْ وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا)

أي[8]: اخْتُلِفَ في النَّسَبِ إلى "بِنْت"، و"أُخْت":

فقال سيبويه[9]: كالنَّسَب إلى "أخ"، و"ابن " بحذف التّاء وردِّ المحذوف؛ فتقول: "أَخَوِيّ"، و"بَنَوِيّ" كما يُقال في المذكَّر.

وقال يونس[10]: يُنْسَبُ إليهما على لفظِهما ولا تُحْذَفُ التّاء؛ فتقول: "أُخْتِيّ"، و"بِنْتِيّ". وألزمه الخليلُ[11] أنْ ينسبَ إلى "هَنْتٍ"، و"مَنْتْ" بإثبات التّاء، وهو لا يقول به. وله أنْ يفرِّق بأنَّ التّاء فيهما لا تلزَمُ، بخلاف "بِنْت"، و"أُخْت"؛ لأنّ التّاء في "هَنْت" في الوصل خاصّةً، وفي "مَنْت" في الوقف خاصّة.

وحكْمُ نظائر "أُخْتٍ"، و"بِنْت" حكْمُهُما، وهي: "ثِنْتَان"، و"كِلْتَا"، و"ذَيْتَ"، و"كَيْتَ"[12]، فالنَّسب إليها عند سيبويه[13] كالنَّسب/ إلى مذكَّرَاتِها؛ فتقول: "ثَنَوِيّ"، و"كِلَوِيّ"، و"ذَيَوِيّ"، و"كَيَوِيّ". وعند يونس[14] ٣٤١/ب
تقول: "ثِنْتِيّ"، و"كِلْتِيّ أو كِلْتَوِيّ"، و"ذَيْتِيّ"، و"كَيْتِيّ".

---

[1] - التنبيه الخامس في مر ٣٨٤/٢.
[2] - الكتاب ٧٩/٢-٨٢.
[3] - انظر مذهب الأخفش في شرح الكافية ١٩٥٦/٤، والارتشاف ٦٢٢/٢، ومر ٣٨٤/٢، والمساعد ٣٧٣/٣.
[4] - سقطت "ورد" من ط١.
[5] - ليست "غد" في د.
[6] - كأبي حيان في الارتشاف ٦٢٢/٢.
[7] - في د، وط، وص زيادة "انتهى".
[8] - الكلام الآتي بتمامه في مر ٣٨٥/٢-٣٨٦. وانظر شرح التسهيل للمرادي ٧٥٤/٢.
[9] - الكتاب ٨١/٢-٨٢.
[10] - انظر مذهب يونس في الكتاب ٨١/٢، والتكملة ٦١، والتسهيل ٢٦٥، والارتشاف ٦٢٧/٢، ومر ٣٨٥/٢.
[11] - أي: ألزم الخليلُ يونسَ الذي قال: أختيّ وبنتيّ... وانظر ذلك في الكتاب ٨٢/٢.
[12] - في ط١:"ليت". وهو تحريف.
[13] - الكتاب ٨٢/٢.
[14] - انظر مذهب يونس في الكتاب ٨٢/٢.

وذكر بعضُهم[١] في النَّسَب إلى "كِلْتَا" على مذهب يونس: "كِلْتِيّ وكِلْتَوِيّ وكِلْتَاوِيّ"، كالنَّسَب إلى "حُبْلَى" بالأوجُه الثّلاثة.

وذهب الأخفش[٢] في "أُخْت"، و"بِنْت" ونظائرِهما إلى مذهبٍ ثالثٍ وهو حذْفُ التّاءِ وإقرارُ ما قبلها على سكونه، وما قبل السَّاكنِ على حركتِه؛ فتقول: "أُخْوِيّ"، و"بِنْوِيّ"، و"كِلْوِيّ"، و"ثِنْوِيّ". وقياسُ مذهبه في "كَيْتَ"، و"ذَيْتَ" – إذا رُدَّ المحذوف – أنْ يُنْسَبَ إليهما كما يُنْسَبُ إلى "حَيّ" فتقول: "كَيَوِيّ"، و"ذَيَوِيّ"[٣].

تنبيهان:

الأوّل[٤]: قد اتَّضَحَ مِمّا سبقَ أنّ "أُخْتاً"، و"بِنْتاً" حُذِفَتْ لامُهُما؛ لأنّ النَّحْوِيِّين ذكروهما فيما حُذِفَتْ لامُه. فالتّاءُ إذن فيهما عِوَضٌ مِنَ[٥] اللاَّم المحذوفة. وإنّما حُذِفَت في النَّسَب على مذهب سيبويه لِمَا فيها مِنَ الإشعارِ بالتّأنيث، وإنْ لم تكنْ مُتَمَحِّضَةً للتّأنيث.

وظاهرُ مذهبِ سيبويه أنّ تاءَ "كِلْتَا" كتاء "بِنْتٍ"، و"أخْتٍ"، وأنّ الألفَ للتّأنيث. وعلى هذا ينبني ما سبق. وذهب الجرميّ[٦] إلى أنّ التّاء زائدةٌ، والألف لامُ الكلمة، ووزنه "فِعْتَل". وهو ضعيفٌ؛ لأنّ التّاء لا تُزَادُ وَسَطاً. فإذا نُسِبَ إليه على مذهبه قيل: "كِلْتَوِيّ".

والمشهورُ في النَّقْل عن جمهور البصريّين، ونقله ابنُ الحاجب في شرح المفصَّل[٧] عن سيبويه؛ أنّ التّاء في "كِلْتَا" بدَلٌ مِنَ الواوِ الّتي هي لامُ الكلمة، ووزنها: "فِعْلَى"، أبدلت الواوُ تاءً إشعاراً بالتّأنيث. وإذا كان هذا مذهبَ الجمهور فالَّذي ينبغي أنْ يقالَ في النَّسَبِ إليه: "كِلْتِيّ"[٨]. وأيضاً لا ينبغي على هذا القول أنْ يُعَدَّ فيما حُذِفَتْ لامُه؛ لأنّ/ ما أبدلت لامُه لا يقال فيه محذوف اللاَّمِ في الاصطلاح، وإلاّ لزم أنْ يقالَ في "مَاء" محذوف اللاَّم. ٣٤٢/أ

والّذي يظهر مِنْ مذهب سيبويه ومَنْ وافقه أنَّ لامَ "كِلْتَا" محذوفةٌ كلام "أُخْتٍ"، و"بِنْتٍ"، والتَّاءُ في الثَّلاثةِ عِوَضٌ مِنَ اللاَّمِ المحذوفةِ كما قدَّمتُه أوَّلاً. ولا يمتنع أنْ يقالَ هي بدَلٌ مِنَ الواو إذا قُصِدَ هذا المعنى، كما قال

---

[١] - كابن الحاجب في الشافية ٤٢ إذ قال: "قال يونس: أختيّ، و بنتيّ. وعليه كِلتِيّ و كِلتَوِيّ، و كِلتَاوِيّ". ويقول الرضي في شرحه الشافية ٧٠/٢: "وليس ليونس في "كلتا" قول... فقول المصنف: "وعليه كلتوى وكلتي وكلتاوى" فيه نظر، إلا أن يريد أنك لو نسبت إليه تقديراً على قياس ما نسب يونس إلى أخت وبنت لجاز الأوجه الثلاثة". وانظر أيضاً الارتشاف ٦٠٧/٢.

[٢] - انظر مذهب الأخفش في الارتشاف ٦٢٧/٢، ومر ٣٨٦/٢، والمساعد ٣٧٨/٣.

[٣] - في د:"كَيْوِيّ وذَيْوِيّ" بسكون الياء. وهو خطأ.

[٤] - معظم التنبيه الأول في مر ٣٨٦/٢-٣٨٧. وانظر شرح التسهيل للمرادي ٧٥٤/٢-٧٥٥.

[٥] - في ط١:"عن".

[٦] - انظر مذهب الجرمي في كتاب الشعر للفارسي ١٣٠، والإيضاح لابن الحاجب ٥٧٨/١. وفي شرح المفصل لابن يعيش ٥٥/١، وشرح الملوكي ٣٠٢ عن أبي عمر الجرمي أن التاء زائدة للتأنيث.

[٧] - الإيضاح لابن الحاجب ٥٧٨/١.

[٨] - في ط١، وص:"كلتاوِيّ". وهو خطأ.

بعض النّحويّين[١] في تاء "بِنْتٍ"، و"أُخْتٍ": إنّها بدَلٌ مِنْ لامِ الكلمة. فأمّا إذا[٢] أريد البدَلُ الاصطلاحيّ فَلا؛ لأنّ بين الإبدالِ والتّعويضِ فَرْقاً يُذْكَرُ في موضِعِه[٣].

الثّاني[٤]: النَّسَبُ إلى "ابْنَة": "ابْنِيّ وبَنَوِيّ" كالنَّسَبِ إلى "ابْن" اتّفاقاً، إذِ التّاءُ فيها ليست عِوَضاً كتاء "بِنْت". انتهى.

(وَضَاعِفِ الثّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِيْنٍ كَـ"لاَ" وَ"لائِي")[٥]

إذا نُسبَ إلى الثُّنائيّ وَضْعاً فإنْ كان ثانيه[٦] حرْفاً صحيحاً جازَ فيه التّضعيفُ وعدمُه، فتقول في "كَمْ": "كَمِّيّ وكَمِيّ".

وإنْ كان ثانيه حرفَ لينٍ ضُعِّفَ بمثله إنْ كان ياءً أو واواً، فتقول في "كَيْ"، و"لَوْ": "كَيَوِيّ"، و"لَوَوِيّ"؛ لأنّ "كَيْ" لمّا ضُعِّفَ صار مثل "حَيّ"، و"لَوْ" لمّا ضُعِّفَ صار مثل "دَوّ".

وإنْ كان ألفاً ضُوعِفَتْ وأُبْدِلَ ضِعْفُها همزةً، فتقول فيمن اسمه "لاَ": "لائِيّ"، وإن شئت أبدلتَ الهمزةَ واواً[٧] فقلت: "لاَوِيّ".[٨]

[وَإنْ يَكُنْ كَـ"شِيَةٍ" مَا الفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التُزِمْ]

(**وَإنْ يَكُنْ كَـ"شِيَة"**[٩]) مُعْتلَّ اللاّم (**مَا الفَا عَدِمْ**...**فَجَبْرُهُ**) بردِّ فائِه[١٠] إليه، (**وَفَتْحُ عَيْنِهِ التُزِمْ**) عند سيبويه[١١]، فتقول على مذهبه في "شِيَةٍ"، و"دِيَةٍ"[١٢]: "وِشَوِيّ"، و"وِدَوِيّ"؛ لأنّه لا يردّ العينَ إلى أصلها مِنَ السُّكون، بل يفتح العينَ مطلقاً، ويعامِلُ اللاّمَ معاملةَ المقصور.

والأخفش[١٣] يردُّ العين إلى سكونها إنْ كان أصلها السُّكون، فتقول/ على مذهبه: "وِشْيِيّ"، و"وِدْيِيّ". ٣٤٢/ب

فإن كان المحذوف الفاء صحيحَ اللاّم لم يُجْبَرْ، فتقول في النَّسَب إلى "عِدَة"[١٤]: "عِدِيّ"، وإلى "صِفَة": "صِفِيّ".

---

[١] - كابن جني في الخصائص ٢٩٦/٢، والمرادي في مر ٣٨٦/٢، والشاطبي في شا ٥٥٩/٧.
[٢] - في د، وط، وص:"وأما إن".
[٣] - باب الإبدال ٤٢٢.
[٤] - التنبيه الثاني في مر ٣٨٧/٢.
[٥] - لشرح الآتي بتمامه في مر ٣٨٧/٢-٣٨٨.
[٦] - سقطت "ثانيه" من د.
[٧] - سقطت "واواً" من د.
[٨] - انظر ما سبق في الارتشاف ٦٢٥/٢، ومر ٣٨٧/٢-٣٨٨.
[٩] - الشِّيَة: كلُّ ما خالَف اللَّوْنَ من جميع الجسد وفي جميع الدواب. وفي صب ١٦٨٥/٤: "وأصلها: وِشْي، نقلت كسرة الواو إلى الشين بعد أن سلب سكونها، ثم حذفت الواو وعوّض عنها هاء التأنيث". وانظر الصحاح واللسان (وشي).
[١٠] - سقطت "فائه" من د.
[١١] - الكتاب ٨٥/٢.
[١٢] - الدِّية: حَقُّ القَتِيل. انظر اللسان والتاج (ودي).
[١٣] - انظر مذهب الأخفش في الأصول ٨٠/٣، والشافية ٤١، والارتشاف ٦١٩/٢، ومر ٣٨٨/٢، وزهر ٣٣٥/٢.
[١٤] - العدة مصدر وَعَدَ، ويكون اسماً أيضاً بمعنى الوعْد. انظر الصحاح واللسان (وعد).

تنبيه[1]:

بقي مِنَ المحذوف قسمٌ ثالثٌ[2] لم يُبَيَّنْ حُكْمُه وهو محذوف العين. وحكْمُه أنّه[3] إنْ كانت لامُه صحيحةً لم يُجْبَرْ، كقولك في "سَهٍ"، و"مُذْ" مُسَمًّى بهما: "سَهِيّ"، و"مُذِيّ"، وأصلُهما: "سَتَهٌ"، و"مُنْذُ". كذا أطلقَ كثيرٌ مِنَ النَّحويّين[4]، [وليس كذلك، بل][5] هُوَ مُقَيَّدٌ بأنْ لا يكونَ مِنَ المضاعَفِ نحو: "رُبَ" المخفَّفَة بحذف الباء الأولى، إذا سُمِّي بها ونُسبَ إليها فإنّه يقال: "رُبِّيّ" بِرَدِّ المحذوف. نصَّ عليه سيبويه[6]، ولا يعرفُ فيه خِلافٌ. وإنْ كانت لامُه معتلّةً نحو: "الـمُرِي"، و"يَرَى" – مُسَمًّى بهما – جُبِرَ، فتقول فيهما: "الـمُرَئِيّ"، و"اليَرَئِيّ" بِرَدِّ المحذوف، وفي فتح العين وسكونها المذهبان[7].

[وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ   إنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ]

(**وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ...إنْ لَمْ يُشَابِهْ**) الجمعُ[8] (**وَاحِدًا بِالْوَضْعِ**): (**الوَاحِدَ**) مفعولٌ بـ(**اذْكُرْ**)، و(**نَاسِباً**) حال مِنَ الضَّميرِ[9] في (**اذْكُر**). يعني: أنّك إذا نسبت إلى جمعٍ له واحِدٌ قياسيّ – وهو معنى قوله: (**إنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ**) – جِئْ بواحِدِه وانْسُبْ إليه، فتقول في النَّسَب إلى "فَرَائِض"، و"كُتُب"، و"قَلانِس": "فَرَضِيّ"، و"كِتَابِيّ"، و"قَلَنْسِيّ". وقولُ النّاس: "فَرَائِضِيّ، وكُتُبِيّ، وقَلانِسِيّ" خطأ[10].

فإنْ شابه الجمعُ واحداً بالوضع نُسِبَ إلى لفظه، وشمل ذلك أربعةَ أقسام[11]:

الأوّل: ما لا واحدَ له كـ"عَبَادِيد" فتقول فيه: "عَبَادِيدِيّ"؛ لأنّ "عَبَادِيد" بسببِ إهمال واحدِه شَابَهَ[12] "قَوْم"، و"رَهْط" مِمّا لا واحِدَ له.

٣٤٣/أ الثّاني: ما له واحدٌ شاذٌّ كـ"مَلامِح"[13] فإنّ واحده "لَمْحَة". وفي هذا[14] خلاف:/ ذهبَ أبو زيد[15] إلى أنّه كالأوَّل يُنْسَبُ إلى لفظه، فتقول: "مَلامِحِيّ"، وحكى أنّ العربَ قالت في "المَحَاسِن"[16]: "مَحَاسِنِيّ". وغيرُه[17]

---

[1] - التنبيه في مر ٣٨٩/٢.
[2] - سقطت "ثالث" من د.
[3] - سقط "وحكمه أنه" من د.
[4] - كابن الحاجب في الشافية ٤١، وابن عصفور في شرح الجمل ٣١٤/٢.
[5] - زيادة من د، وط، وص.
[6] - الكتاب ٨٠/٢.
[7] - سقط "وفي فتح...المذهبان" من د. وفيه زيادة "انتهى".
[8] - سقطت "الجمع" من د.
[9] - في د، وط، وص زيادة: " المستَتِر".
[10] - انظر الارتشاف ٦٢٨/٢، والهمع ٤٠٥/٣؛ وفيهما أن قوماً قد أجازوا أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً، وخرج عليه قول الناس: فرائضيّ، وكتبيّ، وقلانسيّ.
[11] - في الأصل"أشياء".
[12] - في ط٢، وص زيادة "نحو".
[13] - في د:"ملاميح". وهو جمع شاذ آخر. انظر اللسان والتاج (دنق) و(لمح).
[14] - في د، وط، وص زيادة: "القسم".
[15] - انظر مذهب أبي زيد وحكايته في الارتشاف ٦٢٨/٢، ومر ٣٨٩/٢، والمساعد ٣٨٠/٣.
[16] - المحاسن جمع حُسن على غير قياس. انظر الصحاح واللسان (حسن).
[17] - كأبي حيان في الارتشاف ٦٢٨/٢.

ينسبُ إلى واحده وإنْ كان شاذّاً، فيقول في النَّسَب إلى "مَلامِح": "لَمْحِيّ"، وعلى ذلك مشَى النّاظمُ في بقية كتبه[1]، وعبارته في التّسهيل[2]: "وذُو الواحِدِ الشَّاذِّ كذِي الواحِد القياسيّ، لا كالمهمَل الواحِدِ، خلافاً لأبي زيد"، وقد يحتمله كلامُه هنا.

الثّالث: ما سُمِّي به مِنَ الجُموعِ نحو: "كِلاَب"، و"أَنْمَار"، و"مَدَائِن"، و"مَعَافِر" فتقول فيها: "كِلاَبِيّ"، و"أَنْمَارِيّ"،، و"مَدَائِنِيّ"، و"مَعَافِرِيّ". وقد يُرَدُّ الجمعُ المسمَّى به إلى الواحدِ إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، ومثال ذلك "الفَرَاهِيد" – عَلَمٌ على بَطْنٍ مِنْ أسد – قالوا فيه: "الفَرَاهِيدِيّ" بالنّسب إلى لفظه، و"الفُرْهُودِيّ" بالنسب إلى واحده لأمْنِ اللَّبْسِ؛ لأنّه ليس لنا قبيلة تُسمَّى بـ"الفُرْهُود". وإنّما قالوا في النَّسَب إلى "الرِّبَاب": "رُبِّيّ"؛ لأنّ "الرِّبَاب" ليس باسمٍ لواحِدٍ، وإنّما "الرِّبَاب": ضَبَّة، وعُكْل، وتَمِيم، وثَور، وعَدِي، و"الرِّبَّة"[3]: الفِرْقَةُ، فلمّا اجتمعوا وصاروا يداً واحدةً قيل لهم: "الرِّبَاب".

والرَّابع: ما غلب فجرى مجرى الاسم العَلَم، كقولهم في "الأنْصَارِ": "أَنْصَارِيّ"، وفي "الأَنْبَارِ" – وهم قبائل مِنْ بني سعدِ بنِ عبدِ مَنَاة بنِ تميم– "أَنْبَارِيّ".

تنبيه[4]:

إذا نُسِبَ إلى "تَمَرَات"، و"أَرَضِيْن"، و"سِنِيْن" باقيةً على جمعيّتها قيل: "تَمْرِيّ"، و"أَرْضِيّ"، و"سَنَهِيّ أو سَنَوِيّ"، على الخلاف في لامِه. وإذا نُسب إليها أعلاماً التُزِمَ فتحُ العين في الأوَّلَين، وكسرُ الفاء في الثّالث.

(وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ فِي نَسَبٍ أغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ)

أي[5]: يُسْتَغْنَى عَنْ ياء النَّسَب غالباً بصَوغ "فَاعِل"[6] مقصوداً/ به صاحبُ الشَّيء، كقوله[7]: ٣٤٣/ب

٢٧٧- وَغَرَرْتَنِي وزَعَمْتَ أَنَّـ ـكَ لابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرْ

قال سيبويه[8]: أي صاحب لبنٍ وتَمْرٍ.

[1] - انظر شرح الكافية ١٩٥٩/٤، والتسهيل ٢٦٥.
[2] - ٢٦٥.
[3] - في د "الرُّبة" بضم الراء. وهو ضبط صحيح آخر. انظر اللسان والتاج (ربب).
[4] - التنبيه بتمامه في مر ٣٩١/٢.
[5] - أغلب الشرح الآتي في مر ٣٩١/٢-٣٩٢. وانظر الارتشاف ٦٣٣/٢-٦٣٤.
[6] - سقطت "فاعل" من د.
[7] - البيت من مجزوء الكامل، للحطيئة في ديوانه ٣٣، والكتاب ٩٠/٢، وأدب الكاتب ٣٢٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٠/٢، والخصائص ٢٨٢/٣، وشا. ورد في شا ٥٨٤/٧. وغررتني: خدعتني. لابن: صاحب لبن. وتامر: صاحب تمر. والشاعر يخاطب الزبرقان، وإنما قال: لابن بالصيف تامر لأنهم مخصبون في الصيف، يكثر عندهم اللبن والتمر، فإذا كان عادماً للبن والتمر في الصيف فهو لهما في الشتاء أعدم.
[8] - الكتاب ٩٠/٢.

وقالوا: فلانٌ طاعِمٌ كاسٍ؛ أي: ذو طعامٍ وذو كِسْوَةٍ، ومنه قوله[١]:

٢٧٨ – [دَعِ المَكَارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا] وَاقْعُدْ فإنَّكَ أنْتَ الْطَّاعِمُ الْكَاسِي

وقوله[٢]:

٢٧٩ – كِلِيْنِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ [ولَيْلٍ أُقَاسِيْهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ]

أي: ذي نَصَب.

وبصوغ "فَعَّال" مقصوداً به الاحترافُ، كقولهم: "بَزَّاز"[٣]، و"عَطَّار".

وقد يقوم أحدهما مقامَ الآخَر:

فَمِنْ قيام "فَاعِل" مقامَ "فَعَّال"[٤] قولُهم: "حَائِك" في معنى "حَوَّاك"[٥]؛ لأنّه مِنَ الحِرَف.

ومِنَ عَكْسه[٦] قولُه[٧]:

٢٨٠ – وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنَنِي بِهِ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ

أي: وليس بذي نَبْل.

قال المصنِّف[٨]: "وعلى هذا حمل المحقِّقون قولَه تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ للعَبِيدِ﴾[سورة فصّلت٤١: ٤٦] أي: بذي ظُلْمٍ. وقد يُؤتَى بياء النَّسَب في بعض ذلك، قالوا لبيَّاع العِطْرِ، ولبيّاع البُتُوت؛ وهي الأكْسِيَة[٩]: "عَطَّار وعِطْرِيّ"، و"بَتَّات وبَتِّيّ"."

---

[١] - البيت من البسيط، للحطيئة في ديوانه ١٠٨، والشعر والشعراء ٣٢٨/١، والصحاح (ذرق)، والمخصص ٧٠/١٥ وشرح المفصل ١٥/٦، وشا، والخزانة ٢٩٩/٦. ورد في شا ٥٨٥/٧.

[٢] - البيت من الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه ٤٠، والجمل المنسوب إلى الخليل ١١٠-١١١، والكتاب ٣١٥/١، والأغاني ٢/١٤، وأمالي ابن الشجري ٣٠٦/٢، ومر، وشا، والمقاصد ٣٠٣/٤، والخزانة ٣٢١/٢، ٣٢٢، ٢٢/١١. ورد في مر ٢٠/٢، وشا ٥٨٤/٧. وكليني: دعيني. وناصب من النصب؛ وهو الإعياء والتعب. وأقاسي: أعاني.

[٣] - البزاز: بائع البزّ؛ وهو ضرب من الثياب. انظر الصحاح واللسان (بزز).

[٤] - سقط "مقصوداً به...مقام فعال" من د.

[٥] - في د:"حيّاك". وهو تحريف.

[٦] - في ط، وص:"العكس".

[٧] - البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ٣٣، والكتاب ٩١/٢، والمخصص ٦٩/١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤/٦، ونا، ومر، وشا، والمقاصد ٥٤٠/٤، وزهر. وهو بلا نسبة في المقتضب ١٦٢/٣. ورد في نا ٨٠٤، ومر ٣٩١/٢، وهشا ٢٩٢/٤، وشا ٥٨٥/٧، وزهر ٣٣٧/٢.

[٨] - شرح الكافية ١٩٦٣/٤.

[٩] - انظر الصحاح والسان والتاج (بتت).

وبصوغ "فَعِل" مقصوداً به صاحبُ كذا، كقولهم: "رَجُلٌ طَعِمٌ ولَبِسٌ وعَمِلٌ" بمعنى: ذي طَعَامٍ[1] وذي لِباسٍ وذي عَمَلٍ، أنشد سيبويه[2]:

٢٨١- لَسْـــتُ بِلَيْلِـــيٍّ وَلَكِنِّـــي نَهِـــرْ

أراد[3]: ولكنّي نَهَارِيّ، أي: عَامِلٌ بالنّهار.

تنبيهان[4]:

الأوّل: قد يُسْتَغْنَى عن ياء النَّسَب أيضاً بـ"مِفْعَال"، كقولهم: "امرَأَةٌ مِعْطَارٌ"؛ أي: ذاتُ عِطْرٍ[5]. و"مِفْعِيل"، كقولهم: "نَاقَةٌ مِحْضِيرٌ"؛ أي: ذاتُ حُضْرٍ؛ وهو الجرْيُ[6].

الثّاني: هذه الأبنيةُ غيرُ مقيسةٍ، وإنْ كان بعضُها كثيراً. هذا مذهبُ سيبويه[7]؛ قال: "لا يقال لصاحب الدَّقِيق: "دَقَّاق"، ولا لصاحب الفاكهةِ: "فَكَّاه"، ولا لصاحب البُرِّ: "بَرَّار"، ولا لصاحب الشَّعير: "شَعَّار"." والمبرّد[8] يقيس هذا.[9]

(وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا)

يعني[10]: أنّ ما جاء/ مِنَ النَّسَب مُخالفاً لما تقدَّم منَ الضَّوابطِ شَاذٌّ، يُحْفَظُ ولا يقاس عليه، وبعضُه أشذُّ مِنْ ٣٤٤/أ
بعضٍ[11]. فمن ذلك قولُهم في النَّسَب إلى "البَصْرَة": "بِصْرِيّ" بكسر الباء، وإلى "الدَّهْر": "دُهْرِيّ" بضمِّ الدَّال[12]، وإلى "مَرْو": "مَرْوَزِيّ"، وإلى "الرَّيّ": "رَازِيّ"، وإلى "خُرَاسَان": "خُرْسِيّ وخُرَاسِيّ"، وإلى "جَلُولاَء"، و"حَرُوراء" – موضعين – "جَلُولِيّ"، و"حَرُورِيّ"، وإلى "البَحْرَين": "بَحْرَانِيّ"[13]، وإلى "أُمَيَّة": "أَمَوِيّ" بفتح الهمزة، وإلى "السَّهْل": "سُهْلِيّ" بضمّ السّين، وإلى "بني الحُبْلَى" – وهم حيٌّ مِنَ الأنصار منهم عبدُ الله بنُ أبيّ ابن[14] سلول المنافق، وسُمِّي أبوهم الحُبْلَى لعظم بطنه- "حُبَلِيّ" بضمِّ الحاء وفتح الباء. ومنه

---

[1] - سقط "ذي طعام" من ط١.
[2] - الرجز أنشده سيبويه في الكتاب ٩١/٢، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في نوادر أبي زيد ٥٩٠، والمقرب ٥٥/٢، والمقاصد ٥٤١/٤. ورد في نا ٨٠٥، ومر ٣٩٢/٢، وهشا ٢٩٣/٤، وعق ٥٠٦/٢، وجا ٢٨٥/٤، وشا ٥٨٦/٧، وجز ٣٨٤، وزهر ٣٣٧/٢.
[3] - في ط١ "أي".
[4] - في جميع النسخ: "تنبيهات". وهو تصحيف. والتنبيهان بتمامهما في مر ٣٩٢/٢. وانظر الارتشاف ٦٣٤/٢.
[5] - انظر اللسان والتاج (عطر).
[6] - انظر اللسان والتاج (حضر).
[7] - الكتاب ٩٠/٢.
[8] - المقتضب ١٦١/٣.
[9] - في د، وط، وص زيادة "انتهى".
[10] - انظر الارتشاف ٦٣٤/٢-٦٣٥، ومر ٣٩٣/٢.
[11] - في صب ١٦٩١/٤: "قوله: "وبعضه أشذ من بعض" لعله لكثرة التغيير المخرج عن القياس أو قوته. فـ"مروزي" أشدّ من "بصري" بالكسر؛ لأن التغيير بالحرف أقوى من التغيير بالحركة. ونحو: "رقباني" أشذ منهما؛ لأن التغيير فيه بزيادة حرفين".
[12] - في شرح الشافية للرضي ٨٢/٢: "قالوا: دُهري بضم الدال للرجل المسن؛ فرقاً بينه وبين الدَّهرى الذي هو من أهل الإلحاد". وانظر اللسان (دهر).
[13] - في د:"النجرين: نجراني". وهو تصحيف.
[14] - سقطت "ابن" من ط١، وص. وفي صب ١٦٩١/٤:"اعلم أن اسم أبيه واسم أمه سلول، فالذي ينبغي ابن أبي ابن سلول، وتكتب ألف ابن سلول، والذي بخط الشارح: ابن أبي رأس المنافقين".

قولُهم: "رَقَبانيّ"، و"شَعَرَانيّ"، و"جُمَّانيّ"، و"لِحْيَانيّ" للعظيم الرَّقَبَةِ والشَّعْرِ والجُمَّة واللِّحْيَة[1]. وقولُهم في النَّسَب إلى "الشَّآم"، و"اليَمَن"، و"تِهَامَة": "رَجُلٌ شَآمٍ ويَمَانٍ وتَهَامٍ" وكلُّها مفتوحةُ الأوّل. وقد تقدّم مِنْ ذلك ألفاظٌ في أثناء الباب.

خاتمة:

ألحقوا آخِرَ الاسمِ ياءً كياء النَّسَبِ للفرْقِ بين الواحد وجنْسِه، فقالوا: "زَنْج وزَنْجِيّ"، و"تُرْك وتُرْكِيّ"، بمنزلة "تَمْرٍ وتَمْرَة"، و"نَخْلٍ ونَخْلَة".

وللمبالغة فقالوا في "أحْمَر"، و"أشْقَر": "أحْمَرِيّ"، و"أشْقَرِيّ"، كما قالوا: "رَاوِيَة"، و"نَسَّابَة".

وزائدةً زِيادةً لازِمَةً، نحو: "كُرْسِيّ"، و"بَرْنِيّ" وهو ضَرْبٌ مِنْ أجْوَدِ التَّمْرِ[2]، ونحو: "بَرْدِيّ" بالفتح؛ وهو نَبْتٌ[3]، وهذا كإدخال التّاء فيما لا معنى فيه للتّأنيث، كـ"غُرْفَة"، و"ظُلَّة"[4].

وزائدةً زيادةً[5] عَارِضَةً، كقوله[6]:

٢٨٢ – أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ

وَالْدَّهْرُ بِالإنْسَانِ دَوَّارِيُّ

أي: دَوَّار.

ومنه قول الصَّلَتَان[7]:

٢٨٣ – أنَا الصَّلَتَانِيُّ الّذي قَدْ عَلِمْتُمُ   إذَا مَا تَحكَّمْ فَهْوَ بِالْحُكْمِ صَادِعُ

والله أعلم.

[1] - انظر المقتضب ١٤٤/٣، والأصول ٨٢/٣، واللسان (ربب)، والهمع ٤٠٧/٣.
[2] - انظر الصحاح واللسان (برن).
[3] - نبت له قطن، واحدته بَرْدِيَّة. انظر اللسان والتاج (برد).
[4] - في جميع النسخ الأخرى:"وظُلمة".
[5] - في الأصل زيادة "لازمة". وهو خطأ.
[6] - الرجز للعجاج في ديوانه ٦٦، والكتاب ١٧٠/١، والبيان والتبيين ٢٠٩/١، وشا، والخزانة ٢٧٤/١١. وهو بلا نسبة في الجمل المنسوب إلى الخليل ١١٤، وأمالي ابن الشجري ٤١/١، ٤٠٠، والمقرب ٥٤/٢. ورد في شا ٥٤٨/٢، ٢٦٦/٣، ٤٨٣/٧. والطرب هنا: خفة الشوق. والطرب أيضاً: خفة السرور. والقنسري: الشيخ. والياء المشددة في "دواريّ": زائدة زيادة عارضة، وربما كانت للمبالغة.
[7] - البيت من الطويل، للصلتان العبدي في أمالي القالي ١٤١/٢، والمحتسب ٣١١/١. والبيت من قصيدة قالها الشاعر وقد جعلوا إليه الحكم بين جرير والفرزدق أيهما أشعر. وصادع: مظهرٌ ومبيّن. والياء المشددة في "الصلتانيّ" زائدة زيادة عارضة.